

وَلَا تُدْرِكُهُ الْبَصَرُ وَلَا
يُحِيطُ بِهِ الْقَلَمُ

فِي

مُسَرِّحٍ يَقْرَبُ النَّوَادِي

لَا تُقَالُ فِيهَا الْقَوْلُ وَالْقَوْلُ فِيهَا الْقَوْلُ

لَقَدْ كُنَّا مِنْكُمْ

فَلَا تُدْرِكُهُ الْبَصَرُ وَلَا

يُحِيطُ بِهِ الْقَلَمُ

تَلَاُفُ النَّاسِ الْبَرِّ الْوَحِيدِ

فِي

شَرْحِ تَقْرِيبِ النَّوَاوِي

لِلْحَافِظِ هَلَالِ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّيُوطِيِّ

الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩١١ هـ

طَبْعَةٌ جَدِيدَةٌ مَصْحُوحَةٌ

وَمَذِيلَةٌ بِتَعْلِيلَاتٍ مُفِيدَةٍ

مَشْهُورَاتُ

قَلْبِ سَمِيِّ كُتُبِ خَانَسَرِ

مُقَابِلُ الْأَفْرِيغِ بِمَكْرَاهِي

مقدمة التحقيق

الحمد لله الذي قبل بصحيح ثبوت حسن العمل، وحمل الضعيف المنقطع على مرسل لطيفه فانصت، ورفع من أسد في ثبوت، ووقف من شد من جنة وانصت، ووصل مفاطيع حده، وأفرجهم في سبحة حرب، فسكنت بنوهم من الأضرار والخلل، فخرجوهم لا يكون محمولاً، ومقلوبهم لا يكون مقولاً ولا محتمل.

وأشهد أن لا إله إلا الله لا شريك له، الفري في الأول، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أرسله بالبين حبيب، فأصبح عزيزاً مشهوراً واكتمل، وأوضح به معضلات الأمور، وأزال به سكرات الدهور الأول، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم، ما خلا إسد ونزل، وطلع نجم وأفل، وبعد.

فعلوم الحديث النبوي - سواء ما تعلق منها بالشرايع أو الفروقات - لها مراتب ومكانها العظيمة، فالحديث الشريف مما يفهم عليه الدين ويبنى، ركن لا، وقد أمر الله - تعالى - بطاعة رسوله وسامع قوله وفعله ونشره، فقال سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا تَأْتِيكُمُ الرُّسُلُ إِلَّا بُحْرًا وَمَا تُنْكِرُ فِي قُلُوبِكُمْ قَوْلَ الْمُنْكَرِ﴾ [البقرة: ١٢٩].

وسوم الحديث بلغت من المكانة والميزان الرفيعة ما بلغت، لأنه يعبر به صحيح الحديث من ضعفه، وينير بها ما قاله رسول الله ﷺ حقاً مما دلت عليه الرضاؤون، فقد يدل عمداً الحديث في كافة العصور من عهد الصحابة إلى يوم الناس هذا - جهوداً عظيمة، وبخاصة في العصور الأولى، في مقدام السلف والعلماء حتى صدر هذا الفن ميزاناً يورث به كل حم أو أم حياء عن سيدنا رسول الله ﷺ.

وكثير من مؤرخي هذا الفن دراسة الروايات الذين نقلوا الحديث النبوي لشرفه، وتوجيهه جهوداً عظيمة، إلى دراسة التحسين والأدق، والجرح والتعديل، مما يبرعي للباحثين الوقوف عليه، وإظهار ما فيه من قوة تكشف عن مبعث علمي سليم على شوقه، وإقام على أسس متينة.

ومن العلوم أن السنة لم تزل طيلة القرن الأول الهجري، نظراً لعدم التداعي - إذ كانت محفوظة في صدور العباد، الأماء من المهاجرين والأنصار، أو مكتوبة لديهم في مساجد، ومع إشراقة القرن الثاني الهجري، وفي عهد عمر بن عبد العزيز

ووجاهت الحاجة إلى تدوين الحديث، فقد وجد من الفريضة من يروي السرميل والمنقطع، ومن كثر حفظه، وظهرت الفرق السياسية، ونشرت العصبية، حتى ظهر من بينهم وضع الحديث والكذب على رسول الله ﷺ، ومن هم باب علماء،

مقدمة التحقيق

المسلمين العيرون يدورون الحديث في أبوابه، ويغشون عن الرواة، وخففوا الأسانيد وغير ذلك، فكان الإمام الزهري، ومالك، وشعبة، وابن أبي عاصم، وابن عيينة، ومن بعدهم: الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله، ثم البخاري ومسلم، ثم تلامذتهم كالترمذي، والحاقي، إلى آخر عصر الرواية (آخر المائة الثالثة).

وقد بدأ القديسين جميع الأحاديث، التي تدور حول موضوع واحد، أي مؤلف، خاص، فجمعت الأحاديث التي تتحدث عن الصلاة في كتاب، وتزكاة في كتاب، والصوم في كتاب، وهكذا، ومع مرور الزمن أخذت تظهر المصنفات لتكرى في الحديث وعمومه. ومن أثناء المائة الثالثة أخذ يدور ما يدف بعلم أصول الحديث ومن العلماء البارزين في هذا الشأن: الرافعي، والحاكم، وأبو نعيم، والخطيب، أبي عاصم، وأبناضي عياشي، والشهرستاني، وابن أبي عمير، والقرافي، وابن حجر العسقلاني.

ويصف البيهقي على قدم المساواة - إن لم يكن سابقاً - مع هؤلاء الأفاضل، فقد ألف في هذا العلم وأكثر، شارباً ومختصراً لمن سقوه، أو مستغلاً في التأليف والتحرير.

ومن كتب البيهقي في هذا المجال كتاب «تدريب الراوي»، وهو كتاب جاري لجل مسائل علم أصول الحديث، ومنمير بالبسط والإسهاب في كثير من الموضوعات. ومنه يد بعض المباحث التي لم تذكر إلا فيه، جمع فيه المؤلف ثلاثة وسبعين نوعاً من أنواع هذا العلم؛ ومن ثم فهو كتاب جليل، عظيم القدر، لا يستغنى عنه طالب لهذا العلم.

وسوف نقدم نسخة مختصرة عن مؤلف الكتاب الإمام جلال الدين البيهقي، وحجته على النحو الآتي.

الإمام السيوطي^(١)

نسبه:

هو الإمام فخر المتأخرين، علم أعلام الدين، خذمة الحفاظ، أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين بن الفخر عثمان الصلاح أيوب ابن ناصر الدين محمد بن الشيخ همام الدين الحضيبي الأسيوطي. ولقب رحمه الله - بجلال الدين .

وكنيته أبو الفضل؛ وكان سبب كنيته أنه عرض على العز الكنتاني الحنبلي، فقال له: ما كنيته؟ قال: لا كنية لي؛ فقال: أبو نهض. وأما نسبه بالحضيبي: فقد تحدث عنها - رحمه الله - في ترجمته لنفسه في «حسن الصحابة» فقال: «وأما نسبتنا بالحضيبي فلا أعلم ما تكون إليه هذه النسبة. إلا الحضيبي. محلة يفتاده». وقال أيضاً: «وقد حدثني من أتى به أنه سمع والدي - رحمه الله - يذكر أن جده الأعلى كان أعجمياً، أو من الشرق؛ فالظاهر أن نسبته إلى المحلة المذكورة».

مولده:

ولد - رحمه الله - بعد المغرب ليلة الأحد مستهل رجب سنة تسع وأربعين وثمانمائة هجرية، فقد ولد - رحمه الله - في بيت عرب العلم والأدب وسمو المكانة وعلم العزلة، ولا عجب: فقد كان أبوه عالماً من الأعلام، وقيماً من فقهاء الشافعية المعروفين، فقد ولي - رحمه الله - في مستهل حياته منصب القضاء في أسبوط، ثم انتقل إلى مصر حيث أسند إليه بها منصب الإفتاء على مذهب الإمام الشافعي .

ونوفي والده، وله من العمر خمس سنوات وصحة أشهر، وقد وعى في حفظ القرآن - إذ ذلك - إلى سورة التحريم، ولكن الله - تعالى - قد تلاء بعنائه، وأحاطه برعايته؛ فقبض في العلامة الكمال بن الهمام، فكان - رحمه الله - يراه ويأبه في تحفظ القرآن، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء. والله واسع عليم .

نشأته:

نشأ - رحمه الله - نشأة علمية منذ نعومة أظفاره، فقد كان والده - رحمه الله - شديد الحرص على توجيهه الوجهة الصالحة؛ إذ كان يحفظه القرآن الكريم في مسره، ويستصحبه إلى دور العلم، ومجالس القضاء، ودروس الفقهاء، وسماح الحديث .

ويذكر المؤرخون الذين ترجموا له - رحمه الله - أن أباه قد طلب من الشيخ

(١) تنظر ترجمته في: حسن الصحابة (٢٢٥/١)، الأعلام لمركز (٣٠١/٣)، تذرات الذهب لأن المعاد (٤١٨/٢)، الكواكب لمائة (٢٢٦/١).

شهاب الدين بن حجر العسقلاني صاحب الفتح أن يدعو له بالبركة والتوفيق، وكان - رحمه الله - يرى في الحفاظ ابن حجر مثله الأعلى، وكان يتوسم خطاه، ويحذر حدوده فيما بعد، حتى شرب من ماء زمزم بيته أن يجعله الله مثل ابن حجر، فاستجاب الله - سبحانه وتعالى - له؛ فكان من أكبر الحفاظ.

طلبه للعلم:

السبوطي - رحمه الله - شديد الذكاء، قوي الذاكرة، حفظ القرآن وهو دون ثمانين سنة، ثم حفظ عمدة الأحكام وشريحه لأن دبير العبد، ثم حفظ مساهج الإمام النووي في فقه الشافعية، ثم مساهج البيضاوي في الأصول، ثم ألبة ابن مالك في النحو، ثم تفسير البيضاوي.

وعرض ذلك - رحمه الله - على طائفة من مشايخ الإسلام، مثل: السراج البلقيني، وعمر الدين الحنبلي، وشيخ الشيوخ الأفسري، فأجازوه هؤلاء وغيرهم.

ولم يدع - رحمه الله - فرعاً من فروع المعرفة، ولا نوعاً من أنواع العلم - إلا رقد أدنى فيه مدبر، وتلفاه عن أهله. فأخذ الحق عن شيخ الشيوخ سراج الدين السنيني، وقد لازمه إلى أن توفي؛ فلزم من بعده وبذو علم الدين.

وأخذ القرائن عن فرصه ومائه الشيخ شهاب الدين تدمراسي، ولازم الشرف المناوي أباً؛ ذكره محمد جد عبد الزمزم - شايخ الجامع الصغير.

وأخذ العلوم العربية عن الإمام العلامة تقي الدين القسباني الحمصي، وكتب له ترويضاً على شرح ألبة ابن مالك.

ولزم العلامة محبي الدين الكبيري أربع عشرة سنة؛ فأخذ منه التفسير والأصول، والعربية والنعماني، وأخذ عن حلال الدين المعلي، وعن المعمر الكتاني أحمد بن إبراهيم الحلي، وحضر على الشيخ سبب الدين الحلي دروساً عديدة في الكشاه، والتوضيح، وحاشيته عليه، ولخصه المفتاح في البلاغة، وقد أحبر باندريس في مستهل سنة ست وستين وثمانمائة، أي في سن الخامسة عشرة، وأخذ أيضاً عن المحدثين الساج، وسعد عزيز الرقائي المفتاح، وأخذ - طلبه عن محمد بن إدريس الدولة الرومي.

والمنتفع لشأنه السبوطي يجد أنه قد أخذ لكثير من العلوم عن الكثير من المشايخ، وقد ذكر بعض أهل العلم - من ترجموا له - أن شيوخه قد وصلوا نحو ستمائة، ولا عراة في ذلك، ولا عجب. فإن السبوطي قد عاش حياته يأخذ العلم من حيث وجده، وعن كل من يغنيه؛ وأنه أكثر من السفر والتجول في سبيل

تحصيل العلم ورواية الحديث .

وذكر أيضًا في بعض الروايات: أنهم مائة وخمسون شيخًا وشيخه؛ وفي بعضها: فارب عددهم الستة، على ما ذكرنا أيضًا
قباه بالتدريس:

كان الإمام السيوطي - رحمه الله - خير مؤدبي عصره، وأفضل مدرسه، إذ اشتهر بالبراعة في الشرح، والروعة في الإلقاء؛ ومن ثم شذت إليه الرحال من كل مكان؛ فكان - رحمه الله - يدرس العربية في سن مبكر؛ إذ كان عمره وقت إجازته بالتدريس خمسة عشر عامًا فقط. وهي مدة قصيرة في أعمر العلماء والأعلام. ثم شرع - أيضًا - في تدريس اللغة وإلقاء الحديث سنة ثنتين وسبعين وثمانمائة. ثم بعد مهاجرته لدراسة العربية بنحو ست سنوات، ثم شرع بعد ذلك بإلقاء التدريس والإلقاء في مختلف العلوم وشتى الفنون، فقال عن نفسه؛ حديثًا منحه الله عليه: إنه رزق اتبحر في سبعة علوم: التفسير، واللغة، والحديث، والنحو، والسماوي، والبياني، والبديع، على طريقة العرب البلغاء. لا على طريقة النحوم وأهل العلفة.

وكان - رحمه الله - يقول - كتب - إنه باع الاجتهاد؛ إذ قال: قد كُتبت عندي - الآن - الآن الاجتهاد، وبعد الله - تعالى - أقول ذلك؛ نعتيًا بعهة لله - تعالى - لا فخرًا، ولو شئت أن أكتب في كل مسألة مصنفًا بأقوالها، وأدلتها النفية والقياسية، ومدارستها، ونقوصها، وأجودتها، والسوازات بين اختلاف المذاهب فيها - فقلت على ذلك من أصل الله .

مصنفاته:

لم يدع السيوطي شيئًا إلا وكتب فيه. يبدأ في التأليف في سن مبكرة؛ إذ ذكر المخرجون له أنه شرع في تصنيف سنة ست وستين وثمانمائة هجرية، وكان أول شيء ألفه في التفسير هو تفسير للاستعانة واليسئلة، وقد عرضه على شيخ الإسلام علم الدين التيفيني؛ فأجازه، وكتب له تقريرًا حسنًا؛ ثم توالى بعد ذلك تأليفه .

وقد اختلف الباحثون في عدد المصنفات التي أنجزها الحافظ لجلال السيوطي المكتبة الإسلامية؛ فمنهم من يرى أنها تسع وأحد وستين وخمسمائة كتاب، وهو ما ذهب إليه أقلجيل. وأما ما ذكرناه فقد عدناه خمسة عشر وأربعمائة كتاب، ولقد حدثنا رجل فاضل أنه ألف كتابًا للحافظ السيوطي: تكلم معه، ونرجس له، وعد مصنفاته حتى بلغت ستة وألف كتاب، وهذا - إن دل - إنما يدل على شدة

لبحر، كما ذكرنا .

وهذا نورد مصنفات هذا الإقليم الجليل في ملحق حديث السوي الشريف منظر،
تكملي ذات، فمن أهم تصانيفه ما يلي مثال لا نحصر

- ١ - آداب الطول (تأليف الطول ١/٤٣)، باريس ١٩٤٤/١٨ .
- ٢ - إتحاف العرفة برفو لخرقة (تأليف الطول ١/٤٣)، باريس ١٩٤٤/١٨ .
- ٣ - أجز البحر في العرف (تأليف الطول ١/٤٣)، باريس ١٩٤٤/١٨ .
- ٤ - أجوبة على حديث «ما من أحد يسلم على ...» الحديث المصنف
الصور: مكتبة عارف حكمت، ١٩٩٠ مجاميع .

- ٥ - أحاديث التمسح الواردة في الحديث الصحيح (تأليف ١/٤٣) .
- ٦ - الأحاديث النجاسة في منزل الطول (تأليف ١/٤٣) .
- ٧ - أحاديث الشفاء (حسن المصنف ١/٣٤٤)، دار الكتب المصرية، ٢٥
مجاميع

- ٨ - أحاديث شريعة في فضائل فروع والإسكندرية (مكتبة الدراسات العليا،
جامعة بغداد ١٩٨٤/٢) .

- ٩ - أحاديث مسلمات (مكتبة من المسلمات الكبرى) (دار الكتب المصرية
١٩٦٦، ٧ مجاميع)

- ١٠ - أحاديث من الجامع الصغير (المطبعة ١/٣٨٤ عام ١٩٢٤ مجموع)
- ١١ - الأحاديث المبيعة في فضل السلطة شريعة (تأليف الطول ١/٤٤)،
دار الكتب المصرية، ٢٦ حديث .

- ١٢ - أحاديث الواردة في التوبة والرجاء والصوم والجمع وغير ذلك
(دار الكتب المصرية، ٢٦ مجاميع)

- ١٣ - الأحاديث الواردة في الدعاء والدعاء بدفع البلاء (دار الكتب المصرية،
٢٨ مجاميع)

- ١٤ - أدب نفسي أو آداب الصبر (كتاب الطول ١/٤٣)، المكتبة العلمية،
١٩٦٦ حديث

- ١٥ - أربعون حديثاً في الصبر (المطبعة ١/١٩٦٣ عام ١) .

- ١٦ - أربعون حديثاً في فضل الجهاد (كشف الظنون ٥٦/١)، جامعة الإمارات: ٢٢٢ - ٢١٣ .
- ١٧ - أربعون حديثاً في قواعد الأحكام الشرعية وقضائ الأعمال (انخرازة الشيوعية) .
- ١٨ - أربعون حديثاً في رقة (كشف الظنون ٥٦/١)، مكتبة عارف حكمت، ٢٢٧ مجاميع .
- ١٩ - أربعون حديثاً من رواية مالك عن نافع عن ابن عمر (كشف الظنون ٥٦/١)، دار الكتب المصرية ٣٢ مجاميع: ١٢٢ مجاميع م .
- ٢٠ - أربعون حديثاً من الصحاح والحسان (مكتبة الشيخ سليمان الصالح البام- المملكة العربية السعودية، مجلة البحث العلمي - مكة المكرمة ١٣٩٩/٢هـ) .
- ٢١ - أربعون حديثاً ويلبها مسائل في أمور مختصة (دار الكتب المصرية ٢٢٠ مجاميع) .
- ٢٢ - الأربعون المتباينة (مركز المخطوطات والتراث والوثائق: ١٢١١/٨ (عن نسخة برلين غ) .
- ٢٣ - الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة (كشف الظنون ٧٣/١)، (دار الكتب المصرية ١٥١٣، ١٢٣ مجاميع) .
- ٢٤ - أغلب المناهل في حديث: «من قال: أنا عالم، فهو جاهل» (كشف الظنون ١٢١/١)، برلين غ ٥/١٦٠٢ .
- ٢٥ - إغاثة المستفت في حل بعض إشكالات الحديث. (هدية العارفين ٥٣٥/١) مركز المخطوطات والتراث والوثائق ١٢٩٠٩ (عن نسخة برلين غ) .
- ٢٦ - الإغضاء عن دعاء الأعداء (كشف الظنون ١٣٠/١)، دار الكتب المصرية ١٥١٨ .
- ٢٧ - أفراد أحاديث العوطا (برلين غ ٦/١١٤٥) .
- ٢٨ - ألفية البيروني في مصطلح الحديث (أو نظم الدرر في علم الأثر) (دار الكتب المصرية ٢٧٨ مصطلح حديث، ٥٧، ٢٨ تيمور، ١٠ تيمور - ١٥٠ حلیم) .
- ٢٩ - الباحة في الباحة (في سباحة الرسول) (كشف الظنون ٢١٦/١) فهرس المخطوطات اليمنية بحضرموت ٣٣٨ .

- ٣٠ - البحر الذي (حبر في شرح نظم الدرر) (الم. ١١٠) (دار الكتب، القاهرة، حبيب).
- ٣١ - بروج لالهال في الاتصال الموجبة لخصائص، (وهو مختصر شهيد الفرض في الحساب الموزونة ظل العرض) (كشف الظنون ٢/٢٤٢)، بروكلمان اذيل ٢/١٨٢.
- ٣٢ - بروج المأمول في خدمة الترسون (كشف الظنون ١/٢٤٤)، برلين ١٩٣٥.
- ٣٣ - تأويل الأحاديث الموهمة لنفسية (دار الكتب المصرية ٥٥٥ مجاميع).
- ٣٤ - زبدة العجالات في فضل عثمان (ذكر في إصباح المالكين ١/٢٤٤)، أحمد محمد بن أبي الحسن الكوفي، برلين ١٩١٥.
- ٣٥ - تخريج أحاديث شرح السعد (دار الكتب المصرية ٢٢ مجاميع).
- ٣٦ - تخريج أحاديث زبدة (كشف الظنون ٢/١١٩)، القاهرة - العراقي: مكتبة الآثار.
- ٣٧ - تخريج أحاديث شرح الموقف في الكلام (كشف الظنون ٢/١٨٩٣).
- إستانبول - مكتبة أحمد أفندي، ٣٥٥٣ مجموع.
- ٣٨ - تدوين الراوي في شرح تقريب النواوي (كشف الظنون ١/٣٨٨)، برلين ١٩٤٤، ١٩٤٥.
- ٣٩ - تذكرة المؤتمن عن حدث ونسي (الظاهرية ١١٢٦)، حديث عام ١٧٦٤.
- ٤٠ - التصحيح أصالة تصحيح (كشف الظنون ١/٤١١)، مجاميع برلين (١٩٣٠/٦).
- ٤١ - التعليقة الحنفية على مسند أبي حنيفة (كشف الظنون ١/٤٠٤)، ٢/١٦٨٦.
- لوبيكالي: ضمن مجموع ١٢٣٤.
- ٤٢ - شهيد الفرض في الاتصال الموجبة لخصائص (شرح، الظن، بروج لالهال في الحساب الموجبة لظلال) (كشف الظنون ١/٤٩٣)، مكتبة الإسكندرية ضمن مجموع.
- ٤٣ - تنوير الخواص على مولانا الإمام مالك (كشف الظنون ١/٥١١)، برلين ١٩٤٥، ١/١٩٤٥.
- ٤٤ - الترشيع على مشكلات الجمع الصحيح للبخاري (كشف الظنون ١/٥٤٩).
- ٤٥ - التيسير لشرح المجاميع لصغير (مخطوطات الأوقاف العراقية ١٠٦، ٢٧٩٤ مجاميع).

- ٤٦ - تلخيص المنهاج في أحاديث ليس ثبوت (كشف الظنون ١/ ٥٢٣)، شمسريني ٥٤٩١ .
- ٤٧ - الجامع الصغير من حديث البشير النديم (كشف الظنون ١/ ٥٦٠ ، ٥٩٧)، دار الكتب القطرية مسلسل ٥٤ : ٧٦٦ .
- ٤٨ - جزء السلام من سيد الأنعام عليه أفضل الصلاة والسلام - (فرغ من تأليفه قبل وفاته بشهرين) (كشف الظنون ١/ ٥٨٧)، برلين غ ٤/ ١٦٢٥ .
- ٤٩ - جزء في الأحاديث الواردة في آداب قمقسي (الخزانة التيمورية: ١٣٤ مجاميع) .
- ٥٠ - جزء في البحث (الخزانة التيمورية: ٢٠١ مجاميع) .
- ٥١ - جزء في حديث: «من حفظ على أمتي أربعين حديثاً...» الحديث (دار الكتب المصرية: ٣٥ مجاميع، مصطلح الحديث) .
- ٥٢ - جزء في ذم المكس (الخزانة التيمورية: ٣٩٩) .
- ٥٣ - جزء في صلاة الضحى (برلين غ ٢٥٨٣) .
- ٥٤ - جزء في طريق حديث: «طلب العلم فريضة على كل مسلم» (فهرس مخطوطات السيوطي - مرويات) .
- ٥٥ - جزء في الغالية (دار الكتب المصرية: ١٩٤ مجاميع) .
- ٥٦ - جزء في فضل الشتاء (دار الكتب المصرية: ٣٥ مجاميع، ورد بعنوان «أحاديث الشتاء») .
- ٥٧ - جزء من مرويات الإمام المنوكل على تله أبي عبد العزيز الخليفة العباسي بعصر، تخريج السيوطي - (دار الكتب المصرية) .
- ٥٨ - جمع الجوامع في الحديث - (جامع المسانيد) (كشف الظنون ١/ ٥٩٧)، برلين غ ١٣٥١ .
- ٥٩ - الجواب لحزم عن حديث التكير جزم (كشف الظنون ١/ ٦٠٨)، برلين غ ٥/ ١٦٠٢ ، ٢٢٨٨ .
- ٦٠ - حسن التعمد في أحاديث النسبة في أشهد (كشف الظنون ١/ ٦٦٦)، دار الكتب المصرية ١٥٥٩ ، ١٩٤ ، مجاميع ٥٢١ .
- ٦١ - الحصر والإشاعة لأشراط الساعة (كشف الظنون ١/ ٦٦٨)، الموصل:

مكنة يحيى باشا: مجموع ٤٨ .

- ٦٢ - حصول الفرق بأصول الرزق (كشف الظنون ١/٦٧٠)، برلين ع ١٤٣١ .
- ٦٣ - الحكم المشتهرة من عداد الحداث من الواحد إلى عشرة (هدية العارفين ١/٥٣٨)، مركز المخطوطات والتراث والوثائق ١٦١٣٥/٢ (عن نسخة برلين ع ١٤٠٦) .
- ٦٤ - حادام النعل الشريف (برلين ع ٩٦٤٤ ، ١٦٤٤) .
- ٦٥ - الدررية في تخريج أحاديث الهداية (برلين ع ١٣٨٣/١٧) .
- ٦٦ - الدررة الفاعرة في علوم الدنيا والآخرة (كشف الظنون ٢/٧٤٢)، القاهرة ٨١٨٨ عام .
- ٦٧ - درر البحار في الأحاديث القصار (كشف الظنون ١/٧٤٦)، برلين ع ١٣٥٩ .
- ٦٨ - الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة (كشف الظنون ١/٧٤٩) المكنة الأزهرية ١١٦٥ ، ٢٢٢٨٧ ، ٣٢٩٧٦ .
- ٦٩ - الدررة الناحية عن (في) الأسئلة الناحية (كشف الظنون ١/٧٣٩) .
- ٧٠ - التديج على صحيح مسلم بن الحجاج، المكنة الوطنية بإسطنبول - قبض الله ٣٢١ .
- ٧١ - ذم القضاء ونقد الأحكام (حسن المحاضرة ١/٣٤٣)، الخزنة التصويرية: ٢٨ مجاميع .
- ٧٢ - ذيل زيادات الجامع الصغير (الكشاف في خرائن الأوقاف بعداد ١/٢٢٨٠) .
- ٧٣ - المرتب المنيفة في فضل السلطنة الشرقية (دار الكتب المصرية ١٦٥ مجاميع) .
- ٧٤ - رسالة في حديث الحديث (دار الكتب المصرية ٤٣١ طاعت مجاميع) .
- ٧٥ - رسالة في حديث: «كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه بحمد الله، فهو أجزم» (مخطوطات الأوقاف العرفية - عبد الله الجبوري ٧/١٣٧٧٨ مجاميع) .
- ٧٦ - رسالة في شرح: يا غلام... (مركز المخطوطات والتراث والوثائق: ١/١٢١٦٤ عن نسخة برلين ع) .
- ٧٧ - رسالة في علم الحديث (بنا ١٤٩١) .
- ٧٨ - رسالة في الكلام على قول رسول الله ﷺ: «طوبى لمن رآني ومن

- بي. . . ٥ (دار الكتب المصرية، ٧٤٤ م مجاميع) .
- ٧٩ - الروض الأنيق في فضل الصديق (الخرزلة النعمانية: ٢٠١ مجاميع) .
- ٨٠ - الرياض النضرة هي أحاديث أئمة والرياض والحسرة (برلين غ ١٤١٠، ١٤١١) .
- ٨١ - وهو الرمن على المعنى (كشف الظنون ٩/٢)، الخزانة النعمانية
- ٨٢ - وبادة الجامع الصغير (دين الجامع الصغير) من حديث شبيب الكندي (برلين غ ١٣٦١) .
- ٨٣ - الصالح في أخبار الرياض (كشف الظنون ٢/١٠٠٩) .
- ٨٤ - شرح الأوامر العنصرية في الأحاديث المتواترة الكوبريلي مجموع رقم (٣٨٣) .
- ٨٥ - شرح البقرة في علوم الحديث (الطاهرة: ٣٩٦) .
- ٨٦ - شرح الجامع الصغير (عارف حكمت: ١٢٩) .
- ٨٧ - شرح الحديث بشرح الفقرة النونية (مهرس مخطوطات ليجون: ١٢٨) .
- ٨٨ - شرح دور تبار (المدينة المنورة: رياض سيدنا عثمان: ١٨٤) .
- ٨٩ - شرح مختصر على صحيح البخاري (الترشيح) (دار الكتب المصرية ١٨٢) .
- ٩٠ - شرح مخطوطات كوكب الساطع في نظم جمع الحوامع لأبر المكي (كشف الظنون ١/١٩٧)، مكتبة الأزهر (٤٠٥) طاعة ٥٥٩٧ .
- ٩١ - شذلة السار (رسالة في بيان معنى قوله: جمعت له الشريعة والحقيقة) (كشف الظنون ٢/١٠٤٨)، مركز المخطوطات والبرق والوثائق: ٩/١٢١٤ (عن نسخة برلين غ ٩) .
- ٩٢ - شفاء الصدور فيما يحيى من أمثال الفجر (المدينة المنورة: مكتبة محمود: ٢٤ عام ٨٠ تصفح) .
- ٩٣ - طوق الحمامة (كشف الظنون ٢/١١١٨) مكتبة الإسكوريال ضمن مجموع .
- ٩٤ - العارفات (كشف الظنون ٢/١١٤٠)، دار الكتب المصرية ٩١٢ م مجاميع .

- ٩٥ - عنود البريجد على مسند الإمام أحمد (كشف الظنون ٢/١١٥٦)،
أيا صوليا: ٨٧٦ .
- ٩٦ - العناية بتحريج أحاديث الكفائية برلين ج ١٣٨٣/٤٩ .
- ٩٧ - العناية في معرفة أحاديث الهداية (وهو مختصر كتاب الكفائية في فروع
الشافعية) (كشف الظنون ٢/١١٧٣، ١١٩٨)، برلين ١٣٨٣/٤٨ .
- ٩٨ - عيون الإمامية فيما استدرجته عائشة عن الصحابة (وهو تلخيص كتاب
الإجابة للبركشي) (كشف الظنون ٢/١١٨١)، لايدن ٢٧٤/١٣ .
- ٩٩ - النعمان على النعمان (كشف الظنون ٢/١٦٠٩) الأحسية ١٦/٢٥ ج ٥ .
- ١٠٠ - المعيد في حلاوة الأسانيد (كشف الظنون ١/١٥٠)، برلين ١٣١٧/٢ .
- غ ١٤١٣ .
- ١٠١ - النضر العمى في إقطاع نعم (دار الكتب المصرية ٣٥٠ مجاميع)
- ١٠٢ - قضى أنواعه في أحاديث رفع الأيدي للعداء (عن المحاصرة)، برلين غ
١٤٢٥ .
- ١٠٣ - فلق الصباح الإصباح في تحريج أحاديث الصحاح (وهي الأحاديث
المخرجة من كتاب صحاح اللغة للجوهري) (كشف الظنون ٢/١٠٧٣)، برلين غ
١٩٤٩/١٠ .
- ١٠٤ - فخر الندد في شرح ألفية العرب في الأثر (كشف الظنون ٢/١٤٦)،
حلب: حرفة مكتب المدرسة الأحمدية ٣٥٠
- ١٠٥ - نصف الأخبار المستثناة في الأخبار المنسوبة، مكتبة الأزهر: (٢٠٥٠)
٢٢٤٢٥ .
- ١٠٦ - فوت المعتدي على جامع الترمذي (كشف الظنون ١/٥٥٩، ١٣٦١/٢)،
مكتبة الأسيروزيانا ٢٨٩ مجموع ٢ .
- ١٠٧ - القول الأشبه في حديث: فمن عرف نفسه فقد عرف ربه (كشف الظنون
١٣٦٢/٢)، الطائمية: عام ٣٨٨٠، مجموع ١٤٠ .
- ١٠٨ - القول الجلي في أحاديث نولي أم (القول السنحلي في تطور النولي)
(كشف الظنون ٢/١٣٦٣، ١٨٥٩)، بروكلمان الدبل ١٩٥/٢ .
- ١٠٩ - القول الجلي في مسائل علي (برلين ج ١٥١٦) .

- ١١٠ - كشف التلبس عن قلب أهل القنيس (كشف الظنون ٢/١٤٨٨). برلين غ ١٠/١٦٤١ .
- ١١١ - كشف الثوب، عن أحمل بالجيب. (كشف الظنون ٢/١٤٩٠)، برلين غ ٥١٥٤ .
- ١١٢ - كشف اللبس في حديث رد الشمس (كشف الظنون ٢/١٤٩٤)، برلين غ ٥/١٦٠٢ .
- ١١٣ - كشف المغطى في شرح الموطأ (حسن المحاضرة ١/٢٤٣)، برلين غ ٦/١١٤٥ .
- ١١٤ - كلام السعداء على أرواح شهداء الخرافة النيمرية: ضمن مجموع .
- ١١٥ - الكلام على حديث ابن عباس: «حفظ الله يحفظك» (حسن المحاضرة ١/٣٤٢) .
- ١١٦ - الكواكب المتوازيات في الأحاديث والمصريات الهدية العارفين (١/٥٤٦)، دار الكتب المصرية ١٩٤ مجاميع .
- ١١٧ - اللآلئ المعشوقة في حبار الأحاديث الموضوعة (وهو تلخيص موضوعات ابن الجوزي) (كشف الظنون ٢/١٥٣٤)، كوبرلي بتركيا ١/٤٥٨ .
- ١١٨ - اللآلئ المنتورة في لأحاديث المشهورة (هذه لعارفين ١/٥٤٢)، دار الكتب المصرية .
- ١١٩ - نأب الحديث (مكتبة الأزهر: ٢٠٤٩، ٢٢٤٣٤٠) .
- ١٢٠ - الجمع في أسباب الحديث (الظاهرية ١١٥٧)، حديث عام ٦٣٧٦ .
- ١٢١ - ما رواه الأساخين في عدم المجيء (الدمعول) إلى (على) السلاطين (كشف الظنون ٢/١٥٧٤)، بينا ٣٠٩٣ .
- ١٢٢ - ما رواه السادة في الإنكلاء على السادة (كشف الظنون ٢/١٥٧٤)، برلين غ ٥٤٥١ .
- ١٢٣ - ما رواه الراعون في أخبار الطاعون (كشف الظنون ١/٢٧٣، ٢/١٥٧٤)، برلين غ: ١٤٣٩ .
- ١٢٤ - المجلس الثاني والأربعون بعد المائة، والثالث والأربعون بعد المائة من أمالي السيوطي (برلين ٨٥٧٠) .

- ١٢٥ - مختصر الجامع الصغير وزيده (دار الكتب المصرية ١٣٣٣م) .
- ١٢٦ - مختصر درر البحار في الأحاديث القصار (الحزنة النيمورية) .
- ١٢٧ - مختصر القهرس الكبير (حالت أندي بنوكيا برقم ٩/٤٠٣) .
- ١٢٨ - المدرج إلى المدرج (كشف الظنون ١/١٦٤٤)، الظاهرة: ١٠٥٦٧ عام .
- ١٢٩ - مرويات أمير المؤمنين أبي العز المنوكل على الله (الخزانة العامة بالرباط ضمن مجموع) .
- ١٣٠ - المصارعة إلى المصارعة (كشف الظنون ٢/١٦٦١)، برلين غ ٨٤١٢١٥٥٥٧ .
- ١٣١ - المسلات الصغرى (دار الكتب المصرية ١٦٠٦ حديث) .
- ١٣٢ - المسلات الكبرى في الحديث (كشف الظنون ٢/١٦٧٧)، باريس ٢٨١٠ .
- ١٣٣ - مطلع المدون فيمن يؤنى أجره مرتين (أجرين) (كشف الظنون ٢/١٧١٩)، بينا ٦٤١١ .
- ١٣٤ - مفتاح الجنة في الاحتجاج (الاعتصام) بالسنة (كشف الظنون ٢/١٧٦٠)، جامعة المدينة بالبحودية .
- ١٣٥ - الملاحة في معنى المشاحن (كشف الظنون ج ٢/١٨١٢)، دار الكتب المصرية ١٠٢٤م مجاميع .
- ١٣٦ - مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشفا (وهي لأحاديث المخرجة من كتاب الشفا في تعريف حقون المصطفى) (حسن المحاضرة ١/٣٤١)، دار الكتب المصرية ٤٠٦ .
- ١٣٧ - المنتخب في (فضائل الأعمال) (مركز المخطوطات والتراث والوثائق: ١٢١٥١/٣ (عن نسخة برلين غ ١٦٣٧) .
- ١٣٨ - منتهى الآمال في شرح حديث: «إيما الأعمال بالنيات» (حسن المحاضرة ١/٣٤٠)، مكتبة الأزهر ٦٥١ .
- ١٣٩ - المنحة في السبعة (كشف الظنون ٢/١٨٦٠)، برلين غ ٣٥٨٥ .
- ١٤٠ - منهاج السنة ومنهاج الجنة (حسن المحاضرة ١/٣٤١)، جامعة الرياض ١٣٨٣م .

- ١٤١ - مواهب المحجب في حسانن الحبيب (الإسكندرية: ٢٨ حديث) .
- ١٤٢ - لمادريات من العشاريات (دز الكتب المصرية: ٢٥ قول مجاميع، ١٢٠٠ مجاميع) .
- ١٤٣ - نشر العبير في تحريج أحاديث الشرح الكبير (حسن المحاضرات ١/٢٤١)، برلين غ ١٣٨٣/٥٠، ١٤٧١/٢٢ .
- ١٤٤ - نظرة في أحاديث علماء الرياض والخضرة (كشف الظنون ٧/١٩٥٩)، شتريتي ٤٤٦١ .
- ١٤٥ - الكتب المدفوعات علمي لموضوعات، (كشف الظنون ١/١٩٠٧، ١٩٧٧) (كوبيلي تركا ٤٥٨) .
- ١٤٦ - نور الشفيق في لعقيق (كشف الظنون ٢/١٩٨٢)، لايدن ١٧٦/٣١ .
- ١٤٧ - وصول الأمانى بأصوار النهائي (كشف الظنون ٢/٢٠١٤)، برلين غ ٥٥٧٦ .
- ١٤٨ - وصية النبي ﷺ إلى أبي هريرة (بعداد، مكتبة الآثار العامة: ١٣٢٥) .
- ١٤٩ - التسمية المقابذ في حلاوة لأسانيد (كشف الظنون ١/٤٠٤)، برلين غ ٥٤٣٧/٢٢ .
- ١٥٠ - رسالة مختصرة من كتاب (مرفعة الصعود إلى من أبي داود)، مكتبة جون: ٦٦/٢ .
- ١٥١ - الشافي العلي على مسند الشافعي (كشف الظنون ٢/١٠٢٢) .
- ١٥٢ - مرفعة الصعود في شرح مسند أبي داود (كشف الظنون ٢/١٦٥٧)، الكويت، مكتبة وزارة الأوقاف .
- ١٥٣ - مسند أبي بكر وعمر وعثمان (حسن المحاضرة ١/٢٣٦)، برلين غ ١٥١٣ .
- ١٥٤ - مصباح الزوجاجة على مسند ابن ماجه (كشف الظنون ٢/١٧٠٦)، دار الكتب المصرية ١١ش
- ١٥٥ - وجوب الاقتداء بالنسبة النبوية (الطاهرة ١١٦٦) .
- ثناء العلماء عليه:
- لم أجد أحداً ترجم لهذا الإمام إلا وقد شهد له بالبراعة والشعر، ولقد أثنى عليه

دار
الكتاب
العلمي

شيوخه وقرانه وبلاهمذا والعلماء من بعده معي قرأتموه

فيقول أبو الحسنات المكنى في موشيه عنى الموصى - بعد أن ذكر البيهقي -
وتصانيفه كلها مشتملة على فوائده لطيفة، وإنه شرطه، تشهد كلها بنجده. روضة
مقدرة، ودفعة فكمرة، وأنه حقيل بأن بعد من مجدي العفة السجدة، في يده لعدنة
تعديرة وآخر السجدة، كما ادعاه نفسه. وشهد، كونه حقيقاً به، ومن جاء بعده
كعلمي الفري السكي في العراء .

انقطاعه عن التبريس والمقصود والبناء

انقطع الشيخ - رحمه الله - عن التبريس والبناء، ثم بلغ أروى سنة من عمره،
وأخذ في التجرد للعبادة، والاستغفار لله تعالى، ولاشغال به والإعراض عن
دنياه وأهله، كأنه لم يولد، أخذاً منهم، وشهد في حيز مؤلفاته التي سبقنا
الإشارة إليها، وألف روضة بعثت فيها عن ذلك التبريس، ومعهذا: الشغبي في
الاعتزال عن ربك الإله والتمسك به، وألفه - رحمه الله - في روضة أعيان، فلم
يجوز به، إلى أن مات.

وتنقلت لأمره وأشب - إذ ذاك - بأنون إلى ريدته، وبمرصود عليه، والأموال
المنجزة ببره، وفي ذلك يوم من الأيام أرسل إلى الشيخ طاهر العزوي فخصاً وألف
دنياه، مرد الألف، وأخذ لخصي وأعتقه، وحمله حاداً في الحجرة النبوية، وقال
قاصده: لا تغد رأيتك قط يهدية، فإذا الله تعالى أعلنا عن مثل ذلك، وتبين له أن
بعض الأولياء كان يتردد على الملوك والأمراء في «واتح الناس» فقال: اقتنع
بلف الصالح في عدم ترددكم - أسلم بدين أسلم - وقد ضامه السلطان مراد،
فلم يحضر إياه، وألف كتاباً سماه: «ما رواه الأصايب في عزم المحي» إلى
سلاطين.

وفاته

توفي - رضي الله عنه - في سبع ليلة الجمعة، ناسح حماني الأولى سنة
إحدى عشرة وتسعمائة، في منزله بروضه القلياس. عن عمر بلغ إحدى وستين سنة
وعشرة أشهر وثلاثة عشر يوماً، وكان له مشهد عظيم، ودفن في حيز قبره
خارج باب القرافة، وصلي عليه بمسجد الجامع الأموي يوم الجمعة. وقيل: أخذ
نفسه قبضه وقبضه، فاشترى بعض أسرى فمجه من الناس بخمسة دنانير، لشريك
ه، وبيع قبضه بثلاثة دنانير لملك أيضاً.

أبو زكريا انشواوي الحافظ

صاحب التقريب^(١)

يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسن، مفتي الأمة شيع الإسلام، محيي الدين أبو زكريا انشواوي، الحافظ العقبة شافعي الزاهد، أحد الأعلام ولد في العشر الأوسط من المحرم سنة إحدى وثلاثين وستمائة بهيوى ربيع عشرين شهر رجب سنة ست وستمائة، رحمه الله تعالى.

قال الشيخ محيي الدين: زعم بعض أجدادي أن نسبته إلى حزام والد حكيم رضي الله عنه.

ولما كان له تسع عشرة سنة، قدم به والده إلى دمشق، يسكن المدرسة الرواجية، وبقي نحو سنتين لا يصح عنه إلى الأرض وكان تونه جراءة المدرسة. وحفظ «التنبيه» في نحو أربعة أشهر ونصف، وبقي قريب شهرين لما قرأ: بحسب الفصل من إيلاج الحنفية في الفرج، وهو يعتقد أنه قرأه البطون، ويستحس بالماء البارد كلما قرأ بطله. وحفظ ربع «المهذب» في باقي السنة، وصحح وشرح على شيخه كمال الدين إسماعيل بن أحمد المغربي. ثم حج هو ووالده، وكانت رقعة الجمعة، وأقاموا به المدينة نحواً من شهر ونصف. ولما رجع من تنزه كانت الحمى أخذته فلم يفارقه إلى يوم عرفة.

وكان يقرأ فيما بعد على المشايخ شرحاً وتصحيفاً: كل يوم ثني عشر درساً، ودرس في «الوسط»، ودرس في «المهذب»، ودرس في «الجمع بين الصحيحين»، ودرس في «صحيح مسلم»، ودرس في «اللسع» لابن جنبي، ودرس في «إصلاح المسقط»، ودرس في التصريف، ودرس في أصول الفقه: ثاراً في «اللمع» لأبي إسحاق وثاراً في «المختار» للإمام فخر الدين، ودرس في أسماء الرجال، ودرس في أصول الدين. وكان يعلق كل ما يعلق بذلك من شرح مشكل ووضح عبادة وضبط لغة.

وخطر له الاشتغال في علم «نظم» فاشتوى «نظائرون»، وعزم على الاشتغال فيه، قال: فأقلم عليّ قلمي، وبقيت أياماً لا أقدر على الاشتغال بشيء. فعميت في أمري، ومن حين دخل عليّ الداحل! فألهمني الله أن نسيه اشتغالي بأنظف فبعث

(١) ينظر ترجمته في: طبقات السككي (١٦٥/٥)، تاريخ ابن خلدون (١٠٨/٧)، السلوك (١٢٨/٧).

لبناية والتبليغ (١٣/٢٧٨)، الاستدوي (٤٧٦/٢)، القاموس (٢١/١) ذكره المحقق (١١٧٠).

الأعلام (١٤٩/٨)، النجوم الزاهرة (٧٨/٧).

وصف النسخ

النسخة الأولى: المصحفونة بمكتبة محمد مظهر نزار في - الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. وقد رمز لها بالرمز (أ) وعدد أوراقها (١٨٩) ورقة، ومسطراتها (٢٥) سطراً.

وقع في آخرها قوله: وكذا الصرع من نسخة في التاسع من شهر شوال سنة خمس وخمسين وألف، أحسن الله ختامها، ورقاباً ضيقها، علي بك كاتبه غفر الله له، آمين، آمين، آمين. تمت هذه النسخة بمؤذن الله سبحانه وتعالى.

النسخة الثانية: المصحوفة بمكتبة الأحناف، مجموعته رباط نريم. وقد رمز لها بالرمز (ب) وعدد أوراقها (١٤٣) ورقة، ومسطراتها (٣١) سطراً.

وقع في آخرها قوله: آخر شرح للتقريب، والله الحمد والممنة، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

وكان الصرع من نسخ هذا الكتاب المبارك يوم الإثنين المبارك، خامس عشرين جمادى الأولى من شهر سنة ٩٨٦ علي بك الفخر حر الدين بن محمد بن بكتوث، غفر الله له ولوالديه ونعم رعا لهم بالنسرة، آمين، ورحمى الله علي محمد وآله وصحبه وسلم.

النسخة الثالثة: المصحوفة بدار الكتب المصرية تحت رقم (١٣٣) مصطلح حديث. وقد رمز لها بالرمز (ج)، وعدد أوراقها (٣٢٦) ورقة، ومسطراتها (٢٢) سطراً.

وقع في آخرها قول: قال المؤلف - رحمه الله تعالى - آخر شرح للتقريب، ولله الحمد والممنة، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم، وحسن الله ونعم التوكيل.

وكان الفراغ من نسخة يوم الأربعاء، ثاني عشرين شهر ربيع الأول، علي بك أنصف عماد الله وأقرهم إليه رآلى عفو جبريل الناصري الحنفي من الأخرية، عبقه لنفسه، ولبي شاء الله من بعده. حامداً، مصلحاً، مسلماً، محبلاً، محفوظاً.

وثبت في حاشية «ج» الحمد لله علي مفاصلة بقراءة مالكه وكانت بعضه، الفقير إلى الله - تعالى - الراجي عفو ربه الكريم: حرير اندسري احتفي، لطف الله به بلطفه الخفي، وبالمسلمين، آمين، ووقع الفراغ منه يوم الأحد ثاني شهر ربيع الأول ... أحسن الله عيادها، آمين.

وعلاوة على ذلك اعتماداً على النسخة المطبوعة طبعة دار الكلم الطيب.

ويمكن تلخيص عملنا في الكتاب فيما يلي:

- ١- مقارنة النسخ وإثبات ما كان صواباً في النص وغيره في الهامش.
- ٢- ضبط نص متن الكتاب حرفياً.
- ٣- تخريج الأحاديث النبوية.
- ٤- ترجمة الأعلام الواردة في الكتاب.
- ٥- توثيق بعض المسائل الحديثة.
- ٦- التعليق على بعض المسائل الحديثة.
- ٧- توضيح العريب بالرجوع إلى معاجم اللغة وعريب الحديث.
- ٨- عمل ترجمة لصاحب الكتاب والمتمن.



بن يحيى مصر سنة اثنى عشر مائة الف والثلث ايام وبورس المودبقة
 متفق على اخراجه في الصلح بين انتهى ورجاك الاسند الذي سنده
 مني الى عماد بن عمر وكلهم مشهورون والله سبحانه
 وتعالى اعلم وكان القراية من نسخة في التاسع
 من شهر شوال سنة خمس
 وستين والفا حسن
 اده خاتمة ووقفا فخر
 على بن كاتبه عماد
 له امين
 امين
 امين

نت هذه النسخة بعون الله سبحانه وتعالى



صورة من المخطوط النسخة (ب)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الحمد لله الذي جعل تساب من انقطع اليه موصولة ورفع
 عنقه الى اقف بيابه واتاه مناه وسؤنه وادرج في زمرة احبار
 من لم تكن نفسه بن خارف الباطلين معلوله واشهادان لاله
 الا الله وحده لا شريك له شهادته قريدا الاخلاص مشهولة
 والشكوت الاعلى صاعدة مقبولة واشهد ان سيدنا محمد عبده
 ورسوله الذي بلغ من الحكماء الدين مؤمونه ونامجوامع
 الحكم فنطق بحججهم وقاضيت من حدائق معاديشه في
 الخافقين شذا ازهارها الطلوله صلى الله عليه وسلم علي
 اله وصحبه ذوي الاصول الكريمة والايما الماثوله اما
 بعد فان علم الغدث رفيع لقدر عظيم الفخر شريف الشكر
 الدار لا يعنى به الاكل الحار ولا يحرمه الاكل غر ولا تفني
 محاسنه علي مر الدهر وكنيت اليلبة قاموسه حيث وقف
 غوي بشامته ولد الفتح بورد مجاريه حتى يفت عن منعه
 ومناشيه وقلت من علي الزاحه عول مثالا بقول الاول

شهر

مقدمة المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل أسباب من اغتبط إليه موصولة. ورفع مقام الرفق بعبده، وأقام مثله ومثواه، وأدبج في زمره أجداده من أم يكن نفسه مزججوا. المبطابين معاونة. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، شهادة مودة^(١) الإخلاص مشعولة، وللملكوت الأعلى صاعدة مضيئة. وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله الذي^(٢) لمع من إكمال^(٣) التدبير مأمولة، وأنه جوامع اسكوب، فتعق بجواهر الحكم، وفاج من حداثه أحداثه في الخافقين شدا أزهارها المظنولة، يتلوه وعلى آله وصحبه ذوي الأصول الكريمة والأعجاد المأثورة.

ثم بعد: فإن علم الحديث ربيع القصر، عظيم الفجر، شريف الذكر، لا يعني به إلا كل جبر، ولا يحرمه إلا كل غمر، ولا أغنى حسنة على ممر الدهر، ركعت ممن عر إبي لجة قاموسه، حمت وفق غمري نشاطه ولم أكف بورود محاريه، حتى برزت من منعه ومناشه، وقلت لعن غير المراجعة عول، فتشلا بقول الأول:

لست وإن كشاً ذوي حسب نؤمنا عسى لأحساب تتشكل
سبني كمن كانت أوالها لبي تفعل [مثل ما] معلوا^(٤)

مع ما أماني الله تعالى به من العلوم، كالنصير الذي به يطلع على فهم الكتاب العزيز، وعلومه التي دونها^(٥) ولم أسبق إلى تحريرها لوجوه، وبلغه الذي من أجله فأتى له الرفعة والتتميم^(٦)، والبلغه التي عليها مدار فهم السنة والقرآن، والتجو الذي يقتضيه فافده بكثرة التول، ولا يصنع الحديث يلحظ، إلى غير ذلك من علوم المعاني والبيان، التي^(٧) لملاعة الكتاب والحديث نيات.

وإن ألفت أبي كن دار، مؤلفات، وحررت فيها قواعد ومهمات، ولم أكن كثير من ممن يدعي الحديث بغير علم، وقساري أمره كشاً، تسامع على كل شيخ وعجور، غير ملتفت إلى معرفة ما يحتاج للمحدث إليه أن يجوز. ولا مكثرت بالبحث عما^(٨)

(١) في: مودة، وفي: ب. مودة.

(٢) في: ب. كمال.

(٣) في: ب. كمال.

(٤) في: ب. نؤمنا.

(٥) في: ب. مودة.

(٦) في: ب. مودة.

وهذه المقدمة فيها فوائد:

الأولى: في حد علم الحديث وما يتبعه

قال ابن الأثيري^(١) في كتاب مرشد القاصد^(٢) - الذي نكلم فيه على أنواع العلوم -: علم الحديث خاص بالرواية، علمه شغل علم نقل أقوال النبي ﷺ وأصحابه، وروايتهم، وحفظها، وتحرير ألفاظها^(٣).

وعلم الحديث الخاص بالرواية، علم يعرف به حقيقة الرواية، وشروطها، وأبوابها، وأحكامها، وحال الرواة، وشروطهم، وأصناف المتروكات، وما يتعلق بها^(٤). انتهى

(١) إرشاد القاصد إلى أسرار الحديث - للشيع نعم الدين محمد بن إبراهيم بن سعيد الأحمدي الأحمدي، صديقي، في أربع مجلدات، طبع في سنة ١٢٨٠ هـ. أولها: لمحمد بن كدي حسن الإنسان وفائدته. (٢) يقع ذكر فيه أنواع العلوم وأقسامها. وفي ما بعد مباحث السادة لطائف تشرى رداء، وجملتها ما فيه من طرق مختلفة، وفيه عشرة فصول: منها تعريف، وهي: المنطق، والأدب، والعصر، والرواية، وأقسامها، وثلاثة فصول، وهي: السيرة، والأخبار، وتحرير الخبر، وذكر في جملة علوم أصولها، ص ٢٠٠. نقول (٣/٩٧).

(٢) في جزء المفاد.

(٣) علم: حشر في التعريف، يشتمل في عام، يبين مسائل إلى أصولها، وأقسام المقود، أو يعرف المصطلح، إذ أصول العلم العشر في هذه الأقسام، أو تلك المستعصية، أو استحصاءها.

والدلالة: يشتمل على - فصل شرح - ما يشتمل على ما عدا ذلك في التعريف، ولست خير من الأمور والأعمال، وزادها، وسبقها، بتعريف الصلح - كلها ترجع إلى نفس حرفة، لا كذا. إذ مبدل هذا العلم كلها جارية، وما قبل إليه أم يدار بمقرراته ولا صفاته: فلا يكون التعريف كافياً، وقد لم يتعرض للموقوف ولا لمقتطوع، فلا يكون جمعاً جيداً كذلك.

والعرب عن الأصل: أو التعريف داخل في الأصل، لأنه يترادف العمل ما ضمن التعريف، إذ هو من معنى: لأن التعريف علم الإخبار، وهو له أو يترادف معنى يكون معنى الشرح.

لما الصلح: فإن كانت واجبة إلى فعل لا شيء، فهي: أصل في الأصل، وإن كانت واجبة إلى غير تعدي، فلا تدخل في الأعمال، فتكون وردت عن أصل: إن، وفي اصطلاح المحققين: لما يترادف معنى اصطلاح الأصوليين، فلا أنهم يسمونه من الحديث من حيث هو، قبل تثبت ذلك الحكم المقتضى، ولا يفتق الأصوليون إلا بالأعمال، لا غيرها.

ولذلك رغب عليهما ومن بعدهم التعريف في اصطلاح المحققين، في تزيده، وسما: أو صفت، ووردت هذا أحد من الخلق، إذ المبادئ ليسم أو يدخلوا في الاصطلاح جميع أعمال: اختياراً أو غير اختيارية.

ولا بد أنك أنه اعترض في الاصطلاح: لاختلاف الاختار

ولو صرح بتعديده: كما هو في كثير من كتب الأصول - لكان ذلك خطأ، لأن ما لم يميز اختاريف أن تصاد عن الإيهام.

فحقيقة التوبة: فعل التوبة ونحوها، ويسمى ذلك إلى من قرئ إليه فتحدث^(١) أو يخطب أو يمر ذلك

ونحوها: تحمل أيها لما يرويه سبع من أنواع الحديث - من سماع أو عرس أو إحد: ونحوها -

وأشياء: الاتصال، والافتقار، ونحوها -

وأحكمتها: القول بالرد، وهذا توبة التوبة والخرج، وضروهم في التحمل وفي الأدب، كما سيأتي -

وأصناف لمرويات: المصنفات من المصنفين، والسماعات، والأخبار، وغيرها، أحاديث وأخبار وغيرها، وما يتعلق بها^(٢)، هي معرفة اصطلاح أهلها -

وقال الشيخ عز الدين بن جماعة^(٣) علم الحديث: «علم بقوانين يعرف بها أحوال الحديث والنسب» -

وموضعه: الفن والعش -

وغايته: معرفة الصحيح من غيره -

وقال شيخ الإسلام أبو الفضل بن حجر: «يؤتى لتعاريفه أن يقال: «معرفة التوحد المعرفة بحال»^(٤) الراوي في المروية» قال: «وإن شئت جذبت لفظ «معرفة» فقلت: «القواعد» - إلى آخره -

والجواب عن الثاني أنه جرى على قول من ينص في تعريفه الحديث عن «أصله للمعنى يتقيد حاسف» أنه على رأي من معه «مع أنه يرد» «وإن على قول: «للمعنى والظاهر وأصلهم»

يقول أن «أما يرى الحديث» - «هو صفة الدلالة» - «يحتوي في الحديث المروية» - «ويعلمون عليه الخاصة أو لا» - «أو المصنف أو الموضع» - «إلى هذا من علم الحديث رواية أو لا»^(٥) وإذا كان من علم الحديث رواية، وكان ممن يرى الأئمة وغيره أن يرويه «ومعرفة صفة من صفة أو حسن أو ضعف أو وضع...» - «يوسف المصنف الحديث عن»^(٦)

(١) في شرح الحديث

(٢) في آية

(٣) هذا المروية من «أما من» - «هذا الذي» أو «غير غير» من جماعة، وقد تدل في المخرج منه أربع وستين وستة عشر على والده. والشرح حديث الأمير الرضوي وغيره، وأما الأصول من «شيخ علا» - «يدعي الباقي» - «ويعلم من تليج أبي حيان» - «قال الذهبي في الإمام الغضائري» - «لمعرفة» - «الحديث» - «من نصائبه» - «مخرج أحاديث الراوي» - «وكتاب كبير من المتن» - «ومر ذلك» - «وفي نسخة في حديث الأخر» - «منه ومنه» - «معرفة»

يقول في صفة من طبقات المشكوك (١/١٦٦)، طبقات ابن قاضي خبطة (٢/١١٩)، المصنف المروية

(١٩/١١٩)

(٢) في آية ب. لحد

وقال الكرماني^(١) في شرح البخاري^(٢) وأعلم أن علم الحديث موضوعه ذات رسول الله ﷺ من حيث إنه رسول الله .

وخلاصة هو ، أعلم يعرفه به أقوال رسول الله ﷺ وأفعاله وأحواله

وعذبه هو القول بمعدن البخاري^(٣)

وهذا الحق - مع شموله لعلم الاستدلال - غير محصور ، ولم يزل شبيها العلامة محبي الكتيب الكاشفي^(٤) يعجب من قوله .^(٥) في موضوع علم الحديث ذات الرسول وشأنه هذا موضوع الطب لا موضوع الحديث^(٦) .

وأما سبب ذلك البدر من جملة^(٧) والله بي هو الإخبار عن طريق الثمن .

قال ابن جماعة وأخذناه من الله وهو ما ارتفع وغلا من صفح الجبل لأن السبب يرفع إلى فائضه أو من قولهم : فلان سدا أي معتمد ، فسمي

(١) هو محمد بن يوسف بن علي بن حمزة شمس الدين نكرمه ، دسم الحديث ، أصله من كرمات ، مشهور بحدوده ، وأدم صدق ، وله شرح البخاري ، تخرج عنه من الحديث ، حاشية البخاري ، وغيره ، توفي : ٧٨٦ هـ . انظر للكتاب (٣١٠/٢) ، حاشية البخاري (٦٧٩/٢) ، (٦٨٠) ، الأعلام (١٧٩/٢) .

(٢) ١٢/١ .

(٣) معناه ادعاء شرافته على علمه بكل صلاح البر والفساد ، لأنه أصله من الجماعة الإسلامية ، ويقع شأنه في الاقتصاد والاشخاصية والشباب . ولا يتم ذلك إلا بالإسلام ، فلهذا ما علمه من الرسول ﷺ وأنه رضى الله عنه ، وأنه ذو أثر ، واجتهاد ، ومعرفة ، وتفصيل بأمره ، وإتقان ، عاليم .

أما معناه الأمانة فالحاجة إلى الاختصاص ، وقصره عن غيره ، ولا خلاف فيه ، بالنسبة لما فيه ، من امتثال الأمرات واحكام ، والعبادة ، والخدمة ، والهداية ، وهو سادس . انظر المعجم الحديث ص ١٣ .

(٤) هو محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود بن عبد الله الكاشفي ، من كبار العلماء ، المعروفين ، روى الأهل ، اشتهر بمصنفه ، وعرف بالكاشفي ، لكثرة اشتغاله بتدوينه في التواريخ ، وكتبه في كثير من أموره ، منها : أخبار السلف ، في شرح ظلمي الشهادة ، هناك الأرواح ، معرفة العرب ، وغيره ، توفي سنة ٧٩٤ هـ . انظر تاريخ بغداد (٢٢٦/٧) ، حاشية البخاري (٦٧٩/٢) ، الأعلام (١٧٩/٢) .

(٥) في : وما

(٦) قال صاحب لعمري لأحمد بن محمد بن أبي بكر ، كبر الحديث من الكاشفي ، إن شئت يحب من يزل الكرماني ، وكيف قال : إن هذا موضوع الطب ، لا موضوع الحديث ، ألم يعلم أن موضوع الطب هو ذات الإنسان من حيث أعضاؤه وأعضاءه ، لا ذات رسول الله ﷺ من حيث إنه رسول الله ، فلهذا لم يرد به ، العينية ، بل يكون ذو صلة بوضع الطب ، وليس من الطب شيء ، بل كل كلام صحيح إنكشفي عنه ، وسبب . انظر التاريخ الحديث ، ص ١١ .

(٧) محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة ، الكاشفي ، فاسي لعلمه شيخ الإسلام . وقد في أربع الأجزاء تسع وثلاثين وصفاة معناه ، قال : ينبغي في الطبقات ، حديث ، فيه ، ذو عقل .

لا يفرق أساطير الحكمة ، بما جمع ، هو ، يروي في معاني الأهل من كلامه ، وثلاثين وصفاة . انظر ترجمته في طبقات النيسابوري (١٣٠/٥١) ، التاريخ الكبير (٢١/٢٨٠) ، طبقات ابن خلدون .

الإخبار عن طريق المتن مستنداً لا اعتماد الحفظ في صحة الحديث وضعفه عليه .
 وأما الإسناد : فهو رجع لحديث أبي فائس .
 قال الطبري : وهما متقاربان^(١) في معنى اعتماد الحفظ في صحة الحديث
 وضعفه عليهما .

وقال ابن جماعة : المحذون يستعملون السند والإسناد لشيء واحد .
 وأما المستند - بفتح الهمزة - فله معان :
 أحدها : الحديث الذاتي تعريفه في النوع الرابع من كلام المصنف .
 الثاني : الكتاب الذي جيع فيه ما أسنده الصحابة - أي : زوده - فهو اسم مفعول .
 الثالث : أن يطلق ويراد به الإسناد ؛ يكون مصدرًا كمسند الشهاب ، ومسند
 الفردوس ، أي : أسس أحاديثهما .

وأما المتن : فهو أفظ الحديث [الذي تقوم]^(٢) بها المعاني ؛ قاله الطبري .
 وقال ابن جماعة : هو ما ينتهي إليه غاية السند من الكلام ، وأصله إما من
 المعانة وهي : المعانة في المدينة لأنه غاية السند . أو من مت الكسر . إذا
 شفت حلة بيضه واستخرجها فكأن السند استخرج المتن منه . أو من المتن
 وهو : ما ضلّك وارتفع من الأرض ؛ لأن المسند بقوة ما سند ويرفعه إلى فائس . أو
 من تمش [٣] اتقوس ، أي : شدا بالعصب ؛ لأنه المعبد يقوى حديثه .
 وأما الحديث وأصله : سند القديم ، وقد استعمل في قليل الخمر وكثيره ؛ لأنه
 يحدث شيئاً قشياً .

وقال شيخ الإسلام ابن حجر في المشرح المخاروي : المراد بالحديث في عرف
 الشرع : ما يضاف إلى النبي ﷺ ، وقائه يزيد به مقابلة القرآن^(٤) لأنه قديم .
 وقال الطبري : الحديث أعم من أن يكون قول النبي ﷺ والصحابي والتابعي
 وأعمهم وتقريرهم .

وقال شيخ الإسلام في شرح لنحو : الحر عند علماء الفن مراد بالحديث ،
 بطلقان على التعريف أعلى للموقوف والمنفصوع .
 وقيل : الحديث ما جاء عن النبي ﷺ والخبر ما جاء عن غيره ، ومن ثم قيل

(١) في ح . متقاربان

(٢) في أ : الذي تقوم

(٣) في ط : تمش

(٤) في ح . من القرآن

لعمري بشتغل بالصنعة محدث، وباللغات ونحوها أحماري.

وَأَمَّا بَيْنَهُمَا مَخْرُومٌ وَمُخْرَمٌ مَطْلُوقٌ فَكُلُّ حَدِيثٍ جَبْرٌ وَلَا عَقَسٌ .

وقل: لا يظلم، 'حديث عني عن العرب في الإسلام'.

وقد ذكر العتصيف في النوع السابع أن المحدثين يسمون المرفوع والمنسوق بالأنثر، وأن فقهاء غراسان يسمون المنسوق بالأنثر، والمرفوع بالأنثر.

ويذكر: أن الحديث بحسنه رويناه وبسنه بحديث ثانياً حجة^(١) ملائمة.

الثانية. تمّ نقد الحافظ والمحدث والعقيد:

اعلم أن أدنى درجات المصنف - يكسر النون -: وهو من يروى الحديث بإساده، مائة كان عمله عنده أو ليس له إلا مجرد رواية، وأما المحدث فهو أدنى منه .

فقال الرب تلامي^(١٤) وغيره: إذا أوصي للعلما: لم يدخل الذين يسمعون الحديث، ولا عنهم لهم بطرقه ولا بأسماء الزناة والفتنة، لأن السمع المحدود ليس بعام.

وفى ألتاج بن بوس^(٢) في شرح المعجيز: إذا أوصي للمحدث تناول من عليم طرف إثبات الحديث وعدالة رجائه؛ لأن من انصرف على السماع فقط ليس عالم.

(1) 附錄 1 之 1 頁 1 行

[illegible]

تتطلب نواحي من طفاف لكمي 101: 199، قوت القوت (28/2) حلقه، التي قاضيه شدة
198

(٢٧) فتح القدس على الخوارج من محمد بن أحمد، القصة المحفوظة، المجلد: قاج لدير - أبو القاسم بن موسى. كان من سنه الفقه وتعلم العلوم، وأخذ ما هو من سنة نضر ونعيم وحسناته، كان فيها أملاً، فاعلم من نصايحه، فظهر في السبيل توسير ورفاه شرح التحفيز. وبات ولم يكنه. والشعر من شرح التحفيز، وكانت الكتب في أمهات ال... وغير ذلك، توفي في شهر... من إحدى وعشرين سنة الفقه، وأبناؤه...

نظر از بحث در مورد تدبیر ۱۷۲۰۵۱، دلایل زیر، فواید و زیانها ۱۳۶،۲

وكذا قال المسيكي^(١) في «شرح المنهاج» .

وقال القاضي عبد الوهاب^(٢) : ذكر عيسى بن أبيك^(٣) عن ماث أنه قال : لا يؤخذ العلم عن أربعة ، يؤخذ عن سواهم : لا يؤخذ عن مبتدع يدعو إلى بدعته ، ولا عن سفيه يعلن بالسفه ، ولا عن كاذب في أحاديث الناس وإن كان يصدق في أحاديث النبي ﷺ ، ولا عن لا يعرف هذا الشأن .

قال القاضي : فقولہ : «ولا عن لا يعرف هذا الشأن» مراده^(٤) به : إذا لم يكن ممن يعرف الرجال من الرواة ، ولا يعرف : هل زيد [في الحديث شيء أو نقص]^(٥) ؟ . وقال الروكشي^(٦) : أما الفقهاء فأمس المحدث عنهم لا يطار إلا على من حفظ سنة^(٧) الحديث ، وعلم عدالة رجاله وجرحها ، دون المقتص على السماع .

وأخرج لمن اسمعاني في «تاريخه» بسنده عن أبي نصر الحسين بن عبد الواحد النيرازي قال : العالم : الذي يعرف العثم ولائساد حبيبا ، والفقيه : الذي يعرف

(١) عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام شيخ الإسلام نفي الفدين أبي الحسن الأندلسي ، الحزرجي ، المسيكي ، مؤلفه بالمعاصرة سنة سبع وخمسين ومائة ، فوا على المعاصري ، وأزم الفقه وتخرج به ، وقد درس مصر والشام بمدراس كبار ، وقد ذكره الذهبي في المعجم المختص وأثنى عليه . ومن تصانيفه : (شرح مختصر ابن العربي) ، معجم . (زعم لعالم عن مختصر ابن العربي) ، (شرح السجدة للبصري) ، وغير ذلك . توفي في ذي الحجة سنة إحدى وخمسين ومائة . - نظر ترجمته في تكملة الأمانة ١٢٢٥/٢ ، المعجم المبرزة ١٠٨/١٠٦ ، طبقات ابن قاضي شهبة ١٠٤/٩ .

(٢) هو عبد الوهاب بن علي بن نذر التماري البغدادي ، أبو محمد ، فاضل من فقهاء المالكية ، له كتب التلخيص ، عيون الصالحين . لإشرافه على مسائل العلماء ، وغيرها . توفي سنة ٤٢٩ هـ .
الأعلام ٦٨٤/٤

(٣) عيسى بن أبيان بن صدقة ، أبو موسى ، فاضل من كبار فقهاء المالكية ، كان سريفاً جامعاً للحكم ، عفيفاً ، من كتب : إنبات للقباس ، اعتناء الولي ، الصحة القصيرة في الحديث ، وغيرها . توفي سنة ٦٢١ هـ . (المواهب المضية ٤٠١/١) ، تاريخ بغداد ١٥٧/١٠٦ ، الأعلام ٦١٠/٤١ .

(٤) في ح : يركد .

(٥) في أ : شيء ، في الحديث ، أو نقص شيء .

(٦) محمد بن بهادر بن عبد الله ، العالم الملائمة ، المصنف المعروف ، بدر الدين أبو عبد الله البصري . الروكشي : مؤلفه سنة خمس وأربعين ومائة ، أحد من الشيوخ حسن الدين الإنشوي وشرح الدين اللبني ، ورجل إلى حلب إلى شهاب الدين الأدرعي ، وتخرج بمطلي في الحديث ، كان فقيهاً أصولياً ، أدبياً ، دخل في جميع ذلك ، درس وأفتى . ومن تصانيفه : تكملة شرح المنهاج للزسري ، وإمام شرح (أروقة) ، ومن ذلك ، توفي في رجب سنة أربع وخمسين ومائة .
نظر ترجمته في تكملة الأمانة ١٢٩٧/٢١ ، طبقات ابن قاضي شهبة ١١٧/٣ .

(٧) في ح : مؤيد .

أما من ولا يعرف الإسناد، والمخاطب الذي يعرف الإسناد ولا يعرف المتن،
والراوي: الذي لا يعرف المتن ولا يعرف الإسناد .

وأما الاسم المحدث أبو شامة علوم الحديث الآن ثلاثة:

أشرفها: حفظ متونها، ومعرفة عميقها، وضعها .

والثاني: حفظ أسانيدها، ومعرفة رجالها، وتبويب صحيحها من مقبها، وهذا
كان مهماً، وقد كُفِّه المشتغل بالعلم بما صنف به وألف به من الكتب، فلا فائدة
لِيُحْصِلَ ما هو حاصل .

والثالث: جمع، وكتابته، وسامعه، وتطريفه، وطلبه لعلو به، والرحلة إلى
البلدان، والمشتغل بهذا مشغول عما هو الأهم من العلوم النافعة، فضلاً عن العمل
به الذي هو المطلوب الأصلي، إلا أنه لا بأس به لأهميته البالغة؛ نعم فيه من بقاء
مسئلة الإسناد المنصلة بأشرف البشر .

قال: وهذا يؤد في ذلك أن فيه يتشارك الكبير والصغير، ولقد علم وأنفهم،
والمعقل والعالم .

وهذا قال لأحمد: حديث يندفعه الفقهاء خير من حديث يندونه الشيوخ .

ولام أحمد أحمد في حضور مجلس الشافعي وورقه مجلس سعيد بن عيسى،
فقال له أحمد: سكت، يا لك إن فأنك حديث معلو تبعه نزول ولا بضرك، وإن
فأنك عقق هذا القتي أحاف لا نعه انتهى

قال شيخ الإسلام: وفي بعض الآراء نظير لأن قوله: وهذا قد كُفِّه المشتغل
بما صنف به - قد أكره العلامة أبو جعفر بن الزبير وغيره. ويقول عليه إن كان
التصنيف في الفن يوجب الائتكان على ذلك وعدم الاشتغال به، فانقول كذلك في
نفس الأول، فإن منه الحديث وحريه لا يحصى كم صنف به؟ من لو دفع مدع أن
التصنيف فيه أكثر من التصنيف في تمييز الرجال والصحيح من السقيم - بما أعدد
بل ذلك هو الواقع. وإن كان الاشتغال بالأول مهماً فلاشتمار بالثاني أهم؛ لأن الاستفادة
إلى الأول، فمن أجل به خلط السقيم بالصحيح، والله ذلك بالمعرج. وهو لا يخبر

قال: فالحق أن كلا منهما في علم الحديث مهم، ولا شك أنه من حمتهما حار
التدريج العلوي مع قصور فيه بن أجل بالثالث. ومن أجل مهما قد حط له في اسم
الحديث. ومن أحرز الأول وأحضر بالثاني - كان بعيداً عن اسم المحدث عرفاً،
ومن أحرز الثاني وأحل بالثالث - لم يبعد عن اسم الحديث، ولكن في نفس

بالسنة إلى الأول .

وفي الكلام في العصر الثالث، ولا شئ أن من جميع ذلك مع الأولين كان أوفر سهلاً^(١) وأحظ فستأ، ومن اقتصر عليه كان أخسر حظاً وأبعد حفظاً، ومن جميع الثلاثة كان فقيراً محدثاً كاملاً، ومن انفرد ب اثنين منهما كان دونه، إلا أن من اقتصر على الثاني والثالث نهر سمعت عيرف، لا حظ له في اسم العتيق، كما أن من انفرد بالأول فلا حظ له في اسم المحدث، ومن انفرد بالأول والثاني^(٢) فهل يسمى محدثاً؟ فيه بحث . انتهى .

وفي غضون كلامه ما يشعر باستواء المحدث والحافظ، حيث قال: فلا حظ له في اسم الحافظ، والكلام كله في المحدث .

وقد كان السلف بطائفتين المحدث والحافظ بمعنى، كما روى أبو سعد السمعاني بسنده إلى أبي زرعة الرازي: سمعت أبا مكر بن أبي شيبة يقول: من لم يكتب عشرين ألف حديث إماماً لم يعد صاحب حديث .

وفي «الكامل لابن عيني»^(٣) من جهة تنقيلي، قال: سمعت هشيباً يقول: من لم يحفظ الحديث فليس هو من أصحاب الحديث .

والحق أن الحافظ أحص، وقال الناج السبكي في كتابه «معبد النعم»: من الناس فرقة ادعت الحديث فكان قصارى أمرها أن تنظر في «مشارك الأديرة» للمصافحي، فإن ترفعت إلى «مصابيح البقوي»^(٤)، ظنت أنها بهذا الفهرست تصل إلى درجة المحدثين،

(١) في ج - هـ: ههنا .

(٢) في ج - ولثالث .

(٣) عبد الله بن عدي من معبد بن عمارك، أبو أحمد البحراني، الحافظ الكبير، ولد سنة ٤٠٠ هـ وسبقه ورائه، ويبرق بالفتن، أحد الأئمة الأعلام وأركان الإسلام، ومن صفاته: كثرة الاتصال على مختصر قلمي، وكتاب «الكافي في معرفة الصفات والخصائص»، وقال الذهبي: قال لا يبرق العرب مع عصاة فيه، وأما في الجليل بالرجوع معدود لا يجاري، توفي في جمادى الآخرة سنة خمس وخمسين وثلاثمائة .

تنظر ترجمته في: «طبقات السبكي» (٢/٤١٢)، «شذرات الذهب» (٥/٣٠٥)، «طبقات ابن قاضي شهاب» (١٤٠/١٦)

(٤) الحسين بن مسعود بن محمد، العلامة، محيي السنة، أبو محمد البرقي، أحد الأئمة، ثقة على المقاصي الحسنة، وكان نبأ، عالماً، عالماً على طريقة السلف، وكان لا يلقي الدرس إلا على طهاره، وكان قسماً بالسير، قال الذهبي: كان يلبس في التفسير - إماماً في الحديث، إماماً في الفقه، بورك له في تصانيفه، وروى القسوق: «نحصر قصده وصدق قيته». وقال السبكي في تكلفه شرح المنهدة: قل أن رأيت أحداً يشك إلا إذا بحث عنه إلا وجد أقوالاً من غيره، هذا مع احتسابه

وما ذلك إلا لجهلها بالحدث، ولو حصص من ذكره هدير الخنازير عن ضمير قلب،
وضد إليهما من لصور منطوقهما لم تكن محدث، ولا خير بذلك محدثاً حتى يلج
الخلخل في سقم التعاطف، فإذ رمت بروج الغيبة في الحديث على زعمه استغلت
بدايلها لأصوله لاس الأثير، فإن ضعف إيج [كندسه] "اعلموا حديثاً"
لايس الصلاح، أو مختصره لسمي. "التفريد" والتفريد بدوي، وهو ذات.
وحينئذ ينادي من انتهى إلى هذا المقام: بمحدث الحديث وبخارجي العصر، وما
كان منه الأساطير الكاذبة، فإن من ذكره لا يند محدث بهذا القدر.

وربما لمحدث: من عرف الأسانيد والعلل، وأسماء الرجال، وأشعالي، وإسار،
وحظ - مع ذلك - جملة مستكثرة من العزلة، وجمع تكلم السان. ومسد أحمد
ابن حنبل، وسنن البيهقي، ومهجم الطبري، وصم إلى حد القدر ألف جزء، من
الأجزاء الحديثة: هذا كل درجاته، وإذا سمع ما ذكره، وشك بصدق، ودار على
الشيخ، وتكلم في العلم والوفاء والأسانيد - كان في أول درجات المحدثين،
ثم مرت الله [عن بشه] ما شاء^(١).

وقال في موضع آخر منه: ومن أهل العلم طائفة طلبة الحديث، وجعلت دأبها
السماع على الحديث، ومعرفة العادي من المسموع والبار، وهؤلاء هم المحققون
على الحقيقة، إلا أن كثيراً منهم يجهد نفسه في تهخي الأسماء والنسب وكثرة
السماع من غير فهم بما يقرؤه^(٢)، ولا تعلم^(٣) وتكره بكثرة من أتى حصل جزء
من عرفة عن سبعين شخصاً، وجزء الأنصاري عن كذا كذا شخصاً، وجزء ابن الغيل
وغيره الطائفة، وسبعة أبي^(٤) مسهر وأبناء ذلك، وإذا كان السلف يستمعون
فيقرءون، ويرحلون يفسرون، ويحفظون فيعملون.

ورأيت من كلام شيخنا الذهبي في وصفه لبعض المحدثين في هذه الطائفة
ما جاء واحد من هؤلاء إلا أنه يسمع ويروي فقط، فليعاقب بتقيض فضله،

(١) ثلاث، وهو يدل على نيل كبير، وهو حري بذلك، فإنه جامع عارم للقرآن والسنة والفتنة، فهو
معدود في شؤال من يستعز به، وسلك
نهر زحمت في طغاة المعنى (٢٩١/٢)، فليذهب من فاصي نهج (٢٩١/٣).

(٢) سعة في ب

(٣) في ب: ما يشاء، ثم يشاء

(٤) مراد به: جزء من

(٥) في أ: يفتق

(٦) في ج: من

وليشهره الله بعد سره مرات. وليؤمن مصغه في الآس، وعرة من المعدس، ثم
يطعن الله على فله .

ثم قال: ههنا يكون طالب من طلاب السنة يهملون، يصلون أو يتعالي تلك
نعمات؟! ونحن من محدث يكذب في حديثه ويشتق الفشار، فإن تركه ههنا
نعمته إلى الكاذب في القتل والنزور في النطمان فقد استراح، وإن نعل سرقه
الأحرار وتشت الأوقاف فهذا نص سميت حديثه، فإن كمل فله يتنوط أو يناد،
فقد تمت له الإفادة! وإن استمع في العوم وقد ازداد مهانة وخبطاً... إلى أن
قال: فهل عي مثل هذا تصرف خير؟ لا أكثر الله منهم لهم .

ولصمهم.

إن السرى سرى ولكنه يجمل ما يوزي وما يكتب

تصيرة تلتع أمراؤها تسعي الأراضي زمن لا شرب

وقال بعض الظرفاء في الواحد من هذه الطائفة:

إن قليل السمرة والخميرة^(١) ينسني ومعه أوراق، وحسرة، وده أجزاء منه، بها

على شبح وعجوز، لا يعرف ما يجوز وما لا يجوز:

ومحدث قد صار عبدة عبده أجزاء يربيه عن الدمياطي

ودلالة سروي حديثاً عابثاً وملا، يروي ذلك عن أسباط

والعرف بين عريهم وعريهم واضمح عن الخياط ولحناط

وأبو فلان ما أسعه وفي القدي بين الأنتم مثل ساط

وعلم (بين الله ما ذاب جهرة هذا زمان فيه التي ساطي

وقال الشيخ نفي الذين السكي: إنه سأل الحافظ حماد الدين المزي عن حد

نوفذ الذي إذا انتهى إليه الرجل جاز أن يطلق عليه الحق؟ قال: يرجع إلى

أهل الشرف، فقلت: وأهل العرف؟ قبل جلاء قال: أقل ما يكون أن يكون

الرجال الذين يعرفهم ويعرف من جمعهم وأخوهم وبلدانهم أكثر من الذين لا

يعرفهم؟ ليكون الحكم للعالم، فقلت: هذا عزيز في عهد الرمان، أدركت أنت

أحد كذلك؟ فقال: ما رئيسا مثل الشيخ شرف الدين الدمياطي^(٢)، ثم قال

(١) مراد: والخميرة

(٢) هذا المصنف من خلف من أبي الحسن بن شرف الدين محمد بن موسى، أحد الكبار، شرف الدين
أبو محمد، وأبو أحمد الدمياطي، وقد روى عنه أبو الحسن بن شرف الدين ثلاث عشرة وصفاً، قال الدمياطي في
مجموعه العلامة الحافظ: قد روى أحد أئمة الأعلام، وفيه ثلاث حديث، وله مصنفات، وهذه

ونس دقيق العبد^(١) كان له في هذا مشاركة جيدة، ولكن أين الشها من اثبت؟
فقلت: كان يصل إلى هذا الحد؟ لا: ما هو إلا كان يشاركه جملته في
هذا: أعني: في الأسانيد، وكان في السنون أكثر: لأني أنفقه والأسول
وقال الشيخ فتح الدين بن عبد المنان^(٢): وأما المحدثون في عصره، فهو من
اشتغل بالحديث رواية ودراسة، وجمع بين روايته، وإطلاع على كثير من الرواة
والروايات في عصره، ونميز (في ذلك)^(٣) حتى [عرف فيه حقا]^(٤) واشتهر فيه
مسئله، فإن توسع في ذلك حتى هرب، شيوخه، وشيوخ شيوخه، حصة بعد حصة،
بحيث يكون ما يعرفه من كل شئ أكثر مما يحمله معه. فهذا هو الحافظ^(٥)، [قال]

«مما أجزه النبوة في مجلده، وكتاب في فصول الوسط، وكتاب الجبل، وغير ذلك. توفي نحاه
في ذي القعدة سنة خمس وستمائة بالعامرة»

نظر ترجمته في: طبقات السكي (١/١٣٣)، طبعات ابن فاضي سنة ١٢٠٢.

(٣) محمد بن علي بن وهب بن ميمون القشيري، الشيخ الزاهد، شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس، ليس دقيق
الحد، ولد في شعبان سنة خمس وعشرين ومائة، قال السكي: «وُلِمَ بكونه أحدًا من مشايخه» يحضن
في ذكر ابن دقيق ليد من العلم الميمون على رأس السلسلة، وأنه أستاذ زمانه طيفا ودنيا. وقال ابن
كثير في بياناته: أحد علماء وقتنا، من أهلهم، وأكبرهم هذا وقتنا، زورقا ونعشقا، ومدبرة على العلم
في سنة وجاهه، مع كبر السن واشتغال بالحكم. وبه الصديقه المشهورة منه الإسلام في الحديث،
وكتاب الزهد شرح لأحمد، وشرح النعمان، وغير ذلك. توفي سنة ٢٠٢ هـ.

نظر ترجمته في: طبقات السكي (١/١٦١)، طبعات ابن فاضي سنة (١٢٢٩/٤).

(٤) محمد بن محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله، الإمام المحدث، فقيه العلامة، الأب، أبو العباس
الغضنقي، تقي الدين أبو الفتح، المعروف بابن سيد الناس، ولد في ذي القعدة - وقيل: في ذي
الحججة - سنة إحدى وسبعين وستمائة بالعامرة، وشرح نسخة من أول كتابه الدرر في
الغلاة، فتر ابن كثير. اشتغل بالعلم فرع وساد أنراه في علوم شتى من الحديث والعقائد والتفسير
وعلم السير والدرج، وغير ذلك، وصنف كتابا نصفا، منها أسرة الكبرى سماه: «أصول الأئمة»،
توفي فجاء في شعبان سنة أربع وثلاثين وستمائة.

نظر ترجمته في: طبقات السكي (١/٢٩٦)، طبعات ابن فاضي سنة (١٢٩٥/١).

(٢) في: بذلك

(١) في: بري في حظه

(٥) ذكر العلامة السدي في: «أهل الحديث مرث».

أولها: «الطائفة»: وهو الضم.

ثم «المحدث»: وهو من يحمل الحديث زجدي، رواية ودراسة.

ثم «الحافظ»: وهو من حفظ ما ألب حديثه وإسناده، ورعى كل ما سجد إليه.

ثم «المؤيد»: وهو من أحاط بثلاثمائة ألف حديث.

ثم «الحاكم»: وهو من أحاط بجميع الأحاديث الواردة في إسناده، ومرضا ومعدية،
وتروية.

وأما ما يذكر عن بعض المتقدمين من قولهم: «كنا لا نعلم صاحب حديث من لم يكن عشرين ألفاً» حديث في الإمامة، فدللت بحسب إرستهم. انتهى

ومما شيع الإمام أبو الفصّل بن حجر شيوخه أنا الفصّل العراقي^(١) فقال ما يقول سيدي في الحديث الذي إذا سمعته بطائب في هذا الزمان استحق أن يسمى: حافظاً^(٢)، وهل أسمع به من بعض الأوصاف التي ذكرها العربي وأبو الفتح في ذلك قصص، والله أعلم لا^(٣).

وأما باب الاجتهاد في ذلك، يخالف باختلاف علّة الظن في وقت بلوغ^(٤) بعضهم المجهول وعنده في وقت آخر، واختلاف سير يكون ظنر المحافظة بلادي خصه بذلك. وأما كلام العربي أنه عديم، بحيث لم يسم ممر راه بهذا الوقت إلا المذهب. وأما كلام أبي الفتح فهو أنه يروي أن رجلاً قال: «معرفة شيوخه يراى شيوخه»^(٥) وما يروى. ولا شك أن جماعة من أصحاب المذهب كان شيوخهم الشافعيين أو أتباع الشافعيين، وشيوخ شيوخهم أصحاب أبو الفصّل، فكان الأمر في هذا^(٦) أن زمان أهلنا باعتبار تأخر الزمان، فإن انتهى يكون المذهب يعرفه شيوخه وشيوخ شيوخه، فلو قلنا آخره، فهو سهل عن جعله ذلك دون غيره من حفظ السنن والأسانيد. ومعرفة أنواع علوم الحديث كلها، ومعرفة الصحيح من السقيم، المعمول به من غيره، واختلاف العلماء، استنباط الأحكام فهو أمر ممكن.

بخلاف ما ذكر من جميع ما ذكر: فإنه يحتاج إلى حراة وضول أصبر، واجتهاد

تأخر في الأصول في الحديث وهو أقل هذه الأمور

والصحيح^(٧)، هذه الاصطلاحات وغيرها لا يفسر اختلاف بعضها عن البعض الآخر، وهو معلولات عامة لأهل هذا المذهب، فلا داعي في معارضة غيره.

وهو: قواعد أصول الحديث من ١٨١١

(١) عبد الواسع بن الحسن بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن زاهر. بن شعور أبو الفصّل العراقي الأصل، أقدم من صاحب الأمانة حسن، صبر، وسجدة، حفظ، وسعة كفاة، وشيخ في لغة والعقائد، أحد هذه الحديث من الشيخ طاهر بن الرضا بن الحسين، وأحد من العلماء من أبي الإمام أبي جعفر، والحداد بن أبي من لهذه المذهب، علم طاهر، له كتاب في الإصلاح، ثم شرحه، وغفر الله له، إلى الإصلاح، وشرح في المذهب شرح لمؤلفي تقليدنا، وهو: «صمد الناس» يروي من شعور بن عبد الواحد

شرح لمؤلفه في فضائل المذهب، (١٨١٢)، شرح الطائفة (١٨١٦)، طائفة من باقي شيوخه (١٨١٦)

(١٨)

(١٩) من أ. شاور

(٢٠) سقط في ج

(٢١) في أ. د. ١٠

الموسع، وقد روي عن المزهرى أنه قال: «لا يواد الحفاظ إلا في كل أربعين سنة». فإن صح كان المولد رتبة الكمال في الحفاظ والإتقان، وإن وجد في زمانه من يوصف بالحفظ، وكثير من حافظ غيره أحفظ منه انتهى.

(لومن ألفاظ التماس في معنى الحفظ.

قال ابن مهدي: الحفظ: الإتيان^(١). وقال أبو زرعة: الإتيان أكثر من حفظ السرد. وقال غيره: الحفظ: المعرفة.

قال عنه المؤمن بن خلف النسفي: سألت أبا علي صالح بن محمد قلت: يحيى ابن معين، هل يحفظ؟ قال: لا، إنما كان عنده معرفة، قلت^(٢): فعلي بن المديني، كان يحفظ؟ قال: نعم، ويعرف، انتهى.

ومما روي في قدر حفظ الحفاظ:

قال أحمد بن حنبل: استفتيت المسند من سبعمائة ألف حديث وخمسين ألف حديث.

وقال أبو زرعة الرازي: كان أحمد بن حنبل يحفظ ألف ألف حديث، قيل له: وما يدريك؟ قال: ذاكرته فأحدث علي الأبواب.

وقال يحيى بن معين: كنت يدي ألف ألف حديث.

وقال البخاري: أحفظ مائة ألف حديث صحيح، ومائتي ألف حديث غير صحيح.

وقال مسلم: صفت هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث^(٣) مسموعة.

وقال أبو داود: كتبت عن رسول الله ﷺ خمسمائة ألف حديث، انتخبت منها ما فيته كتاب السنن.

وقال الحاكم في المستدرج: كان الواحد من الحفاظ يحفظ خمسمائة ألف حديث، سمعت أبا جعفر الرازي يقول: سمعت أبا عبد الله بن وارة يقول: كنت عند إسحاق بن إبراهيم بنيسابور، فقال رجل من أهل العراق: سمعت أحمد بن حنبل يقول: صح من الحديث مائة ألف وكسر، وهذا الفتي - يعني: أنا زرعة - قد حفظ سبعمائة ألف، قال البيهقي: أراد ما صح من الأحاديث وأقارب الصحابة والتابعين.

(١) ما في المصنفين حفظ في د.

(٢) في ب: قال: قلت.

(٣) في أ: حديث صحيح.

وقال غيره: سئل أبو زرعة عن رجل حلف بالطلاق أن أبى زرعة يحفظ مائتي ألف حديث، هل يحدث؟ قال: لا، ثم قال: أحفظ مائة ألف حديث كما يحفظ الإنسان سورة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، وفي المذاكرة ثلاثمائة ألف حديث.

وقال أبو بكر محمد بن عمر الرازي الحافظ: كان أبو زرعة يحفظ سعمائة ألف حديث، وكان يحفظ مائة وأربعين ألفاً في التفسير والقرآن.

قال الحاكم: وسمعت أبا بكر بن أبي دارم الحافظ بالكوكة يقول: سمعت أبا العباس أحمد بن محمد بن سعيد يقول: أحفظ لأهل البيت ثلاثمائة ألف حديث.

قال: وسمعت أبا بكر يقول: كتبت بأصامي عن مطين مائة ألف حديث. وسمعت أبا بكر الترمذي يقول: سمعت ابن خزيمة يقول: سمعت علي بن خنيس يقول: كان إسحاق بن راهويه يملئ سبعين ألف حديث حفظاً.

وأشد ابن عدي عن ابن شيزفة عن الشعبي قال: ما كتبت سوداء في بيضاء إلى يومئذ، ولا حدثني رجل بحديث قط إلا حفظته، محاضرت بهذا الحديث إسحاق بن راهويه، فقال: تعجب من هذا؟ قلت: نعم. قال: ما كنت لأسمع شيئاً إلا حفظته، وكأني أنظر إلى سبعين ألف حديث، أو قال: أكثر من سبعين ألف حديث في كتبي.

وأشد عن أبي داود الخفاف قال: سمعت إسحاق بن راهويه يقول: كتبت أنظر إلى مائة ألف حديث في كتبي، وثلاثين ألفاً أسردها.

وأشد الخطيب عن محمد بن يحيى بن خالد قال: سمعت إسحاق بن راهويه يقول: أعرف مكان مائة ألف حديث كأني أنظر إليها، وأحفظ سبعين ألف حديث من ظهر قلبي، وأحفظ أربعة آلاف حديث مروية.

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: قال أبي لداود بن عمرو الضبي: ولما أسمع: كان يحدثكم إسماعيل بن عيسى هذه الأحاديث بعضها؟ قال: نعم. ما رأيت معه كتاباً قط، قال له: لقد كان [حافظاً؟] سم كان يحفظ؟^(١) قال: شيئاً كثيراً، قال: أكان يحفظ عشرة آلاف؟ قال: عشرة آلاف وعشرة آلاف وعشرة آلاف، فقال أبي: هذا كان مثل وكيع.

وقال يزيد بن هارون: أحفظ خمسة وعشرين ألف حديث لمساواة ولا فخر، وأحفظ للثلاثين عشرين ألف حديث.

وقال بقوله: «أهـ ورفي». كان عبد حشيم عثرون ألب حدث
وقال الأخرى: كان عبد الله بن معاذ الأسدي يحفظ عشرة آلاف حدث.
الفائدة الثالثة: قال شيخ الإسلام: أول من صلب في الاصطلاح: القاضي
أبو محمد بن ميموني، فعمل كتابه: «المحدث لفاف» (١) لكنه لم يستوعب (٢)
والحاكم أبو عبد الله السيبوري، لكنه لم يهذب ولم يرنب، ولما أبو نعيم
الأصبهاني، فعمل على كتابه مستخرجا، ونفى فيه أشياء، لم تصف.

ثم جاء بعدهم: الحافظ المغدادي فعمل في توين الرواية كتابا سماه:
«الكفاية»، وفي أدائها كتابا سماه: «الجامع لأدب الشيخ والسبع» وقل من منوى
الحديث، إلا أنه ضل في كتابا مفردا، فكان إذا قل الحافظ أبو بكر بن نقطة:
«قل من أرفه» فلم يزل المحدثين يذهبون إلى ما على كذا.

ثم جمع ممن تأخر عنه القاضي عباس (٣) كتابه «الإيضاح» وأبره فقص المياحي
جزءا مما لا يقع المحدث جهته وغير ذلك. إلى أن جاء الحافظ لإسماعيل بن عيسى
أبو عمرو عثمان بن الصلاح الشهير زوي دمشقي، فجمع: لما أبي تدريس
الحديث بالمدونة الأشرفية كتابه المشهور، بهذا فوه وأملأه شيئا شينا،
واعنى بتسليف الحفظ العفوية فجمع كتابا مفصلا، وضم إليها من غيرها
فوائد (٤)، فاجتمع في كتابه، تعرف في غيره، فهذا عكف الناس عليه، فلا يخص
كم تأقلم له ومختصر. ومندرا عليه ومختصر، ومعرض له ومختصر.

قال: «إلا أنه لم يحصل ترتيبه على الوضع المناسب» (٥)، بأن يذكر ما يمتنع
بالمعنى وحده، وما يتعلق بالسند وحده، وما يخص شفاة الرواة وحده، لأنه جمع متفرقات
تكتفية التحصيل والأداء وحده، وما يخص شفاة الرواة وحده، لأنه جمع متفرقات
هذا الفن من كتب مقولة في هذا الحجم العظيم، ورأي أن نحصله ارتفاعا إلى

(١) وقال ابن حجر في المعجم لمؤلفه: ١١٩/١١٩: «وهو أول كتاب تصنف في معرفة أصحابه في
عندنا»، وإن كان يروى عنه بعض مصنفات يعرف في أشياء من غيرها، لكن هذا أجمع ما جمع من
ذلك في زمانه، ثم توسعوا في ذلك.

(٢) هو حشيم بن موسى بن عيسى، القاسمي، كان إلبا في أصحابه وعثرون، والسحر والألف، ولد
بغذية سنة ١٧٦هـ، وبولي سنة ٥٢٢هـ، ومن تصانيفه: الشهاب، الإكمال، مشارق
الأخبار، وغيرها.

نظر: جريد لأثران (٣٩٢هـ)، بركة الموتى (٦٢٥هـ)، الإعلام (٩٩/٥).

(٣) هو عبد من غيرها، قاله.

(٤) في أول الكتاب.

(٥) سقط في أ.

الخَشَنَةُ لِلَّهِ

والمعنى: الرقيق^(١) من أحب أن يرحمه، ولينده الشدة على من أحب أن يصعب عليه العذاب، ويظهر: ضعيف، والضعف: لم يجمع من أمر عباس وأسد ابن جبريل^(٢) عن النعماني قال: الرقيق: جميع الخلق، لرجل - مؤمن - وأسد ابن أبي حمزة^(٣) عن حماد بن زيد: قال: الله هو الاسم الأعظم، وروى البيهقي وغيره^(٤) عن أبي حمزة عن قوله: ﴿هُوَ تَعَالَى سُبْحَانَهُ﴾ أخرج: ١٦٥، قال: لا أحد يسمى «الله». وأسد ابن جبريل^(٥) عن نوح بن أبي حمزة: قال: (الرحمن: اسم معنوي، أي لا يقطع أحد أن يسمى به)^(٦) وأسد ابن أبي حمزة^(٧) عن الحسن أيضا: قال: الرحيم اسم لا يقطع الناس أن يسموه، تسمى به تبارك وتعالى.

وبهذه الآثار عرفت انما جميع هذه الأسماء الثلاثة هي السبعة

(الحمد لله) روى النعماني^(٨) في عريجه، والذهلي في مسند الفردوس، والبيهقي في أدب^(٩) - سنة رجله ثقات، ولكنه منقطع - عن أبي عمرو: أن رسول الله ﷺ قال: الحمد رأس الشكر، ما شكر الله عبدا لا يحمده،^(١٠)

(١) في ج. وكرم: الموقن الرقيق

(٢) أخرج ابن جبريل (١/١١٥).

(٣) أخرج ابن أبي حمزة (١/١٦٦).

(٤) أخرجه الحاكم (٢/٢٥٦)، والبيهقي، في شعب الإيمان (٢/١١٤)، في طريق سبحة من حجاب من عكرمة عن أبي حمزة، ع.

وهذا إسناده ضعيف، لأن رواية سفيان عن عكرمة مصدرة لها في التزيين.

ورأى شيخنا في البحر المثور (١/٢١٢) كتب إلى عبد من عبده ولين السمع وابن أبي حمزة.

(٥) أخرج ابن جبريل، الطريق (١/١٦٦).

(٦) قال ما بين المعكوس في: الرحمن اسم أحد، قد يسمى به مصنف، أي: لا يجمع.

(٧) أخرجه ابن أبي حمزة (١/١٦٦).

(٨) حمد - يفتح الحاء - وسكون السين، وقيل: اسمه أحمد، بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب، أبو سعيد، البصري المعروف بالخطابي، كان رأسا من علم العربية والفقه والأدب وغير ذلك، من تصديقه: «علم السرا» تكلم بها على أبي داود، وأدلاء البخاري، والغريب الحديث، وأخرج أحمد في الحسنى، وكتاب الفقيه في الكلام وأفعده، وكذا في المعركة، وله شعر حسن، نقل عن النعماني في التهذيب شيئا في الله لم يأت، ومعه من العلم معلقات - ومن شئ غسقا - الغنية تعليل، توفي في سنة في ربيع الآخر - في مكان ولدته - وللهامنة.

انظر ترجمته في: «معجم السنكي» (٢/٢١٨)، «شاهان المعاد» (١/١٦٧)، طبعات ابن ناصي.

نهاية (١٥٩/١).

(٩) في ج. الأدب.

(١٠) أخرجه الخطابي في عريجه (٢/٢٤٥)، ويظهر في مسند الفردوس (١/٢٨٤)، والبيهقي في

وروي الطبري في الأرسط^(١) - بسند ضعيف - عن النجاشي عن سمعان، قال: سمعت
ثاقفة رسول الله ﷺ الحمد لله، فقلت: رسول الله ﷺ - شئى ربه الله علمي لأشكرن ربي
فردت: فقال: الحمد لله؛ فتظنوا هل يحدث صوتاً أو صلاة؟ فظنوا أنه سبي، فقلوا:
لا؛ قال: أأنتم أنتم! الحمد لله^(٢).

لروى ابن جرير - بسند ضعيف - عن أنس بن مالك - وكانت له صحبة، قال: قال
الحسيني رحمه الله: إذا قلنا: الحمد لله رب العالمين - فقد شكرت الله هراً^(٣) وأمسد^(٤)
من طريق الضحاك، عن ابن عباس، قال: الحمد لله هو أشكر الله، والاستغفار
[الاستغفار]^(٥) لله، والإقرار بضعفه، واستدراؤه وغير ذلك.

وأمسد ابن أبي حاتم^(٦) من طريق أنس بن مالك، قال: الحمد لله - كلمة
يشكر؛ فإذا قال لعبد. الحمد لله، قال: اشكركم عبيدي.

وفي صحيح مسلم من حديث أبي مالك الأشعري، مرفوعاً: الحمد لله ثلثاً
السيران^(٧)، وأخرجه الترمذي من حديث ابن عمر^(٨)، ورجل من بني مليه^(٩)

الآداب (٨٨٨)، وفي شعب الإسماعيل (١٤٠/١) رقم (١٣٩٥)، السعوي في شرح السنة (٢٠٠/١) رقم (١٦٦٤)،
وزاد السيوطي بيته إلى: عبد البراق في الحصف، والحكيم الترمذي في نور الأصول، والنسفي
بنظر: الدر المنثور (٣٣٠/١-٣٣١/١)

(١) أخرجه الطبري في الأرسط (١١٠-٧١)، وفي الكبير كما في مجمع الزوائد (١٨٧/١)، وقال الهيثمي:
به عمرو بن واقد القرشي، وفيه وثقه محمد بن المعمر الصوري، ورد عنه: وقد صحفه الأئمة
روى حديثه. أ.

وروى في المجمع أيضاً (١٠٠/١): عمرو بن واقد مشروك بضعفه الجمهور، وقال محمد بن
الباقر الصوري: كان مدحاً.

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٠٠/١).

قال ابن أبي حاتم عن أنس: روى أنس الحكم بن عتيبة عن أنس بن مالك: سمعت رسول الله ﷺ يقول: الحمد لله
عيسى بن إبراهيم سوهو ضعيف - عن موسى بن أبي حبيب - وهو ضعيف - قال: سمعت الحكم - يقول:
لإسماعيل (٩١/٢)، والحدث ذكره السيوطي في الدر (٣٤٠/١) ورواه نسبه إلى أنس كما في تاريخ
يحيى بن عمار، والنفيلي.

(٣) أخرجه العوفي في التفسير (١٠٠/١)، وابن أبي حاتم كما في الدر المنثور (٣٤٠/١)

(٤) سقط في أ. ب.

(٥) أخرجه ابن أبي حاتم (١٢٠/١) ورواه السيوطي بسنه إلى الطبري وابن المنور.

الدر المنثور (٣٤٠/١).

(٦) أخرجه أحمد (١٢٠/١)، ومسلم (٢١٣/١)، والترمذي (٣٤٠/١)، والنسفي في
معجم الطبري والمفحة (١٦٨)، وابن عاصم (٢٨٠)، وابن حبان (٨٤٤١)

(٧) أخرجه الترمذي (٣٥١٨) بلفظ: السبع ضعف البراءة، والحمد لله تعالى. ولا إله إلا الله - -

الفتح الغنان، ذي العلوية والفضل والإحسان، الذين من غلبنا بالإيمان،

وفي صحيح أبي حنيفة، والترمذي من حديث جابر بن عبد الله: «أفضل الذكر: لا إله إلا الله، وأفضل النساء: الحمد لله»^(١).

وروي ابن حنيفة، وأبو داود، والنسائي من حديث أبي هريرة، مرفوعاً: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه الحمد لله فهو أفضح»^(٢).

وروي أحمد والنسائي من حديث الأسود بن سريع، مرفوعاً: «إن ربك يحب الحمد»^(٣).

(الفتح): صيغة بالغة من الفتح بمعنى انفساد: قال تعالى: «وَمَا كُنَّا لَنُفْخِحَ نَفْثًا وَبَيْنَ قَوْمَيْنَا يُلَاقِي وَأَنَّ خَيْرَ الْقِيَمِ» [الأعراف: ٨٩]

(الغنان): صيغة متألفة من الغن، بمعنى: الكثير الإيعام، وسيأتي في النوع الخامس والأربعين في أثر مسلم عن علي: «أن الذي يبدأ بالتوالي قبل السؤال».

(ذي الطول): كما وصف - تعالى - بذلك نفسه في كتابه، وعمره ابن عباس، فعما أخرجه ابن أبي حاتم -: «يُذِي السَّعَةِ وَالْعَمْرِ»^(٤).

(والفضل والإحسان، الذي من علينا بالإيمان): «مَنْ هَذَا

= ليس لها وزن إلا حجاب عن تخلص إليه»

وقال الترمذي: «هذا حديث غريب من هذا الوجه، وليس إسناده يثقون»

(١) أخرجه أحمد (٢٦٠/٤)، (٣٦٣/٥)، (٣٦٥)، (٣٧٠)، (٣٧٢)، والترمذي (٣٥١٩).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٣٨٣)، وشيخه في حيل الدم والليل (٩٣١)، (رواه عنه (٢٨٠٠)، وأبو حنيفة

(٨٤٦)، والحاكم (٢٩٨/١)، (٥٠٣). وأبو حنيفة في شرح له (١٢٦٢)

وقال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب».

(٣) أخرجه أحمد (٣٨٩/٢)، وأبو داود (٤٨٠٠)، والنسائي في عمل اليوم والليل (٢٩٤)، (٢٩٥).

ولكن ما عده (١٨٩٤)، والدارقطني (١٢٩/١)، وابن حبان (٢٠١)، والبيهقي (٢٠٨/٣)، (٢٠٩)، من

طريق الأوزاعي عن مرة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة، مرفوعاً.

وقرأه عبد الرحمن بن المعافري المصري، صدوق له مثقاله كما في الترمذي

وأخرجه النسائي في عمل اليوم والليل (٢٩٦)، (٢٩٧)، من طريق الزهري، مرفوعاً.

وقال أبو داود: «رواه يونس، وشيب، وسعيد بن عبد العزيز عن الزهري عن النبي ﷺ»

وقال الدارقطني: «والمرسل هو المصنف».

(٤) أخرجه أحمد (١١٣٥/٣)، والبيهقي في الأدب المفرد (٨٦٦)، والنسائي في الكبرى (١١٦/٤) ولم

(٧٧٤٥)، والبخاري في الكبير (٢٨٢/١) لمقام (٨١٩-٨٢٥)، وأبو نعيم في الحلية (٢٦/١)،

والحاكم (٦٦١/٣). وحسنه الألباني في صحيح الأدب المفرد (٦٦٠)

(١) عزاه له السيوطي في انوار المشور (٦٤٥/٥) ورواه عنه (إلى ابن الصنف، والبيهقي في «الأصناف»

والصفحات).

وإنها وأسامة^(١) وغيرهم، فقل. كما سواه. والعبد: من أشرف صفات المخلوق؛ أئمنه
الغشيري^(٢) في رسالته^(٣) عن اللذوق^(٤)، قال: ليس شيء أشرف من العبودية، ولا أهمّ لهم
للمؤمن منها؛ وبذلك قال في صفته **يَهْدِي إِلَى الْبَلَدِ الْمَرْغُوبِ - كَانَ أَشْرَفَ أَوْقَاتِهِ - ﴿سُكُنْ كُلَّ يَوْمٍ
أَشْرَفَ يَسْتَوِي﴾ [الإسراء: ١٠١]، ﴿فَاذْكُفْ يَاقُ يُكَيِّدُ خَا أَوْفَى﴾ [الشعراء: ١٠١]، وهو أن اسم الجبل
من العبودية أسامة به.**

وأئمنه عنه أيضاً، قال: العبودية: أسم من العبدية؛ فؤلاً^(٥) عبادة، وهي للمعولم، ثم
عبودية، وهي للخواص، ثم عبودية^(٦)، وهي للخواص انحراف.

وفي المسند وغيره من حديث أبي هريرة: أن ملكاً من النبي **ﷺ** فقال: إن الله أرسلني
إليك؛ لقد أتاك نبياً يعلمك، أو عبداً رسولاً، فقال حبريل: تواضع لربك يا محمد؛ قال:
«من عبداً رسولاً»^(٧).

(١) أخرج أحمد (٥/ ٢٩٠)، والبخاري (٣٧٢٧، ١٣٧٦٧)، والسنن في الكبرى (٥٠/ ٥٠) وفي (٨١٧١)،
والطبري في شرحه (٧/ ٢٨٢٢)، من حديث أسامة بن زيد عن النبي **ﷺ** أنه كان يأخذه
والحسن ويعرف: اللهم إني أعلمها وأخبرها.

وقد صرح الحديث أن النبي **ﷺ** قال في حديثه: اللهم إني أعلمها وأخبرها.
أخرجه البخاري (٣٧٢٩)، ومسلم (٥٨، ٥٩ - ٢٩٢٢)، من حديث أسامة بن زيد قال: رأيت
النبي **ﷺ** والحسن بن علي بن أبي حمزة، قرب التماس إلى أسامة وأخبرها.

وأخبرها عنه أسامة بن زيد، أبي هريرة، أخرجه البخاري (٢٩٢٢)، ومسلم (٥٧، ٥٨ - ٢٩٢٢).
(٢) عبد الكريم بن محمد بن عبد الملك بن محمد، الأستاذ أبو القاسم الفارسي، الحنفي،
وهو أحد الفقهاء المشهورين والحجفة، وكان ثقة، حسن الفهم، وضع بين الشريعة والحقيقة،
وتوفي في ربيع الآخر سنة خمس وخمسين وأربع مائة.

نظر ترجمته في طبقات السيكي (٢/ ٢٩٢)، وزياد الأعد (٢/ ٢٥٧)، طبقات ابن قيس، شهيد
(٢٥١/ ١).

(٣) من ٢٠٠.

(٤) الحسن بن علي بن محمد، الأستاذ أبو علي اللذوق البجلي، أئمنه الفارسي، شيخ أصولية، أخذ
بمرو عند الخصري، وأما عنه أئمنه، ويرى في لفظه، أنه سلك طريق العبودية، توفي في
ذي الحجة سنة ست وأربع مائة، وقيل: سنة خمس.

نظر ترجمته في طبقات الأئمن (٢/ ١٨٠)، طبقات ابن قيس، شهيد (٢٥٨/ ١).
(٥) في الأصل: أئمن.

(٦) في الأصل: عبودية.

(٧) أخرجه أحمد (٣/ ٢٢٩)، والترمذي (٢٩٢٢)، وأبو يعلى (١١٠٥)، ومن طريق ابن حبان (١٣٦٩).
وقال الهيثمي في المجمع (١٨/ ٩١) - وأحمد والدارقطني ويعلم - ورجال الأولين رجالاً
الصحيح.

وخصه بالمعجزة والثبني المستمرة على تعاقب الأزمان، صلى الله عليه وعلى آله
الطيبين وآل كثر ما اختلف الملوك.

والأشهر في معنى الرسول: أنه إنسان أوحى إليه بشرع وأمر بتبليغه، فإن لم يؤمر فني
حفظه، ومن جزم به: الحلبي^(١١)، وقل: وفك معه كتاب، أو سح لحص شرع من
فيه؛ فإن لم يكن فني فقط وإن أمر بالتبليغ، فالثبني^(١٢) أعم عنيهما. وقل: هذا بمعنى،
وهو الأول.

ثم الإجماع^(١٣) على أنه ينبغي مرسل إلى الإسم والحق دون العلائكة، شرح ذلك
الحلبي، والسبكي في الشعب، وله رأي، وانفسى في تفسيريهما ونقله المتأخرون.
منهم: لحافظ أبو الفصل اعترافي في نكته على ابن الصلاح، والشيوخ جلال الدين الحلبي
في شرح جمع الجوامع، واحتار تياروني والسبكي أنه مرسل إلى العلائكة أيضا، وهو
اعتباري، وقد أثبت فيه كتابا، أما الكلام في شرح الله محمد فقد بسطناه في شرح
الأسماء النبوية.

(وخصه بالمعجزة) المستمرة، أي: أفراد، (والثبني المستمرة على تعاقب الأزمان):
في الصحيحين من أبي هريرة أنه رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «ما من أنبياء من بني
إسرائيل إلا قد أعطيت من الآيات ما مثله آمن عليه البشر، وإنما كان الذي أوتيت وحيا أوحاه الله إلي» فأرجو أن
أكون أكثرهم نبيا يوم القيامة^(١٤). أي: استودعهم من بينهم بالقرآن المعجزة للبشر،
المستمرة إعجازه إلى يوم القيامة، بخلاف سائر المعجزات؛ فإنها انقضت في وقتها.

(صلى الله عليه وسلم)، (وعلى سائر النبيين وآل كثر ما اختلف الملوك) أي: الملوك
ونهار، قاله^(١٥) في الصالح^(١٦)، يقال: لا أقبل ما اختلف الملوك، انزحد: سلا بالضم،

(١١) الحسين بن الحسن بن محمد بن حاتم العدوي، أبو عبد الله الحلبي البجلي، ولد سنة ثمان
وثلثين وثلاثمائة، كان مقدما فاضلا كثيرًا له مصنفات نفيسة نقل منها القاضي أبو بكر البيهقي
كثيرًا، وفل في النهاية. كان الحلبي رجلا سطيح النثر. لا يحيط بكنهه إلا خواص، ومن
تصانيفه: اشعب الإيمان كتابه جميل يشتمل على مسائل فنية وغيره، تشتمل بأصول الإيمان
وآيات السجدة، وأحوال القيامة وفيه مدخل غريب لا يوجد من غيره، توفي في حماني - وقيل:
في ربح الأول - سنة ثلاث وأربعين. انظر ترجمته في حديث ابن قاضي شهاب (١٧٨/١).

(١٢) كذا بالأصول، وعلى شعراء. قال رسول، كما هو واضح من النسخة.

(١٣) في ج. الأكثر.

(١٤) أخرجه أحمد (٣٤١/٢)، (٤٤٥١)، والبجلي (٤٩٨١)، (١٢٧٢)، ومسلم (٢٣٩-١٤٤)، والسيوطي
الكبرى (١١٠٢٩ رقم ١١)، والبيهقي (٤/٩).

(١٥) في ج. قال.

(١٦) ٢١٩٧/٦.

وَمَا تَكْزُرَتْ جَعَلَهُ، وَتَكْرَأُ، وَتَقَاتُ الْجَدِيدَانِ.

لوما تكزرت حكمه وذكره: وعافى السعديان) في الليل والنهار أيضاً قال ابن خلدون^(٩).

إن المعددين إذا ما استولوا على جديد أذنبا للبلد^(١٠)

وقيل هذا الغداة والعشي.

وأدخل المصنف في الفصلا: سائر النسيء لحديث: «صاروا في أسير، الله ورسوله
لأنهم بعثوا كما بعثت»، أخرجه الخطيب وغيره^(١١).

وإن الذي في نسخة عبد الشامي: أخا به السؤمند من بني هاشم والمطلب: لحديث مسلم
في الصدقة: «بها لا تحمل لجميد، ولا لأن محمد»^(١٢).

وقال في حديث رواه الطبري: «إن لكم من خمس الخمس ما يكفيكم - أو
يعينكم»^(١٣)، وقد قسم في الخمس على بني هاشم والمطلب تاركاً أخيراً: «بي نزل
وعبد شمس» مع سؤالهم له: كما رواه البخاري^(١٤).

(٩) هو محمد بن الحسن بن محمد الأردني، لم يذكر من أئمة اللغة والأدب. كان يترك من يريد أنشر
العلماء وأهل الشعراء، له: المصنوعة الفريدية، الاختلاق، المفضول والمعدود، الجمهرة،
وجبرها نوني سنة ١٠٤١هـ.

ينظر: تاريخ بلد (١٩٥/٣)، وفيات الأعيان (١/١٩٧)، الأعلام (٦/٨٠).

(١٠) ينظر: لا شقاق ص (٥٠١).

(١١) أخرجه الخطيب في تاريخ بلد (٣٧٦/٨)، وأبيه في شمس الإنسان (٢٢٩)، من طريق موسى
ابن عبيدة عن محمد بن ثابت عن أبي هريرة، به. وموسى بن عبيدة القوي ضعيف كما في
التقريب، ومحمد بن ثابت عن أبي هريرة، سيئ. كما في تقريب، وذكره لعاطف في المطلب
الحال (٣/٣٣٢٧) وعرفه ابن أبي عمير وأحمد بن منيع.

وذكره المصنف في الرد المصور (١١٢/٥) وعرفه بعد الرواية، والقاضي بن أحمد، وابن عدي،
وأبيه في شمس الإنسان.

(١٢) أخرجه أحمد (١/١٦٦)، ومسلم (١١٧-١١٧٢)، وأبو دار (٢٩٩٥)، والبيهقي (١/٥١-٥٢)،
وابن خزيمة (٢٣١٢-٢٣١٣)، والطبراني في الكبير (١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨)، وأطحاوي، وروى شرح
معاني الآثار (٧/٩)، وأبيه (٣١/٧١)، من حديث عبد المطلب بن ربيعة الهاشمي في حديث طويل.
(١٣) أخرجه الطبراني في الكبير (١/١١) ولم (١١٥٤٣)، وفيه تحس من فيس، لغة حش: متروك كما
في تقريب.

(١٤) أخرجه أحمد (١/٨٣)، وأبو داود (٣١٠٢)، وأبو دار (٢٩٧٨، ٢٩٧٩، ٢٩٨٠)،
والبيهقي (١/١٣٠)، وابن عبيد (٢٨٨٦) عن جابر بن عبد الله، قال: «سئل أنا وعثمان بن عمار
ألسي نكف؟ فخطب في كمال من خمس خير، وثلاثا ومجرى مكره وأخذ منك؟ فقال: إني
بنو هاشم ربنا أعطيت شئ».

قال جابر: ولم يقسم الشئ لشيء من شمس بني نوفل شيب.

لما بعد:

مَنْ عَلِمَ الْخَبِيرَ مِنَ أَفْضَلِ الْقُرْبِ إِلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَخَيْفَ لَا يَكُونُ وَهُوَ بَيَانُ طَرِيقِ خَيْرِ الْخَلْقِ وَأَكْرَمِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ،

فَقَدْ إِيْرَاهِمُ إِسْمَاعِيلَ وَسَعَادَى وَأَوْلَادَهُمَا، وَبَدَسَ بِذَلِكَ أَلَّ الْبَاقِينَ.

وتفسير المصنف عن السنة، بالحكم، أخذ من تفسير الحكمة في قوله تعالى: ﴿وَيَتْلُوهُمْ الْقَكْنُ وَالْقَكْنُ﴾ [الجمعة: ٢]، وقول: ﴿وَأُخْبِرُونَ مَا يَكُونُ فِي يَوْمٍ كَانَ مِثْلُ نَجْمٍ فِي السَّمَاءِ﴾ [الأحزاب: ٣٤] بالآلة، قال ذلك قنادة والحسن وغيرهما^(١).

(أما بعد). أمي هذا، لأن النبي ﷺ كان إذا خطب قال: «أما بعد»، روى الطبراني^(٢)، وذكرها في خطبه ﷺ مشهور في المسيحيين وغيرهم^(٣)، وفي حديث: «لأنها فصل الخطاب، ندي أوتمة» روى، روى المصنف في مسنده الفردوس من حديث أبي موسى الأشعري^(٤).

(لأنهم). الحديث من أفضل القرب: جمع قربة، أي: ما يقرب به (إلى رب العالمين، وكيف لا يكون) كذلك، (وهو بيان طريق خير الخلق وأكرم الأولين والآخريين)^(٥)، والشئ

(١) أخرجه عبد الرزاق وابن سعد، ابن جرير ومن أمي حاتم عن قنادة، كما في ندر المشور (١٣٧٩/٥).

(٢) أخرجه الطبراني في الكبير (١٠١/١) رقم (١٠١٩١) من حديث عبد الله بن مسعود، قال: خطب رسول الله ﷺ فقال: «أما بعد».

وقال الهيثمي في المجمع (١٨٨/٢) رحمه مؤلفي.

(٣) ورد ذلك من حديث حماد بن الصنف عنهم أسماء بنت أبي بكر، وعائشة بنت أبي بكر، وعمر بن الخطاب، وأبو حمزة البجلي، والعمد بن معمر، وابن عباس، وأبو سفيان، وعائشة بنت أبي بكر، وغيرهم.

وقد أخرجه البخاري الأحاديث الستة الأولى في كتاب الجمعة، باب من قال في الخطبة بعد التسمية: «أما بعد».

حديث أسماء: أخرجه البخاري (٩٢٢)، ومسلم (٩٠٥-٩٠٦).

حديث عائشة: أخرجه البخاري (٩٢٢)، ومسلم (٩٠٥-٩٠٦).

ولما حديث عمرو بن تغل: أخرجه البخاري (٩٢٢).

ولما حديث أبي حمزة السعدي: أخرجه البخاري (٩٣٥)، ومسلم (٩٠٥-٩٠٦).

ولما حديث المسعود بن معمر: أخرجه البخاري (٩٢٢)، ومسلم (٩٠٥-٩٠٦).

ولما حديث ابن عباس: أخرجه البخاري (٩٢٢).

ولما حديث أبي سفيان: أخرجه البخاري (٩٢٢)، وفيه ذكر كتاب النبي ﷺ إلى حنن ودعوه، وما غلبه بحريه.

ولما حديث عائشة بنت أبي بكر: أخرجه البخاري (٩٢٢)، ومسلم (٩٠٥-٩٠٦).

ولما حديث علي بن أبي طالب: أخرجه البخاري (٩٢٢).

(٤) روى الطبراني، وفي: «أما بعد» قاله الخطيب في التمع (٩٢-٩٣).

وَهَذَا يَتَنَبَّأُ الْمُخْصَرَّةَ مِنْ كِتَابِ «الْإِسْتِزَادَةِ» الَّتِي اخْتَصَرَتْهُ مِنْ عُلُومِ الْحَدِيثِ لِلشَّيْخِ
الإمام الحافظ الخُفْيِ أَبِي عَمْرٍو شُعْبَانَ بْنِ غُنَيْمِ الرَّحْمَنِ، الْمَعْرُوفُ بِأَبِي الصَّلَاحِ -
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَبْلَغَ بِهِ فِي الْإِخْتِصَارِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - مِنْ قَبْرِ إِخْلَالٍ
بِالْمَعْصُودِ، وَأَخْرَجَ عَلَى إِبْطَاحِ الْعِبَارَةِ، وَعَلَى اللَّهِ الْكَرِيمِ الْأَعْبَادُ، وَإِلَيْهِ التَّوْقُفُ
وَالْإِسْتِزَادَةُ.

الْحَدِيثُ ضَحِيحٌ، وَخَسَنٌ، وَضَعِيفٌ.

يَتَرَفَعُ بِمَنْزِلَةِ مَنْزِلَتِهِ، وَهُوَ أَصْلُ سَلَةِ أَبِي عَلِيٍّ عَمِّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَمَّا الْفَقْهُ فَوَاضِحٌ، وَأَمَّا التَّصْبِيرُ،
فَلَا يَزَالُ يَتَرَفَعُ كَلَامَ اللَّهِ - تَعَالَى - مَا نَتَّيْنَا مِنْ سَبِيحَةِ تِلْكَ وَأَمْسَعَادِهِ، وَذَلِكَ يَتَرَفَعُ عَلَى
مَعْرِتِهِ.

(وهذا كتاب) في علوم الحديث، (المختصرة) ^(١) من كتاب «الإستزادة» الذي ^(٢)
اختصره من كتاب «علوم الحديث» للشيخ الإمام العلامة (الحافظ) (المحقق) (المتقن)،
نقي القبس (أبي عمرو) ^(٣) شعبان بن عبد الرحمن، الشهير، روي ثم الدمشقي (المعروف:
بأبي الصلاح)، وهو لقب أبي (رضي الله عنه - أبْلَغَ بِهِ فِي الْإِخْتِصَارِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ
تَعَالَى - مِنْ غَيْرِ إِخْلَالٍ بِالْمَعْصُودِ، وَأَخْرَجَ عَلَى إِبْطَاحِ عِبَارَةٍ، وَعَلَى اللَّهِ الْكَرِيمِ
الْأَعْبَادُ، وَإِلَيْهِ التَّوْقُفُ وَالْإِسْتِزَادَةُ) ^(٤).

(الحديث) - فيما قال الخطابي في «المعجم السنن» - يتعدى إلى الصلاح - . ينقسم عدد
أهله على ثلاثة أقسام

(صحيح، وحسن، وضعيف) - لأنه إما مقبول أو مردود:

والمقبول إما أن يشتمل من سمات المصون على أصح أو لا، والأول: الصحيح،

والثاني: الحسن.

ومردود لا حاجة إلى تصنيفه، لأنه لا ترجيح بين أفرادهِ.

واعتبر من بأن مراتبه أيضاً متفاوتة: فمنه ما يصلح للاختيار، وما لا يصلح كما هيأته؛
فذلك، يبيح الاهتمام بتعيين الأول من غيره. وأحب: وأد: الصالح للاعتبار داخل في قسم
المقبول؛ لأنه من قسم الحسن بخبره، وإن نظر إليه باعتباره ذاته، فهو أعلى مرتبة

(١) في نسخة: المختصر

(٢) في نسخة: والذي.

(٣) في نسخة: أبي عمرو

(٤) في نسخة: الإستزادة.

الأول. الصحيح. وفيه مسائل.

الأول. في حديث، وهو ما نصن منبهة بالتقدم. الضابطين، من غير شذوذ ولا علة.

الصحيح. وقد تفاوتت مراتب الصحيح أيضا ولم تُنوع نواشا، وإنما لم يذكر الموضوع لأنه ليس في الحقيقة بحديث اصطلاحا، بل بزم^(١) وأصحه، وفيه الحديث صحيح وضعف فقط، ونحس مخرج في أنواع الصحيح.

قال العراقي في مكتة: ولم أر من سئ تخصص إلى تعميم المذكور، وإن كان في كلام المتقدمين ذكر الحسن، وهو موجود في كلام الشافعي والحاوي وجهافة، وذكر الخطابي نقل التقسيم عن أهل الحديث، وهو إمام ثقة، فضعف عن الصراح.

قال شيخ الإسلام ابن حجر، والظاهر أنه قوله: هذا أهل الحديث. من تعام الذي أريد به الخصوص، أي: الأكثر، أو لأعظم، أو الذي استمر تفاقم عليه بعد الاختلاف لتقدم (نتبه): قال ابن كثير: هذا التقسيم إن كان باللبس لما في نفس الأمر^(٢) فليس إلا صحيح وكذب، أو إلى اصطلاح الحديث، فهو تقسيم عناهم إلى أكثر من ذلك وجوازه: أن المراد الثاني، والكل راجع إلى هذه الثلاثة.

(الأول - الصحيح)

وهو فعل - بمعنى فاعل - من الصفحة، وهي حقاقة أي الأجسام، وأدناه مالها، هذا مجرد، أو استعارة تحية، (وفي مسائل الأولى في حقه).

وهو ما نصن منه - عدل عن قول ابن الصلاح «المستد الذي يصل إسناد»؛ لأنه أخصر وأشمل للمرفوع والموقوف - (بالعدل الضابطين). جمع ما عذر سلسلة السند، أي: يخل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى مستنده؛ كذا، غير به ابن الصلاح، وهو أوضح من عبارة المتقدم، إلا توهم أن يرويه جماعة من مشايخنا عن جماعة من مشايخنا، وأبى مرادا، قيل: كان الأقص^(٣) أن يقول: يخل الثقة. لأنه من جمع تعدالة والتصديق، والتعاريف تعان عن الإصباح.

(من غير شذوذ ولا علة)؛ فخرج بنفيه الأول المنقطع، والتفصيل، والمعتز، والمذلل، والعريش؛ على رأي من لا يفقه، والثاني: ما نقله محبوك، حيث أو خلا، أو

(١) من أ، ط، برسم.

(٢) في ب، إلى ما في من الأمر.

(٣) في أ، وكان الأصح، ومن جملة ذلك الأصح.

معروف بالضعف وبالثالث ما نقله مُنْخَلُّ كثير الخطأ. وبالرابع والخاص. الشياذ والمعلل^(١).

(تنبيهات)

الأول: حدّ الخطأين المصحح به: ١٠ اعني عشرة وعقد، فقلته.

ثاني: العراقي: فلم يشترط ضغط الزراري، ولا السلامة من الشذوذ والمعلل، قاله. ولا شبه أن ضيقه لا بد منه؛ لأن من كثرت الخطأ في حديثه رُفِضَ - استحق الرُكُ.

قلت: الذي يظهر لي أن ذلك داخل في علوه، وأن بين قولنا: «العدل وعذوبه»^(٢) ورفقه؛ لأن المعلل المستحق لترك لا يصح أن يقال في حقه: «قله» فصحاح الحديث وإن كان عدلاً في دينه. فتأمل. ثم رأيت شيخ الإسلام ذكره في تكمته معنى ذلك، فقال: إن

(١) حرف: الإمام الشافعي الحديث الصحيح، فقال في «الترغيب» (ص ٢٦٩) ما بعد، نعتني للشيخ (شافعي).

ولا تقوم العجة بحر عدمه حتى يجمع أمراء منها.

أن يكون من حدث به ثقة في دينه، معروف بالصدق في حديثه، مخالفا لما يحدث به، غالبا ما يحيل معنى الحديث من المعلل، أو أن يكون ممن يروي الحديث بصرفه كـ. سمع، ولا يحدث به على أسمى؛ لأنه إذا حدث عن شخص - وهو غير عالم بما يحيل به - لم يزل لعله يحيل الحلال إلى الحرم، وإذا روى بصرفه لم يزل وجه بخلاف فيه إجماله الأحاديث.

لأنه إذا حدث من حقه. حافظا لكتبه إن حدث من ثلثه، إذا ترك أصل الحديث في الحديث وألق حديثهم.

ربما من أن يكون مدلسا يحدث من غير ما سمع منه، أو يحدث عن النبي ﷺ بما يحدثه الثقات بخلافه.

ويكون هكذا من فرفه من حديثه حتى ينتهي بالحديث فهو مولا إلى النبي ﷺ أو إلى من انتهى به إليه وهو؛ لأن كل واحد ثبت له حديثه، ومشت عن من بعده.

ثاني: الشافعي (ص ٢٨٢) «ومن كثرت علة من الحديث، ولم يكن له أصل كتاب صحيح - لم يقبل حديثه، كما يكون من أكثر الخطأ في الشهاد» ثم نقل شهادته.

قال الشافعي: «وأما الحديث: حدثني فلان عن فلان، إذا لم يكن مقبولا. ومن عرفه ذلك من: عند أبيان لما عورته في روايته، وأثبتت تلك العورة بكده، فبرها حديثه، ولا [على] النصيحة في الصدق فقبل به ما قبلناه من أهل النصيحة في الصدق. فضلا لا بد لي من مدّ أبي حديثا حتى يقول: حدثني أبو سميت». اهـ.

قال ابن رجب الحنبلي في «فتح علي القرمذي» (١٧٦١-١٧٦٢ ص ١١١١) «أما المصحح من الحديث. وهو الحديث المصحح به، فقد ذكر الشافعي - رحمه الله - شروطه بكلام شافعي. اهـ فذكر كلام الشافعي المذكور، وأدّ أنه في شرحه

(٢) في ج: عذوب.

اشتراط لعدالة استدعائي: صدق الزاري وعدم غفلة، وعدم تسامحه عند التحمل والأداء.
وقيل: إن اشتراط نفي الشذوذ يعني عن اشتراط الضغط: لأن البناء إذ كان هو الغرض
المخالفة، وكان شرط الصحيح أن يتنفي - كان من كثرت منه المحالفة - وهو غير
الضاغط - أولى.

وأجيب بأنه في مقام التبيين: أراد التخصيص ولم يكتف بالإشارة.
قال العراقي: ولما السلامة من الشذوذ والافتراء، فدل بين «يقين المبدأ في الافتراء»: إذ
أصحاب الحديث رادوا ذلك في حد الصحيح، قال: وفيه نظر، على مقتضى نظر الفقهاء.
فإن كثيراً من العلل التي يعمل بها المحدثون لا تحري عن أصول الفقهاء، قال العراقي:
والجواب: أنه من يصنف في علم الحديث إنما يذكر الحد عند أهله، لا عند غيرهم من
أهل علم آخر، وكون الفقهاء والأصوليين لا يشترطون في الصحيح هذين الشرطين - لا
يشد الحد عند من يشترطهما؛ ولذا قل ابن الصلاح بعد الحد: «فهذا هو الحديث الذي
يحكم له بالصحة بلا خلاف بين أهل الحديث». وفي هذا بيان في صحة بعض الأحاديث؛
لاختلافهم في وجود هذه الأوصاف فيه، أو لاختلافهم في اشتراط بعضها كما في
المرسل.

(الثاني): قيل بقي عليه أن يقول: ولا إنكار.
وإذا كان الشك عند المصنف وبين الصلاح - هو والشاذ بياناً؛ فذكره معه تكريراً؛
وعند غيرهم أسوأ حالاً من الشاذ، فاشتراط نفي الشذوذ يقتضي اشتراط نفيه بطريق
الأولى.

(الثالث): فينبغي: لم يفرغ بمراء من الشذوذ هنا، وقد ذكر في نونه ثلاثة أقوال:
أحدها: مخالفة الثقة لأرجح منه، والثاني: نفي الثقة مطلقاً، والثالث: نفي الزاري
مطلقاً، ورد الأخيرين، فالظاهر أنه أراد هنا الأول.

قال شيخ الإسلام: وهو مشكل؛ لأن الإسناد إذ كان منصلاً ورواه عنهم عدولاً
مباشرين - فقد انضمت منه العلل الظاهرة، ثم إذا تنفي كونه معلوماً؛ فما المانع من الحكم
بصحته؟! فمجرد مخالفة أحد رواياته لمن هو أقوى منه أو أكثر عدداً - لا يستلزم الضعف؛
بل يكون من باب: «صحيح وقصير»، قال: ولم أر مع ذلك عن أحد من أئمة الحديث
اشتراط نفي الشذوذ المعبر عنه بالمخالفة، وإنما الموجود من تصرفاتهم تقديم بعض ذلك
على بعض في الصفة.

ومثله ذلك موجودة في الصحيحين وغيرهما، من ذلك:

أنهما أخرجا قصة جفلي جابر من طرق^(١)، وفيها اختلاف كبير في مقدار الثمن، وفي اشتراط ركوبه، وقد رجع البخاري للطرف الذي فيها الاشتراط على غيرها، مع تحريجه للأمرين، ووجه أيضاً كون الثمن أربعة مع تحريجه ما يخالف ذلك.

ومن ذلك أن مسلماً أشرح في حديث مالك عن الزهري عن عروة عن عائشة في الاضطجاع قبل ركعتي الفجر^(٢)، وقد خالفه عامة أصحاب الزهري. كعمرو، ويونس، وعمرو بن الحارث، والأوزاعي. وابن أبي ذئب، وشعيب وغيرهم عن الزهري؛ فذكروا الاضطجاع بعد ركعتي الفجر قبل صلاة الصبح^(٣)، ورجع جمع من الحفاظ روايتهم على روية مالك، ومع ذلك فلم يتأخر أصحاب الصحيح عن إخراج حديث مالك في كتبهم، وأما ذلك كثيرة.

ثم قال: فإن قيل: يلزم أن ينسئ الحديث صحيحاً ولا يعمل به - قلت: لا يمنع من ذلك؛ ليس كل صحيح يعمل به، بدليل العنبرخ قال: وعلى تقدير التسليم، فإن المخالف المرجوح لا يسمى صحيحاً؛ ففي جعله نكثاً شرطاً في الحكم للحديث بالصحة - نظر؛ بل إذا وجدنا الشروط المذكورة أولاً - حكمنا للحديث بالصحة، ما لم يظهر بعد ذلك أن فيه تشوفاً؛ لأن الأصل عدم التشوفاً، وكوّن ذلك أصلاً - مأخوذاً من عدالة الراوي وصحته؛ فإذا ثبت عدالته وصحته كان الأصل أنه حفظ ما روي حتى يبين خلافه.

(الرابع): عبارة ابن الصلاح: ولا يكون شافياً ولا معصياً؛ فاعترض بأنه لا بد أن يقول بطله قدوحة؛ وأجيب: بأن ذلك يؤخذ من تعريف المعلول حيث ذكر في موضعه.

قال شيخ الإسلام: لكن من غير عبارة ابن الصلاح، فقال: من غير تشوفاً ولا علة - احتاج أن يصف العلة بكونها قدوحة وبكونها خفية، وقد ذكر العراقي في منظرته الرصف

(١) أخرجه البخاري (٤٤٣) وله أطراف كثيرة.

وينظر الحديث (٢٧١٨).

وقد أخرجه مسلم في موضعين.

المرجع الأول: كتاب صلاة المسافرين (٧١١-٧٢/٧١٥).

وأما الموضع الثاني: ففي كتاب المساقاة (١٠٩-١١٧/٧١٥).

(٢) أخرجه مالك في الموطأ (١/١٢٠) رقم (٨) ومن طريقه مسلم (١٢٦١-١٢٦٦).

(٣) أخرجه البخاري (٩٩٤، ١١٢٣) من طريق شعيب عن الزهري.

وأخرجه (١٦١١) من طريق عمرو، عنه.

الأول وأميل الثاني، ولا بد منه، وأميل المصنف وبنو الدين من جماعة - الاثنين - ففي الاعتراض من وجهين.

قال شيخ الإسلام: ولم يصب من قال: لا حجة إلى ذلك، لأن لفظ «عملة» لا يطلق إلا على ما كان قد دُعا؛ لفظ «عملة» أعم من ذلك.

(الخاص): أورد على هذا التعريف ما سباني. إن الحسن إذا روي من غير وجه ارتقى من درجة لغير إلى درجة الصحة، وهو غير دحل في هذا الحد؛ وكان ما اعتمد به في العلم له بالقول.

قال بعضهم: يحكم للحديث بالصحة إذا تلقاه الناس بالقول، وإن لم يكن له إسناد صحيح.

فإن ابن عبد البر^(١) في الاستذكار: لما حكى عن الترمذي أن البخاري صنع حديث البحر: «هو الملقب بمائة»^(٢)، وأهل الحديث لا يصححون مثل إسناده، لكن الحديث عدي صحيح، لأن العلماء تلقوه بالقول. وقال في التهذيب: روي جابر عن النبي ﷺ «الديار أربعة وعشرون قيراطاً»، قال: وفي قول جماعة العلماء وإجماع الناس على معناه - غنى عن الإسناد.

وقال الأستاذ أبو إسحاق الإسفريابي: تعرف صحة الحديث إذا اشتهر عند أئمة الحديث بعمر نكير منهم. وقال نحوه ابن قزويني: «إن مثل ذلك حديث:» في الزكاة ونفع البشر، وفي مائتي درهم خمسة دراهم»^(٣).

وقال أبو الحسن بن الحصار - في تقريب المدارك على موطأ مالك - قد يعم القوله صحة الحديث إذا لم يكن في سنده كذاب - موافقة آية من كتاب الله، أو بعض أصول

(١) هو يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، القرطبي المالكي. من حفاظ الحديث مؤرخ، أديب، باحث، يقال له: حافظ المغرب. من كتبه: «الاستذكار»، «التهذيب»، «الاستيعاب»، «التمهيد»، «الاستذكار»، «اللكاني»، وغيرها. توفي سنة ٤٦٢ هـ. راجع لأخبار (٣/٤٨)، الأعلام (٨/٢٤١).

(٢) ينظر في تجميع هذا الحديث وبيان علله وكلام العلماء عنه - تحت الزكاة (١/٩٥-٩٩)، ونشخص «تيسير» (١/١٦٦-١٦٥).

(٣) أخرجه أحمد (١/٤١٦)، والبخاري (١/٢٥٤)، والبيهقي (١/١٨٠) من حديث أبي بكر مطولاً، وفيه حرفي الزكاة ربع العشر، فإن لم يكن المال إلا تسعين واثناً - فليس به شيء، ولا أن يشاء ربه.

والزكاة - بكسر الزاء، وتضعيف القاف -، اللغة: الخلعة، سواء كانت مضمومة أو غير مضمومة. قيل: أصلها الرومي، صعدت الزار وعوضت الهام.

الشيعة؛ فيحمله ذلك على بوله والنحل به

وأحب عن ذلك بأن المراد بالحديث [المصحح] المصحح لذاته لا لغيره، وما أُورد من قبل الثاني.

(السادس): أُورد أيضاً المتواتر؛ فإنه صحيح قطعي، ولا يشترط فيه مجموع هذه الشروط.

فإن شيخ الإسلام؛ ولكن يمكن أن يقال؛ هل يوجد حديث متواتر لم تجمع فيه هذه الشروط؟

(الشيخ): قال ابن حجر: قد اعثنى ابن الصلاح والمصنف جمال الحسن فسمين: أحدهما لذاته، والآخر باعتقاده؛ فكان ينبغي أن يقتنى بالمصحيح أيضاً، وثبته على أنه له تسمين كذلك، ولا فإن اقتصر على تعريف المصحح لذاته في بابيه. وذكر المصحح لغيره، في نوع الحسن؛ لأنه أصله - فكان ينبغي أن يقتصر على تعريف الحسن لذاته في بابيه. يذكر الحسن لغيره في نوع الضعيف؛ لأنه أصله.

فالمندان:

الأولى: قال ابن حجر: كلام ابن الصلاح - في شرح مسلم له - يدل على أنه أخذ المأخذ المذكورة من كلام مسلم؛ فإنه قال: شرح مسلم في صحيحه أن يكون متصل الإسناد، بتعلل الثقة عن الثقة من أوله إلى منتهاه، غير شك ولا محال. وهذا هو حد المصحح في نفس الأمر.

قال شيخ الإسلام: ولم يتبين لي أخذ النص؛ الشفود من كلام مسلم، فإن كان وقع عليه من كلامه في غير مقدمة صحيحه فذلك، وإلا فليكن السابق في السلامة من الشفود باني.

قال: ثم ظهر لي مأخذ ابن الصلاح، وهو أنه يرى أن الشاه والمكر صمان لتسمين واحد. وقد صرح مسلم بأن علامة المكر أن يروي الزاوي عن شيخ كثير الحديث بالترؤفة شيئاً يفرد به عنهم؛ فيكون الشاه كذلك؛ فيشترط انعكاسه.

(الثانية): يعني بالمصحيح شروط مختلفة فيها

سها: ما ذكره الحاكم في عزم الحديث؛ أن يكون زاربه مشهوراً بالطلب، وليس مراده الشهرة المخرجة عن المجتهدين، بل قدر رائد على ذات

قال عبد الله بن عون: لا يأخذ العلم إلا لمن شهد له بالطلب، وعن مالك بن عمرو.

وفي مقدمة مسلم عن ابن أبي الزناد^(١) أدركت بالمدينة مائة كلهم مأمون، ما يؤخذ

عنه الحديث؛ يقال: ليس من أصله.

قال شيخ الإسلام: والظاهر من تصرف صاحب الصحيح عند ذلك، لا زيادة كثير من مخرج الحديث، يستعان به اعتبار ذلك، كما يستعمل خبره الطرقي عن أحمد بن حنبل الصحيح العام.

قال شيخ الإسلام: ويمكن أن يقال: إن شرط انطباق بعضي عن ذلك، قد يعصود بالشبهة بالطالب أن يكون له مزيد عنه ما رواه، فترى الغش إلى كونه غيباً، روى ومنها: ما ذكره السميني في العواصم: أن الصحيح لا يعرف برواية ثقات فقط؛ وإنما يعرف بالفهم والسمعة وكثرة السماع والمعاينة. قال شيخ الإسلام: وهذا يؤخذ من اشتراط سمعه كونه معلوماً، لأن الاطلاع على ذلك إنما يحصل بما ذكر من تفهم والمعاينة وغيرهما.

ومنها: أن منهم اشتراط غنمته، معالي الحديث حيث يروي بالمعنى، وهو شرط لا بد منه، لكنه داخل في النقص، كما سيأتي في معرّفه من قبل ووليه.

ومنها: أن أبا حنيفة اشترط في الرواية، قال شيخ الإسلام: والظاهر أن ذلك إنما يشترط عند المجازمة، أو عند التردد بما حكم به الطرقي.

ومنها: اشتراط البخاري شيئا، استوعب لكل روي من شيعته، ولم يختص بإمكان اللقاء والمعاينة كما سيأتي، وقيل: إن ذلك لم يثبت أحد إلى أنه شرط الصحيح، بل لأصاحبه.

ومنها: أن بعضهم اشترط العدد في الرواية كالثلاثة، قال العراقي: حكاه النجاشي في شروط الأئمة عن بعض أصحاب المعتمدة، ويحتج أيضاً عن بعض أصحاب الأئمة.

قال شيخ الإسلام: وقد فهم معذورهم ذلك، من خلال كلام الحاشم في غرر الحديث، وفي المدخل كما سيأتي في شرط البخاري وحسبهم^(١)، وذلك جرم ابن الأثير في مقدمة

(١) قال ابن حجر في المكنز (١٤١-١٤٢): «أجمع معذورهم أن البخاري إذا شروا بث في إجماعه لا في أصل الصحة، وأما في هذه الدرسى: ما حد شرط في أصل الصحة عند البخاري، فقد أكثر من تمسك الأئمة في تلاميذه بالعدد، فلهذا، وأرجح ابن حجر أن الأئمة أرادوا به»

رواه إجماعهم البصري، رحمه الله في التلخيص (١٦٩/١)، فمرهم معرّف علماء المعتمد أن اشترط البخاري الغنم بالعدد، إذ هو قد يخرج في صحيحه، في الصحة في الجملة، لذا قال، وفي كلام البخاري عن الأئمة في عدة من كتبه (مرء مفرء) وغيره: «ما يابغ هذا، والله اعرفني».

(٢) كذا، وكلام الحاشم في المدخل (١٤١)، (١٤٢)، (١٤٣)، (١٤٤)، (١٤٥)، (١٤٦)، (١٤٧)، (١٤٨)، (١٤٩)، (١٥٠)، (١٥١)، (١٥٢)، (١٥٣)، (١٥٤)، (١٥٥)، (١٥٦)، (١٥٧)، (١٥٨)، (١٥٩)، (١٦٠)، (١٦١)، (١٦٢)، (١٦٣)، (١٦٤)، (١٦٥)، (١٦٦)، (١٦٧)، (١٦٨)، (١٦٩)، (١٧٠)، (١٧١)، (١٧٢)، (١٧٣)، (١٧٤)، (١٧٥)، (١٧٦)، (١٧٧)، (١٧٨)، (١٧٩)، (١٨٠)، (١٨١)، (١٨٢)، (١٨٣)، (١٨٤)، (١٨٥)، (١٨٦)، (١٨٧)، (١٨٨)، (١٨٩)، (١٩٠)، (١٩١)، (١٩٢)، (١٩٣)، (١٩٤)، (١٩٥)، (١٩٦)، (١٩٧)، (١٩٨)، (١٩٩)، (٢٠٠)، (٢٠١)، (٢٠٢)، (٢٠٣)، (٢٠٤)، (٢٠٥)، (٢٠٦)، (٢٠٧)، (٢٠٨)، (٢٠٩)، (٢١٠)، (٢١١)، (٢١٢)، (٢١٣)، (٢١٤)، (٢١٥)، (٢١٦)، (٢١٧)، (٢١٨)، (٢١٩)، (٢٢٠)، (٢٢١)، (٢٢٢)، (٢٢٣)، (٢٢٤)، (٢٢٥)، (٢٢٦)، (٢٢٧)، (٢٢٨)، (٢٢٩)، (٢٣٠)، (٢٣١)، (٢٣٢)، (٢٣٣)، (٢٣٤)، (٢٣٥)، (٢٣٦)، (٢٣٧)، (٢٣٨)، (٢٣٩)، (٢٤٠)، (٢٤١)، (٢٤٢)، (٢٤٣)، (٢٤٤)، (٢٤٥)، (٢٤٦)، (٢٤٧)، (٢٤٨)، (٢٤٩)، (٢٥٠)، (٢٥١)، (٢٥٢)، (٢٥٣)، (٢٥٤)، (٢٥٥)، (٢٥٦)، (٢٥٧)، (٢٥٨)، (٢٥٩)، (٢٦٠)، (٢٦١)، (٢٦٢)، (٢٦٣)، (٢٦٤)، (٢٦٥)، (٢٦٦)، (٢٦٧)، (٢٦٨)، (٢٦٩)، (٢٧٠)، (٢٧١)، (٢٧٢)، (٢٧٣)، (٢٧٤)، (٢٧٥)، (٢٧٦)، (٢٧٧)، (٢٧٨)، (٢٧٩)، (٢٨٠)، (٢٨١)، (٢٨٢)، (٢٨٣)، (٢٨٤)، (٢٨٥)، (٢٨٦)، (٢٨٧)، (٢٨٨)، (٢٨٩)، (٢٩٠)، (٢٩١)، (٢٩٢)، (٢٩٣)، (٢٩٤)، (٢٩٥)، (٢٩٦)، (٢٩٧)، (٢٩٨)، (٢٩٩)، (٣٠٠)، (٣٠١)، (٣٠٢)، (٣٠٣)، (٣٠٤)، (٣٠٥)، (٣٠٦)، (٣٠٧)، (٣٠٨)، (٣٠٩)، (٣١٠)، (٣١١)، (٣١٢)، (٣١٣)، (٣١٤)، (٣١٥)، (٣١٦)، (٣١٧)، (٣١٨)، (٣١٩)، (٣٢٠)، (٣٢١)، (٣٢٢)، (٣٢٣)، (٣٢٤)، (٣٢٥)، (٣٢٦)، (٣٢٧)، (٣٢٨)، (٣٢٩)، (٣٣٠)، (٣٣١)، (٣٣٢)، (٣٣٣)، (٣٣٤)، (٣٣٥)، (٣٣٦)، (٣٣٧)، (٣٣٨)، (٣٣٩)، (٣٤٠)، (٣٤١)، (٣٤٢)، (٣٤٣)، (٣٤٤)، (٣٤٥)، (٣٤٦)، (٣٤٧)، (٣٤٨)، (٣٤٩)، (٣٥٠)، (٣٥١)، (٣٥٢)، (٣٥٣)، (٣٥٤)، (٣٥٥)، (٣٥٦)، (٣٥٧)، (٣٥٨)، (٣٥٩)، (٣٦٠)، (٣٦١)، (٣٦٢)، (٣٦٣)، (٣٦٤)، (٣٦٥)، (٣٦٦)، (٣٦٧)، (٣٦٨)، (٣٦٩)، (٣٧٠)، (٣٧١)، (٣٧٢)، (٣٧٣)، (٣٧٤)، (٣٧٥)، (٣٧٦)، (٣٧٧)، (٣٧٨)، (٣٧٩)، (٣٨٠)، (٣٨١)، (٣٨٢)، (٣٨٣)، (٣٨٤)، (٣٨٥)، (٣٨٦)، (٣٨٧)، (٣٨٨)، (٣٨٩)، (٣٩٠)، (٣٩١)، (٣٩٢)، (٣٩٣)، (٣٩٤)، (٣٩٥)، (٣٩٦)، (٣٩٧)، (٣٩٨)، (٣٩٩)، (٤٠٠)، (٤٠١)، (٤٠٢)، (٤٠٣)، (٤٠٤)، (٤٠٥)، (٤٠٦)، (٤٠٧)، (٤٠٨)، (٤٠٩)، (٤١٠)، (٤١١)، (٤١٢)، (٤١٣)، (٤١٤)، (٤١٥)، (٤١٦)، (٤١٧)، (٤١٨)، (٤١٩)، (٤٢٠)، (٤٢١)، (٤٢٢)، (٤٢٣)، (٤٢٤)، (٤٢٥)، (٤٢٦)، (٤٢٧)، (٤٢٨)، (٤٢٩)، (٤٣٠)، (٤٣١)، (٤٣٢)، (٤٣٣)، (٤٣٤)، (٤٣٥)، (٤٣٦)، (٤٣٧)، (٤٣٨)، (٤٣٩)، (٤٤٠)، (٤٤١)، (٤٤٢)، (٤٤٣)، (٤٤٤)، (٤٤٥)، (٤٤٦)، (٤٤٧)، (٤٤٨)، (٤٤٩)، (٤٥٠)، (٤٥١)، (٤٥٢)، (٤٥٣)، (٤٥٤)، (٤٥٥)، (٤٥٦)، (٤٥٧)، (٤٥٨)، (٤٥٩)، (٤٦٠)، (٤٦١)، (٤٦٢)، (٤٦٣)، (٤٦٤)، (٤٦٥)، (٤٦٦)، (٤٦٧)، (٤٦٨)، (٤٦٩)، (٤٧٠)، (٤٧١)، (٤٧٢)، (٤٧٣)، (٤٧٤)، (٤٧٥)، (٤٧٦)، (٤٧٧)، (٤٧٨)، (٤٧٩)، (٤٨٠)، (٤٨١)، (٤٨٢)، (٤٨٣)، (٤٨٤)، (٤٨٥)، (٤٨٦)، (٤٨٧)، (٤٨٨)، (٤٨٩)، (٤٩٠)، (٤٩١)، (٤٩٢)، (٤٩٣)، (٤٩٤)، (٤٩٥)، (٤٩٦)، (٤٩٧)، (٤٩٨)، (٤٩٩)، (٥٠٠)، (٥٠١)، (٥٠٢)، (٥٠٣)، (٥٠٤)، (٥٠٥)، (٥٠٦)، (٥٠٧)، (٥٠٨)، (٥٠٩)، (٥١٠)، (٥١١)، (٥١٢)، (٥١٣)، (٥١٤)، (٥١٥)، (٥١٦)، (٥١٧)، (٥١٨)، (٥١٩)، (٥٢٠)، (٥٢١)، (٥٢٢)، (٥٢٣)، (٥٢٤)، (٥٢٥)، (٥٢٦)، (٥٢٧)، (٥٢٨)، (٥٢٩)، (٥٣٠)، (٥٣١)، (٥٣٢)، (٥٣٣)، (٥٣٤)، (٥٣٥)، (٥٣٦)، (٥٣٧)، (٥٣٨)، (٥٣٩)، (٥٤٠)، (٥٤١)، (٥٤٢)، (٥٤٣)، (٥٤٤)، (٥٤٥)، (٥٤٦)، (٥٤٧)، (٥٤٨)، (٥٤٩)، (٥٥٠)، (٥٥١)، (٥٥٢)، (٥٥٣)، (٥٥٤)، (٥٥٥)، (٥٥٦)، (٥٥٧)، (٥٥٨)، (٥٥٩)، (٥٦٠)، (٥٦١)، (٥٦٢)، (٥٦٣)، (٥٦٤)، (٥٦٥)، (٥٦٦)، (٥٦٧)، (٥٦٨)، (٥٦٩)، (٥٧٠)، (٥٧١)، (٥٧٢)، (٥٧٣)، (٥٧٤)، (٥٧٥)، (٥٧٦)، (٥٧٧)، (٥٧٨)، (٥٧٩)، (٥٨٠)، (٥٨١)، (٥٨٢)، (٥٨٣)، (٥٨٤)، (٥٨٥)، (٥٨٦)، (٥٨٧)، (٥٨٨)، (٥٨٩)، (٥٩٠)، (٥٩١)، (٥٩٢)، (٥٩٣)، (٥٩٤)، (٥٩٥)، (٥٩٦)، (٥٩٧)، (٥٩٨)، (٥٩٩)، (٦٠٠)، (٦٠١)، (٦٠٢)، (٦٠٣)، (٦٠٤)، (٦٠٥)، (٦٠٦)، (٦٠٧)، (٦٠٨)، (٦٠٩)، (٦١٠)، (٦١١)، (٦١٢)، (٦١٣)، (٦١٤)، (٦١٥)، (٦١٦)، (٦١٧)، (٦١٨)، (٦١٩)، (٦٢٠)، (٦٢١)، (٦٢٢)، (٦٢٣)، (٦٢٤)، (٦٢٥)، (٦٢٦)، (٦٢٧)، (٦٢٨)، (٦٢٩)، (٦٣٠)، (٦٣١)، (٦٣٢)، (٦٣٣)، (٦٣٤)، (٦٣٥)، (٦٣٦)، (٦٣٧)، (٦٣٨)، (٦٣٩)، (٦٤٠)، (٦٤١)، (٦٤٢)، (٦٤٣)، (٦٤٤)، (٦٤٥)، (٦٤٦)، (٦٤٧)، (٦٤٨)، (٦٤٩)، (٦٥٠)، (٦٥١)، (٦٥٢)، (٦٥٣)، (٦٥٤)، (٦٥٥)، (٦٥٦)، (٦٥٧)، (٦٥٨)، (٦٥٩)، (٦٦٠)، (٦٦١)، (٦٦٢)، (٦٦٣)، (٦٦٤)، (٦٦٥)، (٦٦٦)، (٦٦٧)، (٦٦٨)، (٦٦٩)، (٦٧٠)، (٦٧١)، (٦٧٢)، (٦٧٣)، (٦٧٤)، (٦٧٥)، (٦٧٦)، (٦٧٧)، (٦٧٨)، (٦٧٩)، (٦٨٠)، (٦٨١)، (٦٨٢)، (٦٨٣)، (٦٨٤)، (٦٨٥)، (٦٨٦)، (٦٨٧)، (٦٨٨)، (٦٨٩)، (٦٩٠)، (٦٩١)، (٦٩٢)، (٦٩٣)، (٦٩٤)، (٦٩٥)، (٦٩٦)، (٦٩٧)، (٦٩٨)، (٦٩٩)، (٧٠٠)، (٧٠١)، (٧٠٢)، (٧٠٣)، (٧٠٤)، (٧٠٥)، (٧٠٦)، (٧٠٧)، (٧٠٨)، (٧٠٩)، (٧١٠)، (٧١١)، (٧١٢)، (٧١٣)، (٧١٤)، (٧١٥)، (٧١٦)، (٧١٧)، (٧١٨)، (٧١٩)، (٧٢٠)، (٧٢١)، (٧٢٢)، (٧٢٣)، (٧٢٤)، (٧٢٥)، (٧٢٦)، (٧٢٧)، (٧٢٨)، (٧٢٩)، (٧٣٠)، (٧٣١)، (٧٣٢)، (٧٣٣)، (٧٣٤)، (٧٣٥)، (٧٣٦)، (٧٣٧)، (٧٣٨)، (٧٣٩)، (٧٤٠)، (٧٤١)، (٧٤٢)، (٧٤٣)، (٧٤٤)، (٧٤٥)، (٧٤٦)، (٧٤٧)، (٧٤٨)، (٧٤٩)، (٧٥٠)، (٧٥١)، (٧٥٢)، (٧٥٣)، (٧٥٤)، (٧٥٥)، (٧٥٦)، (٧٥٧)، (٧٥٨)، (٧٥٩)، (٧٦٠)، (٧٦١)، (٧٦٢)، (٧٦٣)، (٧٦٤)، (٧٦٥)، (٧٦٦)، (٧٦٧)، (٧٦٨)، (٧٦٩)، (٧٧٠)، (٧٧١)، (٧٧٢)، (٧٧٣)، (٧٧٤)، (٧٧٥)، (٧٧٦)، (٧٧٧)، (٧٧٨)، (٧٧٩)، (٧٨٠)، (٧٨١)، (٧٨٢)، (٧٨٣)، (٧٨٤)، (٧٨٥)، (٧٨٦)، (٧٨٧)، (٧٨٨)، (٧٨٩)، (٧٩٠)، (٧٩١)، (٧٩٢)، (٧٩٣)، (٧٩٤)، (٧٩٥)، (٧٩٦)، (٧٩٧)، (٧٩٨)، (٧٩٩)، (٨٠٠)، (٨٠١)، (٨٠٢)، (٨٠٣)، (٨٠٤)، (٨٠٥)، (٨٠٦)، (٨٠٧)، (٨٠٨)، (٨٠٩)، (٨١٠)، (٨١١)، (٨١٢)، (٨١٣)، (٨١٤)، (٨١٥)، (٨١٦)، (٨١٧)، (٨١٨)، (٨١٩)، (٨٢٠)، (٨٢١)، (٨٢٢)، (٨٢٣)، (٨٢٤)، (٨٢٥)، (٨٢٦)، (٨٢٧)، (٨٢٨)، (٨٢٩)، (٨٣٠)، (٨٣١)، (٨٣٢)، (٨٣٣)، (٨٣٤)، (٨٣٥)، (٨٣٦)، (٨٣٧)، (٨٣٨)، (٨٣٩)، (٨٤٠)، (٨٤١)، (٨٤٢)، (٨٤٣)، (٨٤٤)، (٨٤٥)، (٨٤٦)، (٨٤٧)، (٨٤٨)، (٨٤٩)، (٨٥٠)، (٨٥١)، (٨٥٢)، (٨٥٣)، (٨٥٤)، (٨٥٥)، (٨٥٦)، (٨٥٧)، (٨٥٨)، (٨٥٩)، (٨٦٠)، (٨٦١)، (٨٦٢)، (٨٦٣)، (٨٦٤)، (٨٦٥)، (٨٦٦)، (٨٦٧)، (٨٦٨)، (٨٦٩)، (٨٧٠)، (٨٧١)، (٨٧٢)، (٨٧٣)، (٨٧٤)، (٨٧٥)، (٨٧٦)، (٨٧٧)، (٨٧٨)، (٨٧٩)، (٨٨٠)، (٨٨١)، (٨٨٢)، (٨٨٣)، (٨٨٤)، (٨٨٥)، (٨٨٦)، (٨٨٧)، (٨٨٨)، (٨٨٩)، (٨٩٠)، (٨٩١)، (٨٩٢)، (٨٩٣)، (٨٩٤)، (٨٩٥)، (٨٩٦)، (٨٩٧)، (٨٩٨)، (٨٩٩)، (٩٠٠)، (٩٠١)، (٩٠٢)، (٩٠٣)، (٩٠٤)، (٩٠٥)، (٩٠٦)، (٩٠٧)، (٩٠٨)، (٩٠٩)، (٩١٠)، (٩١١)، (٩١٢)، (٩١٣)، (٩١٤)، (٩١٥)، (٩١٦)، (٩١٧)، (٩١٨)، (٩١٩)، (٩٢٠)، (٩٢١)، (٩٢٢)، (٩٢٣)، (٩٢٤)، (٩٢٥)، (٩٢٦)، (٩٢٧)، (٩٢٨)، (٩٢٩)، (٩٣٠)، (٩٣١)، (٩٣٢)، (٩٣٣)، (٩٣٤)، (٩٣٥)، (٩٣٦)، (٩٣٧)، (٩٣٨)، (٩٣٩)، (٩٤٠)، (٩٤١)، (٩٤٢)، (٩٤٣)، (٩٤٤)، (٩٤٥)، (٩٤٦)، (٩٤٧)، (٩٤٨)، (٩٤٩)، (٩٥٠)، (٩٥١)، (٩٥٢)، (٩٥٣)، (٩٥٤)، (٩٥٥)، (٩٥٦)، (٩٥٧)، (٩٥٨)، (٩٥٩)، (٩٦٠)، (٩٦١)، (٩٦٢)، (٩٦٣)، (٩٦٤)، (٩٦٥)، (٩٦٦)، (٩٦٧)، (٩٦٨)، (٩٦٩)، (٩٧٠)، (٩٧١)، (٩٧٢)، (٩٧٣)، (٩٧٤)، (٩٧٥)، (٩٧٦)، (٩٧٧)، (٩٧٨)، (٩٧٩)، (٩٨٠)، (٩٨١)، (٩٨٢)، (٩٨٣)، (٩٨٤)، (٩٨٥)، (٩٨٦)، (٩٨٧)، (٩٨٨)، (٩٨٩)، (٩٩٠)، (٩٩١)، (٩٩٢)، (٩٩٣)، (٩٩٤)، (٩٩٥)، (٩٩٦)، (٩٩٧)، (٩٩٨)، (٩٩٩)، (١٠٠٠).

جامع الأصول وغيره.

وأعجب من ذلك ما ذكره البعاني في كتابه^(١) لا يسع السجلات جملته. فشرط الشيعين في صحيحهما - ألا يدخلوا فيه إلا ما صح عندهما، وذلك ما رواه عن أبي الحسن^(٢) اثنان تصاعداً، وما نقله عن كل واحد من الصحابة أربعة من التابعين وأكثر، وأن يكون عن كل واحد من التابعين أكثر من أربعة^(٣).

قال شيخ الإسلام وهو كلام من لم يمارس الصحيحين أدنى مدرسة؛ فلو قال خاتل: ليس في إكثار حديث واحد بهذه الصفة لما أجد.

وقال ابن العربي^(٤) في شرح الموطأ: كان مذهب الشيعة إذا الحديث لا يثبت حتى يرويه اثنان، قال: وهو مذهب جليل، بل رواه الواحد من الواحد صحبة إلى النبي ﷺ.

وقال في شرح البحاري عن^(٥) حديث «الأعمال»^(٦): يفرده به عمره، وفيه جاء من ضيق أبي سعيد، يرواه الثوري بإسناد ضعيف^(٧).

فإن: وحديث عمر - وإن كان طريقه واحداً، وإنما في البحاري كتابه على حديث يرويه أكثر من واحد - فهذا الحديث ليس من ذلك الغرض؛ لأن عمر رواه على المنبر مختصراً لأعيان من الصحابة، فصار كالجميع شديداً؛ فكان عمر ذكرهم لا آخرهم.

قال ابن رشد: وقد ذكر ابن حبان في أول صحيحه أن ما رواه أبي العربي وغيره، من أن شرط الشيعة ذلك - مستحق الوجود.

الثاني من الصحيح المتفق عليه: الحديث المصريح بقول آدمي من القدر رواه الثقات الحفاظ إلى الصمدية. وأما لهذا الصحابي إلا رواه واحد، وذكر الحاكم أمثاله ملك ثم قال: أولم يحرج البخاري ومسلم هذا النوع من الحديث في الصحيحين؟^(٨) لكن مراد الحاكم هذا كالحديث الصحيحين، لأن قوله هذا:

(١) هو محمد بن سعد بن منجد البغدادية. الإسهلي: لم يكن، ثم ذكر أبو العباس من حفاظ الحديث، وبلغ رواه الأئمة من علوم الدين، من كتبه «التراجم» من التواضع، «أعلامه الأخوية» في شرح الترمذي، «أحكام الخرافة»، وغيرها. مات سنة ٤٣٠ هـ.
بغير روايات الأعيان (١/ ٤٨٩)، الرواية الرويات (٤/ ٢٣٠)، لأعلام (٦/ ٢٢٠).

(٢) في ج ١ عند.

(٣) أخرجه البخاري (١/ ١٤٥-١٤٧)، ومسلم (١/ ١٤٧-١٤٨)، وأصحاب السنن وغيرهم.

(٤) عزاه الثوري الرضا (١/ ١٢٠٩) من حديث أبي سعيد، وعن أبي حمزة. أحط فيه نوح بن حبيب، ولم يأت عليه، وأبو له أعلم من أبي سعيد، انتهى. قلت: رواه عن أبي سعيد أبو نعيم في، لحاية (١/ ٢٤٢)، والعقابي في مسند الشهاب (١٧٧٣).

قوله: «ويجب منه: كيف يدعى عليهما ذلك، ثم يزعم أنه مدح باطل» غلبت شعري من^(١) أعلمه بأنهما اشترطتا ذلك؟ إن كان مقولاً فليبين طريقه لنسب فيها، وإن كان عرجه بالاستشراء فقد وهم في ذلك، ولقد كان يكف في ذلك أول حديث في البخاري، وما اعتذر به عنه فيه نقضه، لأن عمر لم يفرده به وحده بل انفرد به جماعة عنه، وانفرد به محمد بن إبراهيم عن جماعة، وانفرد به يحيى بن سعيد، عن محمد، وعن يحيى لعددته رؤيته^(٢).

وأيضاً فكون عمر قاله على العبر، لا يسد لهم أن يكون ذكر السامعين به هو عندهم؛ بل هو محتجب للأمرين، وبما لم ينكروا^(٣) لأنه عندهم نقض، فلو حدثهم بما سمع يسامعوه قط لم ينكروا عليه. اهـ.

وقد قال بالشرط رحيل عن رحيل في شرط القبول - إبراهيم بن إسماعيل بن غالب؛ وهو من المتفهاء المحدثين، إلا أنه مهجور القول عند الأئمة؛ لجهله إلى الاعتزال، وقد كان الشافعي يرد عليه ويحذر منه.

وفإن أبو عبيد مجاني من المستعزلة لا يقبل الحصر إذ روى العدل الواحد، إلا إذا انقسم إليه خبر عدل آخر. أو غرضه موافقة فظاهر الكتاب، أو ظاهر خبر آخر، أو يكون مستتراً بين الصحابة، أو عندهم بحكمه أو الحسن القسري في المصنف.

وأما الأستاذ فهو مصور المسمى عن أبي علي أنه لا يقبل إلا إذا روى أربعة.

وللمعتزلة في رد خبر الواحد خفج، منها: قصة ذي الدين، وتكون النسب ثمرة توفيق في خبره حتى تابعه عليه غيره^(٤)، وقصة أبي بكر حين توفيق في خبر الصغيرة في ميراث

(١) من د. ب. ب.

(٢) قال لعطاء بن سحر في الصحيح (١٩٩/١) وروى بهذا الخبر غلط من روى أن حديث عمر متواتر، إلا أن شبل على التواتر المسمي؛ فيحصل: نعم؛ قد تواتر من يحيى بن سعيد، فمكن محمد بن علي بن سعيد الثقات، وهذا أنه روى من يحيى مثلاً وخمساً فمضاه وسرد لمدح أو تقدم ابن منه فحلول الثلاث.

(٣) وروى تلك القصة جماعة من الصحابة منهم: عمار بن حصين، وعبد الله بن مسعود، وأبو هريرة، وحديثهم في الصحيح، رأس عمر وأستاذ صحيح. أما حديث عمران بن حصين؛ فأخرجه مصنف (١٠١-١٠٧)، وأما حديث أبي مسعود؛ فأخرجه البخاري (١٠١)، ومسلم (٩٢-١٠٧)، وليس فيه ذكر ذي الدين. ولما حدثت أبي هريرة فأخرجه البخاري (١٢٣٨)، ومسلم (٩٧-٩٨)، ولطفاً قال رسول الله ﷺ انصرف من شئ، فقال له ذو الدين: ألصقت عضداً أم حديث به رسول الله؟ فقال رسول الله ﷺ: أصدي ذو الدين؟ فقال الناس: نعم؛ فقال رسول الله ﷺ: فمضى ثلثين آخرين، ثم سلم، ثم كثر فحدث مثل مسعود أو أطول، ثم رفع، وانقطع لبخاري.

الجلدة حتى تابعه محمد بن مسلمة^(١)، وقصة عمر حين توقفه عن خبر أبي موسى في الاستدنان حتى تابعه أبو سعيد^(٢) وأحجب عن ذلك كله.

فأما قصة ذي الندين: فلما حصل التوقف في خبره، لأنه أخبره عن فعله ﷺ، وأمر الصلاة لا يرجع المصلي فيه إلى خبر غيره، بل ولو بلغوا حد التواتر، فلملحه إنما تذكر عند إخبار غيره، وقد بعث ﷺ رسوله وحداً واحداً إلى الملوك، ووفد عليه الأحاد من القبائل مسلمهم ابن قيسهم، وكانت الحجة قائمة بأخبارهم عنه مع عدم اشتراط التردد وأما قصة أبي بكر: فلما توقف: إرادة للزيادة في التوثيق، بعد قل خبر عائشة وحدها في قدر كفن النبي ﷺ^(٣).

وأما حديث عمر فخرجه أبو داود (١٠١٧)، وابن ماجة (١٣٧٢)، وابن خزيمة (١٠٣٤) أخرجه مالك (٥١٣/٢)، وأحمد (٢٣٥/٤)، وأبو داود (٢٨٩١)، وأبو يعقوب (٦١٠٠)، والنسائي في الكبرى كما في المنتقى (٣٦١/٨)، وابن حبان (٦٧٢٤)، وأبو يعقوب (١٢٠٠)، وابن حبان (٦٠٣٢)، وابن الجارود (٩٥٩)، والحاكم (٣٣٨/٤)، وأبيهني (٢٢٤/٦) من طريق يسه بن زبيب أنه قال: جاءت الحقة إلى أبي بكر الصديق نسالة ميراثها؛ فقال لها: أبو بكر ما لك في كتاب الله شيء، وما علمت لك في سنة رسول الله ﷺ شيئاً، فأرجعي حتى نسأل لك، فلبس، سألت عائشة: فقال الصبيزة ابن طيبة: حضرت رسول الله ﷺ أعطاهما أسدس، فقال أبو بكر هل منعت عرك؟ فقام محمد بن مسلمة الأنصاري فقال مثل ما قال الصبيزة، فأفندها، بها أبو بكر الصديق، ثم جادت فحدثة الأخرى إلى عمر بن الخطاب سأله ميراثها، فقال لها: ما لك في كتاب الله شيء، وما كان انقصاء الذي نُصبي به إلا لعيرك، وما أنا برائد في غرائض شكا، ولك ذلك الصبر، فإن اجتمعتا بهر بينكما، وأبتكما حلت به مهرنا.

وهذا سند ضعيف لا خطه، قال الحافظ في التلخيص (١٨٦/٣): راسبه صحيح؛ لكنه جد، إلا أن صورته مرساة من قبضة لا يصح له سماع من الصديقين، ولا يمكن ظهوره للتمية، وقد أعلمه عبد الله - تبعاً لأن حرم - بالخطأ.

(٢) أخرجه البخاري (١٢١٤٥)، ومسلم (١١٥٣-٣٣) من طريق يسير بن سعيد عن أبي سعيد العمري، قال: كتب في مجلس من مجالس الأعيان جاء أبو موسى كأنه مدبر؛ فقال: ما كنت على عمر ثلاثاً، فتم يؤذن لي، فرجعت؛ فقال: ما مدبر؛ فقال: استأذنت ثلاثاً فلم يؤذن لي فرجعت؛ فقال رسول الله ﷺ: إنا منذ أن أنعمكم ثلاثاً فلم يؤذن لي، ففرجعت؛ فقال: والله لتبصن عليه بيعة، أنكم أهد سمع من النبي ﷺ؟ فقال أبي بن كعب: والله لا يقوم معك إلا أهدر قروم، فمكت أصغر القروم، فمكت معه، وأخبرت عمر أن النبي ﷺ قال ذلك.

(٣) أخرجه البخاري (١٣٨٧) عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: حدثت على أبي بكر - رضي الله عنه - فقال: في ثمانية السب ﷺ؛ قالت: في ثلاثة أثواب بيضاء سحرلت لبي فيها قصير، ولا حسان، وفكاه لها. في أبي يوم توفي رسول الله ﷺ؟ قالت: يوم الإثنين، قال: فأي يوم هذا؟

وأما قصة عمر: فإن أبا موسى أخيراً، بذلك الحديث عفت إنكاره عليه وجوعه، فتراد
تشت في ذلك^(٢١)، وقد قيل خبر ابن عوف وحده في: أحد الحرية من المجوس^(٢٢)، وفي
المرجوع عن البلد الفقي فيه العفاجون^(٢٣)، وغير الصحاح من سببان في ترويت امرأة
تسمى^(٢٤).

قلت: وقد استدلل البيهقي في المدخل على ثبوت الخبر بالآحاد.
بحديث: أنشتره عبد الله بن سبيع مقلتي، فوساه، فأراه، وفي نسخة: فسمع منا حديثاً
يقلعه غيره^(٢٥).

وبحديث: الصحاحي. سمعنا الناس يقاء في صلاة الصبح، إن أذهب أب، فقال: إن

= قال: يوم الإثنين قال: أرحوا لباسي وبين قليل صدر إلى ثوب عليه كان يرمي به، به
روى من بعده، قال: المصنف: قد روي هذا بزيادة عليه لومين فأنفقوا بها، قلت: إن هذا خبر
قال: إن الحي أعتل بالحد من الثمن، إجماعاً من لثمة، فلم يوثق حتى أمسى من لثة لثمة،
ودفن قبل أن يصبح.

(٢١) أخرجه مسلم هذه النسخة (٣٧-٢١٥٦) من حرر في رواية عن أبي موسى
وفي آخرها قول عمر: وإني وجدنا جدي عبد الله عليه السلام، وقد لم يعد بيعة من بعده، فلما
أن جاء بالمشي وجدته، قال: يا أبا موسى، ما تقول؟ قال: حدثت قال: أما في ثوبه قال
[أبي] عمر، عدلي، قال: إن الله ليدل [أبي] من كعبه، ما يقول هذا؟ قال: سمعت رسول
الله ﷺ يقول ذلك يا بني، فخطاب: فلا تكلمن عدلاً ما لي أصحاب رسول الله ﷺ قال: سمعت
أباه أيضاً سمعت ثلاً، وأجبت أن تكتب.

(٢٢) أخرجه البخاري (٣١٥٦، ٢١٥٧) من طريق ثالثة من عبدة، قال: كنت كاتباً لعمر، من معاوية عم
الأنصبي، فأنا كتاب عمر من الخطاب قبل موته سنة؟ تريد أبيع كل ذي منة من المجوس، ولم
يكن عمر أحد الحرية من المجوس، حتى شهد عبد الله خبره، عوف أن وعد به بكذا أخذها من
مجنوس عمر.

(٢٣) أخرجه البيهقي (٥٧٢٠)، ومسلم (٢٢٦٩، ١٠٠) من طريق عبد الله بن عباس، أن عمر بن أبي
الشمس، طاراً كان سرق عليه أنه أتاه له، رجع ذلك، وأخبره عبد الله عن من عوف أن رسول الله ﷺ
قال: إذا سمعت به بأمر، فلا تقصروا عليه، وإذا وقع بؤس أو شيء فلا تخرجوا منه^(٢٦).
وأما جاء أيضاً مطرلاً من طريق عبد الله بن عباس، أنه سمع النبي ﷺ يقول: إذا وقع بؤس أو شيء فلا تخرجوا منه^(٢٧). ومسلم
(٢٢٦٩، ٩٩، ٩٨).

(٢٤) أخرجه عبد البر (١٧٧٤١، ١٧٧٠٥)، وأحمد (١٥٢٢٣)، وأبو داود (٢٩٢٠)، وأبو حمزة
(١١١٥)، والبيهقي (٦٢١٣)، وابن ماجه (٢٦٤٩)، والبخاري (٨٢٣٩).
(٢٥) من طريق: أبو حمزة عن سعد بن الصمت، أن عمر كان يقول: الدنيا للعاقبة، ولا رث المرأة
من ذرية زوجها شيئاً، حتى كتب إليه الصحاح من سببان، أن السبب في ذلك امرأة تسمى العفاجي من
ذرية زوجها، قال: الفردوسي: حسن صحيح.

(٢٦) هذا الحديث من حديث: أبو حمزة عن سعد بن الصمت، أن عمر كان يقول: الدنيا للعاقبة، ولا رث المرأة

رسول الله ﷺ قد أنزل الله عليه أثيلة فرساناً، وقد أمر أن يسبق الكعبة، فسبقوه - وكانت وجوههم إلى الشام - فاستدوا إلى الكعبة^(١).

قال الشافعي: فقد تركوا قبله كانوا سلبها خير واحد، ولم يذكر ذلك عليه ﷺ ويحدث الصحيحين عن أنس: إني ألقاه أسفي أباً طلحة وفلاناً وفلاناً، إذ دخل رجل من أهل بني نضلة الحبر؟ قلنا: وما ذلك، قال: خربت الخمر؛ قال: أهرق هذه الفلال يا أنس، قال: قد سألو عنها ولا واجهوه بعد خير الرجل^(٢).
ويحدث إسناده علياً إلى لموقف بأول سورة يراء^(٣).

ويحدث يزيد بن شيبان: كنا معزة فأتانا بن مزيع الأصاري، فقال: إني رسول رسول الله ﷺ إليكم، بأمره أن تعمروا على مشاعركم هذه^(٤).

ويحدث الصحيحين، عن سلمة بن الأكوع: كنت رسول الله ﷺ يوم عاشوراء رجلاً من الأنسلم ينادي في الناس: إن اليوم يوم عاشوراء، فمن كان أكل فلا يأكل شيئاً...^(٥)، الحديث^(٦)، وغير ذلك.

وقد ادعى ابن حبان نقض هذه الدعوى، فقال: إنه يرويه اثنين عن حسين بن علي بن بشير - لا توجد أصلاً، وسيأتي تقرير ذلك في الكلام على التعزيز.

ولعل الأستاذ أبو منصور البغدادي: أن معجمهم لشرط في قولهم في خبر أن يرويه ثلاثة عن ثلاثة إسناده، واشتراط معجمهم أربعة عن أربعة، وبعضهم خمسة عن خمسة.

أخرجه أحمد (١/٢٣٦)، والترمذي (٢٦٥٧، ٢٦٥٨)، وابن ماجه (٢٣٢)، وأبو يعلى (٥١٦٦).

(٥١٩١)، وابن حبان (٦٦، ٦٩، ١١٩)، وغيرهم.

وفان الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

(١) أخرجه البخاري (٤٠٣)، ومسلم (١٣-١٢) من حديث عبد الله بن عمر.

(٢) أخرجه البخاري (٢٦٦٧)، ومسلم (١٩٩٠-٩٢) من طريق عبد العزيز بن صبيح عن أنس، ٩.

(٣) أخرجه أحمد (٢٦٢، ٢٦٣)، وفي فضائل الصحابة (٩١٦)، والترمذي (٣٠٩٥)، والنسائي في

الكبرى (١٢٨/٥)، ولم (٨٤١٠٠)، وأبو يعلى (٣٠٩٥)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢٥٥٨،

٢٥٥٩) من حديث أنس، قال: بعث النبي ﷺ في ليلة مع أبي بكر، ثم دعاه فقال: لا يسعي

لأحد أن يبيع هذا إلا رجلاً من أهلي، فاعاد عبد الله، إياه، قال الترمذي: هذا حديث حسن

غريب.

(٤) أخرجه الحميدي (٥٧٧)، وأحمد (١٢٧/٤)، وأبو داود (١٩٩٩)، والترمذي (٨٨٣)، والنسائي

(٢٥٥/٥)، وابن ماجه (٣٠١٩)، وفي حديث (٢٨١٨، ٢٨١٩)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار

(١٢٠٤)، والحاكم (١٦٩/٦)، وإسناده صحيح.

وَإِذَا قِيلَ: صَحِيحٌ لِهَذَا مُتَّفَقٌ، لَا أَنَّهُ مُقْطُوعٌ بِهِ، وَإِذَا قِيلَ: غَيْرُ صَحِيحٍ،

وَبَعْضُهُمْ سَبْعَةٌ عَنِ سَعْدِ. [انتهى] ^(١)

(وَإِذَا قِيلَ): هَذَا حَدِيثٌ (صَحِيحٌ، مُتَّفَقٌ، مُتَّصِلٌ، أَوْ): مَا تَصِلُ سِدَّةُ مَعَ الْأَوْصَافِ الْمَذْكُورَةِ، قَبْلَهُ: عَمَلًا بِظَاهِرِ الْإِسْنَادِ. (لَا أَنَّهُ مُقْطُوعٌ بِهِ) فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، لِحُجُوزِ الْخَطَأِ وَالْتِسَابِ عَلَى الثَّقَةِ، حَلَالًا لِمَنْ قَالَ: إِنَّ خَيْرَ لَوْحَةٍ يَرْجَبُ الْبَطْخَ، حِكَاةُ ابْنِ الصَّخَاغِ عَنْ تَوْمٍ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَغَزَاهُ الْيَاقِينِي ^(٢) لِأَحْمَدَ، وَابْنِ خُوَيْزِمَةَ إِذَا أَمَّاكَ، وَإِنْ نَزَعَهُ بِهِ الْحَازِرِيُّ ^(٣)؛ بَعْضُهُمْ رَجَوهُ نَحْوُ مَنْ فِيهِ، وَحِكَاةُ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ عَنْ حَبِيبِ الْكُرَابِيِّ، وَابْنِ حَزَمٍ ^(٤) عَنْ دَاوُدَ.

وَحَكَى السَّهْلِيُّ عَنْ بَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ ذَلِكَ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ فِي إِسْنَادِهِ إِمَامٌ مِنْ مِثْلِ أَحْمَدَ وَسُفْيَانَ، وَلَا قَلِيلٌ يَوْجِبُهُ.

وَحَكَى الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ فِي انْتِبَهِرَةٍ عَنْ بَعْضِ الْمُحَدِّثِينَ ذَلِكَ فِي حَدِيثِ مَالِكَ تَلَعَ عَنْ ابْنِ عَمْرِو وَشِبَعِ.

أَمَّا مَا أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا فَمِثْلَانِي الْكَلَامَ فِيهِ ^(٥).

(وَإِذَا قِيلَ): هَذَا حَدِيثٌ (غَيْرُ صَحِيحٍ) - لَوْ قُلْنَا: ضَعِيفٌ؛ لَكَانَ أَخْصَرَ وَأَسْلَمَ مِنْ

(١) أخرجه البخاري (١٩٢٤، ١٧٢٦٥) ومسلم (٣٦٥-٣٢٤).

(٢) سقط في أ، ب، ط.

(٣) هو أحمد بن سليمان بن خلف التجلي القرمي الساسي، من رجال الحديث، وله سنة ١٠٣ هـ بياضة في الأندلس، ونقله بجماعة، منهم انطوطوس، والجليني، وكان له مناظرات مع ابن سزيم. من كتبه: «التراجم»، «إحكام النصوص في أحكام الأصول»، وغيرهما. مات سنة ١٦٣ هـ. ينظر: «ذاكرة الحفاظ» (٣٧٠/٣٣)، «المناقب» (١٠/١).

(٤) هو محمد بن علي بن عمر الشيبلي الحازري، أقر عبد الله، فعلت من فقهاء المالكية، سر تصانيفه «المعلم بفرق مسلمة»، «التقليد»، «التكليف والإنباء»، وغيرها. مات سنة ٥٥٣ هـ. ينظر: «وفات الأعيان» (١/١٨٦)، «الأعلام» (٦/٦٧٤).

(٥) هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم انصافري، أبو محمد، عالم الأندلس في عصره، وأحد أئمة الإسلام. كان من صدور الباطنيين، فقيهاً، افتقاراً بسبب الأحكام من الكتب والبشارة، بعيداً عن المعاصرة. كان من علمانيين المعصية والتقليد، وكان شديد التمسك. حتى قيل: لمعاد ابن حزم وسيف الحجاج شققتان. من كتبه: «المعالي»، «المعالي في الأصول والأحكام والاصح»، «مجموعه الأحكام»، وغيرها. مات سنة ٤٥٩ هـ. ينظر: «وفات الأعيان» (١/٢١٠)، «الأعلام» (٥/٢٥١).

(٦) ذهب ابن رجب في آخرين إلى أنَّ «صحيح» تفرد اللحن، وقال في «مجلد العبد»: «إِنْ مَا هُوَ مُقْطِعٌ أَوْ يَبْقَى لَا يُرْضَعُ مِنْ مُفْرَدِهِ، وَأَحَادِيثُ الْمُصَحِّحِينَ يَرْجَحُ بَيَّهَا». لَمْ.

فَمَنْ: ثُمَّ يَجْعَلُ: مَنْ:

وَالْحَقُّ أَنَّهُ لَا يَجُزُّ فِي إِثْبَاتِهِ أَضَحُّ الْأَسْبَابِ مُطْلَقًا،

وذكر أبو الحسن^(١) فيه - (فعمدنا، لم يصح إسناده) على شرط المذكور، لا أنه كذب في نفس الأمر؛ لجوار صدق الكذب وإصابته من هو كثير الخطأ.

(والمتأثر أنه لا يجوز في إسناده أنه أصبح الأسانيد مطلقاً) لأن تفاوت مراتب الصفحة مؤثرت على نمط الإسناد من شروط الصحة، ويعز وجود أعلى درجات القبول في كل واحد من رجال الإسماء الكاتبين في ترجمة واحدة؛ ولهذا اضطرب من خاص في ذلك إذ لم يكن عنده استغناء تام؛ وإنما رجع كل منهم بحسب ما نرى عنده خصوصاً إسناده بلده، لكثرة اعتناك به، كما يرى المخطيب في الجامع من طريق أحمد ابن محمد القاسمي، سمعت محمود بن غيلان يقول: فبني لوكيع بن الحجاج: هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، وأفتح بن حميد عن أنس عن عائشة، وسفيان عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة، أيهم أحب إليك؟ قال: لا بعدني بأهل بلدي أحداً، قال أحمد ابن محمد: فأنا فأقول: هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أحب إليّ: هكذا. وأبني أصحنا بقدمه (٧).

فالحكم حينئذ على إساد معين بأنه أصبح على الإطلاق مع عدم اتفاقهم - فراجع بغير مرجع.

وذهب جمهور العلماء إلى إفادة أحاديث الصحيحين للرفع، ومن ذهب إلى ذلك: أبو إسحاق الإسفريني، وأبو حنيفة، وأبو الغضائري، وابن الصلاح، وابن تيمية، والعلاني، وابن كثير، وألباني، وغيرهم، وحكى الإجماع على ذلك غير واحد منهم.

وفاء أبو إسحاق الإعرابي: «فعل البعثة مسحور على أن لا حار التي اشتمل عليها
الصباحان» - يقطع بعثة أمهها ومثورها، ولا يحصل اختلاف فيها بحال، وإن حصل بذلك
اختلاف من طرفها ورثتها

قال: من خالف حكمه "عبر" عنها. وليس له تأويل مطلق للتعبير - فغضا حكمه - لأن هذه الأخيرة نلفظها لأمة بالقول. واجم: الله العظيم! بالحقوقي (١٦/٢٠).

وقال: «شرح مسلم للقنوي (١٩/٦)»، وشرط الأئمة الحنفية (ص/١٥)، ومقدمة ابن الصلاح (ص/١٧٧-١٧٩)، ومقدمة في أصول الفقه (ص/٦٦-٦٩) والفتاوى (١٨٨/٤-٤٨)، والبسوفه (ص/١١١، ١٢٤)، والفتاوى الجرد في فقه النجاشي الفساده (ص/١١٢)، والنايت الفسحت (ص/٣٤)، والفتاوى حقه بعه من العلماء والأحكام (ص/٦٢-٦٣).

(١) كذا، ولا إشكال أصلاً: إذ الحسن ممدوح في التصحيح عند الأئمة العتقديين، ولعلك سمعته يقره الزمخشري والخطيب وغيرهما بحيث سئل عن كذاهم في الاصطلاح. وقد مضى نحو هذا المعنى قديماً.

(٤) أخرجه الخطيب في التجميع لأحسان الرازي وكتاب التجميع (٤٦٠/٢) رقم (١٩٨١).

ورقيل: أصحها: الزهري عن سالم عن أبيه، ورقيل: الزهري عن سعد بن عبد الله عن علي.

قال شيخ الإسلام: مع أنه حكى لجمهور المصنف ترجيح بعضها عن بعض من حيث حفظ الإمام الذي رجح، وإنما لم يشأ ذلك على الإطلاق، ولا يخلو النظر فيه من ناحية: لأن مصنف ما نقل عن الأئمة في^(١) ذلك بقيد ترجيح الترجيح الذي حكوه إياها بالأصحة على ما لم يقع له حكم من أحد.

تنبيه: عبارة ابن الصلاح: «والله يرى الأصحة من الحكم لإسناد أو حديث أو ما أصبح على الإطلاق».

قال العلاني^(٢): أما الإسناد فقد طرح حسنة دون، وأما الحديث: فلا يحفظ عن أحد من أئمة الحديث أنه قال: حديث كذا أصح لأعادي على الإطلاق، لأنه لا يلزم من كون الإسناد أصح من غيره ما أن يكون الخبر كذا، فلا يلزم ذلك ما حصر الأئمة إلا في الحكم على الإسناد انتهى.

وكأن المصنف عدله لذلك، لكن قال شيخ الإسلام: سألني أن من لازم ما قاله بعضهم: إن أصح الأسانيد ما رواه أحمد عن الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر - أن يكون أصح الأحاديث الحديث الذي رواه أحمد بعد الإسناد، فإنه لم يروى عنه غيره؛ فيكون أصح الأحاديث على رأي من ذهب إلى ذلك.

قلت: قد جزم بذلك الذهبي نفسه في حواشي كتابه، فقال في الحديث المذكور: إنه أصح حديث في الدنيا.

(ورقيل: أصحها) مطلقاً ما رواه أبو بكر محمد بن مسلم عن سعد الله بن عبد الله بن شهاب (الزهري عن سالم) بن عبد الله بن عمر (عن أبيه)، وهذا مذهب أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهوية، ورجح ذلك ابن الصلاح.

(ورقيل: أصحها) - محمد (بن سيرين عن ع. د.) السلفاني - فتح المصنف (عن علي) ابن أبي طالب، وهو مذهب ابن العربي والفلاس ومبطلين بن حرب، إلا أن شريك

(١) في نسخة: من.

(٢) خليل بن فكلدي: من عند الله، الإمام يذوق المحذور، بقية المصنف، صلاح، غير أن أبو سعيد الذهبي - ولد بمصر في ربيع الأول سنة أربع وتسعين وستمائة، أحد الفقهاء المشهورين، وهو إمام راس الوصفي، قال السخري: كان حكيماً، شاملاً، عازماً، أديباً، أرحم، والطلاق، مشهور، مصنف، متكلم، فاضل، صحيح الفقه، من تصانيفه: «المقارعة»، وهو كتاب عظيم مشتمل على علم الأصول والفروع، و«مناقب الرافضين»، «آيات العاديين»، «نهي بالغرض» في المحرم منه (إحدى عشر) مسألة، «نظم نواميسه» في طائفة (أكثر من ألف) مسألة، «نظم من ناهي الله» (٩٠٣).

وَقِيلَ: الْأَعْمَشُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ غُلْفَةَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَقِيلَ: الزُّهْرِيُّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ، وَقِيلَ: ذَلِكَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُفْرَةَ فَقِيلَ هَذَا قِيلَ: الشَّافِعِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُفْرَةَ.

قال: أجودها أبواب السنخباتي عن ابن سيرين، وابن السديني: عبد الله بن عون عن ابن سيرين، حكاها ابن الصلاح.

(وقيل): أصحابها سليمان (الأعمش عن إبراهيم) بن يزيد النخعي (عن علفمة) بن قيس (عن عبد الله بن مسعود)، وهو مذهب ابن معين، صرح به ابن الصلاح.

(وقيل): أصحابها (الزهري عن) زين العابدين (علي بن الحسين عن أبيه) الحسين (عن) أبيه (علي) بن أبي طالب، حكاها ابن الصلاح عن أبي بكر بن أبي شيبة، والعراقي: عن عبد الرزاق.

(وقيل): أصحابها (مالك) بن أنس (عن نافع) مولى ابن عمر (عن ابن عمر) وهذا قول البخاري، وصدر العراقي به كلامه، وهو أمر جميل إليه الغوس، وتنجذب إليه القلوب.

روى الخطيب في الكفاية عن يحيى بن بكير أنه قال لأبي ورعة الرازي: يا أبا زرعة، ليس ذا زعزعة، عن ورعة؟ إنما ترفع السر فتظفر إلى الشيء ﷺ والصحابة: حدثنا مالك عن نافع عن ابن عمر.

(فعلى هذا قيل) عبارة ابن الصلاح: وثني الإمام أبو منصور عبد القاهر بن طاهر الشيباني أن أجل الأسانيد: (الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر) واحتج بإجماع أهل الحديث على أنه لهم يكن في الرواة عن مالك أجل من الشافعي، وبني بعض المتأخرين على ذلك أن أجلها: رواية أحمد بن حنبل عن الشافعي عن مالك؛ لاضافاً أهل الحديث على أن أجل من أخذ عن الشافعي من أهل الحديث: الإمام أحمد، وتسمى هذه الترجمة سلسلة الذهب، وليس في مسنده على غيره بهذه الترجمة سوى حديث واحد، وهو في الواقع أربعة أحاديث جمعها وسانها مسان الحديث الواحد، لم لم يقع لنا على هذه الشريطة غيرها، ولا خارج المسند.

أخبرني شيخنا الإمام نفي الدين الشافعي - رحمه الله - بقراءتي عليه، أنا عبد الله بن أحمد الحنبل، أنا أبو الحسن المرعشي، أخبرتنا زينب بنت مكي، ح: وأخبرني عليّ حسنة الدنيا - على الإطلاق -: أبو عبد الله محمد بن مغبل الحنبل مكنية منها، عن الصلاح بن أبي عمر المقدسي وهو آخر من روى عنه، أنا أبو الحسن بن البخاري وهو آخر من حدث عنه، قال: أنا أبو علي الرضاقي، أنا هبة الله بن محمد، أئيانا أبو علي

التميمي، أن أبو بكر الفطيفي^(١)، أنبأنا عبد الله بن أحمد، حدثني أبي، أنبأنا محمد بن إدريس الشافعي، أنبأنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال: لا يبيع بعضكم على بيع بعض، ونهى عن الخُش، ونهى عن بيع خيل الحيلة، ونهى عن المزانة، والمزانة بيع تاجر سائر كلاً، وبيع الكرم والزبيب كلاً^(٢). أخرجه البخاري معروفاً، من حديث مالك.

وأخرجها مسلم من حديث مالك، إلا أنه مني عن أبيه جبل الحيلة، فأخرجها من وجه آخر^(٣).

تنبيهات:

الأول: اعتراض غلطي^(٤) على التميمي في ذكره شاذي - برواية أبي حنيفة عن مالك؛ إن نظره إلى الجلالة، وابن وهب^(٥) والتميمي^(٦)، إن نظرنا إلى الإطاف.

قال شافعي في المحاسن الاصلاح: فأما أبو حنيفة فهو - وإن روى عن مالك كما ذكره مدرقطني^(٧) - لكن لم يشهر رواه عنه، كما شهد رواة الشافعي، لما الفهمي

(١) هو أحمد بن جعفر بن حسان بن مالك، أبو بكر الفطيفي، عالم بالحديث، كان مد القراء في مصر، من كتبه «القطب»، «مسند العشرة»، مات سنة ٣٦٨ هـ. بطل: الأعلام (١٠٧/١).

(٢) أخرجه أحمد (١٠٨/٢)، والحدِيث في مسند الشافعي (٦٩٢/٢) مؤتمراً.

(٣) الحديث بلفظ: لا يبيع بعضكم على بيع بعض (أخرجه البخاري (٢١٣٩)، ومسلم (٧/١١١)).

وأما النهي عن الخُش: أخرجه البخاري (٢١٣٢)، ومسلم (١٣/١٣٦).

وأما النهي عن المزانة: أخرجه البخاري (٢١٨٥)، ومسلم (٧٢١-١٥٤٢)، كل ذلك من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر.

وأما النهي عن بيع جبل الحيلة فأخرجه البخاري (٢١٤٣) من طريق مالك، وأما مسلم فأخرجه (١٥١٤) من طريق أبيه، و (١٥١٤) من طريق أبيه، تلاهما عن نافع.

(٤) هو مصطفى بن داود بن عبد الله الكنجري المصري الحنفي، أبو عبد الله، مؤرخ، من حفاظ الحديث، عارف بالأسانيد، تركي لأصل، مستعرب، من فعل مصر، من كتبه: الإكمال تهذيب لكتال، «معجم أعلام التهذيب»، «تاريخ الأسماء في سير أئمة القسوم»، وغيرها. مات سنة ٧٦٢ هـ. ينظر: الدور الكائن (٤/٣٥٦)، «تذكرة الأعلام» (١٩٧/١)، «الأعلام» (٢٧٥/٢).

(٥) عبد الله بن وهب بن مسلم المصري، أبو محمد، عليه من أصوات مالك، جميع بين اللغة والحدِيث والعبارة، من كتبه: الجامع في الحديث، و«موطأ»، مات سنة ١٤٧ هـ. بذكره الخليل (٢٧٧/١).

(٦) هو عبد الله بن مسلمة بن قعقبة الحارثي، من رجال الحديث الثقات، من أهل الحديث، سكن بصيرة، وأرضي بها سنة ٢٢١ هـ. ينظر: تهذيب التهذيب (٣١/١)، الأعلام (١٣٧/٤).

(٧) علي بن عمر بن أحمد بن مهدي، أبو الحسن الشافعي الشافعي، إمام عصر، في الحديث، وأول من صنف في القراءات وفقاً لها، من كتبه: «الأسانيد»، «الاعتقاد»، «المؤلفات والعتقاد»، «القصائد»، مات سنة ٢٨٥ هـ. بطل: «مات الأعلام» (٣٣١/١)، الأعلام (٣١١/١).

وابن وهب: فأين تنفع رتبتهما من رتبة الشافعي؟^(٨)

وقال العراقي فيما رأيته بخطه: رواية أبي حنيفة عن مالك - فيما ذكره المارقلطي في فرائده، وفي «المدخل» - ليست من روايته من إلتاف عن^(٩) ابن عمر - والمسألة مفروضة في ذلك. قال: نعم، ذكر الخطيب حديثاً كذلك في البراية عن مالك.

وقال شيخ الإسلام: أما اعتراضه بأبي حنيفة: فلا يحسن؛ لأن أبا حنيفة لم يثبت روايت عن مالك؛ وإنما أوردوها للمارقلطي، ثم الخطيب لروايتين وقعتا لهما عند يأسافين فيهما مقال، وأيضاً فإن رواية أبي حنيفة، عن مالك، إنما هي فيه ذكره في التداخلة، ولم يقصد الرواية عنه كشافعي الذي لازمه مدة طويلة، ونرا عليه الموطأ بنفسه.

وأما اعتراضه بابن وهب والقعني: فقد قال الإمام أحمد: إنه سمع لموطأ من الشافعي بعد سماعه له من ابن مهدي الراوي له عن مالك بكثرة، قال: لأنني رأيته فيه شيئاً ففعلت إعادته لسماعه ومخبرتها بالشافعي بأمر يرجع إلى الثبوت، ولا شك أن الشافعي أعلم بالحديث منهما.

قال: نعم، أطلق ابن المقدسي أن القعني أثبت الناس في الموطأ، والظاهر أن ذلك بالنسبة إلى الموجودين عند إطلاق تلك المقالة؛ فإن القعني عاش بعد الشافعي مدة، ويؤيد ذلك معارضة هذه المقالة بمثلها، فقد قال ابن معير مثل ذلك في عهد الله بن يوسف النيسبي.

قال: ويحتمل أن يكون وجه التقديم من جهة من سمع كثيراً من الموطأ من لفظ مالك؛ مثلاً: على أن السماع من لفظ الشيخ أنفق من الفراءة عليه، وأما ابن وهب: فقد قال غير واحد: إنه كان غير جيد التحصيل؛ فيحتاج إلى صحة النقل عن أهل الحديث إن^(١٠) كان أنفق الرواة عن مالك، ثم كان كثير اللزوم له.

قال: والموجب من ترويه المعترض بين الأئمة والأئمة، وأبو منصور إنما عبر به «أجل»، ولا يشك أحد أن الشافعي «جُلُ من هؤلاء»؛ لما اجتمع له من الصفات العقلية الموجبة لتقدمه، وأيضاً فزيادة إتقانه لا يشك فيها من له علم بأخبار الناس؛ فقد كان أكابر المحدثين بأنونه فيذكرونه بأحاديث أشكلت عليهم، فيبين لهم ما أشكل، ويرفقهم

(٨) في أ: فيما ذكره المارقلطي في فرائده.

(٩) سقط في أ، ب، ط.

(١٠) في ج: أنه.

على على عاصفة، فيعمون [هم] (١) ... محبون، وهذا لا يزوج فيه إلا ما على أو متعلق

قال: لكن إيوان (٢) كلام أبي منصور في هذا التفسير (٣) مطروء لأن إعراباً ترجيح ترجمة ذلك عن مانع عن أبي حمير عن عمار - إن لنا الأمانة ما وقع في العوداً: روايته فيه سواء من حيث الاشتراك في رواية ذلك الأستاذ، ويتم ما عثر به أبو منصور من أن التامع أحدهم، وإن شاء، التامع له نعم من ذلك، فلا شك أن عدد كثير من أصحاب مالك من حديثه خارج لعمري، من غير عدد الشافعي، فالمقام على هذا مقام تأمل، وقد نزع في أحمد بعض ما نزع في الشافعي من زيادة المعاصرة والتعليل لغيره كالرجوع مثلاً، ويجاب بعض ما تقدم

الفاشي ذكره في - وفقاً لابن الفلاح - في هذه المسألة خسة أقول، وبدي أنه لأمير.

وقال حجاج بن الشاعر: أصبح الأسانيد، شعبة عن قيادة عن سعد بن عبد الله بن يحيى عن شيوخه، هذه عبارة شيخ الإسلام في كتبه.

وعبارة الحاكم: قال حجاج: أصبح أحمد بن حنبل وأبو معين وأبو القاسم في جماعة فبدأوا أحود الأسانيد، فقال: إن ما هم في الحديث الأسانيد: شعبة عن قيادة عن سعيد بن المسيب عن عمرو بن أخى أم سلمة عن أم سلمة، ثم قال: عن ابن معين وأحمد ما سبق عنهما، وقال أبو معين: عبد الرحمن بن عاصم عن أبيه عن عائشة، ليس إسناده أثبت من هذا أسناده الحبيب في التكملة

قال شيخ الإسلام أبو حنبل: فعلى هذا لابن معين قولان. وقال سليمان بن داود شاذلي في أصبح لأسانيد يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة، عمو أم هريرة.

وعن حنبل بن هشام بن زارة قال: سألت أحمد بن حنبل في الأسانيد: قال: أيوب، عن مالك، عن ابن عمر، عن كذا من رواية حماد بن زيد، عن أيوب، في ذلك قول ابن حجر، والأحمد قولان.

(١) سقط من ...

(٢) في ب: لكن مراراً

(٣) سقط في أ، ب.

روى الحاكم في مستدرکه عن إسحاق بن راهويه قال: «إذا كان الراوي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ثقة فهو كأيوب عن نافع عن أبي عمرو» وهذا مشعر بحلقة إسناد أبيروء عن نافع عنه.

وروى الخطيب في الكفاية عن وكيع، قال: «أعلم في الحديث شيئاً أحسن إسناده من هذا: شعيب، عن عمرو بن مرة، عن مرة، عن أبي موسى الأشعري» وقال ابن المبارك والمحبلي: «أرجح الأسانيد وأحسنها: شعيب الثوري، عن مصور، عن إبراهيم، عن علفمة، عن هذا أنه من مسعود، وكذلك رجعها الشافعي» وقال النسائي: «أمرئ الأسانيد الثوري، فذكر منها: الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس، عن عمر».

ورجح أبو حاتم الثوري، مرجحة يحيى بن سعيد القطان، عن عبيد الله بن عمرو، عن نافع، عن ابن عمر.

وكذا رجع أحمد رواية عبيد الله، عن نافع عن رواية مالك، عن نافع. ورجح ابن معين ثرجمة يحيى بن سعيد عن عبيد الله بن عمرو، عن أنقاسم، عن عائشة.

الثالث قال الحاكم: ينبغي تخصيص الثموم في أصح الأسانيد بسحابي، أو بلد مخصص، بأن يقال: «أصح إسناده فلان أو الفلانين كذا، ولا نعم» قال: «أصح أسانيد الثموم: (إسماعيل بن أبي خالد، عن غيس بن أبي حازم، عنه» وأصح أسانيد عمر: الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن جده» وقال ابن حزم: «أصح طريق^(١) يروى في الأدب عن عمر: الزهري، عن الأسانيد بن يزيد، عنه».

قال الحاكم: «أصح أسانيد أهل البيت: جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي، عن أبيه، عن جده، عن علي، إذا كان الراوي عن جعفر ثقة» هذه عبارة الحاكم، ووافقه من نقلها، وفيها نظر: فإن التفسير في جده إذ عاد إلى جعفر، فجعله علي ثم يسمي من علي بن أبي طالب، أو إلى محمد، فهو لم يسمع من الحسين.

وحكى الترمذي في الدعوات عن سليمان بن داود أنه قال - في رواية الأخرج، عن

(١) في آ: حديث

عبيد الله بن أبي رافع، عن علي: هذا الإسناد مثل الزهري، عن سالم، عن أبيه.
ثم قال الحاكم: وأصح أسانيد أبي هريرة: الزهري، عن سعيد بن المسيب عنه،
وروي قبل عن البخاري، أبو الزناد، عن الأعرج عنه.
وحكى غيره، عن ابن المديني: من أصح الأسانيد: حماد بن زيد، عن أيوب، عن
محمد بن سيرين، عن أبي هريرة.

قال: وأصح أسانيد ابن عمر: مالك، عن نافع عنه.
وأصح أسانيد عائشة: عبيد الله بن عمر، عن القاسم عنها.
قال ابن معين: هذه ترجمة مشككة بالذهب.
قال: ومن أصح الأسانيد أيضًا: الزهري، عن عروة بن الزبير عنها.
وقد تقدم عن اندلسي قول آخر.

وأصح أسانيد ابن مسعود: سفيان الثوري، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عنه.
وأصح أسانيد أنس: مالك بن أنس، عن الزهري، عنه.
قال شيخ الإسلام: وهذا مما يتنازع فيه؛ فإن قتادة، وثابت السلمي أعرف بحديث أنس،
عن الزهري، ولهما من الرواة جماعة: فأثبت أصحاب ثابت: حماد بن زيد، وقيل: حماد
ابن سلمة، وأثبت أصحاب قتادة: شعبة، وقيل: هشام الدستوائي.

وقال البيهقي: روية علي بن الحسين بن علي، عن سعيد بن المسيب، عن محمد بن
أبي وقاص: أصح إسناد يروي عن سعد.

وقال أحمد بن صالح المصري: أثبت لأسانيد أهل المدينة: إسماعيل بن أبي حكيم،
عن عتبة بن سفيان^(١)، عن أبي هريرة.

قال الحاكم: وأصح أسانيد المكيين: سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن جابر.
وأصح لأسانيد البصريين: معمر، عن همام، عن أبي هريرة.

وأثبت أسانيد المصريين: الثوري بن سعد^(٢)، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير،
عن عتبة بن عامر. وأثبت أسانيد الخراسانيين: الحسين بن واقد، عن عبد الله بن بريدة،

(١) في ج: عبيد بن أبي سفيان، والمصواب ما أثبت.

ينظر: تهذيب الكمال (١٤/٢٦٤).

(٢) الثوري بن سعد بن عبد الرحمن النخعي، أبو الحارث، إمام أهل مصر، في عصره حدثنا وقتها، قال
ثلاثي. ثبت عنه من ذلك، إلا أن أصحابه لم يجمعوا عليه، مات سنة ١٧٥ هـ. ينظر: رجال
الأعيان (١/١٣٨)، حلية الأولياء (٧/٢١٨)، الأعلام (٥/٢٢٨).

عن أبيه. رُويت سنن الشافعيين: الأوزاعي. عن حماد بن عوف. عن الصحيح.
قال شيخ الإسلام بن حجر: ورجح بعض أئمتهم رواية سعيد بن عبد العزيز، عن
ربيع بن يزيد، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي ذر.
وقال عبد الله بن أحمد: من حديث عن أبيه. ليس بالكوفة أصح من هذا الإسناد. يحيى
ابن سعيد القطان، عن سفيان الثوري، عن سفيان الثوري، عن الحارث بن سويد، عن
علي.

وكأن جماعة لا يقدمون على حديث سجدة شبرا، حتى قال مالك: إذا خرج الحديث
عن الحجاز انقطع نخاعه. وقال الشافعي: إذا لم يوجد للحديث من الحجاز أصل، ذهب
نخاعه، حكاه الأصمدي في كتابه "الكلام"، ومنه أيضا: أن حديث حاء عن العراقي
وليس له أصل في الحجاز - فلا نخاع، وإن كان صحيحا، ما أريد إلا نصحت
وقال مدعي: قلت لأبي توبة: أيما أعلم بالنسبة: أهل الحجاز، أم أهل
العراق؟ فقال: بن أهل الحجاز. وقال الزهري: إذا سمعت ما لحديث العراقي فأزوده،
ثم أورد به.

وقال طائفة: إذا حدث العراقي ما حديث، والطرح تسعة وتسعين، وقال هشام
ابن عروة: إذا حدثك العراقي بأحد حديث فائق لثمانية وتسعين، وثلاث من الباقي في
شك، وقال الزهري: إن في حديث أهل الكوفة فائدة كثيرة. وقال ابن السارن: حديث
أهل المدينة صحيح، وإسنادهم قريب. وقال الخطيب: أصح طرق السنن: ما يرويه أهل
المعمرين: مكة ومدينة؟ فإن اندليس عنهم قليل، والكتب ورواه الحسن بن عديهم
عزير.

ولأهل اليمن روايات جيدة وطرق صحيحة إلا أنها قليلة، وموجعا إلى أهل الحجاز
أيضا. ولأهل البصرة من السنن الثابتة بالأسانيد الواضحة ما ليس لغيرهم مع كثرتهم،
والكوفيون منهم في الكوفة، غير أن رواياتهم كثيرة تدل على فائدة السلامة من العمل.
وحديث الشافعيين أكثره مراسيل ومنازع، وما اتصل منه مما أقدمه لفقهاء زمانه صالح،
وتعالت عليه ما يتعلق بالاعتراض.

وقال ابن تيمية^(١): اتفق أهل العلم بالحدث على أن أصح الأحاديث: ما رواه أهل
المدينة، ثم أهل البصرة، ثم أهل الشام.

(١) أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله، أبو العباس، تقي الدين بن أبيه. لإمام شيخ
الإسلام كان كثير فبحث في فروع حكماء، داعية إصلاح، أنه في الفقه والأصول، فصيح المسألة -

الزواجر : قال أبو بكر البردبجي : أجمع أهل النقل على صحة أحاديث الزهري ، عن سالم ، عن أبيه ، وعن سعيد بن المسيب ، عن أنس بن مالك ، من رواية مالك ، وابن عيينة ، وميمون ، والهيدي ، وعقيل ، ما لم يخلعوا ، فإذا احتجوا تؤلف به .

قال شيخ الإسلام : وقضية ذلك أن يحري هذا الشرط في جميع ما تقدم ، يقال : إنما يرمف بالأصححة ، حيث لا يكون ثمة مانع من اضطراب أو لسوف

[فوائد]

الأولى : تقدم عن أحمد أنه مسح الموطأ من الشامى ، وفوه من روايته عن جامع من ابن عمر لعدة الكثير ، ولم يتصل لاحتة إلا ما تقدم .

قال شيخ الإسلام في أماليه : لعله لم يحدث به ، أو حدث به وانقطع .

الثانية : جمع الحفاظ أبو الفضل العراقي في الأحاديث التي وقعت في المسند لأحمد ، والموطأ بالترجم المحممة التي حكاهها المصنف ، وهي المطلقة ، وبالترجم التي حكاهها المحقق ، وهي المقدمة ، ورسمها على أبواب الفقه ، وسدها بتقريب الأسيد .

قال شيخ الإسلام : وقد أحلى كثيرا من الأثر ، لكونه لم يجد فيها تلك الشريعة ، وفاته أيضا بعدة من الأحاديث ، على شرطه : لكونه تقيد بالكثيرين الذين أوردوا ، من كون الأحاديث المذكورة تنسب حصرها بالأبائ ، مع الاختصار البالغ .

قال : ولو قدر أن يعرج عارف لجميع الأحاديث الواردة ، بجميع شرحها المذكورة من غير تقييد بكتاب ، ونضم إليها الشرح الحرصة عليه - لكان كتابا جافا حائرا لأصح نصيح .

الثالثة : مما يندب هذه المسألة : أصرح الأحاديث المفيدة ، كنواعم : أصرح شيء في نياح كذا ، وهذا يرحم في جامع الترمذي كثيرا ، وفي ترويح لبحاري وغيرهما .

وقال المصنف في الأذكار : لا يلزم من هذه العبارة صحة الحديث : فإنهم يقولون : هذا أصح ما جاء في الباب ، وإن كان ضعيفا ، ومبراهم : أريجه ، أو أنه ضعفا .

ذكر ذلك عقب قول الدارقطني : أصرح شيء في فضائل لسور : فصل «قل هو الله أحد» ، وأصرح شيء في فضائل الصلوات : فصل صلاة النسيح ، ومن ذلك أصرح مسلسل ، ربياني في نوع المسلسل .

ل مصنفات كثيرة منها : «الغايي» ، «السياسة الشرعية» ، «الصارم المسؤول على شتم فرسونه» ، «جوامع نووي سنة ٧٢٨ هـ . ينظر : نواب الوفيات (١/١٥٠٣) ، الدرر الكامنة (١/١١١١) ، الإعلام (١/١١١١) .

الثانية : أول مصنف في الصحيح النجاشي - صحيح البخاري.

الرابعة : ذكر الحاكم هنا، واللفظي في محاسن الاصلاح - أو في الأسانيد؛ مقابلة لأصح الأسانيد، وذكره في فرع الصنف أن، وسأني إن شاء الله تعالى.

(الثانية) من مسائل الصحيح:-

(أ) أن مصنف في الصحيح النجاشي: صحيح الإمام محمد بن إسماعيل البخاري، وطلب في ذلك ما روى عنه إبراهيم بن معقل السبيعي، قال: كما عهد إسحاق بن راهويه فقال: لم جمعتم كتاباً مختصراً لصحيح سنة النبي ﷺ قال: موقع ذلك في قلبي! فأخذت لي جمع الجامع الصحيح.

وعنه أيضاً قال: رأيت رسول الله ﷺ وأنا أنفي ونفث بس يديه، ويبيدي مروحة أدب عنه؛ سألت بعض المعمرين؛ فقال لي: أت تدب عنه الكذب؛ فهو الذي حملني على إخراج الجامع الصحيح، قال: وألغته في بضع عشرة سنة.

وقد كانت الكتب قبله مجموعة ممزوجة بها الصحيح وغيره، وكانت لا تثار في عصر الصحابة وكبار التابعين غير مدونة، ولا مرقة؛ ليلان أذهانهم، وسه حفظهم، ولأنهم كانوا أهلوا أولاً عن كتابتها، كما ثبت في صحيح مسلم^(١)؛ خشية اختلاطها بالقرآن، ولأن أكثرهم كان لا يحسن الكتابة، فلما انتشر العلم في الأمصار، وكثر الابتداء من الخواارج والروافض - دوت ممزوجة بأنواع الصحابة، وفنوا في التبعية وغيرهم.

فأول من جمع ذلك: أبي جريح بكنة، وابن إسحاق، أو مالك بن عيسى، والربيع بن ضبيب، أو^(٢) سعيد بن أبي غزوية، أو^(٣) أحمد بن سلمة بن منصور، وسفيان الثوري بالكوفة، والأوزاعي بالشام، وعشيم بواسط، ومعمّر بن أبيهم، ويحيى بن محمد الحميد بالمرقي، وابن المبارك بخراسان.

قال العراقي، وابن حجر: وكان هؤلاء في عصر واحد ولا تدري أيهم سبق؟ وقد صنف ابن أبي ذئب، بالمدنية موطأ أكبر من موطأ مالك؛ حتى فعل لمالك: ما العادة في تصنيفك؟ قال: ما كان له يفي.

(١) أخرجه مسلم (٧٢: ٦٠٠٤) من حديث أبي سعيد الخدري، سرفراً. ولا تكبراً على من سلفه. عني عبد القزاق تليمة.

(٢) في أ: و.

(٣) في أ: و.

قال شيخ الإسلام: وهذا بالنسبة إلى الجمع بالأبواب، أما جمع حديث إلى مثله في باب واحد - فقد سئل إليه الشعبي: فإنه روي عنه أنه قال: هذا باب من الطلاق جسيم، وساق فيه أحاديث.

ثم تلا المذكورين كثير من أهل عصرهم، إلى أن رأى بعض الأئمة أن تفرّد أحاديث النبي ﷺ خاصة، وذلك على رأس المائتين؛ فصنف عبيد الله بن موسى العيسبي الكوفي مسنداً، وصنف مسدّد البصري مسنداً، وصنف أسد بن موسى الأموي مسنداً، وصنف نعيم بن حماد الخزازي المصري مسنداً، ثم اتفق الأئمة آثارهم، ففطن إمام من الحفاظ إلا وصنف حديثه على المسانيد: كأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وعثمان بن أبي شيبة، وغيرهم. اهـ.

قلت: وهؤلاء المذكورون في أول من جمع، كلهم^(١) في أثناء المائتين الثانية، وأما ابتداء تدوين الحديث، فإنه رفع على رأس المائة، في خلافة عمر بن عبد العزيز بأمره؛ فعن صحيح البخاري في أبواب العلم، وكتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم: «انظروا ما كان من حديث رسول الله ﷺ، فكتبه؛ فإني جفّت فزوس العلم وذهب العلماء»^(٢).

وأخرجه أبو نعيم في تاريخ أصبهان بلفظ: «كتب عمر بن عبد العزيز إلى الأفاق: انظروا حديث رسول الله ﷺ فاجمعوه»^(٣).

قال في فتح الباري^(٤): يستفاد من هذا ابتداء تدوين الحديث النبوي، ثم أفاد أن أول من دونه بأمر عمر بن عبد العزيز: ابن شهاب الزهري. تنبيه:

قول المصنف: «السجدة» زيادة على ابن الصلاح: احتراز بها عما اعترض عليه به، من أن مالكاً أول من صنف الصحيح، وثلاثه أحمد بن حنبل، وثلاثه الدارمي.

قال المرافي: والجواب أن مالكاً لم يفرّد الصحيح؛ بل أدخل فيه المرجل، واستنطع، والبلالغ، ومن يلاغاته أحاديث لا تعرف؛ كما ذكره ابن عبد البر^(٥)؛ فلم يفرّد الصحيح إذن.

(١) في ج: كبير.

(٢) صحيح البخاري ٢٦٢/١ - فتح الباري، قبل تحدث رقم (١٠٠).

(٣) تاريخ أصبهان ٣١٢/١.

(٤) فتح الباري ٢٦٣/١.

(٥) قاله ابن عبد البر في الاستدرك ٢٤١/١٠٠ (١٦٨) - بعد أن ذكر حديث مالك في أخبار الناس =

ثم نسلم، وهما أصح الكتب بعد القرآن، والبخاري أصحهما، وأكثرهما فوائد،

وقال مغلطاي: لا يخش هذا جونا؛ لوجود مثل ذلك في كتاب البخاري

قال شيخ الإسلام: كتاب مالك صحيح عند رعد من يلقاه عنى ما انشأه نظره من الاحتجاج بالمرسل، والاسطخام وغيرهما، لا على الشرط الحق تقدم المعرفة به.

قال: والفرق بين ما فيه من المضعف، وبين ما في البخاري - أن الذي في الموطأ هو كذلك مسموع لمالك غالباً، وهو حجة عنده. والذي في البخاري قد حذف إسناده عمداً، قصد التخفيف من كانه في موضع أمر موصلاً، أو قصد التنويه إن كان ما ليس غير شرطه، ليخرجه عن موضوع كتابه، وإنما يذكر ما يذكر من ذلك، تبييناً، واستشهاداً، واستتافاً، وتصحيحاً لبعض آيات، وغير ذلك مما بياني عند الكلام على التبعين.

فهو بهذا أن الذي في البخاري لا يخرجه من كونه مجرد به لصحيح بخلاف الموطأ، وأما ما يتعلق بسمعة أحمد، والدارمي فسباني الكلام فيه في نوع احسن عند ذكر المصنفين.

(ثم) تلا البخاري في تصنيف المصحح: (مسلم) من الاحتجاج، ناجده.

قال العراقي: وقد اعترض هذا بقول أبي الفضل أحمد بن سلمة: كنت مع مسلم بن الحجاج في تأليف هذا الكتاب سنة خمس ومائتين، وهما صحيح إنما هو الحسين؛ زيادة البناء والنون؛ لأن في سنة خمس كان عمر مسلم: سنة، بل لم يكن البخاري صنف بذلك؛ فإن مولده سنة أربع وتسعين ومائة.

(وهما أصح الكتب بعد القرآن) العزيز، قال ابن الصلاح: وأما ما رويناه عن الشافعي من أنه قال: ما أعسم في الأرض كتاباً أكثر صواباً من كتاب مالك، وفي لفظ عنه: ما بعد كتاب الله أصح من موطأ مالك - فذلك قبل وجود الكتابين.

(والبخاري أصحهما)، أي: المتصل فيه دون المتألق والتاريخ، (وأكثرهما فوائد)؛

وليك المقدر: لا أعلم هذا الحديث يروي حسناً ولا مرسل من وجوه من الروجاء إلا ما في الموطأ، وهو أحد الأربعة الأحاديث التي لا يخط في غير الموطأ.

أحداه: «إني لأرى لو أني...

والثاني: «إذا سألت نفعاً...

والثالث: «خسر خلقك ليس بما ساء من خلق...

والرابع هذا

وليس منها حديث منكر، ولا ما يذهب أهل...

راجع: «الشفاء الناجح من علوم ابن الصلاح» (١/ ١٠٦-١٠٧-١٠٨-١٠٩-١١٠-١١١-١١٢-١١٣-١١٤-١١٥-١١٦-١١٧-١١٨-١١٩-١٢٠-١٢١-١٢٢-١٢٣-١٢٤-١٢٥-١٢٦-١٢٧-١٢٨-١٢٩-١٣٠-١٣١-١٣٢-١٣٣-١٣٤-١٣٥-١٣٦-١٣٧-١٣٨-١٣٩-١٤٠-١٤١-١٤٢-١٤٣-١٤٤-١٤٥-١٤٦-١٤٧-١٤٨-١٤٩-١٥٠-١٥١-١٥٢-١٥٣-١٥٤-١٥٥-١٥٦-١٥٧-١٥٨-١٥٩-١٦٠-١٦١-١٦٢-١٦٣-١٦٤-١٦٥-١٦٦-١٦٧-١٦٨-١٦٩-١٧٠-١٧١-١٧٢-١٧٣-١٧٤-١٧٥-١٧٦-١٧٧-١٧٨-١٧٩-١٨٠-١٨١-١٨٢-١٨٣-١٨٤-١٨٥-١٨٦-١٨٧-١٨٨-١٨٩-١٩٠-١٩١-١٩٢-١٩٣-١٩٤-١٩٥-١٩٦-١٩٧-١٩٨-١٩٩-٢٠٠-٢٠١-٢٠٢-٢٠٣-٢٠٤-٢٠٥-٢٠٦-٢٠٧-٢٠٨-٢٠٩-٢١٠-٢١١-٢١٢-٢١٣-٢١٤-٢١٥-٢١٦-٢١٧-٢١٨-٢١٩-٢٢٠-٢٢١-٢٢٢-٢٢٣-٢٢٤-٢٢٥-٢٢٦-٢٢٧-٢٢٨-٢٢٩-٢٣٠-٢٣١-٢٣٢-٢٣٣-٢٣٤-٢٣٥-٢٣٦-٢٣٧-٢٣٨-٢٣٩-٢٤٠-٢٤١-٢٤٢-٢٤٣-٢٤٤-٢٤٥-٢٤٦-٢٤٧-٢٤٨-٢٤٩-٢٥٠-٢٥١-٢٥٢-٢٥٣-٢٥٤-٢٥٥-٢٥٦-٢٥٧-٢٥٨-٢٥٩-٢٦٠-٢٦١-٢٦٢-٢٦٣-٢٦٤-٢٦٥-٢٦٦-٢٦٧-٢٦٨-٢٦٩-٢٧٠-٢٧١-٢٧٢-٢٧٣-٢٧٤-٢٧٥-٢٧٦-٢٧٧-٢٧٨-٢٧٩-٢٨٠-٢٨١-٢٨٢-٢٨٣-٢٨٤-٢٨٥-٢٨٦-٢٨٧-٢٨٨-٢٨٩-٢٩٠-٢٩١-٢٩٢-٢٩٣-٢٩٤-٢٩٥-٢٩٦-٢٩٧-٢٩٨-٢٩٩-٣٠٠-٣٠١-٣٠٢-٣٠٣-٣٠٤-٣٠٥-٣٠٦-٣٠٧-٣٠٨-٣٠٩-٣١٠-٣١١-٣١٢-٣١٣-٣١٤-٣١٥-٣١٦-٣١٧-٣١٨-٣١٩-٣٢٠-٣٢١-٣٢٢-٣٢٣-٣٢٤-٣٢٥-٣٢٦-٣٢٧-٣٢٨-٣٢٩-٣٣٠-٣٣١-٣٣٢-٣٣٣-٣٣٤-٣٣٥-٣٣٦-٣٣٧-٣٣٨-٣٣٩-٣٤٠-٣٤١-٣٤٢-٣٤٣-٣٤٤-٣٤٥-٣٤٦-٣٤٧-٣٤٨-٣٤٩-٣٥٠-٣٥١-٣٥٢-٣٥٣-٣٥٤-٣٥٥-٣٥٦-٣٥٧-٣٥٨-٣٥٩-٣٦٠-٣٦١-٣٦٢-٣٦٣-٣٦٤-٣٦٥-٣٦٦-٣٦٧-٣٦٨-٣٦٩-٣٧٠-٣٧١-٣٧٢-٣٧٣-٣٧٤-٣٧٥-٣٧٦-٣٧٧-٣٧٨-٣٧٩-٣٨٠-٣٨١-٣٨٢-٣٨٣-٣٨٤-٣٨٥-٣٨٦-٣٨٧-٣٨٨-٣٨٩-٣٩٠-٣٩١-٣٩٢-٣٩٣-٣٩٤-٣٩٥-٣٩٦-٣٩٧-٣٩٨-٣٩٩-٤٠٠-٤٠١-٤٠٢-٤٠٣-٤٠٤-٤٠٥-٤٠٦-٤٠٧-٤٠٨-٤٠٩-٤١٠-٤١١-٤١٢-٤١٣-٤١٤-٤١٥-٤١٦-٤١٧-٤١٨-٤١٩-٤٢٠-٤٢١-٤٢٢-٤٢٣-٤٢٤-٤٢٥-٤٢٦-٤٢٧-٤٢٨-٤٢٩-٤٣٠-٤٣١-٤٣٢-٤٣٣-٤٣٤-٤٣٥-٤٣٦-٤٣٧-٤٣٨-٤٣٩-٤٤٠-٤٤١-٤٤٢-٤٤٣-٤٤٤-٤٤٥-٤٤٦-٤٤٧-٤٤٨-٤٤٩-٤٥٠-٤٥١-٤٥٢-٤٥٣-٤٥٤-٤٥٥-٤٥٦-٤٥٧-٤٥٨-٤٥٩-٤٦٠-٤٦١-٤٦٢-٤٦٣-٤٦٤-٤٦٥-٤٦٦-٤٦٧-٤٦٨-٤٦٩-٤٧٠-٤٧١-٤٧٢-٤٧٣-٤٧٤-٤٧٥-٤٧٦-٤٧٧-٤٧٨-٤٧٩-٤٨٠-٤٨١-٤٨٢-٤٨٣-٤٨٤-٤٨٥-٤٨٦-٤٨٧-٤٨٨-٤٨٩-٤٩٠-٤٩١-٤٩٢-٤٩٣-٤٩٤-٤٩٥-٤٩٦-٤٩٧-٤٩٨-٤٩٩-٥٠٠-٥٠١-٥٠٢-٥٠٣-٥٠٤-٥٠٥-٥٠٦-٥٠٧-٥٠٨-٥٠٩-٥١٠-٥١١-٥١٢-٥١٣-٥١٤-٥١٥-٥١٦-٥١٧-٥١٨-٥١٩-٥٢٠-٥٢١-٥٢٢-٥٢٣-٥٢٤-٥٢٥-٥٢٦-٥٢٧-٥٢٨-٥٢٩-٥٣٠-٥٣١-٥٣٢-٥٣٣-٥٣٤-٥٣٥-٥٣٦-٥٣٧-٥٣٨-٥٣٩-٥٤٠-٥٤١-٥٤٢-٥٤٣-٥٤٤-٥٤٥-٥٤٦-٥٤٧-٥٤٨-٥٤٩-٥٥٠-٥٥١-٥٥٢-٥٥٣-٥٥٤-٥٥٥-٥٥٦-٥٥٧-٥٥٨-٥٥٩-٥٦٠-٥٦١-٥٦٢-٥٦٣-٥٦٤-٥٦٥-٥٦٦-٥٦٧-٥٦٨-٥٦٩-٥٧٠-٥٧١-٥٧٢-٥٧٣-٥٧٤-٥٧٥-٥٧٦-٥٧٧-٥٧٨-٥٧٩-٥٨٠-٥٨١-٥٨٢-٥٨٣-٥٨٤-٥٨٥-٥٨٦-٥٨٧-٥٨٨-٥٨٩-٥٩٠-٥٩١-٥٩٢-٥٩٣-٥٩٤-٥٩٥-٥٩٦-٥٩٧-٥٩٨-٥٩٩-٦٠٠-٦٠١-٦٠٢-٦٠٣-٦٠٤-٦٠٥-٦٠٦-٦٠٧-٦٠٨-٦٠٩-٦١٠-٦١١-٦١٢-٦١٣-٦١٤-٦١٥-٦١٦-٦١٧-٦١٨-٦١٩-٦٢٠-٦٢١-٦٢٢-٦٢٣-٦٢٤-٦٢٥-٦٢٦-٦٢٧-٦٢٨-٦٢٩-٦٣٠-٦٣١-٦٣٢-٦٣٣-٦٣٤-٦٣٥-٦٣٦-٦٣٧-٦٣٨-٦٣٩-٦٤٠-٦٤١-٦٤٢-٦٤٣-٦٤٤-٦٤٥-٦٤٦-٦٤٧-٦٤٨-٦٤٩-٦٥٠-٦٥١-٦٥٢-٦٥٣-٦٥٤-٦٥٥-٦٥٦-٦٥٧-٦٥٨-٦٥٩-٦٦٠-٦٦١-٦٦٢-٦٦٣-٦٦٤-٦٦٥-٦٦٦-٦٦٧-٦٦٨-٦٦٩-٦٧٠-٦٧١-٦٧٢-٦٧٣-٦٧٤-٦٧٥-٦٧٦-٦٧٧-٦٧٨-٦٧٩-٦٨٠-٦٨١-٦٨٢-٦٨٣-٦٨٤-٦٨٥-٦٨٦-٦٨٧-٦٨٨-٦٨٩-٦٩٠-٦٩١-٦٩٢-٦٩٣-٦٩٤-٦٩٥-٦٩٦-٦٩٧-٦٩٨-٦٩٩-٧٠٠-٧٠١-٧٠٢-٧٠٣-٧٠٤-٧٠٥-٧٠٦-٧٠٧-٧٠٨-٧٠٩-٧١٠-٧١١-٧١٢-٧١٣-٧١٤-٧١٥-٧١٦-٧١٧-٧١٨-٧١٩-٧٢٠-٧٢١-٧٢٢-٧٢٣-٧٢٤-٧٢٥-٧٢٦-٧٢٧-٧٢٨-٧٢٩-٧٣٠-٧٣١-٧٣٢-٧٣٣-٧٣٤-٧٣٥-٧٣٦-٧٣٧-٧٣٨-٧٣٩-٧٤٠-٧٤١-٧٤٢-٧٤٣-٧٤٤-٧٤٥-٧٤٦-٧٤٧-٧٤٨-٧٤٩-٧٥٠-٧٥١-٧٥٢-٧٥٣-٧٥٤-٧٥٥-٧٥٦-٧٥٧-٧٥٨-٧٥٩-٧٦٠-٧٦١-٧٦٢-٧٦٣-٧٦٤-٧٦٥-٧٦٦-٧٦٧-٧٦٨-٧٦٩-٧٧٠-٧٧١-٧٧٢-٧٧٣-٧٧٤-٧٧٥-٧٧٦-٧٧٧-٧٧٨-٧٧٩-٧٨٠-٧٨١-٧٨٢-٧٨٣-٧٨٤-٧٨٥-٧٨٦-٧٨٧-٧٨٨-٧٨٩-٧٩٠-٧٩١-٧٩٢-٧٩٣-٧٩٤-٧٩٥-٧٩٦-٧٩٧-٧٩٨-٧٩٩-٨٠٠-٨٠١-٨٠٢-٨٠٣-٨٠٤-٨٠٥-٨٠٦-٨٠٧-٨٠٨-٨٠٩-٨١٠-٨١١-٨١٢-٨١٣-٨١٤-٨١٥-٨١٦-٨١٧-٨١٨-٨١٩-٨٢٠-٨٢١-٨٢٢-٨٢٣-٨٢٤-٨٢٥-٨٢٦-٨٢٧-٨٢٨-٨٢٩-٨٣٠-٨٣١-٨٣٢-٨٣٣-٨٣٤-٨٣٥-٨٣٦-٨٣٧-٨٣٨-٨٣٩-٨٤٠-٨٤١-٨٤٢-٨٤٣-٨٤٤-٨٤٥-٨٤٦-٨٤٧-٨٤٨-٨٤٩-٨٥٠-٨٥١-٨٥٢-٨٥٣-٨٥٤-٨٥٥-٨٥٦-٨٥٧-٨٥٨-٨٥٩-٨٦٠-٨٦١-٨٦٢-٨٦٣-٨٦٤-٨٦٥-٨٦٦-٨٦٧-٨٦٨-٨٦٩-٨٧٠-٨٧١-٨٧٢-٨٧٣-٨٧٤-٨٧٥-٨٧٦-٨٧٧-٨٧٨-٨٧٩-٨٨٠-٨٨١-٨٨٢-٨٨٣-٨٨٤-٨٨٥-٨٨٦-٨٨٧-٨٨٨-٨٨٩-٨٩٠-٨٩١-٨٩٢-٨٩٣-٨٩٤-٨٩٥-٨٩٦-٨٩٧-٨٩٨-٨٩٩-٩٠٠-٩٠١-٩٠٢-٩٠٣-٩٠٤-٩٠٥-٩٠٦-٩٠٧-٩٠٨-٩٠٩-٩١٠-٩١١-٩١٢-٩١٣-٩١٤-٩١٥-٩١٦-٩١٧-٩١٨-٩١٩-٩٢٠-٩٢١-٩٢٢-٩٢٣-٩٢٤-٩٢٥-٩٢٦-٩٢٧-٩٢٨-٩٢٩-٩٣٠-٩٣١-٩٣٢-٩٣٣-٩٣٤-٩٣٥-٩٣٦-٩٣٧-٩٣٨-٩٣٩-٩٤٠-٩٤١-٩٤٢-٩٤٣-٩٤٤-٩٤٥-٩٤٦-٩٤٧-٩٤٨-٩٤٩-٩٥٠-٩٥١-٩٥٢-٩٥٣-٩٥٤-٩٥٥-٩٥٦-٩٥٧-٩٥٨-٩٥٩-٩٦٠-٩٦١-٩٦٢-٩٦٣-٩٦٤-٩٦٥-٩٦٦-٩٦٧-٩٦٨-٩٦٩-٩٧٠-٩٧١-٩٧٢-٩٧٣-٩٧٤-٩٧٥-٩٧٦-٩٧٧-٩٧٨-٩٧٩-٩٨٠-٩٨١-٩٨٢-٩٨٣-٩٨٤-٩٨٥-٩٨٦-٩٨٧-٩٨٨-٩٨٩-٩٩٠-٩٩١-٩٩٢-٩٩٣-٩٩٤-٩٩٥-٩٩٦-٩٩٧-٩٩٨-٩٩٩-١٠٠٠-١٠٠١-١٠٠٢-١٠٠٣-١٠٠٤-١٠٠٥-١٠٠٦-١٠٠٧-١٠٠٨-١٠٠٩-١٠١٠-١٠١١-١٠١٢-١٠١٣-١٠١٤-١٠١٥-١٠١٦-١٠١٧-١٠١٨-١٠١٩-١٠٢٠-١٠٢١-١٠٢٢-١٠٢٣-١٠٢٤-١٠٢٥-١٠٢٦-١٠٢٧-١٠٢٨-١٠٢٩-١٠٣٠-١٠٣١-١٠٣٢-١٠٣٣-١٠٣٤-١٠٣٥-١٠٣٦-١٠٣٧-١٠٣٨-١٠٣٩-١٠٤٠-١٠٤١-١٠٤٢-١٠٤٣-١٠٤٤-١٠٤٥-١٠٤٦-١٠٤٧-١٠٤٨-١٠٤٩-١٠٥٠-١٠٥١-١٠٥٢-١٠٥٣-١٠٥٤-١٠٥٥-١٠٥٦-١٠٥٧-١٠٥٨-١٠٥٩-١٠٦٠-١٠٦١-١٠٦٢-١٠٦٣-١٠٦٤-١٠٦٥-١٠٦٦-١٠٦٧-١٠٦٨-١٠٦٩-١٠٧٠-١٠٧١-١٠٧٢-١٠٧٣-١٠٧٤-١٠٧٥-١٠٧٦-١٠٧٧-١٠٧٨-١٠٧٩-١٠٨٠-١٠٨١-١٠٨٢-١٠٨٣-١٠٨٤-١٠٨٥-١٠٨٦-١٠٨٧-١٠٨٨-١٠٨٩-١٠٩٠-١٠٩١-١٠٩٢-١٠٩٣-١٠٩٤-١٠٩٥-١٠٩٦-١٠٩٧-١٠٩٨-١٠٩٩-١١٠٠-١١٠١-١١٠٢-١١٠٣-١١٠٤-١١٠٥-١١٠٦-١١٠٧-١١٠٨-١١٠٩-١١١٠-١١١١-١١١٢-١١١٣-١١١٤-١١١٥-١١١٦-١١١٧-١١١٨-١١١٩-١١٢٠-١١٢١-١١٢٢-١١٢٣-١١٢٤-١١٢٥-١١٢٦-١١٢٧-١١٢٨-١١٢٩-١١٣٠-١١٣١-١١٣٢-١١٣٣-١١٣٤-١١٣٥-١١٣٦-١١٣٧-١١٣٨-١١٣٩-١١٤٠-١١٤١-١١٤٢-١١٤٣-١١٤٤-١١٤٥-١١٤٦-١١٤٧-١١٤٨-١١٤٩-١١٥٠-١١٥١-١١٥٢-١١٥٣-١١٥٤-١١٥٥-١١٥٦-١١٥٧-١١٥٨-١١٥٩-١١٦٠-١١٦١-١١٦٢-١١٦٣-١١٦٤-١١٦٥-١١٦٦-١١٦٧-١١٦٨-١١٦٩-١١٧٠-١١٧١-١١٧٢-١١٧٣-١١٧٤-١١٧٥-١١٧٦-١١٧٧-١١٧٨-١١٧٩-١١٨٠-١١٨١-١١٨٢-١١٨٣-١١٨٤-١١٨٥-١١٨٦-١١٨٧-١١٨٨-١١٨٩-١١٩٠-١١٩١-١١٩٢-١١٩٣-١١٩٤-١١٩٥-١١٩٦-١١٩٧-١١٩٨-١١٩٩-١٢٠٠-١٢٠١-١٢٠٢-١٢٠٣-١٢٠٤-١٢٠٥-١٢٠٦-١٢٠٧-١٢٠٨-١٢٠٩-١٢١٠-١٢١١-١٢١٢-١٢١٣-١٢١٤-١٢١٥-١٢١٦-١٢١٧-١٢١٨-١٢١٩-١٢٢٠-١٢٢١-١٢٢٢-١٢٢٣-١٢٢٤-١٢٢٥-١٢٢٦-١٢٢٧-١٢٢٨-١٢٢٩-١٢٣٠-١٢٣١-١٢٣٢-١٢٣٣-١٢٣٤-١٢٣٥-١٢٣٦-١٢٣٧-١٢٣٨-١٢٣٩-١٢٤٠-١٢٤١-١٢٤٢-١٢٤٣-١٢٤٤-١٢٤٥-١٢٤٦-١٢٤٧-١٢٤٨-١٢٤٩-١٢٥٠-١٢٥١-١٢٥٢-١٢٥٣-١٢٥٤-١٢٥٥-١٢٥٦-١٢٥٧-١٢٥٨-١٢٥٩-١٢٦٠-١٢٦١-١٢٦٢-١٢٦٣-١٢٦٤-١٢٦٥-١٢٦٦-١٢٦٧-١٢٦٨-١٢٦٩-١٢٧٠-١٢٧١-١٢٧٢-١٢٧٣-١٢٧٤-١٢٧٥-١٢٧٦-١٢٧٧-١٢٧٨-١٢٧٩-١٢٨٠-١٢٨١-١٢٨٢-١٢٨٣-١٢٨٤-١٢٨٥-١٢٨٦-١٢٨٧-١٢٨٨-١٢٨٩-١٢٩٠-١٢٩١-١٢٩٢-١٢٩٣-١٢٩٤-١٢٩٥-١٢٩٦-١٢٩٧-١٢٩٨-١٢٩٩-١٣٠٠-١٣٠١-١٣٠٢-١٣٠٣-١٣٠٤-١٣٠٥-١٣٠٦-١٣٠٧-١٣٠٨-١٣٠٩-١٣١٠-١٣١١-١٣١٢-١٣١٣-١٣١٤-١٣١٥-١٣١٦-١٣١٧-١٣١٨-١٣١٩-١٣٢٠-١٣٢١-١٣٢٢-١٣٢٣-١٣٢٤-١٣٢٥-١٣٢٦-١٣٢٧-١٣٢٨-١٣٢٩-١٣٣٠-١٣٣١-١٣٣٢-١٣٣٣-١٣٣٤-١٣٣٥-١٣٣٦-١٣٣٧-١٣٣٨-١٣٣٩-١٣٤٠-١٣٤١-١٣٤٢-١٣٤٣-١٣٤٤-١٣٤٥-١٣٤٦-١٣٤٧-١٣٤٨-١٣٤٩-١٣٥٠-١٣٥١-١٣٥٢-١٣٥٣-١٣٥٤-١٣٥٥-١٣٥٦-١٣٥٧-١٣٥٨-١٣٥٩-١٣٦٠-١٣٦١-١٣٦٢-١٣٦٣-١٣٦٤-١٣٦٥-١٣٦٦-١٣٦٧-١٣٦٨-١٣٦٩-١٣٧٠-١٣٧١-١٣٧٢-١٣٧٣-١٣٧٤-١٣٧٥-١٣٧٦-١٣٧٧-١٣٧٨-١٣٧٩-١٣٨٠-١٣٨١-١٣٨٢-١٣٨٣-١٣٨٤-١٣٨٥-١٣٨٦-١٣٨٧-١٣٨٨-١٣٨٩-١٣٩٠-١٣٩١-١٣٩٢-١٣٩٣-١٣٩٤-١٣٩٥-١٣٩٦-١٣٩٧-١٣٩٨-١٣٩٩-١٤٠٠-١٤٠١-١٤٠٢-١٤٠٣-١٤٠٤-١٤٠٥-١٤٠٦-١٤٠٧-١٤٠٨-١٤٠٩-١٤١٠-١٤١١-١٤١٢-١٤١٣-١٤١٤-١٤١٥-١٤١٦-١٤١٧-١٤١٨-١٤١٩-١٤٢٠-١٤٢١-١٤٢٢-١٤٢٣-١٤٢٤-١٤٢٥-١٤٢٦-١٤٢٧-١٤٢٨-١٤٢٩-١٤٣٠-١٤٣١-١٤٣٢-١٤٣٣-١٤٣٤-١٤٣٥-١٤٣٦-١٤٣٧-١٤٣٨-١٤٣٩-١٤٤٠-١٤٤١-١٤٤٢-١٤٤٣-١٤٤٤-١٤٤٥-١٤٤٦-١٤٤٧-١٤٤٨-١٤٤٩-١٤٥٠-١٤٥١-١٤٥٢-١٤٥٣-١٤٥٤-١٤٥٥-١٤٥٦-١٤٥٧-١٤٥٨-١٤٥٩-١٤٦٠-١٤٦١-١٤٦٢-١٤٦٣-١٤٦٤-١٤٦٥-١٤٦٦-١٤٦٧-١٤٦٨-١٤٦٩-١٤٧٠-١٤٧١-١٤٧٢-١٤٧٣-١٤٧٤-١٤٧٥-١٤٧٦-١٤٧٧-١٤٧٨-١٤٧٩-١٤٨٠-١٤٨١-١٤٨٢-١٤٨٣-١٤٨٤-١٤٨٥-١٤٨٦-١٤٨٧-١٤٨٨-١٤٨٩-١٤٩٠-١٤٩١-١٤٩٢-١٤٩٣-١٤٩٤-١٤٩٥-١٤٩٦-١٤٩٧-١٤٩٨-١٤٩٩-١٥٠٠-١٥٠١-١٥٠٢-١٥٠٣-١٥٠٤-١٥٠٥-١٥٠٦-١٥٠٧-١٥٠٨-١٥٠٩-١٥١٠-١٥١١-١٥١٢-١٥١٣-١٥١٤-١٥١٥-١٥١٦-١٥١٧-١٥١٨-١٥١٩-١٥٢٠-١٥٢١-١٥٢٢-١٥٢٣-١٥٢٤-١٥٢٥-١٥٢٦-١٥٢٧-١٥٢٨-١٥٢٩-١٥٣٠-١٥٣١-١٥٣٢-١٥٣٣-١٥٣٤-١٥٣٥-١٥٣٦-١٥٣٧-١٥٣٨-١٥٣٩-١٥٤٠-١٥٤١-١٥٤٢

وَقِيلَ: مُسْتَلْهُ أَصَحُّ، وَالْقَوَائِمُ الْأَوَّلُ،

أما به من الاستنطاقات الفقهية، والنكت الحكمية وغير ذلك،

(ونيل معلّم أصح، والقنوات الأولى)، وعليه الجمهور: أنه أشد اتصالاً، وأنتم رحلاً.

ويان ذلك من وجوه:

أحدها: أن الذين انفرد البخاري بالإخراج^(١) لهم دون مسلم - أربعمائة وبضعة وثلاثون رجلاً، استكمل فيهم بالصنف منهم: تسعون رجلاً، والذين انفرد مسلم بالإخراج لهم دون البخاري - ستون وعشرون، استكمل فيهم بالصنف منهم: مائة وستون. ولا شك أن استخراجهم من أصل أو من التخرج عن تكملة فيه، لا، ثم يكن ذلك الكلام قادحاً.

ثانيها: أن الذين انفرد بهم البخاري من تكملة به - لم يكثر من تخريج أحاديثهم، وليس لواحد منهم نسخة كثيرة أخرجها كلها - أو أكثرها - لا ترجمه عكرمة، عن ابن عباس، سلف مسلم، فإنه أخرج أكثر تلك السبع قاضي الرمز عن حاتم، وسهيل عن أبيه، والعماد بن عبد الرحيم عن أبيه، وحماد بن سلمة عن ثابت، وغير ذلك. ثالثها: أن الذين انفرد بهم البخاري من تكملة فيهم، أشهرهم من شيوخه الذين لقبهم، وجالسهم، وعرف أحوالهم، واطلع على أحاديثهم، [و] عرف جيداً من خبره، بخلاف مسلم، فإن أكثر من انفرد بتخريج حديثه من تكملة فيه - من قدم عن عاصم: من التابعين ممن بعدهم.

ولا شك أن المحدث أعرف بحديث شيوخه، أو صحيح حديثهم من صحيحه^(٢) - ممن تقدم عنهم.

رابعها: أن البخاري يخرج عن الطبقة الأولى الشائعة في الحفظ والإنقاذ، ويخرج عن طبقة ثلثها في الثلث وأولها الملامة اتصالاً وتعليقاً، ومنهم يخرج عن هذه الطبقة أصولاً، كما فرده الحافظي.

خامسها: أن مسلم يرى أن للمنعين حكم الاتصال إذا تعامروا، وإن لم يثبت اللقي ولبخاري لا يرى ذلك حتى يثبت كما سيأتي، وربما أخرج الحديث الذي لا تعلق له باباب أصلاً، إلا ليبين سماع راو من نسخة، نحوه أخرج له قبل ذلك معاً.

(١) في التخرج.

(٢) ما بين المعكوفين سقط في أ، ب، ج.

سادسها: أن الأسانيد التي انقطعت عندهم. نعلم مائتي حديث وعشرة أحاديث كما سألني أعضاء المجلس البخاري منها بأقل من ثمانين. ولا شك أن ما قل الانتفاء فيه أوسع مما ذكر.

وفاز المصنف في شرح البخاري من أخصر^(١) ما يرجع به كتاب البخاري - ثانياً، العلماء على أن البخاري أجل من مسلم، وأصدق بعرفه الحديث ودقائقه. وقد انتخب عنه، ولخص ما انقضاء في هذا الكتاب.

قال شيخ الإسلام: اتفق العلماء على أن البخاري أجل من مسلم في العلوم، وأعرف بصناعة الحديث، وأن مسلماً تسليده، وجرحه، ولم يرد بسند منه، وشيخ كبار، حتى قال الدانظلي: بولا البخاري ما رجع مسلم ولا جأ.

تتبع:

عبارة ابن الصلاح: وروينا عن أبي علي النيسابوري شيخ الحاشم، أنه قال: ما بحث أدبهم لأسماء كتاب أصبح من كتاب مسلم.

فهذا، وقول من فصل من شيخ لمخرب كتاب مسلم عن كتاب البخاري، إن كان المراد به أن كتاب مسلم يرجع إلى ما لم يمارح غير الصحيح؛ فإنه ليس فيه بعد خطبه إلا الحديث الصحيح مسروقة غير معزوجة بمثل ما في كتاب البخاري - فهذا لا بأس به، ولا يلزم منه أن كتاب مسلم أرجح فيما يرجع إلى نفس الصحيح. وإن كان المراد أن كتاب مسلم أصح صحيحاً، فهو مردود على من بقوه. اهـ

قال شيخ الإسلام ابن حجر: فقول أبي علي ليس فيه ما يقتضي تصريحه بأن كتاب مسلم أصح من كتاب البخاري، خلاف ما يقتضيه إطلاق الشيخ محيي الدين في مختصره، وفي مقدمه شرح البخاري: أنه ربما يقتضي في الأصحبة عن غير كتاب مسلم عليه، أما إثباته له فلا. لأن إطلاقه يقتضي أن يريد ذلك. ويحصل أن يريد المساواة، كما قال في حديث: «ما قلت الخضراء ولا قلت العنبراء أصدق لوجه من أبي ذر»^(٢)؛ فهذا لا يقتضي أنه أصدق من جميع الصحابة، ولا من أصدقين؛ بل نفى أن يكون فيه أصدق

(١) مراداً أحسن.

(٢) أخرجه أحمد (١/١٦٢، ١٦٣)، وأبو داود (٤٣٨٠١)، وابن ماجه (١٥٦١)، والحاكم (٣/٢٩٢) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، مرفوعاً.

وفي الباب عن أبي ذر. أخرجه الرمزي (٣٨٠٤)، وفي حديث (٧١٢٢٢)، والحاكم (٣/١٤٩).

وفي الباب عن جماعة آخرين من الصحابة.

واختصر مُلْكِي بِجَمِيعِ طُرُقِ الْحَدِيثِ فِي مَكَانٍ

منه؛ وتكون فيهم من يساوه

ومما يدل على أن عوامهم في ذلك الزمان، واثق على ما ترون الألفه - أن أحمد، من حديث
قَالَ: ما بالعصره أعلم - أو قَالَا: أَتَيْتُ - من بشر من المفصل، أما منته نعم.

قَالَ: رجع احتفال كلامه ذلك فهو مفرد، سواءً فُصِّلَ الأول، أو الثاني.

قَالَ: وقد رأيت في كلام الحفاظ أبي سعيد العلاني ما يشعر بأننا علي لم ينف على
صحيح البخاري، قال: وهذا عندي بعيد؛ فقد صرح من يَدَّعِيه وشيخه أبو بكر من خزيمة
أنه قال: ما في هذه الكتب كلها أجود من كتاب محمد بن إسماعيل، وصحح عن حديثه
ورويته أبي عبد الله بن الأَخير أنه قال: قلنا ما بقوت حديثي وسلفي من الصحيح

قَالَ: والذي يظهر لي من كلام أبي علي أنه قدم صحيح مسلم، لعدم آخر غير ما
يرجع إلى ما نحن بصدده من الشرائع، فظلوله في نسخة؛ بل لأن سلفاً صنف مثله في
ذلك، فحصوله في عدة أكثر من مشابهة؛ فكانت متحرراً في الألفاظ، وبخبري في
السياق، بخلاف البخاري، إنما كتب الحديث من حفظه، ولم يميز ألفاظ روائه، ولهذا
ربما يدرج له الشئ، وقد صرح أن قال: رب حديث سمعت رجلاً فكتبته بالتمام،
ولم يصدّق مسلم لما تصدى له الحديث، من استثناء الأحكام ونقطع الأحاديث، ولم
يخرج الموقوفات.

قَالَ: وإنما ما نقله من بعض نسخ المغاربة، فلا يحفظ عن أحد منهم تبيين الأفضلية
بالأصحية؛ بل أطلق بعضهم الأفضلية؛ فحكى القاضي عياض عن أبي عرواء الطُّنْجِي -
بضم المهملة وسكون المعجمة؛ ثم نون - قال: كان بعض شيوخه يفصل صحيح مسلم
على صحيح البخاري، قال: وأطبعه عن ابن حزم

فقد حكى القاسم البخاري في فهرسته أنه قال: قال أبو إسحاق السبيعي وهو من أئمة الأئمة إلا
الحديث المردود، وقال مسلمة بن قاسم القرظي: من أمرو أن الدارقطني: أنه يصح أحد
من صحيح مسلم، وهذا في حس الموضوع وحسن الترتيب، لا في الصحة.

ولهذا أشار المصنف؛ حيث قال من رايته على من التصالح (أو احسن مسلم بجميع
طرق الحديث في مكان) واحد، بأما يده المتعددة وأنه أفاض الاختلاف، سهل تسواه، بخلاف
البخاري؛ فإنه قصعها في الآداب، سبب استلذه الأحكام منها، وأورد كثيراً منها في
مظنته.

قال شيخ الإسلام، ولهذا ترى كثيراً من أصحاب في الأحكام من المعاصرة يعتمد على كتب مسلم في سائر الشؤون، دون البخاري، سببه هنا
قال: فإذا انتار مسلم بهذا البخاري في مقابلته من لفعل ما صمم في أبوابه من التراجم، ظهر حيرت الأكتاف، وما ذكره لإمام أبو محمد بن أبي جعفر في بعض أسانيد قال: ما قرئ صحيح البخاري في نسخة إلا فرحت، ولا ردت به في مكة، فخرق.
قوله.

الأول: قال بن المنقر^(١): رأيت بعض الدأمرين قال:
إن الكتبين سواء، فهذا قول ثالث، وحكامه الموقوف في شرح الأربعين، ومثل إليه
أخره.

الثاني: قدم لمصنف هذه الحاشية، وأخر مسألة إمكان تصحيح في هذا لأعصار.
حكم ما صمم ابن صلاح؛ لمصاحبه حسبه، وذلك أنه إذا كان الكلام في التصحيح حسب
أول يذکر، الأصح، ولذا أضح الأماهير، ثم نقل إلى شخص من، وهو تصحيح الكتب.
الثالث: ذكر مسلم في مقدمة صحيحه أنه يفسر الأحاديث ثلاثة تفاسير:
الأول: ما روى الحفاظ المتفقون

والثاني: ما روى المتقدمون والمتوسطون في السلف والإمام
والثالث: ما روى القدماء والمتأخرون، وأنه إذا خرج من القسم الأول تبعه الثاني، وأما
الثالث فلا يخرج عنه

فاختلف العلماء في ما دام بذلك:
فقال الحاشي وأبيه: إن الآية اختلعت، مستفاداً من إخراج القسم الثاني، وأنه إنما
ذكر القسم الأول.

قال ابن أبي عيوش: وهذا من فقه الشيعة والناس من الحاشي، وتابعوه عليه، قال:

(١) صبر من علي بن أحمد بن محمد بن عبد الله، الشيخ الإمام العالم بالسلامة، عماد المصنفين،
سراج الدين أبو حفص الأنباري، صرح به من سلفه، ولا يربح الأول من ثلاث وعشرين
وسنة، أحد من الأسرى وغيره من شيوخهم، ومن معاصريه تصديقه، شرح الحديث،
وفسح البخاري في شرحه، وأدفع حديثاً له في سنة الدور العبراء وغير ذلك
نوفى من ربيع الأول سنة أربع وتسعين.

سفر ترجمته في فهرست الذهب ١١١٢، تدبر الطالع (١٠٨/١)، لطفاً من لزمي شهية

وليس الأمر كذلك، بل ذكر حديث الطبقة الأولى، وأثنى بأحاديث الثانية على طريق المتابعة والاستشهاد، أو حيث لم يجد في الباب من حديث الأول شيئاً، وأثنى بأحاديث طبقة ثالثة، وهم أقوام تكلم فيهم أقوام، وزكاهم آخرون، ممن ضعف روايتهم ببعدة، وطرح الرابعة كما نص عليه.

قال: والحاكم تأون أن مراده أن يفرّد لكل طبقة كتاباً، ويأثنى بأحاديثها خاصة مفردة، وليس ذلك مراده.

قال: وكذلك علّل الأحاديث التي ذكر أنه يأثنى بها، قد وفي بها في مواضعها من الأبواب، من اختلافهم في الأسانيد. كالإرسال، والإسناد، والزيادة، والنقص، وتصانيف المصنفين.

قال: ولا يعترض على هذا بما قاله ابن سفيان - صاحب مسلم - : إن مسلماً أخرج ثلاث كتب من المسننات، أحدها : هذا الذي قرأه على الناس، والثاني : يدخل فيه عكرمة، وابن إسحاق وأمثالهما، والثالث : يدخل فيه من الضعفاء - فإن ذلك لا يطابق الغرض الذي أشار إليه الحاكم مما ذكره مسلم في صدر كتابه. اهـ.

قال المصنف وما قاله عباس ظاهر جداً.

الرابع : قال ابن الصلاح : قد هيّب على مسلم روايته في صحيحه عن جماعة من الضعفاء، والمتوسطين الذين ليسوا من شرط الصحيح.

وجوابه من وجوه :

أحدها : أن ذلك فيمن هو ضعيف عند غيره، ثقة عنده.

الثاني : أن ذلك واقع في المتابعات والمتوهمات، لا في الأصول، فيذكر الحديث أولاً بإسناد نظيف ويجمعه أصلاً، ثم يثبته بإسناد، أو لسانه فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد والمبالغة، والزيادة فيه تثبه على فائدة فيها ففعة.

الثالث : أن يكون ضعف الضعيف الذي اعتد به طرأ بعد أخذه عنه؛ باختلاط كأحمد بن عبد الرحمن بن أبي عبد الله بن وهب؛ اختلط بعد الخمسين ومائتين بعد خروج مسلم من مصر.

الرابع : أن يعلو بالضعيف إسناد، وهو عند من رواية الثقات نازل؛ فيقتصر على العالي، ولا يطول بإضافة النازل إليه؛ مكثفياً بمعرفة أهل الشأن ذلك؛ لفقد رويها أن لها زرعاً أشكر عليه روايته عن أسباط بن نصر، ولفظ، وأحمد بن عيسى المعري؛ فقال:

وَأَنْتُمْ يَسْتَوْعِبُوا الصَّحِيحَ وَلَا التَّزَامَ.

ربما أدخلت من حديثهم ما رواه الثقات عن شيوخهم، إلا أنه ربما وقع لي^(١) عنهم ما ارتفع، ويكون عندي من رواية أوثق منه ببول؛ فأقتصر على ذلك، ولايه أيضاً على الخروج عن سويد؛ فقال: من أين كنت أتى بسبعة حفص عن يسرة بفلز؟!

(ولم يستوعب الصحيح) في كتابيهما، (ولا التزام)، أي: استيعبه؛ فقد قال البخاري: ما أدخلت في كتاب المعاني إلا ما صح، وترك من الصحيح [احتمية أن يطول الكتاب]^(٢).

وقال مسلم: ليس كل شيء عندي صحيح وضعه هنا؛ إنما وضعت ما أجبروا علي. يريد: ما وجد عنده فيها شرائط الصحيح الصحيح عليه، وإن لم يظهر اجتماعها في بعضها عند بعضهم، قال ابن الصلاح.

وزجج [المصنف في شرح مسلم]، أن المراد: ما لم تختلف الثقات فيه في نفس الحديث مثلاً وإستاثاً، لا ما لم يختلف في توليف رواته.

قال: ودليل ذلك أنه سئل عن حديث أبي هريرة - عفاة قرأ فأعصناه^(٣) - هل هو صحيح؟ فقال: عندي هو صحيح؛ فقل: يَمَ لَمْ تصعه هنا؟ فأجاب بذلك.

قال: ومع هذا فقد اشتمل كتابه على أحاديث احتلفوا في متنها، أو إسنادهاء وهي ذلك فخرج من هذا الشرط، أو سبب آخر.

وقال البلقيني: قيل: أراد مسلم إجماع أربعة: أحمد من حنبل، وابن معين، وحماد، وابن أبي شيبة، وسعيد بن منصور الخراساني.

قال المصنف في شرح مسلم: وقد ألزمهما اللدوني وغيره إخراج أحاديث على شرطهما لم^(٤) يخرجاهما، وليس يلزم لهما لعدم التزامهما ذلك.

قال: وكذلك فإنه البيهقي: قد انفقا على أحاديث من صحيفة همام، وانفرد كل واحد

(١) في ب، ج، إلى.

(٢) في ح: لحوال الطول.

(٣) أخرجه مسلم في الصحيح (٢٨٦/١) ولم (٤٠٦٣)، وأحمد في المسند (٤٠٧/٢)، وأبو داود في السنن (٦٠٢)، والشماني في الصغرى (١١٠/٢)، وابن ماجه في السنن (٨٩٦)، وهي رواية أبي داود مرفوعة قال: إنما جعل الإمام ليؤتم به بها العبر. زاد: «قرأ فأعصناه» قال أبو داود: وهذه الزيادة داود قرأ فأعصناه ليست بمحذوفة.

(٤) في أ: ما لم.

قيل: ونم يفتنهما إلا القليل وشيخ هذا.

والقصرات أنه لم يفت لأصول الحنيفة إلا النجس، الغني: الضميمة، ونس أبي داود والترمذي والنسائي.

منهما بأحاديث منها، مع أن لإسناده أحاد.

قال المصنف: لكن إذا كان الحديث الذي ذكرناه، أو أحدهما مع صحة إسناده في الظاهر أملاً في إسناده، وأم يخرجانه طبعاً ولا ما يقوم مقامه، فالظاهر أنهما ظاهراً على غلبة، ويحتسب أنهما نساء أو تركية، فحنيفة الإطالة، أو رأيا أن غيره سند مسند.

(قيل: أي: قال لحافظ أبو عبد الله بن الأخرم: «ولم يفتنهما» منه (إلا القليل، ونكر هذا)، غول البخاري، فقد نقله الحرزمي والإمام علي، وما نزل من الصحاح أكثر.

قال ابن الصلاح: واستدرك المحاكم كتاب أبي داود من هذا النوع على شيء كثير، وإن يكن عليه في بعضه مقال - فإنه يصفو له به صحيح كثير.

قال المصنف - زياده عليه: (والصواب أنه لم يفت الأصول الحنيفة إلا النجس، الغني: الضميمة، ونس: أبي داود والترمذي والنسائي).

قال العراقي: في هذا الكلام نظره لقول البخاري: «أخطأ منه ألف حديث صحيح، ومئتي ألف حديث غير صحيح». قال: ولعل البخاري أراد بالأحاديث: المكروية الأسانيد، والمعروفة، فربما غلب الحديث الواحد المروي بأربعين حديثاً.

زاد ابن جرير في المتن: «أورد المصنف في الكثرة، قال: والأول أولى».

قيل: ويؤيد أنه هذا هو المراد. أن الأحاديث الصحاح التي ليس أظهورها - بل وعمر الصحاح - لم تكتب من المساميد والمواعظ والنسب والأخبار وغيرها - لما بدت مائة ألف بلا تكرار، بل ولا خمسين ألفاً، ويبعد كل أحد أن يكون رجل واحد حفظ مائة ألفاً جميعه، فإنه إما حفظه من أصول مشايخه، وهي موجودة.

وقال ابن الجوزي: حصر الأحاديث بمائة إمكانية، غير أن جماعة بالمعنى في نسخها وحصرها.

قال الإمام أحمد: صحيح ستمائة ألف وكثير، وقال: جمعت في (١) ألف مسند أحاديث أئمتنا من أكثر من ستمائة ألف، وحسن ألف.

قال شيخ الإسلام: وبعد كان استنباط الأحاديث سهلاً لو أراد الله تعالى ذلك، بل جمع الأول منهم ما وصل إليه، ثم يذكر من بعده ما اطلع عليه مما فيه من حديث.

مستقل، أو زيادة في الأحاديث التي ذكرها، فيكون كذيئ عليه. وكذا في ١٠٠، ولا
بعض كثير من الرمان، إلا وقد استوعبت، وصارت كالمصنف الواحد، ومعري لقد كان
هذا في غاية الحسن.

قلت قد صيغ المتأخرون ما يعرف من ذلك فجمع بعض لمحدثين على شان من
عصر شيخ الإسلام وزاد من بين ماجه على الأصول الخمسة. وجمع الحافظ أبو الحسن
ابن هيثم زوائد مسند أحمد على الكتب الستة المذكورة في مجلدين، وزوائد مسند البزار
في مجلد صخم. وزوائد معجم نظرياتي الكبير في ثلثة، وزوائد المعجمين الأوسط
والصغير في مجلدين، وزوائد أبي يعلى في مجلد، ثم جمع هذه الزوائد كلها في
كتاب محدود الأسانيد، ونكلم على الأحاديث، ويوجد فيه صحيح كثير، وجمع زوائد
الحلية لأبي نعيم في مجلد صخم، وزوائد فوائد تمام وغير ذلك.

وجمع شيخ الإسلام زوائد مسانيد إسحاق، وأبي عمر، ومسند، وأبي شيبة،
والحميدي، وعبد بن حميد، وأحمد بن منيع، والطبراني في مجلدين، وزوائد مسند
القرطبي. في مجلد.

وجمع صاحب الشرح بين اثنين قاسم لبعض زوائد سنن الدارقطني في مجلد.
أوجمعت زوائد نسب الإيمان للبيهقي في مجلد، وكتب الحديث الموحدة سواها
كثيرة جداً، وفيها الروايات بكثرة، فلو جمعها لكانت لا تعد، والله أعلم.

[تنبيهات]

أولها : ذكر الحاكم في المحقق : أن الصحيح عشرة أقسام، وسأترك نقلها عنه،
وذكر^(١) منها في القسم الأول الذي هو الدرجة الأولى : واعتبار الشرحين أن برويه
الصحابي المشهور بالثقة، وله زوائد، فغذا، إلى آخر كلامه الآتي عنه، ثم قال :
والأخذية المروية بهذه الطريقة لا يبلغ عددها عشرة آلاف حديث. انتهى.
وحينئذ يعرف من هذا الحواشي عن قول أبي الأحزم : مكانة أولئك : لم يمتها من صحيح
الصحيح الذي هو الدرجة الأولى، وهذا الشرط - إلا أنقل - والأمر كذلك.
الثاني : لم يدخل المصنف سنن أبي ماجة في الأصول، وفي الشهر في عصر المصنف
وبعد جعل الأصول سنة إدخالها بها.

ثالث : وأن من صمد إليها من مفاخر المفسرين فتأمله أسعادت الأطراف، ولزجالي

زَجَعْلُهُ مَا فِي الْبُخَارِيِّ ضِعْفُ أَلْفٍ وَمِائَتَيْنِ وَخُمُسَةَ وَتِسْعِينَ خَبِيرًا بِالنُّكْرَةِ،
وَيُحَذِّفُ الْمَكْرُوزَةَ أَرْبَعَةَ أَلْفٍ.

والنَّاسِ.

وقال العمري: كل ما انفرد به عن الخمسة، فهو صيغ. قال لحميس: يعني: من
الأحاديث.

وتعقبه شيخ الإسلام: بأنه انفرد بأحاديث كثيرة وهي صحيحة؛ قال: فالأولى: «...»،
عنى الرجال.

الثالث: سنن السائي الذي هو أحد الكتب الستة أو الخمسة. في الصغيرى دون
الكبرى.

صرح بذلك الطنج بن السبكي، قال: وهي التي يخرجون عليها الأضراب والرجال. وإن
كان شيخه العمري ضم إليها الكبرى. وصرح ابن المنفل بأها الكبرى، وفيه طر.

ورأيت بخطه إحاطة أبي الفضل العمري، أن السائي لما سلف الكبرى فدأها لأب
الرملة، فقال له: كس ما عهد صحيح؟ فقال: لا؛ فقال: ميز لي التصحيح من غيره؟
فصنف له الصغيرى.

(وجمعة ما في) صحيح (البخاري) - قال المصنف في شرحه: من الأحاديث
المتقدمة - (سبعة آلاف) حديث، (ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً بالنكرونة، ويحذف
النكرونة أربعة آلاف).

قال العمري: هذا مستقيم في رويته بغيري، وأما رواية حماد بن شاذان فهي دون رواية
العمري بمائتي حديث، بزيادة إبراهيم بن مغل درهماً بثلاثمائة.

قال شيخ الإسلام: وهذا قاله تقييذاً للحموي: فإنه كتب للبخاري عنه، وعد كل باب
منه، ثم جمع الجميع، وقلده كل من جاء بعده، نظراً إلى أنه راوي الكتاب، وله به العناية
التمام. قال: ويقدر عندها وحدها؛ فبلغت النكرونة - سوى المعطيات والمستبعدات - ستة
آلاف وثلاثمائة وسبعة وتسعين حديثاً، ودون النكرونة ألفين وخمسمائة وثلاثة عشر
حديثاً، وفيه من التعالين ألف وثلاثمائة وأحد وأربعون، وأكثرها مخرج في أصول متونه،
والذي لم يخرج مائة سنون، وفيه من المتباعدات والنسب على اختلاف الرويات ثلاثمائة
وأربعة وثلاثون؛ هكذا وقع في شرح البخاري، وغفل عنه ما يخالف هذا يسيراً^(١) قال:
وهذا خارج عن الموقوفات. والمفاديع

وأنسلم بإسقاط التكرار نحو أربعة آلاف. ثم إن زيادة في الصحيح تعرف من السنن
الجمعة مائة: كسائر أبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن حزيمة، والدارقطني،
والحاكم، والبيهقي، وغيرها منصوصاً على صحته، ولا يخفى وجودها فيها إلا في
كتاب من شرط الأقتضار على الصحيح. وأغنى الحاكم بضم الزايم شيئاً.

[الافتتاح]

الأولى : ساق المصنف هذا الكلام مسائل دقيقة رائعة.

قال شيخ الإسلام: وليس ذلك مراد ابن الصلاح: هو دقة لمدحه في كلام
ابن الأخرم: أي: أن البحاري قال: أختف مائة ألف حديث صحيح، وليس في كتابه إلا
هذا القدر، وهم - بالنسبة إلى المائة ألف - يسر.

الثانية : رافق مسلم البحاري على تخريج ما فيه إلا مائة ألف وعشرين حديثاً
(و) جملة ما في صحيح (مسلم بإسقاط التكرار نحو أربعة آلاف) هذا مزيد علوم
ابن الصلاح.

ثالث: العراقي: وهو يزيد على البحري بالمكرر، لكنّه طافه، قال: وقد رأيت عن
أبي الفضل أحمد بن سنان أنه اشترى ألف حديث وقال "لنأخذني": ثمانية آلاف، والله
أعلم. قال ابن حجر: وهذا في هذا نظر.

(ثم إن الزيادة في الصحيح) عليهما (تعرف من) كتب (السنة) المتعددة: كسائر
أبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن حزيمة، والدارقطني، والحاكم، والبيهقي، وغيرها
منصوصاً على صحته، (ولا يخفى وجودها فيها) إلا في كتاب من شرط الأقتضار على
الصحيح). كسائر حزيمة وأصحاب السنن.

قال العراقي: وكذا أبو إسحاق على صحته أحد مائة ألف، رافق عنه ذلك، بإسناد صحيح: كما
في مائة آلاف أحمد بن حنبل. ومائة آلاف ابن معين، وغيرهما.

قال: وإنما فعله ابن الصلاح، بـ، على اختياره أنه ليس لأحد أن يصحح في هذه
الأصناف: فلا يكفي وجود التصحيح بإسناد صحيح، كما لا يكفي وجود أصل الحديث
بإسناد صحيح.

(وأعني) الحافظ أبو عبد الله (الحاكم) في المستدرک (بضم الراء) عليهما، مما هو
على شرطهما أو شرط أحدهما، أو صحيح، وإن لم يوجد شرط أحدهما، معترفاً عن
الأول بوجه: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، أو على شرط البحاري، أو مسلم،
وعن الثاني بغيره: هذا حديث صحيح بالإسناد، وربما أورد فيه ما هو في الصحيحين.

وَقَدْ تَضَرَّعَ، فَمَا ضَعُفَهُ زِلْمٌ لِحَدِّهِ فِيهِ (قوله من المتضمرين تصحيحاً ولا تصحيحاً) -
تَكَلَّمَ بِأَنَّهُ حَسَنٌ، إِلَّا أَنْ يَظْهَرَ أَنَّهُ غَاثٌ تُوجِبُ ضَعْفَهُ،

وربما أورد فيه ما لا يتصح منه شيء ذلك. (وهو مذهب) في التصحيح
قال المصنف في شرح المذهب: الحق الخلفه على أن تلوه البيهقي أثناء إعرافه
وقد لحقنا لا في مستدركه، ونعقب كثيراً من تصحيحه، والذكارة، وجمع حروفه في
الاحاديث التي به، وهي موصوفة، وذكر نحو مائة حديث.
وقال أبو سعيد^(١) العاليني: طالعت المصنف، الذي صنفه الحاشم من أوله إلى آخره؛
فلم أر فيه حديثاً على شرطهما

قال الذهبي: وهذا إعراف وغنى من عاليني؛ وإلا فيه جملة وإعراف على شرطهما
رجلة كثيرة على شرط أحدهما، لعل محض تلك نحو نصف الكتاب، وفي نحو الزج
ما صح منه، وفي بعض الشيء، أو له غلة، وربما في - وهو نحو أربع - فهو ما كبر،
وراهب لا تصح، وفي بعض ذلك موصوف

قال شيخ الإسلام، وإنما وقع للحاكم التساهل؛ لأنه سؤد الكتاب لبضعه بأعنته
السنة، قال: وقد وجدت في قريب نصف الجزء الثاني من تحريره شيء من لستفرك إلى
هذا انتهى إتمام الحاكم، قال: وما عند ذلك من الكتاب لا يؤخذ عنه إلا بطريق الإجازة،
فمن أكثر أصحابه وأكثر الناس له ملازمة البيهقي، وهو إذا سأل عنه من غير اسمي شيء
لا يذكره إلا بالإجازة، قال: والتساهل في التدرج المعنى على حد ما يشاء إلى ما بعده

(فما صححه ولم نجد فيه غيره من المتضمرين تصحيحاً ولا تصحيحاً - حكاه بأن
حسن، إلا أن يظهر فيه ثمة توجب ضعفه)

قال السور من جماعة والمواضع أنه يتصح ويحكم عليه بما يليق بحاله من الحسن أو
الضعف أو الضعف، ورواه الثوري وقال: إن حكمه عليه بالحسن ضا نحكمه، قال:
إلا أن ابن الصلاح قال ذلك، رواه عن أبيه أنه قد الخطأ التصحيح في هذه الأحكام
فليس لأحد أن يصححه، فهذا قطع الطر عن الكشف عنه.

والحديث من المصنف كيف وقته هذا مع معاملته به في مسألة شدي عليها كما
سيأتي؟! وقوله: «فما صححه» إعراف مما حُرِّب في الكذب، ثم يصرح بتصحيحه، فلا
يعاد عنه.

وإنقاذاً في صحيحه صحيح أبي حاتم بن بيان.

(وإنقاذاً)، أي: صحيح الحاكم (في حكمه صحيح أبي حاتم من جهته)، قيل: إن هذا يفهم نوجع كتاب الحاكم عليه، والواقع خلاف ذلك قال العراقي: وليس كذلك، وإنما المراد أنه يقر به في التساهل، فالحاكم أشد تساهلاً منه.

قال العازمي: ابن بيان أمكن في الحديث من الحاكم.

قيل: وما ذكر من تساهل ابن حبان ليس بصحيح، فإن عابه أنه يسمي الحسن صحيحاً، فإن كانت نسبته إلى التساهل باعتبار وجدان الحديث في كتابه، فهي مشاحة في الاصطلاح، وإن كانت باعتبار خفة شروطه؛ فإنه يخرج في الصحيح ما كان راويه: ثقة غير مدلس، سمع من شيخه، وسمع منه لأحد عنه، ولا يكون هناك إرسال، ولا انقطاع، وإذا لم يكن في الراوي جرح ولا تدليس، وكان كل من شيخه وطرأوي عنه ثقة، ولم يأت بحديث مذكر فهو عنده ثقة.

وفي كتاب الثقات له كثير ممن هذه حاله^(١)، ولأجل هذا ربما اعترض عليه في جعلهم ثقات من لم يعرف حاله. ولا اعترض عليه؛ فإنه لا مشاحة في ذلك، وهذا من شرط الحاكم، حيث شرط أن يخرج عن رواة جرح لأهلهم الشبان في الصحيح.

والناظر: أن ابن حبان روى بالترجم شروطه ولم يوف بالحاكم.

[فوائد]:

الأولى: صحيح ابن حبان ثنية مخترع ليس على الأبواب ولا على المستفيد؛ ولهذا سماه «التفاسيم والأشواع»؛ وسبه أنه كان علوقاً بالكلام والنحو والفاسفة، ولهذا نكلم فيه، ونسب إلى الرنقة، وكادوا يحكمون بقتله، ثم نفي من يجهتشان إلى شترؤند، والكشف من كتابه غير حديث، وقد ربه حفر المتأخرين على الأبواب. وعمل له الحفاظ أبو الفصيل العراقي أطرافاً، وجرّد الحفاظ أبو الحسن الهيثمي زوائد على التصحيحين في مجلّد.

الثانية: صحيح ابن خزيمة أعلى مرتبة من صحيح ابن حبان، لشدة تحريه، حتى أنه يتوقف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد؛ فيقول: إن صح الخبر، أو إن ثبت كذا، ونحو ذلك.

ومن صنف في الصحيح أيضاً - غير المستخرجات الآتي ذكرها - المتن الصحيح لسعيد بن السكن.

(١) رانظر «الصارم المنكي في الرد على المنكي» لاس عن الهادي (ص/ ٩٤-٩٥)

الثالثة . صرح الخطيب وغيره ، بأن الموطأ مقدم على كل كتاب من المجموع والمسنود ، وإلى هذا هو صد صحيح الحاكم . وهو روايات كثيرة ، وأكثرها رواية القسي وقد للعلاتي . روى الموطأ عن مالك حسانث كثيرة ، وبين رواياتهم اختلاف من تقديم وتأخير . ورواه ونقص ، ومن أكثرها وأكثرها روايات أبي ثعلبة .

قال ابن حزم : في موطأ أبي ثعلبة هذا زيادة على سائر الموطآت نحو مائة حديث ، وأما ابن حزم فإنه قال : أولي الكتب التصحيحان ، ثم صحيح ابن أبي شيبة ، ولعنفي لابن الجارود ، والمنتمى لقاسم بن أصبغ . ثم بعد هذه الكتب كتاب أبي داود ، وكتاب المسائي ، ومصنف قاسم بن أصبغ ، ومصنف الطحاوي ، ومسانيد أحمد ، والبراء ، وسي أبي شبة ، أبي بكر وعثمان ، وابن ربيعة ، وأبي الحسن ، والحسن بن حفيان ، وأحمد بن أبي حنيفة ، ويعقوب بن شيبة ، وعلي بن الحسين ، وابن أبي عمير^(١) ، وما جرى مجراها التي أفردت الكلام رسول الله ﷺ صرحاً .

ثم بعده الكتب التي فيها كلام وكلام غيره ، ثم ما كان فيه التصحيح فهو أجل من مصنف عبد الشرائف ، ومصنف ابن أبي شيبة ، ومصنف علي بن محمد ، وكتاب محمد ابن نصر المروزي ، وكتاب ابن الجوزي^(٢) ، ثم مصنف حماد بن سلمة ، ومصنف سعيد بن منصور ، ومصنف وكيع ، ومصنف الترمذي ، وموطأ مالك . وموطأ ابن أبي شيبة ، وموطأ ابن وهب ، ومسانيد ابن حبان ، وفتح أبي عبد^(٣) ، وفتح أبي ثور^(٤) ، وما كان من هذا السطر مشهوراً كحديث شعبه وسعيد ، وليث ، والأورلي ، والأحمدي . وابن مهزي . ومسا . وما جرى مجراها^(٥) ، فهذه طيفاً موطأ مالك ، بعضها أجمع لتصحيح

(١) في فتح مخرقة ، روايات هو الصحيح ، وهو أحمد ، من موطأ حماد بن أبي عمير ، من أبي عمير ، من حديث الحديث . له (مسند) كان ثمة موطأ ، مات سنة ٢٧٦هـ

ينظر : مسر أعلام النبلاء (١٣٣/١٣٤) ، (١٣٤/١٣٥) ، (١٣٥/١٣٦)

(٢) هو محمد بن إبراهيم بن محمد . أبو بكر الساجدي ، فقيه من الأئمة ، له كتاب منها "الإشراف" ، (الأوسمة) ، (الأوسمة) ، وغيرها . مات سنة ٢٢٤هـ

ينظر : طبقات أئمة (١٣٦/١٣٧) ، طبقات ابن قاضي شبة (١٣٨/١٣٩) ، رقم ١١١٢

(٣) هو أبو عبد القاسم بن سلام ، أحد أئمة الإماماء من القف وثلاثة الأئمة ، أحد من الشافعي ، والكشائي وغيرهما ، صنف كتاب منها : (الأوسمة) ، (أوسمة الحديث) ، وغيرها . مات سنة ٢٢٤هـ .

ينظر : رجال الأئمة (١٣٨/١٣٩) ، طبقات ابن قاضي شبة (١٣٨/١٣٩) ، رقم (١٣٨) .

(٤) هو إبراهيم بن خالد بن أبي شيبة الكوفي ، أبو ثور . المصنف ، صاحب إمام القاسمي . قال ابن حبان : كان أحد أئمة القاسمي ومروية ومروية . ومروية . ومروية . ومروية . مات سنة ٢٢٤هـ

الأعلام (١٣٨/١٣٩)

(٥) مرآة مجرهم

الثانية: الكتب المخرجة على الصنّيعيين

منه، وبعضها ماله، وبعضها دونه.

ونفذ أحصاه ما في حديث شعبة من المصحح، وجعله ثلثاً من حديثه وأيضاً مسنداً، ومرسللاً. يروى على المتنين، وأحصى ما في موطأ مالك، وما في حديث حسين ابن نبيه؛ فوجدت في كل واحد منهما من المسند خمسة عشر رواية مسنداً، وإتباعاً، ونبذة مرسللاً، وفيه ثوب وسبعون حديثاً، فم ترك مائة على العمل بها، وفيها أحاديث ضعيفة وقرأه جمهور العلماء، انتهى مصحفاً. كذا في مراتب الحديث.

(الثالثة) - من مسائل المصحح.

(الكتب المخرجة على المصححين): قال المخرج في كتابه: (ي)، والمروزي، وأبي أحمد العطاربي، وأبي عبد الله بن أبي ذهل، وأبي بكر بن مردويه على البخاري، وأبي غوث الفمريسي، وأبي جعفر بن سنان، وأبي بكر محمد بن رجاء البزرجي^(١)، وأبي بكر الشافعي، وأبي جاد النعماني، وأبي الوليد حسن بن محمد النعماني، وأبي عمر بن موسى بن عباس النعماني، وأبي الحسن الطوسي، وأبي سعيد بن أبي عثمان الخيري علم مسلم، وأبي نعيم الأصبهاني، وأبي عبد الله بن الأوزم، وأبي ذر الهروي، وأبي محمد الحزاز، وأبي غني النعماني^(٢)، وأبي سعد سليمان بن إبراهيم الأصبهاني، وأبي بكر الردي على كل منهما، وأبي بكر بن عباد الشافعي عليهما في مؤلف واحد.

وموضوع المخرج - (كما^(٣) قد أشراف) - أن يأتي المصنف إلى الكتاب فخرج أحاديث بأسانيدها من غير طريق صاحب الكتاب؛ فيجمع معه من شيعه أو من فوذه. قال شيخ الإسلام: وشروطه ألا يصل إلى شيخ أبيه حتى يفتد مسنداً، ويوصله إلى الأقرب، إلا لغز من علوه، أو زيادة منه.

قال: وذا كنت تقول أبو عوانه في مستخرجه عن مسلم - بعد أن ساق طرق مسلم كلها - من هذا المخرج، ثم يقول لأسانيده يجمع فيها مع مسلم بعض لوفى ذلك، وربما قال: من هنا ثم يخرجه.

قال: ولا يظن أنه يعني بخاري ومسلم، بلاني انطرت صفة من ذلك فوجدته إنما

(١) في ط الشافعي.

(٢) في ط وأبي الحسن.

(٣) في ط البازرجي.

(٤) سقط من أ.

لَمْ يَلْتَزِمَ فِيهَا مُوَافَقَتَهُمَا فِي الْأَلْفَاظِ، فَحَصَلَ فِيهَا تَعَاوُثٌ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى، وَكَذَا مَا زَادَهُ الْبَيْهَقِيُّ وَالْبُخَارِيُّ وَشَبَّهَهُمَا قَائِلِينَ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ أَوْ مُسْنِمٌ وَقَعَ فِي تَعْقِيبِهِ تَعَاوُثٌ فِي الْمَعْنَى، فَتَرَاهُمْ: أَنَّهُمَا زَوَّيَا مُعَلَّةٍ، فَلَا يَحُوزُ أَنْ تَنْفَلِ بِهَا خَبِيرًا وَتَقُولَ: هُوَ كَذَا فِيهِمَا إِلَّا أَنَّ تَقْبُلَهُ بِهِمَا، أَوْ يَقُولَ: لَهُ عَيْشٌ، تُخْرِجُهُ بِقَبُولِهِ، بِخِلَافِ الْمُخْتَصِرَاتِ مِنَ الصَّحِيحَيْنِ؛ فَإِنَّهُمْ تَقَبَّلُوا فِيهَا أَلْفَاظَهُمَا.

يعني مسلمًا، وأما الفصل أحمد بن سلمة؛ فإنه كان قوي مسلم، وصنف مثل مسلم، وربما أضاف العسخرجات أحاديث لم يجد له بها مسندًا برتبته، وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب.

ثم إن المستخرجات المذكورة (لم يلتزم فيها موافقتهم)، أي: الصحيحين (في الألفاظ)؛ لأنهم إنما يروون بالألفاظ التي وقعت لهم عن شيوخهم، (فحصل فيها تفاوت) قليل (في اللفظ)، وفي (المعنى) أقل.

وكذا ما رواه البيهقي في السنن والحدائق، وغيرهما، (والبخاري) في شرح السنة (وشبههما، قائلين: رواه البخاري أو مسلم وقع في بعضه) أيضًا (تعاوُث في المعنى) ربي الألفاظ.

(فتردهم) بقولهم ذلك: (أنهما زوَّيَا أصه)، أي: أصل الحديث دون اللفظ الذي أوودوه^(١)؛ وحسنه (فلا يحوز لك أن تنفل منها)، أي: من الكتب المذكورة من المستخرجات وما ذكر - (أدبنا، ونقول) فيه - (هو كذا^(٢) فيهما)، أي: الصحيحين؛ (إلا أن تغالب بهما أو يقول المصنف: أخرجه بلفظه، بخلاف المختصرات من الصحيحين؛ فإنهم تقبلوا فيها ألفاظها) من غير زيادة ولا تغيير، فذلك أن تغلب بها، ونعزو ذلك للصحيح ولو باللفظ.

وكذا الجمع بين الصحيحين لعبد الحز، أما الجمع لأبي عبد الله الحميدي الأندلسي ففيه زيادة ألفاظ، وتمات على الصحيحين، فلا نعيم.

قال ابن الصلاح: وذلك موعود فيه كثير، فربما نقل من لا يعبر ببعض ما يجده فيه عن (الصحيحين أو أحدهما)^(٣) وهو مختل، لكونه زامده به فيه.

قال العراقي: وهذا مما ذكره علي بن محمد في كتابه؛ فمن أين تأتى الزيادة؟ قال: واقتضى كلام ابن الصلاح أن الروايات التي تقع في كتاب الحميدي لها

(١) في ط. أرد.

(٢) في أ. عكا.

(٣) في د. الصحيح.

وَالْكَتَابُ الْمَخْرُجُ عَلَيْهِمَا قَائِدَانِ. غُلُوُ الْإِسْنَادِ.

حكم الصحيح، وليس كذلك؛ لأنه ما رواها سنده فالمستخرج، ولا ذكر أنه يزيد نفعاً واشترط فيها الصحة حتى يقلد في ذلك

قلت: هذا الذي نفع من ابن الصلاح وقع له في لفائدة الرافعة، به قال: ويكتفي وجوده في كتاب من الشترط الصحيح، وكذلك ما يوجد في الكتب المحرجة من نفعه لمحدوثه، أو زيادة شرح، وكثير من هذا موجود في الصحيح للمصنفين انتهى. وهذا الكلام قايي للمأويل، فامل.

ثم رأيت عن شيخ الإسلام قال: قد أشار المصنف - إحدلاً وتفصيلاً - إلى ما يبطل ما اعترض به عليه.

أما إجمالاً: فقال في حطية الجميع: ريداً زدت زيادات من زيادة، وشرح لبعض ألفاظ التعبد ونحو ذلك، وقفت عليها في كتب من اعتمد بالصحيح: كالإسماعيلي والبرقاني. وأما تفصيلاً: فعلمت فسميت: جلتي وخفي، أما النجلي. فبسوق التعبد، ثم يقول في أثناءه: إلى هنا انتهت رواية البخاري، ومن هنا زيادة البرقاني، وأما الحمي: فإنه بسوق الحديث كاملاً أصلاً وزيادة، ثم يقول: أما من أوله إلى موضع كذا فراره فلان، وما عداه زاده فلان، أو يقول: لفائدة كذا زاده فلان، ونحو ذلك.

والذي هذا أشار ابن الصلاح بقوله: فربما نقل من لا يميز؛ وحسب فزيادته حكم النصحة؛ لنقله لها ممن اعتمد بالصحيح.

مهمة:

ما تقدم عن البيهقي ونحوه من عزز الحديث إلى الصحيح، والسرأ أصله - لا شئ أن الأحسن خلافة، والاعتناء بالبيان؛ حظاً من إيفاع من لا يعرف الاصطلاح في النجس. ولاين دقيق التعبد في ذلك تفصيل حسن، وهو: أنك إذا كنت في مقام الرواية فلك المرو ونحو خالف؛ لأنه عرف أن أحل قصه للمحدث: المستد العتور على أصل الحديث، دون ما إذا كنت في مقام الاحتجاج؛ فمن روى في المعاصم والمشتبهات وسحوها فلا حرج عليه في الإخلاص، بخلاف من أورد ذلك في الكتب المسوبة، لا سبب إن كان الصالح للترجمة قطعة زائدة على ما في الصحيح. (والكتب المخرجة عليهما قائدتان).

إحداهما: (علمو الإسناد)؛ لأن مصنف المستخرج لو روى حدث مثلاً من طريق البخاري، لوقع أنزل من الطريق الذي رواه به في المستخرج، مثله: أن أبا بصير لو روى حديث، عن عبد الرزاق، عن طريق البخاري، أو مسلم لم يصل إليه إلا بأربعة، وإذا

وزيادة الصحيح. فإن تلك الزيادة صحيحة، لكنّها منسوبة.

رواه عن الطبراني، عن الشري - بفتح الموحدة - عنه وحمل بالبين، وكذا لو روى حديثاً في مسند الضحاك، عن طريق مسلم - كان به وبه أربعة - شحان به وبين مسلم، ومسلم وشيخه، وإذا روى عن ابن عمر^(١)، عن يونس بن جبير^(٢) عنه - وحمل بالبين.

الثانية: (و) الأخرى: (زيادة الصحيح) فإن تلك الزيادات صحيحة، لكنّها بإسناد جيد. قال شيخ الإسلام. هذا منقول في الرجل الذي اتقى فيه إساءة المستخرج وإساءة مصنف الأصل، وفيه بعد، وأما من بين المستخرج وبين ذلك الرجل فيحتاج إلى نقذ، لأن المستخرج لم يلتزم النصيحة في ذلك، وإنما جلى قصده العزل، فإن حصل وقع على غرضه، فإن كان مع ذلك صحيحاً، أو به زيادة - فزيادة حسن حصلت تعافاً. ولا فليس ذلك حجة^(٣).

قال: قد وقع ابن الصلاح هنا فيما قرأته من عدم التصحيح في هذا الزمان؛ لأنه أطلق تصحيح هذه الزيادة، ثم عللها بتعليل أخص من دعواه، وهو كونها بذلك الإسناد، وذلك إما هو من ملغى الإسناد إلى منتهاه.

(تج)

لم يذكر المصنف - تحالفاً للصالح - للمستخرج سوى هاتين العائدتين، وعلى له بواحد آخر:

منها: لقوة بكثرة الطرق للتزحيع عند المعارضة، ذكره ابن الصلاح في مقدمة شرح مسلم، وذلك؛ بأن بعض المستخرج شخصاً آخر فأكثر مع الذي حدث مصنف الصحيح عنه، وربما ساق له طرقاً أخرى إلى الصحابي بعد فراقه من استخراجه، كذا يصنع أبو حنيفة.

(١) هو الإمام المحدث مسند أبي محمد عبد الله بن جعفر بن أحمد بن فارس الأميري، ولد سنة ثمان وأربعين ومائتين كان من أئمة الفقه، توفي في شوال سنة ست وأربعين وثلاثمائة. ينظر: سير أعلام النبلاء (٥/٥٥٢)، تنقيح الذهب (٢/٣٧١).

(٢) هو يونس بن جبير ثم بشر المعلم، روى عن أبي فارس الأنصاري مسلماً في معك كبر وقد نقذ، محتشماً، عظيم القدر بأصحابه، وموصوفه بالدين والعبادة والصالح، توفي سنة سبع وخمسين ومائتين. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٢٦/٥٩٦)، المعجم والتعدي (٩/٢٢٧).

(٣) من ب: نسخة.

الرابعة: ما زوّاه بالإسناد المتصل، فهو المستحكم بصحته، وأما ما حذف من متبداً إسناده واجد أو أكثر:

ومنها: أن يكون مصنف الصحيح روي عن أصله، ولم يبين هل سماع ذلك الحديث منه في هذه الرواية: قبل الاختلاط، أو بعده؟ بينه المستخرج بما نصرتنا، أو ما يرويه عنه من طريق من لم يسمع منه إلا قبل الاختلاط.

ومنها: أن يروي في الصحيح عن مدلس بالعمدة، فيروي المستخرج بالنصريح بالسماع.

فهذان فائدتان جليلتان، وإن كما لا شوق في مسحة ما زوّي في الصحيح من ذلك عزّ شين، ونقول: لو لم يطلع مدلس على أنه روى عنه قبل الاختلاط، وأن المدلس سمح - لم يخرج؟

فقد سأل السبكي الشري. هل وجد لكن ما روي^(١) بالعمدة ضرباً مضرح فيها بالتحديث؟ فقال: كثير من ذلك لم يوجد، وما يسع إلا تحسين الظن.

ومنها: أن يروي عن مذهب: كحدثنا ملاذ أو رجل، أو فلان وغيره، أو غير واحد؛ فخرج المستخرج.

ومنها: أن يروي عن مهمل: كمحمد، من غير ذكر ما يميزه عن غيره من المحضين، ويكون في متابع من رواه كذلك من يشارك في الاسم، فيبزه المستخرج.

قال شيخ الإسلام: وكل علة أعل بها حديث في أحد الصحيحين، جاءت رواية المستخرج سالمة منها، فهي من فوائد، وذلك، كثير جداً.

[فائدة]

لا يختص المستخرج بالصحيحين؛ فقد استخرج محمد بن عبد الملك بن أبين عن سنن أبي دارود، وأبو علي الطبرسي على الشافعي، وأبو نعيم على التوحيد لأبي خزيمة، وأبى العاطي أبو الفضل العراقي على المسند مشتركاً لم يكمل.

الرابعة: من مسائل الصحيح:

(ما روي)، أي: الشيخان (بالإسناد المتصل): فهو المستحكم بصحته، وأما ما حذف من متبداً إسناده واحداً أو أكثر، وهو الصعلق، وهو في البخاري كثير جداً، كما تقدم عنده، وفي مسلم في موضع واحد هي: أنسب، حيث قال، وروى البيهقي بن سعد...

(١) في ب: روي.

فَمَا كَانَ مِنْهُ بِصِيغَةِ الْخَزْمِ كَقَالَ، وَفَعَلَ، وَأَمَرَ، وَرَزَى، وَذَكَرَ فَلَانَ -
فَهُوَ حُكْمٌ بِصِيغَةِ نَحْيِ الْمُضَابِ إِلَيْهِ؛

فذكر حديث أبي الجهم^(١) بن الحارث بن النعمان أنبل رسول الله ﷺ من نحو من جعل
الحديث^(٢) وفيه أيضاً موضعان في الحدود واليوع رواهما بالتعليق عن النبي بعد
روايتهما بالاتصال، وفيه بعد ذلك أربعة عشر موضعاً، كل حديث منها رواه متصلاً ثم
عنه بقوله: ورواه فلان.

وكثير ما في البخاري من ذلك موصول في موضع آخر من كتابه، وإنما أورده متنبهاً
اختصاراً ومحدباً لتكراره، والذي لم يوصله في موضع آخر: مائة وستون حديثاً، وصنها
شيخ الإسلام في تأليف لطيف سماه: «المندوب»، وفيه في جميع التعليقات والمشتقات
والموقوفات كتاب جليل بالأسماء سماء: «تعليق التعليق»، واختصره بلا أسانيد في آخر
سماء: «التشويق إلى وصي الصهم من التعليق».

(فما كان منه بصيغة الخزم: كقَالَ، وَفَعَلَ، وَأَمَرَ، وَرَزَى، وَذَكَرَ فَلَانَ، فهو حكم
بصحة عن المضاف إليه)، لأنه لا يستلزم أن يجزم بذلك همه: إلا وقد صرح عنه،
لكن لا يحكم بصحة الحديث مطلقاً بل يشترط على من ينظر فيمن أورد من رجاله، وذلك
أقسام:

أحدها: ما يلتحق بشرطه: والسبب في عدم اتصاله بما الأسماه بغيره عنه، مع إفاضة
الإشارة إليه، وعدم اتصاله بغيره، معنفاً اختصاراً، وإما كونه لم يسعه من شيوخه، أو
سمعه مذاكره، أو شك في سماعته، فما رأى أنه يسوقه مساق الأصول، ومن أمثلة ذلك
أورده في الوكايلة: قال عثمان بن الأثير: حدثنا عون، حدثنا محمد بن سيرين، عن
أبي هريرة، قال: وكلف رسول الله ﷺ تركة ومضيان... الحديث، وأورده في فضائل
الأنفال وذكر أبي إيليس^(٣)، ولم يبق في موضع سواه: حدثنا عثمان: فالظاهر عدم سماعته له
فيه.

قال شيخ الإسلام: وقد استعمل هذه الصيغة فيما لم يسمعه من شيوخه في عدة
أحاديث: فبإرواده عنهم بصيغة: قال فلان. ثم يوردها في موضع آخر بوسطة بـ
وبينهم، كما قال في التاريخ، قال إبراهيم بن موسى: حدثنا هشام بن يوسف... فذكر

(١) في سـ: أبي الجهم.

(٢) الحديث عنه مسلم (١١٥-١١٦)، وقد أخرجه البخاري (٢٢٢٧)، موصلاً.

(٣) حلقه البخاري في الوكايلة (٢٢١١)، وفي كتاب بدء الخلق، باب من صنفه إيليس، وحدثوه، (٣٧٥)،
وفي كتاب فضائل القرآن (٤٠٦٠).

حديثاً، ثم يقولنا: حدثوني بهذا عن إبراهيم.

قال: ولكن ليس ذلك مطرداً في كل ما أورده بهذه النصبة، لكن مع هذا الاحتمال [لا يتحمل حسن جميع]^(١) ما أورده بهذه النصبة على أنه سمعه من شيوخه

وبهذا القول يندفع اعتراض العراقي على إسبب الصلاح في ثبوت بقوله. قال عثمان، وقال الفخري: يكونهما من شيوخه، وأن الرواية عنهم - وله نصبة لا تصرح بالصالح - محمولة على الاتصال، كما شبّهني في فروع عقب لمحقص.

ثم قولنا: في هذا التقسيم^(٢) ما يتحقق بشرطه، ولم يبق: إنه على شرطه - لأن - وإن صح - فليس من شرط الصحيح المستند فيه. نه عليه ابن كثير

القسم الثاني: ما لا يتحقق بشرطه، ولكنه صحيح على شرط غيره. كقوله في تظهيره: وقالت عائشة: كان النبي ﷺ يذكر الله على كل أحييه. أخرجه مسلم في صحيحه^(٣).

الثالث: ما هو حسن صالح للحفظ، كقوله فيه. وقال بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده: والله أعلم أن يستثنى منه^(٤)، وهو حديث حسن مشهور أخرجه أصحاب النسخ^(٥).

الرابع: ما هو ضعيف لا من جهة قدح في رجاله: بل من جهة انقطاع بسير في إسناده.

(١) في ط: لا بين حمل.

(٢) في أ، ج: القسم.

(٣) حلقه البخاري في كتاب الأدب، قبل الحديث (٦٣٤)، ورواه مسلم (١١٧٠-١٣٧٣).

(٤) حلقه البخاري في كتاب الاستسقاء قبل الحديث (٢٧٨)، وقال الحافظ في المنج (٥١٢/١)، وقد أخرجه أصحاب السنن وغيرهم عن طريق عن بهز وجده الترمذي، وصححه الحاكم. وقال ابن أبي شيبة: حدثنا يزيد بن هارون، حدثنا بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده، قال: قلنا: يا نبي الله، عمرائنا ما نأتي منها وما نذر؟ قال: «سلط عورتك إلا من زوجتك أو ما منك بيتك. قلت: يا رسول الله، أحفظ إذا كان خللاً؟ قال: «الله أعلم أن يستثنى منه من الناس»

فالإسناد إلى بهز صحيح، وهذا جرم به السدي. وأما بهز وأبوه فليسوا بشرطه، ولهذا لما عثر في السكاح شيئاً من حديث بهز لم يجرم به البخاري. بل قال: «يرد ذكر عن معاوية بن سفيان، لم يرد من هذا أنه مجرد جزء من السكاح لا يلد على صحة الإسناد إلا إلى من عني عنه، وأما قوله فلا يدل. وقد حفت ذلك فيما كتبه علي إسبب الصلاح. وذكرنا له أنه وشاهد ليس هذا موضع بسطها»

والحديث أخرجه أحمد (١٠٣/٥)، وأبو داود (١٠١٧)، والترمذي (٢٧٦٩)، والبيهقي (٢٧٩٤).

وإن ما به (١٩٤٠)، والسنن في الكبرى كما في النسخة (١١٣٨٠/٨)، والحاكم (١٧٩/٤)، والبيهقي (١٩٩/٩).

وَمَا لَيْسَ فِيهِ جُزْءٌ كَلَامٌ: «لَيْزِي»، وَهَذُو: «وَهْجِي»، وَبُحْكِي: «وَبُحْثِي»، وَبِقَالِي: «وَبِقَرِي»، وَدُكْرِي: «وَدُكْرِي».

كذلك - فهو اعراض مرزوقه، ولا يفيض الشاعده، ولا مانع من أن يكون نفع الله من
النفس فيه شيعان، وكذلك أورد عن أبي مسلمة الطائلي في مسنده: فيقول ما ادعى.

(وما ليس فيه جرم: كيزوي، ويذكور، ويحكي، وينال، وزوي، وذكور، وخكي، من
فعلان كذا)، كما قال ابن الصلاح: أو هي الباب عن النبي ﷺ - (فليس فيه حكم بعينه
عن المضاف إليه)؛ قال ابن الصلاح: لأن مثل هذه العبارات تستعمل في الحديث
الضعيف أيضاً

فأشار بقوله: «أيضاً إلى أنه وبما يورد ذلك فيه» هو صحيح: إما لكونه رواً بالمعنى،
 كقوله في الطب: ويذكر عن ابن عباس، عن النبي ﷺ في الرزقي بفتح الهمزة (١)، فإنه
 أنته في موضع آخر لفظاً: إن نفراً من الصحابة مروا بحي به فذبح ... فأكثر الحديث
 في رقبته للرجل بفتح الهمزة، رقبته: (إن أحق ما أخذتم عليه أجراً كتاب الله) (٢).

أو ليس علي شرطه، كقولهم في الصلاة: ويذكر عن عبد الله بن القتب قال: قرأ النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - «المؤمنون» في صلاة الصبح، حتى إذا جاء ذكر موسى وهارون أخذت سعة فركع، وهو صحيح أخرجه مسلم^(٢٢)، إلا أن البخاري لم يشرح صغير رونه.

أَوْ لِكُونَهُ نَسَمَ إِلَيْهِ مَا لَمْ يَصُحْ؛ فَأَنَّى يَصِفُكَ تَسْمَعُ بِهِمَا، كَمُونَهُ فِي الْعَلَّاقِ، وَيُذَكِّرُ
عَنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَابْنِ الْمُبَرِّقِ، وَذَكَرَ عَدُوًّا مِنْ ثَلَاثَةِ عَشْرِينَ نَابِعًا^(١)

١٦) علفه البحاري، قار: المحيط (٥٧٣٦).

وفيل الحافظ في الفتح (٢٥٤/١٩) - هكذا ورد في نسخة النسخة، وهو يمكن على ما نورد بين
أهل الحديث أن الذي يورده المصنف في نسخة النسخة - لا يكون على شرطه، مع أنه أخرج حديث
ابن عباس في الرواية بفاتحة الكتاب عقب هذا الباب. ولوجب شيئا (أو هو العرفاء) في كلامه على
علوم الحديث بأن قد يصح ذلك إن ذكر الخبر بالمعنى. ولا شك أن خبر ابن عباس ليس فيه
التصریح عن النبي ﷺ بالرواية بفاتحة الكتاب؛ وإنما فيه تقرير على ذلك. فثبت إليه صريحا بكون
نسبة ممنوعة. ثم قال شيخنا؛ لعل لا ابن عباس حديثا آخر صريحا في الرواية بفاتحة الكتاب ليس على
شرطه؛ فلذلك لم يرد في نسخة النسخة. قلت (أي ابن حجر) ولم يبق لي ذلك بعد الله.

(٢) أخرجه البخاري (٥٧٣٧).

(٣) علقه البخاري قبل الحديث (٧٤٤هـ). ورواه مسلم (١٦٣ - ٤٥٤)

وفي إسناده الحفصت أصحلاف، بنه السلف في التبع (١١/٢٠١). ثم قال: وكان الساري عظه
بصحة: ١٢ يذكر ١٢ لهذا الاختلاف، مع أني لم أجد له ثبوتاً به الحجة.

(٤) حلفه المُنْجَارِي بعد المحدث ١٥٦٦٨.

وقد يورده أبضاً في الحسن كقولهم في الفيح - ويذكر عن عثمان بن عفان، أن النبي ﷺ قال له: «إذا بعث فكُنْ»، وإذا بعثت فكنْ»، هذا الحديث^(١) رواه الدارقطني^(٢) من طريق عبد الله بن المغيرة، وهو صدوق، عن عطاء مولى عثمان، وقد وثق عن عثمان، وتابعه سعيد بن المسيب، ومن طريقه أخرجه أحمد في المسند، إلا أن في إسناده ابن لهيعة^(٣)، ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه من حديث عطاء عن عثمان، وفيه سقط^(٤)، والحديث حسن، لما عvidه من ذلك.

ومن أمثلة ما أورده من ذلك - وهو ضعيف - قوله في نوصايا - ويذكر عن النبي ﷺ أنه قصص بالدين قبل الوصية، وقد رواه الترمذي موصلاً من طريق الحارث عن علي، والحارث ضعيف^(٥).

وقوله في الصلاة - ويذكر عن أبي هريرة، رُفِعَ: لا يتطوع الإمام في مكانه^(٦)، وقال عقبه: ولم يصح، وهذه عادة في ضعيف لا ينافي له من موافقة إجماع أو نحوه، على أنه فيه قليل جداً، والحديث أخرجه أبو داود من طريق الليث بن أبي سليم، عن الحجاج

(١) علقه البخاري قبل الحديث (١٦٢٦).

(٢) أخرجه الدارقطني (٨/٣) وفيه: عن عبد مولى سراقه، عن عثمان بن عفان.

ركنا ذكره الحافظ في الفتح (٧٦/٥)، وقال: ضعف مجهول، العاد.

وقد أخرجه البيهقي (٣١٥/٥) من طريق الدارقطني، وفيه: امتد مولى سراقه.

(٣) أخرجه أحمد (٦٢/١)، ٢١٧٥، وعبد بن سعيد (٥٢)، وابن ماجه (١٢٣٠)، والهيثم (٢٢٩)، والطحاوي في شرح سنن أبيه (١٧/١)، والبيهقي (٣١٥/٥).

وفي ابن لهيعة، ولكنه من قديم حديثه لأن أبو عبد الحكم أورده في «شرح منبر» من طريق الليث، عنه، قال الحافظ في الفتح (٧٧/٥).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة (١١٣١٨) من طريق عبد الحكم مرسلاً، وكذا عزاه له الحافظ في الفتح.

(٥) علقه البيهقي قبل الحديث (٢٧٥٠)، وأخرجه أحمد (٧٩/١)، ١٣٠، ١٤٤، والترمذي (٦٠٩٤)، وابن ماجه (٢٧١٥، ٢٧٣٩)، وابن الجوزي (٩٤١)، أبو يعلى (٣٠٠، ٣٢٥)، والحاكم (٤/٩٣٦)، والبيهقي (٢٣٢/٦) من طريق الحارث، عن علي بن أبي طالب، قال: اقتض محمد ﷺ أن الذين قبل الرعية، وأنتم لغزوة الرعية من الذين.

قال الحافظ في الفتح (٣٠/١). وهو إسناد ضعيف، نكف الترمذي. إن العمل عليه عند أهل العلم، وكان البيهقي اعتمد عليه لا اعتناؤه بالاتفاق على منعه، وإلا قدم تبرعاً عنه أن يورده الضعيف في مقام الاحتجاج به، وقد أورده في الباب ما بعده أيضاً، ولم يختلف العلماء في أن الذين يقدم على الرعية إلا في ضرورة واحدة.

(٦) علقه البخاري قبل الحديث (٨٤٩).

وَلَيْسَ بِوَاهٍ لِإِدْخَالِهِ فِي الْكِتَابِ الْمَوْسُومِ بِالصَّحِيحِ.

ابن عبيد، عن إبراهيم بن إسماعيل، عن أبي هريرة^(١)، وليث ضيف، وإبراهيم لا يعرفه، وقد اختلف عليه فيه.

(ز) ما أوردته البخاري في الصحيح مما غير عنه بصيغة التمرؤض، وقلنا لا يحكم بصحة - (ليس بواه)، أي: ساقط جدًا (لإدخاله) إياه (في الكتاب الموسوم بالصحيح).
وعبارة ابن الصلاح: ومع ذلك فإنه لا يثبت له في أثناء الصحيح مشعر بوضوح أصله إشعارًا بؤس به، ويركن إليه.

قلت: ولهذا ترددت على ابن الجوزي؛ حيث أورد في الموضوعات حديث ابن عباس مرفوعًا: «إِذَا أُنِيَ أَحَدُكُمْ بِهَيْدَةٍ نَجِسًا، شَرَكَاؤُهُ فِيهَا».

فإنه أورد من طريقين عنه، ومن طريق عن عائشة^(٢)، ولم يصح، فإن البخاري أورد في الصحيح فقال: ويُذكر عن ابن عباس^(٣)، وله شاهد آخر من حديث الحسن بن علي ورواه في فوائد أبي بكر الشافعي^(٤)، وقد بينت ذلك في مختصر الموضوعات، ثم في كتابي «القول الحسن في الذب عن السنن».

[المتن]

قال ابن الصلاح: إذا تقرر حكم الثماليين المذكورة؛ فنقول البخاري: ما أدخلت في كتابي إلا ما صح، وقول الحافظ أبي نصر السجزي: أجمع الفقهاء وغيرهم أن رجلاً لو حلف بالطلاق أن يجمع البخاري صحيحاً، قال رسول الله ﷺ، لا شك فيه، لم يثبت - محملاً على مفاصل الكتاب وموضوعه، ومثل الأبواب المستندة من التراجم ونحوها، اهـ.

ومعاني في هذه المسألة مزيد كلام قريباً، وبأني تحرير الكلام في حقيقة التعليق، حيث

(١) أخرجه أحمد (١٢٥/٢)، وأبو داود (١٠٠٦)، وأبو حنيفة (١٢٧) وقال البخاري في تاريخه: «لم يثبت هذا الحديث»؛ ينظر: الفتح (٦٠٥/٢).

(٢) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (٦٥٢٥، ٦٥٢٦) من حديث ابن عباس (١٥٦٧) من حديث عائشة.

(٣) قال ابن عساق في تنزيه الشريعة (٢٩٨/٢): «ثُمَّ ب (أي: ابن الجوزي)» بأن حديث ابن عباس حلقه البخاري في صحيحه وهو مشعر بأن له أصلاً إشعاراً بؤس به، ويركن إليه، كما قاله ابن الصلاح في تعليقه التي بصيغة التمرؤض.

(٤) حلقه البخاري في الحديث (٢٦٠٩)، وقال: «لم يصح» وقال الحافظ في الفتح (٥١٧/٥): «هذا الحديث جاء عن ابن عباس مرفوعاً وموقوفاً، والموقوف أصلح إسناداً من المرفوع».

(٥) والطبراني كما في تنزيه الشريعة (٢٩٨/٢).

الخامسة: الصحيح أقسام:

أغلاها ما نُقِلَ عليه البخاري ومسلم، ثم ما انفرد به البخاري، ثم مسلم، ثم علي بن عمار، ثم علي بن شريك، ثم علي بن شريك، ثم علي بن شريك، ثم علي بن شريك.

ذكره لمصنف غيره، إن شاء الله تعالى.

(الخامسة)

الصحيح أقسام: متفاوتة بحسب ضعفه من شروط الصحة، وغدا:

(أغلاها: ١. نقل عنه البخاري ومسلم

ثم ما انفرد به البخاري) ٢. ورواه غيره، إما منفرداً، - اختلافاً، - إما مع غيره.

(ثم) ٣. انفرد به غيره.

(ثم) صحيح (على غيرهما) ولم يخرجه واحد منهما: ورواه غيره، إما منفرداً، - اختلافاً، - إما مع غيره.

(ثم): صحيح (على شرط البخاري).

(ثم): صحيح (على شرط مسلم).

ثم: صحيح (عند غيرهما) مستوفى فيه الشروط السابقة.

(تنبيهات).

الأول: أورده على هذا أصنام

أحمد، المتوفى، وأحب بأنه لا يعذر فيه عد ٤، والكلام في الصحيح بالمرجع السابق.

الثاني: المشهور، قال شيخ الإسلام: وهو (المراد فقط)، وأن^(١) متوقف في ربه هل هي نقل المتن عليه أم بعده؟

الثالث: ما أخرجه مسلم.

رابع: بأن من لم يشترط الصحيح في كنه لا يريد ترجمته للحديث فوه.

قال النووي: ويصح بأن يفهمها، فذكر حديثاً، إما لا ما حل له في ذلك "خبر"، فكذلك من العلم المشهور على ابن العم للأب، وإن كان لغير العلم (نقل) لا يثبت.

في العرفي: نعم، ما انفرد الشقة عن أبيين بوجه - أو لم. الصحة بما احتجوا به دون

(١) في د. قال، وأما.

(٢) يدل ما من المعقول، في د. أن ذلك كان العلم فلام.

اتفق عليه الشيخان.

الرابع : ما فقد شرطاً فالانصال عند من يمتد صحيحاً.

الخامس : ما فقد تمام الضغط ونحوه، مما ينزل إلى رتبة الحسن عند من يسميه صحيحاً.

قال شيخ الإسلام . وعلى ذلك يقال : ما أخرجه النسبة إلا واحداً منهم ؛ وكذا ما أخرجه الأئمة الذين التزموا الصحة ، ونحو هذا إلى أن تنتشر الأقسام فتكثر حتى يصر حصرها .

التشبيه للثاني : قد علم مما تقدم أن أصح من ضلّف في الصحيح : ابن خزيمة ، ثم ابن حبان ، ثم الحاكم ؛ فينبغي أن يقال : أصحها بعد مسلم ما اتفق عليه الثلاثة ، ثم ابن خزيمة وابن حبان ، أو الحاكم ، ثم ابن حبان ، والحاكم (ثم ابن خزيمة فقط)^(١) ، ثم ابن حبان فقط ، ثم الحاكم فقط ، إن لم يكن الحديث على شرط أحد الشيخين ، ولم أر من تعرض لذلك ؛ فليتأمل .

التشبيه الثالث : قد يعرض للمعرق ما يجعله قاطعاً : كأن يتفقا على إخراج حديث قريب ، ويخرج مسلم أو غيره حديثاً مشهوراً ، أو ما وصفت ترجيحته بكونها أصح الأسانيد ، ولا يقدح ذلك فيما تقدم ؛ لأن ذلك باعتبار الإجمال .

قال الزركشي : ومن هنا يعلم أن ترجيح كتاب البخاري على مسلم ، إنما المراد به ترجيح الجملة [على الجملة]^(٢) لا كل فرد من أحاديثه على كل فرد من أحاديث الآخر .

التشبيه الرابع : فائدة التضمين المذكور تظهر عند التعارض والترجيح .

التشبيه الخامس : في تحقيق شرط البخاري ومسلم^(٣) ، قال ابن طاهر : شرط البخاري ومسلم أن يخرجا الحديث المجمع على ثقة رجاله إلى الصحابي المشهور .

قال العراقي : وليس ما قاله بجيد ؛ لأن النسائي ضعف جماعة أخرج لهم الشيخان أو أحدهما .

وأجيب : بأنهما أخرجا من أجمع على ثقته إلى حين تصحيحهما ؛ فلا يقدح في ذلك

(١) سقط في أ .

(٢) سقط في أبي طر .

(٣) ما هنا ينبغي على الجهاد للناس في معرفة شرط البخاري ومسلم .

قال ابن طاهر في شروط الأئمة (ص/١٠٠) : أعلم أن البخاري ومسلم ومن ذكرنا بعدهم لم ينزل من واحد منهم أنه قال : شرطت أن أسرج في كتابي ما يكون على الشرط العلاني ؛ ولما يعرف ذلك من غير تكليم ، يعلم بذلك شرط كل رجل منهم . اهـ .

نصيف النسائي بعد وجود الكنايين

وقال شيخ الإسلام: نصيف النسائي إما كان باجتهاد أو نفعه عن معاصر - فالجواب ذلك، وإن نقله عن متقدم قلا. قال: ويمكن أن يجاب بأن ما قاله ابن طاهر هو الأصل الذي بنا عليه أمرهما، وقد يحوجان عنه! لم يرجع بفهم مقامه.

وذلك الأحكام في علوم الحديث: وضعت الحديث للمصحح: أن يرويه النصحاب المشهور بالرواية، عن النبي ﷺ، وله راويان ثقتان، ثم يرويه من أشاع الثامنين الحافظ المصنف المشهور بالرواية، وله رواية ثقتان.

وخال في المدخل: الدوحة الأولى من المصحح: اختيار البخاري ومسلم، وهو أن يروي الحديث عن رسول الله ﷺ صحابي ذليل عنه اسم الجاهلة، بأن يروي عنه تابعان عدلان، ثم يروي عنه التابعي المشهور بالرواية عن الصحابة، وله راويان ثقتان، ثم يروي عنه من أتباع التابعين حافظ متقن، وله رواية من الطبقة الرابعة، ثم يكون شيخ الضعفاء أو علم حافظ مشهوراً بالمداقة في روايته، ثم ينداوله أهل الحديث بالقول إلى وفناء كاشهادة على الشهادة.

فعمم في علوم الحديث شرط المصحح من حيث هو، وخصص ذلك في المدخل بشرط الشيخين. وقد نقض عليه الحارثي ما ادعى أنه شرط الشيخين؛ بما هي المصححين^(١) من العرب التي نرد بها بعض الرواة.

وأجيب بأنه إنما أراد أن كل راو في الكنايين بشرط أن يكون له راويان، لا أنه يشترط أن ينفذ في رواية ذلك الحديث عنه^(٢)

قال أبو حنيفة النعمان: "ونقله بعض عنه" - ليس انفراد به أن يكون كل خير روي

(١) في ح. المصحح.

(٢) عند النعمان نفي الشهادة على الشهادة في غير عشرة كمال وطلاق، وفي عقوبة الأدي هي المذهب؛ كقبض واحد خلف، بخلاف عموم الله - تعالى - كعد الزنى والشرب؛ لأن من الله سي على المسألة بخلاف من الأدي.

ومذهب الأحناف والحنابلة سائر الشهادة على الشهادة في كل ح. لا يقط مائشدة، فلا قبل في السوء والقصاص، لأنها تندري بالشهاد.

ومذهب الإمام مالك سائر الشهادة على الشهادة في جميع الحظرف.

ينظر: الأم (٨/١٢٠)، المصبوط (١٦/١٠٨)، الفروع لابن مفلح (١/٥٩٦)، الشايع والإكليل (٢٢٨/٨).

يجتمع فيه رواية عن صحابيه، ثم من تابعه فمن بعده، فمن ذلك بمنزلة وجوده؛ وإسناد
المراد أن هذا المصحاحي وهذا التابعي روى عنه رجلان، خرج به، على حد الجهالة^(١١)
قال شيخ الإسلام: وكذلك الحازمي فهم ذلك من قول الحاشم: شاهدته على الشهادة؛
أن الشهادة يشترط فيها العدد.

وأجيب: باحتمال أن يريد بالنسبة بعض المجرى لا كلها، فلا تعداد والفاء وغيرهما.
وقال أبو عبد الله بن العوفي: ما حبل المصاحي عليه كلام الحاكم، ونبه عليه هبائير
وغيره - بهر، بالنيش، ولا أعلم أحداً روى عنهما أنهما صرحا بذلك، ولا وجود له في
كتنبيهما، ولا خارجاً عنهما، من كان قائل ذلك عرف من مذهبهما بالتصحيح لكتنبيهما في
كتنبيهما - فلم يصب؛ لأن الأمرين معاً في كتنبيهما، وإن كان أحدهما من كون ذلك أكثرها
في كتابيهما، فلا دليل فيه على كونهما اشتراطاً، ولعل وجود ذلك أكثرها إنما هو لأن
من روى عنه أكثر من واحد أكثر ممن لم يرو عنه، لا واحد من الرواة مطلقاً، لا بالنسبة
إلى من خرج له منهم في التصحيح، وليس من الإصناف إلزامهما هذا الشرط من غير أن
ثبت عنهما ذلك، مع وجود إخلالهما به؛ لأنهما إذا صح عنهما اشتراط ذلك، كان في
إخلالهما به ذلك عنيهما.

قال شيخ الإسلام: وهذا كلام مقبول، ويصح قولي
وهذا في مقدمة شرح البخاري. ما ذكره الحاشم - وإن كان متعاضداً في حق بعض
الصحابة فلذلك أحوجاً إهم - إلا أنه معتر في حق من بعدهم، فليس في الكتاب حديث
أصل من رواية من ليس له إلا راي واحد فقط.

وقال الحازمي ما حاصله: شرط البخاري أن يخرج ما أصل إسناده بالرجال الخمسين
الملازمين - لمن أخذوا عنه - ملازمة طويلة، وأنه قد يخرج أحياناً عن أعيان المنطقة
أنبي نالي هذه في الإنكان والملازمة يمر روي عنه؛ فلم يلزموه إلا ملازمة يسيرة، وشرط
مستم أن يخرج حديث هذه المنطقة الثانية، وقد خرج حديث من لم يستم من غوائل
المخرج، إذا كان منبلاً للملازمة لمن أحد عنه، كحصاد من سمعة، في ثابت البناني

(١١) قال السرقطني في «المعنى» (١/١٧٤): «وأصل العلم بالحديث لا يعتمد على مجرد رواية رجل
غير معروف؛ وإنما يشترط العلم به من غير إذا كان رايه عدلاً مشهوراً، أو رجلاً قد وضع اسم
الجهالة عنه، ووقع اسم الجهالة عنه أن يروي عنه رجلان فصاعداً، فإذا كان هذا صحت وضع عنه
اسم الجهالة، وصار حينئذ معروفاً، فمما لم يرد عنه إلا رجل واحد، لم يصر بخير - وجب
التردد من خبره ذلك، حتى يوافقه غيره، وله أحسن» اهـ.

وأيضا

وقال المصنف في المصاديق: «على تأويلهما أن يكونا رجالا إسلاميا في كتابتهما لأن ليس لهما شرط في كتابتهما ولا في غيرهما»

قال الميرزا: وهذا خلاف ما أوردته من «الاصحاح» حيث قلنا في المجلد الثاني أو في كتابي في واحد من الصحيحين (أي ما رواه علي بن محمد الشيباني) وقد أخرجنا من روايته في كتابيها قال: وعلى هذا أصل أبي داود النيسابوري فإنه يقرر غير الحاكم تصحيحه تحدث على شروط البخاري مثلاً ثم يعترض عليه بأمره فلا، ومع ذلك فإنه لا يرد ذلك على ما فعله في بعض المجلدات. قال: «ليس ذلك منهم جداً» فلا يحكم صرح في حقه المصنف بخلاف ما ذهبوا عنه فقال: رأينا أئمة من أئمة - تعالى الله عن إسراج أحاديث وإنها ثقات - أخرجوا منها الشقاق أو أوردوها

مشبهةً بمثلها، أي عمن رووها لأهل أنفسهم، ويحتمل أن يرد على ذلك لأحدنا، وما يكون منها إذا كتب بعض روايته، وفيه نظر

قال: «والمحقق المثلثة أن يكون بعض من أنه أخرج عنه في تصحيحه من غير أن يخرج عنه، أو أن يروي عنه أحد الصحيحين، وأخرج الشدة عنه» إذا تصحيحاً على أن فلا مشغلان، أو أخرج عنه، وفيه من ذلك، وقد لا ينفك الدلالة على مراتب التعديل كما يقول في بعض من احتج به، أو أنه أو صدوق، أو لا يروي عنه، أو غير ذلك من أئمة بعد ذلك، ثم يوجه دعواه أنهم قد أوردوا ذلك، أو أعلم به من بعض من لم يحتج به في كتابتهما فيستدل بذلك على أنه حله في رتبة من احتج به لأن مراتب الرواة مدبر مدبرتها أنطق الجرح والتعديل

قال: ولكن هذا أمر به فموض لا بد من الإشارة إليه، وذلك أنهم لا يكتفون من التصحيح مجرد حال الروي في الكتاب والاعتصام من غير نظر إلى غيره بل يطبقون في حاله مع من روى عنه في كثرة ملازمه به أو قضاها أو ثبوته من شدة مبررات الحديث أو مرتبته من ذلك من أخذ عنه، وهذه أمور تظهر بصفحة كلامهم وسهولتهم في ذلك انتهى كلامه.

وقال شيخ الإسلام ما اعترض به شيخنا على أبي داود النيسابوري والذهبي - ليس صحيحاً لأن الحاكم يستعمله أئمة من أئمة من الصحيحين، والمجاز في الأساس والمنقول دل على ذلك بسببه: فإنه تارة يروى على شرطهما، وتارة على شروط البخاري، وتارة

على شرط مسلم، وثارة - صحيح الإسناد ولا يميزه لأحدهما - أيضاً فنو قصد بكلمة (مثل) معناه الحقيقي، حتى يكون المراد - خرج غيرها من فيهم من اصصات مثل ما في الرواة الذين خرجوا عنهم - لم يثنى قط. على شرط البخاري؟ فإن شرط مسلم دونه، فما كذا، على شرط فهو على شرطهما، لأنه حوى شرط مسلم ورواه.

قال: ورواه ذلك كله أن يروى بإسناد سابق من رجالهم. كذلك، عن عكرمة، عن بن عباس؟ فسمك على شرط مسلم فقط، وعكرمة لشرفه، البجلي، والحق أن هذا ليس على شرط واحد منهما^(١).

وأدق من هذا أن يروى عن أنس ثقات ضعفاء في أنس، محضرسين، من غير حديث الذين ضعفوا فيهم؛ فيحيى، عنهم حدث من طريق من ضعفوا فيه، برحان كلهم في الكتابين أو أحدهما؛ فثبت أنه على شرط من خرجاه، فأنما، كذا يقال في هشيم عن الزمري: (كز من هشيم، والزمري أخرجه له؛ فهو على شرطهما، فيقال: بن ليس على شرط واحد منهما؛ لأنهما إنما أخرجا له هشيم من غير حديث الزمري؛ فإنه شرف فيه؛ لأنه كان رجل إليه واحد عنه عشرين حديثاً، فذهب صاحب له - وهو راجع - فسأله رويته، وكان ثم ربيع شديد؛ فذهب بالأوراق من يد الرجل؛ فصار هشيم يحدث بها على منها بذهبه، ولم يكن ثقتن حطوا؛ فوهم في نفسه منها؛ ضعف في الزمري بسببها. وكذا هشام ضعيف في ابن جريح مع أن كلا منهما أخرجه، لكن لم يخرجاه عن ابن جريح شيئاً؛ فعلى من يروى عن شرطهما، أو شرط واحد منهما أن يسوق ذلك السند بسنن رواية من سب إلى شرطه، ولو في موضع من كتابه.

وكذا قال ابن بصلح في شرح معاني من حكم لشخص بمخرد رواية مسلم عنه في صحيحه بأنه من شرط الصحيح - فقد غفل وأخطأ؛ بل ذلك متوقف على لفظ في ربيعة رواية مسلم عنه، وعلى أي وجه غلط عليه.

[تتمة]: ألف للحازمي كتاباً في شروط الأئمة ذكر فيه شرط الشيخين وغيرهما، فقال: مذهب من يخرج الصحيح أن يعتبر حال الروي تعدل في مشايخه، وليس يرى عنهم وهم ثقات أيضاً، وحديثه عن بعضهم صحيح ثابت بأزمه إخراجهم، وعن بعضهم مقبول لا يصح إخراجهم، لا في الشروها، والآباء، وهذا باب فيه غموض، وطريقه معرفة لطغات الرواة، عن راوي، لأجل، ومراتب مداركهم.

ولنوضح ذلك بمثال. وهو أن مسلم أن أصحاب الزمري مثلاً على نفس طبقات،

(١) أيضاً، قال: رواية سمك من عكرمة مسعفة؛ كما في المغرب.

وإذا قالوا: صحيح مطلق عليه، أو على صحبه - فنرد عليهم: اتفاق الشيخين. وذكر الشيخ أن ما زودا أو أخذهما فهو منقطع بصحته. ولنا علم القطعي خاضعاً فيه.

ولكل طيبة منها مزية على التي عليها ومما روت

أمن كان في العيفة الأولى فهي الثانية في الصحة. وهو غاية قصد^(١) البخاري: كمالك، وابن ماجة، ويونس، وعفيل الأبلين. وجماع

والثانية: شارك الأولى في العدالة. غير أن الأولى جمعت بين التحفظ والإنقاذ، وبين طول الملازمة للزهري. حتى^(٢) كان منهم من يلزمه^(٣) في المقر، ويلزمه في الحصر. كالنبيذ بن سعد، والأوزاعي، والعمد بن راشد، والثانية: لم تلازم الزهري إلا مرة بسيرة، فلم تدر حديث، وكانوا في الإنقاذ دون الطيفة الأولى: كجعفر بن سراق، ومفان بن حسين السلمي، وزمرة يز صانع المكي، وهم شرط مسلم.

والثالثة: جماعة لزمو الزهري مثل تعي الطيفة الأولى، غير أنهم لم يستلوا من عوائل الحرج: عهد بين الرد والقبول: كعمامة بن يحيى الصادفي، وإسحاق بن يحيى الكلبي، والمثنى بن الصباح، وهم [علي]^(٤) شرط أبي داود. والسني

والرابعة: قوم شاركوا الثالثة في الحرج والتعميل، ونفردوا^(٥) بغلة منازعتهم لحديث^(٦) الزهري: لأهم لم يلزموا كثيراً، وهم شرط الترمذي.

والخامسة: نفر من الصعفاء والمجهولين لا يجوز لمن يخرج الحديث على الأبواب أن يخرج حديثهم، إلا على سبيل الاخبار والامتنعاه، عند أبي داود فمن دونه، فلما عند الشيخين فلا.

(وإذا قالوا: صحيح مطلق عليه، أو على صحبه - فمرادهم اتفاق الشيخين)، لا اتفاق الأمة.

فإن ابن الصلاح. لكن يلزم من اتفاقها اتفاق الأمة عليه؛ لنفقيهم له بالقبول. (وذكر الشيخ)، يحيى بن الصلاح، (أن ما زودا، أو أخذهما) فهو منقطع بصحته، والعلم القطعي حاصل فيه.

(١) في ج. ط. مقيد

(٢) في أ. بحث.

(٣) في أ. برأسه.

(٤) سقط في ب. ج.

(٥) في ب. نفردوا

(٦) في ب. حديث

وخالفه المحققون والأكثرون، فقالوا: يبيد الظن ما لم يثبت

قال: خلافا لمن يرمي ذلك؛ محتجاً بأنه لا يبيد إلا الظن^(١)، وإنما ملقته لأمة بالقول؛ لأنه يجب عليهم الحسن الآخر، والظن قد ينطلي.

قال: وقد كنت أريد إلى هذا وأحب فوقه، ثم سألني أن أذكر ما أخرجه الأئمة من الصحيح؛ لأن ظن من هو معصوم من الخطأ لا يمحى، والأدلة في إجماعها معصومة من الخطأ. ولهذا كان الإجماع السلي على لاجتماع حجة مطلقاً بها.

وقد قال إمام الحرمين: لو حلف إنسان بطلاق امرأته أن ما في الصحيحين مما حكما بصحة من قول النبي ﷺ - لما أكرهه الطلاق - لإجماع علماء المسلمين على صحته.

قال: وإن كان قائل: إنه لا بحث، ولو لم يجمع المسلمون على صحتهما؛ لثبت في الحديث - فإنه لو حلف بذلك في حادثة ليس هذه صحته، لم يثبت. وإن كان رويته فساداً.

فالجواب: أن المضاف إلى الإجماع، هو القطع بعدم البحث ظاهر؛ وبالطبع، وأما ما ذكره، فعدم البحث محكوم به ظاهراً مع احتمال وجوده هنا؛ حتى تستحب الترجعة.

قال المصنف: (وخالفه المحققون والأكثرون، فقالوا: بقاء الظن ما لم يثبت)^(٢).

قال في شرح مبسوط: لأن ذلك شأن الأعداء، ولا فرق في ذلك بين الشجب وغيره، وتبني الأمة بالقبول، إنما أفاد وجوب العمل بما فيها، من غير توقف على لظرفية، بخلاف غيرها؛ فلا يجمع به حتى يُنتفى فيه بوجوده شروط الإجماع، ولا يلزم من إجماع الأمة على العمل بما فيها - إجماعهم على لعنهم بأنه كلام النبي ﷺ.

قال: وقد شهد إنكار ابن سريان^(٣) على من ذل منه إمامنا الشيخ، وبالع في

(١) في ١: إلا لظن ظنهم.

(٢) كما يروى قال: (ورواه المصنفون والأكثرون فقالوا: يجب القطع - كذا في أولي، وقد سبق حكمة ذلك منهم، بل حكى الإسماعيلي وغيره لإجماع من القطع بما رويته الشافعية، وبس نقل كلامهم في ذلك) مراجعه.

(٣) أحمد بن عيسى بن محمد بن سريان أبو القاسم، ولد سنة ثمان مائة وسبعين وروى عنه، ونفعه على العمري والشافعي والليثي البصري، وسمع من أحمد بن أبي الأصبغ، وكلامه من حديث عليه، وله من المؤلفات: المشهورات: البسيط، والرميطة، واللميز، وغيرها. قال المصنف: من قاص: كان خاطئ المكاره، لا يكاد يسمع شيئاً إلا سمعه، وإن برأ يبالغ في الطلب، وتعميق وصل، ومشكلات حتى صار يصعب له لئلا يترك في بعده من الأصول والفروع، وحسن طلباً من أسلافه، فله في حديثه من حشون وخشاعة، وقيل غير ذلك.

تفرد ترجمته في طبقات السكيتي (١/١٤)، وفيات الأعيان (١/٨٢)، طبقات ابن ماضي نسبة

تخليصه انتهى، وكذا كتب ابن عبد السلام^(١)، على امر اصلاح هذا القول، وقال: إن بعض المعتزلة يزود أن آلهة إذا دعيت بحديث، خصي ذلك النطق بصفة، قال: وهو مدعى ردي.

وقد انبغى ما قاله النووي، وابن عبد السلام، ومن بعدهما - ممنوعاً - فقد نقل بعض جماعة من آخر من مثل قول ابن الصلاح عن جماعة من المتأخرين: كتابي إسحاق، وأبي حامد لإسفريني، والفاسي أبو الطيب^(٢)، والتشيخ أبي إسحاق الشيرازي، ومن السرخسي من نحفة، والفاسي عبد الوهاب من المائكة، وأبي يعنى، وأبي الخطاب، وأبي الرعوى من السبله، وابن هارث وأكثر أهل الكلام من الأشعرية. وأهل حديث قاطبة، ومذهب استنف عامة أنهم يفتخرون بالحدث الذي تفتت الأمانة بالقبول^(٣)، بل بالغ من طهر المفسر في صفة تصوف، فأخبره ما كان على شرمه، وإن لم يجرأه.

وقد شيخ الإسلام: ما ذكره النووي في شرح مصمم من جهة الأكثرين، أما المحققون فلا؛ فقد وافق بين الصلاح أيضاً محققون
وقال في شرح النخبة: أخير المحدثين عند العلم خلافاً لمن أنى ذلك. قال: وهو نوع.

مدا: ما أخرجه الشهابان في حديثيهما مما لم يبلغ [حدثاً]^(٤) التواتر، فإنه احتج به قرآن، منها: جلالتهم في هذا الشأن. ونقدتهما في تغيير تصحيح على غير هذه وتلقي

(١) هو الشيخ عبد العزيز بن عبد الله الدمشقي الشافعي، من شيوخ الإسلام، عفا، ورعاً، واعداً، فوفاً في البحر. لا يخسر من أنه يوثق ليس لقوة لاجه ولا سلطاناً، حتى سمي سلطان البلدة. مات سنة ٦٦٠ هـ.

بغير طفاة الشبهة لسكي (٢٠٩/٨)، حسن المحاضرة (٣١٤/١)، الجزء الرابع (٢٠٨/٩).
(٢) هامد بن عبد الله بن طاهر بن عمر، القصبى العلامة، أبو الفتح الحنفي، من أهل طبرستان، ولد له ثمان أولاد، وثلاثمائة، وهو أحد ثمة المحدثين، وأما شيوخه، وأما شيوخه، من تصديقه شرح مدافع الحنفي، ومنه: في الخلاف والحدود والأصول والجدل كذا كثير، وقال الحافظ المصنف، الحنفدي: كان أبو الطيب ورعاً، عالم بالأصول والمروءة، مدققاً، حسن المنطق، صحيح المذهب، احتفظ إليه، وعلفت عنه القصة سنين، ومن تصانيفه: التبيين، وهو كتاب جليل، والشمعدون وشرح الفروع^(١)، توفي بعدد في ربيع الأول سنة خمس وأربعمائة.

نشر ترجمته في طفاة لسكي (١٧٦-١٩٧)، طفاة: من قصص شهرة (٢٢٦/١)

(٣) سقط في ج.

(٤) سقط في ج.

لعماء لكتائبيهما بانقبول. وهذا التلقي وحده أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الفرق القديمة من التواتر. إلا أن هذا محتسب بما لا ينقذه أحد من الحجة^(١)، وما لم يقع التعاديل بين مدلوليه^(٢)، حيث لا ترجيح للاستحالة أن يبعد المتقاضي العلم بصرفهما من غير ترجيح لأحدهما على الآخر، وما عدا ذلك فالإجماع حاصل على تسليم مراده.

قال: وما قبل من أنهم إنما اتفقوا على وجوب العمل به، لا على صحة معناه - مصنوع: لأنهم اتفقوا على وجوب العمل بكل ما صحح، ولو لم يخرجهما فلم يقع لمصححين في هذا مزية، والإجماع حاصل على أن لهما مزية، فيما يوسع إلى نفس لصحة. قال: ويحتمل أن يقال: المزية المذكورة كون أحاديثهما أصح، لمصحيح.

قال: ومنها المشهور إذا كانت له طرق متباينة، سالمة من ضعف الرواة والعمل، ومن صرح بإفادته لعدم الظني لأستاذ أبو منصور البغدادي.

قال: ومنها التسلسل بالأئمة الحفاظ المتتبعين، حيث لا يكون غرباً، كحديث يرويه أحمد مثلاً، ويشارك فيه غيره عن الشافعي، ويشاركه فيه غيره عن مالك، فإنه يغني العلم عن سماعه بالاستدلال من جهة جلالته ورواه.

قال: وهذه الأنواع التي ذكرناها لا يحصل العلم [بصدق الخبر منها]^(٣)، إلا للعالم المتبحر في الحديث، العارف^(٤) بأحوال الرواة والعلال، ويكون غيره لا يحصل له العلم بصدق ذلك^(٥)، لفصوره عن الأوصاف المذكورة، ولا يفي حصول العلم للمبصر المذكور انتهى.

وقال ابن كثير: وإنما مع ابن الصلاح، فيما عول عليه، وأرشد إليه.

قلت: وهو الذي أختاره، ولا أعترضه.

نعم، يفي الكلام في التوفيق به، ومن عا ذكره أولاً من أن الحراد يقولهم: هذا حديث صحيح - أنه وجدت فيه شروط الصحة، لا أنه مفلوج في نفس الأمر؛ فإنه مخالف لما هنا، فينظر في الجميع بينهما؛ فإنه عمره، ولم أر من نبه له.

(١) زاد في ط: مما في الكائن

(٢) زاد في ط: مما وقع في الكائن.

(٣) سقط في ط.

(٤) في أ، ب: العالم

(٥) سقط في ط.

نبيه .

استمر إمام الصلاح من المنصوص بصفته فيها ما تكلم فيه من أحاديثها، فكانت سوى آخرها بيرة تكلم عليها بعض أهل الشد من الحفاظ كالأذرقي، وغيره .

قال شيخ الإسلام : وسنة ذلك مئتان وعشرون حديثاً ، شركاً في الشئ وثلاثين . واحتقر البخاري شعائير إلا اثنين ، ومسام ، سنة وسنة .

فقال المدد في شرح البخاري : ما يروي من أحاديثهم سوى عظمى حال إمامه بفادحة .

وقال شيخ الإسلام : فكنه ما يروى إلى أنه ليس بهما تسمية ، وكلامه في شرح مسلم يقتضي تقرير قول من صنف ؛ فكن هذا بسببه إلى مقامهما وأنه يدفع عن البخاري . ويقر على مسلم .

قال العراقي : وقد أفردت كتاباً لكل في الصحيحين ، أو أحدهما مع جواب عنه . قال شيخ الإسلام : ولم يبق هذا الكتاب ، وأخذت مسودته ، وقد سرد شيخ الإسلام ما في البخاري من الأحاديث التي تكلم بها في مقدمة شرحه ، وأجاب عنها حديثاً حديثاً . ورأيت هذا يعلق بمسألة أكابر ، مخصوصة فيما صنفه ، من أحاديث بسبب ضعفه . ورواه . وقد أثنى الشيخ أبي الحسن الرافعي كتاباً في الرد عنه .

ذكر بعض الحفاظ أن في كتاب مسلم أحاديث بحاجة لشرط الصحيح ، بعضها أنهم رآه ، وبعضها في رسال ولفظ ، وبعضها فيه رجال . وهي في حكم الانقطاع ، وبعضها بالمكاتب .

وقد أثنى الرشيد لعظم ثنائيه الرد عليه وأنجونه عنه حديثاً حديثاً . وقد وافقت عليه ، وسيأتي نقل ما فيه منقطعاً بمرقاً من المواضع الثلاثة به - إن شاء الله تعالى - ونحل هذا بحرب شامل لا يختص بحديث دون حديث .

قال شيخ الإسلام في مقدمة شرح البخاري : الجواب من حيث الإجمال عما انتقد عليهما - : أنه لا ريب في تقدم البخاري ، ثم مسلم على أهل عصرهما ومن بعده ، من أشبه هذا نفر في معرفة التصحیح والعلل ، فمنهم لا يخشون أن من السدي كان أعلم أقرانه بعلم الحديث ، وعنه أحد الحديث ذلك ، ومع ذلك فكان ابن المديني إذا بلغه عن البخاري شيء يقول : ما رأيت مثلي نفسه . وكان محمد بن يحيى الذهلي أعلم أهل عصره بعلم حديث الزهري ، وقد استفاد ذلك من الشبان جميعاً .

وقال مسلم: عروضا، قالوا: غير أبي ربيعة الرازي؟ فقالوا: لا، فقلت: فإنا
 عروء، فقلت: فإنا لا نعلم من الحديث إلا ما لا يخفى، أو أنه ملازم مؤثر
 بعدهما، فتغير وجه كلامه من انفراد عليهما، بكون قوله معارفاً، لمصححيهما، ولا...
 في نقديهما من ذلك على عروضا: فبدل الاسم من حيث أحسنه، وأمر من حيث
 التفصيل، فالأحاديث التي انفردت عليهما ساكنة.

الأول ما يختلف الزيادة فيه بالزيادة، والآخر من روى الأثر، وإخراج الحديث
 الصحيح نظراً، عريضا، وعلمه الشافعي في نسخة: فهو صحيح مروي، لأن الرازي
 إن كان سمعه فالزيادة لا تصرف، وإن لم يكن سمعه بوسط، من نسخة، ثم لقيه سمعه
 به، وإن كان لم يسمعه في طريقه، فإثباته بغيره، والمنقطع ضعيف، والضعيف لا
 نقرأ الصحيح.

ومن أمثلة ذلك ما أخرجه من طريق الأعمش عن محمد بن عبد الله بن عمر
 بن عباس في قصة القبرين^(١).

قال المازني في نسخة: قد عرفت مسطور: فقال عن محمد بن عبد الله بن عمر
 وأخرج البخاري حديث مسطور على إسقاط طائفة^(٢) قال: وحديث الأعمش أصح.

قال صحيح الإسلام، وهذا في الصحيح ليس بعلف، فإن مع هذا ما يروى، والظاهر
 وقد صححه جماعة من أئمة علمنا، وندوة عنه^(٣) أنكر من الأعمش، والأعمش أيضاً من
 الصحابة، فالحديث كونهما دار، دار على لغة، والإسناد كونه دار، كان منقطعاً، وقد أكثر
 البخاري من ترجيح مثل هذا.

وإن أخرجه صاحب المسح، الطريق السابق، وعلمه الشافعي في نسخة: فصححه اعتماداً
 دعوى انقطاع فيما صححه المصنف، فيفسر إن كان راوي صحيحاً، أو أنه غير ملحق
 له أدرك من روى عنه بذلك، ثم خرج ما جامع إن كان ملحقاً من طريق أخرى، أو
 وجد ذلك، اندفع الاعتراض، المعلق، وإن لم يوجد ذلك، إلا بخلق هاملاً - فصححه
 الجواز - أنه إما أخرجه مثل ذلك؛ حيث كان له متابع^(٤) وعائده، أو جده فرفقه من

(١) أخرجه البخاري (٤١٨٤)، ومسلم (١١١١-١١٢٢).

(٢) أخرجه البخاري (٢١٦٦، ٢١٥٥).

(٣) في ج. خ. ح. د.

(٤) في ج. د. ح. د. ع.

جملة قوية، ويكون التصحيح وقع من حيث المجموع.

مثله ما رواه البخاري من حديث أبي هريرة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن أم سلمة^(١)، أن النبي ﷺ قال لها: «إذا صليت لصبي غطوتي على حبرك والناس يبركون...»^(٢)

قال الدارقطني: وهذا منقطع، وقد وجدته بعض من حديثه عن هشام، عن أبيه، عن ربيب، عن أم سلمة، ورواه مالك لم يسمو له عن أبي الأسود، عن عروة كذلك.

قال شيخ الإسلام: حديث مالك عند البخاري مفروق بحديث أبي هريرة، وقد وقع في رواية لأصمعي، عن هشام، عن أبيه، عن ربيب، عن أم سلمة موصلاً^(٣)، وعليها اعتماد العمري في الأطراف، ولكن مدغم الروايات غير إسقاط ريب.

(١) قال ابن عبد البر في كتاب الاختلاف بين رواة البخاري: (ص ٥٥٠/٢، الوصل) تمكيدا ورواه ابن أبي شيبة عن الثوري عن أبي هريرة، ثم ذكر به بينه وبين أبيه وأمام نسخة «ريب» وكذا وقع في نسخة عبد الرحمن العطار عن أبيه، ثم روى الثوري روي في نسخة الأصمعي: «عن عروة عن ربيب عن أم سلمة، عن هشام».

ورواه ابن أبي شيبة عن أبيه عن هشام، وهو المصنف وقد ذكر أبو الحسن الدارقطني في كتاب الاستبصار أن البجلي روى مرسلاً. قال: ورواه بعض من حديثه عن هشام، عن أبيه، عن ربيب. قال: وثقه مالك عن أبيه، عن عروة عن ربيب عن أم سلمة. وروى لأبي الحسن القدسي تصحيحه في نسخة هذا الحديث في نسب يحيى بن أبي ذر، قال: فيه الغشاق - من الغشاق - وهو مضموع، وصوابه: الغشاق - من مضموع - لا غشاق. وله أيضا ما رواه في هذا الاستبصار فيه في كتاب التوحيد.

وقال في موضع آخر: وهو مروي: «أبو هريرة - حديثه» قال البخاري: وثقه أبو هريرة عن هشام.

قال أبو العباس: هو أبو هريرة الغشاق - من مضموع، وثقه مالك وصوابه: الغشاق - من مضموع، وسير مضموع - كما تقدم. اهـ.

(٢) أخرجه البخاري (١٦٣٩).

وهو لحافظ في الفتح (٢٩١/٤)، قوله: «عن عروة عن أم سلمة» كذا للأكثر، وروى لأصمعي عن عروة عن ربيب بنت أبي سلمة عن أم سلمة، وقوله: «عن ربيب» رواه في نسخة «ريب» بعد أخرجه أبو علي بن السكن، عن علي بن خالد بن مضر، عن محمد بن حرب شيخ البخاري، أبيه ابن أبي ربيب. ثم قال الحافظ: وسامع عروة عن أم سلمة ممكن، فإنه أدرك من حديثها ثلثين سنة، وهو معها في بلد واحد.

(٣) أخرجه مالك (١٢٢)، وروى طريقه البخاري (٥٦١، ٦٦٩، ٦٦٩، ٦٦٩)، وسلم (٢٥٨).

(١٢٦٦) من طريق أبي الأسود سجدة بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة بن

من أمم عاي، جاني، وهو المصحح، وفي آخره لاء، أي يندفعها من فخذ
شبه من سليمان، ومخاض، وحسب من إيزهيم، كلهم من خاشع، وهو المحفوظ من
حديث، وإنما اشتد الخاري فيه روية عاك، التي أن فيها ذكر ونداء، ثم ساق معها
رواه عنهم إلى أصط، حاشيا للحلاف فيه على سره كعادته، مع أن سماع غيره
من أمم عاي ليس بالمستند.

قال: وأرجو عشر بعض الشئ، أحديث أئمتنا فيها الإقطاع، لخروجها مرويّة بألفاظه والإجازة، وهذا الأصل من أصوله، لا يخرج من ذلك، بل في خروج واحد، التصحيح لعمل ذلك، فأبى عليّ صحته، عده.

الفرد الثاني ما يختلف التوافقية، بهيئة روحاني، بعض الأفراد
والجواب عنه: أنه إن أمكن الجمع بأن يكون.. حدث، عند ذلك المردود، على الوجهين
جميعاً، فأحرجهما البصير. ولم ينص على أحد، لأن ذلك يكون المتناقض في ذلك.
هنا، ولكن في الحفظ واحد، أو متناقضين، فيسرح بغيره المراجعة، وسرر عن
المراجعة، أو بشير إليه - فالجواب بجميع ذلك المراجعة الاختلاف غير فادح، ولا يلزم
من مجرد الاختلاف، تنفرد به حسب الضعف

ثالث ما عُد فيه بعض المروءة بزيادة لم يشترها أكثر منه، أو أصفه. وهذا لا يؤثر
المجلس به، إلا أن كانت الزيادة مادة بحيث يتعد الجمع، وإلا فهي 5 أحاديث لا يستغل
إلا إن وضح المجلس القوي أنها مدرجة من كلام بعض رؤسهم يوم مؤثر، وسيأتي مثاله في
الشارح.

الرابع . ما نغرد به بعضی از رویه های صحف و نویس می الفصحیح من هده تبشیر تیر
جدهیر تبشیر ان کلاً معده . فد نوم

أحدهما حديث إسماعيل بن أبي أسود، عن عائشة، عن ابن عباس، عن أبيه، أن عمر استعمل مولى له بالشقي فشا على الناس من الحديث بطوله^(١).

قال الخازن في إمداد صليب
 قول شرح الإسلام: ولم ينفرد به، لا لأنه معد من بحسب ما عن مالك⁽¹⁾، ثم

(١) أخرجه مالك (١٠٠٠٣)، ابن أبي شيبة (١٠٠٠٤)، ومعه غيره في نسخة (١٠٠٠٥).

روغن الیاف طعمی و بوی خاص دارد و مانند سایر حبوبات، در طبخ و پختن به مقدار کمی روغن و نمک نیاز دارد. (۱۹۷۶)

(٦) محمد بن أبي نضير في كتابه حالك في الدنيا، ص ١١١ (٦٩١).

إسماعيل: صنفه النسخ، وغيره، وقال أحمد، وابن معين في روايته لا بأس به، وفيل أبو حاتم: محله تصديق، وإذا كان متفلاً، وقد رجع فيه أخرجه البخاري، وأبو داود أنه ينفى منها، وهو مشعر بأن ما أخرجه البخاري عنه من صحيح حديث، لأنه كتب من أصوله، وأخرج له مسلم أهل مما أخرج له البخاري^(١).

ففيهما: حديث أبي بن عدي من سهل بن سعد، عن أبيه، عن حماد، قال: كان لمسي يلاؤ مرس يقال له: اللُّجْب^(٢).

قال لدارقطني: أبي حديث.

والشيخ الإسلام: نالعه عنه أخوه عبد العزيز^(٣).

القسم الخامس: ما حكم به على بعض رواة بالوعى، فيه ما لا يؤثر قدخا، وما لا يؤثر.

السادس: ما اختلف فيه بتعبير بعض ألفاظ الحسن، فهذا أكثره لا يرب عليه وقع، لإمكان الجمع، أو الترجيح انتهى.
[فائدة تعلق بالمتفق عليه]

والحاكم: الحديث الصحيح بعشر عشرة أقسام: خمسة منها عن أبيه، وخمسة مختلف فيها.

الأول: من المتفق عليها: خبر البخاري ومسلم.

وهو الدرجة الأولى من الصحيح، وهو الحديث الذي يرويه لصحابي المشهور بنى أخر كلامه السابق، وقد تقدم من قبله.

الثاني: مثل الأول، إلا أنه ليس له وجه لصحاح إلا ر واحد، مثله حديث عروة بن قيس، لا يروي به غير الشعبي، وذلك أمثلة أخرى، ولم يخرجها هذا السويع في الصحيح.

ثالث: شيخ الإسلام: من هيهما خمسة من الحديث، من جماعة من المتقدمين، من أهم

(١) قال الحاكم في المستدرج ص ٥٢٢. وأبو لدارقطني إسناده هذا الموضع من حديث إسماعيل، خاصة: وأخرج من التميم من حديث عبد البخاري، لكنه لم يخرجه تارك في ثلث الأحاديث، وأخرج به. وكان ذلك مالم يرو، ما من سنة هذه من من حسن. عرواه من ثالث قوله إسماعيل سواء، وقد أعلم له.

(٢) أخرجه البخاري (١٨٤٥)

(٣) مع التلخيص: به روايات. ينظر مع النووي (١٧/٩٩ - ١٧/١٠٠)

(٤) مع من معاه: كتاب من الصحيح (١٧/٩٩)

إلا راو واحد، وقد تعرض المصنف لذلك في سماع النوحوان، ومباني فيه مرید كلام.
الثالث: مثل الأول إلا أن راوية من التابعين ليس له إلا راو واحد، مثل محمد بن
جبير، وعبد الرحمن بن فروج، وبني في الصحيح من هذه الروايات شيء، وكلها
صحيحة.

قال شيخ الإسلام فيمكنه: بل فيهما القليل من ذلك: كحديثه عن أبيه، وعمر بن
محمد بن حبيب بن مضم، وريعه بن عطاء.

أما الرابع: الأحاديث الأفراد الغريب التي يتعذر بها ثقة من الثقات، كحديث الملا، عن
أبيه، عن أبي هريرة، في النهي عن الصوم إذا ندمت فيه^(١) تركه مسلم، وأحمد، وأبو
يه، وقد أخرج بهذه النسخة أحاديث كثيرة.

قال شيخ الإسلام: بل فيهما كثير منه، عمله يريد على ما نسي حديثه، وقد أخرجهما
المحقق صباه الدين المقدسي، وهو المعروف بفرقت الصحيح.

الخامس: أحاديث جماعة من الأئمة، عن أئمتهم، عن أجدادهم، لم تكون الرواية عن
ابنهم، عن أجدادهم إلا عنهم: كعمر بن شعيب، عن أبيه، عن جده، (أبوهر بن
حكيم، عن أبيه، عن جده^(٢)، وإسحاق بن عدي بن قرق، عن أبيه، عن جده، أجدادهم
صحابة، وأجدادهم ثقات، فهذه أيضاً محتج بها، محررة في كتب الأئمة دون
الصحيحين.

قال شيخ الإسلام: ليس السامع من إخراج هذا القسم في الصحيحين كون الرواية
وقعت عن الأب عن جده، بل تكون الراوي أو أنه ليس عن شرطهما؛ وإلا ففيهما أو
في أحدهما، من ذلك: رواية علي بن الحسين بن علي، عن أبيه، عن جده، ورواية
محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، عن جده، ورواية أبي بن عباس بن سهل،
عن أبيه، عن جده، ورواية إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أبيه، عن جده، ورواية

(١) أخرجه أحمد (١/١٢٢)، وأبو داود (٢٢٣٧)، والترمذي (٢٣٨)، وابن ماجة (١٦٥٠)، والبيهقي
في الكبرى؛ كما في نسخة الأثراني (١٠٩٨/١١٠) من طريق عن الملا، عن عبد الحميد، عن أبيه،
عن أبي هريرة، عن فرقة، فإذا كان المصنف من شعيب، فلا ضرورة عن أبيه، ومما
قال أبو داود، وكان عبد الحميد لا يحدث به، قلت لأحمد: إنه؟

قال: لأنه كان عنه أن أبيه كان يروي عن أبيه عن جده.

وقال عن أبيه عن جده، قال أبو داود: وليس هذا عبد الحميد، ولا غيره، غير الملا، عن

أبيه.

(٢) ما بين المداخيل سقط في ١

الحسن، وعبد الله بن أبي محمد بن عتيق بن أبي ذؤانف، عن أبيه، عن سعد بن عبد الله، عن حمزة بن محمد بن عاصم بن عمرو بن الخطاب، عن أبيه، عن حمزة، وسير ذلك

قال: وأما لأصحاب الصحيح فيها فهو: المروزي، وأحد عشر الحديث، إذا لم يندبروا معه، وهم: وما أسند ثقة وأبسط لغات، وروايات الثقات غير المعطى المعرفين، وروايات المتقدمة إذا كانوا صادقين.

قال شيخ الإسلام: أما الأول والثاني فكما قلنا، وأما الثالث فقد اعترض عليه العلاني، أنه من الصحيحين عدة أحاديث اعتدل في دعائها وإرسالها. قال شيخ الإسلام: ولا يرد عليه؛ لأن كلامه فيما هو أعم من الصحيحين.

وأما الرابع فقد اعتدل العلاني هو سبق على قبوله، ولا احتجاج به إذا وجدت فيه شرائط لفعله، وأما من المختلف فيه فإنه: لا يقع الجحاد المارفون هذه، روى الصحيحين، وليس كونه حائطا شرطاً، إلا لما احتج بحال الرواة.

وقال شيخ الإسلام: الحائز إنما فرض الخلاف فيه، أكثر أهل الحديث، وبغير أبي حنيفة ومالك.

قال: وأما الخامس فكما ذكر من الاختلاف فيه، لكن في الصحيحين أحاديث عن جماعة من المتقدمين عرف صدقهم، واشتهر معرفتهم بالحديث، علم بطرحوا للبدعة.

قال: وقد بقي منه - من الأئمة المختلف فيها - رواية مجهول العدالة، وكذا قال المصنف في شرح مسلم

وقال أبو عني الحسن بن محمد الحارثي فيما حكاه المصنف: الباقلون سبع طبقات: ثلاث مقبولة، وثلاث مردودة، والسابعة مختلفة، هي:

الأولى من المقبولة: ثلثة الحديث وحماطهم، بغير إحداهم، وهم الجماعة حتى من جالفتهم، والثانية: دبرهم في الحفظ والمصداق لجمعهم بعضهم، والثالثة: قوم ثبت صدقهم ومعرفتهم، لكن جعلوا إلى مذاهب الأقران، من غير أن يكونوا غلاة، ولا فقهة. وهذه الطبقات احتل أهل الحديث الرواة عنهم، وأبهم صدور أهل الحديث.

والأولى من المردودة: من وهم ما كتب، وهو ضعيف الحديث، والثانية: من علم عليه الوهم والغلط، والثالثة: قوم غلوا في المدح، ودعوا إليها، فخرعوا الروايات؛ فاحتجوا بها

وأما السابعة المختلف فيها: فقوم مجهولون انصرفوا بروايات، فقبلهم قوم، ورواهم آخرون.

الترم في الصحفة، وذكر فيه أحداث أم يسى إلى تصحيحها

وصحح الحافظ ركي الدين المنذري حديث سمر بن منصور عن أبي وهب عن عائشة، ويونس عن الزهري عن سعيد، وأبي سلمة عن أبي هريرة، في لغزان ما تقدم من ديه وما تأخر^(١).

ثم صحح الطنفة التي تلي هذه، تصحيح الحافظ شريك الدين الدبائلي حديث جابر: «ما رمزم لما شرب له»^(٢).

ثم صحح طيفاً بعد هذه، فصحح الشيخ نفي الدين السبكي حديث ابن عمر في

(١) الحديث في فصل جام رمضان، وفيه لفظ تقدر. بظرف فرفع وقرأت (١٨/٢٠) الحديث رقم (١٤٥١).

قال الحافظ في الفتح: قوله «ما تقدم من ديه» زاد فيه عن جابر عن الحسن. «وما تأخر» وكذا رواه حاتم بن يحيى عنه قسمه إلى أربع، والشيخان بر الحديث المنزوي في التتبع، السيام له. ورواه من جابر في الجزء الثاني عشر من مؤلفاته، ويوسف بن يعقوب في مؤلفاته، كلهم عن ابن عبيدة، ورواه هذه الزيادة من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة، وعن ثبات، عن طريق حساد بن سلمة، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، وعن ثبات، عن الحسن، كلاًهما عن أبي نسي^(٣).

ورواه هذه الزيادة من طريقه ثالث نفسه، أخرجه أبو عبد الله الجرحاني في أعلى من طريق سمر بن منصور عن أبي وهب عن عائشة، ويونس عن الزهري، وأما بيان حرم من أخرج عن ذلك أحد من أصحاب ابن وهب ولا من أصحاب عائشة، ولا يونس سوى ما تقدم.

وقد ورد في معرفة ما تقدم وما تأخر من المصنف عدة آداب بعضها في كتاب مفرد له

(٢) أخرجه الهيثمي في شعب الإيمان (٤٨١/٢)، والخطيب في تاريخ بغداد (٦٦٠/١٠) من

حديث سمر بن سعيد، عن أبي النضر، عن أبي العلاء، عن محمد بن الحكم، عن جابر،

قال في تهذيبه: «غريب جداً» به سواد. قال ابن حجر في التتبع (٤٥١/٢) وهو في ديه، هذا، وإن كان مسلم قد أخرجه له خاصة أخرج له في التتبعات. وأما ما كان أئمة عنه قبل أن يمتدح ويصدق حديثه، وكذلك أمر أحمد بن حنبل أنه لا يأخذ به - كان من عطاء، وإنما أن عمار يلقن يثبت؟ حتى قال يحيى بن معين: لو كان أبي نسي ورواه لعزوت مويده من شدة ما كان يذكر له عنه من السامع.

ثم نزل الحافظ، وأمر الحافظ شريك الدين الدبائلي بغير هذا الإسناد، فحكم بأنه على رسم الصحيح، لأن ابن أبي شيبة (١٢٠٦٢)، وأحمد (٤٢٤٧/٢)، والهيثم في التتبع (١٤٨/٢) من طريق عبد الله بن مؤمل، عن أبي أنس، عن جابر، به، فضلاً عما عرفت فيه. اهـ

والأحداث أخرجه من ديه (١٢٠٦٢)، وأحمد (٤٢٤٧/٢)، والهيثم في التتبع (١٤٨/٢) من طريق عبد الله بن مؤمل، عن أبي أنس، عن جابر، به، مرفوعاً. بظرف إرواه لعلي (١٢٢٣).

رواه (١)

قال: ولم يزل ذلك، فأتى من جامع أئمة ذلك منهم: إلا أن مهدياً من لا يقبل ذلك منهم، وكذا كان المتكلمون ربما صحيح منهم شيئاً، فأنك عليه سبحانه
قال شيخ الإسلام: قد احرص على أن الصلاح قل من سقم كرامته، وكلهم دفع من صدر كلامه من غير إقامة دليل، ولا بيان تمثيل، ومنهم من حجب مخالفة أهل عصره ومن بعده له في ذلك: كإسقاطه، والصحة المظنونة، والركن المفقود، ومن بعضهم: كإسقاطه، والمباغني، والتمزيق، والتمزيق، وليس يورده؛ لأنه لا حجة على أن الصلاح يحمل غيره، وإنما يحتج عنه بإعمال دليله أو معاً فيه بما هو أقوى به.
ومنهم من قال: لا سلف له من ذلك، ونعله به على جواز حجة الناصر من المجهود، وهذا إذا انضم إلى ما قلناه من أنه لا سلف له فبعد ادعاء، وعمل أهل عصره ومن بعدهم على خلاف ما كان - منهم شيئاً نزل عليه.

قال: ثم إن من عارته مناقشات

منها: قوله: «إما لا تنجس»، طاعه، أن الأولى ترك التعرض له؛ لعدوه من التعبد والمعتد، وإن لم ينهض إلى درجة التعبد، فلا بد من قوله بما كان فقد نذر.
وبها: أنه ذكر مع الخطأ، والإنقار، وأثبت معارضة.

ومنها: أنه قال: بعده المعطع مع وجود الكتاب، فأنهم أورد عليه من حدث من كتابه: يورده، من سـ، عن ظاهره، والمعروف من أئمة الحديث، خلاف ذلك، وحينئذ إذا كان الراوي عدلاً لكن لا يحفظ ما سمعه عن ظهر قلبه، واعتمد على ما في كتابه فحدث به - فقد فعل اللزوم؛ لعدوه عليه هذه الصورة صحيح.

قال: ومن الحديث ما استدل به من الصلاح من كون الأساس ما عليها إلا أنه من لم يرضع درجة الوسط، فالمشترطة في الصحيح، إن أورد أن جميع الإسناد كذلك، فهو متزوج؛

(١) أخرجه المارغلاني (١٧٨/١)، وابن عدي في المحلى (٢/٢٩٦)، وأبو يعلى في مسنده كتابي في القدر (١٧٨/١) من طريقه، من أبي سلمة عن معاذ، عن أبي عمر، مروياً: من حج فلو قسري بعد موتي كان كمن رآني في حياي، وهذا، يـ، وأخذه: كطريق آخرى، يـ، لا يحصى نصيبه.

ثم قال: «الخطأ من جهة» طريق هذا الحديث كلها ضعيفة، لكن صحاحه من حديث ابن عمر أو عن ابن السكيت؛ في زياده، فإنه من كذا، من الصحيح، وـ، في الحديث في الإخبار، في سكونه هذه، والشيوخ في القسبي السكوني من المتأخرين: باعتبار مجموع طرقه وهي: ط، الزيادة.

لأن من جعله من يكون من رجال الصحيح، وقيل أن يخلو إسناد عن ذلك. وإن أراد أن بعض الإسناد كذلك فسلّم، لكن لا ينهض دليلاً على العذر، لا في حرمه، ينعقد بروايته من وصف بذلك.

أما الكتاب المشهور الذي بشره، عن اعتبار الإسناد شيئاً إلى ما مضى كندسابيد، والنسب، ما لا يحتاج في صحة نسبها إلى مؤلفها إلى اعتبار إسناد معين - فإن المصنف مهم إذا روى حديثاً، ووجدت الشرائط فيه مضمومة، ولم يطلع المحدث المتقن المطلع به على علة - لم يمنع الحكم بصحة، ولو لم يكن بعض سبلها أحد من المتقدمين.

قال: ثم ما أفتى، كلامه من قبول التصحيح من المتقدمين ورواه من المتأخرين قد يستلزم رد ما هو صحيح، وقوله ما ليس بصحيح: فكيف من حديث حكم بصحته إمام متقدم. اطلع المتأخر به على علة قدحة تمنع من الحكم بصحة، ولا سيما إن كان ذلك المتقدم ممن لا يرى التفرقة بين الصحيح والحسن: كآب حريفة، وابن حبان.

قال: والمجب منه كيف يدعي تعميم الحل في جميع الأسانيد المتأخرة، ثم يقبل تصحيح المتقدم؟! وذلك التصحيح إنما يتصل لتأخر بالإسناد الذي يدعي فيه الحل، فإن كان ذلك الحل مانعاً من الحكم بصحة الإسناد - فهو مريب من الحكم بقول ذلك التصحيح، وإن كان لا يؤثر في الإسناد في مثل ذلك؛ لشهرة الكتاب، كما يرشد إليه كلامه. فكذلك لا يؤثر في الإسناد المعين الذي يتصل به رواية ذلك الكتاب إلى مؤلفه، وينحصر النظر في مثل أسانيد ذلك المصنف فيه فصاعداً، لكن قد يقوي ما ذهب إليه ابن الصلاح بوجه آخر: وهو ضعف نظر المتأخرين بالنسبة إلى المتقدمين.

وقيل: إن إحاطة ابن الصلاح على ذلك أن المسند لكناكم كتاب كسر جداً يصغر له من صحيح كثير، وهو - مع حرمه عن جمع الصحيح - لم يزل يحفظ كثير الإصلاخ واسع الرواية؛ فيبعد كل الجهد أن يوجد حديث يشترط الصحة لم يخرجها، وهذا قد قيل، لكنه لا يهضي دليلاً على التعذر.

قلت: والأحوط في مثل ذلك أنه يعممه بصحيح الإسناد، ولا يطلق التصحيح؛ لاحتمال علة لتحديث خفيت عليه، وقد رأيت من يعمم خشية من ذلك - بقوله: صحيح [الإسناد]^(١)، إن شاء الله تعالى.

وكثيراً ما يكون الحديث ضعيفاً، أو راجعاً، والإسناد صحيح مركب منه؛ فقد روى ابن عساكر في تاريخه عن طريق علي بن دريس، شا مكّي بن سمار، شا الحسن بن

ومن أراد العمل بحديث من إسناده ومرفعه أو بأحد من مشايخه فقدمه فيها فهو أو
بنته بأصول من غيره، فإن فعلها أو شيلي تحفي لمسلم - البخاري.

ما فيه منافع للعلل أو الإصاح.

وإن الحكم للحدث بالتواتر أو الشهرة فلا يمنع إذا وجد في العلقين نعمته في
ذلك. وينبغي التوقف عن الحكم بالرواية والبراه، وهي أجرة أكثر

(ومن أراد العمل أو الاحتجاج بحديث من كتاب من الكتب الممنوعة

وإن كان الصلاح حيث ساج له ذلك. فصرفه أن يأخذ من نسخة مسندة عليه هو
أو ثمة بأصول صحيحة)

قال من الصلاح: فحصل له بذلك مع شعاع هذه الكتب، وبعد هذا عن أو نقص
التدليل والتعريف - الثقة بصحة ما اعتمد عليه تلك الأصول.

ولهم جمعة من هذا الكلام الاشتراط، وليس فيه ما يخرج حكم ولا يقتضيه مع
تصريح من الصلاح باستحباب ذلك في قسم الحديث، حيث قال في الترمذي

بينني أن نصح أهلك بمسألة أصروا، وأتينا ما يعني إلى الاستحباب، ولذلك قال
المصنف - زيادة عليه - فإن فعلها أو شيلي تحفي لمسلم - البخاري، وفيه يورد ذلك مورد
الاهتمام، كما صنع في مسألة التصحيح ليله. وفي مسألة القطع بما هي الصحيح،
وشرح أيضًا في شرح مسلم بأن كلام ابن الصلاح محمول على الاستظهار والاستحباب،
دون الإجماع، وكذا في المنهل البرقي.

[خاتمة]:

زاد العراقي في لفظه ما لا أصل قول ابن الصلاح حيث ساج له ذلك - أن يحافظ
أبا بكر محمد بن حبيب بن عمر الأموي - يفتح المهمة - الإشبيلي، حال أبي القاسم
الإشبيلي، فإن في بردهما اتفق العلماء على أنه لا يصح حمل أو يردن قال رسول الله
ﷺ كذا، حتى يكون عنه ذلك القول مروي، ولو على أقل وجوه الروايات الحديث:
من كذب غيري^(١)، انتهى^(٢).

(١) سبيل مرجعه في الوجع ابتلائين.

(٢) كما قدروا في شرح مراد ابن الصلاح - رحمه الله - وقد سطا عليه، ولم يكتم ابن الصلاح على
فقهه التصحيح، وتصحيح للأشياء والأدب التواتر، أي من المصنفات الممنوعة كالمسلم
والشافعية، وإنما مراده الاعتناء في إرفاق من أسند الحديث والتوقف عليه عن سنة مؤلفي
بها، فأمرن عليها من الحديث والاعمال، كما لا يخفى أنه بعد عصر الرواية إلى الاعتناء على الكتب
لا الرواية، ومن ثم وسموا الأسماء في ذلك على الكتب المشهورة التي ومن ساجها - لنتهنا - من
لتصحيح واستخراج، وقد شرح ابن الصلاح مراده بعد من غير هذا الموضع مقال في «الغاية».

ولم يتمتع العراقي، وقد تعقبه الرزكنشي في حواره، فقال فيما قرأته من حقه الإجماع عجباً، وإنه حكى ذلك عن بعض المحدّثين، ثم هو معارضه بسنن أبي هريرة بإحدى ألفاظها، على الجوار، فقال في الأوسط: وهذا التفاهة كدرة أبي أنه لا يتوقف إيمان بالحديث على سماعه، بل إذا صح عنه السند حازه العمل به، وإن لم يسمع.

في نوع المصحيح (ص ١٧٤-١٧٥) في الشاطري: فإن جهر به بدمه ليحضر طريق معرفة المصحيح والحسن - الآن - غير مرجحة للمصحيح، وغير معتمد من الكتب المنقذة - فصل من أول الفصل في الإجماع بذلك - إذا كان من يسوع أو العيس المنقذ، ثم لا يصحح به أي دعوى - أو يرجع إلى أصلي قد فاته هو - أو ثقة غيره - بأمرين صحيحه متعدد، مروراً برواية - وقد أورد له خلاف - مع إشتهار هذه الكتب بتمدها عن أن يقصد بالبدلي والتعريف - لغة خصصاً عما ينبغي عليه تلك الأعراف.

وراء ابن الصلاح - رحمه الله - ذلك ما نقل في نسخة من نقل رويته (ص ٣٠٦) - الرسالة الواحدة عشرة - فأعرض الناس في هذه الأعصار الأخيرة عن إيراد مجموع ما كان من الشروط في رواه الحديث ومشايد، ولم يتفادوا من روايتهم شعار الإرفاق بذلك مما يحرم ما تقدم، وكان من غمهم، ووجه ذلك ما نفسه في أول كتابه مما من كون المتن، كالأجزاء إلى المساعدة على حقيقته هذه الآلة في الأساند والمشارف من انقطاع سلاسلها، فاجتنب من الشروط المذكورة ما يبين بهذا المعرض على تحريمه، وليكتفي في طلبه قسح، يكون سلفاً بالغا عافاً، غير معارض بالنقل والسند، وفي غلطة - وسوء سماعة - شأن خط غير منهم، وروايته من أصلي براسم لأصل نسخة، وقد سبق إلى نحو ما ذكره، كما إذا اعترف أو ذكر شيء في نسخة الله، فإنه ذكر فيه رويته منه، موضع من موضع في السماع من بعض محدّثي رحمه الله لا يمتثلون مشيئته، ولا يجوز قرائته من غيرهم، ولا يجوز ما يعرف عليهم بعد أن يكون لفظة عليهم من أصلي مع منهم، ووجه ذلك شأن الأحاديث التي قد صحت أو وقعت بين الصحة والسند، قد ثبتت وثبتت من المجموع التي سمعها ثقة الحديث، ولا يجوز أن يذهب شيء من ذلك على جمعهم وإن علم أن يذهب على بعضهم، فصارت ساجت شريعة خطها.

قال: فمن جاء البره محدث لا يوجد عنه مسموع لم ينقل عنه، ومن جاء يحدث معروفاً متقدماً على غيره لا يترك رويته، ولحملة ثقة حديثه رواية غيره، والغرض من رواية السماع منه، أن يصير المتن سلفاً - حدثاً، وأخيراً، وبمى هذه لكرامة التي خُفّت بها هذه الآلة ثملاً لقبها المصطفى، والله أعلم.

وقال ابن الصلاح أيضاً في معرفة كيفية سماع الحديث ونحوه (ص ٣١١-٣١٢): وقال أبو عبد الله القريري: يثبت ثلث الحديث في عشرين...

قال ابن الصلاح: فربما بعد أن علم المصنف بقاءه، نساه الإنسان - أن يذكر بإسماع الضمير في أوله فإن يصحح به سماعه... اهـ.

هذا كله واضح في بيان مراد ابن الصلاح، وهو معلوم من فهمه هذا سلفاً قد يرى ويظهر أيضاً، فالتدريعيان من علوم ابن الصلاح، فلا بأس - رحمه الله - (١١٠٧١ - ٨٠٠ - م) (الرسالة)

وحكى الأستاذ أبو إسحاق الإسفرايينى الإجماع على حوزة النص من الكتب المستندة. ولا لزوم لتقريره^{١٢} إلى مصعبها، وذلك شامل لكل لحاظ واقعه.

ونال إنكار الظهري^{١٣} في تعليقه من وحد حدثاً في كتاب صحيح حوزة له برويه ويعني به، وفقاً لقوم من أصحاب الحديث، لا يجوز له أن يرويه، لأنه لم يسمعه، وهذا غلط.

وكذا حكاه إمام الحرمين في برهانه عن بعض الحديث، وقال: هم غفلة لا مبالاة لهم في حقائق الأصول، يعني: يفتضرون على التمسك، لا أثمة للحديث.

وإن انتج عن الدرس من عند السلام في جواب سؤال كنهه إليه أبو محمد بن عبد الحميد: وأما الاعتماد على كتب الفقهاء المصنوعة المتأخرى بها، فقد اتفق العلماء في هذا العنصر على حوزة الاعتماد عليها، والإسناد إليها، لأن الثقة قد حصلت بها كما تحدث بالرواية، وذلك اعتماد الناس على الكتب المشهورة، في الحر، والعم، والطلب، وسائر العلوم؛ فنصحت ثقة بها ويند التخليص، ومن اعتد أن الناس قد اتفقوا على الخطأ في ذلك فهو أولى بالخطأ منهم. وتولا حوار الاعتماد على ذلك شغل كثير من الصالح المتعلمة يوم، وقد رجع الشارع إلى قول الأئمة، في حوزة، ولذلك كتبهم مأخوذة في الأصول، إلا عن قوم كبار، ولكن أقدمه التأخير بها اعتد عليها، كما اعتد في اللغة على أشعار العرب وهم تغار: تعد التخليص. انتهى.

قال: وكنت الحديث أومى بذلك من كتب اللغة وغيرها؛ لا اعتناهم بفضيلة التمسك وبزهره، ومن قال إن شرط الخرم من كتاب يتوقف على تعديل الناس إليه - فقد حوز الإجماع، وعامة المخرج أن يعمل الحديث من أصل موثق بصحته، وينبإ إلى من رواه، وشكله على طه، وعربه وفقهه.

قال: وليس التمثل للإجماع مشهوراً بالتعلم بثل انتهاز حوزة، الأستاذ.

قال: بل بعض الشافعية في الرسالة عسى أنه يجوز أن يحدث بالخبر وإن لم يعلم أنه سمعه، فثبت شعري في إجماع بعد ذلك^{١٤}.

قال: واستدلاله على اصح بالحديث، بدلت: أحب وأعجب، بل ليس في الحديث اشتراط ذلك؛ وإنما فيه حوزة استفاد بسملة الحديث فيه حتى يتحقق أنه قاله، وهذا

(١٢) هو غنى من محمد بن عيسى، وهو الإسفرايينى، وهو أبو الحسن الغبيري، المعروف بالكنايته، كان إماماً فقيهاً، قوي الحجة، وفيه الفقه، من كنه شفاء المسترشدين، بعض مروي، أحمد، وبرهنا.

بهر، طبقات لسليمان، (١/٢٨٦)، وفیات لأعيان، (١٢/١٨٨)، طبقات ابن فاضي نسخة (١/٢٨٨).

التوقع الثاني : التحسن

قال الخطابي : هو ما عرف من حديثه ، واشتهر رجاله ، وعليه مدار أكثر الحديث ، وبقيته أكثر العلماء ، واشتملة غائبة الفقهاء .

لا يتوقف على رواية ، بل يكفى في ذلك علمه بوجوده من كتب من خرج لصحيح ، أو كونه يمس على صحة إسناده ، وعلى ذلك عمل الناس .

(التوقع الثاني : الحسن)

للإسناد فيه عوارض^(١)

(قال أبو سليمان الخطابي : هو ما عرف من حديثه ، واشتهر رجاله ،) ، بأخرج بصحيفة المصريح : المستفيض ، وحببت للسائل فيه بيان

قال ابن دثيم العبد : وهذا أحد ، صادق على الصحيح نقلاً ، فدخل في حد الحسن ، وكذا قال أبو الفلاح وصاحب السهل لروى

وأجاب التبريزي بأنه سباني أن الصحيح أمضى منه ، ودخول الخاص في حد العام ضروري ، والتفصيل بما يخرجه عنه فدخل لضعفه .

قال العراقي : وهو منجذ ، قال : وقد عارض ابن راسب ما نقل عن الخطابي بأنه قد ينقل للمعتمد أبي علي أنبجاني : فاستقر حاله - بالسلب المعجلة وبالغاف والاعاء ، المعجمة دون إاء في أوله - فإنه ، وذلك مردود ، من الخطابي قال ذلك في حصة مدالم السنين ، وهو في النسخ الصحيحة ، كما نقل عنه ، وليس لقوله . فاستقر حاله كبر معي .

وقال ابن جماعة يرد على هذا الحد ضعيف عرف منخرجه ، واشتهر رجاله بالضعف . ثم قال الخطابي في شمة كلامه . (وعليه مدار أكثر الحديث) ، لأن غالب الأحاديث لا تبلغ رتبة الصحيح ، (وبقيته أكثر العلماء) ، وإن كان بعض أئمة الحديث شدة ، فزاد كل علمه ، فادحه كانت أم لا

كما روي عن ابن أبي حاتم أنه قال : سألت أبي عن حديث : ففاز . إسناده حسن ، فقال : يحتج به؟ فقال : لا^(٢) .

(١) روى لأبي - رحمه الله - في الموطأ (ص/ ٢٦) : «روي بسند متناهض» .

وقال (ص/ ٢٨) : «ثم لا قطع بأنه للحسن قاعدة تخرج كل الأحاديث الحسن فيها» . ذلك من إيسر من ذلك ، فكم من حديث تردّد فيه الحفاظ هل هو حسن أو صحيح أو صحيح بل الحفاظ الواحد بتغير استنباطه في الحديث الواحد ، فهو ما يضمنه بالصحة ، ويترجمه بضعه بالحسن ، وترجمه استضعفه

(٢) قال الذهبي في الموطأ (ص/ ٢٦) : «غريب» . لأن فخطأه المذكور : «وهو عمارة ليس على صناعة» .

أعدهم : أن يكون رويته قاصراً عن درجة راوي الصحيح ، بل وراوي الحسن لذاته ، وهو أن يكون خبرهم بالكذب ، يدخل فيه المستور والمجهول ، ومعه ذات ، وراوي الصحيح لا بد وأن يكون ثقة ، وراوي الحسن لذاته لا بد وأن يكون موصوفاً بالصبط ، ولا يكفى كونه غير منهم .

قال : ومع بعض الترمذي من قوله : «ثقات» - وهي كلمة واحدة - إلى ما قاله : إلا لإرادة تصور «ثقاته» عن وصف الثقة ، كما هي عادة العلماء .

ثاني : مجيئه من غير وجه ، على أن عبارة الترمذي فيه ذكره في العنان التي هي أنثر جامعاً : «وما ذكرنا في هذا الكتاب» أحدث حسنة فإما أردنا به حسن إسناده . . . إلى آخر كلامه .

قال ابن سبويه : «فلو قال قائل : إيا هذا إما استطنع عليه في كتابه ، ولم ينفه اصطلاحاً عاماً ، لكان له ذلك» .

وقول ابن كثير : هذا الذي روي عن الترمذي في أي كتاب كان ؟ رأي يسده منه ؟ - مردود بوجوه في آخر جامعته كما أشرنا إليه .

وقال بعض المتأخرين : «فإن الترمذي من ذلك النوع الضعيف» ، وفي قوله : «ويروى بحود من غير وجه كقوله : «ما عرف محرجه» ، وقول : «احتطائي» «الشهر رحاله» ، يعني به : السلامة من وصدة الكذب» - «كقول الترمذي : «ولا يكون» في إسناده من بينهم بالكذب» ، ورد الترمذي : «ولا يكون شاذاً» ، ولا حاجة إليه «لأن الشاذ يأتي عريان المخروج» فكان المصنف أميقه لذلك .

لكن قال العراقي : «تفسير قول الضعيف» ما عرف محرجه ، بما تقدم من الاعتزاز من المنقطع ، رحير المنس - أحسن : لأن الساقط منه بعض الإسناد - لا يعرف منه مخرج الحديث ، إذ لا يلتزم من سقط ، بخلاف الشاذ الذي أشرنا كني وجعله ، وهو ، «مخرج الحديث من أين» ؟ .

وقال البلقيسي : «تتبعه الرجال أنفسهم من قول الترمذي : «ولا يكون» في إسناده من بينهم بالكذب»^(١) ! لشموله المستور .

وما حكاه ابن الصلاح عن بعض المتأخرين أراد به ابن الجوزي : قوله ذكر ذلك في كتابه : «لعل المتأخرين ، وفي المصوغات» .

قال الشيخ: هو قسمان:

أحدهما: ما لا يدخل إسناده من مسنود لم تتحقق أهليته، وليس معقلاً غير الخطأ، ولا ظهر منه سبب منقش، ويكون من الحديث مفروفاً برواية مثله أو نحوه من وجه آخر.

الثاني: أن يكون رواه مشهوراً بالصدق والأمانة، ولم يبلغ درجة تصحيحه بقصوره في الحفظ والإنفاق، وهو مرتفع عن حال من بعد نفيته عن ذكره.

قال ابن دقيق العيد: وليس ما ذكره مصوطاً بضابطه بتعيينه قدر المحتمل من غيره. قال البدر بن جماعة: وأيضاً فيه دور، لأنه عرق بصلاحه للعمل به، وذلك يتوقف على معرفة كونه حسناً.

قلت: ليس قوله "ويعمل به" من تمام الحد، بل رائد عليه؛ لإفادة أنه يجب العمل به كالصحيح؛ ويدل على ذلك أنه فصله من الحد حيث قال: وما به ضعف قريب محتمل فهو الحديث الحسر، ويصح البناء عليه، والعمل به.

وقال الطيبي: ما ذكره ابن الحويمي على أن معرفة الحسن موثوقة على معرفة الصحيح والضعيف؛ لأن الحسن وسط بينهما؛ فعوله "قريب"، أي: قريب مرحاً إلى الصحيح محتمل لكون رحله مسنودين.

(قال الشيخ) ابن الصلاح - بعد حكائه الحدود الثلاثة وقوله ما تقدم - قد أتممت النظر في ذلك والبحث، حاملاً بين أطراف كلامهم، ملاحظاً موضع استعمالهم؛ فتفجع لي وانضح أن الحديث الحسن (هو قسمان):

أحدهما: ما لا يدخل إسناده من مسنود لم تتحقق أهليته، وليس معقلاً كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هو منهم بالكذب في الحديث، (ولا ظهر منه سبب) منقش، ويكون من الحديث مع ذلك مفروفاً برواية مثله، أو نحوه، من وجه آخر؛ أو أكثر؛ حتى اعتد به جماعة من تبع رواه على مثله، أو سألوه من شاعده وهو وزود حديث آخر نحوه، فخرج بذلك عن أن يكون شاذاً، أو منكراً.

قال: وكلام الترمذي على هذا القسم ينزل.

القسم الثاني: أن يكون رواه مشهوراً بالصدق والأمانة، (و) ذكر (لم يبلغ درجة الصحيح) بقصوره عن رواه (في الحفظ والإنفاق، وهو) مع ذلك (مرتفع عن حال من بعد نفيه)، أي: ما يتردد به من حديثه المنكر.

قال: ويحسر في كل هذا - مع سلامة الحديث من أن يكون شاذاً أو منكراً - سلامة من أن يكون معطلاً، قال: وعلى هذا القسم ينزل كلام الحفصاني، قال: فهذا الذي ذكرناه

جامع ما تفرق^(١) من كلام من بلغنا كلامه في ذلك، قال: وكان انزمدي ذكر أحد نوعي الحس، وذكر الخطيئتين النوع الآخر، مفصّل قل منهما على ما رأى أنه يشكّل، وهرشاً عما رأى أنه لا يشكّل، أو أنه عمل عن البعض ودمل، انتهى كلام ابن الصلاح.

قال ابن دقيق العيد: وفيه مزخذب ومفلسات

وقال ابن جماعة: يرد على الأول من القسمين: الضعيف، والمنقطع، والمرسل الذي في رجاله مشهور، وزوي مثله، أو محروء من وجه آخر، وعلى الثاني المرسل الذي اشتهر زاربه بما ذكرناه كذلك، وليس بحس من الاصطلاح.

قال ولم يكن الحسن كل حديث حال عن العلل، وفي هذه المنصّل مشهور أنه به شاذ، أو مشهور قاصر عن درجة الإنفاد - لكان أحص لم في حدوده وأحصر.

وقال لأطيطي: لو قيل الحسن مد من قرب من درجة الثقة، أو مرسل ثقة، وزوي كلاهما من غير وجه، ومسلم من شدة رعاة - لكان أجمع المحدثين، وأصطفاً وأبعد من التعقيد.

وحدّ شيخ الإسلام في التلخيص تصحيح لثاقه: ما يراه عدل تام يعبط منصف السخر محلل ولا شاذ، ثم قال: إن حلف الضبط فهو الحسن لثاقه. فتشكّل بينه وبين المصحيح في الشروط إلا تمام اصط. ثم ذكر لحسن غيره بالاعتناء

وقال شيخنا الإمام تقي الدين التميمي الحسن غير منصف قلّ ضبط راويه العادل، وارفع عن حال من يعدّ ثمره مكرراً، وليس بشاذ ولا معلل.

قال التميمي الحسن، لما توسط بين الصحيح والضعيف عد ساطع؛ كان شيئاً يفتح في عس الاحتاط قد تقصر عبارته عنه، كما بين في الاستحسان، ولذلك صعب معرفته. وسبقه إلى ذلك ابن كثير.

تنبه! الحسن أيضاً على مراتب، كصحيح، قال الذهبي: فأعلى مراتبه: غير من حكيهم عن أبيه عن حده، وبعده من شعيب عن أبي عن حده، وأول إسحاق عن التميمي، وأمثال ذلك، مما قبل: إنه صحيح، وهو من أدنى مراتب الصحيح ثم بعد ذلك ما اختلف في تحسينه وتصنيفه. كحديث اجازت بن عبد الله، وعاصم بن ضمرة، وحجاج ابن أرطاة، وجوههم.

ثُمَّ الْحَسَنُ كَالصَّحِيحِ فِي الْاجْتِنَابِ بِهِ، وَإِنْ كَانَ دُونَهُ فِي الْقُوَّةِ؛ وَلِهَذَا أَدْرَجْنَاهُ حَافِظَةً فِي نَوْعِ الصَّحِيحِ.

وَقَوْلُهُمْ: حَدِيثٌ حَسَنٌ الْإِسْنَادُ أَوْ صَحِيحُهُ، دُونَ قَوْلِهِمْ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ أَوْ حَسَنٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَصِحُّ أَوْ يُعْمَرُ الْإِسْنَادُ دُونَ الْعَنْقِ، يُشَدُّوهُ أَوْ يَبْنِيهِ؛ فَإِنَّ الْقَصْرَ عَلَى ذَلِكَ حَافِظٌ مُتَعَمِّدٌ فَالظَّاهِرُ صِحَّةُ الْعَنْقِ وَحُسْنُهُ.

وَأَمَّا قَوْلُ التِّرْمِذِيِّ وَغَيْرِهِ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ،

(ثم الحسن كالصحيح في الاجتناب به، وإن كان دون في القوة؛ ولهذا أدرجناه حافظة في نوع الصحيح): كالحاكم، وابن حبان، وابن خزيمة. مع قولهم بأنه دون للصحيح المبين أولاً، ولا بدع في الاحتجاج بحديث له طريقان لو انفراد كل منهما لم يكن حجة. ١٤٤ في الرسل، إذا ورد من وجه أمر مستدأ، أو وافقه مرسل أمر بشرطه كما سيجي، فلا ابن الصلاح.

وقال في الاقتراح: ما قيل من أن الحسن يمتنع به - فيه إشكال: لأن ثم أوصافاً يجب معها فيقول الرواية إذا وجدت (في الراوي) ^(١)، فإن كان هذا المسمى بالحسن مما وجدت فيه على أقل الدرجات فليجب معها القبول - فهو صحيح، وإن لم توجد لم يجز الاحتجاج به. وإن سمي حسناً، اللهم إلا أن يرى هذا إلى أمر اصطلاحى، بأن يقال: إن هذه الصفات لها مراتب ودرجات: فأصلها وأوسطها يسمى صحيحاً، وأدناها: يسمى حسناً، وحسبنا يوجب الأمر في ذلك إلى الاصطلاح، ويكون الكل صحيحاً في الحقيقة.

(وقولهم) - أي: احتفاظ - : «هذا (حديث حسن الإسناد أو صحيحه) دون قولهم: حديث صحيح، أو حسن؛ لأنه قد يصحح أو يحسن الإسناد» لثقة رجاله، (دون المتن) لشدة أو غلة، وكثيراً ما يستعمل ذلك الحاكم في مستدركه.

(فإن القصر على ذلك حافط معتمد) ولم يذكر له غلة ولا غلبة - (فالظاهر صحة المتن وحسنه)؛ لأن عدم الغلة والتأرجح هو الأصل والظاهر.

قال شيخ الإسلام: والذي لا شك فيه أن لإمام منهم لا يعدل عن قوله: «صحيح» إلى قوله: «صحيح الإسناد» إلا لأمر ما.

(وأما قول الترمذي، وغيره): كملني بن العديني، ويعقوب بن شيبة: هذا (حديث حسن صحيح) - فهو مما استشكل؛ لأن الحسن قاصر عن الصحيح؛ فكيف يجمع إثبات

فَصَدَّقَ: رَوَى بِإِسْنَادَيْنِ أَخَذَ مِمَّا يَنْقُضِي الصَّحَّةَ، وَالْآخَرَ الْحَسَنَ.

القصور، ونسبه في حديث واحد^(١٤) (فعمداه): أنه (روي بإسنادين: أحدهما يفتنسي المقصود، والآخر يفتنسي الحسن)، فصيح أن يقال فيه ذلك، أي: حسن باعتبار إسناده، صحيح باعتبار آخر.

قد ابن دقيق العيد: يرد على ذلك، الأحاديث التي قيل فيها ذلك مع أنه ليس لها إلا مخرج واحد: كحديث خرجه الترمذي من طريق المعلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة: «إذا بقي نصف شعبان فلا تسبرموا»^(١٥)، وقان فيه: حسن صحيح، لا نعرفه إلا من هذا الوجه على هذا اللفظ.

وأجاب بعض المتأخرين: بأن الترمذي إنما يقول ذلك مرئياً لفرد أحد الرواة عن الآخر، لا لفرد المطلق.

قال: ويوضح ذلك ما ذكره في العنى من حديث خالد الحذاء، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، برفعه: «من أشار إلى أخيه حديثاً...» الحديث^(١٦)، قال فيه: حسن صحيح غريب من هذا الوجه؛ فليست فيه من حديث خالد لا مطلقاً.

قال العراقي: وهذا الجواب لا يفي في المواضع التي يقول فيها: لا نعرفه إلا من هذا الوجه، كحديث السابق.

وقد أجاب ابن التتايح بجواب ثان هو: أن السواد بالحسن، اللغوي دون الاصطلاحي^(١٧)، كما وقع لابن عبد البر؛ حيث روى في كتابنا أن علم حديث

(١٤) تقدم تخريجه.

(١٥) أخرجه الترمذي (٢١٦٤).

وقد تابع ذلك كل من: عبد الله بن عوف عند أحمد (٢٤٦/١)، و٥٠٤، ومسلم (١٢٥-٢٦٦٦).

وأبو عبد مسلم (٢٦٦-٢٦٦٦).

وهناك من حسنه عند الصائفي في الكبرى كما في نسخة الأثراف (١٠/١٣٦)، وابن حبان.

(٥٩٤١، ٥٩٤٧).

(١٧) قال الدمعي في الميوزفة (ص ٣٠): «ويسوغ أن يكون مراده بالحسن المعنى اللغوي لا الاصطلاحي، وهو إسهال المومس وإضفاء الأسماع إلى حسن مثله. وعزلة لفظه، وإن فيه من الثواب والمعبر، وكثير من المعنونة تشبه بهذه الاستادة».

فكان قال لمن وجب في شرح المعلى (٢٠٨/٢): «أنه اضطرب الناس في جمع الترمذي بين الحسن والصحيح؛ لأن الحسن دون الصحيح؛ فكيف يجمع الحسن والصحة، وكذلك يجمع بين الحسن والصحيح؛ فإن الحسن عند ما يحدث محاربه، والصحيح ما لم يرد إلا من وجه واحد» ثم حكى ابن وجب مذاهب الناس في ذلك وقال (٢/٦١١): «وقلام الترمذي إنما يدل على -

معاذ بن جبل، مرفوعاً: «تململوا العظم» قال حليمه لله حشية، وطفه عبادة^(١).
 الحديث بطله^(٢)، وقال هذا حديث، حسن مرفوع، ولكن ليس به إسناد قوي.

وأراد بالحسن حسن اللفظ لأن من رواية موسى الشافعي، وهو كذاب نسب إلى
 النضر، عن عبد الرحيم العمري، وهو متروك.

وروي عن أسامة بن خالد، عن عائشة، تحدث عن محمد بن عبد الله المعزومي
 وتابع عبد الملك بن أبي سليمان، وقد كان حسن الحديث؟ فقال من حسنها لروى
 يعني: أنها متروكة.

وقال البخاري: كما هو يكرمون إذا سمعوا أن يخرج الرجل أحسن ما عنده. قال
 السعدي عن الأحمس العربي

فإن ابن دقيق لم يدرك ولم يسمع عن هذا الجواب أن يطلق على الحديث الموضوع إذا كان
 حسن اللفظ له حسن، وذلك لا يخلو لأحد من المحققين إذا جردوا على صفاتهم.

قال شيخ الإسلام: ويأمر به أيضاً، كل حديث يروى به صفة، فالحسن نابعه، فإن
 كل الأحاديث حسنة إلا ما لا يثبت له (المتن) وسر رأينا الذي وقع له هنا خبر الغروي
 وبأنه يقول «حسن» فقط، وتارة «صحيح» فقط، وتارة «حسن صحيح»؛ وتارة:
 «صحيح عربي»، وتارة «حسن عربي». عرفنا أنه لا محالة جاء مع الاصطلاح، مع أنه
 كان في آخر الجامع، وما قلنا في كتابنا: «حديث حسن» وإنما رأينا به الحسن بسببه
 عندما قدم شرح بأنه أراد حسن الإسناد؛ فانهي أن يرد حسن اللفظ.

وأجاب ابن دقيق لعبد بجواب ثالث، وهو: أن الحسن لا يشترط فيه الفصوح عن
 لصحة، إلا حيث انفرد الحسن، أما إذا ارتفع إلى درجة الصحة، والحسن حاصل
 لا محالة نتما للصحة، لأن وجود الدرجة العليا، وهي الحفظ والإتقان لا يتنافى ووجود
 الدنيا كالتصديق: «يصح أن يقال»^(٣) حسن، باعتبار السفة الدنيا، صحيح باعتبار
 [نصفه]^(٤) العليا، بشرط على هذا أن كان صحيح حسن، وقد سئل إلى نحو ذلك
 ابن المواقف.

أما لا يكون حسناً حتى يجمع به الأجزاء الثلاثة ونسبة الحديث لقاضي غفر الله له
 حسن: لا أعلمه وقع في كلام المصنف في شيء من أماله، كتابه: أم

(١) المرحوم لم يذكر في جامع جاد، الفصل (١) رقم (٦٦٨)

(٢) سقط في ح

(٣) في أ: أو متروك بول.

(٤) سقط في ب، ج، ط

وأما تقسيم النحوي أحاديث المضايح إلى حنفٍ وصحاحٍ؛ فربما بالصحاح ما في الصحاحين، وبالصحاح ما في الحس - فليس بصواب؛ لأن في الحس المضايح والحسن، والضعيف والعنكز.

قال شيخ الإسلام: والله ذلك قولهم في الرازي: «صدوق»، و«ف»، و«صدوق ضابط» فإن الأول قاصر عن درجة، حال الضحيح، والثاني منهم، فكما أن الجمع بينهما لا يضر ولا ينكح؛ فكذلك الجمع بين الصحة والحسن. ولأن كثير جواب رابع، وهو: أن الجمع بين الصحة والحسن درجة متوسط بين الصحيح والحسن، قل: فما تقول فيه؟ «حسن صحيح» أعلم أنه من الحسن، ودون الصحيح.

قال الرازي: وهذا تحكم^(١)، لا دليل عليه. وهو سبب. ولشيخ الإسلام جواب خامس، وهو: أن يوسط بين كلامين للصالح، وابن أبي العبد، ومخص جواب ابن الصلاح بحاله إيمانك بصدقه، وجواب ابن دوق العبد بالرد. قال: وجواب سادس، وهو الذي أرسبه ولا عذر عليه، وهو الذي منى عليه في الدنيا وشرحها: أن الحديث إن تعدد بساده فالوصف راجع إليه باعتبار الإنسانين أو الأتبع.

قال: وعلى هذا فما قيل فيه ذلك فوق ما قيل فيه «صحيح» فقط، إذا كان مراداً، لأن كثرة الطرق تعري، ولا تحسب اختلاف البعد من رتبة، فبين المعتمد منهم بعضهم يقو، منه صدوق، وبعضهم يقول فيه نفعه. ولا يفرح عنه دور واحد منهما، أو يفرح، ولكنه يريد أن يشير إلى كلام الناس فيه. فيقول ذلك، وثأنه قال حسن عند قوم، صحيح ما قوم.

قال: وغاية ما فيه أنه حذف منه حرف تردد؛ لأن حقه أن يقول: حسن، أو صحيح، قال: وعلى هذا ما قيل فيه ذلك دون ما قيل فيه «صحيح» لأن الجزم أقوى من التردد. انتهى.

وهذا الجواب مركب من جواب من الصلاح من كثير. وأما تقسيم النحوي أحاديث المضايح: إلى حنفٍ وصحاحٍ؛ فربما بالصحاح ما في الصحاحين، وبالصحاح ما في الحس - فليس بصواب؛ لأن في الحسن المضايح، والحسن، والضعيف. والعنكز، كما سيأتي منه، ومن أطلق عليها الصحيح^(٢)، كقول

(١) في باب الحكم.

(٢) في باب عليه الصحيح.

فروع:

أحدنا: كتاب الترمذي أصل في معرفة الحسن، وهو الذي شهروه.

المسلمي في الكتب الخمسة: «نعم على صحتها علماء العشر والمغرب» وكإطلاق الحاكم على الترمذي: «الجامع الصحيح». وإطلاق الخطيب عليه وعلى النسائي: اسم الصحيح - فقد ساهل.

قال النجاشي: ولا أزال أعجب من الشرح - يعني: ابن الصلاح، والنووي - في اعتراضهما على العمري، مع أن المقرر أنه لا مشاحة في الاصطلاح!

وكذا منى عليه علماء المعجم، ثم هم شيخنا العلامة الكناجعي في مختصره.

قال العراقي: وأجيب عن البخاري بأن يبين عقب كل حديث، الصحيح، والحسن، والمريب.

قال: وليس كذلك؛ فإنه لا يبين الصحيح من الحسن مما يؤده من السنن، بل يسلط، وبين للمريب والضعيف غالباً؛ فالإيراد في مرجع صحيح ما في السنن بما فيها من الحسن.

وقال شيخ الإسلام: أراد ابن الصلاح أن يعرف أن البخاري اصطلاح نفسه أن يسمي السنن الأربعة: الحسن، ليسني^(١) بذلك عن أن يقول عقب كل حديث: أخرجه أصحاب السنن، فإن هذا اصطلاح حادث ليس جاريًا على المصطلح العمري.

[فروع]

(أحدنا): في مطية الحس. كما ذكر في الصحيح مطانه، وذكر في كل نوع مطانه من الكتب المصنعة به إلا يسير، به عليه.

(كتاب أبي عيسى) (الترمذي) أصل في معرفة الحسن، وهو الذي شهروه وأكثر من ذكره.

قال ابن الصلاح. ويوجد^(٢) في متفرقات من كلام بعض مشايخه، والطبقة التي قبله كأحمد، والبخاري، وغيرهما.

قال العراقي. وكذا مشايخ الطبقة التي قبل ذلك: كالشافعي، قال في اختلاف الحديث عند ذكر حديث ابن عمر - «لقد ارتقيت على ظهر بيت لنا... الحديث»^(٣) -

(١) أي أ، ج: يعني.

(٢) أي أ، ج: وإن وجد.

(٣) أخرجه البخاري (١٤٩)، ومسلم (٦٦-٦٧).

وَأَخْبَرَهُ الشَّيْخُ مِنْهُ فِي قَوْلِهِ: «خَشِيَ حُجْرَ بَيْتِ دَاوُدَ» قَالُوا: هِيَ تِلْكَ مَقْدِسُ سُلَيْمَانَ
أَصْلَكَ بِأَصُولِهِ مُنْتَفِعِهِ، وَنَفْسُهُ مَا انْفَضَّتْ عَنْهُ. وَأَمِنْ مَقَالَةٍ شَرُّ أَبِي دَاوُدَ، فَقَدْ جَاءَ
هَذِهِ أَنَّهُ يَذْكُرُ فِيهِ الصَّحِيحَ، وَمَا يُنْهَى وَتَقْدِيرُهُ. وَمَا كَانَ فِيهِ وَفَرَّ شَدِيدُ بَيْتِهِ، وَمَا لَمْ
يَذْكُرْ فِيهِ شَيْئًا فَهُوَ خَالِصٌ، فَكَيْفَ هَذَا مَا وَجَدْنَا فِي كِتَابِهِ مُطَاعًا، وَنَسَمَ يُخْرِجُهُ عَنْهُ
مِنَ الْمُتَقَبِّحِينَ وَلَا ضَعْفًا - فَهُوَ خَيْرٌ مِنْ ذَلِكَ أَبِي دَاوُدَ.

حدثت من غير مسند حسن الإسناد. وقال فيه أيضًا: وسماه من يروي بإسناد حسن أبي
أبي بكر، وذكر النبي ﷺ أنه رابع دون الصادق. (١) نعم، يدل (٢)
وكذا يعقوب بن شيبة في مسنده، وأبو عمير الطوسي أكثر من ذلك إلا أنهم إنما يعد
الترمذي

(وتختلف الشيخ منه) أي: من كذب الترمذي، ففي قوله حسن. أنزل: حسن صحيح،
وبحسب، فبني، أنه يعني بعدالة أئمة ذلك بأصول معتد بها، ونفسه ما انضمت عليه.
ومن مقالته أيضًا (سلي أبي داود) بعد جازعه أنه يكثر في الصحيح، وما يكثره
وتقديريه، وما كان فيه وهي تبارك به. وما لم يذكر فيه شيئًا، فهو صحيح، قال:
وبعضه أصبح من بعض (أعني هذا ما رجسنا من كتابه مطعنا)، وأنه يكثر في أحد
الصحيحين، (ولم يصححه غيره من المعتمد) الذين يجهلون بين الصحيح والحسن،
(ولا ضعفه - فهو حسن عند أبي داود) لأن الصالح لا يحتاج لا يخرج عنهما،
ولا يرفعي إلى الصحة إلا بعض، فالأحوط الانصراف على الحسن، وأحوط منه تسريحه
بإصلاحه. ويهدد بتقرير يتنفع باعتراضه من رشيد بأن ما سكنت عليه، قد يكون عنه
صحيحًا، وإن لم يكن كذلك عند غيره.

ورد من الصلاح أنه قد لا يكون حسنًا عند غيره، ولا مندوحة في حد الحسن: إذ
حكى ابن مثنى أنه سمع محمد بن سعد البازدي، يقول: كان من مذهب الحسن أن
يخرج عن كل من سم بجميع عن تركه. قال ابن مثنى: وكذلك أبو داود يأخذ مأخذ،
ويخرج الإسناد لنفسه إذا لم يجد في الباب غيره؟ لأنه أقوى عنده من رأي الرجال
وهذا أيضًا رأي الإمام أحمد، فإنه قال: إن سمعنا الحديث، أحمد، إليه من رأي الرجال؟
لأنه لا يعدل إلى العباس ولا يعدل عدم النص

(١) أخرجه البيهقي (٧٨٤) عن أبي بكر: أنه انتهى إلى النبي ﷺ وهو رابع، مرتفع فوق ما يصل إلى
لصاحبه، وذكر ذلك لثاني ﷺ قال: إن ذلك لا سرًا ولا شهدة.

وسألتني من هذا البحث مزيد كلام، حيث ذكر المصنف العمل بالصحيح، فعلى ما نقل
عن أبي داود يحتفل أو يريد بقوله «صالح» الصالح للاعتبار دون الاحتجاج، فيمنع
المصنف أيضاً، لكن ذكرني كثير أنه وهم، وما سكت عنه فهو حسن.
فإن صح ذلك فلا إشكال.

[تتبعه]: اعترضني ابن سيد الناس في ذكره من شأنه حسن أبي داود، فقال: لم يرضه
أبو داود شيئاً بالحسن، وعطفه في ذلك عليه بعمل مسلم - الذي لا يبيح أن يجعل
كلامه على غيره - أنه أحب انصاف البرهي، وأتى القسم الأول، والثاني،
وحديث من مثله من الزوائد من القسم الأول والثاني - مؤيد في كتابه، دون القسم
الثالث، قال: فهذا ألزم مسلم من ذلك، ما ألزم به أبو داود، فعلى كلامهما واحد.
قال: وقول أبي داود: «وما يشبهه»، يعني: في الصحة، «ويشبهه»، يعني: فيها لباضا-
هو نحو قول مسلم: «ليس كل الصحيح حسنة عند مالك، وشعبة، وإسحاق، واحتجاج أن
ينزل إلى مثل حديث نعيم بن أبي مسلم، وعطاء بن السائب، وبريد بن أبي ريدة، لما
بشئ الكل من اسم العبدالة يصدق، وإن تفاوتوا في الحفظ والإنفاق، ولا فرق بين
الطريقين»، غير أن مسلماً شرط الصحيح، فتخرج^(١) من حديث الطيمه ثالثة، وأما داود
لم يشترطه فذكر ما يشكك عنه عندنا، والشك بيان عنه. قال: وفي قول أبي داود: «إن
بعضها أصح من بعض» ما يشير إلى التميز المشترك بينهما في الصحة وإن تفاوتت، لما
تقتضيه صيغة «أفصح» في الأكثر.

وأجاب العراقي بأن مسلماً ألزم الصحيح، بل المجمع عليه في كتابه؛ فليس لنا أن
نحكم على حديث خرجه بأنه حسن، بل لما عرف من قصور الحسن عن الصحيح،
وأما داود قال: «إن ما سكت عنه فهو صالح»، وتصالح يشمل الصحيح والحسن؛ فلا
يرتفع إلى الأول ولا يقيس.

ونتم أجوبة أخرى:

منها: أن العاملين إنما تشبه في أن كلامهما في ثلاثة أقسام، لكنها في سنن أبي داود
وأجملة في متون الحديث، وفي مسلم إلى رحاله، وليس بين ضعف الرجل وصحة حديثه
متقاربة.

ومنها: أن أبا داود قال: «ما كان فيه وجه شذوذاً» فمعهم أن ثم شيئاً فيه وجه غير

وَمَا أَشَاءُ لَكُمْ أَنْ تُقْبِلُوا إِلَيَّ فِي هَذِهِ الْمَسْجِدِ وَقَدْ كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ وَلَئِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أَمْرِي وَلَا تَكْفُرُوا

١٠٠٠

ومنها أن مسلماً إماماً روي عن نصفه ثلثة في المذاهبات، وجبر المصنف الذي في رواية من هو من الغيبة الثانية، ثم إنه نقل من حديثهم هذا، وهو ما لا يوافق ذلك [المؤلف].

الأولى . من مقادير الحسن أيضا . حسن المرامضي . فإنه نص على كثير منه . (ب) .
المهدي (ت) .

الشيء عدة أحاديث، كتاب أبي داود أربعة آلاف وألحاحه ثمان مائة ورواه غيره
 نسخها رواية أبي بكر بن عمار، والخصفة الأولى بالسند رواه أبي علي اللؤلؤي
 الثالثة، قال أبو جعفر بن الزبير: أولى ما أُرشد به ما اتفق المسلمون على إجماعه،
 وذلك لكتاب الجماعة، الموطأ الذي نفعهم وسعد، ولم يتأخر عنها رتبة
 وف احتلقت مقابلهم فيها، وللصحيحين فيها معروف⁽³⁾، وللمحدثين من أولاد النضرة
 مقصود جليل، ولأبي داود في حصر أحاديث الأحكام واسعها ما ليس لغيره، وللمعتمد
 في فنون الصناعة الحديث ما لم يتأخر عنه، وقد صدق أبيه في أنص تلك المثلث
 أهلها

وذلك الذي انطقت به مناجاة ليرمذي من حسن أبي ثاود والثاني، لإجراجه حديث المصنوع والتقليد، وأما السيد، لإمام أحمد بن حنبل، وأبي داود الطيالسي، وعمره من العائيد، فإن ابن الصلاح، كسجد عبد الله بن موسى، و... إلى بن راهويه، والديمي، وعبد بن حنبل، وأبي يعلى الحميري، والخمس بن سديد، وأبي ذر الرزاز، هؤلاء عائلتهم أن يرحلوا في سنة كل منحنى ما يرووه من حديث، غير مذعورين بأن يكون محفوظاً أو لا، (ولا تأمنوا الأصول الخمسة وما أشبهها) فإن ابن حبان، من الكتب المروية كسب ابن، (في الاحتجاج بها، وتتركز إلى ما فيها)، لأن يفسد على أبياب، إما يورد أصح، (في يصلح للاحتجاج).

[illegible]

(٢١) هذا ما يرى المحققين في هـ: في الصلاة

(۴) فرای شرف.

(تنبيهات)

الأول . اعرض على القابل حسد أحمد بأنه غريب في حسده الصحيح
قال العراقي : ولا نسلم ذلك ، والذي رواه عنه أبو موسى العديس أنه سئل عن
حديث فقال : «ظروا فإن كان في الصد ، وإلا ليس بحديث» فهذا ليس بصريح في أن
كل ما به حجة بل ما ليس به ليس بحجة .

قال . على أن لم أحديث صحيحاً منزه في الصحيح^(١) وليس به ، منها حديث
عائشة في قصة ألم^(٢) ، قال : وأما حديث عائشة ، أنه وهو ، حقه ، بل به أحاديث
موضوعة ، جعلتها في حب ، ولما افقه به في زيادات فيها الضعيف ، والموضوع .
انتهى .

وقد أفسخ الإسلام كتاباً في رد ذلك سمعه الثقلوب الحسنة [من لذب عن
الاعتناء]^(٣) . قال في حقايقه : فقد ذكرت في هذه الأوراق ما يخصني من الكلام على
الأحاديث التي وعى بعض أهل الحديث أنها موضوعة ، وهي في ذلك أحسن ما عر هذا
التصنيف العظيم الذي ثلثه الأفاضل والفقهاء ، وعلمه إمامهم - - - يرجع إليه ويعود
عند الاعتلاف عليه . ثم سر . الأحاديث التي جمعها العراقي وهي ستة ، وأضف إليها
خمسة عشر حديثاً أوردها ابن الجوزي في الموضوعات . وهي به . وأجاب عنها حديثاً .

قلت : وقد فاتت أحاديث أخر ، أوردها ابن الجوزي ، وهي : ، وجمعوها في : .
معناه والتبلي الصمد مع لذب عنها ، وعدتها أربعة عشر حديثاً .

وقال شيخ الإسلام في كتابه : المحجب المصنف في رجال الأربعة . ليس في الحسنة
حديث لا أقبل له إلا ثلاثة أحاديث أو أربعة ، منها : حديث عبد الرحمن بن عوف أنه
يذكرني لجة راحة^(٤) .

(١) من : تصحيحه .

(٢) أخرجه البخاري (٥١٨٩) . رتبته ٩١٦-٩١٧

(٣) سقط في : .

(٤) أخرجه أحمد (١١٩٩٩) . ومن عاده من : الموطأ . رتبته ١٨٠٢١ . ويطر : ترويه الشريعة

(٥) ١١٩-١٢٠ . عن قوله الصدقة ابن جهم : «لو أن آدم انتزع في الكلام مرة بكلام - هاهنا
لامام أحمد بأنه كاذب ، وأبلى حقايقه أنه عوف» . هو من الأحاديث التي أمر الإمام أن يصرح عليها .
وما تركه السيوط منها ، رتبته أخرجه بعض من كتب المسند عن عبد الله بن أحمد

قال : ولا اعتبار به أنه مما أمر أحمد بالتصريح عليه ، فترك سهواً ، فلو سرب وكتب من تحت التصريح .

وفاء في كتابه : «تجريد رواتب مسند الزائر» : «إذ كان الحديث في مسند أحمد لم يفر إلى غيره من المساند» .

وقال الهنسي في زوائد المسند : مسند أحمد أوسع من غيره .

وقال ابن كثير : لا يوافي مسند أحمد كفاً منه في كثرة وحسن مباحثه ، وقد كان أحاديث كثيرة خطأ ، بل قيل : إنه لم يقع له عناية من الصحابة الذين في الصحيحين قريباً من مائتين .

وقال الحسيني في كتابه : «الفكرية في رجال الشيعة» : «عدة أحاديث مسند أبيهون ألفاً بالمكروه» .

الثاني : قيل : وإنسحاق يفرج أمش ما ورد عن ذلك الصحابي فيما ذكره أبو روعة الزاري عنه .

قال العراقي : ولا يلزم من ذلك أن يكون جميع ما فيه صحيحاً ، بل هو أمثل بالنسبة لما تركه ، وبه ضحيص .

الثالث : قيل : ومسند أبيه ليس بمسند ، بل هو مرتب على أبواب . وقد ساء بعضهم بالصحيح .

قال شيخ الإسلام : ولم أر لعلطاي سلفاً في تسمية المصنفين صحيحاً ، إلا قوله : إنه راء محمد المناري ، (وأنه قال العلاني) .

وقال شيخ الإسلام^(١) : ليس دون الحسن في المرتبة ، بل له صمم إلى الخصبة بكون أولى من ابن ماجة ، وبأن أمثل منه بكثير .

وفاء للعراقي : «شهر نسبه بالمسند كما سمي بحار في كتابه بالهسته ، تكون أحسنه مسند» .

قال : «لا أن به المرحس ، والمعضل ، والمقلبي ، والمقلوب كثيراً ، على أنهم ذكروا في ترجمة الدارمي أن له الجامع ، والمسند ، والتفسير وغير ذلك ؛ فلعلى البحر جرد ذلك هو الجامع ، والمسند بقدر^(٢)» .

الرابع : قيل : ومسند الزائر من فيه الصحيح من غيره .

(١) في أ : وقال العلاني ، وقد قال شيخ الإسلام

(٢) في أ : فقط .

الثاني : إذا كان زاوي الحديث متأخرًا عن درجة الحفاظ الضابط، مشهورًا بالصدق والشرع فزوي حديثه من غير وجه - قوي ولزمت من الحسن إلى الصحيح.

قال العراقي: ولم يفعل ذلك إلا قليلًا، إلا أنه يتكلم في نرد بعض رواة الحديث وعامة غيره عليه.

خاتمة. قال العراقي: يدل: إن أول مستند صنف مستند الطيالسي - قبل - ولذي حمل قائل هذا القول عليه، تقدم عصر أبي داود على أحسن من صنف المسانيد؛ فظن أنه هو الذي صنفه، وليس كذلك؛ فإنما هو من جمع بعض الحفاظ الغرامانيين، جمع فيه ما رواه يونس بن حبيب خاصة عنه، وشذ عنه كثير منه، وبشيء هذا مستند الشافعي؛ فإنه ليس تصنيفه، وإنما لفظه بعض الحفاظ الباصوريين من مسوع الأصم من «الأم» وسمه عليه، فإنه كان سمع «الأم» - أو غالبها - على الربيع عن الشافعي، وعشر؛ فكان آخر من روى عنه، وحصل له صمم؛ فكان في السماع عليه مشقة.

(الثاني). إذا كان زاوي الحديث متأخرًا عن درجة الحفاظ الضابط، مع كونه (مشهورًا بالصدق والشرع)، وقد علم أن من هذا حاله؛ فحديثه حسن؛ (فزوي حديثه من غير وجه)، ولو وجهًا واحدًا (آخر)^(١)، كما يشير إليه تعليل ابن الصلاح - (قوي) بالمثابغة، وزل ما كنا نحشاء عليه من جهة سوء حفظه، وانجر بها ذلك المنقص البير، (ولزمت) حديثه (عن) درجة (الحسن إلى) درجة (الصحيح).

قال ابن الصلاح. مثله حديث محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «قلوا أن أشق على أمتي لأمرهم بالسواك عند كل صلاة»^(٢)؛ فمحمد بن عمرو بن علفة من المشهورين بالصدق والحيانة، لكنه لم يكن من أهل الإنفاق، حتى ضعف بعضهم من جهة سوء حفظه، ووثقه بعضهم لصدقه وحلته. فحديث من هذه الجهة حسن، فلما انضم إلى ذلك كونه زوي من أوجه أخرى، حكمنا بصحته، والمثابغة هي هذا الحديث ليست لمحمد، عن أبي سلمة، بل لأبي سلمة، عن أبي هريرة؛ فقد رواه عنه أيضًا الأعرج، وسعيد المقبري، وأبو، وغيرهم^(٣).

ومثل غير ابن الصلاح بحديث البخاري عن أبي بن العباس بن سهل بن سعد، عن

(١) سقط هي ج.

(٢) سيأتي شرحه قريبًا.

(٣) أخرجه أحمد (٢٥٨/٩)، والترمذي (٢٣)، والخطابي في شرح المساني (١١/١)، وبيهقي (٣٧/١) من طريق محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

ولذا تابع لما سلمه الأعرج عن أبي هريرة. أخرجه البخاري (٤٨٧)، ومسلم (٢٣-٢٥٢).

وكذلك ناهي سعيد بن أبي سعيد المقبري أخرجه أحمد (١١٥٠/١) وفي ماله (٢٨٧).

الثالث : إذا روي الحديث من وُجوه صحيحة لا يلزم أنه يخلط من مخلوعها
 حسن، بل ما كان ضعفه لصعب حفظ روايته الضالون لأبى - ر - بحجته من وُجوه
 آخر وصار حساً، وكذا إذا كان ضعفه لإرسال ر - أ - بحجته من وُجوه آخر

أبى، عن جده، في ذكر حبل الذي يثقله فإن أياً هذا سمعه - لسوء حفظه - أحمد.
 وابن عسبر، والسماني، وحديثه حسن، لكن زاعه عنه آخره عند العسبر، فنقل إلى
 درجة الصحة.

(الثالث : إذا روي الحديث من وُجوه صحيحة لا يلزم أن يخلط من مخلوعها) أبى
 (حسن^(١)) - بل ما كان سمعه لصعب حفظ روايته الضالون لأبى - ر - بحجته من وُجوه
 آخر، وعرفنا بذلك أنه قد حفظه ولم يخلط فيه سطوة، (وصدق الحديث (حسناً) بذلك،
 كما روه الترمذي وحسنه، من طريق شعبة، عن عاصم بن عبيد الله، عن عبد الله بن
 عامر بن ربيعة، عن أبيه، أن امرأة من بني مرارة تزوجت علي بن أبي طالب، فذكر رسول الله
 ﷺ : «أرخصت من نفسك ومالك بعلين» قلت نعم، فأجاب^(٢).

قال الترمذي : وفي الباب عن عمر، وأبي هريرة، وعائشة، وأبي حنيفة^(٣). فحاصم
 صعب لسوء حفظه^(٤)، وقد حسن له الترمذي هذا الحديث بحجته من وُجوه

(وكذا إذا كان ضعفه لإرسال، أو تامل، أو جهالة حال، كما زاده شيخ الإسلام
 زوال بحجته من وُجوه آخر) وكان دون الحسن لكانه

مثال الأول يأتي في مخرج العرس.

ومثال الثاني ما رواه الترمذي وحسنه، من طريق هشيم، عن يزيد بن أبي زياد، عن
 عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن البراء بن عازب، مرفوعاً، أنه حلف على المسلمين أن
 يفتلوا يوم الجمعة، وليس أحدهم من طيب أهله، فإن لم يجد قلائد له طيب^(٥).

(١) قال البخاري في مشروط الثقة (ص ١٥٢) : «لأن ضعف الهمز إلى إجماع لا يؤثر في اعتبار
 الصحة، ولم يذهب إلى هذا أحد من أهل العلم فافهم» اهـ.

(٢) «عربة العلبسي» (١٥٥٨)، وأحمد (٤٥٠/٣)، (٤٤٦)، والترمذي (١١١٣)، وابن ماجه (١٨٨٨)،
 وأبو يعلى (٧١٩٤)، والعليني في الصحيح (٣٤٠/٤)، والبيهقي (١٣٨/٧، ١٣٩).

(٣) في ضعف الترمذي قلبي حين أبيت قواف الترمذي عقب الحديث : «وفي الباب عن عمر وأبي هريرة
 وسهل بن سعد وأبي سعيد وأنس وعائشة وجابر وأنس جابر الأسدي» : حديث عامر بن ربيعة
 حديث حسن صحيح.

(٤) قال أبي ليلى حاتم في المنفل (١٢٧٦) : «كانت أبي من عاصم بن عبد الله فقال : منكر الحديث،
 منكر الحديث، فقال : إنه ليس له حديث يختص عيب» قلت : ما أنكروا عليه؟ قال : روى عن

عبد الله بن عمر بن دحية عن أبيه أن رجلاً تزوج امرأة علي بن أبي طالب، فأعزته أسوي، وهو منكر
 (٥) أخرجه أحمد (٢٨٢/٤)، والترمذي (٥٢٩)، وأبو يعلى (١٦٥٩)، والطحاوي في شرح معاني الآثار =

بأن الضعف لعن الزاوي فلا يؤثر فيه مؤلفه غيره.

هذه موقوف بالمتأنيس، نحن معاً نابعه عبد البرمكي أبو يحيى البجلي، وكان لعن المؤلف من حديث أبي سعد سعد بن، وغيره - حسنة^(١)

(وأما الضعف لعن الزاوي، أو غيره، فلا يأت فيه موافقة غيره)، إذ كان الآخر منه، فلو المصنف^(٢)، رضاعه هذا الحار. - ينفى مجموع صرفه عن قوله مكرراً، أو لا أصل له. صرح به شيخ الإسلام، والى كل راعا ثبوت نظري حتى أوقف على فرقة المستور،^(٣) نحن المصنف، بحيث لا يحد له طريق آخر فيه ضعف قريب، محتمل - إلى مجموع ذلك، إلى فرقة الحسن (إضافة).

من الألفاظ المستعملة عند أهل الحديث في المصنف، الحديث، والفري، والأصابع، والمذمومة، والمصنوع، والمجروء، والذات.

فأما الحديث، فقال شيخ الإسلام في الكلام على نسخ الأسانيد، لم يكن ابن الصلاح عن أحمد بن حنبل أن أسانيداً برهني. من سألهم عن أبيه - بموافقة أحمد بن أحمد الأسانيد - كما أخرجه عنه بعضهم.

فإن هذا يدل على أن ابن الصلاح يرى السوية بين الحديث، وتصحيح، وهذا حال استثنائي بعد أن يدل ذلك، من ذلك؛ مثله أو العدة بعد من الصدقة.

وفي جامع الترمذي في الطب، هذا حديث جيد، حسن^(٤)، وكذا قال غيره، لا معيار.

- (١٠٦/١١) من طريق منسب، -

وأخرجه الترمذي (١٠٦/١١) من طريق أبي حمزة، إسناده من راجع الترمذي.

وأخرجه أحمد (١٠٦/١١) من طريق عبد الله بن مسعود - حديث عبد الله بن مسعود من مسند، ثلاثتهم من راجع، برقم، ١٠٦/١١.

والحديث مذكور على غيره هذا، وهو صحيح، ومكر لتفسير، ومكر لتفسير، وكذا نبيها، كما في فخر.

(١١) كان الترمذي (١٠٦/١١) من أبيه، وشيخ من الإصحاح، - أما حديث أبي سعيد الخدري فأخرجه الخدري (١٠٦/١١)، وسنن (١٠٦/١١)، ومروءة، - نزل يوم الجمعة على كثر محتلم، وسركه، ومروءة من أغلب ما ذكر عليه، وهذا لغة مسلم.

وأما قوله (١٠٦/١١) الإصحاح، الترمذي، أحمد (١٠٦/١١)، والبخاري في شرح معنى الآثار (١٠٦/١١).

(١٢) من سأل بعضهم.

(١٣) في حديث.

(١٤) قال الترمذي عقب الحديث (١٠٦/١١)، وفي بعض النسخ: هذا حديث حسن، وهذا هو الذي -

النوع الثالث الضعيف

وَأَمَّا مَا أَنَا بِمُخَصِّصٌ مِنْهُ فَأُصْحَبِهُ أَوْ لَعَنَهُ

سیر حیدر و صحیح محمد ص ۱۰۱ آن "لجند مہر" لا بعد از آن صحیح: ای احمد!
 الا لکن: کأن برقی الحدث عذرا عن الحسن و یطرد فی بنوعه الصحیح
 قام برفدہ اولی رتبه من الفوفہ صحیح، و کذا تجوی
 و اما الصحیح فقد تقدم فی حدیث سیر ابی ذر: انه قد مر فی الصحیح و الحسن
 لعلهما فیہما للاسحاج، و یسعمل لعلما فی ضعف سند کلاهما
 و اما المردود فهو مقایل لعلما.

والمعروف: مضاف، وحبائش عابرة ذلك، هي مفعول

والصالحين، والذين شملوا إخوتهم بالمحبة والرحمة.

فإن ومن أفعالهم أيضاً «شبه، وهو يعلو على الحسن، وما يقاربه، فهو بكسبه
 يرفع، كسبه الرفع إلى ضحية.

قال أبو حاتم: أخرج عمرو بن مقسم الكلبي - أوثق مني - أحاديث مثله حديثاً.
ثم أخرج - بعده - أحاديث موصوعة، فأخذ عليّ ما ذكره
(الترمذي ثلاث).

ضعيف. وهو ما لم يجمع أدلة التاريخ، أو الجغرافيا، بعضهم تنقلا بين الصلاح
وإن قيل: إن الاختصاص على الثاني أولى، لأن ما لم يجمع صفة الحسن، فهو من
صفات الضعيف أبعد، ولذلك لم يذكر في الجغرافيا.

فول ان افسلار، ولق قسمة ان حان ان حرم الا فسيما

وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفْرًا شَيْءٌ

ثم فسر له ابن التبرص إلى أقسام كثيرة، فذكر خمسة من صفات القول السوء وهي:

نقله الحافظ ابن قتيبة في معجمه، ص ٦٩٨.

(١٦) من ق: السعيد بهـ.

(٢٤) وقد بعض المحققين، وبما به المصنف، يقولون: «أخيراً» دلالة على «وإلى الأبد» وقد ظاهراً على الأثر في التفسير «أخيراً» واستدل ذلك في الكلام على مدلول النسبة من هذا الكتاب. وقد ظاهراً فيجيب على التفسير «أخيراً» من ذلك، فإن لا أحدث في فصل من فصل الأثر؛ لأنه كان لا يعرفه ذلك «أخيراً» من ذلك، لأن الحديث «أخيراً» بمعنى «أخيراً» لا يثبت ولا يثبت من ذلك.

المطبعة والنشر في القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٦٢م (١٩٤٠م)، الجزء الأول.

ويضافون ضعفه فصبغة تصحيح،

الاتصال، والعدالة، والاضط، والاعتناء به من الحضور، وعدم الشك، وعدم الداءة
وباعتبار لثقي صفة مع صفة أخرى نفيها أولاً، أو مع أكثر من صفة إلى أن، يفقد الصفة؛
فأثبت فيما ذكره المراني في شرح الألفية اثنين وأربعين دليلاً، ووصله غيره إلى ثلاثة
وشرين.

وجمعني ذات شبحنا فاعني الفضاة شرف الدين المصاوي كراسة، ونوع من فقد
الاتصال إلى ما سقط منه لصحي. أو واحد غيره، أو اثنان.

وما فقد العدالة إلى ما في سنده، أو صحيح، أو مجهول، وفصحها بهذا الاعتبار إلى مائة
وسبعة وعشرين فلساً واعتار العتس. رأي واحد وأربعين، باعتبار إمكان الوجود، وإن لم
ينعني دغوسها. وقد كتبت آراءت بسطها في هذا الشرح، ثم رأيت شيخ الإسلام قال: إن
ذلك نسب لمراد، لأن لا يحلوا إما أن يكون لأجل معرفة مرتك الصفت، وما
كان منها أصعب أو لا، فإن كان الأول، فلا يحلوا من أن يكون لأجل أن يعرف أن ما
قد من الشرط أكثر ضعف أو لا، فإن كان الأول، فليس كذلك، لأن ذلك يفقد شرطاً
واحداً. يكون أضعف مما يفقد الشروط الخمسة الثانية، وهو ما فقد الصفت. وإن كان
الثاني مما هو؟ وإن كان الأمر غير معرفة لأضعف، وإن كان لتخصيص كل قسم باسم،
فليس كذلك؛ فإنه لم يسموا منها إلا التقييل، كالتعصّل، والمرسل، وجوهها، أو
لمعرفة كم يبلغ ثمنها بالبطء فهذه ثمرة مرة، أو تعبر ذلك، بما هو؟ انتهى؛ فدللت
عذت عن تسويد الأوراق، تسطره.

(ويضافون ضعفه) تحت شدة ضعف دولته، وضعفه، وتولته: (تقصصه الصحيح) إشارة
إلى أن منه أوهى، كما أن من الصحيح أصح.

قال الحدكم: فأوهى أسانيد الصديق: صدقه الدفين، عن فرقة السبحي، عن مرة
الطيب، عنه.

وأوهى أسانيد أهل الميت: عمرو بن شمر، عن جابر الجعفي، عن الحارث الأعور،
عن علي، رضي الله تعالى عنه.

وأوهى أسانيد المعمرين: محمد بن عبد الله بن القاسم بن عمر بن حفص بن عاصم،
عن أبيه، عن جده، فإن الثلاثة لا يحتج بهم.

وأوهى أسانيد أبي هريرة: السري بن إسماعيل، عن داود بن يزيد الأودي، عن أبيه،
عنه.

وبنه ما له لُقْتُ خاضراً كالغزوئع، والشاذ، وغيرهما.

وأوهي أسانيد عاتقة نسخة عند المصريين، غير الحادث من شبل، عن أم السمان،
عنها.

وأوهي أسانيد، ابن محمود شريك، عن أبي فرار، عن أبي زيد، عنه.

وأوهي أسانيد أنس، ذؤيب بن المصبر، عن فعدة، عن أبيه، عن أنس بن أبي عبيان،
عنه.

وأوهي أسانيد المكسر، عبد الله بن ميمون الفذاح، عن شهاب بن خراش، عن إبراهيم
ابن يزيد المخزومي، عن عكرمة، عن ابن عباس.

وأوهي أسانيد البعاني، حمزة بن عمرو الأعاني، عن الحكم بن أنان، عن عكرمة،
عن ابن عباس.

قال شُعْبَةُ جِهًا: لعنوا هؤلاء، لا عكرمة، فإن ليحاري يفتح به، فكذا لا شك في
ذلك.

وأما أوهي أسانيد، ابن عباس مطلقاً، فالسدي الصغير محمد بن مروان، عن الكشي،
عن أبي صالح، عنه.

قال شيخ الإسلام: هذه سلسلة الكتب، لا سلسلة الأدب!!

ثم من الحكم.

وأوهي أسانيد المصريين، أحمد بن محمد بن الحجاج بن وشين، عن أبيه، عن
عده، عن مرة بن عبد الرحمن، عن كل من روى عنه، فإنها نسخة كبيرة.

وأوهي أسانيد الشامي، محمد بن قيس المصنوع، عن عبيد الله بن رعر، عن علي
ابن زيد، عن القاسم، عن أبي أمامة.

وأوهي أسانيد الخراساني، عبد الرحمن بن ميمونة، عن فضيل بن سعد، عن
الضحاك، عن ابن عباس.

(أوهي) أي: الصعيق (ما له لقب خاص: كالמושوع، والشاذ، ومبرهنا):

كالغلوب، والمعلل، والمصطرب، والسرط، والمطعم، والموصل، والعنكر.

قائمة

صنف ابن الجوزي كتاباً في الأحاديث الواهية، وأورد فيه جملاً، في كثير منها علمه

الشاذ.

النوع الرابع : المنع

قال الشيخ: أتدري؟ هو عند أهل الحديث ما اتصل سببه بالمرء فنهى، وأكثر ما يستعمل فيما جاء عن النبي ﷺ دون غيره.

وقال ابن عبد البر: هو ما جاء عن النبي ﷺ خاصة، متصلاً كان أو منفصلاً.

وقال المحاكم وغيره: لا يستعمل إلا في المرفوع المنع.

النوع الرابع :

من سطر أنواع علوم الحديث لأحصوص التلخيص السابق - كما صرح به ابن الصلاح :
(المنع : قول المحققين) أبرز بكر (الخداوي) في الكفاية. وهو عند أهل الحديث ما اتصل حسنه من رويته (إلى منتهاه) فتمثل المرفوع، والموقوف، والمقطوع، ونحوه من الصنع في العمدة. والبرهان اتصال السند طامراً، فبدل ما فيه الخطأ جعي : كقطع السلس، وانعاسر الذي لم يثبت فيه الاضاف من حرج الأسانيد على ذلك.

قال المصنف - كاس الصلاح : (و) لكن (أكثر ما يستعمل فيما جاء عن النبي ﷺ دون غيره).

وقال ابن عبد البر: في المنع: هو ما جاء عن النبي ﷺ حسنه، متصلاً كان، كماله، عن سماع، عن ابن عمر، عن رسول الله ﷺ، أو منفصلاً، كماله، عن الزهري، عن ابن عباس، عن رسول الله ﷺ.

قال: فهذا مستند لأن قد أسند إلى رسول الله ﷺ، وهو منقطع، وأنه الزهري أنه يسمع من ابن عباس.

وعلى هذا القول يستوي السند والمرفوع

وقال شيخ الإسلام: يلزم منه أن يصدق على السلس، والمعص، والسمع إذا كان مرفوعاً، ولا قلل به.

(وقال المحاكم وغيره: لا يستعمل إلا في المرفوع المنع)، بخلاف قوله، والمرسوق، والمعص، والمندلس، وحكاية ابن سعد: هو مرفوع من أهل الحديث، وهو الأصح، وليس بعيد من كلام المحققين، وبه جرم نسخ الإسلام من النعمة فيكونه أحسن من المرفوع.

قال المحاكم: من شرط السند ألا يكون في سنده أخبار عن فلان، ولا حديث عن فلان، ولا يلقي عن فلان، ولا أنه مرفوعاً، ولا رفعه لفلان.

النوع الثامن: المتصل

يُسمى: المتوصل، وهو ما اتصل بشيء مرفوعاً كان أو مرفوعاً على شيء كان.

النوع التاسع: المنفوع

وهو ما أتى به إلى الشيء بآلة حادثة لا يقع منطوقه على غيره، متصلاً كان أو منقطعاً. وقيل: هو ما انفرد به الضمير عن فعل الذي هو أو هو.

النوع العاشر: المنصل

يرسمى المتوصل، أيها، (وهو ما اتصل بشيء) قال: من المصالح صلاح كل واحد من رواه عن فوره، قال ابن جندب: لو احتلته بن سعاد (مرفوعاً كان) إلى شيء يجمع أو مرفوعاً على من كان. هذا اللفظ الأخير رتبة المصداق، على أن المصالح وشيعة ابن جماعة، فقال: فعلى غيره، فليس يقول^(١) المنصلي. ومن بعضهم: إن المصالح قسراً على المرفوع، والمرفوع ثم مثل المرفوع: سالت، عن سالف، عن ابن عمر، عن عمر، وهو ظاهر في اختصاص بالمرفوع على المنصلي. وأوصاه العراقي فقال: وأما أقوال السدي إذا اتصل بالشيء إسهم، فلا يسوغ مصاه في حقه الإصلاص، أما مع النقص، فحذر، وأفع إلى كلامهم، فقولهم هذا مسئلي إلى سعد بن المسعود، (أو إلى الزهرى^(٢))، أو إلى سالت، ونحو ذلك.

قيل: والكثرة في ذلك أنها تسمى مفاتيح، بطلان اتصال عليها كذا نصف شيء، واحد بمصداق لغة.

النوع الحادي عشر: المرفوع

وهو ما أنشئ إلى شيء بآلة خاصة (أو لا كان، أو اعتل، أو تفرغ)، إلا يقع مطلقه على غيره متصلاً كان، أو منقطعاً، صعوداً أو هبوطاً، أو غير (وقيل: أي: قال، بحطيط: (هو ما أحمر به لصاحبه). عن فعل الشيء بآلة، أو فوته)، فأخرج بذلك المرفوع.

قال شيخ الإسلام: الظاهر أن الحطيط تم بشرط ذلك، وإن كلامه شرح محرج المألف: (أن عالي ما يضاف إلى المرفوع، إنما يضيفه الصحاح).

قال ابن الصلاح: ومن جعل - من أهل الحديث - خروج في مطلقه المرفوع، أي حيث يقولون مثلاً: دعه فلان، وأرسله فلان - فقد عر المرفوع المتصل.

(١) من جده المصنف.

(٢) سقط في الأصل.

النبي ﷺ فهو مؤفود، وإن أضافه فالصحيح أنه مؤفود.

والإمامي، والأندلسي^(١١)، أنه مؤفود.

وقال ابن النصار^(١٢)، إنه الظاهر، ومثله يقول عائنة - وصفي بن سبأ -، وكانت اليد لا تقطع في الشيء الباقه^(١٣).

وحكاها المصنف في شرح المذهب عن كثير من علماءه. قال: هو قوي من حيث المعنى، وصححه العراقي وشرح الإسلام. ومن أمثله: ما رواه البخاري عن حنبل عن عبد الله، قال: كنا إذا منعناه كبرياء، وإذا نكحنا سحرنا^(١٤).

(وإن أضافه فالصحيح) الذي قطع به الأئمة من أهل الأئمة والأصول (أه، مروي) قال ابن الصلاح. لأن ظاهر ذلك يشعر بأن رسول الله ﷺ أصلي على ذلك. وقوله عن: فهو دواعيهم على سؤاها من أمور دينهم، ونظيره أحد وجوه السنن المروية.

ومن أمثلة ذلك قول جابر: كنا نمرل على عهد رسول الله ﷺ أحد وجه الشيخان^(١٥)

وقول: كنا أكن نحوم الجبار على عهد النبي ﷺ. رواه النسائي وابن ماجه^(١٦)

(وقال الإمام أبو بكر (الإسماعيلي) إنه مؤفود، وهو جاز (والصواب الأول) فإن المصنف في شرح مسلم: وقال أنور: إن كان ذلك الفعل مما لا يحسن غنا كان مؤفوداً، وإلا كان مؤفوداً، وهذا قطع الشيخ أبو إسحاق الشيرازي.

فإن كان في لفظة تعريض ما يلزمه بطلان فعله، كما قال ابن عمر: كنا يقول، ورسول الله ﷺ - ي: أقبل هذه الأمة بما يبيها، أو بكر وعمر وعثمان، وبسمع ذلك،

(١١) أبو علي بن أبي علي بن محمد بن سالم، أبو الأندلسي، شيخ المتكلمين في زمانه ومعه. لإحكام، يعني في علم النظر والكلام، وحكمة، وصفه في أصحابه (الإحكام في أصول الأحكام)، إمام القضاة، انتهى نسبه، وغيرها. توفي سنة ١٢٦ هـ. غفر. صحت المسكن (١١٩/٥)، شعرات النصف (١١٤٢/٥)، طبقات ابن وصفي شيب (٧٩/٢)؛ ولم (٣٧٤).

(١٢) هو عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب، أبو نصر من أصحاب كبار أهلنا، متفقاً، كعادته له شرافة لأجهته، من نصف الشافعي والحنبلي، «العريق بسننه» وشرحه، عد سنة ١٧٠ هـ. بقر. وفيات الأعيان (٨٥٠/٢) طبقات ابن قاضي شيب (١٢٤٩/٢)، لم (٩١٤).

ومر به ابن الصلاح

(١٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، ومعه في مصنفه (٣٦٠/٣)، ولم يترك يد. اساقف لقطع عن عهد رسول الله ﷺ في الشيء، لأنه. ورواه عن مسلم. ولم تقطع في أمس من شيء أو شيء.

(١٤) أخرجه البخاري (٢٩٩٣)، (٢٩٩٤)

(١٥) أخرجه البخاري (٥٢٠٨، ٥٢٠٧)، ومسلم (١٣٦، ١٣٧)، (١٢٤١)

(١٦) أخرجه النسائي (٢٠١٢، ٢٠١٧)، وابن ماجه (٣١٩٧)، والدارقطني (٢٨٨/٢)، والبيهقي

(٣٢٧/٩)، وهو حديث إسناده صحيح

الثاني: قول الصحابي: فأمرنا بكذا، أو نهينا عن كذا، أو من السنة كذا.

قلت: قد طرأت هنا ثلاث - ولله الحمد - فأخرج النهي في الصحيحين، قال: أحبرنا أبو عبد الله الحافظ في علوم الحديث، حاشي لمير من عند الواحد، حدثنا رحمه الله أحمد النديقي، ثنا زكريا بن يحيى الصقري، ثنا الأصمعي، ثنا كسار مولى هشام ابن حسان، عن محمد بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن المغيرة بن شعبه...، فذكر، ثم أشار بعده إلى حديث أس.

ومن المرفوع أيضاً ما نقله الأحاديث التي فيها ذكر صفة النبي ﷺ. ونحو ذلك أما قول المباحي ما تقدم، فليس بمرفوع قطعه، ثم إن لم يضمه إلى رمز الصحابة، فمقطوع لا موقوف، وإن أضفه فاستعمالاً للمعاني: وجه القصة أن تقرير الصحابي قد لا ينسب إليه، بخلاف تقرير النبي ﷺ.

ولو كان. قالوا يعملون، فقال المصنف في شرح مسلم لا يدل على معنى جميع الأمة بل البعض؛ فلا حاجة فيه إلا أن يصرح بقوله عن أهل الإجماع؛ فيكون تقييداً، ومن شونه بحر الواحد خلاف.

(الثاني: قول الصحابي: أمراً بكذا)، كقول أم عطية: أمراً أن يخرج في العجائب الخواتم وفوات الخدور، وأمر لبعض أن يعترض مضى المسير. أخرجه الشيخان^(١). (ونها عن كذا)، كقولها أبناً نهى عن اتباع الجنائز ولم يزم علينا، أخرجه أيضاً^(٢).

(أو من السنة كذا)، كقول علي: من السنة وضع الكعب [على الكعب]^(٣) في الصلاة تحت السرة. رواه أبو داود^(٤) في رواية ابن دابة وأبو الأعرابي^(٥).

(١) أخرجه البخاري (٣٥٠١، ٩٧٤، ٩٨٩)، ومسلم (٩٠-٩١) من حديث محمد بن سيرين عن أم عطية، به.

(٢) أخرجه البخاري (١٢٧٨)، ومسلم (٢٤-١٣٨).

(٣) سقط في -.

(٤) أخرجه أحمد (١٠٠/١)، وأبو داود (٧٥١).

(٥) هو محمد بن زياد، أبو عبد الله بن الأعرابي، كان صحابياً عالماً بالعلم والشعر، رواية للأشعر، حسن لحفظها. ولم يكن أحد من الثوريين كتب رواية مرواها بصريين به. كان شيخاً جميل الأخلاق، له تصنيف كثيرة، منها: «اللوحة»، «الأولاد»، «الحيلة»، «تفسير الأئمة»، «مسب الحيلة»، «معاني الشعر»، وغيرها. مات ابن الأعرابي سنة ٤٣١هـ.

ينظر: فيوه الزكاة (١/١٦٠-١٦١)، الأعلام (٦/١٣١)، وفيات الأعيان (١/١٩٢).

أو أمروا بكذا، أن ينفذ الأداة، وما أشبهه، كذا مرفوع على الصحيح الذي قاله الجمهور. وقيل: ليس مرفوع.

(أو أمروا بل أن يسمع الأداة) ويوتر الإعادة آخره من أنس^(١)

(وما أشبهه) كذا مرفوع على الصحيح الذي قاله الجمهور.

قال ابن الصلاح: لأن معاني ذلك يصيرت كالعلم بالمراد له الأمر واليهي، ومن حيث ادفع ست، وهو رسول الله ﷺ.

وقال غيره: لأن مقصود الصحابي بناء الشيء، لا نالعه ولا العادة، والشرع يتلوه من الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس، ولا يصح أن يريد أمر الكتاب؛ لكون ما في الكتاب مشهوراً يعرفه الناس. ولا إجماع؛ لأن استكمال بهذا من أهل الإجماع، ويستحيل أمره نفسه، ولا القياس؛ إذ لا أمر هذه فتعين كون المراد أمر الرسول ﷺ.

(وقيل: ليس بمرفوع)؛ لاحتمال أن يكون الأمر غيره، يترد الفاعل، أو الإجماع، أو بعض الخلفاء، أو الاستطاع، وأن يريد منه غيره.

ووجب بعد ذلك مع أن الأصل الأول، وقد روى السهري في صحيحه في حديث ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه بن أبيه مع الجماع حين ذلك، إن كنت تريد السنة منهجاً بالصلة، قال ابن شهاب: جعلت لسالم أفضل رسول الله ﷺ. فقال: وهو يصون بذلك إلا سنته^(٢).

فصل سالم، وهو أحد اتفقوا السبعة من أهل المدينة، وأخذ الحافظ من التعبير عن أصحابه: أنهم إذا أطلقوا السنة، لا يريدون حديث إلا سنة النبي ﷺ.

وأما قول حصص: إن كان مرفوعاً فلم لا ينفذ فيه، فمرفوعاً أم لا؟

فجوابه: أنهم تركوا التجرد بذلك؛ لودعاً واحداً، ومن هذا قول أبي فلان عن أنس من السنة: إذا تزوج بالمرأة، فقام عليها سقاً^(٣) أمره.

قول ابن خزيمة: لو شئت لفعلت: إن أمراً دفعه إلى النبي ﷺ^(٤)، أي لو قلت لم أكذب؛ لأن قوله من السنة، هذا معناه، لكن إيوان، بتعريفه فليس ذكرها الصحابي أولى^(٥).

(١) أخرجه البخاري (٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٠١، ١٦٠٢، ١٦٠٣، ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦٠٧، ١٦٠٨، ١٦٠٩، ١٦١٠، ١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦١٦، ١٦١٧، ١٦١٨، ١٦١٩، ١٦٢٠، ١٦٢١، ١٦٢٢، ١٦٢٣، ١٦٢٤، ١٦٢٥، ١٦٢٦، ١٦٢٧، ١٦٢٨، ١٦٢٩، ١٦٣٠، ١٦٣١، ١٦٣٢، ١٦٣٣، ١٦٣٤، ١٦٣٥، ١٦٣٦، ١٦٣٧، ١٦٣٨، ١٦٣٩، ١٦٤٠، ١٦٤١، ١٦٤٢، ١٦٤٣، ١٦٤٤، ١٦٤٥، ١٦٤٦، ١٦٤٧، ١٦٤٨، ١٦٤٩، ١٦٥٠، ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٦٥٣، ١٦٥٤، ١٦٥٥، ١٦٥٦، ١٦٥٧، ١٦٥٨، ١٦٥٩، ١٦٦٠، ١٦٦١، ١٦٦٢، ١٦٦٣، ١٦٦٤، ١٦٦٥، ١٦٦٦، ١٦٦٧، ١٦٦٨، ١٦٦٩، ١٦٧٠، ١٦٧١، ١٦٧٢، ١٦٧٣، ١٦٧٤، ١٦٧٥، ١٦٧٦، ١٦٧٧، ١٦٧٨، ١٦٧٩، ١٦٨٠، ١٦٨١، ١٦٨٢، ١٦٨٣، ١٦٨٤، ١٦٨٥، ١٦٨٦، ١٦٨٧، ١٦٨٨، ١٦٨٩، ١٦٩٠، ١٦٩١، ١٦٩٢، ١٦٩٣، ١٦٩٤، ١٦٩٥، ١٦٩٦، ١٦٩٧، ١٦٩٨، ١٦٩٩، ١٧٠٠، ١٧٠١، ١٧٠٢، ١٧٠٣، ١٧٠٤، ١٧٠٥، ١٧٠٦، ١٧٠٧، ١٧٠٨، ١٧٠٩، ١٧١٠، ١٧١١، ١٧١٢، ١٧١٣، ١٧١٤، ١٧١٥، ١٧١٦، ١٧١٧، ١٧١٨، ١٧١٩، ١٧٢٠، ١٧٢١، ١٧٢٢، ١٧٢٣، ١٧٢٤، ١٧٢٥، ١٧٢٦، ١٧٢٧، ١٧٢٨، ١٧٢٩، ١٧٣٠، ١٧٣١، ١٧٣٢، ١٧٣٣، ١٧٣٤، ١٧٣٥، ١٧٣٦، ١٧٣٧، ١٧٣٨، ١٧٣٩، ١٧٤٠، ١٧٤١، ١٧٤٢، ١٧٤٣، ١٧٤٤، ١٧٤٥، ١٧٤٦، ١٧٤٧، ١٧٤٨، ١٧٤٩، ١٧٥٠، ١٧٥١، ١٧٥٢، ١٧٥٣، ١٧٥٤، ١٧٥٥، ١٧٥٦، ١٧٥٧، ١٧٥٨، ١٧٥٩، ١٧٦٠، ١٧٦١، ١٧٦٢، ١٧٦٣، ١٧٦٤، ١٧٦٥، ١٧٦٦، ١٧٦٧، ١٧٦٨، ١٧٦٩، ١٧٧٠، ١٧٧١، ١٧٧٢، ١٧٧٣، ١٧٧٤، ١٧٧٥، ١٧٧٦، ١٧٧٧، ١٧٧٨، ١٧٧٩، ١٧٨٠، ١٧٨١، ١٧٨٢، ١٧٨٣، ١٧٨٤، ١٧٨٥، ١٧٨٦، ١٧٨٧، ١٧٨٨، ١٧٨٩، ١٧٩٠، ١٧٩١، ١٧٩٢، ١٧٩٣، ١٧٩٤، ١٧٩٥، ١٧٩٦، ١٧٩٧، ١٧٩٨، ١٧٩٩، ١٨٠٠، ١٨٠١، ١٨٠٢، ١٨٠٣، ١٨٠٤، ١٨٠٥، ١٨٠٦، ١٨٠٧، ١٨٠٨، ١٨٠٩، ١٨١٠، ١٨١١، ١٨١٢، ١٨١٣، ١٨١٤، ١٨١٥، ١

إذا نال ذلك التلاميذ، فجرم ابن الصانع في العدة، أنه مريب، وحرى فيه، إذا نال ابن المسبب وجهه: هل يكون حجة أو لا؟ وللموالي^(١) فيه احتمالان بلا ترجيح: هل يكون موقوفاً، أو مرفوعاً مرسلاً^(٢).

وكذا قوله: «من السنة» في رجها، حكاهما لمختلف في شرح مسلم وغيره، وصحح وقته، وحكى الداودي الرفع عن الثعلبي.

(تكملة)

من المرفوع - أيضاً - ما جاء عن الصحابي ومثله لا يقال من قبل الراي، ولا محال للاجتهاد فيه؛ فيحمل على السماع، حزم به الراي من المحصول وغير واحد من أئمة الحديث.

وترجح على ذلك الحاكم في كتابه: «معركة المسانيد التي لا يدكر مندها»، ومثله يقول ابن مسعود: «من أتى صاحراً أو عرافاً فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ»^(٣).

وقد أدخل ابن عبيد البر في كتابه «تنقيح» عدة أحاديث من ذلك، مع أن موضوع الكتاب للمرفوعة، منها: حديث سهل بن أبي حنيفة في صلاة الحوائض^(٤)، وقيل في التمهيد: «هذا الحديث موقوف على سهل، ومثله لا يقال من قبل الراي».

نقل ذلك العراقي، وأشار إلى تخصيصه بصحابي لم يأخذ من أهل الكتاب، وصرح بذلك شيخ الإسلام في «شرح النجدة» جازماً به، ومثله بالإخبار عن الأمور المأخوذة من بهد الخلق وأخبار الأنبياء، والأئمة: كالملاحم والفتن وأحوال يوم القيامة، وعما يحصل بعمله ثواب مخصوص أو عقاب مخصوص.

قال: «ومن ذلك فعله ما لا محال للاجتهاد فيه، فيقول علي أن ذلك عبده عن النبي ﷺ، كما قال الشافعي في صلاة علي في الكسوف في كل ركعة أكثر من ركوعين»^(٥).

(١) هو محمد بن محمد بن محمد، حجة الإسلام في الدين، أبو حنيفة الغزالي، كان إمام أهل زمانه، عالماً أصوب فيها عالماً، من تصانيفه: «الموسم»، «السير»، «الرحا»، «الإحياء»، وغيره. مات سنة ٥٠٦ هـ. ينظر: «شفاة السك» (٤/ ١١٠)، طغوت ابن ذؤيب نها (٢٩٣/١) وقم (٢٩١).
(٢) أخرجه طبراني (٦٠٦٧ - كشف المستور)، وأبو يعلى (٥٤٠٨)، والبيهقي (١٣٦/٨) وإسناده جيد، قاله المنذري في الترهيب (١٤٧٧).

ورجلاه ورجل الصبيح خلا هيرة من رجم: «ووفقاً»، قال القهستاني في المنهاج (١١٨/٥).

(٣) أخرجه مالك (١٩٣/٩) ولم (٢)، والبخاري (١١٣١).

ولد يود مرفوعاً. أخرجه البخاري (٤١٣١)، ومسلم (٣٠٩ - ٨٤١).

(٤) أخرجه البيهقي (٣٣٠/٢) وفيه أنه روى أربع ركعات في كل ركعة.

فكُلُّ هذا وشبهه مَرْفُوعٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَإِذَا فُيِّنَ عِنْدَ النَّاسِ، أُرِيفَعُهُ، مَرْفُوعٌ مَرْسَلٌ.

وَأَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ: تَقْسِرُ الْقَضَائِيَّ مَرْفُوعٌ

أُخْرَجَ الشَّيْخَانُ^(١).

(فكُلُّ هذا، وشبهه)، قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ، كَابِرُوبِيَّةٌ، وَهَرَوَاهُ، يَنْفَعُ السَّاسِيَّ، (مَرْفُوعٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ

وَإِذَا فُيِّنَ عِنْدَ النَّاسِ: رَفَعَهُ)، أَوْ سَدَرَ الْأَقْدَامَ الْمَذْكُورَةَ، (تَقْدِيرُ مَرْسَلٍ).

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ: وَلَمْ يَذْكُرُوا مَا حَكَمَ ذَلِكَ، لَوْ قِيلَ: عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: وَفَدَ خَفِرْتُ لَدُنْكَ مَثَانٍ فِي مَسَدِ الْبَرَارِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِرُوبِيَّةٍ، أَيْ: عَنِ رَبِّهِ، عَزَّ وَجَلَّ، فَهُوَ حَبِطٌ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْقَدَسِيَّةِ

[تَكْمِلَةٌ]

وَمِنْ ذَلِكَ الْإِفْصَارُ عَلَى الْقَوْلِ: مَعَ حَذْفِ لِقَائِلِ: يَقُولُ ابْنُ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ: أَسْلَمَ وَعِمَارُ دُشِيَءٌ مِنْ مَرْبَةٍ... الْحَدِيثُ^(٢).

قَالَ الْحَظِيْبُ: إِلَّا أَنَّ ذَلِكَ اسْتَطْلَحَ حَاصِلُ بَأَهْلِ الْبَصَرِ

لَمْ يَرَوْا عَنْ ابْنِ سِيرِينَ أَنَّهُ قَالَ: كُلُّ شَيْءٍ حَدَّثَنَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فَهُوَ مَرْفُوعٌ.

ثَلَاثَةٌ:

أَخْرَجَ الْفَرَّاسِيُّ أَبُو بَكْرٍ الْخَمْرُزِيُّ، فِي كِتَابِ الْعِلَلِ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْخَمْرُزِيُّ، ثَنَا بَشَرُ بْنُ مَسْعُودٍ، ثَنَا أَبِي أَبِي رُوَدَةَ، قَالَ: يَنْفَعِي أَنْ عَمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يَقُولَ فِي الْحَدِيثِ: «رُوبِيَّةٌ» يَقُولُ: «إِنَّمَا الرُّوبِيَّةُ الشَّعْرُ» وَهُوَ إِلَى ابْنِ أَبِي رُوَادَ، قَالَ: كَانَ دَافِعٌ يَنْهَاهُمُ أَنْ يَقُولُوا: «رُوبِيَّةٌ»، قَالَ: «مَرْبَةً» نَبَتْ، فَفُتِلَتْ. «رُوبِيَّةٌ» فَيَنْظُرُ إِلَى: فَأَقُولُ: نَبَتْ.

(وَأَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ: تَقْسِرُ الْقَضَائِيَّ مَرْفُوعٌ)، وَهُوَ الْحَاكِمُ، قَالَ فِي الْمَعْنُوكِ: لِيَعْلَمَ صَالِبُ الْحَدِيثِ، أَنَّ تَقْسِيرَ الْقَضَائِيَّ الَّذِي شَهَدَ الرَّابِعُ وَشَمَزِيلُ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ - حَدِيثٌ مُدَّ.

- وَهُوَ رُوبِيَّةُ الْمُسْنَمِ يُلَاحِظُ بِهِ الشَّيْخُ ﷺ

(١) فِي رُوبِيَّةٍ أُخْرَى: «رُوبِيَّةٌ»، وَهُوَ عَمَلٌ عَنِ قَوْلِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، زَادَ الْحَدَّثُ فِي الْفَتْحِ (٢٠٢/٢)

(٢) أَخْرَجَهُ الْحَاجَرِيُّ ٢٢٩٩، وَلَمْ يَنْسُ «رُوبِيَّةً»، وَبَشَرُ ١٢١-١٢٢، وَلَمْ يَلِمْ، يُلَاحِظُ بِهِ الشَّيْخُ ﷺ قَالَ:

(٣) أَخْرَجَهُ الْحَاجَرِيُّ ١٢٤٢، وَأَخْرَجَهُ مُسْنَمُ (١٢٢-١٢٣) يُلَاحِظُ بِهِ الشَّيْخُ مَرْبَةً فَتَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَلْزَمَهُ رُوَدَةَ وَشَيْءٌ مِنْ مَرْبَةٍ وَشَيْءٌ أَوْ شَيْءٌ مِنْ مَرْبَةٍ وَشَيْءٌ خَلَّ عِنْدَ اللَّهِ، قَالَ: أَصْبَحَ قَبْلَ: يَوْمَ الْقِيَامَةِ - ابْنُ أَسَدٍ وَطَفَّافٌ وَهَرَوَاهُ وَنَسَبُ

فَذَلِكَ فِي تَجْسِيرِ بَنَاتِنِ سَنَسِبَ نَزُولُ آتِيَةٍ أَوْ مَخْرُوجَةٍ، وَغَيْرُهَا مَوْقُوفٌ.

(فذلك) في تفسير بطلان، سبب، نزول، آتية، كقول، جابر، كتاب اليهودي من أنس امرأته من دبرها في قبيلته، جاء الولد لحواء فأمر الله تعالى: ﴿يَذَلِّكُمْ رَبُّكُمْ لَكُمْ...﴾ الآية (البقرة: ٢٢٣). رواد مسلم^(١)

(أو نحوه) مما لا يمكن أن يوجد، إلا عن النبي ﷺ، ولا مدخل للمراي فيه، (وعبره موقوف).

قلت: وكذا يقال في نسخي، إلا أن المرفوع من جهة موصلي^(٢)

قوله:

الأولى: ما خصص به المصنف، كسب الصلاح ومن تبعهما تولد الحاكم، قد صرح به الحاكم في علوم الحديث، فإنه قال: ومن المؤمنين من ما حدثنا أحمد بن شمس بن سيدة عن أبي هريرة، في قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّهُ بَشَرٌ لِّمُتَدِّدٍ﴾ قال: لمقاوم بهم يوم القيامة فذلكهم أمة ولا شرك لهما على عظم^(٣).

قال: بهذا وأشباهه يعد في تفسير الصحابة من الموقوفات. فأما ما يقول إن تفسير الصحابة مستند، فإنما يقوله في غير هذا النوع، ثم أورد حديث جابر في قصة اليهود

(١) أخرجه البخاري (٥٢٨)، وصححه (١٦٧-١٦٨-١٦٩-١٧٠-١٧١).

(٢) قد نبه جبر - رحمه الله - في ١٧٠٠ من تاريخ ابن الصلاح (٥٢٦-٥٢٧-٥٢٨): أن قوله قد صرح به الحاكم في علوم الحديث، فإنه قال: ومن المؤمنين من ما حدثنا أحمد بن شمس بن سيدة عن أبي هريرة، في قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّهُ بَشَرٌ لِّمُتَدِّدٍ﴾ قال: لمقاوم بهم يوم القيامة فذلكهم أمة ولا شرك لهما على عظم. ولا ينافي في إسان لمرب - فحكمه لرفع، وإلا فلا، كالإخبار عن أمور الماضية: من يده خلق، وقصص الأبياء، وعن الأمور الآتية: كالملاحم، والفتن، والبعث، وصفة الجنة والنار، والإخبار عن عمل بعضهم به تولد منه موسى (أو عفاف محمود من نهضة الأبياء، لا معول لا يستند فيها، بحكم لها مرفوع من أبو عمرو الداني، قد يحكي الصحابي - رضي الله عنه - في رواية يرفعه، فيمترأه عمل له، إن في الحديث: لا شيء أن يكون صحابي - رضي الله عنه - ما إلا شريف.

أما إذا قلنا: أنه يتعلق بحكم شرعي، فيجوز أن يكون ذلك مستنداً عن النبي ﷺ وعن المرفوعين فلا يثبت مرفوعه، وكذا إذا علم مرفوعه، فهذا الحق في الشد خاصة، فلا حرج مرفوعه وهذا التحرير الذي حرزناه هو مفسد حتى نشر من كبار الأئمة كصاحبي «المصباح» و«الإمام الشافعي»، وأبي حمزة الحسري، وأبي جعفر الطحاوي، وأنهم يكره من مرفوعه في تفسيره المفسر، وبه يفي، ومن عبد الله في خبره.

إلا أنه يفتنى من ذلك ما كان المفسر له من الصحابة - رضي الله تعالى عنهم - من غير أن ينظر في الإسناديات ... ٩٠

(٣) أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث ص ٢١٩.

النوع الثامن: المقطوع

و«جمعة» المفاجئ والمفاجئ، وهو الموقوف على التابعي قولاً له أو جعلاً، واستعمله الشافعي ثم الطبراني في المصطلح.

الثالث: قد اعتُبت بما ورد عن النبي ﷺ في التفسير وعن أصحابه، فسمعت في ذلك كتاباً خافلاً فيه أكثر من عشرة آلاف حديث.

الرابعة: قد تقرر أن السنة قول، وعمل، وتقرير، ونسبها شيخ الإسلام إلى صريح وحكم.

فمثال المرفوع قولاً صريحاً: قول لصحابي: «قال رسول الله ﷺ، و«حدثنا» و«سمعت» و«حكى» قوله ما لا مدخل للرأي فيه.

والعرف من لفعل صريحاً قوله: «فعل»، أو «رأى يفعل».

فإن شئنا الإمام الشافعي: ولا يتأتى فعل مرفوع حكماً.

ومثله شيخ الإسلام بما تقدم عن علي في صلاة الكسوف^(١).

فإن شئنا: ولا يلزم من كونه عنده عن النبي ﷺ، أو يكون عنده من فعله؛ لجواز أن يكون عنده من قوله.

والتقرير صريحاً قول الصحابي: «فعلت»، أو «فعل» بحضرته ﷺ.

وحكنا: حديث المعبرة للسان^(٢).

(النوع الثامن: المقطوع، و«جمعة» المقاطع، والمفاجئ، وهو الموقوف على التابعي قولاً له، أو فعلاً، واستعمله الشافعي ثم الطبراني في المصطلح) الذي لم يتصل إسناده، وكذا في كلام أبي بكر الحميدي والدارقطني.

إلا أن الشافعي استعمل ذلك قبل استقرار الاصطلاح، كما قال في بعض الأحاديث: «حسن» وهو على شرط الشيخين.

(قائلة): جمع أبو حفص بين بدر الموحلي كتاباً سماه «معركة الوقوف عنى الموقوف» أورد فيه ما أورده أصحاب الموضوعات في مؤلفاتهم فيها، وهو صحيح، عن غير النبي ﷺ، إما عن صحابي، أو تابعي فمن بعده.

وقال: إن إيراد، في الموضوعات غلط، فين الموضوعات والموقوف فرق.

(١) تقدم ترجمته.

(٢) تقدم ترجمته.

النوع التاسع المُرسل

أشبه علماء الفوائض على أنَّه قد لا يُسمى الكبير - قال رسول الله ﷺ كذاه أن
 أعداءه يُسمي مرسلاً، وإن لمقطع قبل الثاني واحداً أو أكثر، قال الله إنا وإبراهيم
 المحدثين: لا نسمي مرسلاً، من يختص المرسل الثاني عن النبي ﷺ، فإن سقط
 قلته فهو منقطع، وإن كان أكثر فمفصل ومنقطع. ويُشبهون في الغنى والأنساب أنَّ
 يمكن مرسلاً، وقد قطع المحدثين، وهذا الخلاف في لاخر طراح والزيادة

وأما قول الزهرري وغيره من جرحه الشاذل:

قال النبي ﷺ، فالمشهور عند من غرضه الثاني أنه مرسلاً كالكبير، وفضل ليس
 بمُرسل: بل منقطع.

ومن مطلق معروف والمقطع معصي ابن أبي شعبة، وغيره الرقاق، ومفسر
 ابن جرير، وابن أبي حاتم، وابن المنذر، وغيره.

(النوع التاسع - المُرسل -) أشبه علماء الطوائف: على أنَّ قول النبي ﷺ الكبير (١)،
 كعب الله بن عبد بن الجبار، وقيل بن أبي حنيفة، وسعيد بن المسيب (قال رسول الله
 ﷺ كذا، أو فعلة - يسمى مرسلاً، وإن لمقطع، من الثاني) هكذا عبر ابن الصلاح تبعاً
 للحاكم، والصواب: بل الصحيح: لو حذف - أو أكثر - قال الحاكم، وغيره من المحدثين.
 لا يسمى مرسلاً، بل يختص المرسل الثاني، عن النبي ﷺ، فإن سقط قلته تقدم ما فيه
 واحد، (فهو منقطع، وإن كان) لسقوط (أكثر) من واحد (مفصل، ومنقطع أيضاً،
 لو تشبه في نفسه والأصول أن الكل مرسلاً، وقد قطع الحنابلة، وقال: لا أن أكثر ما
 يوصف بالمرسل من حيث الاستعمال - ما رواه الثاني، عن النبي ﷺ

فإن المصنف: (وهذا اختلاف في الاستعمال، العبارة) لا في المعنى: لأن الكل لا
 يحتاج به عند هؤلاء ولا هؤلاء، والمحدثون حصروا الاسم بمرسل يأول، دون غيره،
 والمفهم والأصوليون عموم.

(وأما قول الزهرري وغيره من جرحه الشاذل - قال النبي ﷺ، فالمشهور عند من
 حقه الثاني يعني: أنه مرسلاً كالكبير - وقيل: ليس بمرسل - بل منقطع، لأن أكثر

(١) قال ابن المقر في المشيخ (١/٢٢٩) في المشهور: السبب في تسمي أبيهم في ذلك.

وعلى الجبروتي في فتح المبحث (١/١٥٩) عن ابن حجر قوله: ثم أرشد بالكثير جرحاً
 عن أحمد، اهـ.

كذلك وقد ورد التفسير بالكثير من كلام ابن حجر - رحمه الله - كما في المصنف، لأن حجر
 (١/١٥٩) عن التمهيد لابن حجر (١/١٥٩)، يوجهه.

وإذا قال: **فَلَا نَعْنِي** دُجِلَ عَنْ مَلَا، فقال الأعمش: **مَنْقُطَعٌ لَيْسَ مُؤْمَلًا**، وقال
 فخره **مُؤْمَلٌ**.

رواهم عن النعمان.

نبيه: **برد** عن بعض العرب بالشعر، من **سمع** من النبي ﷺ، وهو كافر، ثم
 أسلم بعد موته، فهو تابعي النفاق، وخبره ليس بحرسه بل موصوله، لا خلاف في
 الاحتجاج به. قاله في: **رسول** **عزل** - ومن رواه: **يضر** - فقد أخرج حديث الإمام
 أحمد وأبو يعلى في مسندهما، وسأله مسأله الأصبهاني المستند^(١).

ومن رأى النبي ﷺ غير صديقه كـ محمد بن أبي بكر الصديق، فإنه صحابي، وسركم
 رواه، حكم العرب، لا الموصول، ولا يحيى، ما قيل في مرسل الصحابة، لأن أكثر
 رواية هذا وشبهه عن الصحابة، محال، الصحابي الذي أورد، وسبع، فإن احتمال روايته
 من التابعين بعيد جدًا.

فانقطع. قال العمري: قال ابن القطان: إنه إرسال. رواه لرحل عن لم يسمع
 به^(٢). قال: معنى هذا، هو قول راجع في حد المرسل.
 (رواه قال: الراوي في الإسناد: (فلا)، عن وحيد، أو شمع (عن ملا)، قال: احتكم)
 هو (منقطع ليس مؤملاً، وذلك غرور) حكاه ابن الصلاح عن بعض كـ الأصول:
 (مرسل).

قال العمري: روى عن الفقيهين خلاف ما عليه الأئمة، فهم ذهبوا إلى أنه مبطل من
 سند مجهول، حكم الرشيد المظفر، واختاره بعض.

قال: وما حكاه ابن الصلاح عن بعض كـ: الأصول: إياه من الزمان لإمام الحرمين،
 فإنه ذكر ذلك فيه. ورواه كتب النبي ﷺ التي كـ باسم حاملها، وزاد في المصنف من
 سمى باسم لا يعرف به.

قال: وعن ذلك هـ أبو داود في كتاب المرسل، فإنه روى به ما أنهم فيه للرحل.
 (١) أسنده أحمد (٤٣٩/٢ - ٤٤٠)، وأبو يعلى كما في جميع الروايات (٢٣٩/٨)، ورواه بعض، قاله
 الوثابي.

(٢) يعلى هذا يعلى المرسل على ما ينقطع إياه معناه، وعليه إجماع، وقد لم روى دار والترمذي
 وأبو زرعة وأبو حـ: إرسال والبدوي، وهو إسماعيل الخطيب، والعمري: سند العقبة
 والأصول.

نظر: الكفاية للذهبي (ص: ٥١٠)، وأصح المعين للمصنف (١/٣٣٠)، والاحتكام
 للأصبهاني (٣/١)، والإرشاد للتركلي (١/١١١)، وأشرح إبطي (١/١٠٦)، فما بها

ثُمَّ الْمُرْسَلُ، حَدِيثٌ ضَعِيفٌ عِنْدَ جَمَاهِيرِ الْمُحَدِّثِينَ وَالشَّافِعِيِّ وَكَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَأَصْحَابِ الْأُصُولِ. وَقَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ فِي طَائِفَةٍ: صَحِيحٌ.

قال: بل زاد البيهقي على هذا في سننه: ففعل ما رواه الشافعي، عن رجل من الصحابة لم يسم مرسلًا، وليس بهتة، اللهم إلا إن كان يسميه مرسلًا، ويجعله حجة كمرسلين الصحابة، فهو قريب.

وقد روى البخاري عن أحمد بن حنبل: قال: إذا صحح الإسناد عن الثقات، إلى رجل من الصحابة، فهو حجة [كمراسيل الصحابة]^(١)، وإن لم يسم ذلك الرجل.

قال الأثرم: قلت لأحمد بن حنبل: إذا قال رجل من التابعين: حدثني رجل من الصحابة، ولم يسمه، فالحديث صحيح؟ قال: نعم.

قال: ووفق الصيرفي^(٢) من الشافعية، بين أن يرويه التابعي عن الصحابي معناه، أو مصرحًا بالسماع.

قال: وهو حسن منجه، وكلام من أطلق قبوله محمول على هذا التفصيل. انتهى.
(ثم المرسل حديث ضعيف)، لا يتبع به، (عند جماهير المحديثين، والشافعي) كما حكاه عنهم مسلم في صدر صحيحه، وابن عبد البر في التمهيد، وحكاه اثنا عشر من أئمة السنية، ومالك، (وكثير من العلماء، وأصحاب الأصول).

والنظر للجهل بحال المحدثين! لأنه محتمل أن يكون غير صحيح، وإذا كان كذلك، فيحتمل أن يكون ضعيفًا، وإن اتفق أن يكون المرسل لا يروي إلا عن ثقة، فالتوثيق مع الإيهام غير كاف كما سيأتي، ولأنه إذا كان المجهول المسمى لا يقبل، فالمجهول المسمى عينًا وحالًا أولى.

(وقال مالك) في المشهور عنه، (وأبو حنيفة في طائفة)، منهم أحمد في المشهور عنه (صحيح).

قال المصنف في شرح التمهيد: ولقد بين عبد البر، وغيره ذلك بما إذا لم يكن مرسلًا ممن لا يحتز، ويرسل عن غير الثقات، فإن كان فلا خلاف في رده.
وقال غيره: محل قول عبد الحنفية، ما إذا كان مرسله من أهل القرون الثلاثة

(١) سقط في ح.

(٢) هو محمد بن عبد الله، أبو بكر الصيرفي، فقيه أصمري، أحد أصحاب الوضوء في الفروع والمقالات في الأصول، كان أعلم الناس بالأصول بعد الشافعي، كما قال الشافعي، مات سنة ٢٣٠هـ.

نظر ترجعت في: وفيات الأعيان (٣٢٧/٣)، تذكرة الأئمة (٢/٤٢٥)، طبقات ابن قاضي شعبة (١/١١١).

فإن ضاع مخرج المرسل بغيره من وجه آخر مستند، أو مرسلًا أرسله من أخذ عن غير رجال الأول - كان صحيحًا، وإذئذ، فإن صدقة المرسل - وثبتهما صحيحًا لو غرضهما صحيح من طريقين دخلتاهما عليه إذا تعدد الجمع،

الفاصلة، فإن كان من غيرهما فلا؛ لحديث من هو الكذب: صححه الشافعي^(١).

وقال ابن جرير: أجمع المأمون بأمرهم على قول المرسل - ولم يأت عنهم إنكاره، ولا عن أحد من الأئمة بعدهم إلى رأس المائتين.

قال من عبد الجبر: كأنه يعني أن الشافعي أوجب من رده، ويبلغ بعضهم فقواه على السند.

وقال من أمد فقد أحلك، ومن أوسل فقد تكفل لك.

(فإن صح مخرج المرسل صحيحًا، أو نحوه) من وجه آخر مستند أو مرسلًا أرسله من أخذ، لعدم، (عن غير رجال المرسل الأول)، كان صحيحًا) هكذا نص عليه الشافعي في الرسالة، مقيدًا له بمرسل كبار التابعين، ومن إذا سمى من أوسل عنه سمى ثقة، وإذا شاركه الحفاظ المأمونون لم يخالفوه، وزاد في الاعتصام أن يوافق قول صحابي، أو يقتضي أكثر العلماء بقتله، فإن فقد شرط مما ذكر لم يقبل مرسله.

فإن وجدت قل، (ويبين بذلك صحة المرسل، وأنها) - أي. المرسل، وما عداها - (صحيحان لو غرضهما صحيح من طريقين) واحدة، (رححاهما عليه) بتعدد الطرق، (إذا تعدد الجمع) بينهما.

ورائد:

الأولى. اشتهر عن الشافعي أنه لا يحتج بالمرسل، إلا مراسيل سعيد بن المسيب^(٢).

(١) أخرجه أحمد (١٨/٩)، وبنوه في (٢١٦٥)، والسنن في (٩٢٢٥)، وابن أبي عاصم في (٨٨)، (٨٨٧)، والصحاح في شرح معاني الآثار، (١٥٠/١)، وابن حبان (٧٢٥٤)، والحاكم (١١٤/١)، والبيهقي (٩١/٧) عن ابن عمر، أن عمر بن الخطاب خطب بالحامية فقال: «إني رسول الله ﷺ مني ميك، فقال: استوصوا بأصحابي خيرًا، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يفسر الكذب، حتى إنه الرجل يفتدي بالضمانة قبل أن يمسأها». الحديث.

وأخرجه أحمد (٢١/٩)، وفي نسخة (٢٣٦٣)، وأبو داود (٩٢٢٤)، وأبو يعلى (١٤١، ١٤٢، ١٤٣)، وابن أبي عاصم في (٩٠٦)، وابن حبان (٤٥٧٦)، (٦٧٢٨) من طريق حاكم بن سمرة، عن عمر بن الخطاب.

وأخرجه عبد بن حميد (١٢٢)، والشافعي في (٩٢٢٣) من طريق عبد الله بن الزبير عن عمر.

(٢) بل يحتج الشافعي - رحمه الله تعالى - بالمراسيل عامة إذا توفرت فيها الشروط التي وضعها - رحمه الله -

ج - لأصلاحية المرسل للاحتجاج، وموافق كلامه في الرسالة (ص ١٦١ : ١٦٤) : «المنقطع مختلف، فمن شاهده أصحاب رسول الله من التابعين تحدث حديثاً مستقلاً عن النبي ﷺ تعتبر عليه بأهول، منها

أن يطر إلى ما أرسل من الحديث، وإن شريك المنقطع المأمور، لأحدوه إلى رسول الله ﷺ بمثل معنى ما روي - كانت هذه دلالة على صحة ما نقل عنه ومنقطه، وإن المراد بالمرسل حديث لم يشرك به من بعده - قبل ما بعده به من ذلك، ويعتبر عليه بأن سطر

هل يوافق المرسل غير، من قبل من العلم، من غير رجال الدين قبل عنهم، وإن ذلك كانت دلالة نفوي له مرسله، وهي أصح من الأولى

وإن لم يوجد ذلك، أصر إلى مفسر ما يروي من بعض أصحاب النبي ﷺ بمر لا به، وهي وحده يوافق ما روي عن رسول الله ﷺ كانت في هذه دلالة على أنه لم يأخذ مرسله إلا عن أصل صحيح، من شاء الله

وكذلك إن وجد عواء من أقرن لعدم يتنون بمثل معنى ما روي عن النبي ﷺ ثم يصر عليه بأن يكون إذا سمي من روى عنه لم يسم صحيحاً، ولا يفرغوا عن الرواية عنه، فيستدل بذلك على صحته فيما روي عنه

ويكون إذا شرب أحدًا من المنقطع في حديث لم يخالفه، فإن حاله ووجد حديث أنقص - كنت من هذه الدلائل على صحة مخرج حديثه

ومن خالف ما رويته أمر بعده، حتى لا يبع أحد قول مرسله

قال، وإن وجدت لدلائل بصدقة حديث بعد رصفته - أسما أن يجل مرسله، ولا يستطيع أن يرفع أن نتيجة ثبت به فيها بالمتصل، وذلك أن معنى المنقطع يجب بحمل أن يكون حمل عصر يُرغب عن الرواية به، إذا شرب، وأن يصر بالمنقطع - وإن رآه من منقطع - قد يحتمل أن يكون مخرجهم واحداً من حيث لو سمي لم نقل، وأن من بعض أصحاب النبي ﷺ إذا كان مرآه يوافق - لم يجل على صحة مخرج الحديث دلالة قوية، إذ ظهر فيها، فيمكن أن يكون إذا علم به حين سمع قول بعض أصحاب النبي ﷺ يوافق، ويحتمل مثل هذا بين يرافقه سطر المنقطع

قال، وأما من يجد كبار التابعين فلا أعين منهم أحدًا يقين مرسله، لأهول:

- أحدهم أنهم أشد تحريماً ليس يروون عنه

- والآخر لهم توجد عليهم الدلائل مما أرسوا أصحابه منعه

- والآخر كثرة الإحالة في الأسانيد، وإذا كان الإحالة كان أمكن للموجب، وضعف من يميل

سنة، له

وسباق الكلام الذي هنا من شرح العمل، لا من رجب - رحمه الله (١/٢٤٥-٢٤٦) وهو في «الزيادة المنقط أيضاً» (ص ١٠٦).

منقط شيء من الرسالة، مستلوك من عبد المطيب وابن رجب.

قال ابن رجب - رحمه الله - بعد رواه الكلام الذامعي، فهو كلام حسن جداً، ومفسرته أن حديث المرسل يكون صحيحاً، ويحل شروطه *

ثم تناوله بالشرح والإزالة وأحله في ذلك، فراجع.

قال العصفري في شرح العهد وفي الإشارات: والإشارات عطفية بل هو جامع، الأمر في الشروط المذكورة، ولا يخرج من أصل سبب إلا بها أيضاً.
قال: وأصل ذلك أن الشافعي قد في مختصر العزبي^(١). أحمرنا مالك، عن ريد ابن أسلم، عن سعيد بن المسيب، أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع اللحم بالحيوان^(٢).
وعن ابن عباس أن حذيفة بن حذيفة سأل عن بيع لحم بقر، فقال: نعم، فقال ابن عباس: فقال أبو بكر لا يصح هذا^(٣). قال الشافعي: وكان القسم ابن محمد، وسعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، وأبو بكر بن عبد الرحمن، محرمون بيع اللحم بالحيوان. قال: وبهذا فأخذ، ولا يلزم أحد من أصحاب رسول الله ﷺ خلاف أما مكر الشافعي، وإرسال ابن المسيب عندما حسن. انتهى.

فأخلف أصحابنا في معنى قوله: وإرسال ابن المسيب عندما حسن، على وجهين - حكاهما الشيخ أبو إسحاق الشيرازي في الجمع، والخصيب البغدادي، وغيرهما - :
أحدهما: معناه أنه حجة عندنا، بخلاف غيرها من التراسل، قالوا: لأنها فنشتت فوجدت مستند.

والثاني: أنها ليست بحجة عندنا، بل هي كدواء، فدلوا. وإب رجح الشافعي بعرضه، والتوجيه بالمرسل جازم، قال الخطيب. وهو الصواب.
والأول ليس بشيء: لأن في مراسيله ما لم يوجد مستنداً بذلك من وجه صحيح، وكما قال الشافعي.

قال: وزيادة ابن المسيب في هذا غنى غيره، أنه أصح التابعين إرسالاً فيما رُغم

(١) إسماعيل بن يحيى بن إسحاق بن عمرو بن إسحاق، أبو إبراهيم، أصري، المصري، المقرب لإمام صاحب الخصيف، أحد عن إمام الشافعي، وكان العربي يقول: أنا على من أخلاق الشافعي، وكان زهداً، عذلاً، معتقداً، صاعداً، متحاذياً، غرافاً على الصلابة الدينية، صنف كتب كثيرة، قال الشافعي العربي ما مرده في قوله: «أحد من» - «بين» و«في» - «توفي» في «مقتدر» - «في» في «الآثار» - «في» ربح يستون زمانه.

سطر: طبقات الحسكي (١١٣٨/١)، استوعب إمامه (٣/٣٩٦)، طبعات ابن «صبي» شبه (١/٤٨) (٢) أحمر، مالك (٢/٦٥٥) رقم (١١)، ومن ضربه لشافعي كتاب في النطقين (٣/٢٥١)، وأبو داود في إمامه (١٧٨)، والدونطي (٤/٧١)، والحاكم (٢/١٣٥)، والبيهقي (٤/٢٠٦).

وقد أخرجه الدعوى واليهي من طريق الشافعي من مالك.
(٣) أخرجه الشافعي في الأم (١٥/٢١)، ويخرج عنه النس والآثار (٤/٣١٠).

المحافظ.

قال المصنف: ههنا إمامان حافظان فقيهان شامعان متفعلان من الحديث، والفتنة، والأصول، والخبرة النثة بخصر الشافعي ومعاني كلامه.

قال: وأما قول الضحال فرسل ابن السبب حجة علينا، فهو محمول على المصنف المعتمد.

قال: ولا يبرح تعلق من قال: إنه حجة، فإنه لا بد له من دليل، لأن الشافعي لم يعتمد عليه وحده، بل لما اهتم إليه من قول أبي بكر، ومن حضره من أصحابه، وقول أربعة التابعين الأربعة الذين ذكرهم، وهم أربعة من فقهاء المدينة السبعة.

وقد نقل ابن الصباغ وغيره هذا الحكم عن تمام السبعة، وهو مذهب مالك وغيره، وهذا ما أخذت لك للفرسل انتهى.

وقال السلفيني: ذكر ابن حارودي^(١) في الحاروي أن الشافعي اختلف قوله في إرميا سبعة^(٢).

(١) هو علي بن محمد بن حبيب، أبو الحسن البزازي، أحد أئمة أئمة الروم في الهند انتهى. كان ثقة له مصنفات كثيرة منها: «الحاروي»، «التعريف»، «الأحكام السلطانية»، وغيرها مات سنة ٤٥٠هـ.

نظم: طبقات السبكي (٢/٣٠٠)، وكتاب الأعيان (٢/٢٢٤)، طبقات من ناصي لهما (١/٢٢٠). قال ابن رجب في «شرح الخلق» (١/٢٥٠): «وقال الشافعي رحمه الله في كتاب الرهن الصغير: وقد قيل له: كيف تبلي عن ابن السبب مفعلاً، وقد تضمنه من غيره؟ قال: لا سمحط لأن السبب متعلقاً إلا رجلاً ما دلت على شدة، ولا أثر عن أحد عرفاه عنه إلا عن ثقة معروف، فمن كان مثل حاله قبلنا سقطه».

وهذا عراقي لما ذكره في «الرواة»، فإن ابن السبب من كبار الشافعي، ولم تعرف له رواية عن غير ثقة، وقد تضمن برأسه كلها ما يصدق.

وقد فرد كلام الشافعي هذا البيهقي في موضع من تصانيفه كالسبب، والمحدثين، وزادته إلى أبي محمد الجعفي، وأبكر منه علي الحاروي قوله: لا تعرف لعمدة سوى فرسل ابن السبب وأبكر صحة ذلك هو الشافعي، وكأنه لم يطلع على رواية الترمذي عنه أنه قدما ذكرها.

قال البيهقي، وليس الحسن وابن سيرين بدون كثير من التابعين، أي كان بعضهم أقوى مراسلاً منهما أو أصدقهما. وقد قال الشافعي بفرسل الحسن حين اختلف به ما يصدق في مواضع منها: «الفتاوى بلا وثق»، وفي «الشيء عن سبع أئمة حتى يهتدي به النصارى».

وقال سيرسل طائفة ومروقه وأبي أمامة بن سهل، وعطاء بن أبي رباح، وعطاء بن يسار، وابن سيرين، وغيرهم من كبار التابعين، حين اختلف به ما أئمة، ولم يجد ما هو أقوى منه، كما قد فرسل ابن السبب في شيء من اللحم بالحيون، وأئمة عبد الله بن عبد الله، وأنه رأي من وجه آخر مراسلاً. وقال: فرسل ابن السبب علينا حسن.

الحفظ احتلفوا في سماع الحسن من سمرة في غير حديث العقيقة^(١) فمنهم من أثبت: فيكون مثلاً للفصل الأول يعني ما شاهدت من سمرة من ثم إليه؛ فيكون -أيضاً- مرسلًا انهم إلى مرسى سيد انتهى

الثانية: صور الراوي، وغيره من أهل الأصول المستند بالأسناد بالآلة يكون منتهض الإسناد؛ ليكون الاحتجاج بالمجموع، ولا فالاحتجاج - حسب - بالأسناد فقط، وليس مخصوص بذلك. كما تقدم الإشارة إليه في كلام المتقدمين

الثالثة: زاد الأصوليون من الاعتقاد أن يوافقه قياس، أو انتشار من غير إنكار، أو عمل أهل العصر به، وتقدم في كلام الموردي ذكر الصوريين الأخيرين، والطاهر أنهما داخلان في قول الشافعي. وأفتى أكثر أهل العلم بضعفه.

الرابعة: قال القاضي أبو بكر: لا أقل لمرسل، ولا في الأماكن التي قبلها لشافعي، حسناً للباب، بل ولا لمرسل الصحابي. إذا احتمل سماعه من شاعبي.

قال: و لشافعي لا يوجب الاحتجاج به في هذه الأماكن، بل يستحب، كما قال: استحب ليراه، ولا أمتهج أن أقول: العجة ثبت به ثبوته بالمحصل

وقال غيره: فائدة ذلك أنه لو عارضه منفصل فثبت عليه، ولو كان حجة مطلقاً لعارضاً، لكن قال البيهقي: مراد الشافعي بقوله: استحب - اختاره، وكذا قال المصنف في شرح المذهب.

الخامسة: إن لم يكن في الباب دليل سوى العزم، فثلاثة أبواب لشافعي، ثانياً - وهو الأخير - يجب التكفاف لأحله.

السادسة: تلخص في الاحتجاج بالمرسل عشرة أقوال:

حجة مطلقاً، لا يحتج به مطلقاً، يحتج به إن أرسله أهل القرون الثلاثة، يحتج به إن لم يرو إلا عن عدل، يحتج به إن أرسله سيد فقط، يحتج به إن استشهد، يحتج به إن لم يكن في الباب سواء، هو أقوى من المستند، يحتج به إذا لا وجوباً، يحتج به إن أرسله

(١) حديث العقيقة: أصله ملام وجهي بعقيقته، تدعى عند يومئذ سبعة، ويحلق رأسه، ويحلق.

أخرجه أحمد (٣/٥)، وأبو داود (٢٨٣٧)، والترمذي (٢٥٢٦)، والبيهقي (١١٦/٧)، وابن ماجه

(٣١٦٥) في طريقه، عن الحسن بن سمرة بن جندب، في طريقه

وأخرج البيهقي في صحيحه (٢٢٢٢) عن حميد بن أسيد قال: سمعت في سمرقند أن أسأل

نحو من سمع حديث العقيقة، فأنته، فقال: سمرة بن جندب، قال الحافظ في الفتح

(١١٦/٧) لم يقع في سماري بيان الحديث المذكور، وكأنه كلف من إرواده شهره.

صدي.

الصابعة : تقدم في قول ابن جرير : إن النازعين جمعوا على قول المرسل ، وإن الشافعي أول من أباه ، وقد شبه البيهقي لذلك : فقال في المدخل - باب ما يستعمل به على ضعف المرسل بعد غير الناس ، ويظهر الكذب والافتراء ، وأورد فيه ما أخرجه مسلم عن ابن سيرين ، قال : لقد أتى على الناس زمان وما يسأل عن إسناده حديث ، فلما وقعت الفتنة بسبب عن إسماعيل الحديث ، ينظر من كان من أهل السنة يؤخذ من حديثه ، ومن كان من أهل البدع ترك حديثه .

الثامنة : قال الحاكم في علوم الحديث : أكثر ما تروى المرسل من أهل الضعفة . عن ابن المسيب ، ومن أهل مكة . عن شلاء بن أبي رباح ، ومن أهل الصرة : عن الحسن المصري ، ومن أهل الكوفة : عن إبراهيم بن يزيد العمري ، ومن أهل مصر : عن مديد بن أبي هلال . ومن أهل الشام : عن مكحول .

قال : وأصحها - كما قال ابن معين - مرسل ابن المسيب ، لأنه من أولاد الصحابة ، وأدرك العشرة ، وفقه أهل الحجاز ، ومنههم . وثول الفقهاء السبعة الذين يعتقد مالكا وجماهيرهم كإجماع كافة الناس ، وقد تأمل الأئمة المختلفون مراسيلهم فوجدوها بأسانيده صحيحة ، وهذه الشرائط لم توجد في مراسيل غيره .

قال : والدليل على عدم الاحتجاج بالمرسل غير المسموع . من الكتاب - قوله تعالى : ﴿ يَسْتَفْهِمُوا فِي الْإِيمَانِ وَلِيُكَلِّمُوا قَوْمَهُمْ فِي رَسُولٍ إِلَيْهِمْ فَلَهُمْ بُعْدٌ ﴾ [التوبة 122] . ومن السنة حديث : « نسمعون ويُسمع منكم ، ويُسمع من يُسمع منكم »^(١) .

الثامنة : تكلم الحكم على مراسيل سعيد فقط ، دون سائر من ذكر معه ، ونحن نذكر ذلك

فمراسيل عطاء : قال ابن المديني . كان عطاء يأخذ عن كل ضرب من مراسلات مجاهد أحب إلي من مراسلاته بكثير .

وقال أحمد بن حنبل : مراسلات مجاهد بن العمير أصح من مراسلاته ، ومراسلات

(١) أخرجه أحمد (٢٢١/١) ، وأبو داود (٢٦٥٩) ، وابن حبان (٦٢٢) ، والحاكم (٩٥/١) ، والبيهقي في دلائل النبوة (١٠٢٩/١) عن حديث ابن عباس : قال أنس بن مالك : قال النبي (ص) : « نسمعون ويُسمع منكم ، ويُسمع من يُسمع منكم » ، وقال أبو بصير : « إنما يخرج الأمر في صورة المسموع ، لتسأل في إيجاب إيجاد المسموع به ، يجعل كأن يؤخذ فهو مخرج عنه » .

إبراهيم قال: من لا بأس به، وأبى من المرسلات أضعف من مرسلات الحسن، رباط ابن أبي ربيع، فوثقها كذا بأحد من كل واحد، ومراسيل الحسن تقدم القول بها عن أحمد.

وقال ابن النجاشي: مرسلات الحسن المصري التي روتها عنه الخفاف ضعيفة، ما أقل ما يهبط بها، وقال أبو زرعة: شيء، قال الحسن: قال رسول الله ﷺ وجدت له أصلاً ثابتاً، ما خلا أربعة أمهات.

وقال يحيى بن سعيد القطان: ما ذاك الحسن من حديثه، فقال رسول الله ﷺ: إلا وجدنا له شيئاً إلا هذا، أو هذا.

قال شيخ الإسلام: ولعله أراد ما يجزم به الحسن.

وقال غيره: قال رسول الله ﷺ: يا أبا سعيد، إنك تحدث بقول، فقال رسول الله ﷺ: طمأننت بسندك، أما إلى؟ من حديثك؟ فقال الحسن: أيها الرجل، ما شئت، ولا كُشئت، ولقد عزونا منزلة إلى حراسه، ومعها ثلاثة من أصحاب محمد ﷺ.

وقال يونس بن عمار: سألت الحسن، قلنا: يا أبا سعيد، إنك تقول: قال رسول الله ﷺ: ولما تم بركته؟ فقال: يا ابن أخي، لقد سألتني عن شيء، ما سألتني عنه أحد قبك، ولو لا ميراثي مني ما أخبرتك، إنني في ذلك كذا، ترى - وكان في زمن السجاس - كل شيء سمعته أقوله، قال رسول الله ﷺ: فهو عن علي بن أبي طالب، غير أني من ربه، لا أستطيع أن أذكره.

وقال محمد بن سعيد: كل ما أخذ من حديثه، أو روي عن سماعه، فهو حسن حجة، وما أومن من الحديث فليس بحجة.

قال العراقي: مراسيل الحسن تقدمت في الربيع.

وأما مراسيل يحيى: فقال ابن معين: مراسيل إبراهيم أحب إلي من مراسيل الشامي.

وعنه - أيضاً -: أعجب، إلى من مرسلات سالم بن عبد الله، والفاهم، وسعيد ابن المسيب.

وقال أحمد: لا بأس بها.

وقال الأعمش: قلت لأبي حنيفة السلمي: أحمد لي من من معرو، فقال: إذا حدثكم عن رباح، من عبد الله، فهو الذي سمعت، وإذا قلت: قال عبد الله، فهو غير واحد، عن عبد الله.

العاشرة : في مراسيل آخر ذكرها الرمادي في جامعته، وابن أبي حاتم، وغيرهما :
مراسيل الزهري : قال ابن معين، ويحيى بن سعيد القطان : ليس بشيء، وكذا قال
الشافعي، قال : لأنا نجد يروي عن سليمان بن أرقم^(١١).

وردى البيهقي، عن يحيى بن سعيد، قال : مرسل الزهري شر من مرسل غيره : لأنه
حافظ، وكنا ندر أن يسمى سمي، وإنما يترك من لا يجب^(١٢) أن يشبهه.

وكان يحيى بن سعيد لا يرى إرسال فتاة شيئا، ويقول : هو معتلة الريح.

وهذا يحيى بن سعيد : مرسلات سعيد بن حبيب أحب إلي من مرسلات عطاء، قيل :
فمرسلات معاذ أحب إليك، أم مرسلات طلوس^(١٣) قال : ما أفرهما!

وقال أيضا مالك، عن سعيد بن المسيب : أحب إلي من سليمان، عن إبراهيم، وكل
صحيح.

وقال أيضا سليمان، عن إبراهيم شبه لا شيء : لأنه لو كان فيه إساءة ضاع.
وقال : مرسلات أبي سحاح الهذلي، والأعشى، والتميمي، ويحيى بن أبي كثير - شبه
لا شيء، ومرسلات إسماعيل بن أبي خالد ليس بشيء، ومرسلات عمرو بن دينار أحب
إلي، ومرسلات معاوية بن قرة أحب إلي من مرسلات زيد بن أسلم، ومرسلات ابن عبيدة
شبه الريح، وسفيان بن سعيد، ومرسلات مالك بن أنس أحب إلي، وليس في القوم أصح
حليفا منه.

للحادثة عشرة : وقع في صحيح مسلم أحاديث مرسلات فتنعت عليه، وفيها ما وقع
الإرسال في بعضه، فأما هذا النوع فعرفه فيه أنه يورده محتجا بالمسند منه لا بالمرسل،
ولم يقتصر عليه للخلاف في لفظ الحديث، على أن المرسل منه قد ثبت اتصاله من وجه
آخر، كقوله في كتاب البيوع حديث محمد بن رافع، ثنا معين، ثنا الليث، عن عقيل، عن
ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، أن رسول الله ﷺ هي عن العرباء... الحديث.

قال : وأجوب سالم بن عبد الله، عن رسول الله ﷺ قال : لا تباعوا النمر حتى يبدوا
صلاحه، ولا تباعوا النمر بالنمر، وقال سالم : أخبرني عبد الله، عن زيد بن ثابت، عن

(١١) سليمان بن أرقم أبو عبد الله البصري مولى الأصابع، قال يحيى بن معين : ليس شيء، ليس يروي فلانا،
وقال أحمد بن حنبل لا يروي حديثه شيئا، ولا يروي عنه الحديث. وذلك البخاري تركوه وقال
أبو داود : متروك الحديث. يخر في أئيب الكمال (١١/٢٥١-٢٥٥)، تاريخ بغداد (١٢/١٣)، فقل
أحمد (١٢/٢٣٩، ٢٤٨).

(١٢) في ج : يستحب.

الضحيح. وقيل: إنه خمر تيل ظير، إلا أن بين الرواية عن مدح أبي

النوع العاشر: الحفظ

الْمُجِيعَ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُفْقَهُ وَالْخَطِيبُ، وَابْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَغَيْرُهُمْ مِنْ
الْمُعْطِينَ، أَنْ يَخْتَلِطُوا، مَا لَمْ يَنْصِلْ إِسْلَامُهُ عَلَى أَيْ وَجْهِ كَانَ انْقِطَاعُهُ.

الصحيح) الذي قطع به الجمهور من أصحابنا رقيهم: وأطلق عليه المحققون المستعملون للصحيح أمثالون بصنف المراسل. ومي الصحيحين من ذلك ما لا يخص، لأنه أكثر روي عنهم عن الصحابة، وكثير عدول^(١)، ورويتهم عن غيرهم نادرة، وإذا رويها بينهم، بل أكثر ما رواه الصحابة عن تابعين ليس بأخبار مرفوعة، بل إسرائيلية، أو حكيات،
(١) أو موثقة.

(وأيضاً : إنه كـمـرسل غير) لا يـمـجـع به. (إلا أن يبين الرواية عن صحابي) ، زاده
 المصنف على ابن الصلاح ، رحمته في شرح المهذب من أبي إسحاق الإفريقي ، وقال :
 الصواب الأول .

(التنوع العائلي : المتقطع : الصحيح : أي ذهب إليه الفقهاء ، والخطيب ، وابن عبد البر ، وغيرهم من المحدثين - أن المتقطع : ما لم يتصل بإسداء على أي وجه كان انقطاعه ، سواء كان البقعة منه الضحائي ، أو غيره ، فهو العرسل واحد .

وفاء النورى في شرح مسلم (٢٧٤/٢). ومروءة مسلمة بروية هذا الكلام عن أبي العلاء أنه
 حديث العالم من الدنيا، منسوخ

(١) وهو مذعوب أصلاً، ولم يختلف كرواية عنه في ذلك، كما في «المسودة» (ص ٢٥٤) قال ابن كثير - رحمه الله - في «الذميمة» (١٠٩٢/١) مع القياس: «تولد سكران بعضهم الإجماع على ثبوت فرض الصلاة، وذكر ابن الأثير وغيره في ذلك خلافنا، ويُحكى هذا المذهب عن الأئمة أبي إسحاق الأبرشيني؛ لا لاختلاف تفهيم ذلك من بعض القائلين». ثم قال ابن حجر في «مقدمة الفتح» (ص ٣٥٠): «اتفق المحققون على أن مرسل الصحابي في حكم المذهب».

وقال أيضا (ص/١٣٧٨). «انظر الأئمة قاطبة على يدك ذلك إلا من شذ من آخر عصرهم»
 فلا عتد بمصالحه.

ملاحظة - انظر الحفص # الحقاوي (١٧/١).

(٢١) قال ابن حجر في فائقك على ابن الصلاح: (وقد ثبتت رواية النصارى - رضي الله عنهم - عن الثعلبي، وليس فيها من رواية سحلي عن نايم، صحت في الأحكام، تنبيه، فهذا بدل على غير أحدهم عن تصحيح من لا يعرف).

واعصر. فصح الجارى والارز حمر أبيض (١٨٩/٦٠).

وَأَكْثَرُ مَا يُسْتَعْمَلُ فِي رَوَايَةِ مَنْ دُونَ النَّابِغِيِّ عَنِ الصَّحَابِيِّ: كَذَلِكَ عَنْ أَبِي عُمَرَ.
وَقِيلَ: هُوَ مَا اخْتَلَفَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ النَّابِغِيِّ فَمُتَّفِقُونَ كَأَنَّهُ أَوْ مِثْلُهُمَا. كَرَجُلٍ.
وَقِيلَ: هُوَ مَا رَوَاهُ عَنِ النَّابِغِيِّ أَوْ مِنْ دُونِهِ قَوْلًا لَهُ أَوْ فِعْلًا، وَهَذَا غَرِيبٌ ضَعِيفٌ.

(و) لَكِنْ أَكْثَرُ مَا يَسْتَعْمَلُ فِي رَوَايَةِ مَنْ دُونَ النَّابِغِيِّ، عَنِ الصَّحَابِيِّ: كَمَا لَكَ، عَنْ
أَبِي عُمَرَ، وَقِيلَ: هُوَ مَا اخْتَلَفَ، أَيْ، سَقَطَ أَمْرُ رَجُلٍ قَبْلَ النَّابِغِيِّ، هَكَذَا عَنْ أَبِي الصَّلَاحِ
تَعَدُّ لِلْحَاكِمِ، وَالصَّرَافِ: قِيلَ: صَحَابِيُّ (مُحَدَّثًا كَانَ) الرَّجُلُ، (أَوْ مِثْلُهُمَا: كَرَجُلٍ) -
هَذَا إِتْبَاعٌ عَلَى مَا تَقَدَّمَ أَنَّ فِلَانًا، عَنْ رَجُلٍ - بِسَمْعٍ مُسْمُوعًا، وَتَقَدَّمَ أَنَّ لَأَكْثَرِينَ عَلَى
خِلَافِهِ، ثُمَّ إِنَّ هَذَا الْقَوْلَ هُوَ الْمَشْهُورُ، بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الْمُسَاطَعُ وَاحِدًا فَقَطْ، أَوْ اثْنَيْنِ
لَا عَلَى التَّوَلِّي، كَمَا جَرَمَ بِهِ الْعَرَفِيُّ وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ

(وَقِيلَ: هُوَ مَا رَوَاهُ، عَنْ النَّابِغِيِّ، أَوْ مِنْ دُونِهِ قَوْلًا لَهُ، أَوْ فِعْلًا^(١))، وَهَذَا غَرِيبٌ
ضَعِيفٌ، وَالْمَعْرُوفُ أَنَّ ذَلِكَ مُعْطُوعٌ، لَا مُسَاطَعٌ، كَمَا تَعَدُّ
فَإِنَّ الْإِسْمَ الَّذِي يَكُونُ ضَاهِرًا، وَذَا، خَفِيَ، فَلَا يَدْرِكُهُ إِلَّا أَهْلُ الْعُرْفَةِ، وَقَدْ يَعْرِفُ
بِمَجِيئِهِ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ بِزِيَادَةِ رَجُلٍ، أَوْ أَكْثَرِ.

فَالْمَعْرُوفُ: ذَكَرَ الرَّشِيدُ الْعَقَّارُ أَنَّ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ مِثْلَةَ عَشْرِ مِثْلَاتٍ فِي إِسْلَامِهَا،
وَأَجَبَ عَلَيْهَا يَنْبِيئِينَ لِمِثْلَاتِهَا مِنْ وَجْهِ آخَرٍ عَدَّةً، أَوْ مِنْ ذَلِكَ أَتَوْهُ عِدَّةُ غَيْرِهِ. وَهِيَ
حَدِيثُ حَمِيدِ الْقَوَيْلِ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ لَفِيَ النَّبِيُّ ﷺ فِي بَعْضِ طَرَفِ
الْمَدِينَةِ... الْحَدِيثُ^(٢)، صَوَّبَهُ حَمِيدٌ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ السَّرْمِي، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، كَمَا أَخْرَجَهُ
الْخَمِيسُ، وَاحِدٌ، وَإِنَّ أَبِي شَيْبَةَ فِي مُسْنَدِهِ^(٣).

وَحَدِيثُ الْبُخَارِيِّ مِنْ بَرْزَخٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّعْدِيِّ، عَنْ عُمَرَ، فِي الْعَقْلِ^(٤). صَوَّاهُ:

(١) وَحَسَنُ التَّخْيِيلِ هَذَا الْقَوْلُ فِي (الْمَكْنَاهِ) (ص ٥٩) عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَلَمْ يَنْسَهُ.

وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ فِي «الْمَكْنَاهِ» لِأَبِي بَكْرٍ الْبَرْزَخِيِّ فِي «مَجَرَّةِ الْكَلَامِ عَلَى الْقُرْآنِ وَالْمُنَاطَعِ».

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٨٢/١) بِقَوْلِهِ (٢٧٧١).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٨٥، ٢٨٦)، وَابْنُ دَرَجَةَ (٢٣١)، وَابْنُ دَرَجَةَ (٢٣١)، وَابْنُ دَرَجَةَ (٢٣١)، وَابْنُ دَرَجَةَ (٢٣١)، وَابْنُ دَرَجَةَ (٢٣١).

أَبِي رَافِعٍ (٥٣١)، وَابْنُ دَرَجَةَ (٢٣١)، وَابْنُ دَرَجَةَ (٢٣١)، وَابْنُ دَرَجَةَ (٢٣١)، وَابْنُ دَرَجَةَ (٢٣١).

وَقَالَ الْبُخَارِيُّ فِي شَرْحِ مُسْنَدِهِ (٣٠٢/٢) وَلَا يَخْدُجُ هَذَا فِي أَهْلِ مِثْلِ الْحَدِيثِ، لِأَنَّ الْبُخَارِيَّ

عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ رَوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَمِنْ رَوَايَةِ حَمِيدٍ، وَظَلَمَ أَكْثَرُ

وَقَالَ الْقَائِلُ أَنَّ سَجَرَ «الْمَكْنَاهِ» (١١٠/١١٠٨-١١٠٨) نَهَضَ الْأَشْرَافَ مُدْفَعٌ بِكَوْنِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ

فِي اسْتِدْرَاجِ مُسْلِمٍ فِي أَكْثَرِ الصُّبْحِ مِنْ سَجَرٍ، وَبَنَتْ فِي بَعْضِهَا مِنْ رَوَايَةِ حَمِيدٍ الْمَدِينِيِّ، وَكَذَا فِي

عَدَدٍ يَخْطُ أَبِي الْحَسَنِ الْبُخَارِيُّ الْبُخَارِيَّ عَنْ الْبُخَارِيِّ.

(٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١١١-١١٢)، مَا عَدَدَهُ بِقَوْلِهِ (١١١-١١٢).

السائب، عن حبيب بن عبد الحمير^(١)، كذا ذكره الجعدي. قال النسائي: لم يسمعه السائب من ابن السمدي، إنما رواه عن حبيب بن عبد الحمير كما أخرجه البخاري والنسائي^(٢). وحديث يعلى بن الحارث السمحلي، عن غيلان، عن غنم بن عبد الله ماعز^(٣). صوابه. يعني، عن أبيه، عن غيلان، كما أخرجه النسائي، وأبو داود^(٤). وحديث عبد الكريم بن الحارث، عن أمية بن شاذان، مرفوعاً، «نقوم الساعة وهاجرون أكثر الناس»^(٥). قال الرشيد: عبد الكريم لم يدرك المستور، ولا أبو الحارث لم يدركه، كما قال الدارقطني، قال: وإنما أوردته هكذا في الشواهد، وإلا فلا وجه من وجه آخر عن الليث، عن موسى بن علي، عن أبيه، عن المنور^(٦).

(١) في أ. عبد الله الحمير، وفي ب. عبد الحمير

(٢) أخرجه الحميدي (٢١)، وأحمد (١٧/١)، السخاوي (٧١٦٣)، والنسائي (١٠٤/٥٤، ١٠٤/١٠٤)، وابن حريفة (٣٣٦٥، ٣٣٦٦). قال النووي: وأعلم أن هذا الحديث من المستور عن مسلم، يظهر شرح مسلم (١٤٧/٤).

(٣) أخرجه مسلم (١٣٧١/٣) رقم (١٦٩٥-١٦٩٦) من حديث ترمذ عن العيص

(٤) أخرجه أبو داود (١٢٣٣)، والنسائي في الكبرى (١٧١/٤) رقم (٦٦٦٣)، و (٢٨٣/٤) رقم (٧١٨٦)

قال الحروري في شرح صحيح مسلم (٢٤٩/٦) ١١٢٠ في النسخ «عن يحيى بن يعلى عن غيلان، قال غاصي، والنسابة ما وقع في نسخة النسخي. «عن يحيى بن يعلى عن أبيه عن غيلان» أراد في الإسناد: «عن أبيه عن غيلان». وهو صواب. وقد مر في النص على الساق من هذا الإسناد في نسخة أبي العلاء بن مهران، ووقع في كتاب الركعة من النص لأبي داود حديث عثمان بن شيبة، حديثاً يعلى بن يعلى، حدثني أبي، عن أبيه، عن جعفر، عن معاذ، عن أبي عمار، قال: لما سئلت: «فَوَالَّذِي كَذَّبْتَ عَنْهُ وَنَجَّيْتَهُ...» الآية: (سورة: ٣٤) بهذا السند بشهد بصحة ما تقدم. قال البخاري في تلويعه. يحيى بن يعلى صرح بأنه ورثته عن معاذ، هذا آخر كلام الفاضل وهو الصحيح كما قال، ولم يذكر أحد سماعاً ليحيى بن يعلى هذا من غيلان، بل قالوا: سمع أبيه ورثته. اهـ.

(٥) أخرجه مسلم (٢٨٩٨-٢٩٠).

(٦) أخرجه أحمد (٢٣٠/٤)، و... لم (٢٨٩٨ ٣٥). قال النووي في شرح مسلم (٣٥٠/٩) هذا الحديث من المستور الدارقطني على مسلم، وقال: «دكره» لم يدرك المستور والحديث مرسل. قلت: لا استوفى على مسلم في هذا؛ لأنه ذكر الحديث في الطريق الأول من رواية يعلى عن رباح عن المنور متصلاً، وإنما ذكر الثاني متاباً، وقد سبق أنه يحتمل في الثالثة ما لا يحتمل في الأول. وسبق أيضاً أن مدع، الشافعي والمحقق، أن الحديث المرسل إذا روي من جهة أخرى متصلاً - أخرج به - ركن صحيحاً. وفي رواية الاتصال صحة رواية الإسناد، ويكون

وحدث عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي عمرو بن حمص عن إطلاق^(١).

قال: في سماع عبيد الله من أبي عمرو بن عطاء، وقد رسله من جهة أخرى، عن شعبي،
رأى من سعة، عن فاطمة^(٢).

وحدث منصور بن المعسر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس عن الذي وصف
بأنه^(٣) قال: أثار قطني، بما سمعه منصور، من الحكم بن نسيب^(٤)، عن سعيد، كما
أخرجه البخاري. وأبو داود، والنسائي، وهو الصواب^(٥). ورسله مسلم عن طريق جعفر
بن أبي وحشة، وعمرو بن دينار، عن سعة^(٦).

وحدث مكحول، عن شريك بن عبد الله، عن سفيان، عن سفيان، عن سفيان، عن سفيان،
سماع مكحول، عنه يفر، فإنه معدود من الصحابة المتقدمين ثم قال: والأصح أن مكحولا
إنما سمع أنسا، وأبا مرة، ووالثقة، وأم الدرداء.

وحدث أبو ج. عن عائشة: أن ابنه أرسله مطلقا وأم برسنتي متعتا^(٧). [قال: فود
أبوت لم يشك عائشة، إلا أنه أورد ذلك زيادة في آخر حديث مسنده ولم ير اختصارها
وله عدة لذات في عدة أحاديث، وهي متصلة في حديث التخيير من ولاة أبي البربر، عن
جابر^(٨)].

وحدث أبي سلام الحبشي عن حليفة: أن كذا سئل فحاه الله بحبر^(٩). قال

صحيح حيث لو علمها حرج... من طريق واحد، وهو الصحيح، قد سمعنا عليه...

(١) أخرجه أحمد، (٢١٤/١)، ومسلم (٤١ - ٤٢)، وأبو داود (٢٢٩٠)، والنسائي (٦٢/١).

(٢) أخرجه مسلم (٤٢١ - ٤٢٢)، وأبو داود (٢٩٤٤/١)، والنسائي (١٢٠/١)، وأخرجه مسلم

(٣٦ - ٣٧/٤ - ٤٤)، عن طريق أبي سفيان عن فاطمة.

(٣) أخرجه مسلم (٦٠٣ - ٦٠٤).

(٤) لم يأت ط. عتبة.

(٥) أخرجه أحمد (٢٦٦/١)، والبخاري (١٨٣٩)، وأبو داود (٣١٤١)، والنسائي (١٢٠/٤).

(٦) جعفر بن أبي وحشة هو عميد بن أبي، أبو بشر من أبي وحشة، لقى من كتب الناس في...
ابن جبير، كما في التفسير.

وله أخرجه الحديث من طريقه البخاري (١٨٥١)، ومسلم (٩٩ - ١٠٠/١)، عن سعيد
بن جبير.

وأما طريق عمرو بن دينار: فأخرجه البخاري (١٨٥٠)، ومسلم (٩٢، ٩٤، ٩٦، ٩٨ - ١٠٠/١).

(٧) أخرجه مسلم (١٦٣ - ١٦٤)، عن طريق أبي حنيفة بن عتبة عن شريك بن عبد الله، به.

(٨) أخرجه مسلم (٢٥ - ٢٦).

(٩) أخرجه مسلم (٢٤ - ٢٥).

(١٠) أخرجه مسلم (٥٢ - ٥٣)، قال: لا يروى في شرح صحيح مسلم (٤٨٢/١) قال: أثار قطني.

هذا حديث مرسل لأن أبا سلام لم يسمع حليفة، وهو كذا قال الأثر قطني، لكن المتن صحيح =

الدارقطني، أبو سلام لم يسمع من حذيفة، ولا نظرائه الذين نزلوا العراق. وهو متصل في كتابه من وجه آخر، عن حذيفة^(١).

وحديث مطر، عن زهدم، عن أبي موسى في الدجاج^(٢)، فأن الدارقطني: لم يسمع مطر من زهدم، إنما رواه عن القاسم بن عاصم عنه. وقد وصله مسلم من طريق أخرى، عن زهدم^(٣).

وحديث قتادة، عن سنان بن سلمة، عن ابن عباس عن قصة الذئ^(٤). قال ابن معين، ومحيي بن ميمون: قتادة لم يسمع هذا من سنان، إلا أنه أخرجه في الشواهد، وقد وصفه قبل ذلك عن طريق أبي النجاشي، عن موسى بن سلمة، عن ابن عباس^(٥).

وحديث عراك بن مالك، عن عائشة: «جللني مسكينة تجعل ستن...» الحديث^(٦). قال أحمد، وعراك، عن عائشة مرسل، وقال موسى بن هارون: لا أعلم له مدافعاً منها! وإنما يروي عن عروة، عن عائشة^(٧). وقال لرشيد: لا يجد سماعة منها، وهذا في عصر واحد، وليد واحد، ومذهب مسلم أن هذا محفوظ على السماع حتى يبين خلافاً.

وحديث يزيد بن أبي حبيب، عن محمد بن عمرو بن عطاء، قال: «صمت أمتي مرة...» الحديث، سقط - بين يزيد ومحمد - محمد بن إسحاق^(٨)، كذا رواه

= متصل بالطرف الأخر، وإنما أتى مسلم بهذا متابعه كد نرى، وقد قدما في الفصول وههنا أن الحديث المرسل إذا روي عن طريق أمر متبعين تبا به صحة المرسل، ومار الاحتجاج به ويصير في المسألة حديثاً صحيحاً.

(١) أخرجه البخاري (٤٦٠٦، ٧١٨٤) ومسلم (١٨١٧-٥٦٦) عن طريق أبي إسحق الخولاني عن حذيفة (٢) أخرجه مسلم عن (٢٧٧/٣) الحديث (١١١٩-٩)، ما هذا، بدون رقم. (٣) أخرجه البخاري (٤١٣٨٥)، ومسلم (١١١٩-٩)، ما بعده، بدون رقم عن طريق أبيه عن أبي فلاة عن زهدم، به.

وأخرجه أيضاً البخاري (٥٥١٨)، ومسلم (١١٤٩-٩)، ما بعده، بدون رقم عن أبيه عن أبي نمية عن القسم النخعي عن زهدم، به. وأخرجه البخاري (٣١٣٢)، ومسلم (١١٤٩-٩) عن طريق أبيه عن أبي فلاة والقاسم بن عاصم القيسي عن زهدم. وأخرجه مسلم (١١٤٩-١٥) عن طريق سليمان التيمي عن صريته بن ثعلبة القيسي عن زهدم، به.

(٤) أخرجه مسلم (٣٧٨-١٣٢٦).

(٥) أخرجه مسلم (٣٧٧-١٣٢٤).

(٦) أخرجه مسلم (١١٨-٢٦٣).

(٧) أخرجه البخاري (١١١٨)، ومسلم (١٤٧-٢١١٩) عن هذا الطريق.

(٨) أخرجه مسلم (١٩-٢١١٢).

النوع الحادي عشر: المعقل

هو منفتح، متناهي، يتناولون تعديله فهو معقل. وهو ما سقط من إسناده أثناء نقله، وينسب لمقطع، وينسب لمؤلفاً عنه، الفقهاء وغيرهم كما تقدم.
وقيل: إن قول الرازي «بأنه» كقول مالك «بأنه» عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «يُتَمَلَّكُ طَعَامُهُ وَكِسَاتُهُ» ينسب مُتَضَلَّ عند أصحاب الحديث.

المصريون عن الليث. وأخرجه هكذا أبو داود، إلا أن مسلماً رحمه الله من طريق الوليد بن كثير، عن محمد بن عمرو بن عطاء^(١).

(النوع الحادي عشر: المعقل، هو منفتح، المتناهي. وأما الحديث (يتناولون) أصحبه فهو متفضل).

قال ابن الصلاح: وهو اصطلاح مستعمل المتأخذ من حيث اللغة: أي: لأن مُتَضَلَّ - يفتح العين - لا يكون إلا من ثلاثي لازم على بالهمزة، وهذا لازم معها، قال: ومحت فوجده له قراءتهم: أمر عصيل، أي: مستغن شديداً، ومفعل بمعنى فاعل يدا، على الثلاثي، فمعنى هذا يكون لنا «عقل» فاصراً، وفاعلاً: تتدلت، كما قالوا: نسف اللقن وأظلم.

(وهو ما سقط من إسناده أثناء نقله، فأكثر بشرط التوالي، أما إذا لم يتوال فهو منقطع من موضعين).

قال العراقي: ولم أحد في كلامهم إطلاق المعقل عليه.

(وبسبب) بعضي: (مفضلاً) أيضاً، وهو مرسلاً عند الفقهاء وغيرهم، كما تقدم في نوع المرسلة.

(وقيل: إن قول الرازي: «لحني» كقول مالك: «في الموطأ» (لحني عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «الاحمدك طعمه وكسوته» بالمعروف ولا يكلف من العمل إلا ما يصيق^(٢)) - (سبب معضلاً عند أصحاب الحديث)، نقله ابن الصلاح، عن الحافظ أبي نصر السجزي.

وأخرجه البخاري في الأدب المفرد (٨١١)، وأبو داود (٤٦٥٣) ومسلم (١٠٠٠) وأحمد (١٠٠٠) عن

ولقد أنكر الحزبي في تحفة الأنوار (٦٥٥٨/١١) أن يسنده رواه عن عمرو بن العاص عن أبي النصر هاشم بن القاسم عن الحسن بن محمد بن يزيد بن أبي جهم عن محمد بن إسحاق بن محمد بن عمرو، حتى: «فهو» محمد بن إسحاق.

(١) أخرجه مسلم (٩٨٠/٩٨) (٢١٤٢).

(٢) أخرجه مالك (٩٨٠/٩٨) الحديث رقم (٤٠)، ومن ههنا «العام» في سنده الحديث ص ٦٧.

وإذا روي تابع التابع من تابعي حديثنا وفعه عقبه، وهو جاز ذلك التابعي مرفوع متصّل - فهو مفضّل.

قال العراقي: وقد استشكل - لحوار أن يكون الساقط واحداً، فقد مسح مالك من جماعة من أصحاب أبي هريرة: كعبد المظري، ونعيم المجمر، ومحمد بن المنكدر. والمحارب: أن مالكاً وصله خارج الموطأ. عن محمد بن عثمان، عن أبيه، عن أبي هريرة، فرفقا بذلك مرفوع اثنين^(١)

قلت: بل ذكر النسائي في التمييز أن محمد بن عثمان لم يسمعه من أبيه؛ بل رواه عن بكير، عن عثمان^(٢).

قال ابن الصلاح: وقول المصنفين: قال رسول الله ﷺ كذا من قبل المعصّل. فائدة: صنف ابن عبيد البر كتاباً في وصل ما في الموطأ من المرسّل، والمنقطع، والامدّصل. قال: وجميع ما فيه من قوله: بطني؛ ومن قوله: عن الثقة عنده ما لم يسده - أحد وستون حديثاً، كلها مستندة من غير طريق مالك، إلا أربعة لا تعرف أحدها. فهي لا أنس، ولكن أنس^(٣).

وأنشأ: أن رسول الله ﷺ أرى أعمار الناس قبله، أو ما شاء الله - تعالى - من ذلك، فكانه فقامر أعمار أمته^(٤).

والثالث: قول معاذ: أخر ما أروني به رسول الله ﷺ. وقد وضعت رحلي عن العرو، أنه قال: «حسّ خلقك نكاس»^(٥).

والرابع: «إذا أنشأت بغربة ثم نشاءت، فليكن عين خليفة»^(٦).

(إذا روي تابع التابع، عن تابعي حديثنا، وفعه عقبه، وهو عد ذلك التابعي مرفوع متصّل - فهو مفضل) نقله ابن الصلاح عن الحاكم.

(١) قال الحاكم في معرفة علوم الحديث ص ٢٧: هذا مفضل أعمه مالك، هكذا في الموطأ. إلا أنه قد وصل عد خارج لموطأ.

ثم ساقه الحاكم بإسناد من إبراهيم بن سعد عن مالك، ثم قال: وهكذا رواه الترمذي عن عبد السلام وغيره عن مالك.

(٢) أخرجه البخاري في الأدب المفرد (١٩٩، ٢١٩) عن طريق محمد بن عثمان.

وأخرجه مسلم (١١٦-١١٧) عن طريق عمر بن الخطاب، كما أخرجه عن بكير بن عبد الله عن أنس.

(٣) الموطأ (١/١٠٠)، رقم (٢)، وفيه: «إني لأنس أو أنس».

(٤) الموطأ (١/٣٢١)، رقم (١٥).

(٥) الموطأ (١/١٠٦)، رقم (١).

(٦) الموطأ (١/١٩٢)، رقم (٥).

فروع

أَخَذَهَا الْإِسْنَادُ الْمَعْنَى. وَهُوَ: قَلَانٌ عَنْ قَلَانٍ عَنْ قَلَانٍ، قِيلَ: إِنَّهُ مُرْسَلٌ.

وقوله بما روي عن الأعمش، عن الشعبي، عن أنس، ليرحل يوم ليلته، عدلت قدرا وكذا، فينواء، ما عملته، يختم على فيه... الحديث^(١).

أعصمه الأعمش، ورواه فضيل بن عازم، عن الشعبي، عن أنس، قال: كد عند نبي^(٢)... وذكر الحديث.

قال ابن الصلاح: وهذا جيد حسن، لأن هذا الانقطاع يواحد مضمونا إلى الومف - يشمل على لا فداغ^(٣) النور الصباحي، ورسوا^(٤) إذ يتحد؛ فذلك يستحق اسم الإحصان أولى انتهى.

قال ابن حمدة: وفي نظري أني: لأن متر ذلك لا يقدر من قين الرأي، حكمه حكم مرسل، وذلك ظاهر لا شك فيه.

ثم رتب عن شيخ الإسلام^(٥) أن هذا ذكره ابن الصلاح شرطين أحدهما: أن يكون مما يجوز نسبة إلى عمر النبي ﷺ فإنه لم يكن مرسل، الثاني: أن يروى مستندا من طريق ذي أثر، فإنه لم يكن مقبولا لا معصلا، لا اتصال أنه قاته من طريق آخر، فله يحنى شرح النسبة من سقوط الشرح.

[وهكذا:]

الأولى: قد ثبتت الإمام الثاني: خص التبريزي المقتطع والمعضل بما ليس في أول الإسناد، وأما ما كان في أوله فمعنى، وإسلام ابن الصلاح أهم الثانية: من مظان المعضل والمقتطع والمرسل كتاب أسنن لمحمد بن منصور؛ ومؤلفات ابن أبي عتيبة.

فروع

أحدها: الإسناد المعنى، وهو: قول، روي، قول، عن، فلا، يلفظ، عن، من غير بيان للحديث، والإخبار، والسماع.

(قيل: إنه مرسل) حتى يبين هناك.

= وجاء في هامش الموطأ: «يخالف محمد بن عبد الله - بن عتبة - معاه إذ حشرت ربح بحرية وأشياء، سمعنا، ثم حشرت ربح بن حجة الشنن، فنتك غرامة لعظم الدرر وفي إمامة فخطا أي كتبه، لواء مظهر الجاه^(١) (٢٢٦)»

(١) أخرجه مسلم (١٧١-٢٢٦)، والنسائي في الكبرى (٥٠٥-٥٠٦) رقم (١١١١٣).

(٢) زادني: قال

والصحيح أني غلبت اللغة الأولى، والله أعلم، أبويز من أمه خارج، الحديث، وإنما ذهب
والأصوب: أنه مخصص بشرط، ألا يكون متمتعاً بذلك، وبشرط إمكان إتمام بعضهم
بذلك، وفي اشتراط التوبة، ألفاظاً وظلوا الصلابة، ومعرفة بالزيادة، غلبت - خلافاً -
بأنهم لم يستمرح شيئاً من ذلك، وهو مذنب مسلم، من الاحتجاج، وأدعى الإجماع

(والصحيح الذي عليه المصل، وقوله لجدد من أصحاب الحديث والمعة والأمون: -
أنه متصل).

فإن ابن الصلاح، ولعلك أدعته المتمتعون، الصحيح في حسابهم، ودعى أبو عمرو
الداني إجماع أهل الفل عليه^(١)، وكذا^(٢) من عبد البر^(٣) يدعي إجماع أئمة الحديث عليه.

قال لعراقي: من صرح بأدعائه في مقدمة التمسيد (بشرط ألا يكون المعص) بكسر
العين (مذنباً، وبشرط إمكان إتمامه، بعضهم بمضاً، أي: له، المعص من روى عنه بلفظ
دعي^(٤)، بحيث يحكم بالاتصال، لا أن ينسب خلاف ذلك.

(وفي اشتراط ثبوت اللقاء)، وبدء الاكتفاء بإمكانه، (وظلوا لمصلحة)، وعده الاكتفاء
ثبوت اللقاء، (ومعرفة بالزيادة منه) وعده الاكتفاء، (بما صحه) - (خلافاً).

معلوم من لم بشرطه شيئاً من ذلك)، وكنتى (إمكان اللقاء، وهو هذه بالمعاصرة،
أدعى مذهب مسلم بين الاحتجاج، والندى الإجماع فيه، في حطه صحيحه، وقال: إن
الشرط ثبوت اللقاء، قول مخترع لم يسبق ثابته إليه، وأن لفظة الشائع، توافق عليه بين
أهل العلم، لاخبار قديم وحديثاً، إنه يكفى أن يشهد، كونهما في عصر واحد، وإن لم
يأت في حيز فظ، لهما اجتماعاً أو تشافهاً.

قال ابن الصلاح: رتباً قام مسلم نصر^(٥)، قال: ولا أرى هذا الحكم يستمر بعد
المتقدمين فيما وجد من حصصين من تصانيفهم، مما ذكره من مشيخهم قائلين به:
ذكر فلاذ، أو أقوال فلاذ، أي: فليس به حكم الاتصال، ما لم يكن له من شيعة إجازة.

(١) قال ابن حجر في الأكت: ٢٥٨٣/٢: قولنا أئمة الحديث من كلام، معالمة، ولا شك أن ثابته
أولاً، لأن من أئمة الحديث، بعد صف من علوم، ومن تصلاح كثير النسخ من كتابه، فالتعب
بعد، نزل عنه إلى النسخ من الأئمة^(٦)، اهـ. وأما ذلك في السيرة، فمذكور (ص/٣٤).

(٢) في الأول للقاء على ما كان، والمثلث لغوي.

(٣) قال ابن حجر في الأكت: ٥٨٣/٢: ادعى ما يقوله (كذا): لأن ابن عبد البر إنما جرم بإحسانهم
على قوله، ولا يلزم من إجماعهم على أنه من قبل المتصل، اهـ.

(٤) وذلك من صلاح رحمه الله، في نسخة صحيح مسلم، ص/١٢١: والذي ذهب إليه مسلم
هو الحسن بن علي، وما ذكره، فلا فرق بينه وبين غيره، لأنه لا قول له، لئلا يفتقد هذا العلم، على ابن عبد البر.
والبغدادي، ومبرهنا، اهـ. وانظر: شرح المثل: لأن رجب (٥٨٥-٥٨٩).

فيه. ومنهم من شرط للفناء، وخلفه، وهو قول البخاري، وابن العربي، والمحققين. ومنهم من شرط طول الصلوة. ومنهم من شرط معرفته بالرواية غلغ، وكثر في هذه الأعصار اشيع استعمال (عن) في الإجازة، فإنا قال أحدهم: (قرأت على فلان)

(ومنهم من شرط للفناء وحده، وهو قول البخاري، وابن العربي، والمحققين) من أنما هذا العلم.

قبل^(١): إلا أن البخاري لا يشترط ذلك في أصل الصحة، بل التزعم في جماعه، وابن العربي بشرطه فيها.

ومضى على ذلك السانعي في الرسالة

(ومنهم من شرط طول الصلوة) بينهم، ولم يكنف بشوت اللغز، وهو أبو العطار السعاني. (ومنهم من شرط معرفت بالرواية عنه)، وهو أبو عمرو الداني. وفنشط أبو الحسن الفاسي أن يدرأه، فإنا، حكاه ابن الصلاح قال الأعرابي: وهذا دأبل فيما تقدم من الشروط. فذلك أسقعه المصنف.

قال شيخ الإسلام: من حكم بالانقطاع مطلقاً شذذ، وبليه من شرط طول الصلوة، ومن اكتفى بالمعاصرة سهل، والوسط الذي ليس^(٢) بعده إلا اتعت مذهب البخاري ومن وافقه، وما أورد، مسم عنهم من لزوم رد المصنف دائماً لاحتمال عدم السماع - ليس بوراد: لأن المسألة مفروضة في غير المجلس، ومن عمر ما لم يسمعه فهو مفلس.

قال: وقد وجدت في بعض الأحاديث ورود (عن) فيما له^(٣) يمكن سماعه من الشيخ، وإن كان الروي سمع منه الكثير، كما رواه أبو إسحاق السبيعي، عن عبد الله بن حباب ابن الأوت، أنه خرج عليه الحرورية: ففتنوه حتى جرى دمه في الظهر، فهذا لا يمكن أن يكون أبو إسحاق سمعه من ابن حباب، كما هو ظاهر العبارة، لأنه هو المفتون.

قلت: السماع إنما يكون معترفاً في القول، وأما العمل، فالمعتبر به المتباعدة، وهذا واضح.

(وكثر في هذه الأعصار استعمال (عن) في الإجازة، فإنا قال أحدهم) (قرأت)

(١) من قال ذلك ابن كثير في «اختصار علوم الحديث» (١/١٦٩)، ورد ذلك ابن حجر والمعالي:

كما من قال ذلك صها: أنه للام على حد الصحيح فيما مضى

نظر: (المعجم) (٤/٢٧).

(٢) في أ. ما.

(٣) في أ. لا.

عن [فلان]، فمراثة. أنه زواجه بالإجازة

الثاني: إذا قال حدثت الزهري أن ابن المسيب، حدثني بكذا، أو قال: قال ابن المسيب كذا، أو فعل كذا، أو كان ابن المسيب يفعل، وشبه ذلك - فقال أحمد ابن حنبل وخامسة: لا تلحق [أن] وشبهها [أن] وشبهها [أن] بل يكون مقطوعاً حتى يبين السماع.

وقال الجمهور: فإذا كان عن، ومقطعة معمولة على السماع بالشرط المنقطع

على فلان، عن فلان، فمراده أنه رواه عن بالإجازة، وذلك لا يخرج من الاتصال.

(الثاني: إذا قال) نراوي، كماله مثلاً: (حدثنا الزهري أن ابن المسيب حدثني بكذا، أو قال) الزهري: (قال ابن المسيب كذا، أو فعل كذا، أو قال) كان ابن المسيب يفعل، وشبه ذلك - فقال أحمد بن حنبل، جماعة منهم - مما حكاه ابن عبد البر - عن ترمذي - (لا تلحق [أن] وشبهها [أن] في الاتصال، بل يكون مقطوعاً، حتى يبين السماع) في ذلك الخبر بعينه، من جهة أخرى.

(وقال الجمهور) فيما حكاه عنهم ابن عبد البر، منهم مالك (أن) كذا عن (في الاتصال)، (ومقطعة معمولة على السماع، بالشرط المنقطع): من ألفاظ، وإسناد من تلمذ.

قال ابن عبد البر: ولا اعتبار بالحروف والألفاظ وإنما هو باللفظ والجملة، والسماع والمعاينة.

قال: ولا معنى لاشتراط تبين السماع؛ لإحسانهم على أن إسهاد الاتصال بالصحابي سواء أتى فيه بـ عن، أو بـ أن، أو بـ قال، أو بـ سمعت - فكله متصل.

قال العراقي: ولما أتى بـ أن بـ عن، أو بـ قال، أو بـ سمعت - فكله متصل. قال ابن الصلاح: وحدث مثل ما حكى عن الترمذي للحافظ يعقوب بن أبي (١) في مسنده، فإنه ذكر ما رواه أبو الزبير، عن محمد بن الحنفية، عن عمير قال: أتيت النبي ﷺ وهو يصلي فسلمت عليه فرد علي السلام، ودخله مستنداً موصوفاً (٢). وذكر رواية فيس من مسند لذلك، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن (٣) الحنفية

(١) في س: أن

(٢) سقط في ح.

(٣) أخرجه أحمد (٢٢٣/١) من طريق محمد بن مسلمة عن أبي الزبير.

(٤) في ط: أبي

أن عمارة من النبي ﷺ وهو يصلي^(١)، يجعله مرسلاً من حيث كونه قال: إن عمارة فعل، ولم يقل عن عمارة، انتهى.

قال العراقي: ولم يقع عمن مقصود بعقوب، ويبان ذلك، أن ما فعله بعقوب هو صواب من الفعل، وهو الذي عليه حمل الناس، وهو لم يجعله مرسلاً من حيث نطقه؛ بل من حيث إنه لم يستند حكاية القصة إلى عمارة، وإلا لقل قال: إن عمارة، قال: مررت، لما جعله مرسلاً، فلما أتى بلفظ: إن عمارة مرة، كان محمداً هو الحاكى لقصة لم يدركها؛ لأنه لم يدرك مرور عمارة بالنبي ﷺ، فكان على ذلك مرسلاً.

قال: والفاصله أن الراوي إذا روى حديثاً فيه^(٢) قصة أو واقعة، وإن كان أدرك ما رواه أن حكى قصة وقعت بين النبي ﷺ وبين بعض الصحابة، والراوي لذلك صحابي أدرك تلك الواقعة - فهي محكوم بها بالانصاف، وإن لم يعلم أنه شاهدها، وإن لم يدرك تلك الواقعة، فهو مرسل صحابي. وإن كان الراوي ناهياً فهو منقطع وإن روى التابعي عن الصحابي قصة أدرك وقرعها - فمتصل، وكذا إن لم يدرك وقوعها ولكن استدلها له، وإلا فيمنع.

قال: وقد حكى اتفاق أهل التمييز من أهل الحديث على ذلك - من المؤلفين.

قال: وما حكاه ابن الصلاح: قيل عن أحمد بن حنبل من أن «عن» و«أن» كساً سواء - شراً^(٣) - أيضاً على هذه القاعدة: فإن الخطيب رواه في الكفاية بسنده إلى أبي داود قال: سمعت أحمد قيل له: إن رجلاً قال: قال عروة: إن عائشة قالت: يا رسول الله، وعن عروة عن عائشة سواء، قال: كيف هذا سواء؟ ليس هذا سواء.

بلما فرق أحمد بين اللطيفين؛ لأن عروة في اللفظ الأول لم يستند ذلك إلى عائشة، ولا أدرك القصة، فكانت مرسلة، وأما اللفظ [الثاني]، فأستدل ذلك إليها بالعمية، فكانت متصلة، انتهى.

[تنبيه] كثر استعمال «أن» أيضاً في هذه الأعصار في الإجازة، وهذا وما تقدم في «عن» في الحاشية، أم المعارضة فيستعملونها^(٤) في السماع والإجازة معاً، وهذا انفرعان

(١) أخرجه السنن في الترمذي (٢٥٢/١) عنه (١١١١) من طريق أبي نعيم عن سعد بن عطاء عن محمد بن عيسى عن حماد بن أسد: أنه سأل علي بن رسول عن القصة، وهو يصلي مرة عليه...، مراده مرسلاً.

(٢) في طه في

(٣) في أ: ترك

(٤) في ج: فيستعملونها

الترابع : إذا روي بعض الثقات المصنفين الحديث مرسلاً ومغضًهم متصلاً، أو
مغضًهم مرفوعاً ومغضًهم مرفوعاً، أو أرسله هو وزعمه في وقت، أو أرسله وزعمه في
أما ما عزم البخاري لبعض شيوخه بصحة فقال «فلان»، وأراد «فلان»، أو «بحر
فلان»^(١)، وأصح ذلك - فليس حكمه حكم الثقات عن شيوخ شيوخه، ومن فقههم
على حكمه حكم المصنفين من الأئمة السابقين، ولسلامة من التباس، كذا^(٢) حرم به
ابن الصلاح.

قال: ولينبغي من بعض المتأخرين من المصنفين أنه حمله فسمّا من المصنفين ثانياً،
وأصح إليه نوع البخاري : «قال لي فلان»، وأراد «فلان»، فوصف كل ذلك بأنه عيب.

قال العراقي : وما جزم به ابن الصلاح هنا^(٣) هو «مروى»، وقد حذف ذلك في نوع
التصحيح، فجعل من أمثلة التعليق قول البخاري : «قال عفا كذا»، وأصل التعليق كذا،
وهما من شيوخ البخاري، والذي عليه عمل غير واحد من المتأخرين : كذا «دقيق العبد»
والعبد أن لذلك حكم العبد.

قال ابن الصلاح هنا : وقد ذكر أبو حمزة من حماد بن أبي موسى وهو أعرف
بالبخاري : كل ما قال البخاري «قال لي فلان»، أو «قال كذا» فهو مرفوع ومروى
وقال غيره : المعتمد في ذلك ما حققه لخطيب من أن «قال كذا» ليس «مرفوعاً» فإن
الاصطلاح فيها مختلف : فبعضهم يستعملها في السماع «النبأ» كحجاج بن موسى
الصبغي الأعور، وبعضهم بالنعكس لا يستعملها، لا سيما لم يسمعه «تقاً» وبعضهم
ناره كذا ونارة كذا كالبخاري : «قال يحكم عليها بحكم مطر»
ومثل «قال» : «ذكر»، استعمالها أو قرأ في في السماع، ثم يذكر سماعاً فيما سمع
من شيوخه في جميع الكتاب.

أنبيه : فرق ابن الصلاح، والمصنف أحكاماً فله عزم وذكر بعضه هنا، وهو حقيقة،
وبعضه في نوع التصحيح، وهو حكمه، وأحسن من صنعهما صريح العراقي حيث جمعهم
في مكان واحد في نوع الصحيح، وأحسن من ذلك صريح ابن جماعة حيث أفرد نوع
مستثنى هنا.

(الترابع : إذا روي بعض الثقات المصنفين الحديث مرسلاً، وبعضهم متصلاً، أو
بعضهم مرفوعاً، وبعضهم مرفوعاً، أو أرسله هو، وزعمه في وقت، أو أرسله وزعمه في
وقت) آخر.

(١) سقط في ح

(٢) في ح - كذا

(٣) مر أ - ح - روا

وَأَمَّا - فَالصَّحِيحُ أَنَّ الْحُكْمَ يَنْسِلُ وَضِلَّةً أَوْ رَفْعًا، سَوَاءً كَانَ الْمُخَالَفُ قَدْرَ ضَلَاةٍ أَوْ تَكْتَرٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ بِلَاغٌ نَفْعٌ، وَهِيَ مَقْبُولَةٌ

(فالسحيح) عند أهل الحديث والفقه (أو الأصول) (الحكم ليس وصله، أو رحمه، سواء كانا لمختلف له مثله) في الحفظ والإنقاذ، (أو أكثر) منه! (الآن قلنا) أي الرفق، والحرص (زيادة نفع، وهي مقبولة) على ما سيأتي.

وقد سئل البخاري عن حديث: «لا تكاح إلا بولي»^(١)، وهو حديث اختلف فيه على أبي إسحاق السبيعي فرواه شعبه والنسائي عنه، عن أبي بردة عن النبي ﷺ مرسلاً، ورواه إسماعيل بن عيسى في صحيحه، عن جده أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى مرسلاً، فعلم البخاري لمن وصفه^(٢)، وقال^(٣): «الرياسة من الثقة مقبولة»، هذا مع أن من أرسله شعبة وسفيان، وهذا حلال في لحظنا والاتفاق.

وقيل: لم يحكم البخاري بذلك لعدم البرادة، بل لأن لحظاق المحدثين بخلاف آخر، وهو الرجوع في ذلك إلى تفرق دون الحكم بحكم مطرد، وإنما حكم البخاري لهذا الحديث بالوصل؛ لأن الذي وصله عن أبي إسحاق مضع: منهم إسرائيل حفيده، وهو أثبت الناس في حديثه، لكثرة معارسته له، ولأن شعبة وسفيان سمعاه منه في مجلس واحد؛ بدليل رواية الطيالسي في مسنده قال: حدثنا شعبة قال: سمعت سفيان الثوري يقول لأبي إسحاق: أحدثت أبو بودة عن النبي ﷺ؟... فذكر الحديث، فوجعا كأنهما واحد، فإن شعبة بما رواه بالنسب على أبي إسحاق بقراءة سمعاه، وحكم الترمذي في

(١) إسماعيل أحمد (١٣٩٤/٤)، ٤١٣، ٤١٨، وفي دار (٢٠٨٥)، ولازمدي (١٩٩٦)، وفي مجلة (١٩٨٦)، وأبو يحيى (٧٢٢٧)، وفي حبال (١٩٧٧)، ١٠٧٨، ١٠٨٣، ١٠٩٠، وفي البحار (١٩٩٦)، ٧٠٣، ٧٠٤، والرافضي (٢٢١/٢)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٩٩٣)، وفي المزمع (١٩٩٤/٢)، وفيه (١٩٧٧)، ١٠٨، ١٠٩، من طرق عن أبي إسحاق إسماعيل بن

أمر أربعة من أهل مرسى الأشترى مرسىغا

(٩) مائة ألفين مائة عشرين ألفاً وثمانمائة (١٠٨٢٠٠)

(۳) **الاسر الکبریٰ** : (۱۰۸/۷۲)

وقال ابن الجوزي في المغنم (١/١٥٦): «أمر للصحة في الحق وأصول»

لكن هذا منيذ بالقرآن عند المحدثين كما يأتي من سمعت في باب الثقات^١ فرجعه. وسألني الأستاذ إلى ذلك من بعض.

رقم علق بن روح على كلام البخاري الذي هنا بقوله: قوله الحكيم إن صحبتك لباس مرءاه
التي تلبسها هي هذا الحديث؛ وإلا فمن ناس كتب البخاري نس له قطعاً أنه لم يكره يروي أن زياداً كل
ثقة في الإسناد فهو له. اهـ.

الظفر: «شعر العظمية لآمين وجب (٦/١٣٨).

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: الْحُكْمُ لِمَنْ أُرْسِلَ لَوْ وَقَعَهُ، قَالَ الْخَطِيبُ: وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْمُحَدِّثِينَ، وَعَنْ نَفْسِهِمْ الْحُكْمُ لِلْأَكْثَرِ، وَيَنْصِبُهُمُ لِلْأَخْطِطِ، وَعَلَى هَذَا لَوْ أُرْسِلَ لَوْ وَقَعَهُ الْأَخْطِطُ لَا يَفْذَحُ الْوَصْلَ وَالرَّفْعَ فِي عِدَالَةِ رَاوِيهِ.
وَقِيلَ: يَفْذَحُ فِيهِ وَصَلُهُ مَا أُرْسِنَهُ الْخُطْبُ.

جاءه بأن رواية الذين وصلوه أصح.

قَالَ: لَأَنْ سَمِعَهُمْ مِنْ نِي أَوْقَاتٍ مُخْتَلَفَةٍ، وَشَعْنٌ^(١) وَسَفِيَانُ سَمِعَاهُ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ، وَبِأَيْضٍ: سَفِيَانُ ثُمَّ يَقُولُ لَهُ: وَلَمْ يَحْدِثْ لَهُ أَنْ يَرُدَّهُ إِلَّا مَرَّةً، وَكَانَ سَفِيَانُ قُلُوبَ لَهُ- أَسَمِعْتَ الْحَدِيثَ مِنْهُ؟ فَقَصِدَهُ إِنْ هُوَ السَّوَابُ عَنْ سَاعِدِ لَهُ، لَا يَزِيدُ رَوَايَتَهُ لَهُ (وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: الْحُكْمُ لِمَنْ أُرْسِنَهُ، أَوْ وَقَعَهُ، قَالَ الْخَطِيبُ: وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْمُحَدِّثِينَ^(٢)).

وعن بعضهم الحكم لأكثر).

وَعَنْ (بَعْضِهِمْ) الْحُكْمُ (لِلْأَخْطِطِ، وَعَنِ هَذَا) الْقَوْلُ (لَوْ أُرْسِلَ، أَوْ وَقَعَهُ) الْأَخْطِطُ لَا يَفْذَحُ الْوَصْلَ وَالرَّفْعَ فِي عِدَالَةِ رَاوِيهِ، وَمُسَدَّدٌ مِنَ الْحَدِيثِ عَنِ الَّذِي أُرْسِلَ (وَقِيلَ): يَفْذَحُ فِيهِ وَصَلُهُ مَا أُرْسِنَهُ، أَوْ وَقَعَهُ مَا (الْحَدِثُ).

رَوَّحُ الْأَصُولِيَّةِ- فِي تَعَارُضِ ذَلِكَ مِنْ وَاحِدٍ فِي أَوْقَاتٍ - أَلِ الْحُكْمُ لِمَا وَقَعَ مِنْهُ أَكْثَرُ: فَإِنْ كَانَ الْوَصْلُ، أَوْ الرَّفْعُ أَكْثَرُ - قَدِمَ، أَوْ صَدَّقَ بِكَذَلِكَ.

فَلَمْ يَبْقَ عَلَيْهِمْ مَا إِذَا اسْتَوَى. بَأَنَ وَقَعَ كُلُّ مَنَّهُمَا فِي وَقْتٍ فَفَعَلَ، أَوْ وَقَبْنِ فَفَعَلَ.

(فَالْقَائِدُ): قَالَ السَّوَادِيُّ: لَا تَعَارُضُ بَيْنَ مَا وَرَدَ مَرَّةً وَفَرَاغًا مَرَّةً، وَمَوْقُوفًا عَلَى الصَّحَابِيِّ أُخَرَى: لِأَنَّهُ يَكُونُ^(٣) فَذَرٌّ وَأَقْنَى لَهُ.

(١) نِي: إِنْ كَانَ شَعْنٌ.

(٢) قَالَ ابْنُ وَهْبٍ فِي تَرْجُومَتِهِ (٢٣٧/٢٤): وَقَدْ سَمِعْتُ فِي ذَلِكَ الْحَاضِرِ أَبُو يَكْرَ الْخَطِيبُ مَعْنَاهُ عَسَى أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْهُ فِي مَجْلِسِ الْأَنْبِيَاءِ، وَقَدْ سَمِعْتُ مِنْ أَحَدِهِمَا مَا حُكِمَ فِيهِ بِهَذِهِ دُكْرُ الرِّبَايَةِ فِي الْإِسْتِزَارِ وَتَرْكِهَا، وَالَّذِي لَهُ حُكْمٌ فِيهِ مَرَّةً لِيَزِيلَهُ وَفَدَمَ لَتَرْكِهَا.

لَمْ يَدِ الْخَطِيبُ شَائِعًا، فَذَكَرَ فِي كِتَابِ «الْكُفَايَةِ» لِلنَّاسِ مَقَادِمَ فِي احْتِلَالِ الرُّوَّةِ فِي بَرَسَالِ الْحَدِيثِ رَوَاهُ، كَمَا لَا يَتَرَفَّعُ مِنْ أَحَدٍ مِنْ مُتَقَدِّمِي تَحْقِيقِهَا، إِنَّمَا هِيَ مَأْخُودَةٌ مِنْ كُنْهِ الدُّعَايَةِ، ثُمَّ يَبْقَى اسْتِخْرَافُ الْإِزْدَادِ مِنَ الثَّلَاثَةِ فَكُلُّ مُصَافٍ، كَمَا حَصَرَ الْمُتَكَلِّمُونَ وَكَثِيرٌ مِنَ الْمُتَقَفِّهَاءِ، وَهَذَا مُخَالَفٌ لِمَعْنَاهُ فِي كِتَابِ «تَحْقِيقِ الرِّبَايَةِ».

وَقَدْ عُلِفَ تَعْرِيفُ فِي كِتَابِ «تَحْقِيقِ الرِّبَايَةِ» بِبَعْضِ سَحَابَتِي لِقَطْعِهِ، وَطَمَعُ فِيهِ السَّوَابُ لَهُمْ فِي كِتَابِ «الْكُفَايَةِ» إِذَا.

(٣) فِي ب: لِأَنَّهُ يَكُونُ.

تقليد النسوية، معناه بذلك ابن القبطان، وهو شر أفساده؛ لأن الثقة الأولى قد لا يكون معروفًا بالتقليد ويحده الواقع على السند كذلك بعد النسوية، قد رواه عن ثقة آخر؛ فبحكم له بالصفة، وفي غرور شديد، ومن اشهر بفعل ذلك بقية بن ابراهيم.

قال ابن أبي حاتم في المحلل: سمعت أبي، وذكر الحديث الذي رواه إسحاق بن راهويه، عن يفيعة: حدثني أبو وهب الأسدي، عن مافع، عن ابن عمر - حديث: «لا تحمدوا إسلام النمر»، حتى تمروا عفة رابه^(١)، فقال أبي: هذا الحديث له علة قل من بينهما، روى هذا الحديث عبيد الله بن عمرو، عن إسحاق بن أبي فروة، عن مافع، عن ابن عمر، وعبيد الله كنية: أبو وهب، وهو أسدي، فكنهه بقية، ونسب إلى بني أسد لكي لا يفضن له، حتى إذا ترك إسحاق لا يفتنى له، فقل: وكال بقية من أفضل الناس لهذا.

ومن عرف به - أيضا الوليد بن مسلم. قال أبو سير: كان يحدث بأحاديث الأوزاعي من الكفاين، ثم يدلسها عنهم.

وقال صليح جزرة: سمعت الهيثم^(٢) بن خارعة يقول: قلت لوليد، قد أفصلت حديث الأوزاعي، قل: كيف؟ قلت: ثروي عن الأوزاعي عن مافع، وعن الأوزاعي عن الزهري، وعن الأوزاعي عن يحيى بن سعيد، وعبرك بدخل بين الأوزاعي وبين مافع عبد الله بن عامر الأسلمي، وبينه وبين الزهري ثباتهم قوة^(٣)، إنما حملت على هذا^(٤)، فقال: أجل^(٥) الأوزاعي أن يروي عن مثل هؤلاء، قلت: إذا روى [الأوزاعي]^(٦) عن هؤلاء وهم ضعفاء أحاديث منابر، فأسقطتهم أنت، وصبرتها من رواية الأوزاعي، عن الثقات - ضعف الأوزاعي. فلم يلبث أبو ثولي.

قلت انخضب: وكان الأصغر، وصفان الثوري بفعلان مثل هذا.

قال التلاني: وبالجملة فهذا النوع أفضل أنواع التقليد مطلقًا، وشرها.

قال العراقي: وهو قدح قيس لعدم فقه.

وقال شيخ الإسلام: لا شك أنه جرح، وإن وصف به الثوري والأعمش، فلا اعتدال

أنهما لا يفعلاه إلا في حق من يكون ثقة عندهما ضعيفًا عند غيرهما.

(١) على الحديث (١٤٤/٣) رقم (١٩٥٧).

(٢) م. أ. ثباتهم

(٣) م. ج. ابن مرة.

(٤) سقط م. ج.

(٥) في ج. أنبل.

(٦) سقط م. ج.

قال: ثم إن القطان إنما سماه تسوية، بدون لفظ التدليس، فيقول: سواء فلان، وهذه تسوية، والقدماء يسمونه تجويداً، فيقولون: جوده دلال، أي: ذكر من فيه من الأجود، وحذف غيرهم.

قال: والتحقيق أن يقال: متى قيل: «تدليس التسوية»، فلا بد أن يكون كل من لفظ اللفظ حدثت بينهم، والمسايط هي ذلك الإسناد، قد احتج الشخص منهم بشيخ شيخه في ذلك الحديث. وإن قيل: «تسوية» بدون لفظ «التدليس» لم يحتج إلى احتجاج أحد منهم بمن فوّده، كما فعل مالك؛ فإنه لم يقع في التدليس أصلاً، ووقع في هذا فإنه يروي عن نوره عن ابن عباس، ونور لم يلقه، وإنما يروي عن عكرمة عنه، فأسقط عكرمة، لأنه غير حجة عند، وعلى هذا يفارق المضطع بأن شرط السانط ما أن يكون معبّاه، فهو مقطوع صانع.

ثم زعم شيخ الإسلام تدليس لمطف، ومثله بما فعل هشيم، فيما نقل عنه الحاكم، والمخطيب، أن أصحابه قالوا له: تريد أن نحدثنا اليوم شيئاً لا يكون فيه تدليس، فقال: خذوا، ثم أملى عليهم مجلساً يقول في كل حديث من: حدثنا فلان وفلان، ثم يروي السند والمتن، فلما فرغ قال: هل دلست لكم اليوم شيئاً؟ قالوا: لا، قال: ملئ، كل ما قلت به: «وفلان» فإني لم أسمع به.

قال شيخ الإسلام: وهذه الأنعام كلها يشتملها تدليس الإسناد، فاللأن ما فعله من الإصلاح من تشبيه قسمين فقط.

قلت: ومن أفساده -أيضاً- ما ذكر محمد بن سعد عن أبي حفص عمر بن علي المعظمي: أنه كان يذلس تدليساً شديداً، يقول: سمعت، وحدثنا، ثم يكتم، ثم يقول هشام بن عروة، الأعشى.

وقال أحمد بن حنبل: كان يقول: «حاج سمعت، يعني: حدثنا آخر».

وقال جماعة: كان أبو إسحاق السبيعي يقول: ليس أبو عبيدة ذكره، ولكن عبد الرحمن ابن الأسود، من أبيه؟ فقول: «عبد الرحمن» تدليس يروم أنه سمعه منه. وقسم الحاكم إلى ستة أقسام:

الأول: قوم لم يبرروا بين ما سمعوه، وما لم يسموه.

الثاني: قوم يذلسون، فإذا وقع لهم من نفع عنهم ويبلغ في سماعاتهم ذكروا له، ومثله بما حكى ابن خشرم عن ابن جينة.

الثالث: قوم ذلسوا عن مجهولين لا يدري من هم؟ ومثله: ما روي عن ابن المنيني قال: حدثني حسين الأشقر: حدثنا شعيب بن عبد الله، عن أبي عبد الله، عن يونس قال: بئ عبد علي... وذكر كلاماً. قال ابن المنيني: فقلت لحسين: معن سمعت هذا؟

الثاني : قد يسمى الطَّبِيعُ ، بِأَن يُسَمَّى شَيْئاً ، أَوْ يُكْتَفَى ، أَوْ يُسَمَّى ، أَوْ يُصِفُهُ بِمَا لَا يُدْرِكُ .

أَفَ الْآوَالَىٰ فَتَكُونُوا جِدَاءً مُّذَمِّيًا أَنْفَرُ الْعُلَامَةِ، ثُمَّ قَالَ مَرْيَمُ بَيْنَهُمَا مِنْ عُرْفِهِ بِه ضَارِ
مَعْنَاهُمْ وَخَا مَزْدُونَ التَّوَلَّى فِيهِ عَلَى السَّمْعَانِ

يقول: حدثني شعب^(١)، عن أبي عبد الله، عن يوفى، قال: كنت في منى، فحدثني بهذا؟
 فقال: أبو عبد الله الجندب^(٢)، فقال: نعم؟ قال: عن حماد بن عمار، قال: كنت في منى،
 فحدثني: من حديث بهذا؟ قال: يعني عن فرقد السحبي، عن يوفى، فإذا هم قد دلس
 عن الأئمة، وأبو عبد الله مجهول، وحماد لا يدرى من هو؟ ويضعه عن فرقد، وفرقد لم
 يترك يوفى.

الرابع - قوم دلسر عن قوم سمعوا منهم الكثير، وربما فاتهم الشيء عنهم، فليسوا
الخامس - قوم رويوا عن النبي ح - يروهم، يقولون: فاك، فلا تأكل، فحمله ذلك عنهم
عليه السلام، وليس بشيء من ذلك

قال المؤلف: وهاء الخمسة كلها - احقة تحت تاليس الإسماء، وذكر السادس، وهو تاليس السجود الأسمى.

القسم (الثاني) : تولى من الفصول : ماذا يعني شجرة ، أو مكعب ، أو مستطيل ، أو مربع ، وما
(١٠٠٠)

قال شيخ الإسلام: ويذكر في هذا القسم المسومة بأن بعض منبغ شيعة بذلك.
(ألم) «فهم» الأول فمكروه جداً، فله أكثر العلماء، وبالغ نسبة في ذمه، فقول لأن
زني أحب إلي من أن أفسد.
وقال التذليل: أنه الكذب

قال ابن الصلاح: وهذا من إخراج محمول على المصلحة في الترجيح عنه والتخفيف.
(ثم قال يرين منهم) من أهل الحديث والمجاهدين (من غرو) أي عاروا عروضا مردودا
للمروءة^{١٣} مطلقا (أول من السامع).

وَأَمَّا الْفُلُ فَأُرْسِلَتْ بِرَحْمَةٍ مِنَّا لِيُبَيِّنَ مَا بَيْنَ أَيْمَانِهِ هَذِهِ وَأَيْمَانِ ذُو الْأُنْثَىٰ هَذِهِ ۚ

(۴) فی آیه الحکم ربی

[illegible]

والصحيح التفصيل: فما رواه بلفظ مختل لم يُسن فيه استماع فراسل، وإنما ثبت فيه: «فتبينه فيه» و«حدثنا» و«أخبرنا» و«سألهما» - فتعول مخرج به وفي الصحيحين وغيرهما من هذا الضرب كثير: كفتادة، والسقيتين، وغيرهم. وهذا الحكم حذر فيمن نزل مرة، وما كان في الصحيحين وشبههما من الضالين (وعن) مفعول على ثبوت السماع من جهة أخرى.

وقال جمهور من يقلل المرسل. يقلل مطلقاً. حكاه المحطبة. ونقل المصنف في شرح المذهب الاتفاق على رد ما عتق بقا للبهني، وابن عبد البر محمول على اتفاق من لا يفتح بالمرسل. لكن حكى ابن عبد البر عن أئمة الحديث أنهم قالوا: يقبل تدليس ابن عبيد؛ لأنه إذا وثق أحوال على ابن جريج، ومعه، ومضاهما ورجحه ابن حبان قال: وهذا شيء ليس في الدنيا إلا لسيدان بن عبيد. فإنه كان تدليس، ولا يدلس إلا عن ثقة متقن، ولا يكاد يروى له خبر تدليس فيه، إلا وثقه بين سماعة، من ثقة، مثل ثقة ثم مثل ذلك سر سبل كبار التابعين، فقام لا يرسلون إلا عن صحابي.

وسبغ إلى ذلك أبو بكر البيهقي، وأبو الفتح الأزدي، وعادة للبرار: من كان يدلس من الثقات، كان تدليس عند أهل العلم مقبولاً. وفي الدلائل لأبي بكر الصيرفي: من ظهر تدليس عن غير الثقات، لم يقبل خبره حتى يقوى حديثي، أو سمعت.

فعلى هذا، هو قول ثالث مفصل عبر التفصيل الأتي قال المصنف كابن الصلاح: وغيرنا للأكثرين، منهم الشافعي، وابن العربي، وابن معين، وآخرون. (والصحيح التفصيل: فما رواه بلفظ مختل لم يسن فيه السماع، فرسل) لا يقبل، (وما بينه فيه، كسمعت، وحدثنا، وأخبرنا، وشبهها - فتعول مخرج به، وفي الصحيحين، وغيرهما من هذا الضرب كثير: كفتادة، والسقيتين، وغيرهم؛ كعبد الرزاق، والوليد بن مسلم؛ لأن الثنايس ليس كذا، وإنما هو صواب من الإيهام. وهذا الحكم خارج) كما نص عليه الشافعي (فيمن دلس مرة واحدة).

(وما كان في الصحيحين، وشبههما) من الكتب الصحيحة، (عن لمدلسين يرفقون) - محمول على ثبوت السماع (من جهة أخرى)، وإنما اختار صاحب الصحيح طريق العتمة على طريق التصريح بالسماع، لكونها على شرطه دون تلك.

وأما الثاني فكراهته أخف، وسببها نوع غير ظريفي، وهو قوله، وإخذه، أنه لا في كراهته بحسب عرضه، يكون لتغير اسمه ضعيفا، أو ضيقا، أو متأخر الوفاة، أو يمنع منه كثير، فأنهى من تكراهه على ضرورة، ويستحق الخطب وغيرها بهذا.

وقيل بعضهم تفصيلا آخر، فقال: إن كان أحاديثه على التماس فغصة المصنف فخرج، لأن ذلك حرم وغفر، وإلا فلا.

(وأما القسم الثاني، فكراهته أخف من الأولى، أو سببها نوع غير ظريفي مدونه) علم السامع: فتقول أي تكلم من محمد - أحد تلميذ الفراء - حدثني عبد الله بن أبي عبد الله، يريد أن تكلم من أبي داود السجستاني، وأنه تصحح المعروف عنه، وأمرني أيضا، لأنه قد لا يعقل له، فيحكم عليه بالجهالة.

(وتختلف الحال في كراهه بحسب عرضه، وإن كان ذلك هو المعيار^(١) اسمه ضعيفا؟) يبدئه حتى لا يظهر روايته عن الضعفاء - فهو شر هذا القسم، والأصح أنه ليس بمرجوح.

وحزم من تصحيح في العدة بأن من فعل ذلك لكونه شيخه غير أنه عند السامع، فغيره ليقلها غيره - يجب، ألا يفتل حيزه، وإن كان هو يحفظ فيه الثقة، فقد غلط في ذلك^(٢)، ليعوا أن يعرف غيره من حرجه ما لا يعرفه هو.

وقال الأندلسي: إن معه تصحيحه فخرج، أو ضعف حجه أو لا متلافهم في قبول روايته فلا.

وقال ابن اسمعيل: إن كان بحيث لو عقل عنه لم يبه فخرج، وإلا فلا.

ومع بعضهم إطلاق اسم التامس على هذا، يرى الذهبي في المصطلح، من محمد ابن رافع، قال: قلت لأبي عمر: كان الثوري يذلس؟ قال: لا، قلت: أنيس؟ قال: ذحل كونه بعينه أن أهلها لا يكسبون حديث رجل، قال: حديثي رجل، وإذا فوجده الفرجل بالاسم كناه، وإذا عرف بالكنية سمه؟ قال: هذا نرس أنيس سلس.

(أو: لكونه (صغيرا) في السن، أو متأخر الوفاة) حتى يشارك فيه من هو دونه - فالأمر فيه سهل.

(أو سمع منه كثيرا، فاشع من تكراهه على صورة) واحدة، إيهما بكثرة الشيوخ، أو امتثالا في العبارة - فسهل أيضا، (أو) قد (يسمح المخطيب وغيره) من الرواة الضعفين (بهذا).

(١) في س. فغير.

(٢) سقط في ح.

النوع الثالث عشر: الشاذ

هو سند الشافعي وجاهته بين علماء البخاري ما زوى الثقة مخالفاً لرواية الناس
لا أن مروى ما لا زوى مثله قال الخليلي: والذي عليه حفاظ الحديث أن الشاذ
ما ليس له إلا إسناد واحد يشذ به ثقة أو غيره، فما كان عن غير ثقة فمذرواً.

إنبيهاً من أقسام التلخيص ما هو عكس هذا، وهو إعطاء شخص اسم آخر مشهور
تسببها، ذكره ابن السكيت في جميع الجوامع. قال: كقولنا أخبرنا أبو عبد الله الحافظ
بعضي للشيء تسبباً بالشيء، حيث يقول: ذلك يعني به الحاكم

وأما إيهام اللقي والبرقة كحديثنا من وراء البحر، يومئذ سمعنا، ومريد نهر عيسى
ببغداد، أو الحيرة بمصر^(١)، وبس ذلك يجرح قطعاً؛ لأن ذلك من المعارض لا من
الكلب؛ حله الأتني في (الحكام، وإس دققي العبد في الأخراج.

فائدة: قال الحافظ: أهل البحار، والجرس، ومصر، والعوالي، وحراسان، والجمال،
ومسها، وبغداد، وخراسان، وما وراء النهر؛ لأنهم أحياناً من تشبه علواً.

قال: وأكثر الحديثين تدليساً، أهل الكوفة، وغير يسير من أهل البصرة.

قال: وأما أهل بغداد فلهذا يذكر عن أحد من أهلها الشافعي، إلا أبي بكر محمد
ابن محمد بن سليمان البغدادي الواسطي، فهو أول من أحدث التلخيص بها، ومن ذلك
من أطلق إماماً تبعه في ذلك.

وفد أورد انخعيب كتاباً في أسماء المعلمين، ثم ابن عساكر.

فائدة: استدال على أن التلخيص غير حرام بما أخرجه ابن عدي عن الثوري قال: لم يكن
فيما عاصر يومئذ إلا لعقد. قال ابن عساكر: قوله «فقيه» يعني مسلمين؛ لأن
البراء ثم يشهد بذلك.

(نوع الثالث عشر: الشاذ^(٢))

هو عند الشافعي، وجماعة من علماء الحجاز: ما زوى الثقة مخالفاً لرواية الناس،
لا أن يروي ثقة (أ) لا يروي غيره (ب). هو من ثقة كلام الشافعي.

(قال) الحافظ أبو يعلى (الخليلي) والذي عليه معاط حديث، أن الشاذ ما ليس له
إلا إسناد واحد، يشذ به ثقة، أو غيره، فما كان (عن غير ثقة مرسوك) لا يغفل،

(١) إجماع: «المنع» لأن الملقن (١٥٩/١)، والكتب (١٥٩/٢) حرم (١٥٩/٣).

(٢) في «المعركة» للذهبي (ص ١٢) «الشاذ هو ما خالف رواية الثقات، أو ما انفرد به ما لا يحتمل
حالة قرن فرداً. اهـ.

بأن كان على نفعه توقف به ولا يُخضع له. ولأن الخليفة هو ما انفرد به بفتح رئيس
لما أحسن التصريح.

ولما ذكرناه مُشْكِلٌ لأنَّه يُعَدُّ لِعَدَالِ الصَّاهِجِ كَحَدِيثِ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»

(وما كان على نفعه توقف به، ولا يحكم به)

فجعل إنشاء مثلثي التمرد - لا مع إنشاء المحاكم

أولئك الحاكم. هو ما انفرد به نفعه وكس له نفعه (متابع) لذلك التفة

قال: ويغدير المعلن بأن ذلك وقف على سببه الزيادة على سببه فلوهم به، والشد له

يوقف فيه على عنه كذلك

فجعل لشك فرد التفة: فهو أحسن من قول الخليلي.

قال شيخ الإسلام: وبقي من كلام حاكمه. وبفتح في نفس الملك أنه عليه. ولا إذا

على إقامة الدليل على ذلك، قال: وهذا التقيد لا بد منه. فإن رسماً بغير المعالي من

هذه الجهة، قال: وهذه - على هذا - أدق من المحلل. كثير: فلا يمكن من الحكم به

إلا من مارس الأمر غاية إحصاءه، وكان في ما يروى من الفهم الناقب، ودرج الخدم من

الصناعة

فقلت: ولعمري ثم يفرقه أحد بالتمسك به، وهو أوضح من ذلك ما أخرجه في المستدرک

من طريق عميد^(١) من غلام الخميني، عن علي بن حكيم، عن شريك، عن عطاء

ابن مسلك، عن أبي الفصح، عن ابن عباس قال: «إني كنت أوصي بني كعبكم، وأدم

كأدم، ونوح كنوح، وإبراهيم كإبراهيم، وموسى كعيسى^(٢)». وقال: صحيح الإسناد

ولم أزل أعجب من تصحيح الحاكم له، حتى رأيت البيهقي^(٣) والبيهقي^(٤) تصحيحه.

ولكنه شاذ بغيره.

قال سميني: - كذا في الصلاح - (وما ذكرناه، أي الخليفة، والحاكم: المشكك^(٥)).

فإنه يفسر (بأنفراد العدل الفاسط) بالمعنى: لا تخفى. رسماً لأعمال بالنيات^(٦)، حتى

حديث فرد: نفرد به غير من السبيحة، ثم عدسة عنه، ثم معناه: من إبراهيم عن علقمة.

ثم هه يحيى بن سعيد.

(١) في ٣ ص

(٢) شرح الحاكم ١٢٤٣، البيهقي في الألبان والصدقات، ص ٢٦٠، والهيدي وابن أبي عمير، ص ١٢٠

في كتاب المصنف ١٢٤٣

(٣) تقدم من الجزء الأول.

زانهي عن بيع الولاء، وغير ذلك وما في التصحيح، والتصحيح المنعيل:

(١) كحديث (الذي عن بيع الولاء) وحيث: نورد به عبد الله بن دينار عن ابن عمر^(١) (وسير ذلك) من الأحاديث الأفراد (مما) أخرج (في) كندى (التصحيح). كحديث مالك، عن الزهري، عن أسد، أن النبي ﷺ دخل مكة وعاشي أمه أمه^(٢)، نورد به مالك، عن الزهري.

فكل هذه مختصة في التصحيح مع أنه ليس لها إلا إسناد واحد، فنورد به نقلاً. وقد دل مسلم^(٣): الزهري نحو تسعين حرف برويه، ولا يشاركه فيه أحد بأسانيد غيبه^(٤).

قال ابن الصلاح: فهذا الذي ذكرناه، وبغيره من مذاهب أمه لحديث، بين لك أنه ليس الأمر في ذلك على الإطلاق الذي قاله، وحيث ذلك تصحيح التصحيح:

(١) أخرجه البخاري (٢٥٣٥، ١٧٤٦)، ومسلم (١٥٠٦، ١١٦٦)، وغيره. ما، مسلم، الناس كلهم يحال عن هذا ما يروى في هذا الحديث.
(٢) أخرجه مالك في الموطأ (٤٣٢/١) وفي (١٩٦١)، ومن طريق أبي حنيفة (١٢٢٢)، وأحمد (٣/١٠٩، ١٦٤، ١٨١، ١٩٥، ٢٦٤، ٢٦٦، ٢٦٦، ٢٦٦)، وسنن أبي (١٤٤٦، ١٤٤٦، ١٤٤٦)، ومسلم (١٤٤٦، ١٤٤٦)، وأبو داود (٢٦٨٥)، وأبو حنيفة (٢٠٠/٥)، وأبو حنيفة (٢٠٠/٥).

(٣) صحيح مسلم (١٢٦٨/٣) بعد حديث رقم (١٩١٧-٥)، وفي حديثه مكان «أخرجه». (٤) قال ابن رجب في شرحه (١٥٨/٢) «يمكن تلام تحليل في نورد التصحيح، والتصحيح في اصطلاح أهل هذا العلم، حجة عن دون الأئمة واحتفاظ، وقد يكون فيهم الثقة وغيره، أما ما نورد به الأئمة واحتفاظ فقد سمعنا الحلبي يروى، وأما في إفراد الحفاظ المشهورين للأئمة - أو إفراد إمام عن الحفاظ والأئمة - صحيح، ومثله يحدث مالك في الصحيح. قال ابن رجب (١٥٩/٢) «أما الحديث وغيره فيروى لما نورد به نفع رسول الزهري، ومن يعالجه غيره - فليس بشيء، وتعرفت شيعين يدان على هذا النص. ومما قلنا في حقه من ما نورد به شيخ من شيوخنا، وما يروى به إمام أو حافظ، فما نورد به إمام أو حافظ قبل، وأما ما نورد به شيخ من شيوخنا، وحسن، فلا، عن عدالة الحديث، والله اعلم».

وقال ابن كثير: رحمه الله في التلخيص علوم الحديث (١/١٢٨٩): «وهذا الذي قاله مسلم عن الزهري من نورد به أئمة ولا يروى غيره - يشاركه في نظره جماعة من الرواة، وإن الذي قاله التلخيص أولاً هو الصحيح، أنه إذا روي الثقة شك في حلقه في الشك فهو الشك - يعني لم يورد - وليس من ذلك أن يروي الثقة ما لم يورد غيره، بل هو معقول إذا كان هذا صاحباً حافظاً، فإن هذا هو رتبة كرامة الحديث، كما في هذا السطر، وتعلمت كثير من المسئول عن هذا السطر، والله اعلم».

بأن كان ينزله، مُخَالِفًا لِمَا أُحْفِظَ بِهِ وَأُضْبِطَ، كَانَ شَاذًا مَرْدُودًا.

وإن كان الثقة (المعتمد) مخالفاً لمعتمد منه وأضبط).

عبارة ابن الصلاح: «لما رَوَاهُ من هو أَوْثَنُ منه بِالْمَعْمُودِ لِدَلَالِهِ».

وعبارة شيخ الإسلام: «لأنَّه هو أَوْحَى من لِسَرِيهِ صِطَّةً أو كَثْرَةَ عَدَدٍ، أو غير ذلك من وجوه التَرْجِيحَاتِ» - (١٥) ما انفرد به (شاذاً مردوداً).

قال شيخ الإسلام: ومقابلته يقال له: المحفوظ.

قال: مثله ما رواه الترمذي، والنسائي، وابن ماجه من طريق ابن عبيدة، عن عمرو ابن دينار، عن عوسجة، عن ابن عباس، أن رجلاً توفي على عهد رسول الله ﷺ ولم يبع ورثته إلا مولى هو أعمى... الحديث.

رتابع ابن عبيدة على وصله ابن جريج، وعبد بن حماد بن زيد، فرواه عن عمرو بن دينار، عن عوسجة، ولم يذكر ابن عباس (١٦).

قال أبو حاتم (١٧): المحفوظ حديث ابن عبيدة.

قال شيخ الإسلام: فحماد بن زيد من أئمة المداولة والضبط، ومع ذلك رجع أبو حاتم رواية من هم أكثر عدداً منه، قال: وعرف من هذا التفرير أن الشاذ ما رَوَاهُ لِمَقْبُولٍ مخالفاً لمن هو أَوْثَنُ منه، فلا. وهذا هو المعتمد في حد الشاذ، بحسب الاصطلاح.

وعن أمثله في المتن: ما رواه أبو داود، والترمذي من حديث عمه أبو حمزة بن زياد عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة عروفاً: «إذ صلى أحدكم وكنتي الفجر»

وإنما إن كان المعتمد به غير حافظ، وهو مع ذلك عدل صادق فحديثه حسن، وإن لم يكن ذلك مردوداً، والله أعلم.

(١) أخرجه السهلي (٢٤٦/١) عن حماد بن زيد مرسلًا. وضع حماد بن زيد روج من الثمام عند السهلي.

ولد وهله سفيان بن عيينة

وأخرجه الحميدي (٥٩٣)، وأحمد (٢٢١/١)، والترمذي (٢٦١٠)، وابن ماجه (٢٧٤١)، والنسائي في الكبير (٨٨/١) رقم (٦١٠٢)، وأبو يعلى (٢٣٩٩) والطبراني في الكبير (١١/١) (١٢٢٩٠)، وعبد البرزاني (١١٩٢)، والدارقطني (٢٤٧/١)، والبيهقي (٢٤٧/١) عن عمرو بن دينار، وثابه ابن جريج وحماد بن سلمة، ومحمد بن مسلم.

فأما متابعه ابن جريج وأخرجه أحمد (٣٥٨/١)، والنسائي في الكبير (١٢١٠)، وعبد البرزاني (١١٩١٩)، والطبراني في الكبير (١٢٢٠٩)، وأما متابعه حماد بن سلمة فأخرجه أبو داود (٢٤٦٠)، والبخاري في شرح سنن أبيه (١٠٣/٤)، والبيهقي (٢٤٦/١).

وأما متابعه محمد بن مسلم: فأخرجه الطبراني (١٢٢٠١).

(٢) علل الحديث لابن أبي عمير (٥٢/٣)

وَأَنَّ لَمْ يُخَالِفَ الرَّاوي، فَإِنَّ كَانَ غَدَلًا خَافِظًا مَوْثُوقًا بِضَبْطِهِ كَانَ تُفَرَّدُهُ صَحِيحًا، وَإِنْ لَمْ يَوْثُقْ بِضَبْطِهِ وَلَمْ يُتَعَدَّ عَنْ فَرْجَةِ الضَّابِطِ كَانَ حَسَنًا، وَإِنْ يُعَدَّ كَانَ شَاذًا مُتَكْرَرًا مَرْدُودًا، وَالْحَاصِلُ أَنَّ الشَّاذَّ الْمَرْدُودَ: هُوَ الْفَرْدُ الْمُخَالِفُ، وَالْفَرْدُ الَّذِي لَيْسَ فِي دَوَائِهِ مِنَ الثَّقَةِ وَالضَّبْطِ مَا يُجَبِّرُ بِهِ تُفَرَّدُهُ.

فليصنع من بيته^(١).

فإن البيهقي: خالف عبد الواحد العدد الكثير في هذا ١١ فإن الناس إنما يروونه من عمل النبي ﷺ^(٢)، لا من قوله: واقتصد عبد الواحد من بين ثقات أصحاب الأعمش بهذا اللفظ.

(وإن لم يخالف الراوي) بتفرده غيره، وإنما روى أمرا لم يروه^(٣) غيره، فينظر في هذا الراوي المصدري: (فإن كان عدلاً، حافظاً مَوْثُوقًا بِضَبْطِهِ، كَانَ تَفَرُّدُهُ صَحِيحًا، وَإِنْ لَمْ يَوْثُقْ بِضَبْطِهِ، وَ) لَكِنْ (لَمْ يَبْعُدْ عَنْ دَرَجَةِ الضَّابِطِ - كَانَ) مَا تَمَرَّدَ بِهِ (حَسَنًا، وَإِنْ بَعُدَ) مِنْ ذَلِكَ (كَانَ شَاذًا مُتَكْرَرًا مَرْدُودًا).

وللحاصل: أن الشاذ المردود هو الفرد المخالف، والفرد الذي ليس في روايته من الثقة والضبط ما يجبر به تفرده، وهو بهذا التفسير يجمع المتكسر، وسأني ما فيه.

تنبيه: ما تقدم من الاعتراض على الحلبي: والحاكم بأفراد الصحيح، أورد عليه أمران: أحدهما: أنهما إنما ذكرا تفرد الثقة^(٤)؛ فلا يرد عليهما تفرد الضابط الحافظ؛ لهما بهما من الفرق.

وأجيب بأنهما أطلقا الثقة؛ فشمعل الحافظ وغيره.

والثاني: أن حديث الثقة لم ينفرد به عمر؛ بل رواه عن النبي ﷺ أبو سعيد الخدري؛

(١) أخرجه أحمد (٤١٥/٢)، وأبو داود (١٦٦١)، والترمذي (٤٦٠)، وابن حزم (١١٢٠)، والبيهقي (٤٥/٣) من طريق عبد الواحد بن زياد، وأخرجه ابن ماجه (١١٩٩) من طريق شعقة، والنسائي في الكبرى (٤٥٥/١) رقم (١٢٥٦) من طريق أبي كعب: يحيى بن المهلب، كلاهما من سفيان بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ من لفظ لا من قوله.

قال الذهبي في الميزان (٢٢٤/١): عبد الواحد بن زياد أحد المشايخ أحببه به ني الصحيحين. ونحن نعلم تلك التماثيل التي نشتت فيه، فيحدث من الأعمش بصيغة السماع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة... ثم ساق الحديث.

(٢) وقد ثبت من لفظه ﷺ من حديث عائشة أخرجه البخاري (٦٩٩)، ومسلم (١٢٢-٧٣٦).

(٣) في أ: ما لم يروه.

(٤) في أ: تفرد به الثقة.

كما ذكره الدارقطني وغيره^(١٢)، من ذكر أبو القاسم بن منده أنه روى عنه عشر^(١٣) رجالاً^(١٤) من الصحابة: علي بن أبي طالب، وسعد بن أبي وقاص، وابن مسعود، وابن عمر، وابن عباس، وأبي بن مائل، وأبو هريرة، ومحمد بن أبي سليمان، وعنه ابن عبد السلام، وعلال بن سويد، وعباد بن النعمان، وحابر بن عبد الله، وعنه ابن عمار، وأبو ذر الغفاري، وعنه من الثور، وعنه بن مسلم.

رواه غيره: أبو المارد، وسهل بن سعد، وأنس بن سلمان، وأبا موسى الأشعري، وحبيب بن مسكان، وأبا أمامة السهمي، ورواه بن ثابت، وأفع بن حذيف، وصفيان بن أبيه، وغزوة بن الحارث، أو الحارث بن غزوة، وشاذل، وأبو سلمة، وأبو حبيبة، وصحبة بنت حبي.

وذكر ابن منده أنه روى عن عمر بن الخطاب، وعن علقمة، وعن علقمة بن محمد، وعن محمد بن يحيى.

وأن حديث الثمير عن مع الولاء روى غير ابن دينار. فأخرجه الترمذي في العلل المفردة: حدثنا محمد بن عبد الملك بن أبي السوار، ثنا يحيى بن سليم. عن عبد الله بن عمر، عن قتاد، عن ابن عمر^(١٥). وأخرجه ابن عدي في الكامل: حدثنا عصمة البخاري، حدثنا أبو إمام بن نهدي، ثنا مسهم، عن محمد بن دينار، عن يونس - يعني بن عبيد - عن نافع، عن ابن عمر^(١٦). وأحسب بأن حديث الأعمال لم يصح به طريق غير حديث عمر، وح يرواه بعض حديث عمر إلا من حديث أبي سعيد، وعنه، وأبي هريرة. فأما حديث أبي سعيد: فقد صححوا بتعليق ابن أبي رواد الذي روى عن مالك^(١٧)، ومن وثقه فيه

(١٢) قال أحمد بن حنبل في مسند قساري (١٨/١) وأطلق الخطابي في اختلاف بين أهل الحديث في أنه لا يعرف إلا بهذا الإسناد، وهو كذا. قال: لكن يفتن: أعمدة الفقه لأنه ورد من طرق مطولة ذكره الدارقطني وأبو القاسم بن منده وغيرهما فانهم سبأ: لأنه ورد في عدة أحاديث صحاح في مثل أبي

(١٣) المذكور من الصحابة عشرة.

(١٤) من ط: آخر.

(١٥) أخرجه بن ماجه (١٨/٢)، والترمذي في لعل الكبير (٣٠٨ - ترتيب أبي طالب القاسمي).

(١٦) قال الترمذي في مسند عذبة الحديث (١٣٤٦) روى يونس بن عمر بن أبي السوار، عن عبد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن أبي هريرة، وهو وهم، وإنما فيه يحيى بن سعيد.

(١٧) الكامل (١٥٧٣/٥) حدثنا

(١٨) أخرجه ابن أبي حاتم في العلل (١٢٤/١)، وأبو نعيم في الحلية (١٢٤٤/٦)، وقال أبو حاتم: هذا حديث مطلق، لا أصح منه إلا هو مالك، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن علقمة بن وقاص، عن عمر بن أبي هريرة.

الدورقطني وغيره.

وحديث علي في أربعين علوية، بإسناد من أهل البيت، فيه من لا يعرفه.
وحديث نسي رواه ابن عساكر في أول أماليه، من رواية يحيى بن سعيد، عن محمد
ابن إبراهيم، عن أنس، وقال: غريب جداً، والمحموط حديث عمر،
وحديث أبي هريرة رواه الرشيد العطار في جزء له بسند ضعيف.
وسائر أحاديث الصحابة المذكورين إنما هي هي مغلق البيت: كحديث: ابهمون عني
نبايهم^(١)، وحديث: ليس له من غزاته إلا ما نوى^(٢)، وهو ذلك.
وهكذا يفعل الترمذي في الدعاء: حيث يقول: وفي الباب عن فلان وفلان؛ فإنه لا
يريد ذلك الحديث المصحح؛ بل يريد أحاديث أخر يصحح أن تكتب في الباب.
قال العراقي: وهو عمل صحيح إلا أن كثيراً من الناس يفهمون من ذلك أن من صحى
من الصحابة يروون ذلك الحديث بعينه، وليس كذلك، بل قد يكون كذلك، وقد يكون
حديثاً آخر يصحح إيراده في ذلك الباب، ولم يصح من طريق عن عمر إلا الطريق
المستقيمة.

قال المزاري في مسنده: لا يصح عن رسول الله ﷺ، لا من حديث عمر، ولا من عمر؛
إلا من حديث علقمة، ولا عن علقمة، إلا من حديث محمد، ولا عن محمد، إلا من
حديث يحيى.

وأما حديث النهي: فقال الترمذي في المعجم والعلل: أخطأ فيه يحيى بن سليم، وعبد
الله بن دينار فترد بهذا الحديث عن بن عمر.

وقال ابن عدي عصب ما أورده: ثم أسمعته إلا من عصمة عن إبراهيم بن هبة،
وإبراهيم^(٣) مظالم الأمر، له منكر.

نعم: حديث الحضر لم ينفرد به حاكم؛ بل تابعه - عن الزهري - ابن أخي الزهري،
رواه المزاري في مسنده.

(١) أخرجه مسلم (٢٨٨٢-٤) من حديث أم سلمة، و(٢٨٨١-٨) من حديث عائشة.
(٢) أخرجه أحمد (٣١٥/٥)، والترمذي (٢٠٨/٢)، والنسائي (٢٤/١)، وابن حبان (٤٦٣٨)،
والحاكم (١٠٩/٢)، والبيهقي (٣٣١/١) من طريق حماد بن سلمة، عن جيلة بن عطية، عن يحيى
ابن الوليد بن عباد بن القصاص، عن جده مرفوعاً: «من غزا ولا ينوي في غزاه إلا عقلاً، فله ما
نوى».

(٣) زاد في: ابن هبة.

اللعن الرابع عشر: معرفة المنكر
قال الخياط البرزنجي: هو المَعْرُودُ الَّذِي لَا يُعْرَفُ مِنْهُ غَيْرُ زَاوِيَةٍ، وَكُنَّا أَطْلَقَهُ
كَثِيرُونَ، وَالضُّوَابُ فِيهِ التَّفْصِيلُ الَّذِي تَقَدَّمَ فِي الشَّارْحِ.

وأبو أويس بن أبي عامر، ورواه ابن عدي في الكامل، وابن سعد في الطبقات^(١)،
ومعمر، ورواه ابن عدي، والأوزاعي، فنه عنها لعري في الأثراف.
وعن ابن العربي أن له ثلاثة عشر طريقاً غير طريق مالك،
وقال شيخ الإسلام: قد جمعت طرقه فوصلت إلى سبعة عشر
(اللعن الرابع عشر: معرفة المنكر^(٢))

قال الحافظ أبو بكر (البرزنجي) - بفتح الموحدة، وسكون اللام، وكسر الدال
المهمل، يمدّها تحتية، وجيم: نسبة إلى «برزنج» قرب «برءة»، بإعمال الدال: بلد
بأذربيجان، ويقال له: البرنجي، أيضاً -: (هو) الحديث (المعروء الذي لا يعرف منه عن
غير زاوية، وكذا أطلقه كثيرون) من أهل الحديث.

قال ابن الصلاح (بالضرب في التفضيل الذي تقدم في الشارح، وأنه معناه)^(٣).
قال: وعند هذا نقول: المنكر قسمان على ما ذكرنا في الشارح: بأنه بمعناه
مثال الأول: وهو المنكر المختلف لما رواه الثقات: رواية مالك، عن الزهري، عن
علي بن حسين، عن عمر بن عثمان، عن أسامة بن زيد، عن رسول الله ﷺ، قال:
«لا يروى المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم».

(١) كامل ابن عدي (٢/٦٧٠)، طبقات ابن سعد (٢/١٣٩).

(٢) قال مسلم في مقدمة صحيحه (٥/١) «وهذا المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته
للحديث على رواية غيره من أهل الحديث والرضا خالف لما رواه الثقات: رواية روايتهم، أو لم تكن ثوابها، فإذا
كان لأحد من حديثه كذا - كان معروء الحديث غير نقول، ولا مستطيل». اهـ.
وقال ابن أبي حاتم في مناقب المرح والتمديد (ص/٣٥١). «يقاس صحة الحديث بمقالة
ناقله، وأن يكون كلامنا يصلح أن يكون من كلام النبوة، وتعلم شتمه وتكلمه يتروى من لم نصح
علاقته برأيه». اهـ.

وقال الذهبي في «الموقظة» (ص/٧٧-٧٨)، «وقد يُسمى جماعة من الحفاظ الحديث الذي ينسره
به مثل هشيم، وحمص بن غياث: منكرًا. فإن كان المنكر من طبقة متباعدة الألفية أطلقوا المنكر
على ما انفرد به، مثل: عثمان بن أبي شيبة، وأبي سلمة التبرذكي، وقالوا: هذا منكر». اهـ.

وقال المعلي البجلي - رحمه الله - في «الأثر الكاشف» (ص/٧) «الأسامة يقولون للجبر الذي
نمنع صحته أو نمنع منكره، أو باطل». اهـ.

ونظر أيضاً: شرح الغلال لاس وجب (٢/٦٥٤).

(٣) سقط في ج.

فخالف مالك غيره من الثقات في قوله: عمر بن عثمان، نعم النعمان^(١)، وذكر مسلم في التمييز أن كل من رواه من أصحاب الزهري فإنه يفتحها، وأن مالكاً وهم في ذلك. قد المرابي. وفي هذا التعميل نظراً لأن الحديث ليس منكراً، ولم يطلق عليه أحد اسم للكلالة فيما رأيت، وغاية أنه يكون السند منكراً، أو شاذاً، لمخالفة الثقات لمالك في ذلك، ولا يلزم من شذوذه السند وبكائه وجوه ذلك الوصف في المرابي، وقد ذكر من الصلاح في نوع التعديل أن اللغة «رافعة» في السند قد تقدر في المعنى، وقد لا تقدر، كما سيأتي.

قال: فالتمثال الصحيح لهذا القسم: ما رواه أصحاب السنن الأربعة من رواية هشام ابن يحيى، عن ابن جريج، عن الزهري، عن أنس، قال: كان النبي ﷺ إذا دخل الحلاء وضع خاتمه^(٢).

قال أبو داود بعد تحريجه: هذا حديث منكراً، وتسا يعرف عن ابن جريج، عن زياد ابن سمدة، عن الزهري، عن أنس، أن النبي ﷺ اتخذ خاتماً من ورق ثم ألغاه. قال: والوهب فيه من هشام، ولم يروه إلا هشام. وقال إسماعيل: هذا تحريجه: هذا حديث غير محفوظ.

فهشام بن يحيى ثقة احتج به أهل الصحيح، ولكنه خالف الناس، فروى عن ابن جريج هذا الخبر بهذا السند؛ وإنما روى الناس عن ابن جريج الحديث الذي أنشأ إليه أبو داود؛ فلعلنا حكم عليه بالكثرة.

ومثال الثاني - وهو الفرد الذي ليس في رواه^(٣) من ثقة والإتقان، ما يحتسب معه نفوذه: ما رواه السامي وابن ماجه من رواية أبي زكير يحيى بن محمد بن نيس، عن

(١) يمس من أمه، وأحدث أخرجه السامي في الكبرى (٨١/١) من طرق عن مالك، وهو في السوط (٥١٩/٢)، وقال السامي: والصواب من حديث مالك: هو من عثمان، ولا نعم أن أحد من أصحاب الزهري يسمه على ذلك. وقد قيل به. فثبت به، قال: هذا دره وأحدث أخرجه البيهقي (٢٩٨٣) من طريق محمد بن أبي حفصة (١٧٦٤) من طريق ابن جريج. وأخرجه مسلم (١٦١٨-١) من طريق سفيان بن عيينة.

لأنهم عن الزهري، عن علي بن الحسین، عن عمر بن عثمان، به. (٢) أخرجه أبو داود (١٩)، والترمذي (١٧٤٦)، وفي التعليل (٩٣)، والسمي (١٧٨/٨)، وابن ماجه (٣٠٣)، وابن حبان (١٤٠٤)، والحاكم (١٨٧/١)، والبيهقي (٩٤/١) من طريق هشام، به.

(٣) في هذا رواه.

«شأن من عرفه، عن أبيه، عن عائشة، مرفوعاً: «كلوا السبع بسمي؛ فإن من أدم إذا أكله مصعب الشيطان...» الحديث^(١).

قال النسائي: هذا منكر؛ تفرد به أبو رزير، وهو شيع صانع. أخرجه له مسلم عن العنات، عمر أنه لم يبلغ مبلغ من محتمل تفرده، بل قد أطلق عليه الأئمة القول بالنقص، وقال ابن عدي: «...»، وقال ابن حبان: «لا يصححه»، وقال ابن عدي: لا يناع على حديث، وأورد له ابن عدي أربعة أحاديث منكر.

تبيها

الأول: قد علم مما تقدم، بل من صريح كلام ابن الصلاح: «أن الشاذ والمعكر»^(٢) بمعنى

وقال شيخ الإسلام: «إن الشاذ، والمعكر يجمعان في اشتراط المعالجة، ويغترقان في أن الشاذ رواية نفاة أو صنوق، ونسك: رواية صعبة»

قال: وقد غفل من سوى بينهما

ثم شكك المعكر بما رواه ابن أبي حاتم، من طريق حبيب - نضم الحلاء المهيمة، ونسبته^(٣) التحنية بين مرحش، أولاهما معترضة - ابن حبيب - بفتح المهيمة بوزن كرم - أخي حمزة الريات^(٤)، عن أبي إسحاق، عن الغيثار بن خريث، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: «من أقام الصلاة، وأتى الزكاة، وحج، وهنم، وفري الضيف - دخل

(١) أخرجه ابن ماجه (٢٢٢٠)، والنسائي في الكبرى (٦٦٧/١)، وم (١٧٢١)، والبيهقي في الشعب (٤٢٧/١)، وأبو يعلى (٤٣٩٩)، وابن عدي في الكامل (٦٠٩٨/٢)، والمصنف (٢٠١/١)، والطحاوي في تبيينه (١٢٥٢/٥).

وقال ابن عدي في بعض من محمد هذا: أخرجه مسلمة سوى أربعة أحاديث وقد علق ابن عدي هذا منها. وبحث ابن الجوزي في الموضوعات فأورد فيها (١٣٩٢، ١٣٩٣) وأقره السيوطي في الآثار المصنوعة (٢٤٣/٢).

(٢) ومما يستدل به على أن الشاذ والمعكر معني: ما رواه حماد بن يحيى، عن ابن حريج، عن الزهري عن ابن عمر، قال: «كان النبي ﷺ إذا دخل الحلاء وضع خاتمه»

قال أبو رزير في «السنن» (١٩) «هذا حديث منكر... إلخ».

وقال النسائي: كما في نسخة الأثر (١٩٥/١) - هذا الحديث غير محفوظ.

وهذا مما يستدل به على أن الشاذ والمعكر معني: لأنهم ينفون المنعوط في مقابل الشاذ، كما هو معلوم.

(٣) في أ: شد

(٤) في أ: الريات.

الوقت الخدمين غير معرفة الاعيان، والمناصب، والشهود:

انجمنه (۱۱)

قال أبو حنيفة: هو منكر لأن غيره من العلماء، وإنما عن أبي إسحاق مرفوق، وهو المعروف.

وحيثما قال حديث الذي لا مخالفه فيه، وراوية مهم بالكتاب، ألا يروى إلا من حيث
 روى مخالف لمقتضى العلم، أو عرف به من غير حديث له، أي، أثار تثير العلم،
 أو الحجة، أو المعرفة، يسمى اختصاراً، وهو نوع من مغلط فكره شيخ الإسلام. كحديث
 صيغة (بديقي)، عن فرقة، عن مرة، عن أبي بكر، وحديث غيره، من شمر، عن حابر
 الجميع، عن الجاهل، عن علي

اثنائي : كلمة شاع في الإسلام في اسبغة : فاء : حروف الردي بلزج ، فالزاج يقال له : المحفوظ ، ومفاهيمه يقال له : الشاد : ون : تعتمد الصمغالة مع تصغيره ، فالزاج يقال له : المعروف ، ومقابلته يقال له : الحكر ، وقد علمت من ذلك ثبوت المحفوظ ، والمحروف ، وهذا من الأنواع التي أمثلها بين الفداح : ولصعب : رغبنا أن يدركا ، كما ذكرنا فصل مع ما يقابل من العرسل ، والمتطعم ، والمعض .

الثالث : رفع في عبارتهم: **أَتَكْفُرُ مَا رَوَاهُ** معناه كذاه وإن لم يكن ذلك الحديث صحيحاً، وقال ابن عابي: **لَا كُفْرَ** - روى برواية عن النبي - **إِلَّا أَنْزَلَ اللَّهُ بِأَمْرٍ** فقص عليها

قال: وهذا خبر عن رسول الله (ص) رواه ثقاته وقد لمخه قوة في صحاحهم انتهى. والحدث
من صحيح مسلم (٢١).

وقال القاضي: "ذكر ما روينا من مسام عن الأحاديث: حديث حفظ القرآن، وهو عند
الزمخشري، وصححه ليحكم على أنه صحيح (1)".

الفرع الخامس عشر. معرنة الاعتبار. والمبايعات، والشواهد.

(١) آخره: *لغيرتي في التكبير* أما في مجموع برويه (١٢/١٢٠) *وخلال المجلس* وهي سادة حبيب بن حبه أخم حصة بن حبه الزيات وهو حبيب بن

و'عرجه' از ای حاتم فی لعل (۲۱: ۱۸۶)

W. J. Lee (TP)

(٢) المرحوم الميام (١٢٨٨-١٢٩٤) قال: حدثنا عن أبي، وعن روتى ذلك عنه أبو عبد الله بن سعيد الجعفي، قال: حدثنا أبو الحسن، قال: حدثني أبو عبد الله، عن أبي، روتى عن أبي موسى، عن أبيه.

(٢١) أسرار السرور، (١٤٧٠).

هذه الأمور يتعرفون بها حال الحديث، فمثال الاعتناء، أن يروي حمادٌ حديثاً لا يأتى عليه عن أبوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، فينظر: هل رواه ثقة غير أبي هريرة عن ابن سيرين، وإن لم يجد فعن ابن سيرين عن أبي هريرة، ولا فضاحي، فيترى أبي هريرة عن النبي ﷺ، فأي ذلك وجد علم أن له أصلاً يرجع إليه، وإلا فلا. والمتابعة: أن يروي عن أبوب عن حماد وهي المتابعة الشئ، أو عن ابن سيرين غير أبوب، أو عن أبي هريرة غير ابن سيرين، أو عن

منه أمور يتداولها أهل الحديث - (يتعرفون بها حال الحديث) يتعرفون على خبره به روي أم لا؟ وهل هو معروف أو لا؟.

فلا اعتناء أن يأتي خبر حديث لبعض الرواة، فيعتبره^(١) بروايات غيره من الرواة بسير طرق الحديث، ليعرف: هل شاركه في ذلك الحديث رواه غيره، ورواه عن شيخه أو لا؟ فإن لم يكن فينظر هل تابع أحد شيخ شيخه، ورواه عن غيره، وكذا إلى آخر الإسناد وذلك المتابعة، فإن لم يكن فينظر هل لم يسمع حديث آخر؟ وهو شئ، فإن لم يكن، والحديث فرد، فليس الاعتناء قسمًا للمتابع والشاهد؛ بل هو حجة لتوصل إليها.

فمثال الاعتناء أن يروي حمادٌ من سلسلة حديثاً لا يأتى عليه عن أبوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، فينظر: هل رواه ثقة غير أبوب، عن ابن سيرين، فإن لم يوجد، ثقة غيره، أو غير ابن سيرين، عن أبي هريرة، وإلا، أي: وإن لم يوجد ثقة، عن أبي هريرة غيره، (فضاحي غير أبي هريرة، عن ابن سيرين، فأي ذلك وجد علم) به (أن له أصلاً يرجع إليه، وإلا فلا) أي: وإن لم يجد شيء من ذلك - (ولا) أصل له كالحديث الذي رواه الترمذي، (ومن) طريق حماد بسلسلة، عن أبوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، (وإذا وقع) أحاديث حديث حماد ما... الحديث^(٢).

قال الترمذي: غريب لا نعرفه بهذا (إسناد، إلا من هذا الوجه، أي: من وجه يثبت؟) ولا لقد رواه الحسن بن دينار عن ابن سيرين، والحسن بن سيرين، لا يصح المتابعات.

(المتابعة: أن يروي عن أبوب عن حماد، وهي المتابعة الشئ، أو) لم يروى منه غيره، ورواه حماد عن ابن سيرين غير أبوب، أو عن أبي هريرة غير ابن سيرين، أو عن النبي

(١) في... الحديث.

(٢) أخرجه الترمذي (١٩٩٧)، وابن حبان في مسنده (٢٥٩/١)، وسعيد في الخصال

١٧١٢/٢١، والخطيب في التاريخ (١٣٧/١١).

وأخرج الضرقي في الأوسط (٢٤١٩٦، ٢٤١٩٧) من طريق الأخرج عن أبي هريرة.

الشيء، ﷺ فضحاها: أخر - فكل هذا يسمى متابعاً، ونقص عن الأولى بحسب نقلها
بينها، ونسب المتابعة شاهد.

والشاهد: أن يروى حديث آخر بمناء، ولا يسمى هذا متابعاً،

ﷺ صحابي آخر: غير أبي هريرة، (فكل هذا يسمى متابعاً، ونقص عن المتابعة الأولى
بحسب بعضها منها)، أي: بقدره، (وسمى المتابعة: شاهداً أيضاً).

(والشاهد: أن يروى حديث آخر بمناء، ولا يسمى هذا متابعاً) فقد حصل اختصاص
المتابعة بما كان باللفظ، سواء كان من رواية ذلك الصحابي أم لا، والشاهد نعم، وقيل:
هو مخصوص بما كان بالمراد كذلك. وقال شيخ الإسلام: قد يسمى الشاهد متابعاً
أيضاً، والأمور سهيل. مثال ما اجتمع فيه المتابعة الشامة، والغاصرة، والشاهد ما رواه
الشافعي في الأم عن مالك، عن عبد الله بن دينار، عن أبي عمر: أن رسول الله ﷺ قال:
«الشهر تسع وعشرون، فلا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفصروا حتى ترووه، فإن غم
عليكم، فأكملوا العدة ثلاثين»^(١). فهذا الحديث بهذا اللفظ، ظن قوم، أن الشافعي فهمد
به عن مالك، فعده في غرأته، لأن أصحاب مالك رووه عنه بهذا الإسناد، بلطف «و»،
غم عليكم فافقدوا له، لكن وجدنا للشافعي متابعاً، وهو عبد الله بن مسلمة القعقبي.
كذلك أخرجه البخاري عنه عن مالك^(٢)، وهذا متابع تام، وجدنا أنه متابع قاصر^(٣)
في صحيح ابن حزيمة، من رواية عاصم بن محمد، عن أبيه محمد بن زيد، عن جده عبد
الله بن عمر: «فأكملوا العدة ثلاثين»^(٤)، وفي صحيح مسلم، من رواية عبيد الله بن
عمير، عن نافع، عن ابن عمر بلطف: «فافقدوا ثلاثين»^(٥)، ووجدنا له شاهداً، رواه
السياتي من رواية محمد بن حنين، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ . . . ذكر مثل حديث
عبد الله بن دينار، عن أبي عمر بلطفه سواء^(٦). ورواه البخاري من رواية محمد بن زياد،
عن أبي هريرة، بلطف: «فإن أغمى عليكم، فأكملوا عدة شعبان ثلاثين»، وذلك شاهد
بالمعنى^(٧).

(١) أخرجه الشافعي في الأم (٢/٩٤)، وقد أخرجه مالك في الموطأ (١/٢٨٦) رقم (٢)، ولطف:
«فقدروا له»

(٢) أخرجه البخاري (١٩٠٧).

(٣) في ب ثامة

(٤) أخرجه ابن حزيمة (١٩٠٩).

(٥) أخرجه مسلم (١٠٨٠).

(٦) أخرجه أحمد (١١٦/١)، والسياتي (١٢٥/١).

(٧) أخرجه البخاري (١٩٠٩)، ومسلم (١٠٨٠).

وقد قالوا في مثله: تنفرد به أبو هريرة أو ابن سيرين أو أيوب أو حماد، كان مشعرا بالباطل المتاعب، وإذا امتعت مع الشواهد، فتحكمه ما سبق في الشاذ. وزد دخل في المتابعة والاستشهاد رواية من لا يخلع به ولا يفسخ لذلك كل ضبيب.

النوع السادس عشر: معرفة زيادات الثقاف وحكمها وهو من لطيف تستحسن العناية به، وما ذهب الجمهور من الفقهاء والمحدثين قبوله مطلقا، وقيل: لا تقبل مطلقا. وقيل: تقبل إن زادها غير من رواه ناقضا، ولا تقبل من رواه مرة ناقضا.

(رواه قالوا في مثله - أي: الحديث - تنفرد به أبو هريرة، عن النبي ﷺ، (أو ابن سيرين) عن أبي هريرة، (أو أيوب) عن ابن سيرين، (أو حماد) عن أيوب - (كان مشعرا) مانعاه وجوه (المتابعات) فيه، (ولا امتعت) المتابعات (مع الشواهد - حكمه ما سبق في الشاذ) من التخصيص.

(ويدخل في المتابعة^(١) والاستشهاد رواية من لا يحتج به، ولا يفسخ لذلك كل ضبيب) كما سيأتي في ألفاظ العرج والتعديل.
(النوع السادس عشر: معرفة زيادات الثقاف وحكمها^(٢)).

وهو من لطيف تستحسن العناية به، وقد اشتهر بمعرفة ذلك جماعة: كآبي بكر (عبد الله)^(٣) بن محمد بن يزيد النسابوري، وأبي الوليد حسبان بن محمد الفرسي، وغيرهما.

(ومذهب الجمهور من الفقهاء، والمحدثين قبولها مطلقا، سواء وقعت من رواه أولا ناقضا، أم من غيره، وسواء تعلق بها حكم شرعي أم لا، وسواء غيرت الحكم الثابت أم لا، وسواء أوجبت تقضي أحكام ثبتت بخبر إيسى هي فيه أم لا، وقد ادعى ابن طاهر الاتفاق على هذا القول).

(وقيل: لا تقبل مطلقا)، لا ممن رواه ناقضا، ولا من غيره. (وقيل: تقبل إن زادها غير من رواه ناقضا، ولا تقبل من رواه مرة ناقضا).

وقال ابن الصنعاق فيه: إن ذكر أنه سمع كل واحد من اثنين في مجلسين، قيلت

(١) في الثقاف.

(٢) في آ. المتابعات.

(٣) وقد ذكرنا فيها للناس من أقوال.

معرفة الزيادات الثقاف - رحمه الله - (١-١٩٤٤ وما بعد).

(٤) سقط في أ.

وَقَسَمَ الشَّيْخُ أَنْفَاتًا:

للزيادة، وكانا خبرين يعمل بهما. وإن عزي ذلك إلى مجلس واحد، وقال: كنت أثبتت هذه الزيادة - قبله -، ولا وجب التوقف فيها^(١).

وقال في المحصول: فيه العمدة بما وقع به أكثر، فإن استوى قسنت به.

وقيل: إن كانت الزيادة مغيرة للإعراب، كان الخبران متعارضين، ولا قبلت، حكاه ابن الصاغ عن المتكلمين، والعملي الهندي عن لأكثرين كان يروي في أربعين شاة^(٢). ثم: «في أربعين نصف شاة».

وقيل: لا تغيل إن غيرت الإعراب مطلقًا.

وقيل: لا تغيل، إلا إن أفادت حكمًا.

وقيل: تغيل في النقط، دون المعنى، حكاهما الخطيب.

وقال ابن الصاغ: إن زائدها واحد، وكان من رواه نافيًا جماعة لا يجوز عليهم اللوم - مطلق.

وعبرة غيره: «لا يغفل مثلهم عن مثلها عادة».

وقال ابن السمعاني مثله، ورواه: أن يكون مما يوافقه^(٣) الدواعي على نقله.

وقال الصيرفي والخطيب: يشترط في قبولها كون من رواها حافظًا.

وقال شيخ الإسلام^(٤): استمر من جمع من العلماء القول بقبول الزيادة مطلقًا من غير تفصيل، ولا يتأى ذلك على طريقتي المحدثين الذين يشترطون من الصحيح والحسن ألا يكون شاذًا، ثم يفسرون الشذوذ بمخالفة الشعة من هو أوثق منه، والمنقول عن أئمة الحديث المتقدمين: كابن مهدي، وبحيي القطان، وأحمد، وابن معين، وابن العيني، وإليه حار، وأبي زرعة، وأبي حاتم، والنسائي، والدارقطني وغيرهم - حذار الترجيح، فيما يتعلق بالزيادة المضافة؛ بحيث يلزم من قبولها رد الرواية الأخرى، انتهى.

وقد تنبه لذلك ابن الصلاح، وتبعه المصنف؛ حيث قال: (وفسره الشيخ أنفسًا:

(١) قال ابن رجب في شرح المثل: (٤٣٦/٢) - «وأما الفرق بين أن يكون المجلس متبعًا أم متقدمًا - فإن مأخوذة مما ذكره بعضهم في حديث أبي موسى في التكاح بلا ولي» - فإن شعة ومفيد أو سلام من أبي إسحاق عن أبي بردة، وإسرائيل وصيه.

يقال: إنه سماح شعة وسفيان كان واحداً، والدين وعلوه جماعة، فلقاهم لهم مسمره في سجناني متقدمة، وقد أشار القرطبي إلى هذا في كتاب التكاح، كما تقدم.

(٢) في أ، ب: بخرف.

(٣) وراجع - إن شاء الله - كلام ابن رجب في شرح المثل: (٤٣٧/٢).

أخذها زيادة لحالف انقذت قرداً كفاً سر.

الثاني: ما لا مخالفة فيه كقوله ثمة بجملة حديث فيقول: قال الخطيب: بأشرف الغلذم.

الثالث: زيادة لفظة في حديث لم يذكرها سائر رواة. فحديث: «جعلت لي الأرض مسجداً وظهوراً» انفرد أبو مالك الأشجعي فقال: «وتربها ظهوراً». فهذا يشبه الأول. ونسبه ثانياً: قلنا أن الشيخ، والصحيح قبول هذا الأخير، ومثله الشيخ أيضاً بزيادة مالك في حديث الفطرة: «من المسلمين»^(١)

أخيراً: زيادة مخالفة، الفخار، في: «رواه» (فرد كما سبق) في نوع المثال.

(الثاني: ما لا مخالفة فيه) ما رواه غير أصلاً، كقوله ثمة بجملة حديث) لا تعرض فيه لما رواه الغير، بمخالفة أصلاً، (فيقول: قال الخطيب: لما قال العلماء: أسند إليه سراً من عهده.

(الثالث: زيادة لفظة في حديث لم يذكرها سائر رواة، وهذه مرتبة بين نيك المرتبتين: (كحديث) حذيفة: «جعلت لي» الأرض مسجداً وظهوراً.

انفرد أبو مالك) سعد بن طارق (الأشجعي. وقال: «و» جمعت (مرتبها) لها (ظهوراً)»^(٢)، وسائر الرواة لم يذكروا ذلك، (فهذا يشبه الأول) لمرود، من حيث إن ما روى الجماعة عام، وما رواه المنفرد بالزيادة^(٣) مخصوص، وفي ذلك مغايرة في الصفة ونوع من المخالفة يختلف به حكم، (ونسبه الثاني) المقبول: من حيث إنه لا مفاقة بينهما، (كذا قال الشيخ) من التصالح.

قال المصنف: (والصحيح قبول هذا الأخير).

قال: (ومثله الشيخ أيضاً بزيادة مالك في حديث الفطرة. من المسلمين)^(٤).

ونقل عن الترمذي أن مالكاً انفرد بها، وأن عبيد الله بن عمر، وأيوب، وغيرهما^(٥)

(١) ي: أ: قال

(٢) أخرجه مسلم (١-٥١٢)

(٣) في هذا المنفرد المرود بالزيادة

(٤) هو حديث زكاة المظفر أخرجه مالك (٢٨٢/١)، وسنن طبري (١٥٠٤)، ومسنن (٩٨١-٩٧٢).

(٥) رواية عبد الله بن عمر أخرجه البخاري (١٥١٢)، ومسنن (٩٨١-٩٧٢).

ورواية أيوب أخرجه البخاري (١٥١١)، ومسنن (٩٨١-٩٧٢)، وتابهما فيلبث سند البخاري =

وَلَا يَصِحُّ التَّنْبِيلُ بِهِ؛ فَقَدْ وَافَقَ مَالِكًا عُمَرُ بْنُ نَافِعٍ، وَتَضَحَّاكَ بْنُ عُثْمَانَ.

رووا الحديث عن نافع، عن ابن عمر بدون ذلك.

قال المصنف: (ولا يصح التنبيل به؛ فقد وافق مالكاً) عليها جماعة من الثقات، منهم: (عمر بن نافع) وروايته عند البخاري في صحيحه^(١)، (وإسحاق بن عثمان) وروايته عند مسلم في صحيحه^(٢).

قال العراقي: وكثير من فرقته وروايته في مستدرک الحاكم وسنن الدارقطني^(٣)، ويونس بن يزيد في بيان المشكل للبغاري^(٤)، والمعلى بن إسماعيل في صحيح ابن حبان^(٥)، ورواه الله بن عمر النعمري في سنن الدارقطني^(٦).

قيل: وزيادة التوبة في الحديث السابق، يحتمل أن يراد به الأرض من حيث هي أرض لا اثراب، فلا يبقى فيه زيادة، ولا مناله لمن أملك.

وأجيب: بأن في بعض طرقه التصريح بالثراب، ثم إن عدها زيادة بالسبب إلى حديث حذيفة، وإلا فقد وردت في حديث علي: روى أحمد، والبيهقي مسند حسن^(٧).

فائدة: من أمثلة هذا الباب حديث الشيخين عن ابن مسعود: سألت رسول الله ﷺ: أي العمل أفضل؟ قال: الصلاة لوقتها^(٨).

وراد الحسن بن مكرم إسناده في روايتهما: هي أول، ونسها. صحيحها^(٩) الحاكم وابن حبان^(١٠).

١- (١٥٠٧)، مسلم (١٥٠-٩٨٤).

(٦) أخرجه البغاري (٢٥٠٣).

(٩) أخرجه مسلم (١٦-٩٨٨).

(٣) أخرجه الدارقطني (٤١٤٠/٤)، والحاكم كما في نص الراية (٤١٩/٢)، والبيهقي (١٦٢/١).

(٤) أخرجه الطحطاوي في شرح معاني الآثار (٤١٤/٢)، وفي شرح لمشكل (٣٢٢٧).

(٥) أخرجه ابن حبان (٤٣٣-٤)، ولنا: دقني (١٤٠/٢).

(٦) أخرجه أحمد (١١٤/٩)، والدارقطني (١٤٠/٢).

وقد وافق مالكاً أيضاً حيد بن عمار عند الرزائي (٥٧٦٣)، وأحمد (٤١٩/٢)، والبخاري في شرح مشكل الآثار (٣٤٢٤)، والدارقطني (١٣٩/٢)، وابن عبد البر في التمهيد (٣١٨/١٤) والبيهقي (١١٦/٤).

(٧) أخرجه أحمد، (٩٨/١٦)، (١٥٨)، والبيهقي (١٦٣/١)، (٢٩١).

(٨) أخرجه البخاري (٥٢٧)، ومسلم (١٣٧-٨٤).

(٩) في أ. ب. صحيحهما.

(١٠) رواية مسند بن بشر مدار أخرجه في حزيمة (٣٩٧)، وابن حبان (١٢٧٥، ١٢٧٩)، والحاكم

النوع السابع عشر: معرفة الأنواع

تقدم مقصوده: فالقرن ثمانين:

أحدنا: فرد عن جميع الرواة، ونعم.

والثاني: بالنسبة إلى جهة، كقولهم: فرد به أهل مكة والشام، أو ثلاث عن فلان،

وحديث الشيخين عن أنس: «أبى بلال: أن يسمع الأذان، ويؤثر الإقامة»^(١)، زاد سمك بن عتبة: «لا الإقامة، وصحبها الحكة وابن حبان»^(٢).

وحديث غفر: «إن السنة وكذا لسين»^(٣)، زاد أبو حنيفة بن موسى: «عن أم الميثومة».

النوع السابع عشر: معرفة الأنواع:

تقدم مقصوده في الأنواع التي قبله. قال أبو الصلاح: لكن أفردته بترجمة، كما أفرد الحاكم، ولما بني منه.

(فأفرد تسمان)

أحدنا: فرد، متصل، فرد به واحد (عن جميع الرواة، و) قد (تقدم) حكمه.

والثاني: فرد نسبي (بالنسبة إلى جهة) خاصة، (كقولهم: فرد به أهل مكة، والشام، أو البصرة، أو الكوفة، أو سراسان، أو) أفرد به (فلان عن فلان)، وإن كان مرويًا من

أما رواية الحسن بن مكرم عند الحاكم (١/١٨٨).

كلاهما عن عثمان بن عمر بن فارس: قال ابن حبان: «الصلاة في أول رناتها» - فرد به عثمان بن عمر.

(١) أخرجه بخاري (٦٠٣)، رسم (٣٧٨-٣).

(٢) أخرجه البخاري (٦٠٩)، وأبو داود (٥٠٨)، والترمذي (٢٧١/١١)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/٢٢٢)، والبيهقي (١/١٢٢)، من طريق حماد بن زيد عن سمك بن عطية عن أبيه، به.

قال أحمد بن حنبل في الفتح (٢/٢٨٥): «أدعى ابن حنبل أن قوله (لا الإقامة) من قول أبيه غير متصل كما في رواية إسماعيل بن إبراهيم، وأشار إلى أن في رواية سمك بن عطية «لا إقامة» - وكذا قال أبو محمد الأسدي... رجعا فلا عار لأن عبد الرزاق رواه عن معمر عن أبيه مرسلاً، ولعله كان يروي عن الأذان ويؤثر الإقامة، لا قوله: قد قامت الصلاة، وأجابه أبو حنيفة في صحيحه والسراج في مستنده، وكذا في مصنف عبد الرزاق».

والإسماعيلي عن هذا الوجه: «موقوف». قد قامت الصلاة، مرتد، ولاصل أن ما كان في لسير هو منه حتى يقوم دليل على خلافه.

ولا دليل في رواية إسماعيل: لأنه إنما يتحقق منها أن حالاً كان لا يذكر الزيادة، وكان أبو حنيفة يذكرها، وكل منهما يروي الحديث عن أبي قتادة عن أنس: فكان في رواية أبيه زيادة من ساقطه بغيره والله أعلم.

(٣) أخرجه أحمد (١/١١٠)، وأبو داود (٢-٤)، وابن ماجه (١٢٧٧)، والبيهقي (١/١١٨) من طرق عن

بقة من الوليد قال: سمعني أنس بن مالك عن معمر بن عوف عن عبد الرحمن بن عطاء عن علي بن أبي طالب مرفوعاً: «العين وكاء الله! من لم يلقه فليترسا».

أَوْ أَهْلُ الْبَصَرِ عَنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ، وَبَنِيهِ، وَلَا يَنْقُصِي هَذَا ضَعْفُهُ إِلَّا أَنَّ بَرَادَ يَنْفَرِدُ
الْمُعَذِّبِينَ الْفَرَادَ وَجِدَ مِنْهُمْ؛ فَيَكُونُ كَالْقِسْمِ الْأَوَّلِ

رحوه عن غيره، (أو أهل البصرة عن أهل الكوفة)، أو الحراسينيون عن الحكميين،
(وشبهه، ولا يقتضي هذا ضعفه) من حيث كونه مرفقاً، (إلا أن براد ينفرد المعذبين) مثلاً
(الفرد واحد منهم) نجوياً، أو يقال: ثم يرويه ثقف، إلا ملائمة (فيكون) حكمه (كالقسم
الأول)، لأن رواية غير ثقة كلا رواية، فيستلزم في المستند به: هل بلغ رتبة من يحتاج
بتمرد أو لا؟ (أو) في غير الثقة، هل بلغ رتبة من يعتبر بحديثه أو لا؟

مثال ما انفرد به أهل بلد: ما رواه أبو داود، عن أبي الثؤيب الغضائسي، عن همام، عن
قائدة، عن أبي نصر، عن أبي سعيد، قال: أمرنا أن نقرأ فائضة الكتاب وما نيسر^(١).

قال الحاكم: انفرد بذكر الأمر فيه أهل البصرة، أمن أول الإسناد إلى آخره، ولم
يشاركهم في هذا اللفظ مواهم.

وما رواه مسلم من حديث عبد الله بن زيد في صفة وضوء رسول الله ﷺ: «ومسح
رأسه بماء فيه فضل يديه»^(٢).

قال الحاكم: هذه سنة غريبة، انفرد بها أهل مصر، ولم يشاركهم فيها أحد^(٣).

وما رواه -أيضاً- من حديث الصحاح بن عثمان، عن أبي بصير، عن أبي مسلمة
ابن عبد الرحمن، عن عائشة، قالت: صلى النبي ﷺ على سهيل من بيضاء، وأخيه في
المسجد^(٤).

قال الحاكم: انفرد^(٥) به أهل المدينة.

وما رواه أحمد من حديث إسماعيل بن عبد الملك المكي، عن عبد الله بن أبي حنيفة،
عن عائشة: أن رسول الله ﷺ خرج من عندها، فقالت: يا رسول الله خرجت من عندي،
وأنت طيب النفس، ثم رجعت إليّ حزينة؟ فقال: إني دخلت الكعبة ورددت أني لم أكن
دخلتها، أو^(٦) أكون أتيت أمتي^(٧).

(١) أخرجه عبد بن حميد (٨٧٩)، والحاوي في إفروءة حلف الإمام (١٢)، وأبو داود (٨١٨) من طريق
أبي داود الطيالسي، وأخرجه أحمد (٣١٣)، ١٥، ٩٧ من طريق أخرى عن همام به.

(٢) أخرجه سنن (٩٩-٢٢٦)

وفي غيره.

(٣) مثله ما بين المعكوفين من أ: ولم يشاركهم فيها أحد.

(٤) أخرجه سنن (١٠١-٩٧٣)، وأبو داود (٣١٩٠).

(٥) في: أن انفرد.

(٦) في: ب. أن.

(٧) أخرجه أحمد (١٣٧/٦)، وأبو داود (٢٠٢٩)، وشريمدي (٨٧٤)، وابن ماجه (٢٠٦٤)، وابن خزيمة (١٠٠٠).

النوع الثامن عشر: الحَقْلان ويُسمونه المَقُول.

قال الحاكم: «تعدد في أهل مكة»

ومثل ما تعدد به خلال عن دلائل ما رواه أصحاب السنن لأربعة، عن طريق سبليل بن عبيدة عن والقي بن داود، عن أحمد^(١) بكر بن وائل، عن الزهري، عن أسير، أن النبي ﷺ أَوَّلَكم على صعبة يسيرين وسير^(٢).

قال ابن طاهر: «تعدد به والقي، عن أسير، وأحمد مروه عنه غير مصان، لإلفظ رواه محمد ابن الصليح الأتري، عن ابن عرينة، عن ربيعة بن عبد الله عن الزهري^(٣)، ورواه جماعة عن سعيد، عن الزهري، بلا وسطة^(٤)».

ومثال ما تعدد به أهل بلد عن أهل بلد - والفراد: تعدد واحد منهم - حديث السائي: «كلوا بالشرع بالشرع^(٥)».

قال الحاكم: «هو من أفراد القديسين، من القديسين، تعدد به أبو رزير عن هشام ومثال ما تعدد به لغة حديث مسلم وغيره: أن النبي ﷺ كان يقرأ في الأضحية والقطر بإقاف، وإقافيت الصلاة».

تعدد به ضمرة بن سعيد، عن عبيد الله بن عبد الله، عن أبيه وقد النبي ﷺ، وثبت برواه أحمد من الثقات غير ضمرة، ورواه من غيرهم ابن لهيعة - وهو ضعيف عند الجمهور - عن خالد بن يزيد، عن الزهري، عن عروبة، عن عائشة^(٦).

فائدة: صنف الدارقطني في هذا النوع كتاباً حافلاً، وفي معاجم القسيري أمثلة كثيرة لذلك.

(النوع الثامن عشر: الحَقْلان^(٧)، ويسمونه المَقُول).

= {٢٠٠١}

(١) عن أبيه.

(٢) أخرجه الحميدي (١١٨٤)، وأبو داود (٣٧١١)، وإسندي (١٠٩٥)، وصححه الحاكم (١٧٧)، وابن ماجه (١١٩٩)، والنسائي، في الكبرى (١٣٩/٣) وم (٢٦٠٢).

(٣) ما بين المتكلمين سقط في هـ.

(٤) أخرجه أحمد (١١٠/٢).

(٥) تقدم لبريد.

(٦) أخرجه مسلم (١١١-١١٢)، وأبو داود (١٠٩١)، والترمذي (٢٣٥)، وابن ماجه (١١٨٢)، وابن ماجه (١٢٨٩).

(٧) أخرجه أبو داود (١٠٥٠)، وأحمد (٧٠/١) حفظه الله. وصاحبه الله ﷺ كثير في القطر والأضحية سقيا وسقيا وسقيا، كما في الترمذي.

(٨) في الاحتجاج بحديث الأثر عشر (١٩٩/١) وهو من أبيه عن النبي ﷺ من علماء الحديث -

وَمَوْ لَحَقَ، وَهَذَا النَّوعُ مِنْ أَجْلِهَا، يَتَضَكَّنُ مِنْهُ أَهْلُ الْحِفْظِ وَالْخَبَرَةِ وَالْفَهْمِ
الْثَابِتِ. وَالْحِثَّةُ: عِبَارَةٌ عَنْ سَبَبِ غَائِبِضٍ قَادِحٍ مِمَّا أَنَّ الظَّاهِرَ السَّلَامَةَ
مِنْهُ، وَيُنْطَرِقُ إِلَى الْإِسْنَادِ الْجَامِعِ شُرُوطِ الصَّحَّةِ ظَاهِرًا، وَتَذَرُكُ الْبُتْرُودِ الرَّائِي

كَذَا وَفَعِيَ فِي عَمَلَةِ السَّحَارِي، وَالْشَّرْمَدِي، وَالْحَاكِمِ، وَالْهَارِطُطِي، وَغَيْرِهِمْ،
(وَهُوَ لَحَقَ)، لِأَنَّ اسْمَ الْمَفْعُولِ مِنْ «أَهْلٍ» لِرَبَاعِي لَا يَأْتِي عَلَى مَفْعُولٍ، بَلْ وَالْأَجْرُ فِيهِ
أَيْضًا «مَعْلً» بِلَامٍ رَحَدَةً؛ لِأَنَّهُ مَفْعُولُ «أَعْلً» فَيَأْتِي، وَمَا «مَعْلً» مَفْعُولُ «عَلَّ»، وَهُوَ -
لَعَنَ - بِحَسْبِ: أَنْهَاءُ بِالْشَّيْءِ وَشَفَلَهُ، وَلَيْسَ هَذَا الْقَعْلُ بِمُسْتَعْنٍ فِي كَلَامِهِمْ.

(وَهَذَا النَّوعُ مِنْ أَجْلِهَا)، أَيُّ: أَجْلُ أَنْوَاعِ عُلُومِ الْحَدِيثِ، وَأَشْرَفُهَا، وَلَدُنْهَا، وَإِنَّمَا (يَتِمَكَّنُ
مِنْهُ أَهْلُ الْحِفْظِ وَالْخَبَرَةِ وَالْفَهْمِ الثَّابِتِ)، وَهَذَا لِمَ يَتَكَلَّمُ فِيهِ إِلَّا الْقَلِيلُ: كَابْنِ السَّمْدِينِي،
وَأَحْمَدَ، وَالْبُخَارِي، وَيَعْقُوبَ بْنَ شَيْبَةَ، وَنُحَيْلَ بْنَ حَنْبَلٍ، وَأَبِي زُرْعَةَ، وَالْهَارِطُطِي.

قَالَ الْحَاكِمُ: وَإِنَّمَا يَحْتَلِلُ الْحَدِيثَ مِنْ أَوْجِهِ، لَيْسَ لِلْجَرَحِ^(١) فِيهَا مَدْخَلٌ، وَالْحِجَةُ فِي
التَّحْلِيلِ عِنْدَنَا بِالْحَسَطِ وَالْفَهْمِ وَالْمَعْرِفَةِ لَا غَيْرَ.

وَقَالَ ابْنُ مَهْدِيٍّ: لِأَنَّهُ اعْرِفَ عِلَّةَ حَدِيثٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَكْتُبَ عَشْرِينَ حَدِيثًا لَيْسَ
عِنْدِي.

(وَالْعِلَّةُ: عِبَارَةٌ عَنْ سَبَبِ غَائِبِضٍ)، حَقِي، (قَادِحٍ) فِي الْحَدِيثِ، (مَعَ أَنَّ الظَّاهِرَ
لِلْمُسْلَمَةِ مِنْهُ).

قَالَ ابْنُ الصَّبَّاحِ: مَا حَدِيثُ السَّمْلِ. مَا صَلَحَ فِيهِ عَلَى عِلَّةٍ تَقْدَحُ فِي صِحَّتِهِ، مَعَ طُحُورِ
السَّلَامَةِ.

(وَيُنْطَرِقُ إِلَى الْإِسْنَادِ الْجَامِعِ شُرُوطِ الصَّحَّةِ ظَاهِرًا، وَتَذَرُكُ الْعِلَّةَ (بُتْرُودِ الرَّائِي)

= حَتَّى قَالَ بَعْضُ حَفَظِهِمْ: مَعْرِفَتُنَا بِهَذَا كَهَيَاةِ عَمَلِ الْجَامِلِ. وَإِنَّمَا يَهْتَدِي إِلَى تَحْلِيلِ هَذَا الْعَمَلِ
الْمَعْدُونَةُ النَّاسِ مِنْهُمْ، مَسْرُودٌ مِنْ مَسْبُوحِ الْحَدِيثِ وَرَفُوعُهُ وَمُسْتَنْبَعُهُ، كَمَا يُبَيِّنُ الصَّيْرُفِيُّ
الصَّيْرُ بِصَاحِبِهِ بَرِّ الْحَيْدِ وَالزُّبُوفِ، وَالنَّاسِ وَالْفُطُوسِ؛ فَكَمَا لَا ضَرَرَةَ فِي هَذَا؛ كَذَلِكَ يُنْقَضُ ذَلِكَ مَا
ذَكَرْتَهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: بِحَسَبِ مَرَاتِبِ عُلُومِهِمْ، وَحَدِيثِهِمْ، وَأَخْلَاقِهِمْ عَلَى خِلَافِ
الْحَادِثِ، وَذَوَقَهُمْ حَقَاقَةُ عِبَارَةِ الرَّسُولِ ﷺ أَيُّ لَا يَلْسَنُهَا غَيْرُهُمْ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْفَاسِقِينَ... الخ.

وَقَالَ الْخَضِيبِيُّ فِي كِتَابِ «الْمَدِينَةِ» (٢/٦٩٩): «وَالسَّبِيلُ إِلَى مَعْرِفَةِ عِلَّةِ التَّحْلِيلِ أَنْ تَحْتَمِلَ طَرَفَهُ،
وَيَنْظُرَ فِي اخْتِلَافِ رَوَايَةٍ، وَيَتَرَى يَتَكَاهَمُ فِي الْحَقِّقِ، وَمِثْلُهُمْ فِي الْإِيمَانِ وَالْعَبِيدِ» أَيْ.
وَقَالَ ابْنُ حَسَرٍ فِي «الْبَيْكَةِ» (٢/٧١١): «وَهَذَا الْقَوْلُ أَسْمَى أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ، وَأَدْقَهَا مَسَلَكًا،
وَلَا يُلْجُؤُ بِهِ إِلَّا لِمَنْ يَسْتَعِدُّ - شَرَكًا وَنَعَامًا - عَيْنًا غُلُظًا، وَأُطْلَاقًا حَاوِيًا، وَإِبْرَاقًا لِسَانِ الْفِرَاقِ،
وَمَعْرِفَةً ثَابِتَةً، وَكَذَلِكَ لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ إِلَّا أَوْرَادٌ مِنَ أُمَّةِ هَذَا الشَّيْءِ وَحَدِيثِهِمْ، وَإِلَيْهِمْ يَرْجِعُ فِي ذَلِكَ».

لَمَّا جَعَلَ أَهْلُ الْإِسْنَادِ هَذَا مَعْرِفَةً، وَالْأَخْلَاقَ هَذَا غَرَامَةً، «وَنُحَيْلَ بْنَ حَنْبَلٍ» مَنْ لَمْ يَعْرِفْ ذَلِكَ» أَيْ.

(١) فِي ١ الْمَجْرَحِ.

وَبِمُخَالَفَةِ غَيْرِهِ لَهُ، مَعَ فَرَادَيْنِ نَسَبَةِ الْخَارِيفِ عَلَى وَجْهِهِ. إِذَا سَأَلَ أَوْ رَأَى أَوْ دَخَلَ
 حَدِيثَ نَبِيٍّ حَدِيثٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، تَحْتَ نَسَبِ عَلَى طَرَفِ فَيَحْكُمُ بِعَدَمِ صِحَّةِ حَدِيثِهِ، أَوْ
 بِإِنِّهُ قَدْ فُتِرَ قَبْلَهُ، وَالطَّرِيقُ إِلَى مَعْرِفَتِهِ جُمْلَةُ حُرَاقِ الْحَدِيثِ، وَالنَّظَرُ فِي اخْتِلَافِ رَوَاتِهِ
 وَصَحَابَتِهِمْ وَالْعَامِيَهُمْ، وَكَثُرَ التَّغْيِيلُ بِالْإِسْنَادِ بِأَنَّهُ يَكُونُ رَوَاهُ أَقْوَى مِنْ وَصْلٍ، وَيَنْفَعُ
 الْعِلْمَ فِي الْإِسْنَادِ، وَقَدْ أَكْثَرَ وَقَدْ تَنَعَ فِي الْعَمَلِ، وَقَدْ وَقَعَ فِي الْإِسْنَادِ قَدْ يَفْتَدِجُ بِهِ
 وَفِي الْعَمَلِ كَمَا لِلْإِسْنَادِ وَالْوَقْفِ، وَقَدْ يَفْتَدِجُ فِي الْإِسْنَادِ خَاصَّةً، وَيَكُونُ الْعَمَلُ

وَبِمُخَالَفَةِ غَيْرِهِ لَهُ، مَعَ مَرَّتَيْنِ نَصَبَ إِلَى ذَلِكَ، (ثُمَّ الْعَارِيفُ) بِهَذَا الشَّيْءِ (عَلَى وَجْهِهِ) وَمَعَ
 (إِسْنَادِ) فِي الْمَوْصُوفِ، (أَوْ وَقَعَ) فِي الْمَرْفُوعِ، (أَوْ دَخَلَ) حَدِيثَ فِي حَدِيثٍ، (أَوْ غَيْرِ)
 ذَلِكَ، بِحَيْثُ يَحْتَاجُ عَلَى طَرَفِ فَيَحْكُمُ بِعَدَمِ صِحَّةِ الْحَدِيثِ، أَوْ يَتَرَدَّدُ فَيَتَرَفَعُ فِيهِ،
 وَرَسُولًا يَقْرَرُ عِدَارَةَ الْمُعْمَلِ عَنِ إِثْمَةِ الْحُجَّةِ عَلَى تَعْوِيلِهَا، صَبْرًا فِي نَفْسِ الْمُبْتَهِمِ
 وَاللَّزِيمِ.

قَالَ بَنُ مَهْنَدٍ: فِي مَعْرِفَةِ عِلَّةِ الْحَدِيثِ الْإِهَامُ، فَمَنْ قَلَّتْ لَمْ يَحْتَاجْ إِلَى الْعِلَّةِ: مَنْ أَيْنَ
 قَلَّتْ هَلْكَاءُ لَمْ يَكُنْ لَهُ حُجَّةٌ، وَكَمْ مِنْ شَخْصٍ لَا يَتَوَقَّعُ ذَلِكَ

وَقَدْ سَمِعْتُ أَيْضًا: أَنَّ تَعْوِيلَ لُغَتِهِ هَذَا مَرْسُوحٌ وَهَذَا لَمْ يَسْتَوْفِ، فَمَنْ يَقُولُ ذَلِكَ؟
 فَقَالَ: أَرَأَيْتَ لَوْ أَمِيتَ النَّاسَ، وَأَبَيْتَ دِرَاهِمَهُمْ، فَقَالَ هَذَا جَبَدٌ، وَهَذَا بَهْرَجٌ، أَكُنْتَ تَسْأَلُ
 عَنْ مَعْرِفَةِ ذَلِكَ، أَوْ تَسْأَلُ لَمْ أَكُنْ لَمْ أَكُنْ لَمْ أَكُنْ لَمْ أَكُنْ لَمْ أَكُنْ لَمْ أَكُنْ لَمْ أَكُنْ لَمْ أَكُنْ لَمْ أَكُنْ
 الْمَحَالَّةُ، وَالْمُتَاهَرَةُ، وَنَحْوُهُ.

وَسَلَّ أَمْرُ زَوْجَةٍ مَا الْحُجَّةُ فِي تَعْيِيلِكُمُ الْعَدِيثِ؟ صَالَ الْحُجَّةُ أَنْ تَسْأَلَنِي عَنْ حَدِيثٍ
 لَهُ عِلَّةٌ، فَأَذْكُرُ عِلَّتَهُ، ثُمَّ تَعْبُدُ أَيْنَ وَارِدٌ، فَتَسْأَلُهُ عَنْهُ، فَيَذْكُرُ عِلَّتَهُ، ثُمَّ تَعْبُدُ أَيْنَ حَاسَمٍ
 يَحْتَلُهُ، ثُمَّ تَعْبُرُ كَلَامًا عَنْ ذَلِكَ حَدِيثٍ، فَإِنْ رَحِمْتَ بِمَا مَنَافِعًا فَاعْلَمْ أَنَّ كُلَّ مَا تَكَلِّمُ
 عَلَى مَرَادِهِ، وَإِنْ وَجَدْتَ لَكَ كَلِمَةً مَنَعَتْ فَاعْلَمْ حَقِيقَةَ هَذَا تَعْوِيلِ، وَمَعَ الرَّجُلِ ذَلِكَ، فَالْهَذَبُ
 كَمَثَلِهِ، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنَّ هَذَا الْعِلْمُ الْإِهَامُ.

(وَالطَّرِيقُ إِلَى مَعْرِفَتِهِ جُمْلَةُ حُرَاقِ الْحَدِيثِ، وَالنَّظَرُ فِي اخْتِلَافِ رَوَاتِهِ) وَفِي (صَحَابَتِهِمْ)
 وَ(تَغْيِيلِهِمْ).

قَالَ ابْنُ الْعَدِيِّ: الْيَابُ إِذَا لَمْ تَجْمَعْ طَرَفًا، لَمْ يَبَيِّنْ خَطْأَهُ.

(وَكَثُرَ التَّغْيِيلُ بِالْإِسْنَادِ، لِلْمَوْصُوفِ (بِأَنَّهُ يَكُونُ رَوَاهُ أَقْوَى مِنْ وَصْلٍ، وَيَنْفَعُ الْعِلْمَ فِي
 الْإِسْنَادِ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ، وَقَدْ تَنَعَ فِي الْعَمَلِ، وَمَا وَقَعَ) مِنْهَا (فِي الْإِسْنَادِ قَدْ يَفْتَدِجُ بِهِ، وَفِي
 الْخَرَجِ) أَيْضًا (كَالْإِسْنَادِ وَالْوَقْفِ، وَقَدْ يَفْتَدِجُ فِي الْإِسْنَادِ خَاصَّةً، وَيَكُونُ الْعَمَلُ) مَعْرُوفًا

صحيحاً. كحديث: **يَقَالُ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنِ الثَّوْرِيِّ عَنْ عُمَرَ بْنِ دِينَارٍ - خَدِيزٍ: «الْبَيْعَانُ بِالْجَبْرِ غُلْظٌ يَنْقُلِي إِذَا هُوَ غُلْظٌ مِثْلُ دِينَارٍ»**.

(صحيح):

كحديث يميم بن عبد الطائفي - أحد رجال الصحيح - (عن) سليمان (الثوري، عن عمرو بن دينار)، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، (حديث البيعان بالخيار^(١))، غلظ (يعني) على مدال في قوله 'عمرو بن دينار' (إنما هو عمدة ابن ديار) هكذا رواه الأئمة من أصحاب مقيّدات. كآبي نعيم الفضل بن دكين، ومحمد بن يوسف النخعي، ومحمد بن يزيد، وغيرهم^(٢).

ومثال الحلة في الصين: ما انفرد به مسلم في صحيحه من رواية الترمذي عن مسلم: حدثنا الأوزاعي عن قتادة أنه كتب - إلى - بحره، عن أبي بن مالك أنه حدث، قال: صبت خلف أبي ﷺ، وأبي بكر وعمر وعثمان، فكانوا يسفحون **«الْعَسَى يَغِيْرُ رَبِّهِ الْعَلِيَّةُ»**، لا يدركون **«يَسِيْرُ الْقَرْبِ الْيَسِيْرُ»** في أوبة رامة ولا في نحره^(٣)، ثم رواه من رواية الوليد عن الأوزاعي: أخبرني إسحاق بن عدا أنه ابن أبي ماجة أنه سمع أبا بكر دالا^(٤).

ودوى مالك في الموطأ، عن حميد، عن أنس قد. حديث وروى أبي بكر وعمر وعثمان، بكلمهم شأن لا يقرأ. **«نَسِيْرُ الْقَرْبِ الْيَسِيْرُ»**^(٥)، ورواه فيه لوليد ابن مسلم، عن مالك^(٦): حديث حلف ودوى الله ﷺ.

هذا الحديث معلوم: أنه انحصار بوجوه جمعها وحديثها في المجلس الرابع

(١) أخرجه العراقي (١٦٩٢) رقم ١٦٦٢٩ من طريق علي بن حديد. ووقع في مسند أبيه (١٦٥٠/٢) «عمرو بن دينار أخبرني الفضائي عن طريق محمد بن عيسى عن عمرو بن دينار عن أبي عمر مرفوعاً: قال عمر لا يبيع - وما عني بقوله - إلا ببيع أجبر»

(٢) رواية الفضل بن دكين أخرجه مسند (١٦٥٠/٢)، والبيهقي (١٦٩/٢)، وأما رواية محمد بن يوسف، عن العراقي فأخرجه البخاري (١٦٩/٢)، وأما رواه محمد بن يزيد فأخرجه فضائي في الكبير (١٦٩/٢) وفيه «عمدة ابن دينار» وأخرجه مختلف الكاتب أنه في حديث لحي عمرو بن دينار ووقع في نسخة الأثر (١٦٥٠/٢) عند لحي بن دينار. قوله فدلهم.

(٣) أخرجه مسلم (٥٢-١٦٩)، والبخاري في جزء الترمذ (١٦٩) من طريق الترمذي عن مسلم. وأخرجه البخاري في جزء الترمذ (١٦٩) عن محمد بن يوسف، وأخرجه أحمد (١٦٩/٢) عن أبي العيص: «لا يبيع - وما عني بقوله - إلا ببيع أجبر»

(٤) أخرجه مسلم من (١٦٩/٢)، والبخاري في جزء الترمذ (١٦٩).

(٥) أخرجه مالك (٨٩/٢) رقم (١٦٩)، ومن طريقه فقههم عن أبي (٥٠/٢).

(٦) في حديث مالك، به.

والعشر من الأمالي ما لم يُنسَب إليه، وإنما ألحقها بها.

فأما رواية حميد: فأنسها الشافعي بمخالفة الجماعة لذلك، فقال في سنن حرمته - فيها
فيه عنه المصنف^(١): «إِنْ قَالَ قَاتِلٌ: لَمْ يَكُنْ بِدِينِي» قَالَ: «أَكْرَمَ» قِيلَ لَهُ: خَالَفَهُ سُبْحَانَ
أَبِي حَبِيبَةَ وَالْقَزَازِي وَالنَّفَّي، وَغَدَّ لَمِنْهُمْ سَمْعَةُ أَوْ تَعْدِيَةٌ مُتَغَيِّرٌ مَحَالِفٌ لَهُ، وَالْعَدَدُ
الْكَثِيرُ أَرَأَيْتَ بِالْحَفَظِ مِنْ وَاحِدٍ، ثُمَّ رَجَعَ رَوَاهُ عَنْ سُبْحَانَ، عَنْ أَبِي يُونُسَ، عَنْ
قُدْرَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ السِّيَاحُ، وَأَوْ نَكْرٌ وَغَيْرُ مَسْخُونٍ الْفَرَادَةَ: «الْكُفْرُ يَمُوتُ وَبِ
الْعَلَمَةِ»^(٢).

فإن الشافعي يعني: بيهود قومه ثم القرائن قبل ما يقرأ بعدها، ولا يعني: أنهم
مزمعون ﴿يَنْتَهَبُونَ الْقُرْآنَ وَيَكْتُمُونَ﴾.

فإنه الذي رُبط^(٣) وهذا هو المحفوظ عن قتادة وغيره، عن أنس

قال النبي: «وَكُنَّا رَوَاهُ عَنْ قَتَادَةَ أَكْثَرَ أَصْحَابِهِ: قَالِيْبُ، وَثَعْلَبَةُ، وَالدُّسْتُوَانِيُّ، وَشَيْبَانُ
أَبِي عَبْدِ اللَّهِ وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، وَأَبُو عَوَانَةَ، وَغَيْرُهُمْ»^(٤).

فقال ابن عبد البر: هؤلاء حفاظ أصحاحه، قتادة، وأبوس في روايتهم إحداهم الحديث عن
يوجب سقوط البهلاء، وهذا هو النلفظ المنق عليه في الصحيحين، وهو رواية «أكثرهم»،
ورواه كذلك أيضا عن أنس: ثالث الثاني، وإسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، وما قوله
حديثه الشاذ^(٥)، مصحح به في رواية أبي داود، وأما نسخة مصحح: فأكادوا يستغنون
بأنهم القرائن^(٦).

فقال ابن عبد البر: ويعرفون. إلا أكثر رواية حميد، عن أنس إنما سمعها عن قتادة
وثالث، عن أنس، ويؤيد ذلك أن ابن عدي شرح يذكر قتادة يبعها في هذا الحديث؛
فتبين انقطاعها، ورجوع المزيدين إلى واحد.

(١) المصدر الكبير، ٥٢٢/٢.

(٢) أخرجه الشافعي في المسب (٢)، رقم ١٤١٩ من هذا المطبع.

وأخرجه البخاري (١٢٤٣) من طريق ثعلب عن قتادة، به.

(٣) سنن الدارقطني (١)، ٣١٦.

(٤) مطر: المصنف الكبير للبيهقي (٢)، ٥٥٢، ومنه الحديث (٣١٦١).

(٥) في ط: «وَأَبُو يُونُسَ» بزيادة الشافعي.

(٦) أخرجه الدارقطني (١)، ٣١٦ من طريق الوليد بن الأرومي عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة
عن أنس قال: «كَانَ السِّيَاحُ وَبَنُو نَكْرٍ وَغَيْرُهُمْ يَكُونُونَ الْفَرَادَةَ: «الْكُفْرُ يَمُوتُ وَبِ
الْعَلَمَةِ»».

وأما رواية الأوزاعي: فأعلها بعضهم بأن الزاوي عنه - وهو الوليد - بدلى تدليس التسمية. وإن كان قد صرح بسماحه من شيعته، وإن ثبت أنه لم يستطع بين الأوزاعي وقناة أحدًا، فبإدانة زنه أكمل: فلا بد أن يكون أملى على من كتب إلى الأوزاعي، ولم يسم هذا الكاتب؛ فبحتم أن يكون محدثًا أو غير صادق؛ فلا تقوم به الحجة، مع ما في أملي الرواية بالكتابة من الخلاف، وإن بعضهم مري^(١) انقطاعها.

وقال ابن عبد البر: اختلف في ألفاظ هذا الحديث اختلافًا كثيرًا متافئًا مصطوبًا:

منهم من يقول: صليت خلف رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر.

ومنهم من يذكر عثمان.

ومنهم من يقتصر على أبي بكر وعمر وعثمان.

ومنهم من لا يذكر: فكانوا لا يقرءون ﴿يَسْمِعُ أَقْرَبَ الْكَلِمَةِ﴾.

ومنهم من قال: فكانوا لا يقرءون ﴿يَسْمِعُ أَقْرَبَ الْكَلِمَةِ﴾.

ومنهم من قال: فكانوا يقرءون ﴿يَسْمِعُ أَقْرَبَ الْكَلِمَةِ﴾.

ومنهم من قال: فكانوا يفتحون القراءة ﴿يَسْمِعُ أَقْرَبَ الْكَلِمَةِ﴾.

ومنهم من قال: فكانوا يقرءون ﴿يَسْمِعُ أَقْرَبَ الْكَلِمَةِ﴾.

قال: وهذا اضطراب لا تقوم معه حجة لأحد، ومما يدل على أن ألسنا لم يرد نفي

البسطة، وأن الذي زاد ذلك في آخر الحديث روى بالعمى فأخطأ - ما صرح عنه أن

أبا سلمة^(٢) سأل: أكان رسول الله ﷺ يستمع ﴿لَحَسْبُ بَيْنَ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]،

أو ﴿يَسْمِعُ أَقْرَبَ الْكَلِمَةِ﴾؟ فقال: إنك تسألي عن شيء ما أحفظه، وما

سألتني عنه أحد قبلك. أخرجه أحمد، وإن طريقة سدد على شرط الشيخين^(٣).

وما قيل من أن من حفظ عنه حجة على من سأل في حال سبيله - فقد أجاب

أبو شامة بأنهما سألان: فزال أبي سلمة عن البسطة وتركها، وسؤال فتادة عن

الاستفتاح بأي سورة.

وقد ورد من طريق آخر عنه: كان وسون الله ﷻ بأبي بكر وعمر ثم أقر الكتيب

أزرق^(٤). أخرجه الطبراني من طريق معمر بن سليمان، عن أبيه، عن العيص، عنه.

(١) في ب. برقي.

(٢) في د. أنا مسلمة.

(٣) أخرجه أحمد (١٦٠/٣)، والدارقطني (٢١٦/١)، وقال: هذا إسناد صحيح.

وابن خزيمة من طريق سويد بن عبد العزيز، عن عمارة القصير، عن الحسن، عنه^(١).
 وورد من طريق آخر، عن المعتمر بن سليمان، عن أبيه، عن أسد، قال: كان
 رسول الله ﷺ يجهر بـ «نَسَمَ أَفَرُ الرَّكْبِ الْكَبِيرِ»، رواه الدارقطني والخطيب،
 وأخرجه الحاكم من جهة أخرى، عن المشمر^(٢).

وقد ورد ثبوت قراءتها في الصلاة عن النبي ﷺ من حديث أبي هريرة، من طرق عند
 الحاكم، وابن خزيمة، والنسائي، والدارقطني، والبيهقي، والخطيب^(٣).
 وابن عباس عن الترمذي، والحاكم، والبيهقي^(٤).

وعثمان، وعلي، وعناد بن بأسر، وحابر بن عبد الله، والنعمان بن بشير، وابن عمر،
 والحاكم بن حمير، وعائشة، وأحاديثهم عند الدارقطني^(٥).
 وسرة بن جندب، وأبي، وحديثهما عند البيهقي.

وربذة، ومجاهد بن ثور، وسر - أو بشر - بن معاوية، وحسين بن عرفة، وأحاديثهم
 عند الخطيب.

وأم سلمة عند الحاكم.

وجماعة من المهاجرين والأنصار عند النخعي.

فقد بلغ ذلك مبلغ التواتر. وقد بينا طرق هذه الأحاديث كلها في كتاب انقطف الأزهار

(١) أخرجه الطبراني في الكبير (١/٧٣٩)، وابن خزيمة (١٩٧)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/١٠٣)، وقال النجاشي في المجموع (١٠٨/٢). رواه الطبراني في الكبير والأوسط، ورواه
 مشهوراً.

(٢) أخرجه الدارقطني (٣٠٨/١-٣٠٩)، والخطيب في تاريخ بغداد (٣/١٦٤)، والحاكم (٢٤٣/١-٢٤٤).

(٣) أخرجه أحمد (٢/١٩٧)، والنسائي (١/١٤١)، وابن خزيمة (١٨٨، ١٩٩)، وابن سنان (١٧٩٧)،
 وابن الجارود في المعتنى (١٨٤)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/١٩٩)، والدارقطني (١/٣٠٦)،
 والحاكم (١/٢٢٢)، والبيهقي (٢/٥٨، ١٦/٢)، وذكر الدارقطني صحيحاً ورواه كلهم ثلاث.
 وقال البيهقي بإسناد صحيح رواه شوامر.

(٤) أخرجه الترمذي (٢٤٥)، وأبو ذرر كذا في نفعه الأثر (٥/٦٥٧)، والخطيب (١/٨٠).

والدارقطني (١/٣٠١)، والبيهقي (١/١٧).

(٥) سنن الدارقطني (١/٣٠٧-٣١٣)، وجاء في نصب الراية (٦/٢٥٨): «أن الدارقطني لما روى بصور
 حاله بعض أهلها تصيب شيء من الشعر يصف به امرأة، فإنه يحض الملائكة فأقسم عليه أن يخبر،
 بالصحيح من ذلك. فقال: كل ما روي عن النبي ﷺ في الشعر فليس بصحيح، ولما من الصفة
 منه صحيح ومذهب».

مرسلًا.

الثالث * أن يكون الحديث محفوظًا عن صحابي، ويروى عن غيره * لاختلاف بلاد رواه: كرواية المنيني عن الكوفيين.

كحديث مرسى بن علفه، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبيه، مرموغًا، إني لأسعفر الله وثوبت إليه في اليوم مائة مرة^(١).

قال: هذا إسناده لا ننظر فيه خديني إلا ظني أنه من شرط الصحيح، والمطويرون إذ روي عن الكوفيين ألقوا وإنما الحديث محفوظ من رواية أبي بردة، عن لأغر العموني^(٢).

الرابع: أن يكون محفوظًا عن صحابي، يروى عن نسبه يقع الوهم بالتصريح بما يقتضي صحته، بل ولا يكون معروفًا من جهة:

كحديث زمير بن محمد، عن عثمان بن سليمان، عن أبيه، أنه سمع رسول الله ﷺ يقرأ في المغرب والمطلع.

فإن أخرج العسكري وغيره هذا الحديث في الوجدان، وهو معلول، أير عثمان أنه يسمع من النبي ﷺ ولا رأي، وعثمان إما رواه عن نافع بن حبيب بن مضم، عن أمه، وإنما هو عثمان بن أبي سليمان.

الخاص: أن يكون زبني بالمتعة، وسقط منه وجن. دل عليه طريق أخرى محفوظة. كحديث يونس، عن ابن شهاب، عن علي بن الحسين، عن رجل^(٣) من الأصابع: أنهم كانوا مع رسول الله ﷺ ذات ليلة فرمى نجم فاستنار... الحديث.

قال: وعنه أن يونس - مع جلالة - فسر به؟ ربما هو من ابن عباس، حدثني رجاء؛ هكذا رواه ابن عبيد، وشعب، وصالح، والأوزاعي، وغيرهم، عن الزهري^(٤).

السادس: أن يختلف عن رجل بالمتعة وغيره، ويكون المحفوظ عنه ما قابل

(١) أخرجه فضائي في الكبرى (١/١١٨)، رقم (١٠٢٧٤) من كتاب الطريق وأخرجه أحمد (٥/٣٩٤) من طريق إسحاق بن أبي يحيى به. وناقل أنا إسماعيل سعيد بن أبي بردة أخرجه أحمد (١/١١٠)، وعنه بن حبيب (٥٥٨)، وابن ماجه (٢٨٦٦)، وفضائي في الكبرى (١/٢٧٥).

(٢) أخرجه أحمد (١/٢١١)، ومسنن (١/٢٧٠)، وأبو داود (١/١٥١)، والبيهقي في الكبرى (١/٢٧٦).

(٣) في ط: رجل.

(٤) أخرجه برقم (١٢٤٩-١٢٥٠)، وشمس (٣٧٤٤).

الإسناد:

كحديث علي بن الحسين بن واقد، عن أبيه، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب، قال: قلت - يا رسول الله - ما لك أفصحاً؟!... الحديث.
قال: وعلمته ما أسند عن علي بن خنيس: حدثنا علي بن الحسين بن واقد، بلغني أن همر... فذكره.

السامع: الاختلاف على رجل في نسبة شيخه، أو تحبيله.
كحديث الزهري^(١)، عن سفيان الثوري، عن حجاج بن فرافصة، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، مرفوعاً: المؤمن غر كريم، والفاجر خب لثيم^(٢).
قال: وعلمته ما أسند عن سعد بن كثير: حدثنا سفيان، عن حجاج، عن رجل، عن أبي سلمة... فذكره^(٣).

الثامن: أن يكون الراوى عن شخص أدركه وسمع منه، ولكنه لم يسمع منه أحاديث معينة، فإذا رواها عنه بلا واسطة، فعلمنا أنه لم يسمعها منه.
كحديث يحيى بن أبي كثير، عن أسد، عن النبي ﷺ، كان إذا أظفر عند أهل بيته، قال: «أظفر عندكم الصائمون...» الحديث^(٤).

(١) روى العلامة السيوطي في قوله: «الزهري»؛ فالحديث أخرجه الحاكم في علوم الحديث ص (١١٧)، وفي المستدرک (٢٣/٦) من طريق أبي داود سليمان بن محمد السماري قال: ثنا أبو شهاب عن سفيان الثوري عن حجاج بن فرافصة، م.

فظن السيوطي أنه ابن شهاب الزهري، وهذا خطأ، وإنما هو عبد ربه بن نافع الكوفي أبو شهاب الصنعاء الكوفي. كما أنه لم أسند للزهري رواية عن سفيان في تعذيب الكمال.

(٢) أخرجه الحاكم في علوم الحديث وفي المستدرک كما سنو.
ومن طريق أبو شهاب أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء (١١٠/٢٣)، والقيامي في مشكل الآثار (٢٠٢/٢)، والطبري في تاريخ بغداد (٢٣٩/٨)، والبيهقي في الكبرى (١٩٥/١٠١)، والقمي في صفة الشهداء (١٣٣).

وأخرجه ابن خنيس في الأدب المفرد (١١٨)، وأبو داود (١٢٩٠)، والنسائي (١١٦٤)، وأبو يعلى (١٠٠٧)، والحاكم (٢٢/٦) من طريق بشر بن رافع عن يحيى بن أبي كثير، م.

(٣) أخرجه الحاكم في علوم الحديث ص (١١٧). وأخرجه أحمد (٢٩٢/٦١)، وأبو داود (١٢٧٩).
والحديث قد صححه الألباني في سلسلة التصديقات (٩٢٥) روى عنه الحاكم، فليحظر.

(٤) أخرجه الحاكم في علوم الحديث ص (١١٧). وأخرجه أحمد (٢٠٦، ١٦٨/٣)، وعبد بن حمزة (١٢٢٤)، والنسائي في الكبرى (٨٩/٦) رقمه (١٠١٦٩، ١٠١٧٥)، وقال: يحيى بن أبي كثير لم يسمعه من أسد.

التنوع التاسع عشر - المضطرب: هو الذي يُروى على أوجه مختلفة متغايرة،

قال: فيحيى رأى أمّاً، وظهر من غير وجه ثم لم يسمع منه هذا الحديث، ثم أسند
عن يحيى، قال: [قد] حدثت عن أنس... فذكره^(١)

التاسع أن يكون طريقه مرفوعة. يروي أحمد وسأله حدثاً من غير تلك الطريق. دفع
من رواه من تلك الطريق - بناء على الحادة - في قوله:

كحديث المنذر بن عبد الله الحرامى، عن عبد العزيز بن الساجسون، عن عبد الله
ابن دينار، عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ كان إذا مضى للصلاة، قال: سبحانك
اللهم... الحديث^(٢).

قال: أخذ فيه السند طريق الجادة، وإنما هو من حديث عبد المرير. ثنا عبد الله ابن
الفضل، عن الأعرج، عن عبد الله بن أبي رافع، عن علي^(٣).

المعاشر - أن يروى للحديث مرفوعاً من وجه، ومرفوعاً من وجه.

كحديث أبي فروة يزيد بن محمد. ثنا أبي، عن أبي، عن الأعمش، عن أبي سفيان،
عن جابر، مرفوعاً: من مضى في صلاة، يجد للصلاة، رة يجد النوض^(٤).

قال: وعلته: ما أسند وكيع، عن الأعمش، عن أبي سفيان، قال: سئل جابر...
مذكره^(٥).

قال الحاكم: وثبت أصنافاً من مذكره. وإنما جعله هذه مثلاً لأحاديث كثيرة.

وما ذكره الحاكم من الأجانب يشله القسمان المذكوران فيما تقدم، وإنما ذكرناه
تعبيراً للطلب، وإيضاحاً لما تقدم.

(التنوع التاسع عشر: المضطرب: هو الذي يروى على أوجه مختلفة) من رار واحد

مرتين، أو أكثر، أو من زاوية أو رواية (متغايرة).

وعبارة ابن الصلاح: مساوية.

وعبارة ابن جماعة: متغايرة - بالواو، والميم - أي ولا مرجع.

(١) سقط في أ، ج.

(٢) أخرجه الحاكم في فكري (١٠١٣)، والاسلام ص ١٩٩.

(٣) أخرجه الحاكم في علوم الحديث ص ١١٩.

(٤) أخرجه السجدي في رفع اليدين (٩، ١)، أبو داود (٧٤٤، ٧٤٥)، وابن ماجه (٨٠٢) من جهة

الطريق. وأخرجه مسلم (٢٠١-٢٧١) من طريق آخر عن الأعرج.

(٥) أخرجه الحاكم في علوم الحديث ص ١٩٩، والذوق ص (١٧٢/١).

(٦) أخرجه الحاكم في علوم الحديث ص ١١٨، ونداء ص (١٧٢/١).

فَإِنْ رُجِّعَتْ إِغْدَى الرَّوَابِيعِ بِحِفْظِ رِوَايَاتِهَا أَوْ كَثْرَةِ صُحْبَةِ الثَّرَوِيِّ عَنْهُ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، فَالْحُكْمُ لِلرَّابِعَةِ، وَلَا يَكُونُ مُضْطَرِّبًا. وَالْاضْطِرَابُ يُوجِبُ ضَعْفَ التَّحْدِيثِ، لِإِسْمَاعِيلَ، بِمَعْنَى الضُّطْبُ، وَيُتَّبَعُ فِي الْإِسْلَامِ نَارَةٌ، وَفِي الْغَنِيِّ أُخْرَى، وَفِيهِمَا مِنْ زَاوٍ أَوْ جَمَاعَةٍ.

(فإن رجعت إحدى الروابيع، أو الروايات، (يحفظ روايتها) مثلاً، (أو كثرة صحبه لمروي عنه، أو غير ذلك) من وجوه الترحيحات - (فالحكم للرابعة، ولا يكون له حديث (مضطرباً): لا لرواية الرابعة كما هو ظاهر، ولا مخرجاً؛ بل هي شاذة، أو منكورة كما تقدم.

(والاضطراب يوجب ضعف الحديث؛ لإسماعيله بعدم الضبط) من رواته، الذي هو شرط في الصحة والحسن.

(ويُتَّبَعُ الاضطراب (في الإسلام) نارة، وهي الثمن أخرى، (و) يُلَاحَظُ (فيها)، أي: الإسلام، والثمن سناً، وهذه مريضة على ابن الصلاح، (من زار) واحد، أو راويين، (أو جماعة).

مثاله في الإسلام: ما رواه أبو داود، وابن ماجه من طريق إسماعيل بن أمية، عن أبي عمرو بن محمد بن حريث، عن جده حريث، عن أبي هريرة، مرفوعاً: إذا صلى أحدكم، فليجعل شيئاً لمفاً وجهه... الحديث، وفيه: «فإن لم يجد عضاً يصليها بين يديه، فليعض خضاً»^(١).

اختلف فيه على إسماعيل اختلافٌ كثيراً: فرواه بشر بن الفضل، وروح بن القاسم عنه هكذا، ورواه سفيان الثوري عنه، عن أبي عمرو بن حريث، عن أبيه^(٢)، عن أبي هريرة، ورواه حميد بن الأسود عنه، عن أبي عمرو بن محمد بن عمرو، عن جده حريث ابن مسلم، عن أبي هريرة، ورواه ربيع بن خثالد، وسعيد الوارث عنه، عن أبي عمرو ابن حريث، عن جده حريث، ورواه ابن جريج عنه، عن حريث بن عمار، عن أبي هريرة، ورواه نؤاد بن خليفة الحارثي عنه، عن أبي عمرو بن محمد، عن جده حريث بن سليمان، قال أبو زرعة الدمشقي: لا أعلم أحداً بينه وبين نسبه غير نؤاد.

ورواه سفيان بن عيينة عنه، واختلف فيه على ابن عيينة.

(١) أخرجه أحمد (٢/٢٤٩)، والبيهقي (٩٩٣)، وعبد بن حميد (١/١٤٦)، وأبو داود (٩٨٩، ٩٩٠)،

وابن ماجه (١١٣)، وأبو حنيفة (٨١١، ٨١٢)، وأبو جابر (٢٣١١)، والبيهقي (٢٧٠، ٢٧١).

(٢) في نسخة: حريث بن مسلم.

فقال ابن المديني: عن ابن عيينة، عن إسماعيل، عن أبي محمد بن عمرو بن حريث، عن جده حريث رجل من بني عذرة.

ورواه محمد بن سلام البجلي، عن ابن عيينة، مثل رواية بشر بن المغفل ورواه مسدد، عن ابن عيينة، عن إسماعيل، عن أبي عمرو بن حريث، عن أبيه، عن أبي هريرة.

ورواه عمار بن خالد الواسطي، عن ابن عيينة، عن إسماعيل، عن أبي عمرو بن محمد بن عمرو بن حريث، عن جده حريث بن - أ.م. هكذا نقل من التصحيح بهذا الحديث، مضطرب الإسناد.

وقال العراقي في السكت: اعترض عليه بأنه ذكر أن المرجح إ.م. وجد انتهى الاضطراب، وقد رواه سفيان الثوري وهو أحفظ ممن ذكرهم؛ فينتهي أن ترجح روايته على غيرها، وأيضاً فإن اتحاطم وغيره صححوا هذا الحديث.

قال: والمجرب أن وجوه الترجيح فيه متحصلة؛ فسفيان بن كان أحفظ إلا أنه اعتمد بقوله: (أبي) عمرو بن حريث، عن أبيه، وأكثر الرواة يقولون: عن جده، ومن شرطه ورواه، وديمية، ونبط، وبارث، وهم من ثقات السريين وأئمتهم، وانضموا على ذلك من حفاظ الكوفة ابن عيينة، وقد لهم أرجح، للكثرة، ولأن إسماعيل بن أمية مكي، وابن هشبة كان مقيماً بها، والأمران مما يرجح به، وخالف كل ابن جريج، وهو مكي؛ فتحصنت حينئذ وجوه الترجيح، وانضم إلى ذلك جهالة راوي الحديث، وهو شيخ إسماعيل؛ فإنه لم يرو عنه غيره مع الاختلاف في اسمه واسم أبيه، وهو يرويه عن أبيه، أو جده، أو هو نفسه عن أبي هريرة؟

وقد حكى أبو داود تضعيف هذا الحديث، عن ابن عيينة، فقال عنه: لم نحدثنا ذلك به هذا الحديث^(١) [عن ابن سنيّة]، ولم يجرى إلا من هذا الوجه، وضعفه - أيضاً - الشافعي، والبيهقي، والنسوي في الخلاصة. انتهى.

وقال شيخ الإسلام: اتفق هذه الرويات رواية بشر، ورواه، وأجمعهم رواية محمد بن الأسود، ومن قال: «أبو عمرو بن محمد» أخرج من قال: «أبو محمد بن عمرو» أن رواية الأول أكثر، وقد مضطرب من قال: «أبو محمد» مرة، وأما الأكثرين؛ فلا تسمى خلافاً.

(١) في ح. م.

(٢) زاد في ط. عن ابن عيينة.

قد حنط فيه عسى عشرة أنوال:

فقبل: عن مجاهد، عن الحكم - أو ابن الحكم - عن أبيه. وقيل: عن مجاهد، عن الحكم بن سفيان - (أو ابن أبي سفيان)^(١) - عن أبيه. وقيل: عن مجاهد، عن الحكم غير منسوب، عن أبيه. وقيل: عن مجاهد، عن رجل من ثقيف، عن أبيه. وقيل: عن مجاهد، عن سفيان بن الحكم، أو الحكم بن سفيان. وقيل: عن مجاهد، عن الحكم بن سفيان بلا شك. وقيل: عن مجاهد، عن رجل من ثقيف، يقال له: الحكم. أو أبو الحكم - وقيل: عن مجاهد، عن أبي الحكم^(٢)، أو أبي الحكم بن سفيان. وقيل: عن مجاهد، عن الحكم بن سفيان، (أو ابن أبي سفيان)^(٣). وقيل: عن مجاهد، عن رجل من ثقيف، عن النبي ﷺ.

ومثال الاضطراب في المنزح حبيبا أورده المصنف: - حديث فاطمة بنت فيس، قالت: سئل النبي ﷺ عن الزكاة؟ فقال: «إذ في المال لحق سوى الزكاة». روى الترمذي^(٤) هكذا من رواية شريك، عن أبي حمزة، عن الشعبي، عن فاطمة، ورواه ابن ماجه من هذا الوجه بلفظ: «ليس في المال سوى الزكاة»^(٥). قال: فهذا اضطراب لا يحتمل التأويل.

فقبل: وهذا «أبشاه» لا يصلح مثلاً، من شيخ شريك ضعيف؛ فهو مردود من قبل ضعف رواه، لا من قبل اضطرابه. وأيضاً، فيمكن تأويله بأنها روت كلاً من اللطيفين، عن أبي سعيد، وأن المراد بالحق الثبت: المستحب، وبالمعنى، الواجب. والمثال الصحيح: ما وقع في حديث الواقعة نفسها من الاختلاف في اللفظة الواقعة منه ﷺ.

ففي رواية: «زوجتكها»، وفي رواية: «زوجكها»، وفي رواية: «أهلككها»، وفي رواية: «هلككها»: فهذه ألفاظ لا يمكن الاحتجاج بواحد منها، حتى لو احتج جعي - مثلاً - على أن المتكلم من ألفاظ النكاح، لم يسمع له ذلك. فليكن المثال: وفي التأويل، هذا نظر أوضح من الأول؛ فإن الحديث صحيح ثابت^(٦)، وتأويل

= أبو ذر (١٦٦، ١٦٧، ١٦٨)، والنسائي (٨٠٠/٨)، وابن ماجه (١٦٦).

(١) سقط في ج.

(٢) في أ، ج: ابن الحكم.

(٣) سقط في ج.

(٤) أخرجه الترمذي (٢٨٥/١)، والترمذي (١٥٩، ١٦٠).

(٥) أخرجه ابن ماجه (١٧٨٩).

(٦) أخرجه البيهقاري (٢٣٦٠)، وأخرجه في: (٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢

الثوع المشهور: المنزج

من ألقاه:

أخذهما: منزج في حديث النبي ﷺ بأن يذكر الرفوي عقبه كلاماً لنفسه أو لغيره، فيرويه من بعده متصلاً؛ فينزههم الله من الخبيث

هذه الألفاظ سهل؛ لأنها راجعة إلى معنى واحد، بخلاف الحديث السابق

وعندي أن أحسن مثال لذلك: حديث المسحنة السابق^(١)؛ فإن ابن عبد البر أمهل بالاضطراب كما تقدم، والاضطراب يجمع الملال، لأنه قد تكون عك ذلك.

تنبيه: وقع في كلام شيخ الإسلام: أن الاضطراب قد يجمع الصحة؛ وذلك بأن يقع الاختلاف في اسم رجل واحد، وأبيه، وسببه، ونحو ذلك. فيكون ثقة؛ فيحكم للحديث بالصحة، ولا يضر الاختلاف فيما ذكر مع سببه منطوقاً، وفي الصحيحين أحاديث كثيرة بهذه المثابة، وكذا حرم الرذكشي بذلك في محنته، فقال: وقد يدخل القلب والشك والاضطراب في قسم التصحيح والاحسن.

فائدة: صنف شيخ الإسلام في المضطرب كتاباً سماه "العريب".

الثوع المشهور: المدرج

هر ألقاه:

أخذهما: مدرج في حديث النبي ﷺ: بأن يذكر الرفوي عقبه كلاماً لنفسه، أو لغيره، فيرويه من بعده متصلاً؛ بالحديث من غير نفس؛ (فيُنزههم الله من) نفسه (الحديث) المنفرد، ويُذكر ذلك بمروده منفصلاً^(٢) في رواية أخرى، أو بالنصب على ذلك من الرزقي، أو بعض الأئمة الطالعين، أو باستحالة كونه ﷺ يقول ذلك.

مثال ذلك: ما رواه أبو داود: ثنا عبد الله بن محمد النخيلي، ثنا زهير، ثنا الحسن ابن الحر^(٣) عن القاسم بن مخيمرة قال: أخذ علفه بيدي فحدثني أن عبد الله بن مسعود أخذ بيده، وأن رسول الله ﷺ أخذ بيد عبد الله بن مسعود، فعلمنا الشاهد في اتصاله... الحديث. وفيه: إذا قلت هذا - أر قضيت هذا - فقد قضيت حلالك إذ شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد^(٤).

١ - (٢١٤٩، ٥١٥٠، ٥٨٧١، ٧٤٢١٧)، ومسلم (٧٦، ٧٧، ٦١٢٥) من حديث سهل بن سعد الساعدي.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) في: متصلاً.

(٣) في: الحرملة، وفي: الحر.

(٤) أخرجه أبو داود (٩٧٠)، والدارقطني (٢٥٢/١).

مقرئ: «إذا قلت...» إلى آخره، وسئل زهير بن معاوية بالحديث المرفوع، في رواية أبي داود عنه، وفيما يرواه عنه أكثر الرواة.

قال الحاكم: وذلك مدرج في الحديث، من كلام ابن مسعود، وكذا قال السهفي، والخطيب.

وقال المصنف في الخلاصة: اتفق الحفاظ على أنها مدرجة، وقد رواه شبابة ابن سؤد، عن زهير، فقصه، فقال: «قال عبيد الله: فإذا قلت ذلك...» إلى آخره، رواه الدارقطني^(١)، وقال: شبهة ثقة. وقد فصل آخر الحديث، وجعله من قول ابن مسعود، وهو أصح من رواية من أخرج، وقوله شبه بالنسب: لأن ابن تومان رواه عن الحسن، كذلك^(٢) مع اتفاق كل من روى الشبهة عن علفمة، وعن غيره، عن ابن مسعود - على ذلك.

وكذا ما أخرجه الشيخان من طريق ابن أبي عروبة، وزهير بن حلزم، عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن بشر بن نعيم، عن أبي هريرة. من اعتق شطأ، وذكرنا فيه الاستيعاء^(٣).

قال الدارقطني فيما انتفذه على الشيخين: قد رواه شعبه، وهشام، وهما أثبت الناس في قتادة، فتم بدكرنا فيه الاستيعاء، ورافعهما تمام^(٤)، وفصل الاستيعاء من الحديث، وجعله من قول قتادة.

قال الدارقطني: وذلك أولى بتصواب^(٥).

(١) أخرجه الدارقطني (٣٥٣/١).

(٢) أخرجه الدارقطني (٣٥٤/٣).

(٣) أخرجه البخاري (٢٤٩١، ٢٥٠١، ٢٥٢٧)، ومسلم (٣، ١ - ١٥٠٢)، من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة، وأخرجه البخاري (٢٥١٦)، ومسلم من رواية زهير.

(٤) رواية شعبة أخرجه مسلم (٢ - ١٥٠٢)، ورواه هشام أخرجه أبو داود (٤٢٩٣)، ورواه تمام. أخرجه أبو داود (٣٩٣١).

(٥) قال الحفاظ ابن حجر في فتح الباري (٤/١٦١): هكذا جزم هؤلاء، بأنه مدرج - وأبى ذلك أقرون منهم صاحب الصحاح، فصححوا كون الجميع مرفوعاً، وهو الذي وجدته ابن دقيق العيد وجماعة؛ لأن سعيد بن أبي عروبة أعرف بعديث قتادة؛ لكثرة ملازمته له، وكثرة أخذه عنه من تمام وزهير، وهشام وشعبة - وإن كان أحفظ من سعيد - لكنهما لم ينفيا ما رواه، وإنما اقتصرنا من الحديث على بعضه. وليس المجنس متحداً حتى يتوقف في زيادة سعيد، فإن ملازمة سعيد لقتادة كانت أكثر منهما؛ فصحح منه ما لم يسمعه غيره، وما كلفوا لغيره، وسجد ثم يتردد...»

وقلتا حديث أبي مسعود رفعه. «من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة» ومن مات بشرك بالله شيئاً دخل النار»^(١١). ففي رواية أخرى: «قال النبي ﷺ كلمته، وضعت أنا أخرى». فذكرهما؛ فأفادت أن حديث الكلمتين من قول أبي مسعود، ثم وردت رواية ثالثة^(١٢)، أفادت أن الكلمة التي (خرج من فمها)^(١٣) هي الثانية. وأكد ذلك رواية رابعة، تقتصر فيها على الكلمة الأولى، مضافة إلى النبي ﷺ.

وفي الصحيح من أبي هريرة مرفوعاً: «تلعين المملوك أجزان. والذي نفسي بيده لو لا انجد في سبيل الله، وأجج، وير أبي - لأخست أن أموت، وأنا مملوك»^(١٤).

فقوله: «والذي نفسي بيده...» إلخ من كلام أبي هريرة، لأنه يستخرج منه ﷺ أن يتنى الرب، ولأن أمه لم تكن إذ ذاك موجودة حتى يرها.

ثم يبيّن هذا القسم يسمى: مدرج العشر، وبفعله مدرج الإسناد. وكل منهما ثلاثة أنواع، انقصر المصنف في الأول، عم: نوع واحد، تنفذ لأم الصلاح، وأعمل نوعين، وأعمل من الثاني نوعاً، وهو عدل الصلاح.

فأم مدرج العشر: عشرة بكثرة في أمر الحديث، كما ذكره، وشدة في لونه، وفارقه في وسطه، كما ذكره الحافظ وغيره.

والمعالم ونوع الإدراج آخر العبير، ووفوعه لأنه أكثر من وسطه؛ لأن الراوي يقول كلاماً يريد أن يستدل عليه بالحديث، فيأتي به فلا فصل؛ فتقوم أن الكل حديث.

ثاني ما رواه خطيب من رواية أبي قطن، وشباب سرقتهما عن شعبة، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «أسعوا الوصو»، ويل للأعقاب من النار.

فقوله: «أسعوا الوصو» مدرج من قول أبي هريرة، كما يئس في رواية سفيان، عن آدم، عن شعبة، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة، قال: «أسعوا الوصو»؛ فإن أبا القاسم ﷺ قال: «ويل للأعقاب من النار»^(١٥).

(١١) أخرجه البخاري (١٣٣٨، ١٣٩٧)، ومسلم (١٦٥٠ - ١٦٥٢) بلفظ: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من مات بشرك بالله شيئاً دخل النار» وقلت أنا: ومن مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة»

(١٢) أخرجه أحمد (١٠٢/١، ٤٠٧).

(١٣) أي من كلام أبي مسعود.

(١٤) أخرجه البخاري (٢٥٢٨١)، ومسلم (١٦١٥ - ١٦١٦).

(١٥) أخرجه البخاري (١١٠٢).

قال الخطيب: وهم أبو يعقوب وشبابه أبو روايهما له. عن شعبة على ما مضى، وقد رواه أحمد بن محمد بن كرويه ^(١١).

وهذا المدرج في توسط - والميت فيه إما استنباه أبو يري فكأن من الحديث قبل أن يتم، مدرجه، أو تفسير بعض الألفاظ لغوية، وسجد ذلك: ١٠

عن الأول ما رواه الدارقطني في «المسند» من رواية عبد الحبيب بن جعفر، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن سيرة بن جفون، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مسي ذكره - أو أنثيته، أو رقبته» ^(١٢) - «أما قوله» ^(١٣).

قال الدارقطني: كذا رواه عبد الحميد، عن هشام، ورواه في ذكره لأشبين، وأبو يعقوب، وإدراجه لذلك في حديث سيرة، وقد عدوه في ذلك دون عروة، وكذا رواه الثقات، عن هشام، منهم أبو يوسف، وحمام بن زيد، وغيرهما. ثم رواه عن طريق أبي يوسف، بلطف، أمر من ذكره فليستوا، قال: وكذا عروة يقول: إذا مسي رقبته، أو أنثيته، أو ذكره، فيبوض ^(١٤)، وكذا في الخطيب.

معروفا لما فهم من لفظ الحبر، أن سبب نقص الموضوع مظة الشهوة: حمل حكة ما قرب من الذكر كذلك، فقال ذلك، فمن بعض الروايات أنه من صلب الحبر، فلهذا يترجم فيه، وفهم الآخرون حقيقة الحمل ففصلوا.

ومن الثامي: حديث عائشة في سنة الرحي: «كان لي بيضة تحت في غار حراء» وهو التعليل - الليالي دوات بعدة ^(١٥).

عنه: وهو التعليل، مدرج من قول القروي:

«حديث فضالة: «أنا رعيم - والزعيم الحميل - بيت في رعين لجمه...» الحديث ^(١٦).

فقوله: «الزعيم» حميل، مدرج من تفسير ابن وهب، وأشد ذلك كثرة

(١١) كروية ربيع. أخرجهما أحمد (١٩ - ٢١٢).

(١٢) في ما أس.

(١٣) في ج. ربيع. وأربع أصول العجسين من بطش، وهذا ما أشبهه أنطلي صبيها إمامة عند سفيان، أنطلي يوافق نقضه وأعلن بطش، وهذا أيضا أصول الزهري، يفر: «لست أخرب (رفع)».

(١٤) أخرجه الدارقطني (١/٢٤٨)، والترمذي في الأوسط مما في نصب لربة (١/٥٥٧).

(١٥) أخرجه الدارقطني (١/٢٤٨).

(١٦) أخرجه البخاري (٤٠/٢٤٢)، وأبو داود (٢٠/٢٤٢)، وأحمد (٢٠/٢٤٢).

(١٧) أخرجه الترمذي (٢٦/٢٦)، وأبو داود (٢٦/٢٦)، والترمذي في الكبير (١/١٨٠)، وأحمد (٢٠/٢٤٢).

(١٨) (٢٠/٢٤٢)، والبيهقي (٧٠/٧٠) من طريق أبي وهب.

والثاني : أَنَّهُ يَكُونُ عِنْدَهُ مَتْنَانِ مُتَسَاوَيْنِ ، فَيُرْوِيهِمَا بِأَحَدِهِمَا .

فإنَّ من ديفق للمبدئ - والصرح إلى التحكم بالإدراج في الأول ، أو الأثناء صديقه .
لَا سيما إن كان مقدماً على المصحح السري ، أو معطوفاً عليه سواء العطف .

(الثاني) أن يكون عنده متنان مختلفان (تباينان) مختلفين ، (أي رويهما بأحدهما) ،
أو يروي أحدهما بإسناد الخاص به ، ويريد به من المتن الآخر ما ليس في الأول ، أو
يكون عنده المتن يسناد إلا طرفاً منه ، فله عنده بإسناد آخر ، فيروي به نائماً بالإسناد الأول
ومنه أن يدمج الحديث من شيعته إلا طرفاً منه ، يستعمله بواسطة عنه ، فيروي به نائماً
بحذف الواصلات .

وإنَّ الصلاح ذكر هذين القسمين دون ما ذكره المصنف ، بركن المصنف رأى دخولهما
فيما ذكره .

مثال ذلك : حديث رواه سعيد بن أبي مرزوق عن مالك عن الزهري عن أنس ، أن
رسول الله ﷺ قال : « لَا تَبَاعُضُوا وَلَا تَحَسَدُوا وَلَا تَدَابُرُوا وَلَا تَنَافَسُوا » . الحديث^(١)

فقرله : « وَلَا تَنَافَسُوا » مدرج ، أخرجه ابن أبي مرزوق عن حديث آخر لمالك عن
أبي الزناد عن الأعمش عن أبي هريرة عن النبي ﷺ : « يَا كُفْرَ وَالصِّرَ : فَإِنَّ لِقَظْرَ أَكْذِبَ
الحديث . وَلَا تَحَسَدُوا ، وَلَا تَنَافَسُوا ، وَلَا تَحَسَدُوا »^(٢) .

وكلا الحديثين متفق عليه من طريق مالك ، وليس في الأول : « وَلَا تَنَافَسُوا » وهي في
الثاني ، وهكذا الحديثان عند روة الموطأ .

قال الحافظ : وهم فيها ابن أبي مرزوق عن^(٣) مالك عن ابن شهاب ، وإنما يرويها
مالك في حديثه عن أبي الزناد .

وروى أبو داود من رواية زائدة وشريك فرافهما ، والخاص من رواية سفيان
ابن عيينة ، كلهم : عن عاصم بن كليب ، عن أبيه ، عن وائل بن خنيس ، في صفة صلاة
رسول الله ﷺ قال فيه : ثم حشهم بعد ذلك في زمان فيه برد شديد ، فربأ الناس عليهم
جلى أثبات تحرك أيديهم تحت الثياب .

فقرله : « ثم حشهم » . إلى آخره^(٤) ، ليس هو بهذا الإسناد ، وإنما أدرج عليه ، وهو

(١) أخرجه مالك في الموطأ (٩٠٧/٤) رقم (١٤٥) ، ومن طريق البخاري (٦٠٧٦) حديثاً مفيداً من
برسيف عنه ، ومسلم (٢٣ - ٢٤٥٩) حديثين آخرين من طريقه ، دون فرق ، « وَلَا تَنَافَسُوا » .

(٢) أخرجه مالك (١٥٥) ، ومن طريقه البخاري (١٠٦٦٦) ، ومسلم (٢٩ - ٢٥٦٣) .

(٣) في حد علي .

(٤) أخرجه أحمد (٣١٦/٤) ، وأبو داود (٧٢٧ ، ٧٢٨) ، والنسائي (١٢٦/٤) ، وابن أبي شيبة (٣٦٦ ، ٣٦٧) ، ومسلم (٢٩ - ٢٥٦٣) .

فأثبت: أن يسبح الحديث من جماعة من أصحابه أو من أتباعه، فيرويه عنهم
بإتفاق.

من رواية عاصم، عن عبد الحميد بن الوليد، عن بعض أصحابه، عن أبيه^(١)
وهكذا رواه سميت زهير بن معاوية، وأبو عبد الله شجاع بن الوليد، وغيره، فقدمنا
الأبيدي، وفضلها من حديث، وذكرنا إسناده.

قال موسى بن مازون للحمام: وهما أشبه معاوية بن رافع الأبيدي حديث الشاهد، عن
عاصم، عن أبيه، عن واليل.

(الثالث) أن جمع حديثاً من جماعة من أصحابه، أو من أتباعه، فيرويه عنهم
بإتفاق، ولا بين ما اختلف فيه.

ونقطة الحسن عريضة هنا، كأنه أراد بها ما تقدم من أن يكون المتن عند إسناده، إلا أن هذا
صحة، وقد تقدم مثله.

ومثال اختلاف السند حديث البرمدي عن حماد، عن أبي مهيدي، عن صفوان الثوري،
عن راضل ومنصور والأعمش، عن أبي واليل، عن عمرو بن شمر، عن أبي عبد الله قال:
«قلت يا رسول الله، أي الذنوب أعظم؟...» نحدث^(٢).

رواية راضل عند مدرجة على رواية منصور والأعمش، لأن راضلاً لا يذكر به غيره،
بل يذكره، عن أبي واليل، عن عبد الله، هكذا رواه شععة، ومهيدي بن منصور، وبالله، بن
بكر، وسعيد بن منصور، عن راضل، كما ذكره الخطيب.

وقد ثبت الإسنادين معاً بحسب من سعيد الفقهاء^(٣) في روايته عن صفوان، وبصل آخرهما
من الأسانيد، رواه البخاري في صحيحه، عن عمرو بن علي، عن يحيى، عن صفوان، عن
منصور والأعمش، كلاهما، عن أبي واليل، عن عمرو بن عبد الله، عن صفوان، عن
راضل، عن أبي واليل، عن عبد الله، عن غير وثور شعرة^(٤)، وقال عمرو بن علي:
«فذكرته لعبد الرحمن، وكان حديثاً سميت^(٥)»، عن الأعمش ومنصور وراضل، عن
أبي واليل، عن عمرو، فقال: «دعه، دعه»^(٦).

(١) أبي حمزة، (١٧٩٠، ٢٨٠)

(٢) أخرجه أحمد (٣١٦/١)، وأبو داود (١٧٢٥) من طريق العمري عن عبد الحميد، ب.

(٣) أخرجه الترمذي (٣١٨٣)

(٤) في هذا السطر.

(٥) أخرجه البخاري (٤٧٦١)

(٦) في أ، ح حديثاً عن صفوان

(٧) صحيح البخاري الحديث (١٨١١)

وَأَنَّكَ حَرَامٌ، وَصَلَفَ فِي الْحَقِيبِ كِتَابًا شَفَى وَتَفَى

النُّوعُ الْحَادِي وَالْعَشْرُونَ: الْمَوْضُوعُ

هُوَ الْمُحْتَلَقُ الْمَوْضُوعُ، وَنُسْرُ الشَّعِيبِ. وَنَحْرُمُ رِوَايَةً مَعَ نَعْلَمُهُ بِهِ فِي أَيْ مَقْنَى
كَانَ إِلَّا نَسَبًا، وَيُعَرَّفُ الْقَوْصُوعُ بِالْفَرَادِ رَاضِعَةٍ

قَالَ الْعَرَفِيُّ لَكِنِّي رَوَاهُ الْإِسْنِيُّ، عَنْ بَدْرٍ، عَنْ إِبْنِ مَهْدِيٍّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ وَاصِلٍ
وَاحِدٍ، عَنْ أَبِي وَثْقَانَ، عَنْ عَدُوٍّ، فَرَادَ فِي السَّاءِ غَفَرًا^(١)، مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ أَحَدٍ، وَأَنَّ ابْنَ
مَهْدِيٍّ لَمَّا حَدَّثَ بِهِ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ مَصْصُورٍ وَالْأَعْمَشِ وَوَاصِلٍ بِمَوَاقِفٍ وَاحِدَةٍ - مِنْ
الْمَرْوِيِّ عَنْ ابْنِ مَهْدِيٍّ "تَفَاقَ طَرِيقُهُمْ" نَافِصِرَ عَلَى أَحَدٍ شَيْخِ بْنِ

(وَكُنْه) - أَيْ: الْإِدْرَاجُ بِأَسْمَاءِ - (حَرَامٌ) بِاجْتِمَاعِ أَهْلِ التَّحْلِيثِ وَالْفَقْهِ.

رِجَالُهُ مِنْ تَسْمَعَانِي وَغَيْرِهِ: تَعْنِي تَعْمِدُ الْإِدْرَاجُ مَهْرَ سَاقِطِ الْعَدْلَانِ، وَمَعْنَى يَحْرَفُ
الْكُتْمُ عَنْ مَوَاضِعِهِ، وَهُوَ مَلْحَقٌ بِالْكَذَّابِينَ

رِعْنَدِي: أَنْ مَا أَدْرَجُ لَتَقْسِيرٍ غَرِيبٍ لَا يَمْنَعُ، وَلِذَلِكَ نَعْلَمُ انْزَهَارِي، وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ
الْأَنَاءِ.

(وَصَفَّ فِيهِ) - أَيْ: سَوَّاهُ الْمُدْرَجُ - (الْحَقِيبُ كِتَابٌ) سَمَاءُ. «الْفَصْلُ لِلْوَصْلِ الْمُدْرَجِ
فِي الْإِسْنِيِّ» (شَفَى وَتَفَى) عَنِ مَا فِيهِ مِنْ إِعْوَاذٍ.

وَقَدْ نَخَصَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ، وَرَوَاهُ عَلَيْهِ قَدْرُهُ مَرَّتَيْنِ، وَكَثُرَ فِي كِتَابِ سَمَاءِ تَقَرُّبِ
الْمَصْنُوعِ بِتَرْتِيبِ الْمُدْرَجِ.

(النُّوعُ الْحَادِي وَالْعَشْرُونَ: الْمَوْضُوعُ^(٢))

هُوَ: الْكُذْبُ (الْمُحْتَلَقُ الْمَصْنُوعُ، وَ) هُوَ (شَرُّ الْمَصْنُوعِ)، وَنَحْرُمُ رِوَايَةً مَعَ
لَعَلَّمُ بِهِ) أَيْ: بِوَضْعِهِ (فِي أَيْ مَعْنَى كَانِ) سِوَاهُ الْأَحْكَامِ، وَالْفَقْصِصِ، وَالنُّوعِ غَرِيبٍ،
وَغَيْرِهَا، (إِلَّا مِثْلًا) - أَيْ: مَقْرُوءًا بَيِّنًا وَضَعَهُ - لِحَدِيثٍ مَسْنُونٍ «مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ
يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ، فَهُوَ أَحَدُ الْكَافِرِينَ»^(٣).

(وَيُعَرَّفُ الْقَوْصُوعُ) لِلْحَدِيثِ (بِالْفَرَادِ رَاضِعَةٍ) أَنَّهُ رَاضِعَةٌ. كَحَدِيثِ نَعْلَانِ الْقُرْآنِ الْآتِي،
اعْتَرَفَ بِوَضْعِهِ مِثْرَةً

وَقَالَ الْبُخَارِيُّ فِي التَّارِيخِ الْأَوْسَطِ: حَفْشَى بِحَبِي الْبُشْكَرِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ [عَدِيرٍ]،

(١) أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (٨٩/٧).

(٢) رَاجِعْ فِي هَذَا الْبَابِ الْكِتَابَ الْقَدِيمَ «الْمَعَارِ الْمَجْدُ لِلْإِمَامِ ابْنِ الْعَبَّاسِ» رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٣) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٤/٥، ١٩، ٢٠)، وَمُطَهَّرٌ مِنَ الْمُطَعَّمَةِ (٤٩/١)، وَابْنُ مَاجَةَ (٢٩)، وَابْنُ حَسَّانَ

(٢٩)، وَالْعُسْطُورِيُّ فِي مَشْكَلِ الْأَثَرِ (١٢٢) فِي حَبِيبِ سَنَاءٍ مِنْ تَحْدِثِهِ.

وَأَمَّا فِي إِقْرَابِهِ، فَأَوْقِفْنَاهُ فِي نَابِغِي وَبِغْوَئِي أَجْدَدًا، نَشْفُهُ
بِضَعْفٍ وَبِغَاثَةٍ نَشْفُهُ بِمَغْنَمِهَا،

فإن سمعت نمر بن حبيش يقول: أما وبعد! حفظه الله ﷺ.

وقد شكك ابن دافين العبد الحكيم بالوضع يزعم من دعوى وضعه لأن فيه تمثلاً
بقوله بعد اعتزاعه على يده بالوضع

قال: وهذا كلام أبي رزم، لكن ليس بقاطع في كونه موضوعاً، فجدول أن يكذب في هذا الاقتراح ممتنع.

مبطل: وهذا ليس بانسداد منه - إنما هو توضيح ويبين، وهو أن الحكم بالترافع بالإقرار ليس بأمر قطعي موافق لما في نفس الأمر؛ لحوال كونه من الإقرار، على حد ما تقدمت أن 'أمر بالصحيح والصديق' ما هو 'الفنادر'، لا ما في نفس الأمر، وإنما بالقبول من محاسن الاصطلاح عربيًا من ذلك.

(أبو معنّى إفرارہ)، عباوہ ابی الدین الساج، «وما یسیرا» صحنہ پھر لڑا،

قال العراقي: كان يحدث حديث عن أبيه، وثبت عن مولاه، أبوه تارخاً، بعده وفاته أدلة لشيخ قبله. ولا يعرف ذلك الحديث إلا عنه. فهذا لم يعترف بوضعه، ولكن اعترفه بوقت مولاه، شمل منزلة إمامه، بالوصف، لأن ذلك الحديث لا يعرف إلا عن ذلك الشيخ، ولا يعرف^(١) إلا برواية هذا.

۱۵۴۸ ملى ايرىكشى نى مىجەز.

(أو قربة من الثرى، أو المروي، فقد وضعت أحاديث طويلة (بشعر) بوضعها ركابة لقطها وبما فيها).

قال الربيع بن خثيم - إن إبل الحديث، صوفة خصم، النهار معروء، وظلمة كظلمة الليل.

وقال ابن الجوزي: الحديث المبكر بشعر له جلال لطائف الحليم. وينظر منه فنيه فيه المنيب.

قال اللطفي: وشاهد هذا أن إسماعيل لم يخدم سبائاً سيرة، وعرفه ويحب وما يكره،
 لأنه إسماعيل أنه كان يكره شيئاً، يعلم ذلك أنه يحبه، بمجرد سماعه يبادر إلى تكذيبه.

وقال شيخ الإسلام: العمدان في البركة علي ركة المعسر؛ حينئذ وجدت دل على
لوصيه، وإن لم يحصل إليه ركة اللطف، لأن هذا الذي كتبه، محاسن، والبركة ترجع إلى

الردود.

وقال: أما ركائز اللفظ فقط، فلا بد على ذلك؛ لاحتمال أن يكون رواه بالمعنى،
غير ألفاظه بغير أصح، نعم؛ إن صرح بأنه من نطق النبي ﷺ فكادب.

قال: ومما يدخل في قوته حال المروي ما مثل عن الخطيب، عن أبي بكر بن
الطيب، أن من جملة دلالات الموضع أنه يكون معاناً للعقل، بحيث لا يقبل التأويل،
ويلاحظ به ما سمعه نحس والشائكة، أو يكون مافياً لدلالة الكتاب القطعية، أو المست-
لحتمية، أو الإجماع القطعي، أما المعارضة مع إمكان الجمع فلا.

ومنها: ما يصرح بتكذيب رواة جميع^(١) المتن، أو يكون خيراً عن أمر جسيم تنوهر
لدواعي على نقله بمحض الجمع،^(٢) لا ينقله منهم إلا واحد.

ومنها: الإفراط بلوغه الشديد على الأمر الصغير، أو الوعد العظيم على الفعل
الحفيع، وهذا كثير في حديث لقصاص، والآخر راجع إلى الركعة

فلسه. ومن القرائن كون الراوي أفضل، والحدث في فضائل أهل البيت

وقد أشار إلى ذلك ما تقدم الترتيب في مختصره، فقال: ويعرف بإمرار واضحه، أو
من حال الراوي. كقوليه: سمعت فلاناً يقول، وعلمنا وفاة المروي عنه قبل وجوده، أو
من حال المروي. لمركبة ألفاظه حيث تمنع^(٣) الرواية بالمعنى، ومخالفة الظاهر ولم يقل
التأويل، أو لتضمن لما تنوهر اندومي على نقله، أو لكونه أصلاً في الدين ولم يتوانر،
كالنص الذي تزعم الرافضة أنه دل على إمامة علي. وهل ثبت بالبينه على أنه وضعه؟
يشه أن يكون به الرد في أن شهادة الرور هل ثبتت بالبينه مع القطع بأنه لا يعمل به.
انتهى.

وفي جمع الجوامع لأبي السكي أحدًا من المحصول وغيره: كل خبر أروهم بإطلاء،
ولم يقبل التأويل فمكذوب، أو نقص منه ما يربط التوهم.

ومن المقطوع بكذبه ما نصب عنه من لأخبار روى يوجد عند أهله من صدور الرواة ويطون
الكتب، وكذا قال صاحب المعتمد. قال العزيم جماعة: وهذا قد تنازع^(٤) في إفضائه^(٥) إلى

(١) في أ، ب، ج.

(٢) سقط في أ، ب.

(٣) في ط، ب.

(٤) في أ، ب.

(٥) في ب، ط، إسناده.

القطع، وإنما غرته غلبة الظن؛ ولهذا قال العراقي^(١١) يشترط استبعاد الاستفراء بحديث لا يشي دونه ولا ريب إلا كثرت أقواله في جميع أقوال الأئمة، وهو غير^(١٢) أو منتهى
وقد ذكر أبو حازم في مجلس سليمان بن عبد الملك^(١٣) حديثاً يحضره الزهري، فقال:
الزهري لا أعرف هذا الحديث، فقال: أخصت حديث رسول الله ﷺ قال: لا، قال:
وصفاً قال أرجو، قال اجعل هذا من لصف لأمر الجوى.
وقال ابن الجوزي: ما أحسن قول القائل، وإذا رأيت الحديث يشار المعقول، أو
يحالف المعقول، أو يفسد الأصول، فاعلم أنه موضوع^(١٤)
قال: وعلى مناقضته لأصول أن يكون خارجاً عن دروب الإسلام من التعاسيد،
والكتب المشهورة.

ومن أمثلة ما قد عني وضعه مؤلف في الرازي: ما أساءه النعامة عن عبيد بن عمر
السبيعي، قال: كنت عند سعد بن طارق، فحدثني أنه من أشكاث يكي، فقال: ما لك؟
قال: مررت في الدمام، قال: لأخبرهم اليوم: حدثني مكرمة، عن ابن عباس، مرفوعاً
معلمو صبيانكم شراركم؛ أنهم، حدة لعمري، وأغلظهم على المساكين^(١٥).
وقيل لساموئيل بن أحمد جوري: ألا ترون في الاستفراء من بيده وبشراسان؟ قال
حدثنا أحمد بن عبد الله^(١٦)، حدثني عبد الله بن محمد الأزدي، عن أسير مرفوعاً: فيكون
في أمي رجل قال: محمد بن إدريس، أخبرني علي بن أبي ليلى، ويكون في أمي
رجل يقال له: أبو حنيفة، هو سراج أمي^(١٧).

وقيل لمحمد بن عكاشة الكرمي: إن يوماً يرفعون أئديهم في سركوح وفي الرفع منه،
فقال: حدثنا السبيعي عن راضح، ثنا ابن لعمرك، عن يونس بن يزيد، عن الزهري، عن
أسير مرفوعاً: رفع يديه في الركن، فلا صلاح له^(١٨).

(١١) في حديث العراقي.

(١٢) في رواية غير.

(١٣) في عهد الرشيد، وهذا خطأ لأن محمد بن مسلم من شهاب الزهري مات سنة خمس وعشرين
ومن قبل تلك سنة أو خمس، كما في الترمذي، وهاذه التسمية ولد عام ١٤٩ هـ؛ كما في
الإعلام (٢/٢٧٢).

(١٤) لمحمد بن عبد الله (٢/٢٧٢) ونظر في مادة الموضوعات ابن الجوزي (٢/١٠١).

(١٥) في رواية غير.

(١٦) لمحمد بن الجوزي في الموضوعات (٢/٢٧٢) وقد ذكره في مناقب (٢/١٠١).

(١٧) لمحمد بن الجوزي في الموضوعات (٢/١٠١).

وفد أكثر جامع الموضوعات في نحو مجلدتين - أعني: أبا الفرج بن الجوزي -
مؤثر كثيراً مما لا ذليل على وضعه، بل هو صحيح

ومن أمثاله، المعامل ما رواه ابن الجوزي من طريق عبد الواسع بن زيد من أصحاب
عن أبيه، عن جده مرفوعاً: إن سبعة نوح طافت بالبيت سبعاً، وحملت عند العقاب
ورثته^(١)

وأشد من طريق محمد بن شعاع التلحي، عن حبان^(٢) بن هلال، عن حماد بن
سلعة، عن أبي التهمذ، عن أبي هريرة مرفوعاً: «إد الله نحو الفرس فأجربها، فخرقت
محلل عنه منها»^(٣)

هذا لا يصححه مسلم^(٤)، والمعظم به محمد بن شعاع كمال زائفاً في دينه، وفي
أبو التهمذ: قال شعاع: رأيت لو أعطى درهمًا رجع خمس حديثاً

أورد أكثر جامع الموضوعات في نحو مجلدتين - أعني: أبا الفرج بن الجوزي -
نذكر في كتابه كثيراً مما لا ذليل على وضعه، بل هو صحيح، بل هو الحسن، بل
والصحيح، وأغرب من ذلك أن فيها حديثاً من صحيح مسلم كما سيأتي

ثان الأبي - روى ذكر من الجوزي في الموضوعات حديثاً - سلفاً قوية
قال: ونقلت من خط السيد^(٥) أحمد بن أبي محمد، قال: كتب ابن الجوزي كتاب
الموضوعات، فأصاب في ذكره أحاديث شنيعة مخالفة للنقل والمقتضى، وما لم يصح فيه:
إطلاقه الوضع على أحاديث بكلام بعض الناس في أحد رواياتها. كقوله: فلان ضعيف، أو
أبى العوي - أو أئب، وأبى ذلك الحديث مما يشهد له بالظلال، ولا به مخالفة،
ولا معارضة للكتاب، ولا سنة، ولا جماع، ولا حجة بأنه موضوع سوى كلام ذلك
الرجل في رواية^(٦)، وهذا عدوان ومجازة، انتهى.

وحال شيخ الإسلام: غالب ما في كتاب ابن الجوزي موضوع، والذي ينتقد عليه
بالسنة إلى ما لا ينفذ قليل جداً.

قال: ربه من الضر أن يظن ما ليس بموضوع موضوعاً، عكس الضرر يستترك

(١) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (٢٢٥).

(٢) في ط. حسن.

(٣) أخرجه ابن الجوزي (٢٣١).

(٤) رآه في ط. بل ولا عاتق.

(٥) في أ. السيف.

(٦) في ح. رواته.

الحاشية، بأنه يظل ما ليس صحيحاً صحيحاً.

فإننا - ونحن لا نعني الاعتناء بالاعتناء بالكثيرين - نؤذي الكلام في - بل عليها أعظم الانتفاع بهما - إلا لعالم بالفن. لأنه ما من حديث، إلا وبه يمكن أن يكون قد وقع فيه العيب.

قدان قد احتسرت هذا الكتاب. لعلنا أسلفناه، وذكرنا فيها موضوعاً جديداً، وأثبتنا حديثاً، وكلام ابن الجوزي عليها، وبقيت كثيراً منها، وتشتت كلام الحفاظ من تلك الأحاديث، خصوصاً نسيج الإسلام في تصانيفه وأعماله، ثم أوردنا الأحاديث المتقدمة في تأليفه، وذلك أن شيخ الإسلام ألف «المقارن» بعدد في الذب عن المحدثين أورد فيه أربعة وعشرين حديثاً في المحدثين، وهي في «الموسوعة»، وأورد فيه حديثاً حديثاً، ومنها حديث في صحيح مسلم، وهو ما رواه ابن خزيمة أني عامر العقدي، عن أبيه عن أبي سعيد، عن عبد الله بن رافع، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إن طائفتك قد فسد، وشك أنتم في قومكم يغترون في سخط الله، ويروجون في لسانه، في أئدهم مثل أقداب البقر» (١).

قال شيخ الإسلام: إنه أفت في كتاب الموضوعات على شيء من كتابه، وهو في أحد النسخين غير هذا الحديث، وإنما لعله شديداً، ثم نكس عليه، وعلى شواهد.

وبدلت على هذا الكتاب دليل في الأحاديث التي بقيت في «الموسوعة»، من الحسد وهي أربعة عشر، مع الكلام عليها، ثم أفت دليلاً في كتابي «المقارن للحسن» في الفقه، عن السنن أوردت فيه مائة ومضعة وعشرين حديثاً نسبت بموضوع.

ومنها ما هو من سنن أبي داود، وهي أربعة أحاديث، منها حديث عبدالله النسيج (٢)، ومنها ما هو في جامع الترمذي، وهو ثلاثة وعشرون حديثاً، ومنها ما هو في مسند السائري، وهو حديث واحد، ومنها ما هو في بن ماجه، وهو ستة عشر حديثاً.

ومنها ما هو في صحيح البخاري رواية حماد بن شاذان، وهو حديث ابن عمر: كيف كان يسر عمر إذا سمع من قوم يخشون الله، وهذا الحديث أورد السائري في مسند القردوس، وعزاه للبخاري، وذكره سنن أبي ابن عمر، وأثبت بخط القردوس أنه

(١) أمربه أحمد (٣/ ٣٠٨)، ومسلم (٥٣/ ٦٥)، وأبو داود (٢٨٥٧)، وابن الجوزي في

نور سماعات (١٥٤٤).

(٢) أخرجه أبو داود (١٢٩٧)، وهو نسخة (١٧٨٨)، وفي نسخة (١٧٨١) من حديث ابن عباس

وأخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (١٠٣١).

وَالْمُتَّبِعُونَ أَفْئَامًا، ائْتَمَّتْهُمْ سُرُورٌ قَبْلَ أَنْ يَنْتَبِهُوا إِلَى التَّرَفُّفِ، وَأَتَتْهُمُ جِسَانَةٌ فِي رُغْبَتِهِمْ، تَقْلَبُ مَوْضِعَ عَائِلَتِهِمْ نَعْمَ بِهِمْ.

إِسْ فِي الرِّوَايَةِ الْمَشْهُورَةِ، وَكَانَ الْعَرَبِيُّ^(١) يَكْتُمُ أَنَّهُ فِي رِوَايَةِ عَمَادٍ مِنْ شَائِرِهِ، هَذَا حَدِيثٌ كَانَ (مِنْ أَحَدِيهِمْ)^(٢) الصَّحِيحُ.

وَمِنْهَا مَا هُوَ فِي مَأَلَيْفِ السَّجَّارِيِّ غَيْرِ الصَّحِيحِ كَحَدِيثِ أَفْعَالِ الْعِبَادِ، أَوْ تَعَالِيهِ فِي الصَّحِيحِ، أَوْ فِي مَوْضَعٍ أَفْضَلُ عَلَيْهِ سَمٌّ «صَحِيحٌ» تَعَسَّدَ الدَّلَاسِيُّ، وَالْمُسْتَدْرَكُ، وَاصْحَاحُ بْنُ حَبَّانٍ، أَوْ فِي مَوْضَعٍ مَعْتَرٍ كَصَلَاةِ الْبَيْهَقِيِّ، فَقَدْ شَرَحَ الْإِسْخَرِيُّ فِيهَا حَدِيثًا يَطْلَعُ مَوْضِعًا، وَمِنْهَا مَا لَيْسَ فِي أَحَدٍ عَدَّهُ كَتَبَهُ.

وَقَدْ حَرَوْتُ الْكَلَامَ عَلَى ذَلِكَ حَدِيثًا حَدِيثًا، مَعْلَمَةً كُنَّا حَرَفًا، وَكُنْتُ فِي آخِرِهِ مَسَافًا.

كُنْتُ الْأَخْضِلُ السَّجَّارِيُّ	أَبِي الْمَرْجِ أَمَّا لَمْ أَدْعُ شَيْئًا
نَضَى مَا لَيْسَ مِنْ شَرَفِهِ	لَيْتَ السَّيِّدَ الْبُزَارِي الْعَهْدِي
فَعَبِهَ حَدِيثٌ يَرَى مِمَّنْ	وَقَدْ لَتَلَتَيْنِ عَلَى أَحَدٍ
وَسَرَّ رِوَاةَ السَّجَّارِيِّ فِي	رِوَايَةِ حَسَادِ السَّجَّارِيِّ
وَعَدَ مَلِيحًا قُلَّ أَرْحَ	وَصَحَّ وَعُشُرُوهُ فِي السَّجَّارِيِّ
وَلَتَلَتَانِي رَحِمَهُ وَاسْ مَا	حَرَمَ سَدَّ شَيْءٌ فِي تَعَدُّدِ
وَعَدَ السَّجَّارِيِّ لَا فِي الصَّحِيحِ	وَالدَّرَسِيِّ الْحَبِيرِيِّ السَّجَّارِيِّ
رَسَمَ ابْنَ حَبَّانٍ وَالْحَاكِمُ قَالَ	بِهِمْ رِوَاةٌ بِشَيْءٍ الْإِسْخَرِيُّ
وَتَعْلِيلُ الْأَعْدَادِ ^(٣) يُسَمُّونَ	وَحَدَّثَ مَشْهُورًا وَمُسْتَدْرَكًا
وَقَدْ كَانَ ذَلِكَ مَحْمُودًا	وَأُصْحَحَ ذَلِكَ كَيْ تَهْتَدِيَ
رَأَى مَلِيحًا مَسْتَدْرَكًا	وَالْحَاجَّ إِلَى الْعِلْمِ فِي سَفَرِهِ

(وَالْوَصْفُ أَوْ الْقِسْمُ) بِحَسَبِ الْأَمْرِ الْحَامِلِ بِهِمْ عَلَى مَرْجِعِهِ، فَاتَّعَظَمَ صَرْدًا قَوْمٌ يَسِيرُونَ إِلَى الْمَرْجِعِ، وَهِيَ حَقِيقَةٌ أَيْ «حَقِيقَةً الْأَخْرَجَ مِنْهَا» (فِي رُغْبَتِهِمْ) التَّعَسُّدُ، (فَقَلَّتْ مَوْضِعَاتُهُمْ) قَدْ بَدَأَ، وَرَكِبُوا بِهِمْ، لَمَّا سَبَّحُوا إِلَيْهِ مِنَ الزَّهْدِ وَالْعَصْلَاحِ.

وَهَذَا قَالَ بَحِيرٌ، أَعْلَى مَا رَأَيْتُ الْكَلْبَ فِي أَحَدٍ كَثُرَ مِنْهُ قَبُولُ يَسْبُ إِلَى الْحَبِيرِ، أَيْ لَعَدَهُ تَعَسُّدُهُ بِمَرْجِعِهِ، وَمَا يَصْبَحُ عَلَيْهِمْ، أَوْ ذَلِكَ مِنْهُمْ حَسَنٌ فَإِنَّ وَاسِلَةَ صَدْرِهِ فَحَبْلُوهُ مَا سَمِعُوهُ عَلَى الصَّائِلِ، وَلَا يَهْتَدُونَ لَتَعْبِيرِ الْعِلْمِ مِنَ الْعَوَالِمِ، وَإِنَّ الْوَصْفَ مِنْهُمْ، رَأَى، فَطَمَنَ عَلَيْهِمْ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ التَّعَسُّدِ - فَإِنَّهُ لَا يَحِبُّ عَلَى

(١) نسخة الأثر (١٧٩٦)، وفي (٧١٩٨)

(٢) لم يرد في أحد

(٣) في ط إسالم

وَحُوزِبَ التَّكْرَامِيَةُ الْمَرْفُوعُ فِي التَّرْهيبِ وَالتَّرْهَابِ.

جهازة الحديث ونقاده.

وقد قيل لأبن المبارك هذه الأحاديث الموضوعية^(١) فقال: ليس لها إيجاب. **﴿إِنَّمَا تَحْتِ زَكَاةَ الْإِسْلَامِ لَمْ يَنْهَوْا﴾** [المحر: ٩].

ومن أمثلة ما وضع حبيبنا ما رواه الحاكم بسنده إلى أبي عمار^(٢) المروزي. أنه قيل لأبي عصمة بن جوح بن أبي مريم: من أين: عن عكرمة، من أين عباس بن فضائل القرآن سورة سورة، رئيس عند أصحاب عكرمة هذا؟ فقال: إني رأيت الناس قد أعرصوا عن القرآن، واشغلوا بغيره أبي حنيفة، ومعاوية بن أبي سفيان، هذا الحديث حسنة^(٣).

وقد يقال لأبي عصمة هذا: يسوع الحامص، قال ابن حبان: جمع كل شيء إلا الصدق.

وروى ابن حبان في التصغاف عن ابن مهدي قال: قلت لجرير بن عبد الله: من أين جئت بهذه الأحاديث، من رأى كذا من كذا؟ قال: وصحتها زعم الناس فيها^(٤).

وكان علامة جليلاً بترده، ويهجر شهادات السماء، وخلفت أسواق بغداد حوفاً، ومع ذلك كان يضع الحديث، وقيل له: من مواعظ حسن قلنا؟ قال: كيف لا، وقد وضعت في فم علي سبعين حديثاً^(٥).

وكان أبو دود النحوي أطول الناس قباناً عيلاً، وأكثرهم حباً لغيره، وكان يضع.

قال ابن حبان: وكان أبو بشر أحمد بن محمد الفقيه المروزي، من أصاب أهل زمانه في السنة، وأنهم عنها، وأسمهم لمن حلفها، وكان مع هذا يضع الحديث.

وقال ابن عدي: كان وهب بن جهم من اصحابه، مكث عشرين سنة لا يكفم أحداً، وكان يكذب كذاباً دحلاً.

(وجوزب التكرامية) - وهم قوم من المبتدعة حسوا إلى محمد بن قرام النجاشي المتكلم، تشديد الراء في الأشهر = (الوضع في الترهيب والترهيب)، دون ما يتعلق به حكم من التواب والعقاب؛ ترغيب للناس في الطاعة، وترهيب لهم عن المعصية. واستعملوا بهذا روى في بعض طرق الحديث: فمن كذب عن غير متعمد؟ ليعضل به الناس...^(٦).

(١) في: من عامر

(٢) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (٢١).

(٣) أخرجه ابن حبان في المحرر (١٤/١)، ومن طريقه ابن الجوزي (٢٤).

(٤) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (٢١٩) من حديث ابن عمر، و (٢١٩) من حديث البراء -

وَمَوْ جَلَّافُ إِجْمَاعِ الْمُتَلَبِّينَ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ بِهِمْ، وَوَضَعْتَ الزُّبْدَةَ جَمْعًا، فَبَيَّنَ خُطْبَانَهُ الْحَدِيثَ الْمُرْغَا، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

وَحَمِلَ بَعْضُهُمْ حَدِيثَ مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ... أَي: قَالَ: إِنَّهُ شَاعِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ^(١). وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَمَّا نَكَدَتْ لَهُ لَا عَلَيْهِ.

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ الْمَصْلُوبُ الْكَذَّابُ الْمَوْضَاعُ: لَا بَأْسَ إِذَا كَانَ كَلَامٌ حَسَنٌ أَنْ يَضَعَ لَهُ إِسْمًا.

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الرَّأْيِ: نَبِيعُ حِكَاةِ الْفَرَطِيِّ: مَا وَافَقَ الْقِيَاسَ الْجَلْبِي حَارَ أَنْ يُعْزَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

قَالَ الْمُصَنِّفُ - زِيَادَةُ عَلَى ابْنِ الصَّلَاحِ -: (وَمَوْ) رَمَّا أَشْبَهَهُ (خِلَافَ إِجْمَاعِ السَّلَسِينَ) الَّذِينَ يَبْنُو بِهِمْ، بَلْ يَأْتِي الشَّيْخُ أَوْ مَحْمَدُ الْحَوِيبِ: لِحَرَمِ سَكْرِهِ وَاضِعَ الْحَدِيثِ.

(وَوَضَعْتَ الزُّبْدَةَ جَمْعًا) مِنَ الْأَحَادِيثِ، يَصْلُحُونَ بِهَا الدِّينَ، (فَبَيَّنَ خُطْبَانَهُ الْحَدِيثَ). أَي: تَقْدِمَهُ - بَدَعَ الْجِيمَ، جَمْعُ جَهْدٍ، مَكْسُورٌ، وَآخَرُهُ مَعْجَمَةٌ - (الْمُرْغَا، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ).

رَوَى الْعُقَلْبِيُّ بِسَنَدِهِ إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ رَيْدٍ، قَالَ: وَضَعْتُ الزُّبْدَةَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعَةَ عَشَرَ أَلْفَ حَدِيثٍ.

مِنْهُمْ عِنْدَ الْكَرِيمِ بْنِ أَبِي الْعَوَّاجِ الَّذِي قُبِلَ وَصَلَتْ فِي زَمَنِ الْمُهَنْدِي، قَالَ ابْنُ عَمْدٍ: لَمَّا أَخَذَ لِيَصْرِبَ عَنُقَهُ، قَالَ: وَضَعْتُ فِيكُمْ أَرْبَعَةَ أَلْفِ حَدِيثٍ. أَحْرَمَ فِيهَا الْحَلَّالَ، وَأَحْلَلَ فِيهَا الْحَرَامَ.

وَكَيْفَاكَ بْنُ سَمْعَانَ الْمُهَنْدِي، الَّذِي قَتَلَهُ خَالِدُ الْقَسْرِي، وَأَحْرَقَهُ مَانَارُ.

قَالَ ابْنُ حَكَمٍ: وَقَعَّ مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ الْمَشَافِي الْمَصْلُوبَ فِي الزُّبْدَةِ، فَرَوَى عَنْ حَمِيدٍ عَنْ نَافِعٍ مَرْغُفًا، فَإِنَّ حَاتِمَ السَّبِينِ لَا نَبِيَّ بَعْدِي، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ^(٢)، وَصَحَّ هَذَا الْاِسْتِثْنَاءُ؛ لَمَّا كَانَ يَدْعُو إِلَيْهِ مِنَ الْإِلْحَادِ وَالزُّبْدَةِ، وَالْمَدْعُو إِلَى النَّبِيِّ.

وَهَذَا الْقِسْمُ مَقَابِلُ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ مِنْ أَقْسَامِ الرَّاغِبِينَ زِيَادَةُ الْمُصَنِّفِ عَلَى ابْنِ الصَّلَاحِ. مِنْهُمْ قِسْمٌ يَضَعُونَ: اِنتِصَارًا لِمَذْهَبِهِمْ كَالْخَطَابِيَّةِ، وَالرَّافِضِيَّةِ، وَقَوْمٌ مِنَ اِنْتِصَالِيَّةِ. زَادَ ابْنُ حَبِيبٍ فِي الضَّمْعَاءِ بِسَنَدِهِ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الْمُسَوَّرِيِّ: أَنَّهُ رَحَّلًا مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ رَجَعَ عَنْ بَدْعِهِ، وَجَعَلَ يَقُولُ: انظُرُوا هَذَا الْحَدِيثَ، عَمَّنْ تَأْخُذُونَهُ؟ فَإِنَّا كُنَّا إِذَا وَقَبْنَا رَبَّنَا

١ - ابْنُ عَرَابٍ، وَ(١٢٠٠) مِنْ حَدِيثِ مَايَرِ

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ حَبِيبٍ (١١/٦٤)، وَأَمَّا الْجَوْزِيُّ (٢١٦٦)

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ الْحَرَوِيِّ فِي الْمَوْضُوعَاتِ (٥١٢).

حساناً حديثاً^(١)

و يرى الخطيب بسده عن حماد بن عيسى، قال: سمعتني شيخ من آل قصبة أنهم كانوا يمتنعون على وضع الأثرين^(٢)
وقد أحاطهم الله، محمد بن القاسم الطائفي^(٣) من دعوى المرحوم، وكان يفتح الحديث على مذهبهم^(٤)

ثم يرى بسده عن النعماني، قال: سمعت أبا عبد الله يقول: إن وجدتم^(٥) وخبر حديث منك، وأخذتاه عن الشيوخ سفكاً فعبوه، إلا ابن شيبة العلوي، فإنه قال: لا ينبغي آخر هذا الحديث أولاً، وإنما إن يقبض.

وقسم نفرود، لبعض العلماء والأمرأ، ووضع ما يروون فعلهم وأعمالهم. كعبات بن إبراهيم: حيث وضع للمحدث في حديث: «ألا سق إلا بي نعل»، أو حب، أو حافر، فوافقه: «أو حافر»، وكان السهدي يذمك بنجب بالجمام، فتركها بعد ذلك، وأمر بغيرها. وقال: إن سمعته على ذلك، وذكر أنه ما فهم، قال: أشهد أن هذا هو كلامي. أسد الحاكم^(٦).

وأسد عن هارون بن أبي عبد الله، عن أبيه، قال: قال السهدي: «لا تروى ما يقول في مقال؟» قال: إن شئت وصحت لك أحاديث في العباس، التي لا تصح في هذا. وصرفت كانوا يتكلمون بذلك، ويرثون من في قصصهم: «تأني سبيل السعدي» وصرفت منجواً ماؤلاًدهم، ثم سب، أو ورفين: فوضعوا بهم حديث، ودسوا عليهم، فحدثوا بها عن عمر أن يقدرها: «ثم أتت من محمد بن ربيعة فدمى» وكنهه ابن سلمة، ابتلي بربيعة بن أبي العبد، فكان يسمع في كنهه، وتكلمه كنه أن ابن أخه رافضي، فليس في كنه حديثاً عن الثوري، عن عبد الله بن محمد، عن ابن عباس قال:

(١) في المصروعين (١٢/١)، ومن هرق لم يجوز في المصروعين (٥)

(٢) أخرجه ابن الجوزي (٢١/١) من طرق الخطيب

(٣) في: «أما كان»، وفي ج. ح. العاكف

(٤) المصروعين لا من جرد (١٠٠)

(٥) في ح. رانحاف

(٦) «أمره الخطيب من الدرر» (٢٢٢/١ - ٢٢٤)، من طريقه: «في المصروعين في المصروعين» (١٢/١) «أمره» (١٢/١)

والحدث ما في هذا، (الرواية أخرجه أحمد (١٢/١)، وأبو داود (٢٢٢/١)، وأبو يحيى (١٢/١)،

وثنائي (١٢/١)، ومن مائة (٢٢٢/١) من طريقين عن أبي هريرة.

وَرُبَّمَا أَشْبَهَ الْوَاضِعُ كَلَامًا لِنَفْسِهِ أَوْ الْخَصْمِ الْغَنَاءَ،

نظر السري في كلام علي، فقال: «أنت سيد في الدنيا، سيد في الآخرة، ومن أريد ذلك
أخشى» وحبس حبس شديداً، وعذرك شديداً، «وإني عديم لاه، والويل لمن أتعصت
بعدي»^(١)، وحدث به عدد الرافض عن معمر، وهو باخل مريض، كما قاله ابن معين.
وصرت للحثوث إلى زيادة دليل على ما أفتوا به بأرائهم، فيضمون، وقيل: إنه الخاتمة
لما الخطاب من رغبة كان يفعل ذلك، وكأنه الذي وضع الحدث في قصر المعرب
ومرت بقسوة سيد الحديث، المعرب: مررت في سبانه منه: كثر أبي حية^(٢)،
وحسنه النصبي، وبطلوك من عده، وأمر من جوده..

وصرت منهم حاجته إليه، فوضعوه في الرواية، كما تقدم عن سعد^(٣) من طريقه،
ومحمد بن عكاشة، ومأمون الجوهري

قائدة: قال السري: الكتابون المعروفون بوضع الأحاديث أربعة: ابن أبي يحيى
بالعسنة، والواقدي بخمار، ومفضل بفراغان، وحميد بن سعد الأصبهاني، قالهم
(وربما أشبه الواضع كَلَامًا لِنَفْسِهِ، كَأَكْثَرِ الموضوعات) (أر بعض الحكماء)، أو
البراءة، أو الإسرائيليات: فحدثوا هذه الرواية، والجمعة وأمر الدواء^(٤)، لا أصل
له من كلام النبي ﷺ، بل هو من كلام بعض الأئمة، قيل: إنه الخبر من كثرة طلب
العرب

(١) أخرجه الخطيب في التلخيص (١٢١/٤)، ولعنكم (١٨٠/٣)، وأمر الجوهري في العبد المذنب (٢٠٤/٤).

قال الذهبي في التلخيص هذا - وإن كان رواه ثقات - فهو مذکور ليس بعيد من توضع، ولا
أكثر شيء، فحدث به عدد الرافض، ولم يحضر له غيره - لأحد من من والحق قدس وعين
إليه، وأمر الأعراف، فذكر أنه رافق عدد الرافض من قرية إلى عسنة، فلا يلبس ووجهه، قال: أنه
وجد حقله علي، وأما الحديث بحديث لم يسمع من غيره، معني ذلك هو: فحدثوا لفظاً أم
وهو مثل أبو حمزة عن الشريفي عن حديث أبي الأحرار: فقال: هذا حديث باطل، وأمر فيه أن
يعدم، لأنه لم يسمع من رافض بحديث من غيره، فحدثوا لفظاً، وكان سعد (حلاً) لا يقدر
عليه أحد في السواد والجمعة، ونظر المثل المتعاقب.

(٢) كثر أبي حية

(٣) من ج. سعد.

(٤) قاله ابن أبي عمير في زاد المعاد (٢٩٧/٣)

وأما الحديث المتأخر عن أبيه كثير من الناس الجملة، أي الدواء، وجمعة من الفاء، وعزوهوا
كل حديث ما اعتادوه، فهذا الحديث إما هو من كلام الخبر من كثرة طلب العرب، ولا يصح روجه
(إلى النبي ﷺ، فله غير واحد من أمته الحديث).

وَرُتْنَا وَقَعَ فِي شَيْءٍ الْوَضِيعُ بِغَيْرِ قَضَاءٍ

رواه العراقي في شرح الألفية بحديث. أحب الدُّبَّ وَأَسَى كُلَّ حَقْلَةٍ^(١)، قال: فإنه إما من كلام مالك بن دينار، كما رواه من أبي إدريس في حديثه الشيطان مستأده إليه، أو من كلام عيسى بن سريته^(٢)، كما رواه البيهقي في الزهد^(٣)، ولا أصل له من حديث أنس بن مالك، إلا من مراسيل الحسن المصري، كما رواه البيهقي في شعب الإيعاد^(٤)، ومراسيل الحسن عندهم شبه أربع.

وقال شيخ الإسلام: إسناده إلى الحسن - حسن، ومراسيله أنشأ عليها أبو زرعة، وابن الصديق، فلا دليل على وضعه. انتهى، والأمر كما قال.

(دوربا وقع) الراوي (في شبه الوضع) غلطاً منه (بغير قصد)، فليس بموضوع حقيقة. بل هو بنسب المخرج أولى لما ذكره شيخ الإسلام في شرح الألفية، قال: فإن يسوق الإسناد فيعرض له مدح، فيقول كلاماً من عند نفسه؛ فيظن بعض من سمعه أن ذلك من ذلك الإسناد؛ فيرويه عنه كذلك.

كحديث رواه ابن ماجه عن إسماعيل بن محمد الطلحي، عن ثابت بن موسى الأزهد، عن شريك، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر مرفوعاً: فمن كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالهار^(٥).

قال الحاكم: دخل ثابت على شريك، وهو بملي، ويقول: حدثنا لأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ، وسكت ليكتب المستملي، فلما نظر إلى ثابت، قال: فمن كثرت صلاته بالليل، حسن وجهه بالهار، ونصد بذلك ثابتاً زهداً، وزرعاً، فظن ثابت أنه من ذلك الإسناد؛ فكان يحدث به.

وقال ابن حبان: إنما هو قول شريك؛ فإنه قاله عقب حديث الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر: «يعتد الشيطان على قافية رأس أحدكم...» فأدرج ثابت في الخبر، ثم سرقه منه جماعة من الضعفاء، وحذوا به عن شريك؛ كعبد الحميد بن بحر، وعبد الله بن شيراز، ومصدق بن بشر الكاهلي، وجماعة آخرين.

(١) كما في كشف الخفاء (١/١٢٣).

(٢) أخرجه البيهقي في الزهد ص ١٣٦، وأبو نعيم، كما في كشف الخفاء، وحرم من نصبة بأنه من قول حنبل لم يثبت، كما في الكشف.

(٣) أخرجه البيهقي في شعب: (إيمان) (٧/٢٠٥).

(٤) أخرجه ابن ماجه (١٣٣٢)، وأبو جهم في الموضوعات (٩٨١ - ٩٩٠).

ومن الموضوع: الحديث الجوزي عن أبي بن كعب في فضل القرآن - سورة سورة، وقد أخطأ من ذكره من المفسرين والله أعلم.

(ومن الموضوع: الحديث الجوزي عن أبي بن كعب مرفوعاً في فضل القرآن سورة سورة) من أوله إلى آخره.

فربما عن المؤلف في إسماعيل - دل - حدثني شيخ - دل - قلت: الشيخ من حديثك؟ فقال: حدثني وحلي بالمشائخ. وهو حي، فسرت إليه، فقلت: من حديثك؟ فقال: حدثني شيخ بواسطة وهو حي؟ فسرت إليه، فقال: حدثني شيخ بالبحر، فسرت إليه، فقال: حدثني شيخ بمطاني؟ فسرت إليه، فأخذ يدي ودخلني بيتاً، فإذا فيه قوم من المتصوفة، ومعهم شيخ، فقال: هذا الشيخ حدثني؟ فقلت: يا شيخ من حديثك؟ فقال: لم يحدثني أحد. ونك رأينا الناس قد غفروا عن القرآن، فوضعنا لهم هذا الحديث: ليصرفوا قلوبهم إلى القرآن^(١).

قلت: ولم ألق عمن سمع هذا الشيخ - إلا أن بن الجوزي أورده في الموضوعات من طريق يزيد بن حماد^(٢)، عن علي بن زيد بن جندب، وعطاء بن أبي ميمونة، عن زر ابن حبيش، عن أبي^(٣)، وقلت: الآن في سنن بزيح، ثم أورده من طريق مخلد بن عبد الواحد، عن يحيى، وعطاء^(٤)، وقال: الآن في سنن مخلد؛ فكان أحدهما وضعه، والآخر سرقه، أو كلاهما سرقه من ذلك الشيخ الواضع.

(ولقد أخطأ من ذكره من المفسرين) في ته - ج - دل: كاشعلي، والواحد^(٥)، والمختصر^(٦)، والبصاري^(٧).

(١) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (٢٧٢، ٢٧٣).

(٢) في ح - حان.

(٣) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (١٧٠).

(٤) أخرجه ابن الجوزي (٢٧١).

(٥) هو علي بن أحمد بن محمد، أبو المسر الواحدي، كان فقيهاً إماماً في البحر والفتن وغيرهما، شاعراً ومعتزلاً من أهل البصرة، له: «الموطأ»، «الوطأ»، «الوطأ»، «الوطأ»، «الوطأ»، «الوطأ»، وغيره، توفي سنة ٢٦٨ هـ. ينظر: «وفيات الأعيان» (١/ ٢٦٦)، «تاريخ الزاهرة» (١/ ٢٦٦)، «الطبقات ابن قاضي شهبة» (٢٥٧/ ١).

(٦) هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخزازي حار الله، أمير القاسم الرضوي، إمام من أئمة العلم بالدين والتفسير والفقه والأدب، كان واسع العلم، كثير الفقه، عاياً في الفقه، وحجته الحريجة معتزلاً قرأ في مذهبه، محاضراً به، حلقاً.

من نصابه: «الكشاف»، «الفتاوى في غريب الحديث»، «المعصّل في النحو»، «الأسودج»، «شرح أسات الكذب»، وغيرها.

قال العوفي في ثلثي من أنور إسناد، منهم كلاً أوليين^(١١)، فهو أبسط سندوه: يدان ناظره،
عبد الكشاف عن مسنده، من كان لا يجوز له السكتات، ثلثيه، وأما من لم يدر، سندوه،
وأورده بضميه الجزم، فحظوه أفحش
[تنبيهات]:

الأول - من لباطل - أيضاً - في فضائل القرآن سورة سورة - حديث أبي عباس^(١٢)
وصحة مسنده كما تقدم.

وحديث أبي أمامة الساعلي: أورده لأبي علي في هرب، سلام من سليم نعماني، عن
هارون بن كثير، عن زياد بن أسلم، عن أبيه، عنه.

الثاني: ورد في فضائل السور معرفة أحاديث بعضها صحيح، وبعضها مسند، وبعضها
مصنف ليس بموضوع، ولولا عتبة الإزالة، لأوردت ذلك هنا، لئلا يتوهم أنه لم يصح
في فضائل السور شيء، خصوصاً مع قول اندر فطني: أصبح ما ورد في فضائل القرآن.
بطل، فلو هو الله أحد! ومن ضائع كسب الس - والبرند عنيها، وجد من ذلك شيئاً
كثيراً.

وثالث: الاحتفاظ عماد الدين من كثير أجل، به بعد عليه في ذلك، منه أورده عديب
ما جاء في ذلك، مما ليس بموضوع، وإن كانه أشياء.

والد جملت في ذلك كتاباً إيجاً سميت: حمدت الزهر في فضائل السور^(١٣).
وعلم أن السور التي صحت الإحاديث في فضائلها، المتأصلة، والتهرؤان^(١٤).

١١ - كتابه ثلثي وثلاثي واحد جائده مطبوع: حجة البرهان (٢٥/٢٧٩ - ١٨٠)، مرقة الأول (١٩٩)،
رويت الأعيان (٢٦/٨٦)، الأعلام (٧٧/١٧٨).

١٢ - هو عديب بن عمر بن محمد بن أبي، فاصي، أنشأ، زاهر الدين، أبو العبر أبيصاري. كثر ما
سيرة طراز، سيرة صالحة مسك، من تصديقه، «مواضع»، «الصحاح»، «مختصر الكتبة»، «مختصر
الوسط»، نومي - ١٩٩.

١٣ - طلبه أسكني ٤٩٩/٥٤، شذرات الذهب (٢٥/٢١٤)، صفات أبي عاصي شبة (٢٤/١٧٧).
١٤ - قال، من العوفي في المجموعات (١٠/٣٩٩)، ولم أجد معها، لأنها أيضاً من أصحاب الجعديت،
ولم يثبت من أبي بكر من أبي دار، كيف مرده على كتابه الذي صعد في فضائل القرآن^(١٥)، وهو
يذكر أنه حديث ثعلب.

١٥ - أخرجه من العوفي في (١٩).

١٦ - قيل صال الزهر في فضائل السور.

١٧ - مطبوع، الطائون (١٥/٧٢٢)، من نسخة خسر: (١/٣٤٠)، ومرة العام (١٦/٤٥٢٩).

١٨ - هذا المقوله والعمارة.

وقلت أهل بغداد على البخاري مائة حديث متحاناً، فردّها على وجوبها، فأدعوا
بفضلها.

شيء، فأثروا، وإذا هبتكم من شيء، فاحسبوه ما استطعتم^(١)، فإن المعروف ما في
الصحيحين. أما نهيتكم عنه فاحسبوه، وما أنوكنكم به، فافعلوا منه ما استطعتم^(٢).

القسم الثاني: أن يؤخذ إيراد من. فيجعل على من آخر والمكسر. وهذا قد قصد
به -أيضاً- الإعراب. فيكون كالوضع، وقد يعمل احتياطاً لحفظ الحديث. أو لقوله
الثاني، وقد فعل ذلك شعبة، وحداق بن سلمة، وأبو الحديث.

(وقلب أهل بغداد على البخاري) لما حدهم (مائة حديث متحاناً، مردّها على
وجوبها، فأدعوا بفضلها). وذلك فيما رواه الخطيب^(٣). حدثني أحمد بن محمد^(٤)
ابن أبي الحسن الساجي، ثنا أحمد بن حسن الرازي، سمعت أبا أحمد بن عدي، يقول.
سمعت عدة مشايخ يذكرون أن محمد بن إسماعيل البخاري قدم بغداد، فمع به
أصحاب الحديث، فاجتمعوا وعملوا إلى مائة حديث، فقبلوا متونها وأستاذها، وحملوا
من هذه الأستاذ لإسناد آخر، ويسمى هذا المنع لحن آخر، ودفعوا إلى عشرة أنفس -
إلى كل رجل عشرة- وأمرهم إذا حضروا المجلس بلفظ ذلك على المحاري، وأخفوا
الوضع للمجلس، فحضر المجلس جماعة أصحاب الحديث من الغربية من أهل خراسان،
وعبرهم من البغداديين، فلما ألقاهم المجلس أتاهم نذير إليه رجل من العشرة، فسأله عن
حديث من تلك الأحاديث؟ فقال البعلوي لا أعرفه، فسأله عن آخر؟ فقال لا أعرفه،
فما زال يلقي عليه واحد بعد واحد، حتى قرع من عشرته، والبخاري يقول: لا أعرفه؛
وكاف القفهاء مع حضر المجلس بنفت بعضهم إلى بعض، ويقولون الرجل بهم، ومن
كان معهم غير ذلك ينضم على الدواوي بالجزء والناقصة. وقلة العهم. ثم انتدب
إليه رجل آخر من العشرة، سأله عن حديث من تلك الأسانيد المقلوبة؟ فقال البخاري،
لا أعرفه، فلم يرل يلقي إليه واحد بعد واحد حتى قرع من عشرته، والبخاري يقول:
لا أعرفه، ثم انتدب إليه الثالث، والرابع... إلى تمام العشرة، حتى فرغوا كلهم من
الأحاديث المقلوبة والمبخاري لا يريد منهم على لا أعرفه. فلما علم البخاري أنهم قد

(١) أخرجه الخطيب في المعجم الأوسط (١٧٧١٥).

(٢) أخرجه البخاري (٧٢٨٨)، ومسلم (١٠٨٢/١) وروى (١٣١١ - ١٣٣٧) من طريق الأعرح عن
أبي هريرة.

(٣) تاريخ بغداد (٢/٦٠٢ - ٦٠١).

(٤) سقط في الأصل.

قوله: «إذا رأيت حديثاً بإسناد ضعيف فقل: هو ضعيف بهذا الإسناد». ولا تقل: «ضعيف المتن» لشجره ضعف ذلك الإسناد إلا أن تقول إمام: «إنه لم يرو من وجه صحيح». أو: «إنه حديث ضعيف» مفسراً ضعفه. فإن أطلق فيه كلاماً يأتي قريباً.

ونفذت الإشارة إليه عقب الشاذ والمنكر.

الرابع: تقدم أن شر الضعيف الموضوع، وهذا أمر متفق عليه، ولم يذكر المصنف ترتيب أنواعه بعد ذلك، وعليه المتروك، ثم المنكر، ثم المحلل، ثم المدرج، ثم المقلوب، ثم المضطرب، كذا وثب شيخ الإسلام.

وقال الخطابي: شرها الموضوع، ثم المقلوب، ثم المجهول.

وقال الزركشي في مختصره: ما ضَعُفَ لا آدم اتصاله سبعة أصناف، شرها: الموضوع، ثم المدرج، ثم المقلوب، ثم المنكر، ثم الشاذ، ثم المعطل، ثم المضطرب. انتهى.

قلت: وهذا ترتيب حسن، وينبغي جعل المتروك قبل المدرج، وأن يقال فيما ضَعُفَ لعدم اتصاله: شره المعطل، ثم المنقطع، ثم المعدل، ثم المرسل، وهذا واضح، ثم وأبى شيخنا الإمام الشافعي نقل قول الجمهوراني: المعطل أسوأ حالاً من المنقطع، والمنقطع أسوأ حالاً من المرسل.

ونعني بأن ذلك إذا كان الانقطاع في موضع واحد، والأمر يباين المعطل.

فروع: فيه مسائل تتعلق بالضعيف: (إذا رأيت حديثاً بإسناد ضعيف، فقل أن تقول: هو ضعيف بهذا الإسناد، ولا نقل: «ضعيف المتن»، ولا «ضعيف» وتطلق (بمعهد ضعف ذلك الإسناد)؛ فقد يكون له إسناد آخر صحيح^(١)، (إلا أن يقول إمام: «إنه لم يرو من وجه صحيح»)، أو «ليس له إسناد ثبت به». أو «إنه حديث ضعيف» مفسراً ضعفه، فإن أطلق الضعيف^(٢)، ولم يبين سببه؛ (فبقه كلام يأتي قريباً) في النوع الأخرى.

(١) قال ابن حجر في «الملك» (٢/٨٨٧): «إذا بلغ الحافظ المتأخر الجهد، وبذل الوسع في التفتيش على ذلك المتن من مظان حملة يحد، لا من تلك الطريق الصمغية، فما ألتصق له من الحكم بالضعف؛ بناء على غلبة ظنه؟ وكذلك إذا وجد كلام إمام من أنه لم يحدث قد حرم بل فلتاً يرد به، ومرفعه المتأخر أن فلان المذكور قد ضُفِّف بضعيف فادع بما الذي يستند من الحكم بالضعف؟»

والظاهر أن الضعيف - يعني ابن الصلاح - مبني على أصله في ثبوت استقلال المتأخرين بالحكم على الحديث بما يليق به، والحق خلافه كما قدمناه. ثم كذا ذكره ابن حجر، وقدعنا في نوع «الضعيف» لأن ابن الصلاح لم يذهب إلى الحكم على الحديث بما يليق به، ولا أراد ذلك، وإنما فهم منه على سبيل الخطأ واللام، فراجع ثم.

(٢) في ط: الضعيف.

وإذا أردت رواية الضعيف بغير إسناده فلا تقل: «قال رسول الله ﷺ كذا»، وما أشبهه من صيغ الحرّم، بل قل: «روي كذا» أو «بلغ كذا» أو «ورّد» أو «جاء» أو «عمل» وما أشبهه، وكذا ما شك في صحته، أو يجوز عند أهل الحديث وغيرهم التماسه في الأسانيد، ورواية

قوله:

الأولى : إذا قال الحافظ المصطفى لعاصم في حديث: «لا أعرفه» اعتمد ذلك في بغيره .
كما ذكر شيخ الإسلام .

ديان قيل: يعطى هذا ما حكمي عن أبي حازم. أنه روى حديثاً بحضرة الزهري،
 فأنكره، وقال: لا أعرف هذا، فقول له: أحفظت حديث رسول الله ﷺ كله؟! قال: لا،
 قال: منصفه؟ قال: أرحوه، قال: يجعل هذا من النصف الذي لم تعرفه. هذا وهو
 الزهري، لما حثك بغيره!! وقريب منه ما أسنده ابن النجدة في تاريخه عن أبي أيمن عائشة.
 قال: تكلم شاب يومئذ عند الشعبي، فقال الشعبي: ما سمعنا بهذا. فقال الشاب: كل
 العلم سمعته؟! قال: لا، قال: منطرو؟ قال: لا، قال: فاجعل هذا في النظر الذي لم
 نسمعه، فألجأ الشعبي

قلنا: أجيب عن ذلك: بأنه كان قيل تدوين الأحبار في الكتب، فكان بذالك عند بعض الرواة ما ليس عند الحفاظ، وأما بعد التدوين والرجوع إلى الكتب المصنفة، فيبعد عدم الإطلاع من الحفاظ الصحيح على ما يورده غيره؛ فالظاهر عدمه.

الثانية : ألف عمر بن بدر الموصلي - وليس من الحفاظ - كثرت في قولهم : «لم يصح شيء في هذا الباب» ، وعليه في كثير مما ذكره استفاد

الثالثة : قولهم : هذا الحديث ليس له أصل ، أو لا أصل له .

قال ابن قتيبة: معناه: ليس له إسماعيل.

(وإذا أردت ولاية الضعيف بغير إئدة، فلا تقل: قال رسول الله ﷺ كذا، وما أشبهه من صيغ الجزم) بأن رسول الله ﷺ قال: (بين قل: قولي) عنه (كذا)، أو (إضاً) عنه (كذا)، أو (قزود) عنه، (أو وجاء) عنه [كذا]، (أو مدلي) عنه (كذا) ^(١٧)، (وم أشبهه) من صيغ التبريض كـ: (روى بعضهم)، (وكذا) يقول في (م نشأت في صبحه) وضمه، أما المصحح فاذك، بصيغة الجزم، ويقع فيه صيغة التبريض، كما يقع في المصحح صيغة الجزم.

(ريجيز - عند أهل الحديث ويمرهم - التماسل من الأسانيد) للضعفة، (ورواية

(١) منقذ في حـ

(۲) حفظ فرمایو۔

ما سوى الموضوع من الضعيف، والاعتقاد به من غير بيان ضعفه في غير صفات الله تعالى والأحكام: كالحلال والحرام، ومما لا تعلق له بالمقاييد والأحكام.

فما سوى الموضوع من الضعيف، والعمل به من غير بيان ضعفه في غير صفات الله تعالى وما يجوز ويستحب عليه، وتفسير كلامه، أو الأحكام كالحلال، والحرام، و غيرهما. وذلك كالتقصص، ونصائل الأعمى، والمواظع، وغيرها (مما لا تعلق له بالعقائد والأحكام).

وممن نقل عنه ذلك: ابن حنبل، وابن مهدي، وابن المبارك، قالوا: إذا روي في الحلال والحرام شدتنا، وإذا روي في الفضائل ونحوها نساهلنا^(١).

تنبيه: لم يذكر ابن الصلاح، والضعيف هنا، وفي سائر كتبه لما ذكر - سوى هذا الشرط: وهو عرس في الفضائل ونحوها، وذكر شيخ الإسلام له ثلاثة شروط:

أحدها: أن يكون الضعف غير شديد؛ فيخرج من تفرد من الكذابين، والمتهمين بالكذب، ومن فسح عليه، نقل العلاني الاتفاق عليه.

الثاني: أن يلمز تحت أصل ممدوح به.

الثالث: ألا يعتقد عند العمل به ثبوت، بل يعتقد الاحتياط.

وقال: هذان ذكرهما ابن هند السلام، وابن دقيق العيد.

وقيل: لا يجوز العمل به مطلقاً؛ فله أبو بكر بن العربي.

وقيل: يحمل به مطلقاً، وتقدم عزو ذلك إلى أبي داود، وأحمد، وأنهما يريدان ذلك أقوى من أي الرجال.

وعبارة الرزكشي: والضعيف مردود ما لم يقتض ترخيصاً أو ترهيباً، أو تتعدد طرقه، ولم يكن النفع منقطعاً عنه.

وقيل: لا يقبل مطلقاً.

وقيل: يقبل إن شهد له أصل أو انفرد تحت عموم. انتهى.

(١) قال ابن السكيت في المصنف (١٠١/١١) «وفي رواية: فإنه لم يثبت، فإسناد العمل إليه يومه ثبوت، وروى من لا مبررة له في ذلك» فتح به، وقد نقل من ابن السكيت الداعي أن الحديث الضعيف لا يعمل به مطلقاً. اهـ.

واظر «السيرة» (ص/ ٢٧٣)، و«الذوق» (٢٥٦/١ - ٢٥٨) لأن شعبة، و«الإعلام» لأس الترمذي (٣١/١ - ٣٢)، و«الحاشية» (٤٩٦/٢)، و«المكتبة» (ص/ ١٢٤) للضعيف، و«مكتبة الأبر حيدر» (٨٨٨/١)، و«مكتبة عميد الحب» (ص/ ١٣ - ١٤)، و«فتح المبحث» (٢٤٦/١)، و«القول المديد» (ص/ ٣٩١) للشحاوي.

لشيوخ ثالث والمبشرون: صفة من قبل رواته وما يتعلق به
وغيره مسائل:

إختصاصها: أخرج الجماهير من أئمة الحديث والفقهاء أنه يشترط فيه أن يكون عدلاً
ضابطاً بأن يكون مشتهراً بالعلم عاقلاً عطيماً من أئمة الفقهاء وأئمة الأصول والعقود،

ويعمل بالضعيف أيضاً في الأحكام، إذا كان فيه احتياط.

(الفرع الثالث والعشرون - صفة من قبل رواته) ومن ندره (وما يتعلق به) من المخرج
رواه: أبي: (وفي مسائل):

إحده: أجمع الجماهير من أئمة الحديث، والفقهاء على أنه يشترط فيه أن يكون
يحتج بروايته - (أن يكون عدلاً، ضابطاً، لما روي

وقسر العدل بأن يكون مسلماً بالعلم عاقلاً، فلا يقبل كافر، ومحبون مطبق بالإجماع.
ومن نطلع حنونه وأثره في زمن إقامته - وإن لم يؤثر. قيل: أنه من السعاني - ولا يصح
على الأصح

وقيل: يقبل المعزز إذا لم يجرب عليه الكذب.

(سليماً من أسباب الفسق، وحوازم المروءة) - منى ما حرره في باب الشهادات من كتب
الفقه، وتوافقها في عدم اشتراط الحرية والندوة، قال تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا
الْحَالَاتِ بِمَا كُنْتُمْ تُفْعَلُونَ﴾ [الحجرات: ٤٦]، وقال ﴿وَأَتَيْنَاهُمُ بِنُورٍ، نَدَىٰ نِكَاحٍ﴾ [الطلاق: ٢٠].

وفي الحديث لا تأخذوا العلم إلا من هؤلاء شهادته، روى الشيخ في المحدثين من
حديث ابن عباس مرفوعاً وموقوفاً^(١).

وروى - أيضاً - من طريق الشعبي، عن ابن عمر - عن عمره قال: كان يأمرنا ألا نأخذ
إلا من ثقة^(٢).

وروى الشعبي وغيره عن يحيى بن سعيد قال: سألت أبا عبد الله بن عمر عن مسألة
نظم يقول فيها شيئاً، فقيل له: إننا نعتك أن يكون مثلك بين إمامي هذين: تصدق عن أمر
ليس نندك فيه علم؟! فقال: أعظم والله من ذلك عند الله، وعد من عرف الله، وعند
من عقل عن الله - أن أقول بما ليس لي فيه علم، أو أخبر عن غير ثقة.

فإن الشعبي وقال سعد بن إبراهيم لا يحدث عن النبي شيء إلا للقات، أسد مسلم

(١) أخرجه ابن حبان في المحروحين (٢٥٧) من سنن ابن سيرين، مرفوعاً، وقال: هذا خبر بطور
ضعف، وما هو قول ابن عباس

(٢) الأثر ساقط من المحدثين، ونقله نسيم بن سعد.

فنبهت، فخاصاً إن حدث من حلفه، صاحباً الجنبه إن حدث منه، صاحباً بها يحيل
انعتي إن روى به.

الثانية: ثبت العدالة شخصي حدثي سببه أو رادشفاضة، نفس الشهرة
غذائه بين أهل العلم، وشاع أثناء عمله بها - كمن فيها - كمالك، وشخصيتي،
والأزاعي، والشامي، وأحمد، وأصحابه.

في مقدمة التصحيح (١).

وأما من سببه: إن هنا العلم دين، فأنظروا عن تأخذون وينكم (٢)
وروى البيهقي عن الشامي قال: كانوا إذا أتوا ليرسلوا لأحدنا عن موقوفوا إلى سمعة
وبسبب علته، وإلى حاله، ثم تأخذون عنه (٣).

وليس القسط بأن يكون (متنظف) غير معطل، (حافظ) إن حدث من حلفه، صاحباً
الغشاة من الأذيل والذليل (إن حدث منه)، وبشهرته مع من كان أن يكون (علماً) بها
يحيل لعمري إن روى به (٤).

والثانية: ثبت لعدالة للرازي (سبب) عدلين (٥) عليها (٦) رعدارة ابن الصلاح:
«معاين»، وعنده عنه: «لما سألني أن أكتب لهما بصل من عالم (أو ما يشابهه)،
والشهر، (نفس) شهرة عدلك بين أهل العلماء من أهل الحديث أو غيرهم، (وشاع) أثناء
عمله بها، كمن فيها»، أي: في عدلته، ولا يحتاج مع ذلك إلى معذل ينصر صحتها.
(كذلك) وأنصبي، والأزاعي، والشامي، وأحمد بن حنبل، (وأصحابه).

قال ابن الصلاح: هذا هو الصحيح في منزه الشامي، وعليه لا عيب في أسون
العلم.

وممن ذكره من أهل الحديث المعطوب، «مؤلفه» من ذكر، «نفس» لهم الملك، وشعبة،
وابن حبارك، ووكيف، وابن معين، وابن المنجي، ومن جرى مجراهم في ساحة تدكر
والثمة الأمر، فلا سأل عن عدله هؤلاء، وإنما سأل عن عدله من علمي أمره
وقد سأل ابن حنبل عن إسحاق بن راهوية: فقال: مثل إسحاق مثلك عنه؟ (٧).

(١) أخرجه مسلم (١٥/١) مقدمة، «سبب» إن الرصد من الناس.

(٢) أخرجه مسلم (١٥/١) مقدمة، «سبب» إن الرصد من الناس.

(٣) أخرجه المعطوب في المصنف رقم (١٩٦٦).

(٤) راجع ما سأل عن الشامي من شروط الحديث، «سبب» ما سأل.

(٥) في «أ» ح. «عائين».

(٦) راجع ما حيز بهذا الشأن عن الأقطبي أنه سمعت الصحيح من هذا الكتاب.

(٧) أسندته لبري في التمهيد (٢٢٦) من صوب المعطوب.

زادوا في ابن عبد البر فيه، فقال: فمن جعل علمه معزوف البينة به محتسباً أبداً على الغدابة حتى يتبين آخره. وقوله هذا غير مرضي.

ومثل ابن معين عن أبي عبد الله قال: مثلني يسأل عن أبي سبيد؟ أبو عبد الله يسأل من الناس^(١)

وقال القاضي أبو بكر الباقلائي: «الشافعي» وأما غير إنما يحسد ابن الترمذي، فإنه لم يكونا مشهورين بالعدالة ونزاهة، وكان ترمذي مشككاً ما بينه، ومحرراً فيهما العدالة وغيرهما.

قال: الدليل على ذلك أن نعلم بظهور من عماد، واستنصار عدلتهما - أقوى في أنصوس من تعديل واحد، وأنن يجوز تأييدهما للكذب والنجاسة.

أوزميج) الحافظ أبو عمر (ابن عبد البر) قال: كل من علم به معروف لعدة بغيرهم عدل (محمول) في أمره (لبناً على العدالة، حتى ينسب مرجه).

ووفقه على ذلك ابن السواق من «التأخرين» أقوله يتفق: «بجمل هذا العلم من كل حلق عدوله، يتفق عنه تحريف الناس، ونسجت بسططين، وأوس لعدلتين» رواه من طرقة، لعقلي من رواية عدان بن ربيعة السلام، عن إبراهيم بن عبد الرحمن العدوي مرفوعة^(٢).

(وقوله هذا غير مرضي)^(٣). والحديث من الطريق الذي أوردته مرسل، أو معضل. وإبراهيم الذي رواه: قال به ابن القطان: لا يعرفه أبداً.

ومعدان - أيضاً: ضعفه ابن معين، وأبو حاتم، وابن سنان، وابن عدي، والجوزجاني، نعم: وثقه ابن العديمي، وأحمد.

وفي كتاب العلل للخلع: أن أحمد سئل عن هذا الحديث، فبطل له: كأنه موضوع؟ فقال: لا، هو صحيح، فبطل له. ممن سمعته؟ فقال: من غير واحد. قل: من هم؟ قال: حدثني به ابن^(٤) معين، إلا أنه يقرب عن معدان، عن القاسم بن عبد الرحمن،

(١) أخرجه النجاشي في «الكتاب» (أخر - ١١٦).

(٢) أخرجه الأثيري في «المعجم الكبير» (١٢: ٢٩/١)، وحظيت في «تتبع أصحاب الحديث» رقم (٥٥).

(٣) قال ابن كثير - رحمه الله - في «تتبع علماء علوم الحديث» (١: ٢٨٣) «قلت: هو صحيح ما ذكره من حديثه، كذا: ذهب إليه أيضاً، ولكن في حديثه نظر قوي، والأصل عدم صحته، وأنه أعله» اهـ وانظر: «تتبع النجاشي» (١: ٢٣٩)، وكلام من عدلهم في «المعجم» (٢: ٨١١، ٨١٢).

وراجع: «تتبع النجاشي» (١: ٢٣٩)، و «الكافي» لابن عدي (١: ١٥٢)، «الصحف» للعليني (١: ٢٥٦)، و «النسب الكرم» للبيهقي (١: ٢٠٩).

(٤) سقط في ح.

الثالثة : يُعْرَفُ نِقْطَةُ مُوَاقِفِ الثَّقَاتِ الْمُتَّقِينَ هَذَا، وَلَا تُضَرُّ شُعَالَتُهُ الشَّادِرَةُ،
إِنْ كَثُرَتْ أَمْخَلُ ضَعْفُهُ، وَقَدْ يُخْتَلِجُ بِهِ

وَمَعَانٍ لَا يَأْسَى بِهِ، انْتَهَى (١).

قال ابن القطان : وخفي على أحمد من أمره ما علمه غيره.

قال العراقي : وقد ورد هذا الحديث متصلاً من رواية علي، وحسن عمرو، وابن عمرو،
وحابر بن سمره، وأبي أمامة، وأبي هريرة، وكلها ضعيفة لا شيء فيها شيء، وليس فيها
شيء يهوي الموصول (٢).

قال ابن هبشي : ورواه الثقات عن الوليد بن مسلم، عن إبراهيم النخعي، ثلث الشعة من
أصحابنا أن رسول الله ﷺ ... فذكره.

ثم على تقدير ثبوته ما يصح الاستدلال به لو كان خبراً، ولا يصح حمله على الخبر،
لوجود من يحمل العلم : «هو غير عدل»، وغير ثقة، فلم يبق له محمل إلا علم الأمر،
وذلك : أنه أمر الثقات بحمل العلم : لأن العلم إنما يقبل عنهم،

والعلم على ذلك : أنه في بعض طرقه عند ابن أبي حاتم : «يحمل هذا العلم» (٣)،
بلا الأمر.

وذكر بن الصلاح في فوائده رحلته : أن بعضهم ضبط - بصير الباء، وفتح الهم - سباً
للمفعول، وروى (بسم) (٤) العلم، وفتح العين، واللام من عدوله، وأخرجه تاه دوفيه، فقوله
بمعنى فاعل، أي : عمل في عدالته، أي : أن الحلف هو العقوبة، والحنى. أن هذا العلم
يُحْمَلُ - أي : يُؤْخَذُ - عن كل خلف عدل : فهو أمر يأخذ العلم عن العدل، والمعروف في
ضبط فتح به : «يحمل» مبيهاً للفاعل، ونصب العلم متعدياً، وثالثه من إسناده : جمع عدل

(الثالثة : معرفة ضبطه) - أي : الراوي - (مواقفه الثقات لتعني) الضابطي : إذ اعتبر
حديثه بحديثهم، «لأن وفقهم في روايتهم (هكذا)، ولو من حيث المعنى - فضايفه (ولا
تضر مخالفتهم) لهم (الثالثة) : فإن كثرت مخالفتهم، ولدت الموافقة - (أخل ضبطه،
ولم يفتح به) في حيث

(١) أخرجه الخطيب في مشرق أصحبه الحديث، رقم (٤٩) بسند ابن أحمد.

(٢) أخرجه حنبل في «المصنف الكبير» (١٠/١)، والخطيب في شرف أصحاب الحديث (٥٢)، والبراء

(٨٦/١) - كنعان، من حديث أبي هريرة، وأخرجه العيني (٩/١) من حديث أبي أمامة، وأخرجه ابن

الجزري، مقدمة المصنفين، رقم (٤) من حديث حابر بن سمره، وأخرجه الخطيب في شرف

أصحاب الحديث رقم (٥٢-٥٣) من حديث أبي أمامة بن زيد، وهذا من مسند، وأما قوله ضعيف

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم في «المرجح والمعتدل» (١٧/٦١)

(٤) سنن في ...

الترجمة: بِمَنْزِلِ الْإِنْفَاقِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ سِدِّ عَلَى التَّصْحِيحِ الْمَشْهُورِ، وَلَا يُجْلَسُ
لِجَرِّاحٍ إِلَّا لِيُتَبَرَّكَ.

فائدة: ذكر الحافظ أبو نعيم في الأثرين: أن له هم تارة يكون من الخطأ،
وتارة يكون في القول، وتارة يكون في الكتابة.

قال: وقد روي مسلم حديث: ^(١) «أنا نسي، أصحابي» عن يحيى بن يحيى، وأبي بكر،
وأبي هريرة، ثلاثتهم عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة،
وروى عليهم في ذلك إماماً روى عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن
أبي سعيد، ثلاث رواة عنهم «ثاني». ثم روى عن معاوية عن أبي تريب، أنه سبى
مسلم فيه ^(٢).

قال: والدليل على أن ذلك وهم وقع في حال كتابته، لا في خطه أنه ذكر أولاً
حديث أبي معاوية، ثم نسي حديث غيره، وذكر الحسن وثقة الإسناد، ثم نسي حديثه،
وكثير، ثم روى حديث ضعيف، ولم يذكر الحسن ولا ثقة الإسناد بعده، بل قال عن
الأعمش، وأمسك غيره، وأبي معاوية مثل حديثه، فنزلاً أن إماماً غيره وأبي معاوية عنه
واحد، ثم جمعهما في الحواله عليهما.

(الترجمة: بِمَنْزِلِ اسْتِدْلَالٍ مِنْ بَرٍّ ذَكَرَ سَبَّ عَمْرٍو التَّصْحِيحِ الْمَشْهُورِ) لأن أمه تبارك
وتعالى وخلق ذكره، لأن ذلك «حرج» ^(١) «المدح» إلى أن يقول لم يعد كذا، ثم يرتكب
كذا، فعل كذا ركض، بعدد جمع ما يقتضي معناه أو مركب، وذلك شاق جداً.

(ولا فضل الحرج إلا لغير السوء) لأنه يخص ما ذكر واحد، ولا يفتي ذكره، ولأن
الناس مختلفون في أسباب الحرج، فيطلق أحدهم الحرج به علم ما اعتاده حرجه.
وبين حرج في نفس الأمر، فلو لم يكن به ليطر هل هو فح أو لا؟
قال ابن الصلاح: وهذه ظاهر مقرر في اللغة وأصول.

وذكر الحبيب أنه مذهب الأنبياء من حديث الحديث: كالتبسمين، وغيرهما
ولذلك احتج البخاري بجماعة سبق من غيره الحرج نهي كعكرمة وعمر، من مروفي،
وحجج مسلم بسويد بن سعيد، وجماعة تشبه نظمن بينهم. وهكذا ممن أجازوا، وذلك

(١) أخرجه مسلم (١/٤٩٧) ولم (٢/٢٢٠) (١١٢٥)

(٢) أخرجه ابن ماجه (١٩٦) ما عدا ما أخرجه البخاري (١٧٧)، ولو روى (١٩٨).

والترمذي (٢٨٦١)، وأحمد (١١٧٠)، وسرمج

(٣) في باب الحرج.

وأما كُتِبَ الخراج ولا فدية في شيء لا فدية فيه سبب الخراج فعدتها اشرف بن موسى
بخر خروء، وإن حدثنا عن حماد، وإبراهيم بن أبي العلاء، وحسن بن الحسن بن فضال حديثه
محمد بن أبي العلاء بن يحيى بهذه العلة.

قال علي بن إسماعيل دعي إلى أن الخراج لا يثبت إلا إذا عتبه منه، ويبدأ عمر ذلك - أي
أنه ربما استقبل الخراج، فذا ما ليس يخرج.

وقد عرفت الغلط في ذلك لما روي به عن محمد بن جعفر بن محمد بن فضال قبل نسخة
ثم كانت حديث حماد، وأما تركض على زياد بن مرقدة حديثه^(١).

وروي عن مسلم بن إبراهيم أنه سئل عن حديث حماد بن أبي العلاء، فقال: روى مسلم
بخر خروء، فذا ما عتبه منه، فاستخط حماد.

وروي عن حماد بن عمار قال: قال شعبة، أي من أهل الشمال بن حماد - فسمعت منه
حديثه فيكون حديثه، أي قبل أن يهمل^(٢) ما ثبت عنه^(٣) لا يعلم هو.

وروي عن شعبة قال: فسمعت لمحمد بن عتبة أنه لم يرو عن حماد، قال: كذا كثير
الكلام، وأما ذلك.

قال الصيرفي: وكذا إذا كان في بيان كذا، لا بد من بيان لأن الكذب يعمد
الاعتناء بكتابه كذب أم محمد.

وله صحيح ابن خزيمة هذا المرفوع أورده على نفسه سؤالا، فقال: ولما كان له يقول
إسماعيل بن عمار في شرح المرفوع حديثهم على كتاب أبي سعيد المدة الحديث في
الخراج والتعديلات، ولما يروى عنهم في بيان المرفوع من يقتضونه على معرفة قولهم
فذا ما عتبه منه، وفذا ما ليس به، وسبح ذلك، وهذا حديث ضعيف، أو حديث
غير ثابت، وسبح ذلك، والشرط ياب، السبب يقتضي إلى تعطيل ذلك، وهذا ما الخراج
في الأغلب الأكثر.

ثم اعلم من ذلك ما ذكره أبو حمزة في قوله: (وأما كُتِبَ الخراج والتعديلات لمي
لا سكر فيها... الخراج)، فإما وإن لم يمتدح في إثبات الخراج والتعديلات - فعدتها
التوقف فيها خروء، عن قول حماد، لما أوعى ذلك حديثا من أروية البرية فيهم، (إن
حدثنا عن حماد، وإبراهيم بن أبي العلاء، وحسن بن الحسن بن فضال حديثه، كذا ما
لصحيحه بهذه العلة)، كما قدمت الإشارة إليه.

(١) أخرجه ابن حبان في المحروم (٢٠/١)، والخطيب في المعجم (ص ١٢٨).

(٢) من أ قيل لي: فلا رحت.

(٣) من أ: ح: أن.

الخامسة : الصحيح أن يخرج والتعدين كتابان بواجب.

ومقابل الصحيح أنوال.

أجدها : قبول الجرح غير مفسر ، ولا يفل للتعديل إلا مذكر سبه ؛ لأن أساس العداة بكثير الصنع فيها ، فهي التعديل على الظاهر ، فله إمام الحرمين ، والعزالي ، والبرقي ، في المحصول

الثاني : لا يقبلان إلا مفسرين ، حكاه الخطيب والأصوليون ؛ لأنه كما قد يجرح الجرح بما لا يقدح ، كذلك يوثق الممدل بما لا يفضي العداة ، كما روى يعقوب الحميري في تاريخه ، قال : سمعت إسماعيل يقول لأحمد بن يونس : عيب الله الحميري^(١) ضعيف؟ قال : إنما يصعبه رافعي مغلبي لأنت ، لو رأيت لعت ، وعينه تعرفت أنه ثقة^(٢) . فاستدل على ثقتي بما ليس صحيحاً ، لأن حسن الهيئة يشترك في العدل وغيره .

الثالث : لا يحجب ذكر السب في واحد منهما ، بدأ كان الجراح والمعدن عالمين بأسباب الجرح والتعديل والخلاف في ذلك ، نصراً مرساً في اعتقاد وأفعاله ؛ وهذا احتياط القاضي ، أي مكر ، وعله من الجمهور ، وخياره إمام الحرمين ، ونفرالي ، والبرقي ، والتعريب ، وصححه المحافظ أبو الفضل المغربي والذهبي في مجلس الاصطلاح

واختار شيخ الإسلام تعديلًا حسنًا (إن كان من جرح مختلف^(٣)) ، قد وثقه أحمد من أئمة هذا الشأن - لم يفل الجرح فيه من أحد ، كنا من كان إلا مفسراً ؛ لأنه قد ثبت له رتبة ثقة فلا يزحزح عنها إلا بأمر حلي ؛ فإن أئمة هذا الشأن لا يوثقون إلا من اعتبروا حاله في دينه ، ثم في حديثه ، وثقده كما يستمر ، وهم أبقظ الناس ، فلا يتعسف حكم أحد ، هم إلا بأمر صريح . وإن خلا عن التعديل فنس الجرح فيه غير مفسر إذا صغر من عارف ، لأنه إذا لم يمدل فهو في حيز المجهول ، وإعمال قول المخرج فيه أولى من إعماله .

وقال الذهبي^(٤) : لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق صبيح ، ولا على تضعيف ثقة . انتهى .

ولهذا كان مذهب السائي ألا يترك حديث الرجل حتى يجمعوا على تركه .

(الخامسة : الصحيح أن الجرح والتعدين يشدان بواحد) ؛ لأن العدد لم يشترط في قبول

(١) في - الحميري

(٢) أخرجه يعقوب بن سفيان الحميري في تاريخه (١١٥/٩)

(٣) في ١ وجلا .

(٤) ثبت في ط : (وأمرو من أهل الاعتقاد) ، ثم في نقد الرجال .

وقيل: لا بد من اثنين

إذا اجتمع فيه جرح وتعديل فالجرح مقدم وقيل: إن زاد المعدلون قدم التعديل.

تأخير، فلم يشترط في جرح راويه وتعديله، لأنه التزكية سرلة الحكم، وهو -أيضاً- لا يشترط فيه العدد.

(وقيل: لا بد من اثنين) كما في الشهادة، وقد تقدم الفرق.

قال شيخ الإسلام: ولو قيل: فصل بين ما إذا كانت التزكية مسندة من لمؤكفي إلى احتجاده، أو إلى الفعل عن غيره، فكانت -أحدها- لأنه إن كان الأول، فلا يشترط العدد أصلاً، لأنه بمنزلة الحكم، وإن كان الثاني، فيجري فيه الخلاف، ويشتق -أيضاً- أنه لا يشترط لعدده؛ لأن أصل الفعل لا يشترط فيه؛ فكذلك ما نزع من انتهى. وليس لهذا التعديل الذي ذكره فائدة، إلا تقي الخلاف في القسم الأول.

وشمل الواحد: العبد والمرأة، وبذكره المصنف من روايته.

(وإذا اجتمع هـ) أي: الرزوي - (جرح) معسر، (وتعديل، فالجرح مقدم)، ولو زاد عدد المعدلين، هذا هو الأصح عند الفقهاء والأصوليين، ونقله الخطيب عن جمهور العلماء؛ لأن مع الجرح زيادة عددهم لم يطلع عليها المعدلون، ولأنه مصدق للمعدل بما أخبر به من ظاهر حاله، إلا أنه يعبر عن أمر باطن سمعي عنه. وفيه الفقهاء ذلك بما إذا لم يقل المعدل: عرفت السبب الذي ذكره لجرحه، ولكنه مات وحسن حاله، فإنه حينئذ يقدم المعدل. قال الخطيب: وبأي ذلك -أيضاً- ما إلا في الكذب، كما سبأني.

وفيده بن دفين المعدل: بأن ينسب عار أمر محذور به لا يضر من اجتهد به، كما صطلح عليه أهل الحديث في الاعتماد في الجرح على أخبار حديث الراوي بحديث غيره، والنظر إلى كثرة الموافقة والمخالفة. ورأى بأن أهل الحديث لم يحتسبوا ذلك في معرفة العدالة والجرح؛ بل في معرفة الضغط والنعفل.

واستثنى -أيضاً- ما إذا غش سبأه فعناه المعدل بطرس معسر: بأن قال: قتل علاناً طلعاً يوم كذا. فقال المعدل: رأيتُه حياً بعد ذلك، أو كان القاتل لي ذلك الوقت هندي؛ فإنهما يتعارضان.

وتفصيل الجرح يكونه مفسراً جاز على ما صححه المصنف وغيره، كما صرح به ابن دقيق العبد وغيره.

(وقيل: إن زاد المعدلون) هي العدد على المجرحين، (قدم التعديل)؛ لأنه أكثرهم نفوي حاله، وتوجب العمل بغيره، ونفذ المجرحين تضعيف خبرهم. قال الخطيب: وهذا خطأ ويقع من نوبه؛ لأن المعدلين - وإن كثروا - لم يضرُوا عن عدم ما أخبر به

وإذا قال: حدثني الشيخ، أو شيخو، لم يختلف به على الصحيح. وقيل: لا يثبت،
فإن كان القائل عائداً، كفر في حقه مؤلفه في الحديث، عاد نفسه المحققين

الحارثيون. وبآخره بذلك، لأنك شهادة باهلة على نفسي.
وقيل: يرجح الأخير، هذه البلطجة في محاسن الاستصلاح.
وقيل: يتعارضان، فلا يرجح أحدهما إلا بمرجح. حكاه ابن الحاجب وغيره. من
أمن شعاعاً من العائكة.

قال العراقي: وكلام الخطيب: يقتضي في هذا القول: إنه قال: أئمة أهل العلم على
أن من جرحه الواحد والأشاز، وعده مثل عدد من جرحه - فإن جرحه في أئمة، ففي
هذه الصورة حكاية الإجماع على تقديم الجرح. جده ما حكاه ابن الحاجب.
(واد قال: حدثني شيخه، أو غيره) من غير أن يسميه (ثم يكتبه) من الذي
(أعلى الصحيح)، حتى يسميه، لأنه إن كان ثقة عندك، فمرده أو سماعه ثبات من جرحه
غيره بجرح قاذف، بل بإضراره عن تسميه رتبة ترفع تردداً في النفس.

بل زلة الخطيب أنه لو صرح بأن كل خبره ثقات، ثم روى عن لم يسمعه - لم
يعمل بتركيبه لجواز أن يعرف: إذا ذكره - غير مدقق
(وقيل: لا يثبت) بذلك مطلقاً، كما لو علمه بأنه مأثور من الحديث، (فإن كان
انقائلاً عنه)، أي: مجتهداً، كمالك، والشافعي، وغيره، ما يعلل ذلك (كفي في هو
مرافقه في المذهب) لا غيره. (أخذ بعض المحققين)^(١).

قال ابن الصباغ: لأنه لم يورد ذلك أحد، بخلاف غيره، بل يذكر لأصحاب قيام
الحجة عنه على الحكم. وقد عرف هو من روى عنه ذلك.
وخبره إمام الحرمين. ووجهه أثره في شرح لسانه، وجرعه في صدور ذلك من
أهل التمسك.

وقيل: لا يثبت - أيضاً - حتى يقول: كل من أروي لكم عنه ولم أسمعه، فهو عند
قال الخطيب: وقد يوجد في بعض من أهمه السمع، لفظاً عاماً، كروية مالك،
عن عبد الكريم بن أبي المخارق.
قاله نافع:

الأولى: لو قال نحو الشافعي: أخبرني عن لا أسمع، فهو يقول: «أخبرني الشافعي».

(١) قال الجوهري: «الذي» أي: كان المروي عننا أحد الجرح والتمثيل، كصبي أو طاعة، وإلا فلا. (مد
الطريق: الرواة: ١/ ١٦٩)، و«الكتابة» (ص: ٢٧٨)، و«المستصر» (١/ ١٧٢).

وقال الذهبي: ليس توثيقاً لأنه في المشقة. وليس فيه معرض لإسقاطه، ولا لأنه حجة.

قال من لم يكن: وهذا صحيح، غير أن هذا واقع من الشافعي على مسأله دينية فهي بالتواتر سواء في أصل الحقيقة، وإن كان مطلوب التلقا لا يزيد على ما ذكره الذهبي، فمن ثم خالفه في مثل الشافعي، أما من ليس مثله فالأمر معه قد انتهى.

قال التزكشي: والمعجب من اختصاره على نقله عن الذهبي، مع أن خلاصته من فحول أصدوا صرحوا به، منهم الحصري، والعماد، والزياتي.

الثانية: قال ابن عبد البر: إذا قل مالك «عن الثقة» عن بكر بن عبد الله الأديع، والثقة مجموعة من بكير.

وقال قال: «عن الثقة» عن عمرو بن شعيب، فهو عبد الله بن رهب، وقيل الزهري.

وقال السام: الذي يدل مالك في كتابه «الثقة» عن بكير، يشبه أن يكون عمرو بن الحديث.

وقال غيره: قال ابن رهب، كل ما في كتاب مالك «أخبرني من لا أنهم» من أهل العلم، فهو ثبت بن سعد.

وقال أبو الحسن الإري: سمعت بعض أهل الحديث يقول: إذا قال شافعي: فأخبرني الثقة، عن أبي ذنا، فهو ابن أبي حنيفة، وإذا قال: «أخبرني الثقة» عن أبي ثعلبة بن سعد، فهو يحيى بن حماد.

وإذا قال: «أخبرني الثقة» عن الوليد بن كبر، فهو أبو أسامة.

وإذا قال: «أخبرني الثقة» عن الأورعي، فهو عمرو بن أبي سلمة.

وإذا قال: «أخبرني الثقة» عن بن جريح، فهو مسلم بن خالد.

وإذا قال: «أخبرني الثقة» عن صالح مولى التومة، فهو إبراهيم بن يحيى انتهى.

ونقله غيره عن أبي حاتم تروفي.

وقال شيخ الإسلام ابن حجر في رجال الأربعة: إذا قال مالك «عن الثقة» عن عمرو بن شعيب، فقيل: هو عمرو بن الحديث أو ابن لهيعة.

وعن الثقة، عن بكير بن الأشج، قيل: هو مجموعة من بكير.

وعن الثقة، عن ابن عمر، هو نافع، كما في موطأ ابن القاسم.

وإذا قال الشافعي: «عن الثقة» عن كيث بن سعد، قال الزبيدي هو يحيى بن حسان
«وعن الثقة» عن أسامة بن زيد، هو إبراهيم بن أبي سعيد.
«وعن الثقة» عن حميد، هو ابن عتبة.
«وعن الثقة» عن معمر، هو معمر بن مازن.
«وعن الثقة» عن الوليد بن كثير، هو أبو أسامة.
«وعن الثقة» عن يحيى بن أبي كثير، ثعلبة بن عبد الله بن يحيى.
«وعن الثقة» عن يونس بن عبد الرحمن، هو ابن عتبة.
«وعن الثقة» عن الزهري، هو سليمان بن عيسى انتهى

وودينا في مسند الشافعي، عن الأصم قال: سمعت الربيع يقول قال الشافعي إذا
قال: «أخبرني من لا أتهم» يريد به إبراهيم بن أبي يحيى، هذا قال: «أخبرني الثقة» يريد
به يحيى بن حسان.

وقد روى الشافعي، قال: «أخبرنا الثقة» عن عبد الله بن الحارث - إن لم أكن سمعه
من عبد الله بن الحارث - عن مالك بن أنس، عن سويد بن نسيط، عن سعيد بن
المسيب: أن عمر وعثمان نصبا في الملقاة مشف ذبة أحرصهما^(١)

قال الحافظ أبو الفصلي الملكي: الرجل الذي لم يسم الشافعي، هو أحمد بن حنبل.
وفي تاريخ ابن عسكّر قال: «عن أبي أحمد» كل شيء في كتاب لأبي: «أخبرنا
الثقة» - (وهو)^(٢) عن أبي

وقال شيخ الإسلام، يوجد في كلام الشافعي «أخبرني الثقة» عن يحيى بن أبي كثير،
والشافعي لم يأخذ عن أحد ممن أدركه يحيى بن أبي كثير؛ فيحتمل أنه أراد بسنده عن
يحيى.

قال: وذكر عبد الله بن أحمد، أن الشافعي إذا قال: «أخبرنا الثقة»، وذكر أحدا من
العراقيين، فهو يعني أبا.

(وإذا روى العدل عن سماء، لم يكن تعديلاً عند الأكثرين) من أهل الحديث وغيره،
(وهو الصحيح)؛ لجوار رواية العدل عن غير العدل، فلم تضمن روايته عنه تعديله.

(١) أخرجه الشافعي في المسند (٢٧٥)، وجد الزاوي (١٧٣١٥)، والبيهقي (٨٠/٨١ - ٨١)

(٢) سقط في ج.

إذا أتى القائل عمن سنده لم يكن نقدياً عند الأكثرين، ولو المصحيح
وقيل: فهو تنبيه.
ونقل القائل وثقة على وثق حديث رواه الحسن بن علي بن فضال، ولا تحاشوا ذلك
من رواه ولا من رواه.

أما رواية عن الشعبي أنه قال: حدثنا يحدث، وأنشد بالله أنه كان كذا^(١)
روى الحاكم وسيبويه من حماد بن حنين، أنه رأى يحيى بن معين، وهو يكتب
صحيفة معمر، عن أنس، فإذا اطلع عليه إنسان تشبه فقال له أحمد: زكيت
صحيفة معمر، عن أنس، عن أنس، وأنه لم يهاجروا^(٢)، قال لا، فقلت: أنت تكلم
في أنس، ثم كتبت حديث، فقال: ما أنا عند الله، اكتب هذه الصحيفة، فأحفظها كلها،
وأسلم أنها موضوعة حتى لا يحيى إنسان يجهل حال أنس، وثالثه، وبروي معمر
عن ثابت، عن أنس، فأقول له: كذبت، يسأله عن معمر، عن أنس، لا عن ثابت^(٣)،
(وقيل: هو ثابت)، إذ لو علم فيه جرماً لم يتركه، ولو لم يذكره لكان عائداً في الدين
أنه الضعيف، وهذا خطأ لأن الرواية ثمانية، والثلاثة الأخيرة
بأخبار الخطيب بأنه قد لا يعرف عدالة ولا جرحه.

وقيل: إن كان العدل الذي روى عنه، لا يروي إلا عن عدل، كانت روايته نقدياً،
ولا فلا، واختاره الأصوليون: كالآمين، وإن لم يحب، وغيرهما
أو عمل إن شاء وفيه على وفق حديث رواه ليس حكماً به (صحة)، ولا تعديل
رواه، لإمكان أن يكون ذلك من احتياط، أو مدح، وأن ذلك هو
وصحح الأئمة وغيره من الأصحاب أنه حكم بذلك.
وقال إمام الحرمين، إنه لم يكن في سلك الاحتياط.
وعرف من نية من أن يعمل به في الترميز وغيره.

(ولا يختلف) له (قدح) به (في صحة)، ولا في روايته، (إمكان أن يكون ذلك لما
من معارض، أو غيره، ولا يرى ذلك حديث الحديث، ولم يعرض به، أو عمل أهل الحديث
بذلك)، ولم يكن ذلك قدما في نفع روايه.

وقال ابن كثير، في القسم الأول سطر، إذا لم يكن في الباب غير ذلك الحديث،
ويعرض للاحتجاج به في ثبوت، أو حكمه، أو مشهده به عند العمل بمقتضاه.

(١) أخرجه الخطيب في الكفاية (ص ١١٢)

(٢) أخرجه ابن حبان في المعروحين (٣١/١).

السادسة : رواية فتقول العدالة ظاهرة ، وإن لم يكن لها نص في حد الجماعة ، ورواية المستور ، وهو عدل الظاهر ، يعني الظاهر ، يخرج عما يشك من زو الأول ، وهو قول بعض الشافعيين ، قال الشيخ : يشك أن يكون الخلل غير هذا في قسم من أئمة الحديث في حكاية من الرواة تقدم العهد بهم ، وتعددت حكايتهم بالجماعة .

قال العراقي ، والحواشي : أنه لا يلزم من كون ذلك الشك ليس فيه غير حد الحديث - ألا يكون أنه دليل آخر من قياس ، أو إجماع ، ولا يلزم تعسف ، أو الحاقم أن يدور جميع أئمة - بل ولا يخصص ، ولعل له دليلاً آخر ، وسأستبين بالحديث انوار من ذلك ، وما كان يرى العلم بشفعية ، وتقديره على الناس عما تقدم .

تسوية : مما لا يدل على صحة الحديث - أبصاراً ، كما زاده أهل الأصول - موافقة الإجماع له على الأصح ، حوزة أن يكون المستند غيره ، وقيل : يدل وكذلك بقاء خير متوفى لروايع على إطلاعه ، وقيل : لا يدرك . واخترت العلماء بين منازة للحديث ومحتاج به ، قال ابن السمعي وقوم : بذلك نقصه تنبيه له بالتبويب .

وأجيب : باحتمال أنه ثلثه على تدابير صحيحة مرفوعة ، لا على ثلثها سواء (السادسة) : رواية مجهول العدالة الظاهر ، وإن لم يكن مع ثبوته معروف اثنين برواية عدلين عنه - (لا تفسر عند الجماعة) ، وقيل : تفضل مثلاً .

وقيل : إن كان من ذوي علمهم من لا يروي عن غير عدل - من ، ولا فلا ، (درواية المستور ، وهو عدل الظاهر ، يعني الظاهر) : أي : مجهول بحالة ذلك - يخرج به بعض من زو الأول ، وهو قول بعض الشافعيين ، تسليم لمرئي قال : لأن الإخبار مني عن حسن الظن بالرواية ، ولأن رواية الأجاز تكون عدل من يتعذر عنه معرفة العدالة في الباطن ، فتقتصر فيها على معرفة ذلك في الظاهر ، بخلاف الشهادة ، فإنها تكون عند الحكماء ، ولا يتعذر عليهم ذلك (قال الشيخ) : من الصلح : (ويشك) أن يكون العمل على هذا الرأي (في كثير من كتب الحديث) ، المشهورة ، (في حكاية من الرواة) تقدم العهد بهم ، وتعددت حكايتهم بالجماعة ، وكذا صححه المصنف ، في شرح العهد .

وَأَمَّا مَجْهُولُ الْغَنِيِّ: فَقَدْ لَا يَنْتَلِهُ نَعَضُ مَنْ يَنْتَلِ مَجْهُولُ الْعَدَالَةِ. ثُمَّ مَنْ رَوَى عَنْهُ عَدْلَانِ عَيْنَاهُ رَفَعَتْ جِهَاتُهُ عَيْنَهُ.

قَالَ الْخَطِيبُ: الْمَجْهُولُ - عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ -: مَنْ لَمْ يُعْرِفْ الْعُلَمَاءُ، وَلَا يُعْرِفْ حَدِيثُهُ إِلَّا مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ، وَأَقْلَ مَا يَرْفَعُ الْجِهَاتُ رِوَايَةَ اثْنَيْنِ مُشْهُورَيْنِ، وَلَفْظُ مَنْ عِنْدَ الْبَرِّ عَنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ نَحْوُهُ.

قَالَ الشَّيْخُ زَادُ عَلَى الْخَطِيبِ: رَفَعَهُ رَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ مَرْذَأِ بْنِ الْأَسْلَمِيِّ، وَمُسْلِمٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ كَثَبٍ الْأَسْلَمِيِّ، وَلَمْ يَزِدْ عَنْهُمَا غَيْرَ وَاحِدٍ.

(وَأَمَّا مَجْهُولُ الْعَيْنِ) - وَهُوَ الْقِسْمُ الثَّلَاثُ مِنْ أَقْسَامِ الْمَجْهُولِ - (فَقَدْ لَا يَقْبَلُهُ بَعْضُ مَنْ يَقْبَلُ مَجْهُولَ الْعَدَالَةِ)، وَرَدَّ هُوَ الصَّحِيحُ الَّذِي عَلَيْهِ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَمِثْلِهِمْ.

وَقِيلَ: يَقْبَلُ مَقْطُوعًا، وَهُوَ قَوْلٌ مَنْ لَا يَشْتَرِطُ فِي الرَّوَايَةِ مَرْبُوعًا عَلَى الْإِسْلَامِ.

وَمِثْلُ: إِنْ تَعَدَّدَ بِالرِّوَايَةِ عَنْهُ مَنْ لَا يَبْرُؤُ إِلَّا عَنْ عَدْلٍ - كَابْنِ مَهْدِيٍّ، وَحَبِيبِ بْنِ سَعِيدٍ، أَوْ أَكْثَرَيْنَا فِي التَّعْدِيلِ بِوَاحِدَةٍ - قَبِلَ، وَلَا مَلَأَ.

وَقِيلَ: إِنْ كَانَ مُشْهُورًا فِي غَيْرِ الْعِلْمِ بِالزُّهْدِ، أَوْ السَّجْدَةِ قَبِلَ، وَإِلَّا فَلَا، وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ.

وَقِيلَ: إِنْ رَكَاهُ أَحَدٌ مِنْ أَيْمَةِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، مَعَ رِوَايَةٍ وَاحِدَةٍ عَنْهُ قَبِلَ، وَإِلَّا فَلَا، وَاخْتَارَهُ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ الْقَطَّاعِ، وَصَحَّحَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ.

(ثُمَّ مَنْ رَوَى عَنْهُ عَدْلَانِ عَيْنَاهُ رَفَعَتْ جِهَاتُهُ عَيْنَهُ).

قَالَ الْخَطِيبُ (فِي التَّكْمِيلَةِ وَسَبْرُهَا): (الْمَجْهُولُ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ: مَنْ لَمْ يُعْرِفْ الْعُلَمَاءُ،

وَلَمْ يُشْتَهَرْ بِطَلَبِ الْعِلْمِ فِي نَفْسِهِ، وَلَا يُعْرِفْ حَدِيثُهُ إِلَّا مِنْ جِهَةٍ رَافٍ (وَاحِدٍ، وَأَقْلَ مَا يَرْفَعُ الْجِهَاتُ) عَنْ (رِوَايَةِ اثْنَيْنِ مُشْهُورَيْنِ) فَأَكْثَرَ عَنْهُ، وَإِنْ لَمْ يَلِمْ لَهُ بِذَلِكَ حُكْمُ الْعَدَالَةِ

(وَقِيلَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ عَنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ سَحْوَةً، وَلَفْظُهُ - كَمَا نَقَلَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ فِي النُّوْعِ

السَّابِعِ وَالْأَرْبَعِينَ -: «كُلُّ مَنْ لَمْ يَبْرُؤْ عَنْهُ إِلَّا رَجُلٌ وَاحِدٌ، فَهُوَ عِنْدَهُمْ مَجْهُولٌ، إِلَّا أَنْ

يَكُونَ رَجُلًا مُشْهُورًا فِي ضَرْبِ حَمَلِ الْعِلْمِ: كَمَا شَتَّاهُ مَالِكُ بْنُ دِينَارٍ بِالزُّهْدِ، وَعَمْرُو بْنُ مَعْدٍ بِكُورِ النَّجْدَةِ».

(قَالَ الشَّيْخُ ابْنُ الصَّلَاحِ) (وَرَدَّ عَلَى الْخَطِيبِ) فِي ذَلِكَ: (وَقَدْ رَوَى الْبُخَارِيُّ) فِي

صَحِيحِهِ (عَنْ مَرْذَأِ بْنِ الْأَسْلَمِيِّ، وَ) رَوَى (مُسْلِمٌ) فِي صَحِيحِهِ (عَنْ زَيْدِ بْنِ كَثَبٍ الْأَسْلَمِيِّ، وَلَمْ يَبْرُؤْ عَنْهُمَا غَيْرَ وَاحِدٍ، وَهُوَ فَيْسُ بْنُ أَبِي حَارِثٍ مِنَ الْأَوَّلِ،

وَأَبُو سُلَيْمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنِ الثَّانِي، وَتِلْكَ مَصِيرًا مِنْهُمَا إِلَى أَنَّ الرَّوَايَةَ يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ

وَالْحِلَافُ فِي ذَلِكَ نَتِجَةٌ كَالْاِكْتِفَاءِ بِتَعْدِيلٍ وَاحِدٍ.
وَالصَّرَافُ نَقْلُ الْخَطِيبِ، وَلَا يَصِحُّ الرَّدُّ عَلَيْهِ بِمَرَدَّاسٍ وَرَبِيعَةٍ، فَإِنَّهُمَا صَحَابِيَانِ
مَشْهُورَانِ، وَالصَّحَابَةُ كُلُّهُمْ عَدُولٌ.

مجهولاً مردوداً برواية واحدة عنه. قال: (والحلاف في ذلك منته كالإكتفاء بتعديل واحداً).
قال المصنف: رداً على ابن الصلاح: (الصراغ نقل الخطيب) وقد نقله أيضاً.
أبو مسعود إبراهيم بن محمد الكمشقي وغيره، (ولا يصح الرد عليه بمرداس وربيعه؛
فإنهما صحابيَان مشهوران، والصحابَةُ كلهم عدول) فلا يحتاج إلى رفع الجيالة عنهم
بتعدد الروايات^(١).

قال العراقي: هذا الذي قاله النووي مثله، إذا ثبت الصحة، ولكن بقي الكلام في
أنه: هل ثبت الصحة برواية واحدة عنه، أو لا ثبت إلا برواية اثنين عنه، وهو محل نظر
واختلاف بين أهل العلم.

والحق: أنه إن كان معروفاً بذكره في المزوات أو فبين وفد من الصحابة، أو نحو
ذلك - فإنه ثبت صحبه، وإن لم يرو عنه إلا رآه واحد، ومرداس من أهل الشجرة،
وربيعة من أهل الشفة؛ فلا يصرفهما أفراداً رآه واحد عن كل منهما، على أن ذلك ليس
بصواب بالنسبة إلى ربيعة؛ فقد روى عنه أيضاً بعض المجمر، وحظلة بن علي،
وأبو عمران الجوني.

قال: وذكر المزي، والذهبي: أن مرداس روى عنه - أيضاً - زياد بن علاقة، وهو
وهم، إنما ذاك مرداس بن عروة صحابي آخر؛ كما ذكره البخاري، وابن أبي حاتم، وابن
حبان، وابن مندة، وابن عبد البر، والطبراني، وابن قانع، وغيرهم، ولا أعلم فيه خلافاً.

تنبيه: قال العراقي: إذا مشينا على ما قاله النووي: إن هذا لا يؤثر في الصحابة - وزاد
عليه من خرج له البخاري أو مسلم من غيرهم، ولم يرو عنهم إلا واحد.

قال: وقد جمعهم في جزء مفرد، منهم عند البخاري
جوزية بن قدامة: تفرد عنه أبو حمزة^(٢) نعيم^(٣) بن عمران الضبي.
وزيد بن رباح المدني: تفرد عنه مالك.

والوليد بن عبد الرحمن الجارودي: تفرد عنه ابن المنذر.

(١) وإلى مثل هذا ذهب ابن كثير رحمه الله في «احتصار علوم الحديث» (٢٩٨/١) حيث قال معناه
على قول ابن الصلاح: قلت: توجيه جيد، تكن البخاري ومسلم إنما اكتفيا في ذلك برواية الواحد
فقط، لأن هذين صحابيان، وجملة الصحابي لا تمر، بخلاف غيره، والله أعلم. ثم.

(٢) في ج: أبو حمزة.

(٣) في ج: نعيم.

رغد مسلم: جابر بن إسماعيل الحضرمي: ثرد عنه عبد الله بن وهب
وحبيب صاحب المصنوعة: ثرد عنه عامر بن سعد: انتهى.

وفاك شيخ الإسلام: أما مويرية: فالأرجح أنها جارية عنه الأحنف: صرح بذلك لمن
أبي شيبة في مصنفه.

وجارية بن قدامة: صحابي شهير، روى عنه الأحنف بن نيس، والحسن البصري.
وأما ربه بن رباح: فقال فيه أبو حاتم: ما أرى حديثه بأحد. وقال الدارقطني وغيره
ثقة، وقال ابن عبد البر: ثقة مأمون، وذكره ابن حبان في الثقات: فانفت عنه الجعالة
تتبع هؤلاء.

أما الوليد: موثقه -أيضا- الدارقطني، وابن حبان.
وأما حابر: فوثقه ابن حبان، وأخرج له ابن خزيمة في صحيحه، وقال: إنه ممن ينجح
٩.

وأما حباب: فذكره جماعة في الصحابة.

[فائدة ٢٨]:

الأولى: جهل جماعة من الحفاظ قرأ من الروايات لعدم علمهم بهم، وهم معروفون
بالعدالة عند غيرهم، وأنا أسرد ما في الصحيحين من ذلك:
أحمد بن^(١) عاصم الذهلي: جهله أبو حاتم: لأنه لم يخبر به، ووثقه ابن حبان.
وقال: روى عنه أهل بيته.

إبراهيم بن عبد الرحمن المحزومي: جهله من القطان، وعرفه غيره. فوثقه ابن حبان،
وروى عنه جماعة.

أسامة بن حفص المدني: جهله الساجي، وأبو القاسم اللالكاني، وقال الذهبي: ليس
بمجهول؛ روى عنه أربعة.

أساط أبو البع: جهله أبو حاتم، وعرفه البخاري.

بيان بن عمرو: جهله أبو حاتم، ووثقه ابن المديني. وابن حبان، وابن سني، وروى
عنه البخاري، وأبو زرعة. وعيد الله بن واصل.

الحسين بن المحسى بن يسار: جهله أبو حاتم، ووثقه أحمد، وغيره.

الحكم بن عبد الله المصري: جهله أبو حاتم، ووثقه الذهلي، وروى عنه أربعة ثقات.

(١) في ح: من.

فروع: يُقْبَلُ لَعْدِيلُ الْعَدَّةِ وَالْمَرْأَةُ الْمَعْرِفَاتُ. وَمِنْ عَرَفْتُ غَيْثَهُ وَمَعَالِفَهُ، وَجَهَن
سَنَةً - احْتَجَّ بِهِ. وَإِذَا قَالَ: «أَخْبِرْنِي فَلَانٌ أَوْ فَلَانَةٌ»، وَلَهُمَا عَدْلَانِ - احْتَجَّ بِهِ،
فَإِنْ جَهِلَ عَدْدَةُ أَحَدِهِمَا. أَوْ قَالَ: «فَلَانٌ أَوْ غَيْرُهُ»، لَمْ يَحْتَجَّ بِهِ.

عليان بن الحسن الغفطري: سئل أبو حاتم: وروثه أخته، ربه، وروى عنه
الحارثي، والحسن بن علي العمري، وموسى بن هارون النعمان، وغيرهم.

محمد بن يحيى السروزي: جهله أبو حاتم، وروثه ابن حاتم، وروى عنه البخاري
الثاني - قال لم يبق في السراة. ما علمت في شيء من انهم، ولا من تركوه.
وجميع من ضعف منهن إذا هو الجهاد.

فروع في مسائل رافعة: لم يصف علي بن الصلاح: (يُقبَلُ معدِّلُ العَدَّةِ وَالْمَرْأَةُ
الْمَعْرِفَاتُ)؛ لقول غيرهما، وبذلك حرم الحبيب في الكتابة، والارابي، والغاضي أبو بكر
بعد أن حكى عن أكثر الفقهاء من أهل السنة وعرفهم - أنه لا يثبت في التعديل النساء،
لا هي الزوارة، ولا في الشهادة، وسئل الخطيب على الفبول سؤال الجور بفتح جيم، عن
عائشة في قصة الإفك.

قال: بخلاف الصبي المراهق: فلا يقبل تعديله إجماعاً.

(ومن عرفت عنه، وعنده، وجهل اسمه، ونسبه - (احتج به). وفي التمهيد من
ذلك كثيراً نقولهم: «أر فلان»، أو «أب الد فلان»، وقد جزم بذلك الخطيب في الكتابة.
وقوله من القاضي أبي بكر الباقلاني: وعلمه أنه الجهل باسمه لا يخل بالعلم بعده.
ومثله بحديث ثمانية بن حزم، القشيري: سألت عائشة عن سبيها؟ فقالت: هذه حاد
رسول الله ﷺ - لجارية حبشية - فلها ... الحديث.

(وإذا قال: «أخبرني فلان أو فلانة» على الشك، (وهما عدلان - احتج به)؛ لأنه قد
عنده، وتحقق سماعه ذلك الحديث من أحداه. وكلامه مقبول؛ فانه لخطيب.

ومثله بحديث شعبة عن سبعة بن كهيل، عن أبي بَرْغَاء - أو عن زيد بن رهب - أن
سويد بن غفلة دخل على علي بن أبي طالب، فقال: يا أمير المؤمنين، إني مررت بموم
بذكورين أي بكر وعمر ... الحديث.

فإن جهل بهما أحدهما، أو قال: «فلان، أو غيره»، ولم يسمه - لم يحتج به،
لاحتمال أن يكون المحرم المجهول.

فائدة: وقع في صحيح مسلم أحداث، فهم حضرة رطلها: ثقله في كتاب، الصلاة
حدثنا صاحب لنا، عن إسماعيل بن زكريا، عن الأعمش، وهو في رواية ابن ماجة.
أما رواية الجوزي فيها: حدثنا محمد بن بكر، حدثنا إسماعيل.
وفيه - أثبت - «حدثت عن يحيى بن حبان، وبنسب الأعمش» عندك حديث
أبي هريرة: كان رسول الله ﷺ لا يوصي من الزكاة لأبائه، لا تمنع الزكاة. **وَالْعَكَّةُ فِي**
رَأْيِ الْقَنَاطِ (١).

وقد رواه أبو نعيم في المسخرج عن مريم محمد بن سهل بن عسكر، عن يحيى بن
حسان، ومحمد بن سهل عن شيوخ مسلم بن حجاج.
ورواه البراء بن أبي الحسن بن مسكين - وهو ثقة - عن يحيى بن حبان.
وفي الخناظر: حدثني من سمع حجاجاً الأعمش: حدثنا خروجه ﷺ إلى الفج (٢)
وقد رواه عن حجاج بن عمار وحده منهم الإمام أحمد، ويوسف بن سعيد القصبيني،
وسه أخرجه السنائي ورفقه (٣).

وفي الخواتم: حدثني غير واحد من أصحابنا وأئمتنا إسماعيل بن أبي أيسر،
حديث عائشة في الخسوف (٤).

وقد رواه البخاري (٥) عن إسماعيل - وهو أحد شيوخه - ثم به
وعلى الأحكام: حدثني بعض أصحابي عن عمرو بن عون، ثنا خالد بن عبد الله (٦).
وقد أخرجه أبو داود، عن وهب بن نبيه، عن خالد (٧) ووهب من شيوخ مسلم في
مجمعه.

وفي المطالب: حدثت عن أبي أسامة (٨).
ومن دون ذلك عنه إبراهيم بن سعيد الجوهري. حدث أبو أسامة بحديث
أبي موسى: **إِنَّ اللَّهَ إِذَا أَرَادَ رَحْمَةً أَمَرَ مِنْ سَلَاةٍ فِيهِمْ** فيها... الحديث.

(١) أخرجه مسلم (١/١٩٩) رقم (١٩٩).

(٢) أخرجه مسلم (١/١٩٩).

(٣) أخرجه أحمد (١/٢٤١) وسنني (١/٢٤١).

(٤) أخرجه مسلم (٣/١٩٩) - ١٩٩٩ حديث (١٩٩٩/١٩٩).

(٥) أخرجه البخاري (١/٢٧٠).

(٦) أخرجه مسلم (٣/٢٤١).

(٧) أخرجه أم داود (١/٢٤١).

(٨) أخرجه مسلم (١/٢٤١) - ١٩٩٩ رقم (١٩٩٩/٢٤١).

وقد رواه عن إبراهيم الجوهري عن أبي أسامة جعاعة منهم. أبو بكر بزر، ومحمد بن الحبيب الأزغباني، وأحمد بن منبج النخعي.

ورواه عن الأزرغلي ابن خزيمة، وإبراهيم التركي، وأبو أحمد الجلودني، وغيرهم وفي لفظ: حدثني عدة من أصحابنا عن سعيد بن أبي مريم يحدثني أبي سعيد، فتركنا سائر من غيركم. (٢١)

وقد وصله إبراهيم بن سفيان عن محمد بن يحيى، عن أبي مريم. وأخرج في التلخيص حديث الزهري حدثني رجل، عن أبي هريرة بمثل حديث: "أمن شهد أحسنه" (٢٢).

وقد وصله قبل ذلك من حديث الزهري عن الأعرج، عن أبي هريرة؛ ومن حديثه عن سعيد بن الحبيب، عنه.

وأخرج في التلخيص حديث الزهري قال: بلغني عن أبي عمر أن رسول الله ﷺ سرياً. (٢٣)

وقد وصله قبل ذلك عن الزهري، عن سالم، عن أبيه (٢٤)، ومن طريق بايع، عن أبي عمر (٢٥).

وأخرج فيه حديث هشام عن أبيه قال: أخبرني أن رسول الله ﷺ قال: أفقد حكمت فيهم بحكم الله... (٢٦). وقد وصله من رواية أبي سعيد (٢٧).

وأخرج في الخلاصة حديث أيوب عن ابن سيرين، عن أبي هريرة في السهو، وفي آخره قال: وأخبرت عن عمران بن حصيب: أنه قال: «وسلم» (٢٨). والفاصل ذلك أن سيرين عن أبي هريرة، كما رجحه الدارقطني. وقد وصل لفظ السلام من طريق أبي السهل عن عمران، في حديث آخر (٢٩).

(٢١) أخرجه مسلم (٢/١٥٥). وأحدث في كتاب العلم، رتبة. كتب لفظ كما ذكره المصنف.

(٢٢) أخرجه مسلم (٦/١٥٣).

(٢٣) أخرجه مسلم (٣/١٣٦٩). حديث (٣٩/١٧٠).

(٢٤) صحيح مسلم (٢/١٣٦٩). حديث (٣٨/١٧٥٠).

(٢٥) صحيح مسلم (٣/١٣٦٩). حديث (٣٥/٣٦٠، ٣٦١). (٢٧/١٧٤٤).

(٢٦) أخرجه مسلم (٣/١٣٨٩). حديث (٩٦/١٧٦٩).

(٢٧) أخرجه مسلم (٣/١٣٨٨). حديث (٩٦/١٧٦٨).

(٢٨) أخرجه مسلم (١/١٠٣). حديث (٩٧/١٥٩٣).

(٢٩) أخرجه مسلم (١/١٠٣). حديث (١٠٠/١٥٩٣).

الشافعية: مَنْ كَفَرَ بِدَعْوَتِهِ لَمْ يُخْتَجْ بِهِ بِالْإِنْفَاقِ، وَمَنْ لَمْ يَكْفُرْ: قِيلَ: لَا يُخْتَجُّ بِهِ مطلقاً. وقيل: يُخْتَجُّ بِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مِمَّنْ يَسْتَحِلُّ الْكَذِبَ فِي نُصْرَةِ مَذْهَبِهِ أَوْ لِأَهْلِ مَذْهَبِهِ، وَحِكْمِيٌّ عَنِ الشَّافِعِيِّ.

وأخرج في اللعان حديث ابن شهاب: سَلَّمْنَا أَنْ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يَحْدِثُ الْحَدِيثَ: إِذَا أَمْرَانِي وَلَدَتَا غُلَامًا مُسَوًى^(١). وهو متصل بعنده من حديث الزهري عن أبي سلمة، عن أبي هريرة^(٢). وعنده وعند البخاري من حديث أبي السبب عنه^(٣).

فهذا ما وقع فيه من هذا النوع، وقد تبين اتصاله.

(المسألة: من كفر بدعته)، وهو - كما في شرح المهذب للمصنف -: المعجم، ومنكر علم الجريئات.

قيل: وقائل خلق القرآن، فقد نص عليه الشافعي واختاره البلقيني، ومنع تأويل البيهقي له بكفران النعمة؛ بأن الشافعي قال ذلك في من حقس الفرد لما أتى بضرب عنه، وهذا رواه التواتر.

(لم يبحج به بالإنفاق)، قيل: دعوى الإنفاق مسوعة؛ فقد قيل: إنه يقبل^(٤) مطلقاً.

وقيل: يقبل^(٥) إن اعتقد حرمة الكذب، وصححه صاحب المحصول.

ومال شيخ الإسلام: التحقيق أنه لا يرد كل منكر بدعته؛ لأن كل طائفة تدعي أن مخالفها مبتدعة، وقد نال فنكفر مخالفها، فلو أخذ ذلك على الإطلاق، لاستلزم تكفير جميع الطوائف، والمحمد أن الذي ترد روايته: من أفكر أمراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة، أو اعتقد عكسه، وأما من لم يكن كذلك، وانضم إلى ذلك فبيط لما يرويه مع ورعه ونفاه - فلا مانع من قبوله.

(ومن لم يكفر) به خلاص:

(قيل: لا يبحج به مطلقاً)، ونسب الخطيب لمالك؛ لأن في الرواية عنه ترويضاً لأمره وتوبيخاً بذكره، ولأنه فاسق بدعته، وإن كان متأولاً برد؛ كالقاسم بلا تأويل، كما استوى للكافر المتأول وعمره. (وقيل: يبحج به إِنْ لَمْ يَكُنْ مِمَّنْ يَسْتَحِلُّ الْكَذِبَ فِي نُصْرَةِ مَذْهَبِهِ، أَوْ لِأَهْلِ مَذْهَبِهِ)، سواء كان ذلك داعية أم لا، ولا يقبل إن استحل ذلك.

(وحكي) هذا القول (عن الشافعي)، حكاه عنه الخطيب في الكفاية؛ لأنه قال: أقبل

(١) أخرجه مسلم (١١٣٨/٢).

(٢) (١١٣٧/٢) حديث (١٥١٠/٢٠).

(٣) أخرجه البخاري (١٣١٤)، ومسلم (١١٣٧/٢) حديث (١٥١٠/١٨).

(٤) في ج: يمتل.

(٥) في ج: يمتل.

وقيل يُخْلَعُ بِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ دَائِمَةً إِلَى بَدَنِهِ. وَلَا يُخْلَعُ بِهِ إِنْ كَانَ دَائِمَةً، وَهَذَا
مِمَّا أَظْهَرَ الْأَشْدُّ، وَالْأَوَّلُ الْكَثَرُ أَوْ الْكَثْرُ، وَهَذَا مِمَّا أَلْزَمَ الْحُجَّتَاجَ ضَاجِحِي
الضَّحِيحِي وَغَيْرَهُمَا بِكَثَرِ مِنَ الدَّاعَةِ عَنِ الدَّاعَةِ.

شهادة أهل الأهواء إلا بمصاحبة؛ لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم.

قال: وحكي هذا - أيضا - عن أبي يلى، والموذي، والقاسمي أبي يوسف.

(ومين) يحتج به إن لم يكن داعية إلى بدعته، ولا يحتج به إن كان داعية إليها؛ لأن
تزيين بدعته قد يجعله على تعريف الروايات، ونسويتها على ما يقتضيه مذهبه.

(وهذا) القول (هو) الأظهر لأعدل، ونون الكثير أو الأكثر من العلماء.

(وضعف) القول (الأول) واحتجاج ضاحي الصحيحين وغيرهما بكثير من البدعة غير
الدعاة كعمرو بن حطان، وداود بن الحميم.

قال المحاكم: وكتب مسلم ملاك من الشيعة

وقد ادعى ابن حبان الاتفاق على رد الداعية، وفرد غيره بلا تفصيل^(١).

[تنبيهات]:

الأول: فبد جماعة قول حبر الدعوة بما إذا لم يرو ما يتولى بدعته، صرح بذلك

الحافظ أبو إسحاق الحوزجاني شيخ أبي داود والشافعي، فقال في كتابه: «معرفة الرجال»:

ومهم زائع عن الحق، أي عن السنة، صادق المذهب، وليس فيه حيلة، إلا أن يؤخذ من

حديثه ما لا يكون متكررا، إذا لم يفتقر بدعته، وبه جرم شيخ الإسلام في السجدة.

وقال في شرحه: ما قاله حوزجاني متعبا لانه العنة التي بها رد حديث داعية

واردة تبعاً إذا كان مظهر المعري بولائق مذهب البدع ولو لم يكن داعية.

الثاني: قال العراقي: اعترض عليه بأن الشيعيين - أيضا - احتجوا بالدعاة، فاحتج

البخاري بعمرو بن حطان، وهو من الدعاة، واحتج به عبد الحميد بن عبد الرحمن

الجفاني، وكان داعية إلى الإرجاء.

وأجاب بأن ما دارد قال ليس في أهل الأهواء أصبح حديثاً من الخوارج، ثم ذكر

١: قال ابن كثير في «اختصار علوم الحديث» (١/٣٠٠): «وهذا ما قاله الشافعي: أنزل شهادة أهل الأهواء

إلا الحطاية من فرقة، لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم فلم يفرق الشافعي في هذا الأمر

بين داعية وغيره، ثم ما المروى من المعصية بهذا؟ وهذا بخاري قد حرم لعمر بن حطان

الخارجي ما وجد من الحسن بن سالم قال سفيان: «وهذا من كفر الدعاء إلى البدعة، والله أعلم» (١/١٨٥)

والظاهر «مذهب» لسهة التوبة، لأن توبة (١٩٧/٢٠ - ٢١)، و«الاعتصام» للشافعي (١/١٨٥)

فإن انضم إلى ذلك اعتقاده بما في علم الفلسفة من قدم العالم ونحوه - فكافر أو بما فيها مما ورد الشرع بخلافه، وأقام الدليل القاسد على ملقيتهم؛ فلا تأمن منه إليهم.

وقد مرّح بالخط عاني من ذكره، وعدم قبول روايتهم وأقوالهم - من الصلاح في تناويه، والمصنف في طبقته، وخلاتق من الشافعية، وابن عبد البر، وغيره من المالكية، خصوصاً أهل المغرب، والحافظ سراج الدين انقروبي، وغيره من الحنفية، وابن تيمية وغيره من المتأخرين، والداعي لهج بذلك في جميع تصانيفه.

فاللغة: زدت أن أسرد هنا من رمي بدمعته، ممن أخرج لهم البخاري، ومسلم، أو أحدهما وهم.

إبراهيم بن طهمان، أيوب بن عائذ النطاقي، ذو بن عبد الله المعري، شابة بن سوار، عبد الحميد بن عبد الرحمن، أبو يحيى الحماني، عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد، عثمان بن غيث البصري، عمر بن قز، عمرو بن مرة، محمد بن حازم أبو معاوية القصري، وزقاة بن عمر البشكري، يحيى بن صالح الوحاظي، يونس بن بكير، هؤلاء رموا بالإرجاء، وهو تأخير القول في الحكم على مرتكب الكبائر بالنار.

إسحاق بن سويد العدوي، بهز بن أسد، حريز بن عثمان، حصين بن نمير الواسطي، خالد بن سلمة الفراء، عبد الله بن سالم الأشعري، فمس بن أبي حازم، هؤلاء رموا بالنصب، وهو نقض علي رضي الله عنه، وتقديم غيره عليه.

إسماعيل بن أبان، إسماعيل بن زكريا الخلفاني، جرير بن عبد الحميد، أبان بن تغلب الكوفي، خالد بن مخلد القطواني، سعيد بن مبرور، أبو البختري، سعيد بن عمرو بن أشوع، سعيد بن كثير^(١) بن غفر، عباد بن العموم، عدا بن يعقوب، عبد الله بن عيسى ابن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عبد الرزاق بن ممام، عبد الملك بن أعين، عبد الله بن موسى العبيسي، عدي بن ثابت الأنصاري، علي بن الجعد، عني بن هشام بن البريد، الفضل بن دكين، فضيل بن مرزوق الكوفي، فطر بن خليفة، محمد بن جعدة الكوفي، محمد بن فضيل بن غزوان، مالك بن إسماعيل أبو غسان، يحيى بن الخراز، هؤلاء رموا بالشيع، وهو تقديم علي على الصحابة.

نور بن زيد العدلي، نور بن يزيد الجمعي، حسان بن عطية المحاربي، الحسن بن ذكوان، دود بن الحصين، زكريا بن إسحاق، سالم بن عجلان، سلام بن مسكين، سيف

الثامنة: فنقل رواية الثائب من المصنف إلا الكذب في حديث رسول الله ﷺ فلا نقل أبداً وإن خُشيت صيرفته؛ كذا قوله أحمد بن حنبل وأحمد بن أبي حنبل في صحيح البخاري في التفسير في الشافعي، قال القسري: كفي من أسخط أحمد بالكذب لم نعد لقوله بثبوت. ومن ضاعفاه لم نقوه بغاية بخلاف الشهادة.

أبو سليمان المكي، شغل به ساد، شيعته من أبي عمر، ضالع من كسبه، محمد بن عبد الله بن عمرو، أبو محمد عبد الله بن أبي سعيد، حمد الله بن أبي حنبل، حمد الأغني بن حمد الأسدي، حمد الزهر بن حمد بن حمد، حمد الوليد بن محمد التوري، عطاء بن أبي ميمون، العلاء بن الحارث، عمر بن أبي النضر، عمر بن محمد القصب، عمر بن هارم، عوف الأحمري، كهمس بن الصها، محمد بن سواء الحميري، هارون بن موسى الأعور الحوي، هشام الدستوائي، وهب بن منه، يحيى بن حمزة الحضرمي.

هؤلاء وهو المفقود، وهو زعم أن الشر من خلق العدد. شرح من السري: وهي [أمر أي] جهماً^(١٢)، وهو من صمد الله تعالى، وأقول بخلق المراء. حكاية مولانا ابن عباس، أبو عبد الله بن كثير، هؤلاء خمسة^(١٣)، وهم الغوارح الذين أنكروا علم علو التحكيم، وبمروا به وهم غفلة وذوية، وقتلهم.

علي بن أبي هاشم: وهي بالوقف، وهو ألا يقول القرآن موقوف، ولا غير مخلوق. حمد الله بن عطاء، من لغوية^(١٤) الذين يروون الغوارح على الأئمة، ولا يباشرون ذلك، هؤلاء الصنعة من أخرج فهم الشيخان، أو أحدهما.

(الثامنة: فنقل رواية الثائب من المصنف) ومن الكذب، في غير الحديث النبوي. كشهادته؛ لأبواب والأحاديث ثمانية عشر ذلك، (إلا الكذب في حديث رسول الله ﷺ) فلا تقبل رواية أنك، منه الأذى، وإن حسنت، فرفسته.

كذا قال أحمد بن حنبل، وأبو بكر الحميدي شيخ نحاري، وأبو بكر (السريفي الشافعي)^(١٥).

أما (أبو الصيرفي) - وباده على ذلك في شرح الرسالة - (كل من أسخطنا مبره) من أهل النقل (بكذب) وحده، علي - (ثم بعد لقوله سورة) تظهر، (ومن ضاعفاه لم نقوه بعد، بخلاف الشهادة)^(١٦).

(١٢) في: بالجهمة، وهو: بالسر، من مهم.

(١٣) في: هؤلاء، الغوارح.

(١٤) في: من لغوية.

(١٥) بطلان السريفي (١٧٧).

(١٦) بطلان كلام الزوي في شرح مسلم (١٦٠/١٧).

وقال الشافعي: من كذب في خبر واحد وحده إسقاط ما تقدم من حديثه. قال: هذا كله مخالف لإفحامه مذمنا ومذهب غيرنا ولا نقوي الفرق بينه وبين الشهادة.

قال المصنف: ويحوز أن يوجه بأن ذلك حمل تغلظ عليه، وإسقاطا لبقا عن الكذب عليه عليه السلام أعظم مصادقه، فإنه يحزر شرعا مستعرا بأن يوم اقتباده، بإحلال الكذب على غيره والشهادة: فإن مصادقهما فاسده ليست عامة.

(وقال أبو المظفر السمعاني: من كذب في خبر واحد، وحسب إسقاط ما تقدم من حديثه).

قال ابن الصلاح: وهذا بصافي من حيث المعنى ما ذكره القسيري.

قال المصنف (علف): هذا كله مخالف لقاعدة مذهبنا، ومذهب غيرنا، ولا نقوي لفرق بينه وبين الشهادة، وكذا قال في شرح مسلم: لمعنا القمع بضعة نوته، أي قول روايته كشهادته، كالكتاب إذا أسف.

وإن أقول: إن كانت الإشارة في قوله هذا كذا أقول أحمد، والصرفي، والسمعاني - فلا والله ما هو بمخالف ولا بعيد، والحق ما ناله الإجماع أحمد، تعذرا وحررا، وإن كانت لقول نصيري، بناء على أن قوله: «يكذب»، عام في الكذب في الحديث، وغيره - فقد أجاب عنه العراقي: بأن مراد النصيري ما قاله (الإمام) ^(١) أحمد، أي: في الحديث لا مطلقا؛ بدليل قوله: «من أهل القل»، وتقييده بالمحدث في قوله: «أيضا» في شرح الرسالة: «يرى بعض علي المحدث إلا أن يقول: نعم، الكذب، وهو كاذب في الأول، ولا ينس خبره بعد ذلك»، انتهى.

وقوله: «من أعضاء»، أي: الكاذب، «متعلق مع قول أحمد»

وقد وجدت في نسخة من نسخة بنهذهان ما قاله لأصبري السمعاني: «ذكرنا في باب المعلن أن العراقي إذا نادى وحده، فإنه لا يعود محصيا، ولا يحد هدفه بهذا ذلك، لكنه نسمة عرضه، فهذا نصير أن الكاذب لا يغفل خبره أبدا».

وذكر النجاشي: «عن أبي أحمد النيسابوري في «العيون» (٢/ ١١١)، قال: «قلت سألت أبا حمزة في صباه، وأتهم بوضع الحديث، ثم قال: إن الله، وحسنه من الخلق، الله والله» «مخرج بنده» (١/ ١٣٢)، و«سير أعلام العلماء» (١٧/ ١١٨).

(١) سقط في ج

في نسخة من نسخة بنهذهان

في نسخة من نسخة بنهذهان

وذكروا أنه لو قُبِضَ، ثم رُسِيَ بعد انقضاء قبل أن يحد، اذْأَنَّهُ لم يحد، لأنَّ الله تعالى أجاز العادة أنه لا يصح إسقاط من أول مرة، فالظاهر تقدم رده قبل ذلك، ولم يحد له الفلأف.

وكذلك يقول فِيمَنْ نَسِيَ كَذِبَ: الظاهر تكرر ذلك منه حتى ظهر لنا، ولم ينسِ لنا ذلك فيما دوى من بعده، فوجه إسقاط الكل، وهذا واضح بلا شك، ولم أجد أحداً يُبَيِّنُ لما حرَّره، والله الحمد.

فائدة: من الأمور المهمة تحرير الفرق بين الرواية والشهادة، وقد خاض فيه المتأخرون، وعادة ما قرضوا به الاختلاف في بعض الأحكام كالشروط العدد وغيره، وذلك لا يوجب مخالفاً في الحقيقة.

قال القرافي: أُنِمَّتْ مدة أَطْلُبُ الفرق بينهما حتى مُتَّفَقٌ به في كلام المازري، فقال: الرواية هي الإخبار عن عام لا تراعى فيه إلى الحكماء، وحالته الشهادة. وما إلاحكام التي يفرقان فيها بكثرة، ثم أُرِجَ من تعرض لجمعها، وأنا أذكر منها ما نيسر.

الأول: العدد لا يشترط في الرواية بحلاف الشهادة، وقد ذكر ابن عبد السلام في مناسبة ذلك، أموراً:

أحدها: أن العَدْلَ من المـ... العَيْن... هـ... (١) لا يَكْذِبُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بحلاف شهادة الزور.

الثاني: أنه قد ينفرد بالحديث واحد، فهو لم يَحْلِفْ نَذَرٌ عَلَى أَهْلِ الْإِسْلَامِ ذَلِكَ الْمُصْلَحَةَ، بحلاف قوت حق واحد على شخص واحد.

الثالث: أن بين كثير من المسلمين عداوات فحلفهم على شهادة الزور، بحلاف الرواية عنه ﷺ.

الثاني: لا تشترط المذكورة فيها مطلقاً، بحلاف الشهادة في بعض المواضع.

الثالث: لا تشترط الحرية فيها، بحلاف، شهادة مطلقاً.

الرابع: لا يشترط فيها البلوغ في قول.

الخامس: تقبل شهادة المعتدع، إلا الخطيئة، وأو كان داعية، ولا تقبل رواية الداعية ولا غيره إلا دوى موافقه.

السادس : نفي شهادة الشك في الكذب ، دون روايته .

السابع : من كذب في حديث واحد ، رد جميع حديثه السابق ، بخلاف من ثبتت شهادته لمزور في مرة ، لا ينقص ما شهد به قبل ذلك .

الثامن : لا نفي شهادة من جرئت شهادته إلى نفسه نقلاً ، أو دعوى عنه صراحة . ونفي من روى ذلك .

التاسع : لا نفي الشهادة لأصل ومرجع ورقتيه بخلاف الرواية .

العاشر ، والحادي عشر . والثاني عشر : الشهادة إنما تصح بدعوى سابقة ، وطلبت فيها ، وعند الحاكم ، بخلاف الرواية في الكل .

الثالث عشر : للمعلم الحكم بعلمه في التعديلات والتجريح قطعاً مطلقاً ، بخلاف الشهادة ، فإن فيها ثلاثة أقوال : أصحها : الفصل بين حدود الله تعالى وغيرها

الرابع عشر : يثبت الجرح والتعديل في الرواية بواحد ، دون الشهادة على الأصح .

الخامس عشر : الأصح في الرواية قبول الجرح والتعديل غير مفسر من العالم ، ولا يفي الجرح في شهادة من إلا مشروطاً .

السادس عشر : يجوز أحد الأمرين على الرواية ، بخلاف أداء الشهادة ، إلا إذا احتاج إلى مركوب .

السابع عشر : الحكم بالشهادة تعذيل ، بل قال الغزالي : أقوى من القول بخلاف عس العالم ، أو تبياه موافقة انمروي على الأصح .

الثامن عشر : لا نفي الشهادة على الشهادة ، إلا عند نصير الأصل بمرث أو غيب أو محرماً بخلاف الرواية .

التاسع عشر : إذا روى شيئاً ، ثم رجع عنه ، سقط ولا يميل به ، بخلاف الرجوع عن الشهادة بعد الحكم .

العشرون : إذا شهد بحرج قبل ، ثم رجعا وتلا : تعذبا - لزمهما القصاص ، ولو اشككت حادثة على الحاكم ، توفى مروي شخص حراً عن النبي ﷺ فيها ، فقبل الحاكم به رجلاً ، ثم رجع انمروي ، وقال : كذبت وتعذبت - ففي فتاوى البغوي : ينبغي أن يعذب القصاص ، كالتباعد إذا رجع .

قال الرافعي : والذي ذكره الفغفالي في الفصاوي والإمام : أنه لا قصاص بخلاف الشهادة ، فإنها تتعلق بالحادثة ، والمخير لا يختص بها .

الثامنة : إذا زوى حديث ثم نفاه المسمع ، فالمختار : أنه إن كان حارماً بنقله
بأنه قال : «ما زويته» ونحوه - وجب رده ، ولا يقدح في باقي روايات الزوي عنه

الحادي والمثرون . إذا شهد دون أربعة بنزاه ، حلهوا ليلفت في الأطهر - ولا تنيل
شهادتهم قبل التوبة ، وفي قول روايتهم وجهان ، المشهور منهما الأصول ، ذكره الماوردي
في الحادي ، ونقله عنه ابن الرفعة في الكفاية ، والأسوي في الأكلار .

(السادسة : إذا زوى) نفاه عن ثقة (حديثاً ، ثم نفاه المسمع) لما زرع فيه - (فالمختار)
عند المتأخرين (أنه إن كان حارماً منه ، فإن قال : «ما زويته» ، أو «كذب علي» ، (وجزه
- وجب رده) (لما زوى قولهما ، مع أن شجاعه هو الأصل ، (و) لكن (لا يقدح) ذلك
(في باقي روايات تراوي عنه ، ولا يثبت به جرحه ، لأنه - يُنفى - مكذب لشخيه في نفسه
لذلك ، وليس قبول سرح كل منهما أولى من الآخر - فنساقطاً ، فإن عاد الأصل ، وحدث
به ، أو حدث به فرع آخر ثقة عنه ، ولم يكذبه فهو مقبول ، صرح به القاضي أبو بكر
والخطيب وغيرهما ، ومقابل المختار في الأول عدم رد لمردي .

واختاره السمعاني ، وعزاه الشافعي لشافعي ، وحكى الهندي الإجماع عليه ، وجزم
الماوردي ، والروائي بأن ذلك لا يقدح في صحة الحديث ، إلا أنه لا يجوز للمع أن
يريه عن الأصل ؛ فحصل ثلاثة أقوال .

ونم قول رابع : أنهما يتعارضان ، ويوجب أحدهما نظريته ، وصار إليه إمام
الحرمين .

ومن شواهد القبول ما رواه الشافعي عن معاذ بن عبيدة ، عن عمرو بن دينار
عن أبي سعيد ، عن ابن عباس قال : كنت أعرّف النضار ، صلاً رسول الله ﷺ
بالتكبير .

قال عمرو بن دينار : ثم ذكرت لأبي سعيد بعده فقال : لم أحدثك ، قال عمرو : قد
حدثني^(١)

قال الشافعي : كأنه يري بعد ما حدثه إياه . والحديث أخرجه الشيخان من حديث أبي
عبيدة^(٢) .

(١) في حد . حديثه .

(٢) أخرجه البخاري (٨٤٩) ، ومسلم (٤١٠/١) ، حديثه (١٢٠) ، (٥٨٣/١٢٦) ، وأبو داود (١٠٠٢١) ،
وسلي (٦٦/٣)

وإن قال: «لا أعرفه» أو «لا أذكره» أو «نحوه»، لم يفلح فيه.
ومن روى حديثاً ثم نسب، جاز العمل به على الصحيح، وهو قول الجمهور من
الطوائف، خلافاً لبعض الحنفية.

(إن قال) الأصل: «لا أعرفه»، أو «لا أذكره»، أو «نحوه» مما يقتضي جواز نسبانه -
(ثم يقدح فيه)، ولا يرد بذلك.

(ومن روى حديثاً ثم نسب، جاز العمل به على الصحيح، وهو قول الجمهور من
الطوائف): أهل الحديث، والفقهاء، والكلام، (خلافاً لبعض الحنفية) في قولهم بإسقاطه
بذلك.

ويروى عليه رد حديث رواه أبو داود - والترمذي، وابن ماجه من رواية ربيعة بن
أبي عبد الرحمن، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ
نقض باليمين مع الشاهد^(١).

زاد أبو داود في روايته: أن عبد العزيز الدراودي، قال: فذكرت ذلك لسهيل؛ فقال:
أخبرني ربيعة، وهو عندي ثقة، أنني حدثك به، ولا أحفظه.

قال عبد العزيز: وقد كان سهيل أصابته علة أذهبت بعض عقله، ونسي بعض حديثه،
فكان سهيل يمدّ بحديثه، عن ربيعة عنه، عن أبيه.

ورواه أبو داود - أيضاً - من رواية سليمان بن بلال، عن ربيعة، قال سليمان: فلقبت
سهيلاً فسألته عن هذا الحديث، فقال: ما أعرفه - قلت له: إن ربيعة أسرى به منك،
قال: فإن كان ربيعة أحرك عني، حدثت به عن ربيعة عني.

فإن قيل: إن كان الراوي معرضاً للسهر والنسيان فالفرع أيضاً كذلك؛ فينبغي أن
يسقط - أجب: بأن الراوي ليس بذاك وقوعه؛ بل غير ذلك، والفرع جازم مثبت؛
فقدم عليه.

قال ابن الصلاح: وقد روى كثير من الأكابر أحاديث نسوها، بعد ما حدثوا بها، وكان
أحدهم يقول: حدثني فلان عني، عن فلان بكذا.

وصنف في ذلك الخطيب أخبار من حدث ونسي، وكذلك الدارقطني.

من ذلك: ما رواه الخطيب من طريق حماد بن سلمة، عن عاصم، عن أنس، قال:
حدثني أنبي عني، عن النبي ﷺ أنه كان يكره أن يجعل نفس الخاتم مما سواه^(٢).

(١) أخرجه أبو داود (٣٦١٠، ٣٦١١)، والترمذي (١٢٢٣)، وابن ماجه (٢٢٦٨)، وابن الجارود

(١٠٠٧)، وأبو يعلى (٦٦٨٣)، وابن حبان (٥٠٧٣)، وإبي يعلى (١١٨/١٠٠).

(٢) أخرجه الخطيب في تاريخه (١٣٤/٢)، وبيهر: تذكرة المؤلفين فيمن حدث ونسي رقم (١١).

وَلَا يَخَالِفُ هَذَا كَرَاهَةُ الشَّاعِرِينَ وَغَيْرِهِ الرُّوَاةِ عَنِ الْأَخِيَّةِ،
الْعَاشِيَةِ: مَنْ أَخَذَ عَلَى التَّحْدِيثِ آخَرًا لَا يُقْبَلُ رَوَايَةُ عَنْهُ الْخَمْدُ، وَالْخَمْدُ،
وَأَبِي خَالِمْ. وَتَقْلَبُ عَنْ أَبِي نُعَيْمٍ: تَقْلَبُ، وَنَعْبُيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَآخَرُونَ.

وروي عن طريق بشر بن الوليد، ثنا محمد بن طلحة، حدثني روح أبي حدثه يحدث
عن زيد، عن مرة، عن عبد الله، أنه قال: إن هذا النقيب والغريم لأهلكا من كان قبلكما.
وهما مهلككما^(١).

ومن طريق الثوري صاحب الجاهل: حدثنا محمد بن حميد، حدثنا جرير، قال:
حدثني علي بن مجاهد عن، وهو حادي لغة، عن ثعلبة، عن الزهري، قال: إنما كره
المسئلين بعد الوضوء، لأن الوضوء يورث^(٢).

ومن طريق إبراهيم بن بشر^(٣) ثنا سفيان بن عمار، حدثني وكيع أبي حدثه، عن
عمرو بن دينار، عن عكرمة، **«فِيهِ مَبَاهِيَةٌ»** [الأجزاء: ٦٦]، قال: من حصرهم.

(ولا يخالف هذا كراهة الشاعرين، ويعبرها كشمية، ومعهم (الرواية عن الأحياء)؛
لأنهم إنما كرهوا ذلك؛ لأن الإنسان معرض للبيان فيأدر إلى [اجود ما] يروي عنه،
وتكذب الراوي به.

وعيل. إنما كره ذلك؛ لاجتماع أن يغير الراوي عن لغة واحدة بطاري بطراً عليه،
يقضي ود حديثه للمنفذ.

قال العراقي: وهذا حديث وظن غير رواه لنا أراؤه الشاعري، وقد بين الشافعي مراده
بذلك؛ كما رواه ليثني في المدخل بإسناده إليه، أنه قال لا تحدث عن حي: فإن الحي
لا يؤمن عليه السبلان، فإنه لا من عبد الحكمة حين روى عن الشاعري حكيدة، بل كرهها، ثم
ذكرها.

(العاشية^(٤)) من أخذ على التحديث أجزاً، لا يقبل روايته عند أحمد) من حدث،
(واسحاق) بن راهبه، (أبوي) حدثنا الراوي.

(ونقيب عند أبي نعيم لمصل) من ذكر شيخ البخاري، (أدعني) بن عبد العزيز البجلي،
(وآخرين)؛ ترخص.

(١) أخرجه الزعيمري في المستدرج للذهبي (١٠٥٥)، ويصح ذكره الطوسي رقم (٦١).

(٢) أخرجه الترمذي (١٧٧١) باب المسئلين بعد الوضوء، وفيه ألام الوضوء، نور.

(٣) من ألام، ومن طريق بشر.

(٤) في باب العاشية.

وَأَقْنَى الشَّيْخِ أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيرَازِي بِجَوَازِهِ لَمَنْ اسْتَعْنَى عَلَيْهِ الْكَسْبُ لِعِيَالِهِ بِسَبَبِ الشَّخَابِيثِ.

الْحَادِيَةُ عَشْرَةٌ : لَا تُقْبَلُ رِوَايَةُ مَنْ عَرِفَ بِالتَّسَاهُلِ فِي مَسَاعِيهِ أَوْ إِسْمَاعِيهِ كُنْشُ

(وَأَقْنَى الشَّيْخِ أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيرَازِي) أبا الحسين بن النضر (مجاوزها) (١) أنه من (من) استعنى عليه الكسب لعياله بسبب الخشبات، ويذهب أنه جواز أحد نوعي الأخرى من مال البنين، إذا كان فقيراً، أو استعمل^(٢) يحميه عن الكسب، من غير رجوع عنه؛ لظاهر القرآن.

ثالثة: هذا قول موضح وقع فيه ذكر إسحاق بن رهويه، وقد سئل: لم قيل له من ربهويه؟ فقال: إن أبي ولد في الطريق، فغالت المراءاة. ربهويه، يعني: أنه ولد في الطريق.

وفي فوائد رحلة ابن رشيذ: مذهب النحلة في هذا، وهي نظائره - فتح الواو وما قبلها، وسكون الياء، ثم هاء، والمحدثون ينحرون به نحو الفارسية، فيقولون: هو بضم ما قبل الواو، وسكونها، وفتح الياء، وإسكان الهاء، يعني هذا على كل حال، والله خطأ.

قال: وكان الحافظ أبو الحلاء قلعاً يقول: أهل الحديث لا يحبون مؤنثه.

قال شيخ الإسلام: ونهم في ذلك سلف، وروى في كتاب معانير الأئمة، عن أبي عمرو^(٣) عن إبراهيم النخعي، أن مؤنثه اسم شيطان.

قلت: ذكر ياقوت في معجم الأدياء نحو ما ذكره ابن رشد، وقال: قد صيغه ابن بسام سكون الواو، وفتح الياء، فقال في نبطويه:

رأيت في أسنوم أبي آدم
صلى عليه الله ذو المصل
فقال أبلغ وندي كلهم
من كان في حرد وفي سهل
مأن حوا أمهم طالق
إن كان نبطويه من ذلي

وقال المصنف في تهذيبه في ترجمة أبي عبد بن سريويه: هو بفتح الياء الموحدة، والواو^(٤)، وسكون الياء، ثم هاء. ويقال بضم الياء، مع إسكان الواو، وفتح الياء، ويجري هناك الوجهان في نظائره كسبيويه، ونبطويه، وراهويه، وعمرويه، فالأول: مذهب التحوين وأهل الأدب، والثاني مذهب المحدثين، انتهى.

(الحادية عشرة: لا تقبل رواية من عرف بالتساهل في مساعيه، أو إسماعيه: كمن

(١) ن. ب. ح. واستعمل.

(٢) في ج: ابن

(٣) في ب: وقرأ.

لا يباي بالثوم في السبع، أو يحدث لا من أصل مصحح، أو عرف يقبول نقلين
في الحديث أو كثرة الشهور في روايته، إذا لم تحدث من أصل أو كثرة الشواهد
والمدرك في حديثه.

قال ابن المنيك، وأحمد، وأبو داود، وأبو عيسى، وأبو حنيفة، وأبو
صهر، على روايته، سننط: روايته. وهذا صحيح إن ظهر أنه أكثر عادة أو نحوه.

لا يباي بالثوم في السبع، أو عليه، (أو حدث لا من أصل مصحح) مضاف على
أصله، أو أصل شريعه، (أو عرف يقولوا في الحديث)، ما إذا يعني الشيء، يحدث
من غير أن يعلم أنه من حديثه، كما وقع نموس بن دينار رعيه، (أو كثرة السهو في
روايته، إذا لم يحدث من أصل) صحيح، بخلاف ما إذا حدث منه، فلا صفة كثرة
سهو، لأن الاعتماد حينئذ على الأصل، لا على حفظه، (أو كثرة الشواهد، والمدرك في
حديثه).

قال شعبة: لا يثبت الحديث الشاذ، إلا من الرجل لشاذ^(١).

وقيل له: من ندي، فنترك الرواية عنه^٢ قال من أكثر عن المعروف من الرواية -
ما لا يفرق، وأكثر العلماء

(قال) عبد الله بن الحارث، وأحمد بن حنبل، والحميدي، وغيرهم، من غلط ثم
حديث، بين له، علقه، وأمر على روايته فذلك الحديث، ولم يرجع - (سننط رواياته)
كلها، ولم يكن، عنه.

قال ابن الصلاح: وفي هذا نظر، وهذا صحيح إذا ظهر أنه أصغر، عتادا أو محروما،
وكذا قال ابن حبان.

قال ابن مهدي لشعبة: من أتى فنترك الرواية عنه^٣ قال: إذا تبارى في غلط مصحح
غيره، ولم ينهم نفسه عن اجتماعهم على خلاف^(٤)

قال العراقي: وقد ذلك بعض المتأخرين، ما يكون الحديث عتادا عند الحديث له،
والأب لا يخرج إذا.

(١) أمره المطبق في الكلمة من (١٧١)

(٢) من الكتاب من (١٧٢)

وقال: إناج التبريري (لأن لجامد كالمستعمل في الحديث خروج قوله بالغلط، وأمر به كذا من
جمله فأولى بالسرقة، لأن من أتى به لا يكاد له من)، بل ذلك عنه الصحيح من اعتم
الحديث (١٧١/٢) يعني على كلام شعب المذكور

الثانية عشرة: أغرض الناس هذه الأمان عن اعتبار مجموع الشروط المذكورة؛ يكرن المقصود صلو إتمام سلسلة الإسناد المخصص بالأمة؛ فليغير ما يليق بالمقصود، وهو كون الشيخ مسلماً بالغا بالغاً، غلباً، غير متظاهر غش، أو سحف، ويكتفى في غسطة بوجود سماعه مؤبناً بخط غير منهم، وبرواته من أصل موافق لأصل شيخه. وقد قل نحو ما ذكرناه الحافظ أبو بكر البيهقي

(الثانية عشرة^(١)): أغرض الناس في هذه الأمان المتأخرة، (عن اعتبار مجموع) هذه (الشروط المذكورة) في رواية الحديث، ومشايعه. لتحذر الرواة بها على ما شرط، و (لكون المقصود) الآن (صو إتمام سلسلة الإسناد المخصص بالأمة) المعتمدة، والمحددة من انقطاع سلسلتها.

(فليغير) من الشروط (ما يليق بالمقصود) المذكور على نجرده، وليكتف بما يذكر، (وهو كون الشيخ مسلماً بالغاً بالغاً غير متظاهر غش، أو سحف) يجعل معروته لتحقق عدالة.

(ويكتفى في غسطة بوجود سماعه مؤبناً بخط) لغة أصبر منهم، وبرواته من أصل صحيح (موافق لأصل شيخه، وقد قال نحو ما ذكرناه الحافظ أبو بكر البيهقي، وعبارته. توسع من توسع في السماع من بعض محدثي زماننا، الذين لا يعمضون حديثهم، ولا يحسنون قراءته من كتبهم، ولا يعرفون ما يقرأ عليهم بعد أن تكون القراءة عليهم من أصل سماعهم؛ وذلك لتدوين الأحاديث في الجوامع التي جمعها آفة الحديث.

قال: فمن جاء اليوم بحديث لا يوجد عند جميعهم، لا يقبل منه، ومن جاء بحديث معروف عندهم، فالذي يرويه لا يفرد بروايته، والحقه قائمة بحديثه برواية غيره، والنقص من روايته والسماع منه أن يصير الحديث مسلاً به حديثه وأخبرناه، تبقى هذه التكرامة التي خصت بها هذه الأمة؛ شرقاً لبينا ﷺ.

وكذا قال السلفي في جزء له في شرط التزادة.

وقال الذهبي في العبرانة: ليس العمدة في إيماننا على الرواة^(٢)؛ بل على المحدثين، والمفنيين، والذين عرفت عدالتهم، وصدقهم في ضبط أسماء السامعين.

قال: ثم من المعلوم أنه لابد من صون الراوي وصونه. انتهى

(١) راجع التطبيق على هذه المسألة بما معنى في بحث «الصحح» ثمة. الكلام عن مدح ابن الصلاح في «الصحح والضعيف».

(٢) في ج. الرواية.

الغاية عشرة . في ألفاظ الحرج والتعديل ، وقد رتبها ابن أبي خاتم فأحسن
تأليف التعديل مراتب .

أفلاها - ثقة ، أو متيقن ، أو ثبت ، أو حجة ، أو عدل ، حافظ ، أو ضابط .
الثانية - صدوق ، أو محله الصدق ، أو لا بأس به . قال ابن أبي خاتم : هو
بمؤيد كفت خبيثة وينظر فيه ، روي العشرة الثانية .

وهي هذا المعنى قال ابن مودود :

روى الأحاديث عن كل لمسانة . وإنما شملها (١) معانيها
(الثالثة عشرة) . في ألفاظ الحرج والتعديل ، وفي (٢) ابن أبي خاتم في مقدمة كتابه
الحرج والتعديل ، وتضمن لمسات الغافلهم بها ، (فأحسن) وأجاد
(ألفاظ التعديل مراتب) . ذكرها المصنف - كان التصريح : نفا لابي أبي خاتم -
توبه ، وجعلها الذميمة والعراقي خمسة ، وشيخ الإسلام ستة :
(أفلاها) : بحسب ما ذكره المصنف . (ثقة ، أو صدوق ، أو ثبت ، أو حجة ، أو عدل
حافظ ، أو) عدل (شاملة) .

وأما العشرة التي (أفلاها الذهبي) والعراقي : جعلها أعلى من هذه . وهو ما يرويه أحد
هذه الأعلام المذكورة . بما سمعته كلفة ثقة ، أو لا . كلفة ثبت ، أو ثقة حجة ، أو ثقة حافظ .
والزينة التي (أفلاها شيخ الإسلام) أعلى من درجة التكبير ، وهي الوصف بأفضل . كأولئك
الناس . راتب الحسن ، أو نحوه : كإليه المنهج في الشك .
ثبت : وهو : لا أحد ثبت منه ، ومن مثل هؤلاء ودلان (٣) سأل عنه . ولم أر من
ذكر هذه الثلاثة ، وهي في الغاصب .

فالعشرة التي ذكرها المصنف أعلى ، هي (٤) في الحقيقة
(الثانية) من المراتب (٥) . وهي رابعة بحسب ما ذكرناه (صدوق ، أو محله الصدق ، أو
لا بأس به) .

زاد العراقي : أو مأمون ، أو ميار ، أو ليس به بأس .
(٦) قال ابن أبي خاتم : من قيل فيه ذلك ، (هو من مكتبته) ، ينظر فيه ، وهي
العشرة (شابة) .

(١) في أ ب ، ط : مودود .

(٢) في أ : شاملة وإنما سمعتها

(٣) سقط في أ ب .

(٤) في ح : هي من المراتب

وهو كذا قال: لأن هذه العبارة لا تُعتبر باطنية ولا ظاهريّة خبيثة على ما تقدّم.
 زمن يفتي نبيّ مني: إذا قلت: «لا بأس به» فهو ثقة، ولا تقوم قولة من تقيبه
 نقل ابن أبي حاتم عن أهل العراق
 الثالثة: شيخ. فَيُكَتَبُ وَيُنْتَلِز.

قال من الصلاح (وهو كما قال) لأن هذه العبارة لا تُعتبر باطنية: فيمنع حديثه
 سواءه فضاطين (على ما تقدم) عن أوائل هذا النوع.

(ومن محسن من دعوى) أنه قال لأبي حنيفة - وقد قال له: «إلا» يقول: «إلا» ليس به
 بأساً، «إلا» ضعيف. (إذا قلت) لك. (ولا بأس به) فهو ثقة، وإذا قلت لك «هو
 صحيح» فليس هو ثقة، لا يكتب حديثه^(١)، «وغير باسوا» للفتيش.

قال ابن الصلاح. وهذا ليس فيه حكاية عن غيره من أهل الحديث، بل حسنة إلى عامة
 خاصة (ولا تقوم قولة عن نفسه نقل ابن أبي حاتم عن أهل العراق).

قال العراقي: وقد نقل ابن مهدي: «إن قولي: «ليس به بأس» كقولهم «ثقة»، حتى يترجم
 هذه الشبهة. إذا قال: إن من قال فيه هذا فهو ثقة، ولتفهم مراده، فالتعبير ثقة أرفع من
 التعبير بلا بأس به، وإن اشتركا في مطلق الثقة.

وبدل على ذلك أن ابن مهدي قال: «حدثنا أبو حنيفة» فقل: له «أكان ثقة» فقال: كان
 صدوقاً، وكان مأموماً، وكان حياً: ثقة - ثقة - ثقة - وسعد.

وحكي السروزي قال: سألت ابن حنبل: عبد الوهاب من علماء ثقة؟ قال: لا تدري ما
 الثقة؟ إنما الثقة يسمى من صدق الفطن.

تنبيه: يجعل الذهبي قولهم: «محل الصدق» مزحجاً عن قولهم: «صدوق»، إلى «محرمة»
 التي فيها، ونتج العراقي: لأن «صدوقاً» مبالغة في الصدق، بخلاف «محل الصدق»: فإنه
 دال على أن صاحبها محل ومربى مطلق الصدق.

(الثالثة) من المرتب، وهي خامسة حسب ما ذكرنا: (شيخ). قال ابن أبي حاتم
 (فيكتبه) حديثه (وينظر) فيه. وراى العراقي في هذه المرتبة - مع قولهم: «محل
 الصدق» - إلى «الصدق ما هو» شيخ وسط، مكرر، جيد الحديث، حسن الحديث.

وراء شيخ الإسلام: «صدوق» سين «محفوظ»^(٢)، «صدوق» بهم، «صدوق» له أنهم،
 «صدوق» يحفظ، «صدوق» تغير بأخرة.

(١) بطل الكتابه من (٢٩)

(٢) سقط في ب.

الرابعة: صالح الحديث. يكتب للاعتبار.

ولما ألفاظ الجرح فترتب: فإذا قالوا: «ليس الحديث» كتب حديثه ونظر اعتباراً.
وقال الدارقطني: إذا قلت: «ليس الحديث» لم تكن ساقطاً، ولكن مجروحاً بشئ؛ لا ينفذ عن العدالة.

وقولهم: «ليس بقوي» يكتب حديثه، وهو دون «ليس»، وإذا قالوا: «ضعيف الحديث» فدون «ليس بقوي» ولا يطرح بل يعتبر به.

قال: ويلحق بذلك من رمي بنوع بدعة: كالشيع، والفاطر، والشيعة، والإرجاء، والتجهم.

(الرابعة)، وهي سادسة بحسب ما ذكرنا. (صالح الحديث): فإنه (يكسب) حديثه (الاعتبار).

وزاد العراقي فيها: صلوات إن شاء الله، أرجو ألا بأس به، صريح.

وزاد شيخ الإسلام: مقبول.

(وأما ألفاظ الجرح فترتب) أيضاً أدناها ما قرب من التعديل، (فإذا قالوا: «ليس الحديث» كتب حديثه ونظر) به (اعتباراً).

وقال الدارقطني: - لما قال له - سمرق من يوسف السهمي. إذا قلت: «فلان ليس» أليس تريد؟ - (إذا قلت: «ليس الحديث» لم يكن ساقطاً): منرك الحديث، (ولكن) يكون (مجروحاً بشئ) لا ينفذ عن العدالة^(١).

ومن هذه المرتبة ما ذكره العراقي. فلهذا «الليّن»^(٢)، فيه مقال، ضعيف، محرف، ومنكر، وليس بذلك، ليس بالمشين، ليس بحجة، ليس بعمدة، ليس بمروم، للمضعف ما هو، فيه خلف، تكلموا فيه، علموا فيه، مطعون فيه، سيئ الحفظ.

(وقولهم: «ليس بقوي» يكتب أيضاً حديثه): للاعتبار، (وهو دون «ليس»): فهي أشد في الضعف.

(وإذا قالوا: «ضعيف الحديث» فدون: «ليس بقوي» ولا يطرح، بل يعتبر به) أيضاً، وهذه مرتبة ثالثة.

ومن هذه المرتبة - فيما ذكره العراقي - : «ضعيف» فقط، منكر الحديث، حديث منكر، وإبه، ضعيف.

(١) بطر سؤالات السهمي الدارقطني من (٩٢).

(٢) سقط في أ، ج، ط.

وإذا قالوا: «متروك الحديث»، أو «واهي»، أو «كذاب»، فهو سابق لا يكذب حديثاً.

ومن ألفاظهم: «فلان زوى عنه الناس»، «وسط»، «نفار»، «حديث»، «مضطرب»، «لا يثبت به»، «مجهول»، «لا شيء»، «ليس بذلك»، «ليس بذلك القوي»، «فيه» - أو «في حديثه» - «ضعف»، «ما أعلم به»، «بأس»، «يستدل على معانيها بما تقدم».

وإذا قالوا: «متروك الحديث»، أو «واهي»، أو «كذاب» - فهو سابق لا يكذب حديثاً، ولا يعثر به، ولا يستشهد إلا أن هاتين مرتتان، وقبلهما مرتة أخرى لا يعثر بهن أيضاً، وقد أوضح ذلك العراقي

فالموتة التي قبل «وهي الرابعة» - وفي حديثه: «إذا حدث» مردود الحديث، صعب جداً، وإنه بمرقة، فخرجوا حديثه، مطرح، مطرح الحديث، أرم به، ليس شيء، لا يساوي شيئاً وبليها متروك الحديث، متروك، تركوه، فذهب: ذهب الحديث. سابق، هالك، فيه نظر: ساكنوا عنه، لا يعثر به. لا يعثر بحديثه، ليس بالثقة، ليس بشيء، غير ثقة ولا مأموء، منهم بالكذب، أو بالوضع.

وبليها كذاب، يكذب، دجال، وخاع، يصع، وضع حديثاً. (ومن أضافهم) في الحرج والنعيل: (فلان زوى عنه الناس) وسط، مقارب الحديث، وهذه الألفاظ الثلاثة من السمرية التي يذكر فيها «شيخ»، وهي الزكاة من مراتب التعديل. فيما ذكره المصنف.

(مضطرب، لا يثبت به، مجهول)، وهذه الألفاظ الثلاثة من السمرية التي فيها: «صعب الحديث»، وهي الثلاثة من مراتب التحريج.

(لا شيء) هذه من مرتبة: «رد حديثه»، التي أعطاها للمصنف، وهي الرابعة. (ليس بذلك، ليس بذلك القوي، فيه) «ضعف» (أو في حديثه ضعف)، هذه من مرتبة «لين الحديث»، وهي الأولى.

(ما أعلم به بأس) هذه «أيضاً» منها، أو من آخر مراتب العمين كـ «أرجو أن لا بأس به».

قال العراقي: وهذه أرفع في التعديل؛ لأنه لا يلزم من عدم العلم، ألا شيء حصول الرد، بذلك.

قلت: وإليه شير صبح مصنف، (يستدل على معانيها)، «مراتبها» (ما تقدم)، وقد بين ذلك.

تنبيهات:

الأول . الإيجازي يفتقر «فيه بطلاء» «ممكنوا عنه» «بمن تركوا حديثه» «ويطلق» «منكر الحديث» على من لا يحمل الرواية عنه

الثاني . ما تقدم من المرويات مصرح بأن العدالة لغيره، لكنه باعتبار الضغط، وهل تنجز باعتبار الدين؟ وجهه في اللغة، ونظرة الخلاف في تحريج الاحتجاج، وهو الأصح فيه، وبأساسه يتحرراً لضعف نبي الحديث؛ فيكون حاداً في نوعه دون نوع من الحديث، وفيه نظر.

الثالث قولهم «مقارب الحديث»

قال المرثبي: «صط في الأصول انصحة مكرس الرأى».

وقيل: إن ابن السيد حكى فيه الفتح، والكسر، وأن الكسر من ألفاظ التعميل، والفتح من ألفاظ التجريح

فإن وليس ذلك بتصحيح، بل الغنى. والكسر معروفان، حكاهما ابن العربي في شرح الترمذي.

وهما على كل حال من ألفاظ التعميل.

وممن ذكر ذلك الدمسي، فقال: «وكان فائتي ذلك مهم من فتح الرأى، أن اشبه المقاربات هو البردي، وهذا من كلام اعمام، وليس معروفًا في اللغة؛ وإنما هو على الوجهين، من قوله يحيى «سدود» وقريبه^(١)؛ فمن كسر، قال: إن معناه: حديثه مقارب لحديث غيره.

ومن فتح قال: معناه أن حديثه بقاؤه حديث غيره، ومادة «فاعل» تقتضي المشاركة. انتهى.

ومن حرم بأن الفتح: تجريح المائني من محاسن الاصطلاح، وقال: «يكنى ثعلب» «مقارب، أي. ردي». انتهى.

وقوله: «إلى الصفح ما هو» «والصفح ما هو» معناه: قريب من الصفح والصفحة؛ فحرف الحر يفتقر بغير مبتدأ، وما «زائدة في الكلام» كما قال عباس والمصنف في حديث الجساسه عبد مسلم «من قبل المشرق» ما هو^(٢)؛ «الفراد إثبات أنه في جهة المشرق»

(١) أغريب البحاري (٣٩)، ومسام (٢٠٧٦/٤) حديث (١٨١٨)

(٢) البحر مسلم (٢٢٦١/٤) رقم (٢٩٤٢)

النوع الرابع والعشرون

كيفية سماع الحديث ونحمله، وصفة صنعه
تقبل رواية المصنف البالغ ما نحمله قبلهما، ومنع الثاني قوم فأحفظوا.

(قولهم: قوله مرة، أي: قولاً واحداً لا تروى فيه؛ وكان الباء زائدة.

وقولهم: فتعرف وتكره، أي: يأتي مرة بالمتاكر، ومرة بالشامير.

(النوع الرابع والعشرون: كيفية سماع الحديث ونحمله، وصفة صنعه:

تقبل رواية المصنف البالغ ما نحمله قبلهما) في حال الكفر وانعيا،

(ومنع لثاني)، أي: قبول رواية ما نحمله^(١) في الصلاة - (قوم فأحفظوا) لأن الثاني

قبلوا رواية أحداث الصحابة: كالحسن، والحسين، وعبد الله بن الزبير، وابن عباس،

(١) النسخة - م. - مصدر: جعل مطروحاً للعدل (مطروحاً: شلتند، يقال: شلت الأمر شلتاً وحشاً؛
تكتناً: تحمله تحملاً وتحملاً).

وصفها، أخذ الحديث من أصنف إياه بالمتاكر، أو بالمتاكر، طريق من طرق الأئمة المتأدية

بالباشرة مثل: أخذ الصحابي المروى من رسول الله ﷺ، وأخذ التابعين المروى من الصحابة،

وأخذ أتباع التابعين المنطوق من التابعين.

أما بالواسطة: فكل حديث يلقى من شيعة ما نحمله من شيعة، وعلم جراً إلى الرسول ﷺ في

المروى، أو إلى الصحابي في الموقوف، أو إلى التابعي في المنطوق.

فانحصارها - وحيث أن عليهم - قد أخذوا من رسول الله ﷺ قوله وعلمه ونفريه، وشعبه

صنف رأسونه، فحصلهم المروى ذلك كله؛ فتحملوه تحملاً أصبح أمانة عندهم إلى أن يبلغوه

التابعين.

والتابعون قد أخذوا عن الصحابة ما نحملوه من رسول الله ﷺ، فحفظوه لصحة الأمانة،

فحفظوها إلى أن أدوها إلى أتباع التابعين، ثم شاع التدوين والتأليف.

وبعد سنة ثلاثمائة استقرت الروايات في الكتب المعروفة، وبمستغرامها صارت الرواية رواية كس،

وصار للتأليف على ما ذكرنا في هذه الكتب، تصحيحه وصفه وترجيحه.

وصار هناك أصول وفروع مصححة على هذه الأصول، فالأصل ما سمعه التلميذ من شيخه أو

قوله عليه وهو يسمع، فأقر به، وقهره: هو المتأخر على هذا الأصل.

ولا زالت الكتب المنوعة تلقى من الشيوخ، على أشهرها: زياد، وداود، ومعه، درجة الدوائر،

موتى الناس بها، وعرفوا عليها، وأصبح الأئمة من الشيوخ والتفصيل من التلاميذ - أخذ كتب

وإدراجها وترجيحها، على ما هو معروف.

وأصبح الأستاذ يفتي على حصة الرواية، وحرصاً على بقاء التكرار التي خفت بها هذه الأمة،

وشرافاً بالاتصال بيننا ﷺ.

ولقد قال القاضي في الميزان: ليس النسخة في باب من الروايات بل على كمالها والمعدن

الذين عرفتهم عدلتهم وعدتهم في ضبط أسماء الأسانيد، ثم من المحظوظ أنه لا بد من هذه الزاوية

ومسترة. (م. بنظر الصحاح الحديث في (١٧٦ - ١٧٧)

وَالصُّرَابُ اغْتِنَارُ التَّمْيِيرِ، فَإِنَّ بِهِمُ الْخَطَاةَ وَرَدَّ الْجَوَابُ: كَانَ مُبَيَّنًا صَحِيحَ
الشَّاعِ، وَإِلَّا فَلَا، وَوَرَيْيَ خَلَا عَنْ مُوسَى بْنِ هَارُونَ، وَأَخْبَدُ بْنُ خَتَّابٍ.

فَالْمُصَنَّفُ - كَأَنِ الصَّلَاحُ^(١) - (وَالصُّرَابُ اغْتِنَارُ التَّمْيِيرِ، فَإِنَّ بِهِمُ الْخَطَاةَ، وَرَدَّ
الْجَوَابُ - كَانَ مُبَيَّنًا صَحِيحَ الشَّاعِ) وَإِنْ لَمْ يَلْعَ حَمَلًا، (وَالَا فَلَا) وَإِنْ كَذَلِكَ، إِنَّ خَمْسَ
فَكَثُرَ، وَلَا يَنْزِمُ مَنْ عَمِلَ مَحْمُودِ الْمَحَّةِ فِي هَذَا السَّنِ أَيْ تَعْبِيرِهِ عَنْ تَعْبِيرِهِ، لَمْ يَد
يَنْصَحْ عَنْهُ وَقَدْ يَرِيدُ، وَلَا يَنْزِمُ مَنْ أَلَا يَعْمَلُ مِثْلَ ذَلِكَ وَسِعَ أَقْلُ مَنْ ذَلِكَ، وَلَا يَدُ مَنْ
مَعْلُ الْمَحَّةِ عَمِلَ غَيْرَهَا مِمَّا يَسْمَعُ

وَقَالَ الْفَيْسُلَانِيُّ فِي كِتَابِ الْمَدْحِ: مَا احْتَارَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ هُوَ التَّحْقِيقُ، وَالْمَذْهَبُ
الْصَّحِيحُ^(٢).

(وَوَرَيْيَ تَعْرِ هَذَا) وَهُوَ اغْتِنَارُ التَّمْيِيرِ - (عَنْ مُوسَى بْنِ هَارُونَ) لَعَمَلُ أَحَدِ الْخَطَاةِ:
(وَأَخْبَدُ بْنُ خَتَّابٍ):

أَمَّا مُوسَى: فَإِنَّ سَلَّمَ مَنِ يَسْمَعُ الصَّحْبَ الْحَدِيثَ؟ قَالَ: إِذَا وَرَيْيَ بَيْنَ الْبَقَرَةِ وَالْحِمَارِ.
وَأَمَّا أَخْبَدُ: فَإِنَّهُ مِثْلُ عَنِ ذَلِكَ، فَقَالَ: إِذَا عَمِلَ وَصَطَّ، فَذَكَرَ لَهُ عَنْ رَجُلٍ أَنَّهُ قَالَ:
لَا يَجُوزُ سَمَاعُهُ حَتَّى يَكُونَ لَهُ خَمْسَ عَشْرَةَ سَاعَةً؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَدَّ الْبَرَاءَةَ وَإِنْ عَمِرَ؟
لَمُتَصَفِّرِهَا يَوْمَ يَدْرُ^(٣) - فَذَكَرَ قَوْلَهُ هَذَا، وَقَالَ: يَنْسُ الْقَوْلُ؟ فَكَيْفَ يَصْنَعُ بَغْيَانًا،

(١) وَعِلْمُهُ أَنَّ الصَّلَاحَ وَتَلْفِي يَسْمَعُ فِي ذَلِكَ "أَيْ يَسْمَعُ فِي كُلِّ صَبْرٍ سَالَهُ عَلَى الْخَبَرِ: فَإِنَّ وَمَعَهُ
مُرْعَاةً عَنْ عَمَلٍ مِنْ لَا يَعْمَلُ فَهَذَا لِلْخَطَاةِ، وَرَدَّ لِلْجَوَابِ، وَنَحْوُ ذَلِكَ - صَحْحًا سَمَاعُهُ، وَإِنْ كَانَ
رَدَّ خَمْسَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَكَذَلِكَ لَمْ يَصْحَحْ سَمَاعُهُ، وَإِنْ كَانَ ابْنُ خَمْسَ عَلَى ابْنِ خَمْسِينَ، يَنْظُرُ
الصَّحْبَ الْحَدِيثَ مِنْ (١٧٦)

(٢) وَطَمَ ذَلِكَ الْعَرَبِيُّ عَلَى لُحَا أَقْوَالٍ مُخْتَلَفَةٍ، فَقَالَ:

... .. وَالصَّلَاحُ	حَدَّثَ بِصَحْبٍ يَسْمَعُ نَوَاحٍ
تَالِخَمْسَ لِلْجَمْعِ، ثُمَّ الْحَمَّةُ	عَمَلُ مَحْمُودٍ وَعَمَلُ الْحَمَّةِ
وَهُوَ أَيْ حَمَّةٌ وَقَبِيلُ أُرَيْعَةٍ	وَلَيْسَ فِيهِ مِنْهُ مَتَجِبَةٌ
بَلْ تَعْمَلُ مَعَهُ الْخَطَاةُ	مَعْبَرًا وَرَدَّ الْجَوَابُ
وَقَبِيلُ لَاسٍ حَبِيلُ فَرَحَلٍ	قَالَ الْخَمْسَ عَشْرَةَ التَّحْمِلُ
بَحْرُزٌ لَا فِي دُونِهَا مَعْلُطَةٌ	قَالَ يَدُ عَمَلِهِ رُطْبُطَةٌ
وَقَبِيلُ: مِنْ بَيْنِ الْحِمَارِ وَالْغَنَرِ	عَرَفَ - سَمِعَ، وَمَنْ لَا يَعْصُرُ
قَالَ فِي الْحِمَالِ

يَنْظُرُ الْبَهْجُ الْحَدِيثَ مِنْ (١٧٧).

(٣) أَمْرٌ لِبَحْرِي (٢٩٥٦) عَنِ الْبَرَاءَةِ لَيْلَ - مُتَقَرِّرٌ، أَمَّا وَإِنْ عَمِرَ يَوْمَ يَدْرُ، وَكَذَلِكَ الْمَاهِرُ: يَوْمَ يَدْرُ

بيان أقسام طرق تحمل الحديث.

ونجد منها ثمانية أقسام.

الأول : سماع لفظ الشيخ، زهرا إقلا، وغيره

روكيح ونحوه:؟ أستبعد الحديث في الكفاية

معلقولان واحسان إلى اعشار الشهور، وأسا بقولين في غسل المسألة، سلاق للبرقي؛ حيث فهم ذلك فحكى فيه أربعة أقوال؛ وكأنه أراد حكاية القول الممكود لأحمد؛ وهو خمس عشرة سنة.

وقد حكاه الخطيب في الكفاية عن قوم منهم: يحيى بن معين، وحكى عن آخرين منهم: يزيد بن هارون - ثلاث عشرة.

ومما قبل في صلب التمييز: أن يحسن الحذف من واحد إلى عشرين، حكاه ابن العنن.

ورق الشنقي بين العربي والعجمي فقال: أكثرهم على أن العربي يصح سماعه إذا بلغ أربع سنين؛ الحديث محمود، والعجمي: إذا بلغ ست سنين.

وسما يدل على أن المرجع إلى التمييز ما ذكره الخطيب: أن أبا محمد الأصبهاني يقول: حفظت القرآن ولي خمس سنين، وأحقرت عند أبي بكر الحنفي؛ ولي أربع سنين. فأرادوا أن يسموا لي بما حضرت قرأته، فذكر بعضهم: إنه يصغر عن السماع، فقال لي ابن المقرئ: اقرأ سورة «الكاثرين»؛ فقرأتها، فقال: اقرأ سورة «التكوير»؛ فقرأتها، فقال: اقرأ سورة «المرسلات»؛ فقرأتها ولم أخط فيها، فقال ابن المقرئ: سمعوا، له والعهدة علي^(١).

(بيان أقسام طرق تحمل الحديث):

هي ترجمة، وسماعها ثمانية أقسام:

الأول : سماع لفظ الشيخ، وهو (إلاء وغيره) أي: تحديث من غير إلاء، وكل منهما

= تبعاً على سنين والأهل يلقأ وأربعين ومائتين

وأخرج البخاري (٢٦٦٤، ٤٠٩٧)، ومسلم (٩١ - ١٨٦٨) من حديث ابن عمر قال: عرض رسول الله ﷺ يوم أحد في القتل وأنا ابن أربع عشرة سنة - فلم يحزرو، ورضي يوم فقتل - وأنا ابن خمس عشرة سنة - فأجلوني.

(١) قال العراقي بقية لما سبق:

..... وإسن الإسفري

سمع لابن لوبع ذي ذكر

بخر الصحيح الحديث من (١٧٨).

تتم الحديث الرابع من - تحرير

من حفظ ومن كتاب. وهو أرفع الأقسام عند النحاة.

قال القاضي عياض: لا خلاف أنه يجوز في هذا السماع أن يقول قوم روايته. حدثنا، وأخبرنا، وأثبنا، وسمعت فلانا، وذلك لما ذكرنا.

يكون (من حفظ، أي^(١))، الشيخ، (ومن كتاب).

(وهو أرفع الأقسام)، أي: أعلى طرق التحمل (من السماع)، وسيأتي مزيد في القسم الثاني، والإملاء أعلى من غيره، ومن مثله قول أصل الرتبة، (فإن القاضي عياض) - أسند إليه - كثيراً من حديثه - لا خلاف أنه يجوز في هذا السماع من الشيخ (أن يقول في روايته) عنه له: حدثنا، وأخبرنا، وأثبنا، وسمعت فلانا يقول، (وقال لنا) فلان، (وذكر لنا)^(٢) فلان.

قال ابن الصلاح: وفي هذا نظره يسمى فيما سماع استعماله من هذه الألفاظ مخصوصة^(٣) لما سمع من غير لفظ الشيخ - ألا يطلق بعد سماع من لفظه، لما فيه من

(١) سماع في ج.

(٢) قال ابن حجر في (الترغيب) (ص/ ١٦٩ - ١٧٠) ط (ابن الجوزي) قال: المصنف الأول من صحيح الأئمة - وهما: الشيخ، و«حديثي» - حديثان ممنوع مع وجده من لفظ الشيخ. قال ابن حجر: «وأي جمع لا يوافق» أي: أن يعصية الجميع في الصيغة الأولى. كما يقول «حدثنا فلان» - لم يسموا فلاناً بقوله - فهو دليل على أنه سمع منه مع غيره. وقد تكون «يروي» للفظها، فكيف مثلاً، أم.

ونحوه في «المحفوظ» للذهبي (ص/ ٥٦)، وزاد: «ومعهم سماع» مثلاً: فيما رواه أبو عني الشيخ وأما الخبران فصادفاه على ما سمع من لفظ الشيخ، أو رواه هو، أو رواه أمته على الشيخ وهو يصح؛ بلطف «الإجرة» المأمور من «التحديث».

وسوى المحققون كماليت والمغازي بين «حدثنا» و«أخبرنا» و«سمعت»، والأمر في ذلك واسع. وأما «أثبنا» و«أثبنا» فكذلك، لكنها غشت في قلوب المتأخرين على الإجزاء. وقوله تعالى: ﴿ثَابِتاً وَالْأَمْلَ حَقّاً فَلَمْ يَأْتِ الْبَيِّنَاتُ الْخَبِيرُ﴾ (الحجرات ٢٣) - «ثابت» على التثنية. فالتحديث والتحرير وثبناً مترادفتان.

وأما المدونة فظهور «أخبرنا» على «أخبرنا» حتى لا يفسد إطلاق في الإجراء. استدل به هذا تقليد ابن القيس في عا فقال له: «إشارة رسالة...» أم. وكان ابن حجر في (الترغيب) (ص/ ١٦٩) قال: «أما» من حيث اللغة والمصطلح المتأخرون - بمعنى الإخبار، إلا في ظرف الحديث: فهو للإخبار. «أما» في حرف التأخير للإشارة. أم.

وأبعد في الضمان: «فإن» أو «علم» أو «أثبنا» بحيث يدل في كل ماثلها صحيح في صحيح مصنف - حديث الذي يثبته الدجال، فيقول: «أثبت أدباً الذي حدثنا رسول الله ﷺ» قال: «وسمعه» أو «ذلك الرجل متأخر السمت». انتهى. وانظر: «مشي المذبح» للآبائي (٢٨١/١).

(٣) في ج. خصوصاً.

قَالَ الْخَطِيبُ: أَرْفَعُهَا: سَمِعْتُ. ثُمَّ حَدَّثَنَا وَحْدُنِي، ثُمَّ أَخْبَرَنَا، وَهَذَا كَثِيرٌ فِي الْأَشْيَاءِ،

الْإِيهَامُ وَالْإِلَامُ.

وقال العراقي: ما ذكره عياشي، وحكى عليه الإجماع - منه، ولا شك أنه لا يجب على السامع أن يبين هل كان السماع إلهاماً أو حرماً.

وإن نعم، إطلاق أسأله بعد أن انتهر استعماله في الإجازة - يؤدي إلى أن نلحق ما أتاه بها أنه إجازة، فيسقط من لا يحتج بها؛ فيبقي ألا يستعمل في السماع، لما حدث من الاصطلاح.

قال الخطيب: أرفعها، أي: العبارات في ذلك: (سمعت) في الإجازة؛ ثم (حدثنا وحدثني)، فإنه لا يكاد أحد يقول: (سمعت) في الإجازة والمكانة، ولا في تنبيه ما لم يسمعه، بخلاف (حدثنا)؛ فإن بعض أهل العلم كان يستعمله في الإجازة.

وروي عن الحسن أنه قال: (حدثنا أبو هريرة)، وأقول حدث^(١) أهل الحديث والحسن بها، إلا أنه لم يسمع منه شيئاً.

قال ابن الصلاح: ومنهم من أثبت له سماعاً منه.

قال ابن دقيق العيد: وهذا إذا لم يتم دليل قاطع على أن الحسن لم يسمع منه - لم يجر أن يصادر إليه.

قال العراقي: قال أبو زرعة وأبو حاتم: من قال عن الحسن البصري: (حدثنا أبو هريرة) فقد أخطأ.

قال: والذي عليه الحسن أنه لم يسمع منه، قاله غيرهما: أيوب، ويهز بن أسد.

ديوس بن عبيد، والثوماني، والخطيب، وميرهم.

وقال ابن القطان: ليست (حدثنا) تنص في أن قالها سمع؛ ففي صحيح مسلم في حديث الذي يقبله الدجال فيقول: أليس الدجال الذي حدث به رسول الله ﷺ^(٢).

قال: ومعلوم أن ذلك الرجل متأخر الميعاد، أي: يكون المراد حدث أمه، وهو منهم، لكن قال الثوري: إنه الخضر، بحيث لا مانع من سماعه.

قال الخطيب: (ثم) يملأ (حدثنا)، (أخبرنا)، وهو كثير في الاستعمال، حتى إن جماعة لا يكادون يستعملون فيما سمعوا، من لفظ الشيخ غيرها، منهم: حماد بن سماعة، وعبد الله بن المبارك، وهشيم بن بشير، وعبد الله بن موسى، وعبد المرافق، ونزه بن

(١) في نسخة حديث

(٢) أخرجه البخاري (١٨٤٤)، (٥٧١٣)، وصنف (١١٠٦ - ١٢٩٢) من حديث أبي سعيد الخدري.

وكان هذا قيل أن ينبغي تخصيص «أخبرنا» بالقرائة على الشيخ.
قال: ثم أنشأ، وثاناً، وهو قابل في الاستعمال.
قال الشيخ: «حدثنا» و«أخبرنا» أرفع من «سمعت» من جهة أخرى؛ إذ ليس في
«سمعت» دلالة على أن الشيخ رواه إياه بخلافهما.
وأما: «قال لنا فلان» أو «ذكر لنا»، فـ «حدثنا» غير أنه لا يفتى بسماع المذكرة،
وهو به أشبه من «حدثنا».

هارون، وعمر بن عوف^(١)، وحبشي بن يحيى التميمي، وإسحاق بن راهوية، وأبو
سمو أحمد بن الغزالي، ومحمد بن أنس المزني، وغيرهم^(٢).

وقال أحمد: «أخبرنا» أسهل من «حدثنا»، «حدثنا»: شديد.

قال ابن المصباح: (ركن هذا هل أن شيع تخصيص «أخبرنا» بالقرائة على الشيخ.
قال الخطيب: (ثم) بعد «أخبرنا» «أنشأ»، وثاناً، وهو قابل في الاستعمال.
قال الشيخ ابن المصباح: «حدثنا» و«أخبرنا» - أرفع من «سمعت» من جهة أخرى؛
إذ ليس في «سمعت» دلالة على أن الشيخ رواه - بالتشديد - (إياه)، رسالته به
(إسقاطها)، فإن ليهما دلالة على ذلك^(٣).

وقد سألت الخطيب شبه الحافظ أنا بكر الشافعي عن السر في كونه يقول لهم - فيما
رواه عن أبي القاسم الأندلسي «سمعت»، ولا يقول: «حدثنا»، ولا «أخبرنا»، وذكر له
أن أبا القاسم كان مع ثقته وصلاحه - عزاً في الرواية؛ فكان الشافعي مجلس بحيث لا
يراه أبو القاسم، ولا يعلم بحضوره، فيسمع ما يحدث به الشخص للدخول إليه،
ولذلك يقول: «سمعت»، ولا يقول: «حدثنا» ولا «أخبرنا»؛ لأن قصده كان الرواية للدخول
إليه وحده.

قال الزركشي: والصحيح التفصيل، وهو أن «حدثنا» أرفع؛ إن حدثه على العموم،
و«سمعت»؛ إن حدثه على الخصوص، وكذا قال القسطلاني في المنهج.
(وأما «قال لنا فلان»، أو «قال لي»، أو «ذكر لنا»، أو «ذكر لي»، فـ «حدثنا» في أنه
منصّل، «غير أنه لا يفتى بسماع المذكرة»، وهو به أشبه من «حدثنا».

(١) في ح. ح. ح.

(٢) في ب. ب. ب.

(٣) ينظر: شرح الملل (١/ ٤٦٥ - ٤٦٦). الكفاية (١/ ٤٦٥).

(٤) قال ابن كثير في «احتصار علوم الحديث» (٢/ ٢٢٩): «بل الذي ينبغي أن يكون أهل الجواز على
هذا أن يقول: «حدثني»، فلهذا قال: «حدثنا» أو «أخبرنا» - قد لا يكون فعلاً للشيخ بذلك
أشياء؛ لاختصاص أن يكون في جمع كثير، والله أعلم به.

وأوضح العبارات: فقال: «أو ذكره من غير شيء» أو «أو» وهو: مع ذلك. قال: «أو»
على السمع إذا عرف الألف على ما تقدم من أربع المعطيات - لا سيما إذا عرفت أنه
لا ينفرد: «قال» ولا سيما معناه: «أو» وحصل الخطيب خفلة على السماع به،
والمعروف أنه ليس بشرط.

القسم الثاني: القراءة على الشيخ.

ويسميها أكثر المحققين عرضاً، سواء قرئت أو عرفت، وأنت تستمع من

أوضح عبارات: «قال» أو «ذكره من غير شيء» أو «أو» وهو: مع ذلك. قال: «أو»
معقول على السمع. إذا عرفت للسمع، وحصل من التعليل (على ما تقدم من أربع
المعطيات) في الكلام على المعنى (لا سيما إذا عرفت) من حاله (لأن لا يقول: «أو»
إلا فيما سمعه منه) كحتاج من جهة الأعيان، روى كتابي جريح منه بألفاظ قال ابن
جريح: فحاصلها الدرس عنه، ولحقها بها.

(وخص الخطيب جعله على السماع) أي: عرف به ذلك، بخلاف من لا يعرف
ذلك منه، ولا يسمعه على السماع، (والمعروف أنه ليس بشرط).

وأما ابن متي، فقال: حيث قد السحاري. «قال» شاء، فهو إجازة، وحيث قال: «قال»
فلان، فهو تدريس.

ورد بعده، عليه ذلك ولم يخلو.

(القسم الثاني) من تمام التحصيل (القراءة على الشيخ، ويسمونها أكثر عرضاً)
عرضاً، من حيث إن القارئ يروى عن الشيخ ما يفرضه، كما يعرض القارئ على
المعري.

أما قال شيخ الإسلام حر حجة من شرح السحاري^(١) بين القراءة والعرض معاً
وخصوصاً، لأن الظاهر إذا قرأ كان أهم من العرض وغيره، ولا يقع العرض إلا بالقراءة؛
لأن العرض عبارة عما يعرض^(٢) به الطالب أصل شيعته معه، أو مع غيره محضرته؛ فهو
أخص من القراءة^(٣) انتهى.

(سواء قرأ) عليه نفسك، (أو) قرأ (غيرك) عليه (أو أنت تسمع) وهو: سواء كان الطالب

(١) مع القاري (١/٢٠١ - ٢٠٢)، شرح لمحيث (١٣١).

(٢) قرأ: ما يعرض.

(٣) قال الصلاحي القاري: والحاصل أن القراءة من الطالب من الشيخ، وهو صانع السمع - ويسمونها
أكثر المحققين من أهل العرف والعرفان. عرضاً يكون القارئ يعرض عن محضات ترويه، سواء
قرأ هو أو قرأ غيره وهو سميع، وسواء قرأ من كتاب أو خط، وسواء سخط كشيخ أم لا؛ فإنه لك =

وهي رواية ضجينة بلا جلاب في جميع ذلك إلا ما حكى عن بعض من لا يُعْتَدُّ به،

صحيحة - لرد، وإلا فلا يصح الاحتمال بها.

(وهي) أي: الرواية بالسرقة بشرطها (رواية مسحقة بلا خلاف في جميع ذلك، إلا ما حكى عن بعض من لا يُعْتَدُّ به) فإن ثبت عنه، وهو أبو عاصم النبيل، رواه الزاهد مروي عنه.

وروى الخطيب عن وكيع قال: ما أحدث حديثاً قط عرضاً وعن محمد بن سلام أنه لو كان مالكاً، ولأناس يفرعون عليه، فلم يسمع منه ذلك. وكذلك عبد الرحمن بن سلام الجمحي لم يكتب بذلك، فقال مالك: أخرجه نسي وممن قال بصحتها من الصحابة - فيما رواه البيهقي في التمهيد - أسد وابن عيسى، وأبو هريرة. ومن التابعين: ابن أبي عمير، وأبو سلمة، والقاسم بن محمد، وسالم بن عبد الله، وحارثة بن زيد، وسليمان بن بصر، وابن هرمز، وعطاء، ونافع، وهرو، والشامي، والزهري، ومكحول، وشحس، ومنصور، وأيوب، ومن الأنعة: ابن جريح، والثوري، وابن أبي ذئب، وشعبة، والأشعث الأزعي، وابن مهدي، وشريك، وفليح، وأبو صير، والبخاري في خلق لا يحصون كثرة.

وروى الخطيب عن إبراهيم بن سعد^(١) أنه قال: لا تدعون نظمكم يا أهل العراق! لعرض مثل السدع^(٢).

ومسند الحمدي^(٣) ثم البخاري على ثلاث حديثين حسام بن ثعبان. كما أتى البي

عليها فكون الصور من غيره صورة.

أحوال القارئ الأرمي.

١- أن يكون شحيح حافظاً.

٢- أن يكون غير حافظ، والكتاب في يد.

٣- أن يكون غير حافظ، ولأصل في يد غيره من الثقات.

٤- أن يكون غير حافظ، والفتة غيره يحفظ نفسه.

ينظر الصحيح الحديث من (١٩٩ - ١٩٩).

(١) في جرحه.

(٢) رواه الخطيب في التكملة ص ٢٠٢، وعنده في المحفوظ عن أبيه (٢٠٢ - ٢٠٢). وقال الخطيب: وقد يقرض الخلاف في كون الفرداء على الشيخ لا تحريه. وإنما قد يعوله بعض المشتددين من أهل العراق.

(٣) في كتابه (الأموال) ص ٢٠٢، كما في نسخة - (٢٠٢ - ٢٠٢) ثم قال الخطيب: كما قاله عن أركنته، وأما في نسخة، ثم جرحه في نسخة. ولا عائل ذلك، ثم سجد الحاد.

وَاخْتَلَعُوا فِي مَسَاوِئِهَا السَّمَاعَ مِنْ لَفْظِ الشَّبَحِ، وَوَجَعَاهُ عَلَيْهَا وَوَجَعَاهَا عَلَيْهِ،
فَنَحَبَنِي الْأَوَّلَ عَنْ مَنَابِلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَأَشْيَابِهِ، وَنُعْظِمُ عَلَمَاءَ الْحَبَشَةِ وَالْكُوفَةِ،
وَالْبَحَارِيِّ، وَغَيْرِهِمْ.

ﷺ فقال له: إني سناك عمدتد عليك. ثم قال: أسالك بريك وروب من قبلك، ألكه
ترسلتك؟... الحديث في سؤاله عن شرائع الدين، فلما مرغ قال: أمتت سنا جشت به،
وأنه رسول من وراثي، فلما رجع إلى قومه اجتمعوا إليه فأقبلتهم؛ فأجازوه، أي: قبلوه، منه
وأسلموا^(١).

وأسند البيهقي في المدخل عن البخاري قال: قال أبو سعيد الخدري^(٢): وحدثني خير
عن النبي ﷺ في المفارقة علم العالم: قيل له: قصة ضمام: ألكه أمرك بهذا؟... قال
نعم.

(واختلعوا في مساوئها للسمع من لفظ الشبح) في المرتبة، «ووجعاه عليها،
ووجعاهنا عليه» - على ثلاثة مذاهب:

(فَنَحَبَنِي الْأَوَّلَ): وهو المساواة (عن مالك، وأصحابه، وشيخه) من علماء المدينة،
(ونُعْظِمُ عَلَمَاءَ الْحَبَشَةِ وَالْكُوفَةِ وَالْبَحَارِيِّ وَغَيْرِهِمْ).

وحكاية الزمهريري عن علي بن أبي طالب، وابن عباس - ثم دوى عن علي: المفارقة
عنز العالم بمنزلة السمخ منه.

وعن ابن عباس قال: «اقرأوا علي؟» قال قومه: نعم، كفرناهم عليكم، وروا البيهقي
في المدخل.

وحكاية أبو بكر الصيرفي عن الشافعي.

قلت: وسدي: أن هؤلاء إنما وكروا المساواة في صحة الأخذ بها، رداً على من كان
أنكرها لا في انحداد المرتبة.

(١) أخرجه البخاري (٦٤)، قال الحفاظ في النسخ - وأبى في المتن الذي ساقه البخاري بعد من حديث
أُس في قصة ضمام - أن ضماماً آخر قومه بذلك، وإنما وقع ذلك من طريق آخرى ذكره
«أخرج أحمد وغيره من طريق ابن إسحاق قال: حدثني محمد بن الوليد بن نوح، عن كريب،
عن ابن عباس قال: بعث أبو بكر صمام بن ثعلبة... فذكر الحديث مطوله، وفي آخره:
«فصنعتا حال لقومه عندما وضع إليهم»... فذكره بعد رسولاً، وأقول عليه السلام، وقد جئتكم من
عده بما أمركم به، وبهاكم عنه» قال: والله ما أسس من ذلك اليوم ولا حصر، رجل ولا امرأة -
إلا سلتنا، سئنا قول البخاري فأجازوه، أي: قبلوه، ولم يعضد الإجازة المعطلة بين أهل
الحديث».

(٢) في ج، ولفظ: الخدري.

وَالثَّانِي: عَنْ جَمْعِهِمْ أَهْلُ الْمَشْرِقِ وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَالثَّالِثُ: عَنْ أَبِي خَيْفَةَ وَابْنِ أَبِي ذَنْبٍ وَغَيْرِهِمَا، وَرِوَايَةُ عَنْ مَالِكٍ.

أَسَدُ الْخَطِيبِ فِي الْكَفَايَةِ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَهْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكًا وَسَمِلَ عَنِ الْكُتُبِ الَّتِي تَعْرِضُ عَلَيْهِ، أَقُولُ الرَّجُلُ: حَدَّثَنِي؟ نَالٌ: نَعَمْ؛ كَذَلِكَ لِلْقُرْآنِ، أَلَسَ الرَّجُلُ يَفْرَأُ عَلَى الرَّجُلِ فَيَقُولُ: أَفْرَأْتَنِي فَلَانٌ؟

وَأَسَدُ الْحَاكِمِ فِي أَعْلَامِ الْحَدِيثِ^(١) عَنْ مَطْرُوفٍ قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكًا يَأْتِي أَشَدَّ الْإِيَاءِ عَلَى مَنْ يَقُولُ: لَا يَجْزِيهِ إِلَّا السَّمَاعُ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ، وَيَقُولُ: كَيْفَ لَا يَجْزِيكَ هَذَا فِي الْحَدِيثِ وَجْزِكَ فِي الْقُرْآنِ، وَالْقُرْآنُ أَعْظَمُ.

(و) حَكِي (الثاني): وهو ترجيع السماع عليها (عن جمهور أهل المشرق وهو الصحيح).

(و) حَكِي (الثالث): وهو ترجيعها عليه (عن أبي خَيْفَةَ، ولبس أبي ذَنْبٍ، وَغَيْرُهُمَا، وَهُوَ رِوَايَةُ عَنْ مَالِكٍ) حَكَاهَا عَنْ الدَّوْلَقَطِيِّ وَابْنِ فَارَسٍ وَالْخَطِيبِ. وَحَكَاهُ الدَّوْلَقَطِيُّ - أَيْضًا - عَنْ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، وَشُعْبَةَ، وَابْنَ لَهْيَعَةَ، وَبَحْثَ بْنَ سَعِيدٍ، وَبَحْثَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَكْرِ، وَالْجَبَّارَ بْنَ الْوَلِيدِ بْنِ يَزِيدٍ، وَأَبِي الْوَلِيدِ، وَمُوسَى بْنَ دَاوُدَ الْقُفَيْيَّ، وَأَبِي عُبَيْدٍ، وَأَبِي حَاتِمٍ. وَحَكَاهُ ابْنُ فَارَسٍ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ، وَالْحَسَنَ بْنَ عَمْرٍاءَ.

وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ فِي الْمُدْخَلِ عَنْ مَكِّي بْنِ إِبْرَاهِيمَ، نَالٌ: كَانَ ابْنُ جَرِيرٍ، وَعُثْمَانُ بْنُ الْأَسَدِ، وَحَنْظَلَةُ بْنُ أَبِي مَرْثَدَانَ، وَطَلْحَةُ بْنُ عَمْرٍاءَ، وَمَالِكٌ، وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الشَّوَرِيِّ، وَأَبُو حَنْظَلَةَ، وَهَشَامٌ، وَابْنُ أَبِي ذَنْبٍ، وَسَمِيدُ بْنُ أَبِي عَمْرٍاءَ، وَالْحَسَنُ بْنُ الصَّبَّاحِ - يَقُولُونَ: فَرَأَيْتَكَ عَلَى الْعَالَمِ خَيْرَ مَنْ قَرَأَ الْعَالَمَ عَلَيْكَ، وَاعْتَلَوْا بِأَنَّ الشَّيْخَ لَوْ خَلَطَ لَمْ يَنْهَيْهِ لِلطَّلَبِ الرَّدَّ عَلَيْهِ.

وَعَنْ أَبِي حَبِيدَةَ: الْقُرْآنُ هَلِيٌّ أَثْبُتُ مِنْ أَنْ أَنْوَلِيَ الْقُرْآنَ أَنَا.

وَقَالَ صَاحِبُ الْيَدِيجِ بَعْدَ اخْتِبَارِهِ [النسوية]^(٢): مَحَلُّ الْخِلَافِ مَا إِذَا فَرَأَ الشَّيْخُ [مِنْ كِتَابِهِ؛ لِأَنَّهُ نَدَّ يَسْهُو؛ فَلَا فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقُرْآنِ عَلَيْهِ، أَمَا إِذَا فَرَأَ الشَّيْخَ]^(٣) مِنْ حِفْظِهِ، فَهُوَ أَهْلِيٌّ بِالْإِضَافَةِ.

وَاخْتَارَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَنَّ مَحَلَّ تَرْجِيحِ السَّمَاعِ مَا إِذَا اسْتَوَى الشَّيْخُ وَالطَّلَبُ، أَوْ كَانَ

(١) ص (٢٥٨).

(٢) سقط في ب.

(٣) ما بين المعكوفين سقط في أ.

وَالْأَخْبِيْطُ فِي بَرْوَاتِهِمَا: «فَرَأَيْتُ عَلَى أَهْلِهَا أَوْ قَوِي غَلَاةً وَأَنَا أَسْتَفْعُ وَفَرِيءَةً»
 ثُمَّ جَاءَ بِمَنْ أَصْحَابُ مُعْبِدُهُ كَخَدَّكَ أَوْ دَأْبَرِيَا أَزَادَهُ عَلَيْهِ، وَتَقَرَّرَ فِي الشَّعْرِ
 فَرَادَةً عَلَيْهِ، وَنَمَعَ إِطْلَاقَ مَسَاءَهُ، وَفَرَادَةً فِي الْمَسَارِكِ، وَنَبِيْسِي لِي يَنْحَسِي
 التَّسْمِيَّ: «أَخْبَعْتُ مِنْ حَبْلِي» وَالسَّيْفِي وَالْمُزَيَّنَّ، وَجَوَّهَهَا طَائِفَةٌ، قَبْلَ: «إِنَّ مَذْقُتَ
 الْفَرْغِي» وَنَالِي، وَبِي قِيَّتَهُ، وَبَطْنِي لِلْفَطَالِي، وَالْحَارِي، وَجَمَاعَاتٍ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ
 زَمَعُطِمَ الْحَخَارِيْنَ وَالْكُوشِيْنَ.

انظروا أعلم، لأنه أوعى لما يسمع، فإن كان مقصولا ففران أولي، لأنها أصط له
 قال: ولهذا كان السماع من لفظي الإمام، أرفع الدرجات؛ لما يلزم من تحرير
 الشيخ والطلب، وشرح يتردد بأن القواعد منه أعلى من سماع بعده غيره.
 وقال المؤرخي: «فَرَأَيْتُ وَالْمَسْمُوعُ سَوِيًّا»^(١)

(أو لا يوجد) الأحد (أي الرواية بها) أنه يقول (فرأت على فلان) إذ قرأ بنفسه، (أو
 قرأ عليه وأنا أسمع، فأقر به، ثم) نلي ذلك (عبارات السماع مفيدة) بالقرآن، لا مطلقاً
 (تحدثناه) بقرائني - أو قرأ عليه - وأنا أسمع (أو أحسنا) بقرائني - أو (قرأ
 عليه) - وأنا أسمع، أو رأيتنا، أو سأله، أو قال لنا كذلك، أو أئاندا - أي الشمر -
 قرأ عليه.

ومع إطلاق حديثنا وأحسنا - هذا - عندنا في أحبارك، ورجبي من بحري النسيبي،
 وأحمد بن حنبل، والنسائي، وغيرهم، قال الخطيب: وهو ما عرفت - أي كثير من
 أصحاب الحديث.

(وحووها طائفة، قبل: «إِنَّ مَذْقُتَ الْفَرْغِي» - وهذا من أسس، ومذهب (أي عينة،
 ويحيى) من سميها (المطاط، والبخاري، وجماعات من المحدثين، ومعظم المحققين
 والكويتيين)، كالثوري، وأبي حنيفة، وصاحب، والنعمان بن شميل، ويريد من حديثه
 وأبي عاصم السلمي، وذهب من جزي، ونعنب، والمطاحزي - المؤلف فيه سراف - وأبي يعين
 الأسهلي، وعكاه عياض عن الأثيري، وهو رواية عن أحمد.

(١) قال الأثرني

أو دونه أو سوف يغلا
 كونه واحتمار أقبل المحرم
 وهو ثمرة مع الفناء
 وحل أقبل الشرح بحره فتح

والغلف بها حل شاري الأزل
 عن ذلك وصحبه ومعه
 مع شاري - أي شاري -
 قد رجع العزم وسكنه أبح
 يطر (معجم الحديث) (١٩١)

ومِنْهُمْ مَنْ أَجَارَ فِيهَا «سَبْعَةً»، وَمَنْعَتْ طَائِفَةً «حَدَّثًا» وَأَجَازَتْ «أَخْبَرَنَا» وَهِيَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَأَصْحَابِهِ وَمُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ وَشَهْرُ بْنُ الْعَشْرِقِيِّ. وَقِيلَ: إِنَّهُ مَذْهَبُ أَكْثَرِ الْمُتَعَدِّدِينَ، وَرُوِيَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَالْبُرَيْقِيِّ وَهَبٍ، وَرُوِيَ عَنِ الشَّافِعِيِّ أَيْضًا، وَهَذَا هُوَ الشَّائِعُ الْغَالِبُ عَلَى أَهْلِ الْخَلِيدِيَّةِ.

(لَوْ مِنْهُمْ مَنْ أَجَازَ فِيهَا «سَبْعَةً» أَيْضًا - وَرُوِيَ عَنِ الْمَلِكِ، وَالسَّيْفِيَّانِ، وَالصَّحْبِ: لَا

يَجُوزُ

وَمِنْهُمْ مَصْحُوحُهُ: أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، وَالْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ الْبَاقِلَانِيُّ، وَغَيْرُهُمَا. وَيُقَعُّ فِي عِبَارَةِ الشُّلْفِيِّ فِي كِتَابِهِ «السَّمْعُ». سَمِعْتُ قُرَظَنِي، وَهُوَ إِمَامُ سَامِعٍ فِي الْكُتُبِ لَا يَسْتَعْمَلُ فِي هَرَابِيَّةٍ، أَوْ رَأَى فُصْلًا بَيْنَ التَّيْدِ وَالْإِطْلَاقِ.

(وَمَنْعَتْ طَائِفَةً) إِطْلَاقُ «حَدَّثًا»، وَأَجَازَتْ) إِطْلَاقُ «أَخْبَرَنَا»، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَأَصْحَابِهِ، وَمُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ، وَشَهْرُ بْنُ الْعَشْرِقِيِّ. وَقِيلَ: إِنَّهُ مَذْهَبُ أَكْثَرِ الْمُتَعَدِّدِينَ: عَزَاهُ لَهُمْ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ النُّسَيْبِيُّ الْجَرَهْرِيُّ فِي كِتَابِ الْإِنصَافِ، قَالَ: فَإِنَّ «أَخْبَرَنَا» غَلَطٌ يَقُومُ مَقَامُ غَلَطِهِ: أَنَا قَرَأْتُهُ عَلَيْهِ، لَا لَقَدْ قَفِظَ بِهِ لِي (وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَالْبُرَيْقِيِّ وَهَبٍ).

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: وَقِيلَ: إِنَّهُ أَوَّلُ مَنْ أَحْدَثَ الْفَرْقَ بَيْنَ الْفُلْفُلِيِّينَ بِمَصْرٍ، وَهَذَا يَدْفَعُهُ الْقَفْظُ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، وَالْأَوْزَاعِيِّ، إِلَّا أَنْ يُعْنَى: أَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ بِمَصْرٍ.

(وَرُوِيَ عَنِ الشَّافِعِيِّ «أَيْضًا»)، حِكَاةُ الْجَرَهْرِيِّ الْمَذْكُورِ.

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: (أَوْصَارُ) الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا (هُوَ الشَّائِعُ الْغَالِبُ عَلَى أَهْلِ الْحَدِيثِ): وَهُوَ اصطلاح منهم: أَوَادُوا بِهِ التَّيْدَ بَيْنَ التَّنْوِيعِ، وَالْإِحْتِجَاجِ لَهُ مِنْ حَيْثُ اللَّغَةُ فِيهِ عَنَاءٌ وَتَكْلُفٌ.

قَالَ: وَمَنْ أَحْسَنَ مَا شَكِبَنِي مِنْ هَذَا الْمَذْهَبِ مَا سَكَاهُ الْبِرْقَانِيُّ مِنْ أَبِي حَاتِمٍ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الْهَرَوِيُّ - أَحَدُ رُؤَسَاءِ الْحَدِيثِ بِخَرَّاسَانَ - أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى بَعْضِ الشُّيُوخِ عَنِ الْفَرِيرِيِّ صَاحِبِ «الْبُخَارِيِّ»، وَكَانَ يَقُولُ لَهُ فِي كُلِّ حَدِيثٍ: «أَخْبَرْتُمْ الْفَرِيرِيَّ»، فَلَمَّا فَرَغَ^(١) الْكِتَابَ سَمِعَ الشَّيْخَ يَذْكُرُ أَنَّهُ إِنَّمَا سَمِعَ الْكِتَابَ مِنَ الْفَرِيرِيِّ قِرَاءَةً عَلَيْهِ، فَأَعَادَ قِرَاءَةَ الْكِتَابِ كُلِّهِ، وَقَالَ لَهُ فِي جَمِيعِهِ «أَخْبَرْتُمْ الْفَرِيرِيَّ».

قَالَ الْعِرَاقِيُّ: وَكَأَنَّهُ كَانَ يَرَى إِعَادَةَ السَّنَدِ فِي كُلِّ حَدِيثٍ، وَهُوَ تَشْدِيدٌ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ كَمَا سَيَأْتِي.

(١) يدل ما بين القوسين في ب: حدثكم الفريري قراءة عليه. فلما عاد وفرغ.

فروع

الأول : إذا كان أصل الشيخ حال القراءة - عليه - فروع لما يقرأ - أهل له - فإن حفظ الشيخ ما يقرأ فهو كإسائه أصله وأولى ، وإن لم يحفظ - فقول : لا يصح السماع ، وتصحیح المختار تؤدي عليه العقل : أنه صحيح .

قائلاً : قول الراوي «أخبرنا سمانه ، أو فراءة» هو من باب قولهم : أتبه سبياً ، وكله سبابة ، وللجاء فيه مذاهب :

أحدها - وهو رأى سيويه : أنها مسند وقعت موقع فاعل حالاً ، كما وقع المصدر موقعه نعمتا في زيد عدل ، وأنه لا يستعمل منها إلا ما سمع ، ولا يفسر ؛ فعلى هذا استعمال الصيغة المذكورة في الروية مشوّع ؛ لعدم طوق الحرب بذلك .

الثاني - وهو للسرد - أنها ليست أحوال بل مفعولات لفعل مضمرة من لفظها ، وذلك المقصود هو الحال ، وأنه يفسر لي كل ما دل عليه الفعل المتقدم ؛ وعنى هذا شفرح الصيغة المذكورة ، مني كلام أنه حيان في تذكره يقتضي أن «أخبرنا سمانه» مسموع ، وأخبرنا قراءة لم يسمع - وأنه يفسر على الأول على هذا القول .

الثالث : وهو للزوج قال : يقول سيويه : فلا يضمرك لكتة مفيس^(١) .

الرابع - وهو للتبصري^(٢) - قال : هو من باب «حلت قموداً»^(٣) ، منصوب بالظاهر مصدرًا معرباً^(٤) .

فروع

الأول : إذا كان أصل الشيخ حال القراءة - عليه - (بيد) شخص (موشوق به) غير أفتيح ، (أراع لما يقرأ أهل له ، فإن حفظ الشيخ ما يقرأ) عليه - (فهو كإسائه أصله) بيد ، (وأولى) ؛ لتعارض ذهني شخصي عليه (وإن لم يحفظ) الشيخ ما يقرأ عليه - (نقل - لا يصح السماع) ، حكاه القاضي عياض عن الدقلائي ، وإمام الحرمين .

(والصحيح المختار الذي عليه العمل ؛ بين الشيخ وأهل الحديث كافة - أنه صحيح) .

(١) بي ، ج ، يفسر .

(٢) هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان العامري ، أبو سعيد السمرقندي السجزي ، فقد سحر عن ابن السراج ، ومهرمان ، قال عنه أبو حيان : شيخ الشيوخ - وإمام الأئمة - له معرفة بالحدود والفقه واللغة والشعر والعروض والفرائض والفرائق والتفرقة والحديث ، والكلام ، الحساب والهندسة ، من مصنفاته : «شرح كتاب سيويه» ، «شرح الشريعة» ، «ألفات النقط والوصل» ، «أشواهد سيويه» ، «الوقف والأبواب» ، وغيرها . ينظر بقية الرواة (٥٠٧/١ ، ٥٠٨) ، روضة الأك (٣٧٩) ، الأعلام (١٩٥/٩) .

(٣) بي : أ : حلت مرفوعة .

(٤) بي : أ : معربة .

فَإِنْ كَانَ يَدُ الْفَارِئِ الْمُؤْتَوَقِ بِهِ وَاعْرِفَتْهُ فَأَوَّلَى بِالنَّصِيحِ، وَمَنْ كَانَ الْأَصْلُ يَدُ
غَيْرِ مُؤْتَوَقٍ بِهِ - ثُمَّ يَصِحُّ السَّمْعُ إِنْ لَمْ يَحْفَظْهُ الشَّيْخُ^(١).
الثاني: إِذَا قُرَأَ عَلَى الشَّيْخِ قَائِلًا: «أَخْبِرْكَ فَلَان» أَوْ مَخُوءًا، وَالشَّيْخُ قَطَعَ إِلَيْهِ،
قَالَهُمْ لَهُ، غَيْرُ مُنْكَرٍ - صَحَّ السَّمْعُ، وَجَارَتْ الرُّوَايَةُ بِهِ، وَلَا يَشْتَرُطُ نَظَرُ الشَّيْخِ
عَلَى النَّصِيحِ الَّذِي قَطَعَ بِهِ جَوَاهِيرُ أَصْحَابِ الْقُرُونِ.

قال السلفي: على هذا عهدنا علماءنا من أئمتنا.

(موان كان) أصل الشيخ (يد الفارئ) المؤتوق مدينه ومعرفته) بفراً فله، وشيخ
لا يحفظه - (أولاً بالنصحيح) حلاًناً لبعض أهل التشديد
(ومن كان الأصل يد غير مؤتوق به): الفارئ أو غيره، ولا يضمن إجماله - (ثم يصح
السماع إِنْ لَمْ يَحْفَظْهُ الشَّيْخُ).

(الثاني: إِنْ قُرَأَ عَلَى الشَّيْخِ قَائِلًا: «أَخْبِرْكَ فَلَان» أَوْ مَخُوءًا): كَقَوْلِكَ: أَخْبِرْنَا فَلَانًا،
(وَالشَّيْخُ قَطَعَ إِلَيْهِ وَاعْرِفَتْهُ): غَيْرُ مُنْكَرٍ، وَلَا مَعْرِضٌ - (صَحَّ السَّمْعُ، وَجَارَتْ الرُّوَايَةُ
بِهِ): كَقَوْلِهِ بِالْفَرَايِظِ الظَّاهِرَةِ.

(وَلَا يَشْتَرُطُ: نَظَرُ الشَّيْخِ) بِالْإِثْرَارِ كَقَوْلِهِ: «نَسَم» (عَلَى النَّصِيحِ الَّذِي قَطَعَ بِهِ
جَوَاهِيرُ أَصْحَابِ الْقُرُونِ): الْحَدِيثُ، وَالنِّقَاحُ، وَالْأَسْبَابُ.

(١) وقال ابن الصلاح: إِنْ كَانَ أَصْلُ الشَّيْخِ عِنْدَ انْقِرَاطِهِ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِهِ، وَهُوَ مُؤْتَوَقٌ بِهِ، مَرَّجَ لِمَا يَفْرَأُ،
أَمَّا لَمْ يَكُنْ، فَإِنْ كَانَ الشَّيْخُ يَحْفَظُ مَا يَفْرَأُ عَلَيْهِ، فَغَيْرُ كَيْفٍ لَوْ كَانَ أَصْلُهُ يَدَ عَسَى، بَلْ أَوَّلَى لِنَعَايِدِ
ذَمِّي شَخْصَيْنِ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ الشَّيْخُ لَا يَحْفَظُ مَا يَفْرَأُ عَلَيْهِ، مَهْدًا مِمَّا احْتَلَعُوا بِهِ: مَوْنِي بِعَسَى أَمَّا
الْأَسْبَابُ: أَنَّ هَذَا سَمْعٌ غَيْرُ صَحِيحٍ.

والمختلر أن ذلك صحيح، وبه عدم معظم لشيوخ وأهل الحديث.

وإذا كان الأصل يد الفارئ وهو مؤتوق به، فذلك الحكم فيه، وأولاً بالنصحيح.

وأما إذا كان أصله يد من لا يوثق بإستقامته، ولا يضمن إجماله لها بفراً - نسواه كان يد الفارئ
أو يد غيره، فإنه سماع غير معتد به، إذا كان الشيخ غير حافظ للمعروية، عليه.

وحاصل ما انتهى إليه أن يكون الشيخ صادقاً، أو يكون تكذيب الأصل في يده، هي تصور الأربع
لأحوال الفارئ، يده، لأنه صير اتفاق على صحة التوصل فيها.

وسأصل ما اختلف فيه أن يكون الشيخ غير حافظ، والأصل ليس في يده، ويكون الأصل في يده
لغة غيره، أو يكون الثقة غيره، حاشاك، في تصور الأربع لحال الفارئ، وهذه تمايز صور مختلفة
فيها، ويرجع لسر الصلاح صحة السماع فيها، إذا كان لأصل يد يده، وأكمل لها لمراتي ما إذا كان
الثقة حافظاً، وقال: لا فرق بين كونه حافظاً، أو تكذيباً في يده متى كان لغة.

بطل المنع الحديث من (١٩١ - ١٩٢).

وشرط بعض الشافعيين الظاهرية لطفه، وقال ابن الصباغ الشافعي: ليس له أن يقول «حدثني»، وله أن يفعل به، وأن يروي عنه قالوا: «أقرئ عليه وهو يسمع».

الثالث: قال الحاكم الذي أخرجه، وعهدت عليه أكثر مشايخي، وأنه نصري، أن يقول حينئذ سمعته وحده من لفظ الشيخ: «حدثني»، ومنع غيره: «حدث»، وما قرأ عليه: «أخبرني»، وما قرئ به: «حدثته»، «أخبرته»، «وأيي نقرأ من أبي وهب»، وهو حسن.

(وشرط بعض الشافعيين: أن يشرح أبي إسحاق الشيرازي، ومن الصباغ، وصليبه الرازي (أو بعض الظاهريين) المتفليس للدارقطني - (نظف) ب).

(وذلك ابن الصباغ الشافعي) من المشروطين: (ليس له) إذا رواه عنه (أن يقول: «حدثني»)، ولا «أخبرني»، (وإن لم يعمل به)، أي: ما قرئ عليه، (وأن يروي عنه) «قرأت عليه»، أو (أقرئ عليه وهو يسمع».

ومعجمه الثراني والأُمدي، وحكاية عن المكيين، وحكى تجوير ذلك عن الفقهاء والمحدثين، وحكاية الحاكم^(١) عن الأئمة الأربعة، ومعجمه ابن الصباغ.

وقال الأزرقي: بشرط أن يكون مكره لا عن غفلة أو إكراه، وفيه نظر، ولو أشد الشيخ برأيه، أو أصبه للإكراه، ولم يبلغه - نجرم هي المحصول بأنه لا يقول «حدثني» ولا «أخبرني»، قال المذق: وجه نظر.

(الثالث: قال الحاكم الذي أخرجه، فما في الرواية (وعهدت عليه أكثر مشايخي، وأنه نصري - أن يقول) الرازي، (فيما سمعته وحده من لفظ الشيخ: «حدثني») بالإفراد، (أو) فيما سمعته منه (مع غيره: «حدثنا») بالجمع، (وما قرأ عليه) بنفسه: «أخبرني»، وما قرئ: «حدث» (نصيره: «أخبرته».

وزوى نحوه (ج) عبد الله (ابن وهب) صاحب مالك، وروى الترمذي عنه في العلق^(٢): «قال: ما قلت: «حدثنا»، فهو ما سمعنا مع الناس، وما قلت: «حدثني»، فهو ما سمعت وحدي، وما قلت: «أخبرنا»، فهو ما قرئ على أحد أو أكثر شاهد، وما قلت: «أخبرني»، فهو ما قرأت على العالم»^(٣) [وحدث]^(٤).

وزوى^(٥) البيهقي في معجمه: عن سعيد بن أبي مريم، وقال: عليه أدركت حديثنا، وهو يسمي قول الشافعي وأحمد: «قال ابن الصلاح: (روى حسن) (والثاني).

(١) معرفة علوم الحديث ص ٢٥٩.

(٢) سنن الترمذي عليه قربة.

(٣) سقط من ب.

(٤) سعد بن أبي

(٥) في أ، و، د، هـ.

فَإِنْ شَكَّ فَلَا يُظْهِرُ أَنْ يَقُولَ: «حَدَّثَنِي» أَوْ يَقُولَ: «أَخْبَرَنِي»، لَا تَحْدِثُنَا، وَهُوَ أَخْبَرَنَا. وَكُنْ هَذَا مُسْتَحْتَبًّ بِإِتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ، وَلَا يَجُوزُ إِذْ بَدَلُ «حَدَّثَنَا» بِ«أَخْبَرَنَا» أَوْ عَكْسُهُ فِي الْكُتُبِ الْمُؤَلَّفَةِ، وَمَا سَبَقَتْ مِنْ لَفْظِ الْمَحْدُوثِ فَهُوَ عَلَى الْخِلَافِ فِي الرُّوَايَةِ بِالْعَمَلِ إِذْ كَانَ فَائِزًا يَجُوزُ إِطْلَاقُ كِلَيْهِمَا، وَإِلَّا فَلَا يَجُوزُ.

قال العراقي: وفي كلامهما أنه العارض يقول: «أخبرني». سواء سمعه معه غيره أم لا. وقال ابن دقيق العيد في الاقتراح: إنه كان معه غيره، قال: «أخبرنا»؛ فسرى من مسألتى التحديث والإخبار.

قلت: الأول أنزلني؛ ليشير ما قرأه بنفسه، وما سمعه غيره، (إلّا كان شك) الراوي هل كان وحده حالة التحمل - (والأظهر أن يقول: «حدثني» أو يقول: «أخبرني»، لا «حدثنا»، و«أخبرنا»؛ لأن الأصل عدم غيره، وأما إذا شك: هل قرأ نفسه أو سمع يقرأه غيره - قال العراقي: فقد جمعها ابن المصباح مع المسألة الأولى، وأنه يقول: «أخبرني»؛ لأن عدم غيره هو الأصل، وفيه بطر؛ لأنه يحقق سماعه وشك هل قرأ بنفسه، والأصل أنه لم يقرأ. وقد حكى الحطّاب في الكفاية عن الرافعي أنه كان يشك في ذلك؛ فيقول: «قرأنا على فلان».

قال: وهذا حسن؛ لأن ذلك يستعمل فيما قرأه غيره أيضاً، كما قاله أحمد بن صالح، والنفيلي.

وقد احتج يحيى بن سعيد القطان في شيء من المسألة الأولى - الإتيان بـ «حدثنا»؛ وذلك إذا شك في لفظ شيخه: من قال: «حدثني» أو «حدثنا» ورجحه أن «حدثني» أكمل مرتبة؛ فيقتصر في حالة الشك على النقص، ومقتضاء قول ذلك - أيضاً - في المسألة الأولى، إلا أن سيهفي احتج في مسألة القطان أن يروى (وكل هذا مستحب بإتفاق العلماء)، لا واجب.

(ولا يجوز إبدال «حدثنا» بـ «أخبرنا»، أو عكس في الكتب المؤلفة) - وإن كان في إقامة أحدهما مقام الآخر خلاف - لا يبيح ذلك التصنيع؛ بأن يغير، ولا فيما ينقل منه إلى الأجزاء والتفاريع.

(وما سمعته من لفظ المحدث فهو) أي: إيداله - (على الخلاف في الرواية بالسمعي)، فإن يجوز ما حاز الإيدال (إن كان غائله) يروي السوية بهيئتها، و (يجوز إطلاق كليهما) بمعنى، (وإلا فلا يجوز)؛ إيدال ما وقع منه. وسع لى حنبلي الإيدال جزءاً.

الرابع : إذا نسخ السامع أو الشايع حال الغزاة، فقال إنزاجهم الخزي وإن عدي
والأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني لشافعي : لا يصح السامع، وضححه لحافظ
مومسي بن خلون العمالي وأخزول. وقال أبو بكر العنبري الشافعي : يقول «خضرت»
ولا يقول «أخزنت»، (الشافعي التصيل)، فإذا فهم المغزى ضم، ولا ثم يصح.

(التركي: إذا نصح السامع أو المسمع حال الغفلة، فقد إبراهيم، بن إسحاق بن شير
(البحر في الشافعي، و) نوحه أبو أحمد (س عدي، والأستاذ أبو إسحاق الأسفريين،
الشافعي، وغير واحد من الأئمة. (لا يسمع السامع) مطلقاً^(١)).

فله الخطيب في الكفاية عنه ، وزاد: عمر أبي الحسين ^(٦) بن سمعون.

(توضیح) - ای: السام - (الحافظ مرسی بن ہارون الجمال، وآخرون) مطابقاً.

وقد كتب أبو حاتم حالة السماع عند عمرو^(٧)، وكتب عبد الله بن المبارك، وهو ضعيفاً عليه^(٨).

(وقال أبو بكر) محمد بن إسحاق (الضبي) ^(٥) الشافعي يقول في الأمان (مصرنا، لا يقول) حوثنا، ولا (مصرنا).

والمصحح التفصيل: فإن فهم (المسحح) (المفروض) (صحيح) (السمع) - (والا) - أي: وإن لم
يهمه = (الم يصح).

وقد حضر الدارقطني مجلس إسماعيل الصغار، فجلس يسمع جزءاً كان معه. وإسماعيل يسلي، فقال له بعض الحاضرين: لا تسمع صياحه وأنت تسمع. فقال: فهي للإملاء خلاف فهمك، ثم قال: تحفظ؟ ثم ألقى الشيخ من حديث إلى الآخرة فقال: الدارقطني: ألقى ثمانية عشر حديثاً، فحدث الأحاديث فوجدتها كما قال، ثم قال:

(*) ويطلب من كل من المحمّل أو المتحمّل أن يترك كل ما يشعده عن المصاع أو الأداء، بنهر طمهيح
الحديث من (١٨٠)

(۶) میرا، س. اور اسحاق.

(۴) فی د. عازم

(۱) وفات ابن کثیر

المري: تَعَدُّهُ نَفْسَ رَحْمَتِهِ - يَكْتَسِبُ فِي مَجْلَسِ الصَّاعِ وَشَيْئًا مِنْ بَعْضِ الْأَعَادِ، (يُرْفَعُ عَلَى قَفْلَتَيْنِ وَفِي جَيْدَتَيْنِ وَاحِدَتَيْنِ، مَحَبَّتٌ يَمُوتُ قَفْلَتَيْنِ مِنْ نَفْسِهِ، أَنَّهُ يَشْطُرُّ لَهَا فِي يَدِهِ، وَهُوَ مُسْتَقْبَلٌ، وَالشَّيْءُ بِحَسْبِ وَهْنِ أَهْلِهِ).

ذلك نفس الذي يترتب من بناءه .

رقعة تسمى في «طغوت النافذ» (٣٩٧/١٠) معقاة أو عذراء من عجائز الأسر: *

(٥) بي أ، ح: النص

وتخبري هذا الجلاف فيما إذا تحدث الشيخ أو السامع، أو اقترط القارئ في الإسراع، أو هبسم القارئ أو سجد بحيث لا يسمع، والطاهر: أنه يفتى عن خبر التكلمين، ويستحسنه للشيخ أو يجيز للسامعين رواية ذلك الكتاب، وإن كتب لأحدهم كتب: سمعته مني وأحزرت له روايته، كذا فعل بعضهم.

الحديث الأول: عن فلان عن فلان. ومثله كذا، والحديث الثاني: عن فلان عن فلان، ومثله كذا، وله بزل يذكر أسانيد الأحاديث، ومثونها على ترتيبها في الإلهاء، حتى أنى على أحدها، فتعجب الناس منه^(١).

قلت: وبشبه هذا ما روي عنه -أيضاً- أنه كان يعلل والقارئ يقرأ عليه، معز حديث فيه أسيرين دة لوق، فقال القارئ: أئشيو: ذبح^(٢)، فقال: «أشيو»^(٣)، وشلا للارنظني. «ت» بالفتح^(٤) [القول: ١٦].

وقال حمزة بن محمد بن طاهر: كتب عبد الوارفتي، وهو قائم بسمل، فقرأ عليه القارئ: حمزة بن شعيب، فكان عمرو بن سعد، فتح هذا يعني فأعده ووقف، فلا نداء يعني: «يَسْتَعِثُّ أَمَلُؤُوكَ تَأْتِيكَ»^(٥) [هو: ٨٧].

(ويجزي هذا التحلوه) والتحصيل (فيما إذا تحدث الشيخ، أو السامع، أو اقترط القارئ في الإسراع): بحيث يفتى بحضر الكلام، (أو هبسم القارئ)، أي: أخفى صوته، (أو يفتى السامع: بحيث لا يسمع)، (والطاهر أنه يفتى) في ذلك (عن) القارئ الجسر الذي لا يدخل عنه سماعه منهم التام: (سحر) الكلمة، و (التكلمين).

و: تحب الشيخ أن يجيز للسامعين رواية ذلك الكتاب، أو لا يقرأ الذي سمعوه، وإن سمعه السامع: لا حشمة، وقرع شيء مما تقدم من الحديث، والمعلقة والهيسة: فيجيز بذلك.

(وإن كتب) الشيخ (لأحدهم) كتب: «سمعته مني وأحزرت له روايته»، كذا فعل بعضهم.

قال من عذاب الأندلسي: لا على في السماع عن الإجازة: لأنه قد يفتى القارئ، وبغض الشيخ أو السامع: فيجيز ذلك بالإجازة، وينهي لكتب الطباق أن يكتب بإجازة

(١) روى المصنف في تاريخ بغداد (٣٦/١١)

(٢) في: ج: فتح للارنظني

(٣) في: ح: شبر.

(٤) تاريخ اللارنظني (٣٩/١١)

(٥) تاريخ بغداد (٣٩/١٢)

وَلَوْ غُفِمَ مَجَالِسُ الْمُتَنَبِّئِ، فَلَنَلَّغَ عَنْهُ الْمُتَنَبِّئِي، وَلَذَعِبَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُتَفَقِّهِينَ
وُغَيْرِهِمْ إِلَى أَنَّهُ يَحْزُرُ لَمْ يَسْمَعْ الْمُتَنَبِّئِي: - أَلَّا يَرَوْيَ ذَلِكَ عَنْ الْمُتَنَبِّئِي،

الشيخ عليه كتابة السماع^(١)

قَالَ الْعَرَفِيُّ: وَيَعَال: إِنْ أَمَرُ مَرَّ فَعَلْ ذَلِكَ، أَوْ الْعَظَامُ بِسَمَاعِيلِ بْنِ عَبْدِ الْمُحَسَّرِ
الْأَسْطَاطِي: فَهَذَا لَمْ يَخْبِرْ، فِي سَنَةِ ذَلِكَ لِأَهْلِ الْحَدِيثِ؛ فَهُنَا حَصَلَ بِهِ مَعَ كَبِيرٍ، وَلَقَدْ
انْفَطَحَ سَبْ ثَلَاثَ ذَلِكَ وَإِعْمَالُ تَعَالٍ مَعَهُ انْكَتَبَ فِي مَعْصِ الدَّوَادِ بِسَبْ كَوْنٍ مَعْصِهِمْ
كَانَ لَهُ قُوَّةٌ، وَأَمَّا يَذْكَرُ فِي طَبَقَةِ السَّمَاعِ إِجَارَةُ الشَّيْخِ لَهُمْ: فَتَعْنَى أَنَّهُ كَانَ مَعَهُ الْمُتَفَقِّهِينَ
أَنَّهُ مِنْ بَنِي مَعْصِ مَعْصِ ذَلِكَ الْكُتَابِ، فَتَعْنَى قُرْآنَ حَمِيقِ الْكُتَابِ عَلَيْهِ: كَأَنَّهُ الْمَعْنَى
بِالنُّصُوفِ الشَّاطِئِي: رَاوِي غَالِبِ السَّنَةِ عَنِ ابْنِ بِلَالٍ

(رَبُّ غُفِمَ مَجَالِسُ الْمُتَنَبِّئِ وَبَسَّغَ عَنْهُ الْمُتَنَبِّئِي. فَلَذَعِبَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُتَفَقِّهِينَ وَغَيْرِهِمْ
إِلَى أَنَّهُ يَحْزُرُ لَمْ يَسْمَعْ الْمُتَنَبِّئِي أَنَّهُ يَرَوْيَ ذَلِكَ عَنِ الْمُتَنَبِّئِي):

فَعَنْ ابْنِ عِبِيَّةٍ أَنَّهُ قَالَ: لَمْ يَأْمُرْ مُسْلِمٌ لِمُتَنَبِّئِي إِنْ لَمْ يَكُنْ كَثِيرًا لَا يَسْمَعُونَ، قَدْ
أَسْمَعَهُمْ تَبَّ. وَقَالَ الْأَعْمَشُ: كُنَّا نَحْمِلُ بَنِي إِبْرَاهِيمَ سَمْعِي مَعَ الْحَفَنَةِ. فَبِمَا يَحْدُثُ
مِنْ حَدِيثٍ فَلَا يَسْمَعُهُ مِنْ تَحْتِهِ عَنْهُ: فَبَسَّالَ مَعْصِهِمْ بَعْضًا عَمَّا قَالَ، ثُمَّ يَرَوِيهِ،
رَبَّمَا سَمِعُوهُ مَعَهُ.

وَعَنْ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهُ قَالَ: لَمْ يَسْمَعَهُ كَيْفَ فَلَنَّا؟ قَالَ: سَمِعَهُ مِنْ بِلَالٍ.

(١) وَمِنْ ذَلِكَ كَلِمَةُ الْعَرَفِيِّ:

وَأَحْمَدُ بْنُ حَمَادٍ فِي مَعْصِ السَّمَاعِ	وَأَحْمَدُ بْنُ حَمَادٍ فِي مَعْصِ السَّمَاعِ
الْإِسْمَاعِيلِي مَعَ الْحَرَسِ	الْإِسْمَاعِيلِي مَعَ الْحَرَسِ
لَا تَرَوْا تَعْدِيثًا وَخَبْرًا قَدْ	لَا تَرَوْا تَعْدِيثًا وَخَبْرًا قَدْ
وَأَسِ الْمَشْكُوكَ الْأَعْمَاسَ	وَأَسِ الْمَشْكُوكَ الْأَعْمَاسَ
بِأَنَّ خَبْرًا مَعَهُ أَنَّهُ يَذْكَرُ	بِأَنَّ خَبْرًا مَعَهُ أَنَّهُ يَذْكَرُ
كَمَا جَرَى لِلدَّوَقَاتِي حَبْرًا عَدَّ	كَمَا جَرَى لِلدَّوَقَاتِي حَبْرًا عَدَّ
وَذَلِكَ يَحْمِلُ فِي الْكَلَامِ أَوْ يَأْ	وَذَلِكَ يَحْمِلُ فِي الْكَلَامِ أَوْ يَأْ
إِنْ يَحْدُثُ السَّمَاعُ ثُمَّ يَحْدُثُ	إِنْ يَحْدُثُ السَّمَاعُ ثُمَّ يَحْدُثُ
وَيَذْكَرُ فِي الْمَشْخَرِ أَنَّهُ يَذْكَرُ مَعَ	وَيَذْكَرُ فِي الْمَشْخَرِ أَنَّهُ يَذْكَرُ مَعَ
قَالَ ابْنُ عَمَّالٍ وَلَا يَحْمِلُ عَلَى	قَالَ ابْنُ عَمَّالٍ وَلَا يَحْمِلُ عَلَى
وَيَسْتَلِ فِي حَمِيلٍ إِنْ حَبْرًا	وَيَسْتَلِ فِي حَمِيلٍ إِنْ حَبْرًا

يَنْظُرُ الْمَعْصِ الْمَعْنَى مِنْ (١٨٣) (١٨٤)

وَالضَّرَبُ الَّذِي قَالَ الْمُخَفَّفُونَ أَنَّهُ لَا يُجُوزُ ذَلِكَ.
وَقَالَ أَحْمَدُ - فِي الْخَرْفِ يَدْعُهُ الشَّيْخُ؛ فَلَا يَنْهَمُ، وَهَرُ مَضْرُوفٌ - : أَرْجُو إِلَّا
تُصِيبَ بِرَأْيِهِ عَنَّهُ. وَقَالَ - فِي الْكُفْمَةِ تُسْتَفْهَمُ مِنَ الْمُسْتَمْلِي - : إِنْ كَانَتْ مُجْتَمِعَةً
عَلَيْهَا فَلَا بَأْسَ. وَعَنِ خَلْفِ بْنِ سَالِمٍ مَنَعَ ذَلِكَ.

قال ابن الصلاح: وهذا تاهل ممن فعله. (والصواب الذي قاله المخففون أنه لا يجوز ذلك).

قال العراقي في الأول: هو الذي عليه للمعمل؛ لأن المستملي في حكم من يقرأ على
الشيخ، ويعرض حديثه عليه، ولكن بشرط أن يسمع الشيخ للمعلمي [اللفظ المستملي^(١)].
كالقارئ عليه، والأحوط أن يبين - حالة الأول - أن سماعه لذلك أو لبعض الألفاظ من
المستملي؛ كما فعله ابن خزيمة وغيره، بأن يقول: «أنا يتلج فلا».

وقد ثبت في الصحيحين عن جابر بن سمرة: سمعت النبي ﷺ يقول: «يكون اثنا عشر
أميراً»، فقال كلمة لم أسمعها، سألت أبي؟ فقال: «كنهم من فريش»^(٢).

وقد أخرجه مسلم عنه كاملاً، من غير أن يحصل جابر الكلمة التي استمعها من أبيه^(٣).

(وقال أحمد بن حنبل - في انحراف الذي يدعوه الشيخ فلا يفهم) عنه، (وهو
معروف - : أرجو ألا تصيب رؤيته عنه. وقال - في الكلمة تستمع من المستملي - : إن
كانت مجتمعة عليها فلا بأس) بروايتها عنه. (وعن خلف بن سالم المخرمي: (منع
ذلك)؛ فإنه قال: سمعت ابن عيينة يقول: «أنا عمر بن دينار» يريد «حدثنا»، فإذا قيل له:
قل «حدثنا»، قال: لا أقول؛ لأنني لم أسمع من قوله «حدثنا» ثلاثة أحرف؛ نكتة الرحام
وهي: ح د ث.

وقال خلف بن نمير: سمعت من الثوري عشرة آلاف حديث أو نحوه، فكتبت أسماعهم
جليساً، فقلت لزماعة؟ فقال: لا تحدث منها إلا بما حفظ قلبك، وسمع أذنك؛
فألفيتها^(٤).

(١) سقط في: ب.

(٢) أخبر البخاري (٧٢٢٦، ٧٢٢٣)، ومسلم (١٠٠١١١)، قال الثعالبي في الفتح (١٥/١٢٥)،
ووقع عند أبي داود (٢٢٩٠) في طريق تشيبي عن جابر بن سمرة - سب هذه الكلمة المذكورة
عن جابر، ولعله: «لا يزال هذا الذي يقرأ إلى أبي عمر خليفة»، قال: «كسر اللام وضحاها»
فقال كلمة خطأ، فقلت لأبي: يا أبا، ما قال؟ جدي.

(٣) أخرجه مسلم (١٠٠ - ١٨٢٢).

(٤) قال العراقي:

الغامض : يسمع السماع من وراء حجاب إذا عرف صورة إن حدث لغيره أو
خضوبه بسماعه بأنه إن قرئ ذلك، زكاه في الصلاة، وأما إذا كان في
روايته، وهو خلاف الشواب وقوله، لجمهور.
الغامض : إذا قال السميع يسمع السماع. «لا تزوغي» أو فرجت عن إخراجك عن
خبرك، وتكون ذلك، غير مست ذلك إلى خطأ

(الغامض : يسمع السماع من) هو (وراء حجاب، إذا عرف صورة إن حدث بلفظه،
(أو عرف (بصورة) سمع) أي (كان يسمع) منه إن قرئ غيره، ويكتفي في المعرفة)
بذلك (خبر ثقة) من أهل الخبرة بالشيخ، (وشرط صحة رؤيته).

وقال: إذا حدثت حدثت فلا تزوغي، فلا تزوغي، فلفظه شيطان قد تصور في
صورته، يقول: حدثنا وأخبرنا.

(وهو خلاف الصواب وقول الجمهور)؛ فقد أمر الذي يسمع، لا يعتمد على سماع صوت
من أم مكتم لمؤذنه، من حديث: «إن مالا يؤخذ بيمين...»^(١) الحديث، مع غيبة
شخصه عن سمعه، وكان السلف يسمعون من عائشة وغيرها من أنباء المؤمنين، ومن
يحدث من وراء حجاب^(٢).

(الغامض : إذا كان السميع من السماع - لا تزوغي - أو فرجت عن إخراجك) أو
ما كتبت لك في روايته عني - (وهو ذلك) - غير مست ذلك إلى خطأ) منه فيما

إلا بأن يرى ملك الشجرة
وخلف من عالم قد فعله
من تون مبالغ. وسكان الكفر
كذلك حسد من ريد أنسر
وروا من الأعمش كما عهد
اليعمر لا يسمعه نيمسك
وكس ما تصاهر وفرويه
عنوا في أيا شيء مشكلا

مظر: الجمع الحديث من (٦٨٥ - ٦٨٦)

(١) عدم في الشرح (٦٦٦). الحديث المرفوع.

(٢) قال الثوري.

رأى يحدث من وراء حجاب
صح، ومن شدة لا تزوغي
مظر: الجمع الحديث من (٦٨٦).

أَوْ شَكَ وَنَحْوَهُ - أَمْ نَحْوَهُ رَوَيْتُهُ. وَلَوْ حَصَّ بِالنِّسَاءِ نَوَامًا. فَصَبَّحَ نَبِيْرُهُمْ بِعَبْرٍ
عَلَمُهُ، جَازَ لَهُمْ نَزْوَانِيَّةٌ هَذِهِ. وَلَوْ قَالُ «الْخَبَرَةُ» وَلَا تُحِبُّ الْمَلَأَةُ لَمْ يُفَسِّرْهُ قَالَةُ
الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ.

الْقِسْمُ الثَّلَاثُ

الإحارة، وهي نُحْضَرُ:

حدث به (أَوْ شَكَ) فِيهِ (يَسْخُوهُ - أَمْ مَسْخِعِ رَوَيْتُهُ) وَإِنْ أَسْفَدَهُ إِلَى سَحْوٍ مَا ذَكَرَ
أَصْبَحَتْ.

(لَوْ حَصَّ بِالنِّسَاءِ نَوَامًا مَدَامَ عِبْرَهُمْ عَمْرٍ خَلَعَ، قَالَ لَهَا ابْرَيْتَ عَمْرٍ وَلَوْ قُلْتُ
الْأَحْمَرُ كَمْ، وَلَا أُخْبِرُ نَفْسًا، لَمْ يَخْشَ - دَلَّ دَعَا إِلَى مَدَامَ - مَدَامَ دَعَا إِلَى مَدَامَ الْأَسَدَا
أَمْ إِسْحَاقَ الْإِسْمَاعِيلِي - حَوَالًا سَوَالِ الْعَاظِلِ نَبِي سَعِيدِ السَّابِرِي عَنِ ذَلِكَ^(١٦)
ثَلَاثَةً: قَالَ الْمَازُونِي: بِشَرَطِ كَوْنِ الْمَسْخُوعِ بِالنِّسَاءِ سَمِيحًا، وَبِحُجُورِ أَذَى يَفْرَأُ الْأَهْمَ^(١٧)
بَعْدَهُ.

(الْقِسْمُ الثَّلَاثُ) مِنْ تَقْسِيمِ الْإِسْمَاعِيلِي - (الإحارة)^(١٨)، وهي أَصْرَبُ نَسَبَةٍ، وَذَكَرَ مِنْ
لَهُ عَرَبٌ - كَابِنُ الصَّلَاحِ - سَبْعَةً

(١٦) قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: وَنَظَرُ الْحَاظِلِ أَوْ مَعْدَمِ عِلَيْكَ نَبِيَاوَرُ الْأَسْمَاءِ أَوْ إِسْحَاقَ الْإِسْمَاعِيلِي -
وَجَمْعُهَا ثَلَاثَةٌ - عَنِ مَحَدَثٍ مَعْرِ النَّسَاءِ نَوَامًا، فَجَاءَ عَرَبُهُ بِمَعْمُولَةٍ مِنْ عَمْرٍ مَدَامَ الْمَحَدَثِ بِهِ،
مِنْ سَحْوٍ لَهُ رَوَاةٌ ذَلِكَ مَدَامَ فَاتَمَّتْ - مَا يَحْجُورُ. وَلَوْ قَالِ الصَّدَقَاتُ: إِنِّي أَعْرَضْتُ وَلَا أُخْبِرُ وَلَا أَدَّ
لَهُ يَهْدِي
قَالَ ابْنُ رَافِي.

وَلَا يَهْدِي مَدَامَ أَنَّ يَهْدِيهِ - أَسْمَ أَنْ يَرُدَّ مَا قَدْ سَدَّه
كَذَلِكَ الْإِسْمَاعِيلِي أَوْ وَجْهٌ - وَأَمَّا حَقْلُ أَمْرًا أَوْ شَكْلًا
بَعْدَ الْمَجْعِ الْحَدِيثِ مِنْ (١٦٨٥).

(١٧) مِنْ أ. الْأَسْمَرِ.

(١٨) الْإِحَارَةُ - هَذِهِ، قَالَ صَاحِبُ الْمَعْنَى: قَالَ الْمَوْسِمُ حَوْلَ سَارِ بِهِ، خَلَعَ، وَأَعْرَضَ غَيْرُهُ: وَنَحْوُ
تَسْجَابِ حَاتِ الْمَسَافِرِ، وَهَذِهِ مَدَى سَفَاةِ الْعَالِ مِنَ الْمَانِيَةِ وَالْحَرُثِ. وَفَدَّ اضْطِرَّاهُ فَاجْتَرَاهُ: إِذْ
مَعَى أَرْهَافُ، ثُمَّ مَانِيَتُهُ. وَأَعْرَضَ: سَوَّجَ لَهُ. رَوَيْتُهُ: سَدَّه.
قَالَ فِي الْكَلْبَةِ: سَلَصَهُ الْمَدَى مِنَ الْإِحَارَةِ مَالًا فَلَا يَدْرِي مَقْدَبَ مَعْنَاهُمْ إِلَى صَحْنَتِهِ، وَدَعَى ذَلِكَ
مَعْنَاهُمْ. وَدَعَى فَلَوْهَا أَتَمَّ. وَسَيَأْتِي تَعْدِيلُ ذَلِكَ.

بَعْدَ التَّحْقِيقِ ابْرَوِي عَنِ (٨٨) مَدَى الْعَمْرِ مِنْ ٢٢٢، الْكَلْبَةُ فِي عِلْمِ ابْرَوِي عَنِ (٣٦١)، مَدَامَ
نَسَجَ الْبَارِي (٢٧٨/١)، مَدَامَ مَصْنُوعٍ مَسْنُونٍ مِنْ (١٠١)، الْمَصْنُوعُ الْأَخْلَاقُ الْمَازُونِي (١٣٨/٢)، أَمَّا
الْإِهْلَاءُ وَالْإِهْلَاءُ مِنْ (١٠٠)

الأول : أن يحيز معينا لمعين كـ «أشركتك بشخايتي» أو «ما اشتملت عليّ
فهرستي»، وهذا أعلى أصريها المخروجة عن المتأولة. والصحيح الذي قاله الجمهور
بن الطوائف، واستقر عليه العمل - حيز الرواية والعمل بها.

(الأول : أن يحيز معينا لمعين : كـ «أشركت» - أو أجرتك، أو أجرت فلانا، الملائم -
«الشخايتي»، أو «ما اشتملت عليه فهرستي»، أي : جملة عدد مروية).

قال صاحب تنقيح اللسان: «الصراب أي العشاء القوية، وقويًا وادماجًا - وربما
وقف عليها بمفهوم المذهب، وهو خطأ، قال : ومما جعل جملة العدد للكتبة : لفظة
العدد».

(وهذا أعلى أصريها)، أي : الإجازة (المجردة عن المتأولة^(١))، والصحيح الذي قال
الجمهور من الطوائف: أهل الحديث وغيرهم، (واستقر عليه العمل - : حوار الرواية
والعمل بها).

وإلى أبو لؤي الساجي وغياب الإجماع عليها، وقصر أبو مروان الطنجي^(٢) الصحة
عليها.

(١) قال ابن زبيب في شرح الملل (١/٢٨٠ - ٢٩٥). «المسألة الزينة. الرواية بالإجازة من غير
متأولة، وقد ذكر الرمزي عن بعض أهل العلم إجازتها، وقد حكاه غيره من جمهور أهل
العلم».

وحكاة بعضهم إجازتها، وليس كقوله «بل قد أنكر الإجازة جماعة من العلماء، ونحو ذلك من
أهل ورعة، وبإلحاح من محمد، وإبراهيم النخعي، وروي الريح عن الشافعي أنه كره الإجازة. قال
الحاكم. لقد كُتبت عند أكثر أئمة حد الشافعي».

والذي تكفروا الإجازة المخلقة، سب من رخص في المتأولة، وهو نزل أحمد بن صالح
العصري

وروي - أيضًا - مثله عن إبراهيم الحارثي، وروى الرمزي. وطاهر كلام أحمد في رواية الأثرم
في قصة رواية أبي ليلى عن شعيب - بدل على مثل ذلك، إلا أن يحمل إكراهه على أبي الليلى
على إطلاعه بلفظ الإجازة في «رواية بالإجازة» لا غير أصل الرواية بالإجازة

وقد ذكر في رويته أخرى: أنه أحاز لأبي أحمد ثلاث روايات، أولها: «أن» فيما يرويه عن شعيب
بالتأولة والإجازة، وهو قول كثير من العلماء والخلف

وروي في أحسنه أحمد أن يقول: «ثلاث فيما يرويه بالإجازة، ونحوي أيضًا من كانت والبيت
لن سعد وثور وغيرهم».

(٢) في باب: الطنجي.

وَأَبْطَلَهَا جَمَاعَةٌ مِنَ الصُّوْغَاتِبِ، وَهُوَ إِخْدَى الرُّوَابِئِيِّ عَنِ الشَّافِعِيِّ. وَقَالَ الْفَضْلُ
الْطَّاهِرِيُّ وَفَتَايَاهُمْ: لَا يُعْزَلُ بِهَا كَالْحَائِلِ، وَهَذَا بِإِيجَازٍ.

(وَأَبْطَلَهَا جَمَاعَةٌ مِنَ الصُّوْغَاتِبِ) مِنَ الْمُحَدِّثِينَ كَشَيْخِةٍ - قَالَ: لَوْ حَادَثَ الْإِجَارَةَ لَطَلَّتِ
الرَّحْمَةُ - وَإِبْرَاهِيمُ الْحَرَامِيُّ، وَأَبِي بَكْرٍ الْوُائِلِيُّ، وَأَبِي الشَّيْخِ الْأَصْبَهَانِيُّ، وَالنَّفْعَاءُ:
كَالْقَاصِي حَسْبَيْنَ، وَالْمَاورِدِيُّ، وَأَبِي بَكْرٍ الْعُتَيْدِيُّ الشَّامِيُّ، وَأَبِي طَاهِرٍ الْخَبَّاسِيُّ الْحَنْفِيُّ.
وَعَسَمُ: لَمْ يَنْفَعِ الْغَيْبُ: «جَرَتْ لَكَ أَنْ تَرَى عِيسَى عَادِمًا - سَمِعَ» - فَكَأَنَّكَ قَالَ
فَعَزَّزْتُ لَكَ أَنْ تَكْتُبَ عَلَيَّ؟ لِأَنَّ الْفَرْعَ لَا يَبِيعُ رَوَاهُ مَا لَمْ يَبِيعْ.
(وَهُوَ إِخْدَى الرُّوَابِئِيِّ عَنِ الشَّافِعِيِّ)، وَحِكَايَةُ الْأَمْدِيِّ مِنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُونُسَ،
وَقَوْلُهُ الْقَاصِي عَنِ الرُّوَابِئِيِّ عَادِمًا.

وَقَالَ ابْنُ حَرَمٍ: إِنَّهَا بِهَذِهِ صِيرَ سَلْبَةٍ

وَقِيلَ: إِنْ كَانَ الْعَجِيزُ وَالْمَجَارُ عَالِمِينَ بِالْكِتَابِ جَلَّزًا، وَإِلَّا فَلَا، وَاسْتَخْلَفَهُ أَبُو بَكْرٍ
الرُّوَابِيُّ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ.

(وَقَالَ مَعْضُ الظَّاهِرَةِ وَسَائِبِيهِمْ لَا يَفْعَلُ بِهَا)، أَيْ: بِالْمَرْوِيِّ بِهَا، كَالْمَرْسُومِ، مَعَ
جَوَازِ الْحَدِيثِ بِهَا، (وَهَذَا خَاطِلٌ) لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْإِجَارَةِ مَا يَفْعَلُ فِي انْتِفَالِ حَتْمِهَا بِهَا
وَفِي الثَّقَةِ بِهَا.

وَعَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَكْسَ ذَلِكَ، وَهُوَ انْعَمَلَ بِهَا دُونَ الْحَدِيثِ

فَإِنَّ ابْنَ الصَّلَاحِ: رَفِي لِحَاجَتِهَا لِحُجُوزِهَا غَيْرُ مَوْجُودٍ، وَيُتَجَدُّ أَنْ يَقَالَ: إِذَا أُجَارَ لَهُ أَنْ
يَرْوِي عَنْ مَرْوِيَّاتِهِ، فَقَدْ أُخْبِرَ بِهَا بِجُمْلَةٍ، فَهُوَ كَمَا رُوِيَ أُخْبِرَ بِهَا بِتَفْصِيلٍ، وَخِذَرَهُ بِهَا غَيْرُ
مُتَوَاتِفٍ عَلَى التَّصْرِيحِ قَوْلُهُ كَمَا فِي الْمَرَامَةِ، وَيَسَعَى الْفَرَضُ حُصُولُ الْإِنْفَاءِ وَالْعَقَبِ، وَذَلِكَ
حَاصِلُ الْإِجَارَةِ الْمَقْصُودَةِ.

وَقَالَ الْخَطِيبُ فِي الْإِكْفَادِ: احْتَجَّ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ لِحُجُوزِهِ بِحَدِيثِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ
سُورَةَ بَرَاءَةِ فِي حَبِيبَةٍ وَدَفَعَهَا لِأَبِي بَكْرٍ، ثُمَّ بَعَثَ عِيسَى بْنَ أَبِي طَالِبٍ فَأَخَذَهَا مِنْهُ، وَلَمْ
يَبْرَأْهَا عَلَيْهِ، وَلَا هُوَ - أَيْضًا - حَتَّى وَجَلَ إِلَى مَكَّةَ، فَدَعَتْهَا وَقَرَأَهَا عَلَى النَّاسِ (١)
وَقَدْ أَسْنَدَ الرَّاهِزِيُّ عَنْ شَدَّادٍ أَنَّ الْكُورَابِيَّ إِذْ قَالَ: قَرَأَ عَلَيْهِ كَتَبَهُ، قَالَ: وَقَالَ:
حَدَّثَ كَثَرُ الرُّعُوفَانِي فَاسْتَحْضَى، فَقَدْ أُخْبِرْتُ لَكَ، فَاسْتَخَذَهَا إِجَارَةً.

أَمَّا الْإِجَارَةُ الْمُفْتَرَقَةُ بِالْمَاوَلَةِ فَمُتَأَنٍّ فِي الْقِسْمِ الرَّابِعِ.

نَبِيهِ: إِذَا قُضِيَ بِصَحَّةِ الْإِجَارَةِ، فَالْمُتَبَايَنُّ إِلَى الْأَدَمَانِ بِهَا دُونَ الْمَرْصُورِ، وَهُوَ الْمَحْزُورُ.

(١) أَخْرَجَهُ عَدَدُهُ مِنْ أَحْمَدَ (١٥٦/١١) مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ، مَعْرُورٍ.

الضرب الثاني : يجيز مغبنا غيره كـ «أخرتك فسموعني» ، فالجلاف «أقوى وأكثر» ، والجمهور من الطوائف جؤزو الزوارة ، وأوحوا العمل بها .
الثالث : يجيز غير معين يوصف الغنوم كـ «أخرت المسبيين» أو «كل أخيه» أو «أهل زمانه» ، وفيه خلاف للمشأخرين ، فإن قبدها يوصف حاصره فأخرت إلى الجؤزة ، ومن المعجوزين الفاضي أبو العلي والخياط

وقد^(١) حكى الزركشي في ذلك مذاهب .

ثانيها - ونسب لأحمد بن مسرة المالكي - أنها على وجهها خير من السماع لرويه ، قال : راخار بعض السجع تفضيل الإجازة على السماع مطلقاً .
ثالثها - أنها سواء . حكى ابن عاتق في ريعانة المس عن عبد الرحمن بن أحمد بن بني من سجد أنه كان يقول : الإجازة عدي وعند أبي وخدي السماع .
وقال الطوفي . الحق في التخصيص : ففي عصر اسلفه لسماع لولي . وأما بعد أن درست الدواوين وجمعت السس وشبهت ، فلا فرق بينهما .

(الضرب الثاني : بحير مبد غير) - أي : غير معين (كـ «أخرتك» - أو «أخرتكم» - جميع (مسدوعاني) ، أو مودعني . (الحالات فيه) - أي : في حوار - (أقوى ، وأكثر) من الضرب الأول .

(والجمهور من الطوائف جؤزو الزوارة) بها . (أوحوا العمل) بها روي (بها) بشرطه .
(الثالث : يجيز غير معين يوصف الغنوم كـ «أخرت» جميع (المسبيين) ، أو «كل أخيه» ، أو «أهل زمانه» ، وفيه خلاف للمشأخرين . فإن قبدها ، أي : الإجازة العامة (يوصف حاصره)^(٢) كـ «أخرت طلبة العلم سلك كذا» ، أو «من قرأ علي قبل هذا» - (أقرب إلى الحوار) من غير المقدمة بذلك . بل قال الفاضي عباس : ما أظنهم اختلفوا في حوار ذلك ، ولا رأيت معه لأحد ، لأنه محصور بوصف تقول : «الولاد فلان» ، أو «إخوة فلان» .

راختر شقنه «حاصره» عما لا حصر له : كـ «أهل بلد كذا» ، فهو كالعامه المطلقة وأرد القسطلاني هذه بنوع مستقل ، مثله^(٣) «أهل بلد معين» ، أو «إقليم» ، أو «مذهب معين» (ومن المجوزين) للعامه المطلقة . (الفاضي أبو العلي الطبري) الطبري ، (واخياط)

(١) سقط في -

(٢) في : ب ، ج ، خامس

(٣) في : مستقل .

وأبو عبد الله الله من مثله، والآن عتاب والخافض أمر العلاء، وأخبرني.

فإن الشيخ: ولم يسمع عن أحد يقضي به رواية جده

فلما: الظاهر من كلام مصنفها حوزة الرواية، وهذا يقتضي مصنفها، وإذا
فائدة لها غير الرواية بها؟

المعاني، (أبو عبد الله من مثله، وأبو عبد الله من مثله، والخافض أبو عبد الله) الحسن
بن أحمد بن محمد بن محمد بن أبي العباس بن ميرزا، وأبي ورد بن رشيد،
والشمسي، وخلفاء جميعهم بعضهم في محند، ورهبه على ميرزا، سمعت أكثرهم.

(قال الشيخ) ابن الصلاح - بيلاً بن السج - (وله يسمع عن أحد يقضي به
رواية به، قال: والآن، والآن، والآن، والآن، والآن، والآن، والآن، والآن، والآن، والآن،
صفاً تثيراً)

قال، المعصن: (فلما الظاهر من كلام مصنفها حوزة الرواية بها، وهذا يقتضي
مصنفها، وأبي فاسدة لها غير رواية بها؟) وكذا صرح في لروضة بتصحيح مصنفها

قال العراقي: وقد روي بها من المتقدمين الخافض أمر بكر من حوزة، ومن المتأخرين
الشرف الديلمي وغيره.

ومصنفها: أيضاً ابن أبي جهم، قال: وما وجدته في الحسن من الرواية بها شيء،
والآن، نوك الرواية بها، قال: إلا أني قد حصره في "صحيح جزمه"، انتهى.

وكذا قال شيخ الإسلام في "أدلة المصلحة"، قال: إلا أن الرواية بها في المسئلة الأولى من
إيراد الحديث معصلاً.

فإن ليثقي: وما قبل من أن جعل الإحارة العامة ما أخره ابن سعد في الطبقات، قال:
عفاً ما عفاً ما علي من زيد عن أبي رافع أنه^(١) عمر بن الخطاب قال: من أدركت وأما
من مبي لعرب فهو خير، ليس فيه دلالة: لأن لعن الساعد لا يحتاج إلى حيد، ونحديث
وعلى، بخلاف الإجازة، فبها نحدث، وبعمل، وقد قال: فلا يرح أن يكون ذلك دليلاً
لهذا^(٢)، ولو جعل دليله ما صح من قول النبي ﷺ "سئلوا علي...، بحديث"^(٣)
لكان له وجه قوي انتهى.

(١) في جزمه

(٢) في جزمه

(٣) في جزمه

(٤) في جزمه

(٥) سئلوا عن علي بن أبي طالب، معروفاً بالحدث.

وإنما «أجزت لمن يشاء فلان» أو «منزله» قلب جهالة وتعدى، فالأظهر لطفلة،
وبه قطع القاضي أبو الطيب الشافعي. وصححه ابن القراء الحنلي، وابن عسرويس
الديلمي.

ولو قال: «أجزت لمن يشاء الإجازة»، فهو كـ «أجزت لمن يشاء فلان» وأقبح
جهالة.

ولو قال: «أجزت لمن يشاء الرواية علي» فأولى بالإجازة، لأنه نصريح بمقتضى

رواها «أجزت لمن يشاء فلان»، أو نحو هذا. ففيه جهالة وتعدى، شرطه، ولذلك
أدنى في صيرب الإجازة المحبوبة^(١)

وحراني أفراد كالفصحاني بضرب مستند، لأن الإجازة المعكنة لا تكون فيها
جهالة - كما سأل - (فأظهر لطفلة) لجهالة «يكون» «أجزت لبعض الناس» (وبه قطع
القاضي أبو الطيب الشافعي)

قال الخطيب: وحسنهم التماس على ما يلي موثقة

(رواه - هـ) أي هذا الحديث من الإجازة - فهو يعني (س العراء الحنلي، و)
أبو الفضل محمد بن عبد الله (س عسرويس الحنلي)، وقال: «إجازة» (س) «سأل» -
رجوع المثبتة، ويعني المحاضرة عداها.

قال الخطيب: وسعدت ابن العراء يحتمل لذلك يقول يلو - لما أقر ريداً على غيرة
مؤنة - فإن قيل ريد - فمعرف - فلا قيل جعفر وليس رواحه^(٢)، فمن التأميم
قال: وسعدت أبا عبد الله المعاني يفرق بينها وبين الوكدة. لأن الوكيل بمعنى عزل
الموكل له، بخلاف المجاز.

قال العراقي: وقد استعمل ذلك من الأندلس الحافظ أبو بكر بن أبي حشمة صاحب
التاريخ. وحفيد يعقوب بن شيبه.
وإن عافت «مشقة» بهم قطعاً.

(ولو قال: «أجزت لمن يشاء الإجازة»، فهو كـ «أجزت لمن يشاء فلان» في الشغلان،
بل (وأقبح جهالة) وانتشاراً من حيث إنها ملققة بمشقة من لا يحضر عداها.

(ولو قال: «أجزت لمن يشاء الرواية علي» فأولى - الحوار - لأنه نصريح بمقتضى

(١) من: إجازة المعقول.

(٢) من: أ. د. د.

(٣) أخرجه البخاري (٢٢١١)، من حديث أبي هريرة

البحال، وثبو قال: «أُجِزْتُ لِعَلَانٍ كَذَا» إِنْ شَاءَ رَوَيْتُهُ عَنِّْي، أَوْ «لَكَ أَنْ تُسَلِّتَ» أَوْ «أُخِيتَ» أَوْ «أُرِدْتُ» - فَلَا ظَهَرَ جَوْلَةٌ.

الخامس: الإجازة للمعذور كـ «أُجِزْتُ لِعَلَانٍ» وَمِنْ بَوْلَةٍ لِعَلَانٍ، وَخُتِلَتْ الْمُنَاخِرُونَ فِي صَحَّتِهَا، فَإِنَّ نَصْفَةَ عَلَى مَوْجُودٍ كـ «أُجِزْتُ لِعَلَانٍ وَمِنْ بَوْلَةٍ لَهُ» أَوْ «لَكَ وَلِقَبْلِكَ مَا تَسْأَلُونَ» فَأُولَى بِالْخَوَارِ، وَفَعَلَ الثَّانِي مِنَ الْمُحَدِّثِينَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي دَاوُدَ، وَأَجَلَزَ الْخَطِيبُ الْأَوَّلَى،

الحال، من حيث إِنْ مَقْضَى كُلُّ إِجَازَةٍ تَعْوِضُ الرَوَايَةَ بِهَا إِلَى مِثْلَةِ الْمَجَازَةِ، لَا تَعْلِقُ فِي الْإِجَازَةِ، وَقَامَ ابْنُ الصَّلَاحِ عَلَى: «بِحُكِّكَ إِنْ شِئْتَ».

قال العراقي: لَكِنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا نَحْيُ الْمَنَافِعِ، حَلَاةٌ فِي الْإِجَازَةِ؛ فَإِنَّهُمَا يَبْهَمُ. قال: وَالصَّحِيحُ فِيهِ عَدَمُ الْمَسْحَةِ. قال: نَعَمْ، وَرَأَيْتُهُ هُنَا: «أُجِزْتُ لَكَ أَنْ تَرَوِي عَنِّي إِنْ شِئْتَ الرَّوَايَةَ عَنِّي». قال: وَالْأَظْهَرُ الْأَقْوَى هُنَا الْحَوَظُ، لِإِسْقَاءِ الْجَهْلَةِ، وَحَقِيقَةِ التَّسْبِيحِ. انتهى.

وكذا قال البلقيني في محاسن الاصطلاح، وأيد البطلان في المسألة الأولى ببطلان الوصية والوكالة فيما لو قال: «وصيت بهذه لمن يشاء»، أو «وكلت في بيعها من يشاء» أن يبيها». قال: وإذا نقل في الوصية مع احتمالها ما لا يحتمله غيرها - فهذا أولى.

ولو قال: «أُجِزْتُ لِعَلَانٍ كَذَا إِنْ شَاءَ وَابْنَهُ عَنِّْي»، أَوْ «لَكَ إِنْ شِئْتَ»، أَوْ «أُجِيتَ»، أَوْ «أُرِدْتُ» - فَلَا ظَهَرَ حَوَازَةً، كَمَا تَقْدُمُ.

(الخامس: الإجازة للمعذور كـ «أُجِزْتُ لِمَنْ يُولَدُ لِعَلَانٍ».

واختلف المناخرون في صحتها، فإن حلقه على موجود كـ «أُجِزْتُ لِعَلَانٍ» وَمِنْ بَوْلَةٍ لَهُ» أَوْ «لَكَ»، وَلَوْلَا ذَلِكَ (وَلِصَحَّتْ مَا تَسْأَلُونَ» - فَأُولَى بِالْجَوَازِ) مِمَّا إِذَا أُرِدَهُ بِالْإِجَازَةِ؛ قِيلَ مَا عَلَى الْوَفْقِ.

(وفعل الثاني من المحديثين) الإمام (أبو بكر) عبد الله (بن أبي داود) السجستاني فقال - وقد مثل الإجازة -: «قد أُجِزْتُ لَكَ وَلِأَوْلَادِكَ وَلِحَبْلِ الْحَبْلَةِ، بِمَعْنَى: لَدِينِ لَمْ يُولَدُوا بَعْدَ».

قال البلقيني: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ عَنْ سَبِيلِ الْمُبَالَغَةِ وَتَأْكِيدِ الْإِجَازَةِ.

وصرح بتصحيح هذا القسم القسطلاني في المنهج.

(وأجاز الخطيب الأول) أيضا، وألف فيها جزءا، وقال: إِنْ أَصْحَابُ مَالِكَ وَأَبِي حَنِيفَةَ أَجَبُوا الْوَفْقَ عَلَى الْمَعْدُومِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَمْلَهُ مَوْجُودًا.

قال الحطيب: وعلى الجوار كفة شبر ماء، وأصبح له مأثماً لباحة الحميم للمعيار له أن يروي عنه، والإباحة تصبح للعاقب ولغيره.

قال ابن الصلاح: كأنهم رأوا عطل أهلنا فحصل هذا السوء، ليؤدي به بعد حصول لأولية الماء، إلا أن^(١)، وأما الحميم فلا خلاف، في نسخة الإمارة به.

فيه: [ذكر] المصنوع كالمصنوع مسألة الظل في سبب الإجازة للمعصوم، وأقردها لنفسه فلا يزوج، وكذا العراقي وصف بابها الإجازة للمعصوم والكافر والحميم.

فأما المعصوم: فالإجازة له صحيحة، وقد تقدم ذلك في كلام الحطيب.

وأما الكافر فقال: لم أجد فيه خلا، وقد تقدم أن سماعه صحيح. قال: وبم أحد من أحد من المتقدمين والمتأخرين الإجازة للكافر^(٢)، إلا أن شحطاً من الأطباء، يقال له:

محمد بن عبد الله سمع الحديث في حاله يهوديته عن أبي عبد الله الصوري، وكتب اسمه في الطبعة مع الصائمين، وأجر الصوري لهم، وهو من حملهم، وكان ذلك بحضور المزي، فلولا أنه يرى حوار ذلك ما أقر عبه^(٣)، ثم هدى الله هذا اليهودي إلى

الإسلام وحديث، وسمع به أصحابنا.

قال: والمؤمن والمسلم أولى بالإجازة من الكافر، ويؤيدان هذا والمانع.

قال: وأما الحميم فلم أجد فيه خلا إلا أن الحطيب قال: لم أرهم أحرازوا ليس لم يكن يولدوا في الحال. ثم يتعرض لكونه إذا وقع يصح أو لا^(٤).

قال: ولا شك، أنه أولى بالصححة من المندرج.

قال: وقد رأيت شيخنا المصطفى مثل الحميم مع أبيه؛ فأحذر، واحتراز أبو الشاء المنعجي فكتب: أحرب للمسلم فيه.

قال: ومن عزم الإجازة للمحمل وغيره أعلم وأحفظ وأقرب، إلا أنه قد يقال: إعلمه ما تصفح^(٥) أسماء الاستعداد، حتى يعلم: هل فيه حامل أم لا، إلا أن الغائب أن أهل

الحديث لا يجرون ولا بعد تصفحهم.

(١) قال من قتل أحداً ولو كان الكافر أو من طلاق الإجازة للمعصوم فمكروه يوجب طلاق الإجازة للمعصوم.

الحميم الذي لا يصح سماعه بطور المنهج من (٢١٩).

(٢) في أبي الكافر.

(٣) في أ. ما تقدم به.

(٤) في أ. الصحيح.

السادس : إجازة ما لم ينحطه المجيز بوجه؛ ليرؤية المحار إذا نغضه المجيز؛ قال الذهبي عياض: لم أر من تكلم فيه، ورأيت بعض المتأخرين يعضونه، ثم حكى عن قاضي قرطبة أبي الوليد منع ذلك، قال عياض: وهذا الصحيح، وهذا هو الصواب؛ قلنا هذا يتغير على من أراد أن يروي عن شيخ أخاه له خبيع مسموغانه أن ينحت حتى يعلم أن هذا بشا نحطه شيئا قبل الإجازة.

قال: وينبغي أنه^(١) الحكم فيه على الخلاف في أن الحسن من يعلم أنه لا دين فلنا: يعلم - وهو الأصح - صحت الإجازة له، وإن فلنا لا يعلم فيكون كـ (جدة للممدوم). انتهى.

وذكر ولده الحافظ ولي الدين أبو زهرة في فتاويه المحكية، وهي أحوبة أسنن سأل عنها شيخنا الحافظ أبو العصل الهاشمي: أن الجواز فيما بعد مع الروح أولى، وأنها قبل مع الروح قرينة متوسطة بينها وبين الإجازة للممدوم، فهي أولى بالصح من الأولى، وبالجواز من الثانية.

(السادس : إجازة ما لم ينحطه المحر بوجه): من سماع، أو إجازة؛ (ليرؤية المحار) له إذا نحطه المجيز، قال الفاضل عياض: هي تنبيه الإنصاف: هذا (ثم أو من تكلم فيه) من المشايخ.

قال: (ورأيت بعض المتأخرين) والمصريين (يعضونه)، ثم حكى عن قاضي قرطبة أبي الوليد (يونس بن مغيث (منع ذلك) - لما سئل - وقال: يعطيك ما لم يأخذ، هذا محال! (قال عياض، و) هذا (هو الصحيح)؛ فإنه يجوز ما لا خير عنده منه، وبإذن له بالحديث بما لم يحدث به، ويبيع ما لم يعلم هل يصح له الإذن فيه؟^(٢) قال المصنف: (وهذا هو الصواب).

قال أبي الصلاح: رسوا قال: إن الإجازة في حكم الإخبار بالعجاز حملة^(٣) أو إذن؛ إذ لا يجوز بما لا خير عنده منه، ولا يؤذن فيما لم يملكه الآذن بعد. كإذن في بيع ما لم يملكه.

وكذا قال الفسطاطي: الأصح لبطلان، والفرق بينه وبين ما رواه؛ فإن ما رواه داخل في دائرة حصر العلم بأصله، بخلاف ما لم يروه؛ فإنه لم ينحصر.

قال المصنف: كإبي الصلاح: (على هذا يمين على من أراد أن يروي عن شيخ أخاه له جمع مسموغانه - أن ينحت حتى يعلم أن هذا مما نحطه شيئا قبل الإجازة) له.

(١) في أ. ك.

(٢) في أ. ط: حينة.

وأما قوله: «أحزنت لك ما صبح - أو يصبغ - عذلك من مسنوعاتي» - فصحیح،
تجوز الرواية به، لما صبح عذلة عندك، فله قبل الإجازة، وقوله المارغطاني وعمران.

السابع: إجازة العجاز: «أحزنتك مجازاتي»، فصحیح بقطر، فإن لا يفتد به،
والصحيح الذي عليه العمل جواز، وهو قطع الحافظ. المارغطاني، وابن عثمة.
(أبو نعيم)، وأبو الفتح نصر المقدسي. وكان أبو الفتح يزوي بالإجازة عن الإجازة،
وزنسا وفي بين ثلاث. ويتنبى للزواي بها، تأكلها، لأن يزوي ما لم يذخر نخلة،
فإن كنت إجازة شيخ شيخه. «أحزنت لك ما صبح عذلة من مسنوعي» قرأى صناع

(وأما قوله: «أحزنت لك ما صبح - أو يصبغ - عذلك من مسنوعاتي» - فصحیح تجوز
الرواية به، لما صبح عذلة بعد الإجازة بساعة قبل الإجازة، وقوله المارغطاني وغيره).
قال المارغطاني: وكذا لو لم يفتد، «أو يصبغ»، فإن سواد ببوله، ما صبح حال الرواية
لا الإجازة.

(السابع: إجازة العجاز: «أحزنتك مجازاتي»). أو «صبح ما أخبرني رويته»، (فصحیح
معظم، فإن لا يفتد^(١) به) وهو الحافظ أبو الفرات عبد الوهاب بن المبارك الأنطاقي شيخ
ابن الجوزي. وصف في ذلك حرة^(٢). لأن الإجازة صيغة فيقول الضعيف بالجمع
إجازتي.

(والصحيح الذي عليه العمل جواز، وهو قطع الحافظ) أبو الحسن المارغطاني، (و)
أبو المارغطاني (ابن عثمة، وأبو نعيم المقدسي)، (أبو الفتح نصر المقدسي)، وقوله
الحاكم، وأبو ابن طاهر الأمازيغي.

وكان (أبو الفتح) نصر المقدسي (يزوي بالإجازة عن الإجازة، وزنسا وفي بين ثلاث)
إجازات، وكذلك الحافظ أبو الفتح من أبي الفوارس وفي سن ثلاث إجازات. «ألى
الراعي في أماليه من أربع أسطر، واحدة قطب النور العلي بن حسن أجاز في أربع
عصر، وشيخ الإسلام في أماليه بين ست.

(ويتنبى للزواي بها) أي. تأكل (أما لها)، أي. تأكل كيفية إجازة شيخ
شيخه لشيخه^(١) ومنظماها (لأن يزوي بها) ما لم يذخر نخلة، قرأها قبلها بعضهم ما
صبح عند العجاز له، أو ما سمعه العجيز. ونحو ذلك

(فإن كانت إجازة شيخ شيخه) «أحزنت لك ما صبح عذلة من مسنوعي»، قرأى صناع

(١) م. ١ لا يفتد

(٢) م. ١ كثره.

شيخ شيوخه، فأبى له رواية عن شيخه عنه حتى يعرف أنه ضحك بما شيوخه قوته من مسامحات شيوخه.

فرج:

قال أبو الحسن: «فأبى: الإحارة مأخوذة من جوار الماء الذي تشاء العائشة والحديث، يقال: استجرت فأجرتني، إذا استفاك ماء ناعسبك وأرضك؛ كما صلب العلم يستجيز العالم بعملة فيجبره، فعلى هذا يجوز أن يقال: «أجرت فلاناً» مستوعاني». ومن جعل الإحارة إذا وهو المعروف. يقول: «أجرت له رواية مستوعلي»، ومنى قال: «أجرت له مستوعاني»، فعلى أحاد: كما في ظاهره.

شيخ شيوخه! فهم له رواية عن شيخه عنه، حتى يعرف أنه ضحك عند شيخه كونه من مسامحات شيوخه، وكذا إن قيل بما سمع لم يحد^(١) إلى محارته. وقد رل غير واحد من الأئمة سبب ذلك.

وقال العراقي: وكان ابن دقيق العيد لا يجيز رواية سمعه كله، بل يقبض بما حدث به من مسامحاته، هكذا رأته بخطه، ولم أر له إحارة تشتمل مسامحة، وذلك أنه كان شك في بعض سماعته فلم يحدث به، ولم يجزه، وهو سمعه على من العبر، فمن حدث عنه بإحارته منه شيء مما حدث به من مسامحاته - فهو غير صحيح.

قلت: لكنه كان يجيز مع ذلك جميع ما أحيز به، كما رأته بخطه في حياض في البشار: فعلى هذا لا تنقيد الرواية عنه بما حدث به من مسامحاته فقد؛ إذ يدخل الباقي بما أحيز له.

(فرج: قال أبو الحسن: «أبى: (الإحارة) هي كلام للمعرب (مأخوذ من جوار الماء الذي تشاء العائشة والحديث، يقال: «استجرت فأجرتني» إذا استفاك ماء ناعسبك وأرضك).

قال: (كذا) لك (غالب العلم يستجيز العالم) - أي: بآله أن يجيزه - (سمه فيجبره) - أي:.

قال ابن الصلاح: (أعني 115: يجوز أن يقال: «أجرت فلاناً» - مستوعاني) أو مستوعاني، متعلّقاً بغير حرف جر من غير حاجة إلى ذكر لفظ الرواية.

(ومن جعل الإحارة إذاً، وإحارة، ونسويها، وهو المعروف يقول: «أجرت له رواية مستوعاني»، ومنى قال: «أجرت له مستوعاني»، فعلى الحذف كما هي ظاهراً).

(١) أي: لم يحد.

قَالُوا: إِنَّمَا تَسْتَفْسِدُ الْإِجَارَةَ إِذَا عَلِمَ الْمُحَبِّزُ فَتُحْبِزُ، وَكَانَ الْمُجَازُ مِنْ أَهْلِ
الْعَدَمِ

وَأَشْرَطَ بَعْضُهُمْ، وَخَفِيَ عَنِ مَالِكٍ

وَقَالَ لَوْ عَلِمَ الْبُيُوتُ الصَّحِيحُ أَنَّهَا لَا تُحَوَّرُ إِلَّا بِحَدِّ بِإِضَاعَةٍ، وَفِي نَعْبِي
لَا يُشْكَلُ بِإِضَاعَةٍ.

وَيَبْغِي تَصْحِيحُ كِتَابٍ أَنْ يَنْقُضَ بِهَا، فَإِنَّ التَّنْصِيرَ عَلَى الْكِتَابَةِ مَعَ مِلَّةِ الْإِجَارَةِ
ضَحِيحٌ.

وَعَارَ السُّلَاطِمِي فِي الصَّحِيحِ الْإِجَارَ، وَثَبُتَ مِنْ الْحَوَرِ، وَهُوَ الْعَدَمُ، وَكَانَ عَدَمُ
رَوَايَةٍ حَتَّى تَوَصَّلَ إِلَى رَأْيِهِ

قَالُوا: يَسَاسُ نَحْنُ الْإِجَارَةُ بِإِضَاعَةٍ (الْعَدَمُ) بِحَدِّ، وَكَانَ الْمُحَبِّزُ كَمَا فَهِمَ أَهْلُ
الْعَدَمِ أَشَاءَ أَهْلَ تَوَصُّعٍ وَبَرَحِيصٍ بِأَهْلٍ لَهُ أَهْلُ الْعَدَمِ لَسَبْرٍ حَاجِبِيهِ إِلَيْهَا

وَأَنْتَ تَسِيءُ لِمَنْ سَكَبَ الْإِجَارَةَ بِأَنْ يَكُنْ كَوْنٌ

وَأَقْبَلَتْهُ تَعْدِيمًا فِي صَحْفِهَا فَيُلَاحِظُ (أَوْ خُفِيَ عَنْ مَالِكٍ) حِكْمَتُهُ عَلَيْهِ لِيُجْعَلَ مِنْ بَابِ
مِنْ أَصْدَقِهِ

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الرَّبِّ الْعَدِيحُ أَنَّهَا لَا تُحَوَّرُ إِلَّا لِسَاعَةِ تَأْخِذٍ، وَفِيهَا شَيْءٌ (مَعِينٌ
لَا يَشْكَلُ إِسْدَهُ).

وَسَمِعِي (لِلْمُحَبِّزِ كِتَابَةً) - أَيْ: بِالْكِتَابَةِ - (أَنْ يَنْقُضَ بِهَا) - أَيْ: بِالْإِجَارَةِ بِضَاءٍ - (وَرَدَ أَقْصَرُ
عَالِي الْكِتَابَةِ) وَلَمْ يَنْقُضْهُ مَعَ نَفْسِ الْإِجَارَةِ، صَحِيحٌ، لِأَنَّ الْكِتَابَةَ كِتَابِيَّةٌ، وَكَانَ حَيْثُ دُرِيَ

الْمَقْطُوعُ بِهَا فِي لَوْنَةٍ، وَإِنْ لَمْ يَنْقُضْ الْإِجَارَةَ فَالْعِرَاقِيُّ: فَانْظُرْ عَدَمَ انْصَحَةِ

فَإِنْ لَمْ يَنْصَحْ، وَغَيْرَ مُسْتَعِيدٍ تَصْحِيحُ ذَلِكَ بِمَحْدَرِ هَذِهِ الْكِتَابَةِ فِي بَابِ الرِّوَايَةِ الَّتِي
جَعَلَتْ هِيَ الْقِرَاءَةَ عَلَى الشَّيْخِ، مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَنْقُضْ بِهَا قِرْئًا عَلَيْهِ إِجَارًا مَعَ ذَلِكَ

نَتِيجَةُ لَا شَرْطَ الْقُرْءِ فِي (إِجَارَةٍ) كَمَا صَرَّحَ بِهِ النَّصْبِيُّ.

قُلْتُ: قَدْ رَدَّ هَالِكِي بِمَفْهَمٍ مِنَ الشَّيْخِ الصَّحَّةِ، وَكَذَا لَوْ رَجَعَ الشَّيْخُ سِرَ الْإِجَارَةِ،
وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَفْهَمَ: بَلْ، فَلَمَّا: الْإِجَارَةُ إِخْلَالٌ لَمْ يَصِرْ الْفَرْدُ وَلَا الرَّجْعِيُّ، وَإِنْ فَلَا إِذْنَ وَنَاحَةَ

ضَرْمًا: كَالْوَعْدِ وَالْوَرَاثَةِ، وَفَكَذَا: الْأَوَّلُ هُوَ الطَّعَرُ، وَلَمْ يَأْتِ مِنْ مَعْرِضٍ لَذَلِكَ.

فَالْقَائِلَةُ: قَالَ شَيْخُنَا الْإِمَامُ النَّسَائِيُّ: الْإِجَارَةُ - فِي الْأَصْطِلَاحِ - إِذْنٌ فِي الرِّوَايَةِ لِلنَّظَرِ أَوْ
نَحْنًا، يَفِيدُ الْإِجَارَ الْإِجْدَالِي عَرَفَاءَ، وَأَيْكُنْهَا أَرْبَعَةُ: الْمُصْبِرُ، وَالْمُجَازِلُ لَهُ، وَالْمُحَارِبُ،

وَلَفْظُ الْإِجَارَةِ.

القِسْمُ الرَّابِعُ: الْمَنَاوِلَةُ، وَهِيَ مَرْبُوعٌ. مُتَشَوِّمَةٌ بِالْإِخْرَافِ، وَمُحَرَّذَةٌ.

فَالْمُتَشَوِّمَةُ أَتْلَى أَتْلَامِ الْإِخْرَافِ تُطْلَقُ

وَمِنْ مَنَاقِبِهَا: أَنَّهَا تَنْفَعُ الشَّبِيحَ إِلَى الطَّلَاقِ أَصْلُ سَمَاعِهِ أَوْ مُتَابِلًا بِهِ، وَيَقُولُ:

«هَذَا سَمَاعِي - أَوْ رِوَايَتِي - عَنْ فُلَانٍ،

(القسم الرابع) من أقسام التحصيل (المناولة)^(١)، وأصل فيها ما علقه البخاري في

العلم «أن رسول الله ﷺ سب لأعير المسرة كنانا، وقال: لا تقرأه حتى تبلغ مكان كذا

وبكذا، فلما بلغ ذلك المكان، قرأه على أبي إس، وأحبرهم بأمر النبي ﷺ»^(٢).

وصلة البيهقي والنظري بسند حسن^(٣).

قال البيهقي: احتج به البخاري على صحة المناولة، فكذلك العالم إذا ماوى التلمذة

كتابا، حاربه أن يروي عنه ما فيه. قال: وهو فقه صحيح.

قال البيهقي: وأحسن ما سئل به عليها ما استدل به أحاكم من حديث ابن عباس:

«أن رسول الله ﷺ سب كنانا إلى كسرى مع عبد الله بن جاعة، وأمره أن يدفعه إلى

عظيم البحرين، فدفعه عظيم البحرين إلى كسرى»^(٤).

وفي صحيح البيهقي عن يزيد الرقاشي، قال: كنا إذا كنا على أنس بن مالك أنابا

مجالا، فألقاها إليه، وقال: هذه أحداث سمعتها من رسول الله ﷺ وكبتها وعرضتها.

(وهي ضربان: مرسومة بالإخراة، ومحرزة) عنها.

(المفروزة) بالإخراة (أعلى أنواع الإخراة مطلقا)، ونسب عباسي الاتفاقي على مرحلتها.

(ومن صورهها) وهو أملاها كما صرح به عباس وغيره. (أن يدفع الشبيح إلى الطالب

أصل سماعه، أو فرعا (متفلا) ٩، وبغول) ١٠: (هذا سماعي، أو روايتي عن فلان)، أو لا

(١) المناولة هي اللغة معاملة من الموال، وهو العطاء، فالمراد بالمراد والمثل: العطاء، ومنه رسلته، ومنه

سورة، وأتته إني، ونولته، ورثته، وله: - أعطته، وناولته، فناولته. «عنده».

وهي الاصطلاح أن يدفع الشبيح أصل سماعه أو فرعا متفلا به للطالب. بطر البيهقي الحديث

ص: (٢١٦).

(٢) علقه البخاري في الحديث (١١).

(٣) أخرجه الطبراني في الكبير (٢) رقم (١٦٧٠)، وأبو يعلى (١٥٣٤)، والطبراني في الصغير (٣٩٩/٢) -

(٣٥٠)، والبيهقي (٩١/١١ - ١٢)، وابن المنذر وابن أبي حاتم كذا في الدر المنثور (١١/٤٤٨)،

وقال السيوطي: سند صحيح، وقال البيهقي في صحيح (٩١/٩) رواه الطبراني ورواه ثقات

وقال الساقط في الصحيح (٢٠٩/١) وهو صحيح، وقد وجدته من طريقين، فذكرهما، ثم قال:

فصريح هذه الطرق يكون صحيحا.

(٤) أخرجه البخاري (٦١).

ومن صوره: أنَّ يناول الشيخ الطالب سماعة وبجير له، ثم يمسكه الشيخ، وهذا دون ما سبق. ونجور روايته: أنَّ وجد الكتاب أو مقابلاً به موثقاً بموافقة ما تناوله الإجازة، كما يتميز في الإجازة المنجزة، ولا يظهر في هذه المناولة كبير مرتبة على الإجازة المنجزة في معنى.

(وَأَمَّا خداعه من أصحاب الفقه والأصول: لا فائدة بيها، وشيوخ الحديث - قديماً وحديثاً - يرون لها مرتبة معينة).

ومنها: أنَّ يأتي الطالب بكتاب، ويقول: «هذا روايتك فإولئيه»، وأجر له روايته، فيجيبه إياه من غير نظر فيه، وتحتقن برأيه، فهذا باطل، فإن رتب بحسب الطالب زعفراني، اغتمته وضحت الإجازة، كما يقتضيه في الفقرة، فتو قال: «حدثتني بما فيه إنَّ كان من حديثي مع تلاميذ من العلماء».

(ومن صوره: أن يناول الشيخ الطالب سماعة وبجير له، ثم يمسكه الشيخ) عنده ولا يفقه عبد الطالب، (وهذا دون ما سبق) لعدم احتواء الطالب على ما يحمله وعينه عن (ونجور روايته) عنه (إذا وجد ذلك الكتاب) المنقول له، مع عبءه ص بلامته من التعبير، (أو) وجد مرثاً (مقابلاً به موثقاً بموافقة ما تناوله الإجازة)، كما يتميز ذلك في الإجازة المنجزة، عن المناولة، (ولا يظهر في هذه المناولة كبير مرتبة على «إجازة المنجزة» عنها (في معنى) من الكتب. (و) قد قال جماعة من أصحاب الفقه والأصول: لا فائدة بها).

وعبارة القاضي عياض سهو. وعلى التحقيق فليس لها شيء، بل على الإجازة للشيء. التمييز من المنصنيف، ولا فرق بين إجازته إياه، أن يحدث عنه كتاب منوطاً وهو ثابت أو حاصر، إلا المقصود تبيين ما أجازه.

(و) لكن (شيوخ الحديث - قديماً وحديثاً - يرون لها مرتبة معينة) على الإجازة المعينة. (ومنها: أنَّ يأتي الطالب بكتاب، ويقول: له: «هذا روايتك فتأولئيه»، وأجر له روايته، فيجيبه إياه) اعتماداً عليه (من غير نظر فيه، ولا تحتقن لروايته) له (فهذا باطل، فإن وثق بحسب الطالب ومعرفة)، وهو بحيث يعتمد مثله، (عنده، وصحت الإجازة) والمناولة: (كما يعتمد في الفقرة) عليه من أمراء إذا وثق بدينه ومعرفة.

قال العراقي: فإن فعل ذلك والطالب غير موثق به، ثم قيل: «هذا ذلك محرم من يعتمد عليه أن ذلك كان من روايته» - فهل يحكم بصحة «إجازة» والمناولة السابقين؟ لم أر من تعرض لذلك، والظاهر: نعم؛ لو أن ما كنهه من عدم ثقة المجير^(١). انتهى (بل قال: حدثتني بما فيه، إنَّ كان من حديثي مع تلاميذ من العلماء) والموجه -

(١) أي: عدم ثقة المجير من العلماء.

كان خاتماً حسناً.

الضرب الثاني : المجردة بأن بناؤه مُقتضباً عنى . هذا سماعي ، فلا يجوز الرواية بها على الصحيح الذي قاله الفقهاء وأصحاب الأصول . زعموا المحدثين المجوزين .
فروع : يجوز الزهرري ، ومالك ، وغيرهما إطلاق حديثنا ، وأخبرنا في الرواية (كان ذلك جائزاً حسناً).

الضرب الثاني : المناولة (المجردة) عن الإجازة : (بأن بناؤه) لكتاب - كما تقدم - (مفصلاً على) قوله : (هذا سماعي) . أو : (من حديثي) . ولا يقول له : (أرويه عنى) ، ولا أحجرت لك روايته ، ونحو ذلك ، (فلا يجوز الرواية بها على الصحيح الذي قاله الفقهاء وأصحاب الأصول ، وعلموا المحدثين المجوزين) لها .

قال العرافي : ما ذكره النووي محال لكلام ابن الصلاح : فإنه إنما قل : فهذه محاولة مختلفة ، لا يجوز الرواية بها ، وهما غير واحد من الفقهاء والأصوليين عنى المحدثين الذين أجازوها ، وسوغوا الرواية بها . وحكى الحطيط عن طائفة من أهل العلم : أنهم صححوها .

ومحالف - أيضاً - لما قاله جماعة من أهل الأصول ، سبهم : (الرواية) فيه لم بشرط الإذن بل ولا المناولة ؛ بل إذا أشار إلى كتاب ، قال : هذا سماعي من فلان حاز لمن سمعه أن يرويه عنه ، سواء ناوله أم لا ، وسواء قال له : (أرويه عنى) أم لا .

وقال ابن الصلاح : إن الرواية بها ترجع عن الرواية بمجرد إعلام الشيخ : لما فيه من المناولة ؛ فبها لا تخلو من إشعار بالإذن في الرواية .

قلت : والحديث والأثر المسموعان - قول العصب - يدلان على ذلك ؛ فإنه نبس فيهما تصريح بالإذن . نعم ، الحديث الذي علقه البخاري فيه ذلك ؛ حيث قال : لا تقراه حتى تبلغ مكان كذا ، فمفهومة الأمر بالقراءة عند نوع المكان .

وعندي أن يقال : إن كانت المناولة جواباً لسؤال : كان قال له : (ناولني هذا الكتاب لأرويه عنك) ، فنأوله ولم يصرح بالإذن - محبت ، وجاز له أن يرويه كما تقدم في الإجازة بالخط . بل هذا يبلغ ، وكذا إذا قال له : (حدثني بما سمعت من فلان) ، فقال : هذا سماعي من فلان ، كما وقع من أنس فتصح أيضاً . وما عدا ذلك فلا . فإن ناوله الكتاب ولم يخبره أنه سمعه لم تحر الرواية به بالاتفاق ، قال الزركشي

فروع : في العبادة الأداء لمن تحمل بالإجازة والأدوية : (جوز الرهري ، ومالك ، وغيرهما) كالحسن البصري - (إطلاق حديثنا) وأطبرنا في الرواية

واصطليح قزم من المتأخرين على إطلاق «أبنا» في الإجازة، واختاره ضاحك
كتاب الوجازة.

وكان البيهقي يقول: «أسلمى إجازة».

وقال الحكم: الذي اختاره، وعهدت عليه أكثر مشايخي وأئمة عصري - أن
يقول فيما عرض على المتحدث فأجازه شافها: «أباني». وفيما كتب إليه: «كتب
إلي».

وقد قال أبو حنيفة بن حمدان: «كنا مولد البخاري». «قال لي فلان: غرض

(واصطليح قوم من المتأخرين على إطلاق «أبنا» في الإجازة، واحده أو العاسر
الوليد ابن بكر الغمري (صاحب كتاب الوجازة) في تحوير الإجازة، وعليه عمل الساس
الآن، والمعروف عند المتقدمين أنها منزلة «أخيرنا».

وحكى عياض عن شمة أنه قال في الإجازة مرة: «أبنا»، ومرة: «أخيرنا».

قال العراقي: وهو بعد ههنا: فإنه كان ممن لا يرى الإجازة.

(وكان البيهقي يقول: «أسلمى» - «أبنا» - «إجازة») وفيه التصريح بالإجازة، مع رغبة
اصطلاح المتأخرين.

(وقال الحكم^(١)) الذي اختاره وعهدت عليه أكثر مشايخي وأئمة عصري - أن يقول
فيما عرض على المتحدث فأجازه شافها: «أباني». وفيما كتب إليه: «كتب إلي».

واستعمل قوم من المتأخرين في الإجازة باللفظ: «شافسي»، وأنا شافها، وهي
الإجازة بالكتابة: «كتب إلي»، وأنا كتابة، أو «ني كتبه».

قال ابن الصلاح: ولا يسلم من الإيهام وطرف من التدليس: أما المشافهة فتعرف
مشافهته بالتحدث، وأما الكتابة فتعرف أنه كتب إليه بذلك الحديث بعينه، كما كان يفعل
المتقدمون.

وقد نص الحافظ أبو المعظم الهيثمي على الجمع من ذلك: للإيهام المذكور.

فت. بعد أن صار الآن ذلك اصطلاحاً عري من ذلك، وقد قال النبطي حديثه
كلام ابن الصلاح: «ولا أدل من الحاشي من كثرة الاستعمال يدفع ما تنوع من الإشتكاف».
(أرشد ابن أبي جعفر) أحمد (ابن حمدان) السيبوري (نقل قول البحاري). «قال لي
فلان: عرض ومماولة»، وتقدم أنها محمولة على السماع، وأنها عالمياً في المداخلة، وأن
بعضهم «علما نعليق»، وليس من «إجازة».

وهي صريحا: مخرجة عن الإجازة، ومفروقة بإجازتك ما تثبت لك، أو عليك،
والخروج من عبث الإجازة، وهذا في الصفة والتمويه كالمقالة المفروقة. وأما المخرجة
ففسخ الرواية بها فزوم، منهم: الفاضل الموددي الشافعي، وأحاديث كثيرود، من
المتقدمين والمتأخرين، منهم أبو السخني، ومنصور، واللبث، وغير واحد من
الشافعيين وأصحاب الأصول.

وهو الصحيح المشهور بين أهل الحديث، ويوجد في مصنفاتهم، كتب إلى
فلان قال: حدثنا فلان، ونسأله به هذا، وهو معمول به عندهم مغنود في
الموضوع، لإشعاره بنفي الإجازة.
وراد السمعاني، فقال: هي أقوى من الإجازة.

(وهي صريحا: مخرجة عن الإجازة، ومفروقة بإجازتك ما تثبت لك، أو عليك،
فليك، أو). أما كتب به عليك، (وتخرج من عبث الإجازة، وهذا في الصفة والتمويه
كالمقالة المفروقة) بالإجازة

(وأما الكتابة المخرجة عن الإجازة (مع الرواية بها فزوم، منهم: الفاضل الموددي الشافعي
الموددي الشافعي في الحديث، والأمدى، وابن الفداء.
وأحاديث كثيرود من المتقدمين والمتأخرين منهم أبو السخني، ومنصور، واللبث،
ابن سعد، وابن أبي سرة.

ورواه البيهقي في "السنن" عنهم، وقال: في كتاب آثار كثيرة عن السمعاني
بذلك، وكتب البيهقي إلى عماله بالأحكام: إعادة نزلهم

(وعبر واحد من الشافعيين) منه: أبو المظفر السمعاني، (وأصحاب الأصول)، منهم:
لرازي، (وهو الصحيح المشهور بين أهل الحديث، ويوجد في مصنفاتهم) كثيرا، (كتب
إلى فلان قال: حدثنا فلان، ونسأله به هذا، وهو معمول به عندهم مغنود في
الموضوع) من الحديث، دون المنقطع، (الإشعار بمعنى الإجازة) رواد السمعاني فقال:

هي أقوى من الإجازة، قلت: وهو المخبار، بل وأقوى من أكثر صور المسودة
وفي صحيح البخاري في الأيمان والندور. وكتب إلى محمد بن سارة^(١)، رئيس به

(١) في السخني (١٦٦٤)، وقال: احتفظ من حجر (١٧١٣/١٧١٤) له نقي هذه الصيغة ليعبرني في
صحيحه عن أحد من شيوخه إلا في هذا الموضع، وقد أخرج نسخة المصنفات فيه أشياء كثيرة، لكن
من رواية الشافعي عن أصحابه أو من غيرهم، وهو ذلك. وسمعت من شار هذا من المعروف
سائر، وقد أكثر من سخرى. ولكنه لم يسمع من هذا الحديث، عروا عنه، فكتبه، وقد أخرج -

أَمْ يُكْفَى مَعْرِفَةُ حَقِّ الْكُتَابِ
وَمِنْهُمْ مَنْ شَرِطَ لِنَفْسِهِ أَهْوَ صَدِيقًا.

بالكتابة عن شيوخه غير أن، وفي صحيح مسلم أحاديث كثيرة بالكتابة في أثناء السجدة، منها من أخرجه عن يزيد بن أبي نضلة، كتب معوية إلى العيص: أن كتب إلي ما سمعت من رسول الله ﷺ فكتب إليه: . . الحديث في القول كتب الصلاة^(١).

وأخرجه عن ابن عوف قال: كتب من نافع فكتب إلي: أن السجدة ثلاثة أعشار على سن المصطفى . . الحديث^(٢).

وأخرجه عن سالم بن الفضل، عن ثابت رجل من أسلم، من أصحاب النبي ﷺ كتب إلي عمر بن حبيد الله حين سار إلى الحيرة بحره حديث: لا تسلموا لقاء العدو . . الحديث^(٣).

وأخرجه عن هشام قال: كتب إلي يحيى . . أني كتبه عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبي هريرة قال: أريد أبيقت الصلاة، فلا تقوموا حتى يروى^(٤).

وعند مسلم حديث عامر بن سعد بن أبي وقاص قال: كتب إلي حاتم بن مسروق مع علامي نافع: أن أعرس بشيء سمعته من رسول الله ﷺ فكتب إلي: . . سمعت^(٥) من رسول الله ﷺ يوم حجة، غيبة رجب أو سلم . . وذكر الحديث^(٦).

أثم يكفي في الرواية بالكتابة (معرفته) أي المكتوب له - (حط الكاتب)، وإن لم نعلم لية عليه. (ومنهم من شرط لية) عبه لأن الحط يشبه الخط، فلا يجوز الاعتداد على ذلك، (وهو صديق) - قال ابن الصلاح - لأن ذلك يادو، وظاهر أن حط الإنسان

- أصل الحديث من هذه طريق أخرى موجودة، كما تقدم في الحديث وسيره.

(١) أخرجه البخاري (٥٤٤، ٣٣٠، ١٤٣٤، ١١٢١، ١٧٢٩٢) ومسلم (١٢٧، ١٢٨، ٥٩٣).

(٢) أخرجه البخاري (٢١١١)، ومسلم (١٠٠، ١٧٣٠)، وأبو داود (٢١٢٣).

(٣) أخرجه البخاري (٢١١١)، ومسلم (٢٨٣٢، ٣٠٩٤، ٣٠٩٥، ١٧٣٣٧)، وأبو داود (٢١١٢، ١٧١٩)، عن أبي هريرة، عن كتاب رجل من أسلم من أصحاب النبي ﷺ قال: . . ما سمعت من شيء أومى . . الحديث.

(٤) أخرجه أحمد (٣٠٩/٥، ٣١٠)، وأبو داود (٢٨٩/١)، وأبو حنيفة (٢٣٦) عن حريق هشام بن أبي عبد الله الدستوائي . . وأخرجه الترمذي (١٠٩، ٩٠٩)، ومسلم (١٢٦، ١٠١)، عن طريق.

أخرجه عن يحيى بن عمار، عن أبي هريرة، عن عبد الله بن مسعود.

(٥) في أسلم.

(٦) أخرجه أحمد (٢٨٩/٥، ٢٩٠، ٢٩١)، ومسلم (١٠٠، ١٠١)، وأبو داود (٢١٢٣، ٢١٢٤).

ثم الصحيح: أنه يقول في الرواية بها: «كتب إلي فلان قال: حدثنا فلان»، أو
«أخبرني فلان مكانة»، أو كتاباً وشخوة.

ولا يجوز إطلاق «حدثنا» والتكثير، وجوزة التثنية، ومقتضوا: «وغير واحد من
علماء المحققين وكتابهم».

الفصل السادس:

إعلام الشيخ الطالب أن هذا الحديث أو الكتاب - سماعه مقتضياً عليه
فجوز الرواية به كثير من أصحاب الحديث والفقهاء والأصول والظاهر، منهم ابن
خزيم، وابن الصنيع التميمي، وأبو العباس العمري - بالغلبة - المالكي.

لا يشته بغيره، ولا يقع فيه الإسناد^(١).

وإن كان الكتاب غير الشيخ، فلا بد من ثبوت كونه ثقة، كما تقدمت الإشارة إليه في
نوع المعلق.

ثم الصحيح: أنه يقول في الرواية بها: «كتب إلي فلان قال: حدثنا فلان»، أو
«أخبرني فلان مكانة»، أو كتاباً، أو شخوة، وكذا «حدثنا» مقبلاً بذلك.

ولا يجوز إطلاق «حدثنا» أو «أخبرنا»، وجوزة التثنية ومقتضوا: «وغير واحد من علماء
المحدثين وكتابهم»، وجوزة آخرون «أخبرنا» دون «حدثنا».

روى البيهقي في «المعجل» عن أبي عصمة سعد بن سعد: قال: كنت في مجلس
أبي ساجان الحوزاني، عجزى بكر «حدثنا» و«أخبرنا»، فقلت: أما كلاهما سواء، فقال
رحل: بينهما فرق؟ ألا ترى محمد بن الحسين قال: إذا قال رجل لغيره: «إن أخبرني»^(٢)
بكذا، فقلت حراً؟ نكتب إليه بذلك - صار حراً، وإن قال: «إن حدثني» بكذا فقلت حراً؟
نكتب إليه بذلك - لا يعني^(٣).

(الفصل السابع): من أصنام المحدثين - (إعلام الشيخ الطالب أن هذا الحديث - أو
الكتاب - سماعه) من فلان (مقتضياً عليه)، دون أن يأذن في روايته عنه.

(أحوز الرواية به كثير من أصحاب الحديث والفقهاء والأصول والظاهر منهم:
ابن خزيمة، وابن الصنيع التميمي، وأبو العباس) ثانياً: من بكر (الغفري - بالغلبة -)
سببه إلى من بعدهم، بطر من غلق (المعاليك)، وبصره من كتابه الوجيزة، وحكاه غيره
عن الكثير، وأحداه الرامهرمزي، وهو مذهب عبد الملك بن حبيب المالكي، وحرم به

(١) في أدبنا.

(٢) في نسخة أخرى.

(٣) في أدبنا.

قال بعض الظاهرية: لو قال: «هذه رواية» لا تزوجه، كان له روايتها غشاً والصحيح ما ذكره غير واحد من المحققين وغيرهم. أنه لا تخور الرواية به، لكن يجب الغش به إن صرح به.

صاحب المحصول وأتباعه، بل قال بعض الظاهرية: لم قال هذه رواية؟ وعدم إله أن قال: «لا تزوجه» عي، أو لا تحبرها لك - (كان له) مع ذلك (رويتها عنه). وقد أجاز الراعي مزي أيضاً.

قال عراقي: وهذا - مع - لا يقتضي التبرؤ منه، لأن شيعه أن يحدث بما حدثه - لا نعمة ولا ربة - لا يؤثر، لأنه قد حدثه؛ فهو شيء، لا يرجع به^(١) قال المصنف - كتاب الصلاح - (أو الصحيح) قد قرره واحد من المحققين وغيرهم أنه لا تجوز الرواية به.

وبه قطع العراقي في المستصحب، قال: لأنه قد لا يجوز روايته مع كونه مسنداً؛ لخلل بمرقه فيه.

وقاس ابن الصلاح وغيره ذلك على مسألة استدعاء الشاهد: أن يحمله الشاهد؟ فإنه لا يكفي بإعلامه؛ بل لا بد أن يأتى أنه أن يشهد علم شهادة^(٢).

قال القاضي عياض: وهذا لقياس غير صحيح، لأن الشهادة على الشهادة لا تصح، لا مع الإذن في كل حال، والحديث عن السماع وانتزاعه لا يحتاج فيه إلى إذن، لأن الغرض وأيضاً: الشهادة تنتزعه من الرواية في أكثر الأحوال.

وسمى المنع من المصنف - كتاب الصلاح - (لكن يجب العمل به)، أي بما أخبره الشيخ أنه سمعه (إن صح سنده)، وأدعى عدس الألفاظ على ذلك.

(١) قال ابن الصلاح: روجه يذهب هؤلاء اعتماد ذلك للرواية على الشيخ؛ فيه إذا قرأ عليه شيئاً من حديث، وأمر بأنه روايته عن فلان بن فلان - حار له أن يرويه به وأن ثم يسمعه من لفظه، وإن نقل له «الرواية» أو «أخبره» أو «أخبره» في رواية عي، بطل الصحيح من (٢٢٦).

(٢) قال ابن الصلاح: وهذا لأنه قد يكون ذلك مسحوقه وروايته، ثم لا يثبت له في روايته عنه كونه لا يجوز روايته لحلق بمرقه فيه. ولم يوجد منه التلف. ولا ما يبرر منزلة تلفظ به - وهو تلفظ القارئ عليه، وهو يسمع ويقر به - حتى يكون قول الروي عنه اسمع ذلك «حدثنا» وأخبرنا» حصة، وإن لم يأتى به.

إيضاً هذا (٢٢٦) أنه إذا ذكر في غير محل الحكم شهادة رأيي - يجب أن يسمع، أن يشهد على شهادته إذا لم يأتى به ولم يشهد، غير شهادته، وذلك مما تسدت فيه الشهادة والرواية، لأن المعنى يجمع بينهما في ذلك، وإن اختلفا في غيره، ينظر المنهج من (٢٢٦ - ٢١٧).

للقسم السابع: النوعية

هي أن يوصي عند موته أو منعه بكتاب يرويه. يجوز بغض الكتاب الموصى له وروايته سنة، وقه سنة، والغرض أنه لا يمار

للقسم الثامن: الوحدانية

وهي مضمرة لا تؤخذ، تؤخذ غير مضمرة من العرب.
(وهي أن ذات علي أحداث سنة، وعدا لا تراها إلا واحد).

(القسم السابع) من أقسام التحدل (نوعية^١) هي أن وصي شيخ (عدد موته أو مفرد) ينقص الكتاب يرويه ذلك الشيخ

(أما بعض العلماء) - وهو محمد بن سيرين، وأبو ذؤابة - (المعروفين برواية عنه) تلك الرواية قال القاضي عياض لأدبي^٢ موته من لادن وشبهه من العرب والمسلمة، قال وهو غريب، من الإعلام، وهو غلط، مشهور أصله وهو جيد، وهو إما زلة علم، أو متار. على أنه زاد الرواية على سبع نوحدة، ولا يصح تشبيهه بنسب الإعلام والسيولة، ولعل صواب أنه لا يجوز.

وقد ذكر ابن أبي أمام علي بن الملاح وفاروق^٣ مؤلفه أرفع رتبة من الرواية، ولا خلاف، وهي معمولة بها عند القاضي وسيره، فهذا^٤ أرى

(القسم ثامن) من أقسام التحدل (وحدانية، وهي) تكسر أو (مضمرة)، ووحدة مؤلف غير مضموع من العرب.

لأن المعاني من ذكرها أشهر من أن تكون لغيرهم، وحادثة - فيها أحد - من العلم من صحيفة من غير نسخ، ولا بحارة، ولا مسونة - من شريف العرب ببر مصادر أوحد^٥، لتلخيص بين المعاني المختلفة.

قال ابن الملاح يعني، فونته - وحده صلاته، وحدته، ومظهره، وحده، وهي تعصب موحدة، وهي مسمو، وحادثة، وهي الحب - هذا.

(وهي أن ينفذ على أحداث سنة رويها) غير المعاصر له، أو المعاصر ولم ينفذ، أو غيره وأم يسمع منه، أو يسمع منه، ولكن (لا يرويها)، أي تلك الأحداث المنعقدة، (وواجبة) عنه سماع، ولا رجوع.

(١) في اللغة اسم للنوعية كالرواية والوصاية، هذا قوله، ورواية وصية، بهذا.

وهي الاصطلاح أن يوصي الشيخ عنه موته أو منعه بكتاب يرويه ذلك الشيخ، بهذا.

الاصح هو (٢٢٧)

(٢) فرج، بهذا.

قوله أن يقول: «وجدت - أو قرأت - بخط فلان» أو «في كتابه» بخطه - حديثاً
فلان... «ويشوق الإسناد والمصدر، أو قرأت بخط فلان عن فلان» هذا الذي
استفتر عليه العنيل قديماً وخديئاً: «هذا من باب المنقطع، وعليه سؤلت اتصال،
وإنما نضعه، فأطلق لها «حديثاً» و«أخباراً»، وأكرر عليه.

(قوله أن يقول: «وجدت - أو قرأت - بخط فلان» أو «في كتابه» حديثاً
فلان... «ويشوق الإسناد والمصدر، أو قرأت بخط فلان عن فلان» هذا الذي
استفتر^(١) عليه العنيل قديماً وخديئاً^(٢)

وفي مسند أحمد كثير من ذلك من رواية ابنه عنه بالوحدة
(وهو من باب المنقطع، ولا لكن (بعد شوب اتصال) قوله «وجدت بخط فلان» وقد
تسهل بعضهم، فأنى فيها بلمط. «عن فلان». قال ابن الصلاح: «وذلك تدليس قبيح» إذا
كان بحيث يوهم سماعه منه.

(وإنما نضعه فأطلق فيها «حديثاً» و«أخباراً» و«تكرر عليه» ولم يحذر ذلك أحمد
بمنه عليه.

تنبيه: وقع في صحيح مسلم الحديث مروية بالوحدة، واشتقت بألفها من باب
المفعول كقوله في الفصائل حديثاً أبو بكر بن أبي شيبة قال: «وجدت في كتابي عن
أبي أمامة عن هشام عن أبيه عن عائشة أنها كتبت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «أين أن
ليوم... الحديث»^(٣).

وروي - أيضاً - بهذا السند حديث: «قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إني لأعلم إذا كتبت عني
رأيت»^(٤).

(١) أي دعى - أعتد.

(٢) قال ابن رجب الشافعي في «الشمس» (ص ٧٣) «الوحدة وإن أخذت بحرف من الاتصال أو
انفردت، فلا يعمى ما فيها من الانقطاع، لكنها إذا انفردت مع الإجماع، دوى فيها جانب الاتصال،
على صورتها مضمرة. ومما ذكره الانقطاع لعدم رجوعه إلى شحذ والإصلاح عليه تفصيلاً، مع تقدم
الإحالة إلى المضمرة الإجماع بعد ذلك؛ فتحت حكم الاتصال في ثلثي حاله، كما ذكره نكاحه. وإعمال
المكتوب إليه، معروف خط كتابه أو مضمرة، يأتي وهو حرف ذلك الأمر بواسطة التسليم، وتحت
الاتصال، على ما هو المعروف المشهور من فعل الألف العائني من الصيغة في رسم الشافعي
وبعد والتمس بعده... إلخ.

وقد لن نثبت رجوعه إلى «الانقطاع» في «الشمس» (ص ٢٦٨) «والوحدة ليست من باب
الرواية» وإنما هي حكاية ما وجدته في «الشمس» (ص ٢٦٨) «أه»

(٣) أخرجه مسلم (٨١ - ٢١١٢)

(٤) أخرجه مسلم (٨٠٣ - ١٢٢٩)

يُوجد هذا ولا نحوه وأيضاً: «بأنفس عن فلان» أو «وجدت في نسخة من كتابه» ونحوه. ونسأله أكثر الناس في هذه الأقسام بالحرم في ذلك من غير نسخ ونسبوات ما ذكرناه، فإن تلك النسخات مغلقة لا تسمى عليه - علة - لفظ أو المعبر، ربح، الخرم، الخ. وإلى هذا السراج كثير من الشفيعين في نسخهم أم الغفل بالوحدة: ففعل عن معظم المحدثين بالكسب وغيرها: أنه لا نحو: وعن الشافعي ونحوه: أصبحته حولاً. تضع بعض الشفيعين الشافعيين بنحو: الغفل بما عند حصول الثقة: وهذا هو الفاسخ الذي لا يتبعه هذا الأثران غيره.

يوجد هذا ولا نحوه، نقيض: «بأنفس عن فلان» أو «وجدت في نسخة من كتابه» ونحوه. ونسأله أكثر الناس في هذه الأقسام بالحرم في ذلك من غير نسخ ونسب: عطلهم كذا منسوباً إلى مصنف غير، وبغفل منه عنه من غير أن يشر نصحة السج، قالوا: «قال فلان» أو «ذكر فلان» كذا.

(وانسب ما ذكرناه، فإن كان الشافعي) علة فقط (مغلقة) بحيث (لا يحسن منه - غيبة - السقط أو السحر، ومونا حوز الحرم) كما يحكيه (والمراد هذا سراج^(١) كثير من المصنفين في نسخهم) من كتب الناس.

(وأما العمل بالوحدة: فعل عن معظم المحدثين، وانسبها بالكسب، وغيرها: أنه لا يجوز. وعن الشافعي ونحوه: أصبحته حولاً. ومطلع بعض المصنفين ابنه وليس يورد العمل به عند حصول الثقة) به، (ومعنا هو المصنف الذي لا يبعد) في (هذه الأثران) غيره.

قال من المصالح: فيه لو نوبت العمل بها على إروائه، لاحتج به العمل بالمتنول لعدم شرطها.

قال الشافعي: راسخ بعضهم للعمل بالنسبة بعد ذلك: «في الغفل أحييت إيماناً^(٢) قالوا: الملائكة، قال: وكيف لا يؤمنون وهم عند ربهم»^(٣) قالوا: «الآية» قال: «وكيف لا يؤمنون وهم بأنهم الوحي»^(٤) قالوا: «حسن» قال: «فإذا لا تؤمنون وأنا من أنتم»^(٥) قالوا: «فمن يا رسول الله؟» قال: «فمن يأتي من بعدكم يصدقون صحفاً يؤمنون بها فيها»^(٦).

(١) أي: يشرح.

(٢) أمجد الخطيب في شرحه أحييت إيماناً ص ٢٤ رقم (١١٠). والبيهقي في الخلائق (٥٢/١١) من طريقه عن من عرفت. حدثنا إسماعيل بن عمار، عن العبد بن يس، عن عمرو بن شعيب عن أبيه، عن عده، وأحمد بن أبي يحيى (١١/١٦٠)، والخطيب رقم (١٦٢)، والحاكم (٥٥/٤) - (٨٦) من طريق محمد بن أبي حميد عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمرو بن الخطاب، به. ومصحح الحاكم، ونسب المعنى قول: «فمن يأتي من بعدكم يصدقون»، أم: «يصدقون» معجم الرواة (١٠/١٦٨).

قال "الطبري" وهذا استناد حسن.

قلت: المحتج بذلك هو المحاط عند الذين من كثيره ذكر ذلك في أوائل تفسيره^(١). ولحديث رواه الخميس^(٢) في غرفة في حربة من مدين عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وله طرق كثيرة نوردتها في لأولي.

وفي بعض أخاصه من قوة من يد كم بأنهم كتاب من نوحى يؤادون به ويعملون بها فيه، فقلت أعظم منك آخر: أخرجه أحمد، والدرسي^(٣)، والحاكم من حديث أبي حمزة الأنصاري^(٤).

وفي لفظ للحاكم من حديث عمر: "يحاديون الوري القماني"^(٥) يعملون بها فيه - فهذا تفصيل أهل الإجماع إجماعاً^(٦).

(١) قال رحمه الله (١٦١/١): وهذا الحديث فيه دلالة على العمل بالرجاء التي احللت بها أهل الحديث؛ لأنه ما سجع على ذلك، وذكر فهو اعظم أمراً من هذه العبارة لا معطفاً أمراً.

يقول ابن المنذر عدم الحديث: (٣٧١/١) "ووجوده مدح من عمل بالكتب المنقطة يصحده لم حادة جاء به".

قال البحاري في فتح البقي (٢٨/٢): أوفي الأبطال بطر: فالرجوع بمجرده لا يسوغ لمن أعمال الصالحين في توسع الأكل: (٢٤٩/١). فومر عبد الله عن من وجود يؤمن به، كما نلت له نوافذ العلم.

والعلم: (الإشادة: ١٤٣/٢). وسمي به سلوة الحديث (الحاكم من) (٥٨/١)، و (الكفاية للحديث من) (٢٥٩)، و (أسانيد النعماني من) (١١٣ - ١٥٠).

(٢) في ح: التحسين.

(٣) في ح: الماقتضى.

(٤) أخرجه أحمد (١٠٦/١)، والدرسي (٢٠٨/٢)، والبحاري في حلق أمال الله به من (٥٠)، وأبو حنيفة (١٥٥٩)، والنسائي في الكبير (٣٢٧/١ - ٣٥٤)، والحاكم (٨٥/١) وصححه، ووافقه الذهبي.

(٥) في ح: العلم، والنسائي من ح: وهو الصواب.

(٦) قال الساجي: أقول: العبارة بالدليل القوي لا بوجوه الوري للعمل، ولا بوجوه من لو سجع ولا بوجوه في الصحف، مما كان من غير اعتد فلا بد من توبه بالتواتر عن المحضوم فلا كما في الفرقان الكبير، وقد عر من فدان المحي لا لا أثبت على صفه، وأسناد تصحيحه، أو رتونه، أو يقبل بغير مقام الإساءة كبره، سقط وهو لا يشبه على الخاء، أو يهذف (٢٩٥ - ٢٩٦) به سقط وهو ذلك، أو يثاوي اشاحين والمحققين له في مؤلفاتهم، وشيخ (قلت تبيها بسم من كذب والاخلاق، ولا فلا يكون صحة لسل ولا ذليلاً للحكم).

نظر: المنهج (٢٣١ - ٢٣٢)، بالحديث تقدم بخرجه.

النوع الخامس والعشرون: كتابة الحديث وصيغته وفيه مسائل.

إحداها: اختلف السلف في كتابة الحديث: فكتبها طائفة، وأماها طائفة، ثم أجمعوا على جوازها. وحده في الإباحة ونهيه حديثان.

(النوع الخامس والعشرون: كتابة الحديث، وصيغته، وفيه مسائل)

إحداها: اختلف السلف في كتابة الحديث، والصحابة والتابعين (في كتابة الحديث).

فكتبها^(١) طائفة، منهم: ابن عمر^(٢)، وابن مسعود، يزيد بن ثابت، وأبو موسى، وأبو سعيد الخدري، وأبو هريرة، ومن جئنا، وأخرون.

(وأماها طائفة) وفعلوها منهم: عمر، وعفي، وأبو الحسن^(٣)، وابن عمرو، وأبو جابر، وابن عباس، وابن عمر، وأبيات، والحسن، وعطاء، وسعيد بن جبيرة، وعمر بن عبد العزيز.

وحكاها عباس عن أكثر الصحابة والتابعين، منهم: أبو ذؤابة، وأبو السليح، ومن منيع قوله فيه: يعيبون عينا أنه كتب العلم ويؤونه، وقد قال الله - عز وجل -: ﴿يَعْلَمُهَا بَعْدَ قَدِّ فِي كِتَابٍ لَا يَبْدُلُ رَبُّهُ وَلَا يَنْسِي﴾ [طه: ٥٢].

قال البني: وفي المسألة مذهب ثالث حكاه إمامهم، وهو: الكتابة والمحو حد الحفظ.

(ثم أجمعوا) بعد ذلك (على جوازها). وزال الخلاف.

قال ابن الصلاح: ونولا تدوينه في الكتب لدروس في العصر الأخيرة.

(وجاء في الإباحة ونهيه حديثان)

فحدثت النهي. ما رواه مسلم عن أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ قال: «لا تكتبوا عني شيئا إلا القرآن». ومن كتب عني شيئا غير القرآن فليحرقه^(٤). وحدث الإباحة قوله ﷺ: «اكتبوا لأبي شاء». متفق عليه^(٥).

وروى أبو داود والحاكم وغيرهما عن ابن عمر، قال: قلت: يا رسول الله! إني

(١) ذكره أحمد، كما قال ابن النجاشي: انظر «فتح الميت» للمصنف (٣٠/٢٢).

(٢) ورواه غيره عن عمر بن الخطاب، وقد ذكر في «سير الوجهاء» الكرامية والإباحة: انظر «مسند إسماعيل» (١/١٢٦)، و«المحدث الفاضل» للإمام مري (٧٧٣)، و«نفيد القلم» للخطيب (ص ٥٠).

(٣) في «الحسن».

(٤) أخرجه مسلم (٧١ - ١٣٠٠٢)، وأحمد (١٢/٣).

(٥) أخرجه البخاري (١٢٢، ٢٣٦١، ٦٨٨٠)، ومسلم (٤١٧، ٤٤٨، ١٣٥٥)، من حديث أبي هريرة.

«لَا تَزَلْ لِمَنْ جُفَّتْ بَيْتُهُ، وَانْتَفِيَتْ لِمَنْ قَبِلَ رَحِيلُ الْكَلَّةِ».

أَسْمِعْ مَثَ الشَّيْءِ وَأَتَكْتُمُهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قَالَ: فِي الْغَضَبِ وَالرَّغْصَةِ؟ قَالَ: نَعَمْ. عَرَبِي
(أَبُو بَيْسَانَ إِلَّا حَقًّا)^(١)

وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو: لَيْسَ أَحَدٌ مِنَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَكْثَرَ حَدِيثًا عَنْهُ مِنِّي، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ
عَدَاةٍ بَيْنَ عَمْرٍو وَهُوَ كَالْكَتَبِ. وَلَا أَكْتُبُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِي رِوَايَةٌ.

رَوَى التِّرْمِذِيُّ عَنْ أَبِي حَبِيرَةَ قَالَ: كَانَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ يَجْلِسُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
فَيَسْمَعُ مِنَ الْحَدِيثِ، فَيَعْبُدُهُ وَلَا يَحْفَظُهُ، فَشَكَكَ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «اسْمَعْ
بَيْتِي، وَأَوِّمًا يَدَهُ إِلَى الْحَقِّ».

وَأَسَدُ التِّرْمِذِيِّ فِي رِوَايَةٍ مِنْ دَاخِلِ مِصْنَعِهِ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَسْمَعُ مِنْكَ
أَنْبَاءً أَفْكُتُهَا؟ قَالَ: «كَلِمَاتُ قُلْتُ وَلَا حَرَجَ»^(٢)

وَرَوَى الْحَاكِمُ وَعَمْرٍو مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ: عَمْرٍو (عَمْرٍو) وَأَبُو مَرْثُومَةَ (أَبُو مَرْثُومَةَ) مِثْلَهُمَا. وَفِيهِمَا الْعَلِيمُ
بِالْكِتَابِ^(٣)

وَأَسَدُ التِّرْمِذِيِّ عَنِ عَلِيِّ مَوْصُوعًا: إِذَا كَسِبَ الْحَدِيثَ فَاتَّكَبَهُ بِسِلَاقِهِ، وَفِي السَّابِ
أَحَادِيثَ غَيْرَ ذَلِكَ

وَكُنْ حَتَفٌ فِي لُحْمِ سَهْمٍ، وَبِئْسَ حَدِيثٌ أَبُو سَعِيدٍ قَسَمَانِي، كَمَا أَتَى إِلَيْهِ الْعَصَفُ
بِقَوْلِهِ.

(لَا تَزَلْ لِمَنْ جُفَّتْ بَيْتُهُ، وَأَنْهَى لِمَنْ أَسَى) سَيَّادٌ، وَوَيْسٌ يَحْتَدِلُهُ. (وَحَدَّثَ، الْكَلَّةُ)

(١) أخرجه أحمد (١٦٦/٢)، وأبو داود (١٦٠٩)، وأبو حنيفة (١٦٠٩)، وأبو حنيفة (١٦٠٩)، وأبو حنيفة (١٦٠٩).

(٢) من طريق يوسف بن عمار عن عبد الله بن عمرو.

(٣) قال السلفي في التلخيص (١٦٠٩) وهذا طريق آخر من حديث أبي عمرو بن علقمة عن عبد الله بن عمرو.

سلفي. أخرجه أحمد (١٦٠٩)، وأبو حنيفة (١٦٠٩)، وأبو حنيفة (١٦٠٩)، وأبو حنيفة (١٦٠٩)، وأبو حنيفة (١٦٠٩).

(٤) أخرجه أحمد (١٦٠٩)، وأبو حنيفة (١٦٠٩)، وأبو حنيفة (١٦٠٩)، وأبو حنيفة (١٦٠٩)، وأبو حنيفة (١٦٠٩).

(٥) أخرجه أحمد (١٦٠٩)، وأبو حنيفة (١٦٠٩)، وأبو حنيفة (١٦٠٩)، وأبو حنيفة (١٦٠٩)، وأبو حنيفة (١٦٠٩).

(٦) أخرجه أحمد (١٦٠٩)، وأبو حنيفة (١٦٠٩)، وأبو حنيفة (١٦٠٩)، وأبو حنيفة (١٦٠٩)، وأبو حنيفة (١٦٠٩).

(٧) أخرجه أحمد (١٦٠٩)، وأبو حنيفة (١٦٠٩)، وأبو حنيفة (١٦٠٩)، وأبو حنيفة (١٦٠٩)، وأبو حنيفة (١٦٠٩).

(٨) أخرجه أحمد (١٦٠٩)، وأبو حنيفة (١٦٠٩)، وأبو حنيفة (١٦٠٩)، وأبو حنيفة (١٦٠٩)، وأبو حنيفة (١٦٠٩).

(٩) أخرجه أحمد (١٦٠٩)، وأبو حنيفة (١٦٠٩)، وأبو حنيفة (١٦٠٩)، وأبو حنيفة (١٦٠٩)، وأبو حنيفة (١٦٠٩).

(١٠) أخرجه أحمد (١٦٠٩)، وأبو حنيفة (١٦٠٩)، وأبو حنيفة (١٦٠٩)، وأبو حنيفة (١٦٠٩)، وأبو حنيفة (١٦٠٩).

(١١) أخرجه أحمد (١٦٠٩)، وأبو حنيفة (١٦٠٩)، وأبو حنيفة (١٦٠٩)، وأبو حنيفة (١٦٠٩)، وأبو حنيفة (١٦٠٩).

(١٢) أخرجه أحمد (١٦٠٩)، وأبو حنيفة (١٦٠٩)، وأبو حنيفة (١٦٠٩)، وأبو حنيفة (١٦٠٩)، وأبو حنيفة (١٦٠٩).

أو نهى حين جئت اختلاطاً بالقرآن، وأذن جبر أمي.

عمر: لحظ إذا كتبت فيكون الهي محصوراً

وقد استند إلى التصحيح هذا من الأورع أنه كان يقال: كتبت هذا العلم كريباً، يشعاه الرحال يهيب، فمعاً دخل في الكتب دخل به غير أمه^(١)

(أو نهى) عنه (حين خيد، اختلاطه القرآن، وأذن، فيه (حين أمي) ذلك، فيكون النهي موحاً

وقيل: المراد انتهى من كتابة الحديث مع إقراره في صحيفته واحدة؛ لألهم كانوا سمعون فأول الآية قريباً كثيرة، معها، فهوا عن ذلك لحوف، لا شياء

وقيل: الهي خاص بوقت نزول القرآن، حثبه التباسه، والإذن في غيره،

وحكم من أهل حديث أبي سعيد، وقال: المصداق وقعه عليه، قاله السري وغيره^(٢).

وقد روى السهقي في المدخل، عن عمرو بن شمير: أن عمر بن الخطاب فراد أن

- وأخرج ابن الجوزي في المحلى المندرجة: ٨٥/١ - ١٨٧ عن أبي أسيد بن عمرو

(١) أخرجه الحاكم (١٢١/١)

(٢) وعلى أي حال، دون الحديث لم يكتف في رس السري كتبه على الحق الذي كتبه عنه القرآن، علم بأمر الهي، معاً من كتاب الرعي بكتابة صحت، وإذ وعد من بعض الأفراد كتابة شيء، فذلك دليل جلاء، وقد كان حل اعتدوهم على الصفا كما رأيت

ثم إننا لم نلخص إلى قول بعض العلماء، في وصف حديث أبي سعيد، وقوله بوجه آخر، السري كتبه - فهو الذي نسير إليه، ويظهر، ثم أن أقر الأعرابي من رسول الله صلى الله عليه وآله هو إراد كتابة الحديث، ودلينا على ذلك.

أولاً: ما رواه السري عن أبي عباس أنه قال: كلما كتب رسول الله صلى الله عليه وآله وحده قال: انشؤي بكتاب أنشأ لعم كتاب لا تصوموا بعده... للجمعة؛ بعد هم السري صلى الله عليه وآله أن يكتف لأصعاده كتاباً حتى لا يحتفلوا من بعده، وأمر صلى الله عليه وآله بهم إلا حتى، فهذا مع صلى الله عليه وآله تمنع لعمي لسانه في حديث أبي -

ثانياً: روى أحمد والبيهقي في المدخل، والبيهقي من طريق معنفة، أن أبا هريرة قال: ما كتبه أحد أعلم بحديث رسول الله صلى الله عليه وآله من عمرو؛ لأنه كان يكتب: استأذن رسول الله صلى الله عليه وآله أن يكتب به ما سمع به فأذن له، فاستأذن صدقه من عمرو عن أبي في كتابة الحديث يدل على أن الكتابة كانت منها في أول الأمر، وقد أذن رسول الله صلى الله عليه وآله له بالكتابة لما استأذنه، ولا خصوصية بعد الله من عمرو عن غيره، وعليه يمكن أن يقال: إن رسول الله صلى الله عليه وآله لم يلحق بالرفيق لأهم إلا كتابة كبريت فأذن فيها بغير الحديث، المحدثين هي (١٢١، ١٢٥)

ودلنا في الفتح (١ - ١٨٠) أن السلف احتفلوا في ذلك عملاً وشرطاً، وإن كان الأمر استمره والاجتماع انعقد على حوله كتابة العدل بين على استجابه، بل لا بعد، وعنه على من غشي لسبب من ضمن عليه بفتح العلم،

ثم على كتابه صوّف الهمزة إلى ضبطه وتحتيفه شكلاً ونقطاً يؤمر الناس، ثم قيل: إنما يُشكّل للشكّل. ونقل عن أبي نعيم كراهة الإجماع والإعراب إلا في العلقين، وبين: يُشكّل الجميع.

تحت السنن، ما تشاء، في ذلك أصحاب الذي يخطئ، فأشاروا عليه أن يكتبها؛ فطعن عمر بن حفص، أنه فيها شبهة، ثم أصبح يوماً وقد عزم الله له؛ فقال: إني كنت أردت أن أكتب حسنة، وهي ذكرت قولاً كانوا يلقونكم عنوا كُنا فأَكُونوا عليها، وترقوا كتاب الله، وبني - والله - لا أَدْرِي كتاب، له شيء، أشد.

ثم على كتابه صرف الهمزة إلى ضبطه، وتحتيفه شكلاً ونقطاً يؤمر (معهم) (الناس) يؤذنه كد مسحه.

قال الأوزاعي: في الكتاب إجماعه، قال الزاهر مري: أي، ضبطه، أن يبين لنا، من الباء، والمعاني من تحاء، قال: والشكّل بعيد الإعراب.

قال ابن الصلاح: إجماع المكتوب يمنع من استعماله^(١)، وشكّه منع من إشكاله. قال: وكثيراً ما يعتمد الوثوق على ذهنه، وذلك رحيم العقاب؛ فإن الإنسان معرض لمسيان. انتهى.

وقد قيل: إن البخاري كثر في بلغة أحفظوا في إجماعها وشكّلها. قال أبو في الإنجيل لمبسي: أنت نبي ذلك من الجنون، فصحفوها، وثالث: أنت نبي ولدك، محققاً.

وقيل: أول مرة وقعت في الإسلام معها ذلك أبضاً، وهي فتنة عثمان - رضي الله عنه - بأنه كتب لئدي أرسنه أميراً إلى مصر؛ إذا حكمكم فافسحوا؛ [فصحفوها؛ فاقبلوه]^(٢)، فجرى ما جرى. وكتب بعض الخلفاء إلى عامل له ببلد، أن أحض لي مخلص - أي: بالمدد - فصحفها بالمصححة، فحفظهم.

ثم قيل: إنه يُشكّل للشكّل، ونقل عن أبي العلم كراهية (الإجماع) - أي: الضبط - (والإعراب) - أي: الشكّل - (إلا في العلقين)؛ إذ لا حاجة إليهم في غيره.

(وقيل: يُشكّل الجميع)، قاله القاسمي عباس، وهو المصوب لا سيما للمبند وغير المصحح من العلم؛ فإنه لا يميز ما يُشكّل مما لا يُشكّل، ولا صواب واحد إعراب الكثرة من - طه.

قال العراقي: وربما ظن أن الشيء غير مُشكّل؛ لوضوحه، وهو في الحقيقة محض نظر محتج إلى الضبط.

(١) من أ. ب. إجماعه

(٢) سقط في أ. ب.

الثانية : ينبغي أن يكون اختياره مضبوطاً لمنهجين من الأسماء أكثر، ويستحب ضبط المشكل في نفس الكتاب وكتبه منقوشة ومخا في الحاشية قبله.

وقد واقع ابن العماد خلافاً في مسائل أربعة على أبواب الحديث كحديثه، إدراكه الخبير ذلك أنه^(١) ما استدلل به الجمهور على أنه لا تحب ذكره الحبيب؛ بناء على رفع ذكره أمه، ورجح الحصة لجمع على تشبه، أي تذكى مثل ذكره أمه.

(ثانية: ينبغي أن يكون مختاره ضبط العلي من الأسماء أكثر) وإيها لا تستدرك بالمعنى، ولا يستدل عليها بما قبل، ولا بعد. قال أبو إسحاق الحبيبي: أولي الأسماء يلغظ أسماء الناس؛ لأنه لا يدخلها الأبا. ولا قاته ولا بعده شيء، يدل عليه. وذكر أبو علي العسكري أنه عند فقه بن إدريس قال: لما حدثني شعبة يحدث أبي الجوزي^(٢) عن الحسن بن علي، كتبته تحت: «أخو بن علي» لثلاثاً ملط فاقراه أم الجوزي، بالحسين والزاي.

أوبسحب ضبط المشكل في نفس الكتاب، وكتبته - أيضاً - (مصرودة) واضحة في الحاشية قائلة: «فإن ذلك أبلغ» لأن المصوطة في نفس الأسطر ربما داخله ضبط غيره وثقله مما فوقه أو تحته، لا يجد عند صيغها ودقة لفظ.

قال العراقي: وقد عرج من ذلك أن يفتح حروف الكلمة المشككة في الهمزة؛ لأنه يظهر شكل الحروف بكتابتها معروفاً في بعض الحروف كالسكون، وإنياء، المنحطة، محلات ما إذا كتبت الكلمة كلها.

قال ابن دقيق العيد في الاقتراح: ومن عادة المفسرين أن يبالغوا في إيضاح المشكل، فيفترقوا حروف الكلمة في الحاشية، ويضطلحوا [حرفاً] ^(٣).

(١) أخرجه عبد الزاقي (٥١٥٠)، وأحمد (٥٦/٣)، ١٠٢، وأبو داود (٢٨٦٧)، والترمذي (٦١٧٦)، وابن ماجه (٣١٩٩)، وأبو يعلى (٩٩٦)، وابن الجوزي (٩٠٠)، والدارقطني (٢٧٢/١)، والبيهقي (٢٢٥/٩) من طريق معاذ بن سعيد عن أبي لؤي جابر بن نوف عن أبي سعيد الخدري.

وواقع موسى بن أبي إسحاق معاذاً أحمد (٣٩/٣)، وابن حبان (٥٨٨٨)، وأبو داود (٢٧٤/١)، والبيهقي (٣٣٠/٩).

وله طريق آخر عن عطية التميمي عن أبي سعيد أخرجه أحمد (٤٥/٣)، وأبو يعلى (١٠٠٦)، والطبراني في المعجم (٥٨/١)، ٦٦٨.

وفي كتاب من جابر بن عبد الله، وابن مسعود، ومن غيره، وأبي أحمد، وغيرهم.

(٢) في أبي الجوزي.

(٣) في أ حروف.

وَأُشْدِحِبْ تَحْقِيقِي الْخَطَّ دُونَ مِثْلِهِ وَتَعْدِيَتِهِ. وَتُكْرَهُ تَدْرِغُهُ إِلَّا مِنْ شَرْفٍ كَضَرْقِي
الْوَرَقِ. وَتُخَفِّضُهُ بِالْحَنْسِ فِي الشَّرَفِ وَنَحْوِهِ. وَتَنْفِي مَسْطَرَّ الْحُرُوفِ الْمُتَعَدِّدَةِ
فِيْلَ تَجْعَلُ ثَمْتَ لِلدَّالِ، وَالزَّيْ، وَالشَّيْنِ، وَالضَّادِ، وَالطَّاءِ، وَالْحَنْسِ الْفَتْحُ الْيُحِي
فَوْقَ مَطَرُهَا. وَقِيلَ: فَوْقًا

وَيَسْتَحِبُّ تَحْقِيقَ الْحَطِّ دُونَ مِثْلِهِ وَتَعْدِيَتِهِ.

قال ابن قتيبة: قال عمر بن الخطاب: قدر الكتابة: أَمْشَى. وفيه القراء: أَمْشَرَمَا^(١)،
وأجروا: أَمْشَرُ أَبْشَرُ انتهى
والمتن: سرعة الكتابة.

(ويكره تدريغها) أي: العمد - لأنه لا ينفع به من في ثمره ضعف، وربما ضعف بغير
قائه بعد ذلك، ولا ينفع به.

وقد قال أحمد بن حنبل لأن عمه حنبل بن إسحاق، وراءه ركب حنبلًا دقيلًا ولا يعمل،
أنحرج به تكون إليه بحوثك.

(إلا من عمد) كعس الترفيع، ويخففه التحمل في الشتر - نحوه.

ويسمى ضبط الحروف المتعددة: أيضًا

قال السكيتي: يستعمل الثالث بعد زوجه الحروف في: والى عسائر، غي عبيد بن أوس
الغساني قوله: كنت بين يدي معاوية فتناثرت فقال لي: ما تريد وأقتر فتناثرت، وإلى كبت^(٢)
من يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم. أبو معاوية: أقرش كبتك^(٣) أقرش. وما: نشأ بأبير
الحزماني؟ قال: أعهد أن حرف ما ينوبه من حفظ^(٤).

قال السكيتي: بهذا عام في كل حرف

ثم استعمل في كتابة مسطرها (فيل) يحسن تحت الدال، والراء، والهمس، والضاد،
والعاء، والهمس الفتح التي فوق مطرها.

واحببت على هذا في فتح السبي من تحت. فمبني قصيرة لفظ من فوق. وهي
لأنه لم تُخَفِّضْ من فوق كاللآلئ^(٥)، ومن نحوه: مسوطه صدا (بوفى) جعل (أوفى).

(١) لغيره: كسدره لغراء

(٢) في ما كتب

(٣) كفتل

(٤) نحوه: يحل في الجمع (أولم) في: وأحدث ضعف: حدث من أوس مجهول، قال النحوي

من لغيره (٥) - ١٣٠ ما عدت منه ثلاث

(٦) في آ كالألئ.

كثلاثية الظفر مصطلجة على قضاها. وقيل: نعتها حرف صغير مثلاً وفي نعت
الكتب القديمة قولها خط صغير، وفي بعضها نعتها همزة.
ولا ينبغي أن يتخلل في نعتهم رمز لا يعرفه الناس. وإن فعل فليبين في أول
الكتاب أو آخره مرادة.

١١. المهملات المذكورة - صورة هلال. (كثلاثية الظفر مصطلجة على قضاها^(١)). وقيل:
يختل (نعتها حرف صغير مثلاً)، ريتين ذلك في الحاء. قال القاضى عياض: وعليه
عمل أهل المشرق والأندلس. (وفي بعض الكتب اتيانها: فوقها خط صغير) كفتحة،
وقيل كهمزة، (وفي بعضها نعتها همزة)؛ فهذه خمس علامات


فائدة: لم يمرض أهل هذا الفن للكاف واللام؛ وذكرهما^(٢) أصحاب التصانيف في
لخص:

والكاف: إذا لم تكتب مبسوطة تكتب في سطرها كاف صغيرة أو همزة. واللام يكتب
في سطرها لام، أي. هذه الكلمة بحروفها الثلاثة لا صورة له، ويوجد ذلك كثيراً في خط
الأدباء.

والهاء - آخر الكلمة - يكتب عليها هاء مشقوفة، تميزها من هاء التانيث التي في
أصناف وبحوها.

والهمزة المكسورة هل تكتب فوق الألف. ولكسرها أسفلهما، أو كلاهما أسفل؟
اصطلاحان للكتاب، والثاني أوضح.

(ولا ينبغي أن يخلط مع نفسه) في كتابه (برمز لا يعرفه الناس)؛ فيوقع عبده في حيرة
في فهم مراده، (وإن معنى) ذلك (فليبين في أول الكتاب، أو آخره مرادة^(٣)).

(١) أي: بصورة الهلال هكذا ، ويوجد هذه العلامة في الخطوط القديمة الأثرية. ولم يذكر
الحاء؛ لأن من قولها جاء ومن نعتها جيد، فوصفوها بإحداثها، ووضع حرف صغير تحتها. يقرأ:
الصحيح ص(٢٧٠).

(٢) في أ: رزكرها.

(٣) وقد جرى على الإشارة بالرموز الحافظ شرف الدين أبو الحسن علي ابن شجاع الإسلام، وحدث
النسب تقي الدين بن محمد بن أبي الحسين أحمد بن محمد بن عبد الله البونسي، حينما غني بوسط رواية
الجامع الصحيح للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري؛ وقال أصله بعدة أصول سموعة
من الحفاظ بحضرة الإمام جمال الدين بن عاتق دمشق سنة ٦٧١ هـ.

فرمز لكل أصل منها بما يميزه عن غيره فجعل (ها) رمزاً لأصل أبي نر الهروي. وجعل (ص)
رمزاً لأصل الحافظ أبي محمد عبد الله بن إبراهيم الأصبهاني. وجعل (ش) رمزاً لأصل الحافظ
أبي القاسم بن هاشم الدمشقي. وجعل (ط) رمزاً لأصل أبي الوفاء. وجعل رمز مشايخ أبي نر
الثلاثة: (ج) للمحموي و(س) للمسنني و(هـ) للكنشسي، فما كان ذلك بالهمزة فهو غائب في

وأن يكتفي بعبارة المختص بالروايات وتغييرها، فيجعل إشارة على روايته، ثم ما كان في غيرها من زيادة أو نقصان في الحديث، أو نقصان أو زيادة في كتابه، فليكن ذلك - من روايته - ثم لا يرمز، إلا أن تكون أول الكتاب أو آخره. واكتفى كتروا، بالتفسير بخبره، فالزيادة تلحق بخبره، والنقص يحوط عليه بخبره، حيث شمل صاحبه أول الكتاب أو آخره.

الثالثة: ينبغي أن يكتفى من كل حديث دائرة، بقدر ذلك من محتاجات من المختصين،

وإن ينبغي أن يكتفى بعبارة مختص بالروايات وتغييرها، فيجعل إشارة على روايته، ثم ما كان في غيرها من زيادة أو نقصان في الحديث، أو نقصان أو زيادة في كتابه، فليكن ذلك - من روايته - ثم لا يرمز، إلا أن تكون أول الكتاب أو آخره. واكتفى كتروا، بالتفسير بخبره، فالزيادة تلحق بخبره، والنقص يحوط عليه بخبره، حيث شمل صاحبه أول الكتاب أو آخره.

هذا العرض كله ذكره ابن الصلاح عند معونة الحديث والمحو. فقدمه المصنف هنا لمباشرة مع الاختصار.

(الثالثة) ينبغي أن يجعل بين كل حديث دائرة، الفصل بينهما، (بقل ذلك من جماعات من المتقدمين). ككتابي برناب، وأحمد بن حنبل^(١)، وموافيق الترمذي، وابن جرير

⁼ نسخة التي قرأها المصنف بعد التمسك على نسخة أبي عبد الله الأرماني، حتى جازته من أبي الحسين الفراء الحوسلي، عن كريمة، عن الكشيبي، قال احتج لي بموهبة والكاشي في ترجمتها (أما)، وإن احتج السطلي والعموي ترجمتها (أما)، وإن لم يكن لأوله منهم، ثم نعم (أما) من ثم هذا، وما مضى بعد لأما زاد منها (أما)، وما مضى بعد لمضى سقط منه من غير (أما)، وما مضى بعد مضى، ومالك مثله من ثم ثلاثة، من ثم هذا، وفرتها صح، وقد وافق أحد مشايخه وصحة قوله.

وهذه الروايات بعد ما يفتي نسخة المطبوعة، المطبوعة الكبرى الأخيرة، بولاق مصر سنة ١٣١٢ هـ. مع زبور، لم يعرف ذلكها، فمضاه (أ)، ولمضاه لأن السمعاني، و (ج)، ولمضاه للسمرقاني، و (د)، ولمضاه للقياسي، و (ه)، و (ف)، و (ج)، و (د)، و (ج)، ولم يدم أصلاً، وربما وجد زبور أخرى لم نعلم أيها.

ويوجد على بعض النسخات (أ) أو (ب) أو (ج)، وهو إشارة إلى أنها نسخة أخرى، وقد يوجد فوق القصة أو تحتها لفظ (أما) إشارة إلى قصة مطبوع هذه الكلمة عند السمرقاني أو عند المطبوع ليوناني، والله أعلم. يطر الذبح من (٢٧٠ - ٢٧٢)

(١) قال ابن كثير: فقد وثق في خط الإمام أحمد، رحمه الله تعالى، أم. قطر. المختار علوم الحديث

وَسَمِعْتُ الْحَقِيقَ أَنَّهُ كَانَ نَقْطًا، إِذَا لَمْ يَنْقُطْ وَسَطُهَا. وَبَيِّنُهُ، مَنَ حَيْثُ أَنَّ
وَصِيْدَ الرَّاحِصِ بَنِي قَلْبَانِ كَمَا أَنَّ عَصِيْدَ آخِرِ السُّطْحِ وَاسْمُهَا «مَنْ» مَعَ «بَنِي قَلْبَانِ» أُولَى
الْآخِرِ. وَكَذَلِكَ بَيِّنُهُ أَيْضًا وَاسْمُهُ مَعَ «بَنِي قَلْبَانِ» أُولَى وَكَذَلِكَ مَا أَشْهَدُ. وَيُشْهِدُ أَنَّ
يُحَاطُ عَلَى كَيْفِ الْعِلَادَةِ وَالنَّظْمِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَلَا يَسْتَأْذِنُ مِنْ شُكْرِهِ، وَمَنْ
أَتَى لِيُخْبِرَ بِهِ حَقَّ نَقْطَتِهِ.

(لو استعمل الخطوط ^(١) التي تكونها العشرات فيكون، وإذا بقي خط ومسطوح، أي: نصف
مسطوح، حينئذ يذهب العدد الذي خرج منه، أو خط بي ومسطوحاً خطاً قال: وقد كان
منه أصل الأول لا يفتد ^(٢) من سبعة إلا بقا كان ثمانية، أو في عدد

لو يتكرر هو من عند الله، وسواء كان حدثاً في غلابة، أو نزل اسم مضاف إلى اسم الله - تعالى - (كقوله «عبد الله»)، واسم الله مع الين غلابة أول الأسماء والأوصاف، اجتنبت من غلابة في بقية «الحفصية» ويؤيد أن تدبر العبد على أن ذلك محرم ولا حرام.

[illegible]

ولا تكلموا على الناس بما كنتم تكلمون في الغيب، وإن كنتم عاقلين. (سورة النور: ٢١)

(وینمعی، اُدی، بحافظ علی کتابہ افضلاء والنساجہ علی رسول اللہ ﷺ) کما ذکر۔
 (ولا سُم من تکرار)۔ فان ذلك من أكثر احوالہ اشی معلولہا طالب الخیر۔

(اوسے نے اسے حرام حصّہ عظیماً) : خدا جس سے ہونے لگا : ان اولیٰ الناس ہی ہرم

(1993, 1994)

(١) لسنة لأحلاف الرزني (١٤٣٥).

— 17 —

(*) نسخة الخطيب من الجامع رقم 1668 م. نول. بر. ص. 10. رقم القدي دكر. ابو عث. هـ.
 ح. 10. ص. 10. ح. 10.

(١) 'سيرة البحاري' (١٧٩١) من حديث عمر بن الخطاب، وفيه: 'فأما على من تقدم' اللهم الله.

قال الخافض في المصحح (١٩٦: ١٩٦) مع أن هذا الرجل مدعو، ثم رأيت مسمى في رواية الخوافض
بسمه افضل عمرا، وأخرج البخاري أيضا (١٧٧: ١٧٧) في حديث أبي هريرة، وفيه: قال رجل

القبالة أكثرهم حتى صلاة الجمعة من حديث^(١٢١) إليهم أهل المدينة، لكثرة ما يذكرون ذكره في الرواية، فيصلون عليه.

وقد أوردوا^(١٢٢) في ذلك حديث: من صبر على غزوة في كتاب لم تزل الملائكة تسبح له ما دام اسمي في ذلك الكتاب^(١٢٣).

وهذا الحديث: وإن كان صحيحاً فهو مما يحسن إيمانه في هذا المعنى، ولا يلتزم إلى ذكر ابن الحوزي أنه في المصوغات، وإن له طرقاً أخرجه عن أبيه، وتقتضي نزوله أصلاً في الجنة:

فأخرجه الطبرسي من حديث أبي هريرة، وأبو الشيخ الأصبهاني والمناذري من طريق آخر، وابن عدي من حديث أبي بكر الصديق^(١٢٤)، والأصبهاني في برقيه من حديث ابن عباس، وأبو نعيم في تاريخ أصبهان من حديث عائشة.

وذكر ابن عديم في محاسن الاصطلاح هذا من أصل الصلاة للشجيرة^(١٢٥)، قال: جاء بإسناد صحيح من طريق عبد الرزاق، عن معمر، عن أبي شهاب، عن أنس، برفعه: إذا كان يوم القيامة جاء أصحاب الحديث، وأبديهم المحابر، فيرسى لهم إليهم حبريل، فيسألهم: من أقم؟ وهو أقسم فيقولون: أصحاب الحديث، فيقول: «ادخلوا الجنة» طالما كنتم تعملون على رأيي في دار الدنيا.

وهذا الحديث رواه الخطيب عن النووي، عن أبي النجاس من جامع، عن محمد بن يوسف بن يعقوب الزني، عن الظهري، عن الرمزي، عن عبد البر، ر^(١٢٦)، وقال: إنه موضوع، والحمل به على الرفي.

قلت: له طريق غير هذه عن أنس أوردتها الشيخ في مست. الفردوس^(١٢٧)، وقد ذكرتها

(١٢١) عماله إسناده ١٧٧٧، وفيه عدة من القوم، أسأل الله تعالى الحفاظ من الشيخ (١٢٢).

(١٢٣) هذا الرجل هو عمر بن الخطاب، إن كانت هذه الفتنة منسوبة إليه حديث صحيح.

(١٢٤) أخرجه إرماني (١٤٤)، وأبو حاتم (٩١٦) من حديث ابن جهم.

(١٢٥) هي به أورد.

(١٢٦) أخرجه البخاري في الأوسط (١٦٠) وفيه ١١٣٢، والخطيب في شرف أصحاب الحديث ص ٢١ رقم (١٥٠).

(١٢٧) وهو الحديث في المصوغات (٢٥٢) من حديث أبي هريرة، وقال فيهم في الصحيح (٣٩/١) به بشر بن عبد الله بن كذا الأزد، وغيره.

(١٢٨) أخرجه ابن عدي في الكامل (١١١٠)، ومن طريقه في النووي في المصوغات (٥١).

(١٢٩) هي به للمصنف.

(١٣٠) أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (٣) (١١٠)، ومن طريقه ابن الحوزي في المصوغات (٥٠١).

(١٣١) كذا في الأصل (٢١٦/١).

ولا ينفذ فيه معاني الأفعال إلا كان الإنسان وكذا كانت على الله سبحانه وتعالى - كما عز وجل - وشبهه. وكذا الترتيب، والبرهان على الشبهة في الحديث، وشأن الأخبار، وإذا جاءت الرواية بشيء من ذلك كانت العناية به أشد، وأكثر، وأفضل، على المصلحة أو النقص.

في مختصر الموسوعات

نبيه: يعني أن يجمع عند ذكره إلى ما في الصلاة عليه السلام، وذكره المحبي.
(ولا ينفذ فيه) أي: ما ذكر من كلمة الصلاة عليه السلام في الأصل، إن كان (أقضا)، بل يكنه ويشبهه عند القراءة مطلقاً، لأنه دعاء لا كلام يرويه، وإن وقع في ذلك الإمام أحمد مع أنه كان يصلي نطقاً لا حفظاً - فقد قاله غيره من الأئمة المستقيمين^(١)، وما إلى صبيح أحمد - أمر دقيق العهد، ينبغي أن نضع الأصول ونرد إليها، وإذا ذكر الصلاة معاً من غير أن تكون في الأصل، فيسمى أن نفسه قربة على ذلك، كرفع رأسه عن الخط في الكتاب ويروي شيء، أن هو المصلي لا حال لها من غيره.

وقال عثمان العمري وابن المسيبي: ما ترك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، وما عداها من بعض الكتاب في حديث^(٢) حتى ترجع إليه^(٣).

(وكذا) يعني المعاملة على (الثناء، على الله سبحانه وتعالى، كدعائه وجله، وإسماؤه ونحوه)، ونحوه، وإن تم يكن في الأصل.

قال المعصني زيادة على ابن الصلاح: أو هذا الترمذي والترمذي على الصحابة والعامة، وشأن الأخبار.

فإن المصنف في شرح مسلم وميمون، ولا يعمل نعم روحاً ونحوه في النبي صلى الله عليه وسلم، وإن كان عزراً حليلاً، ولا الصلاة والسلام، في صحابة مستللاً، وبعو، نفاً (إذا جاءت الرواية بشيء من ذلك كانت العناية به في الكتاب (أشد) وأكثر

(ويكره) لأنصار على الصلاة، أو (السلام) هذا، وفي كل موضع شرعت فيه الصلاة، كما في شرح مسلم وغيره: لقوله تعالى: «اسْلُؤُوا عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا» (الأعراب ٥٠) وإن وقع ذلك في خط الخطيب وغيره

قال حمزة الكاشاني^(٤): كنت أقرب عند ذكر النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة دون السلام.

(١) المعجم لأخلاق الرازي (١٩٨٥)

(٢) في حديث.

(٣) أخرجه الخطيب في المعجم (١٩٨٥)

(٤) في أ أو الكاشاني، وفي ما الكتاب، والمثل من ج

ويستحب أن ينظر فعه من لا تسعة معه، لا سيما إن أراد النقل من نسخة، وقال
يحيى بن معين: لا يجوز أن يروي من غير أصل الشيخ إلا أن ينظر فيه حال السماع،
والصواب: أنني قامة لمخالفته، أنه لا يشترط نظره ولا تعاقبه بنفسه، بل يكفي تعاقبه
تقوياً في وقت كان، ويكفي مخالفة مروي فوس بأصل الشيخ، ومخالفة بأصل أصل الشيخ
المعاصري به أصل الشيخ، من لم يقابل أصلاً، فذلك أخيراً له الرواية منه الأصل
تواضعاً، وأنه يكرر الإسهام علي والسراي، وأما ذلك إن كان أقل مدح النثر،
فأصل السلف، فعل من الأصل، وإن كان الرواية أنه لم يقابل، ويروى في كتب
شيخه من فوقه ما ذكرنا في كتابه، ولا يكن كالمطالع إذا وأوا سمعه الكتاب، فليجروا
قال بعضهم: لا يصح مع أحد عمر معه، ولا يقابل معه، حكاه عيسى بن موسى
أهل العلم.

قال ابن الصلاح: وهو مدح مروي، والعدل الأول قوله.

ويستحب أن ينظر فعه من لا تسعة معه، فيه من لا تسعة معه من الطلبة حال السماع، (لا سيما إن
أراد النقل من نسخة).

وقال يحيى بن معين: لا يجوز أن يروي من غير أصل الشيخ إلا
أن ينظر فيه حال السماع، فإن ابن الصلاح: هذا من مذاق أهل التشديد.
(والصواب: أن الذي قاله المحمدي: أنه لا يشترط في سعة السماع (مروي) (و أنه
أن يشترط تعاقبه بنفسه، بل يكفي مخالفة لغة له، (أن في وقت كان حال التروية أو
بعدها).

(ويكفي مقابله بفرع فوس بأصل الشيخ، ومخالفة بأصل أصل الشيخ النقل به أصل
الشيخ) لأن المرض مطالعة كتابه لأصل شيخه، سواء حصل ذلك بواسطة أو غيرها.
(إذ لم يقابل كتابه بالأصل ونحوه أصلاً، فقد أعده له الرواية معه، وبخلافه هذه،
الاستدلال أبو إسحاق) الإسهام علي، (وأيام بكر) - مسقط الجمع في ذلك، وهم -
(الإسهام علي، وأبو بكر، وأخطب) - شروط ثلاثة: (١) كان النقل بنفسه (صحيح
النقل، قليل سقط، (و إن كان نقل من الأصل، (و إن كان حال الرواية أنه لم يقابل).
ذكر الشروط الأخير - فقط - الإسهام علي، وهو مع الثاني: العتيق، والأول
إنه الصلاح.

وأما الثاني: فإنه يجوز مع الرواية عند عدم المخالفة، وقد اجتمعت شروط.

(ويروى في كتاب شيخه مع من فوقه ما ذكرنا) أنه يروى في كتابه، ولا يكن
تفصيلاً من الطلبة (إذا أروا سمعوا) - أي الشيخ - (كتاب سمعوا) يلب ذلك

من أول السطر المنقطع، وسأنتهي فيه حركات وكلمات نحو هي أول: تنوع الأثر.
 الخامسة - التفتت في تخرج السطر - وهو المنقح - بفتح اللام والحاء - أن
 يخط من موضع سقوطه في السطر خطاً مساعداً معطوفاً بين السطرين عطفاً ببيارة
 إلى جهة المنقح. وقيل: بعد العطف إلى أول النحر، يكتب المنقح فائدة العطف في
 الحاشية اليسرى - إن انسغت - إلا أن يخط في آخر السطر فبحرجه إلى السطر.

الكتاب (أو في صفحة قصت، وسأنتهي فيه حركات وكلمات نحو هي أول: تنوع الأثر).
 (الخامسة - المختار هي) كيفية انحراف المسامع من الحواشي (وهو المنقح): ففتح
 اللام والحاء المهملة. يدعى ذلك عند فعل الحديث والكتابة: أحد من الإلحاق، أو
 من الزيادة، فإنه يطلق على كل مسامعة - أن يخط من موضع سقوطه في السطر خطاً
 مساعداً بين السطرين عطفاً ببيارة إلى جهة الحاشية التي يكتب فيها
 (المنقح). وقيل: بعد العطف من موضع انحراف (إلى أول النحر) واختاره ابن حنبل - ابن
 ابن الصلاح - وهو غير مرضي، لأنه وإن كان فيه زيادة بين فهو تسخين للكتاب - وسواء
 له، لا سيما عند كثرة الإلحاقات.

قال العراقي: إلا ألا يكون مخالفه ذلك، ويكتب في موضع آخر، فيسعين حينئذ حرك
 الخط إليه، أو يكتب فائته - ينلوه كذا وهذا. في الموضع الظاهر، ونحو ذلك: نوال
 المسر.

(ويكتب المنقح فائدة العطف^(١) هي الخامسة اليسرى إن انسغت) أنه لا اعتناء أن يقرأ في
 غبة السطر منقطاً آخر، فيخرج له إلى جهة اليسار، فهو خرج للأثر إلى اليسار، ثم صهر
 في السطر - عند آخر، فإن خرج له إلى اليسار أيضاً انشبه بموضع هذا الموضع ذلك، وإن
 خرج للثاني إلى اليمين فقابل صرفاً انحرافين ورسماً التقيا لغرضهما: بعض أنه ضربت سطر
 ما بينهما، (إلا أن يسقط في آخر السطر فبحرجه إلى) جهة (اليمين).

قال القاضي عياض: لا وجه لذلك؛ ثلثت المخرج من النحر، وسر مد لحاق الناحية
 به، ولأننا من قصي يحدث بعد.

قال العراقي: نعم. إن ضاف ما بعد آخر السطر - تحريف الكتابة من طرف المورق أو
 الضيفه - تجادل أن يكون السطر في الصفحة اليسرى - فلا بأس حينئذ بالخروج إلى جهة
 اليمين، وقد رأيت ذلك في خط غير واحد من أهل العلم. انتهى.

(١) في: ففتحة.

وَلْيَكُنْ مِنْهَا حَسْبُكَ إِلَى أَعْيُنِ الزُّوْفَةِ، وَإِنْ زَادَ الْحَقُّ عَلَى سَطَرٍ لَزِدْهُ سَطْرًا مِنْ أَعْلَى إِلَى أَسْفَلٍ، فَإِنْ كَانَ فِي بَعْضِ نَوَافِذِ أَهْلِهَا، وَبِأَيِّ يَطْهَرُ، وَإِنْ كَانَ فِي الشَّيْءِ فَلْيَلِمْ طَرَفَهُ، أَلَمْ يَكُنْ فِي الشَّيْءِ الْحَقُّ مَرَّحًا

وَقِيلَ: يَكْتَبُ مَعَ الصَّحِيحِ، وَرَجَعَ. وَقِيلَ: يَكْتُبُ الْكَلِمَةَ الْمُتَّصِلَةَ بِهِ دَاخِلَ الْكِتَابِ، وَيُسَبِّحُ بِغَرَمِيٍّ؛ لِأَنَّهُ يُطَوِّلُ قَوْلَهُمْ.

وَأَمَّا الْحَوَاشِي مِنْ غَيْرِ الْأَخْصِي، فَخُرَاجُ، وَتِلْكَ، مُطْلَقٌ، أَوْ اخْتِلَافٌ بِرَأْيِهِ، أَوْ تَسْخِيفٌ، وَنَحْوُهُ - فَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: لَا يُخْرَجُ لَهُ حُطٌّ، وَالْمُخْتَارُ مُتَّبَعَاتُ التَّخْرِيجِ مِنْ وَطْئِ الْكَلِمَةِ تَمْخِرجَ لِأَهْلِهَا.

السَّادَةُ: شَأْنُ الْمُتَّقِينَ الصَّحِيحِ، وَتَضْيِيبُ، وَالتَّضْيِيبُ.

(وَلْيَكُنْ مِنْهَا) - أَيُّ: السَّاقِطُ - (حَسْبُكَ إِلَى أَعْيُنِ الزُّوْفَةِ) مِنْ أَيِّ جِهَةٍ كَانَ؛ لِاحْتِمَالِ حَدِيثِ سَقَطِ حَرْفٍ آخَرَ، فَيَكْتُبُ إِلَى أَسْفَلٍ.

(وَإِنْ زَادَ الْحَقُّ عَلَى سَطَرٍ لَزِدْهُ سَطْرًا مِنْ أَعْلَى إِلَى أَسْفَلٍ، فَإِنْ كَانَ فِي الشَّيْءِ فَخُرَاجُ) خُرَاجُ سَبْعِ نَوَافِذِ أَهْلِهَا (إِلَى) يَطْهَرُ، وَإِنْ كَانَ فِي (جِهَةٍ) (الشَّعَارِ،) (إِلَى) مَرْنَهَا (تَضْيِيبُ) الْكَلِمَةُ؛ إِذْ لَوْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ لَانْتَفَى إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ كَلِمَةُ «خُرَاجُ»، أَوْ «تَضْيِيبُ».

(أَلَمْ يَكُنْ فِي الشَّيْءِ الْحَقُّ مَرَّحًا) (صَحِيحٌ) لَفْظٌ. (وَقِيلَ: يَكْتُبُ مَعَ الصَّحِيحِ) أَرْجَعُ. (وَقِيلَ: يَكْتُبُ الْكَلِمَةَ الْمُتَّصِلَةَ بِهِ) دَاخِلَ الْكِتَابِ، لِأَنَّهُ عَلَى أَنَّ الْكَلِمَةَ مُنْتَظَمَةٌ (وَلَيْسَ بِعَرَضِيٍّ؛ لِأَنَّهُ يُطَوِّلُ قَوْلَهُمْ)، لِأَنَّهُ قَدْ يَحْيِي، فِي الْكَلَامِ مَا هُوَ مَكْرُورٌ مَرَّتَيْنِ وَثَلَاثًا لِحُصْنِ صَحِيحٍ، فِذَا كُرِّرَ الْحَرْفُ لَمْ نَأْمَنْ أَنْ يُوَافِقَ مَا يَتَكَرَّرُ حَقِيقَةً أَوْ بِشَكْلِ أَمْرٍ؛ وَبِوَحْدِ ارْتِبَاقٍ زِيَادَةً لِشَكْلِ.

قَالَ عِيَّاضٌ: وَبَعْضُهُمْ يَكْتُبُ: انْتَهَى الْحَقُّ، قَالَ: وَالصَّوَابُ «صَحِيحٌ».

وَمِنْ كُلِّهِ فِي التَّخْرِيجِ «السَّاقِطُ»

(وَأَمَّا الْحَوَاشِي) الْبُكُورِيَّةُ (مِنْ غَيْرِ الْأَخْصِي) كَخُرَاجُ، وَبِأَيِّ غَطٍّ، أَوْ اخْتِلَافٍ، فِي رَأْيِهِ، أَوْ نَسْخِيفٍ وَنَحْوِهِ - فَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: (الْأَخْصِي) (لَمْ) (لَا) يَخْرُجُ لَهُ حُطٌّ؛ لِأَنَّهُ يَدْخُلُ التَّلَاسُ، وَبِحَسَبِ مِنَ الْأَصْلِ، مِنْ يَجْعَلُ سَبْعَ أَحْرَفٍ تَحِيٍّ أَوْ تَحِيْرًا لِدَلِّ عَلَيْهِ.

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: (وَالْمُخْتَارُ مُتَّبَعَاتُ التَّخْرِيجِ) بِذَلِكَ أَهْلُهَا، وَلَكِنْ (مَرَّ) عَنْ (وَبَطْنِ) الْكَلِمَةِ تَمْخِرجَ لِأَهْلِهَا) لَا يَنْبَغِي الْكَلِمَتَيْنِ، وَبِذَلِكَ يَفَارِقُ التَّخْرِيجَ لِسَّاقِطِ.

(السَّادَةُ: شَأْنُ الْمُتَّقِينَ) مِنْ الْحَقِّ (الصَّحِيحِ، وَالتَّضْيِيبِ، وَالتَّضْيِيبُ)؛ صَالِحَةٌ فِي

انْتِغَايَةِ بَعْضِ الْكِتَابِ.

بالتصحيح، كناية صريح على كذا لم يمتح رواية ومتمم، وهو خاصة لتلك أو
الأمثلة (والنقص - ويستمر التعريف - أن لها خطاً أو كلاً كالمعاد، ولا يلزم
بالخط أو غيره، يمد على ثابت - مثلاً - عابث خطأ أو معسر، أو ضعيف، أو
ناقص، وبين النقص موضع الإرسال، أو الانقطاع

وإذا انقص بعضهم علامة التصحيح فأنشئت الصفة
وهو جزمي بعض الأصول القديمة في الإرسال الجامع جماعة متفقوا بعضهم على
بعض - علامة شبهة الضميمة بين أسمائهم، ويستغنى عنه، وكأنها علامة اتصال
المتابعة إذا وقع في الكتاب ما ليس به شيء بالضمير، أو الجمع، أو النسخ،

(والصحيح كناية صريح على كذا صرح رواية ومروءة، وهو عرصة لاشك منه، أو
لخلافه فيكتب ذلك، يعرف أنه لم يفت عنده، وأنه قد سقط وصح علم ذلك الوجه،
أو انقص - ومروءة أيضاً للتعريف - أن أخذ على الكلمة (قد أرى كالمعاد)
مكتلاً، مراً، وروى من الصحيح والسقيم، حيث كتب على لأول حرف كامل لتمامه،
ومنى الذي حرف ناقص، يدل على أن الحرف من اختلاف الكلمة، وليس ذلك
صية، يكون الحرف معطفاً بها، لا يفتح لمرة، كصفة الداء معطى به، مثله من الصلاح
غير أن التقسيم الإقليمي^(١) لغوي،

(ولا يترك) التعريف (المعروف عليه) كذا يظن مروءة، رواية، (وهو) هذا التعريف
على ثابت مثلاً، فاصد خطأ أو معسر، أو معطفاً من الصحة العربية، أو غيرها، أو
مصحف، أو ناقص، فيشتر ذلك إلى الخط، الخاص، وأن رواية ثابت به، لاحتمال أن
يأتي من يظهر فيه وجه صحيح، (ومن النقص) الذي يفت عليه (موضع) (رسالة،
أو الانقطاع) في الإرسال

(وإذا انقص بعضهم علامة التصحيح) يكتب، مثلاً، صحيح (أنشئت) الصفة
ويوجد من بعض الأصول القديمة في الإرسال الجامع جماعة من الروايات طيبة
(مطلوفاً بعضهم على بعض - علامة شبه الضميمة) (بين أسمائهم)، فينهم من لا حرم
له أنها صفة، (وليست صفة، وكأنها علامة انقص) بينهم، أذهب، تأكيداً لمعطى، حروف
من أن يجعل عن ذلك لواز

(المتابعة) إذا وقع في الكتاب ما ليس به شيء، (بما) (المعروف) عابث، (أو الجمع)،
له، (أو المحو) بأن يكون الكتابة في لوح أو رقى، أو ورق صفيح جذا في حال

(١) في بعض

(٢) في الإقليم، يظن الصفة في ترجم أمة المع (١٥/١٦)

أو غيره، وأولاهما الضرب. ثم قال الأكثرون: يحط فوق المضروب عليه خطاً بيناً
 ذلاً على إصالي مختلفاً به، ولا يطمس به، بل يكون ممكن القراءة، ويسمى هذا
 «الشق» وقيل: لا يحط بالمضروب عليه، بل يكون فوقه منطوقاً على أوله
 وآخره. وقيل: يحوق على أوله نصف دائرة وكذا آخره. وبذا كثر المضروب عليه،
 فقد يكتفى بالشق بين أوله وآخره، وقد يحرق أول كل سطر وآخره.

طراوة المكنوب.

وقد روي عن سحنون أنه كان ربما كتب الشيء ثم لمعه.

(أو غيره، وأولاهما الضرب). صد قال الزاهر مري: قال أصحاحا: البحث تهمة.

وقال غيره: كان الشيوخ يكرهون حصور السكين مجلس السماع، حتى لا يشرهم،
 لأن ما يشره ربما يصح في رواية أخرى. وقد يسمع الكتاب مرة أخرى على شيع آخر
 يكون ما يشر من رواية هذا صحيحاً في رواية الآخر، فيحتاج إلى إلحافه بعد أن يشره
 بخلاف ما إذا خط عليه ووافقه رواية الأول، وصح عند الآخر، اكتفى بعلامه الآخر عليه
 مصحته

(ثم) في كيفية هذا الضرب خمسة أقوال:

(قال الأكثرون: يحط فوق المضروب عليه خطاً بيناً ذلاً على إيطمه) يكونه (مختلفاً
 بـ) أي: بأوائل كلماته - (ولا يطمس به) بل يكون ما تحته (ممكن القراءة، ويسمى هذا):
 «الضرب» عند أهل الشنق، و «الشق» عند أهل المغرب - وهو ينتج الممجة وتشد
 الطاف - من الشق وهو الصدع، أو شق العصا، وهو التفريق، كأنه فرق بين الزائد وما
 فيه وبه من الثابت بالضرب.

وقيل: هو الشق - ينتج اللون والممجة - من شق الشيء في حبالته: على فيها
 فكأنه أبطل حركة الكلمة وأعمالها يجعلها في رثاق يمنعها من النصرف
 (وقيل: لا يخلط^(١)) - أي: الضرب - بالمضروب عليه: بل يكون فوقه منفصلاً عنه
 (منطوقاً) طراوة الحط (على أوله وآخره) مثاله هكذا.

(وقيل): هذا تسويد، بل (يحرق على أوله نصف دائرة، وكذا) على (آخره) بتصف
 دائرة أخرى (مثاله هكذا).

(و) على هذا القول (إذا كثر) الكلام (المضروب عليه، فقد يكتفى بالشق بين أوله و
 آخره) فقط، (وقد يحرق أول كل سطر وآخره) في الانتهاء أيضاً وهو أوضح.

ومنهم من كتبه بدلالة صيغة أول الزيادة وأخرها. وقيل: يكتف بالأ في أوله
و "إي" هي آخره.

وأما الضربان على التكرار: فقبل يضرب على الثاني، وقيل يكتفي أحدهما
صورةً وأيهما.

وقال قدسي بعبارة: إن كان أول سطر ضربت عن الثاني، أو آخره فعلى
الأول. أو أول سطر وأجز آخر فعلى آخر السطر. وإن تكرر المضاف والمضاف
إليه، أو الموصوف والموصوف، ونحوه - روعي اتصالهما.
وأما الحذف والتخطي والمحو. فذكرها أهل العلم.

(ومهم من) لفتح هاء. أي... و (الذي) دائرية بـ... أول الزيادة وأخرها) وسدّها
صغراً: لإتمامها بخبر ما بينهما من صيغة. وذلك هكذا.

(وقيل: يكتب الأ في أوله) - أو دالته، أو من - (وهي) في آخره.

قال ابن الصلاح: ومثل هذا يحصر فيما سقط في رواية. وثبت في رواية

وعلى هذا التوثيق - أيضاً - إذا تكرر المضمرب عليه، إما يكتفي بعلامة الإفظال أوله
وأخره، أو يكتب على أول كل سطر وآخره، وهو أوضح.

هذا كله في زائد غير مكرر (وأما الضرب على التكرار: فقبل: يضرب عن الثاني
مطلقاً دون الأول، لأنه كتب على صواب؛ ونلاحظ أولى للإفظال).

وقيل: يكتفي أحدهما صورةً، وأيهما فزاد، وبصرف عن الآخر، هكذا حكى ابن
خلاد القولين من غير مراعاة لأوائل السطور وأواخرها^(١)، وللغسل بين المتضادين وسعر
ذلك.

(وقال القاسمي محاسن) هذا إذا ساءت الكثرة في التصريح بأن كانا في أثناء السطر،
أما (إن كانا أول سطر ضربت على الثاني، أو آخره فعلى الأول) يصح: صولاً لأرائك
الخطوط وأواخرها عن النقص، (أو) الثانية (أول سطر، ر) - الأولى (آخر سطر: آخر)
فعلى آخر السطر، لأن مراعاة أول السطر أولى.

(وقال تكرر المضاف والمضاف إليه، أو الموصوف والصفة ونحوه - روعي اتصالهما):
بالا يضرب على التكرار بينهما، بل على الأول في المضاف والموصوف، أو الآخر في
المضاف إليه والصفة، لأن ذلك مضطر إليه لئلا يفسد مراعاته أولى من مراعاة نصيب
النسبة في الخط. قال ابن الصلاح: وهذا تنقيح من القاض حش
(وأما الحذف، والتخطي، والمحو - فذكرها أهل العلم) كما تقدم

(١) الثابت من أوجه طرد وأخرها

الثامنة: غُذِيَ عَلَيْهِمُ الْإِسْتِزَارُ عَلَى الزَّمَرِ فِي «حَدَّثَنَا» وَ«أَخْبَرَنَا». وَشَاعَ بِخَلْقٍ لَا يَخْضُرُ فَيَكْتُمُونَ مِنْ «حَدَّثَنَا» الشَّيْءَ وَالْبُيُوتَ وَالْأَلْفَ، زِلْفُهُ تُحَدِّثُ النَّاسَ، وَمِنْ «أَخْبَرَنَا» «أَخْبَرَ» وَلَا يَنْتَسِرُ زِيَادَةُ أَيْ عَلَى الشَّيْءِ - وَإِنْ قِيلَ الْبُيُوتُ - زِلْفُهُ تُرَادُّ زِلْفُهُ بَعْدَ الْأَلْفِ، وَذَلِكَ أَنَّ زِلْفَ «حَدَّثَنَا» وَوُجِدَتْ الْمُدَّةُ فِي خَطِّ الْحَاكِمِ وَأَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّامِيُّ «أَخْبَرَنِي».

وَمَا كَانَ يَتَخَدَّثُ بِإِسْنَادِهِ، أَوْ أَكْثَرَ، فَتُسَمَّى بِمُدَّةٍ

(الثامنة: غُذِيَ عَلَيْهِمُ الْإِسْتِزَارُ فِي أَحَدِ «عَارِ مَرْمَرٍ» فِي «حَدَّثَ» وَ«أَخْبَرَ»؛ لِكُرْبِهِمَا، «وَشَاعَ» ذَلِكَ وَهِيَ «بِحَيْثُ لَا يَعْرِفُ» لَا يَخْضُرُ

(فَيَكْتُمُونَ مِنْ «حَدَّثَنَا» الشَّيْءَ وَالْبُيُوتَ وَالْأَلْفَ). وَيَحْدُثُ الْحَدُّ وَذَلِكَ، لَوْ قَدْ تَحَدَّثَ النَّاسُ - أَيْضًا - وَيَقْصُرُ^(١) عَلَى الصَّغِيرِ.

(وَأَوْ يَكْتُمُونَ مِنْ «أَخْبَرَنَا» فَإِنَّ «أَيَّ» «نُومِرًا» الْقَصِيرَ - وَلَا بِحَسْنِ زِيَادَةِ أَيْ قَبْلِ «نُومِرًا» وَبِ«عَارِ» «مَرْمَرٍ» - «أَخْبَرَنَا».

(وَقَدْ زَادَ بَعْدَ الْأَلْفِ) قَبْلَ الْمُدَّةِ، أَوْ حَذْوِهَا وَحَدَّ فِي خَطِّ نَحْوَانِيَّةٍ (وَأَوْ قَدْ زَادَ) أَوْ، أَوْ، زِلْفُ «حَدَّثَنَا»، وَيَحْدُثُ الْحَدُّ فَظًّا.

(وَوُجِدَتْ الْمُدَّةُ) الْمَعْدُودَةُ (فِي خَطِّ الْحَاكِمِ، وَأَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّامِيُّ، وَالْبُيُوتُ)، هَكَذَا قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ، فَالْحَدِّثُ حَالُ كَلَامِهِ، أَوْ رَأَى ذَلِكَ أَبْصَارُهُ رَوَّاحَاتُ فِي كَلَامِهِ، مِنْ، فَالْمَعْمُولُ

لِنَبِيِّهِمْ مِنْ - أَيْضًا - «حَدَّثَنَا» فَيَكْتُمُ «نَحْنُ» أَوْ «نَحْنُ» دُونَ «أَخْبَرَنَا» وَ«أَخْبَرَنَا» وَ«أَخْبَرَنَا»

وَأَبُو «قَالَ»: فَقَالَ الْعَرَبِيُّ مِنْهُمْ مَنْ مَرَّمَهَا بِطَلْفٍ، ثُمَّ اسْتَفْهَمُوا فَجَعَلُوا يَجْعَلُهَا مَعَ أَيْدِ الْأَحْبَابِ، وَكَذَلِكَ «أَخْبَرَنَا» يَزِيدُ «قَالَ» «حَدَّثَنَا»

قَالَ: وَقَدْ تَرَاهُمْ يَعْصِرُونَ مِنْهَا هَكَذَا أَيْ تَوَلَّى الشَّيْءَ تَأْتِي حَذْوُهَا التَّحْوِيلُ، وَبِئْسَ كَذَلِكَ. وَيَعْمَلُونَ بِمَعْنَاهَا فَيَكْتُمُونَ فِي نَسَائِهِمْ وَهَذَا اسْتِزَارُ حُرُوفٍ

وَقَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: جَرَتْ الْعَادَةُ بِحَدِّثِهَا حَقًّا، وَلَا يَدْرُسُ اسْتِزَارُهَا فِي حَالِ الْفَرَاغَةِ، وَبِئْسَ ذَلِكَ فِي الْعَرَبِ^(٢) الدَّاسِعُ مِنَ الدَّجِ لَأَنَّهُ

(وَلَوْ كَانَ لِلْحَدِيثِ إِسْنَادَانِ، أَوْ أَكْثَرُ، وَجَعَلُوا بَيْنَهُمَا فِي مَنَى وَاحِدَةً - «أَخْبَرَنَا»

(١) فَرَاغَ وَنَحْوِهِ

(٢) مَرَأَ الْعَرَبُ، وَفِي «أَخْبَرَنَا»

لأنه لا يثبت من إسناده (إني إسناده صحيح) ، ولم يتردد بيانها عندهم ، وكثيراً ما جماعته من الخطباء موضعها «صحيح» ، فيشعر ذلك بأنها رمز «صحيح» ، وليس : من الصحيح من إسناده (إني إسناده) ، وقيل : لأنها تحول بين الإثنائين ، فلا تكون من الحديث ، ولا يلفظ عندها بشيء . وقيل : هي رمز إلى قولنا «الحديث» ، وإذا أخل المغرب قلته بقولهم إذا وصلوا إليها . الحديث . وانما صار أن يقول : جاء وينزل .

الثانية : ينبغي أن يكتب بعد البسملة اسم الشيخ واسمته وكنيته ، ثم يسنو في السمع ، وتكتب فوق البسملة أسماء السامعين ، وتاريخ الشفاء ، أو يكتبه في حاشية أول ورقة أو آخر الكتاب . أو حذف لا يخطئ

لانفك من إسناده (إني إسناده صحيح) مرفوعة مهملات ، (والم يعرف بيانها) أي : إذا أمرها أنمن تقدم . وتكتب جماعة من الجماعة . ذكر مسلم للكشي^(١) ، وأبي عثمان الصابري (موضعها) «صحيح» ، فيشعر ذلك بأنها رمز «صحيح» .

قال ابن الصلاح : وحسن إثبات «صحيح» هذا ، فلا يتوهم أن حديث هذا الإسناد سقط ، وللا يركب الإسناد لشي على الإسناد الأول ، فيجعل^(٢) إسناداً واحداً .

(وقيل) : هي جاء (من الصحيح من إسناده إلى إسناده)

وقيل : هي جاء من حائل : (لأنها تحول بين إسنادهين : ولا تكون من الحديث)^(٣) كما قيل منك (ولا يسطع عندها بشيء) ، وقيل : هي رمز إلى قولنا : «الحديث» ، وإذا أمر المعرب كله بقولهم : إذا وصلوا إليها ، الحديث . «المخارفة بقول» عند المرسول إليها . «جاء» ، ويعبر ،

(الثالثة : ينبغي) في كتابة السمع (أن يكتب) الطالب (اسم) البسملة (اسم الشيخ) السمع ، (أو) ، وكثيراً

قال الخطيب : ومروء ذلك : حدثنا أبو مهران ، فلاح بن فلاح ، القلاني^(٤) ، قال : حدثنا فلاح ، (لم يسوق السمع) على لغة^(٥) .

(ويكتب فوق البسملة أسماء السامعين) ، وأسماءهم (وتاريخ) وقت الشفاء ، أو يكتب في حاشية أول ورقة من الكتاب . (أو آخر الكتاب) ، (أو موضع آخر) ، (حيث لا يخطئ)

(١) فرج بن خنيس

(٢) في أفرجهان

(٣) قال ابن كثير - رحمه الله - «ومن الذين من يتوقع أنه إسناده صحيح» أي : إسناده صحيح - ولم يتصور الأول ، وحكى بعضهم الاجتماع عليه . انظر إحصاء علوم الحديث ، لابن كثير (٢/ ٣٩٢) .

وكذلك : فتح السمك ، لمسنوي (١١٣/ ٢)

(٤) زاد في ج. أبي مهران

(٥) الجامع لأخلاق الراوي (١/ ١٢٦) .

منه، زينته، أن يكون يخطه لغة مغزوة الحظ، ولا بأس عند هذا ألا يصحح
الشئ عليه، ولا بأس أن يثبت سماعه بخط غيره إذا ثبت لغة لغة لغة التفاسير،
وعلم قائل التجميع الثماني وبينه سماع، والغامض، والتمسح، بلفظ وحيز غير
مختص، ومجانبة الساهل لغيره، والحدوث من إتمام مقصدهم بغيره فابعد،
فإن لم يخصر، فلا أن يثبت في مظهرهم حيز لغة أخرى، ومن ثبت في كتابه
سماع غيره، فليس به إجماع وإنما على سماعه لغة أو سماع الكتاب.

(منه)، والأول أحسن

فان الخدعة - وإن كان ناسخ في مجلس عزاء، شيب مد لبها نسماع في كل
مجلس علامة الملاءة^(١٤).

(دوہا۔۔۔) کی آن ہوگی) نہایت (محظوظ تھے معروف الخط، ولا باس) علیہ (عند هذا) لا یصحیح الشیخ علیہ، آئی لا یحتاج حجتاً إلى كتابة الشیخ خطہ بالصحیح .
(دوہا باس) کی ہوگی سماعہ خطہ سے (اذا فی ثبوتہ کی) وہاں القاب) .

قال أمين الصلاح : وقد قرأ محمد بن عبد الله بن محمد بن علي أبي أحمد السرخسي ، رسالة خطه : **يكون حجة له ؛ فعن له ؛ بإسني عليك مايليني ؛** **بارك إذا عرف ؛** **بهذا** **بذلك أحمد ؛** **وتصدق فيما نقرأ ؛** **ونقرأ ؛** **وإذا كان شهر ١١١١ ؛** **وإذا قال لك ؛** **قد هذا** **لهم خير ؛** **إذا تقرر له ١٩ .**

(وعلى كاتب التماسح الحرى) من تلك، والاحتياط، (رسالة السامع، والمستمع، والصانع، لفظ غير محتمل، وبما جابه السامع ومن شدة، ونحوه من ابتداء بعضه)،
ي: السامع - (نحرض قاصداً) فلا شك ما وجهه إلى عدم انتفاعه بما سمع.

(فِيهِ أَمْرٌ عَظِيمٌ) مَثَلُ سَلَامٍ مَوْجِبٍ (فَلَمَّا أَن بَعْضُهُمْ فِي إِثْمَانِهِمْ) (مِنْ حُضُورِهِمْ) عَلَى
أَعْيُنِ بَعْضِهِمْ صَدَقَ

(موسىٰ) کہ وہ کلمہ سحرانج غیرہ فقیر کے یہ کلمات (ایہا، اومعہ نفعی سہا) منہ،
 اور سحر الکتاب! ہند قال و یہ اول ذکرہ الحادیث اعراضہ لکس۔

وقال مكيان الثوري: من قال: لا أعلم انتهي بحدى ثلاث. أو بقاء أو بمرور ولا ينعم به، أو تنهد عنه.

فَقُلْتُ: رَفَعَهُ اللَّهُ - تَعَالَى - فِي كِتَابِهِ نَامِ الْعَالَمِينَ. ﴿وَمُخْرَجُونَ﴾

رواه أعراب فلا ينبغي عليه. فإن منعته، فإن كان سمعته ثباتاً برهناً حرجياً، -
 ثم به عارضة. ولا فلا، وما قاله أنه مذهبهم في أنفسهم، منهم القاضي خفف في
 ثبات الحنفية، فيستأجل الحنفية لذلك، وأنشد الله التبرير في الشافعية، وحكم
 به القاضيان، والقنوات الأولى.

(الشافعية) ١٧. وأعراب الكتب أهم من الأعراب

(رواه أعراب فلا يطعن عليه) كتابه إلا غير حجة

قال الزهرى: إياك أسلوب الكتب، وهو حجة على أصحابه.

وقال لفضيل ليس من هذا أهل المراءى، ولا من هذا نجتنا. - أن يأخذ مدح
 رجل وكتابه فحبه عنه. ومن هذا، فقد ظلم الله

(وإن منعته) إدارته (وإن كان سمعته مثلاً) فيه (وهو صاحب الكتاب)، أو حظه -
 ثم به عارضة وإلا فلا؛ كذا قال أئمة معاصهم في (أحاديثهم) منهم^(١) القاضي خفف في
 ثبات الحنفية) من النصيحة الأولى من أصحابهم، حجة. (والمستأجل) من إسحق
 (القاضي المذكور) إمام أصحاب المال. (وأنشد الله التبرير في الشافعية) وحكم به
 للقاضيان) الأولان.

أما حكم فضيل: فمراد الزهرى أن رجلاً أقر على رجل بالكوفة سمعته سمعته
 به، فتحاكم إليه، فقال لصاحب كتابه: أخرج إياك كتابك. وما كان من مدح هذا
 لرجل يحط بذلك ثممته. وما كان يحط^(٢) أمينك هذا.

قال الزهرى: فسألت أنا عبد الله الزبيري عن هذا فقال لا يجوز، في هذا الباب
 حكم أحد من هذا، لأن خط صاحب الكتاب حال غير وصده باستماع صاحبه منه.

وأما حكم إسحاق، فمراد الخطيب أنه تحريم إليه في ذلك وأمر في مال. ثم قال
 للشافعية عليه. إن كان سمعته في كتابه يحط بذلك وبلغ منك أن تحببه (والمستأجل) به
 معصوم، والمصروف الأول) وجه التبريد

قال ابن الصلاح: فقد معاصدت أئمة هذه الأئمة في ذلك. ويرجع حاصلها إلى أن
 مدح غيره إذا ثبت في كتابه رجاءه - فغيره إدارته إياه

قال: وقد كان لا ينبغي له رجوعه ثم رجوعه، بأن ذلك عبرة لشدة له مدحه وغيره
 تأليفها بما جرت، وإن كان فيه ينشأ عنه كما ينشأ من تحصيل الشهادة الأولى، فإن كان فيه

(١) من أ و هم

(٢) من أ حط بهمك

فإذا نسخة فلا ينقل سماعه إلى نسخته إلا بعد مقابلة مرصيته، ولا ينقل سماعه إلى نسخه إلا بعد مقابلة مرصيته إلا أن يبين كونها عيناً مقابلة.

النوع السادس والعشرون

صفة رواية التحديث

تقدم جعل جنة في الترخي سنة وغيرهما، وقد شدد قوم في الرواية فأقروا، وتساءل آخرون فعرطوا، فمن المتشددين من قال: لا حجة إلا فيما رواه ابن جعظلة وذكره، وروي عن مالك، وأبي حنيفة، وأبي بكر الصديق (رضي الله عنه) لا يحفظون حديثه إلا بعد مقابلة مرصيته، وأبي حنيفة، وأبي بكر الصديق (رضي الله عنه) لا يحفظون حديثه إلا بعد مقابلة مرصيته.

يُذكر^(١) نفسه المسمى إلى مجلس الحكم لأدائها.

وقال البلخي: عندي في توجيهه غير هذا، وهو أن مثل هذا من المصالح العامة التي يحتج بها، مع حصول علاقة بين المستأجر والمستأجر إليه، تنفي الرأفة بإسعاده في مفسده.

قال: وأما إغارة الجدار لوصح جدوع الجار عليه، وقد ثبت ذلك في الصحيحين^(٢)، وقال موحوب ذلك: جمع من العلماء، وهو أحد قولي الشافعي، فإذا كان ينزح الجار بالعارية مع دوام الجدوع في الغالب، فلا يلزم صاحب الكتاب مع عدم دوام الضرر - أو لا.

(فإذا نسخ فلا ينقل سماعه إلى نسخه) أي: لا يشهد عاينها - (إلا بعد المقابلة) المرصية، (أ) كذا (لا ينقل سماعه) ما (إلى نسخه) إلا بعد مقابلة مرصيته، (لأنه يحترق تلك النسخة) (إلا أن يبين كونها غير مقابلة) على ما تقدم.

(النوع السادس والعشرون): (صفة رواية التحديث) وأما وما يتعلق بذلك

انعام جعل منه في الروتين قبله وغيرهما: كالأغارة الأداة، (وقد شدد قوم في الرواية فأقروا) أي: بالخوا (وتساءل) فيها (آخرون عرطوا)، أي: قسروا!

(ومن المتشددين من قال: لا حجة إلا فيما رواه) الراوي (من حفظه وذكره، وروي) ذلك (عن مالك، وأبي حنيفة، وأبي بكر الصديق) (رضي الله عنه) (فروي) الحاكم من طريق أبي عبد الحكم، عن أنس بن مالك، أن أبا عبد الله (رضي الله عنه) لا يحفظ حديثه وهو ثقة؟ فقال: لا، قيل: فإذا أتى بكتبه فقل: سمعتها، وهو ثقة؟ فقال: لا يؤخذ عنه؛ أخاف أن يزداد في حديثه ما ليس به، وهو لا يدري.

(١) في ط: ذلك.

(٢) أخرجه البخاري، (١١٦٦)، ومسلم، (١٣٦١ - ١٦٠٩) من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «لا يصح أحكمه حله أن يمرر عليه في حديثه».

وَبَيْنَهُمْ مَنْ جَوَّزَهُ مِنْ كِتَابِهِ إِلَّا إِذَا خَرَجَ مِنْ يَدِهِ.

وَأَمَّا الْمُتَسَاهِلُونَ: فَقَدْ قَدَّمَ يَدَهُ خِصِّي عَنْهُمْ فِي الرَّبْعِ وَالْعَشْرِينَ.

وَسَمِعْتُ قَوْمَ رَوَّادٍ مِنْ أَسْخٍ غَيْرِ مُقَابِلَةٍ بِأَصُولِهِمْ، فَجَعَلَهُمْ لِحَاكِمٍ مَخْرُوجِينَ.

قَالَ: وَهَذَا كَثِيرٌ لِعَاطَةِ قَوْمٍ مِنْ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ وَالصُّلَحَاءِ.

وَقَدْ قَدَّمَ فِي آخِرِ الرِّبَاعَةِ فِي الرَّبْعِ الْعَاصِي أَنْ الشُّعْخَةَ الَّتِي لَمْ تُذَلَّلْ نَحْوُ

الرَّوَايَةِ بَيْنَهَا بِشُرُوطٍ، فَيُحْتَمَلُ أَنْ أَعَابَهُمْ بِخِلَافِ فِيهِ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ

تُوجَدِ الشُّرُوطُ وَالصُّوَابُ مَا عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ: وَهُوَ الشُّرْطُ، فَإِذَا قَامَ فِي الشُّعْخِ

وَالْمُقَابِلَةِ بِمَا تَقَدَّمَ جَارَتْ الرِّوَايَةُ مِنْهُ وَبَدَّ غَابَ، إِذَا كَانَ الْعَالِبُ سَلَاخَتَهُ مِنْ

وَعَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الْأَعْنَى قَالًا: سَمِعْتُ شُهْبَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ مَالِكًا عَنِ الرَّحْلِ الْحَبِيرِ

فَهُمْ، يَخْرُجُ كِتَابُهُ فَيَقُولُ: هَذَا مَسْنَعُهُ؟ قَالَ: لَا تَأْخُذْ إِلَّا عَمَّا يَحِطُّ بِهِ، أَوْ يَمُرُّ

وَرَوَى سَمِعَنِي عَنْ مَالِكٍ وَعَنْ أَبِي الرَّبْعِ، قَالَ: أُنَوِّتُ بِالْمَدِينَةِ مِائَةَ كُلِّهِمْ مَأْمُونٌ

لَا يَرْحُطُ عَنْهُمْ شَيْءٌ، مِنْ الْحَدِيثِ؛ بِهَذَا: لَيْسَ مِنْ أَهْلِهِ^(١٦).

وَنَقَطَ ذَلِكَ: لَمْ يَكُونُوا عَرَفُونَ مَا يَعْدِلُونَ بِهِ، وَهَذَا مَذْهَبٌ شَدِيدٌ، وَقَدْ اسْتَمَرَّ التَّحَمُّلُ

عَلَى خِلَافِهِ، نَحْوُ: رِوَاةٍ فِي الصَّحِيحِيَّيْنِ مِنْ يَرْصِفُ مَا لَحِظَ لَا يَلْعَنُ الصَّفَّ.

(وَمِنْهُمْ مَنْ جَوَّزَ مِنْ ذَاتِهِ، إِلَّا إِذَا خَرَجَ مِنْ يَدِهِ) بِإِلْعَانَةٍ، أَوْ صِبَاغٍ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ؛

فَلَا يَمُورُ حِينَئِذٍ مِنَ الْعَوَاظِ تَعْيِيرُهُ، وَهَذَا أَقْسَى تَشْبِيهِ.

(وَأَمَّا الْمُتَسَاهِلُونَ فَقَدْ قَدَّمَ بَيَانَ حَمَلِ عَنْهُمْ فِي الرَّبْعِ وَالْعَشْرِينَ) فِي وَجْهِ التَّحَمُّلِ.

(وَمِنْهُمْ قَوْمٌ رَوَّادٍ مِنْ أَسْخٍ غَيْرِ مُقَابِلَةٍ بِأَصُولِهِمْ، فَجَعَلَهُمْ لِحَاكِمٍ مَخْرُوجِينَ، قَالَ:

وَهَذَا كَثِيرٌ لِعَاطَةِ قَوْمٍ مِنْ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ وَالصُّلَحَاءِ).

وَمِمَّنْ نَسَبَ إِلَى^(١٧) التَّسَاهُلِ، مَنْ لَهِيَكَ، كَانَ الرَّحْلُ بِأَنَّهُ مَالِكُ الْكِتَابِ فَيَنْوِي: هَذَا مِنْ

حَدِيثِكَ؛ فَيَجِدُهُ مَعَهُ^(١٨).

قَالَ الْمُصَنِّفُ - زِيَادَةُ عَلَى إِنْ الصَّلَاحِ -: (وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي آخِرِ الرِّبَاعَةِ مِنَ السَّوْعِ

الْعَاصِي: أَنَّ السَّخَةَ الَّتِي أَمَّ تَقَابُلِي نَجُوزَ الرِّوَايَةِ مَعَهَا بِشُرُوطٍ، فَيُحْتَمَلُ أَنْ لِحَاكِمٍ بِحَالَتِ

فِيهِ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ لَرَّدٌ) بِمَا ذَكَرَهُ، (إِذْ أَمَّ تَوْجِدَ الشُّرُوطِ وَالصُّوَابِ مَا عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ وَهُوَ

التَّوَسُّطُ) بَيْنَ الْإِعْرَاطِ وَالتَّعْيِيرِ، فَحَيْرَ الْأُمُورَ الْبَسِطَ، وَمَا عَنَاءَ تَسْطُلَ.

(فَإِذَا قَامَ) لِرَاوِي (فِي التَّحَمُّلِ وَالْمُقَابِلَةِ) لِكُتُبِهِ (بِمَا تَقَدَّمَ) مِنَ الشُّرُوطِ - (حَاظِرَ) الرِّوَايَةِ

(مَعَهُ) - أَيْ: مِنْ كُتُبِهِ - (وَلَا غَابَ) عَنْهُ، (إِذَا كَانَ الْعَالِبُ) حَظِيَ الظَّنَّ مِنْ أَمْرِهِ (بِسَلَامَتِهِ) مِنْ

(١٦) - أَخْرَجَهُ الْحَظِي فِي كُتُبِهِ ص: ١١١ - ١١٢. وَبِهِ لِحَاكِمٍ (١١١/١).

(١٧) - فِي ط: أ ب.

التعبير، لا سيما إن كان معنى لا يعنى غاية التعبير مخالفاً.

(التعبير) والتعديل، (لا سيما إن كان) من لا يعنى غاية التعبير مخالفاً)، لا، الاعتماد في باب الرواية على مخالط الفطن (١).

٤٩. وقد اختارنا عرف الصحاح، أما في المسونات لمرة فقد قدت شروط الأمانة في طلب أهل زماننا، ولم ينل إلا مراعاة النقص، فضلاً عن الإساءة فيهم، ألا يكون مشهوراً بمسوغ ونحوه، وأن يكون ذلك مأخوذاً عن شيد سماعه من متابعه من أهل الحرة بهذا الشأن.

وقد سقت الإشارة إلى قول الحافظ السهري: توسع في وضع في السماع من بعض محدثي زماننا، الذين لا يحفظون ما سمعوا، ولا يحسنون قراءة من كانوا، ولا يراون، فأمرنا عليهم، أن يكونوا أقراناً بهم من أصل حديثهم، وثبت لدون الأحاديث في الصحاح التي جميعها ثمة الحديث، من جاء اليوم بحديث لا يوجد عند جميعهم، لا يجل منه، ومن جاء بحديث معروف عندهم والذي يرويه لا يعرف يرويه، وأجبه عليه بحديث يرويه غيره، وألفه من رويته والسماع منه أن يعبر أحدث مسائلنا، حديثاً وأخباراً، وتفرغ هذه التكرار التي حثت بها هذه الآلة شرقاً غرباً.

وقال الذهبي:

ليس يصح في رواية الحديث، بل في الحديثين والمحدثين الذين عرفوا عددهم وحديثهم في صفة أسماء السامعين، ثم من المعلوم أنه لا يه من صحت الرواية وسننه.

هذا في عصر من أعلام الأئمة واليه في الذهبي، أما في عصرنا نحن، وصحت رواية الحديث، إلى أي صيرها، فيمكن أن يكون رواية من محدث، أو راجع في قرية، أو حديثاً في مدرسة، أو مثلاً بصحت يكتف بحديث آية كذا، يقرأ أو يقرأ، اعتماداً على الشروح المختلفة للحديث، وتكثير معصرون على الوحدة التي هي أهم أنواع الحمل، ولما نجد من يمس بأنه يكون له إسهام في إجازة منصوص أصحاب الكتب الحديثة في فنون الحديث مثل البخاري ومسلم والبيهقي الأربعة يروونها.

والذي يشغل الآن من من يفتح له أن يكتفي في الحديث عن رسول الله - ﷺ - أن يكون قد درس حيلة كثيرة صالحة، لأن تنفع في فهم الحديث حتى يدرك معناه، تصحيح، وأن يكون عالماً بمصطلح الحديث وتاريخه، وأن يعبر بين صحيحه وحسنه وصحيفه ومروجه، ولا يقرأ إلا من الكتب المشهورة المتواترة المعروفة عن مؤلفيها المعروفين بها، وأن يكون له اطلاع بحول له معرفة ما هو من أحكام الإسلام، صحيحاً، وما هو مريب من أقوال المتخلفين، أشارة المتكررة، وأنه يتهنى في كلامه في الحديث العامي، ما استعان الأئمة المعروفين في تصحيحهم وقبولهم، ولا يتردد في قول القائلين، إن الحديث في حديث رسول الله - ﷺ -، فاصحاً في الحديث كقولهم: أن يثبت أنه صالح للتحفة، وإذراك هذا القول ينبغي أن يثبت من ما هو صالح وما هو ليس بصالح، وأن من الصحيحين؟ نعم، إذا كان من لهم العناية بالحديث، ومعرفة صحيحه من صحيحه، ومعرفة برونه من الضعيف، ومعرفة غيره من صحيح، ومعرفة ما ثبت عند المتأخرين، ومعرفة ما رويهم في الحقيقة المخالف فيها، وأما من لم يمسح، ولم يكن من المتخلفين، وما، وكان من جميع ذرية وعقبى - كان له الاجتهاد في التصحيح، بل لم يمسح لمعناه محض، ولو بالقرينة، وهو من في القدرة على استنباط الحكم من الأدلة الشريفة، وما عرض به من ذلك في الاجتهاد، إلا أنه لا يتردد في إيراد ما يرى أنه حكم أنه تعالى بطر السمع من (١٨٩١ - ٢٨٨٥).

فروغ:

الأول الضمير إذا لم يحفظ ما صنعته فاشتمد بثقة في صنيعه، وحفظ كتابه،
و احتاط عند نزاعه عليه بحيث يغلب على ظنه سلامته من التخطئ - صحت روايته،
وهو أولى بالمع من مثله في البصر - قال الخطيب - والعصر الأمي كالصبر.

الثاني إذا أراد الرواية من نسخة ليس فيها سماعه ولا هي مقابلة له، ولكن
سُيِّغَتْ عَلَى شَيْخِهِ، أَوْ فِيهَا مَخْلُوعٌ مِنْهُ، أَوْ كُنْتُ مِنْ شَيْخِهِ وَمَكْتُ نَفْسَهُ بِهَا -
لَمْ يَحْرِزِ الرِّوَايَةَ بِهَا بَعْدَ عَامَةِ الْمُحَدِّثِينَ، وَرَحِمَ فِي الْبُيُوتِ السَّعْيَانِي وَمُحَمَّدُ بْنُ
مَكْرِ بْنِ مَسْلُومٍ

قال الخطيب: والذي يوجه الظن أنه متى عرف أن حديث الأحاديث هي التي
سمعتها من الشيخ، جاز له أن يرويها إذا سكت نفسه أو سمعتها رسلها.

هذا إذا لم يكن له إجازة عامة من شيخه لعروايته، أو لهذا الكتاب،

(فروغ) أربعة عشر:

الأول الضمير إذا لم يحفظ ما سمع - استعان بثقة في صنيعه - أي - حفظ سماعه -
و احتاط كتابه عن غيره، أو احتاط عند النقل، عليه بحيث يغلب على ظنه سلامته من
الخطأ - صحت روايته، وهو أولى بالمع من مثله في البصر.

قال الخطيب - والعصر الأمي - أي - ذكر العصر، وقد مع من روايتهما غير واحد
من العلماء.

الثاني - إذا أراد الرواية من نسخة ليس فيها سماعه، ولا هي مقابلة له - كما هو
الأول في ذلك - (نكر سُبِّغَتْ عن نسخة) والذي صرح هو عليه في نسخة حلالها، (أو
فيها سماع شيخه) على الشيخ الأمي، (أو كُنْتُ مِنْ شَيْخِهِ وَمَكْتُ نَفْسَهُ بِهَا - لم تحر
له الرواية منها بعد عامه المحديثين)، ومع ذلك فإن المصنف - لأنه قد يكون فيها رواية ليست
في نسخة مصنفه، (ورحى به أبواب الحديث)، ومحمد بن بكر البربرسي^(١).

(قال الخطيب - والذي يوجه الظن - المعصي، وهو أنه متى عرف أن هذه الأحاديث
هي التي سمعتها من الشيخ، جاز له (أن يرويها) عنه) (إذا مكنت نفسه إلى صحتها
وسلامتها)، ولا فلا.

قال ابن الأثير: (إذا لم يكن له إجازة عامة عن شيخه لعروايته، أو لهذا الكتاب،

(١) قال ابن كثير: (أولى هذا أصح)، والله أعلم - وقد نزلت الشيخ في الذين من الصلاح هذا.
فإن كانت له من غيره إجازة، حارب رواه وإجماله هذه - راجع - استصار علوم الحديث

الرابع: **بُنْ** لم يكن حائلاً بالثناء ومفاسدها، حيزاً بما يُجيبُ معانيها - لمْ
تُحْزَلْ الزَّوْائِدُ بالضمي بلا خلاف، ملْ يَحْبِلُ اللَّفْظُ الأدنى سمعة، فإنْ كان غائباً
بذلك، فثالث طائفة من أصحاب الحديث والنفق والأصول: لا تُحْزَلْ إِلَّا بِلَفْظِهِ.

فأشهر بعدم الاكتفاء بنفي سلامته من التغير.

والمعنى اللغوي في التصحيح: بأن المحدث عند العمل، فائداً وحديثاً العمل بها يورث
من سماع والإحالة مكتوباً في العبط التي غلب على نظر صحتها، وإن لم يتذكر^(١)
استدعي ولا الإحالة، ولم تُكْرَ الطائفة ممنوعة عنه انتهى.

وهذا هو الموقوف لهذا، وقد مشى عنه صاحب المجازي لتفسير، ففان، ويروي
بسط المحدث، وأما لم تكن الطائفة ممنوعة عنه.

(الرابع)^(٢) إن لم يكن الراوي عائلاً بالألفاظ، ومثل ذلك، (ومفاسدها، حيزاً بما
يُجيبُ معانيها)، بصيراً بمغادير التباين بينها^(٣) - (لمْ تُحْزَلْ الزَّوْائِدُ) لما سمع (بالضمي
بلا خلاف، ملْ يَحْبِلُ اللَّفْظُ الذي سمعه، وإنْ كان غائباً بذلك، فثالث طائفة من أصحاب
الحديث والنفق والأصول: لا تُحْزَلْ إِلَّا بِلَفْظِهِ).

(١) في س. لم يتذكر.

(٢) أما كونه عائلاً غايته بالألفاظ معبده أنه مالم غاب ما صحبه المحدثي ومنعها من وضعها
للأشياء، يعلم الموضوع لعدم على ما وضعه، وتعرض لتعاضد فيما وضعه، وكذا العطف
والنفق، وهكذا.

ويعلم المحكم والقاهر، والشرك والمزود، والمراض، والعشرك، ويعلم من تكوّن ولكنه
مستحيلة في وضعه المعنى، ومن تكوّن مستحيلة في وضعها الترابي، وبهم من يكون دولة غير
متناهية ليطالفي أو التماسي، ومن تكوّن ناه على لغة التي تعدي الحكم إلى ما سون
ما تدل عليه، وما مقلونها؟ وما مقلونها؟ وهكذا.

أما كونه عائلاً بمفاسدها بالمرء عائلاً باستحالتها في الموضع التي ليست به أم لا ليس
للحيفي، أم المعنى المجازي، أم الكناهي، أم الحربي؟ وما هو المعنى لساق به اللفظ؟ وما هو
المعنى المأخوذ به غير به في اللفظ؟ وهل به قصده؟ هل به إشارة؟ هل به إيهام... إلخ.

أما كونه حيزاً بما يوجب معانيها، فيعلم الغرور الذي بين الألفاظ والألفاظ والاستعمالات، فرب
تقدم بلفظ حيزاً غير مقصود، ولفظ مراد، به معنى لس أي مراد.

وأما كونه بصيراً بمغادير التباين بينها، يدرك ما فيها من محرم ومصرح، وإطلاق وتقييد،
ومطوف ومصرح... إلى غير ذلك.

قال الزبيدي في المستقصى: نقل الحديث بالضمي دون اللفظ حرام على الحامل لخواص الجواب،
أو دقق الألفاظ.

بظر: المصحح ص (٢٨٨ - ٢٨٩)

(٣) ما بين المصنفين بسط في س.

وَيُجُوزُ بَعْضُهُمْ فِي غَيْرِ حَبِيبِ الشَّيْءِ يَطْلُو، وَلَمْ يُجُوزْ فِيهِ. وَقَالَ جَنْهُورُ السُّلَفِ
وَالْخُلَفِ مِنَ الطَّرَائِفِ: يُجُوزُ بِالْمَعْنَى فِي حَبِيبِهِ إِذَا قُطِعَ بِأَدَاءِ الْمُعْنَى.

وبإيه ذهب ابن سيرين ونعائب وأبو بكر الرازي من الحنفية، وذوي عن ابن عمر،
[أَجُوزَ بَعْضُهُمْ فِي غَيْرِ حَدِيثِ الشَّيْءِ يَطْلُو، وَلَمْ يُجُوزْ فِيهِ.]^(٤١)

وقال جمهور السُّلَفِ والخلف من الطَّرَائِفِ: مِمَّا الْأَثْنَةُ الْأَرْبَعَةُ: (يُجُوزُ بِالْمَعْنَى
فِي حَبِيبِهِ إِذَا قُطِعَ بِأَدَاءِ الْمُعْنَى). لَأَنَّ ذَلِكَ هُوَ نَفْذِي تَشْبِيهِ بِهِ أَحْوَالُ الْمُصْحَابَةِ وَالسُّلَفِ،
وَيَدُلُّ عَلَيْهِ رَوَاغَتُهُمُ الْفَتْحَةَ الْوَاحِدَةَ بِالْعَلَاظِ بِمُخْتَلَفَةٍ^(٤٢).

وقد ورد في المسألة حديث مرموع رَوَاهُ ابْنُ مَسْرُوقٍ فِي مَعْرِفَةِ الْمُصْحَابَةِ، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي
الْكَبِيرِ مِنْ حَدِيثِ [يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمٍ]^(٤٣) عَنْ أَكْبَمَةَ اللَّيْلِيِّ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ،
قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَسْمَعُ مِنْكَ أَحَدِيثَ، وَلَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَزِيدَهُ كَمَا أَسْمَعُ
مَنْكَ: أُرِيدُ حَرْفًا أَوْ أَتَقَصِّرُ حَرْفًا؛ فَقَالَ: «إِذَا لَمْ تَحْلُوا حَرَامًا لَمْ تَحْرَمُوا حَلَالًا، وَأَصْبَحَ
الْمَعْنَى - فَلَا شَأْنُ»^(٤٤). فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلْحَسَنِ، فَقَالَ: لَوْلَا هَذَا مَا حَدَّثْتُ.

والمستدل لذلك الشافعي بحديث: «أُتِيَ الْفَرَّادُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، فَافْرَمُوا مَا يُسِيرُ
مِنْهُ»^(٤٥)، قَالَ: وَلِذَا كَانَ اللَّهُ - بِرَأْفَتِهِ مُخْتَلَفٌ - أُتِيَ كِتَابُهُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، [عَلِمَا مِنْهُ بِأَنَّ
الْكِتَابَ]^(٤٦) قَدْ نُزِلَ؛ لِتَحْلُلِ نَهْمِ قُرْآنِهِ، وَإِنْ اخْتَلَفَ لِقَظُهُمْ فِيهِ: مَا لَمْ يُكْرَ فِي اخْتِلَافِهِمْ
إِحْدَاهُ مَعْنَى - كَانَ مَا سِوَى كِتَابِ اللَّهِ - سَبْحَانَهُ - أَوْيَ أَنْ يَجُوزَ فِيهِ اخْتِلَافُ اللَّفْظِ
مَا لَمْ يَحِلَّ مَعْنَاهُ^(٤٧).

(٤١) الْأَصْلُ فِي التَّحْمَلِ قَدْ يَحْتَمِلُ مَا نَحْمَلُهُ لِقَظُهُ عَلَى ثَرْتِ أَدَائِهِ لَا يَبْدُرُ شَيْئًا، وَلَا يَدُلُّ لِقَظًا،
وَلَا يَقْدُمُ فِيهِ وَلَا يُلَاحِظُ، وَلَا يَرِيدُ وَلَا يَنْقُصُ، ثُمَّ يُؤَدِّيهِ عَنْ صِفَةٍ مَا نَحْمَلُهُ. وَوَرَدَ فِيهِ حَدِيثُ
أَنْصَرِ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ مُطْلَقًا، فَأَدَّاهُ كَمَا سَمِعَهَا، فَرُبَّ مَبْلُغٍ أَوْعَى مِنْ سَمْعٍ،
وَحَادَثَ رَوَايَةَ الْفَرَّقِ عَلَى ذَلِكَ، وَكُتِبَ كَمَا تَحْسَنُ، وَذُوِي كَمَا سَمِعَ وَكُتِبَ، وَتَوَاتَرَتْ حَتَّى لَمْ يَنْ
فِي رِيَّةٍ وَلَا شَيْءٍ.

أما رواية الحديث فدخلها الأداء بالمعنى، والتقديم والتأخير، والترياء والتقص، وهذا خلاف
الأصل في التحمل والأداء

ينظر: المنهج من (٢٨٨).

(٤٢) في ج: عبد الله بن سليمان.

(٤٣) أخرجه الطبراني في الكبير (٧/٧٠٩) و(١٦٤٩١)، وابن ماجة كما في الإصابة (٣/١٢٩٩).

وقال الحافظ: ولورده ابن الجوزي في المزمعرات

(٤٤) أخرجه البخاري (٢٤١٩)، ومسلم (٢٧٠٠ - ٨١٨) من حديث عمر بن الخطاب.

(٤٥) في ج: علمًا به بأن المصنف.

(٤٦) يقول: إن التماسي على الفرق أني سجدته لوجود الفرق، وهو أن يدعو القرآن بالتوقف، ممن =

وروى البيهقي عن مكحول قال: دخلت أنا وأبى الأزهر، على واثلة بن الأسقع، فقلنا له: يا أبا الأسقع، حفظنا بحديث سمعته من رسول الله ﷺ ليس فيه وهم، ولا تزويد ولا سبأ، فقال: هل قرأ أحد منكم من القرآن شيئاً فقلنا: نعم، وما نحن له بحافظين هذا: إنا لنزيد الوار والالف وننقص! قلنا: فهذا القرآن مكتوب بين أظهركم لا تألوه حفظاً، وأنتم تزعمون أنكم تزيرون وتنقصون، فكيف بأحاديث سمعناها من رسول الله ﷺ، عسى ألا تكون سمعناها إلا مرة واحدة؟! حسبكم إذا حدثاكم بالحديث على المعنى^(١).

وأما - أيضاً - في التدخل عن حابر بن عبد الله قال: قال حذيفة: إنا قوم عرب، نرود الأحاديث فنقدم ونؤخر^(٢).

وأما - أيضاً - عن شعيب بن الحبحاب قال: دخلت أنا وعبدان، على الحسن فقلنا: يا أبا سعيد، الرجل يحدث بالحديث فيزيد فيه أو ينقص منه؟ قال: إنما الكذاب على من تعدد ذلك^(٣).

وأما - أيضاً - عن جرير بن سارم قال: سمعت الحسن يحدث بأحاديث الأصل واحد والكلام مختلف^(٤).

وأما عن ابن عوف قال: كان الحسن، وإبراهيم، والشعبي، يأتون بالحديث على المعاني، وكان القاسم بن محمد، وابن سيرين، ورجاء بن خنوة يعيدون الحديث على

أزله! فليس يجهاز أن يختلف المعنى بالقرائن عن المعنى المقصود بها، وليس كذلك رواية الحاك في المعنى، إذ قال يوم الراري بالمعنى: جريه على غير المقصود منه، وهو محل الخطأ. نعم، يمكن أن يستعمل به الذي يقابله بالمرادف، أو زياده «إذ» أو «ف» ونحو ذلك مما خف من التفسير، مما لا يؤثر في المعنى. ينظر: المنهج ص (٢٩٣).

(١) أخرجه الخطيب في الكفاية ص ٢٤٤، وفي الجامع (٢/٢٩٨) رقم (١٠٩٨).

(٢) قال في المنهج: نقول: إنه العربي الأصيل نعام يشته وحاصلها لا يفهم إن قدم وأخر: لأنه فهم بسوء الكلام، وما يزدبه القديم والتأخير من المعنى، ولو كان التقديم والتأخير مما يغير المعنى لم يفهم، ولا كذلك المعنى الذي تعلم العربية وتكلف لسانه ليعلم بها. ينظر: المنهج ص (٢٩١).

(٣) أخرجه الخطيب في الكفاية ص (٢٤٢)، وقال في المنهج ص (٢٩٤): نقول: وهذا فعلى أنه وقع عن الإمام لعده في عدم الاعتماد.

(٤) أخرجه الخطيب في الكفاية ص (٢٩٢)، وفي الجامع (٢/٢٩٩) رقم (١٠٩٩).

سروقه^(١)

وأُسَد عن أبي أيوب قال: سألتُ زُهري عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث: فلم يُحلَّ به حرثاً، ولم يُحرم به حلالاً - فلا بأس

وأُسَد عن صفين قال: كان عمرو بن دينار يحدث بالحديث على المعنى، وكان إبراهيم بن عيسى لا يحدث إلا علم ما سمع^(٢).

وأُسَد عن وكيع قال: إن لم يكن المعنى واللفظ، فما هك الناس.

وقال شيخ الإسلام: ومن أنوى حديثهم الإصباح على جوار شرم الشريعة كما سمع بلغنا للعارف، فإنه حاز الأيدى سنة أخرى، فحواره بالغة بحرية أولى^(٣).

وقيل: إنما يجوز ذلك للصحابة دون غيرهم، وبه عزم أبو العزم في أحكام الحرفاء، قال: أما لو جازها لكل أحد لما كنا على لغة من الأحاد بالحديث، والصحابة أجمع فيهم أمر ب: الفصاحة والبلاغة جملته. ومشاهدة أقوال النبي ﷺ وأفعاله: فأعادتهم المشاهدة على المعنى جملة، وسبقه المقصد كله.

وقيل: يسمع ذلك في حديث رسول الله ﷺ ويجوز في غيره، حكاه ابن الصلاح. ورواه أبيه في المنحل عن مالك^(٤).

وروي هذه أيضاً أنه كان يثقف من اللبائ والباء، وإنه في حديث رسول الله ﷺ.

(١) أخرجه الخطيب في الكفاية من (٢٤٢).

(٢) أخرجه الخطيب في الكفاية من (٤٤٦)، وقال: هي الصحيح من (٢٩٤). وعن كل هذه الآثار ربما شاذ على مذاهب هؤلاء من الجوزة أو الشيخ، وإن هذا قال يثبت الزمخشري فيه.

(٣) ويرى ذلك إمامي في المعنى. وإدعاء الأولوية، من المساواة به غير حجة؛ لأن المترجم إنما يترجم فهمه؛ فاللفظ والعربان راجع إليه. فهو ترجم خطأ، أمكن أن يترجم بمرسوم غيره. ولا شك الرواية بالمرسوم أنه يسمع ما يقوله للنبي ﷺ، ولا يرى له من معناه أم قاله، معناه فيها فرق ظاهر.

وقال في ١٠٠٠ م. ثروت، وتروجه. إلا المصير بالمرسوم للمعنى يعني أن الحوافر هناك غير إلا تفسيراً لفهم المعنى؛ وبين يجوز هناك أن يسمع إلى رسول الله ﷺ ما يقول. وهذا قوله: والذي يجوز فيه ليس بلفظ بالمعنى. والذي هو نقل معناه لا يجوز فيه، على أن الحوافر ضرورة فهم لا يستلزم الجواز فيها لا ضرورة به. علم المنهج من (٢٩٥).

(٤) أخرجه الخطيب في الكفاية من ٢٦٣. ولعمري (٢/ ١١١٠، ١١١١).

وَعَدًا فِي غَيْرِ الْمُضْتَفَاتِ، وَلَا يَجُوزُ تَغْيِيرُ مُصْتَفٍ وَإِنْ كَانَ بِصَحَّةٍ.

وزوي عن الحلبي عن أحمد أنه قال ثبت أيضاً^(١).

واستدل له بقول: «وَدَعِ سَمْعَ أَوْعَى مِنْ سَمْعِ^(٢)»، فإذا رُوِيَ بالمعنى فقد أزيل عن موضعه معرفة ما فيه.

وقال الماوردي: إن نسي المافظ «ز» لأنه حمل اللفظ والمعنى، وعجز عن أداء أحدهما؛ فيلزمه أداء الآخر، لا سيما أن تركه قد يكون كشفاً للأحكام، فإن لم ينشأ لم يجر أن يورده بغيره؛ لأن في كلامه^(٣) من النصيحة ما ليس في غيره وقبيح عكسه. وهو الجواز لمن يحفظ اللفظ لينشئ من التصرف فيه. دون من سبه وقال للحطاب: يجوز بأداء مرادف.

وبلى: إن كان مراده علماً جازاً، لأن المأمور على معناه، ولا يجب مراعاة اللفظ، وإن كان شعلاً لم يجر.

وقال انتاخي محاض: يهني سد باب الرواية بالمعنى، لئلا ينسلط من لا يحسن ممن يظن أنه يحسن؛ كما وقع للرواة كثيراً فديفاً وحديثاً. وعلى الجواز: الأولى إيراد الحديث لمقطعه دون التصرف به^(٤)، ولا شك في اشتراط ألا يكون مما تُعَدُّ لفظه. وقد صرح به هذا المزيكشي. وإليه يرشد كلام المعزقي: «لأن في إبدال الترمذي بالثوري وعكسه».

وعندي: أنه بشرط ألا يكون من جوامع الكلم.

(وهذا) الخلاف إما بحري (في غير المضتفات، ولا يجوز تغيير شيء من (مضتف)، وإبداله لفظ آخر (وإن كان معناه) فقط، لأن الرواية بالاعتصم وحض فيها من رحمة؛ لها كان عليهم في ضبط الألفاظ من المخرج. وذلك غير موجود فمما استعملت عليه الكتب، ولأنه إن ملك تغيير اللفظ وليس يحدث تغيير مصنف غيره.

(١) أخرجه الخطيب في الكفاية من (٢٢٥).

(٢) تقدم في السور الأولى وأوله «نضر الله عبداً سمع عذابي ثم عاد».

(٣) وقال في مسلم الثور، وشرحه: وجوب الإمام بعد الإسلام النقل بالمعنى إلا في نحو مشنول- أي غير متفق- طبع كان أو مشكوكاً، أو محتملاً، أو منشئاً، بخلاف العام والعقيدة المتحتملين للمجاز والخصوص؛ لأنه يجوز لمنه. وتضمن كلام الإمام أن الأسماء -سما-

١- أن يكون المفعول متفقاً معنًى. غير قابل لتأويل أصلاً كالنفس والمحكم.

٢- وما يكون محسباً للأول، فهاهنا في الدلالة كالص والظاهر.

٣- وما يحتاج به إلى تأويل، فله عمل به: كالمشكك والمشتك.

[illegible]

د. ار. ل. س. ای. ا. ش. ا. ش. ا. ش.

فَأُولَئِكَ يَكُونُ لَكَ فِيهِمْ أَنْصَارٌ بِمَا كُنْتَ تَعْمَلُ
الْقَوْمِ وَتَحْضُرُهُمْ أَمْرًا

وأما الناس فلا يجوز إلا إسماء، فإنه يجوز أن يسمي أحد العرباهما أمراً لا يحسدك ذلك القوم،
ويكون حرام في شرع، فعقول الحكيم وأنا الفقه يعرف من قال إسماء فلا يصح حديثه فليكن من
يظهر إلى الإمام.

وأما ثلاث فلا يدخل فيه الفيل والعصر، أما الفيل لأن الشعر لا يهيم به، لا يقبل ويستحدث، أما
الرائي يحظى، أعني، معاً هو مير واحد، الفيل، عصر واحد، الفيل، علة هي المصير،
فيلان له وديان به وعلى له وأصابعه

أراك غائت دعاء يعرفه الغرباء، فإني كنت الغربية ملأية بحب نرجس مسيح الحبس
يبدل من أحد القصور الأول

وَأَمَّا الرُّجُوعُ فَلَا يَحْتَمِلُ نَقْلَ الْعَنْسِ فِيهِ، لِأَنَّ الْعَنْسَ لَا يَهْدِي سَبِيلَهُ، بَلْ يُسْحَلُّ بِقَبْلِ مَخَافَةِ

وأما الجنس : ولأن جوامع الكلام محصورة على ما بعده . فإننا نرى أنها تبدأ على الحرف الصحيح . ولا يحسن إيراد منه ، على مثل بعد . بل على هو . وعلى . يبدأ من الجواز . وهو . أكثر المرات . لاختصاصه من غيره . في مدخله . في قول الخ

رأس العمود، ولا يراعى فيه، ويعمل مطلقاً، ويجعل على أنه ما علة الزواري من صدره من بحر، علة
البحر، تكونه حلاً لا يتركه المصنوع، وإنما هو من البحر، من ماء علة

كيف، وداخا ما حسي له بعم اللغة المصرية^{١١} فكيف يتكلم عليه، آخر القصص، حتى قال
 قال في حال ولا يفهم في حال، أخرى، فهم

قال صلى الله عليه وسلم: «مروا بحدود الله ولا تأكلوا مما حرم الله ولا تأكلوا مما لم يذكر الله به من الطعام».

قال شارحه: روجه بان الرائي لا يصدق بان الرائي كذا، اذ ما يصدق مطلقا في عدمه، سواء كان
 نفعي للمعنى أو غير نفعي، بل الرائي لو كان محمدا بدل مطلقا، لزم انه يصدق غير النفعي محققا
 نعمتا سبحانه الفاتحة.

لأن الشروع والى ندمت لبعثتوا أحسن الصلوة عندك أنه "أريد عليه من شتار إليه فقرأه
 ارف تحكيمه" وجد الاستدعاء أنه مسلم أن الربا في لا - إذا ما هو معلوم بطلان عدد الحق العلم
 لا يضمن إلا في الصلوة والمسلمة لكل. وفي الصلوة والصدقة نالقه الفرد. وفي الشك في الصلوة
 لا يضمن عملاً. لأن الربا يضمن يضمن. في الشك في الصلوة والصدقة نالقه الفرد. وفي الشك في الصلوة
 لا يضمن عملاً. لأن الربا يضمن يضمن. في الشك في الصلوة والصدقة نالقه الفرد. وفي الشك في الصلوة

نقول: وهو هذا نسق لمرآة المحمدي: إذا هم يحسروا إذا نغم بأداء المعنى - ويقولون للمعنى
فذلك فيما فيه، لأننا، لا نجد فيه من أحدال يصلح فيه الشاعرون، يقول: مثل البيت
الأمسي دون اللطيف، فإنهم على التماثل، ومواضع الحفظ، ومعنى الألفاظ، أما حالهم، فالفرق من
المعنى وغير المعنى، الظاهر والأخفى، والظاهر والأخفى - عند حوزة التدبيري، وهناك وفي حصة
سماحة المفتاح لم نقله غير الحمدي إذا فهمه. (نظر المحمدي ص ٢٩٥ - ٢٩٦).

ويُلقب بالزاري بالمعنى أن يقول غصينة: «أو كما قال»، أو «نحوه»، أو «شيء»، أو «كأنه هذا» من الألفاظ.

وإذا اشتبهت على القارئ لفظة فحسن أن يقول بعد ذواتها: «عسى الشك»، أو «كأنه قال»، لتصفية إشارة وإذا من صوابها إذا كان.

الخامس: «أما» في رواية «عسى الشك» أو «نحوه» أو «شيء» أو «كأنه هذا» فإنها على ما في الرواية بالمعنى، ومعنى بعضهم مع تحريكها بالمعنى، إذا لم يكن رويته هو أو غيره شامه قيل هذا، وحوزة بعضهم مطلقاً.

— — —

(رسمي الزاري بالمعنى أن يقول غيره: «أو كما قال»، أو «نحوه»، أو «شيء»، أو «كأنه هذا» من الألفاظ، وقد كان فيه من الصحابة يعللون ذلك، ومعهم أقوال الناس سماعي الكلام، خوفاً من الزلل فصرحهم بما في الرواية بالمعنى من انحصار.

روي ابن ماجه، وأحمد، والبخاري، عن أبي حمزة أنه قال يوماً: قال رسول الله ﷺ: «أمرهم غيب»، وفتح أرواحه، ثم قال: أو مثله، أو نحوه، أو شيء به^(١).

وفي نسخة الأرمي، والكهنة المحضين، عن أبي الدرداء: أنه كان إذا حدث عن رسول الله ﷺ قال: «أو نحوه»، أو «شيء»^(٢).

وروي ابن ماجه، وأحمد، عن أبي مالك أنه كان إذا حدث عن رسول الله ﷺ: «أمرهم غيب»، أو «كأنه قال رسول الله ﷺ»^(٣).

(ورداً التنبهت على القارئ لفظة فحسن أن يقول بعد قراءتها: «عسى الشك»، أو «كأنه قال»، لتصفية إشارة من الشك، «أو كما قال» في رواية «نحوه» أو «شيء» أو «كأنه هذا»).

فإن من تصحيح لم لا يشرط إيراد ذلك في الإشارة كما تقدم قريباً.

(الخاص: اختلاف العلماء في رويته بعض حديث براءة بن عازب، وهو المسمى بالخصار الحديث. اقتضاه بعضهم مطلقاً: جاء على مع ثبوته بالمعنى، ومعهم بعضهم مع تحريكها بالمعنى، إذا لم يكن رويته هو أو غيره شامه قيل هذا، وإذا رويته هو مرة أخرى أو غيره على التمام - حار - أو حوزة بعضهم مطلقاً).

أما رسمي فليد به إذا لم يكن المتكلم متحدثاً بالشيء به فليد به على المعنى.

(١) أخرجه أحمد (٤٥٢/١)، وابن ماجه (٢٣٠)، وأبو داود (٤٨٠) في (٤٨٠) نسخة ضعيفة، والبخاري (١١١/١)، وأحمد (١٠٠/٢)، وابن ماجه (٢٣٠)، وأبو داود (٤٨٠) في (٤٨٠) نسخة ضعيفة، والبخاري (١١١/١).

(٢) أخرجه الأرمي (١٠٠/٢).

(٣) أخرجه أحمد (١٠٠/٢)، وابن ماجه (٢٣٠)، وأبو داود (٤٨٠) في (٤٨٠) نسخة ضعيفة، والبخاري (١١١/١).

والتصحيح التفصيل وجوازته من الغلو إذا كان بتركه غير متعلق به، رواه.
حيث لا يستل البيان، ولا تحلف الدلالة بتركه، وسواء جوازها بالمعنى أم لا.
رواه غير ذلك أو لا.

هذا إن ارتفعت منزلة عن التهمة، وأما من رواه ثانياً، فخاف إن رواه ثانياً باقت
أن يذهب بزيادة أولاً، أو شيئاً، لعطفه وقلة ضبطه ثانياً. فلا يجوز له التمسك ثانياً
ولا التمسك إن تعين عليه. وأما تطبيق المصنف الحديث في الأثرين: فهو إلى
الجواز أقرب.

قال الشيخ: ولا يخلو من كراهية، وهذا أولى بما وافق عليه.

حديثه لا يستل الشرح وأما وجوهه، والأمر كذلك، فقد حكى المصنف الحديث
الاتفاق على الصحاح.

وأما صحيح التفسير، وهو الصحيح من غير تعارض، (وحواره من العارضة، إذا كان
ما تركه) متعيناً بما نقله، (غير متعلق بما روى) حيث لا يستل البيان، ولا يختلف
الدلالة) فيمنه (تركه) (و) على ١٢٥ يجوز ذلك، سواء حواريها بمعنى، أم لا،
سواء (رواه) قل ثانياً أم لا، لأن ذلك بمرقة غير مخصص
رصد روى البيهقي في تعديل عن ابن المبارك، هذا، قلنا محباً، مستل
حديث^(١).

(هذا إن ارتفعت منزلة عن التهمة، وأما من رواه) مرة (ثالثاً، هذا، إن رواه ثانياً ناقضاً
أن يذهب بزيادة) بما رواه (أولاً، أو شيئاً، لعطفه وقلة ضبطه) فيما روى (ثالثاً) - فلا يجوز
له التمسك، ثانياً، ولا التمسك إن تعين عليه (أما تمامه) ثانياً يخرج بدلته بابقه من - يز
الاحتجاج به.

قال شيخ، فإن رواه أولاً ناقضاً، ثم أولاً ورواه ثانياً، وكان ممن يشهد بالزيادة، كان
ذلك محذوراً في تركها وكذلك^(٢).

(وأما تطبيق المصنف، الحديث) الواحد (في الأثرين) حسب الاحتجاج به في
المسائل، كل مسألة على حدة (فهو إلى الجواز أقرب)، ومن المنع أبعد.
(قال الشيخ) ابن الأثير: (ولا يخلو من كراهية)، وعن أحمد: (يفي ألا يفعل، حكاه
عنه الحلال، قال المصنف، (وما أظن يوافق فيه)، قد فقه الأئمة، مالك، والبخاري،

(١) أخرجه المصنف في كتابه من (٢٩٧).

(٢) قال في صحيحه من (٢٩٠) يقول: ولعلنا لا نرجو عليه فيه، حيث، بأن يقول: روى ما
نرى، بعد الاحتجاج، وهذا، ليس له أن كان ليس حلاً، ولا طبقاً، وهو عدل ثمة -

سأصوم. يتعجب ألا يزوي بفرقة لحاي أو مصحف، وعلى طالب الحديث أن يتعلم من النحو واللغة ما ينال به من التمكن والتصحيح، وطريقه في السلامة من التصحيح، ألاخذ من أفواه أهل المعرفة والتحقيق.

وأبو دود، والناسي، وغيرهم.

خبره: قال السقسي: يجوز حذف زيادة مشكوك فيها بلا خلاف، وكان مالك يفعله كثيراً؛ نورقاً، بل كان يقطع بسبب الحديث إذا شك في صحة قال: ويحتمل ذلك زيادة لا يعلق المداور بها، وإن يعلق ذكرها مع الشك؛ كحديث: «العريا في خمسة أوس، أو دون خمسة أوس».

قائمة: يجوز في كتابة الأطراف الاكتفاء بغير الحديث علقاً، وإن سم بعد (المسند: بسفي) بلشيخ (لا يروي) حديثه بفرقة لحان، أو مصحف؛ فقد قال: الأصمعي: إن أخوة، ما أحاد على طالب العلم إذا سم يعرف النحو - أن يذلل في جملة قوله: «من كذب عليّ متبرأ منعه من الشر»^(١)، لأنه لم يكن يلحق، فمهما رويت منه ولحق فيه، كذب عليه.

وشكا سيبويه حماد بن سلمة إلى الخليل، فقال له: سألتك عن حديث مشتم من عروة عن أبيه في رجل رغب فأنهمني، وقال: أغضبت إن شاء الله رعت، ففتح الحسن، وقال: لخليص صدق، أتلقى بهذا الكلام أنا سلمة؟

(وعلى طالب الحديث أن يتعمق من النحو واللغة ما ينسجم به من البحر والتصحيح). روى الخطيب عن شعبة قال: من طلب الحديث ولم يحسن العربية كمثل رجل عليه ترنس، وليس له رأس.

رووي أيضاً: عن حماد بن سلمة قال: مثل الذي يطلب الحديث ولا يعرف البحر، مثل الحمام عليه منقاة ولا شعر فيها.

رووي الخليلي في الإرشاد عن العباس بن الميمون بن عبد الوهيد، عن أبيه، قال: جاء عبد العزيز الدراوردي في جماعة إلى أبي يعرضوا عليه كتاب، فقرأهم الدراوردي، وكان رديهم اللسان بلحن [تبييناً]^(٢)، وقال: «ي» ويحك يا دراوردي! أنت كنت إلى إصلاح لسانك قبل نظر في هذا الشأن أخوح منك إلى غير ذلك.

(وطريقه في السلامة من التصحيح ألاخذ من أفواه أهل المعرفة والتحقيق)، والصبط

- فيجاء في قوله زيادة ما في غير المشكوك به

(١) سيأتي تحريجه في سورة التائير.

(٢) سقط في حد.

إذا وقع في رواية نحو: أو شريف، فقد قال من سيرين: روى شجرة: يرويه كما
سعة

والله واثق أقوال الأكثرين يرويه ثمار الصواب وإنما إصلاحة هي الكتب
جوزة بفضلهم، الصواب الخيرة هي الأصل على حاله مع التصويب عليه وبيان
الصواب في الخاتمة، ثم لأولى عند السماع أن يقرأه على الصواب، ثم يقول
وهي رواية - أو عند شيخه، أو من طريق فلان - كذا، وله أن يقرأ ما في
الأصل، ثم يفتقر الصواب، وأحسن الإصلاح بعد ذلك في رواية أو حبيب آخر

.....
هم، لا من جهود الكف.

إذا وقع في رواية نحو: أو شريف، فقد قال من سيرين: أو عند الله
من شجرة، ولو معرو، ولو عند القصة من ملاء قد روى السقي عنهما (رواه)
سلي بعداً كما سمع.

قال ابن الصلاح: وهذا غلط، لأن اللفظ، الشئ من الرواية بالاعتبار.

أرى صواب وفقر الأكثرين، منهم من يسمونه: والأوربي، والشمسي، والثاني من
سمعه، وعطاء، ومعام، والآخر من سمع - أنه يرويه على الصواب، لا سيما في
الحديث الذي لا يخلط المعنى.

واختار من عهد السلام ترك الخط والصواب أيضاً، حكاه عنه من روى العبد إنما
الصلوة، لأنه لم يسمع بذلك، وأما الخطأ فلأن الشئ لم يله فلفظ

وأما إصلاحه في الكتاب، وتغيير ما وقع فيه، فمحرور معصوم أيضاً.

(والصواب: فقرأه في الأصل على حاله مع التصويب عليه، وهذا الصواب في
الخاتمة) كما تقدم؛ فإن ذلك أجمع للمصلحة وأمن للمعصية، وله رأي من ظهوره وجه
صحته، ولو فتح باب التغيير لحسز عليه من ليس بأهل.

ثم لأولى عند السماع أن يقرأه أولاً (على الصواب، ثم يقول) أورد (في رواية -
أو عند شيخه، أو من طريق فلان - كذا، وله أن يقرأ ما في الأصل) أولاً، ثم يذكر
نصه، وإنما كان الأول أولاً، ثم لا يقول على رسول الله ﷺ ما لم يقل

(والمعنى الإصلاح) أن يكون (معاً) في رواية أخرى، (أو حديث آخر) فإن

الجملة آتية من القول المذكور

وإن كان الإصلاح بزيادة سقط: فإن لم يغير معنى الأصل، فهو على ما سبق، وإن غير تأكد الحكم بذكر الأصل مضموناً بالبيان، فإن علم أن بعض الرواة أخطأ، وخذل، فله - أيضاً - أن يُلحقه في نفس الكتاب مع كلمة: «بعض»، هذا إذا علم أن شذوه زوارة على الخطأ، فأما إن زوارة في كتاب نفسه، وعُقب على ظنه أنه من كتابه لا من شذوه، فبُتجه إصلاحه في كتابه وزواريه! كما إذا درس من كتابه بعض الأستاذ أو المشي، فإنه يجوز اشتدائه من كتاب غيره إذا

وإن كان الإصلاح بزيادة سقط من الأصل، (فإن لم يغير معنى الأصل، فهو على ما سبق)، كذا غير ابن الصلاح أيضاً.

وعبارة العراقي: فلا بأس بإلحاحه في الأصل من غير تبينه على سقوطه، بأنه يعلم أنه سقط في الكتابة. كلفظة: «بعض» في السب، وكحرف لا يخالف المعنى به.

وقد سأل أبو داود أحمد بن حنبل فقال: وجدت في كتابي: «حجاج، عن حريج»، يجوز لي أن أصححه: ابن حريج؟ قال: أجز أن يكون هذا لا بأس به.

وفيل لمالك: أوليت حديث النبي ﷺ يراد به: الوو والألف، والمسمى واحد؟ فقال: أجز أن يكون حقيقاً.

(وإن سائر) السابق معنى ما وقع في الأصل (أكد الحكم بذكر الأصل مضموناً بالبيان) لما سبق، (فإن علم أن بعض الرواة له أخطأه وصد)، وأن من موقه من الرواة أخطأ به - (فه أيضاً أن يُلحقه في نفس الكتاب مع كلمة: «بعض»)، فبه. كما يدل الخطيب، إذ روى عن أبي عمر بن مهدي، عن المحاملي بسنده إلى عروة، عن حمزة - يعني: عن عائشة - قالت: كان رسول الله ﷺ يذني إلي ذات فَرْخَةٍ.

قال الخطيب: كان في أصل ابن مهدي: «عن حمزة قلت: كان»، فألحقنا به ذكر عائشة؛ إذ لم يكن منه بدء، وعلينا أن المحاملي كذلك رواه، وإنما سقط من كتاب شيخنا، وفلما له فيه: «معني»، لأن ابن مهدي لم يقل لنا ذلك. قال: وهكذا رأيت غير واحد من شيوخنا يعمل في مثل هذا.

ثم روى عن وكيع قال: أنا أستمع في الحديث: «بعض».

(هذا إذا علم أن شيخه رواه) له (على الخطأ، فأما إن رواه في كتاب نفسه، وعُقب على ظنه أنه)، أي: السقط (من كتابه لا من شذوه - فتصح) سند (إصلاحه في كتابه، و) هي (روايته) عند تحديث - كما تقدم عن أبي داود - (كما إذا درس من كتابه بعض الأستاذ، أو المشي) تنقطع أو بلل أو سحو - (لأنه يجوز) له (استدراكه من كتاب غيره) إذا

عُرفَ مِدْحَتُهُ وَسُكُنْتُ نَفْسُهُ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ هُوَ السَّاقِطُ . كَذَا قَالَهُ أَهْلُ التَّحْقِيقِ ، وَمَنْعَهُ بَعْضُهُمْ ، وَبَيَّنَّهَ حَالُ الرُّوَايَةِ أَوَّلَى ، وَهَكَذَا الْحُكْمُ فِي اسْتِثْنَاتِ الْحَافِظِ مَا شَكَّ فِيهِ مِنْ كِتَابٍ غَيْرِهِ أَوْ جُفْطِهِ ، فَإِنَّ وَجَدَ فِي كِتَابِهِ كَلِمَةً غَيْرَ مَضْبُوطَةٍ أَشْكَلْتُ عَلَيْهِ . جَازَ أَنْ يَسْأَلَ عَنْهَا الْعُلَمَاءَ ، وَيُزَيِّبَهَا عَلَى مَا يُخْبِرُونَهُ .

عرف صحته (ووثق به) بأن يكون أخذه عن شيء وهو ثقة ، (ارتكبت نفسه إلى أن ذلك هو الساقط) كذا قاله أهل التحقيق (ومن فعله : تعيم بن حماد) (ومنعه بعضهم) ، وإن كان معروفاً معفوفاً . فلهذا الخطيب عن أبي محمد بن عاصم ^(١) . (وبينه حال الرواية أولى) : قاله الخطيب .

(وهكذا الحكم) جاز (في استثنات الحافظ ما شك فيه من كتاب) ثقة (غيره أو جفطه) كما روي عن أبي عوانة وأحمد وغيرهما ، ويحسن أن يبين مرتبته ^(٢) ، كما فعل يزيد بن هارون وغيره .

ففي مسند أحمد : حدثنا يزيد بن هارون ، أنا عاصم بالكوفة فلم أكتبه ، فسمعت شعباً يحدث به : فمررت به ، عن عاصم ، عن عبد الله بن شرحبيل : أن رسول الله ﷺ كان إذا سافر قال : اللهم إني أعوذ بك من وعاء السفر ^(٣) . وفي غير المسند عن يزيد : أنا عاصم ، وثبتني فيه شعباً ^(٤) .

فإن بين أهل التثبت من دون من ثبته فلا بأس ؛ فعلى أبو داود في مسنده عقب حديث الحكم بن حزن ، قال : ليتي في شيء من بعض أصحابي ^(٥) .

(فإن وجد في كتابه كلمة) من غريب العربية (غير مضبوطة أشكلت عليه) - جاز أن يسأل عنها العلماء بها . ويرويها على ما يخبرونه ^(٦) به ، فعل ذلك أحمد ، وصحاح ، وغيرهما .

وروي الخطيب عن صفان من سلمة أنه كان يجيء إلى الأحنس وأصحاب الثعور ؛ يعرض عليهم نحر الحديث يعربه .

(١) في أ : فارس .

(٢) في ج : من .

(٣) أسرجه أحمد (٥/٨٨) .

(٤) أخرجه عبد بن حبيب (٥١٠) .

(٥) قاله أبو داود عقب (١٠٦٦) . ونسب . وقد كان ينطع من القرطاس .

(٦) في ب : يخبرونه .

الرواية بالمعنى، وإن كان قد عيب به البخاري أو غيره.
وإن سمع من جماعة مصنفًا، فلابد نسخته بأصل مصنفهم، ثم رواه عنهم،
وقال: «اللفظ لفلان»، فيحصل جوازُه وسننه.

الثامن: ليس له أن يزيد في نسب غيره شيخه أو صنفه إلا أن يميزه، فيقول:
«هو ابن فلان، القلابي»، أو «يعني: ابن فلان»، ونحوه. فإن ذكره شيخه نسب
شيخه في أول حديثه، ثم اقتصر في باقي أحاديث الكتاب على اسمه أو بنصر
نسبه - فقد حكم المصنف عن أكثر العلماء جواز روايته بذلك الأحاديث منقطعة عن
الأول، مستوفيًا نسب شيخه. وعن بعضهم: (الأول) أن يقول: «يعني: ابن
فلان». وعن علي بن الحسين وغيره يقول: «عندي شيخني أن فلان بن فلان حدثه».

الرواية بالمعنى، وإن كان قد عيب به البخاري، أو غيره.

وإن سمع من جماعة كتابًا (مصنفًا، فلابد نسخته بأصل مصنفهم) دون الباقي، (ثم
رواه عنهم) كلهم، (وقال: «اللفظ لفلان») المقابل بأصله - (فيحصل جوازُه كالأول: !
لأن ما أورده قد سمعه منه ممن يذكر أنه يلفظه، (و) يحصل (منعه)؛ لأنه لا علم عنده
بكيفية رواية الآخرين حتى يخبر عنها، بخلاف ما سبق؛ فإنه اطلع فيه على موافقة
المعنى؛ قاله ابن الصلاح.

وحكاة - أيضًا - العراقي، ولم يرجع شيئًا من الاحتياطين.

وقال البدر بن جماعة في «المعجم الروي»: «يحتمل تعصيلًا آخره وهو النظر إلى
الطرف: فإن كانت متباعدة بأحاديث مسلسلة ثم يحز، وإن كان تفاوتها في الفاظ، أو لمعات،
أو اختلاف ضبط - جاز».

(الثامن) ليس له أن يزيد في نسب غير شيخه) من رجال الإمام (أو صفته) مدرجًا
ذلك - حيث اقتصر شيخه على بعضه - (إلا أن يميزه فيقول) - مثلاً - «هو ابن فلان»،
أو «القلابي»، أو «يعني: ابن فلان»، ونحوه؛ فيجوز فعل ذلك أحمد، وغيره.

(فإن ذكر شيخه نسب شيخه) ينسبه (في أول حديثه. ثم اقتصر في باقي أحاديث
الكتاب على اسمه، أو بعضه) - فقد حكم المصنف عن أكثر العلماء جواز روايته بذلك
الأحاديث منقطعة عن الحديث (الأول، مستوفيًا نسب شيخه).

(و) حكمي (عن بعضهم) أن (الأول) فيه - أيضًا - (أن يقول: «يعني ابن فلان».

(و) حكمي (عن علي بن الحسين وغيره). كتبني أبي بكر الأصبهاني المحقق - أنه
(يقول: «حدثني شيخني أن فلان بن فلان حدثه».

ورغم بغضه: «أخبرنا فلان فوالله فلان»، والتمسجة التعليلية: «وكلمة جابر، وأولاد: فهو ابن فلان»، أو «يعني: ابن فلان»، ثم قوله: «هو فلان ابن فلان»، ثم أن يذكره بكنية من غير فصل.

الثاسع: حوت المادة بحذف «قال» ونحوه من رجال الإسناد خطأ، ونسبوا لقدرى اللفظ بها، وإذا كان فيه: «قرئ على فلان أخبرك فلان»، أو «قرئ على فلان حدثنا فلان» فيقول القارئ في الأول: «قيل له: أخبرك فلان»، وفي الثاني: «قال: حدثنا فلان»، وإذا تكرر اللفظ قال: «كقولك: «حدثنا شيخ، قال: قال شيخ»، فإنهم يحذفون أصدقا حتما، فيلغون بهما القارئ. ولو ترك القارئ قوله في هذا كله فقد أخطأ، والظاهر صحة السماع.

(و) حكى (عن بعضهم) أنه يقول: «أخبرنا فلان، هو ابن فلان، والتمسجة^(١)» أي: هذا الأخير - (الخطيب)، لأن لفظ «أخبر» مستعملها قوم في الإحالة كما تقدم.

قال ابن الصلاح: (وكلمة جابر، وأولاد) أنه يقول: «هو ابن فلان»، أو «يعني ابن فلان»، ثم يحد: «قوله: «إلى فلان بن فلان»، ثم بعده (أن يذكره بكنية من غير فصل). تنبيه: قال في الاقتراح: ومن المصنوع^(٢) - أيضا - أن يريد تاريخ السماع إذا لم يذكره الشيخ، أو يقول: «بقراءة فلان»، أو «بتحريك فلان» حيث لم يذكره.

(التمسج: حوت المادة بحذف «قال»، ونحوه بين رجال الإسناد خطأ)، استعصار، (ويصحب بقدرى اللفظ بها) عبارة ابن الصلاح: «ولأنه من ذكره حال القراءة».

(وإذا كان فيه «قرئ على فلان، أخبرك فلان»، أو «قرئ على فلان، حدثنا فلان» - فيبقى للقارئ في الأول: «قيل له: أخبرك فلان»، وفي الثاني: «قال: حدثنا فلان».

قال ابن الصلاح: وقد جاء هذا مفسرًا به سقا.

قلت: ويصحب أن يقال في «قرئت على فلان» - «قلت له: أخبرك فلان».

(وإذا تكرر لفظ «قال» كقوله) - أي: البخاري - (حدثنا صالح) بن حيان، (قال:

قال عامر (الشعبي)^(٣) - فإنهم يحذفون أصدقا خطأ، وفي الأولى فيما يظهر: (وليفقد بهما القارئ) جميعًا.

قال المصنف من زيادته: (ولو ترك القارئ قوله) في هذا كله - فقد أخطأ.

والظاهر صحة السماع؛ لأن حذف القول حائز استعصارًا، جاء به القرآن العظيم، وكذا

(١) في: استعصار.

(٢) في: نوع.

(٣) صحيح البخاري (١٧)، قال الحافظ ابن حجر في المسح (١٥٧٩): «وعندهم ضعف قال: إذا -

العاشر : التلخيص والأجزاء المشتملة على أحاديث بئسناد واحد مملحة هذه عن أبي هريرة - منهم من يحدّثه الإسناد أول ثلث حديث ، وغير الخوط .

قال ابن الصلاح - أيضاً - في تلويده معزاً بالأمير

قال العراقي : وقد كان بعض أئمة العرب - وهو العلامة شعيب النخعي عند المصنف من آخره - ينكر الشرايط المحدثين للتلفظ^(١) ، وقاله في أثناء السند ، وما أنزى ما وجدته ، لأن الأصل هو انفصال بين كلامي المتكلمين لتبليغ بينهما ، بحيث لم يفصل فهو مفسر ، والإنفاص خلاف الأصل .

فلفظ : رجه ذلك في غاية الظهور ، لأن «أما يروى» و«حدثنا» و«قال لنا» ، إلّا «حدثنا» بمعنى «قال» ، و«ما» بمعنى : «ثنا» ، فتولّد : «حدثنا فلان» ، حدثنا فلان» ، معناه «قال لنا فلان» ، قال لنا فلان» ، وهذا واضح لا إشكال فيه .

وقد ظهر لي هذا الجواب وأن في أوائل الطلاب - فعرضته لبعض المدرسين - فلم يهتد لفهمه ، فنهجنا بالعربية ، ثم رأيت بعد نحو عشر سنين متولّياً عن شيخ الإسلام ، وأنه كان يصر هذا القول ويرجمه ، ثم وقفت عليه بحظه ، فلهذا الحمد .

تنبيه : مما يحذف في الحظ أيضاً لا في اللفظ - لفظ «أما» - كحديث البخاري عن عطاء بن أبي ميمونة ، سمع أنس بن مالك^(٢) ، أي : أنه سمع قال ابن حجر في شرحه : لفظ «أما» تحذف في الحظ عرفاً^(٣) .

(العاشر : النسخ ، والأجزاء المشتملة على أحاديث بإسناد واحد كسبعة عشر) من مثله (عن أبي هريرة) ، رواية عبد الرزاق ، عن معمر ، عه - (منهم : من يحدّث الإسناد) ، يحدّثه (أول كل حديث) منها ، (وهو أخوط) ، وأكثر ما يوجد في الأصول القديمة ، وأوجبها بعضهم .

١ - نكرت خطأ لا خطأ

(١) في آ. ب. التلخيص .

(٢) أخرجه البخاري (١٥٢) ، وأخرجه مسلم (٦٠ - ٦١) عن عطاء بن أبي ميمونة أنه سمع أنس

(٣) فتح الباري (١/٢٣٩) ، وقال في المتن : «من (٣١١ - ٣١٢) : فنقول : كثيراً ما يعمل بعد عمره من تقدير «أما» إذ ذكر الفعل ، كما به عليه البيهقي ونسج سحر ، كما أنه كثيراً ما يفعل عنها وعن تقدير الفعل ، مثلاً : قال البخاري : حدثنا إسماعيل ، قال : حدثني مالك ، عن أبي شعيب ، عن حماد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : «من قام رمضان إيماناً واحتساباً ، غفر له ما تقدم من ذنبه» ، يعني أن يقرأ بعد «فعل» ، «قال» ، وبعد «عن» ، «أنه قال» ، «فمقول» قال حدثني مالك قال : «من ابن شعيب أنه قال : عن حماد بن عبد الرحمن أنه قال : عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : ...

ومنه من ينقص به في أول حديث، أو أول كل مجلس، ويُنْفِج الثاني عليه قَبْلًا في كل حديث، أو لإشادة أو دونه، وهو الأغلب.

فمن سَمِعَ هكذا، وأراد رواية عن الأول بمُشاده، صار عند الأكثرين، ومنعه أو ينقص الإسفراييلي (١٠٠).

فعلى هذا ضريبة أن ينقص: كقول مسلم: حدثنا محمد بن رافع، حدثنا أبو هريرة، قال: سمعتُ رسول الله يقول: هذا ما أتى الله به من آياته، وذكر أخباره، منها: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إن أئمة من بعدك... وذكر الحديث، وكذا نقله كثير من المؤلفين.

(ومنه من ينقص به في أول حديث) منتهى (أو أول كل مجلس) من سماعها، (ويخرج الثاني عنه) مثلاً في كل حديث بعد الحديث الأول (ومما لإشادة أو دونه) (١٠٠)، وهو الأغلب (الأكثر).

(ومن سَمِعَ هكذا، وأراد [رواية غير الأول] صراحة) (١٠١) (بإشادة) (جاء) أنه ذلك (عند الأكثرين)، منهم: زكيه، وابن معين، والإسماعيلي؛ لأن المعشوق له حكم المصروف عليه، وهو حاشا لقطع الحسن الواحد في أنواعه بإشادة المذكر في أوله. (ومنه) (أستاذ) (ألم إسحاق الإسفراييلي، وغيره): كجست أهل الحديث؛ رأوا ذلك قدساً! (فعلى هذا طريقه أن ينقص) (ينقص) ذلك، وهو على الأول أحسن.

(كقول مسلم) في لرواية من سَمِعَ همام: حدثنا محمد بن رافع: ثنا عبد الرزاق، أنا معمر، عن همام، عن سَمِعَ = بكسر الموحدة المشددة - (قال: هذا ما حدثنا أبو هريرة، وذكر أخباره منها: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إن أئمة من بعدك) في الجنة... (وذكر) (الحديث) (١٠٢)، (أشده) (أشده) ذلك، (ركب) (عله) كثير من المؤلفين).

وأما البخاري فيه لم يمسك قاعدة مبردة، فثابره يذكر أول حديث في النسخة، ويضعف عليه الحديث الذي سأل الإسعد لأجله: كقول أبي عفيارة: حدثنا أبو اليمان، أنا شعيب (١٠٣)، حدثنا أبو الزناد، عن الأعرج، أنه سمع أبا هريرة، أنه سمع رسول الله يقول: الحسن الأخرون السافرون، وقال: لا يبرأ من أمة تم في الدنيا، (١٠٤) (الحديث) (١٠٥).

(١٠١) في أوله.

(١٠٢) في أوله غير الأول معناه.

(١٠٣) أخرجه مسلم (٣٠٨ - ١٠٥)، وأحمد، (٣٠٩ - ٢٠٢).

(١٠٤) من أشده.

(١٠٥) أخرجه البخاري (٢٣٨، ٢٣٩).

وأما إغناء نصوص الإنشاء بعجز الكتاب فلا يزيل هذا الخلاف، إلا أنه يجب احتياطاً وإجارة بالغة من أغلى أو أعمى.

الغضادي عشر - إذ قدم العرس ، إذ كان الشَّيْخُ ثلاثاً كذا ، أو أحسن وأجمل : الإنسان .
 ذو روى تابع عن الشَّيْخِ بِإِثْنَيْنِ كذا ، قد يقول : الخبير ثابته فلاش عن فهمي . . . ٩ - حتى
 ينصل - صم وكان مُتَصِلًا ، فأولاد من سبعة ههنا فليس جميع الإسلام فحازوا
 بغضهم ، وتنبهي جيد خلاف كتنظيم بعض المحر عن بعض : بناء على منع الزواجر
 المحرم .

[illegible]

(أولاً: عادة بعض من المحدثين الإصفاة الحركات، أو الحروف - (ولا يرفع هذا اختلاف) الذي يمنع إيراد كل حدث ذلك الأسماء عديدة، انتهاء للكتابة لا يرفع متصلاً من حد منها. (إلا أنه يقول: "أما"، و) من هذه الحروف، (أما) من أفعالها).

(الحادي عشر - إذا علم المراد بالشيء على الإطلاق، ذكره قال رسول الله ﷺ: «أما
ثم يذكّر الإمام عدله، أو العشرة، وأخبر الإنسان من أجله». (كقوله تعالى: «وَأَمَّا
عمر، عن النبي ﷺ: «ثم يقول: «خير» به فلا، عن فلا، «حتى يفيق» ما
دونه - (ص: ١) وأما مصنفه، أبو أحمد من سمعه هكذا فليدع جمع (الإسناد) ما يذكره
أولاً، ثم يذكر الشيخ (نحوه معهم)، أي: أهل الحديث من المتقدمين قال
المصنف في الإرشاد: وهو الصحيح.

قال ابن تلياح (ويعني) أن يكون (به) خلاف تقديم بعض الفن على بعض أي.
كالخلاف بـ؛ فإن الخطيب حكى به المعجـ؛ (بـ) على مع الزيادة (المعـ)، والجواب
على جوابها.

قال شافعي: وهذا التحريم ممنوع، والقرآن لم يثبت فيه التحريم إلا على بعض الألفاظ على بعض يؤدي إلى الإحلال والتقصير في المظف ونحوه الصغير، وهو ذلك بخلاف تقديم الله عليه أو معناه؛ فذلك جدير به ولا يخرج على الإحلال. انتهى.

قمت: والعائلة الحبي عليها أشار إليها لمصنف كتاب المصالح، وفي ترجمتها بالسلام عليها، وقد عقد المصنف مرقى ثلاثاً، فحسب من الحبي، والشعبي، وعربي،

(١٦) غلال المصنف من النوع (١٦٠-١٦٩) في مجموعته أن البحاري في ذلك هو البحر الأبيض المتوسط. ...

فإن روى حديثاً بزيادة، أم أضافه إذا كان في آخره - مثله - «فإذا سمعتم رواية الحسن بالإسناد الذي - فلا يظهر منه - وهو قول شعبة، وأحدروا الثوري وتروى معين إذا كان متحفظاً فليزاً بين الأساطير، وكان - سماعاً من العلماء إذا روى أحدكم مثل هذا ذكر الإسناد، ثم قال - بمثل حديث ثمة مثله كذا، واختار الخطيب هذا وأما إذا قال - مثله - فأما الثوري، وسماه ثمة والى معين.

قال الخطيب: «روى أبي موسى بن أمية» - مثله - «وأيضاً يصح على مذهب الرواية بالسنن، فأما على جوازها فلا فرق بين الحديثين، بل هو التعديس من الإنفاق أن يفرق بين «ثمة» و«أحدروا» ولا محل أن يفرق - مثله - إلا إذا انفصا في المقصود، ويحتمل «ثمة» إذا كان بغيره.

والبراهين، وأما ضرورة - الحزم - فإنهم يعبرون عن ذلك بالصحة، ويسمى القطع به، إذ لم يكن المردم ريثاً، والصحة مائة، قال شيخ الإسلام: تقديم الحديث على السماع لاسيما خبره إذا كان من السماع في مقال، مبتدئ به، ثم بعد ذلك يذبح است. قال: وقد سرح من خبره، وأن من رواه عن غيره فلا يكون في حل منه، حيث ينبغي أن يسمع هذا، ولو جرد الرواية بالسمعي.

(ولو روى حديثاً بزيادة) - (ثم أتبعه بإسناد آخر)، وحذف منه: (إحالة على التمسك الأول)، (وإنما في آخره - مثله - فأما السماع) كذلك منه (رواية الحسن الأول - (إسناده الذي) فقط - (فلا يظهر منه)، وهو قول شعبة. وأحدروا - (الثوري، والى موسى، إذا كان الراوي (متحفظاً) صلياً (مسيراً) بين الألفاظ، وسعد إذا لم يكن كذلك.

لو كان سماعاً من العلماء، إذ روى أحدهم مثل هذا ذكر الإسناد، ثم قال - بمثل حديث ثمة مثله - واختار الخطيب هذا.

وأما إذا قال: «أحدروا» (الثوري) أيضاً كـ «ثمة»، (وأيضاً شعبة) وقال: «وأيضاً» - (لو أوى من أصح من مثله)، (بما معنى أيضاً، وإن جوزه في مثله). قال الخطيب: «فرق بين معنى «ثمة» و«أحدروا» صحح على مع الرواية بالسمعي، فأما على جوازها فلا فرق.

قال الحديث: «إن سماعاً يلزم الحديثي من الصحة، والإنفاق، أن يفرق بين «ثمة» و«أحدروا» فلا يحل أن يقول: «ثمة» إلا إذا علم أنهما «ثمة» في المقصود، (رحل) أن يقول: «أحدروا» إذا كان بغيره.

الثاني عشر : إذا ذكر الإسناد ونقص المثنى، ثم قال : «وذكر الحديث»، فأراد السامع رواية مكافئة، فهو أولى بالسمع من «مثله» و«نحوه»، فصنع الأستاذ أو يخلق، وأجازة الإسماعيلي إذا عرّف المحدث والسامع ذلك الحديث، زالا حينا أن يقتصر على المذكور، ثم يذهب. قال : «وذكر الحديث»، وهو هكذا . . . «وُسُوْقُهُ بِكَمَالِهِ، وَإِذَا حُوِّزَ إِطْلَاقُهُ، فَالتَّحْقِيقُ أَنَّهُ بِطَرِيقِ الإِجَازَةِ الْقَوِيَّةِ يَبِينُ لَمْ يَذْكُرْهُ الشَّيْخُ، وَلَا يَنْتَفِرُ إِلَى رِوَايَةٍ بِلَا نِجَازٍ»

الثالث عشر : قال الشيخ الظاهر أنه لا يجوز تغيير . قال النبي ﷺ : «فقال رسول الله ﷺ» ، «وَلَا عَكْسُهُ وَإِنْ جَازَتْ الرِّوَايَةُ بِالنَّفْسِ لِاخْتِلَافِهِ وَانْضِرَابِهِ» زَالِمَهُ أَعْلَمُ - حَوَارُهُ : لَأَنَّهُ

الثاني عشر : إذا ذكر الإسناد ونقص المثنى، ثم قال : «وذكر الحديث»، ولم يفته، أو قال : «بطوله» أو «الحديث» أو «أسمه»، أو «ذكره»، (فأراد السامع روايته) عنه (بكلمة - فهو أولى بالسمع من) «مثله» و«نحوه»، السابقة، لأنه إذا منع هناك مع أنه قد ساق فيها جميع المثنى فلذلك بإسناد آخر - فلأن يجمع هناك ولم يبق إلا بعض الحديث، من باب أولى، وبذلك جزم قوم.

(فصنع الأستاذ أبو إسحاق) الإسماعيلي، (والحارة الإسماعيلي إذا عرف المحدث والسامع ذلك الحديث).

قال : (والاحتيال أن يقتصر على المذكور، ثم يقول : «قال» «وذكر الحديث»، وهو هكذا . . .)، أو «وتمامه كذا»، (وسوقه بكلمة)

وفصل ابن كثير قال : «إن كان سمع الحديث المضار إليه قبل ذلك على الشيخ في ذلك المجلس أو غيره - حار، ولا فلا

(وإذا حوز إطلاقه، فالتحقيق أنه بطريق الإجازة القوية) الأبيدة من جهات عندنا (كما لم يذكره الشيخ)؛ مجاز لهذا - مع كون قوله مساع - إدراج الباقي عليه، (ولا ينتشر إلى إفراد بالإجازة).

(الثالث عشر : قال الشيخ) ابن الصلاح . (الظاهر أنه لا يجوز تغيير إقوال النبي ﷺ إلى «قال رسول الله ﷺ» ولا عكسه، وإن جازت الرواية بالنفس). وكان أحمد إذا كان في الكذب : «عن النبي ﷺ»، وقال لمحدث : «رسول الله» - صوب وكتب. «رسول الله». وعلل ابن الصلاح ذلك : «لا اعتلاء» أي : لا اختلاف معنى النبي والرسول؛ لأن الرسول من أوصي إليه للتبليغ، والنبي من أوصي إليه للعلم فقط.

قال المصنف : «والصواب - والله أعلم - حواره» لأنه «وإن اختلف معناه في

لا يختلف به هنا مفتي، وهو مذهب أحمد بن حنبل، وخالفه بن سامة. والخلاف الرابع عشر: إذا كان في سماعه بعض الوهن، فعليه بيان ذلك الرواية، ومنه إذا حدثه من حفظه في السماع فليقل: «حدثنا بكراهة» كتب عنه، لا يثبت. ومنع خيانة منهن الحمل منهن حال المذاكرة.

الأصل: لا يختلف به هنا ميمون، إذ ينقصون نسبة القول لقائله، وذلك حاصل بكل من لموضعين، (وهو مذهب أحمد بن حنبل) - كما سألته صالح عنه فقال أرجو ألا يكون به بأس، وما تقدمه عنه محمود علم أصحاب أرباع السبع دون البرود - أو معاذير عليه، والخطيب).

وبعضهم استدل للمنع بحديث ابنه من عارب في الدعاء عند النوم - وقد «وسيك الذي أرسلته»، فأعادته على أبيه فقال: «ورويك لغيري أرسلت» فقال: «لا، وسيك الذي أرسلته»^(١)

فإن العرفي: ولا دليل فيه، لأن الثقات لا يذكروا توفيقه، وربما كان لي لبعض سر لا يحسن بغيره، ونعله أولاً أنه يجمع بين التفتير في موضع واحد - قال: والصلوات ما قاله النووي، وكذا ابن الباقين.

وقال يندر من جماعة: لو قيل: يجوز تغيير «نبي» إلى «الرسول»، ولا يجوز عكسه - نعم لأنه: لأن في الرسول معنى إلقاء على النبي^(٢).

(الرابع عشر: إذا كان في سماعه بعض الوهن) - أي: الضعف - (فعبه بيانه^(٣) حال الرواية)، فإن في إسناده نوعاً من الدليس، وذلك كان يسمع من غير أصل، أو يحدث هو أو الشيخ وقت القراءة، أو يصل يوم، أو تسبح، أو سمع بقراءة فضحفت أو لحن، أو كان تسمع يحفظ من به نظر.

(رواه: إذا حدثه من حفظه في المذاكرة) - لتسديدهم فيها، (فليقل: حدثنا في المذاكرة) وبحوزه: (كما منه الأمانة) ومع جماعة مهم: (كأن مهدي، وأبو السري، وأبي رزقة) - (لحمل عنهم حال المذاكرة) - لتساهلهم فيها، ولأن لحفظ خزان، وامتنع

(١) أخرجه أحمد ٤/٤٩٣، والبخاري ٢٢٤٧، ومسلم ٦٦ - ٢٧١، وأبو داود ٤٠٤٦، وهو مذهب (٣٠٧٤)

(٢) قال العلامة في فتح (٤٧٦/١) - بعد أن حكى القولين السابقين - «أولاه أوس إليه هذا اللفظ: رأى أن يجب منه، أو ذكر احترازاً عن أوس من غير سوء، تحريماً وغيره من المذاكرة» لأنهم رسل لا أنبياء، جملة أرباب تلميح الكلام من النبي، أو لأن لفظ النبي أوسع من لفظ الرسول؛ لأنه مشترك في الإطلاق على كل من أرسل بصلاح مذهب النبي، فإنه لا اشتراك فيه عرفاً، وعلى هذا القول هو قال: مكر رسول نبي من هو عكسه لا يصح إطلاقه»

(٣) في س: ياد

وإذا كان الحديث عن ثقة ومخرج أو فقيه، فالأولى أن يذكرهما، فإن اقتصر على ثقة فيهما لم يخرم.

وإذا سمع بعض حديث من شيخ، ونقص من آخر، فزوى جملته فلهذا مثلاً أن ينقص عن أحدهما، ونقص عن الآخر. خاره، ثم يصير كل جزء منه كأنه رواه عن أحدهما منهما، فلا يخلط بشيء منه إن كان فيهما مخرج، ويجب ذكرهما جميعاً، مثلاً أن عن أحدهما نقص، وعن الآخر بقصة.

جماعة من رواية، يحتفظون بها من كتبهم لذلك، منهم أحمد بن حنبل^(١)

(إذا كان الحديث عن رجل أحدهما ثقة، وأخر (مخرج) كحديث لأسد - مثلاً - يرويه عنه ثابت البناني، وأبان بن أبي عياشي، أو من نفسي - فالأولى أن يذكرهما) يجوز أن يكون فيه شيء لأحدهما لم يذكره الآخر، وحمل فقط أحدهما على الآخر.

(فإن اقتصر على ثقة فيهما لم يخرم) لأن المصنف اتعاه الروايين، وما ذكره من الاحتمال مازر بعيد. ومحذوف الأسقاط في الثاني أقل من الأول.

قال الخطيب: وكان مسلم بن الحجاج في مثل هذا ربما أسقط المخرج، ويذكر الثقة، ثم يقول وأخر، كناية عن لمجروح، قال: وهذا القول لا فائدة به. وقال البيهقي: بل له فائدة تكثير الطرق.

(وإذا سمع بعض حديث من شيخ، ونقص) لأمر (من) شيخ (آخر، فروى جمعه عنهما مثلاً أن بعضه عن أحدهما، وبعضه عن الآخر)، غير معبر لما سمعه من كل شيخ عن الآخر - (جاءه) ثم يصير كل جزء منه كأنه رواه عن أحدهما منهما، فلا يخلط بشيء منه إن كان فيهما مخرج! لأنه ما من جزء منه ولا يجوز أن يكون عن ذلك المخرج، (ويجب ذكرهما) حيث (أحدهما مثلاً أن) (كان) (عن أحدهما بعضه، وعن الآخر بعضه)، ولا يجوز ذكرهما ساكناً عن ذلك، ولا إسقاط أحدهما مجروحاً كذا أو ثمة.

ومن أمثلة ذلك حديث إناك في الصحيح من رواية الزهري، حدث قال: حدثني عروة، وسعيد بن المسيب، وعلفمة بن واصل، وعبد الله بن عبد الله بن عتبة، عن عائشة. قال: وكل قد حدثني طائفة من حديثها، ودخل حديث بعضهم في بعض، وأنا أوعى لحديث بعضهم من [حديث]^(٢) بعض ... فذكر الحديث^(٣)

(١) أخرجه للحديث في الجامع (١/١٠٢٩) سنة عن أحمد بن حنبل.

(٢) سقط في ج.

(٣) سقط في ج.

وقال صاحب تصحيح الشافعي، ونظير قوله من أغراض الدنيا، واختلف في أنتم أي يدي
يقتضي فيه الإسراع؛

هذا الحديث، وقد نسب به جماعة، منهم: عريان، وابن أبي عمير، والشافعي، وغيرهم.
(عمل صاحب تصحيح أبيه) وإحلاسها، (ونظير قوله من أغراض الدنيا) وأغراضها
١٢٠٩، أبو عيسى، ونحوه، ولكن أكثر هذه من الحديث والتهليل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
والأعمى، بالبيان. وقد قال مكي بن أبي طالب: أنت لحن، من أبي ثابت، وذلك قال حسن
نحو أبيه^(١)، وقال أبي الأحوس: لا من...^(٢)، فقال: ليس لي به، فقالوا
له: إن لم تكن، فقال:

يخبرني الخير نكته، وليتني
نجوت كذا لا علي ولا ليا^(٣)

وقال حماد بن زيد: منعم الله، إن لذكر الإسلام في قلب حيلة^(٤).

(واختلف في السر الذي) يحسن أن يصدر فيه الإسراع؛

فقال ابن حنبل: إن بلغ نخس، لأنها كلها، أكله، وفيها جميع، أشد.

قال: ولا ينكر عبد^(٥) لأبي جندب: لأبي جندب، ومنتهى الكمال، وعندها ينهي

سرم الإنسان وفرد، وشوق غلة ويحور رأيه

وأكثر ذلك نقاضي عيسى، وقال: كم من سلف من بعدهم من لم يته إلى هذا

السر، وسر من الحديث والدم ما لا يحصى. كسر من عبد العزيز، وسعيد بن حبيب،

وأبيهم النخعي. وحسن مائل لذكر ابن نفع وعشرين، وقيل: إن سبع عشرة سنة،

والناس من قوم يشرح أحياه، ربيعة، وكهرزي، ونافع، وأبي النخعي، وابن عمر،

وعبد الرحمن، وكذلك الشافعي وأبو من المنعذين والمتأخرين، وقد حدث سمار وهو ابن

أبي عشرة، وحسن البخاري، وما في وجهه شعرة، وعلم حرا

وقال من الصلاح: ما فاته ابن حنبل فليس يزعمه عنه الحديث (متحد الإنسان)^(٦)

= قال، انتهى في المصنف (١٢٩/١) وهو القارئ من الأوسط، وفيه أحمد من غيره. قال
الدارقطني: كذب. هـ.

والحديث موهوم، وقد ذكره السيوطي في الجامع الصغير، وأبو العلاء بن بكير الملقب
لأحمد بن عيسى.

(١) أخرجه إمامهم في المحدث للفاصل (٢٥٨٤)، والمصنف في النسخ (٢٦٩٨).

(٢) أخرجه، معناه في الجامع (١١١).

(٣) أخرجه إمامهم في المحدث للفاصل (٢٥٨٤).

(٤) من ط. حنبل.

(٥) في المصنف.

وَأَنْصَبِحَ أَنَّهُ مَنَى أَخْبِيجَ إِلَى مَا بَعْدَهُ خَلَسَ بِهِ أَيُّ بَيْنَ كَانَ، وَيُسَمَّى أَنْ يَذْهَبَ
عَنِ التَّحْبِيبِ إِذَا خَشِيَ التَّحْلِيفَ بِهِمْ، أَوْ خَرَّبَ، أَوْ خَفَى. وَيُخْلَفُ ذَلِكَ بِالْأَحْيَاءِ
الْمُتَأَمِّرِينَ.

فصل

الْأَوَّلَى أَلَا يَخْدُثُ بِحَضْرَةِ مَنْ هُوَ أَوَّلَى مِنْهُ لَسَهُ أَوْ عَلِمَهُ أَوْ عَرَفَهُ. وَفِيهِ تَحْزَنُ
أَنْ يَخْدُثَ فِي بَلَدٍ فِيهِ أَوَّلَى جَنَّة.

من عرّاه من العلماء فإنه لا يحلّ له أن يعلم بصدده إلا عنه اليس المذكور، أو من
عنده برعة في العلم فإنه يؤخذ عنه من اليس المذكور^(١).

قال: وَأَوَّلُ الصَّحِيحِ أَنْ مَنَى أَخْبِيجَ إِلَى مَا عِنْدَهُ، حَذَرَ لَهُ فِي أَيِّ سَنٍ كَانَ
وَيُسَمَّى أَنْ يَمْسُكَ مِنَ التَّحْبِيبِ إِذَا خَشِيَ التَّحْلِيفَ بِهِمْ، أَوْ خَرَّبَ، أَوْ خَفَى. وَيُخْلَفُ
ذَلِكَ بِاخْتِلَافِ الْمَسْأَلَةِ، وَتَضَلُّعِ سَيِّئَةِ الْمَتَأَمِّرِينَ فَالْإِسْمَاعِيلِيُّ وَالْمَسِيحِيُّ وَالذَّكْرُ وَالْأَوَّلَى
أَوَّلَى بِهِ.

بأن يكن ثابت العقل مجتمع الرأى «ألا بأس» فقد حدث بعدد ثمن، وصهل من سبعة،
وعنه الله بن أبي أوفى في آخرين، ومن ثلثين: شرح القاضي، ومجاهد، ونسفي في
آخرين، ومن أنباهم مالك، والليث، وابن عيينة. وقال مالك: إنما يعرف للكتاب^(٢).

وحدث بعد المائة من الصحابة: حكام بن حرام، ومن السبعة: شريك الأسدي،
ومعمر بن حازم، الحسن بن عرفة، وأبو القاسم العوفي، والقاسم أبو الضيف الطبري،
والسلفي، وغيرهم^(٣).

(فتيل: الأولَى أَلَا يَخْدُثُ بِحَضْرَةِ مَنْ هُوَ أَوَّلَى مِنْهُ لَسَهُ أَوْ عَلِمَهُ أَوْ عَرَفَهُ). كَانَ
يَكُونُ أَعْلَى مَسْأَلَةً، أَوْ سَمَاعَةً مُتَضَلِّاً وَفِي صَرِيحِهِ هُوَ إِعَارَةٌ، وَأَعْوَدَ ذَلِكَ إِذَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ
الْمَسْمُومَ لَا يَكْتَلِمُ بِحَضْرَةِ الْمَسْمُومِ مَنَى^(٤).

(وقيل: أبلغ من ذلك) يَكْرَهُ أَنْ يَخْدُثَ فِي بَلَدِهِ أَوَّلَى مِنْهُ. فقد قال يحيى بن معين:

(١) وفي ذلك عر - أيضاً - لأنه لا يؤمن قد يمرّد. اشرح حمزة بإدب، علمه

(٢) ذكره القاضي بهائم في «الإسراع» ص (٢٠٨)، وانجمامي في «الشمس» والفتوح (٢/ ٢٠٧)،
والسجوي في «فتح البعث» ص (٢١٠).

(٣) وقد مضى من هذا الاختلاف أن الكلام على سنّ اللازمة لسبع الحادي، وانظر في المحدثات
المتصلة (١٣٤٤)، و «الإسراع» (٢٠١/ ٢)، و «فتح البعث» لصحاحي (١٣٦٢).

(٤) أصرحه الخليل في «الفتح» (٢/ ٣١٠) عن سلمة بن كهيل قال: كان إبراهيم ونسفي إذا اعتدلا لم
يتكلم إبراهيم بشيء من السنة.

وَيُنَبِّئُكَ أَنَّهَا طَبِيبٌ وَمِنْهُ مَا يَخْلُقُهُ عِنْدَ أَرْجَحٍ مِنْهُ أَنْ تَرْتَدَّ إِلَيْهِ، فَاذْكُرِي الصَّبْرَ
وَلَا تَمْنَعِي مِنْ أَخْبَرِ أَحَدٍ، بِكُلِّ مَا تَكُونُ عَلَيْهِ صَدَقَ اللُّغَةُ: فَإِنَّهُ يُرْجَى بِصَبْرِهَا،
إِنْ مِنْ مَعْلٍ ذَلِكَ مَعْرِ أَحَدٍ^(١).

(وَيُنَبِّئُكَ لَمْ يَدَّ طَبِيبٌ مِنْهُ مَا يَخْلُقُهُ عِنْدَ أَرْجَحٍ مِنْهُ أَنْ تَرْتَدَّ إِلَيْهِ، فَالَّذِينَ الصَّبْرَ).
قال في الاختراع: ينبغي أن يكون هذا عند الاستواء، فينبغي عند الصفة المرحية، أما مع
الاعتناء بأن تكون الأعلى إستلذاً عاماً، والأمرى عارفاً مسابكاً - هذا يتوقف في الإرشاد
إليه: لأنه قد يكون في الرواية عنه ما يوجب خللاً

قلت: الصواب إطلاق أن الحديث بحضرة الأولى ليس بمكروه، ولا خلاف الأئمة؛
مقد استنبطه العلماء من حديث: «إِنْ أَضَى كَانَ عَسِيْبًا...» الحديث^(٢)، وقوله: سألت
أهل العلم فأخبروني أن الصفة كانوا يفتون في عهد النبي ﷺ وهي منه.

فقد عفا محمد بن سعد في الطبقات سناً لذلك، وأخرج بأما فيه فيها الواقدي: أن
أبا بكر^(٣)، وعمر، وعثمان، وعليك، وعبد الرحمن بن عوف، وأبي بن كعب، ومعاذ بن
جابر، وزيد بن ثابت كانوا يفتون على عهد رسول الله ﷺ^(٤).

وروى البيهقي في الماحل بسند صحيح عن ابن عباس أنه قال: سمعت ابن عباس
حدث، قال: أحدث وأنت شاعداً^(٥)، قال: أرى من نعم الله عليك أن تعد ذلك، وأما
شاعداً^(٦)، فإن أخطأت علمت^(٧).

تعب: إذا كانت جماعة مشتركون في سماع، فالإسماع منهم فرض كفاية، ولو طلب
من أحدهم فسمع لم يأن، فإن انحصر فيه أثر.

(ولا يمنع من تحديث أحد لكونه غير صحيح فيه) فإنه برحمة له (صحها) بعد ذلك.
قال معمر، وحبيب بن أبي ثابت: طلبنا الحديث وعاشا فيه فيه، ثم رزق الله الله بعد^(٨)

(١) اسرجه الخطيب في «المناج» ١٧٠٧، أخرجه التهذيب والحدائق في «حج» (٦/١٠٠).

(٢) اسرجه البخاري (٢٢١٤)، ومسلم (٢٥/١٦٩)، وأبو داود (١٤١٥)، وأبو حنيفة (١٤١٦)،
والمعجم (١١٣٣)، وإسماعيل (٨/١٣١)، وأبو حنيفة (٢٥/١٦٩)، وأبو حنيفة (٢٥/١٦٩)،
(١١٧) من حديث أبي حنيفة وزيد بن ثابت.

(٣) من حديث أبي حنيفة.

(٤) أخرجه هذا الأثر عنه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٢/٢١٢)، وشيخ أبي حنيفة (١١٧) -
الواقدي، وهو مروي.

(٥) سقط في ح.

(٦) من أخصر.

(٧) أخرجه البيهقي في «المناج» رقم (٦٣٥).

(٨) اسرجه الخطيب في «المناج» (١٧٧) من معمر وحبيب بن أبي ثابت مثلاً، وأخرجه ابن سعد في ح.

وَأَلْبَحْرُحَيْنِ عَلَى نَهْرٍ مَغْنَمًا حَرِيدًا نَجِيدًا.

وَقَالَ مُعْمَرٌ: إِذَا تَرَجَّلَ لِبَطْلٍ أَعْلَى لَغَيْرِ اللَّهِ، جَاءَ فِي عِنْدِ الْعَلَمِ حَتَّى يَكُونَ لَهُ (١١).

وكان شوحي ما كان في المي أقصلي من الباب تحدث . فقل طلبة عمر نذ^١
فقال : طلبهم إليه .^(٢)

(ولم يصر على شتمه متبعين حزيل أجم)؛ فقد كاد في الحنف من تألف الناس على حديثه، منهم عروة بن الزبير⁽⁴⁾.

ومن الأحاديث الواردة في فضل نشر الحديث ولعلم حديث الصحيحين: (من أقرأه) عن أبيه (السلام) أنشأه عشرين^{١٤١}

وحدثني: أني أدعى إلى أمتي حديثاء أحدا فبسم به سنة أو ينادي به يدعوه، فله الجنة رواه الحاكم في الأربعين (١).

وحدث البهقي عن أبي ذر أميرا رسول الله ﷺ ألا تغيب (على ثلاث)^(١٧٦) أن تأمر
بمنعوف، ونهر عن المنكر، وعمن الناس نسوا^(١٧٧).

= جامع بيان العلم (١٦٨٠) عن حب وسده. وأما في نفسه كونه من العلماء (٦١) عن حب.

(١) أنرجة الخط في الجعابة (٧٨٤)، وفي عدد آخر من اجتماع بيان العلماء ١٣٧٦، ١٣٧٧.

(٢) انما سجدوا لله في طاعة الله . من طاعة الله (ص ٧٧٩ ، ص ٧٨٣)

(٢١) أنعمتة أبو حنيفة (عنه) في الحرب في «المعجم» (١١٦)، وأبو أبي شيبة (١٤٦/٩)، وأبو نعم في «الحليّة» (١٧٦:٢)، «المعجم» (٧٧٦:٦) من الزمري قال: كان عروة يثأل لنفسه على حدث

(1) أسيرة البحاري (١٩٦٦)، والشرماني (١٩٦٦)، وعبد القوي (١٩٦٦)، وأحمد

(١٠٩/٢٠١، ١١١)، ولسي حيدان (١٩٩٠)، والطحاوي في فترج مملي الأناضول (١٩٨٠/٢).

وأيضا في الأثر (١٣٢٦، ١٣٩٨). وهو مبني على التحفة (١/٤٧)، والمصنف في الحديث
الشهابي (١٣٢) من حديث عبد الله بن عمرو - قال ابن سعد - عن علي بن أبي طالب - والحديث لم
يجز به مسلم كما يذهب كلام الصحاح.

(٥) أنسجة الصلحلي (١٦٦)، وسليم (٢٠٠٥/٣)، رضف (١٩٨٩)، وآقر دارف (١٩٩٤، ١٩٩٨)، والفرفلف (١٩٥٠)، والسائر (١٩٧٤/٢)، (٢٠٠٠)، وآر فافا (١٩٣٣)، وأفسف (١٩٦٠/١)، و١٠، ١١، ١٢.

(۱۹) هر چند که این امر،

(۶۱) أخرجه أبو سعيد فر "عنه" (۱۰/۱۱۰)، وخطوطه هي "شريف أصحاب الحديث" (۲۶۶) من طريق

!مصدقہٴ علی بن ابی طالب رضی اللہ عنہ کی بیعت ہے، علامہ اس خبر سے محاصرہ فرماتے ہیں۔

بإسمه أجمل كذا، ثم على : - ثم روي في التكملة بالانقلاب والفتحة، وقال صاحب جرره : كذا، بفتح
 العبدية، وقال ابن عدي : هذا ما يرويه جرحيل، ويخط المصنفان (١٥٤).

(۷) فقط مرید

(8) أخرجه أحمد (170/5)، وأبو داود (4774)، وأبو حنيفة (3/170)، وأبو حنيفة (3/170)، وأبو حنيفة (3/170).

فصل

وَيُسْتَحَبُّ لَهُ إِذَا أَرَادَ خُطُوبَ مَجْلِسِ الْمُتَحَدِّثِ أَنْ يَسْتَهْرِ، وَيُسْتَحَبُّ، وَيُتَوَنَّنُ
لَيْتِيًّا، وَيُخَبِّسُ مُتَكَلِّفًا يَوْمًا.

(فصل: روي عنه أنه إذا أراد حضور مجلس الحديث أن يتطهر) بمسح وجهه،
(ويطيبه)، ويبتغر، ويستأذ، كما ذكره ابن السكيت، (أورد شرح الحديث، ويحلى) في
صدر مجلسه (ممكنًا) في جلوسه (وقوفًا) وهين.

وبعد كان مالك فعلى ذلك ففعل له، فقال: أحسن أن أقدم حديث رسول الله ﷺ
ولا أحدث إلا على من هذا منك، وكان يكره أن يحدث في الطريق أو وهو قائم، أسند
إسني^(١)

وأما عن قتادة قال: لقد كان يستحب ألا يقرأ الأحاديث إلا على خيبر^(٢)

وهو مزارع من مرة قال: كانوا يكرهون أن يحدثوا على غير ظهر^(٣)

ومن ابن السبب أنه مثل عن حديث، وهو مصطلح في مرمجه، مجلس، وحديث
به، فعلى له، وروى أنه لم يسمع، فقال: كرهت أن أحدث عن رسول الله ﷺ وأن
مصطلح^(٤)

وعن بشر من الحارث أن ابن الحارث مثل عن حديث وهو يعني: فقال: ليس هذا
من توقيف العت^(٥)

٢ عن قتادة من توقيف الشيباني عن رجل من بني تميم.

٣ قال، الليثي في «المعجم» (٥٦٩/٥)، رواه أحمد، زبده را، ثم سمى، وفيه عدة نقات، وهو
وأورد الدرر (١٣٦/١)، أخرجه علي بن حجر نسبي، أخرجه يزيد بن هارون، قال العمري، في
سوءت، قال القاسم بن حبيب عن أبي هريرة (١٥٠) يعني فيه عن رجل.

(١) أخرجه الرامهرمزي في «المعجم» (٥٨٥)، وابن عبد البر في «معجم» (١١١)، وابن
(٢٣٥)، والمصنف في «المعجم» (٩٩٢)، وأبو عبيد في «المعجم» (١٣٦/٦) من طريق مصنف في
محمد الحديث قال سمعت أبا عبد الله يقول كان مالك قد ذكره.

(٢) أخرجه الرامهرمزي في «المعجم» (٥٨٦)، وابن عبد البر في «معجم» (١١١)، وابن
والحفظ في «المعجم» (٩٩٢).

(٣) أخرجه الرامهرمزي في «المعجم» (٥٨٦)، وابن عبد البر في «معجم» (١١١)، وابن عبد البر في «معجم» (١١١)، وابن عبد البر في «معجم» (١١١).

(٤) أخرجه الرامهرمزي في «المعجم» (٥٨٦)، وابن عبد البر في «معجم» (٩٩٢)، وابن عبد البر في «معجم» (٩٩٢)، وابن عبد البر في «معجم» (٩٩٢).

وأورد ابن عبد البر في «معجم» (٩٩٢)، وابن عبد البر في «معجم» (٩٩٢).

(٥) أخرجه الرامهرمزي في «المعجم» (٥٨٦)، وابن عبد البر في «معجم» (٩٩٢)، وابن عبد البر في «معجم» (٩٩٢).

فإن رفع أحد صوته زحواً، ويُقبل على الخصم من كُتُبه، ويُنتج مغلقةً ويُختفئةً
تُخجبه الله تعالى، والصلاة على نبي ﷺ، ودعاء بليلٍ راحكاً، بعد قراءة القرآن
حسب الضرب شيئاً من الشرائع العُصْب، ولا يتردُّ الحديث سرّاً يُسمع منه نفسه.

ومن ذلك قال: «ما أرى ناعماً بعدد»^(١)، «ما أرى ولا كفرة ولا وفار»^(٢).

وذكره، أن يعرف أحد، فقد قل: إذا قام المارق لحديث رسول الله ﷺ لأحد، وإنه
يكتب عليه عطف.

(قوله رفع أحد صوته) في المجلس (ربو) أي: انتهره وزجره، فقد كان مالك يفعل
ذلك أيضاً، ويقول: قال لله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَابَكُمْ فَوْقَ السَّبَاطِ﴾^(٣)
الحجرات: ٢٤، ثم رفع صوته عند حديثه فكأنما رفع صوته فوق صوته^(٤).

ويقبل على الخصم من كُتُبه، فقد قل حبيب بن أبي ثابت: إن من السنة إذا حدث
المرء اليوم أن يقبل عليهم جميعاً^(٥).

(ويعتج) جلس، ويعتج به جسد الله تعالى، والصلاة على نبي ﷺ، ودعاء بليلٍ راحكاً،
وهو قوله قاري حديث الصحابة: «ما أرى ناعماً بعدد»^(٦)، «ما أرى ولا كفرة ولا وفار»^(٧)
أي: سعيد قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ يجمعون نذكروا العزم وفروا سورة^(٨).

(ولا يتردُّ الحديث سرّاً) حديث يسمع منهم بعضه، كما روي عن مالك أنه كان
لا يستعجل، ويقول: أحد، أي: أنهم^(٩) حديث رسول الله ﷺ.

وأورد السهفي في تلك حذيفة السخاوي عن عمرو قال: جلس أبو هريرة إلى حذيفة
حجرة عائشة، وهي تظلم، فبذل بعدد، فلما قضت صلاتها، قالت: ألا تعجب أني
عد وحيدة^(١٠) إلا النبي ﷺ إنما كان يحدث حديثاً نرعه بعد أحده^(١١).

(١) في النص.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٦٦٧)، أخرجه في المجلد (١٦٦٧).

(٣) أخرجه الخطيب في المجلد (١٦٦٨)، وأبو داود في المجلد (١٦٧) عن معمر بن عيسى
قال: قال كان مالكاً وذكره.

(٤) أخرجه الخطيب في المجلد (١٦٦٨).

(٥) أخرجه الحاكم (١٦٦٨) من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن نعيم بن علي عن حاتم بن
أبي نصر عن أبي عبد الله، وقال: صحاح علي شرط مسلم، ولم يخرجاه، قلت: علي بن
الحكم هو الجاني، والحكم النعماني، لم يرد، مسلم شرط، ويظن: فهذا الكلام (١٦٦٨/٥٠).

وأخرجه أيضاً - الخطيب في المجلد (١٦٦٨)، وقال: الخطيب، يعني أنه مرأى في الحجاز
سورة من المرفوعة لأحد في الإلهام.

(٦) في حديثه.

(٧) أخرجه البخاري (١٦٦٧)، والسهفي في المصنف (٥٩١).

فصل

يُستحدثُ، يستحدثُ العَرَبُ عُنْدَ مُجْلِسِ الْإِمْلَاءِ الْحَدِيثَ؛ فَهَذِهِ أَعْنَى مَرْثَبِ الرُّوَاةِ، وَيَتَجَدُّ مُسْتَلَيًّا مُضَاعَفًا مُتَبَعًا يَنْتُجُ عَنْهُ إِذَا كَثُرَ التَّخْلُيفُ عَلَى عَادَةِ الْحِفَظِ.

وفي عَهْدِ عَبْدِ سَلَمَةَ بْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَسُدُّ الْحَدِيثَ كَرْدِكُمْ^(١).

وفي عَهْدِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ حَدَّثَ فَضْلًا نَهَى عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ^(٢).

(مُحْصِلُ: يَسْتَحْبُّ لِيُسْجَدَ لِمَجْلِسِ إِمْلَاءِ الْحَدِيثِ، فَإِنَّهُ إِذَا كَثُرَ التَّخْلُيفُ وَارْتَابَ الرُّوَاةُ وَالْعَرَبُ، وَهِيَ أَسْسُ دَسْوَسِ التَّحْمِيلِ وَأَقْرَبُهَا.)

رَوَى بَنُ عَبْدِ اللَّهِ وَابْنُ أَبِي عَدِيٍّ فِي الْمُدْعَلِ مِنْ طَرِيقِهِ ثَابِتُ بْنُ دِينَارٍ عَبْدِ اللَّهِ وَحُجْرُ بْنُ الدَّامِغِيَّانِ، قَالَا: كُنَّا عِثَامَ بْنَ سَعْدٍ - أَيْ أَبِي الْحَصَابِ مَعْرُوفَ الْحَدَّثِ - قَالَ: رَأَيْتُ رَجُلًا أَسْلَمَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَتَوَلَّى عَلَى أَهْلِ الْأَعْلَانَةِ، وَهُوَ يَكُونُهَا بَيْنَ يَدَيْهِ^(٣). (فَيَتَجَدُّ مُسْتَدَثًّا مَدْعُودًا وَيَنْتُجُ عَنْهُ إِذَا كَثُرَ التَّخْلُيفُ عَلَى عَادَةِ الْحِفَظِ) فِي ذَلِكَ، كَمَا رَوَى عَنْ مَالِكٍ وَشُعْبَةَ وَوَكَيْعٍ وَخَلَاتٍ.

وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ عَنْ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ عَبْدِ رَزَّاقٍ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْضِبُ النَّاسَ بَيْنَ حَيْنِ التَّوَضُّعِ الصَّحِيحِ شَيْءَ عَتَّةٍ شَبَابًا، وَعِنَى بَعْرُ عَنْهُ^(٤).

وَمِنْ الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ: كُنْتُ أُرْجِمُ بَيْنَ أَبِي عَالِيٍّ وَبَيْنَ الْأَسِي^(٥).

فَإِنْ كَثُرَ التَّخْلُيفُ نَحِثٌ لَا يَكْفِي مُسْتَعْلٍ تَجَدُّ اسْتَعْلَاسُ تَأْكُثُرُ، فَقَدْ عَلِيَ أَبُو مُسْلِمٍ التَّكْبِيَّ فِي رَحْنَةِ مَسْنَى، وَكَانَ فِي مَحَلِّهِ مَسْعَاةٌ مُتَعَلِّبٌ يَنْتُجُ عَنْ وَاحِدٍ صَارِحَةٍ الَّتِي

(١) أَخْرَجَ ابْنُ حِبَرَةَ (٢٥١٨)، وَمُسْلِمٌ (١٩١-١٩٢)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٠١)، وَابْنُ أَبِي عَدِيٍّ (١٠٨)، وَابْنُ أَبِي عَدِيٍّ (١٢٧).

(٢) ٣٥٧، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٥٤١، ٣٥٤٢، ٣٥٤٣)، وَابْنُ أَبِي عَدِيٍّ (٣٩٣٩)، وَمِنْ الصَّحِيحِ (١٢٤٢).

وَالْأَسِيَّ مِنْ أَعْمَالِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ (٤١٣)، وَابْنُ أَبِي عَدِيٍّ (١٢١٧)، وَأَبُو عَالِيٍّ (١٢٩٤)، وَمِنْ عَدَدِ

(٣) ١٦٧٢، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ: رَوَى التِّرْمِذِيُّ عَنْ صَحِيحٍ.

(٤) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ فِي الْمُدْعَلِ (٥٩١)، وَفِي الْمُسْنَدِ أَيْضًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَالِيٍّ فِي الْعَصَمِيِّ، كَمَا فِي

الْبَيْهَقِيِّ (٢٧٦/٧٧).

(٥) أَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي الْإِكْلَافِ (١٢٧/٢١)، وَابْنُ أَبِي عَدِيٍّ فِي الْمُدْعَلِ (١٧٤١)، وَابْنُ أَبِي عَدِيٍّ فِي الْمُدْعَلِ (١٧٤١).

(٦) ١١٦٦، مِنْ طَرِيقِ مَعْرُوفِ الْحَدَّثِ، وَابْنُ أَبِي عَدِيٍّ (١٢١٧)، وَأَبُو عَدِيٍّ (١٢١٧).

فَإِنْ كَثُرَ التَّخْلُيفُ نَحِثٌ لَا يَكْفِي مُسْتَعْلٍ تَجَدُّ اسْتَعْلَاسُ تَأْكُثُرُ، فَقَدْ عَلِيَ أَبُو مُسْلِمٍ التَّكْبِيَّ فِي رَحْنَةِ مَسْنَى، وَكَانَ فِي مَحَلِّهِ مَسْعَاةٌ مُتَعَلِّبٌ يَنْتُجُ عَنْ وَاحِدٍ صَارِحَةٍ الَّتِي

كَانَ الْقَلْبُ وَطَرُفَ الْبَرَاءَةِ (١٢٨/٦٦).

(٧) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٩٥٦)، وَابْنُ أَبِي عَدِيٍّ (١٢١٧)، وَابْنُ أَبِي عَدِيٍّ (١٢١٧)، وَابْنُ أَبِي عَدِيٍّ (١٢١٧).

(٨) ٢٠١٣، وَابْنُ أَبِي عَدِيٍّ فِي الْمُسْنَدِ (١٠١/٢١).

(٩) أَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَرَةَ (٢٥١٨)، وَمُسْلِمٌ (١٩١-١٩٢)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٠١)، وَابْنُ أَبِي عَدِيٍّ (١٠٨)، وَابْنُ أَبِي عَدِيٍّ (١٢٧).

فَإِنْ كَثُرَ التَّخْلُيفُ نَحِثٌ لَا يَكْفِي مُسْتَعْلٍ تَجَدُّ اسْتَعْلَاسُ تَأْكُثُرُ، فَقَدْ عَلِيَ أَبُو مُسْلِمٍ التَّكْبِيَّ فِي رَحْنَةِ مَسْنَى، وَكَانَ فِي مَحَلِّهِ مَسْعَاةٌ مُتَعَلِّبٌ يَنْتُجُ عَنْ وَاحِدٍ صَارِحَةٍ الَّتِي

كَانَ الْقَلْبُ وَطَرُفَ الْبَرَاءَةِ (١٢٨/٦٦).

وَيَسْتَنْصِي مَنْصُفًا، فَإِلَّا فَتَنًا، رَعِيْلِيَّةٌ تَارِيخُ الْمَطْلَعِ عَلَى وَجْهِهِ، وَوَسَدَةُ الْمُسْتَنْصِي تَهْمُهُ
السَّمْعَ عَنِ بَعْضٍ، وَأَمَّا مَنْ لَمْ يَسْمَعْ إِلَّا السَّمْعَ، وَلَا يَخُورُ لَهُ رُؤْيَاهُ عَنِ الْمُسْتَنْصِي
إِلَّا أَنْ يَنْتَهِزَ الْحَالَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا فِي الرِّبَاحِ وَالْمُتَشَرِّسِ
وَيَسْتَنْصِي الْمُسْتَنْصِي الْمَانِعُ قَدْ مَرَّ ذَاكَ

بِهِ، وَحَضَرَ عِنْدَهُ رَجُلٌ، وَكَانَ مِنْ أَهْلِ مَعْرِفَةِ سَوَى الظُّلُمَةِ^(١)، وَكَانَ يَحْصِي مَحَلَّيَ عَامِمٍ
أَسْ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ مِائَةِ أَلْفٍ إِسْمًا^(٢)

وَلَا يَكُونُ الْمُسْتَنْصِي مُبِيدًا، كَعَسَمِي بَرْمَاسٍ هَارُونَ، حِينَ سَقَلَ بِرُؤْيَاهُ عَنْ حَبِيبٍ
فَقَالَ: حَبِيبُهَا عِدَّةٌ، فَصَاحَ الْمُسْتَعْلَى بِأَلْبَابِهَا حَذَرَ لَوْ مِنْ؟ فَقَالَ لَهُ: لَيْسَ «فَقَسَّكَ»^(٣)
وَمِنْ لَطِيفٍ مَا وَرَدَ فِي الْأَسْتِثْلَا، مِنْ أَنَّكَ تُعَذِّبُ فِي مَبْدِيهِ عَنِ عِبَادَتِهِ بِرِجْمَةٍ
الْعُرُودِي هَالِكٍ رَأَيْتَهُ الْعَاطِفَ بِحُفُوبٍ مِنْ مَبْدِيٍّ لِمُسَوْنٍ فِي شَرْمٍ، فَقَالَ: مَا بَدُلَ إِلَهُ
نَعَالِي بِلَا؟ قَالَا: غَفَرْتُ لِي وَأَمْرِي أَنْ أَعِدَّتْ فِي السَّمَاءِ السَّاعَةَ كَمَا كُنْتُ أَعِدُّهَا فِي
الْأَرْضِ؟ فَعَدَّتْ فِي السَّمَاءِ السَّاعَةَ، فَحَتَمَتْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ وَالْمُسْمَلِي عَلَى حَبِيبِي، وَكَتَبُوا
بِالْقَلَمِ مِنْ لَدُنْهِ.

وَمِنْ أَحْمَدَ بْنِ جَعْفَرٍ الشُّشْرِيِّ، قَالَ لِمَا جَاءَ نَصِي^(٤)، فَغَفَرَتْ بِنُفْيَانِ رَأْبَةٍ^(٥)، فَمِنْ
نُومٍ، كَأَنَّهُ يَحْدُثُ فِي السَّمَاءِ سَاعَةً، وَحَبِيبٌ يَسْمَعُ عَلَيْهِ.

وَيَسْتَنْصِي مَنْصُفًا عَلَى كَرْسِي وَنَحْوِهِ، (وَلَا فَتَنًا) عَلَى الْمَدِينَةِ، لِيَكُونَ «بَلْعُ الْمَسَامِينِ»
(وَعِيَّة) أَيْ: الْمُسْمَلِي - وَجُودًا - (بِلَيْعِ لَفْظِهِ) - أَيْ: الْمُسْمَلِي - وَأَذَلَّاهُ (عَلَى وَجْهِهِ) مِنْ
عَبْرٍ تَعْبِيرٍ.

(وَفَاتَنَهُ الْمُسْمَلِي) تَعْنِي: السَّمْعَ لَفْظُ الْمُسْمَلِي يُعْلَى عِدَّةً، لِيَتَحَفَّظَ بِقُوَّةٍ.
(وَأَمَّا مَنْ لَمْ يَسْمَعْ إِلَّا السَّمْعَ، فَلَا يَخُورُ لَهُ رُؤْيَاهُ عَنِ الْمُسْمَلِي، إِلَّا أَنْ يَنْتَهِزَ الْحَالَ،
وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا) مَعَا فِيهِ (فَرِي) الْبُوعُ (الرَّابِعُ وَالْمُتَشَرِّسِ).

(وَيَسْتَنْصِي الْمُسْمَلِي النَّاسَ) - أَيْ: أَهْلَ التَّعَجُّسِ - حَيْثُ احْتَمَعَ الْأَسْتِثْلَا، فَعَمِي
الْمُتَحَبِّسِينَ مِنْ حَدِيثِ جَعْفَرٍ^(٦)، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا مَشَيْتَ بِالنَّاسِ»^(٧)، «مَعْدُ نَرَاةً قَارِي

(١) أَخْرَجَهُ لَطِيفٌ فِي «الْمُحَامِدِ» (١٧٥)، وَفِي «مَرْجِعِ مَدِينَةِ» (١٢٠٦-١٢٠٧) عَنْ نَوَازِكِ أَحْمَدَ
سَمْعُ بْنُ حَالِمٍ.

(٢) أَخْرَجَهُ لَطِيفٌ فِي «الْعَرَبِ» (١٧٧).

(٣) فِي طَرِيقِ

(٤) فِي بَرَاءَتِهِ.

(٥) فَرَاتٌ، جَعْفَرٌ

(٦) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧٠٨)، وَاسْلَامُ (١٠١)، وَفِي «مَرْجِعِ مَدِينَةِ» (١٢٠٦)، وَاسْلَامُ (١٠١)، وَفِي «مَرْجِعِ مَدِينَةِ» (١٢٠٦).

حسن انقباض شينك من التران، ثم يسلم ويحمد لله - تعالى - ويسلم على رسول الله ﷺ، ويتخلى الأضغ فيه، ثم يقول للحديث: (عن) - أو ما - ذكرت رجعت الله، أو رضي عنكم، وما أشبهه، وكلما ذكر النبي ﷺ فني عنه وسلم.

حسن الصورت شيئاً من الغلو؟ لما تقدم.

(ثم يسلم) المستملي، (ويحمد الله تعالى، ويسلم على رسول الله ﷺ، ويتخلى الأضغ فيه) من ألقاظ الحمد والصلوة.

وفد ذكر المصنف في التروضة عن ثعلبي وجاعة من الثورانيين: أن أبلغ ألقاظ الحمد الحمد لله حمداً، بواقي معه، ويذكره مرة واحدة. وقال ابن تيمية دليل معتد. قال النيلي: بل الحمد لله رب العالمين، لأن دونه لكتاب، وأجر دوى أهل الجنة، وفي الجمع بينهم.

ونقل في التروضة عن إبراهيم الحريري: أن أبلغ ألقاظ الصلاة اللهم صل على محمد، كلمة ذكره الماكرون، وعقل عن ذكره [العاقلون] (١) ثم قال: وألقاظ الذي ينبغي أن يجرم به: أن أبلغه ما علمه الله ﷻ لأصحابه: حدث قالوا: كيف يصل على علي؟ فقال: قولوا: اللهم صل على محمد، وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم، وعلى آل إبراهيم، وبارك على محمد، وعلى آل محمد، كما باركت على إبراهيم، وعلى آل إبراهيم (في العالمين). أياك حميد مجيد (٢).

(ثم يقول المستملي (للحديث) المستملي: (عن) ذكرت؟ أي: من الحديث، (أو ما ذكرت؟ أي: من الأحاديث، (رحمك الله، أو رضي عنه، وما أشبهه).

قال يحيى بن أكثم: قلت الفضاء، أو فصاء، الفضاة، أو فوزارة، وكذا وكذا، ما سرود شيء مثل قول المستملي: هم ذكرت رجعت الله (٣).

(وإذا ذكر النبي ﷺ صلى) المستملي (عليه وسلم).

(١) (٣٩٤٦)، وأما النيلي (٦٦٦)، وأحمد (٣٩٤/٤)، (٣٩٤)، وسأله خيبة (٣٦٨٣٠/١٥١). والطحاوي في مشكل الآثار (٤٩٦)، والطبري في التكملة (١٤٠٦)، وابن تيمية (٣٩٤/٦). وابن عبد البر (١٠٣/١)، وعبد بن حميد (٣٦٦)، وأبو عروبة (٢٦٦/٢)، وابن عبد (٣٩٤/٢).

(٢) أخرجه الطحاوي (١٧٩٢)، ومسلم (٤٠٥/٦٦)، وأبو داود (٩٧٦)، والترمذي (١٨٣١)، وأحمد (٤٤٨-٤٧/٢)، وابن ماجه (٩٠٩)، يندرج (٣٠٩/٢)، وأحمد (٣١١/٢)، والطحاوي (١٧٩٢)، وابن تيمية (١٠٣/١)، وعبد بن حميد (٣٦٦)، وأبو عروبة (٢٦٦/٢)، وابن عبد (٣٩٤/٢).

(٣) أبيهني (١٤٨-١٤٧/٢) من حديث كعب بن جعفة. وقال الترمذي: حسن صحيح. أخرجه الخطيب في المحرم (١١٣٨) من طريق طحاوي بن أبي أسامة قال: حدثت عن يحيى بن كعب.

قَالَ الْخَطِيبُ وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ ضَامَةً، وَإِذَا ذَكَرَ ضَخَالِيًا رَضِيَ شَايِيًا، فَإِذَا كَانَ ابْنُ ضَخَالِيٍّ قَانَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - وَبُخْشِرُ بْنُ شُعْبَةَ الشَّامِيُّ عَلَى شَيْخِهِ خَالِ ابْنِ أَبِي بَقَا غَوْ أَهْلًا، ثُمَّ فَعَلَهُ جَعَالَاتٌ مِنَ السَّلْبِ، وَبُخْشِرُ بْنُ شُعْبَةَ لَهُ فَهْوٌ أَمَمٌ، وَلَا يَأْسُ بِذِكْرِ مَنْ يَزُودُ غِنًى لِقَبِّ أَوْ وَسْعَ أَوْ جَزْوٍ، وَلَمْ تُعْرِفْ بِهَا

(قَالَ الْخَطِيبُ - وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ ضَامَةً، وَإِذَا ذَكَرَ ضَخَالِيًا رَضِيَ عَلَيْهِ، فَإِذَا كَانَ ابْنُ ضَخَالِيٍّ قَانَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا).

وكذا يترجم على الأئمة: فقد روى الخطيب بن الترميزي بن سليمان^(١) قال له القارئ يومًا: حدثكم شافعي، ولم يقل: رضى الله عنه؟ قال: ليس: ولا مرد، حتى يقال: رضى الله عنه^(٢).

(ويجس بسحدث الشام على شيخه خال ابن ابوة) عنه: بما هو أهله: كيف فعله جعالات من السلب (كقول أبي مسلم النخولاني: حدثني العبد الأوس عوف بن مسلم، وكقول مسروق: حدثني الصبيبة بنت الصديق: عوف بن حبيب، قال: الصريفة^(٣)، وكقول عطاء: حدثني البحري: عيسى بن عبد الله، رضى الله عنهما^(٤)، وكقول شعبة: حدثني سيد الفقهاء أرواس: وكقول ويحيى: حدثنا سعد بن أبي حمزة عن أبي الحسن بن أسامة ركبته: (وَبُخْشِرُ بْنُ شُعْبَةَ لَهُ فَهْوٌ أَمَمٌ، مِنْ ابْنِ شُعْبَةَ، أَمَمٌ كَوْرٍ، وَجَمَعَ بِي الشَّيْخُ بْنُ أَسَمَةَ رَكْبَتَهُ: فَهُوَ أَهْلٌ فَرَّ إِعْطَانَهُ).

قال الخطيب: لكن يقتصر في الرواية على مسلم من لا يشك في كتابه، ويومر، وبالثالث، والثالث، وشيوخهم، وإذا علمت من هو مشهور به: كان عوف، وابن حريج، والثمنى، والشعبي، والزهري، وهو ذلك.

(ولا يأس من يزدو غنى لقب أو وسع أو جزو) (أو وصف) (أو حذو) (أو حذو) كالخطيب^(٥)، (أو ثم: كابر عليه، وإن كرم ذلك إذا (عرف به). وفقد تعريفه لا عربة.

(١) هو الترميزي بن سليمان بن عبد الجبار بن كاس المرادي، أبو محمد المصري المولود، صاحب التلخيص، وحامده، ورواة عنه الحديدة، وهو الذي يروي كتب الشافعي، وهو أخيه أصلاً. توفي بمصر سنة ١٠٧ هـ. وهو صاحب كتاب (٥٢/٣)، الحزم في معرفة (٢٨/٣)، طبقات من تسمى شعياً (٦٤/١).

(٢) أخرجه الخطيب في (التلخيص) (١٣٥٢).

(٣) أخرجه الخطيب في (التلخيص) (١٠٧٥)، وأبو مسلم في (الحليلة) (٤٤/٢١)، وسطر. النهاية (٤٣٥/١٢).

(٤) أخرجه الخطيب في (التلخيص) (١٢٧٤)، وسطر. 'تهذيب التهذيب' (٢٧٦/٥).

(٥) أخرجه الخطيب في (التلخيص) (١٢٨١).

(٦) في نسخة: فالعياط.

والمستحب أن يجمع بين إثباته حادثة من سوجه مقلدًا لأصحابه، ويروي عن كثر
شيوخه حديث، فيجوز ما خلا سبغًا وخلفه مشقة، والتأنيب ما لا يرد على منخله وما
فيه من غلو وذكور، وسبغًا فضائل، وإشهادًا، لا ينفك عن قوله وما لا ينفك عنه.

أوربختة المصمبي^(١) (أو سمعني أبي) أرواه عن جدته من شيوخه، ولا
يصر على شيخ واحد، (مقلدًا لأصحابه) يعلو عند أو غيره، ولا يروي إلا عن أحد
من شيوخه، أول كتاب أو فقه أو مسجع.

روى مسلم في مقدمة صحيحه عن أبيه مهدي ثلث: لا يكره أن يروي إمامًا وهو يحدث
بكره ما سمع، ولا يكون لرجل إمامًا وهو يحدث عن كل حد^(٢)

(ويروي عن كل شيخ حاشا) وإمام في مجلس، أوربختة من الأخاءيت (ب) علا
سنة، يفسر منه، وكان في لغة أو شرف

ول على بر حجة:

وطريقته^(٣) مائة، لا يروي... في كل يوم ما يروى

شريكته أو شريكته أخباره فقه فقه^(٤) حرام

(و) يروي (المستفاد منه) ويصه على صحبه) - أي الحديث - أو فقه، أو صحبه،
أو علمه إن كان معلومًا، (و) عمر (ما له من علو) وحاشا في الإسلام، (و) فقه، في
الحديث أو السنة، كصديق تاريخ صحبه، والبراه عن شيوخه، (و) كونه لا يوجد إلا عند،
(و) وسط مشكلاً، أي الأسماء أو غيره، أو معنى مما هو في الخبر.

(و) أخباره من الأخبار إن لا يحسنه عيونهم، وما لا يفهمونه، لأخباره
القصائد، لما لا يؤمن عليهم من الخطأ والرجح، والوقوف في الشبه والمجسم.

فقد قال عمر: نحنون أن يكذب الله ورسوله! حديثنا أساسنا بحرفون، ودمونا
بكرور، رواه البخاري^(٥).

ويروي الشيعي في أخباره عن الإمامين ع، بكرور، عمر رسول الله ﷺ قال: إذا
حدثني الناس عن وجهي، فلا تحدثواهم ما يعرفون مني عنهم^(٦)، وقال ابن مسعود:

(١) في باب المناسبات

(٢) أخرجه مسلم (١/١) في مقدمة كتاب التفسير عن حديث بكره ما سمع.

(٣) في باب ما رواه

(٤) في باب ما رواه

(٥) أخرجه البخاري (١٢٧) والحديث في «المنهاج» (٢٢٤٥) من طريق معمر بن مهران عن

أبي القاسم عن علي، ع.

(٦) أخرجه الترمذي في «المعجم» (١٢٨٦) ب (١٢٧٦)، وأبو بكر في «المنهاج» (٢٢٧) عن

نؤمن بخلقهم للإنسان، بحكايته وبنوعه وإبشاديته وأصبعها، وأولاده من الأرض.
وإنما ندين، وبمكرهم الأخلاقي وإننا نصر بطونهم أو شعبي عن الخروج إلى الأبد،
لنعان بقدر الحفاظ، وإن جرة الآلة، فليلاً والنهار.

من أنت بعد ذلك فوق حديثنا لا تلبثه عواصم، إلا ذلك لحسبهم فقد روي مسلم في
الخطيب: ويحسب - أي في رواية أمم الحديث أثره في، وما شجر بين الصحابة
والإمامين من ذلك

(أورحتم الإله، محركات وبنوهم، وإشادات أساسية) ١٩٨٦: الأندلس في ذلك وفد استدل أنه الخطيب بما رواه عن جاور قال: «بأعوا القلوب وانعوا بها عزوف الحكمة»^(٢١) وكان الرهري يقول لأصحابه «ها هو من أشعاركم، هاتوا من أشعاركم»^(٢٢)، ولأن الأندلس ربة، والقلب حمص^(٢٣).

(أولاً ما في المرحه و آداب ومكرام الأخلاق) هـ من وائد المصنف
(وإذا قصر المحدث) عن تحرير (الإسلام) المنصوبه من اسماء بالحدث، وعلمه،
واختلاف وجوهه. (أو) اشغل من تحرير الإسلام - استعان بحضر الحفاظ) في تحرير
الأخبار، التي مررت إسلامها بل يوم معلومه. فليدفعه جماعة كنى الجب من شراره،
وأيضاً فليعلم اسرار هـ وحلائق.

(وإذا وقع الإجماع، فإنه وإن كان) لإصلاح ما قصد منه، فإن قيل: فلهذا، فإنه قد وجدنا
 زيد بن ثابت - رضي الله عنه - سألوا في: فرع المثابرة.

فإن العرفي: وقد رخص من إصلاح هذا في: إرواية سفيان - بشرط ثلاث: أولها
 بالذكر، ذلك هنا، فيجوز أن يحسن هذا على ما تقدم، ويحسن الثوري من أئمة
 السلف، والآخر من إجماع السلف، لأن هذا هو

[illegible]

ط. الجليل (١٩٥٠)، والبراز (١٩٥٠)، و غورب (١٩٥٠).

(١) أخرجه مسلم (٢٠٧٦)، والبيهقي في المحرر (٤٨٥٨)، وابن عبد البر في المحتار (٣٩٠).

(٢٤) أخرجه الشيخان في الصحاح: (١٩١٣٦) وابن عبد البر في المعجم: (١٠٤٦٢).

وذكره الهندي في *أهم العمال* ١٢١/١٦٦، وهو: *أبي عبد الله*، *والجرجاني* في *الملك*
الأخلاق، *والمسلماني* في *الملك*، *وغيره* من طريق *الحرب* في *السنن* في *علي*، *والجرجاني*
 في *أهم العمال* ١٢١/١٦٦، *والمسلماني* في *الملك* ١٢١/١٦٦.

(٢١) بي. أو. س. خبثك.
(٢٢) أمجد عبط مر. طالعاه (١٢٠-١٢١)، القلبي - الرمي لسان من القلبي (١٢٢)

الزُّنُوجُ الثَّامِنُ وَالْعُشْرُونَ: زُنُوجُ دَاوُدَ بْنِ الْحَكَمِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ:

قد تقدم به حسن تمهيد، وبحسب عليه نصحيح الدين، في الإخلاص لله تعالى في طلبه، والجور بين الرخص به إلى فرض الدنيا. وسأل الله تعالى التوفيق والمعينين واليسير، واليسير، والإخلاص، وتعمده والآيات.

(الندع للثامن والمثرون : معروفة أذاب مناب المحدث.

قد تقدمت جعل مفارقة، ويجب تأجيل تصحيح البيا. إلا غلامى لله تعالى في طلبه،
ولمعد من الموصول إلى الخرافات (الرب) ١

فقد روى أبو حازم، وابن ماجه من حديث أبي هريره قال: قال رسول الله ﷺ: «من
تعلم علما - صدقني به وجهه انه عالم - لا تعلمه إلا بضميه به غرضا من الدنيا، لم
يجد عزف الجنة يوم القيمة»⁽¹⁾

وقال حماد بن سلمة: من طلب الحديث تغير الله، نكره. ^(١٢)

وَقَالَ سَمِيعُ النَّزْرِي مَا أَعْلَمُ عَمَلًا هُوَ أَفْضَلُ مِنْ طَلَبِ الْحَدِيثِ لِمَنْ أَرَادَ اللَّهُ نَعَامًا^{١٣١}.

قال نبي الإصلاح: ومن أقرب توحيد في إصلاح الأمة فيه ما روي عن أبي عمرو بن
نجد: أنه سأل أبا جعفر عن حمدان، وكان عبدين صالحين، فقال له: بأي شيء أكتب
الحديث؟ فقال: قسم ثم روي عن علي بن محمد الصالحين ثلثاً: الرحمة^١، قال: نعم، فإن
فردون إليه ثلث زعم الصالحين.

(توبى) قوله - تعالى - التوفيق واقتسمه يدا لدنيا (اليسير) والإعانة عليه، (ويستعمل⁽¹⁾) الأخلاق الحميدة والأدب الرفيع، فقد قل أو عاصم السجل. من طيب هذا الحديث، ضد طلب أعلى أمور الدين؛ يجب أن يكون خير الناس⁽²⁾.

تَبَّ عَزَّ الْمُحَصِّفُ هَذَا التَّحْقِيقَ الشَّيْخَ الْإِبْرَاهِيمَ : بِالْمَعْرِفَةِ بِأَنَّ مَعَهُ أَحْمَدَ الْفَارُجِيَّ

(٦) :تخریجہ انوار ولولہ (۱۳۶۶)، ولس ماجہ (۲۵۷)، واحمد (۱۳۸/۱)، ولسماکم (۸۵/۱)، ولس حدک

(٧٨)، الذين عند الرعي في اجماع، انك اعطاهم (١١٤٣)، ونضيف في الجامع (١٨)، وفي "المصنف"

العلم والعمل: (١٠٢)، دبي: الشريعة، [٢٠١٦/٥]. ١٧٩/٨، ورجعنا، نداء، منى: شرمها

ورافقه انهبي، وصاحبه بن سبال، وه شواهد على ابن عمر وجابر رأس وكعب بن مالك

(٢١) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٤٩١/٦)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (١٦٢)، والمحيط

في "المراجع" (٢١)

[4] أسروه أسعد، في الزعماء (ص 128)، وابن خلدون في فتاوى ابن القيم (1/117)، ولحطب، في

العام، (١٥)، وفي شرح صحاح الحديث* (ص ٨٨)، وأما أنهم يروى عن «السعدت الكامل»

١٨٤٢

(1) في جـ: وليستعمل وفي قوله تعالى: وفي قوله تعالى: (2)

(١٥) أخرجه الخطيب في المستدرج

ثم تفرغ جهده في تحصيله، ويقتسم إركانه، ويبدأ بالسماع من أرحح شيوخ بلده إنشأاً وعملاً وشهرةً ودناً، وغيره، فإذا فرغ من مهمتهم أثير من على عاتقه لأستاذاته المتأخرين.

إنهم ليسوا جهده في تحصيله، ويقتسم إركانه، ففي صحيح مسلم من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «أحرص على ما بعثك به رسول الله، ولا تعجز»^(١) وقال يحيى بن أبي كثير: لا يبدأ العلم براحة الجسم^(٢).

وقال الشافعي: لا يطلب هذا العلم - من بطنه - داخل وعثر الدهر ففعل. ولكن من طلقه بذلة التمر، وضيق العيش، وحاجة العلم - أوسع^(٣).

ويبدأ بالسماع من أرحح شيوخ بلده إنشأاً وعملاً، وشهرةً ودناً، وغيره، إلى أن يفرغ منهم، ويبدأ بأقرانهم ممن تعذر بشيء أخذ به أولاً. (إخبار فرج من مهمتهم) وسماع عواينهم، (المؤرخين) إلى سائر البلدان (على عادة الحفاظ الشرعيين) ولا يرحل من ذلك. قال الخطيب: فإن المقصود من أرححه أمران:

أحدهما: تحصيل علم الأستاذ، وقدم السماع.

والثاني: لقاء الحفاظ، والمداورة لهم، والاستفادة منهم.

فإذا كان الأمران موجودين في بطنه ومعه ومن من بعده، إلا فإنه في المرحلة الأولى موجودين في كل منهما، فيبخل حيث بلغ، ثم يرحل.

قال: وما نزم على الرحلة، فلا يترك أخذاً في بلده من شروء إلا ويكتب همه ما تيسر من الحديث، وإن قلّب، فقد قال بعضهم: صعب ورقة ولا نصيب^(٤) شيئاً.

(قلت: ليس المراد تكثير الشيوخ للصيت العاظم، وإنما المراد تحصيل نقادة عند من كانت^(٥)).

(١) أخرجه مسلم (١/٥٢) رقم (٢٢٦٦/٢٤١) وابن ماجه (١/٢٩) والبيهقي في (معجمه) (١/١٢٦)، وابن أبي عمير في (المعجم) (١/٢٦٦)، وابن حبان (١/٢٦٦)، وابن أبي عمير في (المعجم) (١/٢٦٦)، وابن أبي عمير في (المعجم) (١/٢٦٦)، وابن أبي عمير في (المعجم) (١/٢٦٦).

(٢) أخرجه مسلم (١/٥٢) رقم (٢٢٦٦/٢٤١) وابن ماجه (١/٢٩) والبيهقي في (معجمه) (١/٢٦٦)، وابن أبي عمير في (المعجم) (١/٢٦٦)، وابن أبي عمير في (المعجم) (١/٢٦٦)، وابن أبي عمير في (المعجم) (١/٢٦٦).

(٣) أخرجه مسلم (١/٥٢) رقم (٢٢٦٦/٢٤١) وابن ماجه (١/٢٩) والبيهقي في (معجمه) (١/٢٦٦)، وابن أبي عمير في (المعجم) (١/٢٦٦)، وابن أبي عمير في (المعجم) (١/٢٦٦).

(٤) من أورد: ولا يصح.

(٥) ما بين المعكوفين سقط في نسخة.

وَلَا يُخَمِّلُهُ الشَّرُّ عَلَى الْإِسْهَالِ فِي التَّخْلِيفِ، حُجَّتُ بَشِيٍّ مِنْ شُرُوطِهِ، وَبُذِّعَ بِي أَنْ
بَسْتَنْقِيزَ مَا يَنْسُخُهُ مِنْ أَحَادِيثِ الْعِبَادَاتِ وَالْأَدَابِ، عَذِّبَتْ رِثَاءَ الْحَدِيثِ، وَمُنْذَبٌ
جُتِلُهُ

عنه. أو ترى أنه أن يرحل إلى المواضيع التي فيها بعض^(١) فيسمع منهم* قال: يرحل
مكتب عن الكوفيين والضريريين. وأهل المدينة ومكة، (شأن الناس)^(٢) يسمع^(٣) منهم*
وقال ابن معين: أربعة لا تأخذ منهم بشيء، وأكثر عنهم رجلاً مكثراً في بعده،
ولا يرحل في طلب الحديث^(٤).

وقال إبراهيم بن أحمد: إن الله يرفع^(٥) البلاء عن هذه الأمة بركة أصحاب الحديث^(٦)
(ولا تخمّل الشَّرُّ)، والحدري (على إسهاول في التحسين، فعل بشيٍّ من شروطه)
السيف: فإن شهرة السجّاج لا تسهي، ونهضة طلبة لا تنقصي، ولنعم كاتيلو التي يمتد
كثها، والمعدون التي لا يقطع عليها.

أخرج العمري في كتاب الأعلام، قال: ثمانية شعيب، بن الجعابي، حدّثني عمي
صانع من عبد الكبير، حدّثني عمي أبو بكر بن شعيب، عن فتاة، قال: قلت لأبي عن
الجعابي: فزل عليّ أبو عبدك، فزباجي، فأفقت عنه الحديث، فقال شعيب: السماع من
المرحال أوزن.

(وبسعي أن يستعمل ما يسمعه من أحاديث العبادات والأدب) وفضائل الأعمال*
(فذلك زكاة الحديث وسبب جمعه) فقد قال شمر الجعابي: يا أصحاب الحديث: أدور زكاة
هذا الحديث، اعملوا من كل ما نلت حديث محمد أحاديث^(٧)
وقال شعوب بن قيس البجلي: إننا نكف شراً من العار^(٨) فعمله وأوروه. تكن من
أهله^(٩)

(١) في ط. العبد.

(٢) في ب: والشدة، وشمر قاضي يفتح إليهم بحر المصنف الوسط (شمر).

(٣) في أ، ب. سمع.

(٤) أخرجه الخطيب في الترمذ (٨٨)، وفي لم يرد (١٧٢٥).

(٥) أخرجه الخطيب، في الجامع (١٧٤٧)، والحاكم في معرفة علماء الحديث (٩٠).

(٦) في ج. يدع.

(٧) أخرجه الخطيب في الرسالة (١٥).

(٨) أخرجه الخطيب في الجامع (١٨٤١).

(٩) في ج. الحبر.

(١٠) أخرجه أبو نعيم في الحاشية (١١٠٢/٥)، والخطيب، في الجامع (٦٨٥).

فصل

وَيَنْتَفِي أَنْ يُعَظَّمَ شَيْعُهُ وَمَنْ يُسَمِّعْ بِهِ فَإِنَّكَ مِنْ إِخْلَالِ تَعْلَمِ وَأَسْبَابِ الْإِتِّفَاعِ.

وقال وكيع: إذا أردت أن تحفظ الحديث، فاعمل به^(١).

وقال إبراهيم بن إسماعيل بن مجتبع: كنت ستمين علما حفظ الحديث بالعمل به^(٢).

وقال أحمد بن حنبل: ما كتبت حديثا إلا وقد عملت به حتى مر بي (في الحديث) أن النبي ﷺ احتجم وأعطى ثوبا دياريا، فاحتجمت وأعطيت بحمام دياريا^(٣).

فصل: ويصحب للرجال (أن يعظم شيعه) ومن يسمع منه، فذلك من إخلال العلم وأسباب الانتفاع به.

وقد قال المعبر: كنا مع إبراهيم كما هات الأثير^(٤) وقال البخاري: ما رأيت أحدا أوفر للمحدثين من يحيى بن معين^(٥) روى الحديث: «تواضعوا لمن تعلمون منه»، روى البيهقي مرفوعا من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وقال: الصحيح وثقه على عمر^(٦) وأورد في السات حديث عباد بن الصامت مرفوعا: «ليس مما سمع لم يجز كبريتا، ربحم صخرنا، ويعرف لعالمنا»، روى أحمد وعمر^(٧).

(١) أخرجه ابن عساکر في «جزء حفظ القرآن» (١١) من وكيع، وأخرجه وكيع في «المعجم» (٦٢٩) عن شمع.

(٢) أخرجه الخطيب في «المعجم» (١٨٥٦).

(٣) أخرجه ابن الجوزي في «مصابيح أحمد» (٥) ٢٣٢، والخطيب في «المعجم» (١١٨٧).

حدثني أبي عبد الله الحجام، أخرجه الدعوي (١١٠٣)، وسلم (٥/١١٠) وفي (١٠٢/١٦٠)، وأورد (٢٤٢٣)، وفي نسخة (٢١٦٢)، وغيرهم من حديث ابن عباس.

(٤) أخرجه العارفي (١١١/١) باب في توفير العلماء، والخطيب في «المعجم» (٢٩٩٧).

(٥) أخرجه الخطيب في «المعجم» (٣٩٥٥).

(٦) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١١٨٤)، والبيهقي في «الآثار» (١٣٠٥)، والخطيب في «المعجم» (١١٨٧) والسنن (١١٣/٦)، وفي «المعجم» (٨٩٨) من طريق حماد بن كثير عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة، مرفوعا. وقال البيهقي في «المعجم» (١٢٤/١٠). وفي حماد بن كثير وهو مرفوع الحديث.

وقال البيهقي: الصحيح وثقه على عمر.

قلت: المرفوع أخرجه البيهقي في «الآثار» (٦١٩)، ومن عند أبي في «المعجم» (١١٨٧) وأحمد (١٣٥/١).

(٧) أخرجه أحمد (٢١٢/٢)، والبيهقي في «المعجم» (١١٦٥).

وفكره البيهقي في «المعجم» (١٣٢/١)، وقال: روى أحمد والطبراني في «الكبير» - وأسنده حسن.

وإذا أذنت صلاة لربها، ووجدت ربه، ووجدت ربه، ولا يقول عليك بعثته بضمير،
والمستند في قوله من يفتن فيه، (كيفية اشتغاله، وينبغي له إذا فطن بسوء أن
يرأسه إليه غيره).

وأما عن ابن عباس قال: وجدت عامة عدم رسول الله صلى الله عليه وآله من
الأنصار، وقد كتب لاني باب أحدتهم (القول عليه)، ولم يثبت أن يكون في عيه لأذا لمي:
أمرني من رسول الله صلى الله عليه وآله، ولكن كتب أنتمي بذلك طيب نفسه^(١).

وأما عن أبي حمزة القاسم بن سلام قال: ما دقت سني حديث ما فطن لفوقه
نعماني - «وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ»^(٢) [التحررات ٥].

(ويستند حلاله شيخه روحانية) عامي غيره، فقد روى الحديث في «الإرشاد» عن
أبي يوسف القاسمي، قال: سمعت السني، يقولون: من لا يعرف لأستاده لا يفتح^(٣).

(ويستند ربه)، ويحضر محفظة (ولا يقول عليه بحيث يضره) بل يقع بما يضره
- فإن الإضمار بغير الألف، ويضد الألف، ويحتمل الضم.

وقد كان إسماعيل بن أبي خالد من أحسن الناس خلقاً، عنه يرأوا - حتى ساء
حقه^(٤).

وروى عن ابن سيرين أنه سأل رجل عن حديث - وقد أراد أن يقول - فقال:
إيا، إن، لا، ما ثم أطلق: ساء من سرك مني من خلق^(٥).

قال ابن الصلاح: ويخشى على ماغل ذلك أن يحرم من الانفتاح.
قال: ورويت عن أبي هريرة أنه قال: إذا طال المجلس كان للشيطان فيه نصب^(٦).

(والمستند في قوله التي تعرض له، (وما شغل له، وكيفية اشتغاله)، وعلى الشيخ
نسخه في ذلك.

(وأي - أي - الطاء - (في طهر سماعة) الشيخ (أ) يرأسه به غيره) من الطيبة،
(وأي - أي - الطاء - (في طهر سماعة) الشيخ (أ) يرأسه به غيره) من الطيبة،

(١) أخرجه أبو حنيفة في «المسلم» (١٢٢)، ورواه عن «السنن» (٦٧٦)، رخصت في «الغنى»
والمتنوع (١٢٢/٢) عن طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي غنيم، وأما عن حماد

(٢) أخرجه السني في «السنن» (١٧٠)، والخطيب في «المجمل» (١٠٨).

(٣) أخرجه الخطيب في «السنن» (١٠٨).

(٤) أخرجه الخطيب في «المجمل» (١٢٢).

(٥) أخرجه الخطيب في «المجمل» (١٠٨).

(٦) أخرجه الخطيب في «المجمل» (١٢٢)، وأبو عبد الله في «الأنوار» (٢٠٢).

فإن كنتما تؤمن بخلق جبه خيفة الطير: وإخافة، على كالمع عدم الإيضاح، وإن من مركبة
أشديد إبدته، ونسرة لمن، وإخافة قال أحد: من أن يفسد الخبء والكبر من
الشيء المات في التحليل واحد، ألقم من قوة في نس، تؤس أو غيره.

افيان كسامة عنهم (تُرجم يقع به جملة الطلاب، فيجاء على كلامه عدم التوافق، فإن من رتبة الحديث اعادة) كما فعل مالك^(١)، (ونشر بعض^(٢))

وقال ابن حجر: من جعل الحديث وشتم على الناس سمعهم، ثم دفع، وكذا أتت
بجانب من رافده. وقال ابن الأثير: من جهر بالعلم تلي ثلاث، إما أن يعوت بوجه
علمه، أو يصر، أو يبيع السلطان^(١). ودور الحطاب في ذلك بدء من ابن عمر،
يقع، إخواني، صاحبو، في العلم، ولا تكن منكم عفا، فإن عفا لرجل في علمه
تنت من خبايته في مال^(٢).

قال الخطيب: ولا يحرم الكتم عن ليس أهلي، أو لا يفتي الصواب إذا أئتم به، أو
حو ذلك، وعلى ذلك يحمل ما نقل من لأئمة من الكتم
وقد قال الخليل لأبي عبد الله: لا تزد على معب خطاء تستمد منك علما. ويتخذ
معدوا^١

(وليفحرفو كل الحذف من أد ومنعه الأحياء) (أو الكسر) ^(٦١) من اسمي النام هي التحصيل، وأحد القسم من دونه في نسب أو سن أو غيره؛ فقد ذكر الحارثي من مجاهد قال لا يجر القسم منعه ولا منكسر ^(٦٢) وقال عمر بن الخطاب: من ربي

(١) أسرار النبوة في المصاحف (٢٠٨)، وس ٤٤ من المجلد الثاني (١-١٩)، ونسب نعيم في المجلد (٦/٧٦).

(۹) $\mu = \mu_0 + \mu_1 x + \mu_2 x^2 + \mu_3 x^3 + \mu_4 x^4 + \mu_5 x^5 + \mu_6 x^6 + \mu_7 x^7 + \mu_8 x^8 + \mu_9 x^9 + \mu_{10} x^{10}$

(T) أخرجه البيهقي في المنهاج (١/٢٨٦)، ورواه مهيب في المصنف (١/١٦٥).

[illegible]

وأورد ابن الجوزي في الموضوعات (١٢٤/١)، وقال: ثم دونه عبد الحميد، وكان يجمع الحديث على الفقد.

(5) آخر سنة الخطبة غير الخامسة (900)،

(٦) مغلطه فیه

(٢٧) علف البخاري (٢٧٩)، كتاب العباس، باب الحب، أي: إمام، ورسله، أبو بصير في الحلية

(٢٨٤/٢)، راجعاً إلى: من المعية والصفوة (١٢/١)، واجتهدي في المباح (١٢٦٠)، راجعاً إلى:

قوله: «فأما» الحديث، فيب من «التمليز» (٩٢/٢)، «الحفاظ» من «التحسين» (٩٣/٢) عن

وليصبر على جماع شجره، وليعني بالهمهم، ولا يضيع وقته في الاستكثار من الشيوخ، ليحجز اسم الكثرة،

وجهه في علمه^(١). وقالت عائشة: نعم الماء ماء الاستبراء، ثم يكن يسمين النجاء، أن يسلتين في الدين^(٢). وقال ربيع: لا يسئل الرجل من أصحاب الحديث حتى يكتب عنهم هو نفسه، وعني هو مثله، وعني هو دونه^(٣).

وكان ابن المبارك يكتب عن هو دونه، فبين له، فقال: لعن الكلمة التي فيها، حتى لم تنع لي^(٤). وروى البيهقي عن الأصبغي^(٥)، قال: من لم يحتمل ذلك التعليل ساءت بقى في ذلك^(٦) المحمل أبدا^(٧).

وروى -أيضا- عن عمر قال: لا تتعلم العلم للذات، ولا تتركه للثلاث: لا تتعلم لتمازي به، ولا ترائي به، ولا تساهي به. ولا تتركه حياة من طنبه، ولا رهانة فيه، ولا رضاء بجهالة^(٨).

(وليصبر على جماع شجره، ويعني بالهمهم، ولا يضيع وقته في الاستكثار من الشيوخ، ليعرّد اسم الكثرة) ومبينها: كون ذلك شيء لا طائل منه.

قال ابن الصلاح: (وليس من ذلك قول أبي خاتم إذا كتبت ففتش، وإذا حدثت

= محمد وأخرجوه للعلمي (١٢٤/١)، والحافظ في «المعنى» (١٢/١٦) عن رجل عن ساجد، به.

(١) أخرجه البيهقي في «المدخل» (٤٠٢)، والدارمي (١٢٧).

(٢) أخرجه أحمد (١١٧/٦)، ومسلم (١١١/١)، رقم (٦١)، وأبو داود (٢٤١٦)، وابن ماجه (٦٤٢).

وعند الرواق (١٢٠٨)، وغيرهم من حديث عائشة: ينظر خروجها توسع في تعليلها على إبداء المجهول.

(٣) أخرجه الخطيب في «الجامع» (١٧٣٣، ١٧١٤).

(٤) أخرجه الخطيب في «الجامع» (١٧٤٦).

(٥) هو عبد العلق بن قيس بن علي بن أصم، أبو سعيد الأصبغي، زاوية الحر، وأحد أئمة أهل اللغة والشعر والبلد، والغريب والأخبار، والفتح والنحو.

قال الذهبي: ما عبر أحد عن العرب بشئ عبارة الأصبغي، كان من أهل اللغة، ولا يبي إلا بما أصح عليه علمه، لأنه، ولا يغير إلا تصح اللغات.

من تصنيفه: «غريب القرآن»، «المعجم»، «الاستغناء»، «الأمناء»، «الزوائد»، «المصابيح»، «معاني الشعر»، وغيرها، توفي سنة ست عشرة ومائتين.

ينظر: بقية الوعد (١١٢/٢)، (١١٣)، حمزة الأنساب (٢٣٤)، لأعلام (١١٢/٤).

(٦) في ط. ذلك.

(٧) أخرجه البيهقي في «المدخل» (٨-١١)، وذكره ابن عبد البر في «المعجم» (١٠٤) دون إسناد، ولم يسه لأحد.

(٨) أخرجه البيهقي في «المدخل» (١١١).

وَلْيَكُنْ مِنْ كِتَابٍ أَوْ تُحَرِّمُ كِتَابِي، وَلَا تَسْتَحْجِبْ، فَإِنْ أَدْرَجَ نَوَافِرَ بَعْضِهِ، فَإِنْ مَضَى غَنَى اشْتِمَالِ بَعْضِهِمْ.

معنى (١)

قال العراقي: كأنه أراد: كتب القادة معنى سمعتها، ولا يوحى حتى تنظر على هو أم لا للأخذ عنه أم لا؟ فربما كانت تلك سموة أو سفره أو غير ذلك، فإذا كان وقت الرواية أو العمل ففلس حينئذ.

ويحصل أنه أراد استيعاب الكتب، وترك الاستيعاب، أو استيعاب ما عند الشيخ وقت التحصيل، ويكون النظر فيه حال الرواية.

هذا: وقد يكون قصد السجدة كتحليل صرف الحديث وجميع أطرافه، فنكثر بذلك شيوعه، ولا يأتي به؟ فقد قال أبو حاتم: لو أن كتب حديث من ميسر وجهها ما عشت.

(وَلْيَكُنْ مِنْ كِتَابٍ أَوْ تُحَرِّمُ كِتَابِي، وَلَا تَسْتَحْجِبْ) مرفوعاً احتاج بعد ذلك إلى رواية صحيحة، ثم يكن فيما استحبه، فقدم. وقد قال ابن المبارك: ما استحب على علم قط إلا نكسبه. وقال: ما جاء من متني خير قط (٢).
وقال ابن معين: صاحب الاختصاص، وصاحب المنهج (٣) لا نكسب.

(فَإِنْ أَدْرَجَ نَوَافِرَ بَعْضِهِمْ) أي: إلى الاستحباب - لتكون شجح مكثراً، وهو الرواية غيراً، أو تكون الطائفة عربياً لا يمكن طول الإقامة (أنه لا يفسد)، واستحب عوايقه، وما نكرو من روايته، وما لا يجده عند غيره، (فَإِنْ أَدْرَجَ) أقله معرفته، (اشتمالاً) عنده (بعضه).

قال ابن الصلاح: ويعلم في الأصل على أوله: بهذا الأحاديث المتخفية يحفظ عربيه أجمع، أو بفائدة معدودة أو بسلام معدودة، أو نحو ذلك، وذلك أنه لا يسهو الكشاف (٤) لأبي القاسم، أو لاستعماله، هذا، المرفوع: المرفوع إليه.

(١) أخرجه الخطيب في «المناقب» (١٧٢٩).

(٢) سقط في أ. ب.

(٣) أخرجه الخطيب في «المناقب» (١٧٢٤).

(٤) في أ. ب. ج. د. المنهج والمنهج بهو. الكفاة بلا اتفاق. من مشيخ القسرة مشيخ أبي حنيفة، يقال: مشيخ بينهم حبل.

(٥) أخرجه الخطيب في «المناقب» (١٧٢٣).

(٦) سقط في -.

زُلَّ الْعِلْمُ فِي تَضْيِيقِ الْحَدِيثِ فَلْيُفْهَمَانِ
أُخْرُوهُمَا: تَضْيِيقُهُ عَلَى الْأَبْوَابِ، فَيَذْكُرُ فِي كُلِّ بَابٍ مَا حَضَرَ فِيهِ.
وَالثَّانِيَةُ: تَضْيِيقُهُ عَلَى الْمُسَانِيدِ،

نَالِ الْمُطْلَبِ. لَا يَنْمُوهُ فِي الْحَدِيثِ وَيَقِفُ عَلَى عَرَصَةٍ. وَيَسْبِيحُ الْأَحْقَابُ مِنْ هَوَانِهِ -
إِلَّا مَنْ جَمَعَ مَنَافِعَهُ، وَأَلَّفَ مُنَافِعَتَهُ، وَضَمَّ بَعْضَهُ إِلَى بَعْضٍ، فَإِنَّ ذَلِكَ مَعَ يَقْوَى الْقَلَمِ،
وَيَنْتِجُ الْحِفْظَ، وَيَذْكُرُ الْقَبْ، وَيُشْعِطُ الْقَلَمَ، وَسَطَ الْمَسَانِدِ، وَجِدَ الْبَابَ، وَيَكْتَفِ
الْمُنَافِعَةَ، وَيَرْصَحُ الْقَلَمُ، وَيَكْتَفِ أَيْضًا حَسْبَ الدُّعَاءِ، وَيَحْتَدُّ إِلَى آخِرِ الدُّعَاءِ، كَمَا
قَالَ الشَّاعِرُ:

يَعْرِفُ قَوْمٌ جَيْبِي الْعِلْمِ دُرُهم وَالْحِفْظُ يَنْحَنُ نَوَافِلُ^(١) بِعَوَالٍ

قَالَ: رَكَانَ بَعْضُ شَرَحَاتِهِ يَقُولُ: مَنْ أَرَادَ الْعَانِدَةَ فَيَكْتَفِ قَلَمَ النِّجَاحِ، وَلِيَأْخُذَ قَلَمَ
النِّصْرَجِ. وَقَالَ الْمُحَقِّقُ فِي «شَرْحِ الْمَوْزُونِ»: «الْمُسَانِيدُ بِطَعْنٍ عَلَى حَدِيثٍ لِمَنْ وَدَّقَنَهُ
وَنَظِمَ مَعَهُ: لِأَنَّهُ يَضَعُهُ إِلَى كَثْرَةِ التَّنْظِيسِ، وَالْمُطَالَعَةِ، وَالْمُحَافَظَةِ، وَالْمَرَاجَعَةِ، وَالْإِطْلَاقِ
عَلَى مُخْتَلَفِ كَلَامِ الْأَثَمَةِ وَمَنْعَقِهِ، وَوَضَّاحِهِ مِنْ مُشْكَلِهِ، رَصَّحَهُ مِنْ صَعْبَتِهِ، وَجَرَّهَ مِنْ
زَكَاكِهِ، وَمَا لَا اعْتِرَاضَ فِيهِ مِنْ غَيْرِهِ، وَهُوَ يُصَوِّفُ الْمُحَقِّقَ بِصِفَةِ الْمُحَقِّقِ

قَالَ الرَّبِيعُ: ثُمَّ أَرَادَ الشَّاعِرُ أَكْثَرًا مِنْهَا وَلَا نَافِلًا لِمَنْ لَا عَمَلَهُ بِالْمُسَانِيدِ^(٢)

(وَالْعِلْمُ فِي تَضْيِيقِ الْحَدِيثِ) وَجَمْعُهُ: (تَضْيِيقَانِ)

أُجُودُهُمَا: تَضْيِيقُهُ عَلَى «أَبْوَابِ الْقَتَبَةِ» تَلَكَّتْ الْقَتَبَةُ بِمَحْوَرِهِ، أَوْ غَيْرِهَا كَمَا شَاءَ
الْإِيمَانُ الْمُبْهِقِي، وَالدَّبْحُ وَالشُّورَةُ لَهُ، وَغَيْرَ ذَلِكَ.

(فَيَذْكُرُ فِي كُلِّ بَابٍ مَا حَضَرَ) مَعَهُ وَرَدَ (أَيْ)، مَعَهُ يَدُلُّ عَلَى حِكْمَةِ إِشَارَتِهِ أَوْ بَعْدِهِ،
وَالْأَوَّلَى أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى مَا صَحَّ أَوْ خُصِّنَ، فَإِنْ خُفِّعَ الْجَمِيعُ فَتَنْبِيْهُ عِلْمُ الضَّعِيفِ.

(وَالثَّانِيَةُ: تَضْيِيقُهُ عَلَى الْمُسَانِيدِ) كُلُّ مَسَدٍ عَلَى حِدَةٍ.

قَالَ الدَّارِقُطِيُّ: أَوَّلُ مَنْ صَنَعَ مَسْنَدًا نَعِيمٌ بْنُ حَمَادٍ^(٣). نَالِ الْمُطْلَبِ: وَقَدْ صَنَعَ
أَبُو بَكْرٍ مَسْنَدًا، وَكَانَ أَكْبَرَ مِنْ نَعِيمٍ سَأَ وَأَقْدَمَ سَمَاعًا: فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ نَعِيمٌ صِيفَهُ
فِي حَدِيثِهِ.

وَقَالَ الْحَاكِمُ: أَوَّلُ مَنْ صَنَعَ مَسْنَدًا عَلَى تَرَادُفِ الرِّجَالِ فِي «الْإِسْلَامِ» عَبْدُ اللَّهِ^(٤)

(١) قِيَامُ أَهْلِهِ.

(٢) أَخْرَجَهُ فِيهِ فِي «مَنْتَابِ الشَّاعِرِ» (١/١٢٣٧).

(٣) أَخْرَجَهُ الْمُطْلَبُ فِي «الْجَامِعِ» (١/٩٥٦).

(٤) فِي أ. ب. - مَدَدُ اللَّهِ.

فَيُجْمَعُ فِي تَرْجُمَةٍ كَثَلِ ضَعْفَانِ، هَذَا مِنْ حَدِيثٍ ضَعِيفٍ، وَصَحِيفٍ. وَهَلْ هَذَا
لَهُ أَنْ يُرْسَمَ عَلَى الْخُرُودِ، أَوْ عَلَى الْفَسَائِلِ، بَدَأَ بِنِي هَانِسَ، ثُمَّ بِالْأَقْرَبِ فَالْأَقْرَبُ
نَسَبًا إِلَى رَسُولِهِ أَنَّهُ يَزِيدُ، أَوْ عَلَى الْخَوَاصِّ مِثْلَ عَشْرَةٍ، ثُمَّ أَكْبَرُ، ثُمَّ الْخُلَاطِيَّةُ.
ثُمَّ الْمُتَعَارِفُونَ بَيْنَهُمَا وَمِنْ الْأَعْرَاجِ، ثُمَّ الْأَسْحَابُ، ثُمَّ الْأَشْيَاءُ دَانَا بِالْمُفَاتِ
الْمُفَاتِ.

وہی الخدمہ کی خدمت میں آئے۔ ان کے ہاتھ میں ایک کتاب تھی جس پر لکھا تھا:

ابن مرسى العبدي^(١) وأبو داود الطيالسي

و قد نخدم ما به من نورم احسن

وقال ابن عدي: يقال: إنه يحبر الحمار أن من صف الحسد دنگوف، وأول من
صفه الحسد بالصورة مسنداً، وأول من صلب الحسود بعوضاً أسد البسة، وإنما نسبها
وأقدم منها.

وقال الغزالي: من علي بن عبد العزيز: سمعت يحيى الحماني يقول: لا نسمعوا كلام
أغل الأنكفة من: وإنيهم يحسدونك، لأنني نزل من عنده المم.

(أصبح في ترجمة كل صحابي ما سده من حديثه: صحيحه، وحده، (أوصييه، وعلى هذا أنه قال برثته على الجرحى) في أسماء الصحابة ثم فعل الضمائر، وهو أسهل تناولاً، (أو على الخصال فيما سمي هاتم، ثم لا أقرب، فلا أقرب حياً إلى رسول الله ﷺ أو على نسابة) في الإسلام، (قبل الفتره) بهذا، (ثم أهل بدر، ثم الحديبية، ثم المهاجرين بها) روى الشيخ أنه ثم من أسم يوم الفتح، (ثم أصغر الصحابة) من كالمسلمين من يرثه (أهل الطفيل، ثم النساء، فإذا بأهله المؤمنين) قال ابن فضال: وهذا أحسن.

(ومن أحسنه) أي: الصنيع - (تصنيفه) - أي: الحديث - (معللاً) لأن يجمع في كل حديث أو بارء معرفة، وإسناده، روايته، فإن معرفة العلل أجل أبراء الحديث.

والأولى جعله على الأقدام. ليسهل تنقله. وقد صنف يعقوب بن شيبة محصاه مغللاً فلم يبق.

فَإِذَا رَأَوْهُمُ مُشْرِقِينَ
وَهُمْ يُخْلَمُونَ فَطَفَا وَنَدَّ عَنْهُمْ خَشْوَافًا كَنُفٍّ

قائمة: من طرف المصنف - أيضًا - حممه على الأضراف: فنذكر طرف الحدث لذي

(١) هي أ: الخبي، وب: بـ، ج: الحس، وفنت: هو الصواب

قال في شرح المصنف: «والمراد بذلك ألا يكون هناك نقس في معنى من معنيته»
من الجمع قوله: «ورأى من جده» ليقتضيه من جهة: «فأما» وبذلك يتصل بما
يجتمع من معانيه من الأثرين: «قال» وبذلك يتصل به: «والمراد» به: «والمراد» لا يخرج
إليه.

وقد روي عن البخاري في كتاب تاريخ الحديث أن الحنفية جعلوا هذا التاريخ أول من
هو متصل بالأخبار وغيره من ذلك: «أنه قد تقدم» «في تاريخ» «الحنفية» «من
أخبار» «في» «فيس» «من» «علاق» «أخبار» «في» «تاريخ» «الحنفية» «من» «أخبار»
«تاريخ» «أن» «محمد» «الحسين» «من» «أخبار» «الحسين» «من» «أخبار» «الحسين» «من» «أخبار»
«من» «من» «من» «من» «من» «من» «من» «من» «من» «من» «من» «من» «من» «من»
«تاريخ» «أن» «الحنفية» «من» «أخبار» «من» «أخبار» «من» «أخبار» «من» «أخبار»
«بإخبار» «من» «أخبار» «من» «أخبار» «من» «أخبار» «من» «أخبار» «من» «أخبار»
«الحنفية» «من» «أخبار» «من» «أخبار» «من» «أخبار» «من» «أخبار» «من» «أخبار»
«في» «تاريخ» «قال» «في» «تاريخ» «قال» «في» «تاريخ» «قال» «في» «تاريخ»
«قلت» «الحديث» «من» «أخبار» «من» «أخبار» «من» «أخبار» «من» «أخبار»
«في» «لا» «تدخل» «في» «أخبار» «من» «أخبار» «من» «أخبار» «من» «أخبار»
«بغير» «من» «أخبار» «من» «أخبار» «من» «أخبار» «من» «أخبار» «من» «أخبار»
«أخبار» «من» «أخبار» «من» «أخبار» «من» «أخبار» «من» «أخبار» «من» «أخبار»
«أخبار» «من» «أخبار» «من» «أخبار» «من» «أخبار» «من» «أخبار» «من» «أخبار»
«أخبار» «من» «أخبار» «من» «أخبار» «من» «أخبار» «من» «أخبار» «من» «أخبار»

قلت: «له» «من» «أخبار» «من» «أخبار» «من» «أخبار» «من» «أخبار» «من» «أخبار»
«الأخبار» «من» «أخبار» «من» «أخبار» «من» «أخبار» «من» «أخبار» «من» «أخبار»
«والصحة» «من» «أخبار» «من» «أخبار» «من» «أخبار» «من» «أخبار» «من» «أخبار»
«وكذلك» «من» «أخبار» «من» «أخبار» «من» «أخبار» «من» «أخبار» «من» «أخبار»
«الأسرة» «من» «أخبار» «من» «أخبار» «من» «أخبار» «من» «أخبار» «من» «أخبار»
«والصحة» «من» «أخبار» «من» «أخبار» «من» «أخبار» «من» «أخبار» «من» «أخبار»
«أخبار» «من» «أخبار» «من» «أخبار» «من» «أخبار» «من» «أخبار» «من» «أخبار»
«أخبار» «من» «أخبار» «من» «أخبار» «من» «أخبار» «من» «أخبار» «من» «أخبار»

النوع التاسع والعشرون : معرفة الإنسان العالي والتأزل : الإشادة خصيصاً لهذه الأمة .

والأصداف، والجلود، والأكتاف : إلى الرتبة التي يمكنه نقلها إلى الأوراق ! عمن هو قومه، وعمن هو مثله، وعمن هو دونه، وعن كتاب أبيه، يتبين أن بخطه أسه دون غيره؛ لوجه الله تعالى طالباً لمرضاته، والعمل بما وافق كتاب الله تعالى منها، ونشرها بين طالبها، والتأليف في إحياء ذكره بعدد من لا تنم هذه الأشياء إلا بأربع، هي من كتب العبد : معرفة الكتابة، واللغة، والصرف، والنحو، مع أربع، هن من عطاء الله تعالى : الصحة، والقدرة، والحرص، والحفظ . فإذا صحت له هذه الأشياء كان عليه أربع : الأهل، والولد، والمالك، والوطن؛ وابتلي بأربع : شجاعة الأعداء، وصلاح الأصدقاء، وطعن الجبناء، وحسد العلماء، فإذا صبر على هذه المحن أكرمه الله تعالى في الدنيا بأربع : بركة القناعة، وهدية اليقين، وبلذة العلم، وبجياة^(١) الأبد؛ وأتاه في الآخرة بأربع : بالشفاة لمن أراد من إخوانه، وبطل المرش حيث لا ظن إلا ظله، وبقي من أراد من حوضي محمد - صلى الله تعالى عليه وسلم - وجوار النبيين في أعلى عليين في الجنة، فقد أعلمك بأشياء بمجملات جميع ما كنت سمعت من متلخي متفرقا في هذا الباب؛ فأقبل الآن على ما فصلني له، أو دع .

(النوع التاسع والعشرون : معرفة الإنسان العالي والتأزل :

الإشادة) في أصله : (خصيصاً) قاصلة (هذه الأمة)، ليست ليبرها من الأمم . قال ابن حزم : نقل الثقة عن الثقة يبلغ به النبي ﷺ مع الانصال - خص الله به المسلمين دون سائر الملل، وأما مع الإنسان ولأعضال يوجد في كثير من اليهود، لكن لا يغربون فيه من موسى ثرباً من محمد ﷺ، بل يفتنون بحيث يكون بينهم وبين موسى أكثر من ثلاثين عصراً، وإنما يلعبون إلى شمعون ونحوه .

قال : وأما النصارى فليس عندهم من صفة هذا البفل إلا تحريم الطلاق فقط . وأما النفل بالطريق المشتملة على كذاب أو مجهول العين - فكثير في نفل اليهود والنصارى .

قال : وأما أقوال الصحابة والتابعين : فلا يمكن اليهود أن ينفذوا إلى صاحب نبي أصلاً، ولا إلى تابع له، ولا يمكن النصارى أن يصلوا إلى أعلى من شمعون وبرناب . وقال أبو علي الجبيني : خص الله - تعالى - هذه الأمة بثلاثة أشياء، لم يعطها من قبلها . الأستاذ، والأنساب، والإحزاب .

وَمَنْهُ بِالْبَعَةِ مُؤَكَّدَةٌ، وَطَلَبُ الْعُلُوِّ فِيهِ سَنَةٌ^(١)، وَلِهَذَا اسْتَجِيبَ الرَّحْلَةُ.

ومن أدلة ذلك ما رواه الحاكم وغيره عن مطر البزازي في قوله تعالى ﴿لَوْ أَنزَلْنَاهُ عَلَىٰ طَائِفَةٍ مِّنَ الْأَنْعَامِ﴾ [١٤] قال بإسناد الحديث^(٢)

(وسمى بالبعه مؤكدة)، قال ابن المبارك الإسناد من الدين، نولا الإسناد لعل من شاء ما شاء، أخرجه مسلم^(٣).

وقال سفيان بن عيينة: حدثنا الزهري يومنا به حديث، فضرب: فإنه بلا إسناد، فقال الزهري: أنزله نستطيع بلا سلم^(٤).

وقال الثوري: الإسناد سلاح المؤمن^(٥).

(وطلبت العلو فيه سنة) قال أحمد بن حنبل: طلب الإسناد العالي سنة عن مسلم لأن أصحاب عبد الله كانوا يرحلون من الكوفة إلى المدينة، فنهضوا من هجر وبسمعوا منه^(٦).

وقال محمد بن أسلم الغوسي: قرب الإسناد قرب - أو قرعة - إلى الله

(ولهذا استجبت الرحلة) كما تقدم

قال الحاكم: ويصح له حديث أنس بن مالك عن النبي ﷺ، وقال: ثابا رسولنا هرعهم كذا... الحديث رواه مسلم^(٧).

قال: ولو كان طلب العلو في الإسناد غير مستحب، لأكثر عليه سؤاله لذلك، ولأمره بالاعتصام بخلفي ما أخبره الرسول عنه

قال: وقد رحل في طلب الإسناد غير واحد من الصحابة، ثم سألني بسنده حديث خروج أبي أيوب إلى عقبة بن عامر: يسأله عن حديث سمعه من رسول الله ﷺ، لم يثن أحد ممن سمعه من رسول الله ﷺ غير عقبة الحديث في سنن المؤمن^(٨).

وقال العملي: في الاستدلال بما ذكره مطر لا يحمي

أما حديث ضمام فقد اختلف العلماء فيه: هل كان أسلم فمن مجيبه أو لا^(٩)

فقد هنا: إن لم يكن أسلم - كما احتجوا - أو لا - فلا ريب في أن هذا ليس طلباً

(١) أخرجه الخطيب في اشرف أصحاب الحديث (٧٢).

(٢) أخرجه مسلم (١٢/١٦) المقدمة، والخطيب في اشرف أصحاب الحديث (٧٧، ٧٨).

(٣) أخرجه الخطيب في اشرف أصحاب الحديث (٨١).

(٤) أخرجه الخطيب في الجامع (١١٩٦).

(٥) أخرجه مسلم (٤٤/١) حديث (١١٠/١).

(٦) تقدم نفيها

أخبرنا أبو إبراهيم حدثنا عبد الله، وأبو الفضل القمي سمعا عليهما عليهما قالا: لما أتوا بكر بن
 رباح^(١)، لما أتوا ذلك، أظنوني لما عدده من رماحهم هذه مائة وأربع وخمسين^(٢)،
 ثم أتوا عمرو بن رباح بن طاروق - وكان قد أتى هذه مائة وعشرون رماحة - قائل: سمعت
 أبا جبريل وأخيه من حمير الجشمي يقول: سمعنا رسول الله صلى الله عليه وآله حين يوم هوازن،
 ونهب يترقى السبي والسياء، فذنبته فأبشمت من أورد النحر^(٣).

أنتي عيسى رسول الله من كرم	وأبدا النصر، ثم جره وسقط
أمن سبي ببيعة قد عطفه نذر	فذاك نأخذه، في دهرها عذر
إنا خير ملوك وولود، ومنتجب	في المالكين إذا ما حصل الشراء ^(٤)
أبعت لنا الدهر غناة على هز	على ملوكهم الغناة وأعز
إن لم تتركهم دماء نذرنا	ما أوجع ناسي خلفه حين يغتر
أمن على نسوة قد أتت لزوجها	وإذ يذيلك ما نأخيه وما نذر
لا نعتقكم كسر ثقلت لغامته	واستل من قبا معتز زهر
إنا لشكر لذناها إذا كسرت	ومدنا مد هذا اليوم ملحق
فأبسر العدو من قد كنت مرمية	من أمهاتك إن العذر مشهور
يا خير من مرحب فكل الجهاد به	عمد الهياج إذا ما السوفه تنور
إنا مؤمل نغزوا منك قناة	وهي البرية إذ نعو وبنتصر ^(٥)
وأعد الله عهدا لك رابع	رحم الغامة إذ يهدى لك القطر

قال: ولما سمع النبي صلى الله عليه وآله هذا الشعر قال: ما كان لي ربي عبد اعطى فهو لكم^(٦).
 وطالب فرير - ما كان لما فهو له وليسوا - فكتب الأنصار: ما كان لما فهو له
 والرسول^(٧).

هذا حديث حسن عريب عن هذا الوجه، عارفي ثم رجع أبو سعيد الأعرابي في

(١) في أ. ب. د.

(٢) في أ. ب. د. وخمسين.

(٣) في أ. ب. د. وخمسين.

(٤) في أ. ب. د. وخمسين.

(٥) أخرجه الأعرابي في الكسرة (٣٦/٥) رقم (٤٥٢-٤٥٣)، وفي (الأسنن) (١٣٠/١)، وفي (الاصب) (١٣٠/١).

(٦) في (الاصب) (١٣٠/١)، وفي (الاصب) (١٣٠/١)، وفي (الاصب) (١٣٠/١)، وفي (الاصب) (١٣٠/١).

(٧) في (الاصب) (١٣٠/١)، وفي (الاصب) (١٣٠/١)، وفي (الاصب) (١٣٠/١)، وفي (الاصب) (١٣٠/١).

(٨) في (الاصب) (١٣٠/١)، وفي (الاصب) (١٣٠/١)، وفي (الاصب) (١٣٠/١)، وفي (الاصب) (١٣٠/١).

«معه» عن ابن زجاج، وأبو الحسين من دفع عن عبد الله بن علي نواحيه، عن ابن زجاج، وله شاهد من زينة بن إسحاق في «أماه أوي»، قال: حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: لما كان يوم حنين يوم هوازن... فذكر القصة، وسبقه ثم^(١) وقد أخرجه الشيخ في «المختار» من حديث وهو، واستشهد له بحديث عمرو بن شعيب، فهو عنه على شرط الحسين.

وأما الذهبي، فقال في «الميزان»: عبد الله بن رباح بن أبي الليث الرملة، كان معبداً، ما رأيت لنفسه من جرحاً.

قال: ثم رأيت لحديث هذا علّة قاصرة فإن ابن عبد البر فيه، يرواه عبد الله بن رباح ابن طارقي، عن رباح بن عمرو بن زهير، عن أبيه، عن جده وهو، محمد بن عبد الله بن الإسناد فأسقط عنه رجلي^(٢).

وبه إلى بصري: ثنا جعفر بن حميد عن عبد الكريم بن فروج الأحمدي، حدثني حذفي وأبو عمرو بن أسان بن مفصل السلمي قال: رأيت أسان بن مامك الوصري، أخذ ركوة فوضها على يديه، وصب على يده اليمنى فغسلها ثلاثاً ثم أدار الركوة على يده اليسرى، فوضها ثلاثاً، ومسح برأسه ثلاثاً، وأخذ ماء جديذ فصامحه، فضحك له، قد سمعت أدبك؟ فقال يا غلام، إيهما من الرأس، حس هذا أرحه، ثم قال يا غلام، هل رأيت أو سمعت، أم أحمد ضحك؟ فقالت قد كذبت، قال هكذا رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ^(٣).

[قال الذهبي في «ميران»^(٤): «هذا حديث عريق من هذا الوجه»^(٥)، تفرد به البصري

(١) أخرجه الطبراني في الكبير (١٥٠٠-١٧٠٠) رقم (٤٢٠٤).

(٢) قال الذهبي (١٧٣٣) وقد وقع لي هذا الحديث - وجه شمر - قاله، عمري (إسار)، ذكرت في العشرة المشهورة، وأنته من وجه آخر في الأرمين، العشتية، وأهل ابن عبد البر بعده ما لم يمر قدح قد أوصى في كتابه إسار في ترجمة رباح بن حذافي.

(٣) في: لا.

(٤) أخرجه الطبراني في الصغير (١١٦٦).

(٥) وقال: لم يرو غيره من أنس حديثاً غير هذا، وقال الهيثمي، في «المجمع» (٢١٠١٩) يرواه الطبراني في الأوسط والصغير، قال الذهبي، وهو من أنس لا يدرى من هو؟

نسب ذكره بن حذافي في الكتاب.

(٦) سقط في ح.

(٧) سقط في أ.

الثاني : القَرَبَ مِنْ إِمَامٍ مِنْ أَئِمَّةِ أَحَدِيَّتٍ. وَإِنْ كَثُرَ بِذَلِكَ الْعَدَدُ إِلَى رُسُولِ اللَّهِ ﷺ.

الثالث : الْعَلْوُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى رُوَاةِ أَحَدِ الْكُتُبِ نَحْوَهُ أَوْ غَيْرَهَا مِنَ الْمُتَّفَقِينَ. وَهُوَ مَا كَثُرَ اعْتِنَاءُ الْمُتَأَخِّرِينَ بِهِ مِنَ الْمُوَافَقَةِ وَالْإِذْئَالِ وَالْمُتَوَافَقَةِ وَالْمُضَافَةِ قَالِ الْمُوَافَقَةُ: أَنْ يَقَعَ بَكَ حَدِيثٌ عَنْ شَيْخٍ مُسْلِمٍ مِنْ غَيْرِ جِهَتِهِ بَعْدَ أَكْلِ مَنْ عَدَدِكَ إِذَا رَوَيْتَهُ عَنْ مُسْلِمٍ غَيْرِهِ. وَالْمُتَوَافَقَةُ: أَنْ يَقَعَ هَذَا الْعَلْوُ عَنْ بَنِي شَيْخٍ مُسْلِمٍ. وَقَدْ يُسَمَّى هَذَا مُوَافَقَةً بِالنِّسْبَةِ إِلَى شَيْخٍ شَيْخٍ مُسْلِمٍ.

عَنْ جَعْفَرٍ وَغَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ لَا يَنْدِي مِنْ حَرِّ
وَالْحَدِيثِ ^(١) يُعَدُّ بِأَعْيُنِهِ.

(الثاني : القَرَبَ مِنْ إِمَامٍ مِنْ أَئِمَّةِ أَحَدِيَّتٍ) كَالْأَمَةِ شَيْءٌ وَشَيْءٌ. وَلَيْسَ جَرِيرٌ -
وَالْأَوَّلِيُّ، وَمِثْلُكَ، وَشَيْءٌ، وَغَيْرُهُمْ مَعَ الصَّحَّةِ أَيْضًا. (وَإِنْ كَثُرَ لَعْنَةُ الْعَدَدِ إِلَى
رُسُولِ ﷺ).

(الثالث : العلو) العُلُوُّ (بِالنِّسْبَةِ إِلَى رُوَاةِ أَحَدِ الْكُتُبِ) نَحْوَهُ أَوْ غَيْرَهَا مِنَ الْكُتُبِ
(الْمُتَّفَقِينَ) وَسَمَاءُ ابْنِ ذَكْوَانَ الْعَيْنُ عُلُوُّ التَّرِيقِ. وَلَيْسَ بِعُلُوٍّ مُطْلَقًا. إِذَا الرَّوَاةُ لَوْ رَوَى
الْحَدِيثَ مِنْ طَرِيقٍ كِتَابٍ مِنْهَا. وَقَعَ أَثَرُهُمْ لَوْ رَوَاهُ مِنْ غَيْرِ طَرِيقٍ، وَقَدْ يَكُونُ عَالِيًا
مُطَافًا أَيْضًا.

(وهو ما كثر اعتناء المتأخرين به من الموافقة والإذال والعمارة) راجعة
قَالِ الْمُوَافَقَةُ: أَنْ يَقَعَ لَكَ حَدِيثٌ عَنْ شَيْخٍ مُسْلِمٍ (مِنْ غَيْرِ جِهَتِهِ) بَعْدَ أَكْلِ مَنْ
عَدَدِكَ إِذَا رَوَيْتَهُ بِإِسْنَادِكَ (عَنْ مُسْلِمٍ غَيْرِهِ).
وَالْمُتَوَافَقَةُ: أَنْ يَقَعَ هَذَا الْعَلْوُ عَنْ شَيْخٍ غَيْرِ شَيْخٍ مُسْلِمٍ. وَهُوَ مُثَلُّ شَيْخٍ مُسْلِمٍ هِيَ ذَلِكَ
الْحَدِيثُ. (وَقَدْ سَمِيَ هَذَا مُوَافَقَةً بِالنِّسْبَةِ إِلَى شَيْخٍ مُسْلِمٍ). هُوَ مُوَافَقَةٌ مُتَّفَقَةٌ.
وَقَدْ تَعَلَّقَ الْحَوَافِظُ وَتَدَلَّى مَعَ عِدَّةٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ مِنْ رُوَاةِ الرُّسُولِ أَيْضًا، كَمَا وَقَعَ فِي كَلَامِ
الدَّهْمِيِّ وَغَيْرِهِ.

وَقَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: هُوَ مُوَافَقَةٌ وَيَتَدَلَّى. وَلَكِنْ لَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ ذَلِكَ؛ لَعَدَمِ الْإِثْبَاتِ لَهُ.
تَبَيَّنَ لَمْ أَقْبَلْ عَلَى تَصْرِيحِ بَابِهِ: هُوَ بِشَرْطِ امْتِنَانِهِ الْإِسْنَادَ بَعْدَ الشَّيْخِ الْمُجْتَمِعِ بِهِ أَوْ
٢٧.

فإنما، فإني أرى أنه قد كانت لهؤلاء الشيوخ شجاعة، فأبى التصانعة لغيره.
وإن كتب لهؤلاء الشيوخ شجاعة، والتصانعة الشجاعة شجاعة، وهذا القول تابع
للشجاعة، فإني أرى أنه قد كانت لهؤلاء الشيوخ شجاعة، فإني أرى أنه قد كانت لهؤلاء الشيوخ شجاعة، فإني أرى أنه قد كانت لهؤلاء الشيوخ شجاعة.

الزابع : اخلقوا من آدم ولما قالوا : فما أنزله من ثلاثة عن السبعين عن الحاقم
الشمس مما أن أنزله من ثلاثة : عن أبي - فخر بن خلع عن الحاقم - إن آدم وده
الأنف من أبي خلع .

وَأَمَّا نَحْنُ بِمَدِينَةِ بَيْتِ لَحْمٍ وَدُونَ شَيْءٍ: هَذِهِ الْحَالَةُ ابْنِ خَرَسٍ يَحْبِبُ خُتْبَيْتَ سَفِيٍّ
وَدُونَ شَيْءٍ، وَأَمَّا نَحْنُ بِمَدِينَةِ بَيْتِ لَحْمٍ وَدُونَ شَيْءٍ.

نعمان - القدر نفعه الساع، ويدخل كثير منه فيما قبله، ويضاف إلى نعم
التي هي من شيع، وهذه الخديعة من يثير الله مثلاً، والأحرز من المؤمنين،
والله أعلم بالصواب - فالأول أغنى.

مسلماً وأحرزته منه) وفي كتاب السيرة أصبح شيخك، ثالث المعاهدة بشيخك وفي كتاب السيرة أصبح شيخ شيخك، والمعاهدة بغيرك.

وَمَعْدَا الْعَمَلِ نَائِبِ الْإِزْوَلِ عَالِبٌ، (فَلَوْلَا إِزْوَلٌ مَسْلُوبٌ وَشِبْهَهُ، لَمْ يَنْبَغِ أَنْ يَكُنْ). وَهَذَا يَكُونُ مَعَهُ حُلُوهٌ أَيْضًا، وَيَكُونُ عَالِبًا مَطْلُوفًا.

(التراسم) : الحلو يقدم بقية الراوي^{١٤} وأن ضابطة هي الحاد.

قال النعصف زعمنا أبو عبد الله عن ثلثة عن السهني عن الحكم أعلی مما نرويه عن
 ثلثة عن أبي بكر بن جهمان عن الحكم السهمي عن السهني عن أبي عبد الله عليه السلام.

وخلال من سمع منذ أحمد على الحادي، عن أبي العباس الحلبي، عن الجواب -
أعلى ممن سمعه على حياء، الركناني، عن القريشي، هو زيتب منذ مكّي، لتقديم وفاة
الائمة الأولى علي الثلاثة الآخرين.

(وأما علوه، بتقدم وفاة شيخك!) لا مع السداد (أمر آخر له تسريح آخر - فقله)
الحفاظ! أحمد بن محمد بن حمزة! أنا مشغبي (بعضي) جميعين سنة من توبخ وفاة
الشيخ. (أحمد بن عبد الله بن محمد ثلاثين) بعضي من موته. وليس يقع في ذلك العدة
أعلى من ذلك. فلا ابن إصلاح. وهو أوسع

(الخاص . العلم بتقدم الصالح) من الشيخ الحسن سبع منه مفادنا كذا أعلى مصر
سبع منه بعد (ووجدوا كثير من جوعا ذكرا . وبنات) عنه (أن سبع شخصان من سبع
سبع أحدهما من سبع من مثلك . والآخر من زوجي) منه . (وكانوا بعد الهداية
بالأول أعلى) من الثاني .

ويشأن ذلك في حق من اختلط شعبه أو حرفه، ورسمه، دون التأخير أرجح. بأن تكون
تعداد الأوب قبل أن يبلغ درجة الإلحاق والاندماج، ثم تتصل به ذلك حد، إلا أن هذا علو
معوي، كما سيأتي.

ثمبه: جمال ابن طاهر واس قبيل العبد هذا (والذي)^(١) منه صمدًا واحدًا، وزاد العلو
إلى صاحبي الصمدتين. بمصنعي الخشب المشهود. وجعله ابن طاهر مسمي
أحدهما: انظر إلى الشخص، أي دله. وأنى خدمه وبحرم
والآخر: اعد إلى كتب معتقة لألوان. فأنس أي السب والخطايا.

ثم قال: راعلم أن كني حديث عز على المحدث وله يخدمه شاليما، ولا بد له من
إبراه - فمضى أي وجه أورده فهو عالي عمره، ومثل ذلك مأ. السخري روي عن أمثال
أصحاب مالك، ثم روي حديثاً لأبي إسحاق السخري، عن مالك: لم يمس به. فكان فيه
به وبني مالك ثلاثة رجال.

نكتة: وقع لنا حديث أجمع فيه أقسام العلو.

آخرني أم الفصل ثنت محمد المعدمي - بقرائن عليها في ربيع الآخر سنة سبعين
وثمانمائة - أن أبو إسحاق التوحلي سماعاً - وكانت وفاته سنة ثمانمائة - عن إسماعيل بن
يوسف الفيصلي، وأبي زرع^(٢) بن عبد الرحمن المقدسي، قال: أن أبو إسحاق بن
النبتي^(٣) قال: الأول - سنة ثلاث - ومنس وثمانمائة - أن أبو الوفاء السخري من شعاع سنة
ثمين وخمسين وثمانمائة، أن أبو القاسم الفصيل من يحيى الأنصاري في ذي الحجة سنة
تسع وأربعين^(٤) وأربعمائة، أخبرنا أبو محمد بن أبي شريح - وكانت وفاته في صفر سنة
الستين وتسعين وثلاثمائة - أنما عبد الله بن محمد لمصيني - يعني: أن القاسم السخري -
وكانت وفاته^(٥) سنة سبع عشرة وثلاثمائة - ساعد من العدد الجوهري - وكانت وفاته في
رجب سنة ثلاثين وثمانين - أن شعبة بن الحجاج - ومات سنة ثمان مائة، وعليه ابن العدد
آخر من روى عنه - عن محمد بن المنكدر، سمعت حابر بن عبد الله يقول: سألت علي
السندي قال: من هذا؟ قال: له، فقال: أنا! أنا! أنا! قال: كرمه^(٦)

(١) في الأصل مع م.

(٢) هو أبو أيوب روي.

(٣) في الأصل هو الفصيل السخري.

(٤) في الأصل ومنس.

(٥) ما يروى منكرين خلف في أ.

(٦) أخرجه السخري (١١٥٠)، ومسلم (١١٥٤/٣) رقم (٣٩١)، وأبو داود (١٤٨٨)، والترمذي -

هذا الحديث اجتمع فيه أنواع العار.

أما العار: جبري وبين الذي يَحْتَظُّ فيه لنا حشر رجلاً ثقات بالسمع المديلي، وهو أعلى ما يقع من ذلك.

وأما بالنسبة إلى بعض الأئمة: ولأن شعبة بن جحاح من كبار الأئمة الذين روى الأئمة الستة عن أصحابهم، ولم يقع حديثه بعلو إلا في كتاب البخاري وأبي داود، وببهما وبينه في كثير من الأحاديث رجل واحد. وأما بذمة الجماعة: فأنزل ما بينهما سنة آتية، وهو متقدم الوفاة، وميتي ربه سنة نفسه، وهو نهاية العلو.

وأما عنونه بالنسبة إلى أئمة الكتب: فقد أخرجه البخاري عن أبي الوليد عن شعبة؛ فوقع في بدلاً علي، كأنني سمعته عن أبي الحسن بن أبي العبد، وأبي إسحاق التوسلي وغيرهما، من شيوخ شيوخ في الصحيح.

ورواه مسلم عن محمد بن عبد الله بن ميمون عن عبد الله بن إدريس، ومن يحيى بن يعين، وأبي بكر بن أبي شيبة، كلاهما عن وكيع، وعن إسحاق بن إبراهيم عن الصرمي عن شعبل، وأبي عامر العقدي، وعن محمد بن مشي عن وهب بن جرير وعن عبد الرحمن بن بشر بن الحكم عن بهز بن أسد.

وأبو داود عن مسدد، عن بشر بن المفضل.

وأنترمذي عن سويد بن نصر، عن ابن المبارك.

وأنسائي عن حميد بن مسعدة عن بشر بن المفضل.

وأبي داود عن ابن أبي شيبه، عن وكيع.

كدهم عن شعبة؛ فوقع لي بدلاً لهم عديداً بثلاث درجات، فكانني سمعته من أبي إسحاق بن عمار، وروى صحيح مسلم، وكانت وفاته في رجب سنة أربع وثمانين ومائة، ومنه صحيح التوري صحيح مسلم.

ومن أبي الحسن بن العففي وأبي سفيان داود، وكانت وفاته سنة ثلاث وأربعين ومائة.

١ - (٣٧١١)، والثاني في عهد النور (٣٢٨)، وابن ماجه (٣٠٩)، والطائفي (١٧١٠)، وأحمد (٢٩٦/٣)، ٢٩٠، ١٢٦٣، وأبو العباس النعماني في الحمديات (١٧٣٤، ١٧٣٤)، وابن حبان (٥٨٠٨)، والطائفي (٨/٣٢٠).

(٢) ما بين المكونين سقط في أ، ب.

زَأْمًا تَثْرَوْنَ فَبُذِلَ الْعَلَمُ، فَهُوَ خَمْسَةُ أَسْوَاقٍ تُعْرَفُ مِنْ صَدَقَاتِهَا، وَهِيَ مَقْصُودُ
مَرْيُوتٍ غَالِيٍّ عَلَى الْعُرُوبِ، وَهُوَ قَوْلُ الْعَمَلِيَّةِ. وَفَضْلُهُ بَعْضُهُمْ عَلَى الْغُلُوِّ، بِإِنْ
تَبَيَّنَ بِقَائِدَةٍ فَهُوَ مُعْتَبَرٌ.

وَمِنْ أَيْ الْحَسَنِ بْنِ الْخَطَّابِيِّ الرَّمَازِيِّ. وَكَانَتْ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَرَحْمَةُ

وَمِنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَحْمَدَ الْعَرَفِيِّ رَاوِي النَّاسِيِّ، وَكَانَتْ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَرَحْمَةُ

وَمِنْ أَبِي لِسْعَانَ رَاوِي سَيِّدِ أَبِي مَالِحٍ، وَكَانَتْ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَرَحْمَةُ

وَأَمَّا السَّرِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَلِيِّ، فَهُوَ حَبِيبُ أَدْنَامٍ - أَيْ - (تُعْرَفُ مِنْ صَدَقَاتِهَا)، فَكُلُّ قِسْمٍ
مِنْ أَقْسَامِ الْعُلُوِّ يَدُلُّ عَلَى قِسْمٍ مِنْ أَقْسَامِ الْيُكُولِ، (وَهُوَ مَقْصُودُ مَرْغُوبٍ عَلَيْهِ) عَلَى الْخُصُوبِ،
وَهُوَ قَوْلُ الْجَمْعِ.

قَالَ ابْنُ الْمَدِينَةِ: التَّيْبُولُ شَيْءٌ (١) وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: الْإِسْنَادُ الْمَأْثُورُ فَرَحُهُ فِي الْوَجْهِ (٢).
(وَفَضْلُهُ بَعْضُهُمْ عَلَى الْغُلُوِّ) حِكَاةُ ابْنِ حَلَالٍ عَنْ يَدِهِ أَنَّ أَهْلَ الْعُصْبَةِ لَأَنَّ الْإِسْنَادَ كَفَّ رَأْيَ
عَلَيْهِ إِذَا الْأَجْبَاءُ فِيهِ؟ جَرَّدَ لَوْ فِيهِ

نَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: وَهَذَا مَذْهَبُ ضَعِيفٍ لِحِجَّةِ قَالَ ابْنُ دِينَ الْعَمِيدِ: لِأَنَّ كَثْرَةَ الْمُسْنَفَةِ
يَسْتَعِزُّ بِمُظْلَمَةٍ لِمُسْنَفٍ، وَمَرَاغَةُ الْحَسَنِ الْمَقْصُودُ مِنَ الرَّيَاءِ - وَهُوَ انْتِصَاحٌ - أَوَّلِي
(بِإِنْ تَعَيَّنَ) الْإِسْنَادُ الْمَأْثُورُ (بِمَعْنَاهُ): كَرِيذَةُ الشُّعْبَةِ فِي وَجْهِهِ عَلَى الْعَمَلِيِّ، أَوْ كَوْنِهِمْ
أَحْضَطُ أَوْ أَفْقَهُ، أَوْ كَوْنِهِ مَذْهَبًا مَالِيًّا، وَبِإِنْ أَحَابِي: حَقَرُهُ، أَوْ إِجْرَاءَهُ، أَوْ مَتَاوَلَهُ، أَوْ
تَبَاهَلَ بَعْضُ رَوَاتِهِ فِي التَّحْمِيلِ، وَنَعْوَى ذَلِكَ [بِهِ مَعْنَاهُ] (٣)

قَالَ رَجَبُ الْأَحْقَابِ: الْأَعْمَشُ أَحَبُّ إِلَيْنَا عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَوْ سَهْلَانَ عَنْ
مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَمْرِو عَنْ عَمْرِو بْنِ عَمْرِو عَنْ أَبِي وَائِلٍ أَقْرَبُ؟ وَقَالَ:
الْأَعْمَشُ تَبِيحٌ، وَأَبُو وَائِلٍ شَيْخٌ. وَسَهْلَانُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَمْرِو عَنْ
فَقِيهِ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ يَدِهِ (٤)

قَالَ ابْنُ الْبَيْهَقِيِّ: لَيْسَ حُرَّةُ أَحْمَدُ بِرَبِّ الْإِسْنَادِ؛ بَلْ حُرَّةُ الْحَدِيثِ صَحَّةُ الرَّجُلِ.
وَقَالَ السُّلَمِيُّ: الْأَصْلُ الْأَحَدُ مِنَ الْعَمَلِ؛ فَتَرَوْنَهُ أَوَّلِي مِنَ الْعَمَلِ عَنْ الْعَمَلِ (٥) عَلَى

(١) خَطُّ يَدِهِ.

(٢) فِي حَالِ الشَّرِّ.

(٣) أَمْرُهُ أَحْمَدُ، فِي «الْمَجْمُوعِ» (١٢٢).

(٤) أَمْرُهُ أَحْمَدُ، فِي «الْمَجْمُوعِ» (١٢٢).

(٥) فِي «الْمَجْمُوعِ» وَرَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ.

(٦) أَمْرُهُ أَحْمَدُ، فِي «الْمَجْمُوعِ» (١٢٢).

(٧) فِي «الْمَجْمُوعِ».

النوع الثلاثون: المشهور من الحديث

هو تسماء - صحيح - وعينه - ومشهور بين أهل الحديث خاصة - وبينهم وغيرهم -

مذهب المحققين من الثقة - والنزاهة حيث هو العالي في المعنى عند النظر والتحقيق -
قال ابن الصلاح: ليس هذا من ذبب لعمد المنعقدة - إطلاقه بين أهل الحديث - وإنما هو علم من حيث المعنى -

قال شيخ الإسلام: ولا بين حديث تفصيل حسن - وهو أن تظهر إن تارة للسند فالتبويب
أولى - وإن كان المتن والفقه -

(النوع الثلاثون: المشهور من الحديث).

قال ابن الصلاح: ومعنى 'شهرة' مفهوم - لاكتفي بذلك - من سدا
وقال الشافعي: لم يذكر له ضابطاً - وفي كتب الأصول - مشهور - ويقال له
المستفيض - - الذي تزيد ثقته على ثلاثة -

وقال شيخ الإسلام: المشهور: ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين، ولم يبلغ حد
النواثر، سمي بذلك توضوحه - وسماه جماعة من الفقهاء المستفيض؛ لأشعاره - من
أهل العلم ببعض أيضاً - ومنهم من غابر بينهما: بأن المستفيض يكون في إسناده وانتهائه
سواء - والمشهور أعم من ذلك - ومنهم من عكس

(هو تسماء - صحيح - وغيره - أي - حسن وضعيف - (المشهور بين أهل الحديث
خاصة - (المشهور بينهم وبين غيرهم) من العلماء والعمدة - وقد مر أنه ما انفكر على
الأئمة - وهذا بطريق على ما أنه إسناده واحد متصفاً - بل لا يوجد له إسناده أصلاً - وقد
ثبت في هذا القسم المروكشي - المذكورة في الأحاديث المشتهرة - وأثبت به كتاباً مرئياً
على حروف التبعين اسدركت به سائر ما له الجرم العبر

قال المشهور على الاصطلاح - وهو صحيح - حدث - إن الله لا يقهر العالم ابتداءً
بإزعة^(١) - وحديث^(٢) - من أني الحسنة طبعتم^(٣) -

(١) أخرجه البخاري (١٠٠٠)، ومسلم (١٠٥٨/١) وم (٢٦٧٣)، والترمذي (٢٦٦٢)، وابن ماجه (٦٤٢) -
وأحمد (١٠٦٢/٤)، والطحاوي (٢٦٩٢)، والبيهقي (٥٠٩)، وابن حبان (٢٩٧١)، وغيرهم
من حديث أبي هريرة - وقال الترمذي: حسن صحيح -

(٢) أخرجه البخاري (٨٧٧)، ومسلم (٥٧٩/٢) وم (١٤١١)، والشافعي (١٠٥٠/٢)، وابن ماجه
(١٠٠٨٨)، وأحمد (١٠٩٢/٩)، وم (٩٦، ٩٥)، وابن حبان (١٧٥٠)، وابن حبان (١٦٢٤) من حديث ابن

من مثل من علم بكنهه^(١١) الحديث، عنه الشريفي

«لا يحل لعاصي^(١٢) حسنة بعض الحديث». ومثله البيهقي وغيره

«لا صلاة لحار بعدد إلا في المسححة سمعته الحديث^(١٣)».

«استكروا عرفاً، وتصوروا عيلاً، واكتفوا بوزر^(١٤)» قال ابن الصلاح: يحل به فلو

أخذ له أصلاً، ولا ذكرًا في شيء من كتب الحديث

ومثلان المشهور عند الأصوليين: «رفع عن أعني الحديث والنسب» وما استكرهوا

عليه^(١٥)، صححه ابن حبان، والحاكم بنحو: «إن الله وضع...».

(١١) أخرجه دارقطني (٢٦٥)، والترمذي (٢٦٤٩)، وفي نسخة (٢٦٦)، وأبو داود (١٦٣٢)، وابن حبان

(٩٥٢) من طريق علي بن الحكم عن عطاء بن أبي هريرة

وله شاهد - عن جابر بن عبد الله بن عمرو وغيره - من طريق أبي الحديث للصحاح.

(١٢) أخرجه الطبراني في المعجم (٢١٨/١٥)، وفي نسخة (٢١٨/١٦)، وفي نسخة من «الكامل» (٢/٢٩٩).

والبيهقي في «شعب» (٩١٦٤)، والمحض في «تكملة» (١٩٩)، وأبو داود في «مسند الشهاب»

(١١٨٤، ١١٨٥) كلهم من طريق جندب بن يحيى عن أنس، عن سلمة بن كهيل عن عبيدة بن جراح عن

سليم بن أبيه عن جده أنس

وعلى السجدي في «المعجم» (٢٦٦) من طريق أبي هريرة، وهذا الإسناد صحيح

على كل موضوع، إلا أن بشر صفة الأدي، وقد ابن علقمة، والعلامة بن بشر هذا لا يعرف،

وهذا المتن غير معروف، ويحتمل تركه قد نظي، والحديث حكم بصدقه الشيخ «أبني» ويظهر

الاحتمال (صحيحه) (٩٥٢).

(١٣) أخرجه دارقطني (٦)، والحاكم (٢٦٦/١)، والبيهقي (٥٧٣) من حديث أبي هريرة، وفي

إسناده سليمان بن زياد السلمي، قال ابن معين: ليس بشيء، وهذا الطبراني منكر الحديث

وصنف الحديث البيهقي والترمذي في «المعجم» (٢٦٦)، وابن الجوزي في «الطحاوي»

(١١٠/١).

وروي هذا الحديث - أيضًا - عن عائشة وجابر، ولا يصح أيًا من طريقين المستندين

(من ٢٥٩)، والمفاد حسنة (من ١١٧)، ويحتمل خطأ (من ١١٣)، ولقد عارض (من ١٢٤)، والمطلحة

القاضي (١٨٢).

(١٤) لا بأس له

والشعر الدور المشتهر (١٦)، المذكور (من ١٦)، شعر القصة (١٢٠).

(١٥) أخرجه ابن ماجه (٢٠٤٥)، وابن حبان (١٢٩٨-١٢٩٩ موارد)، والحاكم (١٩٨/٣)، وشاذقطنس

(١٧-١٨) من حديث أبي هريرة، وقد طرق كثيرا من ابن حبان، وله أيضا شاهد كثيرا

من أبي بكر، وأبي الفداء، ولم يوردوا وثوقا وعقده بن خنيزار وابن عمر وأبي داود، وقد مر معنا كل

هذا في تعليقه على بداية المسند (٣٩٩-٣٩٩) منظر

«اختلاف أمتي رحمة»^(١١).
 «أية المؤمن خير من عبدة»^(١٢).
 «من يورث له في شيء فليورثه»^(١٣).
 «الخير عادة»^(١٤).
 «عزفوا ولا تصفوا»^(١٥).
 «حبلت القلوب على حب من أحسن إليها»^(١٦).
 «أمرنا أن نكلم الناس على قدر عقولهم»^(١٧). وكلها ضعيفة.
 «من عرف نفسه فقد عرف ربه»^(١٨).
 «كنت كثرًا لا أعرف»^(١٩).

- (١) لا أصل له. وقال السيوطي في «الجامع الصغير» - ج ٢ ما عرّف إلى عصر المقدسي في الحديث، والبيهقي في فضائل الأئمة بعد سنة، والعليني، والقاضي حيدر، وإمام الحرمين، وغيرهم قال: «ولعله خرج في بعض كتب الحفاظ التي لم تصل إلينا» ويظهر: «بعض الفقيه» (٢٠٩/١).
 المقامد الحسنة (ص ٣٩). الدور المنشورة (٦).
 (٢) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٥٩١٦)، والبيهقي في «شعب الإيماء» (٦٨٦٠) من حديث سهل بن سعد. وقال البيهقي: «إسناد ضعيف».
 وقال البيهقي في «المسح» (١/٦٤). وفيه حاشية من «دلائل» ولم أعرفه. وفيه رجاله ثقات.
 (٣) أخرجه ابن ماجه (٢٤٤٧) سند ضعيف، فروة بن يونس الكلابي ضعيف، ربيعة، هلال بن جبير مجهول الحال.
 (٤) أخرجه ابن ماجه (٢٤٤١)، وابن حبان (٣١٠٠)، والطبراني في «الكبير» (٩٠٤/٩)، وفي «مسند الشاميين» (٢٣١٥)، وفي عدي في «الكمال» (١٠٥/٣)، وأبو نعيم في «الحلي» (٢٥٦/٥)، والقاضي في «مسند الشهاب» (٣٤) من حديث معاوية.
 (٥) أخرجه الحلوث بن أبي أسامة في «مسنده» (١٨٨/١) - بينه (١٢) بلغة: «علموا ولا تصفوا» فإن المعلم خير من المصفى.
 (٦) أخرجه ابن حبان في «مروسة البلاء» (٢١٩١). وأبو عبيد في «حلية الأولياء» (١٢٦/٤)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٣١١/٧) من حديث أبي مسعود. وفي إسناده إسماعيل بن إمام، وهو كذاب ويظهر: السلسلة الضعيفة (٦٠٠).
 (٧) أخرجه الترمذي في «مسند قردوس» (٣٩٨/٦) رقم (١١١١).
 (٨) قال ابن حبان: «موضوع». يظهر: المقامد الحسنة (ص ٤٦٩). مختصر شفاة (ص ١٨٦). نبيز قطب (ص ١٧٠). المنار على اللام (ص ٢١٥)، أمسي المطالب (ص ٢٩٩).
 (٩) قال ابن حبان: «ليس من كلام النبي ﷺ». ولا يعرف له مد صحيح ولا صحيح. سطر: «تقدم» (ص ٢٢٧). مختصر شفاة (ص ٤٥٣). السير (ص ١٢٦). الأسرار العرفية (ص ٢٦٩). المذكورة لمر كشي (ص ١٣٦). أنوار الفصائل (ص ٧٠). الدور المنشورة (ص ١٠٣).

ومنه المتداول المعروف في اللغة وأصوله، ولا يذكره المحدثون، وهو قليل لا يذكره
بوصح في رواياتهم، وهو ما فاء من يحصل العلم به فيهم ضرورية غير مثله من قوله
إلى آخره.

«سنة من أكله»^(١).

«يوم صومكم يوم محرم»^(٢).

«من بشرني بذكر سنة من سنة»^(٣). وكلها باطلة لا أصل لها.

وشأنها الذي أشبهنا إليه كقول بياد هذا النوع من الأدب، الآثار والمفردات - يناد
شافيه، وله الحمد.

(ومن) - أي: من المشهور - (أنه) أثر المعروف من اللغة وأصوله، ولا يذكره
المحدثون) باسمه الخاص المشعر بعمارة الحاضر، وإن وقع في كلام المحدثين، ففي اللغة
ما يشعر بأنه أقبح من غير فعل الحشيشة، فله من الإصلاح في رفع ذكره للحال، ومن
عبد الله، وإين حرم.

وأما العرفي: فله لم يذكره باسمه الحاضر، بل وقع في كلامهم كقول
عبد الله، وإن الحديث العلاني متواتر.

(وهو قليل لا يذكره) في رواياتهم، وهو ما فاء من حصل العلم بصدقه
في رواياتهم. أنه يكونوا حجة لا يمكن مواظبتهم على الكتب. (من) منهم من (أوله) - أي:
الإسناد - (في) آخره، ولأنك يجب العمل به من غير بحث في رجاله، ولا يمتنع به عدد
معين في الأصح.

فإنه انقاضي «بالإطلاق» ولا يخفى الأربعة. وما فرقها صالح، وتوقف في الخمسة،
وقال الإصطخري^(٤). أقله عشرة، وهو المحذور لأنه أول جميع الكثرة. وفيه. أننا

(١) مرسى، ونسب به إسناده، وله مرصع الترافة.

ينظر: المفرد (ص ١٤١)، والتبويب (ص ٤١)، موصد ذات الصالحين (ص ١٨)، الأسر والمفرد
(ص ١٤٤)، الأمر إلى سنة (ص ١٤٤)، لعدم (ص ٧١).

(٢) قال الشيخ: لا أصل له. ينظر: المفرد (ص ٤٨)، مستشرق المفرد (ص ١٧٨)، الأمر
(ص ١٧٠)، الأسر والمفرد (ص ١٧٩)، المستشرق في معرفة المصنفين (ص ٢١٩)، الثوار العشرة
(ص ٢٤٧)، أسنى المطالب (ص ٣١٤)، الأمر (ص ٢٤٤).

(٣) قال ابن القيم: موقوف. وينظر: أسنى المطالب (ص ١١٣)، والأسر والمفرد (ص ٤١)، والمفرد
المحرف (ص ٤٣٨)، كشف السعيا (ص ٣٠٩).

(٤) القميس بن أحمد بن يزيد بن هبسي، أبو سعيد الإصطخري، شيخ الشافعية ببغداد، ومن كبار
أصحاب الجوهري في اللغة... كان ورعاً زاهداً، وتوفي سنة ٤١٨ هـ. ينظر حقائق ابن خلدون
شوه (١٠٩/١).

وحدث: «من كذب علي متعمداً فليتبوأ ضيقه من النار» متواتراً،

شرح: عنه قتادة بن أنس، وفيه: عمرو بن وهب، وأبو جعفر، وفيه: جعفر بن محمد، عنه: أصحاب: موسى، عنه: الصدوق والسلام. وقيل: ثلاثمائة ومئعة، عنه: أصحاب: طاووس وأهل بيته، لأن كل ما ذكر من العدد المذكور في الأدلة المذكورة أعلاه العلم

(وحدث: «من كذب علي متعمداً فليتبوأ ضيقه من النار» متواتراً^(١)، قال: ابن الصلاح. رواه ثمان وستون من الصحابة. وقال غيره: رواه أكثر من مائة نس. وفي شرح مسلم للمصنف: رواه نحو مائتين

قال: لم يرق: وليس في حد أمثلي عليه، وبك في مطلق الكذب، وبخاصة بهذا المتن رواية بضعة وسبعين صحابياً: العشرة المشهود لهم بالجنة. إضافة: «أبو بن مالك. ح م^(١)، أبو بن أرس: طب^(٢)، السري: طب^(٣)، السري: طب^(٤)، سري: طب^(٥)، جابر بن جابر: طب^(٦)، جابر بن عبد الله: م^(٧)، حذيفة بن أسيد: طب^(٨)، حذيفة بن

(١) في آ. ستون.

(٢) هو من الأحاديث التي نزلت على أنوارها: لو رواها عن سمع من الصحابة، وقد جمع الحافظ الطبراني حراً في طرق هذا الحديث، وهو مطبوع: فراجع

(٣) أخرجه الطبراني في الكبير^(١٢٦)، وأبو عدي في الكامل^(٩٤٧-٩٤٨)، وأبو جعفر في مقدمة الموضوعات^(٥٧٧)، وفي إسناده: زهير بن مانع. قال البخاري: مبكر الحديث، وقد طبع في بيروت، وقال ابن معين: ليس بثقة. ينظر: للسان^(٢٤٣٦)

(٤) أخرجه العمري^(١٠٨)، وسند^(١٠٦) حديث^(٢٢)

(٥) أخرجه الطبراني في الكبير^(٢٦٧)، وأبو عدي في الكامل^(٩٤٧)، وفي إسناده: زهير بن مانع. قال البخاري: مبكر الحديث، وقد طبع في بيروت، وقال ابن معين: ليس بثقة. ينظر: للسان^(٢٤٣٦)

(٦) أخرجه ابن عدي في الكامل^(٩٤٧)، وابن الجوزي في الموضوعات^(١٢٦)، وفي إسناده: الزهري. وهو معتمد من عبد الله النعماني. وهو متروك الحديث.

(٧) له طريق آخر عند الطبراني في الأوسط، وفي إسناده: زهير بن مانع. قال البخاري: مبكر الحديث، وقد طبع في بيروت، وقال ابن معين: ليس بثقة. ينظر: للسان^(٢٤٣٦)

(٨) أخرجه ابن عدي في الكامل^(٩٤٧)، وأبو جعفر في مقدمة الموضوعات^(٥٧٧)، وفي إسناده: زهير بن مانع. قال البخاري: مبكر الحديث، وقد طبع في بيروت، وقال ابن معين: ليس بثقة. ينظر: للسان^(٢٤٣٦)

والله أعلم بالصواب (٢٨٦/٢)

(٩) أخرجه ابن الجوزي^(١٠٧)، وذكره الحافظ في الإصابة^(٥١١/١) - سند ابن الجوزي. وعنه: الطبراني، وقال: إسناده صحيح.

(١٠) أخرجه أحمد^(٢٠٤/٢)، وأبو حاتم^(٣٣٣)، والدارقطني^(٧٠/١)، وأبو جعفر في الحديث^(٩٥/٩) من طريق أبي الزبير عن جابر

(١١) أخرجه ابن الجوزي^(١٠٧)، وفيه: ما تقدم

ابن أبي سفيان: حم^(١)، المغيرة بن شعبة: نع^(٢)، السمع التميمي: خل^(٣)، نبط بن شريط: ق^(٤)، والثقة بن الأشعث: عد^(٥)، يزيد بن أسد: قط^(٦)، يهلى بن مرة: مي^(٧)، أبو أمامة: طب^(٨)، أبو الحمراء: طب، أبو ذر: فط، أبو رافع: قط^(٩)، أبو رشة: قط^(١٠)، أبو سعيد الخدري: حم^(١١)، أبو قلادة^(١٢): ن^(١٣)، أبو قرقصة: عد^(١٤)، أبو كشة الأتاري: خل^(١٥)، أبو موسى الأشعري: طب^(١٦)، أو موسى القافقي: حم^(١٧)،

(١) أخرجه أحمد (١٠٠/٤)، وابن الجوزي (١٥٣).

(٢) أخرجه ابن عدي في الكامل (٢٣٥٥/١)، وابن الجوزي (١١٤)، والخطيب (٤٠٨/٢٠)، وابن الجوزي (١٧١).

(٣) أخرجه ابن الجوزي (١٩٨)، والخطيب مكرر. وبشر. البزار (٦٧/٣).

(٤) أخرجه الطبراني في المعجم (٤٠/١)، وابن الجوزي (١٨٨). وقال الهيثمي في المجموع (١٤٩/١): رواه الطبراني في المعجم، وشبهه أحمد بن إسحاق بن إبراهيم بن بيط. كذا صاحب الميراث، وفيه إسناد لم أر من ذكر أسدا منهم إلا الصعالي.

(٥) أخرجه أحمد (١٠٧/٤)، وابن عدي في الكامل (٢٣/١)، وابن الجوزي (١٦٤).

(٦) أخرجه ابن الجوزي (١٩٤) من طريق الدارقطني.

(٧) أخرجه الدارقطني (٧٦/١)، وابن الجوزي (١٩٠). وفي إسناد عمر بن عبد الله بن بدلي، وهو صحيح.

(٨) أخرجه الطبراني في الكبير (٧٩١١)، والخطيب في تاريخه (١٦/١)، وابن الجوزي (١٧٣). وفي إسناد جعفر بن الزبير، وهو كذاب.

(٩) أخرجه ابن الجوزي (١٨٣).

(١٠) أخرجه ابن الجوزي (١٨٢) من طريق الدارقطني.

(١١) أخرجه أحمد (٣٩٣/٣)، وسلم (٧٢١-٢-١٢).

(١٢) أخرجه أحمد (٢٩٧/٥)، وابن ماجه (٣٥)، والدارقطني (٧٧/١)، والحاكم (١١١/١)، والخطيب في مشكل الآثار (١١٣-١١٤). وابن الجوزي (٩٩).

(١٣) أخرجه ابن عدي في الكامل (٢٨/١)، وابن الجوزي (١٨٠-١٨١). وقال الهيثمي في المجموع (١٥١/١): رواه الطبراني في الكبير، وإسناده لم أر من ترجمه.

(١٤) أخرجه الهيثمي (٣٢٩/٢)، وابن الجوزي (١٦٣)، وفي إسناد عبد الرحمن بن حنبل حديث غير محفوظ. وليس مشهوراً مانقلاً.

(١٥) أخرجه ابن الجوزي (١٧٦). وقال الهيثمي (١٤٩/١): رواه الطبراني في الأوسط والكبير. وفيه خالد بن مافع الأشعري: ضعفه أبو زرعة وغيره.

(١٦) أخرجه (٢٣٤/٤)، والحاكم (١١٢/١)، والبيهقي في المشكل (١٦٩/١)، والخطيب في الجامع (١٠٤٩). وذكر الهيثمي في المجموع (١١٨-١١٩): رجاله ثقات.

(١٧) أخرجه ابن الجوزي (٢٠٦)، وذكره الهيثمي في المجموع (١٥١/١)، وهذا للطبراني في الأوسط، وقال: وإسناده حسن.

لا حديث: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»

أبو ميمون الكوفي: طب^(١)، أبو هريرة: ذ^(٢)، والد أبي الفوارس الدارمي: حن. والد أبي مالك الأشجمي: ز، عائشة: قط^(٣)، أم أيمن: قط^(٤)

وقد أعلمت على كل واحد رمز من آخر حديث من الأئمة

حم: في مسند أحمد، وطب: المنطري، وإضا: للدارقطني، بعد: لاس عدي هي الكامل، ويز: لمعدنيزار، وفا: لاس قاب في معجمه، وخل: لأحمد بن يوسف بن خليل في كتابه الذي جمع فيه طرق هذا الحديث، ربح: لأبي يعقوب، ومحر: لمعدنيزار، وك: لمستدرك الحاكم، وب: للبرمدي، ون: لمستدرك، وخ: لمستدرك، ومسلم.

(٦) حديث: إِمَّا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ^(٥)، أبي: يسر بن عمار كما تقدم تحليفه في نوع التام.

تنبيهان:

الأول: قال شيخ الإسلام: ما ادعاه ابن الصلاح من عزه المتواتر، وكذا ما ادعاه غيره من القدم - ممنوع؛ لأن ذلك نشأ عن فلة الاطلاق على كثرة الفرق، وأحوال الرجال، وصفاتهم المقتضية لإبعاد العادة أن يتواطؤوا على الكذب، أو يحصل منهم خطأ، قال ومن أحسن ما يرويه كوث المتواتر موجودة وجود كثيرة في الأحاديث أنه الكتب المشهورة المتداولة بأيدي أهل العلم - شرقاً وغرباً - العنطور عدهم بضعة نسبتها إلى مؤلفيها. إذا اشتهر على إخراج حديث، وتعددت طرقة تعددنا تحيل العادة لتواطؤهم على الكذب - أفاد العلم البيني بصحة إلى ذاته.

قال: ومثل ذلك في الكتب المشهورة كثيرة.

قلت: قد ألفت في هذا النوع كتاباً لم أسبق إلى مثله سميت: «الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة» مرثاً على الأيوب، أوردت فيه كل حديث بأسانيد من خرجه وطرقه. ثم لخصته في جزء لطيف سميت «قطف الأزهار»، انصرفت فيه على غرار كل طريق لعن أخرجه من الأئمة، وأوردت فيه أحاديث كثيرة.

مها: حديث الموضع، من رواية سيف وحسين^(٦) صحاح^(٧).

(١) أخرجه البخاري (١٠٠٠)، ومسلم (١٠٠٠) وفي (٣/٤).

(٢) أخرجه الميزار (٢٠٤)، ولذا الهيثمي في المصنف (١٥٠/١) ورواه الطبراني في الكبير، والميزار.

رواه حلف بن خليفة وثمة يحيى بن عيسى وغيره وصححه بعضهم.

(٣) أخرجه البخاري في «مشكل الآثار» (١٦٨/١)، وابن الجوزي (٢٠٤).

(٤) أخرجه ابن الجوزي (٢٠٦) من طريق الفاضل.

(٥) تقدم تخريجه.

(٦) في أ. ب. حسين.

(٧) ومطر: نظم المتناثر (٣٠٥)، لفظ اللان المتناثر (٧٠).

وحديث المسح على الخفين، من رواية سبعين^(١٠٠) صحيح^(١٠١)
وحديث ربع الدين في الصلاة، من رواية نحو خمسين^(١٠٢).
وحديث: «مَنْ رَأَى امْرَأً سَمِعَ مَقَاتِلِي»، ٤٠، من رواية نحو ثلاثين^(١٠٣).
وحديث: «نَزَلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَسْرَفٍ»، من رواية سبع وعشرين^(١٠٤)
وحديث: «مَنْ بَنَى لَهُ مَسْجِدًا، بَنَى اللَّهُ لَهُ جُزْءًا مِنْ جَنَّةٍ»، من رواية عشرين
وكذا حديث: «كُلْ مِنْ مَسْكِرٍ حَرَامٍ»^(١٠٥).
وحديث: «ابْدَأُ الْإِسْلَامَ عَرِيًّا»^(١٠٦)
وحديث سؤال منكرو وكبير^(١٠٧).
وحديث: «كُلُّ مَبْرُوءٍ لَنَا حَلَالٌ لَنَا».
وحديث: «الْعَمْرُ، مَعَ مَنْ أَحَبَّ»^(١٠٨).
وحديث: «إِنْ أَحَدُكُمْ لِيَعْمَلْ مِثْلَ أَهْلِ الْحَنَفِ»^(١٠٩)
وحديث: «بَشِّرِ الْفُتَّانِينَ فِي أَنْتَعُمَ إِلَى الْحَاجَةِ بِالْمَرْءِ الْيَوْمَ لِقِيَانَهُ»^(١١٠).
كلها من رواية في أحاديث حجة أو دعاءها كتابنا لم يذكر، والله اعلم.
الثاني: قد قسم أهل الأصول العبارات إلى:
نظمي: وهو ما تواتر لفظه.

وغيره: وهو أن ينقل جماعة يستحيل أن يوزعم على الكذب - وقائع مختلفة يشترك

- (١) في أ، ب، نيف وخمسين.
- (٢) ينظر نظم المسائل (٣٢)، ولفظ ثلاثين المسائل (٢١٩)، وقد خرجا طرفاً كبيراً منها في نظمنا على مدية السجدة لأبي رند.
- (٣) ينظر نظم المسائل (٦٦)، ولفظ العائز الممنوعة (٦٦)، وقد خرجا طرفاً كبيراً منها في نظمنا على مدية السجدة لأبي رند، وللذهبي نسخة لأبي حجر، وقد مضى على.
- (٤) ينظر نظم المسائل (٣)، ولفظ الثلاث العائز (٦٦).
- (٥) ينظر نظم المسائل (٦٦٧).
- (٦) ينظر نظم المسائل (٥٥).
- (٧) ينظر نظم المسائل (١١٥)، ولفظ ثلاث العائز (٦٦).
- (٨) ينظر نظم المسائل (٦٠).
- (٩) ينظر نظم المسائل (١١١).
- (١٠) ينظر لفظ ثلاث المسائل (٦٥).
- (١١) ينظر نظم المسائل (٦٦)، لفظ الثلاث المسائل (٥١).
- (١٢) ينظر نظم المسائل (٦٠)، لفظ الثلاث المسائل (٦٦).

النوع الحادي والثلاثون: العرب. والعرب:

إذا انفرد عن المرهري وشبهه - ممن يُصنع حديثه - ورجل بحديثه، سمي:
عربياً، فإن انفرد اثنان أو ثلاثة، سمي: عزيزاً، فإن زواة جماعة، سمي: مشهوراً.

في أمر، يواتر ذلك الضمير المشترك: كما إذا نقل رجل عن حاتم - مثلاً - أنه أعطى
جسلاً، وأخر: أنه أعطى فرساً، وأخر: أنه أعطى ديناراً، وهلم جرا: فيواتر القدر
المشترك بين أخبارهم، وهو الإعطاء؛ لأن وجوده مشترك من جميع هذه القضايا.

قلت: وذلك - أيضاً - ينأى في الحديث؟ نعم ما تواتر لفظه ثلاثاً المتابعة. وسه
ما تواتر معناه كأخبار رفع اليدين هي الدعاء^(١)، فقد روي عنه ﷺ نحو مائة حديث فيه
رفع يديه في الدعاء - وقد جمعها في جزء - لكنها في قضايا مختلفة، فكل قضية منها لم
تواتر، والقدر المشترك فيها - وهو الرفع عند الدعاء - تواتر باعتبار المجموع.

النوع الحادي والثلاثون: العرب^(٢)، والعرب:

إذا انفرد عن المرهري، وشبهه مع يجمع حديثه من الأئمة - كقادة - (رجل بحديث،
سمي: عربياً.

فإن انفرد عنه (اثنان أو ثلاثة، سمي: عزيزاً، فإن زواة) عنهم (جماعة، سمي:
مشهوراً)، كذا قال ابن الصلاح - أحداً من كلام ابن مده.

وأما شيخ الإسلام وفقيه: فيهم حصوا الثلاثة بما عرفها بالمشهور، والاثنين بالعزيز:
لعمري - أي قوته - يثبت من طريق أخرى، أو لفظه وجوده.

قال شيخ الإسلام: وقد ادعى لي حبان أن رواية أبيه عن أبيه لا توجد أصلاً، فإذا
أراد رواية أبيه فقط، قبلتم.

وأما صورة العزيز التي حوزها فهو وجوده، مثلاً يرويه رجل من اثنين عن رجل من اثنين.
مثاله: ما رواه الشيخان من حديث أس، والبخاري من حديث أبي هريرة: أن رسول الله
ﷺ قال: لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده^(٣) الحديث.

ودواه عن أس: قتادة، وعبد العزيز بن صهيب، ورواه عن قتادة: قسمة، وعبيد،

(١) يهمل: علم انتشار (٢٠٣).

(٢) اصطلاح الأئمة هنا في تعريف العرب. وانظر ذلك في: شرح العلل (٢/٦٦)، الكفاية
ص (١٠١ - ١٢٣)، رسالة لأهل مكة ص (٧ - ٩).

(٣) أخرجه البخاري (١٥١)، ومسلم (٦٧/١) وشم (١٦٤)، وأحمد (٣/١٧٧-١٧٥)، والبيهقي
(١١٤/٨)، وابن ماجة (١٧)، وصححه من حديث أس من حديث مالك، وأخرجه
البخاري (١١١)، والبيهقي (١١٥/٨) من حديث أبي هريرة.

ذيل غريب متنا وإسناده: كما لو انفرد بمثله واحد. وغريب إسناده: حديث روى عنه جماعة من أصحابه انفرد واحد به، فإنه عن صاحب آخر، وفيه قول الترمذي: «غريب من هذا الوجه». ولا يوجد غريب، متنا لا إسناده إلا إذا اشتهر الفرد، فزاد عن انفرد كثير من صار غريباً مشهوراً، غريباً متناً لا إسناده بالنسبة إلى أحد طرفيه. حديث: «إنما الأعمال بالنيات»...

وروى عن الترمذي قال: حدثت علي بن الحسين حديثاً، فلما فرغت قال: أحسن، بورك الله فيك. هكذا خلطت، فإنه ما أراي إلا حديثاً، حديث أنت أعلم به مني، قال: لا تقل ذلك، وليس من العلم ما لا يعرف، إنما العلم ما يعرف، ونحوها عليه الأسس.

وروى ابن عدي عن أبي يوسف قال: من طلب الدين بالكلام يزيدني. ومن طلب غريب الحديث كذب، ومن طلب العلم بالكيفية أغلس^(١).

(و) بضم - أبض - (أي غريب متنا وإسناده: كما لو انفرد بمثله روى واحد) إلى (غريب إسناده) لا متنا. (كحديث) معروف (روى عنه جماعة من الصحابة) انفرد واحد بروايته عن صاحب آخر. وفيه بقول الترمذي: «غريب من هذا الوجه».

ومن أمثله: كما قال ابن سيد الناس: «حديث رواه عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد، عن مالك، عن وهب بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ قال: «الأسفل دالة»^(٢).

قال الخليلي في الإرشاد: أخطأ به عبد المجيد وهو غير محفوظ، عن زيد بن أسلم بوجه. قال: فهذا مما أخطأ فيه الثقة^(٣).

قال ابن سيد الناس: هذا إسناده غريب كله والحق صحيح.

(ولا يوجد) حديث (غريب متناً) فقط (لا إسناده) إلا إذا اشتهر الفرد، فهو من المشهور كشور، صار غريباً مشهوراً، غريباً متناً لا إسناده بالنسبة إلى أحد طرفيه، المشهور، وهو الأخير. (كحديث: «إنما الأعمال بالنيات»...) كما تقدم تحقيقه، وكسائر

(١) أخرجه اسمعالي في أدب الإملاء، ص ١٤٨.

(٢) أخرجه الخليلي في الإرشاد (٢٤٢/١)، وأبو جهم في «المجمل» (٣١٦/١)، والفصاحي في «مستند الشهيد» (١٣٧٣) من طريق عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد، قال أبو جهم: «غريب من حديث مالك عن زيد، انفرد به عبد المجيد، وعلم أبو حاتم ببيان هذا الطريق، كما في المعلق» (١/١٣٢). وهذا من خبر في «تاريخ المستنصر» (١١٧/١). هذا حديث غريب من هذا الوجه، وانظر تعليقه على بداية التمهيد حديث (١).

(٣) في ج - اللغة عن الثقة.

الغرائب، المشتملة عليها التصانيف المشهورة.

قال العراقي: وقد أطلق ابن سيد الناس ثمرت هذا القسم من غير تخصيص له بما ذكر، ولم يمتلئ، ويحتمل أن يريد ما كان إسماعيل مشهوراً بإجازة: كعبه^(١) من الأحاديث؛ بأن تكون مشهورة^(٢) برواية بعضهم عن بعض، ويكون اثنين مريباً لا تراهم به.

قال: وقد وقع في كلامه ما يقتضي تمثيله؛ وذلك أنه لما حكى قول ابن طاهر: والخامس من الغرائب: أسانيد ومتون، نفرد بها أهل بلد لا توجد إلا من روايتهم، رتبنا بنفرد بالعمل بها أهل مصر، لا يعمل بها من غير مصرهم - قال: وهذا النوع يشمل المريب كله سداً ومثلاً، أو أحدهما دون الآخر.

قال: وقد ذكر ابن أبي حاتم بسند له: أن رجلاً سأل مالكاً عن تحليل أصابع الوجدان في الوضوء؟ فقال له: إن شئت خللي، وإن شئت لا تخللي، وكان عبد الله بن وهب حاضراً؛ فحجب من جواب مالك، وذكر له في ذلك حديثاً بسند مصري صحيح، وزعم أنه معروف عندهم، فاستعاد مالك الحديث، واستعاد السائل، فأمره بالتخليل. انتهى.

قال: والحديث المذكور، رواه أبو داود من رواية ابن لهيعة، عن يزيد بن عمرو المعامري، عن أبي عبد الرحمن الحلي، عن المسعودي، بسند^(٣).

قال الترمذي: غريب لا يعرفه إلا من حديث ابن لهيعة، ولم يفرقه به من رواية بل نابه الحديث من سعد، وعمرو بن الحارث، كما رواه ابن أبي حاتم عن أحمد بن عبد الرحمن بن وهب، عن عمه عبد الله بن وهب، عن الثلاثة المذكورين. رصحه ابن القطان؛ لتوثيقه لابن أبي حاتم بن وهب؛ فزالت العراقة عن الإسناد متتابعة المذهب، وعمرو لابن لهيعة، ولحق غريب.

فائدة: قد يكون الحديث - أيضاً - عزيزاً مشهوراً؛ قال الحافظ العلاني - فيما رأته بخطه - حديث: (نحن الآخرون السابقون يوم القيامة) ^(١) الحديث - عزيز عن أبي بصير ^(٢)؛ رواه عنه حديثه بن لبعان، وأبو هريرة، وهو مشهور عن أبي هريرة، رواه عنه سبعة:

(١) في ط: حادثة لمعة.

(٢) في ١٠٠ ج ط: يكونوا مشهورين.

(٣) أخرجه أبو داود (٤١٤٨)، والترمذي (١٠)، وابن ماجه (٤٤٦)، وأحمد (٢٢٩/١)، والبخاري (١٠٢٩) في تهذيب الكمال (٢٢/٢٢٢). وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، لا يعرفه إلا من حديث ابن لهيعة.

(٤) أخرجه أحمد (٥٠٢/٢) عن يزيد بن أبي سلمة بن عبد الرحمن، وأخرجه مسلم (٨٥٦)، وابن ماجه (١٠٨٢)، والحاكم (١٢/٢٢)، والوافي (٢/٢) من طريق أبي حاتم.

النوع الثاني والثلاثون حرب الحديث

هو ما وقع في من الحديث من لفظة غامضة بعيدة من الفهم؛ بقلة استعمالها. (مؤ من فهم). والحديث فيه ضعف؛ فيحيز حافظة. وذلك السلف يشنون فيه أئمة. وقد أكثر العلماء التضييق فيه. قيل: أول من صنعه الصخر بن شمبل، وقيل: أبو غسانة مغمز، وبغدهما أبو عبد الله فاستقصى وأجاد، ثم بني عليه ما دلت أنا عليه.

أبو صنعة من عهد الرستم، وأبو حازم، وطائوس، والأعرج، وهمام، وأبو صالح، وعبد الرحمن مولى أم يروش.

(النوع الثاني والثلاثون: حرب) أفعال الحديث

هو ما وقع في من الحديث من لفظة غامضة بعيدة من الفهم؛ بقلة استعمالها، وهو من مهم. يقع جهله بأهل الحديث، (والعوض فيه ضعف) حقيق الحربي. حدير النوف. (ليحيز حافظة)، وليسوا أنه أن يقدم على تفسير كلام من يخلو بمعهد النطون، (وكان السلف يشنون فيه أئمة نيت).

فقد روي عن أحمد أنه سئل عن حرف من: فقد. من أوصاف الغريب: فإني أكره أن تكلم في قول رسول الله ﷺ ما نظري ومثل الأصمعي من معنى حديث: "نحو أحق بنسبه" (١) فقال: أنا لا أفسر حديث رسول الله ﷺ. ولكني أعرب نزعم أن السلف المزيين.

(وقد أكثر العلماء التضييق فيه. قيل: أول من صنعه تنصر من شمبل؛ لأنه يحاكم (وقيل: أبو عبدة) معمر بن العتر، ثم الصخر، ثم الأصمعي، وقتله، صفيحة فنية. (و) ألف (بعدهما أبو عبد) القاسم بن سلام كتابة المشهور، (فاسفدي وأجاد)، وذلك بعد العاتين. (ثم) تتبع أبو محمد عبد الله بن مسلم (بن قسمة) الكندي (وما دلت أنا عليه) في

= وأخرجه البخاري (٣٢٨٦)، ومسلم (٨٥٥)، وأحمد (١٩٢٢)، ٢٧٤، ٣٤١، والبيهقي (٩٥٥)، والساقي (٨٥/٢)، وابن حزم (١٧٢٠) من طريق طائوس.

وأخرجه البخاري (٣٢٨١)، ٨٧٦، ١٩٥٦، ومسلم (٨٥٥)، وأحمد (١٩٢٢)، ٢٧٤، والبيهقي (٩٥٥).

(٩٥٥)، والساقي (٨٥/٢)، وابن حزم (١٧٢٠) من طريق آخر.

وأخرجه البخاري (٣٢٨١)، ٢٧٤، ومسلم (٨٥٥)، وأحمد (١٩٢٢)، ٢٧٤، وابن حزم (٩٥٥).

(٩٥٥) من طريق مدام.

وأخرجه أحمد (٢٤٩/٢)، ومسلم (٩٥٥) من حديث أبي صالح، كلهم عن أبي هريرة.

(١) أخرجه البخاري (٣٢٨١)، ٢٧٤، ومسلم (٩٥٥)، وأحمد (١٩٢٢)، ٢٧٤، والبيهقي (٩٥٥).

(٩٥٥)، وابن حزم (١٧٢٠)، والبيهقي (٩٥٥)، وعبد البر (١٩٢٢)، والذهبي (٩٥٥).

(٩٥٥)، والبيهقي (٩٥٥) من حديث أبي صالح.

ثُمَّ يُخَطِّبُ مَا فَهِمَهُ مِنْهُ أَمَانَةً. ثُمَّ يَخْتَفِ كُنْهًا فِيهَا رَوَانَةً وَمِنْهُ كَثِيرَةٌ، وَلَا يُقَلِّدُ مِنْهَا إِلَّا مَا كَانَ مُتَضَمِّنًا لِمَا نَفَعَهُ جَلَّةً. وَأَحْوَدُ تَقْسِيمِهِ مَا جَاءَهُ مُتَمَسِّيًا مِنْ رِوَايَةٍ.

كلمة المشهور (ثم) نسخ أبو سرياح (الحفظي) ما ذكرهما في كتابه المشهور، وقد عجز عن ضبط لهما (هذه أمانته)، أي قوله

(ثم) نف (بمعناها) كتب كثيرة فيها روائع وفوائد كثيرة، ولا يقلد منها إلا ما كان مضموناً لِمَا نَفَعَهُ جَلَّةً). كمصمم الغريب تجد الغامض الفارسي^(١)، وعرب الحديث لغات الرقطن. والفاثق للمحشري، ونعري للمهرزي، ودينه للمحافظ أي موسى الشديبي، ثم النهاية لابن الأثير، وهي أحسن تلك العرب وأجمعها وأشهرها الآن، وأكثرها تدايلاً، وقد دلت الكثير على الضعف لا المروى يدل ثم قلت عليه، وقد شرعت في نسخها شيئاً جاك مع روائع حجة. والله أسأل الإحسان على إتمامها^(٢).

(وأحد تفسيره ما جاء منسجاً به في رواية) تحدث الصحيحين، في قوله **يَقُولُ** لا يرائي: «حياتك كحيات»، [قال] «ما»^(٣) هو؟ ذ. [رد] (١٢). فالتحجج - حصلاً - الدخان، وهو لغة في حكاية الجوهرية وغيره، لما روى أبو داود، والترمذي من رواية الترمذي، عن سالم، عن أبي عمر - رضي الله عنه - في هذا الحديث: **ثُمَّ أَلْسَى بِقُلُوبِهِ** قال له: **أَبَى حَيَاتُكَ حَيَاتٌ** وسأله **«يَوْمَ تَأْتِي أُنْثَى بِذُخَانٍ مُبِينٍ»** [الدخان ١٠]^(٤).

قال المذنب: والسر في كونه حياً أنه لم يمت، أن عيسى - عليه السلام - يقتله بحبل الدخان، لهذا هو الصواب في تفسير «ذخ» هنا. وقد يسره غير واحد على غير ذلك؛ فأخطوا.

يقول الصفا: وهو بخط فاحش، وقيل نيت موحية بين السنين، وهو غير مرضي.

(١) هو عبد القادر بن إسحاق بن محمد النعماني، أحد علماء بني حماد العرب، والتاريخ والحديث. فزسي الأصل. وهو سبط الخشيري صاحب رسالة الشريعة، من كتب «المعجم شرح عرب مسلم» واللباق. واصلع العرب في يوم سنة ١٢٩٩ هـ. ينظر: ريكات الأمان (١/١٦٠-١٢٠).

الأحلام (١/١٣٠).

(٢) في ب. إسنه.

(٣) في ب. هنا.

(٤) أخرجه البخاري (٤٠١٨)، ومسلم (٤٢٢٤/١) حديث ١-٢٦٨٢، وأبو داود (٣٩٩٥)، وأبو يعقوب (٤٧٢٧)، وأحمد (١٤٨/٢)، وعبد الرزاق (٤٠٨٩٧)، وأبو حنيفة (٢٠٠٠)، وأبو حنبل (٣٧٨٥)، والترمذي في الأوسط (٩٢٧٣)، وفي نسخة في الأثر (١٠٢١)، وفي حديث أبي عمر. وقال الترمذي: هذا حديث صحيح.

(٥) ينظر: شرح الحديث السابق.

السُّلُوكُ الْعَادِي وَالْفَرَشِيُّ السُّلُوكُ

فَمَا يَنْتَاجُ حَالًا بِمُتَوَاتَرٍ عَلَى حَقٍّ أَوْ حَالًا لِمُتَوَاتَرٍ لَدُنْهُ، وَلِأَوَانِهِ نَدْرَةُ أُخْرَى. وَنَوْصَاتُ الْوَرْدِ إِذَا أَلْوَنَ أَوْ قَعَلَ، وَأَنْوَاعٌ كَثِيرَةٌ مِنْهَا هَذَا، كَمُسْتَمْسِلِ الشَّيْبِ بَالِيَةٍ، وَالْعَذْرَاءُ،

(الخروج الثالث والثلاثون: المجلس:

وهم ما تنافع رحان إسلامه) واحد، فواحداً (على صفة) واحد، (أو جاذبة) واحدة،
 (للزوجة ثارة، وللزوجة ثارة أخرى وصعدت الزوجة) وأحوالهم أيضاً : (ما نزال، أو
 أفعال)، أو هم من. ومعدلات الزوجة إما أن تغلق بتصحيح الأدب، أو زمتها أو مكاتبها.
 (أو) له (أفراح كثيرة غير صا)

فالمفضل: بأحوال الرواة الفعلية (كمعامل التثبيت باليد) وهو حديث أبي هريرة
 شارك فيه رضي الله عنه، وقيل: خلق الله الأرض يوم السبت. ^(١١) الحديث، فقد
 نزل بالإنشاء لك كل واحد من روايته من روايته.

(وَأَمَّا هَذِهِ) : وَهِيَ حَدِيثُ : «الطَّهْمُ صَلَّيْ عَلَى مُحَمَّدٍ» : إِنْ أَحْبَبَهُ، فَحَسْبُكَ
الْكُنُفَاتُ الْخَمْسُ مِنْ يَدِ كَارِئٍ^(١٩).

وكذلك السلف، انصافه^(٢٦)، والأخذ باليد^(٢٧)، ووضع اليد على رأس المراءى^(٢٨)
والسلف بأموالهم الغلوية كحديث معاذ بن جبل أن النبي ﷺ قال له: يا معاذ،
إني أحييت، فقل في قبري كما صلا الله عليهم أنبيي حتى ذكرك وشكرت وحسن عبادتك
نسجل لنا بقول أبي من رواه: هوذا أدركت^(٢٩)

(١) أخرجه الحافظ في المعرفة عالم لحد: (٢١-٢٢)، ص ٢٣٤، ج ٤، مطبع (١٩٩٤/٤)، حديث (٢٧/٩٧٨٩)، ونسب به فكر النيك وسظم. فاسم النك (١٩٣)، والمعجزة في الأعداد (١٩٨٤/٤)

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرج (١/٤٩١) وبسطه الشيخان في التلخيص (١/٦٣) وابن أبي عمير (١/٧١).

(٣) يطر الدافع اللغوي (حملي) ، والاعتماد على

(٤) مظهر: المظاهر البيئية (ص ٣٨١)، وعطر: حدث معاد الأبي

[5] يظم: الصاوي: أجلسه (ص: ٢٠)، والمجالة (ص: ٩٧)

(١) أخرجه أحمد (٢/٣٤٦)، وأبو داود (١٥٢٦)، والنسائي، في «عمل اليوم والليلة» (٦٠٩)، والحاكم (٢٧٢)، وابن خزيمة (٧٥٦)، وابن حبان (٢٣٣٥، ٢٥١١)، والطبري في «الكبير» (٢٠٢)، ورواه (١١٠)، وهي الفدية (٦٤٦)، وأبو مسلم في الحجة (٦/٢٤٦). وصححه الحاكم على شرطه، واعتمد الحفاظ في «الأنوار» (٨/٢٨٣)، فقال أما صحيح، فصحيح، وأما الشرط ففيه خطأ؛ فإنها لا يجرى لها ولا التجاري لبيدة، ولا أخرجا من رواية أبي بصير عن معاذ شاذ، وسطر: المتأخر للعلامة ص ٢٤، والمجمل ص ٢٧.

2000

وَأَفْضَلُهُ مَا دَلَّ عَلَى الْإِتِّصَالِ، وَمِنْ فَوَائِدِهِ زِيَادَةُ الْقَطْعِ، وَمِمَّا سَنَمُّ عَنْ حُلَلٍ فِي السَّنْسَلِ، وَقَدْ يَنْقَطِعُ سُنْسَلُهُ فِي وَسْطِهِ كَسُنْسَلِي أَوَّلِ خَبِيثِ سَمْعَتِهِ عَلَى مَا حُوِّصَ الصَّحِيحُ فِيهِ

النُّوعُ الرَّابِعُ وَالثَّلَاثُونَ : نَاسِحُ الْخَبِيثِ وَمُنْشُوخُهُ
عَمَّا مَرَّ مِنْهُمْ

(وَأَفْضَلُهُ مَا دَلَّ عَلَى الْإِتِّصَالِ) فِي السَّمَاعِ . وَعَدَمُ الْإِتِّصَافِ . (وَمِنْ فَوَائِدِهِ) الْإِتِّصَالُ عَلَى (زِيَادَةِ الْقَطْعِ) مِنَ الرُّوَاةِ
(وَقَلَّمَا يَسْلَمُ عَنْ حُلَلٍ فِي السَّنْسَلِ) . وَقَدْ سَقَطَ سُنْسَلُهُ فِي وَسْطِهِ، أَوْ زَوَادِهِ أَوْ آخَرِهِ . (كَسُنْسَلِ أَوَّلِ حَدِيثِ سَمْعَتِهِ) وَهُوَ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو "لَرَأْسُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَى" (١).

فَوَيْدُهُ تَنْصَرُّ فِيهِ السَّنْسَلُ إِلَى (سَفِيَاكٍ مِنْ عَيْبَةٍ) . وَاسْتَقَطَّ فِي سَمَاعِ سَعَالٍ مِنْ (٢) عَمْرٍو ابْنِ دِيَّالٍ، وَانْقَطَعَ فِي سَمَاعِ عَمْرٍو مِنْ أَبِي فُلَيْسٍ، وَفِي سَمَاعِ أَبِي فُلَيْسٍ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَفِي سَمَاعِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ (عَلَى مَا هُوَ الصَّحِيحُ فِيهِ)
وَقَدْ رَوَاهُ بَعْضُهُمْ كَامِلَ السَّنْسَلِ هُوَ بِهِ .

فَاتَمَّةٌ : قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ . مِنْ أَصَحِّ (٣) مَرْسَلٍ يَرَوِي فِي الدُّنْيَا "مُسْلَسِلُ بَقَرَاءَةَ مَرَّةً" لَلْصَفِ (٤)

ثَلَاثٌ : وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى الْإِحْفَافِ وَالْمُتَّقَاتِ . يُضَافُ . بَلْ ذَكَرَ فِي سُرُجِ النُّجْمَةِ أَنَّ السَّنْسَلِ بِالْحِفَافِ عَمَّا يَبِيدُ الْعِلْمُ الْمُتَغَيَّرُ .

(النُّوعُ الرَّابِعُ وَالثَّلَاثُونَ : نَاسِحُ الْحَدِيثِ وَمُنْشُوخُهُ)

وَهُوَ ثَلَاثٌ مِنْهُمْ ؟ فَقَدْ مَرَّ عَلَيْنَا عَلَى قَاصِدٍ . فَقَالَ : تَعْرِفُ انْتِاسِحَ مِنَ الْمُنْشُوخِ ؟ فَقَالَ : لَا . فَقَالَ : هَلَكْتَ وَأَهْلَكَ . أَسَدُهُ الْحَزْمِيُّ فِي كِتَابِهِ (٥) . وَأَسَدُ حَمَوٍ عَنْ أَبِي عُبَيْسٍ (٦) .

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٦٠/٢٦) . وَأَبُو دَاوُدَ (١٩١/١) . وَالتِّرْمِذِيُّ (١٩٦/١) . وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ (٥٩٢/٥٩٦) . وَفِي أَبِي عُمَيْرٍ (٥٣٨/٨) . وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ (١٥٩/٢١) . وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ (١١٦/٨) . وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ (١٩٢/٢٢١) . وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ (١٣٨/٢٦٠) . وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ (١٣٨/٢٦٠) . وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ (١٣٨/٢٦٠) . وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ (١٣٨/٢٦٠) .

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ . حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَهُوَ مُعْتَمَدٌ بِحَدَّثِهِ أَبِي فُلَيْسٍ
(٢) سَقَطَ فِي ج .

(٣) فِي طَوِّهِ : أَحْمَدُ

(٤) عَدَمُ تَنْصَرُّهِ عَنْ عَمِيَّتِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ .

(٥) أَخْرَجَهُ الْحَاوِمِيُّ فِي "الْمُهَيَّجَةِ" (ص ٤٨) .

(٦) أَخْرَجَهُ الْحَاوِمِيُّ فِي "الْمُهَيَّجَةِ" (ص ٥٠) . وَذَكَرَ الْهَيْثَمِيُّ فِي "الْمُحَصَّنِ" (١٥٩/١) . وَقَالَ رَوَاهُ .

صَلَبٌ، وَكَأَنَّ لِلشَّامِيِّ فِيهِ يَدٌ مُلَوَّلِيَّةٌ، وَصَانِفُهُ أَوَّلِيٌّ.

وَأَدْخَلَ فِيهِ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ مَا لَيْسَ مِنْهُ؛ لِجَهْلِهِ مَعْنَاهُ
وَالْمَحْذَرُ: أَنَّ النَّسْخَ: رَفْعُ الشَّيْءِ حِكْمًا مِنْهُ مُتَّفَقًا بِعَيْنِهِمْ مِنْ شَأْنِهِ.

وَأَسَدٌ عَنْ حَدِيثِهِ: أَنَّهُ سَأَلَ عَنْ شَيْءٍ، فَقَالَ: إِنَّمَا بَغْتِي مِنْ عَرَفِ النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوحِ.
قَالُوا: وَمَنْ يَعْرِفُ ذَلِكَ؟ قَالَ: عَمْرٌ^(١)

(صَحْبُهُ): فَقَدْ رَوَاهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَتَيْنَا ثِقْفَهَاءَ وَأَعْجَرَهَاءَ أَنْ يَعْرِفُوا نَاسِخَ الْحَدِيثِ
مِنْ مَنْسُوحِهِ^(٢)

(وَكُلُّهُ لِلشَّامِيِّ فِيهِ يَدٌ مُلَوَّلِيَّةٌ، وَصَانِفُهُ ثَوَلِيٌّ). لَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ لِابْنِ وَارثٍ - وَقَدْ
فَدَحَ مِنْ مِصْرَ -: كُنْتُ كَتَبْتُ الشَّامِيَّ؟ قَالَ: لَا؛ قَالَ: فَرُفِطْتُ، مَا عَلِمْنَا الْمُجْمِلَ مِنْ
الْمَعْمُورِ، وَلَا نَاسِخَ الْحَدِيثِ مِنْ مَنْسُوحِهِ حَتَّى حَاسِبْنَا الشَّامِيَّ^(٣).

(وَأَدْخَلَ فِيهِ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ) - مِمَّنْ كَتَبَ فِيهِ - (مَا لَيْسَ مِنْهُ؛ لِجَهْلِهِ مَعْنَاهُ) ،
أَيُّ: النَّسْخِ وَرُسُوفِهِ.

(وَالْمَحْذَرُ) فِي هَذِهِ (أَنَّ النَّسْخَ: رَفْعُ الشَّيْءِ حِكْمًا مِنْهُ مُتَّفَقًا بِعَيْنِهِمْ مِنْ شَأْنِهِ).
فَالْمُرَادُ بِرَفْعِ الْحِكْمِ: نَفْثُ نَقْلِهِ عَنِ الْمَكْتَفَرِ، وَاحْتِرَازُهُ عَنِ بَيِّنَاتِ الْمُجْمِلِ.

وَبَيَانُهُ لِلنَّاسِخِ: عَلَى إِخَارِ بَعْضٍ مِنْ شَأْنِهِ النَّسْخَ مِنَ الصَّحَابَةِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ مَسْخًا،
وَأَنْ لَمْ يَحْصُلِ التَّكْلِيفُ بِهِ لَعَنَ لَمْ يَنْفَعِهِ فِيهِ (نَفْثٌ إِلَّا بِإِسْرَافِهِ).

وَبِالْحِكْمِ: عَلَى رَفْعِ الْإِبَاحَةِ الْأَصْلِيَّةِ: فَزَادَ لَا يَسْمَى: مَسْخًا.

وَبِالنَّهْيِ: عَنِ الْمُتَحَصُّصِ الْمُتَّصِلِ بِالتَّكْلِيفِ، كَالِاسْتِنَاءِ وَنَحْوِهِ.

وَيَقُولُونَ: «بِحُكْمِ مَنْهُ مُتَأَخَّرُ»: عَنْ رَفْعِ الْحِكْمِ بِمَعْنَى التَّكْلِيفِ، أَوْ رَوَالِ تَكْلِيفِهِ بِمَعْنَى
وَضْعِهِ، وَعَنْ انْتِهَاءِ بَاقِيَةِ الْوَقْتِ؛ كَقَوْلِهِ يَعْنِي: «إِنَّكُمْ مَلَاقُوا الْعَدُوَّ عَدًّا، وَالْفُطْرَ الْفُتْرَ
لَكُمْ فَأَفْطِرُوا»^(٤)، فَاصْصِيحْ بَعْدَ ذَلِكَ الْيَوْمِ نَبْرًا نَسْخًا^(٥).

= الطَّبْرَايُ فِي «الْكَبِيرِ»، وَهُوَ أَبُو رَاشِدٍ مَرْثِيٌّ مِنْ شَامٍ، وَلَمْ أَلَمْ مِنْ ذِكْرِهِ نَحْوُ: قُلْتُ، إِسْنَادُ الْحَارِثِيِّ
لَيْسَ فِي هَذَا الزَّجَلِ.

(١) أَخْرَجَهُ الْحَارِثِيُّ فِي «الْإِسْتَبْرَارِ» (ص ٤٩).

(٢) أَخْرَجَهُ الْحَارِثِيُّ فِي «الْإِسْتَبْرَارِ» (ص ٤٢)، وَأَبُو سَيْبٍ فِي الطَّلَعِ (٣/٣٦٥).

(٣) أَخْرَجَهُ الْحَارِثِيُّ فِي «الْإِسْتَبْرَارِ» (ص ٤٥-٤٦).

(٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢/٢٨٩)، حَدِيثُ (١٠٢/١١٢٠)، وَأَسَدٌ (٣/٣٢٠)، وَأَبُو دَاوُدَ (٦/٢١٠)، وَابْنُ حُزَيْمَةَ
(٢٠٦٣) مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ.

(٥) وَفَالِ امِنْ حَمَرٍ: وَالْمَنْسُوحُ رَفْعُ تَقْلُقِ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ بِدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ مُتَأَخَّرٍ عَنْهُ. قَالَ: وَالنَّاسِخُ ١٠ دَلِ
عَلَى الرُّفْعِ الْمَذْكُورِ، وَتَسْمِيَتُهُ: بِمَسْخَا مُجَازًا؛ لِأَنَّ النَّاسِخَ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ لَفْظٌ نَعَالِيٌّ

وَمِنْهُ مَا شَرَفَهُ بِذَلَالَةِ الإجماع: كحديث مثل شارب الخمر في الزنا،

والمجموع^(١)، ورواه أبو داود والبيهقي.

ذكر الشافعي أنه مسروح بحديث ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ حثهم
 وهو محرم صائم^(٢)، أخرجه مسلم؛ فإن ابن عباس إنما صرح به معروفاً في حجة النوداع
 من غير، وفي بعض طرق حديث شداد أن ذلك كان زمن الصبح بين ثمان.

(أما ما عرفت بدلالة الإجماع: كحديث مثل شارب الخمر في الزنا) وهو ما رواه
 أبو داود، والترمذي من حديث معاوية: من شرب الخمر فاجلدوه، وإن عاد ففي الرابعة
 ناضره^(٣).

قال المصنف في فترج مسلم: دل الإجماع على نسخها، وإن كان ابن حزم خالف
 في ذلك، فدلالة الطائفة لا تغدح في الإجماع.

نعم: روى نسخة في السنة - أيضاً - كما قال الترمذي - من رواية محمد بن إسحاق،
 عن محمد بن المنكدر، عن جابر: أن النبي ﷺ قال: إذا شرب الخمر فصدوه، فإن
 شرب في أربعة صدقوه، قال ثم أتى النبي ﷺ بعد ذلك برجل قد شرب في الزنا
 فضره، ولم يقتله.

قال: وكذا، روى الترمذي عن فضالة بن أنس، عن النبي ﷺ نحو هذا: قال: فرفع
 الأذن وكانت ردة^(٤)، وما عاف، الترمذي أسند الزناد في مسنده^(٥)، وقبيصة
 ذكره ابن عبد البر في الصحابة، وقال: وقد أول من النهج، روى: عام الفتح.

فالمثل الصحيح أدلت ما رواه الترمذي من حديث جابر قال: كما إذا حجاجاً مع النبي

فأرسله، لكن إن وقع التصريح بسماعه له من النبي ﷺ فينبغي أن يكون مسلماً، بشرط أن يكون له
 بتحمل عن النبي ﷺ شيئاً من سنده.

فأما: وبشرط ألا يكون سنده من الرسول ﷺ بعد وقوع حدثه، فإنه مما سلف، كحديث
 عائشة في نكاحه الرضا، ينظر: المجموع المحدث من (١٢).

(١) أخرجه أبو داود (٢٣٦٤)، وأحمد (٢٨١/٥)، والطحاوي (١٠٧/١-١٠٧/٢)، والدارمي (٢١/٢)،
 وابن حبان (٩٠٠-٩٠١)، ينظر تخرجه، توسع في تخرجه شمس الجدير (١١٥/٢).

(٢) أخرجه مسلم (٨٧٢/٢) رقم (١٧٠٢).

(٣) أخرجه أبو داود (٤٤٨٦)، والترمذي (١١٤٤)، وابن ماجه (٢٥٠٤)، وأحمد (٩٦٠٩٠-٩٦٠٩١)،
 وعبد الرزاق (١٧٠٨٧)، وأبو يعقوب (٧٣٦٤)، والطحاوي في فترج معاني الآثار (١٥٩/٣)، ومي
 حبان (٤٤٤٦)، والبيهقي (٢٧٧/١)، والشمس (٢٣١٣/١).

(٤) ينظر: سنن الترمذي (١١٤٤).

(٥) أخرجه البيهقي (٢٢٩-٢٣٠)، رقم (١٥٦٢) من طريق محمد بن إسحاق.

وَالْإِجْتِمَاعُ لَا يَنْتَسِخُ وَلَا يَنْسَخُ، لَكِنْ يَذُلُّ عَلَى نَاسِخٍ.

لنوع الخامس والثلاثون: معرفة المصنف.

مَوْفَى جَلِيلٍ، وَإِنَّمَا يَتَّقِفُهُ لِحَدَّثَانِ، وَالْأَوَّلَانِ مِنْهُمْ، وَهُوَ يَنْصَبُ مَقْبُلاً.

وَيَكُونُ نَصِيحٌ لِقَبْلٍ وَيَنْصَرُ فِي الْإِسْنَادِ وَالْعَيْنِ، فَبَيْنَ الْإِسْنَادِ: «الْعَوَامُ بْنُ مُرَاحِمٍ».

بِالرَّاءِ وَالْجِيمِ - ضَخْفَةُ ابْنِ مَعِينٍ فَقَالَ: «بِالرَّاءِ وَالْجِيمِ». (وَمِنْ أُنَاسٍ حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ

ثَابِتٍ: «أَنَّ الْأَبِيَّ ^{بِالرَّاءِ} اخْتَجَرَ فِي الْمَسْجِدِ أَي: اتَّخَذَ حُجْرَةً مِنْ حَصِيرٍ أَوْ نَحْوِهِ يُصَلِّي

بِهَا، وَكَانَ يُقَالُ عَنْ الْمَسْجِدِ، وَزَمِي عَنْ أَبِيهِ ^(١)» وَالْأَوَّلَانِ: لِمَجْمَعِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ

الْمَدِينَةُ لَا يَنْبَغِي عَلَيْهَا غَيْرُهَا.

ثم الحديث لا يحكم عليه بالنسخ بالإجماع على ترك العمل به، إلا إذا عرف صحته،

وَالَا فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ عُلْفٌ، صَرَحَ بِهِ الْفَيْرُفِي ^(٢).

(وَالْإِجْمَاعُ لَا يَنْسَخُ) - أَي: لَا يَنْسَخُ شَيْءٌ - (وَلَا يَنْسَخُ) هُوَ غَرَرٌ، (وَلَكِنْ يَذُلُّ عَلَى

نَاسِخٍ)، أَي: عَلَى وَجُودِ نَاسِخٍ غَيْرِهِ.

(النوع الخامس والثلاثون: معرفة المصنف).

هو من جليل مهم، وإنما يفتق الحدائق من الحناط، (والأولان منهم، وهو فيه

نصيف مفيد)، وكذلك أبو أحمد العسكري، وعن أحمد أنه قال: ومن يرى عن المنفأ

والمصنف؟!

(ويكون نصيف لغيره)، وبإنباله نصيف المعنى، (وبصره)، وبإنباله نصيف المصنف.

ويكون (في الإسناد والعين) فمن: «النصيف في الإسناد» - «العوام بن مراحم» - بالرَّاءِ

والجيم - صحفه ابن معين فقال: «مراحم»، بالرَّاءِ والحاء.

و«عَبْدُ بْنُ الثَّوْرِ» - بالثَّوْنِ المصنوعة والهملة المشددة المفتوحة - صحفه ابن جرير

الطبري بأسوأ من المصنف.

(ومن الثاني) - أَي: النصيف في العين - (حدث زيد بن ثابت). «أَنَّ الْأَبِيَّ ^{بِالرَّاءِ} اخْتَجَرَ

فِي الْمَسْجِدِ» ^(٣)، وهو بالرَّاءِ (أَي: اتَّخَذَ حُجْرَةً مِنْ حَصِيرٍ أَوْ نَحْوِهِ يُصَلِّي

(١) أخرجه أحمد (٤٦١/٣)، والترمذي (٩٢٧)، وفي رايه (٤٠٣٨) من حديث جابر

وهو: «مَدِينَةُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ بْنِ سَوَّادٍ، وَهُوَ مَعْمَدٌ، وَأَبُو الْوَسْطِيِّ مَدْلَسٌ وَهُوَ مَعْمَدٌ

(٢) يَذُلُّ وَتَحْدُثُ فِي الْمَدِينَةِ أَي: حَدَّثَتْ «أَنْتَ وَمَا لَكَ أَيْتُ» أَيْ: الشَّافِعِيُّ حَمَلَهُ عَلَى الْفَلْهِ وَلَمْ يَحْمِلْهُ

عَلَى السَّحْبِ. سَطَرَ: الْمَعْمَدُ الْحَدَّثُ مِنْ (١٧٧)

(٣) ترجمه أحمد (١٨٦/٥)، وذكره أبيه في «المصنف» (٢٢/١-٢٣/١) بإفظ «اختجرو»، وقال: قال

صاه في كتاب التفسير: «إِنْ أَبَى لِيْمَةُ أَعْطَا» مَبْتُ قَالَ: «أَتَحْتَمِلُ بِالْمَعْمَدِ» رَأْسًا هُوَ «الْحَنْجَرَةُ» أَي:

تَحْدُ حُجْرَةً

فَمِنْهُمْ قَوْمٌ لَّمَّا شَرَفْنَا رُسُلَنَا بِيْنِ عَصَىٰ اِبْرٰهِيْمَ اَنَّهُ يَزِيْرُ
الْقَوْمَ السَّادِسَ وَالْعِلَّالُونَ مَعْدُوَّةٌ مُّخْتَلِفَةٌ أَلْهَدَتْ وَأَكْثَمَةٌ

والزمن، أحد شروح الأئمة الحنفية. انفس قوم لها شعرة، نحن من عقده، صلى إلى رسول الله (ﷺ) يريد أن الذي ﷺ صلى إلى نبيه (ﷺ) فتوهم أنه صير إلى قبايلهم؛ وإب
العمدة - هنا - الحرية نصيب من يديه

وَأَعْيَبَ مِنْ ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ الْحَاكِمُ عَنْ أَخِي أَبِي إِسْحَاقَ أَنَّهُ رَأَى أَنَّهُ صَلَّى لِرَبِّهِ شَاءَ صَاحِبِهِ
أَخْرَجَهُ؛ فَكَانَ النَّوْزُ، ثُمَّ رَوَاهُ بِالْمَعْنَى عَلَى وَجْهِهِ فَتَأَخَّلَفَ مِنْ وَجْهِهِ.

وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ هَظْمَهُمْ مِمَّا حَدَّثَ فِيهِ عَنِ اتِّحَالِهِ يَوْمَ الْحُمَةِ قَبْلَ الصَّلَاةِ^(١)، فَإِنَّ مَا خَلَقَتْ رَأْسِي قَبْلَ الصَّلَاةِ مِنْ أَرْبَعِينَ مَسَّةً، فَوَيْلٌ لِمَنْ تَعَالَى لِرَأْسِي، وَإِنَّمَا الْفَرَادُ تَحْتَلِقُ لَأَمْسِي حَلَفٌ.

قال ابن الصلاح وكثير من الصحيف الصغول عن الأئمة الجلة بهم به أفندوا ، ثم
ملها زائد .

نفسه: قدم شجاع الإسلام هذا النوع إلى قلوبهم.

أحدكما : ما غير فيه السط^(٢٣)، فهو المصحف، وإلا فخر : ما سطر فيه الشك مع لقاء الحروف، فهو الحرف.

فائدة: أورد المدونظم في كتاب التصحيح كل نص حديث وضع للعلامة، حتى في الفرقاء من ذلك: ما رواه عثمان بن أبي شيبة، فما عدا أصله في التفسير (ص ١٠٠) لشيعة في رجل آتاه فيل فله. إنما هو «مَثَلُ تَجْدِيَّةٍ» [يوسف ١٧٠] فقال: أما رأيكم أم يكره لا يقرأ نعاظم

قَالَ: وَفَرَأَ عَلَيْهِمْ فِي التَّنْزِيلِ: «أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْاِثْمِ» (البقرة: ١٧١) فَنَظَّاهَا
أَلَمْ يَفْعَلْ بِهِيَ: قَالُوا الْيَقِينُ.

(الموع السادس والثلاثون): معرفة بحالهم^(١١) الحديث ويحكى:

(٦) أم عبد العزيز (١٢٣١-١٢٣٦)، وعظيم (١٢٣٦-١٢٣٧) حدثت (١٢٣٧/١٢٣٨) حدثت أم عبد العزيز

(١٦) أميري، *أيد دود* (١-٧٩)، *دلت وندو* (١٣٢٢)، *دیر*، *مباحہ* (١١٢٣، ١١١، ١١٩)، ١-٤.

(13, 17/2), (15, 19/2), (17, 21/2), (19, 23/2), (21, 25/2), (23, 27/2), (25, 29/2), (27, 31/2), (29, 33/2), (31, 35/2), (33, 37/2), (35, 39/2), (37, 41/2), (39, 43/2), (41, 45/2), (43, 47/2), (45, 49/2), (47, 51/2), (49, 53/2), (51, 55/2), (53, 57/2), (55, 59/2), (57, 61/2), (59, 63/2), (61, 65/2), (63, 67/2), (65, 69/2), (67, 71/2), (69, 73/2), (71, 75/2), (73, 77/2), (75, 79/2), (77, 81/2), (79, 83/2), (81, 85/2), (83, 87/2), (85, 89/2), (87, 91/2), (89, 93/2), (91, 95/2), (93, 97/2), (95, 99/2), (97, 101/2), (99, 103/2), (101, 105/2), (103, 107/2), (105, 109/2), (107, 111/2), (109, 113/2), (111, 115/2), (113, 117/2), (115, 119/2), (117, 121/2), (119, 123/2), (121, 125/2), (123, 127/2), (125, 129/2), (127, 131/2), (129, 133/2), (131, 135/2), (133, 137/2), (135, 139/2), (137, 141/2), (139, 143/2), (141, 145/2), (143, 147/2), (145, 149/2), (147, 151/2), (149, 153/2), (151, 155/2), (153, 157/2), (155, 159/2), (157, 161/2), (159, 163/2), (161, 165/2), (163, 167/2), (165, 169/2), (167, 171/2), (169, 173/2), (171, 175/2), (173, 177/2), (175, 179/2), (177, 181/2), (179, 183/2), (181, 185/2), (183, 187/2), (185, 189/2), (187, 191/2), (191, 193/2), (193, 195/2), (195, 197/2), (197, 199/2), (199, 201/2), (201, 203/2), (203, 205/2), (205, 207/2), (207, 209/2), (209, 211/2), (211, 213/2), (213, 215/2), (215, 217/2), (217, 219/2), (219, 221/2), (221, 223/2), (223, 225/2), (225, 227/2), (227, 229/2), (229, 231/2), (231, 233/2), (233, 235/2), (235, 237/2), (237, 239/2), (239, 241/2), (241, 243/2), (243, 245/2), (245, 247/2), (247, 249/2), (249, 251/2), (251, 253/2), (253, 255/2), (255, 257/2), (257, 259/2), (259, 261/2), (261, 263/2), (263, 265/2), (265, 267/2), (267, 269/2), (269, 271/2), (271, 273/2), (273, 275/2), (275, 277/2), (277, 279/2), (279, 281/2), (281, 283/2), (283, 285/2), (285, 287/2), (287, 289/2), (289, 291/2), (291, 293/2), (293, 295/2), (295, 297/2), (297, 299/2), (299, 301/2), (301, 303/2), (303, 305/2), (305, 307/2), (307, 309/2), (309, 311/2), (311, 313/2), (313, 315/2), (315, 317/2), (317, 319/2), (319, 321/2), (321, 323/2), (323, 325/2), (325, 327/2), (327, 329/2), (329, 331/2), (331, 333/2), (333, 335/2), (335, 337/2), (337, 339/2), (339, 341/2), (341, 343/2), (343, 345/2), (345, 347/2), (347, 349/2), (349, 351/2), (351, 353/2), (353, 355/2), (355, 357/2), (357, 359/2), (359, 361/2), (361, 363/2), (363, 365/2), (365, 367/2), (367, 369/2), (369, 371/2), (371, 373/2), (373, 375/2), (375, 377/2), (377, 379/2), (379, 381/2), (381, 383/2), (383, 385/2), (385, 387/2), (387, 389/2), (389, 391/2), (391, 393/2), (393, 395/2), (395, 397/2), (397, 399/2), (399, 401/2), (401, 403/2), (403, 405/2), (405, 407/2), (407, 409/2), (409, 411/2), (411, 413/2), (413, 415/2), (415, 417/2), (417, 419/2), (419, 421/2), (421, 423/2), (423, 425/2), (425, 427/2), (427, 429/2), (429, 431/2), (431, 433/2), (433, 435/2), (435, 437/2), (437, 439/2), (439, 441/2), (441, 443/2), (443, 445/2), (445, 447/2), (447, 449/2), (449, 451/2), (451, 453/2), (453, 455/2), (455, 457/2), (457, 459/2), (459, 461/2), (461, 463/2), (463, 465/2), (465, 467/2), (467, 469/2), (469, 471/2), (471, 473/2), (473, 475/2), (475, 477/2), (477, 479/2), (479, 481/2), (481, 483/2), (483, 485/2), (485, 487/2), (487, 489/2), (489, 491/2), (491, 493/2), (493, 495/2), (495, 497/2), (497, 499/2), (499, 501/2), (501, 503/2), (503, 505/2), (505, 507/2), (507, 509/2), (509, 511/2), (511, 513/2), (513, 515/2), (515, 517/2), (517, 519/2), (519, 521/2), (521, 523/2), (523, 525/2), (525, 527/2), (527, 529/2), (529, 531/2), (531, 533/2), (533, 535/2), (535, 537/2), (537, 539/2), (539, 541/2), (541, 543/2), (543, 545/2), (545, 547/2), (547, 549/2), (549, 551/2), (551, 553/2), (553, 555/2), (555, 557/2), (557, 559/2), (559, 561/2), (561, 563/2), (563, 565/2), (565, 567/2), (567, 569/2), (569, 571/2), (571, 573/2), (573, 575/2), (575, 577/2), (577, 579/2), (579, 581/2), (581, 583/2), (583, 585/2), (585, 587/2), (587, 589/2), (589, 591/2), (591, 593/2), (593, 595/2), (595, 597/2), (597, 599/2), (599, 601/2), (601, 603/2), (603, 605/2), (605, 607/2), (607, 609/2), (609, 611/2), (611, 613/2), (613, 615/2), (615, 617/2), (617, 619/2), (619, 621/2), (621, 623/2), (623, 625/2), (625, 627/2), (627, 629/2), (629, 631/2), (631, 633/2), (633, 635/2), (635, 637/2), (637, 639/2), (639, 641/2), (641, 643/2), (643, 645/2), (645, 647/2), (647, 649/2), (649, 651/2), (651, 653/2), (653, 655/2), (655, 657/2), (657, 659/2), (659, 661/2), (661, 663/2), (663, 665/2), (665, 667/2), (667, 669/2), (669, 671/2), (671, 673/2), (673, 675/2), (675, 677/2), (677, 679/2), (679, 681/2), (681, 683/2), (683, 685/2), (685, 687/2), (687, 689/2), (689, 691/2), (691, 693/2), (693, 695/2), (695, 697/2), (697, 699/2), (699, 701/2), (701, 703/2), (703, 705/2), (705, 707/2), (707, 709/2), (709, 711/2), (711,

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المطبخ : ١٢٠

١٤) هم في اقلية مألوفة من الاختلاف والمخالفة وهو ان يبحث كل واحد طويلاً عن طريق الآخر في حالة ان يكون، والحق - اعم من هذا - لان كل ابراهيمي، خاضعاً، وليس كل معاصر حراس

هذا قول من أهم الأنواع، ويضطر إلى مغالته جميع العلماء من الصواب، وهو أن يأتي حديثان متضادان في معنى ظاهرهما، فيكون بينهما أو يرجع أحدهما. وإنما يكمل له الأئمة الحامون بين الحديث والفقهاء والأصوليون لغواشروا على المعاني. ووصف فيه الإمام الشافعي، ولم يقصد - رحمه الله - استيعاده، بل ذكر حيلة ينفذ بها على طريقه، ثم صنف فيه ابن قتيبة، فأتى بأشياء حسنة وأشياء غير حسنة. لكن غير ما أقوى وأولى. وترك معظم المختلف. ومن جمع لما ذكرنا لا يشكل عليه إلا التاجر في الأحاديث. والشك فيهما.

هذا قول من أهم الأنواع، ويضطر إلى معرفة جميع العلماء من العوائق، وهو أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهرهما، فيرجع أحدهما، فيعمل به دون الآخر. وإنما يكمل له الأئمة الحامون بين الحديث والفقهاء والأصوليون المعاصرون على المعاني الدقيقة.

(وصف فيه الإمام الشافعي)، وهو قول من تكلم فيه، (لزم يقصد - رحمه الله - سببها)، ولا إنزاده لتأليف؛ (بل ذكر حيلة منه) في كتاب الأم؛ (بينه بها غير طريقه)، أي: اجمع في ذلك.

(ثم صنف فيه ابن قتيبة، فأتى فيه بأشياء حسنة، وأشياء غير حسنة) فصر فيها باعه؛ (لكون غيره أولى وأقوى) منها، (وترك معظم المختلف).

ثم صنف في ذلك ابن خزيمة، والطحاوي كتبه مشكلا الآثار.

وكان ابن خزيمة من أحسن الناس كلاما فيه، حتى قال: لا أعرف حديثين متضادين، من كان عنده فالتقى به لأزلف بينهما.

(لزم جمع ما ذكرنا من حديث، ولفقه، والأصول، والغرض على المعاني الدقيقة - لا يشكل عليه) من ذلك (إلا التاجر في الأحاديث والمختلف قسما).

ومن هنا جاء مختلف الحديث - بالكسر - اسم فاعل، من قولهم: اختلف حديثك، إذا كان من الحديثين متضادا، من الآخر أي: أحد طرفي الحديث غير طرفي الآخر، وما ذكرنا من متضادين، ويكون غير متضادين.

وقال على قاري في شرح الحجة: وصيغة بعضهم منتج الكلام على أنه متحد بمعنى، وعلى ذلك يكون معناه: اختلاف الحديث لا الحديث المختلف. ينظر: صحيح الحديث من (١٢٢).

أحدهما يُمكنُ الجمعُ بينهما، فَيُتَعَيَّنُ وَيُجِبُّ الْعَمَلُ بِهِمَا.

أحدهما : يمكن الجمع بينهما) بوجه صحيح (لينس) ولا يقصر إلى التعارض .
ولا التمسك (ويجب العمل بهما).

ومن أمثلة ذلك هي أحاديث الأحكام . حديث : « إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث »^(١) ، وحديث : « خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه شيء ، إلا ما غيَّرَ عَمَلَهُ أو يَبُوءَهُ أو يَبِيعُهُ »^(٢) .

واب الأول طاهره ، طهارة الفلتين ، تعبر أم لا

والثاني . طاهره ، طهارة غير التغير ، سواء كان قنبر أم أقل ؛ فخص عموم كل منهما بالآخر .

وفي غيره : حديث : « لا يوردن شتر من علي نصيب »^(٣) ، وقصر من المعلوم فراك من الأسد^(٤) ، مع حديث : « لا عدوى ولا خيرة »^(٥) ، وكلها صحيحة .
وقد ملك الناس في الجمع مائة .

أحدهما : أن هذه الأمراض لا تعني طبيهما ؛ لكن الله - تعالى - جعل مخالطة المريض بها للصحيح سبباً لإعدائه مرضه . وقد يتخلف ذلك عن سببه ، كما في غيره من الأسباب . وهذا المسلك هو الذي سنكه^(٦) ابن الصلاح .

الثاني : أن نفي العدوى ينفي على عمومها ، والآخر بالفقر من باب سد الثغرات ؛ لذا ينفي ثلثي مخالطة شيء من ذلك بتقدير الله - تعالى - سبباً لا بالعدوى المفضية ؛ فبظن أن ذلك سبب مخالطته ، فينفذ صحة العدوى ؛ فيقع في المخرج ؛ فأمر بتجنبه حسناً للعامة . وهذا المسلك هو الذي سنكه شيخ الإسلام .

الثالث - أن إثبات العدوى في الحديث وسكوته مخصص من عموم نفي العدوى ؛

(١) أخرجه أحمد : (١٣، ١٢/٤) ، ومو دود : (١٤، ١٥) ، والترمذي : (٦٦) ، وابن ماجه : (٥١٧) ، ومهرهم

من حديث ابن عمر . وبقر تحريجه سوسج في «طبقة» على «مختص الحيرة» (١٣٥/١-١٣٦) .

(٢) أخرجه ابن ماجه : (١٥٢١) ، والدارقطني : (١١١/١) ، والطبري : (٧٥٠٣) من حديث أبي أمامة . وفي

إسناده وضيق بن سعد ، وهو ضعيف ، وله غيره ؛ لكنها نسخة . وبقر المختص (١١١/١٣٠) .

(٣) أخرجه البخاري : (٥٧٥٧) ، ومو دود : (١١١/١٣٠) ، والترمذي : (٦٦) ، من حديث أبي هريرة .

(٤) أخرجه البخاري : (٥٧٠٧) .

(٥) أخرجه البخاري : (١٥٢٢) ، ومو دود : (١١١/١٣٠) ، من حديث أبي هريرة . وله غيره .

عن أبي هريرة وغيره .

(٦) في «أدركه»

والثاني : لا يمكن بوجه : فإن قلنا أنهما ثابتان قطعاً ، وإلا عملنا بالترجيح كالتراجع بصفات الزيادة وكثرتهم ، في حتمين وجهها .

فيكون معنى قوله : لا عدوى أي إلا من الجدم ونحوه ، فكأنه قال : لا يعدي شيء شيئاً إلا فيما تقدم نبيي له أنه يعدي ، فإنه القاضي أبو بكر الباقلي .

الرابع . أن الأمر بانعزال وعناية لخطأ المعلوم ؛ لأنه إذا رأى المراجع تعصم مصبه وتردد حسنه ، وبزيده - حيث - لا تلبسوا لأنظر إلى المجدومين^(١) فإنه معمول على هذا المعنى ، وبه مسائل آخر .

(و) القسم الثاني : لا يمكن الجمع بينهما (وجهه ، فإن قلنا أحدهما ماضياً بطريقه مما سبق ، فقدمناه ، وإلا عملنا بالترجيح^(٢) منهما : كالتراجع بصفات الزيادة - أي - كون رواية أحدهما أفتن وأحدث ، ونحو ذلك ، مما سيذكر - (وكثرتهم) في أحد الحديثين ، (في حتمين وجهها) من المرححات ، فذكرها الحارثي في كتابه^(٣) للاعتراف في التنازع والتمسح^(٤) ، وصلها غيره إلى أكثر من مائة ، كما سنوهي ذلك المراقي في كتابه

(١) أخرجه أحمد (٢٢٩، ٢٣٢/١) ، وابن ماجه (٢٥٤٢) ، والترمذي في تهذيب الكمال (٢٥٩/٢٥) مر

حديث ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم : «من عصى من عصى ، وهو صحيح» .

(٢) قال الأديبي : ترجيح عبادة عن إقرار أحد الصالحين للدلالة على المضاوم ، مع تعارضهما ، مع

بوجه الفصل في راجع آخر

قال الأديبي : فقولنا : «افترق أحد الصالحين» خبراً عما ليس بهما ، للدلالة ، أو أحدهما :

منازع والأخر بسبب تضاعف ، فإن الترجيح إما يكون مع ضعف التعارض ، ولا حارص مع عدم

الصلاحة للأمرين أو أحدهما

وبناءً : مع تعارضهما إعترازا عن الصالحين الذين لا حارص بهما ، فإن الترجيح إما يطلب

عد التعارض لا مع عدمه . قال : وهو عام للمعارضين مع التوافق في الانقضاء : كالعلل المتعارضة

في أصل قياس ، وللمعارضين مع التناقض في الانقضاء ، كالأدلة المتعارضة في الصور المختلف بها

نقياً وإيجاباً .

وقولنا : إنه بوجه العمل به ، وإعمال الآخر ، خبراً عما احتضنه أحد الداليل ، هو الآخر من

الصفات الذاتية أو العرفية ، ولا يدخل له في التوفيق والترجيح .

ولما من أحاجيب الترجيح : هو إقرار الأمانة بقولنا : «لا نقول به على معارضها» وهو أحسن

وأحسن : أما كونه أحسن : فمما تروى من علماء الفقه ، أما كونه أحسن : بلان قوله : «الأمانة» -

أحسن من قول الأديبي : «أحد الصالحين» للدلالة على لمطهر^(٥) : لأن الأمانة لا تشيئ القطع

بمخالفة «أحد الصالحين» ، ولا تعارض بين قطعي إلا خافراً ، كما لا حارص بين قطعي وأطعن إلا

خافراً - كما علمت - بأن التعارض الحقيقي لا يتألف من القطعيات ، إذ إنه إذا جاز قطع من لا يبر

الحق استعمال أن يأتي ودفع بخاصه من كل وجه ، وبذلك أن القطع استعمال أن يكون هناك احتمال

الغير ، فضلاً عن ذلك ، أما لأمانة فلا تكون : لا طلب

وقد رأيناها منقصة إلى سبعة أصناف:

الأول: الترجيح بحال الراوي، وذلك بوجود:

أحدها: كثرة الروايات، كما ذكر المصنف؛ لأن استعانة الكذب والوهم على الأكثر أبعد من احتمال على الأقل.

ثانيها: قلة الوسائط أي: علو الإسناد حيث الرجال ثقات. لأن احتمال الكذب والوهم فيه أقل.

ثالثها: فقه الراوي، سواء كان الحديث مروياً بالمعنى أو باللفظ. لأن الفقيه إذا سمع ما يمتنع حسنه على ظاهره، بحث عنه؛ حتى يطلع على ما يزيل به الإشكال، بخلاف العامي^(١).

رابعها: علمه بالتحوي، لأن العلم به ينعكس من التحفظ من مواقع الرنق، مما لا يتمكن منه غيره.

خامسها: علمه باللغة.

سادسها: حفظه، بخلاف من يعتمد على كتابه.

ولأن قوله: «ما يوجب العمل به وأعمال الأحرار» إما يتأني بعد الترجيح، فهذا حكمه بعد تحققه؛ بخلاف قول ابن الجاحظ، «بما نفى به على معارضة»؛ فليس فيه تعرض للحكم، وهو رجوع العمل إلى إعمال.

قال ابن الجاحظ: ويصح تقديم الرابع؛ لقطع بأن السلف كانوا يهتمونه. وقد أورد شهادة الأربعة مع الاثنين، أي: رد على الدليل أن شهادة الأربعة ترجح من شهادة الاثنين، ولا تقدم عليها.

قال: وأجيب بالضرورة، أي: أن شهادة الأربعة تقدم على شهادة الاثنين عند من يقدم الأوجه؛ كقول مالك، أو بأنه ليس كل ما ترجح به الأدلة ترجح به مشاهد؛ كقول الحنفية؛ فالأول مبني على التسليم، والثاني مبني على المسح.

قال: ولا تعارض في حليلين؛ لاستحالة العلم بالتحصيلين. ولا في عملي وطني؛ لاستحالة العلم بالطبيقي والخاص، والترجيح في: طينين صغوليين، أو عفتين، أو مفعول ومفعول، قتل المتقولين؛ لأن مقتضى خلاف متعاضدان، ومثال المتقولين: كفايتين متعارضتين، ومثال المفعول والمفعول: كعائش والنسب والقيس.

وبعض في علوم الحديث الترجيح بين متولين، بل بين حديثين حصل التعارض بينهما؛ فالترجيح هنا هو افتراء أحد الحديثين المتقولين المتساويين في درجة القبول بما يتقوى به على معارضة. ينظر: المنهج الحديث (١٢٨ - ١٣٠).

سابعها : أصليته في أحد الثلاثة؛ بأن يكون قهيبين، أو حويين، أو خافضين، وأحدهما في ذلك أفضل من الآخر.

ثامنها : زيادة ضبطه، أي: اعتناؤه بالحديث واهتمامه به.

ناسما : شهرته، لأن الشهرة تمنع الشخص من الكذب كما تمنعه من تلك الشؤون.

عاشرها إلى العشرين : كونه رجلاً، أو حسن الاعتدال - أي: غير مبتدع - أو جليلاً لأهل الحديث، أو عيبرهم من العلماء، أو أكثر محاسبة لهم، أو ذا قرآن، أو حراً، أو مشهور النسب، أو لا لى في سمه بحيث يشارك فيه ضعيف وصغير التمييز بينهما، أو له اسم واحد ولثلاث أكثر ولم يختلط، أو له كتاب يرجع إليه.

حادي عشرينها : أن تثبت عماله بالإخبار، بخلاف من ثبت بالتركية، أو العمل بروايته، [أو الرواية]^(١) عنه إن قلنا بهما.

ثاني عشرينها إلى سابع عشرينها : أن يعمل^(٢) خبره من زكاه، ومنصوته ثم يعمل به من زكاه، أو يثق على عدائه، أو يذكر سب تعديله، أو يكثر مرقوه، أو يكونوا علماء، أو كثيري القمص من أحوال الناس.

ثامن عشرينها : أن يكون صاحب لفظة. كتقديده خير أم سلمة زوج النبي ﷺ في تصوم لمن أصبح حاً^(٣) على حر الفضل من العيس في منعه^(٤)، لأنها أعلم به.

تاسع عشرينها : أن يباشر ما رواه.

الثلاثون : تأخر إسلامه. رقبيل : عكسه؛ لفظة أمالة المتقدم ومهرته. وقيل : إن تأخر موته إلى سلام المتأخر، ثم يُزجج بالتأخير، لاحتمال تأخر روايته عنه، وإن تقدم أو علم أن كثير رواياته متقدمة على رواية المتأخر - راجع.

الحادي والثلاثون إلى الأربعين : كونه أمس سيات وأستهضاه لحديثه، أو أقرب مكاناً، أو أكثر ملازمة لشبهه، أو سمع من مشايخ ينده، أو مشافهاً مشابهاً لشبهه حال الأخذ، أو لا يجير الرواية بالعمى، أو الصحن من أكتافهم، أو علي - رضي الله تعالى

(١) - فقط في ٥.

(٢) - مرت العمل.

(٣) - أخرجه البخاري (١٩٢٦، ١٩٢٧)، ومسلم (٧٨١-٧٨٠/٢)، حديث (١٩٠٩/٧٨)، وأبو حمزة (١٣٨٨)، وأحمد (٧٧٩)، والترمذي (٣٦٥/١)، وأبو داود (٣٠٦١/٦)، بلطف : أنه ﷺ قال، يصحح حد من جماع أمه ثم يصوم.

(٤) - أخرجه البخاري (١٩٢٦)، ومسلم (٩٧٩/٢)، حديث (١١٠٩/٧٥)، بلطف : من أصبح حاً فلا يصوم.

عنه - وهو من الأصابع، أو مناد، وهو من الحلال والحرام، أو زنا، وهو من العزيم، أو الإسناد جاري، أو رواه من بعد لا يرحمه، الحديث.

القسم الثاني - الترجيح بالتحديد، وذلك بوجه:

أحدها - ثبوت ترجيح منهم من لا يتحمل الحديث إلا بعد الجواب عن من كان بعض تحمله قبله، يرضه بعده، لاحتمال أن يكون هذا مثله، واحتمال بعده أقوى لدفعه لغيره.

ثانيها وثالثها: أن يتحمل به حديثه وأخره معاً، أو عربياً ولا عربياً، ككثرة أو مبالغة أو وحدة.

القسم الثالث - الترجيح بكيفية الرواية، وذلك بوجه:

أحدها - تقسيم المحكي بنسبه عن المحكي به، والمشتكك فيه على ما عرفت أنه مرادف، بالمعنى.

ثانيها - ما ذكره من سبب وروده على ما لم يذكر فيه، لدلالة على اهتمام الراوي به فيه عطف به.

ثالثها - ألا يذكره وأوجه ولا يتردد به.

رابعها - إلى عشرها - أن يكون أنفاً ذاتة على الاتصال كذا حديثاً، ومستمته، أو انقضى عن رفعه أو وصاه أو أومأ بحديثه، أو إساده، أو لم يعطيه له، أو روى بالإسناد وعرفي ذلك ثبات معروف، أو غير ذلك، وآخر مشهور.

القسم الرابع - الترجيح بوجه، وذلك بوجه:

أحدها وثانيها - تقديم التعميم على التخصيص، وتبادل على علو شأن المصنف، عنه اتصال والسلام - على الدال على ضعف قايده الإسلام بمرتب، ثم شهرته، فيكون الدال على العلو متأخر.

ثالثها - ترجيح التعميم كتحسين، لدلالة على التأخر، لأن يجهل من نطق به أولاً، أو روى عن عادات الجاهلية، ثم دال، التعميم.

كذلك، صاحب الأصول، والمنهاج، ورجح لامدي وابن الساعات وغيرهما بحكمه، وهو تقديم التعميم للتفصيل وهو الحق، لأنه لا خلاف، أولاً بالإسلام فقط، ثم شرعاً، المراد من شرعاً، شيئاً.

رابعها - ترجيح ما يحمل معه الإسلام على ما يحمل بغيره، أو شأبه، لأنه أظهر، متأخر.

خاصها وسادسها : ترجيح غير المؤرخ على المؤرخ بتاريخ متقدم ، وترجيح المؤرخ
مقارب بوفاته ^(١) على غير المؤرخ .

قال الرازي : والترجيح بهذه الستة حاي : إحدتها لترجيحها - غير قوية .

القسم الخامس : الترجيح بلفظ الخبر ، وذلك بوجوه :

أحدها إلى الخامس والثلاثين : ترجيح الخاص على العام ، والخاص الذي لم يخص
على المخصص ، لضعف دلالة بعد التخصيص على باقي أفرادها ، والمطلق على ما ورد
على سبب ، والحقيقة على المعاز ، والمعاد العشرة للحقيقة على غيره ، والشرعية على
غيرها ، والعربية على اللغوية ، والصميمي على الإسماع ، وما يقل فيه شبي ، وما انفق
على وده - أم - له ، والمؤمن المعلقة ، والمنطوق ، ومعهم الموافقة على المخالفة ،
والمعتصم على حكمه مع تنبيهه بمعل آخر ، والمستفاد عمومه من شرط والجزاء على
النكرة المنفية ، أو من الجمع المبحر على «من» و«ما» ، أو من الكل ، وذلك من الجنس
المعروف ، وما خطابه تكلمي على قوصي . وما حكمه معقول المسمى ، وما قدم فيه ذكر
العلية ، أو دل الاشتقاق على حكمه ، وأما قول التهديد ، وما تهديده أشد ، والمؤيد
بالذكر ، والتفصيل ، وما بلغه قريش ، وما دل على المعنى المراد بوجهين فأكثر ، وبغير
واسطة ، وما ذكر معه معارضة : كذا كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها ^(٢) ، والجنس
والقول ، وقول قاربه العمل ^(٣) ، أو تفسير الراوي ، وما قرن حكمه بصفة على ما قرن
باسم ، وما به زيادة .

القسم السادس : الترجيح بالحكم ، وذلك بوجوه :

أحدها : تقديم المائل على البراءة الأصلية على المنحرف لها .

وقيل : عكسه .

ثانيها : تقديم نداء على التحريم على الدال على الإباحة والوجوب .

ثالثها : تقديم الأحوط

ولمعهما : تقديم الدال على نفي الحد .

القسم السابع : الترجيح بأمر خارجي :

كتقديم ما وافقه ظاهر القرآن ، أو سنة أخرى ، أو ما قبل الشريعة ، أو القياس ، أو عمل

(١) تقدم تفرجه .

(٢) في أ ، ج : العمل

أدلة أو لخلقنا الراسخين، أو معه رسول أخير، أو مصطف، أو أم يُشعر بمرح حرج لمي
للمرحاة، أو له نظير مثل علي حكمه، أو انتهى من أحواله الدنيا.
فهذه أكثر من مائة مرجح، وثمة موجد، آخر لا يحصى، ومثابه غلة الغنى
فوائد

الأولى: مع بعضهم الترجيح في الأدلة، فاسأ على اليأس، وقال بإعراضهم لرم
لتحير أو الوفاء^(١)

وأجيب: بأن ما كنا يرى ترجيح الياسة على الياسة، من لم ير ذلك يقول الياسة مستعدة
إلى توفيقه تعبدية، ولهذا لا نفس إلا لسلط الشهادة.

الثانية: إن لم يوجد مرجح لأحد لحدين، توقف عن العمل به حتى يظهر.
الثالثة: التعارض بين الخبرين؛ إنما هو لحال في الإنسان مالم يأت إلى ظن المحتوم،
ولما في نفس الأمر فلا يخرج

الرابعة: ما سلم من المعارضة فهو محكم، وقد عرفت له الأحكام في علوم الحديث
بما وعدنا من أنواع، وكذا شيع الإسلام في "الحجة"، فإلى الأحكام. ومن أمثلة
حديث: "إن أشد الناس عذاباً يوم القيامة الذين شهقوا بحلق الله"^(٢) وحديث:

١١: هل العكس التوقف أو التحير إذا لم يمكن الترجيح

أما عند الصنف، إذا لم يمكن التزمع فالحكم الصحيح. والصحيح في التناهي يحمل كل على
نعم: كالتناهي المشركين، لا نعلموا المشركين، ولا مرجح، فيحمل الأول على حربيين،
والثاني على القس، وفي العطفين على نقد، كما عرفت البدء، لا تنو أحدى
محمّل لأول على تعدد السليم، والثاني، على تعدد غير السليم، ولما الحكم في الخاص
يحمل كل على حد غير قيد الآخر، أو يحمل أحدهما على السبعة والآخر على الستمار وفي العام
والخاص ولا مرجح، فالخاص بالخاص في محله، والعمل بالعام عند مو، فأما وجد مرجح العام
على الخاص أو مرجح لخاص على العام - فقام على ما يعرفه

أما عند الصنف والخاصة وغيره، فلهذا يندرج الجميع أولاً لأنه عنهم من قبل اليأس، فلهذا
هو بعضهم للعام وبغير اللطال، وكذا مقدم على السبع والرجح، لأنه الأصل في الشريعة، وهو
الأكثر والأعلى، وإن الله تعالى يقول: ﴿يَسْأَلُ النَّبِيُّ نَابِلَهُ إِيَّاهُ﴾ [الحجر: ٩١]. وأما عند الحديثة
فهو من قبل الحمل؛ لدفع التعارض إذا عجز للرجع، ومعرفة سائر: ليس به لأمر
فإذا لم يمكن الترجع عند النافذة ومن على مفهم، أو لم يمكن الجمع عن مذهب الحديثة
فإذا لم يكون الحكم.

في أحجية ما تروى، وبها وتركها، إلى ما دونها. وقال الشافعية ومن وافقهم، التحجير، بعد
السبع الحديث من (١٢٥)

(٢) أخرجه أحمد (١: ٨٥، ٨٦)، والبيهقي في الدلائل (١: ٨٥، ٨٦)

معرفة محمد أخيراً وحكمه

هَذَا شَيْئَانِ، وَأَمَّا الْإِذْنُ وَتَأْذِينُهُمْ، فَتَأْذِينُهُمْ فِي شَيْئَانِ مَعْرِتُ ذُنُوبِ ابْنِ الْبَلَاءِ، لِأَنَّ الْإِذْنَ زَوْجَةُ عَمَلِ ابْنِ سَعَادٍ، عَمَلِ ابْنِ بَرِيدٍ، وَبَيْنَهُمْ مَنْ حَضَرَ بِهِ بِالْإِحْسَانِ، وَبِهِ أَيْ الْإِذْنُ مِنْ أَمْرِ الْبَلَاءِ، لِأَنَّ تَعَدِّيَ زَوْجَةٍ عَنْ ابْنِ بَرِيدٍ فَلَمْ يَذْكُرُوا ابْنَ الْإِذْنِ، وَبَيْنَهُمْ مَنْ حَضَرَ بِمَنْطِقِ ابْنِ سَعَادٍ، وَغُلُفَ الْخُلُوبِ فِي هَذَا كِتَابًا فِي الْأَمْرِ بِنْتِ مَرْوَةَ لَأَنَّ الْخَالِيَّ عَنْ ابْنِ سَعَادٍ إِذَا كَانَ بِحَرْفٍ غَائِبٍ فَيُسَمَّى أَنْ يُجْعَلَ مُتَضَمِّنًا، وَإِنْ مَرَّ بِهِ وَتَدَاوَى أَوْ إِحْدَاهُ، اخْتَصَلَ أَوْ يَكُونُ مُضْمَعًا مِنْ رَجُلٍ غَنَى، ثُمَّ سَمِعَهُ مَنْ، وَلَا أَنْ تَأْذِينُهُ، قَرَنَهُ بِذَلِكَ عَلَى الرَّحْمِ.

فَقَامُوا حَقْلًا وَابْنِي إِدْرِيسَ (هِيَ هَذِهِ الْإِبْرَةِ الْبَيَاضَةُ وَهِيَ الْوَلَدَةُ الَّتِي مَاتَتْ مِنْ دُونَ
 سِنِّ ثَلَاثِينَ) لِأَنَّ تَقْدِيرَهُ وَهُوَ مِنْ ابْنِ الْمَرْكُوبِ (سَيِّدٍ) مَعَهُمْ فَهَذَا ابْنُ مَهْدِيٍّ
 (حَسَنٌ مِنَ الرَّبِّ) وَهَذَا ابْنُ إِسْرَافِيلَ (وَعِزَّهُمْ) وَوَعِزَّهُمْ مِنْ صُورٍ يَدْعُو بِالْإِخْيَارِ وَبِهَا
 (يُؤْتَى) الْهَيْمَ (هِيَ ابْنِي إِدْرِيسَ) مِنْ ابْنِ الْفَارُكِ (لَأَنَّ تَقْدِيرَهُ) وَهُوَ حَسَنٌ مِنَ ابْنِ يَزِيدَ (عَنْ
 حَسَنٍ عَنِ الْمَلِكِ) (فَلَمْ يَدْرُوا أَنَا إِدْرِيسُ) مِنْهُمْ (عَلِيٌّ بْنُ حَبِيبٍ) وَالْوَلِيدُ بْنُ مَسْنُونٍ
 وَحَسَنُ بْنُ نَوَاسٍ (وَعِزَّهُمْ)
 (وَمِنْهُمْ مَنْ صَرَّحَ بِسَمَاعٍ) (بِرُفْعِهِ) وَثَنَا (وَقَدْ حَقَّقَ الْأَمْرَ عَلَى ابْنِ الْفَارُكِ فَالْوَعْدُ مِنْ
 ذَلِكَ كَأَنَّهُ عَارِيٌّ وَعِزَّهُ)

وهذا ما حاكمه المروزي وكثيراً ما يحدث بسبب عن أبي إبراهيم: جعلت من إخبارك،
وعلى أن هذا مما روى عن أبي إبراهيم، عن عائشة، وقد سمع هذا شيء من عائشة، ثم
الحديث على الوجه عند مسلم، ولم يدرى^(١).

(وهو الخطيب في هذا النوع (تتألف) من سماء، تفسير المبريد في مصابح الأسماء،
 (التي ذكر منه نظم) لأن الإنسان الحي (من) البروق، والبرق إن كان يحرق (من)
 ونحوه، وما لا يقتضي الانفصال - (جفت) أن يجعل (تتألف) ويصل (١٢) بالإنسان الحي
 ذكر فيه ظروف الرأفة، لأن البرق من لغة مبردة (وإن صرح فيه بجمع أو إيجاب)، أو
 لحديث - (احتمل أن يكون ممدود من) حل عنه، ثم صحه (هـ)، المهم (لا أن تروا)
 فنية تدل على (الوجه)، كما ذكره أم حاتم في المثال السابق.

— دون ذکر فی تدبیرہ اللہ لا یزال الترمذی وهذا لفتح

(ii) \mathcal{L}_1 and \mathcal{L}_2 are \mathcal{L}_1 - and \mathcal{L}_2 -closed, respectively.

(*) \mathcal{L}_1 and \mathcal{L}_2 are linearly independent

۶۱ فرم

وتتخلى أن يقال: الظاهر من قوله هذا أن سائر السماوات، وإذا لم يأت هذا فبطل على الزيادة.

الثوب القديم والثلاثون: المراسيل الخفية لرسالة.

هذه منبه عظمة العائنة، يذكر بالأسع في الزيادة وجميع الطرق مع المعرفة الثانية، وللخطيب به كتاب. وهو ما عرف بزيادة لعدم الثبات أو الأسع، ومنه ما يكم بزيادة الخفية من وحي آخر بزيادة شخص.

أويمكن أن يقال: أيضا. (الظاهر من وضع له هذا أن يدعى السماعي، فلهذا لم يذكره، حصل على الزيادة المذكورة).

(الأنوع الثامن والثلاثون: المراسيل الخفية لرسالة).

أي: هذه السورة (أو من مهم سطر العائنة، كما في الأسع من الزيادة، وجميع الطرق) للزيادة، (مع المعرفة الخفية، وللخطيب به كتاب) منه، (تتصل عليهم المراسيل)، وأمس لرسالة.

ظاهر: كرواية الرجل عن به ما صدر، كرواية نفسه من مخرج عن به، مع ذلك، وبذلك عبر ابن العربي.

وحسن وهو التفسير منها، (وهو ما عرف لرسالة لعدم الثبات) حصل روي به مع المعرفة، (أو) لعدم (الأسع) مع ثوب الثبات، أو لعدم سماع ذلك الخبر بعد مع سماع خبره، وعرف ما ذكر إنما من بعض لأتمة غايته، أو أوجه صحيح كإسناده من بعض ذلك، في بعض طرق الحديث، ويبدو ذلك.

كحديث رواه من به من رواية غير من عبد العزيز، عن عتبة بن عامر، مرفوعا، (رحم الله حارس الحرم) أن كان غير من بين عتبة، كما قال الغزالي في «الأطراف» وتعددت أبي عبيدة، عن أبيه، عند ابن مسعود، فقد روى الترمذي أن عمرو بن مازن قال لأبي عبيدة: عن مدبر من عبد الله بن أبيه قال: لا.

(رسالة ما يحكم بزيادة سمعته من وجه آخر بزيادة شخص) سببه، تحدث روى عن رافعي، عن - هذا الثوري، عن أبي إسحاق، عن رافعي، عن حذيفة بن خالد، قال: وليتم ما ياتكم معوي أمير، فهو مفضل في موصيهم - لأنه روي عن عبد الرزاق، قال:

وأما تقدم مع استرجاع الساق فيعرض لكل واحد منهما علم الآخر، وقد يحدث
شك ما تقدم.

النوع التاسع والثلاثون: معرفة الصحابة رضي الله عنهم
وهذا علم كبير عظيم الفائدة، فيه يعرف السصل من السصل، وفيه كتب
كثيرة، ومن أشهرها قولنا: «الاصبيح» لأن عبد الله، أولاً ما شاة بذكر
ما شجر بين الصحابة وحكايته عن الأخباريين. وقد جمع الشيخ بين الذين بنى الأخير
لجزي في الصحابة كتاباً خاصاً جمع كتب كثيرة، وأضف وحقق أمياً خيراً.

وهذه الصحابة بن أبي شيبة، عن الثوري^(١) وروي - أيها - عن الثوري، عن قسامة
عن أبي إسحاق^(٢)

(وهذا الاسم مع النوع السابق) وهو المرد في نفس الأصابع - (يعرض لكل منهما
علم الآخر) لأنه ربما كان لحكم للمرد، وربما كان لخاص، وأرشد وهم، وهو شاة
عسى كثير من أهل الحديث، ولا يدرك إلا الشاة، (توفى بحدس جمع) (أضف)

(النوع التاسع والثلاثون: معرفة الصحابة رضي الله عنهم)
هذا علم كبير حليل فائدة، فيه يعرف السصل من السصل، وفيه كتب كثيرة
مؤلفة: كتبت في الصحابة لأن شاة وهو مختصر في مخطوطات، وكتب أبو عبد الله بن مده
وهو كتب حليل وفيه عليه أبو موسى المفسر، وكتب أبو سعيد الأسهلي، وكتب
المصنف.

(ومن أشهرها قولنا: «الاصبيح» لأن عبد الله، أولاً ما شاة بذكر ما شجر
بين الصحابة وحكايته عن الأخباريين) (وأما في علمه الإكتاف والتحفيط جمعاً من روى
وأن علمه أو فخر).

قال حصف: وفيه علم أبو الفلاح - (وقد جمع الشيخ) أبو الحسن علم من
محمد أبو الأثير الحروي في الصحابة كتاباً خاصاً سماه: «الاصبيح» (جمع منه كتب
كثيرة) وفي كتاب أبو عبد الله، وأبو موسى، وأبو سعيد، وأبو عبد الله، وأبو عبد الله
أبو عبد الله، (أضف وحقق أمياً خيراً) (أضف وحقق أمياً خيراً) (أضف وحقق أمياً خيراً)
من الاسم أو الكنية

(١) في نسخة محمد بن (١١١١) وفي نسخة في (١١١١) وفي نسخة في (١١١١) وفي نسخة في (١١١١)
استأمنه (١١١١) من موسى بن عبد الله، قال: حدثني محمد بن أبي عبد الله.

(٢) في نسخة في (١١١١) وفي نسخة في (١١١١) وفي نسخة في (١١١١) وفي نسخة في (١١١١)

وقد اختصرته بخمد الله

فروع.

أخذها. اختلف في حد الصحابي، فالمعروف عند البخاريين أنه كل مسلم رأى رسول الله ﷺ.

قال المصنف: (وقد اختصرنا بحمد الله). ولم نشهر هذه المختصر. وقد اختصره الذهبي - أيضا - في كتاب لطيف. سماء التجريد. ولشيخ الإسلام في ذلك: (الإصابة في تبيين الصحابة). كتاب حافل. وقد اختصره، والله الحمد.

قائدة: قول المصنف. «الآخريين» مع أخبري. محمد بن هشام من لعن العلماء. وقال: الصواب المغربي، أي، لأن السنة^(١) إلى جمع نزل إلى الواحد، كما نقر في علم التصريف. نقول في الترائع: فزجي.

ونكتته: أن العراء السببة إلى هذا النوع، وخصوصية الجمع ملغاة مع أنها مؤيدة إلى النقل^(٢).

قال: زمن المحر - أيضا - فوقهم: لا يؤخذ العلم من ضخم، صغين، والصواب تختين، رثا إلى صحبه، ثم فعل بها ما فعل به حبة. (فروع)

أخذها اختلف في حد الصحابي، فالمعروف عند المحدثين أنه كل مسلم رأى رسول الله ﷺ. وكذا قال ابن الصلاح، ومعه عن البخاري وغيره وأورد عليه: إن كان فاعل الرؤية - الرائي - أعمى - كس أم يكون ونحوه - فهو صحابي بلا خلاف، ولا رؤية له. ومن رأى كاهرا، ثم قُتل بعد موته - كزول فبصر - فلا صحبة له. ومن رأى بعد موته بجة قبل الدفن - وقد وقع ذلك لأبي ذريرة. حويله من خلد الهذلي - فإنه لا صحبة له. وإن كان فاعلها رسول الله ﷺ دخل فيه جميع الأمة، فإن كُتبت له عنهم ليلة الإسراء وغيرها، ورأهم.

وأورد عليه - أيضا - من سحبه ثم ارتد: كابي خذل وحرو. والأولى أن يقال: من بقي النبي ﷺ مسلما، ومات على إسلامه.

أما من ارتد بعد ثم أسلم مسلما. فقال لعراقي. في دخوله فيه نظر: فقد نص الشافعي وأبو حنيفة على أن الردة محيطه للعقل. قال: والظاهر أنها محبلة للصحة

(١) في ١. الصواب خبري، أن. أن المصنف.

(٢) في ١. النقل.

المنافقة: كفرة بن هبيرة^(١١)، والأشعث بن قيس. أما من رجع إلى الإسلام في حياته: كعب بن أبي سرح، فلا مانع من دخوله في الصحبة. وحزم شيخ الإسلام في هذا والذي قبله سقاء اسم الصحبة له.

قال: وهل يشترط فيه في حال النبوة^(١٢) أو أتم من ذلك، حتى يدخل من رآه قبلها ومات على المنية: كريد بن عمرو بن عبل: وفد على أبي حنيفة في الصحبة. وكذا لو رآه فيها، ثم أدرك البينة، وأسلم ولم يره؟

قال العراقي: وبم أن من نعر من ذلك. قال: وبدل على اعتبار الرؤية بعد نسوة ذكرهم في الصحبة ولده إبراهيم دون من مات قبلها: كالغلام

قال: وهل يشترط في الرائي الشتر؟ حتى لا يدخل من رآه وهو لا يعقل، والأطفال الذين حنكهم ولم يروه بعد التمييز، أو لا يشترط؟ لم يدعوه أيضاً إلا أن الملائي قال في العرائس: عبد الله بن الحارث بن نوفل حنكه النبي ﷺ، ودعا له، ولا صحبة له، بل ولا رؤية أيضاً.

وكذا قال في عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري: حنكه ودعا له، ولا تعرف له رؤية، بل هو تنعي.

وقال في «النكت»: فظاهر كلام الأئمة ابن ميمون، وأبي زرعة، وأبي حاتم، وأبي داود، وغيرهم - اشتراطه: فإنهم لم ينسوا الصحبة لأطفال حنكهم النبي ﷺ، أو مسح وجوههم، أو نفل في أفواههم: كعبد بن حطاب، وعبد الرحمن بن عثمان النخعي، وحيد الله بن معمر، ونحوهم.

قال: ولا يشترط الدخول على الصحيح، وإلا أخرج من أجمع على عده في الصحبة كالحسين، والحسين، ولبن الأزير، ونحوهم.

قال: والظاهر اشتراط رؤيته في عالم الشهادة؛ فلا يطلق اسم الصحبة على من رآه من الملائكة والبيين.

قال: وقد استشكل ابن الأثير ذكر مؤمنين الح في الصحبة دون من رآه من الملائكة، وهم أولى بالذكر من هؤلاء. قال: وليس كما زعم، لأن الح من جملة التكليفين الذين شملتهم الرسالة والبيعة؛ فكان ذكر من عرف اسمه ممن رآه حسناً، بخلاف الملائكة.

قال: وإذا نزل عيسى ﷺ رحكم بشرعه، فهل يطلق عليه اسم الصحبة؟ لأنه ثبت أنه

وعن أصحاب الأصول - أو بعضهم - : أنه من ثلاث تحالفة على طريق التبع. وعن سعيد بن المسيب: أنه لا يُعدُّ صحابياً إلا من أتاه مع رسول الله ﷺ سنة أو سنتين، أو غرامه غرواً أو غزوتين. فإن ضغ غنة فضعيف؛ فإن مُنْقَضَةً ألا يُعدُّ خيراً البخلي رثنه صحابياً. ولا خلاف أنهم صحابة.

وهي "الأرض" بظاهر مع الله

(وعن أصحاب الأصول أو بعضهم : أنه من ثلاث محاسنة في أعلى طريق التبع) له، والأحد عه - بخلاف من وجد عنه، وانصرف بلا مصاحبة ولا مدعة، قالوا: وذات معنى الضحى لغة.

ورؤى جميع أهل اللغة على أنه مشتق من الضحى، لا من فور منها محذوف، وذلك يطلق عنه كل من صعب غيره قليلاً كان، أو كثيراً، يقال: صعب فلاناً حراً وشهراً ويوتاً وساعة.

وقول المصنف: "أو بعضهم" من زيادته، لأن كثيراً منهم مواضع لما تقدم فقه عن أهل الحديث، وصححه الأئمة رابن الحبيب.

وعن بعض أهل الحديث: موافقة ما ذكر عن أهل الأصول؛ لد رواه بن سعد بسند جيد في "الصفقات" عن عتي بن محمد، عن شعبة، عن موسى البلاء، قال: كتب ابن مالك، فقلت له: أنت آخر من بقي من أصحاب رسول الله ﷺ، قال: لا، بقي قوم من الأعراب، علم من أصحابه فلما آخر من غيرهم.

فإن العراقي والأصوي: أنه أوله ثبات، صحبة خاصة ليست لأولئك.

(وعن سعيد بن المسيب أنه كان لا يُعدُّ صحابياً إلا من أدام مع رسول الله ﷺ سنة أو سنتين، أو غرامه غرواً أو غزوتين).

ووجهه: أن الصحبة بغير شهر عظيم؛ فلا تبال إلا ما اجتماع المومل يظهر فيه التحلق المطبوع عليه الشخص كالغزو المشتمل على السفر الذي هو قطعة من عبادته، وإنما المشتملة على الفصول الأربعة التي يختلف بها المراجع.

(فإن صحيح هذا القول (عنه) فضعيف، من مقتضاه ألا يعد حرياً بن عبد الله (سجلى، رثنه) من فقد ما اشترطه^(١) كوال من ححر - رصحباً، ولا خلاف أنه مدعاة)

قال العراقي، ولا يصحح هذه عن ابن المسيب؛ فلي الإسماء إليه محمد بن عمر

(١) فمجدد المعنى في التامية (نمر ٢٦)

(٢) من "فه تباط"

ثم تعرف صحفته بالتواتر والاستفاضة، أو قول ضحاكي،

لواظدي: صحيف في الحديث.

قال: وقد اعترض بأن حريزا أسد في أول البيعة لما روى الطبراني عنه، قال: لما بحث النبي ﷺ أئنيته لأبائهم، فقال: لأبي شي، جئت بأجرير، قال: جئت لأسلم عنك بذلك، فدعاني إلى الشهادة، لا إله إلا الله وأبي رسول الله، ونعيم الصلاة المكتوبة، ونزلي^(١) الزكاة المفروضة... الحديث^(٢).

قال: والحوادث: أن الحديث غير صحيح؛ فإنه من رواية الحارث بن عمر الأحول، وهو منكر الحديث، ونوشته فلا دليل به، لأن لا يلزم القولية في جواب الماء؛ بل دليل ذكر الصلاة وإبركان، وهو ضخم منزع عن البيعة.

والقصص ما ثبت عنه أنه قال: ما أسلمت إلا بعد نزول المائدة^(٣)، رواه أبو داود وغيره، وفي تاريخ البحاري الكبير: أنه أسلم عام توفي النبي ﷺ. وكذا قال الواظدي، وابن حبان، والطحاوي، وغيرهم.

فائدة: في حد الضحاكي قول لم ينع: أنه من طائفت صحفته وروى عنه، قاله الحافظ وحامس: أنه من راء يائما، حكاه الواظدي، وهذا كما تقدم. وسادس: أنه من أولئك رده، ﷺ وهو مسلم، وإن لم يره، قال: بحري بن عثمان بن صالح المصري، وعنه من ذلك: عبد الله بن مالك الحنفي - أبا تمام - ولم يرحل إلى المدينة إلا في خلافة عمر دافعاً لأهل البير، ومن حكى هذا نقول الفراني في شرح التنقيح.

وكذا من حكم بإسلامه تنقاً لأتوبه، وعليه عمل ابن عبد البر، وابن مته، في كتابيهما. وشرط الماوردي في التمهيد أن يتحقق بالرسول ويتحقق به الرسول، ﷺ. ثم تعرف صحفته: إما بالتواتر، كأبي بكر، وعمر، وبقية العشرة في حق منهم. أو بالاستفاضة، والشهرة لمخاضة عن التواتر، كصالح بن مخلبة، وعكاشة بن محصن. أو قول صحابهم عنه، إله محابهم: كحصة بن أبي حصة العدوي أنس، مات بأصبهان مبطوناً؛ فشهد له أبو موسى الأشعري أنه مسح النبي ﷺ - حكاه بالمشاهدة، ذكر ذلك أبو نعيم في تاريخ أصبهان، ورويت قصته في مسند الطيالسي، ومحمم

(١) في نسخة: ونزلي

(٢) أخرجه الطبراني في الكبير (٣٠١/٢) وفيه (٢٢٦٦) وفي نسخة: حسين بن عمر - قال الهيثمي في

المجموع (١٢/١) - وهو مجمع على مسنده وأدبه

(٣) أخرجه أبو داود (١٥٤)

أَوْ قَوْلُهُ: إِنَّا قَاتِلُ عَدُوٍّ.

الثاني: الصحابة كلهم عدول، من لأبى الفتن وغيرهم بإجماع من يُشاهد به.

الطبراني^(١).

وزاد شيخ الإسلام ابن حجر بعد هذا: أن يخبر^(٢) أحد الثامنين بأنه صحابي؛ بناء على قبول الزكية من واحد، وهو المراجع.

(أو نراه) هو: أنا صحابي. (إذا كان عدلاً) إذا أمكن ذلك، فإن ادعاه أحد عنه سنة من وفاته ^{بطل} فإنه لا يقبل وإن ثبت عدالته قبل ذلك؛ لقوله ^{بطل} في الحديث [المصحيح^(٣)]: «لَرَأَيْتُكُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ؛ فَإِنَّهُ عَلَى رَأْسِ مِائَةِ سَنَةٍ لَا يَجِيءُ أَحَدٌ مِّنْ عَلَى طَهْرِ الْأَرْضِ^(٤)» يريد انقراض ذلك القرن، قال ذلك سنة وفاته ^{بطل}.

وسلط الأصوليون في قوله أن تعرف معاصرته له وفي أصل المسألة احتمال أنه لا يصدق؛ لكونه منهمًا بدعوى ربه شتمها نفسه، وبهذا حزم الأمدني، ورجعه أبو حمسي إلى القطان.

فائدة، قال الذهبي في «الميزان»: ارتضى الهندي، وما أدراك ما نحن؟! شيخ دحل بل رب، ملهم بعد المشقة، فادعى الصحة، والصحابة لا يكفبون، وهذا جريء على الله ورسوله، وقد ألفت في أمره جزاء.

(الثاني: الصحابة كلهم عدول، من لأبى الفتن وغيرهم بإجماع من يثبت به).

قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣]، أي: عدولاً.

وقال ابن أبي: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ١١٠]، والخطاب فيها للمؤمنين حينئذ.

وقال ^{بطل}: «مير القاسم قوسي»^(٥)، رواه الشيخان.

(١) أخرجه أحمد (١٠٨/١)، وأبو داود الطيالسي (١٥٠٤)، والبخاري في «الكبير» (٥٤/٤) رقم (٣٦١٠) من حديث أبي موسى، وذكره الهيثمي في «المجموع» (١٠٠/٩)، وقال: رواه أحمد ورجاله رجال تصحيح غير داود بن عبد الله الأودي، وهو ثقة، وفيه خلاف.

(٢) في: أ، أو مير.

(٣) نسخ في: أ، ب، ط.

(٤) أخرجه شحاربي (١٦٦)، وصنفه (١٦٦: ١) رقم (٢٠٣٧)، وأبو ذر (٢٢١٨)، وأحمد (١٦٠: ٨٨/٢)، وعبد الرزاق (٢٠٣١)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٣٧٤، ٣٧٣)، وابن حبان (٢٩٨٩)، والطرقي في «الكبير» (١٣٦١)، والبيهقي (٢٥٢/١)، وفي «الذليل» (٦٠٠/٦) من حديث أبي عمر.

(٥) أخرجه البزار (٢٩٦١)، وصلى (١٩١٤/٢) حديث (١٥٣٥)، وفي رواية هذا الحديث عن جماعة من الصحابة، وقد عد هذا من المتن، ومن نص على نواته. المحافظ في مقدمه الإجابة، =

وَأَكْثَرُهُمْ خِدِيثًا أَبُو هُرَيْرَةَ.

قال إمام الحرمين: والسبب في عدم الفحص عن عدالتهم أنهم حملة الشريعة، فلو ثبت توقف في روايتهم، لانتحصرت الشريعة على عصره عليه السلام، ولما استرسلت على سائر الأعصار.

وقيل: يجب اتبع من عدالتهم مطلقاً وقيل: بعد وقوع الفتن. وقالت المعتزلة: عدول إلا من قاتل علياً، وقيل: إذا انفرد، وقيل: إلا المغنمين والمقاتلين، وهذا كله ليس بصواب؛ إحصائاً للنظر بهم، وحملاً لهم في ذلك على الاجتهاد المأجور فيه كل منهم.

وقال المازدي في شرح البرهانة: لستأ نعتي قولنا: «الصحابة عدول» كان من دأب عليه السلام يومًا ما لو رآه لساناً، أو اجتمع به لعرضه والعرض: وإنما معني به: الذين لا رموه وحزوه وبصروه. قال القلانسي: وهذا قول عريب يجرح كثيراً ^(١) من المشهورين بالصحة والرواية عن الحكم بالعدالة: كواتل بن حجر، ومالك بن الحويرث، وعثمان بن أبي العاص وغيرهم، ممن وقف عليه عليه السلام ولم يغم عنه إلا قليلاً وانصرف، وكذلك من لم يعرف إلا برواية الحديث الواحد، ومن لم يتوقف مقدار إقامات من أعزب القيان.

والقول بالنعميم هو الذي صرح به الجمهور وهو الصحيح.

(وأكثرهم حديثاً: أبو هريرة)، روى خمسة آلاف وثلاثمائة وأربعة وسبعين حديثاً: اثنتان التبعات منها على ثلاثمائة وخمسة وعشرين. وأغرو البخاري بثلاثة وتسعين، ومسلم بمائة وتسعة وثمانين.

وروى عنه أكثر من ثمانمائة رجل، وهو أحفظ الصحابة.

قال الشافعي: أبو هريرة أحفظ من روى الحديث في دهره، أسنده الجيهني في «المدخل» ^(٢).

وكان ابن عمر يترحم عليه في جنازته ويقول: كان يحفظ على المسلمين حديث النبي صلى الله عليه وسلم، رواه ابن سعد.

وفي «الصحيح» عنه، قال: «قلت: يا رسول الله، إني أسمع منك حديثاً كثيراً أنساه، قال: اسطرداك؛ فبسطته؟ فغرف بيديه، ثم قال: ضُمَّهُ؟ [إلى صدرك فضمته] إلى

١ - والبوطي وغيرهما. ويقرأ: نظم المثال (ص ٤٩٠ ٤٩١).

(٢) في أ: كثيرين.

(٣) هذا الأثر غير موجود بالنزاع المنطوق من «المدخل».

ثم ابن عمر، وابن عباس، وأبو هريرة بن عبد الله، وأنس بن مالك، وعائشة.
وأكثرهم ثمانية روى ابن عباس.

وعن مسروق قال: انتهى عن الصحابة إلى ستة: عمر، وعلي، وأبي هريرة،
وأبي الدرداء، وأبي مسعود. ثم انتهى عن ستة إلى علي وعبد الله.

سدرى^(١) فما سبث شيئا بعده^(٢).

وفي «المستدرک» عن زيد بن ثابت قال: كنت أنا وأبو هريرة وأبو عبد الله يجمع
فقال ادعوا: دعوت أنا وهاشم، وأمن السبي، ثم دعا أبو هريرة فقال اللهم بي
أسألك مثل ما سألك صاحبني، وأسألك علما لا يسي، فأمن السبي يجمع. فقال: ونحى
يا رسول الله - كذلك. فقال: «سألكم الغلام الذي بي»^(٣)

(ثم عبد الله بن عمر) روى أبي حديث وشكته وثلاث حديثا.

(وابن عباس) روى ألفا ومائة ومئتين حديثا

(وأبو هريرة بن عبد الله) روى ألفا وخمسمائة وأربعين حديثا

(وأمن السبي) روى ألفين وستين وستة وستين حديثا.

(وعائشة) ثم المؤمنين روى ألفين ومئتين وعشرة.

وليس في الصحابة من يريد حديثه علي ألف غير هؤلاء. إلا أن سعيد الجدي قال
روى ألفا ومائة وسبعين حديثا.

فائدة: السبب في فلة ما روي عن أبي ركو الصديق - رضي الله تعالى عنه - مع
تقديمه ربه وملازمته للسبي يجمع. أنه تقدم وفاته قبل انتشار الحديث واعتناء الناس
بسماعه وتحصيله وحفظه، ذكره المحقق في «مقدمة» قال: وجملته ما روي له مائة
حديث. وأثنان وأربعون حديثا.

(وأكثرهم ثمانية روى ابن عباس) قاله أحمد بن حنبل.

(وعن مسروق) أنه قال: انتهى عن الصحابة إلى ستة: عمر، وعلي، وأنس بن
كعب. (وزيد بن ثابت) (وأبي الدرداء) وابن مسعود. ثم انتهى عن ستة إلى علي.
وعبد الله بن مسعود^(٤)

(١) سقط في ... = ط

(٢) أخرجه البخاري (١١٩٩).

(٣) أخرجه الحاكم (٥٠٨/٢).

(٤) أخرجه ابن سعد في «المطبوعات» (٢/٢٥٩)، والعسري في «المقدمة والنسخ» (١٢٥/١)، والطبراني في
«الكبير» (٦٩١/٩١)، وذكره الهيثمي في «المجموع» (١١٣/٩١)، وقال: رواه الطبراني في «الكبير»

وَبَيْنَ الْمَضْمُونَةِ الْأَمَّاؤُفُفُ، وَهَلَمْ. ثُمَّ عُمَرُ، وَابْنُ غَالِسٍ. وَابْنُ الرَّبِيعِ، وَابْنُ غُمَيْرٍ
ابْنُ الْفَخَّاصِ. وَبُشَيْرُ بْنُ مَسْعُودٍ مِنْهُمْ،

وروى الشعبي عن حمزة -أيضا- إلا أنه ذكر أنا موسى الأشعري، بدل أبي الدرداء^(١٦).
وقد استشكل بأن أبا موسى وريد بن ثابت تأخرتا وقائهما عن ابن مسعود وعلي؛
فكتب إليهم علم السنة إلى ابن مسعود وعلي؟.

قال العراقي: وقد يجب أن المراد ضحا علمهم إلى علمهما، إلا تأخرت وفاة من
ذكر.

وقال الشعبي: كان المعلم يؤخذ عن سنة من أصحاب رسول الله ﷺ، وكان عمر
وعبد الله وزيد يشبه علم بعضهم بعضا، وكان يقتبس بعضهم من بعض، وكان علي
والأشعري. وأبي يشبه علم بعضهم بعضا، وكان يقتبس بعضهم من بعض^(١٧).

وقال ابن حزم: أكثر الصحابة فتوى مسلطا سبعة: عمر، وعلي، وابن مسعود، وابن
عمر، وابن عباس، وريد بن ثابت، وعائشة.

قال: ويمكن أن يجمع من فتيا كل واحد من هؤلاء مجلد ضخ.

قال: وليلهم عشرون: أبو بكر، وعثمان، وأبو موسى، ومعاذ، وسعد بن أبي وقاص،
وأبو هريرة، وأنس، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وسلمان، وجابر، وأبو سعيد،
وطهفة، والزبير، وعبد الرحمن بن عوف، ودميان بن حصين، وأبو بكرة، وعادة بن
الصامت، ومعاوية، وابن الزبير، وأُمّ سلمة.

قال: ويمكن أن يجمع من فتيا كل واحد منهم جزء صغير.

قال: وفي الصحابة نحو من مائة وعشرين نفسا يقتلون في القبا جدا، لا يروى عن
الواحد منهم إلا أممائه والمسانتان والثلاث: كأي بن تميم، وأبي الدرداء، وأبي طهفة،
والمقداد... وسؤد الباقين.

(ومن الصحابة لمبندة، وهب: أربعة: عبد الله (س) عمر) بن الخطاب، (و) عبد الله
(ابن عباس، و) عبد الله (بن الزبير، ر) عبد الله (بن عمرو بن العاص، رئيس ابن مسعود
منهم)؛ قاله أحمد بن حنبل.

قال البيهقي: لأنه تقدم مونه، وهؤلاء عاشوا حتى احتج إلى علمهم، فإن اجتمعوا

— رجال رجال الصحيح إلا الفاسم من مع وهو ثقاه. وهو عند البيهقي أيضا من المدحج^(١٨).
(١٨٥).

(١٦) أخرجه أبو حنيفة في المصنف (٩٤)، والبيهقي في المصنف (١٩٩).

(١٧) ينظر: السابق.

وَكُذَّاءٍ سَائِرٍ مَنْ يُسْتَشَى عَيْدُ اللَّهِ، وَهُمْ نَحْوُ مَائَتَيْنِ وَعِشْرِينَ.

قَالَ أَبُو زُرَّاعَةَ الرَّاوِزِيُّ: فَجَبَسَ زُهَيْرٌ اللَّهُ بِحَلَّةٍ عَنْ مِائَةِ أَلْفٍ وَأَرْبَعَةِ عَشَرَ أَلْفًا مِنْ الْأَصْحَابَةِ مِثْلَ زَوْيِ عُلَّةَ، وَسَبْعَ مِائَةٍ.

على شيء، - قيل: هذا قول العبادة.

وقيل: هم ثلاثة بإسقاط ابن الزبير، وعليه اختصر الحومري في «المصباح».

وأما ما حكاه المعصف في «تهذيبه» عنه: أنه ذكر ابن مسعود، وأسقط ابن العاصم - فوهم.

نعم، وقع للرافعي في «النبات» وللزمخشري في «المعصل» - أن العبادة: ابن مسعود، وابن عمر، وابن عباس، وغلطوا في ذلك من حيث الاصطلاح.

(وكذا سائر من يسمى عيد الله) من الصحابة لا يطلق عليهم العبادة، (وهم نحو مائتين وعشرين) نقضاً، كما قال ابن الصلاح: أخفا من الأسباب، وزاد عليه ابن فتحون جماعة بلغون بهم نحو ثلاثمائة رجل.

(قال أبو روعة الرازي) في جواب من قال له: أنيس يقال: حديث النبي ﷺ أربعة آلاف حديث؟ (قال:) ومن قال ذاك، فليقل الله أنبياءه، هذا قول الزنادقة، ومن يحصي حديث رسول الله ﷺ؟! (فجس رسول الله ﷺ عن مائة ألف وأربعة عشر ألفاً من الصحابة ممن روى عنه، وسمع منه؟) فقبل له: هؤلاء أين كانوا وأين سمعوا؟ قال: أهل المدينة، وأهل مكة، ومن بينهما، والأعرب، ومن شهد معه حجة الوداع، كل رآه، وسمع منه بعرفة.

قال العراقي: وهذا لقرون من أبي روعة ثم ألف له على إسناد، ولا هو في كتب التاريخ المشهورة. وإنما ذكره أبو موسى المديني في ذيله بغير إسناد.

قلت: أخرجه الخطيب بإسناده، قال: حدثني أبو القاسم الأزهرى، ثنا عبد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العكبري، ثنا أبو بكر عبد العزيز بن جعفر، ثنا أبو بكر أحمد ابن محمد الخلال، ثنا محمد بن أحمد بن جامع الرازي، سمعت أبا زرعة، وقال له رجل: أنيس يقال... فذكره بلفظه^(١).

قال العراقي: وقريب منه ما أسنده المديني عنه، قال: توفي النبي ﷺ ومن رآه وسمع منه ربيعة على مائة ألف إنسان من رجل وامرأة، وهذا لا تحديد فيه، وكيف يمكن الاطلاع على تحرير ذلك مع تفروق الصحابة في البلدان والبيوت والقرى؟ وقد روى البخاري في صحيحه: أن كعب بن مالك قال في قصة تحلفه عن تبوك: فوأسحاب

(١) أخرجه الخطيب في «المصباح» رقم (١٩٦٥).

وَأُخْلِيفَ فِي عَذَابٍ مُتَّفَاتِهِمْ، وَجَعَلَهُمُ الْحَاكِمَ ثَلَاثَ عَشْرَةَ ضَعْفًا.
الثَّالِثُ : أَفْضَلُهُمْ عَلَى الْإِخْلَاقِ أَبُو بَكْرٍ - ثُمَّ عُمَرُ - وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - بِإِحْتِصَانِ
أَقْدَرِ السُّبْحِ،

رسول الله ﷺ كثير لا يجمعهم كتاب حافظ، يعني : الدوران^(١)

قال العراقي : روى الساجي في «المنهاج» بسند جيد، عن الثعالب، قال : فبصر رسول الله
ﷺ وأصحابه ستون ألفاً : ثلاثون ألفاً بالمدينة، وثلاثون ألفاً في قبائل العرب، وغير
ذلك. قال : ومع هذا فجميع من صُنف في أصحابه لهم سبع مئزرع أو في أصحابهم
عشرة آلاف، مع كثرة يدكروا من ثوب في حياته ينفق ومن ماضيه أو أدركه صغيراً.
(والصنف في هذا طوائفهم) باعتبار السن إلى الإسلام، أو الهجرة، أو شهود البعث
والفاضة، فجعلهم إلى ست خمس طوائف. (ووضعهم الحاكم ثلثي عشرة طائفة).

الأولى : يوم أُنْصُرَ مَكَّةَ كَالْحُلَّةِ الْأَرْبَعَةِ

الثانية : أصحاب دار الندوة.

الثالثة : مهاجرة الحبشة.

الرابعة : أصحاب بعلبة الأولى

الخامسة : أصحاب البعثة الثانية، وأكثرهم من الأنصار.

السادسة : أول المهاجرين الذين وصلوا إلى غزاه قتل أو يدخل المدينة

السابعة : أهل بدر.

الثامنة : الذين هاجروا بين بدر والمدينة

التاسعة : أهل بعة الرضوان.

العاشرة : من هاجر بين^(٢) المدينة وفتح مكة كحلل من لوليت، وعمره من العاصي

الحادية عشرة : مسلمة الفتح.

الثانية عشرة : صياد وأطفال، رأوا يوم الفتح رمي حجة الرذاع وغيرهما

(الثالث : أفضلهم على الإطلاق أبو بكر، ثم عمر - رضي الله عنهما - بإجماع أهل
الحقة).

وممن حكى الإجماع على ذلك أبو العباس الغرضي، قال : ولا منة لأقوال^(٣) أهل
الشيع، ولا لأهل البدع.

(١) أخرجه قيساري (١١٦٨) من حديث كعب بن مالك

(٢) في «د» إلى.

(٣) في «أ» يقول.

ثُمَّ عَمَّادٌ ثُمَّ عَلِيٌّ. هَذَا قَوْلُ جَمْعِهِمْ أَهْلُ السَّنَةِ. وَحَكَى الْخَطَّابِيُّ عَنْ أَهْلِ السَّنَةِ مِنْ الْكُوفَةِ تَقْدِيمَ عَلِيٍّ عَلَى عُمَرَ. وَبِهِ قَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ حَزْرَبَةَ. قَالَ أَبُو مَنْصُورٍ الْجَنْدَابِيُّ: أَصْحَابُنَا مُجْمِعُونَ عَلَى أَنَّ أَفْضَلَهُمُ الْخَلَاءُ الْأَرْبَعَةُ، ثُمَّ تِلْكَ الْقِسْمَةُ.

وَكُنْتُ سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ إِجْمَاعَ الصَّحَابَةِ وَالنَّابِعِينَ عَلَى ذَلِكَ، رَوَاهُ عَنْ أَبِي هِنْدٍ فِي الْإِعْقَادِ.

وحكى المازري عن الحطابية تفصيل عمر، وهي الشيعة تفضيل علي، وعن الراوندية تفضيل العباس، وعن بعضهم الإجماع من التفصيل. وحكى الخطابي عن بعض مشايخه: أنه قال: أبو بكر خير، وعلي أفضل. وهذا تفاوت من القول.

وحكى القاضي عياض: أن ابن عبد البر وطائفة ذهبوا إلى أن من مات منهم في حياته ﷺ أفضل ممن بقي بعده، لقوله ﷺ: «أَنَا شَهِيدٌ عَلَى هَؤُلَاءِ»^(١).

قال المصنف: وهذا الإطلاق غير مرض ولا مقبول.

(ثم عثمان، ثم علي، هذا قول جمهور أهل السنة) رآه ذهب مالك، والشافعي، وأحمد، وسفيان الثوري، وكافة أهل الحديث والفقه، والأشعري، والباقلاني، وكثير من المعتكلمين! لقول ابن عمر: كما في زمن النبي ﷺ لا نعدن بأبي بكر أحدا، ثم عمر، ثم عثمان^(٢). رواه البخاري، ورواه الطبراني بلفظ أصرح كما تقدم في نوع المرفوع.

(وحكى الخطابي عن أهل السنة من الكوفة تقديم علي على عثمان، وبه قال أبو بكر ابن حزمبة)، وهو رواية عن سفيان الثوري، ولكن آخر قوله ما سبق.

وحكى عن مالك التوقف بينهما حكاه المازري عن «المدونة».

وقال القاضي عياض: وجع مالك عن التوقف إلى تفصيل عثمان.

قال القرطبي: وهو الأصح، إن شاء الله تعالى.

وتوقف -أيضا- إمام الحرمين. ثم التفصيل عنده، وعند الباقلاني. وصاحب «المفهم» ظني. وقال الأشعري: قطعي.

(قال أبو منصور) عبد القاهر الشعمي (الجندابي) أصحابنا مجمعون على أن أفضلهم الخلفاء الأربعة، ثم تمام المشقة لجمهورهم بالجنة: سعد بن أبي وقاص، وسعيد

(١) أخرجه البخاري (١٣٤٣)، وأبو داود (٢٦٤٨)، والترمذي (١٠٣٦)، والنسائي (٦٢/١).

وابن حبان (١٥١١)، وابن أبي شيبة (٢٥٢/٢)، وهد من حنيفة (١١١٩)، وابن الجارود

(٥٥٤)، وابن حبان (٣١٩٧)، والبيهقي (٣٤/٤) من حديث جابر

(٢) أخرجه البخاري (٣٦٥٥).

في احد

الأولى : ورد في أحاديث نصيب أحيان من الصحابة، كل واحد في أمر مخصوص :
 فروى الثوري عن أنس مرفوعاً : «رحم أمي فميتي» أبو بكر، وأصدقهم في دين الله :
 عمر، وأصدقهم حياء : عثمان، وأقصاهم : علي^(١)، وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن
 جبل. وأقرضهم زيد بن ثابت، وأقرضه : أسى بن كعب، ولكل فئة أمير، وتبين هذه
 الألف : أبو عبيدة بن الجراح^(٢).

دروې انځورمذې چاپېټ - د اوسېسکرم زېږد، د صححه انځاکم بلنظ - د اوسېس اوسني
زېږد (۲۰)

الثالثة. اختلف في التفصيل بين فاطمة وعائشة على ثلاثة أقوال: ثالثها التوقف.
والأصح: تفصيل فاطمة: فهي بضعة ^(١)، وقد صححه النجاشي في «الحلييات»،
وإليه في تصحيحه. وفي الصحيح: «في فاطمة»: «سيدة نساء هذه الأمة» ^(٢).

وروي النسائي عن حذيفة أن رسول الله ﷺ قال: «هذا ملك من الملائكة أتاكم به
باسم علي، وشرفي ^(٣) أن خنًا ومحبًا يسد شباب أهل الجنة، وأمهما سيدة نساء أهل
الجنة» ^(٤).

١٦٩

(٢) أخرجه أحمد (١٤٨٠/٣)، والبرقاني (٢٣٩٩)، وابن حبان (١٥٤)، والطبري (٢٠٩٦)،
والسائي في معاني الصحاح (١٤٨)، وابن أبي عمير في السنن (١٢٨١، ١٢٨٢)، وابن
سريج (٧١٣٩، ٧١٣٧، ٧١٣٤)، والطبراني في المعجم (٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠)، والحاكم
(١٢٦/٣)، أبو موسى في الجلاء (١٢٢/٣)، وأبو داود (٢١-٢٢) من حديث أنس، وقال البرقي:

(3) ترجمه الترمذی (3490)، والحاکم (1430/2)، و نیز بمع مر «العلی» (144/7) من حدیث انس،
وقال قال مدنی: هذا من مر.

(٤) أخرجه القساري (٣٦٦٧)، ومسلم (١٩٠١/٢) وفيه (٢٢٩)، وأبو داود (٢٠٧١، ٢٠٧٢)، والترمذي (٢٨٧٦)، وابن ماجه (١٩٩٨)، وفيه في فضائل الصحابة (٢٦٥، ٢٦٦)، وأحمد (٣٢٨/٢)، وأبو داود (١٩٨١)، والبيهقي (٢٨٢/٢)، وابن حبان (٦٩٥٥)، وأبو يعقوب في الفضائل (٢٢٥)، والبيهقي (٢٨٢/٢)، حديث المصنف بمرجعه.

(٥) أخرجه البخاري (٢١٦٤)، ومسلم (١٦٠١/٤)، وحم (٢٦٥٠/٩٨)، وأحمد (٦/٢٨٢)، والنسائي في مسائل أصحابه (٤٦٣)، وأبو يعلى (٩٧٥٥)، وأبو حنيم، أبي الأحنيف (٢/٢٩٦)، وأبو يعلى في الأثر (٢/٢٦٤)، عن جرير بن مسروق عن عائشة

(٦) من ط ١ ط ٢

(٧) أحمد جبه الشوموني (٢٧٨١)، الحائز من أعمال الجبل (١٩٦٠، ١٩٦١)، وأحمد (١٩٦١، ١٩٦٢).

وقيل: علي،

وروى الطبراني في الكبير عن الشعبي قال: سألت ابن عباس ... فذكره^(١)
وروى الترمذي من رواية أبي نصره عن أبي سعيد قال: قال أبو بكر: أئمت أئمة من
أهل البيت ... الحديث^(٢).

(وقيل: علي) بن أبي طالب، روى الطبراني عنه صحيح عن ابن عباس، ويشتد
صيف عنه مرفوعاً^(٣).

ورواه الترمذي عنه من طريق أخرى مرفوعاً^(٤).

وروى الطبراني بسند في إسماعيل السدي، عن أبي ذر، وإسماعيل قال: أخذ رسول الله
ﷺ من علي، فقال: إن هذا أول من آمن بي، ورواه - أيضاً - عن سلمان^(٥).

وروى أحمد في مسنده بسند فيه مجهول ومفطوح عن أبي مرفوعاً^(٦). وروى بسند
آخر عنه قال: أنا أول من صلى.

وروي ذلك - أيضاً - عن زيد بن أرقم، والمقداد بن الأسود، وأبي أيوب، وأنس،
وعمر، أبو هريرة، وعفيف الكندي، وحزيمة بن ثابت، وخباب بن الأثر، وجابر بن عبد
الله، وأبي سعيد الخدري.

وروي الأحكام في المسند^(٧) من رواية مسلم العلاني، قال: سئل النبي ﷺ يوم

(١) أخرجه الطبراني في الكبير (١٨٩/١٢) رقم (١١٠٦١). وذكره الهيثمي في الصحيح (١٣/٩)،
وقال: وفي الحديث من عدي وهو مروي.

(٢) أخرجه الترمذي (٣٦٦٧)، وفي الفتح الكبير (٦٩٠)، وعن حبان (٦٨٩٣)، والبيهقي (٣٥) - البحر
الرغوار، والدارقطني في الحديث (٢٢١/١)، وأبو حنيفة في معرفة الصحابة (٧٢، ٧١).

(٣) وقال الترمذي: رواه مصنفه عن شعبان بن الحريري عن أبي هريرة قال: قال أبو بكر: ...
بعد أصبح. قلت: ورجع هذا - أيضاً - للدواعي (٢٢٤/١).

(٤) أخرجه أحمد (٣٧٣/١)، والأحكام (١٣٢/٤)، والطبراني في الكبير (١٢٥٩٣) من
طريق أبي صالح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن علي.

وذكره الهيثمي في المجموع (١٢٢/٩)، وقال: رواه أحمد، والطبراني في الكبير، والأوسط
وربما أحمد رجح الصحيح، غير أبي صالح - وهو ثقة - به ليس.

(٥) أخرجه الترمذي (٣٧٣١)، وأحمد (٣٧٣/١)، والطبراني في الكبير (١٧٤٤).

(٦) أخرجه الطبراني في الكبير (٢٦٩/٦) رقم (٦٦٨٤)، وقال الهيثمي في المجموع (١٠٥/٩) روى
عمر بن سعد المصري، وهو مصنف.

(٧) أخرجه أحمد (١١١/١) من طريق عنه الترمذي عن علي، وعبيد بن جوف العمري - قال ابن عباس
العمري - عن علي، وقال: ... يعني: حسن، القوي، وذلك من طريق أبي هريرة، وهو يروي ...
بغير العزل (١٨٨/٦).

وَقِيلَ زَيْدٌ، يَقِيلُ: خَدِيجَةٌ. وَكَانَ الْعُرَاتُ عِنْدَ جَمَاعَةٍ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ، وَادَّعَى الشُّعْبِيُّ فِيهِ الْإِجْمَاعَ وَأَنَّ الْخِلَافَ قِيَمٌ مَعْنَاهَا.

الْإِسْبَرُ، وَأَسْلَمَ عَلَيْهِ يَوْمَ ثَلَاثٍ^(١). وَادَّعَى الْحَاكِمُ بِجَمَاعٍ أَقَمَ التَّارِيخَ عَلَيْهِ، وَنُورُ فِي ذَلِكَ.

وَقَالَ كَعْبُ بْنُ زُهَيْرٍ فِي تَقْصِيدِهِ يَمْدَحُهُ بِهِ:

إِنْ عَمِلْنَا لَهُ - دُونَ ذِي يَسْنَى -

صَهْرُ النَّبِيِّ وَخَيْرُ الْعَامِ مُنْتَهَى

صَلَّى الظُّهْرَ مَعَ الْأَمِيِّ أَهْلُهُمْ

(وَقِيلَ: زَيْدٌ) مِنْ حَازِلِهِ، فَإِنَّهُ الْزُهْرِيُّ^(٢). (وَقِيلَ: خَدِيجَةٌ) أُمُّ الْمُرْسَلِ.

قَالَ الْمُصَنِّفُ - زِيَادَةُ عَلَى ابْنِ سَعْدٍ -: (وَهُوَ صَوَابٌ عَنِ جَمَاعَةٍ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ).

وَزُيِّدَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَالزُّهْرِيُّ أَيْضًا، وَهُوَ ثَوْبٌ مُتَشَدَّدٌ، وَابْنُ سَعْدٍ^(٣):

(وَأَدَّعَى التَّمَسُّبَ فِيهِ الْإِجْمَاعَ، وَأَنَّ الْخِلَافَ قِيَمٌ مَعْنَاهُ).

وَرَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ، وَطَبْرَانِيُّ عَنْ مَنْ عَنِ

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ خَدِيجَةَ أَوَّلَ مَنْ أَمِنَ، ثُمَّ عَلِيٌّ مَعَهَا، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ

الصَّحِيحُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ أَوَّلَ مَنْ أَطْهَرَ إِسْلَامَهُ.

ثُمَّ زُيِّدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الطَّرْفِيُّ أَنَّ عَلِيًّا أَخَذَ إِسْلَامَهُ مِنْ أَبِي طَالِبٍ، وَأَطْهَرَ

أَبُو بَكْرٍ إِسْلَامَهُ. وَلِلذَلِكَ شُكٌّ عَلَى لِسَانِهِ.

وَرَوَى الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» مِنْ رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ - عَنْ أَبِيهِ - عَنْ

جَدِّهِ، قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ عِدَّةَ الْإِسْبَرِ، وَبَدَأَتْ خَدِيجَةُ يَوْمَ الْإِسْبَرِ مِنْ آخِرِ لَيْلَتِهَا،

وَصَلَّى عَلَيْهِ يَوْمَ الثَّلَاثِ^(٤).

وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: أَوَّلَ مَنْ أَمِنَ خَدِيجَةُ، ثُمَّ عَلِيٌّ، ثُمَّ زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ، ثُمَّ أَبُو بَكْرٍ،

فَأَطْهَرَ إِسْلَامَهُ، وَدَعَا إِلَهُ إِلَهُهِ، فَأَسْلَمَ بِدَعَائِهِ مُنْعَلًا مِنْ عِفَالٍ، وَالرَّبِيزِ بْنِ الْعَوَّامِ،

وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، وَطَالِعَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ؛ فَكَانَ مَوْلَاةِ الشَّامِيَّةِ

(١) «مَجَرَّةُ الْحَدِيثِ» (١١٦/٢). وَفَدَّاهَا عَنْ عَلِيٍّ أَخْبَرَهُ أَبُو يَعْقُوبَ (١١٦/٢). وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ فِي

«الْمَصْنُوعِ» (١١٥/٩) فِيهِ سَلَامٌ بِرِجَالِهِ الْعَلَاءِ، وَقَدْ اخْتَلَفَ.

(٢) فِي ح. الْأَعْيَانِ.

(٣) قَالَ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَصْنُوعِ» (١٢٧/٩). وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ مِنْ سَلَا، وَاسْلَامَةَ حَسَنَ

(٤) يُظْهِرُ هَذِهِ الْأَثَرُ فِي «مَصْنُوعِ الرَّوْلَةِ» (١٢١/٩-٢٣٤)، وَفِيهِ صَدَقَ وَاقْتِطَاعُ

(٥) أَخْبَرَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٩٤/٢)، وَأَخْبَرَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَصْنُوعِ» (١١٦/٩). وَقَالَ وَدَّعَى بَعْضُ مَنْ

عَبْدُ الْحَبِيبِ الصَّمَاوِيُّ، وَهُوَ صَدَقَ

وَأَجْرُهُمْ ثَلَاثَةُ أَسْوَارٍ.

وأما كون آخر الصحابة مؤناً مطلقاً، فمجرم به سلب، ومصعب الزبيري^(١)، وابن منه،
واليزي من آخرين.

وهي صحب مع مسلم بن أبي الحنفيل: رأيت رسول الله ﷺ وما على وجه الأرض
رجل^(٢) رآه عجمي^(٣).

قال العراقي: وما حكاه بعض متأخري عن ابن دريد من أن عكرات بن دؤب تأخر
بعد ذلك، وأنه عاش بعد الحدي مائة سنة - فهذا باطل لا أصل له، والذي أوقع ابن دريد
فيه ذلك ابن قتيبة؛ فقد سبقه إلى ذلك، وهو إما باطل أو مؤول بأنه استكمل المائة بعد
الحدي، لا أنه بقي بعدها مائة سنة.

وأما قول جوير بن حلزم: «إن آخرهم مؤناً سهل بن سعد»، فالظاهر أنه أراد بالمدينة،
وأخذه من قول سهل: «فلو كنت لم تسمعوا أحداً يقول: قال، (رسول الله ﷺ)» إنما كان
خطابه بهذا لأهل المدينة.

(وآخرهم) مؤناً (قبله أنس) بن مالك، مات بالبصرة سنة ثلاث وتسعين. وقيل:
انسين. وقيل: إحدى. وقيل: سبعين، وهو آخر من مات بها.

قال ابن عبد البر: لا أعلم أحداً مات بعده من رأى رسول الله ﷺ إلا أن الحنفيل.
وقال العراقي: بل مات بعده محمود بن الربيع - بلا خلاف - في سنة تسع وتسعين.
وقد رآه، وحدث عنه، كما في «صحيح البخاري»^(٤).

وكذا تأخر عنه عبد الله بن سر المماري في قول من قال: «وفاته سنة ست وتسعين».
وأخر الصحابة مؤناً بالمدينة سهل بن سعد الأنصاري؛ وأنه ابن المدينة والواقفي،
وابراهيم بن العترة، وابن حبان، وابن فابع، وابن منه. وادعى ابن سعد نفي الخلاف
فيه، وكانت وفاته سنة ثمان وثمانين. وقيل: إحدى وتسعين. وقال قتادة: بل مات
بعصر. وقال ابن أبي دؤود: بالإسكندرية.

وقيل: السلب بن مرد؛ قاله أبو بكر بن أبي داود، وكانت وفاته سنة ثمانين، وقيل
ست وثمانين، وقيل: إحدى وتسعين.

(١) في ب، ط: مصعب بن الزبيري.

(٢) في أ، من.

(٣) أخرجه مسلم (٤/١٨٢٠) وقم (٩٩).

(٤) أخرجه البخاري (٧٧) عنه قال: «قلت، من رآه معي معه معها في رجلي» رواه ابن حنبل منين -
من دؤب.

وقيل: حابر بن عبد الله؛ قتله قتادة وغيره.

قال الترمذي: وهو قول ابن عمر، لأن الثالث مات بمدينة لا حلاف، وقد ذكرهم بعده. وقيل: مات بعباء، وقيل: بمكة. وكنت وثاقه سنة تسع وستين، ومات ثلاث، وقيل: أربع، وقيل: سبع، وقيل: ثمان، وقيل: تسع.

قال الترمذي: وقد تأخر بعد ثلاثة: مجموع بن الربيع الذي عدل المجنة، ويروي بها سنة تسع وستين، فهو رثا آخر للصحابة موتاً بها.

وأخبرهم بمكة، فقدم أنه أبو المظفر، وهو قول ابن العديم، وابن حبان وغيرهما^(١).

وقيل: حابر بن عبد الله؛ قتله ابن أبي ذر، والمشهور وفاته بالمدينة. وقيل: ابن عمر، قتله قتادة، وأبو الشيخ بن حبان، ومات سنة ثلاث - وقيل: أربع - وستين.

وأخبرهم بالكوفة عبد الله بن أبي أوفى، مات سنة ست وثمانين. وقيل: سبع، وقيل: ثمان.

وقال ابن العديم: أبو حنيفة. والأول أصح، فإنه مات سنة ثلاث وثمانين.

وقد اختلف في وفاة غيره: بن حريش؛ فقبيل سنة خمس وثمانين، وقيل: سنة ثمان وستين.

فإن صح الثاني فهو آخرهم موتاً بها.

وابن أبي أوفى آخر من مات من أهل بيعة الرضوان، رضي الله عنهم.

وأخبرهم بالشام عبد الله بن بسر السدوسي؛ قتله حلاتي، ومات سنة ثمان وثمانين.

وقيل: ست وستين، وهو آخر من مات من صلح الفيلس.

وقيل: أخبرهم بالشام أبو تمام الساعلي؛ قتله الحسن البصري، ومن عينة.

والصحيح: الأول؛ فوفاته سنة ست وثمانين. وقيل: إحدى وثمانين.

وحكى الخليلي في «الإرشاد» القولي بعد ترجيح؛ أنه قد روي عن أهل الشام أنه أدرك رجلاً بعد ما يقال له: الهذلي^(٢). وأما النبي ﷺ، وهو مجهول.

وقيل: أخبرهم بالشام والله من الأسع؛ قتله أبو زكريا بن مندة، وهو بدمشق، وقيل:

بيت المقدس، وقيل: حمص. سنة خمس وثمانين، وقيل: ثلاث، وقيل: ست.

(١) م: أ: وقيل غير هذا.

(٢) م: ب: الهذلي.

الخاص: لا يعرف أب وأمه شهد بذلك إلا مرثد وأنس،

وأخبرهم حمص عن أنس بن بسر

وأخبرهم بالحريوة العريش بن شميرة الكندي.

وأخبرهم بفلطين أبو أبي عبد الله بن عمرو، زبني مدني، الصدي، وقيل: مات
أعشى، وقيل: ... في القاس.

وأخبرهم بمصر عبد الله بن الحارث بن جزء الزبدي، مات سنة ست وثلاثين، وقيل:
حس، وقيل: سبع، وقيل: ثمان، وقيل: تسع؛ قاله الطحاوي. وكانت وده بسقط
القد، وتعرف لأن سقط أبي تراب، قال: بالجماعة. ومن إنه شهد خرا، ولا صح،
على هذا هو أبو الربيع مؤلف.

وأخبرهم بالبصرة اله ماس بن زياد الساهلي سنة اثنين ومائة^(١)، أو بعده.

وأخبرهم بسرق: ربيع بن ثابت الأنصاري، وأبو البرقي، وقيل: أنطاس، وقيل:
بالشام. ومات سنة ثلاث وستين، وقيل: سنة ست وسين.

وأخبرهم بالبادية سلمة بن الأشوج؛ قاله أبو زكريا بن مده. والصحيح أنه مات
بالمدينة، ومات سنة أربع وسبعين، ومن أربع وستين، وهذا ما ذكره^(٢) ابن الصلاح.

وأخبرهم بعمران بن مرة بن الحبيب.

وأخبرهم بحتات العداء بن خالد بن هزلة، ذكرهما أبو زكريا بن مده.

قال الحارثي: وفي رواية بظرف، هذا وقد شهد ثلاث وسبعين، هذا تأخر عنه أبو مرة
لأسلم، ومات بها سنة أربع وسبعين.

وأخبرهم بالثقف بن عيسى.

وأخبرهم بالسها: ثابت بن عدي، قاله أبو الشيخ وأبو يعين.

وأخبرهم بسرق: قثم^(٣) بن عيسى.

(الخاص): لا يعرف أب وأمه شهد بذلك إلا مرثد وأنس، أبو مرثد بن الحبيب
الضبي.

قلت: أغرب من هذا ما أخرجه المغوي في معجم الصحابة قال: حدثنا من هاتين،
حدثنا ابن بكير^(٤)، حدثنا أبي، عن يزيد بن أبي حبيب: أن عمن بن يزيد بن الأحسن

(١) في ط: شين ومائة، لا مائة.

(٢) في ط: ومائة آخر ما ذكره.

(٣) في ج: النعمان.

(٤) في أ: ب: أبو بكر.

النزاع الأوثقون: فمعرفة التابعين رضي الله عنهم
هو وما قبله أشد من عظماء: بهذا يؤخذ: والمرسل: والمنقول: واجداه: تابعي
وتابع قتل: هو من شجعت الضعفاء، وقيل: من لفته، وهو الأظهر.

فائدة: ليس في الصحاح من اسمه عبد الرحيم بل ولا في^(١) التابعين، ولا من اسمه
إسماعيل من وجه يصح إلا واحد بصري، روى عنه أبو بكر بن عمارة حديث: «لا يلح
النار أحد صلى قبل طلوع الشمس وقيل غروبها» أخرجه ابن خزيمة^(٢).

(النوع الأربعون: معرفة التابعين رضي الله تعالى عنهم هو وما قبله أصلاً
عظيمهما بهما يعرف المرسل والمنقول، وإحدهما تابعي وتابع، واختلف في حده:

(قيل: -أي: قال الخطيب- (هو من فصب صحابياً)، ولا يمكن فيه بمجرد التلقي،
باعتدال الصحابي مع النبي ﷺ؛ إشراف منارة النبي ﷺ - فالاجتماع به يؤثر في^(٣) الشر
العلمي أصداً ما يؤثرو الاجتماع الطويل بالصحابي وغيره من الأسيار.

(وقيل: هو (مؤلفياً)، وإن لم يصح، كما قيل في الصحابي، وعليه الحاكم.

قال ابن الصلاح: وهو أقرب، فإن المصنف، أو هو الأظهر).

قال العمري: وعليه عمل الأكثرين من أهل الحديث؛ فقد ذكر مسلم وابن حبان
الأعمش في ثلثة التابعين، وقال ابن حبان: أخرجوا في هذه الطبقة؛ لأن له لغاً وحفظاً؛
رأى أنباء، وإن لم يصح أنه مدرك المسند عنه. وقال ابن مذي: لم يسمع من أحد من
الصحابة، وعنده أيضاً؛ فيهم الحفاظ عبد الحميد، وعنده فيهم يحيى بن أبي كثير، يكون
لقي الله، وموسى بن أبي عائشة؛ لكونه لقي عمرو^(٤) بن حريث.

واشتهر من حبان أن يكون رأه في من يحفظ عنه، فإن كان صغيراً لم يحفظ عنه
فلا حيرة برؤيته؛ كخلف من خليفه، عده من أتباع التابعين وإن رأى عمرو بن حريث؛
لكونه كان صغيراً.

قال العراقي: وما اختاره ابن حبان له وجه؛ كما انشروط في صحابي رؤيته وهو صغير،
قال: وقد أشار النبي ﷺ إلى الصحابة والتابعين بقوله: «طوبى لمن أتاني وأمس بي»
وطوبى لمن دلى من أتاني...^(٥) الحديث؛ وكنتي بهذا بمجرد الرؤيا.

(١) في: ج، ط، م.

(٢) أخرجه ابن خزيمة (١١٦٤)، تم (٣١٨)، وعزوه لشيخ ابن خزيمة - فقه - قصوراً؛ فالحديث -

أيضاً - عند مسلم (٤٤٠٠)، حديث (١٣٣)، (١٣٤)، (١٣٥).

(٣) في: أ، ب، م.

(٤) في: ب، م.

(٥) أخرجه الحاكم (٨٦/٢)، والصابغيني (١٩٩)، والعلامة (١٩٩)، وفي (٨٧/١) من حديث -

قَالَ الْحَاكِمُ: هُمْ خَمْسُ عَشْرَةَ طَبَقَةً.
 الأولى: مَنْ أَدْرَكَ الْعَشْرَةَ: فَيُسَمَّى بِأَبِي خَاوِمٍ، وَابْنِ الْمُسَبِّبِ، وَغَيْرَهُمَا. وَغُلِظَ
 فِي ابْنِ الْمُسَبِّبِ، فَإِنَّهُ وَلَدَ فِي جُلُوفَةِ عَسْرٍ، وَلَمْ يَسْمَعْ أَكْثَرَ الْعَشْرَةِ، وَفِيهِ: لَمْ
 يَصِبْ ضَعْفُهُ مِنْ غَيْرِ مُعَدٍّ.

نبيه: قال ابن الصلاح: مطلق التابعي مخصوص بالتابع بالإحسان.
 قال العراقي: إن أراد بالإحسان الإسلام، فواضح، إلا أن الإحسان أمر رائد عليه: فإن
 أراد به الكمال في الإسلام والعبادة، فلم أر من اشترط ذلك في حد التابعي؛ بل من
 صنف في الطبقات أدخل فيهم الكفاة وغيرهم
 ثم اختلف في طبقات التابعين: فجعلهم مسلم ثلاث طبقات، وابن سعد أربع طبقات،
 وقال الحاكم: هم خمس عشرة طبقة:
 الأولى: من أدرك العشرة، منهم: (غيس بن أبي خازم، و) سعيد (بن المسيب،
 وعمر بن عبد الله).

قال كافي عثمان التقيدي، وقيس بن عباد، وأبي ساسان حصيني بن العنبر، وأبي
 وإثل، وأبي رجاء القطرودي.

(وغُلِظَ فِي ابْنِ الْمُسَبِّبِ: فَإِنَّهُ وَلَدَ فِي جُلُوفَةِ عَسْرٍ) قسم يسع من أبي بكر، ولا من
 عمر على الصحيح، (ولم يسمع) -بعض- (أكثر العشرة).

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: (وَقِيلَ: لَمْ يَصِبْ ضَعْفُهُ مِنْ) أحد منهم زهير مديني.
 قال العراقي: كأنه ابن الصلاح أخذ هذا^(١) من قول قتادة الذي رواه مسلم في مقدمة
 صحيحه، من رواية همام قال: دخل أبو داود الأسدي على قتادة، فلما قام، قالوا: إن
 هذا يزعم أنه لقي ثمانية عشر بدرية! فقال قتادة: هذا كان سائلاً قبل الحواف، لا معرض
 في شيء من ذلك، ولا يتكلم به، فوالله ما حدثنا أحسن من بدرية مثاقفة، ولا حدثنا
 سعيد بن المسيب عن بدرية مثاقفة، إلا عن سعيد بن مالك^(٢).

نعم، أنت أحمد بن حنبل صدقه من عمر. وقال ابن معين زهير مديني، وكان صغيراً

١ - عبيد بن سر، وله شاهد من حديث أس.

أخرجه الخطيب في المزهج بعدد (٣/١٩، ٢٠، ٢١)، (١٢٧/١٢)، وأصله بسم
 وحدث هذا من يروى ذكره الهيثمي في المصحيح (١٠/٢٢). وقال رواد الطبري، وفيه نقية،
 وقد صرح بالسواء: رواه البخاري، وفيه نقية.

(١) في أ. ب. ب.

(٢) أخرجه مسلم في المقدمة صحيحه (١٢/٢٢).

وَأَمَّا قَتِيسٌ - فَسَمِعَهُمْ، وَرَوَى عَنْهُمْ، وَلَمْ يُشَارِكْهُ فِي هَذَا أَخْذٍ. وَقَتِيسٌ: لَمْ يَسْمَعْ غَيْذَ الرِّحْمَنِ.

وَنَحْنُهُمُ الَّذِينَ وَلِدُوا فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ أَوْلَادِهِ الصَّحَابَةِ.

وقال أبو حاتم: رآه على الشتر، يعني النصارى من مغرب

فإن العراقي: وأما سماعه من عثمان وعلي: فإنه ممكن غير متنع، لكن لم أر في الصحيح التصريح بسماعه منهما.

ثم، في «مسند أحمد» من رواية موسى بن وردان: سمعت سعيد بن أنسب يقول: سمعت عثمان يقول - وهو يحطّب على المنبر - كنت أبتاع الشتر^(١) من حنن الوادي من اليهود، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقال: «إذا شريت فأكفل». «الحدث^(٢)».

وهو عند ابن ماجة بلفظ: «هن»، دون التصريح بالسماع^(٣).

وفي «المستد» - أيضاً - بسند جيد قال: حدثنا الوليد بن مسلم، حدثني شعيب أبو شيعة، سمعت عطاء الخراساني يقول: سمعت سعيد بن أنسب يقول: رأيت عثمان قاملاً في الصاعد، فدعا بضعام ما منه الشتر، فأكله ثم قام إلى الصلاة... الحديث^(٤)، فسمعت سماعه من عثمان، والله أعلم.

(وَأَمَّا قَتِيسٌ فَسَمِعَهُمْ، وَرَوَى عَنْهُمْ، وَلَمْ يُشَارِكْهُ فِي هَذَا أَخْذٍ. وَقَتِيسٌ: لَمْ يَسْمَعْ غَيْذَ الرِّحْمَنِ) بن عوف؛ قاله أبو داود.

(وَيَلْبِسُهُمْ) - أي: الطليقة الأولى - (الَّذِينَ وَلِدُوا فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَوْلَادِهِ الصَّحَابَةِ): كحديث الله بن أبي طلحة، وأبي أمامة - أحمد بن مهمل بن حنيفة - وأبي إدريس الجولاني - كما قاله بن الصلاح.

وقال النقيشي: هذا كلام لا يستقيم لا معنى ولا نقلاً.

أما المعنى: فكيف يجعل من ولد في حياة رسول الله ﷺ يلي من ولده بعده؛ والصواب أن يخلص هذا مقدماً، وتلك الطليقة تلي.

وأما النقل: فلم يذكر الحاكم ذلك، ولكنه عدل^(٥) المختصرين، ثم قال: «ومن

(١) في ط الشتر.

(٢) أخرجه أحمد في «مسنده» (١٦/١١)، وذكره الهيثمي في «المجمع» (١٠٦/٨)، وقال: إسناده حسن.

(٣) أخرجه في «داجه» (٢٢٣٠)، وأحمد (١٧٥/١)، وعبد بن سعيد (٥٢١)، والضحاوي في شرح «معاني الآثار» (١١٧/١٢)، والبيهقي (٣١٥/٥).

(٤) أخرجه أحمد (٧٠/١).

(٥) في ج: حدث.

(٦) سقط في ج.

وَمِنَ التَّابِعِينَ: الْمُخَضَّرُمُونَ - وَاحِدُهُمْ: مُخَضَّرُمٌ يَفْتَحُ لِرَأْسِهِ - وَهُوَ الَّذِي أَقْرَبَهُ الْجَاهِلِيَّةُ وَزَمَنُ النَّبِيِّ ﷺ، وَاسْتَدْرَجَهُ وَلَمْ يَزَلْ.

الذي من هذه المخضرمين طائفة دخلوا في زمانه ﷺ وأما بقية هؤلاء فذكر أنما قالوا، ومحمد بن أبي بكر الصديقي، وجرهم، ونسب، فذكر عبد الله بن أبي طهفة، ولا تأخذوا به.

ثم إن احكامكم بعد ذلك الطائفة الأولى، قال: والطائفة الثانية: الأسود بن بريد، وعصمة ابن قيس، ومسرور، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وجرهم بن زيد وغيرهم، والطائفة الثالثة: النسيب، وشرح بن الحارث، وعبد الله بن عبد الله بن عبد الله، وأبو جهم.

ثم قال: وهم خمس عشرة طائفة: آخرهم من أبي نسيب من مالك بن أفلح الأسدي، وعبد الله بن أبي أوفى، من أهل الكوفة، والثالث من بريد بن عبد الله الصديقي، وعبد الله بن الحارث بن جهم، من أهل الحجاز، وأبو أمامة الباهلي من أهل الشام انتهى.

فلم يعد من الطبقت - سوى ثلاثة - الأولى والأخيرة.

وأما أولاد النخبة فلم يذكرهم إلا عبد المخضرمين، فقدمه من صلاح والمصداق هذا، فحصل فيه هذه وإنشائي.

(ومن التابعين: المخضرمون - واحدهم مخضرم يفتح لِرأسه - وهو الذي أقْرَبَهُ الجاهلية، وزمن النبي ﷺ، وأسلم، ولم يزل، ولا صحبه له).

هذا مصطلح أهل الحديث فيه: لأنه متردد بين طائفتين لا تغري من أيهما هو؟ من قولهم: لحم مخضرم. لا تغري: من ذلك هو أو أنتي؟ كما هي المحكية والصحاح. وطعام مخضرم: ليس بخار ولا مر، كقوله ابن الأثيري: رجل من النخبة يعني: النخبة، من حصرها في الإبل، ففعلها، ولا اقتلع عن النخبة، وإن عاصر أحد الرواية، أو من قولهم: رجل مخضرم. من نص الحبيب، وقيل: ليس بكسرة السبب. وقيل: يعني: رجل لا يعرف نوره، وقيل: لأنه لا يعرف نوره، فلهذا ناصر الرواية من الصحابة، فقدم الرواية مع إمكانه.

وسواء أورد في الجاهلية أم لا، أم لا، ولا يرد بهؤلاء، فإن المصنف في مشروع مبني - ما قبل نسخة قبل العراقي: وفيه نظر. والظاهر: يردك فوراً، أو غيرهم على الأكثر، فقل فتح مكة: من العرب بعد ما روي إلى الإسلام، ورواها أهل الجاهلية.

وعاشته ثمانين عاماً، وقبره في القبر، ومن أمه بالكره: أبو سليم الجولاني
والأخوة.

وحظي بفتح في المنح بإعطاء أمرها

وفد ذكر منهم في المختصرين سير^(١) من عمرو، وإنما أراد بعد المعبره
أما المختصر في اصطلاح أهل اللغة، فهو الذي عاشر أغلب عصره، فمن الجاهلية،
وعاش في الإسلام، سواء أدرك الصحابة أم لا، حسب الاصطلاحين عموم وعصر من
وجه، فحكيم بن حزام مختصر اصطلاح أهل اللغة لا الحديث، وسير^(٢) من عمرو
مختصر اصطلاح الحديث لا اللغة.

وحكى بعض أهل اللغة: مختصر بالكسر.

وحكى ابن خلكان مختصر بالحد المبهمة، والتفسير أيضاً.

وحكى العسكري في الأوائق أن المختصر من المعاني لشي حداد، في الإسلام،
سبقت وأسماه كتاب في أحاطة نفعه، ثم ذكر أن أصله من حديث العلامة أبو
- شامة، والأثر إن فاعله، فكذا رمان أحاطية مطيع عليه، أو من الإبل
المختصرة، وهي التي نحت^(٣) من العرب والحيات. قل: وهذا أغريب الغريب إنني.

(وعدمه مسلم) من التحطاح، فتح بهم (عشرون عاماً) وهم

أبو عمرو، وسعد بن إياس الشيباني، وسويد بن علفة، وشريح بن هانئ، وسير بن
عمرو بن حمزة، وعمرو بن محبوب الأودي^(٤)، والأسود بن يزيد النخعي، والأسود بن
حلال المجاشعي، والمعمور بن سويد، وعبد حمير بن يزيد النخعي، وسبل بن عوف
الأحمسي، وسعد بن حرش أبو ربيع، وحاتم بن عبيد، وأبو عثمان النهدي، وأبو رباح
المفاري، وغنيم بن فيس، وأوراب الصائغ، وأبو الحلال النخعي - واسمه ربيعة بن
درة - وحالد بن حمير العدوي، وشاعة بن حرك القسيري، وحير بن بدير الحصري.

(وهم أكثر) من ذلك، (وهم ثم يذكره) مسلم.

(أبو مسلم) عبادته من ثوب موزن عمر - (الجولاني، والأحمد) - واسمه الصحاك
ابن فيس - وعبد الله بن حكيم، وعمرو بن عبد الله بن الأحمم، وأبو أبيه النخعي، وأسلم
مولى عمر، وأبويس الفولاني، وأسمه النخعي، وسير بن الحويرث، وجابر النخعي،

(١) في ح: سير

(٢) في ح: سير

(٣) في ح: نحت

(٤) في ح: الأودي

ومن أكاكيم النخعي، القتيبي، شبلعة، ابن السبيعة، والقاسم بن مخنف، وخزونة
وحارثة بن أبي، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وأبيد الله بن غنبة، وأبليخان
ابن بشر.

وأخضر بن السبيك - له في عدا الله - له أبي سلمة - وحمل أبو الزناد بينهما
أبو جهم بن غنم، وأخضر.

وشريح بن الحارث الغافسي، وأبو عبد الله بن سلمة، وعبد الرحمن بن عبد الله
الصاحبي، وعبد الرحمن بن عبد - وعبد الرحمن بن ربيعة، وعبد الله بن عمرو النخعي،
وعبد الله بن قيس بن أبي حريم، وعبد - لأخضر، وعبد - من بني إسرائيل، وعبد الله بن الأحمق،
وأبو صالح الأنباري.

ثاني: وأبو جهم^(١) الحولاني، هذا ما ذكره العراقي.

ومهم جهم ثم يذكره الأخفش بن قيس الأنباري، والأحمق بن - والله أعلم - وأبو
مسروق، وأبو جهم، وأخضر بن أبيه السهمي^(٢)، وأخضر بن - شعبة - وهو أمي، وأبو
زهر بن عبد الله العدلي الحزني - وأخضر بن -^(٣) - عبد الله بن عوف^(٤)، وأخضر
ابن عبد الله القزاري، في حلقه آخر.

ذكرهم شيخ الإسلام ابن حجر في كتاب الإصالة، وأرجو أن أوردهم^(٥) في مادة...
إن شاء الله تعالى.

(ومن أكاكيم التابعين القتيبي، شبلعة، سعد ابن السبيعة، والقاسم ابن
محمد) بن أبي بكر الصديق، (وعروة) ابن الزبير، وحارثة بن زبدة بن ثابت،
أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، (وعبد الله بن عبد الله بن عبد الله) بن مسعود،
(أبليخان) بن بشر، (أخضر) بن - أبو جهم - هكذا عدم أكثر أسماء أهل الحجاز

(وحمل ابن العمدة) سالم بن عبد الله بن عمرو - له أبي سلمة - وحمل أبو الزناد
عليهما - أي - سالم، وأبو سلمة - (أما ذكر ابن عبد الرحمن)

وعندهم ابن الجديني في عمدة بن السبيك، وأبو سلمة، والقاسم، وخزونة، وأخضر
بن عبد الله، وسالم، وخزونة، ورما، وعروة، وأخضر بن عبد الله بن عمرو، وأخضر بن

(١) من ما أبو بكر

(٢) أي أ السهمي

(٣) من ما -

(٤) أبو جهم

(٥) في ما - آخره

وعن أحمد بن حنبل قال: فصل التابعين ابن السبي، قيل: فلفقه والأسود؟ فقال: هو أعمى، وعنه: لا أعلم فيهم مثل أبي عثمان النهدي وفيس، وعنه: أفضلهم قيس، وأبو علفه، وعلفته، ومروقي.

وقال أبو عبد الله بن حبيب: أهل المدينة يقولون: فصل التابعين ابن السبي، وأهل الكوفة: أويس، والبصري: الخس.

وقال ابن أبي ذؤاد: شيخنا التابعين: حفصة بنت سيرين، وعذرة بنت غدير الزامني، وثانيهما أم النضر.

عثمان، وقيصة بن ذؤيب.

(وعن أحمد بن حنبل قال: فصل التابعين) محمد بن السبي، (في) له: (علفته، والأسود؟ قال: هو وعمى، (وعنه) -أيضا- «لا أعلم فيهم» -أي: التابعين-، ومثل أم عثمان النهدي، وفيس) بن أبي حازم (وعنه) -أيضا- «أفصهم: فيس، وأبو عثمان النهدي، (وعلفته، ومروقي) وهؤلاء كانوا دلس. ومن علة التامس

(وقال أبو عبد الله) محمد (بن حفصة) الشيرازي (أهل المدينة يقولون أفضل التابعين ابن السبي. وأهل الكوفة) يقولون: (أويس) القري، (وأهل البصرة) يقولون: (الخس) البصري. وانحس ابن الصلاح

وقال العراقي: الصحيح -بل العوالب- ما ذهب إليه أهل الكوفة، لما روى مسلم في «صحيح» عن عمر بن الخطاب قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن خير التابعين رجل يقال له: أويس...»^(١) الحديث قال: وهذا فاطم للبراع. قال: وأما سبيل أحمد لابن السبي وغيره: فلعلة لم يسمع الحديث، أو لم يسمع عنه، أو أراد بالأفص في العلم لا الخيرة.

وقال البلقيني: الأحسن أن يقال: الأفضل من حيث المرحمة والنزج: أويس، ومن حيث حفظ الخبر والأثر: سعيد.

وقد أحمد ليس أحد أكثر فتوى في التابعين من الحسن وسطل، كان عطاء معني مكة، والحسن مضي أنصرا.

(وقال) أبو بكر (بن أبي ذؤاد) شيخنا التابعين: حفصة بنت سيرين، وعذرة بنت عبد الرحمن، وثانيهما أم النضر، (الضخري) فليجة، ويقال: جهينة، وليست كنهما. وقال إمام بن معاوية: ما أدركت أحدا أفضله على حفصة -يعني: بنت سيرين-

(١) أخرجه مسلم (١٩٦٨/١) حديث (٢٥٨٢)، وأحمد (٣٨/١) من حديث عمر.

وَقَدْ عَدَّ قَوْمٌ طَبَقَةً فِي السَّامِعِينَ، وَلَمْ يَنْفَعُوا الصَّحَابَةَ، وَطَبَقَةُ رَهْمٍ صَحَابَةٌ؛ فَلْيَنْفَعُوا لِنَفْسِكَ.

التَّوَعُّغُ الْخَاطِي وَالْأُتُونُوع. رواية الأكار عن الأصاغر

فَقِي لَهُ الْحَسَنُ وَابْنُ سِرِينَ قَالَ: أَيْ، أَيْ، لَمَّا أَمْلَأَ عَالِيَا أَحَدًا^(١)

(وَقَدْ عَدَّ قَوْمٌ طَبَقَةً فِي السَّامِعِينَ، وَلَمْ يَنْفَعُوا الصَّحَابَةَ)؛ هُوَ مَنْ شَرَعَ التَّابِعِينَ:

تَقَرَّرَ هَاهُنَا بِرِيسِيدٍ لِنَحْنِي، لَمْ يَأْرَأْ أَحَدًا مِنَ الْأَصْحَابَةِ، وَبِئْسَ مِيرَاسُهُمُ بْنُ يَزِيدَ النَّحْنِي الْغَنِيَّةِ. وَبِكَيْرٍ بِنِ أَبِي السَّبْطِ - فَتَنَحَّ السَّامِعِينَ وَكَمَرُ الْجَمِيمِ: لَمْ يَنْفَعْ لَهُ عَنِ نَفْسِ رَوِيَّةٍ، إِنَّمَا أَسْقَطَ قِتَادَةً مِنَ الْوَسْطِ.

وَيُفَعُّ نَفْسُ عَكْسٍ ذَلِكَ؛ فَعَدُّوا طَبَقَةً مِنَ السَّامِعِينَ فِي أَتْبَاعِ قَتَادَةٍ؛ الْخُزْنَةُ الْعَالِيَةُ عَلَيْهِمْ رَوَايَتُهُمْ عَنْهُمْ. كَلِمَةُ الزُّبَادِ عَدَّ اللَّهُ فِي ذِكْرَانِ. لَقِيَ ابْنُ عَمْرِو وَأَتْبَاعُهُ:

(وَقَدْ عَدَّ قَوْمٌ طَبَقَةً فِي السَّامِعِينَ، وَلَمْ يَنْفَعُوا الصَّحَابَةَ)؛ هُوَ مَنْ شَرَعَ التَّابِعِينَ: عَاهِدَ ابْنَهُمْ فِي الْإِحْوَاءِ مِنَ التَّابِعِينَ، وَهَذَا صَحَابَتُهُ مَعْرُوفَانِ:

أَوْ لَكُنْ ذَلِكَ الصَّحَابَةُ مِنَ صَحَابَةِ الصَّحَابَةِ، بِغَارِبِ التَّابِعِينَ فِي كَوْنِ رَوَايَتِهِ أَوْ عَالِيَا عَنْ الصَّحَابَةِ؛ كَمَا عَدَّ مَسْنُونُ مِنَ التَّابِعِينَ مُوسَى بْنُ عَدِّ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ، وَمُجْمُوعُ مِنَ ابْنِ رَوَيْعٍ نَفْسُ عَكْسٍ ذَلِكَ، فَعَدُّوا بَعْضَ التَّابِعِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ.

وَكَثِيرًا مَا يَنْفَعُ ذَلِكَ نَفْسُ يَرْحَلُ؛ كَمَا عَدَّ مُحَمَّدُ بْنُ الرَّيِّحِ الْحَمِيرِيُّ عَدَّ الرَّحْمَنُ بْنُ عَمْرِو الْأَنْتَمَرِيِّ مِمَّنْ دَخَلَ مَصْرَ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَلَيْسَ مَسْمُومٌ عَلَى الْأَصْحَابِ، (فَلْيَنْفَعُوا لِنَفْسِكَ) وَأَمثالُهُ.

فَوَاللهُ، قَالَ الْبَلْقَيْسِيُّ: أَرَأَيْتَ الْبَابِعِينَ مَوْتًا: "بُوَيْزِيدَ مَعْمَرِ بْنِ زَيْدٍ، قَتَلَ بِحَرَسَانِ - وَفَقِلَ" بَأُزْبِيحَانِ - سِتَّةَ نِصْفَيْنِ.

وَأَخْرَجَهُمْ مَوْتًا خَلْفَ بِنِ حَلِيفَةٍ، سِتَّةَ نِصْفَيْنِ وَمِائَةٍ.

نَبِيهِ: أَفَرَدَ الْحَاكِمُ فِي "عَقُومِ الْحَدِيثِ" مَرَّحًا مِنَ [أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ]^(٢) [أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ، وَسَيَأْتِي فِي الْأَنْوَاعِ الْمَرْيُونةِ]

(فَلْيَنْفَعُوا لِنَفْسِكَ) (رواية الأكار عن الأصاغر):

وَالْأَصْلُ فِيهِ رَوَايَةُ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ تَعِيمِ الشَّارِئِيِّ حَدِيثِ الْجَسَّاسَةِ، رَوَاهُ عَدُّ مَسْنُونٍ^(٣).

(١) نظري. تهذيب الكمال (١٥٧/٣٥).

(٢) في: "عَدَّ قَوْمٌ فِي السَّامِعِينَ".

(٣) سقط في: "عَدَّ قَوْمٌ".

(٤) أَخْرَجَ مُسْلِمٌ (٢٠٦٦/١) وَفِي (٢٩١٢)، وَهَذَا الْحَاثِثُ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ رَوَايَةِ الْأَكَاكِرِ عَنِ الْأَصَاغِرِ.

بُنْ فَإِنَّهُ أَلَا يَتَوَقَّعُ أَنَّ الْمَرْوِيَّ عَنْهُ أَكْثَرُ وَأَفْضَلُ؛ لِكَوْنِهِ الْأَغْلَبُ. ثُمَّ هُوَ أَقْسَامُ أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ الرَّوَايُ أَكْثَرُ بَيْنَنَا وَأَقْدَمُ طَبَقَةً؛ كَالرَّاهِرِيِّ عَنْ مَالِكٍ، وَكَالزَّهْرِيِّ عَنِ الْخَطِيبِ.

وَالثَّانِي: أَكْثَرُ قَدْرًا؛ كَحَافِظِ عَالِمٍ عَنْ شَيْخٍ؛ كَمَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ. وَالثَّلَاثُ: أَكْثَرُ مِنَ الْوُجُوهِ؛ كَعَبْدِ الْعَزِيزِ عَنِ الصُّوْرِيِّ، وَكَالْبَرْقَانِيِّ عَنِ الْخَطِيبِ.

روايته عن مالك بن مزدد - رُفِلَ: ابن مزدد، وقيل: ابن مرة الرهاوي، فيما أخرجه ابن منده في الصحابة بسنده، عن زرعة بن سيف عن أبي بزن أن النضر بنجة كتب إليه كتابًا، وأن مالك بن مزدد الرهاوي قد حدثني أنك أسلمت وقالت المستركين؛ فأبشر بعمر... الحديث^(١).

(من فائدة) - أي: فائدة معرفة هذا النوع - (ألا يتوهم أن المروي عنه أفضل وأكبر) من الراوي؛ (لكونه الأغلب) في ذلك؛ نسريلاً لأهل العلم مشاراهم، لا لمرئ بذلك في حديث عائشة، أخرجه أبو داود^(٢) وغيره.

ومنها: ألا يظن أن في السند انقلابًا.

(ثم هو أقسام)

أحدها: أن يكون الراوي أكبر سنًا، وأقدم طبقة؛ من المروي عنه الزهري، ويحيى بن سعيد الأنصاري في روايتهما (عن مالك) بن أنس.

(وكالزهرري) أبي النعمان عبد الله بن أحمد في روايته (عن) نعيمه (الخطيب) البغدادي، وهو إذ ذاك شاب.

(والثاني) أن يكون الراوي (أكبر قدرًا) لا سنًا. (كحافظ عالم) روى (عن شيخ) مسرٍ لا علم عنه؛ (كمالك) في روايته (عن عبد الله بن دينار)، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهوية في روايتهما عن عبد الله بن موسى العباسي.

(والثالث): أن يكون الراوي (أكبر) من المروي عنه (من الوجهين) معًا؛ (كعبد الغني) بن سعيد الحافظ في روايته (عن) محمد بن علي (الصورري) لحبذه. (وكالبرقاني) في روايته (عن الخطيب)، وكالخطيب في روايته عن ابن مأكولا.

(١) ذكره السليط في الإصطفا (٧٧٠)، وعراه لا من نده

(٢) وهو قوله: فأبشر بعمر... فأمر لولا الأمر مشاراهم. أخرجه أبو داود (١٨٤٩) من طريق حماد بن أبي نسيب، عن عائشة، وقال أبو داود: سمعت لم يترك عنه

ومنهم رواية الضعيفة عن الثمامة: كالأندالة وغيرهم عن كعب لأخيه - ومنهم رواية
 التابعين عن تابعيه: كالأعرجي والأصمري عن مالك، وكعب عن ابن شبيب، ليس تابعيه،
 وروى عنه منهم ثمانون من عشرين، وقبل أكثر من ستين.

(ومنه) - أي: من القسم الثالث، من رواية الألف من الأصمغر - (رواية الأصمغر عن
 التابعين كالأندالة وغيرهم) من الأصمغر: ثمانون من عشرين، ومعه: رأس من روايتهم عن
 كعب الأصمغر.

(ومنه) - أي: - (رواية السامي عن تابعيه: كالأعرجي والأصمري عن مالك، وكعب
 ابن شبيب) من محمد بن عبد الله بن عمرو بن لادن: (ليس تابعيه، وروى عنه منهم)
 أي: (أكثر من عشرين) من ثمانون، معًا فيما جمعهم حافظ عبد المكي بن سعيد في جز-
 له، بلغ بهم صفة وثلاثين، (وقيل: أكثر من ستين)، فله حافظ أنه الفصل الخامس.
 وعندهم الحافظ أبو الفصل العراقي بيضا وخمس: إبراهيم بن عبد الله بن عمرو، وأبو
 السختياني، وبكير بن الأشج، وثابت بن عجلان، وثابت الشامي، وسري بن حنوم،
 وحديث من عطية، وحبيب بن أبي موسى، وروين بن عثمان الأزجي، والحكم بن عتبة،
 وخميد الطويل، ودود بن قيس، ودود بن أبي هند، وأبو من عدي، وسعيد بن
 أبي هلال، وسليمان بن دينار، وأبو إسحاق سليمان الشامي، (وأما ما رواه عن أبي
 سليمان)، وسليمان الأحمشي، وعاصم الأحول، وعبد الله بن عبد الرحمن بن علي
 الطائفي، وعبد الله بن عوف، وعبد الله بن أبي مليكة، وسيد الرحمن بن حرملة، وعبد
 العزيز بن ربيع، وعبد الملك بن جريج، وعبد الله بن عمر العمري، وعطاء بن بن رباح،
 وعطاء بن السائب، وعطاء العمراسي، وأما من الحديث الشامي، وعلي بن الحكم
 البجلي، وعمر بن دينار، وأبو إسحاق: عمرو السبيعي، وأما من إسحاق بن
 يسار، ومحمد بن جحادة، ومحمد بن حنبل، وأبو الزبير محمد بن مسلم، ومحمد بن
 مسلم الرهوي، وعفان بن قيس، ومكحول، وموسى بن أبي عائشة، وأبو حنيفة النعمان بن
 ثعلب، وهشام بن عروة، وهشام بن القارظ، ورواه عن منه، ويحيى بن سعيد، ويحيى بن
 أبي كثير، ويحيى بن أبي حبيب، ويحيى بن إسماعيل، ويعقوب بن عطاء بن أبي رباح.

وما حزه، كالمصنف - كان المصنف - من كونه ليس تابعيه، فلهذا لم يرد في
 بكره الخلفاء. ورواه الحافظ أبو الفضل العراقي، وأما الأعرجي، فإن قد سمع من غير
 واحد من الصحابة، منهم: رباح بن أنس، وسليمان، والربيع بن معز، وهما
 قداميان.

النوع الثلثي والأربعون: المذبج أو رواية القرين
القرينان: هما المتغابان في السن والإسناد، وربما اختلفا بالحكم بالإسناد، فإن
روى كل واحد منهما عن صاحبه: كعائشة، وأبي هريرة، ومالك، والأوزاعي -
فهو المذبج.

(النوع الثلثي والأربعون: المذبج، ورواية القرين) عن القرين.
ومن فوائد معرفة هذا النوع: ألا يضمن الزيادة في الإسناد أو إيدال عمره والنوازل.
(القرينان: هما المتغابان في السن والإسناد، وربما اختلفا بالحكم بالإسناد، أي:
المتقارب فيه، وإن لم يتقاربا في السن.

(فإن روى كل واحد منهما عن صاحبه: كعائشة وأبي هريرة، في أصله، والزهرري
وأبي^(١) الربيع في الألبان، ومالك والأوزاعي) في أتباعهم - (فهو المذبج)، ضمن الجمع
ودفع الدال المهملة وتشديد الباء الموحدة وإحروه جيم.

قال العراقي: وأول من سماه بذلك الدارقطني فيما آمنم
قال: إلا أنه لم يبقه بكونهما قرينين، بل كل اثنين روى كل منهما عن الآخر يسمى
بذلك، وإن كان أحدهما أكبر، وذكر منه رواية الشافعي^(٢) عن أبي بكر، وعمر، وسعد بن
عبادة، وروايتهم عنه، ورواية عمر عن كعب، ركعب عنه.

وبذلك يتدفع اعتراض ابن الصلاح على الحاكم في ذكره في هذا رواية أحمد، عن عبد
العزيز، وعبد الرزاق عنه، لأنه ماثر على ما قاله شيخه، ونقله عنه.

ثم وجه التسمية: قول العراقي: لم أر من تعرض لها، قال: إلا أن الظاهر أنه محي به
لحسنه، لأنه لغة، العزيز، والرواية كذلك إنما تقع نكتة بعدد فيها من العلل إلى المساواة
أو التوادل، فيحصل للإسناد بذلك قرين.

قال: ويحتمل أن يكون سمي بذلك؛ لزوال الإسناد؛ فيكون دأ، من قولهم: وجل
مدبج: قبيح الوجه والهامة؛ سكا، صاحب «المحكم». وقد قال ابن العربي والمصنف
الزول شوم^(٣)، وقال ابن معين: الإسناد المارح حذره^(٤) في الرحمة^(٥). قال: وفيه بعد،
والظاهر الأول.

قال: ويحتمل أن يقال: إن القرينين الواقعين في المذبج في طبقة واحدة بمسيرة

(١) في ١ - أبي

(٢) تقدم تفرجه في نوع الإسناد المتعار، وانظر

(٣) في ١ - شوم.

(٤) يضمن في الإسناد العالي والندول.

النوع الثالث والأربعون: معرفة الإخوة

هو إحدى معارفهم، أقرده بالتصنيف ابن أبي عمير، ثم الشافعي، ثم الشرايع
إعنيهم.

واحدة، فأنها بالحدس، إذ يقال هذا الحديث، كذا قال الجمهور وغيره.

قال: وهذا المعنى متوجه على ما قاله من الإصلاح والعدالة، بل المدايح مختص
بالفرس.

وحزم بهذا المعاني في شرح الحجة، فإنه قال: لم يرد الشرح عن زعميه، فهل
يسمى مديحاً فيه بحث، والظاهر: لا، لأنه من رويته لأكثر من الأصابع، والتدريج
مأخوذ من ديار خنجر الوجه، فيقتضي أن يكون معتقداً من الحاصلين.

ثم رويته القريب عن غيره من غير أن يحتم رواية الآخر عنه، فلا يسمى مديحاً، كرواية
زينة بن قدامة، عن زهير بن معاوية، ولا تقول برحير، وأنه عنه.

وأما تشبيل من الإصلاح برواية النسيبي بن مسهر، ونحوه، ولا تقول لمعمر رواية عنه.
فانتم من شئنا - أيضاً - روى عنه، فيما ذكره المدايح في المديح.

وتشمل الحاكم بروية يزيد بن الهادي عن إبراهيم بن سعد، وسليمان بن طرخان عن رقة
ابن مصقلة، وفعله لا أعلم لأحد من رقة، رواية عن يزيد وسليمان - فانتم من أضاف
مروية عن ربيعة بن سعد عن يزيد، في صحيح مسلم، والشافعي، ورواية رقة عن
زيد بن أبي عمير، هي المدايح المدايح.

لطيفة: قد يحتشم جماعة من الأئمة، في حديث: كما روى أحمد بن حنبل، عن
أبي حنيفة: زهير بن حرب، عن يحيى بن معين، عن عفي بن أبي عمير، عن عبد الله بن
عبد، عن أبيه، [عن شعبة] ^(١)، عن أبي بكر بن حفص، عن أبيه، سمعة، عن عائشة،
قالت: لا أدري أروى أم لا، بأحد من شعورهم حتى يكون، كالتوفيق ^(٢)، فاحمد،
ولأربعة توجه: حسنتهم أقرن.

(النوع الثالث والأربعون: معرفة الإخوة والأخوات).

هو إحدى معارفهم أقرده بالتصنيف، طبري بن النسيبي، ثم الشافعي، ثم أبو نعيم
الشرايع وغيرهم، كسليم وأبي دود
ومن فوائده: ألا يقال من أين أتى هذا عند الاشتراك في اسم الأخت.

(١) سقط في أ، ب، ج.

(٢) أخرجه أحمد (١/١٣٤، ١٣٥)، وصححه البخاري، رقم (٢٤٧٦). - سنن (١/١٣٤، ١٣٥) حديث (٢٤٧٦).

عن عبد الله بن سعد العمري.

مثال الأخوة في الصلابة: عمر، وزياد بن أبي الخطاب، وعبد الله، وعقبة بن مسعود.

ومرث التابعين: عمرو، وأرقم، وأبو هريرة، وفي الثلاثة: علي، وجعفر، وعقيل. ستر أبي طالب، وسهل وعبد الله وعثمان، أبو خنبل، وفي غير الثلاثة: عمرو، وعمر، وشعيب، أبو شعيب.

امثال الأوس في الصلابة: عمر، وزياد بن الخطاب، هذا المثال مرید من الإصلاح.

(وعبد الله، وعقبة بن مسعود)، وزياد بن الخطاب، وعمرو، وهشام بن نعاص.

(ومرث التابعين: عمرو، وأرقم، وأبو هريرة، كلاهما من أوصياء أصحاب ابن مسعود ثم قال من الإصلاح: مرث بن شرحبيل، وأرقم أخوه آخر من أمهته أبناء). واعترض بأن جعله أرقم ثلثي أصلهما. أما عمرو، وأبو هريرة - ليس صحيح، وإنما أحسنه أهل التاريخ والأدب في أن ثلاثة إخوة، أبو هريرة، عمرو، وأبو هريرة، فذهب ابن عبد البر إلى الأول، والصحيح الذي عليه الجمهور: ستر أبي طالب، وأرقم، وعبد الله، وهو الذي انتصر عليه السجدة، وابن أبي حاتم، وحكا عن أبيه، وعن أبي زرقة، وابن حبان، والحاكم، وعنه به العمري في التهذيب، وقد عسى أن عبد بن عمرو بن شرحبيل هذا، وأرقم، وهشام، وأبو هريرة، لا اجتماع هذا في قوم.

[قال ترمذي^(١)] وما ذكره ابن الإصلاح لا يأتى على قول الجمهور، ولا قول ابن عبد البر.

وكذلك من جهة المصنف وإن حذف حديثاً، لأنه سأل قول ابن عبد البر هذا، وفي الثلاثة، لا من الأخوة.

(و) مثله (في الثلاثة) في الصحابة (علي، وجعفر، وعقيل: ستر أبي طالب)، هذا المثال مرید من الإصلاح.

(وسهل، وعثمان، وعبد الله) - بالفتح والضم - (أبو حبيب). وفي غير الصحابة (في التابعين: أبا، سعيد، وعمرو: أولاد عثمان).

وبعد هذه (عمرو) - بالفتح - (وعمر) - بالضم - (وشعيب بن شعيب) من محمد بن

(١) في ب: مرید.

(٢) سند في ب، ط.

وفي الأربعة: سهيل، وعبد الله، ومحمد، وصالح، بنو أبي صالح.
وفي خمسة: سفيان، وأدم، وعمروان، ومحمد، وإبراهيم، بنو عبيدة، حدثوا
كثرتهم.

وفي ستة: محمد، وأبو، وبنو، ومغيرة، وحفصة، وكرينة، بنو سيرين،
وذكرت بعضهم الحديثاً بذلك كريمة.
وذكر محمد بن يحيى عن أنس عن أنس بن مالك، حديثاً.

عبد الله بن عمرو بن العاص
(و) مثله (في الأربعة) في السبعة: عبد الرحمن، ومحمد، وعائشة، وأسماء، أولاد
أبي بكر الصديق، ذكره الباقين.

وفي الثمانية: حمزة، وحمزة، ومغيرة، والفضل، أولاد المنيرة بن شعبة.
وبعدهم: (سهيل، وعبد الله، ومحمد، وصالح، بنو أبي صالح) السبع.
وأما قول ابن عدي: إنه ليس في ولد أبي صالح محمد، وإنما مع سهيل، وبنو،
وعبيدة، وعبد الله، وصالح - فوهي، كما قال ابن عدي: حيث أبداً محمد بن يحيى،
وحمل عباداً وعبد الله: أنس، وإنما هو نفع.

(و) مثله (في خمسة) لم أقف عليه في الصحابة، وفي الثمانية: موسى، وعيسى،
يحيى، وعمران، وعائشة، أولاد طيمه بن عبد الله.

وبعدهم: (سفيان، وأدم، وعمروان، ومحمد، وإبراهيم، بنو عبيدة، حدثوا كلهم)،
وأحلمهم سفيان.

وقيل: إنهم عشرة، إلا أن خمسة الآخرين لم يحدثوا، وسمي منهم أحمد، ومخلد.
(و) مثله (في الستة) لم أقف عليه في الصحابة، وفي الثمانية: (محمد، وأبو،
ويحيى، ومحمد، وحفصة، وكرينة، بنو سيرين)، هكذا سماعهم من معمر، وبنو،
والحاكم (وذكر بعضهم)، وهو أبو علي الحديث (في الأربعة) بنو،
سعد^(١) فيهم حمزة، وسودة، قال العراقي: ولا رواية لهما؛ فلا يروان.

وفي الثمانية: (ابن قيس، ولد سيرين) ثلاثة وشروط وثلاثة من أمهات الأولاد.
(وذكر محمد بن سيرين، (ثم) أخيه (يحيى، عن) أخيه (أنس، عن) مولاه (أنس بن
مالك حديثاً) وهو: أن رسول الله ﷺ قال: «أحبكم أحبكم»^(٢)؛ فهذا يرواه^(٣) أنس بن

(١) محمد بن سيرين.

(٢) في: «أحبكم».

(٣) أخرجه البيهقي (١٠٢/١) في (١٠٩٠) من حديث محمد بن سيرين عن أخيه يحيى عن أنس، =

وهذه لطيفة غريبة: ثلاثة إخوة ذوي أعضائهم عن أبيهم
 وأبو السبعة: النعمان، ومقبل، وعقيل، وسويد، وسنان، وغندار،
 وسابع لم يسم: بنو مقرن، صغابة مهاجرون، ثم يشار إليهم بأحد، وأبن: شهدوا
 النخلة

لقد قطن في العطل من رواية هشام بن حسان، مع
 هؤلاء لطيفة عجيبة: ثلاثة إخوة ذوي بعضهم عن بعض، في إسماء واحد، وذكر من
 ظاهر أن هذا الحديث رواه محمد، عن أخيه يحيى، عن أخيه سعيد، عن أخيه أنس،
 وغير في جزء أبي النعمان المسمى، فعلى هذا احتضروا أربعة لم يسم.

(ب) مثله في السبعة: النعمان، ومقبل، وعقيل، وسويد، وسنان، وعبد الرحمن،
 وسابع لم يسم: كذا قال ابن الصلاح، وقد سماه ابن محبان في دليل الأسباط: «
 عبد الله بنو مقرن»، وكلهم (معهم مهاجرون) لم يشار إليهم أحداً في هذه المكونة، من
 بينهم: «سبعة هاجروا وصعدوا» (أولئك شهدوا النخلة).

ومثله في السبعين: سالم، وعبد الله، وعبد الله، وحيدة، ورواح، ووالدة،
 وعبد الرحمن: أولاد عبد الله بن عمر.

تنبيهات

أحدها: ما ذكره ابن الصلاح، من كون بني مقرن سبعة، اعترض عليه أن ابن عبد
 البر زاد بينهم صوير، ونعيب، وحكم، فبزه أن أولاد مقرن: عشرة: سائل الصريح:
 أولاد عفران: معد، ومعددة، وأنس، وحلدة، وعادل، وعامر، وعوف، كلهم شهدوا
 بأحد.

والثاني: أن قوله لم يشار إليهم أحد، في نهجوة والصحة والعدد - ذكره أيضاً ابن
 عبد البر وجماعة.

واعترض بأولاد الحارث بن نيس المسمى: كلهم هاجروا وصحبوا، وهم سبعة، أو
 سعة: بشر، ونعيم^(١)، والحارث، والصحاح، والستاد، وسعيد، وعبد الله، ومعر،
 وأبو نيس، وهم أشرف، ساء، في المعاهدة والإسلام من بني مقرن، ورواه عليهم بأحد
 استشهد منهم سعة في ميل الله.

١ - وأخرجه (١١٠٩٦) من طريق حماد بن زيد عن هشام بن حسان عن أبي سيري عن أخيه: يحيى
 عن سيري قال: كانت ثلاثة أنس: «ذكره» وأحد أبن: أبو سعيد حماد وأسفد المقبر بن
 شين، ولم يحدث يحيى بن سيري عن أنس إلا هذا
 (١١) في أنس.

النوع الرابع والأربعون: رواية الآباء عن الأبناء
 المخطيب فيه كتاب: فيه: عن العباس، عن ابنه الفضل: أن رسول الله ﷺ جمع
 بين الصلاتين بالمزدلفة،

الثالث: مثال الثمانية في الصحابة: أسماء، وحمران، وحراش، وذريسة، وسنمة،
 وفضالة، ومالك، وهند: بنو حذيفة بن سعد، شهدوا بيعة الرضوان بالحلبية، ولم يشهد
 البيعة أحد بعدهم.

وفي التسعين: أولاد سعد بن أبي وقاص: مصعب، وعامر، ومحمد، وإبراهيم،
 وعمر، ويحيى، وإسحاق، وعائشة.

ومثال التسعة في الصحابة: أولاد الحارث المتقدمين.

وفي اثنين: أولاد أبي بكر، عبد الله، وعبيد الله، وعد الرحمن، وعبد العزيز،
 ومسلم، ورواد، وزيد، وعنه، وكبشة.

ومثال العشرة في الصحابة: أولاد العباس: عبد الله، وعبيد الله، وعبد الرحمن،
 والفضل، وثمام، ومعيد، وعمر، والحارث، وكثير، وثمام وهو أصغرهم.

قال ابن عبد البر: لكل ولد العباس رزية والصحة للفضل، وعد الله.

وفي الخمسين: أولاد أنس الذين رويوا فقط: أنس، وموسى، وعبد الله، وعبيد الله،
 وزيد، وأبو بكر، وعمر، ومالك، وثمامة، ومعيد.

ومثال الاثني عشر في الصحابة: أولاد عبد الله بن أبي طلحة: إبراهيم، وإسماعيل،
 وإسماعيل، وريد، عبد الله، زعفران، زعفران، وعمر، وعمر^(١)، وألفاسم، ومحمد، ويعقوب،
 وعمر.

ومثال الثلاثة عشر، أو الأربعة عشر: أولاد العباس المذكور^(٢)، وله أربع إناث -أو
 ثلاث-: أم مكتوم، وأم حبيب، وأميمة، وأم تميم^(٣)

(النوع الرابع والأربعون: رواية الآباء عن الأبناء:

للمخطيب فيه كتاب: (في: عن العباس) بن عبد المطلب، (عن ابنه الفضل: أن
 رسول الله ﷺ جمع بين الصلاتين بالمزدلفة)^(٤).

(١) في ب: ط: وعمر

(٢) في ب: ط: المذكور

(٣) في أ: وأم تميم.

(٤) هذه الطريق لم أقف عليه، ولعل المخطيب نعقد بمرحلة هذا الحديث في كتابه. رواية الآباء عن

وَعَنْ زَيْدِ بْنِ قُلُوبٍ عَنْ أَبِيهِ زَكَرِيَّا عَنْ الزُّهْرِيِّ حَدِيثًا، وَعَنْ مُعْتَمِرِ بْنِ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ عَاقِبٍ عَنْ أَبِي ثَوْبٍ عَنْ الْخُصْصِيِّ قَالَ: «وَأَبُو: كَلِمَةٌ رَخِيمةٌ»، وَهَذَا طَرِيقٌ يَجْعَلُهُ أَهْلُ الْوَأَعِ بِشَيْءٍ فِي الْكُتُبِ.

وروى فيه (ع) وأهل بيت دارود^(١)، عن ابنه بكر، عن الزهري حديثاً، عن سعيد بن
الضبيب، عن أبي هريرة مرفوعاً: «أخروا الأحكام فإن اليد معلقة والرجل مؤثمة»^(٢).
وأورد أصحاب النسخ الأربعة من طريقه، عن الزهري، عن أنس، أن النبي ﷺ أولم
عن حمدة بن عمار، وهو^(٣).

(و) زوؤ فيه (عن معمر بن سليمان، التميمي، (قال: حدثني أبي قال: حدثني أبي أن
عمر، عن أبيه) السخاني، (عن معمر قال: «بيع»: كلمة رحمة»⁽¹⁾).

قال المصنف - كاین الصلاح - : (وهذا) مثال (عظیم یجمع أنواعاً) - قال المصنف - : (بینها فی الكبير)، أي: فی الإرشاد، وقال فيه : منها : ویه الألف عن ابنه، ورواية الأکبر عن الأصغر، ورواية اتابعي عن تابعي. ورواية ثلاثة تابعي بعضهم عن بعض، وأنه حدث غیره^(١) واحد عن نفسه.

قال: وهذا هي غلبة من الحسن والعروة، ويعدان موحد مجموع هذا في حوت انتهى.

وفد أوردته - أي: الخطيب - في كتابه: رواية الأئمة، وفي كتابه: من
حدثني

وأوردہ ہے کتاب من حدیثہ وسی۔ من طریق آخری: عن یحییٰ بن معین، عن
معمّر بن سلیمان، قال: حدیثی مفقود، قال: حدیثی أنت عنی، عن أنس ... مذکور۔

= الأسماء، وأسماء من الصلوات في البدوالة تأنيده من طوي نس

(۱) ص ب، ج، طو: بن والثل.

(1) أخرجه البيهقي في *السنن الكبرى* (٢٢٦/١) من طريق قيس بن الربيع عن بكير بن الوليد، عن
الحري عن سعد بن أبي عوف.

وفال البيهقي: ومثله ليس من التبع من مك من لائل، ورواه جعفر بن عبد الله عن قتادة بن نافع عن أبي بصير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «لا تلتحقوا باللعنات».

(٣) ضربة أحمد: (١٠/٢)، وثم دود (١٢٦/١)، وشعدي (١٠٩٥)، والسائي (١٢٢/١)، وبين سابع (١٠٩)، والحميري (١١٩٤)، وأبو علي (٣٥٥٩)، وابن حبان (١٠٩١)، والبيهقي (١٦٠/٧).

وفاء التلميذ: هـ. ا. حميدت هويب .

(٤) تقریباً ۵۰ فی صدی کے قریب ۱۹۸۷ء میں (۱۳۸۶ھ)

(۵) فہرست: ط ۱۰۰

وقال: هكذا روي الحديث بحسين بن سعيد، عن معتمر، عن محمد، عن نفسه، ثم رجع عن ذلك فروي عن معتمر، عن أبيه، عن محمد، عن صالح بن حاتم، عن إرداق، وتبعه من جملة، كلاهما عن معتمر، عن رجل غير معصوم، وقال معمر: قلت لمعتمر: من الرجل؟ فقال: أبي إسحاق.

فوائد: روى أسد بن مالك عن أبيه - غير مُسْنَدٍ - حديثاً، وروى ابن أبي زائدة عن أبيه حديثاً، ويونس بن أبي إسحاق عن ابنه إسرائيل حديثاً، وأبو بكر بن محمد بن عثمان عن ابنه إبراهيم حديثاً، وشجاع بن الوليد عن ابنه أبي هشيم، توليد حديثاً، أبو عمر بن يوسف بن سعيد عن ابنه محمد حديثاً، وسعيد بن الحكم البغدادي عن ابنه محمد حديثاً^(١)، وإسحاق بن إسماعيل عن ابنه يعقوب حديثاً، ويحيى بن حمزة عن أبيه عن الحسن بن علي بن محبوب، وأبو داود صاحب السنن عن ابنه أبي بكر حديثاً، والحسن بن سفيان عن ابنه أبي بكر حديثاً.

قال ابن الصلاح: وأكثر ما روي عن أسد بن مالك كتاب العطب عن معمر بن النخعي، عن أبيه عن أبي حمزة محمد بن عيسى حديثاً أو نحو ذلك. قال: وأما الحديث الذي روي عن أبي بكر الصديق، عن ابنه عاتقة، عن رسول الله ﷺ أنه قال: في الجنة النول، فلهذا من نزل ذلك^(٢)، فهو عاتقة بن ربيعة، إنما هو عن أبي بكر من أبي هاشم محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر، عن عاتقة، إنما رواه البخاري في صحيحه^(٣).

قال النجاشي: لكن ذكر ابن النجاشي أن الصديق روي عن ابنه عاتقة حديثين، وروى عنها أم رومان أمها - حديثين.

قال البيهقي: فإن كان ابن النجاشي أخذ رواية الصديق من ذلك الحديث، فقد نهي أمه وجهه، قال: وذكر رواية الديلمي، وحمزة، عن ابن أبيه رسول الله ﷺ، والعم بن مرة الأب، قال: وفي هذا العطب نظر.

قال: وروى [معهدي بن محمد بن عبد الله البربري]^(٤) عن ابن أبيه البربري بن بكار، وإسحاق

(١) ما سن العترة من بعض من ج.

(٢) هذا الطريق وهم، وقد وهم به المحقق في كتابه: درباب الأكاير من الاسانيد، كما ساء من ذلك، حافظه في تاريخ ١٠١١/١٠٤٩.

(٣) أخرجه البخاري (٥٦٨٧).

(٤) في نسخة: عن حمزة البربري.

النوع الخامس والأربعون: رواية الأسماء عن آبائهم
لأبي نصر النواظري فيه كتاب، وألفه ما لم يسم فيه الأب والخد.
وهو نزع.
أخذهما: عن أبيه فحسب، وهو كتب.
والثاني: عن أبيه عن جدّه.

ابن حنبل عن أبي لهبة: الإمام أحمد، وروى مالك عن ابن أبي عمير - إسماعيل بن عبد الله
ابن أبي أوسر.

قلت: ومن ألفت هذا النوع رواية أبي طالب عن النبي ﷺ.
(النوع الخامس والأربعون: رواية الأسماء عن آبائهم: لأبي نصر النواظري فيه كتاب،
وألفه ما لم يسم فيه الأب والخد) فيحتاج إلى معرفته اسمه
وهو نزع.

أخذهما: رواه الرجل (عن أبيه محب. وهو كثير): كروية شي نضر، الدارمي،
عن أمه، عن رسول الله ﷺ، وهي في لس الأرملة، ولم يسم أبوه. واختلف فيه^(١)
وسمائي.

(والثاني): روايته (عن أبيه عن جدّه)، قال ابن الصلاح: حدثني أبو نعيم
السمعاني، عن أبي النضر عبد الرحمن بن عبد الجبار قال: سمعت أئمة أبا العاسم:
منصور بن محمد الطوسي يقول: الإسناد حقه عوال وحقه معال، وقول الرجل: حدثني
أبي عن جدي من المعالي^(٢).

وقال الحاكم في المستدرج: سمعت الزبير بن عبد البراءة الحافظ يقول: حدثني
محمد بن عبد الله بن سليمان المصطفى ثنا سعيد بن عمرو بن أبي سارة، سمعت أبي
يقول: سمعت مالك بن أنس يقول أبي قوله سمعتي: ﴿وَلَا تَكُنْ لَكَ وَلَقَوْلِكَ﴾

(١) وحدث. قلت: يا رسول الله، أما تكون الفداء إلا هي الأملى والله؟ قال: لو صليت من فداءها
أحراً حكت.

أخرجه أحمد (١/٣٤٤)، وأبو داود (١٢٨٥)، والترمذي (١١٨٦)، والبيهقي (١٧٤/٢٦٨)،
وابن ماجه (٣١٨٤)، وسخاري في تاريخه (١١٢/٢)، وأبو يعلى (٤٥٠٣)، والغبيري في
الكبرى (١٧٤٩، ١٧٥٠، ١٧٥١)، والبيهقي (١٤٩/٩)، وقد توعدني هذا حديث غريب، وقال -
لطف - واختلف في اسم أبي نضر، فقال بعضه: سمع أبا عبد الله بن فضال، وقال اسمه يار بن
سوزة وقال: أبو يار، وقد سمع عطارد، ثبت بن حدة.

(٢) بطر: علوم الحديث لأبي الصلاح (ص ١٨٥)

تغفروا إلى شبيب بن محمد بن أبي عبد الله بن عمرو بن أبيه عن أبيه عن جده، أنه
فككاً نسخة تيسراً، أكثرها فقهات حاد، وأخرج به فككاً أكثر المحدثين؛ خلا
نجد، على عبد الله بن محمد بن شبيب.

[الزحرف: ١٤١] قال: قول الرضا (عليه السلام) حديثي أبي عن جدي: (١)

رأيت به الحافظ أبو سعيد الحلبي (توفي ٤٤٤هـ).

ثم تارة يورد بالحد: أنا الأب، وتارة يورد: الأعني، فيكون هذا اللاب أكثر من
شبيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن أبيه، عن أبيه، عن جده، أنه فكك نسخة
كبيرة أكثرها فقهات حاد، وأخرج به فككاً أكثر المحدثين؛ إلا صحيح أبيه.

قال البخاري: رأيت أحمد بن حنبل، وعيسى بن عبد الله، وإسحاق بن راهويه،
وأبا عبد الله، وعبد الله بن حماد، يعترفون بذلك، ما تركه أحد من المتأخرين.

قال البخاري: من الناس بعدهم رزاق مراء والحميري.

وقال حمزة: احتج عمن، وعيسى بن عيسى، وأحمد بن أبي خنيفة، وشيوخ من أهل
العلم، فقد اتفروا حديث عمرو بن شبيب فثبتوه، وذكروا أنه ضعف. وقال أحمد بن محمد
الدارمي: احتج أصحابنا بحديث.

قال المصنف: في تاريخ المحدثين: وهو الصحيح الصحيح الذي عليه الجمهور، من
أهل الحديث، وهو أهل هذا الفن، عنهم يؤخذ (حسناً) لجدته على عبد الله بن شبيب
(دون محمد بن أبيه)؛ لما ظهر لهم من إطلاقه ذلك، وسأغ شبيب من عبد الله ثالثاً
ومد أظن الشافعي وغيره إنكروا من حديث ذلك.

وحكى الحسن بن سعيد عن إسحاق بن راهويه قال: عمرو بن شبيب، عن أبيه، عن
جده - كليب، عن زعيم، عن أبي عمر.

قال المصنف: وهذا الشبه بهذه الثلاثة من مثل إسحاق.

وقد أبو مسلم، عمرو، عن أبيه، عن جده - أحب إلي من يهر من حكيم، عن أبيه،
عن جده.

وقد ألب الحلبي حراً معروفاً في صحة الاحتجاج بهذه السند، واستجاب عما قلنا به
عندها. قال: ومما يبرهن صحة الاحتجاج بذلك، ما في المطاوعة، فقد أخرج عن
عبد الرحمن بن حرملة، عنه حديث: «الرائد شيطان، والراكب خيطان»، والثلاثة
ركباً (٢).

(١) أخرجه الحاكم في المستدرج (٢٧٧)، والبيهقي في تاريخه (١٤١)، (٢٧٧)، (٢٧٧).

(٢) أخرجه مالك (٩٧٨/٩) رقم (٢٧٧)، وأبو داود (٤٦٧٧)، والترمذي (١٦٧٤)، وأحمد (١٧٨/٢).

وأنهم بنو حكيم بن معاوية بن جندب عن أبيه عن جده، له فكلوه نسحة حسنة.

ودعيت قوم إلى سرل الاحتجاج به، وحكى الأثيري عن أبي داود، وهو رواية عن ابن مسين، قال: لأن روايته عن أبيه عن جده كثرت وحادة، فمن صاها، صغفه لأن التصحيح بدخل على الرثوي من المصحف^(١) ولذا تمسها أصحاب الصحيح وقال ابن عدي: روايته عن أبيه عن جده مرسله؛ لأن جده موصوفاً لا موصوفاً له. وقال ابن حبان: إن أرواد جده عبد الله غريب لم يلقه، فيكون منقطعاً، وإن أرواد محمد فلا صحة له؛ فيكون مرسلًا.

قال الذهبي وغيره: وهذا القول لا شيء؛ لأن شعبنا ثبت سماعه من عبد الله، وهو الذي ربه ثما مات أبوه محمد.

وهذا القول اختاره الشيخ أبو إسحاق في «اللمع»، إلا أنه فتح بها عن «المنهذ»^(٢). ودعيت الدوقضي إلى التفرقة بين أن ينصح محمد أنه عبد الله، فيصح به، أو لا، فلا، وكذا إذا^(٣) قال: عن جده، قال: سمعت أبي^(٤) ونحوه مما يدل على أن مراده^(٥) عبد الله.

ودعيت ابن حبان إلى التفرقة بين أن يسوعب ذكر أبيه بالرواية، أو يقتصر على أبيه عن جده، فإن صرح بهم كقولهم فهو حقة، وإلا فلا، وقد أخرج في صحيحه له حديث واحد هكذا: عن عمرو بن شعيب، عن أبيه عن محمد بن عبد الله بن عمرو، عن أبيه عن عبد الله بن عمرو، عن أبيه مرفوعاً: ألا أحدثكم بأحكم إلي، وأدبكم مني مجلساً يوم القيامة...^(٦) الحديث.

فإن انفلاتي: ما جاء فيه التصريح برواية محمد، عن أبيه في السند فهو شاذ باطل. (و) من أمثلة ما أورد فيه الجعد الأثري: (بهر بن حكيم بن معاوية بن خبابة) يفتح المهملة رسكون النحبة - القيسري البصري، (عن أبيه عن جده، له هكذا نسخة حسنة) صحيحها ابن معين، واستشهد بها البخاري في الصحيح.

ولأنه الحديث إنما أسقط من الصحيح روايته عن أبيه عن جده، لأنها شاذة لا متابع.

^(١) ومن مربة (٢٥٧٠)، وأحكام (١٠٠/٢)، والبيهقي (٢٥/٢٥٨) من طريقه. أثره من مرفوعة، وقال الرمذي: حديث حسن.

(٢) في: المصحف.

(٣) في: إن.

(٤) في: العراء.

(٥) مرفوعة ابن حبان (١٨٥).

قال الخطيب: بين عبد الوهاب، وبين أبي - رضي الله عنه - في هذا الإسناد نسخة بأب، أخرجه الشيخ من كتاب الأبناء.
وروى بهذا الإسناد في كتاب انقضاء العلم: أحمد بن علي - أيضاً - وعنه المصنف الفصل: فإن أجابه رداً رتخل^(١).

وأحسن من هذا ما وقع التمسك فيه بأكثر من هذا، فوقع له بالنسبة عشر أبا: أخبرني أم هانئ بنت أبي الحسن الهروي - سماعاً عن أبيها - أنها أبو العباس الشامي، أنا أبو سعيد العلاني، ج رثاني - علاناً - شيخنا شيخ الإسلام الهلبسي، عن خبيثة بنت سلطان، قال أنا القاسم^(٢) من مظفر - قال العلاني: مراني - سألت كريمة بنت عبد الوهاب حضوراً، أنا القاسم^(٣) من المفضل الصيدلاني وغيره. أنا رزق الله بن عبد الوهاب الشامي، سمعت أبي ثابلاً للروح عند الوهاب يقول: سمعت أبي عبد المرير يقول: [سمعت أبي الطاهر يقول]^(٤): سمعت أبي أسدًا يقول: سمعت أبي الثالث يقول: سمعت أبي سليمان يقول: سمعت أبي الأسود يقول: سمعت أبي سفيان يقول: سمعت أبي يزيد يقول: سمعت أبي أكبة يقول: سمعت أبي الهيثم يقول: سمعت أبي عداة يقول: سمعت رسول الله يتلى يقول: «ما اجتمع قوم على ذكر إلا اختتمهم الملائكة وغشيتهم الرحمة»^(٥).

قال العلاني: هذا إسناد عريب جداً، ورزق الله كاه إمام العترة في زمانه من الكبار المشهورين، وأبوه - أيضاً - إمام مشهور، ولكن عده عبد العزيز متكلماً به على رسته، راسخ بوضع الحديث، وبغية آفته مجهولون لا ذكر لهم في شيء من الكتب أصلاً، وقد خبط فطم عبد العزيز أيضاً - مراد أنا لأكبة، وهو الهشم.

قال الثماني: وأكثر ما وقع لنا التسلسل بأربعة عشر أباً، من رواية أبي محمد الحسن بن علي بن أبي طالب: الحسن بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن علي بن الحسن بن الحسين بن حمزة بن عبد الله بن الحسن الأصغر بن علي بن الحسين بن الحسين بن علي، من آفته نوعاً معروفًا بأربعين حديثاً منها: «المجالس بالأمانة»^(٦)، وهي الأبناء من لا يعرف حاله.

(١) أخرجه الخطيب في «انقضاء العلم والعمل» رقم (١٠).

(٢) في: أبو القاسم.

(٣) في: أنا أبو القاسم.

(٤) سقط في: أ، ب، ط.

(٥) أخرجه القاسمي في «مبازاة» (٢/٢٢٥)، والثماني في «التفصيل والإيضاح» (ص ٢٤٨).

(٦) أخرجه القاسمي في «مستشاه» رقم (٢)، والخطيب في «تاريخه» (١٤/١٦٩)، ومظفر: «التفصيل»

الْبُخَارِيُّ السُّلَاسُ وَالْأَرْغَمُ: مِنَ الشُّرُكِ فِي التَّرَايَةِ حَتَّى تَرَى تَعَاوِدَ مَا يَرَى وَفَانِيَهُمَا
لِلْمُحْطَبِ فِيهِ كُنْتُ سَلَسًا وَمِنْ فَوَائِدِهِ: حَذْوَةُ غُلَّوْزٍ لِأَمْلَاكٍ، وَأَنَّهَا مُجْمَعَةٌ لِمَنْ
إِسْحَاقُ السُّرَّاجُ. يَرَى غُلَّةَ السُّحَارِيِّ وَالْحَقَافِ، وَيَرَى مَاتَنَهُ مَادَّةً وَيَسْمَعُ وَفُلَانُونَ
سَهْلًا أَوْ تَشْتَرِي. وَتُرْخَرُفِي وَتُرْخَرُفَانِي وَوُجِدَ عَنْ مَالِكٍ، وَتَبَيَّنَ مَا نَدَّاهُ

فَانَدَّاهُ. يَنْحَازُ بِرَوَايَةِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَوَايَةِ الْمَرْفُوعَةِ عَنْ أَبِيهَا عَنْ جَدِّهَا، وَهُوَ
عَبْدُ اللَّهِ حَدَّثَنَا وَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ أَبُو طَالِبٍ فِي مَسْنَدِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ
عَدَدِ اللَّهِ أَحْمَدَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو جَدِّهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ
أَبِيهِ: عَفِيَّةُ بِنْتُ أَصْبَغٍ عَنْ مَيْمُونٍ عَنْ أَبِيهِ: مَيْمُونٌ عَنْ مَيْمُونٍ، قَالَ: أَتَيْتُ أَبِي بَنِي
وَبَابِي، فَقَالَ: مَنْ سَبَّحَ إِلَى مَا لَمْ يَسْبَحْ إِلَيْهِ مَدَامَ هُوَ أَمْرٌ؟^(١)

(لَوْعُ السَّادِسِ وَالْأَرْغَمِ) سَلَامُ وَالْأَحَقُّ

وَهُوَ مَدْرُوعٌ (مِنْ الشُّرُكِ فِي التَّرَايَةِ حَتَّى تَرَى تَعَاوِدَ مَا يَرَى وَفَانِيَهُمَا) الْمُحْطَبُ، فِيهِ كُنْتُ
صَحْنٌ مَعَهُ: السُّدُوسُ وَالْأَحَقُّ.

(وَمِنْ فَوَائِدِهِ: حَذْوَةُ عِلْمِ الْإِسْلَامِ فِي الْقُلُوبِ، وَأَنَّ بَعْضَ سَفَرِهِمْ شَيْءٌ مِنَ الْإِسْلَامِ.
أَمَّا: مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ السُّرَّاجِ، يَرَى عَنْ السُّخَارِيِّ (أَوْ) أَبُو الْحَسَنِ
أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ (الْحَقَافِ) التَّمْلُوكِيُّ، أَوْسَى وَفَانِيَهُمَا مَادَّةً وَيَسْمَعُ وَفُلَانُونَ سَهْلًا أَوْ تَشْتَرِي.
أَنَّ السُّخَارِيَّ مَاتَ سَهْلًا سَهْلًا وَجَدَّ سَهْلًا وَجَدَّ سَهْلًا، وَفَانِيَهُمَا مَادَّةً وَفَانِيَهُمَا مَادَّةً، وَقِيلَ: كَرِيعٌ
وَفِيهِ حَسَنٌ وَيَسْمَعُ وَفُلَانُونَ)

(وَالزُّهْرِيُّ، وَتُرْخَرُفِي بِرَوَايَةِ (أَوْ) أَبُو أَحْمَدَ مَاتَ، وَبَيْنَهُمَا كُنْتُ: قَالَ^(٢) الزُّهْرِيُّ مَاتَ
سَهْلًا أَوْ تَشْتَرِي وَفَانِيَهُمَا مَادَّةً وَفَانِيَهُمَا مَادَّةً، وَفَانِيَهُمَا مَادَّةً وَفَانِيَهُمَا مَادَّةً، وَفَانِيَهُمَا مَادَّةً
قَالَ الْمَرْفُوعَةُ: وَتَشْتَرِي بِرَوَايَةِ سَهْلٍ يَرَى الْمُحْطَبِ، وَلَا يَسْمَعُ أَنْ يُعْتَلَّ بِهِ (أَوْ) أَحَدُ
الْكَلَامِ: أَبُو الْمَرْفُوعَةِ، وَالْأَحَقُّ: مَدْرُوعٌ مِنْ مَالِكٍ وَفَانِيَهُمَا مَادَّةً وَفَانِيَهُمَا مَادَّةً، فَقَدْ رَأَى وَادْعَى أَنَّهُ سَمِعَ
مِنْ أَبِيهِ: أَحْمَدُ بْنُ أَبِيهِ، وَفَانِيَهُمَا مَادَّةً وَفَانِيَهُمَا مَادَّةً)

فَانَدَّاهُ: أَنَّ مَعْزَنَ مَعْزَنَاتٍ مَالِكٌ أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ السُّرَّاجِ، وَمَاتَ سَهْلًا
وَحَسَنٌ وَفَانِيَهُمَا مَادَّةً وَفَانِيَهُمَا مَادَّةً، وَفَانِيَهُمَا مَادَّةً وَفَانِيَهُمَا مَادَّةً

وَمِنْ فَوَائِدِهِ: أَنَّ السُّخَارِيَّ مَاتَ سَهْلًا وَفَانِيَهُمَا مَادَّةً وَفَانِيَهُمَا مَادَّةً، وَفَانِيَهُمَا مَادَّةً

(١) وَالْأَحَقُّ: (ص ٢١٨)

(٢) مَرْفُوعَةُ أَبُو طَالِبٍ (ص ٢١٨)، وَالزُّهْرِيُّ: (ص ٢١٩)

(٣) مَاتَ، وَمِنْ فَوَائِدِهِ

التوابع السابقين، ولا ينبغي أن: من ثم يجوز عمه إذا واجبه.

يُحِبُّ فِي كِتَابِهِ، بِأَنَّهُ، وَقَبْلَ تَرْجُمَتِهِ، وَغَيْرِ بَنِي شَيْخِهِ، الْخُرُوجَ فِي قَضَائِهِ،
وَلِحُجَّتِ بَنِي صِفْوَانٍ، وَنَحْنُ بَنِي صِفْوَانٍ، مَحْسُورُونَ لَمْ نَرَهُ، عَنْهُمْ خَيْرُ الشُّعْرَانِ.

آسی عوارض و دیگر فواید

وحدث العذري سنة ست (معمور) ومائة (بالصلح) سنة ثمان ومائة.

والله اعلم بالصواب. شيخنا محمد بن أبي الحسن، روى في كتابه في فضائل الإمامين عليهما السلام أن الفضل بن عمر، ومات سنة ثمان وأربعين ومائة، وأمر أن يدفن في القبر الذي كان عليه.

قال شيخ الإسلام: وأكثر ما انفصا عليه من ذلك مائة وخمسون سنة. وذلك أن لما طهر
أبو ذؤيب، سمع من أسطفي حدثا، رواه عنه، روات أبو ذؤيب عم وأبو الحجاج،
وأبو أحمد، أسطفي، سبطه أبو القاسم بن مكي، مائة سنة خمس وأربعين سنة.

(نوع السليم والأربعون) معرفة الأسماء

وهو أمر نمرود عليه السلام بالاحتفال، ومن مواعده معرفة المجهول إذا لم يكن صلياً، ولا يقبل ثمة نظام من النوع الثالث والعشرين، (يسلم فيه كتاب) مثلاً في الأصحاب (أحمد بن حنبل) - يجمع بينهم والمؤيدة بينهما مؤيدة - انتهى الكومي
قال من الصلاح وسماه الحكم، أبو آدم، هرقا، وذلك خصله، وكذلك يقع عند
في راجع (٢٤)

قال الحري: (من سماه) ^(١) و... و... و...

أبو عبد الله بن شهر - وعروة بن منصور - ومحمد بن صفوان الأنصاري - (ومحمد بن صفوان الأنصاري - وليس بالذي فيه علم الصحيح عزلاً) - (محبون لآل أبيهم - غير الكشي).

قال العراقي: ما ذكره في عمر فنه مسلم وغره وجهه نظر: كان ابن عباس رضي عنه قصة زيارتها سيف بن عمر في الرود، قال: حدث طلحة بن الأسدي، عن عتمة، عن س، عباس قال: أول من اعتزل علي الأسود النخعي، فأنزله عمر بن شهر الصنعاني، في بني

المادة ١٠ - لا يجوز للسلطة القضائية أن تتدخل في الشؤون الإدارية أو المالية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو التعليمية أو الصحية أو البيئية أو غيرها من الشؤون التي هي من اختصاص السلطة التنفيذية أو التشريعية.

۱۲۹: فی و حسین.

(2) وقد عدا ابن ماجه مرفوعا وصحاحا من حديثه فخرج من حلى بطريق احمد بن حنبل

(continued)

١١٢ ط ١٢٢

فَأَنَّ النَّحْلَ يُخْرِجُ فِي النَّصْحِ حَبِيرٌ عَنْ أَحَدٍ مِنْ هَذِهِ الْفِيضِ، وَغُلْفَةُ
مُخْرِجِهِمَا حَدِيثُ السَّيِّبِ أَبِي سَعِيدٍ فِي وَفَاءِ أَبِي طَالِبٍ، وَيُخْرِجُ النَّحْلُ
حَدِيثُ الْحُسَيْنِ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُعَلَّبٍ، وَفِي أَبِي عَمْرِو بْنِ مُعَلَّبٍ، وَيُخْرِجُ النَّحْلُ حَدِيثُ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقُصَّاصِ عَنْ زَيْدِ بْنِ سُرَيْجٍ، وَيُخْرِجُ فِي النَّصْحِ حَبِيرٌ،

(١) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (نَحْلُ) فِي «سَدُوسٍ» (لَمْ يَحْرَجْ) فِي «الْمُتَحَدِّثِينَ» (فِي
«النَّحْلِ» عَنْ أَحَدٍ مِنْ هَذِهِ الْقَبِيلِ) مِنْ «الْمُتَحَدِّثِينَ» نَحْلُ عَلَى ذَلِكَ الْبَيْهَقِيِّ، فَقَالَ فِي
تَبْيِيهِ - عَمْدُكَ هُوَ فِي «مَكِّي» عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ «مُسْلِمٌ» (لَمْ يَحْرَجْ) وَنَظَرُ
مَالِهِ - «الْحَدِيثُ» مَا نَحْلُ وَأَمَّا «نَحْلُ» وَمُسْلِمٌ فَلَهُمَا لَمْ يَخْرِجَاهُ «مَرَّةً» عَنْ
مَالِهِمَا فِي أَنَّ النَّحْلَ أَوْ النَّحْلَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا وَاحِدٌ لَمْ يَخْرِجْ حَدِيثُ فِي
«النَّحْلِ» (وَالْمُتَحَدِّثِينَ) فِي ذَلِكَ، وَفِي «الْمُتَحَدِّثِينَ» هُمَا حَدِيثُ السَّيِّبِ أَبِي سَعِيدٍ فِي
وَفَاءِ أَبِي طَالِبٍ، (٢) وَفِي «الْمُتَحَدِّثِينَ» عَمْدُكَ هُوَ عَمْدُكَ

(وَيُخْرِجُ النَّحْلُ حَدِيثُ الْحُسَيْنِ الْبَصْرِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُعَلَّبٍ) مَرَّةً، (٣) فِي
لَا تُعْطَى الرَّحْمَةُ، وَفِي «الْمُتَحَدِّثِينَ» (٤) وَلَمْ يَحْرَجْ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُعَلَّبٍ، كَمَا قَالَ «لَمْ يَحْرَجْ»
الْبُحْدَانُ وَعَمْرُو، وَنَظَرُ قَالَ فِي «عَمْدُكَ» وَفِي «الْمُتَحَدِّثِينَ» رَوَى عَنْهُ الْحَكَمُ مِنَ الْأَعْرَجِ
فَقَدْ قَالَ «نَحْلُ» لَمْ يَحْرَجْ عَنْهُ فِي «مَكِّي» مِنْ طَرِيقِ الْحَدِيثِ.

(٥) يُخْرِجُ - أَيْضًا - حَدِيثُ (نَحْلُ) بْنِ أَبِي حَالَمٍ، (عَنْ مَرْدَاةٍ) (أَيْ «مَنْ»)
نَحْلُ الْحُسَيْنِ الْأَوَّلِ (٦) (٧) وَلَا رَوَى لَهُ عَنْ «مَكِّي» كَمَا نَحْلُ نَحْلُ.

(٨) يُخْرِجُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقُصَّاصِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ سُرَيْجٍ (عَمْرُو) (عَمْرُو) (٩)
أَوْ فِي «مَكِّي» (١٠)

وَقَالَ «مَكِّي» مَنْ رَوَى عَنْ «مَكِّي» عَمْرُو، كَمَا قَالَ «مَكِّي» وَأَمَّا «مَكِّي» أَيْ «مَنْ»
فِي «مَكِّي» (١١)

(وَقَدْ نَحْلُ فِي «النَّحْلِ» كَثِيرًا) - قَالَ «مَكِّي» كَمَا نَحْلُ حَدِيثُ أَبِي رَافِعَةَ

(١) أخرجه البخاري (١٣٠٠)، ومسلم (٥١/١)، رقم (٣٩١).

(٢) أخرجه البخاري (٣١١٦)، وأحمد (٢٠٩/٢).

(٣) أخرجه البخاري (١٣٨٤)، وأحمد (١٩٣/١)، والنسائي (٢٠٠/١).

(٤) أخرجه مسلم (٧٤٠/١)، رقم (١٠٠٦٦)، وأحمد (٢١/١)، وابن ماجة (١٧٠١).

(٥) سقط في ب.

(٦) أخرجه الترمذي (٢٢٨٨)، والبيهقي (٢٢٨٦)، والنسائي (٢٢٨٦)، وابن ماجة (١٧٠١).

(٧) رقم (١١١١)، وقال النسائي: حسن صحيح عريب.

وَقَدْ سَلَّمُ فِي النَّوْعِ الثَّالِثِ وَالْعِشْرِينَ.

وَفِي الثَّانِيَيْنِ: أَبُو الْعَشْرَاءِ، لَمْ يَزِدْ عَنْهُ غَيْرَ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، وَتَعَرَّدَ الرَّاهِزِيُّ عَنْ نَتَبِ وَعِشْرِينَ مِنَ الثَّانِيَيْنِ، وَغَمَزُوا بَيْنَ دِيْلَانَ عَنْ حَمَادَةَ، وَكَذَا ابْنُ أَبِي سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ وَأَبُو إِسْحَاقَ السَّجِيْعِيُّ، وَهَشَامُ بْنُ عُرْوَةَ وَمَالِكُ بْنُ عَدِيٍّ، وَبَنِي اللَّهِ عَنْهُمْ.

العدوي: ولم نرَ عنه غيرَ حماد بن هلال العدوي^(١). وحديث الآخر المزني، ولم يرو عنه غيرَ أبي بركة^(٢).

وقال العراقي: لم يروى عن أبي رفاع - أيضاً - حماد بن أسلم العدوي، وعن^(٣) الآخر عبد الله بن عمر، ومعاوية بن مرة^(٤).

(وقد تقدم في النوع الثالث والعشرين) شيء من هذا النوع

(و) مثله (في الثانيين: أبو العشرة) الذي: (لم يرو عنه غير حماد بن سلمة)

قال العراقي: لم يروى عنه يزيد^(٥) بن أبي ديار، وعبد الله بن [محرر]^(٦): كلاهما روى عنه حديث الذكاة، يتابعين لحامد بن سلمة^(٧).

(وتعرد الرازي عن يثب وعشرين من الثمانيين) لم يرو عنهم غير: منهم - فيما ذكره الحاکم -: محمد بن أبي سفيان بن حارثة الشافعي، وعمر بن أبي سفيان بن العلاء الشافعي.

(و) تعرد (عمر بن ديار عن جماعة، وكذا يمين بن سعيد الأنصاري، وأبو إسحاق السبيعي، وهشام بن عروة، ومالك، وغيرهم). تعرد كل منهم بالرواية عن جماعة لم يرو عنهم غير.

قال الحاکم: والذين تعرد عنهم مائة نحو عشرة من شيوخ المدينة، منهم الثموري ابن رفاع الثوري.

قال: وتعرد معاد عن صعدة عشر شيخاً، منهم عبد الله بن شداد الليثي.

وتعرد لمعة عن نحو ثلاثين شيخاً، منهم الفضل بن فضال

(١) أخرجه سلم (٢/٤٩٧) رقم (٨٧٦)

(٢) أخرجه مسلم (١٢٠٦٣/١) رقم (١٧٠٢)

(٣) في أ، ب، و،

(٤) في أ، مرة

في ب، ج، ديار

(٥) باسم، في ج

(٦) تقدم تحريمه في نوع رواية الأبناء عن آبائهم

وَمَقْلَهُ سَالِمُ الرَّايِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَجِيدٍ وَنَابِشَةَ، وَهُوَ سَالِمٌ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ
نَعْدَنِي، وَسَالِمٌ مَوْلَى خَالَتِ بْنِ نُؤْسٍ، وَسَالِمٌ مَوْلَى شَدَادِ بْنِ الْهَادِ، وَسَالِمٌ مَوْلَى
الشَّعْبِيِّ، وَسَالِمٌ مَوْلَى الشَّهْرِزِيِّ، وَسَالِمٌ سَلَوْدٌ، وَسَالِمٌ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الدُّوسِيُّ،
وَسَالِمٌ مَوْلَى دُؤْسٍ، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَى شَدَادٍ.

أَنَّهُ إِنَّمَا يَرَوِي عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْحَدِيثِ

وهو أبو هشام الذي روى عنه القاسم بن الوليد الهمداني، عن أبي صالح، عن ابن
عباس حديث: «سَالِمٌ نَزَلَ: ﴿قُلْ هُوَ تَقْوَى﴾ [الأنعام: ٦٥]» . . . الحديث، كناه بابن
هشام، وهو محمد بن السائب بن بشر الذي روى عنه ابن إسحاق أيضا.

(ومثله: سالم الراوي عن أبي هريرة، وأبي سعيد) الحددي، (ومثله: وسعد بن
أبي وقاص، وعثمان بن عفان، رضي الله تعالى عنهم .

(وهو سالم أبو عبد الله المدني

و) هو (سالم مولى مالك بن نويس) من الحديثان المصري،

(و) هو (سالم مولى شداد بن الهاد) التنسري الذي روى عنه أبو سلمة بن
عبد الرحمن، ونعيم المجهري^(١).

(و) هو (سالم مولى الشمرين) - سالمهمه والنون - الذي روى عنه (عمر بن
بشير)^(٢).

(و) هو (سالم مولى المهري) الذي روى عنه عبد الله بن يزيد الهذلي،

(و) هو (سالم شيلان) - بفتح المهملة والموحدة - الذي روى عنه شعراء بن شبيب.

(و) هو (سالم أبو عبد الله الدوسي) الذي روى عنه يحيى بن أبي كثير.

(و) هو (سالم مولى دوس) الذي روى عنه يحيى أيضا

(و) هو (أبو عبد الله مولى شداد) الذي روى عنه محمد بن عبد المرحض،
وأبو الأسود.

وهو أبو عبد الله الذي روى عنه بكر بن الأشج.

ومثله: محمد بن أبي نيس الشامي المصلوب في الزندقة، كان يفتح الحديث.

قال ابن الجوزي: دلل اسمه على خصين وجهًا.

(١) في ٥: عيم بن الصخر

(٢) في ٦: بدل ما بين المقتولين: سعيد الغفري.

والمستعملين الخطايا، كثير، من هذا هي شيوخه
النوع التاسع والأربعون: معاملة العمرة
هو من ضمن يؤخذ في آخر الآيات، وقوله بالتصنيف، وهو الخامس:

وقال عبد الله بن أحمد بن سريته: قدروا له عدداً من مائة ألف، فما جمعها من
كتاب الله.

وفيل: محمد بن سعيد، وفيل: محمد بن أبي هاشم، وفيل: محمد بن
أبي قيس، وفيل: محمد بن الطاهر، وفيل: محمد بن حسان، وفيل: أبو عبد الرحمن
الشامي، وفيل: محمد الأدي، وفيل: محمد بن سعيد، وفيل: محمد بن قيس، وفيل:
محمد بن سعيد الأسدي، وفيل: أبو عبد الله الأسدي، وفيل: محمد بن أبي حسان،
وفيل: محمد بن أبي سهل، وفيل: محمد الشامي، وفيل: محمد بن أبي ذر، وفيل:
محمد بن أبي زكريا، وفيل: محمد بن أبي العباس، وفيل: محمد بن أبي سعيد، وفيل:
أبو أسيد الدمشقي، وفيل: عبد الرحمن، وفيل: عبد الكريم، وفيل: علي بن النعمان، وفيل:
وفيل: غير ذلك.

ورسم: يغني عن أنه عبد الرحمن بن أبي شعبة، ووهو:

(واستعمل الخطايا، كثير، من هذا هي شيوخه) فيروي في كتبه عن أبي الحسن
الأبرقي، ومن عبيد الله بن أبي العنبر العاصمي، وعن عبيد الله بن أحمد بن عثمان
الاصبري، وكل واحد.

ونوع الخطايا في ذلك المحدثون: حصوف اصحابي - وأخبرهم شيخ الإسلام
أبو الفضل بن حجر ع، لم أر العاصمي في أماله يصح شيئاً من ذلك
(النوع التاسع والأربعون: معاملة العمرة) من الأسماء والكسب والألقاب، في
الاصحاب والرواة والعلماء.

وهو من حسن يوحى في أراعي (أبرقي) من الكتب المصنفة في الرجال، بعد أن
يذكروا الأسماء الممثلة.

(وأقره بالتصنيف) أقروا شريعي، واستندت عليه أنه عبد الله بن بكير، مواضع
نست سعاد، وآخر أماله لا يملك، كالأصل.
(وهو أديم)

لأزول في الأسنم، فمن الصلابة: «أجمدا» «بالجيم» ابن عتيق: كنيان
وقيل: كعانة، «جيبته» بضم الجيم، «منازله» مشكورة، «منازلهما» «منازله» أم
أمانه، «شايخ» بن الأعسر،

الأول: في الأسنم، فمن الصلابة:

أحمد: بالميم - ويصطه القاضي أبو بكر بن العربي بأحد المهملة، بوجه.
(ابن عتيق) - بضم التهملة، ويكون الحيم وتحتية (ك) «منازله» وقيل: «الشم
والفتح والفتح» (تأليف) «منازله» شهد فتح مصر قال ابن يونس لا أعلم له رواية
(شك) بن احازر، (بضم الجيم) «منازله» وعلم ابن خالويه: جعله صالحا
للمعجمة، وعلم بعضهم: جعله نازرا، آخره
(شك) فتح التهملة، بضم التهملة، «منازله» «منازله» «منازله» «منازله» «منازله»
ريكي: ابن الأسنم، وأن بعد الله باسم الله، وظن بعضهم أنها «منازله» «منازله» «منازله» «منازله»
الصلاح بن دعوى له فرد: ليس كذلك: كما قال عراقي
(شك) «منازله» - ابن حميد العمري من: «منازله» «منازله» «منازله» «منازله» «منازله»
أصحابه (١).

(منازله) «منازله» «منازله» «منازله» «منازله» «منازله» «منازله» «منازله» «منازله» «منازله»

(منازله) - بالضم آخره مهملة - (ابن الأعسر) «منازله» «منازله» «منازله» «منازله» «منازله»

قال العراقي: وقد اعترض بأن أبي نعيم ذكر من الصلابة آخر اسمه «منازله» «منازله» «منازله»
له بعد أن ذكره قال: هو علي السند.

تنبيه: قال بر عنه «منازله» «منازله» «منازله» «منازله» «منازله» «منازله» «منازله» «منازله» «منازله»
هذا اسم وذلك سند، وهذا صاحب، وذلك ناعم، وهذا كوفي وذلك شامي.

وقال شيخ الإسلام في (إيمان) «منازله» «منازله» «منازله» «منازله» «منازله» «منازله» «منازله» «منازله» «منازله»
في ابن الأعسر (٢) صاحب، وفي الآخر «منازله» «منازله» «منازله» «منازله» «منازله» «منازله» «منازله» «منازله» «منازله»
فحيث جاءت الرواية عن أبي حاتم، فهو من الأعسر، وهو الصلابة، وحديثه
موسول، وحديثه عن غير أبي حاتم، فهو «منازله» «منازله» «منازله» «منازله» «منازله» «منازله» «منازله» «منازله» «منازله»

(١) حديثه لشك من حميد: «منازله» «منازله» «منازله» «منازله» «منازله» «منازله» «منازله» «منازله» «منازله»
والسني (٢٥٩/٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١)، والسني (٢٩٢)، وأحمد (١١٩/٢)، وأبو أبي شيبه
(١١٩/٢)، والغازي (٧١١/٥)، وأبو يعقوب (١١٩/٢)، والحاكم (٢٣٩/٢).

(٢) في ح. الأخر.

(٣) في ح. ابن الأعر.

«كَلْدَة» - بفتحهما - ابن خنبل، «وابصة» بن مَعْبُد، «نَيْبُشَةُ النَخِير»، «شَمْعُون»
 لَمُو زِيحَانَة، بِلَشِينِ وَالنَّشِينِ الْمُعْجَمَيْنِ، وَيُقَالُ: بِالْعَيْنِ الْمُعْجَمَةِ، «هَيْبَة» مُصَغَّرُ
 بِالْمَوْحِدَةِ الْمُكَرَّرَةِ، «ابْنُ مُعَيْلٍ» بِاسْتِكَانِ الْمُعْجَمَةِ،

مرسل.

قلت: أصح من هذا: أن المراد به أم يرو غير حديثي^(١)؛ لِمَا ذَكَرَ ابْنُ الْعَدَبِيِّ^(٢)،
 وَزَادَ الطَّرَايِي ثَلَاثًا مِنْ زَوَايَا الْحَارِثِ بْنِ وَهَبٍ عَنْهُ، وَحَلَفَ فِيهِ بِأَنَّهُ انْتِصَابِي^(٣).

(كَلْدَة - بفتحهما - ابن خنبل)، بلفظ جد الإمام أحمد.

(وابصة) بكسر الموحدة ومهملة (ابن مَعْبُد).

(نَيْبُشَةُ النَخِير) - بضم النون، وفتح النجمة، وسكون النخبة، ومججمة - قال
 العراقي: وليس قرأاً؛ ففي «المصاحبة» «بشة» - غير المذكور - في حديث الحج^(٤)،
 وبشة بن أبي سلمى: وجعل روى عنه رشيد أبو وهب: ذكره ابن أبي حاتم.

(شَمْعُون) من يزيد الغزطي (أبو ريحانة - بالشين والعين المعجمتين، ويقال بالعين
 لمهملة)^(٥)، وكذلك جزم ابن الصلاح أولاً، ثم حكى الثاني بصيغة: «يقال»، وقال: إن
 ابن يونس صححه.

وحكى فيه شيخ الإسلام [في الإصابة]^(٦) قولاً ثالثاً: إنه بالمهمليتين، وأنه أزدى،
 ويقال: أنصاري، ويقال: قرشي، ويقال فيه: أشدي، يكون السبب المهمل.

قال شيخ الإسلام: «الأسد»: ثمة في الأزد، والأنصار كلهم من الأزد، ولعله حالف
 بعض قرشي؛ فنجمع الأقوال نزل الشام، وقد ختمت أحاديث.

(هَيْبَة) - مصغر بالموحدة المكررة - ابن مَعْبُد - بمسكان المعجمة؛ ومسم الميم وكسر

الفاء - الفخاري

(١) الحديث الأول: أخرجه أحمد (٤٣٩٦/٤)، وابن ماجه (٣٩٩٤)، والبيهقي (٧٨٠)، وابن أبي شيبة
 (٤٣٨/٩١)، وأبو موسى (١٤٥٤، ١٤٥٥)، ابن حبان (٤٩٨٥)، وأطبراسي في «الكبير»
 (٧٤١٤، ٧٤١٥، ٧٤١٦) «أبو إبراهيم».

(٢) الحديث الثاني: أخرجه «طبرس» (٧٤١٧)، وابن أبي شيبة (١٤٥٣) بلفظ: «أخبر رسول الله

ﷺ بمائة حسنة في كل عشرين سنة» وهي إسناد معتدل من سعيد، وهو صحيح.

(٣) هي حكاية ابن لوفي.

(٤) أخرجه الطبراسي في «الكبير» (٧٤١٨) بلفظ: «لا تزل أنتي في مسك، من دينها ما لم يسطروا»
 بالمعرب اشتراك النحوم.

(٥) أخرجه مسلم (٨٠٠/٢٤)، رقم (٩١١٦) بلفظ: «أقام الشريق أيام أبي وهب».

(٦) رواه في حكاية مع إمام الشافعي.

(٧) سقط في أ، ط.

«لبي» - باللام كأي - «أين» «لبي» فعضا.

ومن غير انصاحية: «أوسط» بن عمرو، «ندوم» بفتح النون من فوق - وإبل: من تحت - وبضم الدال، «جبلانة» بكسر الجيم، «أبو الخليل» بفتحها، «الدخين» بالجيم مضمر، «رؤس» خيش، «شعير بن الحسن».

«لبي» - باللام، قوله، مضمر - (أى) بن كعب، وعطف بن نافع، فسماء أيا

(أى أنا) - بالفتح والتخفيف - (كصفا) من بني أم

لومن غير انصاحية - أوسط من عمرو، البجلي نسي

(ندوم - بفتح النون من فوق، وإبل: من تحت، وبضم الدال) - (بن صبيح الكلاعي.

(جبلان - بكسر الجيم) - ابن لروة،

(أبو الخليل - معنهما) (الأخيري.

(الدخين - بالجيم، مضمر) - (بن لسانة أبو الفصن. قال ابن الصلاح: قيل: إنه حجا

المعروف.

وأنصح أنه غيره، وعلى الأول منى الشيرازي في الانتقاد، ورواه عن ابن معين،

وأخاها ما صححه ابن حبان، وابن عدى، وقد روى عنه ابن المبارك، وكيع، ومسلم ابن

إبراهيم وعبرهم، وهؤلاء أعلم باله من أن يرووا عن حجا.

وما ذكر من أنه فرد، فإنه -أبضا- البخاري - وابن أبي حاتم وغيرهما، وهو وحيد

العراقي^(١) الذي حدث عنه ابن المبارك.

(روى بن حيش) التلمعي الكبير

قال العراقي: في عدة في الأفراد بطر، منهم^(٢) غير واحد ينشون هكذا، منهم: ورس

عبد الله الغنيمي: صاحبني ذكره أبو موسى التميمي، وابن خنوز، وإظري

وروى ابن أبيه بن قيس: ابن أخى أبيه بن ربيعة. وروى عن محمد التلمعي: شاعرك

ذكرهما ابن مأكولا.

قال العراقي: ولا يردان على ابن الصلاح - لأنه ترجم النوع بلصاحبة الورقة والعلماء؛

فخرج الشعراء الذين لا صحة لهم؛ فبرد عليه الأول فقط.

(شعير) - مضمر بمهملةين - (بن الخشني) - بكسر المعجمة، وسكون الميم،

ومهملة - قال ابن الصلاح: انفرد في اسمه واسم أبيه - وقال العراقي: ثم يعرد في اسمه.

(١) في ط: قريبي

(٢) في ط: باسم

«يُزَادُن» ، «تُسْتَبِيرُ بَنَى لُزْزَانَهُ» ، «عَمَزُونَهُ» يَفْتَحُ لِمَهْلِكَةٍ وَاسْتَكَانَ الرَّيَّ ، «نُوفُ
الْبِكَاثِي» ، بِكْرُ الْمَوْجِدَةِ وَتَحْبِيبُ الْكَافِ ، وَغَلَبَ عَلَى آبِهِمْ تَفْخُجٌ وَالتَّشْدِيدُ ،
«ضَرَبْتُ بَرَّ نَفِيرٍ مِنْ شَنْبِيرٍ مُضْطَرَأَةٍ» ، وَغَنِيَّةٌ : الْكَافُ ، وَقَبِيلٌ : الْفَاءُ ، وَقَبِيلٌ : نَفِيلٌ
بِالْفَاءِ وَالْأَلَامِ ،

وفي النصيحة : «سَمِعَ بَنَ عَدَاءِ الْبِكَاثِي» ذَكَرَهُ مِنْ تَحْوِيٍّ ، وَسَمِعَ بَنَ مِرَادَةِ الْعَامِرِيِّ ، ذَكَرَهُ
فِيهِ مِنْهُ وَأَبُو نَيْمٍ .

قَتَلَتْ : وَسَمِعَ بَنَ خَدَافَ السَّعْيِ ، ذَكَرَهُ سَيْفٌ فِي «الْمَوْجِدَةِ» ، وَأَنَّهُ كَانَ عَمَلًا لِمَنْ يَمُوتُ
عَلَى بَطُونِ نَجِيمٍ ، وَفَرَفَ أَبُو بَكْرٍ ، اسْتَدْرَكَهُ شَرِيحُ الْإِسْلَامِ فِي «الْإِسْبَةِ» .

(يُزَادُن) نَالَهُمْ ، وَهَذَا مُرِيدَ عَلَى نَسِ الْفَصْلِ

(تُسْتَبِيرُ) - بِصَحْفَةٍ يَفْضُلُ [مِنْ] السَّعْيِ - أَيْ الزَّوَانِ نَادِي بَأَيِّ لُفٍّ . قَالَ الْعَرَفَرِيُّ :
«لَيْسَ مُرَدًّا» فَلَهُمُ الْمُسْتَبِيرُ الشَّجَرُ . وَنَدَّ بِرَاهِمٍ ، رَوَى لَهُ أَبُو سَالِحٍ حَابِيَةً^(١) ، وَكَلَامُهُمَا
مُصَرَّبِي .

(عَمَزُونَهُ) - يَفْتَحُ لِمَهْلِكَةٍ وَاسْتَكَانَ الرَّيَّ ، أَيْ بَرِيَا مُرَفَافِي

وَقَدْ اعْتَرَضَ هَذَا بِأَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ لَا يَعْرِفُ لَهُ رَوَايَةً ، وَإِنَّمَا رَوَى عَنْ أَبِي شَيْثَانَ مِنْ قَوْلِهِ
الْقَائِي : أَيْ هُمُ «عَمَزُونَهُ» أَخْبَرْنَا بِمَنْ يَسْتَبِيرُ .

وَأَمَّا بَنَ ابْنِ مَالِكٍ لَا يَدْرِي أَنَّهُ ذَكَرَهُ قَالُوا : لَعَلَّهُ الْأَوَّلُ .

(نُوفُ) - الْبَتُّجُ وَالسُّكُونُ - أَيْ لِمَهْلِكَةِ الْبِكَاثِي - بِكْرُ الْمَوْجِدَةِ ، وَتَحْبِيبُ الْكَافِ -
وَعَلَبَ عَلَى أَلْسِنَتِهِمُ الْفَخْجَ وَالتَّشْدِيدَ ، وَالْعَدَابَ الْبُذُورَ .

وَنَسَبَتْ بَرَّ بَنِي بَكْرٍ مِنْ قُتَيْبَةٍ : بَدَلِيٍّ مِنْ حَمِيرٍ ، وَهِيَ أُمُّ امْرَأَةٍ كَعَبُ الْأَخْيَارِ ، وَقَبِيلُ
أَبِي أَدَبٍ .

فَتَا الْعَرَفَرِيُّ : وَسَمِعَ مُرَدًّا ، أَيْ لَهُمْ بَرٌّ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ ، رَوَى عَنْ . عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالْفٍ ،
وَعَنْ . سَالِكِ بْنِ أَبِي حَصْبَةَ ، وَفَرَفَ السَّعْيِ^(٢) ، وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي «الْأَثَمَاتِ» .

(ضَرَبْتُ) - بِالْمَجْمُوعَةِ وَنَوَاءً - (أَيْ نَفِيرٍ مِنْ شَنْبِيرٍ) ، (الْمُضْطَرَأَةُ) (مُضْطَرَأَةٌ) ، وَغَيْرُهَا ، وَالْقَدْ
بِالْفَاءِ ، وَقَبِيلٌ : بِالْفَاءِ ، وَقَبِيلٌ : نَفِيلٌ بِالْفَاءِ وَالْأَلَامِ ،

(١) «مَرْجَعُهُ أَبُو سَالِحٍ (١٢٦٦)» ، وَالْمَرْيُ فِي «الْمَوْجِدَةِ» (١٢٦٦) مَطْبُوعٌ مِنْ غَدَا إِلَى صَلَاةِ
الْفَجْرِ عَدَا بَرَاءَةَ «بَرِيَّةً» ، وَفِي «بَرَاءَةِ» جَمِيعٌ مِنْ بَرِيَّةٍ . وَهُوَ مَرْكُوكٌ فَتَحَدَّثَ
(٢) فِي حَدِّ السَّعْيِ .

أَبُو مُعَيْدٍ - مُعَصَّرٌ - مُعَصَّرُ بْنُ شَيْلَانَ.

الْقِسْمُ الثَّالِثُ : الْأَنْقَابُ : مُعَيْدَةُ، مَوْلَى النَّبِيِّ ﷺ : مَهْرَانٌ وَقِيلَ : سِيرُهُ، مُبْدَلٌ بِكسر الهميم عن الخطيب وسيرُهُ، وَيَقُولُونَهُ بِفَتْحِهِ، اسْتَعْرَبُوا، اسْتَعْرَبُونَ - بِضَمِّ الشَّيْنِ وَفَتْحِهَا - عِنْدَ إِسْلَامِ، (مُعَايِنٌ)، وَمُتَشَكِّكَةٌ، وَأَخْرَجُوا النَّسْرَةَ الْمُخْتَلُونَ : بِرِ الْأَسْمَاءِ لَا الْكُنَى.

أَبُو مُعَيْدٍ - مُعَصَّرٌ - مُخْتَلَفُ الْبَاءِ - : خَفَضَ بَنُ عَمِلَانَ، الْهَمْدَانِي، رَوَى عَنْ مُحَمَّدٍ وَعِيسَى.

(الْقِسْمُ الثَّالِثُ : الْأَنْقَابُ)

سَفِينَةُ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَقِبَ مَرْءٌ، اسْمُهُ (مَهْرَانٌ) بِالتَّكْسِيرِ، (دَوِيلٌ عَرَبِيٌّ)، وَسَمَّاهُ عِي شَوْخِ الْأَتَنِ.

وَجِبَ تَلْقِيهِ، "سَفِينَةُ" أَلَمْ حَمَلْ مَتَاعًا كَثِيرًا لَمْ يَفْتَهُ فِي الْعَزْرِ؛ فَقَالَ لَهُ الْكَلْبِيُّ ﷺ : أَلَيْتَ سَفِينَةً.

(مُبْدَلٌ - بِكسر الهميم - عَنْ الْخَطِيبِ، وَغَيْرِهِ، وَيَقُولُونَهُ بِفَتْحِهَا).

وَأَنَّ الْخَلِيفَةَ أَبَا الْعُضَلَى بْنَ نَاصِرٍ، وَمَوْلَى الصَّوَابِ، يَقْدَحُ الْعَرَابِي فِي كَلْبٍ، ثَمَامَةَ مَعْرُوفِ ابْنِ عَنِي.

(سَمْعُونُ) "بِضَمِّ الشَّيْنِ، وَفَتْحِهَا" : عِنْدَ إِسْلَامِهِ مِنْ مُعَيْدِ اسْتَوْخِي الْغَيُورَاتِ، صَاحِبُ الْبُشَيْرَةِ.

(مُطِينٌ) - مُصَمٌ - الْخَضِرِيُّ.

(أَوْ مُتَشَكِّكَةٌ) بِضَمِّ الهميم وَسَمْعُونُ الْمُعْجَمَةُ بِفَتْحِ الْكَافِ وَالْمُعْجَمَةُ، (أَوْ) بَعْدَ الْأَلْفِ بَوْنٌ - (وَأَخْرَجُوا).

تَقِيَّةٌ : يَنْبَغِي أَنْ يَزِدَ فِي هَذَا اسْمٌ رَابِعٌ فِي الْأَنْقَابِ

الْفَوْعِ الْخَمْسُونَ : فِي الْأَسْمَاءِ وَالْكُنَى :

أَيُّ مَعْرِفَةِ أَسْمَاءٍ مِنْ أَشْهُرِ بَكِيَّةٍ، وَكُنَى مِنْ أَشْهُرِ بَاسَمَةٍ.

وَيَنْبَغِي التَّنْبِيْهُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ بَذَكَرَ مَرَّةً الْبُرَاوِي بِاسْمِهِ وَبَرَّةً بِكِيَّةٍ؛ فَيُطْنَمُ مِنْ لَا مَعْرِفَةٍ لَهُ رَجُلَانِ، وَبِمَعْنَى دَارٍ مَعَهَا مَعْدٌ فَتُؤَدِّقُ لِمَنْ جَاءَ، (أَوْ) بِأَحَدِيَّتِهِ الَّذِي رَوَاهُ أَحْمَدُ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي يُونُسَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ مَرْثَسٍ بْنِ أَبِي عَائِشَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَادٍ، عَنْ أَبِي الْوَيْلِدِ، عَنْ حَامِرٍ مَرْفُوعًا، (أَوْ) حَسْبِي - كُنْتُ الْإِمَامُ فِي قِرَائَتِهِ لَهُ قِرَاءَةً^(١)

(١) أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ (أَوْ) بِأَحَدِيَّتِهِ الَّذِي رَوَاهُ أَحْمَدُ، فِي تَعْلِيلِهِ، عَنِ

صنف فيه ثلث المديني، ثم نسبهم، ثم النسائي، ثم الحاكم أبو أحمد، ثم ابن
منذاه، وغيرهم.

والشراء بنه: بيان أسماء ذوي الكنى، ومصادفه يتوزع على حروف الكنى، وهو
أشبه.

الأول: من سمي بالكنية. لا اسم له غيرها، وهو هزنايا. من له كنية:
كأبي بكر بن عبد الرحمن.

قال الحاكم: عدد الله من شدة هو أبو المولود: ثلثه ابن المديني.

قال الحاكم: ومن شاعون بمعرفة الأسماء أورثه على هذا الوجه.

قال العراقي: وربما وقع عكس ذلك: كحدث أبي أسماء، عن حماد بن السائب
السبيعي: أخرجه النسائي، وقال: عن أبي أسماء حماد بن السائب، وإنما هو من حماد
فمسط [عن]، وخفي عليه أن العصابة عن أبي أسماء [عن] حماد بن أسماء.

قال: وقد بلغني عن بعض من درس في الحديث أنه أراد الكنى، عن ترجمة أبي المزداد
فهم يهتد إلى موضعه من كتب الأسماء، لعدم معرفته اسمه.

قال المصنف: (صنف فيه) - أي: في هذا النوع - جماعة، منهم علي بن المديني،
ثم مسلم بن الحجاج، ثم النسائي، ثم الحاكم أبو أحمد، وهو غير أبي عبد الله
صاحب «علوم الحديث» و«المستدرک»، ثم ابن عديم، وغيرهم. كأبي نصر اندولابي.

قال العراقي: وكتب أبي أحمد أجلاً فصلاً، في النوع، فإنه يذكر فيه من عرف اسمه
ومن لم يعرفه، وكتب مسلم ولساني لم يذكر فيه إلا من عرف اسمه.

(والمراد منه بيان أسماء ذوي الكنى، ومصنفه يثبت) تصيغه (على حروف) المعجم
في (الكنى)، ويذكر أسماء أصحابها، فيذكر في حرف الهرة أبا إسحاق. وفي الساء
أبا شرا، ونحوهما.

(وهو أقسام) نسبة، ابتكرها ابن العلاح.

(الأول: من سمي بالكنية، لا اسم له غيرها، وهو مردان: من له كنية) أخرى زيادة
على الاسم - قال ابن العلاح: - معناه كأول لكنية كنية. قال: وذلك طريق عجيب
(كأبي بكر بن عبد الرحمن) من الحديث من هشام المحمدي. (أسماء المفهومة السبعة)
بالمدينة. (اسمه) أبو بكر، وكنته: أبو عبد الرحمن.

أخيه أنفعه السبعة اسماء: أبو بكر، وكنية: أبو غيد الزحمن. وبثله. أبو بكر بن عمرو بن حزم، كنية: أبو محمد. قال الخطيب: لا نظير لهما. وحيل. لا كنية لابن حزم.

الثاني: من لا كنية له. كابي بلال بن شريك، وكابي حصين - مفتاح الحاء - عن أبي خاتم الرازي.

القسم الثاني: من عرف بكنته، ولم يعرف أنه اسم أم لا؟ كابي أناس - بالنون - صحابي، وأبي موهبة مؤلف رسول الله ﷺ، وأبي شعبة الخدري، وأبي الأبيض عن أبي،

قال المرافي: وهذا قول ضعيف. رواه البخاري في التاريخ عن سفيان بن عيينة، وفيه قولان أخران:

أحدهما: أن اسمه محمد، وأبو بكر كنية، وبه حرم البخاري

والثاني: أن اسمه كنية، وهو الصحيح، وبه يزعم من أبي حاتم. ومن جيل. وقال المعري: إنه الصحيح.

(ومثله: أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم) الأنصاري، (كنيته: أبو محمد، قال الخطيب: لا نظير لهما) في ذلك.

(وقيل: لا كنية لابن حزم) غير الكنية التي هي اسمه.

(الثاني) - من نصيرين - (من لا كنية له) غير الكنية التي هي اسمه (كابي بلال) الأشعري الزلوي (عمر شريك، وكابي حصين - مفتاح الحاء - [ابن] يحيى بن سليمان الرازي^(٢) الرازي (عن أبي حاتم الرازي).

قال كل منهما: اسمي وكنتي واحد، وكذا قال أبو بكر بن عباس العنزي: ليس لي اسم غير أبي بكر.

(القسم الثاني: من عرف بكنته، ولم يعرف: أنه اسم)، ولكن لم تقع عليه، (أم لا) اسم له أصلاً؟ (أخي أناس - بالنون - صحابي) كابي - وقال: ديلي. (أخي موهبة مؤلف رسول الله ﷺ، وأبي شعبة البخاري) الذي مات في حصار القسطنطينية، (أخي الأبيض) الثاني الرازي (عمر أنس) بن مالك، قال نعيم: سمعته من أبي حاتم في الكنى، وفي النحرج والعدلي في الأسماء: عسى. لكن أعاده في آخره في الكنى

(٢) سقط في أ. ط.

(٣) سقط في أ. ط.

وَأَبِي بَكْرٍ بْنُ نَافِعٍ مَوْلَى ابْنِ عَمْرٍو، وَأَبِي الشَّجِيبِ بِالنُّونِ الْمُعْتَوِجَةِ، وَقِيلَ: بِالنَّامِ الْمُضْمُومَةِ، وَأَبِي خَرِيزٍ بِالْخَاءِ وَالزَّيِّ الْمُوَقَّعِ، وَالْمَوْقَفُ: مُحَلَّةٌ بِبَطْنِ.

الْقِسْمُ الثَّالِثُ: مَنْ لَقِبَ بِكُنْيَةٍ وَلَهُ غَيْرُهَا لَمْ يَمُتْ وَكُنْيَتُهُ: كَأَبِي ثَرَابٍ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ أَبِي الْحَسَنِ، وَأَبِي الزُّنَادِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ذَكْوَانَ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَأَبِي الرَّجَالِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَأَبِي ثَمِيلَةَ يَحْيَى بْنُ وَاصِحٍ، وَأَبِي الْأَذْنَانِ الْحَافِظُ عُمَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَبِي بَكْرٍ، وَأَبِي الشَّيْخِ الْحَافِظُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ.

الَّذِينَ لَا تُعْرَفُ أَسْمَاؤُهُمْ، وَقَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبُو رَزْمَةَ عَنْ أَبِي الْأَيْبِيِّ - قَالَ: لَا تُعْرَفُ اسْمُهُ. قَالَ ابْنُ عَسَاكِرَ: وَلَمَّا لَبِثَ ابْنُ أَبِي حَتَّامٍ وَحْدَ فَيٍّ بِمَعْصَرٍ وَوَنَاهُتْ أَبُو الْأَيْبِيِّ عَسِي^(١)، فَتَصَحَّفَ عَلَيْهِ بِعَسَى.

(وَأَبِي بَكْرٍ بْنُ نَافِعٍ مَوْلَى ابْنِ عَمْرٍو. وَأَبِي الشَّجِيبِ بِالنُّونِ الْمُعْتَوِجَةِ؛ وَقِيلَ: بِالنَّامِ الْمُضْمُومَةِ) - قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ - مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، وَقَالَ الْحَمْرَاقِيُّ: بَلْ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ بْنِ أَبِي سَرْحٍ، بَلَا خِلَافَ.

قَالَ: وَقَدْ جَزَمَ ابْنُ مَازُولَا بِأَنَّ اسْمَهُ خَلِيبٌ، وَحَكَاهُ قَبْلَهُ ابْنُ يُونُسَ. (وَأَبِي خَرِيزٍ بِالْخَاءِ) الْمُعْتَوِجَةُ وَالرَّاءُ الْمَكْسُورَةُ (وَالزَّيِّ) أَخُوهُ (الْمَوْقَفُ) يَمْتَحُ الْعَبْمَ، وَصُكُودُ الرُّوَاهِ وَكُسْرُ الْفَافِ، ثُمَّ فَاءُ (وَالْمَوْقَفُ: مُحَلَّةٌ بِمَعْصَرٍ).

(الْقِسْمُ الثَّالِثُ: مَنْ لَقِبَ بِكُنْيَةٍ، وَلَهُ غَيْرُهَا لَمْ يَمُتْ وَكُنْيَتُهُ:

كَأَبِي ثَرَابٍ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ) أَسْمَاءُ (أَبِي الْحَسَنِ) كُنْيَتُهُ، لَقِبَهُ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ تَنَبَّأَ؛ حَيْثُ قَالَ لَهُ: أَنْتُمْ أَبَا ثَرَابٍ؛ وَكَانَ رَافِعًا عَلَيْهِ^(٢).

(وَأَبِي الزُّنَادِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ذَكْوَانَ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَأَبِي الرَّجَالِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَمِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ)، لَقِبَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ كَانَ لَهُ عَشْرَةٌ أَوْ لَدَى رَجُلٍ.

(وَأَبِي ثَمِيلَةَ) - بِضَمِّ الْفَوْقِيَّةِ بِمَعْصَرٍ - (يَحْيَى بْنُ وَاصِحٍ). وَأَبِي الْأَذْنَانِ - بِالْمَدِّ: جَمْعُ أَذْنٍ - (الْحَافِظُ عُمَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَبِي بَكْرٍ)؛ لِأَنَّهُ كَانَ كَبِيرَ الْأَذْنَانِ.

(وَقَبِي الشَّيْخِ الْحَافِظِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ) بْنِ حَيَّانٍ الْأَصْهَرِيِّ أَبِي مُحَمَّدٍ.

(١) فِي مِثْلِ: هـ، عَسَى.

(٢) أَخْرَجَهُ لِيَبْهَارِي (١: ٤٤١)، وَمُسْلِمٌ (١: ١٨١-١٨٢) حَدِيثُ (٢٤٠٩/٣٨) مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ

وأبي حازم البغدادي عن عمر بن أحمد أبي حفص.
 الرابع : من له كنيستان أو أكثر : كإبي غريغ إبي الوليد وأبي خاليد، ومنصور
 الغراوي إبي بكر وأبي الفتح وأبي القاسم.
 الخامس : من اختلف في كنيته : كإسماعيل بن زينة : قيل : أبو محمد، وقيل :
 أبو عبد الله، وقيل : أبو حارثة، وخلائق لا يتصورون، وبعضهم كالذي قلناه
 السادس : من عرف في كنيته، واختلف في اسمه : كإبي نصر بن المغيرة : حسين
 بضم الحاء المهملة، على الأصح، وقيل : مجيم مفتوحة. وأبي جحيفة : وهب،
 وقيل : وهب الله، وأبي هريرة : عبد الرحمن بن صخر، على الأصح من ثلاثين
 قولاً.

(وأبي حازم البغدادي) - بضم اللام؛ سنة إلى علمويه جده - (عمر بن أحمد أبي
 حفص).

(القسم الرابع : من له كنيستان أو أكثر : كإبي جريج^(١) إبي الوليد وأبي خالد، ومنصور
 الغراوي) - شيخ ابن الصلاح - (أبي بكر وأبي الفتح وأبي القاسم) وكان يقال له : أبو
 الكتي.

(القسم الخامس : من اختلف في كنيته) دون أسماء، وقد ألف به محمد الله من علماء
 الهروي مؤلفاً.

(كإسماعيل بن زيد) (الحب (أبي زيد)^(٢))، (وقيل : أبو محمد، وقيل : أبو عبد الله، وقيل :
 أبو حارثة).

(وخلائق لا يتصورون) : كإبي بن كعب، أبو العلاء، وقيل : أبو الطغيا.
 (وبعضهم كان في كنيته)، عبارة ابن الصلاح : وفي بعض من ذكر في هذا القسم، من
 هو في نفس الأمر ملحق بالذي قلناه.

(القسم السادس : من عرف في كنيته، واختلف في اسمه : كإبي بصرة المغيرة) : بلغة
 البلد.

(حسين بضم الحاء المهملة) بصحراً : (على الأصح، وقيل : مجيم مفتوحة) مكبراً،
 (وأبي جحيفة : وهب، وقيل : وهب الله).

(وأبي هريرة : عبد الرحمن بن صخر) على الأصح من ثلاثين قولاً في اسمه واسم

(١) في ب. ح. جريج

(٢) سقط في أ. ط

وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ كُنِيَ بِهَا. وَأَبِي بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى - قَالَ الْأَجْمَعُ (١) -: غَابِرُ

أَبِيهِ، وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ إِسْحَاقَ، وَصَحَّحَهُ أَبُو أَحْمَدَ الْحَاكِمُ فِي «الْكُنَى»، وَالرَّافِعِيُّ فِي «التَّنْبِيْهِ»^(٢)، وَأَخْرَجُوهُ. وَنَقَلَ النِّصْفَ فِي «تَهْلِيلِ الْأَسْمَاءِ» عَنْ الْخَزَرِيِّ، وَاحْمَدُفِينِ، وَالْأَكْثَرُونَ.

رَوَى الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» مِنْ طَرِيقِ ابْنِ إِسْحَاقَ قَالَ: حَدَّثَنِي بَعْضُ أَصْحَابِي، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ الْأَسِي فِي الْجَاهِلِيَّةِ عَبْدَ شَمْسٍ بِنِ صَخْرَةَ، سَمَّيَتْ فِي الْإِسْلَامِ عَبْدَ الرَّحْمَنِ^(٣).

وَقِيلَ: اسْمُهُ: عَمِيرُ بْنُ عَامِرٍ؛ قَالَهُ هِشَامُ بْنُ الْكَلْبِيِّ، وَخَلِيفَةُ بْنُ خِيَاطٍ، وَصَحَّحَهُ الشُّرَفُ الدِّبَاجِيُّ أَعْلَمُ الْمُتَأَخِّرِينَ بِالْأَنْسَابِ.

وَقِيلَ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ غَنَمٍ. وَقِيلَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَائِذَةَ. وَقِيلَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ. وَقِيلَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، وَقِيلَ: سَكْنُ بْنُ دَوْمَةَ، وَقِيلَ: سَكْنُ بْنُ هَنْزَةٍ. وَقِيلَ: سَكْبُ بْنُ ابْنِ مَرْءٍ. وَقِيلَ: سَكْبُ بْنُ مَخْرَفٍ. وَقِيلَ: عَامِرُ بْنُ عَبْدِ شَمْسٍ، وَقِيلَ: عَامِرُ بْنُ عَمِيرٍ. وَقِيلَ: بَرِيرُ بْنُ عَشْرَةَ. وَقِيلَ: عَبْدُ نَيْسٍ، وَقِيلَ: عَبْدُ شَمْسٍ، وَقِيلَ: عَمَدٌ. وَقِيلَ: عَمْدُ ابْنِ غَنَمٍ، وَقِيلَ: عَمْرُو بْنُ غَنَمٍ، وَقِيلَ: عَمْرُو بْنُ عَامِرٍ، وَقِيلَ: سَعِيدُ بْنُ الْحَارِثِ.

هَذِهِ عَشْرُونَ قَوْلًا اقتصَرَ عَلَى مَكَائِبِهَا الْعَاطِلُ حَمَالُ الدِّينِ الْحَرَبِيُّ.

وَقَالَ الْقَطَبُ الْحَلَبِيُّ: اجْتَمَعَ فِي اسْمِهِ وَاسْمِ أَبِيهِ بَعْدُ أَرْبَعُونَ قَوْلًا مَذْكُورَةٌ بِاللَّدِّ فِي تَرْجُمَتِهِ فِي «تَارِيخِ ابْنِ عَسَاكِرٍ».

(وهو أَوَّلُ مَنْ كُنِيَ بِهَا)، رَوَى عَنْهُ: إِنَّمَا كُنِيَ بِأَبِي هُرَيْرَةَ، لِأَسِي وَجَدَتْ أَوْلَادَ هَرَّةٍ وَحَبْشَةٍ، فَحَسِبَهَا فِي كُنْيَا، فَقِيلَ: مَا هَذِهِ؟ فَقُلْتُ: هَرَّةٌ؛ قِيلَ: فَكُنْتُ أَبُو هُرَيْرَةَ^(٤).

وَقِيلَ: وَكَانَ يَكْنَى قَبْلَهَا أَبَا الْأَسَدِ.

وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ»: تَمَّ^(٥) رُوحُ بِنِ عِبَادَةَ، ثَمَّ أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ، قَالَ: قَالَتْ لَأَبِي هُرَيْرَةَ: لِمَ كُنْتُ لَهَا هُرَيْرَةُ؟ قَالَ: كَانَتْ لِي هُرَيْرَةُ صَغِيرَةً، فَكُنْتُ إِذَا كَانَ اللَّيْلُ وَضَعْتُهَا فِي شَجَرَةٍ، فَإِذَا أَصْبَحَتْ أَحْفَظْتُهَا فَلَعَبْتُ بِهَا، فَكُنْتُ لِي أَبَا هُرَيْرَةَ^(٦).

(وَأَبِي بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى) الْأَشْعَرِيُّ - (قَالَ الْجَمْهُورُ): اسْمُهُ: (عَامِرُ).

(١) م: أ: التَّنْبِيْهِ.

(٢) أخرجه الحاكم (٥٠٧/١).

(٣) أخرجه عمه القزويني (٣٨٢/١). وقال حسن عري.

(٤) م: ل: لما.

(٥) أخرجه ابن سعد في الطبقات (٢١٥/٢).

وَأَبْنُ مَعْقِلٍ: الْحَارِثُ. وَأَبْنُ بَكْرِ بْنِ عِيَالٍ الْمُغْفَرِيُّ فِيهِ نَحْوُ أَحَدِ عَشَرَ، قَبِيلٌ: أَصْحَابُ شُعْبَةٍ، وَقَبِيلٌ: أَصْحَابُ اسْمَةٍ كُنْيَةٍ.

السُّلَمِيُّ: مَنْ اخْتَلَفَ بَيْنَهُمَا: كُنْيَتُهُ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَبِيلٌ: عُتْبَرَةٌ، وَقَبِيلٌ: ضَالِحٌ، وَقَبِيلٌ: مَهْرَانٌ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَقَبِيلٌ: أَبُو الْبَخْتَرِيِّ.
الثَّامِنُ: مَنْ عَرِفَ بِالْأَثْنَيْنِ: كَلَبَاءُ عَبْدُ اللَّهِ

(١) قَالَ يَحْيَى (بْنُ مَعْرٍ): الْحَارِثُ.

وَأَبْنُ بَكْرِ بْنِ عِيَالٍ الْمُغْفَرِيُّ، فِيهِ نَحْوُ أَحَدِ عَشَرَ نَوْلاً، وَقَبِيلٌ: أَصْحَابُ شُعْبَةٍ، عَمَارَةُ ابْنُ الصَّلَاحِ: قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: بَنُ صَاحٍ لَهُ اسْمٌ مِمَّنْ شُعْبَةٌ لَا غَيْرَ، وَهُوَ ^(١) الَّذِي صَحَّحَهُ أَبُو زُرْعَةَ.

(وَقَبِيلٌ: أَصْحَابُ اسْمَةٍ كُنْيَةٍ)، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: وَهَذَا أَصَحُّ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - لِأَنَّهُ رَوَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «مَا لِي أَسْمُ غَيْرِ أَبِي بَكْرٍ» ^(٢) وَصَحَّحَهُ الْمَرْيُ.

وَقَبِيلٌ: اسْمُهُ مُحَمَّدٌ، وَقَبِيلٌ: عَبْدُ اللَّهِ، وَقَبِيلٌ: سَالِمٌ، وَقَبِيلٌ: رُؤَيْبٌ، وَقَبِيلٌ: مُسْلِمٌ، وَقَبِيلٌ: خَدَّاشٌ، وَقَبِيلٌ: حَمَادٌ، وَقَبِيلٌ: حَبِيبٌ، وَقَبِيلٌ: مَضْرُوفٌ.

(السَّامِعُ: مَنْ اخْتَلَفَ بَيْنَهُمَا) - أَيُّ: اسْمُهُ وَكُنْيَتُهُ مَعْمُورٌ. (كُنْيَتُهُ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ).

قَبِيلٌ: اسْمُهُ أَحْمَرٌ، وَقَبِيلٌ: صَالِحٌ، وَقَبِيلٌ: مَهْرَانٌ، وَقَبِيلٌ: تَجْرَانٌ، وَقَبِيلٌ: رُومَانٌ، وَقَبِيلٌ: نَيْسٌ، وَقَبِيلٌ: شَنْتَةٌ ^(٣)، يَدْنَحُ الْمُعْجَمَةُ وَالْمَوْحِدَةَ بَيْنَهُمَا بَوْنٌ سَاكِنَةٌ، وَقَبِيلٌ: شَنْتَةٌ ^(٤) بِالْمُهْمَلَةِ، وَقَبِيلٌ: طَهْمَانٌ، وَقَبِيلٌ: مَرَوَانٌ، وَقَبِيلٌ: دَكْوَانٌ، وَقَبِيلٌ: كَيْسَانٌ ^(٥)، وَقَبِيلٌ: سَلْبَعَانٌ، وَقَبِيلٌ: أَيْمَنٌ، وَقَبِيلٌ: أَحْمَرٌ، وَقَبِيلٌ: أَحْمَدٌ، وَقَبِيلٌ: رَسَحٌ، وَقَبِيلٌ: مَطْلَحٌ، وَقَبِيلٌ: مَرْفَةُ ^(٦)، وَقَبِيلٌ: مَعْطَبٌ، وَقَبِيلٌ: عَسَى، وَقَبِيلٌ: عَيْسَى، هَذِهِ اثْنَانِ وَحَشَرُونَ قَوْلًا حَكَاهَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي (الإِصَابَةِ) إِلَّا أَنَّهُوَالِثَانِي.

وَكَتَبَتْهُ (أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَقَبِيلٌ: أَبُو الْبَخْتَرِيِّ).

(الْقِسْمُ الثَّامِنُ: مَنْ عَرِفَ بِالْأَثْنَيْنِ)، وَلَمْ يَخْتَلَفْ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا: (كَلَبَاءُ عَبْدُ اللَّهِ

(١) فِي أ. ب. وَهَذَا

(٢) أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي حَسَمٍ فِي (الْمَرْجُ وَالْمُدْبِلُ) (٣١٩/٩)

(٣) فِي أ. ط. شَنْتَةٌ.

(٤) فِي أ. ط. مَفْتَةٌ.

(٥) فِي ب. كَيْسَانٌ.

(٦) فِي ب. مَرْفَةُ، وَفِي ج. مَرْفَةُ.

أصحاب المذاهب: مذاهب الثوري، ومالك، ومحمد بن إدريس الشافعي، وأحمد بن حنبل، وغيرهم.

لثابع - من اشتهر بهما مع لعلهم باسمه: كافي إدريس الخولاني عابد الله، رضي الله عنهم أجمعين.

الثاني الخادي والخسبون: معرفة كس المذوقين بالاسماء من شايه أذ يتواتر علم الاسماء - فمن يكس بأبي فخلد بن الصخرية - رضي الله تعالى عنهم - طلحة، وهند الرخس بن عوف، والخسب بن عبيد، وثابت بن قيس، وكعب بن عجرة، والشمس بن قيس.

أصحاب العداوة - من الثوري، ومالك، ومحمد بن إدريس الشافعي، وأحمد بن حنبل، وكافي حيفة النعمان بن ثابت (غيرهم) من لا يحصى ومن اصحاب الصفاء الأربعة: أبو بكر عبد الله، وأبو جعفر عمر، وأبو عمرو عثمان، وأبو الحسن علي.

الثالث الثامع - من اشتهر به: أي مكنت (مع العلم باسمه) كافي إدريس الخولاني عابد الله - بالمعجزة - من عند الله، وكافي إسحاق السبيعي مدرو، وأبي الحسن مسلم.

قال ابن الصلاح: ولايز عبد الله فيه تأييد مريح فسر بعد الصعبة منهم.

(النوع الخادي والخسبون: معرفة كس المعروفين بالاسماء).

قال ابن الصلاح: وهذا من وجه: ضد الحق الذي صله.

ومن وجه آخر: يصح^(١) أنه يعمل قسماً من أسماء^(٢) الله من حيث كونه اسماً من أقسام أصحاب الكس، وأما وجه ابن حبان انتهى.

وعنى الاصطلاح الثاني معنى من جماعة من «أهل البيت الروي» بعد قسامة غشوة، وسماه نراقلي: قال: لأن ليس غشوة أي الكس جميعاً النوعين معاً.

وعنى الأول قول الغشوة - كس الصلاح - اسم شدة أن يبوب على الأسماء، ثم يبين كلها بعلام ذلك^(٣).

أما يكس بأبي محمد من الصخرية - رضي الله تعالى عنهم - طلحة بن عبد الله، (عبد الرحمن بن عوف، والحسن بن علي، وثابت بن عبيد، بن النعمان، معاً حرم به

(١) من م. ب. هـ.

(٢) من م. ب. هـ.

(٣) من م. ب. هـ.

وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَفْصٍ، وَأَبُو عَمْرٍو، وَأَبُو بَكْرٍ، وَغَيْرُهُمْ.
وَبَنِي عَبْدِ اللَّهِ: الزُّبَيْرُ، وَالْحُسَيْنُ، وَسَالِحٌ، وَخُبَيْثٌ، وَغَمَزِيُّ بْنُ لَعاصٍ،
وَزَيْدٌ.

بني مائة، ورجعه ابن عباس.

وقيل: كتبه أبو عبد الرحمن، ورجعه ابن حبان، وأبو علي هذا هو من أمته،
الغنى الخامس السابق.

وَكَعْبُ بْنُ عَجْرَةَ، وَأَكْشَعُ بْنُ قَيْسٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَفْصٍ، مِنْ أَبِي طَالِبٍ.

ذو العرقاء. في هذا نظر: فإن المعروف أن كنية أبو جعفر، وبذلك كناه البخاري في
«التاريخ»، وحكاها عن ابن الزبير وابن إسحاق، ويحه ابن أبي حاتم، والثاني، وابن
حبان، والطبراني، وابن ماجة، وابن عبد البر.

قال: وكان ابن الصلاح اعترض بما وقع في الكنى لئنساني في حرف الميم: أبو محمد
(عبد الله بن جعفر)، ثم روى بومناد أن الوليد بن عبد الملك قال لعنه الله بن جعفر
يا أبا محمد، مع أنه أعاده في حرف الحيم، فذكره أبو جعفر.

قال: وابن الزبير أعرف بعبد الله من الوليد بن كنان السابق أولاد المذكورين ولا يرى
أبي طالب، وهو الظاهر، وإن أراد به غيره فلا مخالفة.

(أبو عبد الله بن عمرو) بن أنصاف، (أبو عبد الله بن حنيفة، وغيرهم).

ومن يكنى (أبي عبد الله) من الصحابة: (الزبير) بن العوام، (الحسين) بن علي،
(وسلمان) الفارسي، (وحفيفة) بن سليمان، (وعمر) بن لعاص، وغيرهم).

وعنه منهم ابن الصلاح: عمرو بن حزم: قال العراقي. وفيه نظر: علم قرأ أحدًا ذكر له
كنية. وعثمان بن حنيف: قال: وقع في ذلك أبو حبان، والمشهور أن كنية أبو عمرو،
ولم يذكر نعزي غيرها. والمعيرة بن شعبة: قال: وقع في ذلك المحازي. وابن حبان،
وفن أبي حاتم، والمشهور أن كنية أبو عيسى: كذا جزم به أنساني، وأبو أحمد الحاكم،
ومعقل بن يسار، وعمرو بن عامر المزنيين. قال: وفيهما نفر؛ فاحتمر أن كنية معقل
أبو علي، وفيه قال الجمهور: غني عن التعديس، وخاتمة، والحدادي، وابن ماجة،
والبخاري، وابن أبي حاتم، وابن حبان، وأبو حنيفة، ولا تعلم أحدًا في
الصحابة يكنى أبا علي غيره.

قال العراقي: بل قيس بن عاصم، وطلق ابن علي يكتبان بذلك؛ كما جزم به
السائي.

وأبى عبد الرحمن: أني فستوفد وفتد من جيب، ورفق من الخطاب. وأبى نصر،
وفتديف من أبي مقلد، ومجلف. وفي مصنفهم جلف.

نوع الثاني والعضون: الألف

وهي كثيرة، ومن لا يعرفه قد يظن أنها من ذكر باسمه في موضع،
وألفه في آخر - شخصين. وألف في جملة

قال: رأيت عمر بن عامر، فني المصنف الألف، فما
أحدهما. أني ربيعة بن هذيل، أحد من عامر بن صعصعة. أني مرياء، ولا يكتفي
أن من الله.

والثاني: أني مالك بن حسنة، لعاصي، أحد من مائة من شعراء، يكتفي أنا دارود،
ذكره أن مده. وسه، أني إسحاق، عمير، وهو القصور - فلان - عمرو ولا مؤيد، بل
مازي، ولا يكتفي أنا عبد الله

قال: وانظر أن ما ذكره بن الصلاح من أنه - إسماعيل - عمرو بن عوف، العربي،
بأنه يكتفي بذلك.

(و) من يكتفي (أنس على الرحمن) من المصنف: عبد الله (بن مسعود، ومعه بن
- بن - ورث بن الخطيب) أم عمر، وتبيل كتيبه أبو عبد الله، (و) عبد الله (بن عمرو،
ومعه بن أبي مقلد، ومجلف)

وفي مصنفهم - أي - المصنفين من هذا النوع - (ألف)، كما نفا من الألف من
فهي، وشمر بن العاص، ورد من الخطاب.

قال المصنف: والألف هؤلاء، أن يذكروا في مصنفهم

(نوع الثاني والخمسون: الألف)، أي: معرفة ألقاب المصنفين، ومن يذكر معهم
كما ذكره ابن الصلاح، (وهي كثيرة، ومن لا يعرفه قد يظن أنها من ذكر
اسمه في موضع، وألفه في آخر - شخصين).

كما وقع ذلك لجماعة من كبار الحفاظ - منهم - بن المبريد - عرفوا بين يدي الله
ابن أبي صالح أبي سهل، وبين عاد من أبي صالح، فجعلوهما اثنين، إسماعيل لقب
لعد الله - لا تبه - باتفاق لألف.

(وألف في جماعة) من الحفاظ - هو - أبو بكر الشيباني، وأبو الفضل الغلطي،
وأبو الوليد الدماغي، وأبو النرج بن الجوزي، وأحدهم شيخ الإسلام أبو الفص من حجر،
ونال به أحدها وأخصه راجعها.

وما كرمه السُّنْبِيُّ لَا يَحْوُرُ، وَمَا لَا يَحْوُرُ، وَهِيَ بُيُوتُهُ. (مَعَارِبُ الْقُرَّانِ: ص ١٢٠)
 فِي طَرَفِ مَكَّةَ، «عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقَضِي» كَانَ تَدْعِيًا فِي جَنْبِهِ، وَتَحْتَ شِ
 الْفَضْلِ أَبُو الْخَضِرِ غَارِي، كَانَ يَبِيدُ مِنَ الْعَرَامَةِ: وَهِيَ الْفَسَادُ.

(وَمَا كَرَّمَهُ السُّنْبِيُّ) بِهِ مِنَ الْأَلْقَابِ (لَا يَحْوُرُ) التَّعَرُّفُ، هـ. (وَمَا لَا يَحْوُرُ) يَكْرَهُ (فِي حَوْرٍ)
 التَّعَرُّفُ بِهِ.

كَذَلِكَ جَزَمَ بِالصَّنْفِ هَذَا: نَعْمَ لِأَمْرِ الصَّاحِبِ، وَسَعَمًا لِعَرَفِي، رَأَيْتُ كَذَلِكَ، فَلَمْ
 يَزِدْهُ الصَّنْفَ فِي سَائِرِ كِتَابِهِ. كَذَا الْفَرَصَةُ، وَفَرَسَ مَسْلُكُهُ، وَالْأَرْكَانُ، وَجَوَازُهُ
 الْمَقْدُودُ، عَمْرٍاءُ غَنَّةً^(١)، وَفَدَّ سَبْرًا - سَبْرُ الْبُيُوتِ - فِي ذَاتِ الْمَحْدَثِ، ثُمَّ مَهَرُ نِي
 سَمَلٍ مَدَّتْ عَلَى أَصْلِ الشَّيْبِ - يَحْوُرُ مَا لَا يَكْرَهُ، مَا يَكْرَهُ.

قَالَ لِحَاكِهِ: وَأَوَّلَى لَفٍ فِي الْإِسْلَامِ لَقَبٌ لِي وَكِرَ الصَّدِيقِ، وَهُوَ شَبْرٌ؛ لَقَبٌ بِهِ عَدَدُ
 وَجْهِ، أَيْ خُصَّةً، وَقِيلَ لِأَمْرِ سَبْرٍ أَيْ الْتَارِ.

ثُمَّ الْأَلْقَابُ سَهْلٌ مَا لَا يَحْوُرُ سَبْ شَيْبٍ بِهِ سَهْلٌ كَثَرَتْ مِنْهَا مَا يَمُرُّ. رَأَيْتُ
 الْعَنِي بْنَ سَعِيدٍ بِهِ بِأَلْفِ مَبْدَأٍ، (وَعَدَهُ بِهِ عَنْهُ)^(٢). أَيْ مِنْ نَوْعِ الْإِفْقَادِ. عَمْرٍاءُ عَمْرٍاءُ
 نَوْبُهُ.

(مَعَارِبُ) مِنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ (الضَّالِّ)، حَبْلٌ فِي طَرَفِ مَكَّةَ؛ دَقَبٌ بِهِ، وَكَانَ رَحْلًا عَطِيفًا
 «عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الضَّعِيفُ، كَانَ ضَعِيفًا فِي حِمْمَةٍ لَا فِي حَدِيثٍ، وَقِيلَ: لَقَبٌ بِهِ مِنْ
 بَابِ الْأَصْدَادِ؛ لَشِدَّةِ إِفْقَادِهِ وَضَعْفِهِ» قَالَ فِي حَدِّهِ.
 وَهَلَى الْأَوَّلُ، ذَاكَ عَبْدُ الْعَنِي بْنُ سَعِيدٍ رَحْلًا خَلِيلًا لِرُفْقِهِمَا لِقَابًا قَبِيحًا، أَسْمَالُ
 وَالضَّعِيفُ.

قَالَ أَمْرٌ بِالصَّاحِبِ: رَثَلْتُ، وَهُوَ (مُحَمَّدُ بْنُ الْقَضِي أَبُو الْخَضِرِ) الصَّدُوسِيُّ (أَعْرَضَ، كَانَ)
 عَدَا صَانِعًا (عَبْدًا مِنَ الْعَرَامَةِ، وَهِيَ الْفَسَادُ).

وَتَطْيِيرُ ذَلِكَ أَبُو يُونُسَ الْحَسَنُ^(٣) يَنْ يَزِيدُ الْفُؤَى، يَرْوِي عَنْ التَّائِبِينَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.
 وَقِيلَ لَهُ: تَقْوَى؛ لِعِبَادَتِهِ.

وَيُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّدُوسِيُّ مِنْ صَنَارِ الْأَنْبِيَاءِ، كَذَابٌ.
 وَيُونُسُ الْكَذُوبُ فِي عَصْرِ أَحْمَدَ بْنِ حَبَّ، ثَقَّةٌ، وَقِيلَ لَهُ: الْكَذِبُ؛ لِحِفْظِهِ وَتَقَاتِهِ.

(١) فِي أ. ط. ب.

(٢) فِي أ. بَدَأَ.

(٣) فِي الْأَصُولِ أَبُو الْحَسَنِ يُونُسُ، وَالْمَرْبُوبُ ابْنُ شَيْبَةَ، وَاجْعَلْ لِقَابًا (١٣٠١).

«عُتِقَتْهُ» لِقَبِّ جَدِّائِهِ كُنَّا مِنْهُمْ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: **أَوَّلُهُمْ**: ضَاحِبُ شُعْبَةَ، **وَالثَّانِي**: يَزِيدُ عَنْ أَبِي خَالِمٍ، **وَالثَّالِثُ**: غَلَّةُ أَبُو نَعِيمٍ، **وَالرَّابِعُ**: عَنْ أَبِي خَلِيفَةَ الْخُثَيْمِيِّ وَغَيْرِهِ، **وَأَخْرَوْنَ لِقَبْوَاهُ**.

«اغْتَدَر»: لِقَبِّ جَمَاعَةٍ كُلِّ مِنْهُمْ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ.

أَوَّلُهُمْ: مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ الْمَصْرِيِّ أَبُو بَكْرٍ (صَاحِبُ شُعْبَةَ)، قَدَّمَ ابْنَ جَرِيرٍ الْبَصْرِيَّ فَحَدَّثَ بِحَدِيثٍ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، فَأَنكَرَهُ^(١) عَلَيْهِ، وَكَثُرَ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ مِنَ الشُّعْبَةِ عَلَيْهِ؛ فَتَالَهُ: «سَكَتَ يَا عَفْر». قَالَ ابْنُ الصَّدَاقِ: وَأَهْلُ الْحِجَازِ سَمَوْنَ الْمَشْجَعِ: غَدَرًا.

(**وَالثَّانِي**:) أَبُو الْحُسَيْنِ الرَّازِي تَزِيلُ طَبْرِسَانَ، (رَوَى عَنْ أَبِي حَاتِمٍ) الرَّازِي.

(**وَالثَّالِثُ**:) أَبُو بَكْرٍ الْبَغْدَادِيُّ الْحَافِظُ الْجَوَالُ لُورَقٍ، بَدَأَ الْحُسَيْنَ، سَمِعَ الْحُسَيْنَ بْنِ عَلِيٍّ الْقُمَرِيَّ^(٢)، وَأَبُو جَعْفَرٍ الْأَطْحَاوِيُّ، وَأُمَا عُرْوَةُ الْخَرَّابِيُّ، حَدَّثَ (عَنْ أَبِي نَعِيمٍ) الْأَصْبَهَانِيِّ، وَالحَاكِمِ، وَابْنِ جَمِيعٍ، وَأَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ، مَاتَ سَنَةَ سَبْعِينَ وَثَلَاثِينَ.

(**وَالرَّابِعُ**:) أَبُو الطَّيِّبِ الْبَغْدَادِيُّ، جَدُّ قُرَاطٍ، صَدُوقٍ مُحَدِّثٍ جَوَالِدٍ، رَوَى (عَنْ أَبِي خَلِيفَةَ التَّحْمِيصِيِّ)، وَأَبِي يَعْقِبِ الْمَوْصِلِيِّ، وَعَبِي الدَّارِ قُطَيْبٍ، تَوَلَّى سَنَةَ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ وَثَلَاثِينَ.

(وَأَخْرَوْنَ لِقَبْوَاهُ) مِمَّنْ لَيْسَ بِمُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ.

فَقَالَ: مِمَّنْ لَقِبَ بِهِ وَاسَمَهُ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ أَثَارًا.

أَبُو بَكْرٍ الْقَاضِي الْبَغْدَادِيُّ: يَرْوِي عَنْ أَبِي شَاكِرٍ مِسْرَةً^(٣) بَنَ عَدَاةً.

وَأَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ مِنَ الْعَبَّاسِ السَّجَّارِ، سَمِعَ ابْنَ^(٤) صَاعِدَةَ، وَمِمَّنْ الْحُسَيْنَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْخَلَّلَانَ، مَاتَ فِي الثَّعْرَمِ سَنَةَ ثَمَانٍ وَثَلَاثِينَ. ذَكَرَهُمَا الْخَطِيبُ.

وَمِمَّنْ لَقِبَ بِهِ وَلَيْسَ اسْمُهُ ذَلِكَ: أَحْمَدُ بْنُ قَدَمِ الْجَرَجَانِيِّ الْخَلِيجِيِّ: يَرْوِي عَنْ ابْنِ الْمَدِينِيِّ وَغَيْرِهِ. وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمَهْدِيِّ الْحَرَّابِيِّ أَبُو الْحُسَيْنِ: ذَكَرَهُ الشَّيْخُ الرَّازِيُّ، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: كَذَبَ الْكَذِبُ. وَمُحَمَّدُ بْنُ يُوْسُفَ بْنِ بَشَرَ بْنِ الثَّعْرَمِيِّ مَرْثُومُ الْهَرَوِيِّ: حَافِظُ فِقْهِهِ شَائِعٍ، سَمِعَ الرَّابِعَ الْخَرَّابِيَّ، رَوَى عَنْهُ الطَّبْرِسِيُّ، وَوُفِّقَهُ الْخَطِيبُ، وَمَاتَ فِي رَمَضَانَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَثَلَاثِينَ عَنْ مِائَةِ سَنَةٍ.

(١) ي: أ: مَأْتِيهِ.

(٢) ي: ه: الْقُمَرِيُّ.

(٣) ي: ه: مِسْرَةٌ.

(٤) ي: أ: م.

«عُجْاز»^(١٦)، أَشْجَانُ الْخَارِجِي، جَيْشُ بْنُ مُوسَى عَنْ مَالِكٍ وَالْزُرِّي، وَالشَّاهِي: صَاحِبُ تَارِيحِهَا، «صَاعِقَة»: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ، بِشَيْمَةَ جَعْفَرِي، عَنْهُ الْيَخَارِجِي، «شِبَاب»^(١٧)، لَقَّبَ خَلِيفَةُ صَاحِبِ التَّارِيخِ، «زَنْجِي» - بِالرَّايِ وَأَجِيم - : أَبُو عَدَّانَ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو شَيْخُ مُسْلِمٍ، «زُشَمَة»: عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْأَصْبَهَانِي، «مُسَيْدَة»: الْحُسَيْنُ بْنُ دَاوُدَ، «بُنْدَاوَة»: مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، «قُبْضَر»: أَبُو النُّضَرِ هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ،

(صنادر: ثلثان بخاريان)

عيسى بن موسى) السجسي^(١٨) أبو أحمد، روى (عن مالك، ولتوري)، قتاد ابن الصلاح: لقب به لخمرة رحمة (والتلطي) أبو عبد الله محمد بن أحمد الحمطي (صاحبه تاريحها) - أي بخري - حدث سنة التي عشرة وأربع مائة (صاعقة: محمد بن عبد الرحيم) الحافظ أبو يحيى، لقب به (لشعة جعطفه) ومذاكراته، روى (عنه البخاري

شباب) - بلفظ صد الشيعوسه - ابن حنبل، القُبْ خليفه) العصفري (صاحب التاريخ. زَنْجِي - بِالرَّايِ وَالْجِيمِ) واليون مفسرًا - (أبو عثمان محمد بن عمرو) الرراي (شيخ مسلم.

زُشَمَة) مَالِصَمٌ وَمَكُونُ الْمَهْمَلَةِ وَفِيهِ الْعَرَفِيَّةُ - (عبد الرحيم) بن عمر (الأسهاني. سيد)، مصر، لقب، وله تعبير مد، هو (الحسين بن داود) المصيصي. (انصار: محمد بن بشار) البصري شيخ البخين والناس. قال ابن الصلاح. قال ابن العلكي، لقب بهذا لأنه كان يندلق الحديث. أي: خافقه وذكر الحديث ابن حجر: أنه لقب به - أَيْضًا - جَعْفَرِي، منهم: أبو بكر محمد بن إسماعيل الصلاي شيخ أبي بكر الأجرى وأبو للحسين حامد بن داود روى عن إسماعيل بن سبار وغيره. والحسين بن يوسف بنداو. روى عن أبي عيسى الترمذي، وعنه ابن عدي في «الكافي».

(قبضر: أبو النضر^(١٩) هاشم بن القاسم) المعروف، شيخ أحمد بن حنبل وغيره.

(١٦) م ب، من الخمي

(١٧) م أ، الغفل

«نزيعة» محمد بن إبراهيم، اختاره صالح بن محمد، «عبد العجل» - بالثوين -
 الحسين بن محمد، «كيلجة» محمد بن صالح، امرؤه، هو «علان» وهو غني بن
 الحنن بن سبه الصمد، ويخضع بينهما قبائل «علان ما عدا» «سحادة» - المشهور -
 الحسن بن حناو، «سحادة» الحسن بن أحمد، «سدر» عبد الله بن عثمان،
 ونيزه.

وفد سطت تراحم هؤلاء في طبقات السعد.

(نزيعة) - فتح لياء السحادة - (محمد بن إبراهيم) الحافظ السعدي.

(نزيعة) - فتح الحيم والزاي والراء - (صالح بن محمد) القبيضي الحافظ؛ لقب
 بها، لأنه لما قدم وهو من دولة بغداد سمع عليه من «عبد العجل» - وهو من أبي
 سمعة؛ فقال من حديث الحرره، يعني حديث عبد الله بن يسرة؛ لأنه كان يروي
 حرره؛ فصحتها.

(عبد العجل) - بالثوين، ورجع العجل، لا للإمامة - (الحسين بن محمد) بن حاتم
 السعدي الحافظ.

(كيلجة) محمد بن صالح السعدي الحافظ، ويقال اسمه أحمد.

ويقال كيلجة - أيضا - أبو طالب أحمد بن نصر السعدي شيخ الشافعي ذكره
 الحافظ ابن حجر في القاموس.

(ما عدا) - بلفظ النفي لفعل العم - (هو علان، وهو غني بن الحسن بن عبد
 الصمد) الحافظ السعدي، (ويجمع) به (سبه)، أن اثنين (يقال: عجل ما عدا
 سحادة) - بالفتح - (المشهور) هذا المثلث (الحسين بن حناو) من أصحابه وأربع.

(أو بلفظ سحادة) - أيضا - (الحسين بن أحمد) شيخ ابن عدي.

(سحادة) - عبد الله بن عثمان الحروري صاحب ابن السكوك، لقب به دعاؤه ابن
 الصلاح، عن ابن طاهر - لأن اسمه عبد الله، وكبه أبو عبد الرحمن، فاجتمع فيهما
 اسمان.

قال ابن الصلاح وهذا لا يصح، بل ذلك من غير الدعة للأسماء؛ كما قالوا في
 علي علان، رضي أحمد بن يوسف السلمي عنه، ومي وهب بن نبيه الشافعي؛
 وهان.

(ونيزه) - أيضا - لقب علان، المهم.

عبد الله بن أحمد بن موسى العسكري «أهوذي».

(مُشَكَّدَةٌ) وَنُظَيِّرُ.

النوع الثالث والخمسون: الْمُتَنَزِّفُ وَالْمُخْتَلَفُ.

هو من خَلَّى بَنَاحَ حَقَّةِ بُلْعَمِ الْعِلْمِ، لَا سَبْعًا قَبْلَ الْحَدِيثِ، وَبَرَزَ لَمْ يَبْرُقْهُ يَكْثُرُ حِفْظُهُ، وَهُوَ مَا يَنْقُصُ فِي الْحِطِّ دُونَ الْقَطْعِ، وَبِهِ مَصْدَقُ الْحَقِّهَا وَأَكْثَرُ الْأَعْمَالِ وَالْأَسْمَاءِ مَأْكُولًا، وَأَنْفَعُ الْإِنْشَاءِ.

وسيد الله بن محمد بن يزيد العسكري

وعبد الله بن يوسف بن خالد الشنقي.

وسيد الله بن خالد القرواسي: أبو هشام الجعفي

وعبد الله بن محمد بن محمد بن عبد الله أبو انصاف الهمداني.

وعبد الله بن محمد بن عيسى الحروري

وعبد الله بن يزيد بن يونس: الدائمي

(مُشَكَّدَةٌ) يضم الميم ويكون للمعدة وفتح الكاف. قال ابن الصلاح: رفعه

بالعاصفة: حقه لمصنف أو وفاءه، لقب عبد الله بن عمر بن محمد بن أبي الفرساني الأُموي. أبي عبد الرحمن.

(رُطْنِي) منح اليد، لقب أبي جعفر الحميري

قال ابن الصلاح: حاصيها بذلك القصيرين ذكيران، فلما كان زاد غيره في الأول لأنه قال إذا جاءه بنيسر وبسطيب، وفي الثاني لأنه قال وهو صغير بعدت مع الصبيان في الحاء. فيلقنون شهره: فقال له أبو ميم: يا رُطْنِي، ثم لا يحسن محمل العلم.

النوع لثالث والخصصون: الْمُتَوَزِّفُ وَالْمُخْتَلَفُ.

من الأسماء والألقاب والأنداد، وهو من (هو من جازيل بفتح هاء مائل العنة،

لا سبعا أهل الحديث: ومن لم يعرفه يكثر حفظه، ويوضح بين أهله.

(أروما بمن في الحط دون القط، وفيه مصنفات لجماعة من العلماء، وأول من

صف به عبد الغني بن سعيد، ثم تبعه الخازن، وسلامه الناس، ولكن أخصها وأكملها: (الإمام لاس مأكولا)

قال ابن الصلاح: على إعرار به.

قال المصنف: (أو لُحَّة) الحاشية أي بكر ابن لطفة بنيل معه، ثم ذيل علي ابن لطفة

الحافظ جمال الدين بن الصاوي. والحافظ منصور بن سليم، ثم ذيل عليهما الحافظ

علاء الدين بن مغلطاي بنيل كية، وجميع به الحافظ أبو عبد الله زكريا محمدا بن

مؤمنة السبكي، فأحذف في الاختصار، واعتمد على حفظ القديس، فجاء شيخ الإسلام

زَهُو مُتَنَبِّرٌ لَا فِي أَكْثَرِهِ.

رَما صَبِطَ قِسْمَانِ:

أَحَدُهُمَا: عَلَى التَّمْثِيلِ، «سَلَامٌ» كُلُّهُ مُشَدَّدٌ إِلَّا خِصَّةً. وَالَّذِي عِنْدَ اللَّهِ بِنِ سَلَامٍ، وَمُحَمَّدٌ بِنِ سَلَامٍ شَيْخُ الْبُخَارِيِّ، الصَّحِيحُ تَحْقِيقُهُ، وَقِيلَ: مُشَدَّدٌ، وَسَلَامٌ بِنِ مُحَمَّدٍ ابْنِ نَاجِضٍ، وَسَمَاءُ الْعَلْبِزَابِيِّ. سَلَامَةٌ، وَجَدَّ مُحَمَّدٌ بِنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِنِ سَلَامٍ الْمُعْتَزَلِيُّ، قَالَ الْمَعْرُوفُ: لَيْسَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ «سَلَامٌ» مُخَفَّفٌ إِلَّا وَالِدُ عَبْدِ اللَّهِ بِنِ سَلَامٍ الصَّخَايِي، وَسَلَامٌ بِنِ أَبِي الْحَقِيقِ، قَالَ: وَرَوَاهُ آخَرُونَ سَلَامٌ بِنِ مُشْكَمٍ: خَفَارٌ فِي الْحَاكِيَّةِ، وَالْمَعْرُوفُ تَشْلِيحُهُ.

أَبُو الْفَضْلِ بِنِ حَجَرٍ قَالَ: «تَبْصِيرُ الْمُتَبَيِّنِ تَحْرِيرُ الْمُشْتَبِهِ»، فَقَسَمَهُ وَحَرَّرَهُ، رَضِيَ بِهِ بِالْحُرُوفِ، وَاسْتَدْرَكَ مَا قَدْ كَانَ فِي مَحَلِّ ضَعْفٍ، وَهُوَ أَجَلُ كِتَابِ هَذَا التَّرْعِ وَأَتَمَّهَا. (وَهُوَ) -أَيْ: هَذَا التَّرْعُ- (مُسْتَرَدٌّ لَا ضَمْلَ فِي أَكْثَرِهِ)، وَأَمَّا بِضَبِّهِ بِالْحَقِيقِ تَقْصِيلًا، (وَمَا صَبِطَ) مِنْهُ (قِسْمَانِ):

(أَحَدُهُمَا: عَلَى التَّمْثِيلِ) مِنْ غَيْرِ اخْتِصَاصٍ بِكُتَابٍ: («سَلَامٌ» كُلُّهُ مُشَدَّدٌ، إِلَّا خِصَّةً:

رَالِدُ عَبْدِ اللَّهِ بِنِ سَلَامٍ) الْإِسْرَائِيلِيُّ الْمُصْحَابِيُّ

(وَمُحَمَّدُ بِنِ سَلَامٍ) بِنِ الْفَرَجِ الْمَيْكَنْدِيِّ (شَيْخُ الْبُخَارِيِّ، الصَّحِيحُ تَحْقِيقُهُ) كَمَا رَوَى عَنْهُ ^(١)، وَلَمْ يَخُتِّمْ تَخْطِيبًا، وَأَبُو مَكْنُولَا، وَالذَّارِقُطِيُّ، وَغُنْجَارٌ - غَيْرُهُ. (وَقِيلَ) هُوَ (مُسْتَدْرَدٌ) حِكَاةً صَاحِبِ «الْمُحْتَاطِ»، وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَأَبُو عَلِيٍّ الْجَبَابِيُّ.

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: وَالْأَوَّلُ أَثْبَتُ.

قَالَ الْحَرَاثِيُّ: وَكَانَ مِنْ شِدَّةِ التَّيَسُّ عَلَيْهِ بِشَخْصٍ آخَرَ عَلَيْهِ بِسْمٌ: مُحَمَّدُ بِنِ سَلَامٍ بِنِ السَّكَنِ الْمَيْكَنْدِيِّ الصَّغِيرِ، فَإِنَّهُ بِالْمُشَدَّدِ.

(وَسَلَامٌ بِنِ مُحَمَّدٍ بِنِ نَاجِضٍ) الْقُدْسِيُّ، (وَسَمَاءُ الطَّرِيفِي: سَلَامَةٌ) ^(٢)، بِرِبَاةٍ هَاءَ.

(وَجَدَّ مُحَمَّدٌ بِنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِنِ سَلَامٍ الْمُعْتَزَلِيُّ) الْجَبَابِيُّ.

(قَالَ الْمَعْرُوفُ) فِي «كَامَلِهِ»: (لَيْسَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ «سَلَامٌ» مُخَفَّفٌ إِلَّا وَالِدُ عَبْدِ اللَّهِ بِنِ سَلَامٍ الصَّخَايِي، وَسَلَامٌ بِنِ أَبِي الْحَقِيقِ.

قَالَ: (رَوَاهُ آخَرُونَ: سَلَامٌ بِنِ مُشْكَمٍ) بِتَشْلِيحِ الْمِيمِ، فِيمَا خُفِّي (خَفَارٌ) كَلَامٌ (فِي الْحَاكِيَّةِ، وَالْمَعْرُوفُ تَشْلِيحُهُ).

(١) أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «تَضْوِيَةِ السُّنَنِ» (١٢٧/١) عَنْهُ.

(٢) هُوَ مِنْ شَرْحِ الطَّرِيفِيِّ، وَيَنْظُرُ: «الْمَعْجَمُ الصَّغِيرُ» (١٧٤/١)، وَ«الْمَعْجَمُ الْأَوْسَطُ» (٣٦٤).

قوله (سَلَامٌ بِنِ مُحَمَّدٍ بِنِ نَاجِضٍ)

ذَكَرَهُ: «لَيْسَ فِيهِمْ بِكُفْرٍ الْعَبْرُ إِلَّا شَرُّ بْنُ عِمَارَةَ الصَّحَابِيُّ» وَفِيهِمْ مَنْ ضَمَّ،
وَمَنْ غَدَا: جَمَعُواهُمْ بِالضَّمِّ، وَفِيهِمْ جَمَاعَةٌ بِالْفَتْحِ وَتَشْدِيدِ الِجْمِ
ذَكَرَهُ: بِالْفَتْحِ فِي حَزَافَةٍ، وَبِالضَّمِّ فِي عَيْدِ شَمْسٍ وَغَيْرِهِمْ.

فَالْشَيْخُ الْإِسْلَامُ: وَيُؤَيِّدُ لِنُخْصِيفٍ قَوْلَ أَبِي سَهْبَانَ بْنِ حَرْبٍ بِعَدَدِ
سُفْهَانِي مَرْوَانِي تُفْهِتُ مَدْلُومٌ عَلَى قَتْلِهِ مَنِي سَلَامٍ مِنْ مُشْكَمٍ
فَالْعَرَفِيُّ: وَيَقِي - أَيْضًا - سَلَامٌ مِنْ قَتْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ، صَحَابِيٍّ، عَلَيْهِ أَسْنُ فَتَحُونَ.
وَسَعْدُ بْنُ جَعْفَرٍ بْنِ سَلَامٍ السَّيِّدِي. رَوَى عَنْ أَبِي الْعَظَمِيِّ: ذَكَرَهُ تَنْ نَخْطَةً.
وَمُحَمَّدُ يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَلَامٍ^(١) الْكُفَيْيُّ: رَوَى عَنْ زَاهِرٍ مِنْ أَعْمَدٍ
ذَكَرَهُ ابْنُ ذَهَبٍ.

وَأَمَّا سُلَيْمَةُ بْنُ سَلَامٍ، أَسْمُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ، فَلَا يَبْدُو دَائِقًا؛ لِأَنَّ أَبَاهُمَا ذَكَرَ
«عِمَارَةَ» لَيْسَ فِيهِمْ بِكُفْرٍ الْعَبْرُ، إِلَّا أَنَّهُ مِنْ عِمَارَةَ الصَّحَابِيِّ، مِمَّنْ قُتِلَ لِلثَّلَاحِيِّينَ،
حَمَلَهُ عَنْ أَبِي دَاوُدَ وَالتَّحَاكُمِ^(٢)، (لَوْ مَسَّهِمْ مِنْ عُدُوِّهِمْ)، وَهُوَ مِنْ ذَلِكَ قَبْلَهُ (بِسْ عِمَارَةَ،
وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: صَوَّبَهُ أَبُو أَبِي).

(وَمِنْ عُدَا: جَمَعُواهُمْ بِالضَّمِّ)، ذَكَرَ الْجُمْهُورُ زِيَادَةً مِنَ الْمُتَعَدِّ عَلَى ابْنِ الصَّلَاحِ، لِأَنَّ
عَمَّ الضَّمِّ، فَاعْتَمَدَ فِيهِ عَلَيْهِ بِإِجْرَاءِ الْمُصَنِّفِ - أَيْضًا - فِي قَوْلِهِ (وَفِيهِمْ جَمَاعَةٌ بِالْفَتْحِ،
وَتَشْدِيدِ النِّعَمِ). فَعَنِ الرَّجَالِ: عِمَارَةُ أَحَدُ أَهْلِ نَخْلَةٍ، وَالدَّيْرُزِي وَعِدَّةُ آخَرُونَ، وَأَحَدُ
أَهْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رِبَادٍ الْبَلَوِيِّ، رَحِمَهُ اللَّهُ عِدَّةُ بَنِي مَرْوَانَ بْنِ الْقَتَمِ، وَغَيْرِهِمْ.
وَمِنْ السَّاءِ: عَمْرُو بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْعَبْسِيِّ، وَعِمَارَةُ بْنُ نَافِعٍ مِنْ عَمْرِى الْحَمَّاقِي،
وغيرهما.

ذَكَرَهُ بِالْفَتْحِ - وَكُفْرُ الرَّاءِ مَكْرُوزٌ - (فِي حَزَافَةٍ وَبِالضَّمِّ) مُصَرَّافٌ - (فِي عَمِّ شَمْسٍ
وغيرهما)، حَوْلَانًا لِمَا حَكَاهُ النُّجَابِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ وَصَّاحٍ، مَنْ نَخْصِيفُهُ بِهِمْ.
فَالْأَمْرُ مِنَ الصَّلَاحِ: وَلَا يَسْتَدْرِكُ فِيهِ الْمُفْتَحُ: بِأَبْرَبٍ مِنْ كُفْرٍ الرَّوَايِ عَنْ
عَبْدِ لِرَحْمَنِ^(٣) مِنْ غَسَمٍ، لِكُفْرِهِ عَبْدُ لُغِي ذَكَرَهُ بِالْفَتْحِ، لِأَنَّ نَافِعًا: كَذَا ذَكَرَهُ الدَّرَافُطِيُّ
وغيره.

(١) م. ج. مُحَمَّدُ بْنُ مَرْوَانَ بْنِ سَلَامٍ.

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٦٥٨)، وَابْنُ مَاجَةَ (١٥٥٧)، بِأَلْفَاظِهِ (٩٨/١)، وَالتَّحَاكُمِ (١٧٦/١) (١٧٦/١).
وَالْمَرْزُوقِيُّ فِي تَهْذِيبِ الْكَمَالِ (١٧٦/١٩٢)، وَهُوَ حَدِيثُ صَدْرِهِ: ضَمُّهُ، (تَوَدَّى وَغَيْرُهُ) وَيُطْرَقُ
لِصَحْبِهِ (٥٠١/١).

(٣) م. أ. ب. عَدَدُهُ.

«جزام»: بالزاي في قریش، وبالراء في الأنصار.
«الغشبيون»: بالمعجمة بضم ياء، وبالهمزة نون السواعدة كويون، ومع النون
شابيون غاليين.

«أبو عبيدة»: كله بالضم.

«السفر»: بفتح الفاء ثنية، وبسكانها في الباقى.

«جزام»: بالزاي، والحاء المهملة المكسورة (في قریش - وبالراء)، وفتح الحاء (في
الأنصار).

قاله العراقي: قد يتوهم من هذا أنه لا يقع الأول إلا في قریش، ولا الثاني إلا في
الأنصار، وليس مراداً، بل المراد: أن ما وقع من ذلك من قریش يكون بالزاي، وفي
الأنصار يكون بالراء، وقد ورد الأمران في عدة فئات عرصاد توقع بالزاي في خراعة،
ورتي غامر من صمصعة، وغيرهما، وبالراء في: بلي، وخنعم، وجذام، وتسم من سرا،
وفي خراعة أيضاً، وفي غزوة، وفي فزارة، رنديل، وغيرهم؛ كما أنه ابن مأكولا وغيره.
«الغشبيون»: بالمعجمة ثنيها تحية، وأوله عين مهملة (بصريون)، منهم
عبد الرحمن بن العبارك.

(وبالمهملة مع الموحدة كويون)، منهم: عبد الله بن موسى
(و) بالمهملة (مع النون شابيون)، منهم: عمير بن هاني، وللال بن سعد التابعين؛
قال ذلك الخطيب والحاكم، وزاد: والذف أوله وبالمهملة. بطن من تميم.
وقال المصنف - كان الصلاح -: (غالباً)؛ فإن همل بن ياسر غشي، مع أنه معدود
في أهل الكوفة.

وعبارة ابن مأكولا والسمحي: وعُشَم غشي^(١) في الشام، وعامة الجيش هي المصرية.
(أبو عبيدة) - بالهاء - (كله بالضم).

قال العارفتي: لا تعلم أحداً يكنى أما عبيدة بالفتح.

(السفر): بفتح الفاء كنية، وبسكانها في الباقى، أي الأسماء.

قال ابن الصلاح: ومن العبارة من سكن الفاء من أبي السفر سعيد بن محمد، وذلك
خلاف ما يقوله أهل الحديث.

قال العراقي: ولهم في الأسماء والكس: سُفَر، بكوف الفاء، وقد ورد ذلك على
إطلاقه، ولهم - أيضاً - سُفَر، بفتح المعجمة والفاء، ولم يظهر لي وجه الإيراد

«عَلَّيْ» : كُلُّهُ ثُمَّ اشْكُرْ إِلَّا عَلَىَّ مِنْ دُفْوَانِ الْأَخْيَارِ بِنْتِهَا .
 «عَلَّيْ» : كُلُّهُ بِالْمَعْنَةِ وَالشُّرْبِ إِلَّا وَالِدَ عَلِيٍّ بْنِ عِشْمٍ فَدَائِلُهُنَّ وَالْمُتَلَفَةُ
 «فَعْيِيرُ» : كُلُّهُ مَعْصُومٌ إِلَّا امْرَأَةً مَرْوُوفِي ، «الْفَنَاحِ»
 «مَرْوُوفُ» : كُلُّهُ مُتَحَوِّرٌ فَحَقَّقَ النِّوَابَ إِلَّا ابْنَ بَرِيدٍ الصَّخَامِيَّ ، وَابْنَ عَبْدِ الْعَلِيِّ
 الْبَرْثَوِيَّ جَانِثُومَ وَالْمَشْدِيدَ
 «الْجَعَانُ» : كُلُّهُ مَانِعٌ فِي لُصُفَاتِ إِلَّا هَارُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَسَنِيُّ فِي الْبَغَاءِ .

«عَلَّيْ» : كُلُّهُ «مَكْنُوعٌ» الْعَيْنِ ، «ثُمَّ يَسْكُنُ» السَّيِّئُ الْمَجْمُوعُ ، «إِلَّا عَلَىَّ مِنْ دُفْوَانِ
 الْأَخْيَارِ» الْمَرْوُوفِي : «مَنْعُهُ» : «ذَكَرَهُ الدَّارِقُطِيُّ وَغَيْرُهُ» .
 قَالَ بِنِ الْمَصْلَاحِ : وَوَحْدَتِ نَحْوُ أَبِي مَنصُورٍ الْأَرْهَبِيِّ بِالْكَسْرِ . وَلَا أَرَاهُ
 صَحِيحًا

«الْحَامُ» : كُلُّهُ بِالْمَعْنَةِ الْمَعْنُوحَةِ ، «وَالْتَوَيْنِ» لَمُشْدَدَةٍ ، «إِلَّا وَالِدَ عَلِيٍّ بْنِ عِشْمٍ» بِنِ
 عَلِيٍّ الْمَرْوِيِّ الْكَلْبِيِّ ، «فَالْمَعْنَةُ» ، «وَالْمُتَلَفَةُ» ، «وَحَفِيدُهُ» بَيْضًا
 «فَعْيِيرُ» : كُلُّهُ مَعْصُومٌ ، «مَنْعُهُ» إِلَّا امْرَأَةً مَرْوُوفِي مِنْ الْأَجْدَحِ : «ذَالْفَنَاحِ» وَكَسْرُ الْحِيمِ ،
 بِسَاءِ عَمْرٍو .

«مَرْوُوفُ» كُلُّهُ مَكْنُوعٌ ، «الْعَيْنِ» ، «سَاكِنُ الْعَيْنِ» ، «مَنْعُهُ» النِّوَابَ الْمَعْنُوحَةَ إِلَّا ابْنَ بَرِيدٍ
 الصَّخَامِيَّ ، «وَأَبْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْبَرْثَوِيَّ» ، «وَالْعَيْنِ» ، «وَالْمَشْدِيدَ» لِلْوَرْدِ الْمَعْنُوحَةِ .
 قَالَ الْخَرَّاقِيُّ : لَمْ يَذْكُرْ أَنَّ مَأْكُولًا بِالْمَشْدِيدِ إِلَّا ابْنَ بَرِيدٍ فَقَطْ ، وَلَمْ يَسْتَفْرِدْهُ ابْنُ مَعْنَةٍ
 وَلَا ابْنُ ذَيْلٍ عَلَيْهِ ، وَذَكَرَ الْخَرَّاقِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» أَنَّ عَبْدِ الْمَلِكِ فِي بَابِ مَنصُورٍ بِنِ
 مَحْرَبَةٍ ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ عَدُوٌّ مَحْفُوقٌ ، وَذَكَرَ بِنِ بَرِيدٍ مُسَمًّى بِنِ مَرْوُوفٍ ، «هُوَ عَدُوٌّ
 عَلَى أَنَّهُ عَدُوٌّ بِالْمَشْدِيدِ» .

«الْجَعَانُ» : كُلُّهُ بِالْحِيمِ فِي «الْعَيْنِ» ، «مَنْعُهُ» : «مَنْعُهُ» بِنِ مَهْرَبِ الْحَمَالِ : شَيْخُ
 الْقُشَيْرِ ، «إِلَّا هَارُونَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْحَمَالِ» ، «الْحَمَالُ» : «حَمَلَةٌ» ، «كَانَ رَأً» : «فَأَمَّا نَزْعُهُ» حَمَلٌ
 وَحَكَمِي أَبُو الْحَارِثِ عَنْ أَنَّهُ مَوْسَى الْحَارِثِيُّ أَنَّهُ كَانَ حَمَالًا فَحَمِلَ إِلَى الْبَيْتِ ، وَقَدْ
 اخْتَلَبِي وَأَبْنُ الْفُلْكَرِيِّ : لَقَبَ بِنِ : لِكثْرَةِ مَا حَمَلَتْ مِنْ الْحَمَلِ . قَالَ بِنِ الْمَصْلَاحِ : وَلَا أَرَاهُ
 بِصَحِيحٍ .

وَأَمْتَدُّكَ الْبَرْثَوِيَّ عَلَى هَذَا الْحَمَلِ : «إِلَّا ابْنَ مَحْمَدٍ الْحَمَالِ الرَّاهِدِ» : سَمِعَ مِنْ بَوْمِ
 ابْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى وَغَيْرِهِ ، وَرَأَيْتُ بِنِ بَصَرَ الْحَمَالِ : سَمِعَ مِنْ أَبِي عَمْرِو بْنِ مُحَمَّدٍ وَأَحْمَدَ .

ونجاء في الأسماء: أَيْضَرُ بْنُ خُفَّانٍ، وَخُفَّالُ بْنُ مَالِكٍ، ابْنَاهُ - وَغَيْرُهُمَا
 «الهندسي» بالإسكان والمهمل في المتقدمين أكثر، والفتح والمهمل في
 المتأخرين أكثر.

وعيسى بن أبي عيسى الخياط بالمهمل والوزن، وبالمهمل مع الموحدة، ومع
 المثناة من تحت، كُتِبَ جِلْدُهُ، وَأَوَّلُهَا أَشْهُرُ، وعطلة مُسَبِّمُ الْخِيَاةِ فِي الثَّلَاثَةِ.

ابن محمد الحمال أحد شيوخ أبي الرمي.

قال المصنف - زيادة على ابن الصلاح: ليبار ما حذر عن بقوله: «في لصفات»
 (وجه في الأسماء: أَيْضَرُ بْنُ خُفَّانٍ، لِمَا زِيَرِي^(١) انبثني: صحابي عذابه في أهل ليس،
 حديث في السنن^(٢)).

(وحمل بن مالك) الأمدني: شهد لقاصدة - (بالحاء) - وغيرها.
 «الهندسي» بالإسكان في السهم، (والمهمل) بعدها: نسبة إلى قبيلة هنداء، (في
 المتقدمين أكثر) منه في المتأخرين مهم: أبو العباس بن عذبة، وجعفر بن علي الهندستاني
 من أصحاب الشافعي.

(وبالفتح والمحملة): نسبة إلى الزباد. (في المتأخرين أكثر) منه في المتقدمين.
 قال الذهبي: الصحن، والسحون، وتسمونه من الغبلة، وأكثر المتأخرين من الحديثة،
 ولا يمكن استيعاب هؤلاء: ولا هؤلاء.

وسأني أنه لم يقع في الصحيحين، والموحدة من الثاني شيء.
 (عيسى بن أبي عيسى) مبررة الغناري: أبو موسى (الحائض بالمهمل، وأبو: صبة
 إلى مع الحصة).

(وبالمهمل مع الموحدة): نسبة إلى بيج الخط الذي تأكله الإبل.
 (و) بالمحملة (مع المثناة من تحت): نسبة إلى الخيط، (كها حائرة) فه: لأنه دائر
 للثلاثة.

قال ابن سيد: كان يقول: لَمْ يَخُطْ وَجِيَّاهُ وَحَاتَاهُ، كَمَا لَمْ يَخْلُجْهُ^(٣).
 (وأولها أشهر).

ومثله مسلم بن أبي مسلم الخياط وفيه الثلاثة، ولكن الثاني أشهر منه، ومثل هذا

(١) في ٧، ص ١٤٠.

(٢) أخرجه أبو داود (٢٤-٢٥)، والترمذي (٢٨٠٠)، وابن ماجة (٢٤١٤)، ودارقطني (١-٢٢١).

ابن حبان (١٤٢٩)، والبيهقي (١٤٩٦).

(٣) في ١، ص ١٤٠.

القسم الثاني : ما وقع في الضميمة أو الموحدة .
 «يسار» : كله بالمشاء ثم المهيمة إلا محله من بشار ، فبالموحدة والمهجمة ،
 وفيها سيار بن سلامة ، وابن أبي سيار ، بتقديم السين .
 «يسر» : كله بكسر الموحدة وإسكان المهجمة إلا أربعة فبضمها وإعمالها : غلب
 الله ابن يسر الصحابي ، ويسر بن سعيد ، وابن عبيد الله ، وابن معجن الديلمي ،
 وقيل : غلب بالمهجمة .

«يسير» : كله بفتح الموحدة وكسر المهجمة إلا اثنين بالضم ثم الفتح : يسير بن
 يؤمن في الفسط ، ويكون [اللفظ] ^(١) فيه مصيبا كيف يحسن .

(القسم الثاني) : ضبط (ما وقع في «المصححين») فقط ، (أو) فيهما مع «الأموط» ، أو
 في أحد الثلاثة .

«يسار» : كله بالمشاء التحية ، ثم المهجمة ، إلا محمد بن سيار ، بدار ، (والموحدة
 والمهجمة) . قال الذمعي : وهو نادر في التابعين معذور ، في الموحدة

«ويهيها» : سيار بن سلامة ، وابن أبي سيار ، بتقديم السين ، عن الباء المشددة
 «يسر» : كله بكسر (الموحدة) وإسكان المهجمة ، إلا أربعة بضمها (أي :
 الموحدة - وإعمالها) متى : المس - (عبد الله بن يسر) المازني صحابي ، ابن صحابي ،
 (ويسر بن سعيد ، و) يسر (بن عبيد الله) الحضرمي ، (و) يسر (بن معجن) الديلمي ، وقيل :
 هذا بالمهجمة ، قاله سفيان الثوري ، وذكره الدارقطني أنه رجع عنه ، وحديثه في
 الأموط فقط .

قال العراقي في «شرح الألفية» : ولم يذكر ابن الصلاح سر المازني ، فحذفه في
 «صحيح مسلم» ^(٢) ، على ما ذكره المزي في «التهذيب» ، إنما ذكر ابنه عبد الله .
 وقال في «تكملة» : فأنشد في ذلك المزي ، ثم تبين لي أنه وهم ، فلم يخرج مسلم
 يسر ، ولا له ذكر فيه باسمه إلا في نسب ابنه .

قال : نعم ، يرد عليه أبو اليسر كعب بن عمرو ، فهو بفتح التحتية والمهجمة ، وحذفه
 في الصحيح ، ولكنه ملازم لأداة التعريف غالبا ، فلا يشتهر بخلاف الأولين .
 «يسير» : كله بفتح الموحدة ، وكسر المهجمة ، إلا اثنين بالضم ، ثم الفتح : يسير بن

(١) سقط في أ ط .

(٢) لم يرد يسر حديثا وقع في صحيح مسلم ، بل له ذكر فقط في حديث رواه مسلم (٦٦١٥/٣) رقم

(١٠٤١١) من رواية ابنه عبد الله ، ... قد روى رسول الله ﷺ على أبي قتادة ، فربما إليه سقط

كتب، ويُقَرَّبُ من نسبه، وقالوا بِضَمِّ المُشْتَدِّ من نَحْت، وَفُتِحَ المِهْمَلَةُ يُسَبِّرُ من غَمْرٍ. وَبُنِيَ: أُسْبِرَ، وَوَبَّعًا بِضَمِّ التَّوْبِ وَفُتِحَ المِهْمَلَةُ. فَطَنَّ من نُسْبٍ وَبُرِيدٌ: كُلُّهُ بِالزَّايِ إِلَّا ثَلَاثَةً: بُرِيدٌ من عَدَاةٍ من أَبِي مُرَّةٍ بِضَمِّ المَوْحَدَةِ زِيَارَةُ، وَمُعْتَمِدٌ من غَزَاةٍ من السَّيِّدِ، المَوْحَدَةُ والزَّاءُ المُكْسُورَتَيْنِ - وَقِيلَ: بِعَقَبِهِمْ ثُمَّ بِالشُّوْذِ، وَغُلِيَّ من هَاشِمٍ من الزَّيْدِ بِفَتْحِ المَوْحَدَةِ وَكُثِرَ الزَّيْدُ مُطَاةً من نَحْتِ.

«الزَّاءُ»: كُلُّهُ بِالتَّخْفِيفِ إِلَّا أَلْفًا مَعْظِمُ الزَّيَادِ، وَأَبُ الْعَالِيَةِ، فَبِالتَّشْدِيدِ.

«حَارِثَةُ»: كُلُّهُ بِالْحَا، إِلَّا حَارِثَةُ من قُدَامَةَ. وَبُرِيدٌ من خَارِبَةٍ، وَغَزَوُ

كتب الحموي، وحديثه عند البخاري، (و) سُبِّرَ (من يسار) الحارثي الحمدي.
(وذلك^(١)) بِضَمِّ المُشْتَدِّ من نَحْت، وَفُتِحَ المِهْمَلَةُ يُسَبِّرُ من غَمْرٍ، وَقِيلَ: ابْنُ حَارِثِ (ويفعال) فِيهِ. (أُسْبِرَ) بِالْمَعْرَةِ.

(وَوَبَّعًا بِضَمِّ التَّوْبِ، وَفُتِحَ المِهْمَلَةُ: فَطَنَّ من نُسْبٍ.

«بُرِيدٌ»: كُلُّهُ بِالزَّايِ (المَكْسُورَةُ، وَالتَّخْفِيفُ الْمُتَوَحِّدَةُ أُولَ، إِلَّا ثَلَاثَةً.

زُرَيْدٌ من عَبْدِ اللَّهِ من أَبِي مُرَّةٍ) من أَبِي مُوسَى الْأَشْمَرِيِّ، (بِضَمِّ المَوْحَدَةِ، وَيُزَادُ) الْمُتَوَحِّدَةُ. وَوَقَعَ عِنْدَ الْبَخَارِيِّ فِي حَدِيثِ مَالِكٍ فِي الْحَوْبَرِثِ «كَصَلَاةٍ طَبَعًا أَبِي مُرَيْدٍ عَمْرٍو من سَلَمَةَ^(٢)» نَدَكَ الْهَرَوِيُّ، عَنِ الْحَمَوِيِّ، عَنِ الْفَرَّغِيِّ، عَنِ الْبَخَارِيِّ أَنَّهُ يَصُمُّ الْمَوْحَدَةَ، وَفُتِحَ الزَّاءُ، وَكَذَا ذَكَرَهُ مَسْمُومٌ، وَلَسَانِي فِي الرُّكُوسِ، وَهُوَ حَرَمُ الدَّارِقُطِيِّ، وَابْنُ مَالٍ لَا

وَلَقَدْ عِنْدَ عَامَةِ رِوَاةٍ لِبَخَارِيِّ بِالتَّخْفِيفِ، وَالزَّايِ، كَالْعَادَةِ

وَقَالَ عَبْدُ الْغَنِيِّ: ثُمَّ أَسْمَعُهُ من أَخِي [إِلَّا^(٣)] بِالزَّايِ، وَمُسْلِمٌ أَعْلَمَهُ، وَهُوَ حَرَمٌ لُذْهِي.

(وَمُحَمَّدٌ بنُ عَمْرِوَةَ من السَّيِّدِ) الشَّامِيِّ، (المَوْحَدَةُ وَالزَّاءُ) الْمَكْسُورَتَيْنِ، وَوَبَّعًا - وَقِيلَ: بِعَقَبِهِمْ، ثُمَّ بِالشُّوْذِ لِسَاكِنَةٍ.

(وَعُلِيَّ من هَاشِمٍ من الزَّيْدِ، بِفَتْحِ المَوْحَدَةِ، وَكُثِرَ طَرَادُ، وَسَنَدُهُ من نَحْتِ.

(«مُزَادٌ» كُلُّهُ بِالتَّخْفِيفِ، إِلَّا: أَلْفًا مَعْظِمُ) يَوْسُفُ بنُ بَرِيدٍ (الزَّيَادُ، رَأْيُ الْعَالِيَةِ) «يَزِيدُ» ابْنُ مُزَيَّوَرٍ (أَبُ الْعَالِيَةِ، فَبِالتَّشْدِيدِ.

«حَارِثَةُ»: كُلُّهُ بِالْحَا (المِهْمَلَةُ وَالْمُشْتَدُّ، إِلَّا حَارِثَةُ من قُدَامَةَ، وَبُرِيدٌ من حَارِثَةٍ،

(١) م. أ. بالياء

(٢) سفر حج لابي حدث (٢-٨)، وسفر شرح الطحاوي هناك (١٨/٢٠١)

(٣) سقط في ج

أَبْنُ أَبِي سَعْدٍ بَنِي أَسِيدَ بْنِ جَارِيَّةَ، وَالْأَسَدُ بْنُ الْعَلَاءِ بْنِ جَارِيَّةَ بْنِ قُدَامَةَ، وَيَزِيدُ بْنُ جَارِيَّةَ. **فِي الْجَيْمِ.**

«خَبَرِيَّةٌ» بِالْجَيْمِ وَالزَّيَادِ إِلَّا خَبَرِيَّةُ بْنُ عُثْمَانَ، وَأَبَا خَبَرِيَّةَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحُسَيْنِ الرَّبَاعِي عَنْ عَمْرِو بْنِ قَبْلَةَ وَالزَّيَادِ أَخْبَرَنَا رِثْبَةُ بْنُ خَدِيرٍ - رَأْسُهُ وَالذَّيَّانُ - وَالذَّيَّانُ وَزَيْنُ بْنُ زَيْنٍ. **فِي خَبَرِيَّةَ بِالْجَيْمِ الْمُنْعَمَةِ إِلَّا وَلَدَ رِثْمُ بْنُ سَعْدٍ.**

(وسمعو: بَنِي أَبِي سَعْدٍ بَنِي أَسِيدَ بْنِ جَارِيَّةَ، وَالْأَسَدُ بْنُ الْعَلَاءِ بْنِ جَارِيَّةَ بْنِ قُدَامَةَ، وَيَزِيدُ بْنُ جَارِيَّةَ **فِي الْجَيْمِ.**)

«خَبَرِيَّةٌ» بِالْجَيْمِ وَالزَّيَادِ إِلَّا خَبَرِيَّةُ بْنُ عُثْمَانَ، وَأَبَا خَبَرِيَّةَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحُسَيْنِ، **فِي الْجَيْمِ** (١)

قَالَ الْإِرَاقِيُّ: وَالْأَسَدُ بْنُ الْعَلَاءِ بْنِ جَارِيَّةَ الشَّعْفِيُّ. وَخَبَرِيَّةُ بْنُ أَبِي سَعْدٍ بَنِي أَسِيدَ بْنِ جَارِيَّةَ الشَّعْفِيُّ أَيْضًا، وَرَوَى مُسْلِمٌ لِلْأَوَّلِ حَدِيثٌ: «بَلَّغْتُ خُبْرًا» (٢) فِي الْمَعْبُودِ، وَلَقَدْ رَوَى حَدِيثُ «الْخَبَرُ نَبِيٌّ دَعَا» (٣)، وَرَوَى لَهُ الْبُخَارِيُّ قِصَّةَ قُتْرَ حَا (٤).

«خَبَرِيَّةٌ» كَلِمَةُ (الْجَيْمِ) الْمُنْعَمَةِ (وَالزَّيَادِ) الْمَكْسُورَةِ مُتَكَرِّرَةٌ، إِلَّا خَبَرِيَّةُ بْنُ عُثْمَانَ، الرَّبَاعِي (أَبَا خَبَرِيَّةَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحُسَيْنِ) الْأَوَّلِيُّ (الرَّابِعِيُّ) عَنِ عَمْرِو بْنِ قَبْلَةَ - رَأْسُهُ - الْمُنْعَمَةِ (وَالزَّيَادِ) أَخْبَرَنَا.

وَيَقَابِرُهُ خُبْرِيَّةُ بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ الْمَضْمُونَةِ، (مُزَادِلُ) الْمُهْمَلَةِ الْمُنْعَمَةِ، أُخْرَى، وَابْنُ (وَالزَّيَادِ) عَمْرُو، وَرَوَى لَهُ مُسْلِمٌ (٥).

(وَوَلَدَ زَيْنُ بْنُ زَيْنٍ) لَقَدْ ذَكَرَ فِي الْمَعَارِضِ مِنْ أَصْحَابِ الْجَزِيرَةِ، وَلَا رَوَاةَ. **فِي الْجَيْمِ:** كَلِمَةُ بِالْخَاءِ الْمُهْمَلَةِ الْمَكْسُورَةِ وَالزَّيَادِ، وَأُخْرَى مَعْمُومَةٌ، (إِلَّا وَالذَّيَّانُ) بِالْجَيْمِ، أَوَّلُهُ، وَأَدْخَلَ فِي مَا كُنَّا نَدْعُوهُ - نَدْلُ - فَقَدْ رَوَى مُسْلِمٌ عَنْ خَالِدِ بْنِ خَدَّاشٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي: رَأْسُ بَلَّغْتُ، قَالَ الْإِرَاقِيُّ: فَلَمَّا نَمَّ أَسَدُكَ قُلْتُ: هُوَ مِنْ نَعْمَةِ خَدِيرٍ وَتَحْوِ.

(١) مَا جَاءَ لِمُتَكْرِفِينَ سَلَطَ فِيهِ

(٢) مَا جَاءَ لِمُتَكْرِفِينَ سَلَطَ فِيهِ

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٣٤) ١٧٣٥ رَوَى (١٧٣٥)

(٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٧٣٥) رَوَى (١٧٣٥)

(٥) أَخْرَجَهُ الْإِرَاقِيُّ (١٧٣٥)

(٦) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٧٣٥) رَوَى (١٧٣٥)

«خَصِيْنٌ»: كَلِمَةٌ بِالضَّمِّ وَالضَّادِ الْمُهْمَلَةِ إِلَّا أَنَّ خَصِيْنًا عُمَتَانُ بْنُ عَاصِمٍ،
بِالضَّحِّ، وَأَبَا سَلَمَةَ: خَصِيْنٌ بْنُ الْمُنْبَرِ، بِالنُّونِ، قِبَالُصَمِّ وَالضَّادِ الْمُهْمَلَةِ.
«حَازِمٌ»: كَلِمَةٌ بِالضَّمِّ إِلَّا أَنَّ حَازِمَةً: مُحَمَّدُ بْنُ خَارِمٍ - بِالضَّمِّ.
«حَبَّانٌ»: كَلِمَةٌ بِالضَّمِّ إِلَّا أَنَّ حَبَّانَ بْنَ مُدَمِّدٍ: وَابِدُ بْنُ وَاسِعٍ بْنُ حَبَّانٍ، وَحَدَّثَ نَحْنُ عَنْ
يَعْنَى بْنِ عُمَانَ، وَحَدَّثَ حَبَّانُ وَاسِعَ بْنَ حَبَّانٍ، وَحَبَّانُ بْنُ هِلَالٍ: مَنُوسِيَّةٌ، وَغَيْرُ
مَنُوسِيَّةٍ عَنْ شُعْبَةَ، وَوَقَيْبٍ، وَهَمَامٍ، وَغَيْرِهِمْ - فَبِالْمَوْجُودَةِ وَقَعَ لُحَامٌ، وَحَبَّانُ بْنُ
عَطِيَّةٍ وَابْنُ مُوسَى: مَنُوسِيَّةٌ، وَغَيْرُ مَنُوسِيَّةٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ هُوَ ابْنُ الْغَزَاوَنِيِّ، وَحَدَّثَ

«الْحُضَيْنُ»: كَنِيَّةٌ بِالنُّونِ الْمُهْمَلَةِ، (وَالضَّادِ الْمُهْمَلَةِ، إِلَّا بِأَخْيَرِينَ: عُمَتَانُ بْنُ عَاصِمٍ)
الْأَسَدِيُّ، (بِالضَّحِّ).

وَأَبَا سَلَمَةَ: حَفْصَيْنَ بْنِ الْمُنْبَرِ، بِالنُّونِ، وَالضَّادِ الْمُهْمَلَةِ (مَفْتُوحَةً، وَلَا تُعْرَفُ فِي
رِوَاةِ الْحَدِيثِ مِنْ سَمْعِهِ حَفْصَيْنَ سِوَاهُ. وَهُوَ تَابِعِي جَلِيلٌ: قَوْلُهُ الْحَاكِمُ، وَتَبِعَهُ ابْنُ عَزِيٍّ.

قَالَ الْعَرَفِيُّ: لَكِنْ مِمَّنْ «تَصْحِيحِييْنِ» فِي قِصَّةِ عَتَبَانَ^(١) بْنِ مَالِكٍ، مِنْ طَرِيقِ ابْنِ
نَهَابٍ: مَالِكُ الْحُضَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَصْبَارِيِّ عَنْ حَدِيثِ مَحْمُودِ بْنِ الرَّسَيْجِ^(٢)، وَصَلَفَهُ^(٣)،
فَزَعِمَ الْأَصْبَلِيُّ وَالْقَاسِبِيُّ أَنَّهُ بِالْمُهْمَلَةِ.

قَالَ الْمَزِينِيُّ: وَهُوَ دُهْمٌ قَاعِيٌّ، رِصَالُهُ بِالْمُهْمَلَةِ.
وَأَدْخَلَ فِي هَذَا النِّسْبِ حُظَيْرٌ: بِالرَّاءِ، وَهُوَ وَالِدُ قَسِيمِ الْأَشْهَثِيِّ، أَحَدِ الثَّقَفِ بَيْنَهُ
الْعُقْبَةُ.

«حَازِمٌ»: كَلِمَةٌ بِالْمُهْمَلَةِ، وَالرَّايُ، (إِلَّا أَنَّ مَعَارِيَةَ مُحَمَّدَ بْنَ خَارِمٍ، الْمُنْبَرِيَّ: فَإِنَّهُ
بِالْمُهْمَلَةِ).

«حَبَّانٌ»: كَلِمَةٌ بِالضَّمِّ، مِنْ نَحْتِ، مَعَ فَتْحِ الْمُهْمَلَةِ، (إِلَّا أَنَّ حَبَّانَ بْنَ مُدَمِّدٍ: وَابِدُ وَتَمِيعَ بْنِ
حَبَّانٍ، وَحَدَّثَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ حَبَّانٍ، وَحَدَّثَ حَبَّانُ بْنُ وَاسِعٍ بْنُ حَبَّانٍ، وَحَبَّانُ بْنُ هِلَالٍ)
الْبَاهِلِيُّ: (مَنُوسِيَّةٌ) إِلَى أَبِيهِ، (وَأُغَيْرُ مَنُوسِيَّةٍ) إِلَيْهِ: فَيُنْتَبِزُ بِشَبُوحِهِ: كَقَوْلِهِمْ: حَبَّانُ (عَنْ
شُعْبَةَ، وَ) حَبَّانُ عَنْ (وَقَيْبٍ، وَ) حَبَّانُ عَنْ (هَمَامٍ، وَغَيْرِهِمْ): كَحَبَّانِ عَنْ ثَابِتٍ، وَحَبَّانُ
عَنْ سَالِمَانَ بْنِ الْمُنْبَرِ - فَبِالْمَوْجُودَةِ وَقَعَ لُحَامٌ (حَبَّانُ) الْمُهْمَلَةُ.

(أَوْ) (إِلَّا أَنَّ حَبَّانَ بْنَ عَطِيَّةٍ) الْمُنْسَبِيَّ، (أَوْ) حَبَّانَ (بِابْنِ مُوسَى) السُّلَمِيُّ الْمَعْرُوزِيُّ. (مَنُوسِيَّةٌ)
إِلَى أَبِيهِ، (وَأُغَيْرُ مَنُوسِيَّةٍ): فَيُنْتَبِزُ بِشَبُوحِهِ: كَحَبَّانِ (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ هُوَ ابْنُ الْغَزَاوَنِيِّ، وَحَدَّثَ

(١) ح ٤٠٠ عُمَتَانُ

(٢) أخرجه البخاري (٢٢٥)، ومسلم (١٥٥/١)، ورواه (٣١٣)

فبالسنة عند الأكرس. وقال البخاري بالتوحيش.
 «وأيضا: ليس بينهما إلا وبين النخاري، وهو موهبة، ثم سلطنة، ولا في الموهبة
 إلا وبين المصلية بخنفس - بكسر أوله، ونظم
 سليمان: كنه بالنظم إلا بين حال فالفتح.
 «شريح» كنه بالمفحمة واحدة إلا بين تونس والنعيم والحمد. ابن
 أبي سريج فبالسنة وبالجم
 «سليم» كنه بالألف إلا سلم بين روبر، والى فنية، والى أبي الدان، والى
 محمد الرخمي فبالسنة.

«ساحنة» من نعت، وكسر الواو، عند الأكرس، وقد بين الحارود بالموحدة، وقال
 البخاري بالتوحيش، حكاه عنه صاحب «المعارف».
 قال امرؤ القيس: وه في الدار، فلم يخطئ البخاري في «شريح» به موهبة أصلا - إما
 حكى الاختلاف في رويته بالاسم أو الكنية. وفي اسم أبيه، ولا ذكر له في «صحة»
 «أريد» ليس بهما - أي «الصحيحين» - إلا ريد - المعازاة إليهم «الموحد»،
 ثم بالمفتحة، ولا في «موحدة» إلا ريد بين حسنت من معدنكرب لوكندي (بخنفس)
 تخنفس (بكسر أوله، ونظم).

«سليم»: كنه بالنظم، وأنتح اللام، إلا سليم بين حد، ففتح: لميم، وكسر لام.
 «شريح» كنه بالضمجمة، والحد، إلا سريج (من بونس) شح مسلم، وروى عنه
 البحاري بواسطة، (و) سريج (من العمان، وأحمد من أبي سريج) الصحيح، فلاهما سمع
 به البخاري - (بالهفظة والجم).

«سليم»: كنه بالألف، إلا سلم بين روبر (بوزن كبير، أو سلم (بن فيف، و) سلم من
 أبي الدان^(١)، أو سلم (من عبد الرحمن - فبالهفظة).

قال العوافي: وسفي عليه: حكام من سيم الترازي. روى له مسلم حديث دهر
 الذي يثقل، وهو ابن ثلاث وسبعين^(٢)، وذكره البخاري عن حديث أبي عمر بن شعيب.
 غير مسووب.

قال: ثم إن أصحاب المؤلف والمحدث لم يذكروا هذه الشرحة في كتبهم، لأنها لا
 تأتلف خطأ، لزيادة الألف في مسلم، وقد ذكرها صاحب «المعارف» مع ابن جراح

(١) وابن أبي حنيفة في (٢/٢٦٦)، وليفه (١/١٥٦).

(٢) في (١)، على اسم من أبي سلم

(٣) أخرجه مسلم (١/١٦٦) رقم (٢٢٦٨)

«عَبْدَةُ» بِالضَّمِّ إِلَى السُّلَمَانِي، وَابْنُ سُلَيْمَانَ، وَابْنُ شُعَيْبٍ، وَغَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ -
بِقَالَتِهِ.

«عَبْدَةُ»: كَلِمَةٌ بِالضَّمِّ

«عَبْدَةُ»: بِالضَّمِّ إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - شَيْخِ الْحَارِثِيِّ - بِقَالَتِهِ.

«عَبْدَةُ»: بِمَنْ مَكَّنَ الْمُؤَدَّةُ إِلَّا غَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَغَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، بِقَالَتِهِ وَالْإِسْكَانِ.

«عَبْدَةُ»: كَلِمَةٌ بِالضَّمِّ وَالْإِسْكَانِ، إِلَّا قَسَّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، بِقَالَتِهِ وَالتَّخْفِيفِ.

«غَبِيلٌ»: بِالضَّمِّ إِلَّا ابْنُ خَالِدٍ، وَغَبُو بْنُ الزُّهْرِيِّ غَيْرُ مَشْهُورٍ، وَبَحْثُ بْنُ غَبِيلٍ،
وَبَنِي غَبِيلٍ - بِقَالَتِهِ -.

قال: وهذه المجموعة لم يوردها أصحاب المصنف والمصنف، لم يأتها فيه في شيئا،
إنما أوردوا ما كان [مستعاراً] وشأنه^(١)

(«عَبْدَةُ»): كَلِمَةٌ بِالضَّمِّ، إِلَّا سَدَّةُ (الْمَدِينِي، وَ) عَبْدِ اللَّهِ (ابْنُ سُلَيْمَانَ) الْحَضْرَمِيُّ، (و)

عَبْدَةُ (ابْنُ حَمْدٍ، وَغَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) الْيَاهِلِيُّ - بِقَالَتِهِ.

وعمل في عَيْدَةٍ مِنْ مَعْدِنِ الْعَاصِمِ: بِهِ بِالضَّمِّ، وَغَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، فِي الضَّمِّ.

(«عَبْدَةُ»): بِغَيْرِ هَاءٍ - (كَلِمَةٌ بِالضَّمِّ)، وَأَنَّ الضَّمَّ فِجَاعَةٌ مِنَ الشَّعْرَاءِ مِنْهُمْ غَيْرُ

الْأَبْرَصِ.

(«عَبْدَةُ»): كَلِمَةٌ بِالضَّمِّ، وَتَخْفِيفُ الْمَوْجِدَةِ، (إِلَّا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) الْوَسْطِيُّ (شَيْخُ

الْبَحَارِيِّ) فِجَاعٌ.

(«عَبْدَةُ»): كَلِمَةٌ (مِنْ أَسْكَانِ الْمَوْجِدَةِ، إِلَّا غَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) الْحَضْرَمِيُّ، (وَسَدَّةُ بْنُ

غَبِيلَةٍ) الْحَضْرَمِيُّ الْيَاهِلِيُّ - بِقَالَتِهِ، (وَالْإِسْكَانُ): فَنِي قِيلَ فِيهِ الْأَمْرَانِ، (وَأَنَّ

فِيهِمَا عَبْدٌ، حِينَ هَذَا يُضَافُ، وَعَلَى الضَّمِّ فِيهِمَا تَدَارُطٌ، وَفِي الْكَوْنِ

(«عَبْدَةُ»): كَلِمَةٌ بِالضَّمِّ، وَالتَّخْفِيفِ، إِلَّا قَسَّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ (النَّسَبِيُّ الْمَدِينِيُّ، (وَالضَّمُّ)

لِغَبِيلٍ، (وَالضَّمُّ) لِلْمَوْجِدَةِ.

وحكى صاحب المصنف أنه وقع في شيء من محمد بن مطرف بن الحرط في

«المَوْجِدَةِ» عَنَّا مِنَ الْوَلِيدِ، فَإِنَّ وَهْرَ حَقٍّ، وَالتَّخْفِيفُ عِبَادَةٌ.

(«عَبْدَةُ»): كَلِمَةٌ بِالضَّمِّ، وَتَخْفِيفُ الْغَابِرِ، (إِلَّا غَبِيلُ بْنُ خَالِدٍ) الْأَبْرَصِيُّ، (وَهُوَ)

لِوَالِدِي (عَنْ الزُّهْرِيِّ غَيْرُ مَشْهُورٍ، (وَأَنَّ) (النَّسَبُ) فِي غَبِيلٍ (الْحَضْرَمِيُّ الْيَاهِلِيُّ، (وَأَنَّ) (إِلَّا

نَسَبُ غَبِيلٍ) الْفَصْلَةُ الْمَعْرُوفَةُ بِسَبَبِ إِلَهِهَا الْغَبِيلِيُّ مِنْ سَبَبِ (الْمَدِينَةِ، (وَالضَّمُّ) وَفِي الضَّمِّ.

لَا يُخَيِّبُ بَشَرٌ مِمَّنْ هُمْ - فَالْحَقَاءُ النُّعُوخُ .

والخبر في: بالخبر والمثلث، وفيها سعد، فخاري بأجمع.

«الحذراي»: كلمة عربية، وقيل في مُطبع في خديعة في الجسر، وكان لي غنى

١- قيل: أرزق. ٢- وقيل: أجداني بنحيم والذل.

١٠٨٢. في الألفاظ بمنحهما.

تاریخ و جغرافیہ

قال من اصلاح هذه من ذلك معناه الجبري ، وعندهم الجبري ، والجبري في غيره

۱۰۰۰ مری می خورم و فقط دلت نصف است؛ آنچه به بها غیر مرزوب.

(أولاً) ينبغي أن يفرق بين (شبههما) - أي... (والجاء) (الأمثلة) (الأمثلة) (الأمثلة).

قال نمرائي: يقول ابن الصلاح: إنه شيخنا زعيم به رسالة المشرق، وصاحب

انقيد المهدول، والمعدوم، والكلادي، ولم يصنع شيئاً، إنما أخرج له رسالة واحدة

أما نبيج الحديدي فهو بعض من جنس البخور، وعصاره علاجاً لمرض البيلة والورد، وقرقي

بهما أمر، أبي حاتم والخطيب، ويجزم عنه المزني.

روز الحاسی فی هذه الترجمة: الجریب بالحیاء، وهو یحیی بن أبی ربیع

جوابه: لا. عند المعاري في الأصل، إلا أنه به غير مستوعب.

(١) نحاري: كره الماء. ولعننه، وفيهما اسم نحاري. (المعجم)، وبعد التاء جاء

اسب، موزی عمر من احداث، نه من 'الجار' موزع باله، بة

(الحراس) که با اراء آنها همبسته.

فول، المسنف۔ یاد، عمر پر نصائح -، (ایکواہل بھی) مسیحیج (م. دم) * ای حدیث

أبي اليسر: كان لي على ولدي من الإساءة (الحرام) ما لم أكتب عليه... الحديث^(١).

محدث و.ه. (ابن) هو (ابن)، وعمره ١٢ عاماً، وقل. سألني، وعليه الطبري،

(وقيل: الجذامي، المصبى، والعلل) المحممة؟ قولا ابن مغان

بِذَلِكَ قَدْ أَمِنَ الصَّالِحُ فِي حَشْبِهِ مَلَاحِظَتِي كَمَا لَا يَبْرُدُ هَذَا دُونَ الْعِبَادِ مَكْلُومًا

المذكور: يقع من الماء في الماء، وفيه تصنف في الماء.

قال العراقي رحمه الله فيهما ذكر الامم عند النفس غير واحد ليس لهم في

«فصحيح ولا في الدرر المطاوعة من مجرد ذكرهم بل تخفيل وهو اسبق وجديب

من غدي، راحل من معرفة، وأنم سبيلنا هذا معه وفي التفوية أحسن.

والله اعلم
 أو الأصح بعدها أي الاسم فائين - في نفي سلبه بالكسر كما قبل

وسجور - هي لغة - كثير اللام، ينضم الس في مي سلم

لهذه المي - تلة بالإسكان والتهنئة

الفرع الرابع والخمسون - الفاعل والمفعول

هو مشعر خطأ ولقد، والمخبر به كذا ليس

وهو الاسم

الأول : من الفت اسماء وفتح واسمها أنهم كالحليم بن أحمد، سنة

أولهم : شاع مسوزة

في لغة : عربي - هذا قسم العرب، سجور - هي لغة - كثير اللام، قال السجوي

وعليها أصوات الحذف، وقد ابن الصلاح أنه من

(ويسمي السين)، وفتح لازم (في) نسبة إلى (سي) مبالغ

وهذه التسمية قال الرازي الأولى ذكرها ثم انقسم العام إلى لا تختص به

الصحيح، و - انظره

(التهذيب) - كله بالإسكان، وسجلها، وليس فيها بالفتح والجمع

قال صاحب المشاركة : أكثر فيها من هو من صفة همدان، إلا أنه غير متصور

قال : لا في السجوي، قسم من صفة همدان، فسطه الأصمى بالفتحة وهو

الصحيح، وفي بعض نسخ السجوي بالفتح الإجماع، وهو هم

قال السجوي : هذا باق، وفي في السجوي على التمام، والفتحة الهدي الجهمي

وهذا أصح ما ذكره المصنف، في السجوي - من الأمثلة

قال ابن الصلاح : هذه جملة من حيز الطال فيها كانت رجمة رجمة، وهي

الحديث، يدا عنها في موبداه قلبه

(النوع الرابع والخمسون - الحذف والفتحة من الأسماء، والأسماء ونحوها، وهو

معنى خطأ ونطق، وأمر من سبانه، (والخطب به كتاب من) على إسناده

والله يحسن بيانه ذلك فيما بدأه الراوي ليعتق في الاسم، لكونها متعاضدين،

واشتركة في بعض شيوخهما، أو في مبراه عجماء وقد روى سببه غير واحد من الأئمة

(وهو الاسم)

الأول : من الفت اسماء وفتح واسمها أنهم كالحليم بن أحمد، سنة

أولهم : شاع مسوزة) صاحب النور والرواق، عسري، روى عن عاصم لا يوزن

وَلَمْ يَسْمُ أَحَدٌ أَحْمَدَ بَعْدَ نَبِيِّنَا ﷺ قَبْلَ أَبِي الْخَلِيلِ هَذَا.

الثاني : أبو بشر العزني البصري.

الثالث : أصبهاني.

وأحرس، ولد سنة مائة، ومات سنة مائة وسعين، وقيل : «ضع وستين».

(ولم يسم أحد أحمد بعد نبينا ﷺ قبل أبي الخليل هذا) : قال أبو بكر بن أبي حنيفة،

وقال الحيرة : فشيء المنفوشون مما وجدوا بعد نبينا ﷺ من اسمه أحمد قبل أبي الخليل.

قال ابن الصلاح : واعترض ذلك بأبي السفر سعيد بن أحمد : فقد سمعه بذلك ابن معين، وهو أقدم، وأحب بأن أكثر أهل العلم قالوا به : «يحمد» بالياء.

وذكر الواقدي أن لحعفر بن أبي طالب ولدا اسمه أحمد، ولدته له أمه بارض الحيرة. قال الذهبي : وقد نقره.

وذكر النسائي أن أبا عمرو بن حفص بن المعيرة الصحابي زوج فاطمة بنت نسي، اسمه أحمد، لكن ذكره البخاري فمع لا يفرق اسمه.

ومن الأقوال في سنية : أن اسمه أحمد.

(الثاني : أبو بشر العزني البصري) : حدث عن المنصور بن أخضر، وعنه العباس الحسري.

قال الخطيب : ورايت شيخا من شيوخ أصحاب الحديث يشتر إليه بالقهم والمعروف. [فقد] جمع أخبار الخليل العروضي، وما روي عنه، فدخل في جمعه أخبار الخليل هذا. ولو أنعم^(١) النظر، لعلم أن من أبي سنية^(٢)، والمسندي، وعبد الله الغنوي. يصغرون عن إدراك الخليل العروضي.

(الثالث : أصبهاني) : قال ابن الصلاح : روى عن روح بن عباد.

قال العراقي : سبق إلى ذكر هذا ابن الجوزي، وأبو الفصل الهروي، وهو وهم، إنما هو الخليل بن محمد العللي، يكنى : أبو العباس، وقيل : أبو محمد، هكذا سماه أبو الشيخ ابن حبان في طبقات الأصهبانيين. وهو نعيم في «تاريخ أصبهان»، وروى في ترجمته أحاديث عن روح وغيره.

قال : ولم أر أحدا من الأصهبانيين يسمى : الخليل بن أحمد، بل لم يذكر أبو نعيم من اسمه الخليل غير العللي هذا.

قد روي عن أبي حنيفة

(١) في «أ» : نعم.

(٢) في «أ» : أبي سنية، وهي جد أبي أبي سنية.

الرابع: أبو سعيد الشجري، الفخري، الحمصي.
 الخامس: أبو سعيد السنن القاصي، روى عنه شيخنا
 الشافعي، أبو سعيد السنن الشافعي، روى عنه أبو العباس العذري.

قال: فيحسن مكنو هذا التحليل من أحمد القيصري، الذي يروي عن حكرمة، ذكره
 أبو الفضل الجوزي، إن لم يكن هو المروسي، فإن كان التحليل من أحمد العدائ^(١)
 الرازي عن سيار بن مانه، أو التحليل من أحمد أبو القاسم البصري، روى عنه الحافظ
 نور الدين الطحان، أو أبو شاهر الخازني من أحمد بن علي الجبستاني، سمع من
 شهيد^(٢)، وروى عنه أبو النضر

(الرابع: أبو سعيد الشجري القاصي) سمع منه (أحمد). حدث عن امر عريضة ومن
 صاعد والمري. وعنه الحاكم، مات سنة سبع وثمانين وثلاثمائة.
 (الخامس: أبو سعيد السنن القاصي) سمع من أبي عبد الله الشجري أحمد كور
 قبله، وأحمد بن المظفر البكري، (روى عنه الشافعي).

(السادس: أبو سعيد البسي الشافعي) حسن منصرف في علوم، دخل (أحمد) وحدث عن أبي حامد الإفرائي، (روى عنه أبو العباس أحمد بن عمر العذري).
 قال العمري: وأخشى أن يكون هذا هو الذي قبله، وبجور من روى بينهما غير ابن
 الصلاح؛ فإن كان واحداً، وبموضع واحد، فما تفرد به وهو يسمى بذلك التحليل بن أحمد
 ابن إسماعيل القاصي، أبو سعيد الشجري الحمصي، روى عنه أبو عبد الله الفارسي
 قال: وهذا غير الشجري السابق، فإن ذلك اسم جده التحليل، ذكره الحاكم في تاريخ
 نيسابور، وهذا اسم جده إسماعيل، ذكره عبد الغفار في دمه عليه.

والتحليل من أحمد أبو سليمان بن أبي جعفر الحارثي، سمع ثلاثين ومائة سنة ثلاث
 وخمسمائة، ذكره عبد الغفار.

[فائدتان]

الأولى: وقع في النوع السابع وإمائه، في القسم الثاني من صحيح بور خداد. أخرها
 الخليل من أحمد بواسط، ثنا جابر بن الكندي، (قد ذكر حديثاً^(٣)).
 قال العمري: الظاهر أن هذا تعسر من بعض الزوائد، وإسما هو الخليل من محمد، فإنه

(١) في ب، ح، والخليل من أحمد من التحليل العدائ

(٢) في أ، سمع من له، أن الظاهر وشهده

(٣) روى ابن مالك حديثين عن الخليل من أحمد في مخرجه رقم (١٥٧٥٧، ٥٤٦٦).

الثاني: من انقضت أسمائهم وأسماء آبائهم وأجدادهم: فأخذ بن حنظل بن حمدان، أربعة كلهم يزرون غنن تسمى: غنن الله، وفي غنن واحد أخذهم: الفطحي: أبو بكر، عن عبد الله بن أحمد بن حنظل، الثاني: الفطحي: أبو بكر، عن عبد الله بن أحمد بن حنظل، الثالث: ديودي، عن عبد الله بن محمد بن مينا، الرابع: طرسوسي، عن عبد الله بن جابر الطرسوسي.

سج عدة أحاديث بواسطة، منفردة في ألواح الكتاب.

الثانية: من أمثلة هذا القسم أس من مائة، يرى منهم الحديث خمسة الأول: حاتم السبي، الثاني: أنصاري، يكره، أنا حمزة، روى البصرة، والثاني: كمي، يكره، أنا حمزة، روى البصرة أيضاً، ليس به عن أبي إلا حديث: إن الله وضع من المسافر السلام ونظر المذلة، أخرجه أصحاب السب الأربعة^(١).

والثالث: أبو مالك طغيب.

والرابع: حمصي.

والخامس: كوفي.

(الثاني) من الأقسام: (من انقضت أسمائهم وأسماء آبائهم وأجدادهم): قال ابن الصلاح: لو أكثر من ذلك: (فأخذ بن حنظل بن حمدان، أربعة كلهم يزرون غنن تسمى: غنن الله، وفي غنن واحد:

أحمد بن الفطحي: أبو بكر، البغدادي، يروي (عن عبد الله بن أحمد بن حنظل، البصري وغيره، وعنه أبو نعيم الأصبهاني، مات سنة ثمان^(٢) وثلاثمائة.

(الثاني: الفطحي: أبو بكر، البصري، يروي (عن عبد الله بن أحمد بن حنظل، البصري، وعنه أبو نعيم أيضاً، مات سنة أربع وثلاثمائة.

(الثالث: ديودي)، يروي (عن عبد الله بن محمد بن مينا، صاحب مدحت بن كثير صاحب مقياد الثوري، وعنه هني بن القاسم بن شاذان الرزي.

(الرابع: طرسوسي)، يكره، أنا الحمصي، يروي (عن عبد الله بن جابر الطرسوسي).

(١) أخرجه أبو طراد (٨١-٨٢)، والترمذي (٧١٥)، وسنن ماجه (١٦٥-١٦٦)، وأحمد (٣٢٧/٤).

وعنه بن حميد (١٢٦)، وابن عديم (١٠١-١٠٢)، وقال الترمذي: سمعت حميد بن

(٢) في يد ثلاث.

فمحدث بن يعقوب بن يوسف البزازي، الذي من عصره، روى عنه أحمد بن حنبل،
أحمد بن محمد بن يوسف الأصبهاني،
والثاني: أبو عبد الله الأخرى، فمحدث.
والثالث: ما انفق في الكوفة والثقة. ثاني عمارة الحزبي، ابن عبد الله،
الثاني، وموسى بن سهل القسري،
وأحمد بن عيسى، ثلاثة القاري،

وع: القاضي أبو الحسن نقيبنا ابن عبد الله الحصري^(١).

ومن ذلك (محمد بن يعقوب بن يوسف البزازي، الذي من عصره، روى عنه أحمد بن حنبل،
أحمد بن محمد بن يوسف الأصبهاني،

والثاني: أبو عبد الله الأخرى، فمحدث. قال ابن
الصلاح ويعرف بالحافظ دون الأول.

قال الصراشي: ومن غرائب الأعداء في ذلك محمد بن جعفر بن محمد، ثلاثة
متاهرون، ماتوا في سنة واحدة، وكثير من عصره، ومن

أحمد بن محمد بن جعفر بن محمد بن أبيهم الأسدي،

والحافظ أبو عمرو محمد بن جعفر بن محمد بن مضر البزازي

وأحمد بن محمد بن جعفر بن محمد بن كذا العددي، ماتوا سنة مائة^(٢) والامانة

(والثالث) من الأقسام (ما انفق في الكوفة والثقة) والثاني عمارة الحزبي،

ثاني

أحمد بن (أحمد بن محمد) من حب الحزبي الثاني، وسمي القلاسي، سنة مائة^(٣)

ولم يبلغ عليه مائة سنة سبع وعشرين ومائة

(و) والأخرى: موسى بن موسى بن سهل بن عبد الله البزازي، ماتوا سنة مائة^(٤)

روى عن أبيه بن سليمان، وعنه ابنه عيسى، والثالث

(و) من ذلك (أحمد بن عيسى، ثلاثة)

أحمد بن (الباري)

(١) في نسخة

(٢) في نسخة

(٣) في نسخة

(٤) في نسخة

والجنيبي عن جعفر بن عبد الواحد، والسني الناجدي.
 الرابع : كماله كماله بن أبي صالح، أربعة، مؤلفي السبعة، والذي أورد
 أبو صالح شتان، والثوري عن غاي وألفه، ومزني عمرو بن حريش
 الخامس : من ألفت أسماؤهم وأسماء ابنهم وأسماءهم : كماله بن عبد الله
 الأنصاري : القاسي المشهور، غلة البخاري، والقاسي : أبو سامة صبيح.

(و) الثاني : (الحمصي) الذي روى (عن جمع من عبد الواحد) النحاسي.
 قال ابن الصلاح : وهو مجهول، وجعفر بن علف.
 (و) الثالث : (الطبي الناجدي)، صاحب فخر الحديث، وأسمه حسين، مات
 سنة أربع ومائتين

وأورد العراقي هذا المثال بفس، وهو ما ألفت فيه كنية، وأسم الأب.
 (الرابع) من الأقسام : (تكملة) بأن ألفت فيه الاسم وكس، الأب : كماله بن أبي
 صالح، أربعة، تميمون
 أحدهم : (مولى الزهراء)، وأسم أمه : زهراء، وكنية : أبو محمد، حسن روى عن
 أبي هريرة، وأبي عيسى، وأبي وغيرهم، كماله في الأسماء، وهو : الزهراء بنت أمية
 ابن جعفر الحمصي.

(و) الثاني : (عدي أبو صالح الكوا) (المسما)، مدي يكنى، أما محمد الرحمن،
 روى عن أبيه، وأخرج له مسلم
 (و) الثالث : (المدوسي)، روى (عن عني، وألفه)، وعنه خلاص من عمر، وذكره
 البخاري في التاريخ، وأبى حيان في الفقه

(و) الرابع : (مولى عمرو بن حريش)، وأسم أبيه : مهرون، روى عن أبي هريرة، وعنه
 أبو بكر بن عيسى، ذكره البخاري في التاريخ، وضعه ابن معين وحقه.
 ولهم خامس : (المدوي)، روى عن الشعبي، وعنه زكريا بن أبي زائدة، وأخرج له
 السني

(الخامس) من الأقسام : (من ألفت أسماؤهم، وأسماء ابنهم، وأسماءهم كماله بن
 عبد الله الأنصاري، هناك مفاريد، في الفقه.

أحدهم : (القاسي المشهور) الجدي، الذي روى عنه البخاري، وأسمه، وأسمه، وأسمه
 القاسي بن عبد الله بن أس بن مالك، مات سنة خمس ومائتين
 (والثاني) : أبو سلمة، ضعيف، وأسم جده زيد، وهو بصري أيضاً

السادس: في الاسم أو الكنية: كحماد،

ولهم ثالث: جده: حمص^(١) بن هشام بن زيد بن أفس بن مالك. روى عنه ابن ماجة، ووثقه ابن حبان.

روابع: جده: زيد بن عبد ربه الأحمري، ذكره ابن حبان في ثقات التابعين.

(السادس) عن الأقسام: أن تغنا (في الاسم) فقط، (أو الكنية) فقط، ويضع ذكره في السند من غير ذكر أبيه، أو مسبقه بغيره (لتحجاده) لا يقدرى من هو ابن زيد، أو ليس سلمة^(٢) ويعرف بحسب من روى عنه. فإن كان سلمة من حرب أو عرفة، فالمراد: بن زيد؛ قاله محمد بن يحيى الذهلي، والكرامهري، والعمري.

أو مرمى بن إسماعيل التونكي، قال سلمة: قاله الرامهري.

لكن قال ابن حنوزي: إنه لا يزوي إلا عنه، فلا إشكال حينئذ.

ووردى الذهلي عن عفاك قال: إذا قلت لكم: حماد، ولم تسبقه؛ فهو ابن سلمة.

وكذا إذا أطلقه حجاج بن منهال، أو عدي بن حنبل، ذكره العمري

ومعنى لفرد بالرواية عن ابن زيد:

أحمد بن إبراهيم التوماني، وأحمد بن عبد الملك الحرابي، وأحمد بن عبد الواسي، وأحمد بن المقدام العدلي، وأحمد بن مروان، لفرغش، وإسحاق بن أبي إسرائيل، وإسحاق بن عيسى الطباع، والشمس بن ميمون، وشمر بن معدة، وخارفة بن لميس، وخادم بن عمرو النكراني، والحسن بن الربيع، والحسين بن الوليد، وحمص بن عمرو الحارثي، وحماد بن أسامة، وحميد بن مسعدة، وحزونة بن محمد المصفر، وحنان بن خلائق، وحفص بن هشام البزاز، ودرج بن عمرو، وداد بن حنبل، ووكريا بن عدي، وسعيد بن عمرو الأشمقي، وسعيد بن منصور، وسعيد بن يعقوب اللخاني، وسفيان بن عبيدة، وسليمان بن داود البهراني، وصالح بن عدي، الله المبردي، ولعلقت بن محمد البخاري، والفضائح بن مخلد شبل، وعبد الله بن الحجاج القهستاني، وعبد الله بن داود التمار، والواسطي، وعبد الله بن عبد الوهاب الحنفي، وعبد الله بن وهب، وعبد الرحمن بن المبارك النسي، وعبد العزيز بن المعيرة، وعبد الله^(٣) بن سعيد السحسي، وعبيد الله بن عمر القوزيري، وعلم بن أحمد بن عمرو، وعبد بن ربه السبيعي، وعمر بن عمرو^(٤)

(١) حمص، جده حمص

(٢) في طه عدائه

(٣) في طه عدائه

(٤) في طه عدائه

أبو اسطى، وعماد بن موسى الفارسي، وغسان بن الفضل السجستاني، وفعل بن عبد الوهاب الغدادي، وفطر بن حميد، وهب بن سعيد، وأبوت بن حماد الصماني، وأبوت بن جندب البلخي، ومحمد بن إسماعيل الشكري، ومحمد بن أبي بكر جهمي. ومحمد بن رسول الشكري، ومحمد بن رباب الزبائدي، ومحمد بن سليمان النوبختي، ومحمد بن عبد الله الرقاشي، ومحمد بن عبيد بن حماد، ومحمد بن عيسى بن الصباح، ومحمد بن موسى النخعي، ومحمد بن النضر بن مازن المروزي، ومحمد بن أبي تميم لوطي، ومحمد بن الحسن البصري، ومحمد بن خذلج البصري، ومحمد بن مسعود، ومعار بن منصور الثوري، ومهادي بن حماد، وهلال بن بشر، والهيثم بن سهل التستري، وهو آخر من روى عنه. ووهب بن جابر بن حرام، ويحيى بن بحر الكرماني، ويحيى بن حبيب بن عربي، ويحيى بن هرون البصري، ويحيى بن عمار بن إكبر البصري، ويحيى بن يحيى الباصيري، ووهب بن حماد العمي.

ومع^(١) أنورد ما رواه عن أبي سلمة.

إبراهيم بن الحجاج سلمى، وإبراهيم بن أبي سويد الفيزج، وإحمد بن إسحاق
 انحصري، وأحمد بن أبي إسحاق، وإسحاق بن أبي عمرو، وإسحاق بن إسحاق بن منصور
 صفواني، وأحمد بن موسى، وإسحاق بن السري، وإسحاق بن عمر الزهراني، وإسحاق بن أحمد
 وحيدان بن هلال، وإسحاق بن علي، وإسحاق بن موسى لأشيبه، وإسحاق بن عمرو،
 وحسين بن عطاء، وإسحاق بن شيبه، وإسحاق بن العباب، وإسحاق بن أبي الزرقاء، وإسحاق بن
 المصنف، وإسحاق بن عبد الجبار النعماني، وإسحاق بن يحيى اللخمي، وإسحاق بن داود بن علي بن
 وشيبه، وإسحاق بن محمد بن أبي عيسى، وإسحاق بن عبد الله بن أبي بكر الصفي، وعبد الله
 بن صالح العبدني، وعبد الرحمن بن سلام بن أبي، وعبد الصمد بن حسن،
 وعبد الصمد بن عبد الوارث، وعبد الوارث بن داود النعماني، وعبد الله بن جريح وهو
 من شيوخه، وعبد الله بن عبد النعمان، وأبو نصر النعمان، وعبد الوارث بن عبد الله،
 وعبد الله بن محمد العبدني، وعبد الوارث بن خالد النعماني، وعبد الوارث بن محمد الكلابي،
 وعبد الوارث بن عبد الجبار، وعبد الوارث بن الزرع، وأبو نعمان الفصل بن دكين، والفصل بن عبد
 الراسطي، وفقيه بن عيسى، وفقيه بن أبي، وكامل بن طهفة الجعفري، ومالك بن أبي
 وهو من أقرانه، ومحمد بن إسحاق وهو من شيوخه، ومحمد بن بكر الأرساني، ومحمد

(1) ١٠٠ : ١٠٠

وعبد الله، وشبهه. قال سلمة بن سليمان: إذا قيل بمكة: «عبد الله»، فهو ابن الزبير، أو بالمدينة فابن عمر، وبالكوفة ابن مسعود، وبالبصرة ابن عباس، وبخراسان ابن الخزاز.

وقال الخليلي: إذا قاله البصري فابن عمرو، والنحوي فابن عباس. وقال بعض الحفاظ: إن شعبة يروي عن سبعة عن ابن عباس، قالهم أبو حمزة - بالحاء والراء - إلا أبا حمزة - بالهمزة والراء -: نضر بن عمران الضبي؛ فإنه إذا أطلقه فهو بالهمزة.

أما عبد الله الحزامي، ومحمد بن كثير المصيصي، ومسلم بن أبي عاصم النيلي، وأبو كامل مظفر بن مذك، ومعاذ بن خالد بن شقيق، ومعاذ بن ممد، ومعاذ بن عبد الحميد، وموسى بن داود الصبي، والنضر بن شميل، والنضر بن محمد الجزيني، وأسمان بن عبد السلام، وهشام بن عبد الملك الطيالي، والهيثم بن جميل، ويحيى بن إسحاق الشبلنجي، ويحيى بن حماد التلياني، ويحيى بن الصريح الرازي، ويحيى بن إسحاق الحصري، وأبو سعيد مولى ابن هاشم.

ذكره الثوري في تهذيبه

(ر) من ذلك - إذا أطلق - (عبد الله) وشبهه.

قال سلمة بن سليمان: إذا قيل بمكة: عبد الله، فهو ابن الزبير، أو^(١) إذا قيل بالمدينة فابن عمر، وإذا قيل بالكوفة فهو ابن مسعود، وإذا قيل بالبصرة فهو ابن عباس، وإذا قيل بخراسان فهو ابن الخزاز.

وقال الخليلي في «الإرشاد»: إذا قاله البصري فابن عمرو، أو العاصي، أو المكي «بن عباس»، أو الكوفي فابن مسعود، أو المدني فابن عمر. وقال الأثر بن شعبة: إذا قال الشامي عبد الله، فابن عمرو بن العاص، أو المدني فابن عمر.

قال الخطيب: وهذا القول صحيح، وقد جعل بعض البصريين في ابن عمرو.

وقال بعض الحفاظ: إن شعبة يروي عن سبعة عن ابن عباس، كلهم يقال له (أبو حمزة - بالحاء والراء) المصممة (والرازي) إلا أبا حمزة - بالهمزة والراء - نضر^(٢) بن عمران الفدعي؛ فإنه إذا أطلقه فهو بالهمزة، نضر بن عمران، وإذا روي عن غيره ذكره باسمه وسماه.

(١) في ح. د.

(٢) في ب. نضر.

السابع : في النسبة كالأمل، قال المصنفان : أقل غمده فخره من
فخرها. وشهر بالنسبة إلى أمل جيحون عبد الله بن خلف شيخ البخاري، وحفي
به علي الفايدي ثم القاضي عياض في قولهما إنه إلى أمل صيرت.
ومن ذلك الخصي إلى بني حيفة، وإلى المذهب، وكثير من المحدثين ينجون
إلى المذهب خبي، بزادة ياء، ووافقتهم من الخويين إلى البخاري وخلفه

قال العراقي : ربما أطلق غيره أسماء ما دوى أحمد في «مته» : فامحمد بن
جعفر، أما شعبه، عن أبي حمزة، سمعت ابن عباس يقول : من روى الله شيئا وأنا
أحب مع الثمان، فاستبأت به خلف باب... الحديث^(١)، فهذا شعب قد أطلق الرواية
عن أبي حمزة، وليس هو نصر بن عمران، كما هو الصحيح، والزاد : عصاب، واسمه :
عمران ابن أبي عطاء : كما به مسلم في روايته.

فأما : والمصنف الباقون : أبو حمزة عبد الرحمن بن كنان.

فأما :

سيف الخصي في هذا القسم كتاب معبد، سواء «المكتل في بيان المهن»، وأثره
الناس المصنف فيما وقع في «مصحح البخاري» من ذلك.

(السابع) من الأقسام : أن ينشأ (في السيرة) من حيث المذهب، ويشرق في سبب
إليه، ولايز طاهر به تأليف حسن

«الأمل» قال أبو محمد : أكثر علماء طرمكان من أفعالها. وشهر بالنسبة إلى
«أمل جيحون» عبد الله بن حماد الأمل، (شيخ بخاري، وحفي أبو علي الفايدي، ثم
القاضي عياض، ثم قولهما إنه منسوب إلى أمر ضررنا.

ومن ذلك الحنفية : سيرة (أبي بني حيفة) حيفة، وإلى المذهب، (أبي حيفة
ومن الأول... أبو بكر - عبد الكبير بن عبد المعبد^(٢) الحنفي، وأخوه، عبيد الله،
أخرج له الشيخان.

(وكثير من المحدثين يكون إلى المذهب خبي، بزادة ياء) الخزي، وأكثر النجاة
بأنه ذلك.

(وإذا فهم من الخويين) : تكامل أبو الفراء : (س الأمل، وحده).

فأما : والمصنف معه، وقد أحسنه في كتابي «جميع النواحي في العربية» فقد

(١) أخرجه أحمد (١٠٢٠، ٢٢٨)، ومسلم (١١/٢٠٠)، ثم (١٢/١٢٠).

(٢) في عبد المعبد.

ثم ما أخذ من هذا الباب غير مئتين: فتعرف بالراوي أو المروني عنه، أو بيانه في طريق آخر.

النوع الخامس والخمسون: المشابهة

يتركب من النوعين قبله، ويحطّبه فيه كتب، وهو أن يلقى الشاهد أو تشبههما، ويختلف ويألف ذلك في أبوابهما أو عكسهما.

قال الخطّ: «حدث بالحديثة السمعة»^(١) فأثبت الياء في المنفصلة المنسوبة إلى المدبغة فلا مخرج من ذلك.

(ثم ما رُحِد من هذا الباب) أي الأقسام كلها (غير مئتين - فتعرف بالراوي) عنه، (أو المروني عنه، أو بيانه في طريق آخر) كما تقدم، فإن لم يُدرَ واستركت الرواة - فممكن جداً، يرجع به إلى غالب الظنون والقرائن، أو يُتوَلَّف.

قال ابن الصلاح: وربما قيل لي ذلك بطي لا بغوي، كما حدثت أقسام من وكرياء العطرز يوماً حديث، عن أبي همام، عن الوليد بن مسلم، عن صفان، فقال له أبو طالب ابن نصر الحافظ: من سمع هذا؟ فقال: هذا الثوري؛ فقال له أبو طالب: بل هو ابن عيينة؛ فقال له السطوري: من أرى؟ قال: لأد الوليد، فدوى عن الثوري أحاديث معدودة محفوظة، وهو مليء بالبن عيينة^(٢).

قال العراقي: وفيه نظر، لأنه لا يلزم من كونه مليئاً به، أن يكون هذا من حديثه، وإلا أطلقه؛ بل يجوز أن يكون من ثلث الأحاديث المعدودة.

قال: عني أي لم أر في شيء من كتب التاريخ، وأسماء الرجال رواية الوليد عن ابن عيينة أسنّة؛ وإنما ذكرنا روايته عن الثوري، ودرج ذلك وفاة الوليد قبل ابن عيينة بزمان. (النوع الخامس والخمسون: المشابهة)، وهو نوع (يتركب من النوعين) اللذين (قبله، وللخطيب فيه كتاب) منه: تلخيص المشبه، وهو من آخر كتب.

(وهو: أن ينفق أسماءهما أو نسبهما) في اللفظ والخط. ويعرفها من الشخص، (ويختلف ويألف ذلك في) أسماء (أبوابهما): بأن تألفا معاً ويختلفا^(٣) كفضا، (أو عكسها): بأن تألف أسماءهما خطأ، ويختلف لفظاً، ويضيق أسماء أبوابهما لفظاً وخطاً، أو

(١) أخرجه أحمد (٤٩٦/٥) من حديث أبي أمامة، وأخرجه أيضاً ابن سعد في «الأنساب» كسرى.

(٢) (١٩٦/٦) عن حبيب بن أبي ثابت، مرسل، وهو مرسل، وأخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد».

(٣) (٢٠٩/٧) من جازر بسند صحيح.

(٤) أحرق الزاهر في «المحدث الفاضل» ص ١٨٥.

(٥) في جازر، ويعرفها.

كَمُوسَى بْنِ عَلِيٍّ - بِالْفَتْح - كَثِيرُونَ، وَبِضْمِهَا: مُوسَى بْنُ عَلِيٍّ بْنِ زُنَاجِ الْمَصْرِيِّ، وَمِنْهُمْ مَنْ فَتَحَهَا. وَقِيلَ: بِالضَّمِّ لِقَبِّ، وَبِالْفَتْحِ اسْمٌ.

نحو ذلك: بَأَنَّ يَفْعَى الْإِنْسَانُ أَوْ الْكَيْتَانِ لِمَعْنَى، وَتَخْتَلَفُ تَسْمِيَتُهُمَا تَغْفًا، أَوْ تَعْنِ السَّيِّئَةَ لِقَفًا، وَيَخْتَلِفُ الْإِسْمَانِ أَوْ الْكَيْتَانِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

(كموسى بن علي - بالفتح) للدين - (كثيرون) هي المناحير، ليس في الكتب الستة ولا في تاريخ البخاري، وابن أبي حاتم، وابن أبي حشمة، والحاكم، وابن يونس، وأبي يعيم، ومقاتل ابن حبان، وطائفت ابن سعد، وكامل ابن عدي - منهم أحد.

وفي تاريخ بغداد للخطيب - منهم رجلان متأخران:

موسى بن علي أبو بكر الأحول النزار، روى عن جعفر الثوري، وموسى بن علي أبو عيسى الغضالي، روى عنه ابن الأثير، وابن مفسم، وفي تاريخ ابن عساکر، موسى بن عيسى أبو عمران الصقلي التحوي، روى عن أبي ذر الهروي، وذكر في تلخيص المشكاة، وأبو موسى بن علي الغرضي مجهول.

ومنهم: موسى بن علي بن قنّاج أبو الفص الغياط المدون، مع من ابن عساکر، وابن السمعاني، وموسى بن علي بن غالب - لأُموي الأندلسي.

وموسى بن علي بن عامر الحريري، الإنجلي التحوي، ذكره ابن الأثير.

قال المراقبي: هؤلاء المذكورون في تواريخ الإسلام من المشرق والمغرب إلى زمن ابن الصلاح - لم يلقوا عشرة؛ فوضعت التحوي لهم بأسماء كثيرون - به تحوز (بضمها: موسى بن قنّاج بن رباح) الحمصي (المصري) أمير مصر، انتهر بضم العين.

(ومنهم من فتحها)، بقوله ابن سعد عن أهل مصر، رصحه اليحاري ومالك المشرق.

(وقيل: بالضم لقب، وبالفتح اسم)؛ قاله نذرفطني.

وروي عن موسى أنه قال: اسم أبي علي، ولكن بنو أبيه قالوا: عَلِيٌّ. وفي حرج^(١) من قال: عَلِيٌّ، وعنه أيضًا: من قال: موسى بن علي - لم أحمله في حل. وعن أبيه قال: لا أجعل في حل أحدًا يصغر اسمي.

قال أبو عبد الرحمن المقرئ: كانت بنو أبيه إذا سمعوا بمولود اسمه علي فتأوه، فبلغ ذلك ربابًا، فقال: هو علي.

وَكُمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ - الْمُخَرَّمِي - بِضَمِّهِ ثُمَّ فَتَحَهُ ثُمَّ كَسَرَهُ -: إِلَى مُخَرَّمِ بَعْدَادَ، مَشْهُورٌ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمُخَرَّمِي: إِلَى مَخْرَمَةٍ، غَيْرُ مَشْهُورٍ، رَوَى عَنْ الشَّافِعِيِّ. وَكَثُورُ بْنُ يَزِيدَ الدُّبَلِيُّ فِي الصَّحِيحَيْنِ، وَالْأَوَّلُ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ خَاصَّةً.

وقال ابن حبان في الثقات: كان أهل الشام يجعلون كل أغلي* عندهم أغليًا: لبعضهم أغليًا - وهي الله تعالى عنه - ومن أحله قبل ليالئد سبعة، ولابن رباح: أغلي*.

قلت: ولما وقع الاختلاف في وفد موسى، فينبغي أن يمثل مثال غيره، وذلك أبواب ابن بثير، وأيوب بن بثير:

الأول: أبو مكر، عجلي شامي، روى عنه نعلبة بن مسلم الحنصلي.

والثاني: أبوه مصفر، عندي بهري، روى عنه أبو الحسين خالد البصري، وفائدة وعبرهما.

ومثله عكسه: شريح بن النعمان، وشريح بن النعمان، وكلاهما مصفر:

الأول: بالمهمل، والجيم، حله. مروان المزلوي البغدادي، روى عنه البخاري.

والثاني: بالمجمعة، والحاء، المهمل، الكوفي، نابي، له في السنن الأربعة حديث واحد، عن علي بن أبي طالب^(١).

وكومحمد بن عبد الله المخرمي^(٢)، بضمة، فليس به (شمر فتحة) للحاء المعجمة، (ثم كسرة) للواو المشددة؛ نسبة (إلى مخرم) بغداد (محلة بها، (مشهور)، حله الصادق، ويكنى: أبا جعفر القفرشي، البغدادي، الحافظ، فاضلي حنلوان، روى عنه البخاري، وأبو داود.

(ومحمد بن عبد الله المخرمي^(٣)) بفتح التميم، وسكون الخاء المعجمة، السدي^(٤)؛ نسبة (إلى مخرمة) بن نوفل، (غير مشهور، روى عن الشافعي)، رعته عبد العزيز ابن زبالة.

(وكثور) بن يزيد الكلاعي، وثور (بن يزيد الدبلي)، روى عنهما مالك، والثاني: أخرج له (في الصحيحين، والأول. في) صحيح (مسلم خاصة).

(١) وهو حديث: أمرنا رسول الله ﷺ أن نستشر أئمة الدين والأئمة ..

أنفريه أبو داود (١٠٨٢)، والترمذي (٦٤٩٨)، والبيهقي (١١٧/٧)، وابن ماجة (٣١٤٢).

وأحمد (١٠٨٤٨٠/١)، وابن الجارود (٩٠٦)، والحاكم (٢٢١/٤)، وطبرهني (٢٧٥/٩).

(٢) في ب. المخرمي.

(٣) في ب. مخروم.

(٤) في ب. المخرمي.

(٥) في ب. جد النكبي.

ورثني عمرو الشيباني الثنايني - بالفتح - من عبد بن عباس. ومثله الثعوي: إسحاق ابن مرزوق - كسرياً، وقيل: كسرياً، وقيل: كسرياً - وأبو عمرو الشيباني الثنايني بالهمزة، والألف، والثنايني. وكذا عمرو بن زارة - يفتح النون - جماعة، منهم شيخنا: أبو محمد الشيباني، وبعضها مرفوف بالهمزة.

قال عمر بن عبد الله: هذا وهم، بل في البخاري حاصه، روى له في الأعمدة عن خالد بن معدان، عن أبي أمامة: «كان النبي ﷺ إذا رفع يده قال: الحمد لله». الحديث (١).

(وكأنني عمرو الشيباني الثنايني بالفتح) بالفتح، أحمد بن أبيان (الكوفي، محضرم، حديث في الكتب الستة).

(ومرثته) أبو عمرو الشيباني (الثعوي: إسحاق بن مرزوق الكوفي، نزيل بغداد، وأبو بكر الجهم والشافعي، كسرياً؛ قاله: عبد النبي بن حميد، (وقيل): يفتحها (عمران). قاله ابن أبي عمير، (وقيل): بالفتح، وشديد الزاد (كسرياً)، له ذكر في «صحيح مسلم» بحقيقته في تفسير حديث: «أصبح آدم عند الله رجل تسمي - فذلك الأملوك» (٢).

ولهم ثالث أيضاً. وهو أبو عمرو الشيباني: هارون بن عمرو بن عبد الرحمن الكوفي، من أتباع الثنايين، حاشية في «سنن أبي داود»، وأتسني، كذا: كذا يعني بن سعد، وابن أبي عمير، وأحمد، والبحاري، وأتسني، وأبو أحمد الحاكم، والحافظ، وغيرهم. وقد أفسر عليه السري من أن كسرياً أبو عبد الرحمن فوهم، قاله العراقي.

(وأبو عمرو الشيباني الثنايني - بالهمزة - بالفتح) - محضرم، من أهل الشام. اسمه: (زارة)، وهو اسم الأوزاعي، و (والله يعني)، له عبد البجلي في كتاب الأوزاعي، وأحمد مرفوف على عقبة.

(وكذا عمرو بن زارة - يفتح النون - جماعة:

منهم: «شيخ مسلم» (٣) أبو محمد الألباني، روى في «التحليل».

(وبعضها مرفوف بالهمزة) قال الخوافي: نسبة إلى مدينة بالشعر. بدل لها.

(الحديث)

(١) أخرجه البخاري (٤٠٥٨).

(٢) أخرجه مسلم (١٦٨٨/٢)، رقم (١١٤٣)، وأحمد (٦٤٠٣، ٦٤٠٤)، وفي الأدب (٨١٧)، وأبو داود (١٤٩١)، وأحمد (٦٤١، ٦٤٢)، والبيهقي (١١٤٣)، وغيرهم من حديث أبي حمزة.

(٣) سقط في ب، ج.

كثيريد بن الأسود الضحاقي الخوافي، والخزني المشهور بالصلاح،
وهو الذي استسقى به معاوية، والأسود بن يزيد الشعبي النابلي الفاضل، وكان الوليد
ابن مسلم النابلي البصري، والمشهور المصنف ضايع الأوزاعي، ومسلم بن
أبوليد بن رباح السدي.

الترغ السامع والخمسون معرفة المسجون إلى غير ثباتهم، وهم أقدم
الأول: إلى أنه، كعباد، ومعوذ، وعوذ - يقال: عوف - سي غفر،

أبي لأول، ويقرب على بعض أهل الحديث.

كما أصيب عن البخاري ترجمة مسلم بن الوليد السدي، معمله الوليد بن مسلم،
فأبوليد بن مسلم المصنف، وعنه في ذلك ابن أبي حاتم من نذب له في خطأ البخاري
في تاريخه، حكاية عن أبيه.

وصف الحبيب في هذا النوع كتابا سماه «موقع»^(١) الأريب في المغلوب من الأسما
والأساب.

(كثيريد بن الأسود الضحاقي الخوافي): له في نفس حديث واحد^(٢)، قد ابن حبان.
عداده في نفس مكة، وفان المعزي في الكوفي.

(و) يزيد بن الأسود (الخزني) (الشامي)، (الحجور المشهور بالصلاح)، يكرس:
أنا الأسود، سكن الشام، (وهو الذي استسقى به معاوية) أنفقوا الثولث. حتى كانوا
لا يلبثون سلبهم.

(والأسود بن يزيد حامي النابلي الكبير (الفاضل)، حديثه في الكتب الستة.

(وكان الوليد بن مسلم النابلي البصري) روى عن حبيب بن عبد الله البجلي.

(و) الوليد بن مسلم المشهور المصنف صاحب الأوزاعي) روى عنه أحمد والبيهقي.

(ومسلم بن الوليد بن رباح العمري) روى عن أبيه. وعنه الدررودي، وانقلب اسمه
على البخاري: كما تقدم.

(النوع السابع والخمسون معرفة المسجون إلى غير ثباتهم)، وفائدة هذا النوع رفع
نوعهم العدد عن نسبهم إلى أنفسهم، (وهم أقدم).

الأول: من اسمه (أبي أمه) كعباد، وعوذ، وعوذ - يقال: عوف - بالغاء (بني

(١) في ب. واقع

(٢) أسرجة أحمد (٢/٢٦٠، ٢٦١)، وأبو داود (٥٧٥١)، وأبو حنيفة (٢٧٩)، والمصنف (١/١١١).

والن حريه (١٢٧٩)

وأبوهُم القحارث. وبلال بن خنساء، أبوه رباح. سهيل، ومنهله، وصفوان. سوس
بنيساء، أبوهُم وهب. شرجل بن خنساء، أبوه عبد الله بن مطيع. ابن يثينة، أبوه
مالك. محمد بن الحنفية، أبوه عمرو بن أبي طائب. سماعة بن غنم، أبوه إبراهيم.
الثاني - ابن خديجة. كنفلي بن مئة - كركبة - بني أم أبيه، وقيل: أمه.

غفره: ست عبيد من ثعلبة من بني المحار، (وأبوهُم الحارث) بن رفاعه من الحارث من بني
المحار أيضاً، وشهدوا غزوة بدر، فقتلوا معاوية، وعوف، وبقي معاذ إلى زمن عثمان.
وقيل: إلى زمن علي، فتوفي بصين، وأقبل حرج يد ألباء، فرجع إلى المدينة فمات بها.
(وبلال بن حنيفة) الحبشي المؤدب (أبوه، رباح).

سهيل، وسهل، وصعوان، بنو بيسان، أبوهُم وهب بن ربيعة بن عمرو بن سمر
القرشي المهري، واسم بيسان: سعد.^(١)

قال سفيان بن عيينة: أكبر أصحاب النبي ﷺ في الحسن أبو بكر، وسهيل من بيسان.
مات سهيل، وسهل في حادثة بخلة. وصلى عليهما في المسجد، كما في الصحيح
مسلم عن عائشة^(٢). وكانت وفاة سهيل سنة تسع.

(شرجيل بن حنيفة، أبوه عبد الله بن المقام) الكندي، وأخوة: مولا أمه من
الجمحي، وما ذكره المصنف - كان الصلاح - من أمه أمه، حرم به غير واحد، وقال
الزبير بن بكار: ليست أمه وإنما نبي.

عبد الله (من بجنة، أبوه مالك) بن النضر الأزدي الأسدي، وهؤلاء صحابة.
ومن التابعين فمن بعدهم: (محمد بن الحنفية، أبوه علي بن أبي طالب)، واسم أمه.
حوالة، من بني - مئة.

(سماعة بن غنم، أبوه إبراهيم)، وعلمة أمه بنت حسان، مولا لبي شيان، وزعم
علي بن حجر أنها ليست أمه بل جدته أم أمه.

وفد مئبف لم. هذا، القسم الحافظ علاء الدين مغلفاي تصدقاً حسناً في ثلاث وستين
ورقة، وذكر المصنف في تهذيبه أنه ألفه في سنة ١٢٢٠هـ، وأما ألفه عليه.

(الثاني): من نسب (إلى جدته) دنيا أو عليا:

(كيعني بن منته) بنو النعم، ومكون النون، وسهيف النعنية (كركبة): صحابي
مشهور، (هي أم أمه) فنه الزبير بن بكار، زهير مكي، (وقيل: أمه)، هو من زوك.

(١) في ب: دعاء.

(٢) أخرجه مسلم (١٦٨/٢) رقم (٢٩٢٣)، وأحمد (٦٩/٦) رقم (١٢٢٢)، وأبو داود (٣/١٨٩)، والترمذي
(١٠٣٢)، والبيهقي (١٨/١)، وفي نسخة (١٥١٥)، والشمس (٦٢٩/٢).

لِيُنْزِلَ: عَبْدُ الصَّبِثِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ حَرْبِجٍ، نَسَبُ السَّاجِسْتُونَ - بِكَتْمِ الْحِمِّ
وَضَمِّ الشَّيْبِ - يُلْتَمِزُ: يُوسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ: السَّاجِسْتُونَ: هُوَ لَقَبُ
يَعْقُوبَ، حَزَى عَلَى بَيْتِهِ وَبَنَى أَخِيهِ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ السَّاجِسْتُونَ، وَنَفْسُهُ:
الْأَبْيَضُ وَالْأَخْضَرُ: نَسَبُ أَبِي لَيْلَى الْفَقِيهَ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي قَلْبِشٍ
أَبِي فَلَيْكَةَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مَلِكَةَ: أَحْمَدُ بْنُ حَسَنِ: هُوَ ابْنُ مُحَمَّدِ بْنِ
حَسَنِ: بَنَى أَبِي شَيْبَةَ: أَبُو بَكْرٍ، وَغُلَامًا، وَالْقَاسِمُ: تُوْجَمِدُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ.

الزَّايِعُ: إِلَى أَجْزَائِهِ، سَبَبٌ: كَالْمُقَدَّادِ بْنِ عَمْرٍو الْكَلْبِيُّ، يُعَدُّ لَهُ: بَيْنَ
الْأَسْوَدِ لِأَنَّهُ كَانَ فِي جَبْرِ الْأَسْوَدِ بَنِي عَبْدِ بَخْثٍ، فَتَلَا: وَالْحَسَنُ بْنُ دِينَارٍ، هُوَ
وَزَوْجُ امْرَأَةٍ وَابْنُ وَجْدٍ.

لَوْحٌ لِلثَّامِنِ وَالْخَمْسُونَ: الْكُتُبُ الَّتِي عَلَى خَلَامِ ظَاهِرِهَا:

(اس جرج: عبد الملك بن عبد العزيز بن حرب جرج بنو الساجستون - بكتم الحميم،
وضم الشيب: المصحف - (مهم: يوسف بن يعقوب بن أبي سلمة: الساجستون: هو لقب
يعقوب جرى على بيته، وبني أخيه عبد الله بن أبي سلمة، ودمه: بالاقاربة: (الأبيض
والأخضر

بن أبي ليلى الفقيه: محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى.

بن أبي ملكة: عبد الله بن عبد الله بن أبي ملكة.

أحمد بن حسن: هو ابن محمد بن حسين.

بنو أبي شيبه: أبو بكر، وعثمان (الحافظان: (والقاسم: بنو محمد بن أبي شيبه)

براهيم بن عثمان: تواسطي.

(الزايغ): من سبب (إلى أحسن سبب).

كالقصدان عمرو: بن ثعلبة، الكلبي، يقال له: ابن الأسود؛ لأنه كان في حجر

لأسود بن عبد بخت: (بناه): فاب إليه.

(الحسن بن دينار): أحمد الضملاء، (وهو زوج أمه، وأمير واصل)، قال ابن الصلاح:

وقال هذا، حمى على ابن أمير، حاتم: حيث قال: هو الحسن بن دينار بن واصل؛ فجعل

واصلًا جده.

وقال العراقي: جعل مصعبه دينارًا، جده، وأما: واصلًا.

(اللوحة الثامن والخمسون: السبب^(١) التي على خلام ظاهرها:

أبو منصور البغدادي: فَمَنْ شَهِدَهَا فِي قَدَالِ الْأَكْثَرِينَ، بَلَّ نَزْلَهَا، مُطْلَعًا أَتَيْبِي.
 بول فيهم ليس بمنهم. أمو - إلى الإلزامي: بول في أبي ذالان: - بطي من غمها -
 وهو أنشدني مولا هاشم: إبراهيم أنت ربي - عصم العجمه، وبغداد: ليس من
 النحور، بل نزل منة لم. مكاف. عبد الله العزمي: بول جبهة عزم. قبيلة من مواف
 بالكوفة. محمد: أن سنان الجوفي - شجعتنا زيات - باهية نزل في العوفة: بطي من
 عبد القيس: أخذ من يوسف بنهمي. فَمَنْ مُطْلَعٌ، فَمَنْ نَزَلَتْ وَكَانَتْ أَمَةً سَمِيَةً.

قد ينسب المروزي إلى سبب من مكان، أو وقعة، أو ميله، أو صفة، وليس المظهر
 لذي ينسب إلى انهم من تلك السبب - مراد، بل لعرض عزم من بول ذالان المكاف،
 أو تلك السبب، وهو ذلك

من ذلك. (أبو موه) غنية من عمرو الأعادي العزمي (المروزي) له شهدها -
 أي: بول - (في قول الأكثرين) منهم: سرهري، واسم إسدي، والرافعي، وابن سبب،
 وابن معين، والحجوي، وابن عبد البر، (بل سلبها). وقال الحري: سكنها، وقال
 الحارثي: شهدها^(١)، واستاره أبو عبيد عباس بن سلام، ورحم به الكلبي^(٢) - ولم في
 لكس وآخرون

(سلبها) من طرخانة (القيس)، أبو المعتز: (نزل فيهم) - أي: في بني نعم - (السبب
 معهم.

أبو خالد الدالامي: بول في أبي ذالان: عزم من عزم. وهو أنسي، مولاهم.
 إبراهيم) بن بريد (النحوري) - عصم العجمه، وبغداد: ليس من النحور - بل نزل
 شعبهم سكة.

... (الملك) بن سلبان (العزمي) راء جبهة عزم، وهي قبيلة (من فرار بالكوفة)
 فلب إليها.

(محمد بن سنان الجوفي) بنسجها - أي: الواف - (والقاف) معلي نزل في القوفه: بطي
 من عبد القيس^(٣)؛ فسب إليهم
 (أحمد بن يوسف السلمي): الذي روى (عنه) - لم هو أودي، وكان^(٤) أمه
 سليبة، فسب إليهم.

(١) أخرجه البغدادي (٤٠٧)

(٢) في ج: اسم السبي

(٣) روى نسبي

(٤) في ب: روى

وَأَمَّ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الشَّامِي كَذَلِكَ، فَإِنَّهُ خَالَفَهُ، وَكُنِيَ عَنْهُ الرَّحْمَنُ الشَّامِي الصُّومِي
كَذَلِكَ، وَهُوَ جَدُّ أَبِي غُثَمٍ أَحْمَدَ بْنِ يُونُسَ، كَانَتْ مَتْنُ سِتِّ أَبِي عَمْرٍو الْعَدَنِيُّ.
عَلَيْهِمْ مَوْلَى إِبْرَاهِيمَ عَنَانِي، هُوَ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، قَبِيلُ مَوْلَى إِبْرَاهِيمَ عَنَانِي.
يَلْزَمُهُ إِذَا ذُكِرَ بِرَبِّهِ الْعَقِيرُ، أَصِيبَ فِي فَتَاوَاهُ، فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ حَذَا،
وَكَانَ يَجْلِسُ بِهِمْ.

النَّوْءُ الثَّامِعُ وَالْحَمْسُونَ: الْمُبْهَمَاتُ.

ضُمَّتْ بِهِ عَيْنُ النَّبِيِّ، ثُمَّ الْحَطِيطُ، ثُمَّ غَيْرُهُنَّ، وَقَدْ اخْتَصَرْتُ أَنَّ كِتَابَ
الْحَطِيطِ وَهَلْبُتُهُ، وَرَبِّتُهُ ثَابِتًا خَسًا،

(وَأَمَّ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الشَّامِي كَذَلِكَ، فَإِنَّهُ خَالَفَهُ، أَيْ وَارَاهُ).

(وَأَمَّ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الشَّامِي الصُّومِي كَذَلِكَ، فَإِنَّهُ خَالَفَهُ، أَيْ وَارَاهُ، وَهُوَ جَدُّ أَبِي غُثَمٍ أَحْمَدَ بْنِ يُونُسَ، كَانَتْ مَتْنُ سِتِّ أَبِي عَمْرٍو الْعَدَنِيُّ).

عَلَيْهِ مَوْلَى (إِبْرَاهِيمَ) عَنَانِي، هُوَ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، قَبِيلُ مَوْلَى إِبْرَاهِيمَ عَنَانِي.
يَلْزَمُهُ إِذَا ذُكِرَ بِرَبِّهِ الْعَقِيرُ، أَصِيبَ فِي فَتَاوَاهُ، فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ حَذَا، وَكَانَ يَجْلِسُ بِهِمْ.

يَلْزَمُهُ إِذَا ذُكِرَ بِرَبِّهِ الْعَقِيرُ، أَصِيبَ فِي فَتَاوَاهُ، فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ حَذَا، وَكَانَ يَجْلِسُ بِهِمْ، قَبِيلُ مَوْلَى إِبْرَاهِيمَ عَنَانِي.
يَلْزَمُهُ إِذَا ذُكِرَ بِرَبِّهِ الْعَقِيرُ، أَصِيبَ فِي فَتَاوَاهُ، فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ حَذَا، وَكَانَ يَجْلِسُ بِهِمْ، قَبِيلُ مَوْلَى إِبْرَاهِيمَ عَنَانِي.
يَلْزَمُهُ إِذَا ذُكِرَ بِرَبِّهِ الْعَقِيرُ، أَصِيبَ فِي فَتَاوَاهُ، فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ حَذَا، وَكَانَ يَجْلِسُ بِهِمْ، قَبِيلُ مَوْلَى إِبْرَاهِيمَ عَنَانِي.

(النَّوْءُ الثَّامِعُ وَالْحَمْسُونَ: الْمُبْهَمَاتُ).

أَيْ: مَعْرِفَةُ مَنْ أَيْهَمَ دَمْرُهُ فِي الْمَسْ أَوْ الْإِسْتِ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ.

(صَفَ دَه) الْحَدِثُ (عَدَ الْعَنِي) فِي سَعْدِ الْحَضَرِي، (ثَمَّ الْحَطِيطُ)، وَكَانَ فِي كِتَابِهِ
مِائَةً وَاحِدَةً وَسَبْعِينَ حَذِيثًا، وَرَأَيْتُ ثَلَاثَةً عَشَرَ الْحَذِيثَ فِي الشَّخْصِ الْحَذِيثِ، وَفِي
تَحْقِيقِ الْكَلَامَةِ مِائَةً عَشْرًا، فَإِنَّ الْعَارِضَ بِأَسْمَاءِ أَعْمَهُمْ ٧ يَجْنَحُ إِذَا الْكُشْفَ عَنْهُ، وَالتَّحَاوُلُ
بِهِ لَا يَدْرِي مَطْنَهُ.

(ثَمَّ غَيْرُهُنَّ) كَأَنِّي انْقَابَ مِنْ شُكْرَاهُ، وَهُوَ أَكْبَرُ كِتَابٍ فِي هَذَا الدِّينِ وَأَفْضَلُهُ، جَمَعَ
فِيهِ ثَلَاثَةَ مِائَةٍ وَعَشْرِينَ حَذِيثًا، أَلَكَّةَ سِرِّ مَرْثٍ، وَدُنُسَ الْعَصَلِ بِرِضَا، وَالْأَكَّةَ جَمَعَ
فِيهِ مَا نَبَسَ مِنْ شَرِّهِ الْمُبْهَمَاتِ.

قَالَ الْمُصَنِّفُ: (وَأَمَّ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الشَّامِي كَذَلِكَ، فَإِنَّهُ خَالَفَهُ، وَكَانَ يَجْلِسُ بِهِمْ، قَبِيلُ مَوْلَى إِبْرَاهِيمَ عَنَانِي).

(١) يَب، ح، مَحَد.

(٢) سَطَّ حَرَّ طَبَّ، ح.

(ضعفت إليه نقائس، ويترتب بؤرويه منفي في بقصر الرزاليات. ومما أفتناها: أنهاها ' رجل أو امرأة؛ فحديث ابن عباس: 'أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الْخُخُ كُنْ غَامٍ^{١٥}. هُوَ الْأَنْفَرُ نَرِ خَابِسِ،

الحرف في راوي الحديث، وهو أسهل للكشف، (وسمعت إليه غائس) أخر رواية عليه. ومع ذلك فالكشف منه قد يصعب لعدم متحضر أحد صحابي ذلك الحديث، وفاته أيضاً الجسم العنبر؛ جميع التبع وهي الذين العرافي في ذلك كتاباً سماه. المستند من مبهمات المتن والإسناد. جمع فيه كتاب الخطب ومن شكواك والديانة مع زيادات أخر. روت على الأبواب، وهو أحسن ما صف في هذا النوع ومن تنس من أمرد مبهمات كتاب مخصوص. كشف لإسلام في مقدمة شرح بخاري، فقد فيها قدلاً لمبهمات، استوعب ما وقع به.

قال الشيخ ولي الدين: ومن فوائد تيسر الأسماء المبهمة تحقيق الشيء على ما هو عليه؛ فإن نفس مشوقة إليه وأن يكون في الحديث صفة له، فتستاد بمعرفته تفصيل وأن يستدل على سمة فعل غير مناسب إليه؛ فيحصل بتعيينه السلامة من خيالات النفس في غير، من أفاضل الصحابة

وأن يكون سائلاً عن حكم غاربه حديث آخر، فيستفاد بمعرفته: هل هو نسخ أو مسح إلى عرف زمن إبلامة. وإن كان المبهمة في الإسناد فمعرفته بعيد نفع، أو ضعف؛ ليحكم بالحديث بالصحة أو غيرها.

(ويعرف) المبهمة (تورده مسمى في بعض الروايات) - وذلك واضح - ويتنبه على أهل السير على كثير منهم، وربما استدلوا بزور حديث آخر أسند فيه ليعين ما أسند لذلك الراوي المبهمة في ذلك.

إن العرافي. وفيه ظر: لحرار وتبع ملت الواقعة لائس.
(وهو أقسام):

الأول: - وهو (لهمها: رجل، أو امرأة، أو رجلان أو امرأة، أو رجال أو نساء) (حديث ابن عباس: 'أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الْحَجَّ كُلَّ عَامٍ^{١٦}، وَهُوَ الْأَنْفَرُ نَرِ خَابِسِ^(١٧) بن عطاء، قاله بخطاب، وأصل فيه المصنف في كتاب المبهمات، وكذا

(١) أخرجه مسلم (١٩٤/٢) حديث (١٣٣٧)، وأبو داود (١٧٢٦)، والبيهقي (١٣/٤)، وأحمد (٣٥٢/١).

وحديث ثالثة عَنْ غَسَلِ الْحَيْضِ؛ فقال النبي ﷺ: «حَيْضٌ مُرْسَةٌ»، هي أَسْفَلَةُ بَنِي
يَزِيدَ بْنِ الشَّكْرِ.

سُمِّيَ فِي مَسْنَدِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ، وَلَقِيَ: هُوَ مُرَاثَةٌ مِنْ رَأْسِهِ؛ فَعَدَا فِي حَدِيثِ سَعْدَانَ مِنْ
رِوَايَةِ ابْنِ الْمُبَرِّقِ^(١).

وقيل: عَمَلُهُ بِرِ مَحْضٍ؛ فَالَهُ ابْنُ ابْنِ^(٢)

وحديث: «أَنَّ ابْنَ بَطْنَةٍ رَأَى: حَقْلًا فَانْتَدَى فِي الشَّمْسِ...» الحديث^(٣). فَمِنْ الْخَطْبِ:
هُوَ أَبُو إِسْرَائِيلَ، قَبَضَ الْعَامِرِيُّ؛ قَالَ عَبْدُ الْعَمِيِّ: لَيْسَ فِي الصَّحَابَةِ - وَهِيَ أُمَّةٌ مِنْهُمْ -
مَنْ بَشَارَكَ فِي سَمِهِ وَلَا فِي كُنْيَتِهِ، وَلَا هُوَ، إِلَّا فِي هَذَا الْحَدِيثِ

وَمِنْ ذَلِكَ فِي الْأَسَدِ مَا رَوَاهُ: أَبُو دَاوُدَ مِنْ تَرْغِيبِ حُجَّالٍ فِي مُرَانِصَةِ، عَنْ رَجُلٍ - عَنْ
أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «الْمُؤْمِنُ غَرُّ كَرِيمٍ»^(٤).

بِحَسْبِ أَهْلِ هَذَا الرَّوْحِ يَجِبُ سِ اسْمٍ كَثِيرٌ فَقَدْ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ مِنْ
ابْنِ رَافِعٍ عَنْهُ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ^(٥).

(وَحَدِيثُ السَّلَامَةِ عَنْ عَنِ الْحَبِشِ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «حَدِي مُرْسَةٌ» مِنْ مَسْنَدِ تَهْمُورِي
بِهَا...» أَحَدَتْ: رَوَاهُ الشَّيْخَانِ فِي رِوَايَةِ مُتَّفَقِينَ بَيْنَ جَمِيعَةٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ - أُمِّ
أَمْرَأَةٍ سَأَلَتْ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ عَمَلِهَا مِنْ لِحْصٍ...» فَذَكَرَهُ^(٦). (هِيَ أُمُّ بِلَالٍ سَبْرِيٍّ مِنْ
الْمَكَّةِ) بِالْأَصَابَةِ؛ فَالَهُ الْخَطْبُ وَغَيْرُهُ.

(١) أخرجه ابن شكري في «المواضع» رقم (١١٧٥).

(٢) أخرجه ابن شكري في «المواضع» رقم (١٥٢٨/٢) من حديث ابن هرة.

(٣) أخرجه الترمذي (١٧٠٢)، وأبو داود (٣٣٠٠)، وابن ماجه (٢١٤١)، وإمام النساقي في «الدرر».

(٤) (١٥٩/٣) وأختلف في أصله: فبين قسطنطين - عافه - وغيره نسخة مصححة، وقيل: بغير - سجات.

ثم نسخة مصححة أيضا، وقيل: بغير - باسم ملك الروم، وقيل: باسمي - نسخة بدل السداد. وقيل:
غير راء في أسره، وهو فريسي ثم عماري، ويرحمه الله في الأثر غير الترمذي نسخة تهموري، فعدا،
أو إسرائيل الأصاري، وأخر بذلك الكرماني: «محرر ما من أفعاله»، والأثر أقل.

(٥) أخرجه أبو داود (١٧٦٠).

(٦) أخرجه أبو داود (١٧٩٠)، والترمذي (٢٠٠٠)، والبخاري في الأثر (١٥١٨)، وقيل: بغير.

(٧) (١٠٠٧)، والتعالي (١١١/١)، والحاكم (١٤٢١)، وأبو حنيفة (١٠٠/٣)، والقصاص.

في مسند أحمد (١٢٣)، والبيهقي (١١٩٦/١)، والخطيب في تاريخه (٣٨٢٩)، وقيل: لسان.

عربي.

(٨) أخرجه البخاري (٧٢٤٧)، ومسلم (٢٠٠/١)، وابن ماجه (٢١٤١)، والخطيب (١٠٠/٣) - (١٠٠/٣).

(٩) (١٢٦)، والذيل (١٠٠/٣)، وابن ماجه (١٢٦/١)، وأحمد (١٧٦٢/١)، والخطيب (١٠٠/٣).

(١٠) (٨٩/١)، والبيهقي (١١٩٣/١).

الثاني : لانس والنبش : كحديث أم عطية في غسل بنت النبي ﷺ بماء وسدس، هي زينب، رضي الله تعالى عنها. ابن اللبنة : عبد الله : إلى بني ثعلبة بإسكان الله، وقيل : الأثنية، ولا يصح. لانس أم مكتوم : عبد الله، وقيل : عمرو، وقيل : غيره،

وعبدت أم ذريح بصون^(١)، الأثني وثلاثة أم بسماء، والثانية : عشرة بنت عمرو، والثالثة : ثمن بنت كعب، والرابعة : مهدي بنت أم هزيم، والخامسة : كنية، والسادسة : هند، والسابعة : جني بنت علفمة، والثامنة : بنت دوس بن سعد، لا يروى أسماء بنت عبد^(٢)، والعاثرة : كنية بنت الأزد، والحادية عشرة : أم ذريح بنت أبيهم من سائرهم، وليس : عنك

(الثاني : لانس والنبش)، والأخ والأخت، والامام والأخوة، وابن الأخ وابن الأخت : كحديث أم عطية في غسل بنت النبي ﷺ بماء وسدس^(٣)، رضي الله تعالى عنها (سروجة أبي الغصن من الربيع : ابن الأثنية) الذي أسعمه أبي ﷺ على الصدقة، فقال : هذا لك وهذا لي - سبه : (عبد الله) كما في الصحيحين^(٤).

وهذه النسب (التي هي ثعلبة - بإسكان الله) انقضت، وحرم الامام - لعن من الأزد، (وقيل : فدا من (الأثنية) - سبهمة - لا يصح) ابن أم مكتوم : يقر في الأحاديث، اسمه : عبد الله بن زائدة : قاله قتادة. ووجهه البخاري وابن حبان.

(وليس : عمرو) بن أمية : حكاه ابن عبد الله عن الجمهور، صه : الزهري، وابن إسحاق، وموسى بن عقبة، والرسر من الكوا، وأحمد بن حنبل، ووجه ابن عساكر، والهي : جعل زائدة حقه.

قال ابن حبان وعمره : من قال : ابن زائدة، فقد نسب إلى حقه، (وقيل غيره) : فضل : عبد الله بن (سروجة) بن قيس بن زائدة، وأخاه ابن أبي حاتم، وحكاه عن من النعماني، وأحمد بن واقد.

(١) أخرجه البخاري (٥١٨٦)، ورواه أم (١٩٩٦/١) وفيه (١١٤٨)

(٢) سقط في ج.

(٣) أخرجه البخاري (١٤٥٣)، ومسلم (١٦٦/٢) وفيه (٩٢٩)، وأبو داود (٣١١٦، ٣١١٧)، وابن أبي شيبة (٩٩٠)، وسنن أبي داود (٣١١/٢)، وابن عسك (١١٤٨)، وأحمد (٩١/٥)، وغيرهم من حديث

ب عطية

(٤) أخرجه البخاري (٢٥٩٧)، ومسلم (١٦٦/٢) وفيه (٩٢٩)، وأحمد (٩١/٥)، وأبو داود (١١٤٨)

وَأَسْمَاهَا غَانِمَةُ.

وقيل: عبد الله بن عمرو بن شريع بن قيس بن وثاة

وقيل: عبد الله بن الأحمس.

قال ابن خازن: وكان اسمه لخميين^(١)، فسد الذي بين^(٢) ع: الله، (و) أنه (الضمي)
حانكته.

ومن ذلك: حذيث: أن عمر وأبي حنيفة سيرا، . الحديث^(٣)، وفيه: فكساها عمر
أشأله منبرغا حكة، هو أخوه لأنه عثمان بن حكيم بن أمية السلي: قاله ابن بشير
وحديث رعي بن جرس: عن أمائه: عن أحمد حذيفة في شحلي: ألف، هي
دطمة^(٤)، وفي حوله

وحديث عقيه بن سامر: قلت: يا رسول الله، إن أعرابي نادى: يا محمد،
الحديث^(٥)، عن أم حان - مالكس والعرجة - بيت عامر: ذكره ابن ماكولا.

وحديث اليهود: فأسلم بها^(٦)، ما شبه^(٧)، من هما لعلية، والآخر: أسد، أو
أسده أو أفرد، فوال.

وحديث قول أبي بكر لعائشة: إنما هما أخوتك وأختك^(٨)، هي: عند لرحمن،
رسعة، وأسماء، وثم كشم.

وحديث: حدث أم المؤمنين بنت عذرة من أبي صعب مسلمة: فجاء أخوها بطلبها،
هما: عذرة والوليد أما غنية^(٩)، فله ابن هشام وغيره.

وحديث: هل أبي اسد لا قرشي^(١٠) قالوا: غير أبي أحمد، . الحديث^(١١)، هو لعمرك

(١) في نسخة: ح. لعين.

(٢) أخرجه البخاري (١٨٩٩)، ومسلم (١٠٢٩/٣)، ثم (١١٧٠)، وأبو داود (١٠٧١)، وابن أبي شيبة (١٠٧١)، والبيهقي (١٠٧١)، والسنن (١٠٧١)، وابن خازن (١٠٧١)، والبيهقي (١٠٧١).

(٣) أخرجه أبو داود (١٠٧١)، والسنن (١٠٧١).

(٤) أخرجه أبو داود (١٠٧١)، والترمذي (١٠٧١)، والسنن (١٠٧١)، وابن أبي شيبة (١٠٧١)، وأحمد (١٠٧١)، والبيهقي (١٠٧١)، وابن أبي شيبة (١٠٧١).

(٥) في نسخة: ح. لعين.

(٦) أخرجه البيهقي في فضائل أسامة (١٠٧١).

(٧) أخرجه مالك في الموطأ (١٠٧١)، ثم (١٠٧١).

(٨) أخرجه البيهقي في فضائل أسامة (١٠٧١)، والبيهقي (١٠٧١).

(٩) أخرجه أحمد (١٠٧١)، والترمذي (١٠٧١)، وابن أبي شيبة (١٠٧١)، وابن أبي شيبة (١٠٧١)، وابن أبي شيبة (١٠٧١)، وابن أبي شيبة (١٠٧١).

الثالث: الغم والعدة: كترافع من حديد عن غم: هو طهر بن زافع، وهذا من علاقة عن عمرو، هو قطبة بن مالك، عمه سالم النبي نكت أباه يوم أخيه، هي فاطمة بنت عمرو، وقيل: هند.

الرابع:

(الثالث: الغم والعدة)

قال بن الصلاح ونحوه: أي: السجال والخد، والأب والأخ، والجدة والجد، وإن أو شئت الغم والعدة والأخ والخد.

(كأنه من حديد: عن عمه) في النهي عن المحاربة^(١)، (هو طهر بن زافع) بنسب طه، المعجمة = (بن زافع) بن عمه، وقيل: أسيد بن طهر بن الحارث.

أزيد بن علاقة عن عمه، مرفوعاً عنهم إلى عمرو بن مكرم عن أنس بن مالك، (هو ألفة بن مالك) الثعالبي، كما في الصحيح مسلم، في حديث آخر^(٢).

ومن ذلك ألفة بن عمرو التي نكت أد، غل (يوم أحد) كما في الصحيح^(٣)، (هو) فاطمة بنت عمرو بن حرام، وقعت ومعه في مسجد القينسي^(٤)، (وقيل: هند) قاله أبو الفدي.

ومن ذلك حبيب بن عباس أحد، حاذي بن النبي خطب معاً، وأطلقاً، وأصلاً^(٥)، قيل: اسمها هريفة، وقيل: حنيفة بنت الحارث، ويكنى أم حنيفة، وقيل: أم حنيفة^(٦)، وحديث أبي هريرة: أكتفت أدهو أمي إلى الإسلام،^(٧) الحديث، اسمها أمية^(٨) بنت صحيح بن الحارث بن دوس، قاله ابن خزيمة.

(١) أخرجه أبو داود (٢٣٩٥)، وأحمد (١٦٨/٤)، وابن أبي شيبة (١٦٨/٤)، وابن أبي عمير (١٦٨/٤)، وابن أبي عمير (١٦٨/٤)، وابن أبي عمير (١٦٨/٤).

(٢) أخرجه الطبراني (٣٥٩١)، وأحمد (٣٣٢/١)، وابن أبي عمير (١٦٨/٤)، وابن أبي عمير (١٦٨/٤)، وابن أبي عمير (١٦٨/٤).

(٣) أخرجه مسلم (٣٣٦/١)، وابن أبي عمير (١٦٨/٤)، وابن أبي عمير (١٦٨/٤)، وابن أبي عمير (١٦٨/٤).

(٤) أخرجه البخاري (١٧٤٤١)، ومسلم (١٧٤/٤)، وابن أبي عمير (١٦٨/٤)، وابن أبي عمير (١٦٨/٤).

(٥) أخرجه الطبراني (٣٥٩١)، وأحمد (٣٣٢/١)، وابن أبي عمير (١٦٨/٤)، وابن أبي عمير (١٦٨/٤).

(٦) أخرجه مسلم (١٧٤/٤)، وابن أبي عمير (١٦٨/٤)، وابن أبي عمير (١٦٨/٤)، وابن أبي عمير (١٦٨/٤).

(٧) أخرجه البخاري (١٧٤٤١)، ومسلم (١٧٤/٤)، وابن أبي عمير (١٦٨/٤)، وابن أبي عمير (١٦٨/٤).

النوع الثامن: التواريخ والروايات

هو من أهم ما يتركب من الروايات والقصص. وقد ادعى قوم الرواية عن قوم،
نصروا في التاريخ، فظهر أنهم وأغصوا الرواية عنهم بعد وديتهم بسنين

نسبوا من المذهب ما لم يصرح بذكره، بل يكون مفهومًا من سياق الكلام. كقول
البحري: «وقال معاذ: جلسنا ثمانين سنة»^(١)، والمعقول أنه ذلك مطوي^(٢)، وهو
الأسود بن هلال.

(النوع الثامن: التواريخ)؛ لم يلبد برواة، والسمع، وقد قدم للبلد لفلاني،
(والروايات) لهم، (هو من مذهب) به يعرف انصار الحديث وانقطاعه، وقد ادعى قوم الرواية
عن قوم، فظهر في التاريخ، فظهر أنهم زعموا الرواية عنهم بعد وفاتهم بسنين.

كما سأل إسماعيل بن عياش رجلاً معبراً: «أني سمعت عن جده بن معدان قال: فقلت
سنة ثلاث عشرة ومائة، فقال: أنت تزعم أمث سمعت منه بعد مائة سبع سنين^(٣)؛ فقلت
هات سنة ست وثمانين، قيل: خمس. وقيل: أربع. وقيل: ثلاث. وقيل: ثمان.

وسألنا محمداً بن محمد بن حاتم الكوفي^(٤) عن مولده، فما حدث عن جده بن حماد؟
فقال: سنة سبع وثمانين. فقال: فلما سمع من جده بعد مائة ثلاث عشرة سنة.

قد حفص بن عياض القاضي: إذا انتهت^(٥) الشيوخ من سنة مائة بالسنين^(٦)، يعني: سنة وسين
من كتب سنة.

وقال سيف الدين التوري: لما استعمل الرواة الكتاب، استعملوا لهم التاريخ^(٧)

وقال حماد بن يزيد: لم يمتنع على الكتابين من التاريخ، تقول الشيخ: سنة كم
والدلالة^(٨)، وإذا أقر بجوامع عرفنا صدقه من كذا^(٩).

وقال أبو عبد الله الحلي: ثلاثة أشياء من علوم الحديث يجب تقديمها^(١٠) بها

(١) غفر الله للبحري (١٧/١) ٤٥٥: الإمامان... في الإسلام على جميع، ورواه عن أبي شاذان
المصنف (١٦/١) وفي الإجماع رقم (٥٠)، والمعتمد في المصنفين (١٠٢٢-١٠٢١)، ورواه لأحمد بن
حنبل في «البيان» ورواه بسند.

(٢) في: مطوي

(٣) حرمه العظم في «الجمع» (١١٤٤)، وفي الكفاية (ص ١١٤).

(٤) في: الكشي، ولعنيت الكشي - بكسر الكاف وخاءه - تسعين - مائة إلى الكشي، وفي غيره
من رواة الأثر، رقم (٥٠)، في: الكشي، رقم (٥٠)، في: الكشي، رقم (٥٠)، في: الكشي، رقم (٥٠).

(٥) أخرجه الخطيب في «الكتاب» ص (١٩٣).

(٦) أخرجه ابن عدي في «مقدمة الكامل» ص (١٢٩).

(٧) أخرجه الخطيب في «البيان» (١١٦٦).

(٨) في: أ. المهم.

فروع:

الأول: الصحيح في سنن سيدنا محمد ﷺ بشر رسول الله ﷺ، وضاجته أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ثلاث وستون سنة؛ فانه الجمهور من الصحابة والتابعين إلا أني أنفي عشرة خلت من شهر ربيع الأول، سنة إحدى عشرة من هجرته ﷺ إلى المدينة.

العلل، والمؤلف والمحقق، ووقايات الشيوخ، وليس في كتابي - يعني: على الاستقصاء - إلا فقه كتب: كلوفيات لابن زبير وابن جريح، وذيكر علم ابن زبير الحافظ عبد العزيز بن أحمد الكنسي^(١)، ثم أبو محمد الأكراني، ثم الحافظ أبو الحسن بن المفضل، ثم العنباري، ثم الشافعي، ثم ابن أحمد بن محمد لحسن، ثم لمحدث أحمد بن أبي عبد الله، ثم الحافظ أبو الفضل العراقي.

فروع:

في عيون من ذلك:

(الأول:) في وفاة النبي ﷺ، وأصدائه العشرة:

الصحيح في سنن سيدنا محمد ﷺ سيرة البشر رسول الله ﷺ، وصاحبه أبي بكر وعمر رضي الله عنهما - ثلاث وستون سنة؛ فانه الجمهور من الصحابة والتابعين، فمن بعدهم، وصححه ابن عبد البر والجمهور. وقيل: من النبي ﷺ ستون روى عن أنس، وفاطمة السكوني، وعروة بن زبير، ومالك.

وقيل: خمس وستون؛ روى عن ابن عباس، وأبي أيوب، ودغل من حقة.

وقيل: اثنتان وستون؛ قاله قتادة.

وخكي الأجران أيضا في أبي بكر، وخكي الأولان في عمر.

وقيل: عانى عمر ستا وستين، وقيل: إحدى وستين، وقيل: تسعا وخمسين،

وقيل: مبعثا وخمسين، وقيل: ستا وخمسين، وقيل: ثمت وخمسين.

(وبشر رسول الله ﷺ خمس يوم الإثنين، لتنتي عشرة خلت من شهر ربيع الأول، سنة إحدى عشرة من هجرته ﷺ إلى المدينة)، لا خلاف بين أهل السير في ذلك، إلا في نفس اليوم من الشهر؛ والجمهور على ما ذكره المصنف أنه في اليوم الثاني عشر، وقال موسى بن عفيف، وأبو بكر بن سعد، مستهل الشهر. وقال شيخنا الشافعي، ثلثه.

قال العراقي: والقول الأول - وإن كان قول الجمهور - فقد استشكله السهيلي من

حيث التاريخ، وذلك لأن يوم عرفة في حجة الوداع كان يوم الجمعة بالإجماع، تحدثت
عمر المتوفى عليه، وحينئذ فلا يمكن أن يكون ثاني عشر ربيع الأول من السنة التي تليها،
يوم الإثنين، ما عني تقدير كمال الشهر ولا عشاءه ولا كمال بعض ونقص بعض؛ لأن
في الحجة أوله الخميس، فإن نقص هو والمحرم وصفر، كان ثاني عشر ربيع الأول يوم
الخميس، وإن كملت الثلاثة، ثاني عشره. الأحد، وإن نقص بعض وكمل بعض، ثاني
عشره الجمعة أو السبت.

قال: وقد رأيت بعض أهل العلم بحيد، يأخذ تعرض الشهور بثلاثة كواكب، ويكون
قولهم: «الثاني عشرة ليلة حلت منه»، أي تأيدها كائنًا؛ فيكون وعائه بعد استكمال
ذلك، والدخول في الثالث عشر.

قال: وفي نهر من حيث إن الذي يظهر من كلام أهل السير نقصان الثلاثة أو التي
منها: شاذل، روى السهفي بسند صحيح إلى سليمان التيمي أن رسول الله ﷺ مر به
لاثنين وعشرين ليلة من صفر، كان أول يوم مرض فيه يوم السبت، وكانت وقته ليوم
العاشر يوم الإثنين تاليين، من ربيع الأول^(١)، وهذا بدء على أن أول صفر السنة
هو من نقصان ذي الحجة والمحرم، وقوله: «كانت وقته ليلة يوم العاشر»، أي من مرضه
فبدل على نقصان صفر - أيضًا -.

وروى الواقدي عن أبي معشر عن محمد بن نسي أن ابنه أنشدني رسول الله ﷺ يوم
الأربعاء لإحدى عشرة غيب من صفر... إلى أن قال: «انكسر ثلاثة عشر يومًا، وروفي
يوم الإثنين فلبس خك من ربيع^(٢)».

وهذا يدل على نقص الشهر^(٣) أيضًا، إلا أنه جعل مدة مرضه أكثر مما في حديث
النجي.

ويجمع بينهما بأن المراد بهد ابتداء^(٤) مرضه، وبالأول: اشتداده، والواقدي - وإن
خُف في الحديث - فهو من مدة المرض، وأبو معشر صحيح^(٥)، مختلف فيه
وروى الخطيب في تاريخه من ذلك، من رواية سعيد بن مسعدة بن قتيبة الجاهلي: «

(١) أخرجه البيهقي في دلائل النبوة (٢٣٤/٧).

(٢) أخرجه الواقدي في «المغازي» (٣٦٠/٣)، والسهفي (٢٣٤/٧).

(٣) في «ت» من شهر.

(٤) في «أ» ابتداء.

(٥) في «أ» صحيح.

وبنها التاريخ.

فذلك، عن نافع، عن من عمر قال: لما قبض رسول الله ﷺ مرض ثدياً، فترقي لميلتين
ثلاثاً من ربيع الأول - الحذفة.

فأصبح أن نور النبي ومن وافقه رجع من حيث أتبع.

قال: وقول العصف: كان الصلاح أصح ما يشفى به ما في «صحيح مسلم»
من رواية أنس: آخر نظرة نظرها إلى رسول الله ﷺ... أنحدث^(١)، وفيه: توفي من
آخر ملك اليوم، وهذا يدل على أنه تأخر بعد الفجر، ويصحح بينها بأن المراد: أول
النصف الثاني، فهو آخر وقت أصح، وهو من آخر النهار باعتداله من النصف الثاني،
ويدل عليه ما رواه ابن عبد البر بسنده عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: مات رسول
الله ﷺ ارتضخ للمحبي، وانضاف النهار يوم الإثنين.

وذكر موسى بن عفة في «معانيه» عن أنس شهاب: توفي يوم الإثنين حين زالت^(٢)
الشمس^(٣).

(ومنها) - أي: من الهجرة - (التاريخ) - هذه ثلاثة رواها البيهقي -

وروى البخاري في «صحيحه» عن سهل بن سعد قال: ما عدوا من مئة النبي ﷺ،
ولا من مؤمنه، إلا عدوا من مقدمه المدينة^(٤).

وروى في «تاريخه الصغير» عن ابن عباس، قال: كان التاريخ في السنة التي قدم فيها
النبي ﷺ.

وروى «أيضاً» عن أبي بصير قال: قال عمر: متى تكتب التاريخ؟ فجمع
المهاجر من - فقال له علي: من يوم هاجر نبي ﷺ، فكتب التاريخ^(٥).

وروى ابن أبي حشمة في «تاريخه» عن ابن سيرين: أن رجلاً من أنس لم يبق قدم من
أرض اليمن، فقال لعمر: رأيت باليمن شيئاً يسمونه «التاريخ»، يكتبون من عام كذا وشهر
كذا، فقال عمر: إن هذا الحبر، فآخروا، فلما أصبح على أن يؤرخ^(٦) شاور^(٧) فقال قوم:

(١) أخرجه مسلم (٣١٥/٢) ورم (٩٩٩)، ٥٠ - ٥١ (٧/١١)، وابن ماجة (١٢٤)، وقسري في
«المستدرج» (٢٨٥)، وأحمد (١٠٧٣، ١١٠/٢)، و«المعجم» (١١٨٦)، و«م» ابن سعد (١١٦٣)،
وأبو يعنى (٢٤٤٨، ٢٥٦٧)، وابن حبان (٨٦٧، ١٦٥٠)، والبيهقي (٧٥٠٢).

(٢) أي: زالت.

(٣) «سيرة البيهقي في الخلافة» (١٢٠/٢٤).

(٤) حرمه البخاري (٣٩٣٤).

(٥) أخرجه الحاكم (١٤/٢).

(٦) أي: يؤرخوا.

وأثر نكح في خباني الأولى، سنة ثلاث عشرة.

سواء لشيء يثقله وقد نوحنا بالعدس، وقد نوحنا حبر حرج مع حوا من مكة، وقال
فائل، بامهافا من نومي، فقال: أرحوا حرجه من مكة إلى المدينة.

ثم قال: بأي شهر بدأ، فحبره أول سنة، فقالوا: رجب، وقد أهل الذباغة كلها
بعضهم، وقال: وأخرون: شهر رمضان، وقال آخرون: ذو الحجة، فيه نكح، وقال
آخرون: الشهر الذي خرج فيه من مكة، وقال آخرون: الشهر الذي قدم فيه، فقال
شعان: أرحوا من المحرم أول السنة، وهو شهر حرام، وهو أول شهر من العدة، وهو
مصرف الناس عن الحج.

وصروا أول السنة المحرم، وكان ذلك في سنة سبع عشرة^(١).

وقد روى - عبد بن منصور في السنة السادسة - عن ابن عباس: رضي الله عنهما، عنهما -
في قوله تعالى: ﴿وَالْفُحْرُ﴾ (النحر)، قال: النحر شهر المحرم، وهو محرر السنة^(٢).

قال نوح الحارثي: من حبر في «أما» هذا يحصل الجواب عن الحكم في تأخير
التاريخ من ربيع الأول إلى المحرم، بعد أن انتفوا عن حمل التاريخ من المحرم وإنما
كانت من ربيع الأول، انتهى.

و قد أثر في ذكره في سنة السادسة عن ميمون بن مهران قال: روى ابن عمر عن
محمّد بن عبد الله، قال: نفي شعبان الذي حبر فيه أنه الذي مضى، أم يدي هو أنت؟ ثم
قال فلصحة: جميعوا السور شيئاً يبرهنه من التاريخ، فأجمعوا على الهجرة^(٣).

لكن رأيت في مجموع مجلة أو التجماع من من الإصلاح أنه قال: ذكر أبو طاهر من
مجلس الرمادي في كتاب الشروط أن رسول الله ﷺ أخرج بالهجرة حين كانت الكعبة
أشباري، وجرته وأمر علياً أن يكتب فيه أنه قد أحسن من الهجرة.
قال فالحارثي: رواه - ابن - رسول الله ﷺ، ورواه عنه في ذلك، وقد ألفت الكلام
في ذلك في تأليف مستقل، فحضر بهاء الله.

(١) - في (أبو بكر) - رضي الله عنهما - (في حكاية الأولى سنة ثلاث عشرة)
يوم الإثنين، وحين، ليلة الثلاثاء بين المغرب والعشاء، تساني موفيق، ثلاث - مائة -

(١) في (أبو بكر) - رضي الله عنهما -

(٢) في (أبو بكر) - رضي الله عنهما - (في حكاية الأولى سنة ثلاث عشرة)

(٣) في (أبو بكر) - رضي الله عنهما - (في حكاية الأولى سنة ثلاث عشرة)

(٤) في (أبو بكر) - رضي الله عنهما - (في حكاية الأولى سنة ثلاث عشرة)

وَعَمَرَ فِي ذِي الْحِجَّةِ، سَنَةَ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ - وَغُلْفَان - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِيهِ سَنَةُ
خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ، الْإِثْنَيْنِ وَثَمَانِينَ سَنَةً، وَقِيلَ: إِنَّ تِسْعِينَ، وَقِيلَ: غُلْفَان - وَغُلْفَان -
رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - فِي شَهْرِ رَمَضَانَ سَنَةِ ثَمَانِينَ، فِي ثَلَاثٍ وَثَمَانِينَ، وَقِيلَ:
أَرْبَعٍ، وَقِيلَ: خَمْسٍ، وَغُلْفَانِ وَالثَّمَانِينَ فِي خَمْسَةِ الْأَوَّلَى سَنَةً سِتٍّ وَثَلَاثِينَ، قَالَ
الْمُخَرِّجُ: كَانَا ابْنَيْ أَرْبَعٍ وَثَمَانِينَ.

وَقِيلَ: فِي جُمَادَى الْآخِرَةِ لَيْلَةُ الْإِثْنَيْنِ تِسْعَ عَشْرَةَ مَضَتْ مِنْهُ، وَقِيلَ: يَوْمَ الْجُمُعَةِ لِسَبْعِ
ثِيَابٍ مَبْنِيٍّ، وَقِيلَ: ثَمَانٍ عِشْرِينَ

وَالصَّحِيحُ الَّذِي يَجُوزُ بِهِ الْأَمْرُ، وَصَحَّحَهُ الْخَفَاءُ، وَثَبَّتَ بِأَسَانِيدٍ مُصَدِّقَةٍ، مِنْ عَائِشَةَ
وَعِيعِدَةٍ - حَشَبَةً لِمَا يَوْمَ الثَّلَاثَةِ، ثَمَانًا فَمِنْ مِنْ جُمَادَى الْآخِرَةِ.

(و) تَوَفَّى (عَمَرَ فِي ذِي الْحِجَّةِ)، أَجَزَ يَوْمَ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، (سَنَةَ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ)،
وَدَفِنَ يَوْمَ السَّبْتِ، مُسْتَهَنًّا الْمَحْرَمَ.

(و) قُتِلَ (عَشْمَانُ فِيهِ)، أَيُّ. فِي ذِي الْحِجَّةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ثَامِنَ عَشْرَةٍ، وَقِيلَ: ثَامِنَةً،
وَقِيلَ: ثَامِنَ عَشْرَةٍ، وَقِيلَ: ثَامِنَ عَشْرَةٍ. وَقِيلَ: ثَامِنَ عَشْرَةٍ، (سَنَةَ خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ)،

وَقِيلَ: أُولَى سَنَةِ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ، وَفِي تَارِيخِ الْبُخَارِيِّ: سَنَةَ أَرْبَعٍ وَثَلَاثِينَ، قَالَ ابْنُ نَاصِرٍ:
وَهُوَ خَطَأٌ مِنْ رِوَايَةٍ، وَهُوَ ابْنُ ثَمِينٍ وَثَمَانِينَ، قَالَ أَبُو (١) الْبُقْلَانِ، وَادْعَى الْوَفَادِي

الْإِنْفَاقَ عَلَيْهِ، (وَقِيلَ: ابْنُ ثَمِينٍ، وَقِيلَ غَيْرُهُ، فَقَالَ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ: ابْنُ ثَمَانِينَ، وَقَالَ
قَتَادَةُ: سَنَةَ ثَمَانِينَ، وَقِيلَ: ثَمَانٍ وَثَمَانِينَ

(و) قُتِلَ (عَلِيٌّ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ)، لَيْلَةَ الْحَادِي وَالْعِشْرِينَ مِنْهُ، وَقِيلَ: يَوْمَ الْجُمُعَةِ،
وَقِيلَ: لَيْلَتُهَا سَابِعَ عَشْرَةٍ، وَقِيلَ: حَادِي عَشْرَةٍ، وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ، (سَنَةَ أَرْبَعِينَ)، وَقَالَ ابْنُ

نَوَاسٍ: سَنَةَ سَبْعٍ وَثَلَاثِينَ، وَهُوَ وَهْمٌ لَمْ يَنَالِ عَلَيْهِ
وَهُوَ (بَيْنَ ثَلَاثٍ وَثَمَانِينَ، وَقِيلَ: أَرْبَعٍ وَثَمَانِينَ، وَقِيلَ: خَمْسٍ وَثَمَانِينَ، وَقِيلَ: ثَمَانِينَ

وَسِتِينَ، وَقِيلَ: ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ، وَقِيلَ: سَبْعٍ وَخَمْسِينَ،
(وَوَلَدَهُ وَالزَّيْبِرَا) سَنًا مَعًا (فِي) يَوْمٍ بِأَحَدِهِ، قُتِلَ فِيهِ وَقَعَةُ الْحِمَلِ، وَقِيلَ: يَوْمَ

مَحْبِسٍ، وَقِيلَ: يَوْمَ الْجُمُعَةِ، عَاشَرَ (حَدَثِ الْأَوَّلَى)، وَقِيلَ الْآخِرَةُ، وَعَلَى الْخَمِيرِ
رَبْنَةً سِتٍّ وَثَلَاثِينَ).

وَمَنْ قَالَ: فِي رَجَبٍ أَوْ رَجَبٍ، فَضُلَالٌ مَرْجُوحَانِ.
(قَالَ الْحَاكِمُ: كَانَ أَسَى أَرْبَعٍ وَثَمَانِينَ) سَنَةً، وَهُوَ قَوْلُ الْوَفَادِيِّ، وَتَابِعَهُ ابْنُ حَمَّانٍ،

وقيل غير قوله، وسنة ابن أبي وقاص سنة خمس وخمسين على الأصح ابن ثلاث وسبعين، وسعيد: سنة إحدى وخمسين، ابن ثلاث - أو أربع - وسبعين، وعبد الرحمن بن عوف: سنة اثنين وثلاثين، ابن خمس وسبعين، وأبو عبيدة: سنة ثمانين عشرة، ابن ثمان وخمسين. وفي بعض هذا خلاف، رضي الله عنهم أجمعين.

الثاني: صحابيان عاشا سنين سنة في الجاهلية وسنين في الإسلام، وماتا بالمدينة سنة أربع وخمسين :-

(وقيل غير قوله) فقال أبو نعيم كان فطاحلة ثلاث وستون، وقال عيسى بن طلحة: اثنتان وستون، وقال المديني: ستون، وقيل خمس وسبعون، وقيل: ثمان للزبير سبع وستون، وقيل: ست وستون، وقيل: ستون، وقيل: سبع وخمسون، وقيل: خمس وسبعون.

ثالثة: قال الزبير بن بكار: أغرق الناس في الفل عمارة بن حمزة بن مصعب بن الزبير ابن العوام: فتل عمارة وأبوه حمزة يوم فداء، وأفل مصعباً عبد الملك، من مروان. وقتل الزبير يوم الجمل، وقتل العوام يوم البجرا.

زاد أبو منصور الثعالبي في كتابه: لطائف المعارف: وقتل حويد بن العوام في حرب جزاعة، قال: ولا تعرف من العرب والعجم سنة مقتولين في نسب إلا في آل الزبير (و) توفي اسعد بن أبي وقاص سنة خمس وخمسين على الأصح، وقيل: سنة خمسين^(١)، وقيل: إحدى، وقيل: أربع، وقيل: ست، وقيل: سبع، وقيل: ثمان - (ابن ثلاث وسبعين)، وقيل: أربع وسبعين، وقيل: اثنين وثلاثين، وقيل: ثلاث وثمانين، وهو آخر العشرة موتاً.

(و) توفي (سعيد) بن زيد (سنة إحدى وخمسين)، وقيل: اثنين، وقيل: ثمان وخمسين - (ابن ثلاث وسبعين)، أو أربع وسبعين. قال الأول: المدني، والثاني: القلاسي.

(و) توفي (عبد الرحمن بن عوف سنة اثنين وثلاثين)، وقيل: إحدى، وقيل: ثلاث (ابن خمس وسبعين)، وقيل: اثنين وسبعين، وقيل: ثمان وسبعين.

(و) توفي (أبو عبيدة) يخافون عماراً (سنة ثمانين عشرة)، وهو (ابن ثمان وخمسين)، بلا خلاف في الأمرين، (وفي بعض هذا خلاف) - كما تقدم التبع عليه - (رضي الله عنهم أجمعين).

(الثاني: صحابيان عاشا سنين سنة في الجاهلية، وسنين في الإسلام، وماتا بالمدينة سنة أربع وخمسين).

حكيم بن حزام، وحسان بن ثابت، ابن الحذير بن حزام، قال: من إسحاق عاش
خمسًا وأربعًا وثلاثين سنة، وأما ابنه وأبوه، ولا يعرف، لعمره من العرب مثله،
وقيل: مات حسان سنة خمس.

أحمد بن حنبل: (حكيم بن حزام) بن حنبل بن أمية بن عبد العزى بن عسي الأسدي. ابن
أبي خديجة، وكان موته في حوف الكعبة من عام الفيل ثلاث عشرة، وأقبل: مات
سنة خمس، وقيل: سنة ثمان وخمسين، وقيل: سنة ستين.

(و) الثاني: أحمد بن ثابت بن نضلة بن حزام بن ثعلبة، الأنصاري الحروري
المجاري، قال (ابن إسحاق) عاش حسان وأبوه ثلاثين سنة، والثعلبي، وحرم (ابن
وعدة) منهم (عاش مائة وعشرين سنة)، ولا يعرف لعمره من العرب مثله.

وقيل: مات حسان سنة خمس، وقيل: في خلافة علي، وقيل: سنة أربعين أيام قبل
علي.

وقيل: مات وهو لم يمت مائة سنة وأربعين سنة، وكذا أبو وحده، قاله ابن حبان،
والجمهور على الأول.

تنبيه.

أحمد بن حنبل: (أبو) من ثلثة حكيمًا وحسان في ذلك.

كما يطلب من عبد العزيز القرشي العمري، من مدينة الفصح، عاش ستين سنة في
الجاهلية وستين سنة في الإسلام، كما روى الواقدي، ومات سنة أربع وخمسين، وقيل:
ستين وخمسين.

وسعيد بن يزيق القرشي، مات سنة أربع وخمسين، وله مائة وعشرون، وقيل: أربع
وعشرون.

وخنيس - بفتح الخاء المهملة، وسكون نسين، وفتح الواو الأولى، آخر تون، فيما
صله ابن مأكولا، وقال بعضهم: حنيس، آخر زي - أبو عبد الرحمن بن عوف، ذكر
الزبير بن بكار والدارقطني في كتاب الإخوة، وابن عبد البر أنه عاش ستين سنة في
الجاهلية وستين سنة في الإسلام، ومات سنة أربع وخمسين.

ومعمر بن نوفل والد المسور، مات سنة أربع وخمسين، وله مائة وعشرون، حزم به
أبو زكريا من مائة في جزء له^(١)، جمع فيه: من عاش من الصحابة مائة وعشرين، وقيل:
عاش مائة وخمسين.

الثالث: أصحاب المذاهب المتبوعة:

سفيان الثوري: مات بالبصرة سنة إحدى وستين ومائة، مؤلف سنة سبع وتسعين.
مالك بن أنس: مات بالمدينة سنة تسع وستين ومائة، قبل: يزيد سنة ثلاث
وسبعين، وقيل: إحدى، وقيل: أربع.

أبو حنيفة النعمان بن ثابت: مات ببغداد سنة خمس ومائة، ابن سبعين.

وقد ذكر ابن منبه في كتابه هذا جماعة عاشوا مائة وعشرين، ولكن لم يُعلم كون
نصفها في الحاملية وصحبها في الإسلام: كدعبل بن عدي الحنلي: مات سنة خمس
وأربعين، والستع جند ناجية. ونافع بن سليمان العميري، والملاح العامري، ومعد بن
جادة العوفي: ولد عطة.

وعائنة عدي بن حاتم الطائي، قال ابن سعد رحلته: توفي سنة ثمان وسنين عن مائة
وعشرين، وقيل: سنة ستين، وقيل: سبع.

والبعة الجمدي، ولبيد بن ربيعة، وأوس بن معوية السعدي، ذكر الثلاثة الصوفي

ويوفى بن معاوية ذكره ابن فنية، وعد العوفي في الكيمياء

ومن التابعين: أبو عمرو الشيباني صاحب: في معونة، وور بن حبش. وقد لحقت
جوه ابن منبه المذكور، وزدت عليه ما قلده

الثاني: قال الربيع بن نكر: كان مولد حكيم في جوف الكيمياء، قال شيخ الإسلام.
ولا يعرف ذلك لغيره، وما وقع في مستدرك الحاكم من أن عيا: ولد فيها - صعب.

(الثالث): في وفيات (أصحاب المذاهب المتبوعة)

أبو عبد الله (سفيان بن سعيد الثوري)، كان له مقلدون إلى بعد الخمسمائة، (مات
بالبصرة سنة إحدى وستين ومائة)، قال ابن حبان: في شهاد

(مؤلفه سنة سبع وستين)، وقيل: خمس وتسعين.

(و) أبو عبد الله (مالك بن أنس) مات بالمدينة سنة سبع وسبعين ومائة، وقيل: في
صفر. وقيل: صفة أربع عشرة من ربيع الأول

(وقيل: ولد سنة ثلاث وتسعين، وقيل: سنة إحدى وتسعين، (وقيل: أربع)

وسبعين، وقيل: سبع وتسعين، وقيل: ست وتسعين.

(أبو حنيفة النعمان بن ثابت) مات ببغداد سنة خمسين ومائة، في رجب. وقيل: إحدى

أربعين، وقيل: ثلاث.

(ابن سبعين) من؟ كان مولده سنة ثمانين.

أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي: مات بمصر رجب سنة أربع ومائتين، وولدت سنة خمس ومائة.

أبو عبد الله: أحمد بن حنبل: مات بغداد في شهر ربيع الآخر، سنة إحدى وأربعين ومائتين، وولدت سنة أربع ومائة وصنف الزواجر أصحاب الحديث المعتمد.

أبو عبد الله البخاري: ولد يوم الجمعة ثلاث عشرة خلط من شوال، سنة أربع ومائتين ومائة، ومات ليلة العظم سنة ست وخمسين ومائتين.

أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي: مات بمصر، ليلة الخميس، آخر رجب سنة أربع ومائتين، وقال ابن حبان: آخر ربيع الأول، والأول أشهر (وولد سنة خمسين ومائة) بقية من الشام، رقب، بصفلات، وقيل: بانياس.

أبو عبد الله أحمد بن حنبل: مات ببغداد في صعدة يوم الجمعة لاثني عشرة ليلة حلت من أشهر ربيع الآخر، وفس: ثلاث عشرة مئة، وقيل من ربيع الأول، سنة إحدى وأربعين ومائتين.

وولد سنة أربع وسبع ومائة من ربيع الأول، رضي الله عنهم أجمعين. تنبيه: من أصحاب المذاهب الشوع الأورخي: وكان له مفلدون بالشام نحرًا من مائتين سنة، ومات ببغداد سنة ست وخمسين ومائة.

واسحاق بن راهويه، وولد سنة ثمان وثلاثين ومائتين وأربعين من حوز الطري، ووفاته سنة عشر وثلاثين. ودفن الطاهري، ووفاته في ذو القعدة، وقيل: في رمضان بعد سنة سبع ومائتين، وولد بالكوفة سنة ثمان ومائتين.

الرابع: في وفيات أصحاب الكتب الحديث^(١) المعتمدة.

أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحبيب بن إدريس - شيخ الموحدة، وسكون مراد، وكسر الدال المعجمة، وسكون الراء، وفتح الهمزة، ثم هاء - الحامي الشحاري: سنة ثمان مائة أعظم مدية وراء شهر^(٢).

(وولد يوم الجمعة) بعد الفصاة، الثلاث عشرة حلت من شوال، سنة أربع وسبعين ومائة، ومات ليلة السبت رقت المشاء ليلة عيد الفطر، سنة ست وخمسين ومائتين.

(١) في نسخة: ١١٢.

(٢) في نسخة: ما وراء الشهر.

وَمُثَلِّمٌ: مَاتَ بِبَيْتَابُورِ الْخَمْسِيْنَ بَعِيْنٍ مِنْ رَجَبٍ، سَنَةِ إِحْدَى وَبِشِيْنٍ وَمِائَتِيْن، ابْنُ خَمْسِيْنَ رَحْمَتِيْن.
وَأَبُو ذَاوَدَ الشَّجَنَانِي.

بَحْرَتُكَ: قُبَّةٌ بِبَغْدَادَ.

خَرَجَ إِلَيْهَا لِمَا طَلَبَ مِنْهُ وَبِىْ حَارَى حَالَهُ بَيْنَ أَمْعَدَ الذَّهْنِي أَنْ يَحْمِلَ لَهُ لِجَامِعٍ وَالتَّوْبِيعَ أَلَمَعَهُ مِنْهُ، فَقَالَ لِرَسُولِهِ: قُلْ لَهُ: أَمَا لَا أَرَى الْعِصْمَ وَلَا أَحْمِلُهُ إِلَى أَبْوَابِ السَّلَامِيْن! فَأَمَرَهُ بِالْعُرُوجِ مِنْ مَبْنَاهُ، فَخَرَجَ إِلَى بَحْرَتِكَ، وَكَانَ لَهُ بِهَا أَقْرَبُ، فَزَرَ عَنْهُمْ، وَسَأَلَ الْفَقْرَ - عَمْرٍو دَجَلٌ - أَنْ يَقْبِعَهُ، فَمَاتَ الشَّهْرَ حَتَّى مَاتَ.

لَهُ مِنَ التَّصَانِيفِ - غَيْرِ الصَّحِيْحِ - «الْأَدَبُ لِعَفْرِة»، وَ«رِوَايَةُ الْبُشَيْرِ فِي الصَّلَاةِ»، وَ«لِتَرْوِافِ حَقِّقِ الْإِيمَانِ»، وَ«مِزَاجُ لَوْنِيْنِ»، وَ«التَّوْبِيعُ الْمَكْبَرِ»، وَ«الْأَوْسَطُ»، وَ«الْمَغْشِيْر»، وَ«حَقِّقِ أَعْمَالِ الْعِيَادِ»، وَ«التَّصَوُّفِ»، وَكُلُّهَا مُوجِدَةٌ الْآنَ، وَمِمَّا لَمْ يَفُتْ عَلَيْهِ: «الْجَامِعُ الْكَبِيْر»، ذَكَرَهُ ابْنُ طَاهِرٍ، وَ«السَّنَدُ الْكَبِيْر»، وَ«التَّحْقِيْقُ الْكَبِيْر»، ذَكَرَهُ الْفَرِيزِي، وَ«الْأَنْصَرِفَةُ»، ذَكَرَهُ الدَّرَاوِظِي، وَ«الْمَنْهَ»، ذَكَرَهُ وَزَائِدُ، وَ«أَسْلَمِي الصَّحَابَةِ»، ذَكَرَهُ أَبُو الْقَاسِمِ بِنْ مَدَّ، وَأَبُو الْقَاسِمِ السَّعَوِي رَدَّ لَوْحَدَانِ: وَهُوَ قَدْ لَبَسَ لَهُ إِلَّا حَدِيثَ وَاحِدٍ مِنْ لَصْحَابِهِ، ذَكَرَهُ السَّعَوِي وَالْمَسْوَطُ، ذَكَرَهُ الْحَبْلِي، وَ«لَعْلَلُ» ذَكَرَهُ ابْنُ مَدَّ، وَالْكُتُبُ، ذَكَرَهُ أَبُو أَحْمَدَ الْحَاجِمُ، وَ«الْعَوَانَةُ» ذَكَرَهُ التَّرْمِزِي فِي جَامِعِهِ.

(وَمِنْهُمْ) بِنْ الْحَاجِجِ بِنْ مُسْلِمٍ الْغَشَّيْرِي لِيَاوُزِي أَبُو الْحَسَنِ:

(مَاتَ بِبَيْتَابُورِ) عَشِيْرَةُ يَوْمِ الْأَحَدِ، الْخَمْسِيْنَ بَعِيْنٍ مِنْ رَجَبٍ، سَنَةِ إِحْدَى وَبِشِيْنٍ وَمِائَتِيْن، ابْنُ خَمْسِيْنَ وَخَمْسِيْنِ، وَقِيلَ: عَشِيْرَةُ وَقِيْرٍ، سَمِعَ وَخَمْسِيْنِ؛ لِأَنَّ الْمَعْرُوفَ أَنَّ مَوْلَاهُ سَنَةُ أَرْبَعٍ وَمِائَتِيْن.

قَالَ أَحْمَدُكَ: لَهُ مِنْ الْكُتُبِ - غَيْرِ الصَّحِيْحِ -: «الْجَامِعُ عَلَى الْأَوَابِ» رَأَيْتُ بِهِ، وَ«السَّنَدُ الْكَبِيْرُ عَلَى التَّرَحُّدِ» مَا أَرَى أَنَّهُ مِمَّ مِنْهُ مِنْ أَحَدٍ، وَ«الْأَسْعَا، وَالْكُتُبُ»، وَ«التَّحْقِيْقُ»، وَ«لَعْلَلُ»، وَ«لَوْحَدَانِ»، وَ«الْأَقْرَدُ»، وَ«الْأَقْرَانِ»، وَ«الْمُطْفِئَاتِ»، وَ«الْفَرَادِ» أَشَاطِيْرُ، وَ«وَلَدُ الصَّحَابَةِ»، وَ«أَوْهَامُ الْمُحَدِّثِيْنَ»، وَ«الْمُحَضَّرَاتُ»، وَ«حَدِيثُ عَمْرٍو ابْنِ شُعَيْبٍ»، وَ«الْإِنْتِفَاحُ بِأَغْلَبِ السَّيْحِ»، وَ«سَوَالَاتُ أَحْمَدَ»، وَ«مَشَاطِيْعُ مَالِكٍ»، وَ«الْفَرْدِي» وَشُعْبَةُ.

(وَأَبُو ذَاوَدَ): سُلَيْمَانُ بِنْ الْأَشْعَثِ بِنْ إِسْمَاعِيْلَ بِنْ بَشِيْرٍ بِنْ شَدَادَ بِنْ عَمْرٍو بِنْ عَمْرٍو الْأَزْدِي (الشَّجَنَانِي): بِكَمَرِ الْمَهْمَلَةِ الرَّاجِمِ وَمَكُونُ السَّيْنِ أَمَامَهُ، أَيْضًا: سَبَّةٌ إِلَى

مات بالخضر في شوال، سنة خمس وخمسين ومائتين
 وأبو عيسى الشريفي: مات بدمشق ثلاث عشرة مضت من رجب، سنة تسع
 وسبعين ومائتين.
 وأبو عبد الرحمن الشافعي: مات سنة ثلاث ومائتين.

 مسحطان، ويسمى إليها: محري - أيضا - على غير قياس.

مات بالبصرة في يوم الجمعة مائة عشر اشراق، سنة خمس وسبعين ومائتين،
 ومولده سنة ثنتين ومائتين.

من المتصانف: السر، والدراس، والرد على القديرة، والشيخ
 والبوخ، وما نقرأه أهل الأمصار، والمصنفات الأصغر، وامتد ذلك من
 لبر، والمصنف، ومعرفة الأوقات، والإخوة، وغير ذلك
 (وأبو عيسى): محمد بن عيسى بن مروة بن موسى بن أحمد (الشريفي) المعلم
 اضرير:

مات بدمشق: وهي مدينة على طرف جردن - كبرياء - وقيل بنحها، وقيل
 سمها: وكبر جيم، وقيل: مصرقة، وكان معجبة ليلة الإثنين، ثلاثة عشر مضت
 من رجب. سنة تسع وسبعين ومائتين، وكان تخطي: بعد الثمانين، وهو وهم.
 له من المتصانف: جامع، والمعارف المعروفة، والتاريخ، والفرقة،
 والمتنائل، والأسماء، ونكي.

(وأبو عبد الرحمن): أحمد بن شعيب بن علي بن - بن - بن بحر بن دينار الخراساني
 (الشافعي)، ومات: الشافعي سنة إلى سنة - بالفتح والخضر - مدينة بخوسان
 (مات: بعلطس، يوم الإثنين، اثنا عشر مضت من رجب، وقيل: حكمة في شعبان -
 سنة ثلاث ثلاثمائة، ومولده سنة أربع عشرة - وقيل: حصل عشرة - ومات
 من الكتب: الفقه الكبري والصغرى، والعناصر، وغيرها، وما عداها،
 وممنه مالك، والكنى، وعمل اليوم، والشفاء، والأسماء المروا، والتميز بينهم،
 والتصانف، والإخوة، ووهو أعزب شاعرا على سداد رميها على شعبه، وممنه
 منصور بن: دار، وغير ذلك.

وأبو عبد الله: محمد بن يزيد بن ماجة المغربي.

مات في رمضان سنة ثلاث وسبعين ومائتين، وله بدمشق المختص - كتاب الملاح -
 وفاته، كما في بدمشق كتابه في: لأهون.

وُلد سنة أربع وثلاثين وثلاثمائة، ومات في صفر سنة ثلاثين وأربعين بأشبهان.
 ونسبه أبو عمر بن عبد الوهاب، حافظ المغرب، وُلد في شهر ربيع الآخر سنة ثمان
 وسبعمائة وثلاثين، وتوفي بشعب سنة ثلاث وستين وأربعين.
 ثم أبو بكر البيهقي، وُلد سنة أربع وثلاثين وثلاثمائة، ومات ببغداد في الحادي
 الأول سنة ثمان وخمسين وأربعين.

(ولد في شعب سنة أربع)، وقيل: ست (ثلاثين وثلاثمائة، ومات في) يوم الاثنين
 الحادي والستين من (صفر، سنة ثلاثين وأربعين بأشبهان).

له من تصنيفاته: «الهدية»، و«معرفة الصحابة»، و«تاريخ أصفهان»، و«دلائل
 النبوة»، و«علوم الحديث»، و«الاستخراج على البخاري»، و«تفسير على مسلم»،
 و«فضائل الصحابة»، و«صفة الجنة»، و«الطلب»، وغيرها.

(وبعدهم أبو عمر): يوسف بن محمد بن محمد (بن عبد الوهاب) من عاصم سمري
 القرمي (حافظ المغرب).

ولد في يوم الجمعة، والخميس من العشر، الخامس من (شهر ربيع الآخر سنة
 ثمان وسبعمائة وثلاثين، وتوفي بطنجة). وهي مدينة بالأندلس، في إمارة الحمق، سنة
 أربع الألف، (سنة ثلاث وستين وأربعين).

له من تصنيفاته: «تجويد في شرح الموطأ»، و«الاستدراك، مختصر»، و«النفص على
 الموطأ»، و«الاستيعاب في تصحيف»، و«معجم العلم»، و«مبطل الرواة»، و«الشرايف
 في إنبات خير الموحدين»، و«الكافي»، و«المعاني»، و«الأسباب»، وغير ذلك.

(ثم أبو بكر): أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله بن موسى (البيهقي)؛ نسبة إلى
 «بهي» - قطع الموحدين، ولها بهيما تحية ساكنة - كثره بواحي نيسابور.

(ولد في شعب سنة أربع وثلاثين وثلاثمائة، ومات ببغداد في) غابر (جمادى
 الأولى، سنة ثمان وخمسين وأربعين)، ونقل تابوته إلى «بهي».

له من تصنيفاته: «موسى الكبير»، و«اللمعة»، و«المعرفة»، و«المبسوط»،
 و«المجلد»، و«شعب الإمام»، و«الأسماء»، و«الصفات»، و«المعجم»، و«الرهو
 الكبير»، و«المصير»، و«مناقب الشيعي»، و«الخلاجات»، و«الأدب»، و«الاعتقاد»،
 وغير ذلك.

(١) في أدب السيرة

(٢) في ج: الأدب

ثم أبو بكر الخطيب البغدادي، ولّد في جمادى الآخرة، سنة إحدى وتسعين
وثلاثمائة، ومات بغداد في ذي الحجة، سنة ثلاث وتسعين وأربعين.

النوع الحادي والستون: معرفة النقات والضعفاء:

هو من أجل الأنواع؛ فيه يعرف الصحيح والضعيف، وفيه تصانيف كثيرة؛ منها
معرفة في الضعفاء: ككتاب البخاري، والنسائي، والعقيلي، والمذنفطي، وغيرها
وفي النقات: كالنقات لابن حبان.

(ثم أبو بكر): أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي (الخطيب البغدادي، ولد في
يوم الخميس لست يقين من جمادى الآخرة، سنة إحدى وتسعين وثلاثمائة)، وقبل: القتين.
(ومات ببغداد^(١)) في (سابع ذي الحجة سنة ثلاث وتسعين وأربعين).

وه من التصانيف: تاريخ خلداء، والحامع في آداب الراوي والسامع، والكفاية
في موافق الرواية، والمرحمة، والتلخيص المتشابه، والذيل حطب، والمفصل
للسودج، والمبهعات، وأشباه كثيرة جدًا في غير
(النوع الحادي والستون: معرفة النقات والضعفاء).

هو من أجل الأنواع؛ فيه^(٢) يعرف الصحيح والضعيف، وفيه تصانيف كثيرة؛ لأنها
الحديث:

(منها مفرد في الضعفاء: ككتاب البخاري، والنسائي، والعقيلي، والمذنفطي،
وغیرها). ككتاب الساجي، وابن حبان، والأردني، والكمال لابن عدي، إلا أنه ذكر كل
من تكلم فيه وإن كان ثقة، ونسبه على ذلك المذهب في «الميزان»، إلا أنه لم يذكر أحدًا
من الضعفاء والأئمة المتبوعين، وفاته جماعة، نزلهم عليه الحافظ أبو العسل المعروف من
مجلد.

وعمل شيخ الإسلام «المانع»، فسمه «الميزان» وزاوده.

واللهي في هذا النوع «المعني». كتاب صغير الحجم دفع جدًا من جهة أنه يحكم
على كل رجل بالأصح فيه بكلمة واحدة، على إيماء فيه، سأحمله - إن شاء الله تعالى -
في دبل عليه.

(و) منها: مفرد (في النقات: كالنقات لآمن حبان)، ولابن شاهين، وللعجلي.

وعبرهم.

(١) سقط في ج.

(٢) في ج: فيه.

ومشركاً: كتابي البخاري، وابن أبي حنيفة - وما أغرر فوائده - وابن
أبي عمير، وما أجهل!

وَجُورُ الْخَرْجِ وَالْتَعْدِيلُ؛ صِبَاةٌ لِلشَّرِيعَةِ، وَنَجَبٌ عَنِ الْعَذَابِ بِهِ الْتَمَّتْ،

(و) منها: (مشترك) جمع فيه الثقات، ونصمه: (كتاريج الصحاري، وابن أبي خيثمة، وما أمرو فواته!) (و) نجرح وننجدل: نصمجه (ابن أبي حاتم، وما أجله!). وطبقات ابن سعد، وتميز الناس، وغيرها.

(رجوز الجرح والتعديل؛ هبة الله الشريعة)، ودعا عنها، فذل - فعلى - ﴿إِنْ سَأَلْتَهُ

وقال عليه السلام في التعديل: إذا عساه وجد صلاحاً^(١)، وفي المخرج: ليس آخر العشرة^(٢)، وقال: احسن من ثورين عن ذكر الثمار، فتكون حفرة الناس^(٣)، وتكنم في رجال حفر من السحابة والتابعين من بعدهم.

وأما قول صالح خرمه: أول من تكلم في الرجال شعبه، ثم تبعه يحيى بن سعيد
الظفاري، ثم أحمد وإبراهيم⁽¹⁾ - يعني: أنه أول من تصدى لذلك

وقد قال أبو بكر بن خالد لمحيي بن سعيد: أما تحشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حببتهم خبصاءك عند الله؟ فقال: لأن يكونوا حصصاتي أحب إلي من أن يكون خصمي ورسول الله ﷺ يقول: لمن لم تدب الكذب عن حديثي؟⁽⁴⁵⁾

وقال أبو تراب الشخصي لأحمد بن حنبل: لا تثقب العلماء، فقال له أحمد: ويحك، هذا نصيحة، ليس هذا غيبة!

وقال بعض الصوفية لأبي لميالك: ثغيب؟ قال: اسكت، إذا لم يني، كيف تعرف
النجى من الباطل؟!

(يُجِيبُ عَلَى الْمُتَكَلِّمِ فِيهِ النَّبِيُّ) ، فَمَا ذَاكَ مِنْ دَلِيلٍ عَلَى الْعِلْدِ: الْمَوَاضِعُ السَّالِمِينَ^(٩١) حَقِيرَةٌ مِنْ حَضَرِ النَّارِ، وَفَقْدَ عَلَى شَعِيرَةٍ طَائِفَةٍ مِنْ النَّاسِ الْمُحْدَثِينَ، وَالْحَكَمَ.

(١) أخرجه البخاري (٢١٣٢)، ومسلم (٢٠٠٢/١) رقم (٢٥٩٩)، والنسائي (٥٠/٢)، والترمذي (٣٨٢٥)، وابن ماجه (٧٥٦)، وأحمد (١٠٠٦٠٠)، وابن خزيمة (١٣٣٠)، وابن حبان (٣٨٢٥).

(۷۴+۷۵)، والہدی، فی الدلائل (۷/ ۷۴) میں حدیث ابن عمر

(۱) أخرجه البخاري (١٠٣٢)، ومسلم (٦٠١٢) وفتح (٧٢)، (٣٥٩) عن حديث عائشة

(۳) تفویض نمی‌گردد.

(١) أنواره المنطوق في المعاني (١٦٧١)

(٥) أحرجه ابن عطائي في مقدمة القاموس (١٩٨٦).

(٦) في جم الناس

فقد أعتقنا غير واحد يخرجهم بنا لا يخرج،

ومع ذلك (فقد أعتق غير واحد) من الأئمة (يخرجهم) بعض الثقات (بما لا يخرج).
كما خرج السني أحمد بن صالح المصري قوله: «غير لغة ولا مأثور» ومرة ثمة إمام
حافظ، أصح من السعاري، ووثقه الأكترون.

قال الحلي: نفي الحفاظ عن أن كلام السني هو تحامل، ولا يفدح كلام أمثاله
به.

قال ابن عثي: وسب كلام السني به. أنه محسر منه شيء فطره؛ فحمله ذلك على
أن نكس به.

قال ابن الصلاح: وذلك لأن عيب السجدة تلميذ مسافر لها من أنظار معارج
صحيحة، نعى عنها بحجاب السخط. لا أن ذلك يقع منهم نعتاً للفتح مع العيب
بطلان.

وقال ابن بوس: لم يكن أحمد بن صالح كما قال السني؛ له نكس له ألفه غير الكثير
وقد تكلم به ابن عثي بما يشير إلى ذلك، فقال: «كتاب يعسف» وأبى بخط في
خارج مصر، منه إلى الفلسفة، وأنه يحظر في مشيئة.

وأما ابن عثي لا يدري ما الفلسفة؟ فإنه ليس من أهلها
وقد نصح للإسلام: إنما صحت بي معنى أحمد بن صالح النعماني^(١)، لا المصري
المكلم عليه هذا.

قال ابن دقيق: والوجه الذي تدخل الألف منها حسنة
أدعا. لهرز والغرض، وهو شرفا، وهو في أربع^(٢) المتأخرين كثير.

الثاني: المخالفة في المبادئ.

الثالث: الاختلاف بين المتصورة وأهل علم الظاهر.

الرابع: الكلام في الجهول بمراتب العلوم، وأكثر ذلك في المتأخرين؛ لاشتغالهم
بعلوم الأوائل، وفيها الحق. كالحساب والهندسة والطب، والمناظر، كالتطبيع وكثير من
الإلهي وأحكام النجوم.

الخامس: الأخذ بالتردد مع عدم الوجود.

(١) مراد، حد النعماني، وهو «أفلا» في «الذمات»، «المحروحين» لا في «الذمات»، وكثير المتأخرين
«النعماني» كما ابتداء، وراجع لغزيب السعيد (١٨).

(٢) في «نواحيج»

وَقَدْ دُمْتُ أَحْكَامُهُ فِي «الذَّائِبِ وَالْعَشِيرِ».
النوع الثاني والثلاثون: مَنْ خَلَطَ مِنَ الثَّقَاتِ
هُوَ مَنْ مَعَهُ لَا يُعْرَفُ فِيهِ تَضَيُّعٌ مُفْرَدٌ، وَهُوَ خَفِيفٌ بِهِ.

وقد عُدَّ ابن عبد البر في كتاب العلم لنا الكلام الأربعة عشر من في بعضهم،
ورأى أن أهل العلم لا يقلل منهم إلا بيانا واضح.
(وقد دُمْتُ أَحْكَامُهُ فِي) النوع (الثالث والعشرين): فَأَخَّرَ عَنْ رِجَالِهَا هَذَا
وَالثَّانِي

الأول: قُلْ فِي «الْإِقْرَاعِ». نَعْرِفُ تَعْلَمُ تَرَاوِي. التَضَمُّنُ سَنِيَّةٌ مِنْ رِوَايَةِ، أَوْ ذِكْرِهِ فِي
تَرْجِيحِ الثَّقَاتِ، أَوْ تَخْرِيجِ أَحَدِ الشَّيْخَيْنِ نَهَى فِي الْمَصْحُوحِ، وَإِنَّا نَتَكَلَّمُ فِي بَعْضِ مَنْ خَرَجَ^(١)
لَهُ وَلَا يُلْغِزُ إِلَيْهِ، أَوْ تَخْرِيجِ مَنْ اشْتَرَطَ الصَّحَّةَ لَهُ، أَوْ مَنْ حَرَجَ عَلَى كَتَبِ الشَّيْخَيْنِ
الثَّانِيَةِ خَالَفَ الْإِدْعَى فِي «الْمُدْحَا»: الْمَحْرُوحُونَ عَلَى عَشْرِ صِنَافَاتٍ
الأولى: قَوْمٌ وَدَعُوا حَدِيثَهُ.

الثانية: قَوْمٌ دَلَّيُوا بِمَوْضِعِهِ بِالْأَحَادِيثِ أَسْلَبَ عِزِّ أَسْلَبِهَا.

الثالثة: قَوْمٌ حَذَّوْهُمُ الشَّرْهُ عَلَى الرِّوَايَةِ عَنْ قَوْمٍ أَمْ يَسْتَوْفُوهُمْ.

الرابعة: قَوْمٌ عَدَّوْا إِلَى الْمَوْضِعَاتِ دَعَوَاهَا.

الخامسة: قَوْمٌ عَمِلُوا إِلَى الْمَرَامِيسِ فَوَضَعُوهَا.

السادسة: قَوْمٌ مَدَّوْا عَلَيْهِمْ إِصْبَاحًا فَلَمْ يَنْفَعُوا أَنْفُسَ الْحَدِيثِ: وَدُمْلَ عَلَيْهِمْ
الرَّوَاهُ.

السابعة: قَوْمٌ سَمِعُوا مِنْ شَيْخٍ، ثُمَّ حَدَّثُوا عَنْهُمْ بِمَا لَمْ يَسْمَعُوا.

الثامنة: قَوْمٌ سَمِعُوا كَثْرًا، ثُمَّ حَدَّثُوا مِنْ غَيْرِ أَحَدٍ، مَدَّعِيهِمْ.

الثامنة: قَوْمٌ جَرَّوْا إِلَيْهِمْ^(٢) كُنْ، لِيَحْدِثُوا بِهِ فَأَحْضَرُوا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَدْرُوا أَنَّهَا
سَمَاعِيهِمْ.

العاشرة: قَوْمٌ تَلَفَّتْ كُنْهِمُ حَدَّثُوا مِنْ حَفْهِهِ عَلَى شَيْخَيْنِ: كَابِي نَجِيهِ.

النوع الثاني والثلاثون: مَعْرُوفٌ (مَنْ خَلَطَ مِنَ الثَّقَاتِ:

مَنْ مَعَهُ لَا يُعْرَفُ فِيهِ تَضَيُّعٌ مُفْرَدٌ، وَهُوَ خَفِيفٌ بِهِ، قَالَ إِمْرَأَتِي: وَيَبِّبُ ذَلِكَ

(١) مَنْ أَدَبَ حَرَجَ

(٢) مَنْ يَطْلَعُ بِهِمْ

(٣) مَنْ أَدَبَ مَدَّ

فبينهم من حفظ لآخره، أو لذهب بغيره أو لغيره؛ فبقل ما روي عنهم قبل الاختلاط، ولا يقبل ما بعد أو شك فيه، فبينهم: عطاء بن السائب؛ فاختلجوا برواية الأكارب: كالثوري، وشعبة، إلا حديثي سمعتهما شعبة بأخرة.

أفرد بال تصنيف من الآخرين - الحافظ صلاح الدين العلائي.

قلت: قد ألف فيه الحازمي تأليفاً نظيفاً رائعاً.

(صنف من خلط؛ لمرقه، أو لذهب بغيره، أو لغيره): كتلف كتبه، والاعتماد على حفظه؛ ليقبل ما روي عنهم مما حدثوا به قبل الاختلاط. ولا يقبل ما حدثوا به بعده، أو شك فيه).

ويعرف ذلك باعتبار الرواة عنهم، (صنفهم)

عطاء بن السائب؛ أو السائب الكوفي، اختلط في آخر عمره؛ (فاحتجوا برواية الأكارب عنه: كالثوري، وشعبة)، بل قال يحيى بن معين: جميع من روى عن عطاء سمع منه في الاختلاط غيرهما، لكن زاد يحيى بن سعيد القطان والنسائي روى دود والطحاوي - حماد بن زيد، وبطل ابن المواق: الاتفاق على أنه سمع منه قديماً.

قال العمري: وامتنع الجمهور - أيضاً - كابن معين، وأبي داود، والطحاوي، وصحة الكناشي، وابن عدي - رواية حماد بن سلمة عنه.

وفان العجلي: إنما سمع منه في الاختلاط، وكذا سائر أهل البصرة؛ لأنه إنما قدم عليهم في آخر عمره.

ونعقب ذلك ابن المواق بأنه قدمها مرتين؛ فمن سمع منه في المقدمة الأولى، صح حديثه.

وامتنع أبو داود - أيضاً - هشام الدستوائي.

قال العراقي: وينبغي استثناء ابن عينة أيضاً؛ فقد روى العمري عنه قال: سمعت من عطاء قديماً، ثم قدم علينا قديماً، فسمعت يحدث ببعض ما كنت سمعت منه فخلط فيه؛ فانقبت واعتزك.

قال يحيى بن سعيد القطان: (إلا حديثي سمعتهما) منه (شعبة بأخرة) عن زاذان؛ فلا يحتج بهما.

ومن سمع منه بعد الاختلاط: جرير بن عبد الحميد، وخالد الواسطي، وابن علقمة، وعلمي بن عاصم، وسهم بن فضال بن عمرو، وهشيم، وإن روى له البخاري في صحيحه حديثاً من رواية هشيم عنه؛ فقد قرأه أبي بشر: جعفر بن إياس، وليس له عند غيره.

وَمِنْهُمْ: ثُمَّ رَضَخُوا: سَجَّعُوا. يَقَالُ: سَجَّعَ الشَّيْءُ فَيَكُونُ مَبْذُولًا. وَمِنْهُمْ: سَعِدَ الْخَيْرِيُّ، وَالْأَيْ تَوَلَّى خَلْقَهُ.

وممن سجن منه من الخليل ثوب عوفانة

(نومها: آید اِحتال): عمرو - عبد الله ("بیم")، احتشظ أيضًا، وانكم ذلك
لدي، وقال: شاء ونس، ولم يخط.

(وقتی: صادق) معیناً (اسی عیبہ سے بعد احقر نے) ، قالہ الخلیفہ ، واللہ تم بخیر! لہ
شکھان) میں روایت ہے شیخ بروفس الذہبی : سمعہ وہ وقت میں قبلہ

دعویٰ سمعہ مہ جیتے، اِس قاتل ہے، ہوس، زورکریا ہے، اُسی زائد، پڑھیں، معافی،
روایتہ بن قدامت، غلہ ابن معین، واحمد،

وخالق ابن مهدی، وأبو حاتم في سبب تلبس وزواله، ورواية زكريا وزهير عن أبي
الصحيحين، وقضا رواية الثوري، وأبي الأحمر - سلام بن سلم - وشعبة، وعمر بن
أبي زائدة، وروافد بن أبي إسحاق.

وأخرج له البخاري من رواية جرير بن حلويم - روى عنه مسلم - رواية يساعيل بن أبي خالد، ورواية بن مصفه، والأعمش، وسليمان بن معاذ، وعمار بن زريق، وإمالك بن معدون، وسعير بن كدام.

(ومنهجهم: سعيد) بن إياس (الجرجيري): احتفظ بغيره قبل موته: «وإمام يشاء الخير»
 قبل الناس وغيره: «أنتكم الإمام الطاهرون».

ومن جمع منه قتل لتعير شعبة، وابن سائبة، والشعبيات، والسماعان، وسمير، وعبد الله، ومث، ويحيى بن رويح، ووهب بن خالد، وعبد الحميد الشنفرى، وكثير من آخره أي من لسانهم كما قاله أبو تارود.

وسمع بعد ذلك يحيى الفصاح، وقد تحدث عن شينا، وإسحاق الأزرقي، ومحمد بن
يونس بن علي، وعيسى بن يونس، وبريد بن هارون

وفد روى له الشيخان من رواية بشر بن الجهم، وخالد بن عبد الله، وعبد الأعلى بن عبد الحميد، وعبد الوارث بن سعيد.

وروي له مسلم من رواية ابن عثمة، وحماد بن سليمان الضبي، وحماد بن أسامة، وحماد بن سلمة، وسالم بن نوح، والثوري، وسليمان بن الحبيب، وشعبة، وابن المبارك، وعبد الواحد بن زياد، وعبد الوهاب الثقفي، وروث بن خالد، وزيد بن زياد، وزياد بن جهم، وزياد بن أبي

(و) منهم: سعيد (اسمى عربياً)، مهران: أخته، فوق عشر سنين، وفل: خمس سنين.

وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَا بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُشْعَرٍ الْفُضُولِيُّ.

وَمِنْ سَمِعَ مِنْهُ قَبْلَ الْإِحْتَلاطِ: يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، وَعَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، وَبِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَخَالِدُ بْنُ الْبَحَارِ، وَسُوَّارُ بْنُ مَحْشَرٍ، وَغُبَّانُ بْنُ حَبِيبٍ، وَشُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَكْرِ السَّهْمِيِّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، وَعَبْدُ الْأَعْلَى التَّمَامِيُّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَطَاءٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَرَ، وَبَحْبُحِيُّ بْنُ سَعِيدِ الْفُطَّانِ، وَيَزِيدُ بْنُ زُوَيْجٍ.

قَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: لَمْ يَكُنْ لَنَا فِيهِ عِلَّةٌ.

وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: أَرَادَهُمْ عَنْهُ: عَبْدُ الْأَعْلَى، ثُمَّ شُعَيْبُ، ثُمَّ عِلَّةٌ. وَأَنْتُمْ فِيهِ: يَزِيدُ ابْنُ زُوَيْجٍ، وَخَالِدُ، وَبَحْبُحِيُّ الْفُطَّانِ.

قَالَ الصَّرَافِيُّ: وَلَمْ يَلِدْ عِلَّةٌ عَنْ نَفْسِهِ. لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ فِي الْإِحْتَلاطِ، إِلَّا أَنَّهُ يَزِيدُ بِقُلُوبِ بَيَانِ الْإِحْتَلاطِ، وَأَنَّهُ لَمْ يَحْدُثْ بِمَا سَمِعَهُ مِنْهُ فِي الْإِحْتَلاطِ.

وَأَخْرَجَ لَهُ الشَّيْخَانُ عَنْ: خَالِدِ بْنِ زُوَيْجٍ، وَعَبْدِ الْأَعْلَى، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَلِيٍّ، وَمُحَمَّدِ بْنِ سُوَّاءِ الدُّوسِيِّ، وَمُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَدِيٍّ، وَبَحْبُحِيِّ الْفُطَّانِ، وَيَزِيدِ بْنِ زُوَيْجٍ.

وَالْبُخَارِيُّ عَنْ: بَشَرَ بْنِ الْفُضْلِ، وَسَهْلِ بْنِ يُونُسَ، وَأَبْنِ الْمُبَارَكِ، وَعَبْدِ الْوَارِثِ بْنِ سَعِيدٍ، وَكُهَيْسِ بْنِ لَهْهَانَ، وَمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ.

وَمُسْلِمٌ عَنْ: ابْنِ عُثَيْبٍ، وَحَمَّادِ بْنِ أَسَافَةَ، وَسُلَيْمِ بْنِ نُوْرٍ، وَسَعِيدِ بْنِ عَامِرِ الصَّبْعِيِّ، وَأَبِي خَالِدٍ الْأَحْمَرِ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَطَاءِ الْخَفَافِ، وَعِدَّةٍ، وَعَلِيِّ بْنِ مَسْعُودٍ، وَهَيْسَى ابْنِ بَرْسٍ، وَمُحَمَّدِ بْنِ بَشَرَ النُّعْمِيِّ، وَمُحَمَّدِ بْنِ بَكْرِ الْيَرْبُوعِيِّ، وَعَنْدُو.

وَمِنْ سَمِعَ مِنْهُ فِي الْإِحْتَلاطِ: الْمُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرِوَانَ، وَرُكَيْعٌ، وَالْفُضْلُ بْنُ دَكْبَرٍ.

(و) أَنْتُمْ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثَيْبٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ الْمَسْعُودِيُّ:

قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: اخْتَلَطَ قَبْلَ مَوْتِهِ بَسْنَةً أَوْ مَتْنِينَ.

وَقَالَ أَحْمَدُ: إِذَا اخْتَلَطَ بِعَدَدٍ: فَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ بِالْكُوفَةِ أَوْ بِالْبَصْرَةِ، فَسَمِعَهُ حَيْثُ.

وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: مَنْ سَمِعَ مِنْهُ زَمَنَ أَبِي جَعْفَرٍ الْمَقْصُودِ: فَهُوَ صَحِيحُ السَّمَاعِ، وَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ زَمَنَ الْمُهَدِيِّ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ.

وَلَمْ يَحْدُثْ بِمَعْصِيَةٍ فِي أَمْرَةٍ: فَرَدَّ حَدِيثَهُ كَثْرًا لِأَنَّهُ لَا يَتَّبِعُ حَدِيثَهُ الْغَدِيدَ مِنْ حَدِيثِهِ

الْآخِرِ: قَالَ ذَلِكَ ابْنُ حَبَّانَ، وَأَبُو الْحَسَنِ بْنُ الْفُطَّانِ.

قَالَ ابْنُ عَرَبِيِّ: وَالصَّحِيحُ خِلَافُ ذَلِكَ: فَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ فِي نَصْحَةٍ: وَرُكَيْعٌ، وَأَبُو مَعِينٍ

الْفُضْلِيُّ: فَهُوَ أَحْمَدُ.

وَعَدَ الْوَهَّابُ الْتَقْفِيَّ، وَشَدَّ بَابَ مَنْ تُهَيِّئُهُ فَنَالَتْهُ سَمْنِيَّةٌ، وَعَدَ الزُّرَّاقُ، عَدَمٌ فِي
أَحْرَ غَمْرَةٍ، فَكَأَنَّ يَلْمُزُ عِبِلَةً،

وَقَالَ السَّائِي نَعِيرٌ.

وَأَنكَرَ ذَلِكَ عَلَى بَنِي عَاصِمٍ.

وَلَهُمْ هَذَا: (أَسْمَ ثَلَاثَةِ أَحْرَ كُوفِيٍّ لَيْسَ بِهِ سَمْنِيَّةٌ، وَلَا مِنْ خَنَظٍ إِلَّا هَذَا.

وَمِنْ مَسَّحٍ مَعَهُ تَدْبِيقًا مَلِيحًا أَتَيْتُ^(١)، وَالْأَعْيُنُ، وَشُعْبَةُ، وَخَنَابُ.

(أ) هُجْرٌ (عَدَ الْوَهَّابُ) بَنِي عَبْدِ الْمُجِيدِ (التَّقْفِيَّ).

بَدَأَ مِنْ مَعِينٍ أَحْضَطَ بِأَحْرَةٍ

وَدَرَّ نَفَقَةُ الْعَمِي^(٢) (أَحْضَطَ) قَتَلَ مَوْتَهُ بِثَلَاثَةِ سَبْعِينَ أَوْ ثَلَاثِينَ

قَالَ عَدَمٌ: مَكَّةَ مَا عَرَّ تَعْبِيرُهُ، فَإِنَّهُ نَمَّ حَدَّثَ حَدَّثَ فِي وَمِنْ سَمِيرَةٍ لَمْ تَسْلُ

خَوَافَ أَبِي دَاوُدَ، وَنَعِيرٌ جَرِيرٌ بَنِي حُدُومٍ، وَعَدَ الْوَهَّابُ التَّقْفِيَّ، فَحَدَّثَ الْخَاسِ عَنْهُمْ.

(أ) هُجْرٌ (أَسْمَا بَنِي عَيْبَةَ) أَحْضَطَ (قَتَلَ مَوْتَهُ سَبْعِينَ) قَالَ بَنِي الْفَصْلَاحِ، أَعْدَا مِنْ

قَوْلِ بَحْسٍ بَنِي سَعِيدٍ، أَشْهَدُ أَنَّ سَفِيكَ أَحْضَطَ سَبْعَ سَبْعِينَ، وَعَدَ مَاتَ سَبْعَ سَبْعِينَ

وَسَبْعِينَ

قَالَ عِرَاقِي: ذَلِكَ وَهْمٌ، فَإِنَّ الْمَعْرُوفَ أَنَّهُ مَاتَ سَبْعَ ثَمَانٍ أَوْ سَبْعَ

ثَمَانٍ، وَأَعْيُنُ: وَمَا غَلَّ عَرَّ يَحْمَرُ بَنِي مَعْدٍ، فَمَعَهُ ثَمَانٌ لِأَنَّ بَنِي مَعْدٍ مَاتَ بَنِي مَعْدٍ سَبْعَ

ثَمَانٍ، وَفَتْهُ قَدُومُ الْحَاجِ، وَوَقْتُ مَعْدَتِهِ عَنْ أَخْبَارِ الْحِجَارِ، فَهِيَ تَمُكِّنُ مَنْ أَدَّ بِسَمْعٍ

أَحْضَطَ سَمِيكَ نَمَّ بِحُكْمِهِ، وَالْمَوْتُ فَدَرَّ بِهِ^(٣) قَالَ: فَتَعَدُّ لَهُ ذَلِكَ فِي ثَمَانٍ مَرَّةً سَبْعَ

وَمِنْ سَمْعٍ مَعَهُ فِي الْعَمِيرِ مُحَمَّدُ بْنُ عَاصِمٍ، مِمَّا حَدَّثَ بَنِي الْجَبْرِ الْعَالِي

قَالَ عَمِي: وَعَلَى عَنِّي ظَنِّي أَنَّ مَاتَ شَيْخُ الْأَنْثَةِ لَمْ يَسْمَعْ أَمَّا قَوْلُ ذَلِكَ

(و) مِنْهُ (عَدَ الزُّرَّاقُ) بَنِي هَدَامٍ الْخَصَامِي، نَعَمِي فِي أَحْرَ غَمْرَةٍ؟ فَكَأَنَّ فَالْفَرْ

فَيُظَنُّ (أ) أَنَّهُ أَعْدَا

قَالَ: فَمَنْ سَمِعَ مَعَهُ عَدَّ أَنَّ عَمِي: فَهُوَ ضَعِيفٌ الْمَسَاحُ.

وَمِنْ سَمْعٍ مَعَهُ قَوْلُ ذَلِكَ: أَحْمَدُ، وَأَبِي رَاهُوِيَّةَ، وَبَنِي مَعِينٍ، وَأَبِي أَحْمَدَ، وَوَكَيْعَ

عَبْدِ أَحْمَدَ.

(١) مَرَّ، أ. ب. ن. التَّعْمِيرُ.

(٢) مَقَطٌ فِي ٦.

وَالْغَايِمُ،

وبعد أحمد بن محمد بن شبيب، ومحمد بن حماد الطهراني، وإسحاق بن إبراهيم
الدبري

قال ابن الصلاح: وجدت فيما روى الطبراني عن الثوري عنه - أحاديث استكرتها
هذا: فأحلت أمرها على ذلك.

وقال إبراهيم الحارثي: مات عبد الرزاق، وللدبري سنة مائة أو مائة وربع.

قال ابن عدي: استصحبني عبد الرزاق

قال الذهبي: إنما اعني به أبا، فأسعده من نصائذه، وأه سجع سببي أو نحوها، وقد
خضع به أبو عواء في «صحيحه» وغيره.

قال المروزي: وكان من أخصب به لم يبال بتغييره، إنما حدث من كتبه لا من
حفظه.

قال: ولظاهر أن الذين سمع منهم الطهراني^(١) في رحلته إلى صنعاء من أصحاب
عبد الرزاق - كنهم سمع منه بعد التغيير، وهم أربعة.

الثوري، وإبراهيم بن محمد بن برة الصماني، وإبراهيم بن محمد بن عبد الله بن
سويد، والمحب بن عبد الأعلى الصماني.

(و) منهم: (عنوم): محمد بن الفضل أبو النعمان الطوسي.

قال البخاري: نعيه في آخر عمره.

وقال أبو حاتم: من سمع منه سنة عشرين ومائتين، فسمعه جيد.

قال: وأبو زرعة لقبه سنة اثنين وعشرين.

وقال أبو داود: بلغنا أنه أنكر من ثلاث عشرة، ثم رجعده عقوله، ثم استحکم به
الاختلاط سنة ست عشرة.

وقال الدارقطني: وما ظهر له بعد اختلاطه حديث مكر.

وأما ابن حبان فقال: احتلط وتعبير، حتى كان لا يدري ما يحدث؛ فوقعنا المتأخر
الكثيرة في روايته؛ فما روى عنه القدماء فصحيح، وأما رواية المتأخرين فيجب الشك
عنها، وأنكر ذلك الذهبي، ونسب ابن حبان إلى التخصيف والنهوير.

وصمن سمع منه قبل الاختلاط: أحمد، وسيد الله المديني، وأبو حاتم، وأبو علي؛
محمد بن أحمد بن خالد، وجماعة.

(١) في ج: الطبراني.

في ج: الطبراني

وَأَبُو قَلَابَةَ الْوُقَائِي، وَأَبُو أَشْفَقِ الْبَطْرِي، وَأَبُو طَاهِرٍ: حَبِيبُ الْإِمَامِ أَبِي خُرَيْمَةَ،
وَأَبُو بَكْرٍ الْقَطِيمِي: زَوْجِي مُسْلِمٍ أَخِي.

وبعد: علي بن عبد العزيز، والعمري، وأبو زرععة.

(و) منهم: (أبو قلابة): عبد الملك بن محمد (الوراقسي).

قال أبو حريمة: ثنا أبو قلابة بالبصرة فلي أن يختلط، ويخرج إلى بغداد.

نظايره أن من سمع منه ببصرة سماعه صحيح، وذلك: كأبي داود السجستاني،
وابنه: أبي بكر، وأبو حنيفة، وأبي مسلم الكجي، ومحمد بن إسحاق الصنعاني، وأحمد
بن يحيى اللاذلي، وأبي عروبة الحارثي.

ومن سمع منه ببغداد: أحمد بن سليمان الحاد، وأحمد بن كامل القاضي، وأبو سهل
من رباد القضاة، وعثمان بن أحمد السماك، وأبو العباس الأصم، وأبو بكر الشافعي
وغيرهم.

(و) منهم في المتأخرين: (أبو أحمد) محمد بن أحمد بن الحسين (شطرغبي)
الجرجاني.

قال الحافظ أبو علي الرذمي: يعني أنه اختلط في آخر عمره.

قال العراقي: لم أره لغيره. وقد ترجمه الحافظ حمزة في التاريخ جرجان، فلم يذكر
عنه شيئاً من ذلك وهو أعرف به؛ فإنه شيخه، وقد حدث عنه الإسماعيلي في صحيحه إلا
أنه ليس اسمه؛ لكونه من أقرانه، لا لضيقه، وقد مات لإسماعيلي قبله، وأخر أصحاب
الغزالي لقاضي أبو الطيب الطبري، رسماعه منه في حياة الإسماعيلي فهو قبل تغيره؛ إن
كان تغير.

قال: وثمة آخر يقال له: القطرغبي، وافق هذا في اسمه وأسم أبيه، وبلده ونسبه،
وتقارب في اسم جده، وتماصراً، وذلك قد اختلط بأخوته؛ كما ذكره الحاكم في تاريخ
نيسابور، فيحتمل أن يكون اسمه بالقطرغبي هذا.

(و) منهم: (أبو طاهر): محمد بن الفضل، (حبيب الإمام) أبي بكر (بن حريمة):

قال الحاكم: اختلط قبل موته بستين ونصف.

قال الذهبي: ولم يسمع أحد من بني تلك السدة.

(و) منهم: (أبو بكر القطيمبي) زوي مستد أحمد، وأحمد له عن أبيه عبد الله:

قال ابن الصلاح: اختل في أمر عمره وخرف؛ حتى كان لا يعرف شيئاً مما يقرأ عليه.
قال الذهبي: ذكر هذا أبو الحسن بن الفراء، وهو علو وإسراف، وقد وثقه أبو عاتق،

وَمِنْ ذَلِكَ مِنْ هَذَا الْغَيْبِ مُخْتَلِفٌ بِهِ فِي الصَّحِيحِ؛ فَهُوَ بِحَسَبِ غُرُوبِ رِوَايَةِ قَبْلِ
الْإِخْتِلَافِ

النَّوعُ الثَّالِثُ وَالْمَشْهُورُ: طَبَقَاتُ الْعُلَمَاءِ وَالزُّوَاهِ:

هَذَا مِنْهُمْ، وَطَبَقَاتُ ابْنِ شَعْبٍ غَضِبُ كَثِيرِ الْعَوَاتِدِ، وَهُوَ تَقَى، نَكَبَتْ كَثِيرَ الرُّوَايَةِ
بِهِ عَنِ الصُّغَفَاءِ، مِنْهُمْ شَيْخُهُ: مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ الرَّاقِشِيُّ، لَا يَسْتَبْطِئُ
وَلَطِيفَةٌ: الْقَوْمُ الْمُتَشَابِهُونَ، وَفَدَى يَكُونُ مِنْ أَلْفَةِ دُغْيَارٍ، وَمِنْ طَبَقَتَيْ دُغْيَارٍ:
كَأَنَّهُمَا مِنْ أَصَابِعِ الْعُصْبَةِ، وَهَمَّ مَعَ الْعُصْبَةِ فِي طَبَقَةِ الْعُصْبَةِ؛ وَعَلَى هَذَا:

وَالْحَاكِمُ، وَالنَّارِظِيُّ وَلَمْ يَذْكُرَا شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ.

قَالَ لِعِرَاقِي: فِي ثَبُوتِ ذَلِكَ نَظَرٌ، وَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ عُرْبَةَ أَمْ يَبْتَغِي إِسْتِثْنَاءَ إِبْنِ
قَالَ: وَعَلَى تَقْدِيرِ ثَبُوتِهِ: فَمِنْ سَمِعَتْ فِي حَالِ الصَّحَةِ: الْحَاكِمُ، وَالدَّارِظِيُّ، وَابْنُ
شَاهِينَ، وَالرَّاقِشِيُّ، وَأَبُو نَيْمٍ، وَأَبُو عَلِيٍّ التَّبْرُكِيُّ وَابْنُ الْعَسَدِ، غَنَاهُ، وَابْنُ سَعْدٍ عَلَيْهِ سِتْرُ
سِتِّ دُغْيَارٍ، وَمَنْ مَعَ ثَمَانٍ وَمِائَةٍ وَثَلَاثِينَ.

(وَمِنْ كَانَ مِنْ هَذَا الْغَيْبِ مُخْتَلِفًا فِي الصَّحِيحِ؛ فَهُوَ مِمَّا عَرَفَ رِوَايَةَ قَبْلِ الْإِخْتِلَافِ).

(النَّوعُ الثَّالِثُ وَالْمَشْهُورُ: طَبَقَاتُ الْعُلَمَاءِ وَالزُّوَاهِ:

هَذَا مِنْهُمْ، فَهُوَ قَدْ يَتَقَرَّرُ اسْمُهُ فِي اللَّغَةِ؛ فَيُفْهَمُ أَنَّ أَخَذَهُمَا الْآخَرُ، فَيَسْتَبْطِئُ ذَلِكَ
بِعَرَفَةِ طَبَقَتَيْهِمَا، وَصِفَتْ فِي ذَلِكَ جَمَاعَةٌ: كَسَمٍّ، وَخَلِيفَةٍ.

(وَطَبَقَاتُ ابْنِ سَعْدٍ: الْكَبِيرُ (عَظِيمٌ كَثِيرُ الْغُرُوبِ)، وَلَهُ كِتَابُ أَخْرَاجٍ فِي ذَلِكَ، (وَهُوَ تَقَى)
فِي نَفْسِهِ، (لَكِنَّهُ كَثِيرُ رِوَايَةٍ بِهِ عَنِ الصُّغَفَاءِ، مِنْهُمْ: شَيْخُهُ مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ الرَّاقِشِيُّ؛ لَا
بِنَفْسِهِ، بَلْ يَقْتَصِرُ عَلَى سَمْعِهِ، وَسَمْعِهِ: وَشَيْخُهُ: هَاشِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْكَنْزِيِّ.

(وَالضُّفَّةُ) - هِيَ اللَّعْدَةُ - (الْقَوْمُ الْمُتَشَابِهُونَ)

وَبِالْإِصْطِلَاحِ: قَوْمٌ تَذَابَرُوا فِي السَّنِّ وَالْإِسْتِدَادِ، أَوْ فِي الْإِسَادِ فَقَطْ، بَلَدٌ يَكُونُ شَيْخُ
هَذَا هَمَّ شَيْخُ الْآخَرِ، أَوْ يَقَارِبُوا شَيْخَهُ^(١).

(وَقَدْ يَكُونُ أَيْ: الرُّوَايَاتُ - مِنْ طَبَقَةِ بَاعِثَارٍ؛ لِمُتَشَابِهَتِهِ^(٢) لَهَا مِنْ وَجْهِ، (وَمِنْ
طَبَقَتَيْنِ بَاعِثَارٍ) آخَرُ لِمُتَشَابِهَتِهِمَا مِنْ وَجْهِ آخَرَ:

(كَأَنَّهُمَا مِنْ أَصَابِعِ الْعُصْبَةِ، وَهَمَّ مَعَ الْعُصْبَةِ فِي طَبَقَةِ الْعُصْبَةِ؛ وَعَلَى هَذَا

(١) فِي أَوْ يَخَارِبُوا بِرَأْسِ شَيْخِهِ.

(٢) قَوْمٌ مُتَشَابِهُونَ... لِمُتَشَابِهَتِهِ... الصِّغَرِ فِي بَعْدِ عَنِ الرُّوَايَةِ، وَقَدْ مِنْ الْأَفْضَلِ أَنْ يَمُرَّ بِصِغَرِ
الْبَيْتَةِ وَقَدْ قَوْمٌ مُتَشَابِهُونَ لِمُتَشَابِهَتِهِمَا لِمُتَشَابِهَتِهِمَا فِي طَبَقَةِ الْعُصْبَةِ.

الصحابة كلهم طبقة، والتابعون ثانية، وأتباعهم: ثالثة، وعلم خيرا.
وباختصار السوابق تكون الصحابة بضع عشرة طبقة؛ كما تقدم، ويحتاج التابع في
إلى معرفة المواليد والوفيات، ومن روى عنه، وروى عنهم.

النوع الرابع والثوود: معرفة الموالى:

أهذه المشمولون إلى القبائل مطلقا: كفلان القرشي، ويكون مولى لهم. ثم منهم
من يقال: مولى فلان، ويضاف مولى عشاقه، وهو الخالب. ومنهم مولى
الإسلام: كالبخاري الإمام مولى الجعفيين ولاه إسلام: لأن حده كان محبوبا فأسلم
على يد اليمان الجعفي، وكذلك الحسن الفاسرجسي مولى عبد الله بن المبارك،

الصحابة كلهم طبقة؛ باعتبار اشتراكهم في الصفة، (التابعون): طبقة ثانية،
وأتباعهم: طبقة (ثالثة)؛ بالاختصار المذكور، وعلم خيرا.

وباعتبار آخر: وهو النظر إلى (السوابق) تكون الصحابة بضع عشرة طبقة؛ كما
تقدم في معرفة الصحابة: أنهم اثنتي عشرة طبقة أو أكثر، وفي معرفة التابعين: أنهم خمس
عشرة طبقة، وهكذا.

(ويحتاج النظر فيه إلى معرفة المواليد، والوفيات، ومن روى عنه، وروى
عنهم).

(النوع الرابع والثوود: معرفة الموالى) من العلماء والرواة، وصنف في ذلك أبو عمر
الكندي بالنسبة إلى المصربين، (أهله): المسربون إلى القبائل مطلقا: كفلان القرشي،
ويكون مولى لهم، فربما قلن أنه منهم بحكم طاهر الإخلاص؛ فيترتب على ذلك حلل في
الأحكام الشرعية في الأمور المشروط بها النسب: كالإمامة، لعظمى، والكملة في الكناح.
ونحو ذلك.

(ثم منهم من يقال فيه: (مولى فلان، ويراد مولى عشاقه، وهو الخالب)، ومنهم من
أشبهه.

(ومنهم من يراد به (مولى الإسلام، كالبخاري الإمام، مولى الجعفيين ولاه إسلام؛
لأن جدّه، المخيرة (كان مجوسيا، فأسلم على يد اليمان) بن أخنس الجعفي.

وكذلك الحسن بن عيسى - (ذكره المصنف في تهذيبه)^(١) - ابن ماسرجس
(الماسرجسي)، ابن علي الشيبانوري، من رجال مسلم، (مولى عبد الله بن المبارك،

كَانَ نَصْرَانِيًّا، فَأَسْلَمَ عَلَى يَدَيْهِ. وَمِنْهُمْ مَوْلَى الْجَلْفِ: كَعَالِكُ بْنُ أَنَسٍ الْإِمَامُ وَنَفَرُهُ، أَصْبَحِيُونَ صُلَيْبَةً، مَوْلٍ لَيْثِمُ قُرَيْشٍ بِالْجَنْفِ.

وَمِنْ أُمَّةِ مَوْلَى الْقَبِيلَةِ: أَبُو الْبَخْتَرِيِّ الطَّنَبِيُّ: مَوْلَى طَبِئٍ، وَأَبُو الْعَالِيَةِ الرَّيَّاحِيُّ النَّبَاطِيُّ: مَوْلَى امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي رِيَّاحٍ، وَاللَّبْتُ بْنُ سَعْدِ الْبَضْرِيِّ الْفَهْمِيُّ مَوْلَاهُمْ، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ الْحِطْلِيُّ مَوْلَاهُمْ، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبِ الْقُرَشِيِّ مَوْلَاهُمْ، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحِ الْجَهَنِيِّ مَوْلَاهُمْ.

وَرُبَّمَا نَسَبَ إِلَى الْقَبِيلَةِ مَوْلَى مَوْلَاهَا: كَأَبِي الْحَبَابِ الْهَاشِمِيُّ مَوْلَى شَمْرَانَ: مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

التَّفْوِجُ الْخَامِسُ وَالشُّوْنُ: مَعْرِفَةُ أَوْطَانِ الرُّوَاةِ وَبُلْدَانِهِمْ:
هَرَبْنَا يَفْتَحِرْ إِلَيْهِ حَفَاظُ

كَانَ نَصْرَانِيًّا، فَأَسْلَمَ عَلَى يَدَيْهِ.

وَمِنْهُمْ مَوْلَى الْجَلْفِ: كَعَالِكُ بْنُ أَنَسٍ الْإِمَامُ وَنَفَرُهُ، هُمْ (أَصْبَحِيُونَ صُلَيْبَةً)، وَفَالِ
لَهُ: النَّبِيُّ؛ لِأَنَّهُ أَصْبَحَ (مَوْلَى لَيْثِمِ قُرَيْشٍ بِالْجَنْفِ).

وَمِنْ أُمَّةِ مَوْلَى الْقَبِيلَةِ - عَدَاةُ -

(أَبُو الْبَخْتَرِيِّ الطَّنَبِيُّ النَّبَاطِيُّ مَوْلَى طَبِئٍ).

وَأَبُو الْعَالِيَةِ: رَفِيعُ بْنُ مِهْرَانَ (الرَّيَّاحِيُّ) - يَانَنَحْنِيَّةُ - (النَّبَاطِيُّ، مَوْلَى امْرَأَةٍ مِنْ
بَنِي رِيَّاحٍ) مِنْ بَرِيعٍ حَيٍّ مِنْ بَنِي تَيْمٍ.

(وَاللَّبْتُ بْنُ سَعْدِ الْبَضْرِيِّ الْفَهْمِيُّ، مَوْلَاهُمْ).

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ الْحِطْلِيُّ، مَوْلَاهُمْ.

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبِ الْقُرَشِيِّ، مَوْلَاهُمْ.

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحِ الْجَهَنِيِّ، مَوْلَاهُمْ.

وَرُبَّمَا نَسَبَ إِلَى الْقَبِيلَةِ مَوْلَى مَوْلَاهَا: كَأَبِي الْحَبَابِ (سَعْدُ بْنُ يَسَارٍ) (الْهَاشِمِيُّ)، لِأَنَّهُ
(مَوْلَى شَمْرَانَ: مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ). وَقَبْلُ: هُوَ مَوْلَى مَيْمُونَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ. وَقَبْلُ:

مَوْلَى الْحُسَيْنِ^(١) بْنِ عَلِيٍّ؛ فَلَيْسَ حِينَئِذٍ مِنْ هَذَا الْقِسْمِ.

وَمَنْ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبِ الْقُرَشِيِّ الْفَهْرِيُّ؛ فَإِنَّهُ مَوْلَى يَزِيدَ بْنِ رَمَاحَةَ: مَوْلَى يَزِيدَ بْنِ
أَنْبَسِ الْفَهْرِيِّ.

الحدث في نصرته^(١) ومصنفاتهم، ومن مظاهرها: الطغفان^(٢) لابن سفيان. وقد كان في العرب إنما تنسب إلى قبائلها، فلما جاء الإسلام وغلب عليهم سكنى القرى، انتسبوا إلى القرى كالنعم. ثم من كان نازلاً من بلد إلى بلد، وأراد الانسحاب إليها، فليبدأ بالأول؛ فيقول: «في نافلة مصر إلى دمشق» «المصري الدمشقي»، والأحسن: «ثم الدمشقي»، ومن كان من أهل قرية نازلاً فيغير أن ينسب إلى القرية، وإلى البلدة، وإلى الناحية، وإلى الإقليم.

(الترجى الخاص والعموم: معرفة أوطان الرورة وبناداسم، وهو مما يفقر إليه حفاظ الحديث في نصرته ومصنفاتهم) فإن ذلك يميز^(١) بين الاسمين المنفيين في اللفظ، ومن عطف - الطغفان لابن سفيان.

وله كانت العرب إنما تنسب إلى قبائلها، فلما جاء الإسلام، وغلب عليهم سكنى القرى - انتسبوا إلى القرى. وأما ابن (النعم).

ثم من كان نازلاً من بلد إلى بلد، وأراد الانسحاب إليها، فليبدأ بالأول؛ فيقول في نافلة مصر إلى دمشق: «المصري الدمشقي».

والأحسن: «ثم الدمشقي»؛ لدلالة «ثم» على الترتيب.

وله أن ينسب إلى أحدهما فقط، وهو قليل؛ فإنه المصنف في «تهذيب».

(ومن كان من أهل قرية نازلاً فيضيف قرية إليها، فيجوز أن ينسب إلى القرية فقط، وإلى البلدة فقط، وإلى الناحية التي فيها تلك البلدة فقط. ولا للمصنف: (والى الإقليم) فقط.

فيقول: فمن هو من «خراسان» - مثلاً - وهي قرية من قرى الخروقة، التي هي كورة من كورة دمشق - «الخراساني»^(١)، أو «الغولمي»، أو «الدمشقي»، أو «الشامي».

وله الجمع فيها: فليبدأ بالأعم وهو الإقليم، ثم الناحية، ثم البلد، ثم القرية، فيقال: «الشامي الدمشقي الخروقي الحرستاني».

وكذا في النسب إلى القبائل: يبدأ بالعام قبل الخاص؛ فيخص بالثاني فائدة ثم نكر؛ لازمة في الأول، يقال: «نقرشي» ثم «الهاشمي»، ولا يقال: «الهاشمي النقرشي»؛ لأنه لا فائدة في الثاني حينئذ؛ إذ يلزم من كونه هاشمياً كونه قرشياً، بخلاف العكس - ذكره المصنف في تهذيبه.

(١) هو: أ. خيمز.

(٢) هو: ج. الحرستاني.

فإن عبد الله بن الحنابلة وغيره من أقلام من يذبحون ذبحاً ليس بسبب إتيانها

قال: فإن قيل: ينبغي ألا يذكر الأعم من يقتصر على الأخص، فليجواب: أنه قد يخص على بعض الناس كون الهاشمي قرشياً، ويظهر هذا التحديد في سطون الخليفة كالأسهل من الأصار، إذ هو اقتصر على الأشهل لم يعرف كثيراً من الناس أنه من الأنصار أم لا؟ فيذكر العام ثم الخاص: فذبح هذا النوع.

فإنه: وقد يقتصرون على الخاص، وقد يقتصرون على العام، وهذا قليل.

قال: وإذا جمع بين السبب إلى الغيبة واللد، فمذهب السبب إلى الغيبة انتهى.

قال: عبد الله بن الحنابلة وغيره من أقلام من يذبحون ذبحاً ليس بسبب إتيانها

قائمة.

صف في الأساليب الحجازية كتاب: فليجاء، وهو صغير الحجم، والرشاطي، ثم الحديث أهر معد السمعاني - كتاباً صغيراً، وأخيراً ابن الأثير في ثلاث مجلدات رسمه «الثبات»، ورواه فيها شيئاً كثيراً، وقد اختصرته أرا في مجلدة لطيفة، ورواه في الجم الصغير، وسببه: قلب الطبا، ولله الحمد.

هذا آخر ما أورده المصنف رحمه الله تعالى من أنواع علوم الحديث بعد لابن الصلاح، وقد بقيت أنواع أخرى، هاهنا أوردها، والله سبحانه وباعني المستعان.

(تنوع السادس والسابع والستون). المصنف، والمصنف، تقدم ذكرهما في نوع المصنف.

النوع الثامن والعاشر والستون: الحزير، تقدم في نوع المشهور والمغرب.

النوع السبعون: السيفي: أشرب إنه في نوع المشهور.

النوع الحادي والثاني والسبعون: المحمود والمحمود - حورهما في نوع الشاد والمكسر.

النوع لثالث والسبعون: الموقوف: تقدم في نوع المنكر، وغيب الموقوف.

النوع الرابع والسبعون: المحرف: تقدمت الإشارة إليه في نوع المصنف.

النوع الخامس والسبعون: معرفة أبيه الثامن. قد ذكره الحاكم في علوم الحديث على معرفة الثامن.

النوع السادس والسبعون: رواية النحاة^(١) بعضهم عن بعض، والشاذ من بعضهم عن بعض: هذان ذكرهما الثامن في معاني الاصطلاح.

وقال: إتيهما بهما - لأن لثابت رواية الشافعي عن الصحابة، ورواية ألبان للشافعي عن
الشافعي، فيحتاج إلى التمسك به، وبما في المال.
قلت: هذا تقدم في نوع الأقوال.

ومن الأدلة الأولى: حديث اجتماع فيه أربعة صحابة - وهو حديث الزهري عن السائب
بن يزيد، عن حبيب بن عبد المطلب بن عبد المطلب بن عبد الله بن سمدي، عن عمر بن الخطاب
مرفوعاً: أما جاءك الله به من هذا الباب من غير يشرف ولا ساقط، معذرة، ولا تشبه
فعله؟^(١)

وحديث خالد بن معدان عن كثير بن مرة، عن نعيم بن هبار، عن العطاء بن
معديكوب، عن أبي أيوب، عن عوف بن مالك قال: خرج علي بن رسول الله ﷺ، وهو
مرعوب مغر المثلون، فقال: «أطعوني ما دمت بكم، وعليكم بكتاب الله، فأخوتوا حلال
وحرماً حراماً»^(٢).

وحديث اجتماع فيه أربع من ساء الصحابة: أشعث بن أمية، العوامي، وربيعة بن ربيعة
بن ربيعة.

وهو ما رواه مسلم، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه عن طريق عن عبيدة، عن
الزهري: عن عروة، عن زبيب بن بخت، عن سلمة، عن حميد بن عتبة، عن أبيه، عن
جده، عن زيد، عن جعفر قال: أنت رسول الله ﷺ يوماً معزاً وجهاً، وهو يقول:
«لا إله إلا الله» - ثلاث مرات - فويل للمعرب من شر قد اقتراب: فتح اليوم من رقه
ياخروج وما خرج مثل هذه - وعقد عشرًا - قلت: يا رسول الله، أهلك وفيك ابن نحور؟
قال: نعم، إذا كثر العرش»^(٣).

وقال: أفرد بعضهم هذه الأحاديث الثلاثة في جزء.

فقلت: وقع في بعض الأجزاء حديث اجتماع فيه خمسة من الصحابة - أحمر بن
أبو عبد الله بن عوف - مكابيه - هو أحمد بن عبد العزيز ومحمد بن علي الحراني،

(١) أخرجه مسلم (٢٢٣/٣) رقم ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٠١، ١٦٠٢، ١٦٠٣، ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦٠٧، ١٦٠٨، ١٦٠٩، ١٦١٠، ١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦١٦، ١٦١٧، ١٦١٨، ١٦١٩، ١٦٢٠، ١٦٢١، ١٦٢٢، ١٦٢٣، ١٦٢٤، ١٦٢٥، ١٦٢٦، ١٦٢٧، ١٦٢٨، ١٦٢٩، ١٦٣٠، ١٦٣١، ١٦٣٢، ١٦٣٣، ١٦٣٤، ١٦٣٥، ١٦٣٦، ١٦٣٧، ١٦٣٨، ١٦٣٩، ١٦٤٠، ١٦٤١، ١٦٤٢، ١٦٤٣، ١٦٤٤، ١٦٤٥، ١٦٤٦، ١٦٤٧، ١٦٤٨، ١٦٤٩، ١٦٥٠، ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٦٥٣، ١٦٥٤، ١٦٥٥، ١٦٥٦، ١٦٥٧، ١٦٥٨، ١٦٥٩، ١٦٦٠، ١٦٦١، ١٦٦٢، ١٦٦٣، ١٦٦٤، ١٦٦٥، ١٦٦٦، ١٦٦٧، ١٦٦٨، ١٦٦٩، ١٦٧٠، ١٦٧١، ١٦٧٢، ١٦٧٣، ١٦٧٤، ١٦٧٥، ١٦٧٦، ١٦٧٧، ١٦٧٨، ١٦٧٩، ١٦٨٠، ١٦٨١، ١٦٨٢، ١٦٨٣، ١٦٨٤، ١٦٨٥، ١٦٨٦، ١٦٨٧، ١٦٨٨، ١٦٨٩، ١٦٩٠، ١٦٩١، ١٦٩٢، ١٦٩٣، ١٦٩٤، ١٦٩٥، ١٦٩٦، ١٦٩٧، ١٦٩٨، ١٦٩٩، ١٧٠٠، ١٧٠١، ١٧٠٢، ١٧٠٣، ١٧٠٤، ١٧٠٥، ١٧٠٦، ١٧٠٧، ١٧٠٨، ١٧٠٩، ١٧١٠، ١٧١١، ١٧١٢، ١٧١٣، ١٧١٤، ١٧١٥، ١٧١٦، ١٧١٧، ١٧١٨، ١٧١٩، ١٧٢٠، ١٧٢١، ١٧٢٢، ١٧٢٣، ١٧٢٤، ١٧٢٥، ١٧٢٦، ١٧٢٧، ١٧٢٨، ١٧٢٩، ١٧٣٠، ١٧٣١، ١٧٣٢، ١٧٣٣، ١٧٣٤، ١٧٣٥، ١٧٣٦، ١٧٣٧، ١٧٣٨، ١٧٣٩، ١٧٤٠، ١٧٤١، ١٧٤٢، ١٧٤٣، ١٧٤٤، ١٧٤٥، ١٧٤٦، ١٧٤٧، ١٧٤٨، ١٧٤٩، ١٧٥٠، ١٧٥١، ١٧٥٢، ١٧٥٣، ١٧٥٤، ١٧٥٥، ١٧٥٦، ١٧٥٧، ١٧٥٨، ١٧٥٩، ١٧٦٠، ١٧٦١، ١٧٦٢، ١٧٦٣، ١٧٦٤، ١٧٦٥، ١٧٦٦، ١٧٦٧، ١٧٦٨، ١٧٦٩، ١٧٧٠، ١٧٧١، ١٧٧٢، ١٧٧٣، ١٧٧٤، ١٧٧٥، ١٧٧٦، ١٧٧٧، ١٧٧٨، ١٧٧٩، ١٧٨٠، ١٧٨١، ١٧٨٢، ١٧٨٣، ١٧٨٤، ١٧٨٥، ١٧٨٦، ١٧٨٧، ١٧٨٨، ١٧٨٩، ١٧٩٠، ١٧٩١، ١٧٩٢، ١٧٩٣، ١٧٩٤، ١٧٩٥، ١٧٩٦، ١٧٩٧، ١٧٩٨، ١٧٩٩، ١٨٠٠، ١٨٠١، ١٨٠٢، ١٨٠٣، ١٨٠٤، ١٨٠٥، ١٨٠٦، ١٨٠٧، ١٨٠٨، ١٨٠٩، ١٨١٠، ١٨١١، ١٨١٢، ١٨١٣، ١٨١٤، ١٨١٥، ١٨١٦، ١٨١٧، ١٨١٨، ١٨١٩، ١٨٢٠، ١٨٢١، ١٨٢٢، ١٨٢٣، ١٨٢٤، ١٨٢٥، ١٨٢٦، ١٨٢٧، ١٨٢٨، ١٨٢٩، ١٨٣٠، ١٨٣١، ١٨٣٢، ١٨٣٣، ١٨٣٤، ١٨٣٥، ١٨٣٦، ١٨٣٧، ١٨٣٨، ١٨٣٩، ١٨٤٠، ١٨٤١، ١٨٤٢، ١٨٤٣، ١٨٤٤، ١٨٤٥، ١٨٤٦، ١٨٤٧، ١٨٤٨، ١٨٤٩، ١٨٥٠، ١٨٥١، ١٨٥٢، ١٨٥٣، ١٨٥٤، ١٨٥٥، ١٨٥٦، ١٨٥٧، ١٨٥٨، ١٨٥٩، ١٨٦٠، ١٨٦١، ١٨٦٢، ١٨٦٣، ١٨٦٤، ١٨٦٥، ١٨٦٦، ١٨٦٧، ١٨٦٨، ١٨٦٩، ١٨٧٠، ١٨٧١، ١٨٧٢، ١٨٧٣، ١٨٧٤، ١٨٧٥، ١٨٧٦، ١٨٧٧، ١٨٧٨، ١٨٧٩، ١٨٨٠، ١٨٨١، ١٨٨٢، ١٨٨٣، ١٨٨٤، ١٨٨٥، ١٨٨٦، ١٨٨٧، ١٨٨٨، ١٨٨٩، ١٨٩٠، ١٨٩١، ١٨٩٢، ١٨٩٣، ١٨٩٤، ١٨٩٥، ١٨٩٦، ١٨٩٧، ١٨٩٨، ١٨٩٩، ١٩٠٠، ١٩٠١، ١٩٠٢، ١٩٠٣، ١٩٠٤، ١٩٠٥، ١٩٠٦، ١٩٠٧، ١٩٠٨، ١٩٠٩، ١٩١٠، ١٩١١، ١٩١٢، ١٩١٣، ١٩١٤، ١٩١٥، ١٩١٦، ١٩١٧، ١٩١٨، ١٩١٩، ١٩٢٠، ١٩٢١، ١٩٢٢، ١٩٢٣، ١٩٢٤، ١٩٢٥، ١٩٢٦، ١٩٢٧، ١٩٢٨، ١٩٢٩، ١٩٣٠، ١٩٣١، ١٩٣٢، ١٩٣٣، ١٩٣٤، ١٩٣٥، ١٩٣٦، ١٩٣٧، ١٩٣٨، ١٩٣٩، ١٩٤٠، ١٩٤١، ١٩٤٢، ١٩٤٣، ١٩٤٤، ١٩٤٥، ١٩٤٦، ١٩٤٧، ١٩٤٨، ١٩٤٩، ١٩٥٠، ١٩٥١، ١٩٥٢، ١٩٥٣، ١٩٥٤، ١٩٥٥، ١٩٥٦، ١٩٥٧، ١٩٥٨، ١٩٥٩، ١٩٦٠، ١٩٦١، ١٩٦٢، ١٩٦٣، ١٩٦٤، ١٩٦٥، ١٩٦٦، ١٩٦٧، ١٩٦٨، ١٩٦٩، ١٩٧٠، ١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٧٣، ١٩٧٤، ١٩٧٥، ١٩٧٦، ١٩٧٧، ١٩٧٨، ١٩٧٩، ١٩٨٠، ١٩٨١، ١٩٨٢، ١٩٨٣، ١٩٨٤، ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠، ٢٠٢١، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥، ٢٠٢٦، ٢٠٢٧، ٢٠٢٨، ٢٠٢٩، ٢٠٣٠، ٢٠٣١، ٢٠٣٢، ٢٠٣٣، ٢٠٣٤، ٢٠٣٥، ٢٠٣٦، ٢٠٣٧، ٢٠٣٨، ٢٠٣٩، ٢٠٤٠، ٢٠٤١، ٢٠٤٢، ٢٠٤٣، ٢٠٤٤، ٢٠٤٥، ٢٠٤٦، ٢٠٤٧، ٢٠٤٨، ٢٠٤٩، ٢٠٥٠، ٢٠٥١، ٢٠٥٢، ٢٠٥٣، ٢٠٥٤، ٢٠٥٥، ٢٠٥٦، ٢٠٥٧، ٢٠٥٨، ٢٠٥٩، ٢٠٦٠، ٢٠٦١، ٢٠٦٢، ٢٠٦٣، ٢٠٦٤، ٢٠٦٥، ٢٠٦٦، ٢٠٦٧، ٢٠٦٨، ٢٠٦٩، ٢٠٧٠، ٢٠٧١، ٢٠٧٢، ٢٠٧٣، ٢٠٧٤، ٢٠٧٥، ٢٠٧٦، ٢٠٧٧، ٢٠٧٨، ٢٠٧٩، ٢٠٨٠، ٢٠٨١، ٢٠٨٢، ٢٠٨٣، ٢٠٨٤، ٢٠٨٥، ٢٠٨٦، ٢٠٨٧، ٢٠٨٨، ٢٠٨٩، ٢٠٩٠، ٢٠٩١، ٢٠٩٢، ٢٠٩٣، ٢٠٩٤، ٢٠٩٥، ٢٠٩٦، ٢٠٩٧، ٢٠٩٨، ٢٠٩٩، ٢١٠٠، ٢١٠١، ٢١٠٢، ٢١٠٣، ٢١٠٤، ٢١٠٥، ٢١٠٦، ٢١٠٧، ٢١٠٨، ٢١٠٩، ٢١١٠، ٢١١١، ٢١١٢، ٢١١٣، ٢١١٤، ٢١١٥، ٢١١٦، ٢١١٧، ٢١١٨، ٢١١٩، ٢١٢٠، ٢١٢١، ٢١٢٢، ٢١٢٣، ٢١٢٤، ٢١٢٥، ٢١٢٦، ٢١٢٧، ٢١٢٨، ٢١٢٩، ٢١٣٠، ٢١٣١، ٢١٣٢، ٢١٣٣، ٢١٣٤، ٢١٣٥، ٢١٣٦، ٢١٣٧، ٢١٣٨، ٢١٣٩، ٢١٤٠، ٢١٤١، ٢١٤٢، ٢١٤٣، ٢١٤٤، ٢١٤٥، ٢١٤٦، ٢١٤٧، ٢١٤٨، ٢١٤٩، ٢١٥٠، ٢١٥١، ٢١٥٢، ٢١٥٣، ٢١٥٤، ٢١٥٥، ٢١٥٦، ٢١٥٧، ٢١٥٨، ٢١٥

خلاصتها عن الحفاظ شرف القدس الشريف، أنه الحفاظ يؤمنه بن حبيب. أما ذكره من
كامل، فيبدأ أمر زكريا ورحيل بن أبي عمر الأندلسي. أما أحمد بن محمد بن حبيب
عني الحسين بن أحمد البغدادي، أما محمد بن العباس الدهوري. أما محمد بن حبيب
الأصلاوي، أما الشاذكوني. أما حبيب بن عبيد، عن أبي هريرة، عن محمد بن العباس، عن
أبي عبد الله بن عمرو بن العباس، عن عثمان بن عمار، عن عمر بن الخطاب، عن أبي بكر
الفضل بن بلال قال: قال رسول الله ﷺ: «العباد كثره كثر مملوك».

البرق لثمن واسميون، ما رواه الشيخان، عن الثابعي، عن الضحمة : هذا النوع رفته
أنا، وقد ألفت فيه الخطب، وقد نكر بعضهم وجود ذلك، وقال بن رواحة الضحمة بن
الثابعي، إنما هي من الإسرائيلية والسوقيات، وليس كذلك : من ذلك حديث سهل
بن سعد الساعدي، عن مروان بن الحكم، عن زيد بن ثابت : أن النبي ﷺ قال
: **«لَا يَنْتَهِي الْفِتْيَانُ مِنَ الْكُفْرِ»**، وجاء أن أم حكيم، . . . الحديث، قال، رواه
البخاري، والترمذي، والسنن .

وحدث الصادق بن مريم عن عبد الواحد بن عبد الغاري، عن غير من الخطباء، عن
 أبي بصير عليه السلام قال: «من نام عن جزء أو عن شيء منه، أضاع ما سبب صلاة الفجر إلى صلاة
 الظهر - كنت له كأفأفأه من الخيل». رواه مسلم وأبو داود، والشيخان في الإضافة (١٥)
 وحديث جابر بن عبد الله، عن أم كلثوم بنت أبي بكر الصديق، عن عائشة، أن رجلاً
 سأل رسول الله ﷺ عن الرجل ينام عن شيء من ركعات الفجر، هل عليهما من غسل؟ وعائشة جالسة،
 فقال: «نعم لأفأفأ ذلك أبا وهذه ثم فففسن»، رواه مسلم (١٦)

رحمت پٹ محمد رو میں ۶ اجازت ہے۔ الحاصل، علی اس احسن زینت امراء عجب اللہ ہے۔

(1) 2000

— 441 —

(٢٤) لم أجده من حديث بلال، وهي إسناده الضعيف، وهو مفروق، وروى من حديث أسد، أخرجه أبو معين في الحطب (٢/٢٠٠)، وأحفظ في تاريخ حذاد (١٦١/٢٤٧)، وابن الجوزي في المجموع (٢/٢٨٣)، وقال ابن القيم: «هذا حديث لا يسهل على رسول الله ﷺ»

[illegible]

(٩) أحم ح مسلم (١/١٢٦٨ رقم ٢٥٠١)

مسعود، عن زينب: امرأة عبد الله بن مسعود قالته: حبيباً رسول الله ﷺ فقال: أبا معشر
أسماء، تصدقني، ولو من حبيكن! لئن كن أكثر أهل جهنم يوم القيامة، روى الترمذي
والصانعي^(١). والحديث متفق عليه من رواية عمرو عن زينب^(٢).

وحديث علي بن أمية عن عمة من أن سديان، عن أخته أم حبيبة، عن النبي ﷺ:
«من ملئ اثنتي عشرة ركعة بالدهن أو بالماء، بُني له بيت في الجنة». روى القسطلاني^(٣).
وحديث جابر بن عبد الله عن أبي عمر مولى عائشة - واسمها ذكوان - عن عائشة أن
النبي ﷺ كان يكون خُبباً، مريد الرقعة، فيوماً واسمها أم سلمة، ثم يرقق. روى أحمد في
مسنده^(٤).

وحديث أبي هريرة عن أم عبد الله من أبي ذؤيب، عن أم سلمة، مرفوعاً: «ما أبلى الله عبداً
بلاء، وهو على صريفة يكرهها، إلا جعل الله ذلك بلاء له». روى ابن أبي الدنيا
في كتاب تعرض والكفارات^(٥).

وقد جمع الحافظ أبو الفضل العرفي لأحد هذه الأثر بهذه الطريقة، فبلغت عشرين
حديثاً.

النوع التاسع والستون والثمانون. معرفة من رقت كنية اسم أبيه، وعكسه.

ذكره شيخ الإسلام في «المنهاج».

رحمف الحطيط في النسخ الأول كتاباً قال فيه: «وخلت في أسماء رقة الحديث،
مردت جماعة منهم، وأضأت كاعلم أسماء، أماتهم. والله هم نظر خلاف ذلك، فربما
حاتت وإليه عن بعضهم باسمه وإليه، متشابه لأخر في اسمه وكنيته، وهذا أشد؛ فإن
يؤمن وقوع احطاً فيه».

وقال شيخ الإسلام: «قد مر معرفة ذلك في المنط عن سنة إلى أبيه».

(١) أخرجه البرهقي (١٦٥)، القسطلاني من أبيه (١٦٥)، وم (٣١٨)، وابن ماجة (١٣٣١)، وأحمد
(٢٣٢١)، وابن ماجة (٢٢١٨).

(٢) أخرجه البخاري (١٤٥٥)، ومسلم (١٩١٥)، رقم (١٠٠٠)، وأحمد (٥١٩/٢)، وابن جرير
(٢١٦١، ٢١٦٢).

(٣) أخرجه السان (٢٦٣/٣).

(٤) أخرجه أحمد (١٠٠/٨).

(٥) أخرجه ابن أبي الدنيا في «التعرض والكفارات» (٢١٥، ٤٢)، وأبو عبد الله في «المنهاج» (١٠٠/٨)، وابن جرير (٢١٦١، ٢١٦٢)، وأحمد (١٠٠/٨)، وابن جرير (٢١٦١، ٢١٦٢).

وصنف أبو الفتح الأزدي في النوع الثاني كتاباً

ومن أمثلة الأول في الصحابة وفي غيرهم.

أبو مسلم الأخر بن مسلم المدني: روى عن أبي هريرة وغيره.

وأبو خالد أوس بن خالد البصري: روى عن أبي هريرة، وسيرة.

وأبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق المدني: من أتباع التابعين.

وأبو إسماعيل إدريس بن إسماعيل الكوفي: روى عن الأعمش، وطلحة بن مصرف.

وأبو زياد أيوب بن زياد الحمصي: روى عن عباد بن الوليد بن عباد.

وأبو لجواب الأحوص بن حبيب الكوفي الصفي: روى عن أسباط بن نصر وغيره.

ومن أمثلة الثاني في الصحابة: أوس بن أبي أوس، وسنان بن أبي سنان الأسدي.

ومثقل بن أبي مثقل.

وفي غيرهم: الحسن بن أبي الحسن البصري، وإسحاق بن أبي إسحاق السبيعي،

وعمر بن أبي عامر الأشعري.

النوع العادي والشانون: معرفة من وأفلت كنيته كنية زوجها، وهذا النوع ذكره شيخ الإسلام في «الشفعة»

وصنف فيه أبو الحسن بن حيوية جزءاً خاصاً بالصحابة، ثم الحفاظ أبو القاسم بن عساکر، وقد رأيت جزء ابن حيوية، وهذه أسماء من ذكر فيه: أبو أسيد الساعدي: مالك ابن ربيعة الأنصاري، وزوجه: أم أسيد الأنصارية.

أبو أيوب الأنصاري: خالد بن زيد، وزوجه: أم أيوب بنت قيس بن عمرو الأنصارية.

أبو بكر الصديق، وزوجه: أم بكر في الحاضرة، لم يصح إسلامها.

أبو الدرداء، وزوجه: أم الدرداء.

أبو الدرداء، وزوجه: أم الدرداء الكبرى: خيرة بنت أبي حذرة صحابية، وأم الدرداء الصمرى: عجيبة، تلبية.

أبو ذر الغفاري، وزوجه: أم ذر.

وأبو رافع: أسد بن موسى البصري، وزوجه: أم رافع من مولاته أيضاً.

أبو سلمة: عبد الله بن عبد الأسود، وزوجه: أم سلمة: هند بنت أبي أمية، تزوجها

بعده النبي ﷺ.

أبو سيف: القيس بن طلق إبراهيم، وزوجه: أم سيف.

أبو طلق، وزوجه أم طلق.

أبو الفضل: عباس بن عبد المطلب، زوجه أم الفضل ابنة زيد، لحارث.

أبو معقل الأسدي: حش بن أس معقل، زوجه أم معقل الأسدي.

هذا ما ذكره ابن حيويه، وقد روى عن كل من المذكورين حديثاً، وبهذه أبو معقل وأبو معقل، وأبو رعدة وأم رعدة.

النوع الثاني والثمانون: معرفة من وافق اسم شيعه اسم أبي هذا النوع ذكره شيخ الإسلام في «الخبية».

ومثله: «الربيع بن أنس» عن أنس، هكذا يأتي في الروايات: فَبُنِيَ قَبْلَهُ بِرُوي عن أبيه، كما وقع في «الصحاح» «عاصم بن سعد» عن سعد، وهو أبو، وليس أنس شمع الربيع والله، بل هو أنس بن مالك الفضل المشهور، وأبو بكر.

النوع الثالث والثمانون: معرفة من وافق اسم أبي واحد هذا النوع ذكره شيخ الإسلام في «الخبية».

ومثله: «الحسن بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب».

وقد صنف أبو الفرج الأذني كتاباً فيمن وافق اسم أبيه: كالاحتجاج بين المحتاج الأسمي له «سحبة» وعسى من عدي الكندي، وهذا من عند أبي هالة، وحجر بن حجر الكلاعي، وعاشم بن هاشم بن عتبة، وعاد بن عباد النهدي، وصالح بن صالح بن حي النهدي، وسعيد بن سعيد بن العاص، وغيرهم.

وقد يقع الاسم واسم الأب مع الاسم واسم الأب فصاعداً، كأنه الحسن الكندي: زيد ابن الحسن بن زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن.

النوع الرابع والثمانون: معرفة من وافق اسم شيعه وشيخ شيعه: ذكره شيخ الإسلام في «الخبية»: «كعب بن مالك» عن «عمران» عن «عمران» عن «عمران» يعرف بالمفسر، والنبي أبو رعدة النخاري، والثالث: ابن حبيب النهدي.

و«سليمان بن سليمان بن سليمان الأول» ابن أحمد بن أيوب الحضرمي، والثاني: ابن أحمد بن أبي طي، والثالث: ابن عبد الرحمن البغدادي، المعروف بابن شرجيل.

قال: وقد يقع ذلك للراوي، فشيخه مثلاً: كُتِبَ الخلاء، ابنه عاتق النخاري، روى عن أبي علي، علم الأصبهاني الجداد، ذكر منهم اسمه الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد، فاشق في ذلك، وشيخه من الكوفة والباد والصفحة.

وصنف في ذلك أبو موسى محمد بن عبد الله، وقال الخاتم في أواخر العلوم

الحديث^(١): ثنا خلف، ثنا خلف، ثنا خلف، ثنا خلف، ثنا خلف:

والأول: الأمير خلف بن أحمد السجزي.

والثاني: أبو صالح خلف بن محمد البخاري.

والثالث: خلف بن سليمان النعمي صاحب المسند.

والرابع: حنبل بن محمد الواسطي: كزْدُوس.

والخامس: حنبل بن موسى بن خلف.

قلت: ومن هذا النوع الحديث المسلسل بالمحمدين في كل رواته: أخبرني محمد ابن إبراهيم المالكي الأديب - بإجازة - عن محمد بن أحمد المهدي، أن محمد بن رين ابن مشرف أخبره عن الزكي: محمد بن يوسف البرزالي الحافظ، ثنا محمد بن أبي الحسين الضرمي، ثنا محمد بن عبد الله بن محمود انطلي، ثنا الحافظ أبو عبد الله: محمد ابن عبد الواحد الدقاق، ثنا محمد بن علي الكندي، ثنا الحافظ أبو عبد الله محمد ابن إسحاق بن محمد بن يحيى المدي، ثنا أبو منصور: محمد بن سعد البازدي، ثنا محمد ابن عبد الله الحضرمي، ثنا أبو بكر: محمد بن عبد الله بن العتي، ثنا محمد بن بشر، ثنا محمد بن عمرو، ثنا محمد بن سيرين، عن أبي كثير، حوله محمد بن جحش - ويقال: إن اسمه: محمد أيضًا - عن محمد بن جحش، عن رسول الله ﷺ أنه مر في السوق على رجل، وفخذه مكشوفتان، فقال له: «خط بخذيت! فإن الفخذين عورة»^(٢).

قال شيخ الإسلام أبو الفضل بن حجر: هذا حديث عجيب التسلسل، وليس في إسناده من يُنظر^(٣) في حاله سوى محمد بن عمرو، واسم جده: سهل؛ ضعفه يحيى القطان، ووثقه ابن حبان، وله مثله رواه أحمد وابن خزيمة من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبي كثير، أتم منه، وعنه البخاري في «الصحيح».

النوع الخامس والعاشر: معركة من تفق اسم شيخه والراوي عنه: ذكره شيخ الإسلام في «التحفة».

(١) أخرجه الحافظ في «الإتباع للأربعين المتناسبة بالسبع» (ص ١٢٩) من طريق محمد بن يوسف البرزالي، ص ٤.

والحديث أخرجه أحمد (٥/٢٩٠)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (١٣/١)، ويظهر: نقله في «المتابعين» (٢١/١-٢١٣)، وله شاهد من حديث ابن عباس وعمره، وقد خرجه في تعليقه على «الفتاوى».

(٢) في ب: يعط.

وقال: هذا نوع لطيف لم يتعرض له ابن الصلاح وفائدته رفع الشبهة عن بطلان فيه تكراراً أو غللاً.

ومن أمثله: أن السخاري روى عن مسلم، وروى عنه مسلم، فشيخه، مسلم بن إبراهيم: لأبو حمزة **نعماني** (١) البصري، والرازي عنه مسلم بن الحجاج صاحب **«الصحيح»**.

أو كما وقع ذكره لعبد بن حميد - أيضاً - روى عن مسلم بن إبراهيم، وأروى عنه مسلم بن الحجاج في **«صحيحه»** حديثاً بهذه الترجمة فيها.

ومنها: يحيى بن أبي كثير: روى عن هشام، وروى عنه هشام، فشيخه: هشام بن عروة، وهو من أقرانه، والرازي عنه هشام **«الدستوالي»**.

ومنها: ابن جريح: روى عن هشام، وروى عنه هشام، فشيخه: ابن عروة، والرازي عنه: ابن يوسف الصفاني.

ومنها: الحكم بن عتيبة: روى عن ابن أبي ليلى، وروى عنه ابن أبي ليلى، فالأعلى: عبد الرحمن، والأدنى: محمد بن عبد الرحمن المذكور.

النوع السادس والثمانون: معرفة من اتفق اسمه وكنيته: ذكره شيخ الإسلام في أول بحثه على ابن الصلاح، ولم يذكره في **«الشيخ»**، وصفه في الخطيب.

وفائدته: نفي الغلط عن ذكره بأحدهما.

ومن أمثله: بن الضياء الحافظ محدث الأندلس: اسمه القاسم، وكنيته أبو القاسم النوع السابع والثمانون: معرفة من وافق اسمه نسبة، ثم يذكروه أيضاً، ومن ذلك:

حسبي بن بشير الحميري: روى عن حبيب الجعفي، وأبي الذر، ومفضل بن يسار وغيرهم، وأقربهم: الأسماء التي يعطى السب: كالحصري في **«والتدليل»**.

النوع الثامن والثمانون: معرفة الأسماء التي يشترك فيها الرجال وأسماء، وهو قسماً:

أحدهما: أن يشتركوا في الاسم فقط، كإسماء بن حذيفة وأسماء بن رثاب، صحبان، وأسماء بنت أبي بكر، وأسماء بنت عيسى، صحابيت، ويبريد بن الحصيب:

(١) في آد: أبو مسلم القرطبي، وفي ح: ابن مسلم القرطبي. والصواب: المحدث، كما في تهذيب، كشاف، ج ٨ (٦٥-٦٦).

صحابي، وبريدة بنت أنس، صحابي، وبريدة أم أبيها، صحابي، وبركة بن العرب^(١٤١) عن أبي عمرو وابن عباس، وحيدة بن خالد المروزي عن أبيه، وهبيلة بنت شريك عن عائشة، وجوييرة أم المؤمنين، وجوييرة بن أسماء الصنعبي.

والثاني أن يثبتوا في الاسم وأصله الأب كقصة بن صفوان. حدث عن إبراهيم بن سعد، وبسرة بنت صفوان صحابي، وهذا من مهملات، وأبو عبد الله محمد بن الزركاني، وهذا من مهملات. حدث عن أبيها، وأمية بن عبد الله الأموي، عن أبي عمرو وأمية بنت شيبان عن عائشة، وعليها علي بن زيد بن جدعان، أخرجه لها الترمذي^(١٤٢).

النوع السابع وشانوه: معرفة أسباب الحديث: هذا النوع ذكره الطبري في مدخله من الاصطلاح، وشيخ الإسلام في النسخة، وصف فيه أبو حفص المكني، وأبو حمزة بن كوثان الجوزباري.

قال الذهبي: ولم يمس إلى ذلك.

وفاء ابن دقيق العيد في شرح العمدة: شرع بعض المتأخرين في تصنيف أسباب الحديث، كما فعل في أسبابه أنور.

ومن أمثلة حديث: «إنا الأعداء باليات...»^(١٤٣)، فيه: أن رجلاً هاجر من مكة إلى المدينة لا يريد بذلك الهجرة، بل لينتزع امرأة يقال لها: أم ليس، فسلمي. مهاجر أم ليس؟ ولهذا خُش في الحديث ذكر المرأة، (ون سائر الأمور الذميمة).

قال السفياني: والسبب من يقتل في الحديث: تحدث سزال حبري عن الإيمان، والإسلام، والإحسان^(١٤٤).

وحديث: قلبي: مثل من الماء يكون بالفناء وما ينوء من السبع والذئب^(١٤٥)؟

وحديث: «صل فإنا، لم نصلي»^(١٤٦)

وحديث: «حذي فرجة من مسته»^(١٤٧).

(١٤١) غير أن ما دون.

(١٤٢) أخرجه الترمذي (١٩٩٦)، والعباسي (١٣٥٤).

(١٤٣) تقدم بحريته.

(١٤٤) أخرجه مسلم (٣٩/١) حديث (٨٠١).

(١٤٥) تقدم بحريته في نوع مختلف الحديث.

(١٤٦) أخرجه البخاري (٩٠٢)، حديث (٧٤٧)، ومسلم (١٩٨/١) رقم (٣٩٧/١٥)، وأبو داود (٨٥٦).

والترمذي (٣٠٣).

(١٤٧) تقدم بحريته.

النوع الثامن: مهملة ترميخ لمبيد. ذكره النيسبي. يقال هوئله كثيره. وله نفع في معرفة الاسم والنحو.

ثالثاً: والتاريخ يعرف بأول ما كان كذا، وذكر الفلكل والمعدلات، وأمر الأعرجي، ويكره
بذلك لسه، والله ربه ذلك.

فمن الأول - أول ما بدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة^(١) و «أول ما نهاني عنه ربي - بعد سادة الأول - شره البعير للملاحاة^(٢)» - رواه ابن ماجه^(٣)

وقد صف الحناء في الأوائل : وأورد ابن أبي شيبة في معجمه هذا للأوائل :
ومن القليلة وحدها حديث حنبل : قال : رسول الله ﷺ يهنا أن يستنصر القليل ، أو
يستقبلها بفروجهما إذ أحرق الحناء ، ثم ربه قبل موته عام يستقبلها ، رواه أحمد وأبو داود
غيرهما (١)

وكانت: كان آخر الأمر من و-جاء له ترك البوص، منها ما في النار. رواء
من ذرو وغمر^(١).

(١) أكرمها البخاري (٢٠٦٦)، ومسلم (٩٠-٩١)، وم (٤١١، ٤١٢)، ابن حبان (٢١١٣)، وأحمد (٢١١٣)، وأبو داود (٢٥٠٩)، والترمذي (١٢٨٥)، وم (٢٠٦٦)، وابن ماجه (٢١١٣)، وأحمد (٢١١٣)، وابن الجوزي (٢٠٦٦)، وأبو يعنى (٢٥٧٠، ٢٥٧١)، وابن حبان (١٩٧٨)، والبيهقي (٢٠٦٦).

(۲۲) مفاد خبر بود.

(4) أسامة الشبلي، في: *دراسات الكوفي* (١٩٩٠/١)، ورس: ٥٥، ص: ٥٦.
 (٥) أخرج ابن أبي عمير (٢٠٠/٣)، وابن داود (١٣٠)، والبيهقي (٩٠)، وابن أبي شيبة (٣٢٥)، وابن الجارود (٣٦)، والبخاري في *مشترج* (١٤٠/١)، وابن حبان (١١٢)، والدارقطني (٣٨١)،
 والمصنف (١٦٠/١)، والبيهقي (٩٢).
 (٦) أخرجه ابن داود (٩٩١)، والبيهقي (١٠٠٨/١)، وابن الجارود (٤٢)، وابن أبي عمير (٣٢٥)، وابن الجارود (٣٦)، وابن أبي عمير (٣٢٥)، وابن أبي عمير (٣٢٥).

وحديث حمير أنه رأى النبي ﷺ يعصج على الحفص - فصل له أقبل رسولك سورة
للهمة أم بعداً؟ فقال ما أئتممت إلا بعد رسول سورة المائدة^(١)
ومن المخرج يذكر السنة ونحوه، حديث بريدة كان رسول الله ﷺ نحوها لكل صلاة،
فلما كان يوم الفتح ضلّ المصلون، صرّوا وحدهم أخرجه مسلم^(٢)
وحديث عبد الله بن عكيم: أننا كذب رسول الله ﷺ، صلى الله عليه وآله وسلم، فقل
مونه منهن: «أنا نسمي من لم يروى إلا حديثاً واحداً ولا يصح»^(٣) رواه الأربعة،
لنوع الحادي والتسعون: معرفة من لم يروى إلا حديثاً واحداً، هذا النوع دون أنا،
وهو نظير ما ذكره، فليس له يروى عنه إلا واحد، ثم رأيت أن لبعضهم فيه نصيباً حاضراً
بالصحابة.

ويشعر لوجودان في: فيه قد يكون يروى عنه أكثر من واحد، وليس له إلا حديث
واحد، وقد يكون يروى غير حديث^(٤)، وليس له إلا واحد، وذلك مرجوح معروف
ومن أمثلته في الصحابة: ابن أبي بن معمر المديني، كان العنزي. له حديث واحد من
لعصع على الحفص، رواه أبو داود وابن ماجه^(٥).
أي النجم الغفاري: قال العمري. له حديث واحد في الاستسقاء، رواه الترمذي
والنسائي^(٦).

أحمد بن حنبل البصري: كان العمري له حديث واحد: أن رسول الله ﷺ كان إذا
سجد، حافى خفيه عن حبله. رواه أبو داود وابن ماجه، انفرد (له من)^(٧) للحسن.

(١) تقدم بحديث

(٢) أخرجه مسلم (٢٣٩/١) رواه (٢٧٧)

(٣) أخرجه أبو داود (١٩٩٦)، والترمذي (١٧٩٩)، والنسائي (١١٥٦)، وابن ماجه (٣٦١٣)، وأحمد (٣١٠/٤)، والطائفي (٢٩٩٣)، ومحمد بن أبي (١٠١٢)، ومحمد بن حنبل (١٨٥)، والبيهقي (١٦٦/١)

(٤) وهو حمير، ولا شديدي، حديث حمير

(٥) في نسخة من لم يرو عنه

(٦) في نسخة من يروى عنه غير حديث

(٧) أخرجه أبو داود (١٥٥٨)، ومحمد بن أبي (٢٥٧)، والطائفي (١١/١)، وحسن (١١٠/١-١١١/١)، وهو حديث ضيف ويظهر تأكيد على أنه صحيح

(٨) أخرجه إسماعيل (١٥٥٧)، وابن أبي (١٥٩٩)، ومحمد بن حنبل (٢٢٢٥)

(٩) في نسخة

القصري^(١).

أدرك السلمي: قال النزي: له حديث واحد: احتضنه نبذة أعرس النبي ﷺ فوذا رجل
تراءه عاتية... الحديث. رواه ابن ماجه^(٢)

بشير^(٣) بن جحاش القريشي - وقال - بشر - قال النزي: صحابي شامي، له حديث
واحد: أن رسول الله ﷺ يرقى حوتا في كعبه، فوضع عليه أصبعه، ثم قال: يعون الله:
لبن آدم، ألى نعمومي... الحديث. رواه أحمد، ابن ماجه^(٤).

حذرد بن أبي حذرد المسلمي: روى عن رسول الله ﷺ: من هجر أحماء سنة فهو
كسلك دمه، رواه أبو داود^(٥).

ويصفه بن حاتم بن الهذلي الأرمي: قال العمري: له حديث واحد عن النبي ﷺ: «الْبَطْلُ
بِدَا دَا الْحَلَالِ وَالْإِزْمَامُ»، رواه السلمي^(٦)

أبو حاتم: صحابي: روى عنه محمد، رمعه: «شاعنة حديث: إذا جاءكم من
نصرول دينه وحلفه فآتكموه، إلا نتموه تكن فنة في الأرض وفساد عريض»^(٧). ليس
لأبي حاتم غيره.

قال الذهبي في طبقات الحفاظ: وأبو علي بن النكس

ومن غير الصحابة: إسحاق بن بريد التهذلي الحنفي: روى عن عوف بن عبد الله عن
ابن مسعود حديث: «إذا رجع أبو محمد فليسمع ثلاثا، وذلك أدناه»^(٨). رواه أبو داود،
والترمذي، والنسائي^(٩). وقال العمري: وليس له غيره.

إسماعيل بن بشير الحنفي: روى عن حابر بن عبد الله، وأبي طلحة: زيد بن سهل

(١) أخرجه أبو داود (٤٨٩٤) وابن ماجه (١٨٦١)، وأحمد (٣١٤/٤)، (٣٠، ٣١)، وأبو يعلى (١٥٥١).
وهو إسماعيل بن عمار بن - الشد - وهو ضعيف.

(٢) أخرجه ابن ماجه (١٠٤٩)، وفي إسناده موسى بن عبيدة ثم يدرج، وهو ضعيف.

(٣) بن ح. سم.

(٤) أخرجه أحمد (٤١٠/١)، وابن ماجه (١٧٠٧)، وأحمد (٤٠٢/٢).

(٥) أخرجه أبو داود (٢٩١٥).

(٦) أخرجه أحمد (١٧٧/١)، والنسائي في تفسيره (٣٧٨/٦) رقم (١٥٨٢)، والمناقب (١١/١٨٨-١٢٩٩).

(٧) أخرجه الترمذي (١٠٨٤)، وأبو داود بن العباس (٢٢٤)، وابن أبي شيبة (٢٢٤/١)،
والبيهقي (٨٢/٧).

(٨) في آخر إسناده.

(٩) أخرجه أبو داود (٨٨٦)، والترمذي (٢٠٦٤)، وابن ماجه (١٩٠١)، وابن أبي شيبة (٢٤٠/١)،
والداؤقي (٣٤٣/٩)، والبيهقي (٨٦/٢).

الأصاريين قالوا: سمعنا رسول الله ﷺ يقول: «من من لم يرني يخذل امرأ مسلماً في موضع تنتهك فيه حرمة...»^(١) الحديث. رواه أبو داود. وقال المزني: ولا يعرف له غيره.

السنن بن فليس: روى عن كرز التميمي: دخلت على الحسين بن علي أودعه في مرضه، فبينما أنا عنده إذ دخل علينا علي بن أبي طالب... الحديث. في فصل عبادة المريض. رواه النسائي في مسند علي. قال المزني: ليس له ولا لشيعته إلا هذا الحديث.

النوع الثاني والتسعون: معرفة من أشبهه من الصحابة الذين ماتوا في حجة رسول الله ﷺ.

هذا النوع زده أنا، ورفده معرفة ذلك - الحكم بإرساله إذا كان الراوي عنه تابعاً، وأرجو أن أجمع لهم مسداً.

من ذلك: أبو سلمة زوج أم سلمة: توفي مريض رسول الله ﷺ من يدر، روت أم سلمة عنه. عن رسول الله ﷺ: «ما من مسلم يضرب مصيبة، فينزع إلى ما أمر الله به من قوله. إلا أنه وأنا إليه واجعون، تلهم عندك مصيبي، فأجزي عليها - إلا أعقبه الله خيراً منها»^(٢). رواه الترمذي، والنسائي، وابن ماجه من طريق عمر بن أبي سلمة، عن أمه: أم سلمة، أن أبا سلمة أخبرها أنه سمع النبي ﷺ يقول: ... فذكره.

وحضر بن أبي طالب: روى أحمد في مسنده حديث الهجره^(٣).

وحضر عم رسول الله ﷺ. روى له الطبراني حديثاً في الخوض^(٤).

وخديجة، وأبو طالب إن صح إسلامه.

النوع الثالث وتضمن: معرفة الحفاظ:

وصنف فيه جماعة. أشهرهم الذهبي، وقد تضمنت طبقاته، وزيك عليه من جاء بعده، وما أنا أورد هنا نوعاً لطيفاً من.

قال البيهقي في «المدخل»: أنا أبو عبد الله الحفاظ، أنا أبو العباس: محمد بن يعقوب، أنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، أنا ابن وهب، قال: سمعت مالكاً يحدث عن يحيى بن سعيد: أن عمر بن الخطاب قال يوماً: عدوا الأئمة! فعدوها نعوذ من

(١) أخرجه أبو داود (١٤٨٤).

(٢) أخرجه أحمد (٢٧/١)، والترمذي (٢٥١٦)، والنسائي في «مسند النبوة والملائكة» (١٧٠)، وابن ماجه (١٥٩٨)، والطبراني في «الكبير» (٢١١/٢٢) رقم (١٩٧).

(٣) أخرجه أحمد (٢٠٩/١) رقم (٢٠٢).

(٤) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٥٣/٣) رقم (٢١١٠)، وقال الهيثمي في «المجموع» (١٠٠/١٣٦٣). وفيه خلاف بن عثمان، وهو سرك.

حملة؟ قال: أضترك الناس بنير أئمة؟ فسألت مالكاً عن الأئمة من هم؟ قال: هم أئمة النبي في النفق والورع.

وقال جعفر بن ربيعة: قلت لعرفان بن مالك: من أئمة أهل المدينة؟ قال: أما أعلمهم بقضايا رسول الله ﷺ وقضايا أبي بكر وعمر وعثمان، وأئمتهم فقهاء، وأعلمهم^(١) بما مضى من أمر الناس = سعيد بن المسيب. وأما أغروهم حديثاً، فعروة بن الزبير. ولا تشاء أن تفجر عن عبد الله بن عبد الله محزناً إلا محترته. وأعلمهم عتدي جميعاً ابن شهاب، فإنه جمع علمهم جميعاً إلى علمه.

وقال الزهري: العلماء أربعة: سعيد بن المسيب بالمدينة، والشعبي بالكوفة، والحسن بالبصرة، ومكحول بالشام.

وقال أبو الزناد: كان فقهاء أهل المدينة أربعة: سعيد بن المسيب، وقبيصة بن ذؤيب، وهروء بن الزبير، وعبد الملك بن مروان^(٢).

وقال الزهري: أربعة من قریش وجفنههم بحوزة. سعيد بن المسيب، وهروء بن الزبير، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وعبد الله بن عبد الله.

وقال ابن سيرين: قدمت الكوفة وبها أربعة آلاف يطلبون الحديث، وشيوخ^(٣) أهل الكوفة أربعة: غيبة السلماني، والحارث الأعور، وعلفمة بن قيس، وشريح أنقاضي، وكان أحسمهم.

وقال الشعبي: كان الفقهاء بعد أصحاب رسول الله ﷺ بالكوفة = من أصحاب ابن مسعود هؤلاء = علفمة، وعبيدة، وشريح، ومسروق، وكان مسروق أعلم بالفتوى من شريح، وشريح أعلم بالقضاء، وكان غيبة يوازيه.

وقال أبو بكر بن أبي إدريس: ليس أحد بعد الصحابة أعلم بالقرآن من أبي أمية، وبعده سعيد بن جبير، وبعده الشدي، وبعده ميثان الثوري.

وقال ابن عون وقيس بن سعد: لم تر في الدنيا مثل ابن سيرين بالعراق، والفاطم بن محمد بالحجاز، ورجاء من حوزة بالشام، وظاوس باليمن.

وقال قتادة: أعلم التابعين أربعة: عطاء بن أبي رباح أعلمهم بالإنسان، وسعيد بن جبير أعلمهم بالتفسير، وعكرمة مولى ابن عباس أعلمهم بسيرة النبي ﷺ، والحسن

(١) في ط: وأعلمهم خلفاء.

(٢) أخرجه أبيه في المدخل (١٥٩) محرو.

(٣) في ب: وشيوخ.

أعلمهم بالحلل والحرم.

وقال سليمان بن موسى: إن جادنا أعلم من راحبة الجريفة عمر ميسون من مهران قبلناه، وإن جادنا من البصرة عن الحسن البصري قبلناه، وإن جادنا من الحجارة عن الزهري قبلناه، وإن جادنا من الشام عن مكحول قبلناه، كان هؤلاء الأربعة علماء الناس في زمانهم.

وقال أبو داود الطيالسي: وجدت الحديث عند أربعة الزهري، وفتاه، ولا عيش، وأبي إسحاق.

قال: وكان الزهري أعلمهم بالإسناد، وكان فتاه أعلمهم بالاختلاف، وكان أبو إسحاق أعلمهم بحديث علي وعبد الله، وكان عند زعمش من كل هذا، وقد ابن مهدي: ثمة الناس في الحديث في زمانهم أربعة، هنالك من أسر بالحجاز، والأوزاعي بالشام، وسفيان الثوري بالكوفة، وحماد بن زيد بالبصرة.

وقال ابن المديني: شعبة أحفظ الناس لمتنبيه، وسفيان أحفظ الناس للأبواب، وابن مهدي أحفظهم للمشايع والموافق، ويحيى القطان أعرف بحدوث الأسانيد، وأعرف بمواضع الضعف فيهم.

وقال الخطيب: أبو النرقسي قال: أما الأسدي فلي قال: سئل ابن أبي شيبة عن يحيى بن معين، وعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، وأبي حنيفة فقال: أما علي، وأعلمهم بالحديث والعلل، ويحيى أعلمهم بالرجال، وأحمد أعلمهم بالمتن، وأبو حنيفة من النبلاء.

وأحمد الخطيب عن أبي عبيد القاسم بن سلام قال: الخفاف أربعة، وفي رواية: أشهر علم الحديث إلى أربعة: أبو بكر بن أبي شيبة، وأحمد بن حنبل، وأبي حنيفة، وأبو حنيفة، وعني من لمديني أعلمهم به، ويحيى بن معين: أكتبه له.

وعنه - أيضاً - قال: ربابو الحديث أربعة: لأعلمهم بالحلل والحرم أحمد بن حنبل، وأحسنهم ميثاقاً للحديث وأداه له: علي بن المديني، وأحسنهم وضعاً للكتاب: ابن أبي شيبة، وأعلمهم بصحيح الحديث وسفيان يحيى بن معين.

وقال أبو علي صالح بن محمد السغداني: أعلم من أوردت - بالحديث وعنه - ابن المديني، وأفضلهم بالحديث^(١) أحمد بن حنبل، وأعلمهم بتصحيح^(٢) المشايخ: ابن

(١) عن أبي: من الحديث.

(٢) في: تصحيح.

معين، وأحفظهم عند المذاكرة: أبو بكر بن أبي شيبة.

وقال هلال بن العلاء المزني: من الله على هذه الأمة بأربعة في زمانهم. بأحمد بن حنبل: شيد في السنة، ولولا ذلك لظفر الشتر، والثامن: شعبة^(١) في حديث رسول الله ﷺ، ويحيى بن معين: نفس الكذب عن حديث، وبني عبيد: فسر العريب، ولولا ذلك لانضم الناس لحظا.

وقال أبو زرعة: أوثق الدبر أربعة: أحمد بن صالح، ومروءة، وأحمد بن حنبل، ويونس، وابن سيرين، والكلبي، وأخطلي بخرن.

وقال يحيى بن يحيى البسابري: كاذب بالعرف أربعة من الحفاظ: شيخنا، وكهلان: الشيخان: مزب من دواع، وهشيم، والكلهلان: وكيع، يزيد بن عارون، يزيد أحمد حفظ الكهس.

وقال عبد الصمد بن مبريد النخعي: سألت أحمد بن حنبل، عن يحيى بن سعيد، وابن مهدي، وكثير، وأبي نعيم المفضل من ذكبي؟ فقال: ما رأيت أحدا أحفظ من وكيع، وكما: بعد الرحمن بن مهدي معرفة وبغنا، وما أتيت أنه تنبأ في أمور الرجال من يحيى بن سعيد، وأبو عبيد الله الأربعة حفظا^(٢).

وقال حنبل بن إسحاق: قال أبو عبد الله: ما رأيت يتيصره مثل يحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، وعبد الرحمن أفه الجلي: فويل له: وكيع وأبو نعيم؟ قال: أو نعم أعلم بالشيوخ وأساميهم وبأرجاء: وكيع: أفه.

وقال نبيه: كانوا يقولون: الحفاظ أربعة: إمام غير من علية: وعبد سولم، ويزيد بن زريع، ووهيب، وكان عبد الرحمن بن عمار دعي على إسماعيل، وقال أبو حنبل: هو الرابع من حفاظ أهل النصرة، ولم يكن بعد شعبة أعلم من حاله.

وقال يحيى بن معين: شعبة أهدم بالمراسل. وسيف صادق، وأبو^(٣).

وقال حجاج بن الشاعر: ما يلتفتني قبل من أربعة: أبو حنبل، والرازي، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وابن واره.

وقال أحمد بن حنبل: يعتشون في الأسماء أربعة: سليمان، وشعبة، وإبراهيم بن

(١) في الأصل: شعبة

(٢) في الأصل: حفظا

(٣) هذا القول جاء من يحيى بن سعيد، أخرجه الشيخ في المعاداة: ١١٦١، والعلوي: في سيرة

(٩) ١٢٠٤.

معاوية، وزائدة بن قدامة.

وقال شعيب بن حرب: زهير أحفظ من عشرين مثل شعبة.

وقال خنيس بن سعد: فشان حواسن أربعة: وكرويا بن يحيى اللؤني، والحسن بن شجاع، وعبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي، ومحمد بن إسماعيل البحاري.

وقال عبد الله بن محمد بن حنبل: قلت لأبي: ما قلت^(١)، م. الحفاط^٢ قال: يا بني، شائب كانوا عدلنا من أهل خراسان وقد نفرقوا.

قلت: من هم يا أنت؟ قال: محمد بن إسماعيل، ذاك لبحلوي، وعبد الله بن عبد الكريم، ذاك الرزي، وعبد الله بن عبد الرحمن، ذاك السمرقندي، يعني الدارمي، والحسن بن شجاع، ذاك اللحي.

قلت: يا أبت، فني أحفظ هؤلاء؟ قال: أما أزر زوعة أشردهم، وأما محمد بن إسماعيل فأعرفهم، وأما عبد الله بن عبد الرحمن فأفقههم، وأما الحسن بن شجاع فأحجمهم للأبواب.

وعنه - أيضاً - قال: سمعت أبي يقول: انتهى الحفظ إلى أربعة من أهل خراسان: أزر زوعة الرازي، ومحمد بن إسماعيل البحاري، وعبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي، - يعني: الدارمي^(٣) - والحسن بن شجاع البلخي.

وقال يندلو: حفاظ الدنيا أربعة: أبو زوعة الماري، ومسلم بن الحجاج بنيسابور، وعبد الله بن عبد الرحمن بسمرقند، ومحمد بن إسماعيل ببخارى.

وقال، أبو حاتم الرازي: شيخا أبي أعلم من دخل العراق، ومحمد بن يحيى أعلم من حراسان اليوم، ومحمد بن أسلم أؤزغتهم، والدارمي أثبتهم.

وقال أبو علي الثيبوري: رأيت من أئمة الحديث أربعة في وطني وأسفاري: اثنان ببغداد، وهما: ابن خزيمة، وإبراهيم بن أبي طالب، وعلان بالأهواز، والساكني بمصر.

وقال ابن كاس: أربعة ما رأيت أحفظ منهم: محمد بن أبي خيثمة، وابن جرير، ومحمد لبربري، والعمري.

وقال الخطابي^(٤) في «الإرشاد»: كان يقال: الأئمة ثلاثة في زمن واحد: ابن أبي داود

(١) من حديث أبي داود.

(٢) نسخ في ح.

(٣) في ط ابن حنبل.

سعداء، وأنس حزيمة يسيارور. وابن أبي حاتم بالري، قال الحسيني، ورابعهم يبعدها أبو محمد بن صالح.

وقال الحافظ أبو الفضل بن طاهر: سألت سعد بن عيسى الزحرجي^(١)، الحفاظ حكمة وما رأيت مثله - فقلت: أربعة من الحفاظ تعاصروا إليهم أحفظ؟ قال: من^٢ فئت: الأرقطيبي، سعداء، وعد العس من سعيد حمصر، وأبو عبد الله بن منته بأصبهان. وأبو عبد الله الحاكم ببسايور؟ فسكت. فالتحيت عليه: فقال: أما الأرقطيبي، فأعلمهم بالعلم، وأما عبد النبي: فأعلمهم بالأنساب، وأما ابن منته: فأكثرهم حديثاً مع معرفة تامه، وأما الحاكم: فأعلمهم نعتاً.

وقال الحنذلي: سألت شيخنا الحافظ: أبا الحسن بن الفضل المقدسي، وفئت له: أربعة من الحفاظ تعاصروا إليهم أحفظ؟ قال: من هم^٣ فئت: ابن عساكر، وابن ناصر؟ قال: ابن عساكر أحفظ، فئت: الحافظ أبو العلاء الطبري، وابن عساكر؟ قال: ابن عساكر أحفظ، فئت: السنني، وابن عساكر؟ قال: السنني أستاذنا، السلفي أستاذنا، فأت السنني والذهبي هذا دليل على أن عنده أن ابن عساكر أحفظ إلا أنه وفر شيخه أن يصرح بأن ابن عساكر أحفظ منه.

وسأل شيخ الإسلام أبو الفضل بن حجر شيخنا الحافظ أبا الفضل العراقي عن أربعة تعاصروا إليهم أحفظ؟ معلطي، وابن كثير، وابن رافع، والحسيني؟ فأجاب: ومن خطه فئت - أن أوسعهم اطلاعاً، وأعلمهم بالأنساب، مختصاي، على أغلاط تقع في تصنيفه، وأحفظهم للمنون والتواريخ: ابن كثير، وأقدمهم بطلب الحديث وأعلمهم بالمؤلف والمختلف: ابن رافع، وأقدمهم بشيوخ المتأخرين والمتأخرين^(٤): الحسيني، وهو أدرهم في الحفاظ.

ورأيت في تذكرة صاحبنا الحافظ جمال الدين سبط ابن حجر: أربعة تعاصروا النبي ابن دقيق العيد، والشرف الدباطي، والنقي بن نعمة، والجدال الحزي، قال الذهبي: أعلمهم بعلوم الحديث والاستنباط: ابن دقيق العيد، وأعلمهم بالأنساب الدباطي، وأحفظهم للمنون، ابن نعمة، وأعلمهم بالرجال: الحزي، أربعة تعاصروا: السراج البغليسي، والسراج بن المفلح، والبرين العراقي، والنور

(١) من ج: الزحرجي.

(٢) في ط: وبالفتح.

وَقَدْ رُوِيَ فِي «الإرشاد» هَذَا ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ بِأَسَانِيدَ كَثِيرَةٍ مُتَشَابِهَةٍ. مَنِ ابْنُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَنَّ دِمَشْقِيًّا، خَلَّاهَا لَهُ وَصَانَهَا وَسَاقَهَا بِإِلَادِ الْإِسْلَامِ زَائِلِيَةً.



الهشبي أعلمهم بالفقه وصارته: البلقيني، وأعلمهم بالحديث وفنونه^(١): الشراقي، وأكثرهم تصنيفاً: ابن الملقن، وأحدثهم للمنون: الهشبي. وهذا آخر ما نهر جمعه من الأنواع.

قال الشيخ محيي الدين - رحمه الله تعالى - في شرح «التغريب»: (وفد دويت في «الإرشاد» هَذَا ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ بِأَسَانِيدَ كَثِيرَةٍ مُتَشَابِهَةٍ مَنِ ابْنُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَنَّ دِمَشْقِيًّا، خَلَّاهَا لَهُ وَصَانَهَا، وَسَاقَهَا بِإِلَادِ الْإِسْلَامِ، وَأَهْلُهُ). والنصف أفدي في ذلك بابين الصلاح - حيث قال: «وَأَفْدَى بِالْحَاكِمِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظَ خَدْرِي أَحَادِيثَ بِأَسَانِيدِهَا سَهِيْبٍ عَلَى بِلَادِ رَوَانِهَا، وَمُسْتَخْصِرٌ مِنَ الْحَافِظِ أَنْ يُوْرِدَ الْحَدِيثَ بِإِسْنَادِهِ^(٢)». ثم يذكر أوطان رجاله واحداً واحداً، وهكذا، وغير ذلك من أحوالهم». ثم روي ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ.

الأول: بإسناد أوله مصريون وآخره بحداديون.

والثاني: أوله مصريون وآخره نيسابوريون.

والثالث: أوله قونيون، ثم مكِّي وبغداد، ثم نيسابوريون.

رَأَى مُتَفَدِّهُمْ فِي ذَلِكَ: فَعُوْرِدَ هَذَا ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ بِأَسَانِيدِهَا:

للحديث الأول: - مسلسل بالفقه الشافعيين -:

أخبرني شيخنا فاضل الفصاحة، شيخ الإسلام والمسلمين، علم الدين صالح ابن شيخ الإسلام سراج الدين بلقيني، أنا والذي، أنا هاشمي انقضاء نفى الدين المبكي، أنا الحافظ شرف الدين عبد المؤمن بن خلف الدمياطي، أنا الإمام زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي التندوري، أنا لعلامة أبو الحسن بن الفضل المقدسي، أنا الحافظ أبو طاهر السلفي، أنا أبو الحسن يكي الهراسي، أنا إمام الحرمين أبو المعالي، أنا والذي الشيخ أبو محمد الجويني، أنا المعاصي أبو بكر أحمد بن الحسن الجبيري^(٣)، أنا أبو نعباس الأصم، أنا الربيع بن سليمان المرادي، أنا الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، عن مالك، عن نافع، عن عبيد بن عمر: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «السَّابِقَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا

(١) في أ، ط، ومعه.

(٢) في أ: بأسانيد.

(٣) في أ، ب: الجبيري.

بالجبار على صاحبه ما لم يعمدا إلا بيع اختاره^(١).

الحديث الثاني: مسلسل بالحفاظ :

أخبرني الحفاظ أبو الفضل الهاشمي، أنا الحفاظ أبو الفضل بن الحسين الحراني، أنا الحفاظ أبو سعيد العلاني، أنا الحفاظ أبو عبد الله تميمي، أنا الحفاظ أبو إسحاق العمري، ج: وأخبرني - عاليا بدرجتي - حافظ العصر شيخ الإسلام أبو الفضل لمسلاني - إحدى عامة، ولم أرو بها غير هذا الحديث - أنا شيخ الإسلام الحفاظ أبو حفص البلخي، أنا الحفاظ أبو إسحاق العمري، أنا الحفاظ محمد بن عبد الجبار بن طرخان، أنا الحفاظ أبو الحسن الصفاسي، أنا الحفاظ أبو طاهر السلفي، أنا الحفاظ أبو العباس الموسوي، أنا الحفاظ أبو نصر بن مازكولا الحلي، أنا الحفاظ أبو بكر الخليلي، أنا الحفاظ أبو -أروم العميري^(٢)، أنا الحفاظ أبو عمران بن مطر، أنا إبراهيم بن يوسف الهندجاني، أنا الحفاظ أبو الفضل بن زياد صاحب أحمد بن حنبل، أنا أحمد بن حنبل، أنا رهبر بن حرب، أنا يحيى ابن معين، أنا علي بن المدني، أنا عبد الله بن معاذ، أنا أبي، أنا شعيب، أنا أبي بكر بن حفص، أنا أبي سلمة، أنا عائشة - رضي الله تعالى عنها - قالت: كن أولاد النبي ﷺ بأذن من رومهم حتى تكونوا كنزاً^(٣).

قال العلاني: هذا إسناده عجيب جداً من سلسلة بالحفاظ، ورواه الأقران بعضهم عن بعض، والحديث في «صحيح مسلم» من طريق عبد الله بن معاذ، وهو عاين لنا من طريقه تسع درجات، على هذه الطريق.

الحديث الثالث - مسلسل بالمصريين -: أخبرني شيخنا الإمام النجاشي بقراءتي عليه غير مرة - أنا أبو طاهر بن الكوكب، ج: وأرو عن أبي الفضل - أنا محمد المصري - وأنا - أسجع - أنا شيخ الإسلام أبو حفص السلفي، ومحمد وعمر بن أحمد بن إبراهيم سماعاً، قالوا: كلهم - أنا أبو الفتح محمد بن محمد الميمني، أنا أبو عيسى بن هلال، أنا أبو القاسم حبه الله بن عني التوميري، أنا أبو صادق مرشد بن يحيى، أنا أبو الحسن علي ابن عمر السواف، أنا أبو القاسم حمزة بن محمد الحفاظ، أنا عمران بن موسى بن عبيد الطيبي^(٤)، أنا يحيى بن عبد الله بن بكير، حفص الميث بن سعد، عن عامر بن يحيى

(١) كنز العمال للبخاري (٩: ٢١٠)، ومستم (٣: ١١٦٣) رواه (١٥٣٧).

(٢) في آ. ب. العمري.

(٣) تقدم ترجمته في المقدمة.

(٤) في ب. ح. العبد.

المعافري، عن أبي عبد الرحمن الحجلي، أنه قال: سمعت عبد الله بن عمرو يقول: قال رسول الله ﷺ: «يساح رجل من أمي على رؤوس الحلائل يوم القيامة؛ فتنشر له تسعة وتسعون سجلاً، كل سجل منها مد البصر، ثم يقول الله - تبارك وتعالى -: أتتكر من هذا شيئاً؟ فيقول: لا يا رب؛ فيقول - عز وجل -: ألك هذر أو حنفة؟ فيهاب العبد؛ فيقول: لا يا رب؛ يقول - عز وجل -: بلى، إن لك عندما حسنت، وإنه لا ظم عليك اليوم. فيخرج الله بطاقة فيها: أنشد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله، فيقول: يا رب، ما هذه البطاقة مع هذه الحلائل؟ فيقول - عز وجل -: إنك لا تعلم، قال: فتوضع السجلات في كفة والبطاقة في كفة، فطاشت السجلات، وثقلت البطاقة^(١).
وبه قال حمزة: لا يعلم أحداً روى هذا الحديث غير الليث بن سعد، وهو من أحسن الحديث.

وبه قال أبو الحسن: لما أُملي علينا حمزة هذا الحديث، صاح غريب من الحلقة صيحة فاضت نفسه معها^(٢).

قلت: هذا حديث صحيح أخرجه الترمذي عن مويذ بن نصر، عن ابن المبارك، وابن ماجه عن محمد بن يحيى، عن ابن أبي مريم، كلاهما عن الليث؛ موقع لنا غالباً.
وزاد الترمذي في آخره: «ولا يُثقل مع اسم الله شيء»، وقال: هذا حديث حسن عريب.

وأخرجه الترمذي - أيضاً - عن قتيبة، عن ابن لهيعة، عن عامر بن يحيى نحوه^(٣).
وبه يُرد قول حمزة: ما رواه غير الليث.

وأخرجه الحاكم في «المستدرک» من رواة يونس بن محمد عن الليث، وقال: صحيح على شرط مسلم؛ فقد احتج أبي عبد الرحمن الحجلي عن ابن عمرو وعامر بن يحيى؛ مصري ثقة؛ احتج به مسلم أيضاً. والليث: إمام ويونس المؤدب؛ ثقة، متفق على إسناده في «الصحيحين»، انتهى.

ورجال الإسناد الذي سنده مني إلى عبد الله بن عمرو كلهم مصريون، والله سبحانه

(١) أخرجه أحمد (٢/٢٣٦، ٢٣٦)، والترمذي (١١٣٩)، وابن ماجه (٤٦٠)، وعبد بن حميد (٢٣٩)، وابن حبان (٢٢٥)، والطبراني في الأوسط (١٧٧٢)، والحاكم (١/٥٢٩)، والنسائي في تهذيب الكمال (٨٤/١٤).

(٢) أخرجه حمزة الكاشي في جزءه مطلق رقم (٩٦).

(٣) أخرجه الترمذي (٢٦٣٩) مكرر.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

٢٩	مقدمة المؤلف
٥٨	المصحح
١٢٢	الحسب
١٥١	الاضيف
١٥٤	الاستدلال
١٥٥	المحصل العرفي
١٥٦	المعروف
١٥٦	قول الصحابي كقول
١٥٩	قول الصحابي: ثم ما بكنا
١٦٢	إذا قيل: يرفعه أو يحميه أو يبلغه أو روي
١٦٧	المقطوع
١٦٨	المرسل
١٩١	المنظوم
١٩٦	المحصل
١٩٧	التدليس
١٩٧	تدليس الأئمة
٢٠٠	تدليس الشيوخ
٢٠٣	الاشارة
٢١٠	معرفة المنكر
٢١٣	معرفة الاعتياد والاعتقاد والشواهد
٢١٦	معرفة زيادة الكمات
٢٢٠	معرفة الأقران
٢٢٢	المعطل
٢٢٣	المضطرب
٢٢٨	المأرج
٢٢٩	الموضوع

هذا هو فهرس الموضوعات
التي هي في هذا الكتاب

٢٥٨	المفتوب
٢٦٥	صفحة من تغيل رواية
٢٠٢	كلمة سماع الحديث
٢٠٧	طرق نحس الحديث
٢٠٧	السماع
٢١١	القرارة على الشيع
٢٢٨	الإجازة
٢٤٢	المتأولة
٢٤٢	المتأولة المفرونة بالإجازة
٢٤٦	المتأولة المحردة
٢٤٩	الكتابة
٢٥٢	بعلام الشيخ نطال
٢٥٤	الوصية - لوجادة
٢٥٩	كتابة الحديث ومصفه
٢٨١	صفحة رواية الحديث
٤٠٩	معرفة آداب الحديث
٤٢٣	آداب طائ الحديث
٤٣٨	معرفة الإسناد العالي والبارك
٤٤٩	المشهور
٤٦١	الغرب والعزير
٤٦٥	غرب الحديث
٤٦٧	الملل
٤٦٩	الناج والمزوح
٤٧٣	معرفة المصنف
٤٧٥	معرفة مصنف الحديث وحكمه
٤٨١	معرفة المزيد في مذهب الأمام
٤٨٦	المرسل الحقي
٤٨٧	معرفة الصحابة

٥٠٩	معرفة لتابعين
٥١٦	رواية الأكم عن الأساغ
٥١٩	المذبح
٥٢٠	معرفة للإحوة
٥٢٤	رواية لأباء عن لأباء
٥٢٧	رواية الأباء عن أبائهم
٥٣٢	السابق واللاحق
٥٣٣	من لم يرو عنه إلا واحد
٥٣٧	من ذكر بأسماء أو صفات مخلقه
٥٣٩	معرفة المعردات
٥٤٥	لأسماء والتكني
٥٥٢	معرفة كنى المعروفين بالأسماء
٥٥٤	الألقاب
٥٦٠	المؤنس والمحط
٥٦٦	المعق، المعترق
٥٨٦	المتشابه
٥٩٠	المتشابهون في الاسم والنسب
٥٩١	المسومون إلى عمر أبائهم
٥٩٤	السم، الشى على خلاف، ظاهرهما
٥٩٦	المبهات
٦٠٤	التوايين والرويات
٦١٨	معرفة الثقات وضعفاء
٦٢١	من خلط من الثقات
٦٢٩	طبقات العلماء والرواة
٦٣٠	معرفة المعالي
٦٣١	معرفة أطول الرواة وبنداتهم
	المتعلق المعنعن - لمستهخص المحموط والمعروف -
٦٣٣	المناظر والمميز - المتروك - المحرف - معرفة أنواع التابعين

- ٦٣٣ رواية الصحابة والتابعين بعضهم عن بعض
 ٦٣٥ م. رواية الصحابة عن التابعين عن الصحابة
 ٦٣٦ معرفة من اخفت كنية اسم أبيه وعكسه
 ٦٣٧ معرفة من اخفى كنية كنية زوجة
 ٦٣٨ معرفة من اخفى اسم شيخه اسم أمه وعكسه
 ٦٣٨ معرفة من اخفى اسمه واسم أبيه وجده
 ٦٣٨ معرفة من نكر اسمه اسم فسخه ولسخ شيخه
 ٦٣٩ معرفة من اخفى اسم شيخه والراوي عنه
 ٦٤٠ من نكر اسمه وعكسه
 ٦٤٠ معرفة من اخفى اسمه عنه
 ٦٤٠ معرفة الأسماء المشتركة بين الرجال والنساء
 ٦٤١ معرفة أسباب التحديث
 ٦٤٢ معرفة تواريخ المحدثين
 ٦٤٣ من لم يرو إلا حديثاً واحداً
 ٦٤٥ معرفة من أسند عنه من الصحابة
 ٦٤٥ معرفة الحفاظ
 ٦٥١ ذكر حديث مسند بالفقهاء التابعين
 ٦٥٢ ذكر حديث مسند بالحفاظ، وآخر مسند بالحقيرين
 ٦٥٢ خاتمة الكتاب

فهرس المصادر

فهرس المصادر

- الاستدكار لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار. من عبد الرزاق، دار الفقه.
- أسد الغابة في معرفة الصحابة، ابن الأثير الجزي، دار الكتب العلمية، بيروت، مطبعة الأولى.
- الأسرار المرفوعة في الأحبار المرفوعة، السلا على الفاري، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الأسماء والصفات، بيهقي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الإصباة في تيسير المحاسبة، ابن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية، بيروت.
- خلق أفعال العباد، محمد بن إسماعيل البخاري، مؤسسة الرسالة، بيروت، سنة ١٩٨٤.
- الأم، الشافعي، دار المعرفة، بيروت.
- أبعث والشور، البيهقي، دار الجلال، بيروت.
- بلوغ المرام، ابن حجر العسقلاني، دار الحديث، القاهرة.
- تاريخ الإسلام، لمن الأسدي الذهبي، دار الكتاب العربي، بيروت، اطبعة الثانية.
- تاريخ الثقات، أحمد بن عبد الله العجلي، طبعة دار نكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤٠٥هـ.
- تاريخ جرجان، المصموي، عالم الكتب، بيروت.
- تاريخ، خليفة بن خياط، طبعة دمشق ١٩٧٧.
- تاريخ دمشق، ابن عسائر، مجمع اللغة العربية بدمشق.
- تاريخ الدوري، ابن معين، نشر جامعة أم القرى مكة المكرمة سنة ١٣٩٩هـ.
- تاريخ الصغير، البخاري، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى.
- تاريخ الكبير، البخاري، حيدر آباد، الهند.
- تحفة الأشراف بمعرفة الأحرف، العمري، نشر دار الفقه، المهدي.
- تحفة الصنهاج، ابن خالون، دار حراء، السعودية.
- التحفيق، ابن الحوزي، طبعة أنصار السنة المحمدية.
- تحريج الكشاف، جمال الدين الزيلعي، دار ابن حزم، السعودية.
- تحريج أحاديث المستنصر، أو موافقة الجبر الجبر في تحريج أحاديث المستنصر، ابن حجر، مكتبة الرشد، الرياض، سنة ١٤١٤هـ.

- التذكرة في الأحاديث المشتهرة، بذر الدبر الرزقشي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤١٦ هـ.
- تذكرة الحفافة، شمس الدين الذهبي، طبعة دار الفكر العربي، بيروت.
- ترتيب القاموس المحيط، نضاهر أحمد الراوي، عيسى نياحي الحلبي، القاهرة.
- ترتيب المسند، الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الترغيب والترهيب، المنذوي، مكتبة مصطفى الباني الحلبي، القاهرة.
- تعجيل المستعجلة بزياد رحال الأئمة الأربعة، ابن حجر العسقلاني، دار نبشائر الإسلامية، بيروت.
- تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، طبعة دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٩٧٥.
- التكملة لوفيات الفلك، المنذري، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، سنة ١٤١١ هـ.
- تلخيص الحبير في تحريج أحاديث توافي الكثير، ابن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية، بيروت.
- تلخيص المشابه، الخطيب البغدادي، طبعة خلاص، سوريا.
- التمهيد، ابن عبد البر، طبعة ابن نجية، القاهرة.
- تهذيب الأسماء واللغات، السوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، طبعة مطبعة مجلس المعارف النطاطية في الهند، الطبعة الأولى.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، جمال الدين المنزي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٩٨٥.
- التوحيد، محمد بن إسحاق بن خزيمة، طبعة دار الفكر، بيروت، سنة ١٣٩٣ هـ.
- التفات، ابن شاهين، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت.
- التجر والتعديل، عبد الرحمن الراوي، طبع في حيدر آباد ١٩٥٧، ومصورة دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- تجميعيات، أبي القاسم البغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- الجوهر النقي، علاء الدين من التركماني، طبعة دار الفكر، بيروت.
- خلاصة تهذيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، صني الدين الخرجي، مكتبة القاهرة.

- الدراية في تخريج أحاديث الهداية، ابن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الدعاء، اعطبراني، طبعة دار البشائر الإسلامية، بيروت سنة ١٤١٧هـ.
- دلائل النبوة، البيهقي، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة أولى.
- ذخيرة الحفاظ، ابن طاهر المقدسي، طبعة دار السلف، الرياض، سنة ١٤١٦هـ.
- الرسالة المستطرفة، النكتاني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية.
- زاد المعاد، ابن القيم الحورقة، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الزهد، عبد الله بن المبارك، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الزوائد، أبو صيري، دار الكتب الإسلامية، القاهرة.
- الزهد، لهام بن السوي، دار العلماء للكتاب الإسلامي، الكويت سنة ١٤١٦هـ.
- الزهد، وكيع بن الجراح، طبعة مكتبة الدار، امدينة المورة، سنة ١٤٠٤هـ.
- زوائد المسند، أحمد بن حنبل، الدار الميمنية، القاهرة.
- سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام، الصنعاني، طبعة الحلبي، الطبعة الرابعة، سنة ١٩٦٠.
- سنن ابن ماجه، ابن ماجه، طبعة عيسى الحلبي، القاهرة.
- سنن الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، سنة ١٣٤٩هـ.
- سنن الدارقطني، الإمام علي بن عمر الدارقطني، طبعة دار المحاسن، القاهرة.
- سنن الدارمي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت.
- السنن الكبرى، البيهقي، دائرة المعارف النظامية، الهند.
- السنن الكبرى، النسائي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت.
- سنن النسائي، الحفاظ أبي عبد الرحمن النسائي، طبعة المكتبة العلمية، بيروت.
- النسب، ابن أبي عاصم، طبعة المكتب الإسلامي ١٤٠٠هـ، بيروت.
- سؤالات ابن طهمان، ابن طهمان، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- سير أعلام النبلاء، الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى.
- سيرة ابن هشام، أبو محمد عبد الملك بن هشام، دار الصحابة للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى.
- شرح السنة: البيهقي، دار الكتب العلمية، بيروت.

- شرح المذهب، الثوري، مكتبة الإرشاد، جدة.
- شرح المروي على صحيح مسلم، تعقيق عصام المصابطي وآخرين، طبعة دار الحديث، القاهرة، سنة ١٤١٥هـ.
- شعب الإيمان، البيهقي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الشمائل، الترمذي، طبعة مؤسسة الزغبى، حمص، سنة ١٣٨٨هـ.
- صحيح البخاري بحاشية السدي، البخاري، طبعة الحلبي، القاهرة.
- صحيح ابن حبان، ابن حبان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة.
- صحيح ابن خزيمة، ابن خزيمة، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى.
- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- صفة الصفوة، أبو الفرج بن الجوزي، حيدر آباد، الهند.
- الضملاء والمروركون، النسائي، طبعة دار الوعي، حلب، سنة ١٣٩٦هـ.
- الضملاء، أبو جعفر المغيرة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.
- الضمعات الكبرى، ابن سعد، دار صادر، بيروت، سنة ١٣٧٧هـ.
- عارضة الأحوذى بشرح صحيح الترمذي، ابن العربي المالكي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- العبر في خبر من غير، المحافظ الذهبي، وزارة الإعلام، الكويت.
- الهند، الصنعاني، المكتبة السلفية، القاهرة.
- عذاب القبر، البيهقي، طبعة دار الفرقان، القاهرة، سنة ١٤٠٣هـ.
- علل الترمذي الكبير، أبو طالب القاسبي، طبعة عالم الكتب، بيروت، سنة ١٤٠٩هـ.
- علل المتناهي، أبو الفرج بن الحوزي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- علل الواردة في الأحاديث النبوية، الدار فطن، دار طبعة الطبعة الأولى.
- علوم الحديث، الحاكم النيسابوري، مكتبة المصنعي، القاهرة.
- عمل اليوم واليلة، النسائي، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، سنة ١٤٠٦هـ.
- العناية على الهداية مع شرح فتح القدير، دار الفكر، بيروت.
- عرب الحديث، الهودي، وزارة الثقافة.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، المطبعة السلفية.

القاهرة، الطبعة الثانية.

- فردوس الأخبار، الديلمي، دار الريان للتراث، القاهرة.
- فضائل الصحابة، النسائي، طبعة دار الثقافة.
- الفوائد البهية، عبد الحي الملكوني، دار المعرفة، بيروت.
- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، الشوكاني، مطبعة أنصار السنة، القاهرة.
- فيض القدير شرح الجامع الصغير، الساوي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية.
- القاموس المحيط، الفيروز آبادي، دار الفكر، بيروت.
- الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة.
- كشف الأسرار عن زوائد البزار، الهيثمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، سنة ١٩٧٩م.
- الكشف الجليل عن رمي بوضع الحديث، برهان الدين الحلبي، طبعة وارة الأرفاف بالجمهورية العراقية.
- كشف الخفاء، المعلوني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة.
- كشف الظنون عن أسمي الكتب والفنون، حاجي خليفة، المكتبة الإسلامية بطهران، الطبعة الثالثة، سنة ١٣٨٧هـ.
- الكنى والأسماء، الدولابي، طبعة مجلس دائرة المعارف، الهند، سنة ١٣٢٦هـ.
- كنز العمال في سنن الأتوال والأعمال، علاء الدين المعني الهندي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، السيوطي، طبعة دار المعرفة، بيروت، سنة ١٤٠١هـ.
- لسان العرب، ابن منظور، دار المعارف، مصر.
- لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٣٩٠هـ.
- المجروحين، ابن حبان، طبعة دار الرعي، حلب، سنة ١٤٠٢هـ.
- مجمع البحرين في زوائد المعجمين، الهيثمي، طعة مكتبة الرشد، الرياض، سنة ١٤١٥هـ.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، الهيثمي، مؤسسة المعارف، بيروت.

- للمختارة، القضاء المقدسي، بيروت.
- مدسن الاصطلاح، الخليل، طعة دار الكتب، بيروت، سنة ١٩٧٤.
- البرازيل، الرازي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- المستشرق علي مصححي، الحكيم السبوري، دار المعرفة، بيروت.
- مد أبي عون، الإسماعيلي، طبعة دار المعرفة، بيروت.
- مد أبي علي الموصلي، طعة دار حاكمون للتراث، دمشق، سنة ١٤١٤هـ.
- مسند أحمد بن حنبل، ابن حنبل، طبعة مكتب الإسلامي، بيروت، سنة ١٤١٥هـ.
- مسند الحميري، أبو بكر الحميري، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة الأولى.
- مسند الشافعي، محمد بن إدريس الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- مسند شهاب، الخصاصي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- مسند نفردوس، النبهني، طبعة دار الريان للتراث، القاهرة، سنة ١٤١٨هـ.
- مصباح الزجاجة، البوصيري، طبعة دار مكتب الحديث، مصر.
- المعتمد، ابن أبي عمير، حيدر آباد، الهند، طبعة الأولى.
- المعتمد، عبد الرزاق الصنعائي، طعة المحاسن العنقي، المكتب الإسلامي، بيروت.
- معظالم العانية، بن حجر نسفاي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى.
- معالم السنن، (الحطاب)، طعة المكتبة العلمية، حلب.
- المعتمد لأوسط، الطبراني، مكتبة المعارف، ليدن، طبعة الأولى.
- معجم شيوخ أبي يعنى الموصلي، أبو علي الموصلي، طبعة دار حاكمون للتراث، دمشق، بيروت.
- المعجم الصغير، الطبراني، طعة دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤١٣هـ.
- المعجم الكبير، الطبراني، ورزة لأوف بن جمهورية العراقية.
- معرفة السنن والآثار، البيهقي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤١٢هـ.
- المقاصد الحنة، السجدي، طعة دار الكتب العلمية، سنة ١٤١٥هـ.
- مقدمة ابن الصلاح، ابن الصلاح، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- مكارم الأخلاق، الخضر، المطبعة السلفية.
- المنتخب من مسند عبد بن حبيب، عبد بن حبيب، مكتبة السنة، القاهرة، سنة ١٤١٨هـ.

- المستقى، ابن الجارود، طبعة دار المقام، بيروت.
- منحة المعبود في ترتيب مسند الطبرسي، الساعدي، المطبعة العنبرية - لاوهر.
- سوار الظلمات في زوائد ابن حبان، الهيثمي، دار الثقافة العربية، الطبعة الأولى.
- الموضوعات: عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، المكتبة السلفية بدمشقة
المنورة، سنة ١٣٨٦هـ.
- موضع أرواه الجمع والمعرف، الخطيب البغدادي، طبعة دائرة المعارف العثمانية.
- الموطأ، مالك بن أنس، صفة دار بحية التراث، بيروت.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي، طبعة دار المعارف، بيروت.
- النسخ والمنسوخ: أبو جعفر النحاس، مكتبة عالم الفكر بمصر.
- الناسخ والمنسوخ في الحديث، ابن شاهين، دار مكتب الطلبة، الطبعة الأولى.
- نتائج الأفكار، ابن حجر العسقلاني، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، سنة ١٤٠٦هـ.
- نخبة الفكر، ابن حجر العسقلاني، مطبعة السنة المحمدية.
- نظم آرية لأحاديث الهدية، الزينبي، المكتبة الإسلامية، الطبعة الثانية، سنة
١٣٩٣هـ.
- نظم الفرائد، الحافظ العراقي، طبعة العراق.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، طبعة تحلي، الطبعة الأولى، سنة
١٩٦٣.

